

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٩٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي التاسع عشر - العقد الاستثنائي الاول الجلسة الاولى

المنعقدة في أيام الثلاثاء والاربعاء والخميس والجمعة والسبت والأحد
الواقع في ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ و ٢٧
من شهر كانون الثاني ١٩٩٨

المواضيع المبحوثة:

- ١ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٦١٠ - قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٦ .
 - ٢ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١١٢١ - الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٨ .
- عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في أيام الثلاثاء والاربعاء والخميس والجمعة والسبت والاحد والاثنين والثلاثاء في ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ و ٢٧ من شهر كانون الثاني ١٩٩٨ برئاسة السيد الرئيس الاستاذ نبيه بري .
- تغيب السادة: رشيد الخازن وعمر كرامي .

واعتذر السادة: عبد اللطيف الزين وخاتشيك بابكيان .

وتمثلت الحكومة بالسادة: السيد رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري والوزراء السادة: بشارة مرهج، أكرم شهيبي، الياس حبيقة، باسم السبع، الامير طلال ارسلان، فارس بوز، ميشال المر، جان عبيد، سليمان فرنجية، عمر مسقاوي، فوزي حبش، اسعد حردان، ايوب حميد، نديم سالم، ياسين جابر، شوقي فاخوري، نقولا فتوش، محسن دلول، محمود أبو حمدان، ميشال اده، فؤاد السنيورة، الياس حنا، علي حراجلي، غازي سيف الدين، شاهي برصوميان، بهيج طيارة وفاروق البرير .

جلسة يوم الثلاثاء ١٩٩٨/١/٢٠ صباحاً

الرئيس:

افتتحت الجلسة.

نأمل من الزملاء الكرام الوقوف دقيقة صمت حدادا على روح المرحوم النائب السابق حبيب كيروز.

وقف الحاضرون دقيقة صامتين.

الرئيس:

يتلى المرسوم رقم ١١٥٨٠ الرامي الى دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي.

مرسوم رقم ١١٥٨٠

دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لا سيما المادتان ٣٣ و ٨٦ منه،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى - يدعى مجلس النواب الى عقد استثنائي يفتح بتاريخ ١٩٩٨/١/٦، ويختتم بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٥.

المادة الثانية - يحدد برنامج اعمال هذا العقد الاستثنائي بما يلي:

- مشروع موازنة ١٩٩٨.

- مشاريع القوانين المحالة الى مجلس النواب والتي ستحال اليه.

- سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

المادة الثالثة - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعيدا في ٢٩ كانون الأول ١٩٩٧

الامضاء: الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رفيق الحريري

الرئيس: تتلى اسماء النواب المعتذرين .

- تليت الاسماء -

الرئيس: تتلى المواد ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ و ١٢٠ من النظام الداخلي .

تليت المواد الآتي نصها:

المادة ١١٤ : ليس للمجلس أثناء مناقشة و اقرار مشروع الموازنة ان يزيد الاعتمادات المطلوبة بدون موافقة

الحكومة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها او بطريقة الاقتراح ، غير ان للمجلس بعد

الانتهاء من مناقشة و اقرار مشروع الموازنة ان يقرر مشروع قانون لاحداث نفقات جديدة .

المادة ١١٥ : يجوز للمجلس الغاء او تخفيض الاعتمادات في مشروع الموازنة كما يجوز له نقل هذه الاعتمادات

من بند الى بند او من فصل الى فصل او من باب الى باب .

المادة ١١٦ : يجري التصويت على مشروع الموازنة ومشاريع القوانين المتعلقة بفتح اعتمادات اضافية أو استثنائية

بندا بندا .

المادة ١١٧ : لا يجوز ان يطرح على التصويت اكثر من اقتراحين بالتخفيض على ان يطرح اولا الاقتراح الذي

يتضمن الرقم الاكبر .

المادة ١١٨ : يصدق المجلس اولا على قانون قطع الحساب ثم على موازنة النفقات ثم على قانون الموازنة وفي

النهاية على موازنة الواردات .

المادة ١١٩ : لا يجوز للمجلس الغاء ادارة أو وظيفة قائمة بموجب قانون معمول به بطريقة الغاء الاعتمادات

المحوظة في الموازنة وعليه اذا اراد الالغاء اجراء ذلك بقانون خاص .

المادة ١٢٠ : اذا لم ينته المجلس من درس و اقرار الموازنة في نهاية دورة تشريع الاول يدعو رئيس الجمهورية

المجلس فورا لدورة استثنائية لمتابعة درس الموازنة ، تستمر حتى آخر كانون الثاني ، فاذا انتهت

الدورة الاستثنائية هذه ولم يفرغ المجلس من اقرار الموازنة بصورة نهائية جاز لرئيس الجمهورية ان

يضع مرسوما بموافقة مجلس الوزراء في شأنه جعل مشروع الحكومة كما قدمته مرعيا ومعمولا

به شرط أن تكون الحكومة أودعت قلم المجلس مشروعا كاملا قبل بداية العقد بخمسة عشر

يوما على الاقل .

الرئيس: الكلمة لوزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة .

فؤاد السنيورة: السيد الرئيس ، حضرات السادة النواب ،

ان مشروع الموازنة الذي أعدته الحكومة ووضعت بين ايديكم للمناقشة ، بات اليوم ناجزا بعد جلسات طويلة

عقدناها مع لجنة المال والموازنة تناولت دراسة ارقام الموازنة وبنودها ونصوصها بالتعمق والتفصيل ، مع ما رافق

ذلك من تعديلات وملاحظات، تضمنها تقرير اللجنة وقد جاء نتاج جهد مشترك وتعاون بناء بين الحكومة والمجلس وهو يؤكد من جديد على حرص الجميع على التمسك بنظامنا الديمقراطي البرلماني والعمل بمقتضى اصول ومبادئ الديمقراطية البرلمانية السليمة، وهذا ما يستجيب مع ايماننا بأهمية الحوار الديمقراطي وتوسيع دائرته داخل المجلس وخارجه على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لتشارك كل القوى الحية في المجتمع في مسيرة البلاد وفي بناء الدولة.

في نهاية عام ١٩٩٢، أخذت الحكومة اللبنانية على عاتقها مهمة ضخمة وهي انعاش الاقتصاد اللبناني وتحويله من اقتصاد مزقته الحرب ويعتمد في جوانب منه على الاقتصاد اللامشري الى اقتصاد مزدهر وقادر على التكيف مع واقع المستجدات الاقتصادية العربية والدولية. وهي لذلك، شرعت في تحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين من خلال اعادة احياء الدورة الاقتصادية واعادة بناء بناه التحتية وتعزيز الاستثمار فيه وكذلك تعزيز قدرة الاقتصاد على النمو والانتاجية من اجل توفير فرص عمل جديدة امام اللبنانيين.

١ - وطوال الفترة الماضية، كانت الحكومة وفي جميع فذلكات الموازنات السابقة تذكر دوماً بأن التحدي الرئيس لبرنامجها الاقتصادي يكمن في نطاق العجز في الموازنة.

واليوم، يشكل استمرار العجز في الموازنة تحدياً امام اللبنانيين والحكومة اللبنانية. بيد ان تطورا مشجعا بدأ يظهر بوضوح الا وهو الادراك والتوافق الجماعي المتنامي في البلاد على الحاجة الى معالجة مسألة العجز المالي. ان هذا الامر يشكل تطورا مهما وعاملا حيويا في مسألة تبني أي مشروع وطني لخفض العجز المالي. والواقع انه ما لم تعتمد جميع فئات المجتمع اللبناني من مسؤولين ومجلس نيابي ومواطنين مبدأ مقارنة هذه المسألة بمسؤولية، فان وضع العجز في الموازنة وبالتالي الدين العام سيقعان دون حل، وبالتالي لن يستطيع الاقتصاد اللبناني تحقيق النمو المنشود وزيادة فرص العمل الضرورية لرفع مستوى معيشة اللبنانيين ونوعيته.

ان التطورات المالية التي حصلت في العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧، يجب أن تشكل حافزا للالتزام بالحد من تنامي العجز وبالتالي من تنامي الدين العام والسعي الدؤوب لايجاد استقرار مريح للاقتصاد في المدى المتوسط. ولبلوغ هذه النتيجة، تقترح الحكومة لعام ١٩٩٨ موازنة متشددة، وأكثر واقعية. والواقع ان مشروع موازنة ١٩٩٨ يهدف وبشكل مباشر وجدي الى تصحيح المسارات التي اتخذتها عملية تنفيذ موازنتي العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

٢ - مشروع موازنة عام ١٩٩٨

ان جانب النفقات الجارية في مشروع موازنة ١٩٩٨ كما قدمته الحكومة يبقى في معظمه غير قابل للتخفيض نظرا لطبيعته غير المرنة، وهو في الغالب يتألف من مدفوعات الأجور والرواتب، والتحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة والفوائد. الا ان ما يميز مشروع موازنة ١٩٩٨ هو ان نفقات الخزينة من خارج الموازنة والبالغة ٥٥٠ مليار ليرة لبنانية قد أدخلت في المشروع للمرة الاولى وذلك للتأكد من ان الانفاق الفعلي المقدّر يتوافق مع توقعات الموازنة.

وعلاوة على ذلك، فان مشروع قانون الموازنة المقترح يتضمن مادة تقضي بالغاء جميع المبالغ المدورة غير المعقودة والتي جرى لحظها في موازنات العام ١٩٩٥ وما قبله. وهذا البند سيخفض الى حد معقول طاقة الانفاق الممكنة، مما يخفض بالتالي من احتمال وجود مبالغ كبيرة مدورة الى العام ١٩٩٨ وما بعده. وكذلك، فانه ولزيادة كبح احتمال حصول تجاوزات في الانفاق، فقد اكدت الحكومة مجددا عزمها على الالتزام بمنع أي انفاق اضافي من خارج الموازنة وكذلك الالتزام بمبدأ اساس وهو الامتناع عن ترتيب اية اعباء مالية اضافية دون تأمين زيادات في الواردات تكون في طبيعتها ومبالغها متناسبة مع طبيعة ومبالغ الاعباء الاضافية.

تتكون كتلة النفقات في مشروع موازنة ١٩٩٨ من العناصر التالية (بمليارات الليرات اللبنانية):

٧٣٧٥	اجمالي نفقات الموازنة
٢٤٩٢	اجور ورواتب
٣٢٠٠	مدفوعات فوائد
٥٥٥	نفقات اجتماعية
٤٢٥	نفقات جارية اخرى
٧٠٣	نفقات رأسمالية «استثمارية»
٥٥٠	نفقات الخزينة من خارج الموازنة:
٣٥٠	مبالغ مدورة من موازنات السنوات السابقة
٢٠٠	انفاق من حساب البلديات
٧٩٢٥	اجمالي نفقات الخزينة المقدرة:

ان المبلغ الملحوظ في الموازنة يشتمل على مبلغ مائة مليار ليرة لبنانية المخصص لدعم القدرة التشغيلية لمصلحة كهرباء لبنان لتمكينها وضمن الظروف القائمة من الاستمرار في اداء واجباتها وتزويد المواطنين بشكل متزايد بالطاقة الكهربائية. هذا بالإضافة الى انه يجري مساعدة مصلحة كهرباء لبنان بتسديد جزء هام من خدمة الدين واقساط القروض المستحقة والعائدة لتجهيز مصلحة كهرباء لبنان بالمعدات والتجهيزات الجديدة.

اذا تم التسليم بالقيود المفروضة على كتلة النفقات في الموازنة، فلا بد اذا لأي اجراء يؤدي الى احداث خفض كبير في العجز المالي من ان ينبثق من كتلة الواردات. والواقع ان مشروع الموازنة الحالي يلحظ مجموعة من الاجراءات لتعزيز الواردات، وهذا من شأنه اذا تم التقيد به من ان يحقق خفضا كبيرا في العجز المالي في الموازنة. لذلك فان مشروع موازنة ١٩٩٨ يلحظ ان يبلغ اجمالي الواردات المقدرة حوالي ٤٩٥٦ مليار ليرة لبنانية.

يقترح مشروع الموازنة التدابير الاضافية التالية:

- ١ - ضريبة خدمات قدرها ٥٪ على الفنادق والمطاعم.
- ٢ - تيسير وزيادة في ضريبة الميكانيك على السيارات الخاصة وسيارات الشحن الخاصة.
- ٣ - مضاعفة الرسوم على تصاريح اقامة العمال الاجانب.
- ٤ - زيادة الرسم على اصدار جوازات السفر.
- ٥ - تسوية مخالفات الاملاك البحرية وتأجير الاملاك البحرية.
- ٦ - تمديد عقود المشاريع الخاصة بمؤسسات الهواتف الخليوية وزيادة حصة الحكومة من تاريخ اقرار القانون.
- ٧ - زيادة الضريبة على الاسمنت المنتج محليا ورسوم الاستيراد على الاسمنت المستورد من ٦٠٠٠ ليرة لبنانية عن الطن الواحد الى ٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية عن الطن الواحد.
- ٨ - زيادة رسم الفراغ أي تحويل الملكية العقارية بنسبة واحد بالمائة عما هي عليه حاليا بالنسبة لتملك اللبنانيين.
- ٩ - ادخال رسم لتجديد سند الملكية قدره ٣٠,٠٠٠ ليرة لبنانية عن كل سند جديد.

الى جانب هذه التدابير فان العمل جار على توسيع قاعدة المكلفين للضرائب ووضع قواعد البناء الضرورية لضريبة مبيعات عامة. وتعتمد هذه التدابير ايضا على التقدم في دعم ادارة الضرائب عن طريق اجراء مسح شامل للمكلفين بالضرائب، واعادة تنظيم العمل في مصلحة الواردات ومكنتها. وزيادة عدد مراقبي الضرائب بحوالي ٣٠٠ مراقب ضرائب اضافي لمراقبة حسابات الضرائب، من ذوي الكفاءات في علوم الاقتصاد وادارة الاعمال واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة التي تؤدي الى المزيد من تعزيز تحقق الواردات وجبايتها الى حد كبير.

وهنا تجدر الاشارة الى ان ارتقاب ايرادات مشروع موازنة عام ١٩٩٨ اعتمد على المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي الجديد ومن التصنيف والتنسيب الجديد للايرادات العامة والذين طبقا ابتداء من مطلع عام ١٩٩٧. وقد عزز هذان النظامان الجديدان قدرة وزارة المالية على تقدير الواردات العامة بناء على المعلومات المتوفرة عن مصادر كل ايراد على حدة في عام ١٩٩٧ وذلك قبل الانتهاء من اعداد قطع حساب موازنة عام ١٩٩٧ والذي يبين بدقة الايرادات المحققة والمحصلة في عام ١٩٩٧. وهذه التنظيمات ستسمح ايضا بالحصول على تقديرات اكثر دقة بالنسبة للسنوات المقبلة.

من ناحية اخرى فانه من المهم التأكيد على ان تحقيق مجموع الايرادات المرتقبة لعام ١٩٩٨ يرتكز بشكل اساسي على متابعة البرامج المختلفة لتعزيز الايرادات في مختلف ادارات وزارة المالية والادارات العامة المكلفة بجباية الضرائب والرسوم لصالح الخزينة والتي تم شرحها وتفصيلها في فذلكة موازنة عام ١٩٩٧. وعلى سبيل التذكير فان من اهم المشاريع قيد التنفيذ هو برنامج اصلاح الادارة الضريبية من خلال مكنة الادارة الضريبية

والمباشرة بمسح شامل للمكلفين والانطلاق بحلقات تدريب مكثفة لمراقبي الضرائب واعادة النظر بآليات التصريح الضريبي وسير المعاملات في مصلحة الواردات واصدار البطاقة الضريبية.

ومن المشاريع المهمة ايضا تعزيز وتفعيل ادارة الجمارك من خلال تطبيق برنامج نجم (النظام الجمركي الممكن).

كما تابعت مديرية السجل العقاري والمساحة تنفيذ برنامجها لاصلاح النظام القديم.

وهنا تجدر الاشارة الى ان فلسفة التدابير الضريبية الجديدة ارتكزت على انتاجية هذه التدابير والقدرة الادارية على تنفيذها وانسجامها مع النظام الضريبي اللبناني. وعلى المدى القصير فان تفعيل الضرائب على السلع ذات القاعدة العريضة هي أكثر التدابير فعالية ووعدا بالنجاح وخاصة في اقتصاد كالاقتصاد اللبناني الذي يعتمد بشكل كبير وأساسي على التحويلات من الخارج. اذ انه من المعروف ان الجزء الاكبر من الثروات الموجودة في لبنان هي محققة خارج لبنان وكذلك جزءا لا بأس به من انفاق القطاع الخاص هو متأث من التحويلات الآتية من الخارج والتي تدخل في مكونات الاقتصاد اللبناني وتظهر في ميزان المدفوعات، وهو الامر الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند النظر في السياسات الاقتصادية والمالية المعتمدة.

السيد الرئيس، حضرات السادة النواب،

ان تعزيز استقرار الوضع المالي في لبنان من خلال معالجة العجز في الموازنة واحتواء نمو الدين العام وتخفيض امتصاص القطاع العام للموارد المالية الداخلية المتاحة يتطلب عملا دؤوبا ومتواصلا وجهدا وتضحية على المدى المتوسط من اجل موازنة التوقعات المتزايدة مع الامكانيات المتوافرة للاقتصاد اللبناني. وفي هذا الاطار فان الورقة الاصلاحية التي أقرت في مجلس الوزراء، والتي يجري تحضير مشاريع القوانين الضرورية لاحتلالها على المجلس النيابي وكذلك الاجراءات الاخرى المتخذة على صعيد الحكومة، تمثل محاولة جديّة لمعالجة التحديات المالية التي سيواجهها لبنان في المدى المتوسط. ومن خلال تنفيذ بنود هذه الورقة الاصلاحية يمكن تخفيض الانفاق العام في السنوات القادمة وبالتالي معالجة الاوضاع المالية معالجة جذرية. وان اهم ما في هذه الورقة الاصلاحية انها تنص على معالجة المشكلة الهيكلية للموازنة العامة الا وهي حجم القطاع العام بما في ذلك حجم الرواتب والاجور والعطاءات والتقديمات وهيكلية الدين العام الداخلي. لقد تضمنت هذه الورقة الاصلاحية اقتراح اجراءات من شأنها اعادة هيكلية الدين العام الداخلي عن طريق تحويل جزء منه الى دين بالعملات الاجنبية الامر الذي يسمح بتخفيض تدريجي في كلفة الدين العام واطالة آماده واطاحة المجال للقطاع الخاص بأن ينال حصة متزايدة من الموارد المالية المتاحة ليتمكن من تعزيز دوره وزيادة حجم استثماراته وخلق فرص عمل جديدة امام اللبنانيين. من جهة اخرى فان الورقة الاصلاحية تلحظ توجهها نحو البدء باحتواء حجم القطاع العام وعدد الموظفين فيه. وبالفعل فانه اذا استطعنا تحقيق تغيير نوعي في اسلوب التعامل مع هذه القضايا الحساسة فاننا ستمكن من ان نضع الاقتصاد اللبناني على طريق التحسين المالي والنمو الاقتصادي المستمر.

السيد الرئيس، حضرات السادة النواب،

لا بد في النهاية من التأكيد على ان التغلب على مشكلة العجز في الموازنة واحتواءه، ومن ثم تخفيض الزيادة في الدين العام يتطلب بالاضافة الى ما جرى ذكره آنفا، تعزيزا كبيرا لقدرات الادارات الضريبية المختلفة. فمن الضروري زيادة ايرادات الخزينة عن طريق تطوير وتفعيل الادارات الموكله اليها مهام تحصيل الايرادات ابتداء من الادارات التابعة لوزارة المالية. كما ينبغي علينا جميعا حشد القدرات والتعزيز المستمر لروح التعاون الوثيق ما بين المجلس النيابي ومجلس الوزراء لحل هذه المشكلة المستعصية وبالتالي تحقيق الانتصار الفعلي على عجز الموازنة الذي يتوقعه ويطلبه جميع اللبنانيين.

السيد الرئيس، حضرات السادة النواب،

اشكركم جميعا وأتوجه بالتحية والتقدير للمجلس النيابي الكريم وخص بالذكر رئيس المجلس ورئيس واعضاء لجنة المال والموازنة، لما يبذلوه من جهود، ولما اظهروه من تعاون بناء ومن حسن رفيع بالمسؤولية جعلنا نخرج بمشروع موازنة ١٩٩٨ الذي نعقد عليه الآمال في التمهيد لحل الكثير من المشاكل التي تعترضنا، وبصورة خاصة في معالجة عجز الموازنة، الذي يشكل بالنسبة الينا التحدي الاساس الذي سيواجهنا، في المرحلة القادمة. وبقدر ما نكون متضامين تجاه هذه القضية وملتزمين بالمبادئ التي اسهمنا جميعا في وضعها، بقدر ما ننجح في مواجهة هذا التحدي، ونحن نعلق اهمية كبيرة على التعاون الايجابي بين مجلس النواب الكريم والحكومة والذي لا بد من ان ينعكس ايجابا على استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد ويعزز الثقة بحاضر ومستقبل الاقتصاد اللبناني. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لرئيس لجنة المال والموازنة لتلاوة تقرير اللجنة.

خليل الهراوي: (رئيس لجنة المال والموازنة).

دولة الرئيس، السادة النواب.

أثارت الازمة - المأزق التي تسبب بها الاعلان عن عجز موازنة سنة ١٩٩٧ في شهر ايلول الماضي، والبالغ في حينه ٥٥٪ قلقا اقتصاديا وماليا وارباكات خطيرة لدى جميع القطاعات وعلى مختلف الصعد والمستويات، حتى كاد البعض يتصور ان لبنان اصبح يلامس حدود الافلاس.

فسارعت الحكومة الى التفتيش عن حلول سهلة تقضي برفع رسم صفيحة البنزين خمسة الاف ليرة لبنانية وباستدانة ٨٠٠ مليون دولار من اجل تنفيذ بعض المشاريع، دون التطرق الى جوهر المشكلة الذي هو في رأينا ناتج عن سوء تقدير واداء على المستويين المالي والاداري.

فعلى الصعيد الاداري عملت الحكومة على توسيع الادارة، فبالاضافة الى زيادة الوزارات وبالتالي الملاكات والمصاريف تحت شعار المزيد من الخدمات خلقت مؤسسات عامة اصبحت بمثابة ادارات رديفة للادارات الرسمية

وتركت ملاكاتها مفتوحة ومعاشاتها دون قيد. كما فتحت باب التوظيف في بعض المجالات دون توشي الانتاجية الادارية.

مقابل كل ذلك لم تعالج الحكومة مشكلة الفائض من الموظفين في الادارات العامة مما زاد المشكلة تعقيدا فتفاقم حجم الادارة وحتم مصاريف ادارية ورواتب واجارات بات من الصعب التخلص منها.

اما على الصعيد المالي، فرهان الحكومة على تحريك النمو الاقتصادي من خلال ضخ الاموال في مشاريع اعادة بناء البنية التحتية لم يصح. فمشاريع الاشغال العامة لم تطل الا نسبة ضئيلة من القوى الاقتصادية والقوى العاملة. وهذا ما كنا قد نبهنا اليه مرارا، وقلنا ان اهمال القطاعات المنتجة من قبل الدولة ورعايتها سيحقق حتما ركودا في النمو الاقتصادي ويؤثر سلبا على واردات الخزينة، فنضطر الى دعم العملة الوطنية بتدابير اصطناعية غير طبيعية.

كل ذلك حتم انفاقا كبيرا. فللمشاريع خصصت اعتمادات وقروض بمليارات الليرات دون حساب ومراقبة دقيقة للانفاق، كما بانحسار النمو خصصت لدعم سعر صرف الليرة مليارات اخرى في وقت جهدت فيه الحكومة تبحث عن واردات ورسوم وضرائب غير مباشرة ترهق المواطن ولا تحقق ايرادات بمستوى حاجة الانفاق.

وهكذا اصبح دين الخزينة الصافي ٢١,٩٦٢ مليار ليرة لبنانية أي ما يقارب نسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي القائم، وهذا يعني الدخول في دائرة الحذر المالي. كما ان عجز موازنة ١٩٩٧ بلغ ٥٩٪ أي بنسبة ٢٣٪ من الناتج المحلي القائم، بيد ان هذه النسبة في الدول ذات الاسواق الناشئة تتراوح بين ٣ و ٧٪.

اما الواردات فلا تتعدى ٣٧٠٠ مليار ل.ل. وهنا اتساءل: كيف تمكنت وزارة المال من ايصال الواردات من ٢٨٥٠ مليار في ١٥ تشرين الاول الى ٢٧٠٠ مليار في آخر السنة.

دولة الرئيس، لقد اصبح وضعنا المالي ينتج عجزا حتميا وبالتالي استدانة سنوية ولعدة سنوات. ولتبرير الوصول الى هذا الواقع لظروف سياسية واقعية غير مالية مرفوض لانه كان من الواجب اخذها مسبقا في الحسبان.

دولة الرئيس، في ظل هذه الاجواء تسلمت لجنة المال والموازنة مشروع موازنة سنة ١٩٩٨ الذي قيل فيه انه تقشفي لانه يحافظ على نسبة عجز لا تتجاوز ٣٧,٥٪.

وفي دراسة اولية للمضمون تبين للجنة ان هذا المشروع ليس تقشفيا، فالاعتمادات في الجزئين الاول والثاني وان كان قد خفض بعضها، نسبة لمشروع موازنة السنة الماضية، بقيت غير مدروسة بدقة. كما ان بعض المتوجبات على الخزينة لم تلحظ في الموازنة.

والاهم ان هذا المشروع لم يندرج في اطار مشروع اصلاحى لسياسة مالية واقتصادية وادارية جديدة بناء

ومتطورة. وبعد ان لاحظت اللجنة غياب تعديل النظام الضرائبي الذي كانت قد اوصت به والذي سيؤمن الايرادات اللازمة دون المساس بدخل ذوي الدخل المحدود وبعد ان لاحظت تقصيرا فاضحا في جباية الواردات، اصرت اللجنة على تخفيض الانفاق بنسبة تقارب ١٥٪ من المصاريف الاجرائية.

عندها اتخذت اللجنة قرارها بالتريث في درس مشروع الموازنة بهدف وضع الحكومة امام مسؤولياتها ودفعها الى ايجاد التدابير الجدية والمقنعة لصحة التوجه المالي الجديد المعلن الذي هو التقشف.

وحرصا منا على مواكبة كل تحرك مسؤول على هذا الصعيد، شاركنا في الاجتماعات والمداولات التي اسفرت عن افكار اصلاحية لسياسة ادارية مالية اقتصادية اعتبرت بداية متقدمة لعمل جدي ان هي تحققت.

وبعد تعهد الحكومة بتطبيق هذه الاصلاحات والالتزام من قبل وزير المال بتقديم افكار لتخفيض الانفاق عاودت اللجنة درس الموازنة. فاعتمدت اسلوبا جديدا عبر ارسال استمارات الى الوزارات والادارات لجمع المعلومات عن وضع اداراتهم وابواب الانفاق والمشاريع المستقبلية لكل منها.

لقد هدفت اللجنة من هذه الاستمارات الى:

اولا: وضع شفافية الادارة في كل مستوياتها امام المجلس النيابي، وذلك من اجل تحديد مراكز الهدر التي لا تقتصر على انفاق المشاريع الانشائية فحسب، بل تتعداه الى الادارة بشكل عام، تركيبة واداء. من هنا اصرارنا على المطالبة مرارا باصلاح اداري مؤسساتي قبل ان يكون بشريا.

ثانيا: تحميل السيد الوزير المسؤولية الادارية للوضع القائم وتحديد ما فعله وما ينوي فعله من اجل تصحيح الخلل حيث وجد.

دولة الرئيس، صحيح ان اللجنة لم تتمكن في سياق دراستها لموازنة ١٩٩٨ ان تفعل وتستثمر مليا هذه الاستمارة بسبب ضيق الوقت من جهة، وتأخر تجاوب الادارات بالاجابية والسرعة المطلوبتين من جهة ثانية. الا ان هذه الاستمارات اصبحت يتصرف لجنة المال لاعتمادها في المستقبل اساسا لدراسة الموازنات للسنوات المقبلة ولمراقبة تطور الاداء الاداري الذي هو من صلاحية الوزير ومسؤولياته.

دولة الرئيس، لقد اسفرت دراستنا للموازنة عن عدد من النتائج الايجابية ابرزها:

١ - توفير ما يوازي ٨٠ مليار ليرة لبنانية معظمها من مصاريف الوزارات والادارات مع الحفاظ على الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

٢ - توفير ٩٩ مليار ليرة لبنانية في موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذا يوفر سيزيد مساهمة عائدات الوزارة في الخزينة بنفس المبلغ.

٣ - الغاء مئة مليار ليرة لبنانية من احتياطي الموازنة والمخصصة لدعم مؤسسة كهرباء لبنان وذلك ادانة لتقاعسها

عن الجبابة، خصوصا بعد ان وافق المجلس النيابي على التشدد في عقوبة سرقة التيار الكهربائي، ووافق الجيش على مواكبة الجبابة لتحصيل الفواتير. بقي ان تنظم الشركة وضعها وتتخذ القرار الاداري، فالخزينة لم تعد تحتتمل المزيد من التسليفات المهدورة نتيجة التلكؤ والفلتان الاداري.

٤ - تخفيض رسم الميكانيك المقترح من الحكومة وفي هذا الاطار كما كنا قد توافقنا في الجلسة الاخيرة للجنة المال تم التشاور بين السادة اعضاء اللجنة وايضا مع دولة رئيس المجلس النيابي وستقدم بافكار جديدة حول مشروع رسم الميكانيك لاحقا.

٥ - تخفيض كافة الرسوم المقترحة في الجدول رقم ٩ الى النصف.

٦ - الغاء زيادة الرسوم الجامعية.

٧ - الغاء زيادة ١٪ على رسم فراغ الحق العيني العقاري على اللبنانيين والابقاء على رسم ٦٪ لغير اللبنانيين الذي ارادت الحكومة حذفها، مما وفر للخزينة ما خسرتة اعلاه.

٨ - الغاء المادة التي تنظم العلاقة بين وزارة المواصلات السلوكية واللاسلكية مع شركتي الهاتف الخليوي بهدف تأمين فرصة جديدة للحكومة من اجل التفاوض معها وتحسين الشروط المجدية للخزينة. وهنا اؤكد ان الغاء هذه المادة لا يعني حرمان الخزينة من عائدات قدرتها الحكومة بـ ١٠٠ مليار بل بالقدر الذي تسرع فيه الحكومة مراحل التوصل الى الاتفاق لتستعيد الخزينة ما تقول الحكومة انها خسرتة.

٩ - تعديل المادة التي تجيز للحكومة اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية ضمن احتياجات الخزينة، بحيث اعدنا الى نص المادة، واجب الحكومة ابلاغ المجلس النيابي بأية زيادة مبالغ من سندات الخزينة تتجاوز العجز الملحوظ في الموازنة.

دولة الرئيس، كنا قد نبهنا في تقرير لجنة المال عن موازنة ١٩٩٧ ان واقع تزايد النفقات الذي تقابله محدودية الواردات يحتم علينا نظرة جديدة الى واقعنا المالي والاقتصادي وبالتالي الاداري على كل صعيد. كما اكدنا في حينه ان الانفاق من خارج الموازنة يثرب عليه نتائج خطيرة تنعكس سلبيات على وضع الخزينة لأنه يأتي من خارج أي برجة او حساب.

لكننا تأكدنا بتقسينا لاداء الحكومة طيلة سنة ١٩٩٧ انها لم تنتبه لملاحظاتنا ولم تأخذ بها فأوصلت الامور الى ما وصلت اليه من خلل في السياسة المالية ادى الى تضخم العجز، فزعزعت الثقة بالاستقرار النقدي وبالتالي الاضطراب الى اعادة رفع الفائدة مما ارغمها على الانحراف عن المسار الاساسي للسياسة النقدية التي كانت تركز على مبدأ خفض تدريجي للفوائد بهدف تحقيق النمو الاقتصادي. كل هذا اذا طال ينيء بالمزيد من الركود الاقتصادي.

دولة الرئيس، هذا الواقع هو الذي أمل على لجنة المال والموازنة، وتلك هي بالاساس قناعتنا، التشاور مع

الهيئات الاقتصادية والمالية والعمالية التي نعتبرها صمام امان لعملية النهوض، والتوصل معها الى مقترحات متقدمة ابرزها:

- القيام باصلاح اداري جذري.
- تفعيل الرقابة وتحسينها.
- تحديد السقف للانفاق العام والاستدانة وربطها بمعدلات النمو الاقتصادي.
- مشاركة القطاع الخاص في المبادرات الاقتصادية والاجتماعية.

ان كل هذه الاسس تعتبر شروطا لتفعيل دور هذه الفاعليات ومشاركتها في معالجة اسباب ونتائج ازمتنا الاقتصادية، وبالتالي انجاح سياسة الانقاذ التي نطمح اليها.

فالثقة هي الاساس في اجتذاب كل القطاعات الى المشروع الوطني، ولكن الثقة لا تبنى الا على القناعة بصحة وشمولية هذا المشروع والغاية منه، وبالالتزام اصحاب القرار مسؤولية تنفيذه ومتابعته بشفافية وترفع عن المصالح الخاصة.

فالاداء يجب ان يكون على مستوى الاهداف الوطنية بمضمونه ويرفعه ليستقطب كافة القوى والطاقات الحية التي نحن بأمس الحاجة اليها خاصة في هذه الظروف.

دولة الرئيس، من أجل لبنان المؤسسات والقانون، لبنان القادر على مواجهة التحديات وضعت ورقة الافكار الاصلاحية وبرز بنودها:

- اعادة النظر في الهيكلية العامة للدولة
- تفعيل اجهزة الرقابة وتعديل اسلوب تلزيم المشاريع
- اعادة النظر في قانون الموظفين
- عصر النفقات
- تفعيل الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين.

هذه المرتكزات وان اعتبرناها اعلان نوايا هي بداية تدابير كفيلة بتحسين الدولة والمال العام. ولكنها بحاجة الى متابعة دائمة وتطوير مستمر لكي تؤدي الغاية المرجوة منها. فالعبرة ليست في العناوين والمبادئ العامة، انما في التفاصيل والممارسة.

دولة الرئيس، علينا ان نقنع انفسنا وادارتنا بقدسية المال العام. انه من جيوب وقلوب المواطنين ولهم، ونحن لسنا الا المؤمنين عليه، لترجمته مشاريع انمائية وعطاءات اجتماعية واستقرارا أمنيا يضمن غدهم ومستقبل

اولادهم. فحري بنا ان لا نستسهل صرفه وتبذيره، بل ان نحرص على صحة وسلامة انفاقه. فلا يجوز ان نخصص اعتمادات للمشاريع دون دراسة واقعية لجودها الاقتصادية وشمولية مردودها وتعميمها لسد حاجات المناطق المهملة والمنسية. فكما القروض هي متوجبات على كل لبنان وكل اللبنانيين، فالجدوى منها يجب ان تكون لكل لبنان ولكل اللبنانيين. وهذا ما سنسعى الى تحقيقه في لجنة المال والموازنة بعد اليوم.

دولة الرئيس، كل هذا يحتم علينا ان نضع الامور في نصابها الصحيح والتدابير قيد التنفيذ:

اولا: مطلوب من وزارة المال خلال تحقيق موازنة ١٩٩٨ العمل على زيادة الواردات من خلال تفعيل الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين وتنفيذ البطاقة الضريبية. وكما تمكنت لجنة المال والموازنة من اتخاذ تدابير تقشفية جريئة، فعلى وزارة المال ان تتخذ قرارها الجريء بتعديل قانون ضريبة الدخل لجهة تعديل النسب وتعميمها على ارباح الفوائد.

وانني على ثقة تامة ان هذا التعديل سيلقي تجاوبا كاملا ان كان مقرونا بسياسة ادارية ومالية اصلاحية وانقاذية.

اما على صعيد الانفاق فعلى وزارة المال التحقق من ضرورة الانفاق حتى ولو كان الاعتماد واردا في الموازنة، فتؤسس بذلك للموازنات اللاحقة، معلومات ادق عن حاجة الادارة لبعض البنود والفقرات.

ثانيا: مطلوب من وزارة الاصلاح الاداري ومجلس الخدمة المدنية الاسراع في اعادة النظر بالهيكلية الادارية، ان لجهة دمج الوزارات والمؤسسات او معالجة موضوع الفائض من الموظفين، ووضع التشريعات اللازمة لها مع جدولة زمنية لتحقيقها.

ثالثا: مطلوب من وزارة العدل العمل على اعادة النظر بقوانين اجهزة الرقابة لجهة توسيع صلاحياتها لكي تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها في الحفاظ على المال العام وعلى ادارة فاعلة وعلى حقوق الناس.

رابعا: اخراج تلزيم المشاريع من دائرة المحسوبة والاستنسب لمصلحة الخزينة والمال العام.

خامسا: اعادة تقييم بعض المؤسسات العامة المنتجة والتي يجب ان تساهم من ايراداتها في تمويل الخزينة.

دولة الرئيس، نحن امام تحد كبير لانجاح مرحلة جديدة من مراحل لبنان المستقبل. لقد بادر المجلس النيابي الى اتخاذ خطوات من شأنها تصحيح الوضع المالي والاداري. ويبقى على الحكومة ان تواكب عمليا هذه التطلعات فنحقق مسيرة النهوض ونكسب الرهان.

دولة الرئيس، السادة النواب،

اننا اذ نتقدم منكم بهذه الملاحظات، نأمل ان تفيد مجمل المناقشات حول الموازنة. كما نتمنى على الحكومة الاخذ بمجمل التوصيات الى تقدمت بها لجنة المال والموازنة حول الامور الادارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس، السادة النواب،

للمرة الاولى منذ سنوات نشهد مسعى جديا لترشيد الانفاق في اعداد الموازنة العامة. فبعد ما سمي الورقة الرئاسية الاصلاحية التي كانت حصيلة اتفاق اركان الحكم، والتي هدفت الى سد بعض ابواب الاهدار، عكفت لجنة المال والموازنة في مجلس النواب على اجراء مزيد من التخفيض في بعض النفقات التي كانت ملحوظة في مشروع الموازنة. انها خطوة مباركة لطالما كنا ندعو اليها. وللمرة الاولى نريد ان نصدق ان الدولة جادة في معالجة عجز الموازنة.

لقد كانت نتائج السنوات الخمس الماضية مخيبة للآمال على هذا الصعيد، اذ كان العجز يقدر في كل عام بنسبة معينة من مجموع الانفاق فاذا بالنتائج المحققة تأتي بنسبة تفوقها بفارق كبير، ولم تشذ ارقام العام ١٩٩٧ عن هذه القاعدة فكانت نسبة العجز المحقق فعلا في هذا العام تناهز ال ٥٩ في المئة بينما كانت النسبة المقدرة للعجز عند اقرار الموازنة لا تتجاوز ال ٣٧ في المئة. وقد تكون نسبة العجز المحقق فعلا أعلى كثيرا في واقع الحال من نسبة العجز المعلن نظرا الى ان هناك استحقاقات ذات بال لم تؤخذ بكاملها في الاعتبار ضمن النفقات: الا وهي المستحقات المتوجبة على الدولة للمستشفيات الخاصة، والمستحقات المتوجبة للمقاولين على اعمال تم تنفيذها، والفروقات الناتجة عن تنفيذ بعض المشاريع الانمائية والاعمارية، وقد علمنا من الحكومة في جلسة الاستجوابات الاخيرة ان مشروع توسيع المطار مثلا سوف يستوجب من الانفاق مئة مليون دولار اكثر مما كان مقدرا له. وقد شرعت وزارة المال مؤخرا بتسديد بعض المستحقات المتوجبة للمقاولين ومؤسسة ضمان الودائع وصندوق الضمان الاجتماعي باصدار سندات خاصة على الخزينة من شأنها تأجيل قيد النفقة الى مرحلة لاحقة.

في الواقع ان النسبة المعلنة للعجز المحقق ناهزت او تجاوزت الخمسين في المئة من اجمالي النفقات في كل سنة من السنوات الاربع الماضية. وشكلت نسبة العجز الى الناتج المحلي مؤشرا لا ينم عن حالة صحية. فقد بلغت نسبة العجز المحقق الى الناتج المحلي ١٩,٣ في المئة في العام ١٩٩٤، و ١٥,٦ في المئة في العام ١٩٩٥، و ١٨,٤ في المئة في العام ١٩٩٦، و ٢٢,٤ في المئة في العام ١٩٩٧. هذا في الوقت الذي يعتبر، بحسب اتفاق مسترخت للوحدة النقدية الاوروبية، ان عجز الموازنة لا يجوز ان يتعدى الثلاثة في المئة من اجمالي الناتج المحلي، واي تجاوز لهذه النسبة انما ينم عن خلل يتهدد سلامة الوضع المالي العام وبالتالي سلامة الوضع النقدي.

أمامنا اليوم مشروع موازنة للعام ١٩٩٨ يلحظ نسبة للعجز المقدّر لا تتعدى ال ٣٧ في المئة من مجموع الانفاق. ونرجو صادقين ان يتحقق هذا التقدير، كما نرجو ان يكون هذا التخفيض في نسبة العجز اйдانا بانتهاج سياسة جديدة تقوم على مواصلة العمل على تخفيض نسبة العجز سنة فسنة حتى يأتي يوم يزول فيه هذا العجز كليا. والسؤال هو: هل ستستطيع الحكومة ان تسلك في العام الجديد عكس الطريق الذي سارت عليه في السنوات الماضية؟

إذا كان عجز الموازنة هو سبب كل علة في الاقتصاد الوطني اللبناني فإن معالجته تعتبر في مقدم الاولويات. فعجز الموازنة، بالإضافة الى الاموال المقترضة من الخارج لتمويل المشاريع الانمائية والاعمارية، هو سبب ارتفاع مديونية الدولة الى مستويات مثيرة للقلق الشديد، وهو سبب ارتفاع معدلات الفوائد في السوق الى مستويات كابحة للنشاط الاقتصادي بحيث باتت تشكل مصدرا اساسيا من مصادر ازمة الركود الاقتصادي التي تسيطر على البلاد وبالتالي الازمة المعيشية الخانقة التي يزرع تحت وطأتها المواطن اللبناني من ذوي الدخل المحدود والفقراء. وهو، أي عجز الموازنة، مظهر من مظاهر تضخم حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص وبالتالي على حساب سلامة البنية الاقتصادية في لبنان وسلامة اداء الاقتصاد الوطني اللبناني ونموه. ثم ان ارتفاع معدلات الفائدة، مقرونا بتنامي حجم الدين العام، كان من جرائه زج الاقتصاد الوطني اللبناني في ما يشبه الحلقة المفرغة: فما دام هناك عجز في الموازنة العامة فسيكون هناك ازدياد مطرد في الدين العام وارتفاع في معدلات الفائدة، ومن ثم ازدياد مطرد في تكلفة خدمة الدين العام، وبالتالي تعاظم حجم عجز الموازنة، وهكذا دواليك.

جاء في فذلكة الموازنة ان معدلات الفائدة الفعلية سجلت انخفاضا تدريجيا خلال السنتين الماضيتين. ولكننا لاحظنا خلال الاشهر الاخيرة ان مصرف لبنان اخذ في التفرغ عن سندات الخزينة الموجودة في محفظته للمصارف او عن طريقها بمعدلات فائدة مرتفعة بلغت ١٧ في المئة عن ستة اشهر و ١٩ في المئة عن سنة و ٢١ في المئة عن سنتين. وقد جاء ذلك في اعلانات لبعض المصارف نشرت في الصحف، الأمر الذي يدل على ان معدلات الفائدة الفعلية عادت فارتفعت عمليا خلال الاشهر الاخيرة من العام ١٩٩٧، وهذا ما تتجاهله فذلكة الموازنة.

ويبقى العجز الى ذلك منبئا للعوامل التضخمية في الاقتصاد الوطني وبالتالي للضغط على اسعار السلع والخدمات صعودا ومن ثم على مستوى تكلفة المعيشة، ويبقى العجز في المحصلة منبئا عتيذا للضغط سلبا على القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

لذلك كله نبارك توجه الحكومة لاتباع سياسة تقشفية ونشيد بالجهد الذي بذلته لجنة المال والموازنة في مجلس النواب في هذا السبيل.

مأخذنا على الحكومة انها تأخرت كثيرا في ادراك خطورة تعاظم عجز الموازنة. فلقد كانت عبر السنوات الماضية لا تحفل بتحديات نواب المعارضة من مغبة استمرار العجز في التفاقم، ولم تأبه لمناداتهم بضرورة التزام جانب ترشيد الانفاق والتقشف واقتال ابواب الاهدار ومكافحة الفساد. فبقي المسؤولون الكبار يتغنون بالاوضاع العامة وسلامتها وبهائها حتى الصيف الماضي، والكل يذكر ما قاله مسؤولون كبار في افتتاح الدورة العربية في المدينة الرياضية من كلام يمجّد صحة الاوضاع وحسن سيرها. والكل يذكر ايضا كلاما لمسؤول كبير في رده على احد الصحافيين الذي ابدى قلقا ازاء ارقام الموازنة بنهاية شهر تموز اذ قال ما مفاده: وما الداعي الى القلق ونحن ما زلنا في منتصف السنة والكل يعلم، والكلام للمسؤول الكبير، ان نتائج الموازنة خلال النصف الثاني من السنة هي دوما افضل منها في النصف الاول. ما ابعد هذا الكلام عن الحقيقة.

ولكم استمعنا داخل مجلس النواب الى مطالعات من المسؤولين ينفون فيها وجود اهدار في تنفيذ الموازنة بحجة ان الجزء الاكبر من الانفاق هو من النوع الثابت الذي لا يحتمل اهدارا. فاذا بالمسؤولين الكبار اياهم يوافقون مؤخرا على ما سمي ورقة اصلاحية رئاسية عدت ابواب الاهدار التي يمكن الغاؤها سواء من طريق الاصلاح الاداري، او دمج بعض الادارات العامة والمؤسسات العامة، أو التقتير في فتح السفارات في الخارج، أو الاقلاع عن بعض الممارسات التي تتسم بالبدخ والتبديد كمثال ارسال الوفود المضخمة الى الخارج، أو افراط المسؤولين في احاطة انفسهم بمن يسمونهم مستشارين وبعضهم لا علاقة لهم باختصاص او كفاءة. ان الورقة الاصلاحية الرئاسية تقر بوجود كل ابواب الاهدار هذه.

كانت الاوضاع في عيون المسؤولين مشرقة وبراقة حتى منتصف الصيف الماضي. فجأة، بسحر ساحر، اضحى عجز الموازنة هو القضية، وبات تفاقمه ينذر، حتى بلسان المسؤولين اياهم، بالويل والثبور وعظائم الامور، وانقلبت سبل معالجة العجز مادة للتجاذبات العنيفة التي كادت في وقت من الاوقات تفجر ازمة سياسية تنذر بشر مستطير، لتعود الامور من ثم الى سابق عهدها باتفاق بين اركان ترويكما الحكم. فاذا بالمسؤولين يتبنون مقولات المعارضة ويرفعون شعار مكافحة الاهدار والفساد وينادون بالتقشف وترشيد الانفاق.

وعندما كان المسؤولون يتحدثون عن القسم الثابت من النفقات انما كانوا يقصدون في شكل اساسي باب الرواتب والاجور وملحقاتها، مما يعني ان أي مسعى جدي لتخفيض هذا العنصر من النفقات انما يفترض تنفيذ برنامج واسع للاصلاح الاداري. ولعل هذا ما قصده احد المسؤولين عندما قال في حديث صحافي: «نعم يوجد اهدار كبير ولكنه يحتاج الى ارادة سياسية جامعة لوقفه».

ان الاصلاح الاداري يحتاج بالطبع الى قرار سياسي كبير مدعوم من سائر الفعاليات في المجتمع. ولكن الاصلاح الاداري يحتاج ايضا لمصلح قدوة. فأي مصلح واین هو القدوة؟ لقد خاضت الحكومة تجربة الاصلاح الاداري في شقها التطهيري منذ ثلاث سنوات، حينما استصدرت من مجلس النواب قانونا برفع الحصانة عن الموظفين ومنح الحكومة صلاحيات لاجراء التطهير المطلوب. فاساءت الحكومة استعمال صلاحياتها اذ هي استثنت موظفي الفئة الاولى جميعا من عملية التطهير بسبب الحماية التي اغدقها كل من اركان الحكم على بعض هؤلاء. ثم اتخذت الحكومة سلسلة من القرارات صرفت بموجبها من الخدمة اعدادا كبيرة من الموظفين الادنى رتبة من غير الاستناد الى ملفات تدينهم، فكان ان راجع هؤلاء مجلس شوری الدولة في الامر وكانت النتيجة ان عاد جميع المصروفين من الخدمة الى وظائفهم بقرارات من مجلس الشوری.

وهكذا مرت تجربة التطهير التي خاضتها الحكومة من دون ان تترك أي اثر ايجابي، فطويت صفحتها وكأن شيئا لم يكن. ولعل الاثر الوحيد لتلك التجربة كان اشاعة جو من المناعة بين الموظفين، الامر الذي كان من جرائه المزيد من استسراء الفساد الاداري.

وكانت الحكومة قد أجرت في مرحلة سابقة بعض التعيينات لملء المراكز القيادية الشاغرة في الادارة، وكانت

في هذه التجربة ايضا غير موفقة بوجه عام، اذ هي اتت الى الادارة ببعض المحاسيب من غير اصحاب الجدارة. ولو انصفت الحكومة لبدأت عملية التطهير الذي اقدمت عليه بطرد بعض من عينتهم بنفسها.

صحيح ان الاصلاح الاداري يحتاج الى قرار سياسي. ولكن، نظرا الى ان الحكومة اساءت استعمال هذا القرار عندما اتخذ، فاننا نقول ان الامر يحتاج ايضا الى سلطة توحى بالثقة وتتمتع بالصدقية في هذا المجال.

ثم ان الاصلاح لا يتم بقرار وانما هو مسار. انه عملية مستمرة ومنتظمة يجب ان تتولاها هيئات الرقابة، أي مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والمجلس التأديبي العام وديوان المحاسبة، كل في نطاق اختصاصه. وقد نصت الورقة الاصلاحية الرئاسية على تفعيل مؤسسات الرقابة. وهذه هي المرة العاشرة التي نسمع فيها دعوة لتفعيل هذه المؤسسات، فهل تستجيب الحكومة هذه المرة؟

بالعودة الى المعطيات الاقتصادية نذكر ان الازمة المعيشية، المترافقة مع ركود اقتصادي حاد، ما زالت ترخي بكلكلها على الناس عموما، وبنوء بوطأتها في شكل خاص الفقراء وذوو الدخل المحدود. ومن المؤشرات السلبية تباطؤ نسبة النمو الحقيقي في الاقتصاد الوطني التي ربما لم تتجاوز الثلاثة في المئة خلال العام ١٩٩٧ علما بأن فذلكلة الموازنة تبشر بنسبة نمو اكثر تفاؤلا هي ٤ في المئة. وما زال معدل البطالة في صفوف اليد العاملة مرتفعا ولو ان تقديره بدقة غير متيسر. اما الدين العام الصافي فقد بلغ بنهاية العام ١٩٩٧ نحو الـ ١٤،٣٥ مليار دولار، أي انه بات يناهز اجمالي الناتج المحلي في اكثر الاحتمالات تفاؤلا. اما نسبة التضخم فبقيت في حدودها المعقولة اذ بلغت نحو ٨ في المئة بحسب ما جاء في فذلكلة الموازنة. اما الميزان التجاري مع الخارج فقد فاق العجز فيه الستة مليارات دولار. هذه المؤشرات ان دلت على شيء فعلى الاهمية التي يجب ان تولى لتنمية القطاعات الانتاجية التي من شأنها اعادة تنشيط معدل النمو وامتصاص البطالة وتحسين الميزان التجاري مع الخارج. هذا مع العلم ان السياسة النقدية والمالية، التي غالت في تخفيف السوق من السيولة وآلت الى ارتفاع معدلات الفائدة الى مستويات كابحة، لم تكن تأتلف مع الحاجة الى تنمية القطاعات الانتاجية الخاصة.

اما اجمالي موجودات مصرف لبنان من العملات الاجنبية فقد بلغ، حسب فذلكلة الموازنة، نحو ستة مليارات دولار. ولكن السؤال هو: كم هي الموجودات الصافية، علما بأن الرقم الاجمالي يشمل مجموع ايداعات المصارف بالعملات الاجنبية لدى مصرف لبنان. ان ما يملك مصرف لبنان حقيقة من موجودات هو المبلغ الصافي بعد تنزيل مجموع ايداعات المصارف بالعملات الاجنبية، وموجب الشفافية يقضي باظهار القيمة الصافية وليس فقط القيمة الاجمالية. فلماذا يكون الرقم صافيا عند الحديث عن الدين العام ويكون الرقم اجماليا عند الحديث عن موجودات مصرف لبنان من العملات الاجنبية؟

أما التوجه لتمويل عجز الموازنة للعام ١٩٩٨ بالاقتراض خارجيا بالعملات الاجنبية في حدود الملياري دولار طلبا للتخفيف من عبء خدمة الدين، فقل ما يقال فيه انه سيعترب عليه مستقبلا في حالات معينة محاذير ستتحمل الاجيال المقبلة مغبتها. ثم ان العمل بمثل هذا الخيار، فيما لو تقرر، لا يمكن ان يتم بمقادير كبيرة من

دون ان يترتب عليه نتائج سلبية تطاول مكانة لبنان الائتمانية في الاسواق الدولية ومن ثم تكلفة عملية الاقتراض خارجيا، مما يضعف جدوى الاقتراض خارجيا.

ثم ان الاستدانة مقابل سندات زيرو كوبون سيترتب عليها نسبة فائدة فعلية عالية تتعدى النسبة المعلنة بقدر ما تقصر مدة الاستحقاق. فجدوى الاستدانة ستكون شيئا اذا كانت الاستدانة لمدة ثلاثين سنة، وتكون شيئا آخر تماما اذا كانت لمدة عشر سنوات. فهل تستطيع الحكومة الاستدانة لمدة ثلاثين سنة، وبأية فائدة؟

الى ذلك فان تقويم هذه الخطوة يجب ان لا يقتصر على مبلغ الملياري دولار المطلوب استدانت هذه السنة. فاذا قبلنا بمبدأ تحويل بعض الدين العام من الليرة الى الدولار هذه السنة فيجب ان نقبل بتحويل المزيد منه في كل سنة من السنوات المقبلة، الامر الذي يعني عمليا القبول بتحويل الجزء الاكبر من الدين العام الى العملات الاجنبية مستقبلا. وتحفظنا على هذه النتيجة المرتقبة يحدونا الى التحفظ على الخطوة الاولى المطروحة اليوم.

واذا التفتنا الى جانب الموارد الملحوظة في الموازنة العامة فاننا نجد ان الحكومة ما زالت تركز على الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تقع وطأتها نسبيا على كاهل ذوي الدخل المحدود والفقراء بأكثر مما تقع على الطبقة الموسرة. ان تطورات الوضع الاقتصادي العام في لبنان تصب في خدمة واقع خطير تزداد في ظلله الهوة اتساعا بين الاغنياء والفقراء. وهذا الواقع لا يأتلف مع مقتضيات المحافظة على الاستقرار الاجتماعي في المدى الابد. هذا الواقع النشاز يستدعي من الحكومة اعادة النظر في سياستها الضريبية لجهة التخفيف من التركيز على الرسوم والضرائب غير المباشرة، وزيادة التركيز على الضرائب المباشرة، وخصوصا ضريبة الدخل التي تعتبر اكثر عدالة اجتماعيا.

أخيرا فان الرسوم التي يتضمنها الجدول رقم ٩ ما زالت مرهقة للمواطنين حتى بعد التخفيض الذي ادخل عليها في لجنة المال والموازنة.

الرئيس: الكلمة للزميل عصام فارس.

عصام فارس: دولة الرئيس،

في هذا الجو المشحون بشتى عناصر انفجار الازمات، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى الازمات الشخصية، في هذا الجو المتفجر بسبب غلاء المعيشة، واستشراء البطالة وبسبب عجز الحكم عن تقديم أي تصور يحمل بصيصا من الامل بالنسبة للاجيال الطالعة، في هذا الجو، القاتم القاتل، بماذا يتلهى اهل الحكم؟ انهم يتلهون مرة اخرى لا اخيرة، بملف الاعلام المرئي والمسموع. ويا بش المرئي والمسموع عن هذه الحكومة.

هذه الحكومة، عندما ادرك رئيسها ان الصورة التي تعطيها عن نفسها، في مرآة الاعلام الخارجي لم تعد لائقة، قرر ان يكسر المرآة. الحق على المرآة ايها الزملاء... بعد اليوم، على البث بالاقنية الفضائية، ان يكتفي

بالاخبار المعلبة، الاخبار التي تصنع في مطابخ الحكومة، بل في مطبخ رئيس الحكومة الذي يتكيف بالاعلام وفق مصالحه، ووفق ما يملك شخصيا من مؤسسات اعلامية، مطلوب منها ان تمارس سياسة التعتيم الاعلامي. لقد ادعى بعضهم ان الحكومة تسلمت من سفراء لبنان، تقارير تفيد بأن الاعلام الخاص اللبناني يفسد نفسية اهل الجوار وخاصة في الخليج، فما بالكم ايها الزملاء بالبرامج التركية والايطالية والالمانية والاميركية عبر الاقنية الفضائية، التي تلتقط في كل بقاع الارض وفي الدول العربية بصورة خاصة.

اما الادعاء بأن المقصود قطع الطريق على المغرضين المرتبطين باسرائيل، فانه ادعاء باطل وخطير فالاعلاميون اللبنانيون ليسوا بحاجة الى وصاية. ليسوا بحاجة الى وصاية جهات هي، دونهم الماما بمهنة الصحافة والتزاماتها الخلقية والوطنية اليس لبنان دولة قانون؟ أليس في دولة القانون قضاء يترجم امامه، المخلون بالامن العام والمتآمرون على سلامة الوطن؟

اليوم، يا حضرة الزملاء، بإمكان الحكومة ان تمنع بث الاخبار السياسية على الاقمار الصناعية. اليوم فقط، وليس غدا. العين لا تقاوم المخرز في زمن البث الفضائي، الذي يفيض باخبار اسرائيل وسياسات اسرائيل، والخلافات المصطنعة، بين حكامها واحزابها، تحت شعار الديمقراطية والانفتاح الاعلامي.

لننازل العدو في ساحته. وبدل التضييق على الحريات، لنمارس الانفتاح. في عصر الانترنت وال CNN وتدقق الاخبار السياسية الاجنبية، عبر مئات المحطات الفضائية، وحدها الثقة، قادرة ان تحول، دون التورط في الفضائح الكلامية والحكي على البلكونات وتلف الشرائط المسجلة ونزع الاوراق المكتوبة من ايدي الصحفيين. سياسة الثأر من الاعلاميين، لا توصل الى نتيجة وكسر المرآة لا يغير الصورة.

أيها الزملاء، قبل سنة يوما بيوم تقريبا تلي علينا البيان الحكومي وكان يحمل عناوين عريضة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي على صعيد اصلاح الاداري على صعيد عودة المهجرين الى ما هنالك من تحصين للقضاء وسواه من المواضيع التي تهم المواطن اللبناني يومها اولى رئيس الحكومة اهتماما كلاميا بالاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي وتعهد بمواصلة تنفيذ المشاريع الانمائية وتسريع النمو وتفعيل الدورة الاقتصادية وزيادة واردات الدولة.

في اكثر هذه الوعود لم تبق الحكومة الحالية متمسكة الا بزيادة واردات الدولة بحيث اصبحت الضرائب والرسوم المشروع الاول والاخير لهذه الحكومة.

اطلاق السياسة الاقتصادية والانتاجية التي وعدت بها الحكومة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، بدلا من ان تترجم هذه السياسة الى مزيد من فرص العمل، ترجمت الى مزيد من تسريح العمال من عملهم والى مزيد من الركود الاقتصادي والى ازمة متفاقمة في اليد العاملة. بل الى ازمة اجتماعية تطاول جميع فئات المجتمع بشكل لم يسبق له مثيل في بلادنا.

مطلوب من المواطن، المزيد من التقشف ومن الضرائب ومن تحمل زيادة الاسعار على صحيفة البنزين وسواها. كل ذلك ايها الاخوة في اداء وزاري ميزته الارتجال في العمل كما في التصريحات.

كان رئيس الحكومة قد اعلن قبل سنة ان المسألة الزراعية هي احد اعمدة الاقتصاد الوطني مع الاسف العامود شبه منهار والتفاح بالارض والمزارع مهدد بالتخلي عن ارضه للزحف الى المدينة بحثا عن لقمة العيش.

بالنسبة لزراعة التبغ التي تبقى مصدر رزق للعديد من المواطنين نطالب باعادة النظر في توزيع المساحات هناك مناطق تعطى مساحات اضافية وهناك مناطق كبلاد جبيل والبترون تعاني من تخفيض المساحات.

اسمحوا لي ايها الاخوة ان ابقى قليلا بصدد بلاد جبيل بأي حق يقتصر مشروع الدعم المالي على عنجر وبلبك وصور للنهوض بتراث هذه المدن الاثرية وتحرم جبيل مدينة التراث والتاريخ ومدينة الحرف.

المؤسف ان كل هذه الوعود تبخرت حتى المدرسة الحربية ومعها التعيينات في الجيش فهل اصبح لبنان بغنى عن قوات مسلحة ترعى الامن في الداخل وتستبسل على جبهة الدفاع عن الوطن؟

دور الجيش لا يقلل من دور الدرك واذا كان لا بد من اعادة تنظيم الدرك فاننا لا نقبل ان يكون هذا التنظيم لمصلحة فئة على حساب فئة اخرى بل نريده تنظيما شاملا وعادلا تراعى فيه مصالح جميع الفئات اللبنانية.

على صعيد عودة المهجرين كانت الحكومة قد وعدت بالعمل على اقفال هذا الملف باستخدام كل الوسائل المالية المتاحة فانتهى الامر الى اقفال وزارة المهجرين.

كل هذا ايها الزملاء نتيجة سياسة الارتجال والتغيير والتبديل والانفاق دون حساب، من مال الشعب وعلى حساب الشعب يجب ان يعرف الرأي العام ان مشاريع كثيرة كانت مدرجة في الميزانية السابقة لم يلحقها الا القليل من المال المخصص لها والباقي ذهب هدر او حول عن هدفه الاصلي لاهداف غير معلنة.

كما يجب ان يعرف الرأي العام أن تلزيم المشاريع بالتراضي يتعارض مع القانون ومع الحد الأدنى من المبادئ الخلقية.

تم الصفقة بين ملتزم اجنبي دوره ان يتقاضى العمولة ولا علاقة له بالتنفيذ تقوم بالتنفيذ شركات لبنانية تابعة، تحت اسماء مستعارة لمن تعرفون.

ويقوم بعض المستشارين والمتعاونين بتغيير المواصفات واستبدالها بمواصفات اقل جودة وسعرا وتمريضها على ديوان المحاسبة ووزير المالية يتولى الدفع الفوري بينما الشركات التي لا تدخل في دوائر المحاسيب والمقربين ترى مستحققاتها تتراكم على مدى عدة شهور مما يؤخر المشاريع عدة سنوات ديوان المحاسبة استلحق امره في تقريره الاخير ولكن ما دام الملتزم والمتعاون هما واحد وما دامت مواصفات كوجيه لا تنطبق عند التنفيذ على مواصفات روجيه فان الفرق سيظل يصب في جيب اوجيه، والمواطن اللبناني سيظل يستنزف حتى آخر فلس.

لا، ليس طبيعيا ان يقتصر شأن لبنان والمواطن اللبناني على التلزمات بالتراضي، وعلى تمديد العهود والقروض وعلى التبذير في المال العام وعلى التسبب في الشأن العام وعلى تأجير الخليوي لخمسين عاما.

لبنان ليس فقط البنية التحتية لبنان هو بناء المواطن والوطن ورؤية الامور ابعد من طرف الانف والمصالح الانانية لبنان مشروع كبير اجتماعي وسياسي لبنان هو الجيش لبنان هو المقاومة لبنان هو تفعيل العمل الداخلي على صعيد البلديات وعلى صعيد اللامركزية الادارية وعلى صعيد تفعيل الاملاك البحرية بحيث تضبط الاسعار وتضبط التجاوزات وتضبط الضرائب والرسوم الرأي العام اللبناني لم يعد يقبل ان يزداد الثري ثروة والفقير فقرا. الرأي العام يطلب الانصاف ويرفض ان تأتية لفظة تكشف على لسان اناس ابعد ما يكونون عن الكشف مرة اخرى نقول لا لسياسة الارتجال فالارتجال اصبح ملازما لهذه الحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي هل يكفي ان يلتقي رئيس الحكومة السيدة اولبرايت ليمكن من القول وكأنه اخترع البارود انه يكفي ان تنسحب اسرائيل من الجنوب ليكون السلام على الفور مع لبنان؟

نعرف ايها الزملاء ان المسألة هي اكثر تعقيدا من ذلك وان تشعباتها الاقليمية ومطامع اسرائيل في الارض والماء تفرض كلاما اقل تبسيطا واكثر دقة وعمقا من قبل رجل لم يأت ليدير دفة الحكم وكأنه يدير مصنعا او مؤسسة تجارية.

قبل سنة، عندما علا التصفيق لرئيس الحكومة بعد تلاوة البيان الحكومي، سألني احد الصحفيين لماذا لم اصفق، فأجبته بالحرف الواحد: «التصفيق بعد تنفيذ ما ورد في البيان الوزاري». البقية تعرفونها، كما تعرفون ان هذه الحكومة، لم تكن بمستوى المسؤولية، باستثناء قلة من اعضائها، فخيت آمال المواطنين، وبالتالي لن تستحق ثقتنا. شكرا لاصغائكم. عشم وعاش لبنان.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

ترددت كثيرا في الكلام اليوم في موضوع الموازنة لأننا بصراحة أصبحنا نشعر ان الحكومة تحول الجلسات الى استعراض يهدف بالنتيجة الى تحميل المجلس النيابي مسؤولية اقرار موازنة لا امكانية فعلية له على درسها بالعمق ومراقبتها وتصويب مسارها.

فالحكومة تتصرف كأنها فوق كل القوانين وغير مقيدة باحترام التزاماتها ودقة ارقامها، وتعتبر نفسها واهمة انها تملك كل الحقيقة، وتفضل ان لا تسمع، وفي افضل الحالات ان استمعت لا تبالي.

رغم هذه القناعة التي كادت تصل الى حد اليقين، أجد نفسي محكومة بالخيار الاوحد وهو عدم التخلي عن التزامي بالمسؤولية تجاه المواطنين الذين منحوني صقتهم وبالدفاع عن قيم الجمهورية التي اخترنا ان نبني عليها وطننا.

ويؤسفني ان اشير الى ان اكثر ما استفزني للنقاش ولاعلاء الصوت والتحذير مما وصلنا اليه هو استمرار الحكومة في التأكيد حرفيا على ان «برنامجها الاقتصادي حقق نجاحات كبيرة، ومع انطلاق برنامجها لاعادة الاعمار والعودة التدريجية للبنية الاقتصادية الى وضعها الطبيعي، حقق الاقتصاد معدلات نمو بلغت في المتوسط ما نسبته ٦,٥٪. هذا ما تقوله الحكومة.

كما ان معالي وزير الدولة للشؤون المالية يؤكد من جهته بأنه قد بدأ اليوم «خفض عجز الموازنة واحتواء الدين العام وبالتالي تأكيد عزم الحكومة على التزام عدم اجراء أي اتفاق اضافي من خارج الموازنة». ان هذا الكلام، يحمل الكثير من الديماغوجية.

أنسي معالي الوزير انه سبق له وان صرح منذ عام ٩٣ اننا سائرون حتما الى التوازن بين الايرادات والنفقات في نهاية ٩٦ تمهيدا لتحقيق فائض يسمح لنا بايفاء الديون الداخلية والخارجية. نواجه دوما افتقاد الشفافية في موضوع الموازنة.

تجهد الحكومة من خلال هذا المشروع الى تحقيق توازن حسابي وهمي عبر تضخيم واردات مقدرة واغفال نفقات واجبة.

ألا يرى معالي الوزير انه منذ عام ٩٢ قد أخطأ في تقدير النفقات والواردات؟ النفقات كانت أكثر بكثير مما يجب والايادات كانت اقل بكثير مما يفترض؟ فخدمة الدين العام التي ينبغي ان تكون ثابتة ومعروفة قد اخطأ بشكل فاضح في تقديرها في موازنة عام ٩٧ بنسبة ١٨٪.

ألا يرى معالي الوزير ان هذا الخطأ المستمر في تقدير الواردات والنفقات يعرض كافة تقديراته المستقبلية للتشكيك؟

ألا يرى ان العجز الرقمي المعلن لموازنة ٩٦ هو ٤٣٪ في حين ان العجز الفعلي هو في حدود ٦٢٪؟ ألا يعرف ان ادراج المبالغ المدورة غير المعقودة التي لحظت في موازنة العام ٩٥ لا يجوز ادراجها في ايرادات موازنة عام ٩٦؟

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

تفرض علينا المسؤولية قول الحقيقة مهما صعبت: الوضع الاجتماعي - الاقتصادي والمالي أصبح على شفير الهاوية يهدد بالانهيار والافلاس.

وما الاستنفار الرئاسي وبدعة الورقة الاصلاحية الا اقرار واضح من قبل اركان السلطة بعمق المشكلة وخطورة الازمة - المأزق التي تهدد النظام برمته.

ان نظرة سريعة الى الجداول الاحصائية تؤكد ما نقوله، وبالرغم أولاً من مرور سبع سنوات على انتهاء الحرب الاهلية، وبالرغم ثانياً من التوظيفات الضخمة في البنية التحتية، يعاني هذا الاقتصاد من تدن في معدلات النمو.

ان تباطؤ الاقتصاد بالنسبة الى النمو السكاني يؤدي الى ان معدل الدخل الحقيقي للفرد اصبح ينخفض واصبح الناس يفتقرون، ويزيد فقرهم خصوصاً تحت وطأة المشاكل الاجتماعية التي أخذت بالتراكم والضغط على ذوي الدخل المحدود، وهم يشكلون السواد الاعظم من اللبنانيين.

ألا تعي الحكومة اخطار الفرز الطبقي، اخطار البطالة وانعدام الطبقة الوسطى، اخطار عدم حل مشكلة المهجرين وعدم ايجاد الحلول لمعالجة ازمة الاسكان والاستشفاء والتربية والمدرسة والازمة المعيشية الخائفة.

ما حصل في البقاع والشمال بصوت صارخ وفي كل مناطق لبنان بشكل صامت ليس الا نتيجة لتردي احوال الناس وظروف حياتهم، مما ينذر، اذا ما استمر الوضع على سوئه، بثورة شعبية لا يستطيع احد تحديد مداها وسليبتها.

دولة الرئيس، ان الازمة الاقتصادية والاجتماعية لم يوازها استقرار مالي فتنامي العجز في الموازنة وارتفاع الدين العام يهددان النظام بالانهيار.

ان العجز السنوي بالقيمة الثابتة لليرة ارتفع من ٦٪ من الناتج المحلي القائم سنة ١٩٩٣ الى حوالي ٢٠٪ من هذا الناتج سنة ١٩٩٧.

ونتيجة لتنامي العجز، ارتفع الدين العام من حوالي نصف الناتج المحلي القائم سنة ١٩٩٣ الى ان تجاوزه في الـ ٩٧.

والاخطر في هذا الاطار ان منحنى نمو الدين العام يزيد عن نمو الناتج المحلي القائم. وهذا يعني اننا لا زلنا نستقرض اكثر من امكانياتنا للإنتاج.

كما ان خدمة الدين العام الآخذ في التصاعد والتي بلغت في احسن التقديرات نسبة ٨٠٪ من واردات موازنة ١٩٩٧ تشكل اعباء مالية من جهة، واجتماعية وسياسية من جهة اخرى لا يستطيع النظام تحملها.

هذا يعني ان واردات الخزينة اصبحت غير كافية لخدمة هذا الدين. وان كل اتفاق جديد على جميع ابواب الموازنة لا يمكن ان يتم الا بالمزيد من الاستدانة.

كيف وصلنا الى هنا؟

الجواب واضح: سياسة الحكومة بالذات اضافة الى نظام المحاصصة والهدر السائد في البلد هي التي اوصلت الوضع الى هنا.

يقول الرئيس الحريري ان الفساد في السلطة اللبنانية واجهزة الادارة ليس مرضا جديدا. هذا صحيح. ولكنه لا يستطيع ان ينكر ان الهدر في الجبايات، كما في الانفاق بلغ معدلات لا سابق لها في الادارة.

وجميع اللبنانيين يقرأون يوميا في الصحف عناوين الفضائح الكبرى والمحرمات السياسية. يقرأون كل يوم فضائح تبرز انهيار القيم في البلاد. يسمعون دولة رئيس مجلس النواب نفسه يقر ان الترويكات شكلت غطاء للهدر والفساد.

وكل ذلك على حساب خزينة الدولة والمال العام والناس ترى ان لا محاسبة في هذا البلد مهما كبرت الجريمة.

دولة الرئيس، طالبنا مثلا منذ خمس سنوات بسياسة نفطية واضحة تلعب فيها الدولة دور المنظم والمراقب جودة واسعارا. واذا بنا نعلم ان وزارة النفط تحتكر قطاع الفيول في لبنان، تحتكر بيع الفيول لشركة كهرباء لبنان، وبدأت تحتكر تجارة المازوت في البلد، وذلك كله من دون أي رقيب او حسيب.

ونعرف ان الخزينة سلفت الوزارة ٤٣ مليون دولار على عدة دفعات. وانتدبت الدولة شركة للمراقبة والتدقيق فلم يسمح لمندوبي هذه الشركة خلافا لكل القوانين. بالاطلاع على ملفات الوزارة، ونحن لا نعرف حتى الآن مصير هذه السلفات ولا سعر الطن الذي تحاسب على اساسه شركة كهرباء لبنان.

وعلمنا ايضا ان الوزارة باعت مؤخرا كمية من المازوت الى الخارج بسعر ٧ دولارات للطن الواحد، تحت عنوان: بقايا لرواسب في خزانات الزهراني.

واذ بنا نكتشف ان ٨٠٪ من تلك التي اسموها رواسب هي مازوت من الباب الاول يتم التداول به في السوق الخارجية بسعر ١٠٠ دولار للطن الواحد.

وتريدوننا اقناع المواطن بتحمل عبء عجز الموازنة بينما لا رقابة على الهدر ولا محاسبة للفساد والصفقات، خصوصا بالنسبة لاهل الحكم والقريب منهم.

وكما في موضوع النفط، كذلك في معظم مؤسسات الدولة والصناديق والمجالس المستقلة غير المراقبة، كذلك في المشاريع الكبرى الخ...

ان هذا الوضع تجاوز حتى الترويكات وتجذر في جسم الدولة. فأصبحت الادارة مهترئة وشبه مشلولة، والاجهزة القائمة او المستحدثة تعمل كاقطاعات مذهبية لا وظيفة لها سوى توزيع الربح وتكريس الولاء السياسي والطائفي.

يعني ان معظم رموز السلطة كي لا نقول كلهم اصبحت شرعيتهم الشعبية لا تقوم على تجسيدهم لضمير المجتمع اللبناني وطموحاته بل انها قائمة على امكانياتهم لتسخير اجهزة الدولة والمال العام لمصالحهم الانتخابية وعبر ماكيناتهم الانتخابية.

دولة الرئيس، لقد ركزت سياسة الحكومة منذ ١٩٩٢ على اولوية النمو الاقتصادي عبر:

اولا: اعادة اعمار البنية التحتية.

ثانيا: تثبيت النقد الوطني باعتماد فوائد عالية على سندات الخزينة.

لا أخال أحدا ينكر أولوية اعادة اعمار البلاد، طبعاً بدءاً بالبنية التحتية. لكن المشكلة حصلت بسبب خيار العملة. بعض المشاريع اتت اكبر بكثير من احتياجات البلاد مثل مطار لسته ملايين شخص او قصر مؤتمرات او توزيع تريكاوي للمرافق العملاقة على امتداد الشاطئ اللبناني والبعض الآخر لا يشكل اولوية او ضرورة ماسة.

نتيجة لهذه العملة، احدثت الاستثمارات الانشائية خللاً اقتصادياً مرهقاً بدل ان تكون حافزاً للنمو.

كما ان السياسة النقدية المتبعة، لم تعد تستند الى عوامل اقتصادية فعلية كالقاعدة الانتاجية والعامل التصديري والميزان التجاري وحركة الطلب الداخلي.

لقد تحولت السياسة النقدية عن دورها الاقتصادي لتصبح اداة سياسية تهدف الى تلميع صورة الحكومة التي تنزع باستقرار سعر الليرة لتبرير معنى بقائها. فأصبح الاقتصاد مسخراً بكامله لخدمة الكسب السياسي.

ويبقى السؤال: ما كلفة تلك السياسة على الاقتصاد اللبناني.

بالاضافة الى ارتفاع خدمة الدين العام نتيجة الفوائد الباهظة.

تم اجتذاب القسم الاكبر من التوظيفات الداخلية والتمويلات الخارجية نحو سندات الخزينة. في استهلاك القطاع العام وبالتالي تم تعقيم السوق المالية وحرمان الميادين الاخرى وتحديد القطاع الخاص من الرساميل الضرورية لتفعيله.

هذا ادى الى تراجع حصة ارباح المؤسسات والاجور في الناتج المحلي وارتفاع حصة الربح والفوائد والضرائب غير المباشرة. ألم تعرف الحكومة ان انبعاث هكذا سياسة يسبب ارتفاع البطالة وتدني المداخل الحقيقية لغالبية اللبنانيين كما يؤدي الى تزايد حدة الاستقطاب الطبقي والغاء الطبقة الوسطى وتراجع مؤشرات التنمية البشرية الاخرى (مثل الترمية، والتعليم المهني والقدرة على الوصول الى الخدمات الصحية). الا تعتبر تلك المؤشرات الاجتماعية من الاهداف الاساسية لاية سياسة مالية؟

فاذا هذه السياسة للحكومة أدت الى انهيار مالي لا سابق له في تاريخ لبنان الحديث والى كارثة اقتصادية واجتماعية عبر عنه الغليان الشعبي الذي شهدناه مؤخراً في اكثر من منطقة لبنانية.

اذا الحكومة بذاتها، وكما قلنا، اعترفت بخطورة الازمة فكانت الاجتماعات الرئاسية. تارة في عين التينة وطوراً في قصر بعبدا.

فكان من البديهي ان يسجل مشروع موازنة ١٩٩٨ تغييراً جذرياً في سياسة الحكومة كي لا يتحول الانهيار

الذي نعيشه اليوم الى افلاس تام يدفع ثمنه كل اللبنانيين .

واذ نفاجاً بموازنة عادية جداً لا تختلف هيكليتها مضمونها وتوجهها عن الموازنات السابقة . بل هي تكريس للسياسة التي اتبعتها حكومات الرئيس الحريري المتتالية والتي أدت الى مأزق مالي واقتصادي واجتماعي نعيشه اليوم .

فمشروع هذه الموازنة يعتمد كما في السابق برنامجاً للإصلاح المالي عن طريق زيادة الضرائب والرسوم غير المباشرة كرفع اسعار الماء - الكهرباء - التلفون - الميكانيك - المأكولات - رسوم التسجيل في المدارس الرسمية . هذه الضرائب غير المباشرة تطال اساساً الطبقات غير المسورة كرسوم الميكانيك مثلاً الذي زاد ثلاثة اضعاف ما كان عليه .

وبما ان خدمة الدين العام اصبحت تتجاوز واردات الخزينة وان ما يزيد عن ٩٠٪ من مردود سندات الخزينة يذهب الى اصحاب الثروات والمداخيل المرتفعة .

فأصبحت آلية النظام الضرائبي اللبناني وآلية تداول سندات الخزينة تقللان المال من الطبقات المتوسطة والشعبية الى اصحاب المصارف وصناديق التوظيف الاجنبية والاثرياء المحليين .

فهل هذا هو مفهوم العدالة الاجتماعية؟ هل يمثل هذه السياسة المالية يرسخ السلم الاجتماعي؟ الا ترى معي الحكومة ضرورة تعديل النظام الضرائبي .

لماذا تحميل العبء الضريبي بشكل متزايد على كاهل الفئات الشعبية والناس لم تعد تحتمل .

لماذا لا نأخذ المال حيث يوجد .

اين الضرائب على الثروات ورؤوس الاموال والمداخيل من الارباح الرأسمالية ومن المضاربات ومن التوظيف في سندات الدين العام؟

هل يعقل في مثل هذه الظروف الصعبة استمرار اعفاء «السولدير» من الضرائب؟

وهنا اتساءل: هل يترجم مشروع موازنة ١٩٩٨ ارادة حقيقية في خفض العجز؟

في مثل كل سنة يترجم الحد من نمو الانفاق العام بخفض نفقات الاستثمار: موازنة وزارة الزراعة لا تتعدى الـ ٠,٦١٪، موازنة وزارة الصناعة بلغت ٠,٠٧٪ بينما النفقات الجارية تبقى وتزداد .

هل الورقة الاصلاحية التي اتفقت عليها الترويكا يمكن ان تشكل الاساس الجدي للإصلاح الاداري والمالي؟

آسف ان اقول بكل صراحة: لا يمكن لهذا الاصلاح ان يتحقق ولا لهذا الهدر ان يتوقف، ولا لهذه الصفقات ان تلغى الا على حساب الترويكا نفسها. وهذا غير وارد بتاتا من خلال الورقة الاصلاحية لان لا يمكن للترويكا ان تلغي نفسها بنفسها.

وهنا يحق لي ان اتساءل: كيف ترجمت هذه الورقة الاصلاحية في مشروع موازنة ١٩٩٨.

اصلا، بنود الورقة الاصلاحية تشكل في احسن الحالات اعلان نوايا وفي اسوئها مناورة سياسة لتمير استدانة الملياري دولار من الاسواق العالمية تحت عنوان تخفيض الفوائد على الدين العام وطرح فلسفة Zéro Coupon لهذه الغاية. بالفعل هذا هو البند الوحيد الذي لحظته الموازنة، وهنا لا بد من التوقف قليلا لشرح آلية Zéro Coupon.

تريد الدولة ان تستدين ملياري دولار من الاسواق العالمية.

في وضع الانهيار المالي الراهن، ليس بإمكانها ان تستقرض هذا المبلغ على عشر سنوات الا بتقديم ضمانات الاسواق.

هذه الضمانة هي شراء سندات خزينة اميركية تستحق بعد عشر سنوات. تحسم الفائدة المستحقة عليها سلفا. فيكون سعر هذه السندات عند شرائها ٨٦٠ مليون دولار اميركي.

هذا المبلغ يضمن للمدين الرأسمال بعد عشر سنوات.

ماذا يبقى للدولة اللبنانية؟ مليارين ناقص ٨٦٠ مليون دولار أي مليار و ١٤٠ مليون دولار اميركي.

وفي الوقت نفسه، يجب ان ندفع سنويا الفوائد على الدين الاساسي - أي المليارين - ٢٠٠ مليون دولار على اساس فائدة ١٠٪. أي ان الفائدة الحقيقية تتجاوز ال ١٧,٥٠٪. بينما الفوائد الداخلية تقارب ال ١٦٪. يعني بالنتيجة حولنا دينا داخليا فائدته ١٦٪ بالليرة الى دين خارجي فائدته ١٧,٥٪ بالدولار تحت عنوان تخفيض الفوائد على الدين العام.

والاخطر في هذا الموضوع ان المليار و ١٤٠ مليون دولار التي سنحصل عليها لن يستثمر في قطاع انتاجي بل سيدفع لتسديد قسم من عجز السنوات الماضية.

من هذا المنطلق اني أؤكد: ان هدف هذه الاستدانة ليس توفير فوائد الدين العام، بل انها تصب في خانة تسخير الاقتصاد بكامله لسياسة دعم الاستقرار النقدي الذي شكل العنوان الكبير لاستمرارية الرئيس الحريري. فاذا استطعنا ان نقترض الملياري دولار هذه السنة، كم سنستدين سنة ١٩٩٩، وبأية فوائد «ومين بدو يرجع يدينا».

هل مجلس النواب، بكامل اعضائه، مستعد لتحمل هذا الدين ونتائجه؟

ايها السادة، برهنت التجارب المتتالية منذ العام ١٩٩٤، كما برهنت محاولات الاصلاح الهيكلي في الكثير من البلدان ان الحل هو باجراء تصحيح عميق يرتكز على خفض الانفاق اكثر من تركيزه على زيادة الواردات. والكل يعرف ان زيادة الضرائب غير المباشرة في الماضي لم تنجح بخفض العجز الى حدود ٣٧٪ كما وعدتنا الحكومة تكرارا وتعدنا اليوم مجددا.

سمعنا من الرئيس الحريري انه مع المعارضة شرط ان تكون بناءة وتطرح بدائل.

فاسمحوا لي ان اقول تأكيدا لما قاله الرئيس سليم الحص في الماضي، البديل هو عكس سياسة الحكومة وذهنيته وممارستها.

١ - البديل يبدأ برأيي بتوحيد القرار لتشكيل حكومة وفاق وطني حقيقي يترافق مع استقطاب فريق عمل موثوق وكفؤ ونظيف الكف لادارة معركة الخروج من هذه الازمة، تمهيدا لاصلاح سياسي واداري.

٢ - البديل هو اشاعة اجواء الحرية واطلاق العملية الديمقراطية والحرص على حرية الاعلام التي تساعد على المراقبة والمحاسبة لجهة مشاركة المواطنين في حل مشكلات بناء الدولة.

٣ - البديل هو الحفاظ على استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية وفصله عن وزارة العدل واعادة تفعيل واطلاق يد أجهزة المراقبة والمحاسبة وبسط سلطة القانون على الكل دون استثناء.

٤ - البديل هو موازنة لا تهدف فقط الى تأمين الموارد اللازمة لتغطية انفاق السلطة بشتى الوسائل على حساب السلم الاجتماعي. فالموازنة ليست فقط ارقاما وحسابات ونفقات وواردات لكن لها ايضا وظيفة اجتماعية ترمي الى تأمين العدالة الاجتماعية عبر ضمان توزيع عادل للثروة وتكافؤ الفرص في العمل والتعليم والصحة لجميع المواطنين.

دولة الرئيس، هذه الموازنة العامة في شكلها لا تؤدي هذه الوظيفة ولا تشكل مرآة حقيقية وشفافة لنفقات وواردات الخزينة.

دولة الرئيس الحريري، أناشدك ان تعود الى ذاتك وان ترى اين كنت في وجدان الناس واين اصبحت. فان الوضع يستدعي جرأة اكبر في الاعتراف بالمسؤولية عن الاوضاع التي وصلنا اليها والتي لا تتحملها حتما وحدك. أن الاوان للاعتراف بكثير من الاخطاء لكي نقر بوجود بعض الايجابيات.

دولة الرئيس، ألا ترى معي ان المحاسبة اصبحت شبه مفقودة.

ان الديمقراطية الحققة تكمن في امكانية المحاسبة تمهيدا للتغيير المنشود.

لذا دولة الرئيس، وعلى رغم قناعتني بضرورة حجب الثقة عن هذه الحكومة ورغبتني في طرحها على مجلسكم الكريم، لكنني ارى ان هذا الامر لا يؤدي الا الى تعويم هذه الحكومة وهذا النهج الحكومي.

لذا اكتفي بالتصويت ضد هذه الموازنة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل وجيه البعيريني.

وجيه البعيريني: السادة الرؤساء، السادة الوزراء والزملاء النواب.

تأتي جلستنا العامة اليوم والتحديات تتزايد على وطننا وأمتنا، فيها هو نتياهو وقادة العدو الاسرائيلي يتمادون في عدوانهم على بلدنا واهلنا، ويرفضون تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية بلا قيد او شرط، ويحصل ذلك بدعم كامل من الولايات المتحدة الامريكية المنحازة دوما لصف العدو الاسرائيلي.

وهذا التماذي الاسرائيلي ضد لبنان هو جزء من التحدي على الامة كلها يستلزم رص الصف العربي لمواجهة هذه المخاطر اما الاسرائيلية المدعومة امريكا او خطر الحلف التركي - الاسرائيلي، ويستلزم الامر المزيد من التنسيق والتمسك بوحدة الموقف السوري - اللبناني في هذا الملف ففي ذلك ضمانة للبنان حتى لا يستفرد به، والاشقاء العرب جميعا نطالبهم الوقوف معنا ومع صمود سوريا من اجل ردع هذه المؤامرة للقضاء على مشروع العدو التوسعي.

أيها السادة: أما بشأن الموازنة فاقول بداية ان النهوض الاقتصادي يحتاج لانماء القطاعات الانتاجية وفي مقدمتها الزراعة والصناعة علما ان السياسة المعتمدة للأسف ليست بهذا الاتجاه حيث الزراعة في لبنان تعاني ويتراجع الانتاج والصناعة شهدت تراجعا مخيفا وكذلك السياحة.

ومع ذلك في قراءة ارقام الموازنة لم نلمس اهتماما بهذه الوزارات رغم المطالبات والمناشدات الكثيرة ولست ادري ما السبب؟

اسأل كيف يمكن ان تكون الحكومة بصدد الاهتمام بالزراعة والانماء الزراعي ونصيب وزارة الزراعة من الموازنة ١،٠٦ بالمئة. وهذا الرقم يكاد لا يكفي لرواتب الموظفين واجور المباني وبعض المتفرقات.

والصناعة مسكينة الصناعة فنصيب هذه الوزارة هو ٠،٠٨ بالمئة فهل من يريد تطوير الصناعة يكون جادا فيما يقول اذا خصص هذا المبلغ الضئيل لوزارة الصناعة.

والمخصص لوزارة النفط ٠،٠٢ بالمئة فما السبب الذي دفع الى جعل الصناعة والنفط وزارتين وبهذه المخصصات البسيطة وما النتائج التي تنتظرها من الوزارتين في هذا المناخ.

والسياحة التي تشكل احد مصادر الدخل اللبناني الهامة هل يمكن ان يكون فيها انماء وتأهيل للمرافق اذا كان نصيب وزارة السياحة ٠،٢٣ بالمئة.

لا أظن ان هذه الارقام مريحة ولا تولد الاطمئنان على جدية المسؤولية في انماء الانتاج في لبنان فمصادر الانتاج: الصناعة - الزراعة - السياحة تعكس درجة الاهتمام بها الارقام المطروحة في الموازنة.

واذا انتقلنا الى موضوع التربية وقد أعلن المسؤولون في الحكم بأنهم يريدون تعزيز التعليم المهني وقلنا لهم لا مانع وننظر بالموازنة واذا نصيب وزارة التعليم المهني والتقني ٧٨،٠ بالمئة فهل هذا الرقم يكفي لتطوير التعليم المهني والتوسع به مع الاشارة ان قضاء عكار وهو من اكبر الاقضية في لبنان لا توجد فيه حتى اللحظة مهنية حكومية واحدة. أين الاهتمام بالتعليم المهني ووزارته يخصص لها ٧٨،٠ بالمئة من الموازنة؟

أيها السادة: واذا انتقلنا الى الشؤون الاخرى فان الملفات مثقلة بالمشاكل والازمات واذا كنا نقر للحكومة بما جرى من مشروعات في البنى التحتية في العاصمة وما من احد الا يجب ان يرى بلده في احسن مظاهر العمران الا ان ذلك ليس كافيا فالمطلوب ان يحصل توازن في الشأن العمراني وان يكون النصيب عادلا لكل المناطق وهنا نغتني الفرصة لنطالب الحكومة بأن ترفع درجة اهتمامها بالشمال وعكار فوضع مرافق كثيرة ليس مرضيا. ولذلك أطرح المطالب والملفات التالية:

- ١ - ان الازمة المعيشية باتت خانقة والشعب يئن تحت نير الفقر والبطالة وهذا الموضوع يحتاج لاجراءات سريعة لأن تجويع الشعب سيترك آثارا لاحمد عقباه.
- ٢ - بالنسبة للزراعة فان المطالب كثيرة تبدأ من تأمين مبالغ للتسليف ودعم المزارعين الى خطط لترشيد الزراعة وتأمين اسواق لتصريف الانتاج الى وضع قانون لاستئجار الاراضي الزراعية حيث ان عدم وجود مثل هكذا قانون قد خلف مشاكل وفتن في عكار سابقا وحاليا وخزائن القضاء في الشمال مثقلة بالشكاوى ولوضع حد لا بد من قانون يحفظ حقوق المالك والمزارع.
- ٣ - مشكلة البناء في عكار والارياض باتت ضاغطة وتخلق حرجا لرجال قوى الامن الداخلي ولا بد من تسهيلات تبيح للمواطن ان يبني ١٠٠ متر مربع باذن القائمقام وكنا طرحنا الموضوع مرارا منذ سنوات ولا زال بلا حل فما المبرر؟ فبدل أن نساعد المواطن لبنى مسكنا نممنه عن العمل ما هذا المنطق الذي يصير على عدم تفهم الواقع وليتفضل المتعنتون الى اريافنا ليحاووا المواطنين للوقوف على الحقيقة.
- ٤ - ملف المهجرين في طرابلس والشمال لم يلق اهتماما حتى الآن ونطالب بفتحه وتأمين مبالغ لمكتب الشمال أسوة بما خصص لمناطق اخرى ومهجرين آخرين.
- ٥ - طرابلس العاصمة الثانية كل قطاعاتها مهملة فهل هي عقوبة ام ماذا؟ نطالب باطلاق ورشة انماء فعلية في طرابلس وعموم الشمال وفي رأس ذلك تعزيز وضع معرض طرابلس الدولي مع الحصرية لأننا نجد محالقات تجري بهذا الشأن فهل يستكثرون علينا هذا المرفق الذي قد ينشط وضع الاقتصاد في المحافظة.
- ٦ - سلسلة الرتب والرواتب وانصاف المتعاقدين القدامى امور طرحناها مرارا والمماثلة سيدة الموقف هل يريدون للموظف ان يهجر دائرته وللمتقاعد ان لا يحيا حياة كريمة لذلك لا يلبنون المطلب؟ أم ماذا؟ ونطالب أن يتم الاقرار والتنفيذ بالسرعة المرجوة وفقا لهذا الظلم الحاصل.

- ٧ - ان الجدول رقم ٩ الملحق بموازنة العام ١٩٩٨ احدث اثارة كبيرة ونقمة في الاوساط الشعبية لانه رغم كل التجميلات والتخفيضات لا يزال مرهقا للمواطنين فالمواطن الذي يعاني من ازمة معيشية خانقة لا يعوزه ان تضاف الى اعبائه رسوم جديدة ولذلك فان هذا الجدول مطلوب تعطيل ما جاء فيه ويكفي شعبنا ما يعانيه.
- ٨ - منذ سنوات ونحن نسمع عن خطوط جديدة لباصات النقل المشترك وحتى الآن لم يتم ذلك وفي هذا الشأن نطالب بتسيير باصات نقل مشترك الى الارياف والمناطق النائية لتخفيف تكلفة النقل عن المواطنين هذا مع اعطاء سعر مخفض للطلاب والموظفين والعسكريين فان ذلك يوفر نوعا على المواطن بعض النفقات.
- ٩ - أما بشأن البيئة فنقول ان جمال لبنان الطبيعي يشكل ركيزة هامة في الثروة الوطنية خاصة في موضوع السياحة ومع ذلك نرى ان البيئة في لبنان معتدى عليها من تناقص الثروة الحرجية بسبب الحرائق او الامراض التي تتعرض لها الاشجار وكذلك موضوع النفايات التي تنتشر على جوانب الطرقات في معظم المناطق وتغطي الشواطىء البحرية اصف الى ذلك جرف للرمال كل هذه الامور تحتاج لمعالجات سريعة من اجل حماية البيئة حرصا على صحة المواطنين وعلى ثروة لبنان البيئية.
- ١٠ - ملف الانتخابات البلدية والاختيارية مطروح والوعود كثيرة والتي نقول بأن الانتخابات ستجري في الربيع المقبل ولكن المواطن ليس مطمئنا الى هذه المواعيد بسبب حالات سابقة والمطلوب هو تأمين كافة المستلزمات لهذه الانتخابات لأهمية هذه المجالس في الانماء والخدمة العامة للمواطن.
- ١١ - يبقى ملف الاعلام الذي احدث ما احدث وارى ان يعاد النظر لجهة التراخيص بحيث يكون الاجراء عادلا وتعطى كل المؤسسات المستوفية الشروط تراخيصا. وبالنسبة للاعلام المرئي لا بد من وضع ضوابط للبرامج والمسلسلات والاعلانات المعروضة فان ما يجري يفسد الجيل ويؤذي سمعة لبنان في الخارج ولكن هذه الضوابط لا يصح ان تتخذ زريعة لقمع الحريات العامة وتشويه الحقائق. فالحريات العامة والحياة الديمقراطية عماد لبنان ورثته التي يتنفس بها ولا يصح الاساءة لهذا الموضوع.
- آمل ان يصغي المسؤولون لما طرحت وان يترجم ذلك باجراءات لا بوعود والا فالمواطن لن يكون غافلا وقدرته على التحمل تنفذ يوما بعد يوم.
- الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم بيان.
- ابراهيم بيان: دولة الرئيس،
- السادة النواب عجت لمن يعيش في هذا البلد وفي ظل هذه الحكومة وبركات هذا التالوت المقدس المقبل المدبر مع المتفق المختلف المنسجم المتناقض في آن اقول كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه.
- ابداً بفضيحة لا تقل عن فضيحة الطوابع، وفضيحة البيانات الجمركية، وفضيحة طيران الشرق الاوسط، وفضيحة التلزيقات بالتراضي، الا وهي فضيحة تنفيذ مشروع شبكات المياه والصرف الصحي في مدينة بعلبك بالذات.

- في حرق الاسعار وتخفيض المشروع من ٣٥ مليون دولار الى ١٨ اساءة للمشروع وتفشيل لحسن تنفيذه وعدم شموليته ومصادرة لنصف اعتماداته التي نقلت الى مكان آخر.
- في اختيار شركة كانت مقصية لسوء تنفيذها.
- شروط تصنيفها غير صحيحة، كفالاتها المالية غير كافية، سجل خبراتها مشكوك به.
- نقل التلزم من متعهد الى آخر اطار جزءا كبيرا من الاعتمادات المتبقية.

السادة النواب، دولة الرئيس، زوروا معي بعلبك مدينة الشمس: فقد حولها مجلس الانماء والاعمار الطفل المدلل عند الحكومة وبقدرة قادر الى خنادق وبرك للوحول وحفر يصعب سلوكها حتى على المواشي فمن المسؤول يا مقام مجلس الوزراء؟

الصراخ يعلو منذ فترة طويلة فهل من يسمع؟

دولة الرئيس، في بعلبك شيء يشبه افلام الوسترن الاميركية، مجموعة من الاباشي والهنود تحاصر منطقة بكاملها ترشق اهلها بالحرايب والنبال والرماح والفؤوس وتسليخ رؤوس الضحايا. ويكثر العويل والصراخ والاستغاثة، شيء يجبس الانفاس فعلا وفجأة يظهر علنا فارس، وزير من وزراء هذه الحكومة. ممتطيا صهوة فرسه المظهمة، ممتشقا سيفه وتعلو الاغاريد وصيحات الامل والفرح وزوال الكرب فينقذ المحاصرين ويعيد الحق الى نصابه بقدرة قادر.

دولة الرئيس، ما يحدث لمزارعي الدخان في بعلبك شيء يشبه افلام الوسترن الاميركي: المحاصرون اصبحوا معروفين، والفارس المنقذ اصبح معروفا، فمسدسه لا تنضب طلقاته وابتزاز المال على اشده، ووزير المال المسؤول عن كل هذه المهزلة السنوية والابتزاز السياسي السنوي للمزارعين لا يحرك ساكنا فالى متى تستمر المأساة والى متى يستمر الابتزاز. والى متى يخدع اهلنا في مناطق الجوع والعوز؟ والى متى تبقى هذه الزراعة البديلة للمخدرات بدون تنظيم، والى متى الماطلة في تسليم المحصول.

دولة الرئيس، اسجل على سياسة الحكومة التربوية الملاحظات التالية:

١ - اخفاقا فاضحا ولافتا في وزارة التعليم المهني والتقني الوزارة المتعددة الرؤوس، المتناقضة في سلطاتها وادائها والتي لم تحقق على الصعيد العملي أي انجاز يذكر يبرر وجودها كوزارة مستقلة عن الوزارة الام: وزارة التربية وذلك منذ انشائها.

- لا جديد على مستوى المباني وان كثرت المراسيم.
- لا جديد على مستوى التجهيزات: مصانع بالية، قديمة لكل الدهر عليها وشرب.
- لا جديد على مستوى المناهج والبرامج والخطة التربوية: لقد لحظتها الهيكلية الجديدة للتعليم العام بخجل دون الدخول الى التفاصيل ودون ذكر اية آلية للتنفيذ.

- لا جديد على مستوى الهيئة التعليمية: رتبة ما بعدها رتبة.

حتى اليوم وبحجة وجود تناقض في وجهات النظر بين الوزارة ومجلس الخدمة المدنية، لم تجر المباراة المحصورة بالمتقاعدين المهنيين والهادفة الى تدريب الفائزين وتثبيتهم وخلق جو من الاستقرار في ادائهم التربوي.

من هنا اطالب لهذه الوزارة بميزانية تميزها عن غيرها وتجعلها وزارة منافسة خاصة وان التعلم المهني والتقني اصبح من الضرورات على صعيد الانماء في منطقة اصبح التنافس التقني على اشده.

دولة الرئيس،

- اطالب بخارطة جديدة للمهنيات وفي كل لبنان.

- اطالب بتحديث التجهيزات والمصانع والمشاغل.

- اطالب بتحديث المناهج وفتح فروع جديدة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات العصر.

- اطالب باصلاح اداري بحسم كل التناقضات ويفعل الادارة ويجعلها وزارة منتجة وهامة لانها يا دولة الرئيس تعيش في حالة ال Coma منذ فترة طويلة المسؤول فيها ينام ملء جفونه عن شواردها ونومه لا يخلو من بعض الشخير والنخير وما الى ذلك... فالى متى نطمر رؤوسنا بالرمل مالنعماء ونتظاهر وكأن شيئاً لم يكن وكأن احدا لا يرانا.

دولة الرئيس، التعليم العام أي وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة:

اولا: اسجل اعتراضي على قرار مجلس الوزراء القاضي بوقف المناقلات والتشكيلات في صفوف افراد الهيئة التعليمية لهذا العام وعتبي على السيد وزير التربية كيف وافق والتزم بمثل هكذا قرار لان هذا التدبير يشكل عقبة في وجه التعليم الرسمي، تسيء له وتشل حركته، وتدفعه الى التراجع القهقري بعدما سجلت المدرسة الرسمية والتعليم العام بعض التقدم ان في مستوى المدرسة الرسمية او في النتائج الايجابية في الامتحانات الرسمية.

واليكم بعض النتائج السلبية لهذا القرار العشوائي:

- ١ - تراكم الفائض في المدارس: هناك عدد قليل من الطلاب وفائض من المعلمين في بعض المدارس والمناقلات ممنوعة.
- ٢ - هناك عدد كبير من الطلاب وعدد قليل من المعلمين في بعض المدارس والقرار يمنع المناقلات للفراعات..

لقد شكل هذا القرار ارباكا للمعلمين وللمناطق التربوية وجاءت الحلول عشوائية ومؤسفة:

- ١ - هناك الكثير من الحالات الانسانية الاجتماعية ظلمت: معلمة في محافظة وزوجها في محافظة اخرى والنقل ممنوع.

- ٢ - لقد لجأ بعض المعلمين الى تقديم اجازات بدون راتب علما بأن العديد منهم هم من خريجي دور المعلمين والمعلمات ونحن بحاجة ماسة لهم حاليا هم خارج الخدمة وتم استبدالهم بمتقاعدين تنقصهم الخبرة.
- ٣ - مدرسة واحدة مثلا في بعلبك وتنفيذا لقرار منع المناقلات اضطرت الى التعاقد مع ٤٥ معلما بينما مدرسة قريبة منها تعج بالفائض والمناقلات.
- لقد اضطرت لجنة المال والموازنة الى رفع سقف الاعتمادات المخصصة للمتقاعدين الى ستة مليارات ليرة. قولوا لي بربكم كيف يجوز الحديث عن وقف الهدر والدولة تبقي موظفيها بدون عمل في الكثير من المدارس/رواتب بدون انتاجية/ومليارات تصرف على تعاقد لسد الفراغات اين المنطق في ذلك.
- علما بأن صندوق تعاضد المدارس هو بدعة يعمل حتى اليوم بشكل غير قانوني الامر الذي اخر دفع بدلات التعاقد للعام الماضي الى آخر العام.
- والسؤال كيف سيتم ملء الفراغات الناتجة عن حالات السفر والوفاة والتقاعد والانتقال من وزارة الى اخرى والالحاق المزاجي لبعض الكوادر التعليمية المهمة بمكاتب بعض الوزراء.
- وهل التعاقد الذي تحدثنا عنه والذي نبهنا الى خطورته لعدم وجود معايير تربوية صحيحة هو الحل:
- المجاز قبلا يا دولة الرئيس ينال عقدا بست ساعات اسبوعيا وحملة القسم الثاني ينالون دواما كاملا وكل ذلك لارضاء السياسيين.
- دولة الرئيس: من اين ستأتي وزارة التربية بمدرسين للمدارس الجديدة المستحدثة.
- من هنا اطالب مجلس الوزراء ووزير التربية بالغاء هذا التدبير واعطاء رؤساء المناطق التربوية الصلاحية في اختيار الافضل وحل المشاكل الطارئة والعالقة، ومراقبة سير العمل منعا للخلل، حتى لا يصبح هذا القرار عقبة في وجه نمو العمل في المدرسة الرسمية.
- دولة الرئيس، انا اضم صوتي الى صوت مجلس الخدمة المدنية بضرورة تنفيذ مشروع تجميع المدارس وذلك لسببين رئيسيين:
- ١ - وقف الهدر.
- ٢ - وقف تجهيل الناس لان ما يجري هو مخالف لكل الاسس والاصول التربوية والمبادئ التربوية الحديثة.
- ١ - المدارس الموجودة: في كل قرية مدرسة كثر الطلاب ام قلوا فهي غير مستوفية للشروط التربوية فالعديد منها يعمل مثلا بمعلم واحد فهو المدير والناظر والمعلم والحاجب ومدرس كل اللغات والمواد ولكل الصفوف دفعة واحدة وفي وقت واحد مثلا في بعلبك الهرمل يوجد:
- ٣ مدارس تعمل بمعلم واحد.

- ١١ مدرسة فيها معلمان.
- ١١ مدرسة فيها ثلاثة معلمين.
- ٦٤ مدرسة عدد طلابها اقل من مئة.
- ٤٨ مدرسة اقل من خمسين.
- هناك مدرسة لا اريد ان اذكرها تعمل بأربعة طلاب.
- ومدرسة تعمل بـ ٢٠ طالبا و ٢٨ معلما.
- لقد أثرت هذا الموضوع أكثر من مرة ولكن لا رأي لمن لا يطاع.
- هذا الهدر يوجب علينا اعادة النظر بخارطة المباني المدرسية وفي كل لبنان.
- من هنا اطالب: بدمج المدارس الصغيرة والحاق المعلمين بتجمعات مدرسية يؤمن لها كل شروط العمل التربوي الصحيح.
- ومن هنا اطالب باعادة النظر برسم الانتقال اذ لا يجوز مساواة مدرس بيته قرب المدرسة بمدرس يعلم في مدرسة تبعد عنه عشرات الكيلومترات.
- دولة الرئيس اسأل الحكومة ومعالي وزير التربية.
- ١ - لم التأجيل في موضوع قانون صندوق المعلم الذي لا يكلف الخزينة شيئا لقد اقره المجلس النيابي منذ شهور وهو لا يزال في ادراج وزارة التربية.
- ٢ - لم التأجيل في تنفيذ قانون بيت المعلم.
- ٣ - لم المماطلة في انصاف المجارين.
- لم المماطلة في انصاف المديرين.
- لم التأجيل في موضع احتساب المعاش التقاعدي لافراد الهيئة التعليمية. لقد خرجت لجنة التربية ببعض التوصيات فلم لم تنفذ هذه التوصيات.
- من هنا اختصر قائلا بضرورة:
- ١ - تفعيل دور المعلمين والمعلمات وكلية التربية ووقف بدعة التعاقد.
- ٢ - تحديث المباني المدرسية وتعميمها على كل لبنان لتتلاءم مع المعطيات التربوية المدنية.
- ٣ - توزيع مدارس الريف على تجمعات تربوية وتأمين وسائل النقل المشترك من والى المدرسة.

٤ - إعادة العمل وبسرعة بدور الحادقات، ان الجذب الاساسي باتجاه المدرسة الرسمية لا يأتي في صفوف الروضة.

٥ - تحديد معايير علمية واضحة في اختيار المديرين.

٦ - تفعيل دور التفتيش التربوي. هناك مشكلة واثمنى على الوزير السنيورة ان يسمع كلامي.

دولة الرئيس، المرسوم رقم ٩٢٤٢ تحت عنوان نقل الموظفين الى ملاك التفتيش المركزي وتعيينهم بوظيفة مفتش معاون في ملاك المفتشية العامة التربوية. تنص المادة الاولى على:

«نقل كل من الموظفين المذكورة اسمائهم... دون تعديل في الراتب ومع احتفاظه بحقه في القدم المؤهل للتدرج. استشير مجلس الخدمة المدنية فوافق، وسأزودك بالملف يا دولة الرئيس، اذا وافق مجلس الخدمة وكان له توصية بذلك ثم عرض الموضوع على التفتيش المركزي فوافق ايضا وعندما عرض الموضوع على الوزير السنيورة اجل والغى كل المراسيم وكل القرارات وكل التعويضات وجمد الزيادة. تصوروا ان استاذ تعليم ثانوي نقل الى التفتيش التربوي حذف من راتبه ٤٠٪ او ٦٠٪ فصار راتب أي معلم ثانوي يفوق راتب المفتش التربوي أي بـ ٦٠٪ وهي بدل علاوة التعليم هذا الامر لا يجوز. المرسوم موجود، ومواده موجودة وحضرتك تعرف ذلك، سؤالي هو:

لماذا لا ينصف التفتيش التربوي؟ هذه هيئة رقابية اساسية في لبنان ولا يجوز حرمانها من حقوقها بحجة انتظار سلم الرواتب الجديد الذي قد لا ينفذ.

دولة الرئيس، البلد يتآكل ويتراجع بشكل مأساوي، البطالة تضع اولادنا على ابواب اليأس والسفارات الاجنبية والجوع يطرق ابواب اكثر من نصف اللبنانيين.

والحلول ليست باقامة الولائم والافطارات الرمضانية التي يدعى اليها المترفون والمتخمون والمحاسب من ازلام وعراعرير.

الحلول ليست بتصرجات تفوح منها رائحة اللامسؤولية ورائحة التهديد والوعيد.

الحلول ليست بوقف التوظيف لمدة لا تقل عن ست سنوات: هذا قرار اعتبره قفزة في المجهول، قرار غير مسؤول ولا يتسم ببعد نظر:

يجب ان تتسم الادارة بدينامية دائمة وعلينا تفعيلها وتطويرها وتطعيمها بكوادر جديدة لا يمكن باي حال من الاحوال تجميد هذه الحياة ووضعها في الثلاجة لمدة ست سنوات:

علينا أن نلاحظ الزيادة السكانية وحاجات الناس من الخطط لا سيما وان الادارة العامة في لبنان قد وضعت مخططاتها لمجتمع الخمسينات والستينات لذا تراكمت المشاكل واصبحت تقض مضاجع المواطنين ومنها مثلا:

- ١ - ازدياد نسبة البطالة مما يؤدي الى هجرة الشباب وهذا الفيلم الذي نراه كل يوم يا معالي الوزير السنيورة . . . أي «TIKET» علينا والفيزا عليك . وعلى طيران المستقبل الذي مهمته تأجير الناس وترحيلهم من لبنان، هذه الطريقة أصبحت مكشوفة وأصبحت مفضوحة هذه الامور تجر الناس وراء الجريمة مما يهدد امن البلد واستقراره .
- ٢ - التوظيف العشوائي وملء الادارة بموظفين تنقصهم الخبرة دخلوا اليها عن طريق الخط العسكري وفرضوا على كافة الادارات الرسمية مما اساء الى الادارة وشل فعاليتها والاصلاح الاداري المنشود أصبح شبه مستحيل ضمن هذه المعطيات الصعبة .
- ٣ - لقد خنقنا الناس باصناف المباراة المحصورة بالمتعاقدين ولم نترك اية فرصة عمل لطلابنا خريجي الجامعات والمعاهد والمهنيات . لقد اسقطنا من حسابنا ان القانون يحمي تكافؤ الفرص بين الناس ولا يحصرها بمتعاقدين مدعوم من جهة سياسية محددة .
- ٤ - لقد قامت الدولة بانشاءات موزعة على كافة الوزارات، مراكز صحية وسترالات ومستشفيات ومدارس وغيرها وسؤالي يا دولة الرئيس من سيؤمن العمل في هذه المباني الجديدة التي تحتاج الى عدد كبير من الموظفين الاكفاء لتقديم الخدمات الصحية والبريدية والهاتفية والربوية وغيرها، في حال وقف التوظيف لمدة ست سنوات فهل يجوز ان نقترض مليارات من الدولارات ونضعها في مباني لا صيانة فيها ولا حراسة ولا ادارة ولا اختصاصيين .
- دولة الرئيس، انا اسجل اعتراضي على رفع سقف الاستدانة الى ملياري دولار واعتبرها محاولة يائسة لالهاء الناس ومزيذا من الهروب الى الامام، امام حجم الكارثة الاقتصادية التي تنتظر البلاد نتيجة للممارسات الخاطئة وعدم وضوح الرؤية لدى السياسة الحكومية .
- لقد رفضنا في كتلة الوفاء للمقاومة مبدأ الاستدانة منذ البداية ونحن نرفضه اليوم لانه يجر البلاد الى كارثة حتمية .
- دولة الرئيس، لقد بذلت المؤسسة العسكرية جهودا مضنية لاعادة اللحمة الى ألوية الجيش اللبناني وكان لا بد من حوافز مالية تدفع بالشباب الى التخلي عن انتمائهم الميليشياوي والانخراط بالقوى الامنية اللبنانية، والآن ولبنان لم يتعاف بعد بشكل نهائي ورياح الازمات السياسية والاقتصادية والمناورات تعصف به يبقى بحاجة الى دعم واضح للمؤسسة العسكرية للحفاظ على الامن خاصة وان الاسرائيليين يراهنون على خربطة الوضع الداخلي، من هنا نقول انه من المبكر جدا الغاء التدبير رقم (٤) الخاص بالعسكريين وتخفيض ميزانية وزارة الدفاع والغاء الحوافز قبل اعادة بناء البلد وطنيا واجتماعيا واقتصاديا وتربويا وتمتين مناعته وتحرير ارضه في الجنوب والبقاع العربي .
- دولة الرئيس، ان تلازم المسارين اللبناني والسوري في عملية المفاوضات يتطلب جبهة داخلية مترابطة ومناعة امنية .

من هنا نؤكد على ضرورة عدم تخفيض ميزانية هذه الوزارة ان ارقام الموازنة يا دولة الرئيس قد جاءت مخيبة للآمال.

لذلك اطالب السادة النواب بدراستها ومناقشة بنودها بدقة ومسؤولية معلنا:

أولاً: رفضاً قاطعاً للجدول رقم ٩ القاضي بزيادة الضرائب على الناس.

ثانياً: ضرورة اضافة ١٥٠ ملياراً المقررة لبلدك - الهرمل والتي حذفت من الموازنة وبالتالي اذا كان المبلغ غير مرصود في الموازنة ومضافاً إليها فلن نوافق على شيء منها.

ثالثاً: ضرورة البدء باصلاح اداري شامل يعيد للادارة انتاجيتها وقدرتها.

رابعاً: رفض الاقتراض تحت أي اسم لان الحكومة يا دولة الرئيس اصبحت تشبه سائق الدراجة الذي اذا توقف عن الحركة لحظة واحدة سقط والحكومة اذا توقفت عن الاستدانة سقطت.

نقول للحكومة وعلى طريقتها: والكلام موجه للوزير السنيورة هذه المرة التيكيت علينا والفيزا علينا والباقي عليكم. وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل جبران طوق.

جبران طوق: دولة الرئيس، الزملاء الكرام.

مجدداً نلتقي في حرم السلطة الاشتراعية لمناقشة الموازنة العامة للعام الطالع، نلتقي والكلام كثير في خارج هذه القاعة، كما في داخلها، عن لبنان واقعا ومصيرا، حكومة وسياسة، اقتصادا ومجتمعاً...

نلتقي وسيقال الكثير في بنود المشروع الذي ناقش، كما سيقال اكثر في سياسة الحكومة، وفي تعابير ومصطلحات راحت تزداد بعد سنوات الازمة لتشكّل قاموساً سياسياً صالحاً للمزايدات كما للمناقشات. تعابير صار الناس يضحجون منها. لانها هي نفسها تعاد في كل مناقشة لتبدو وكأنها تتكرر.

ماذا نسمع؟

نسمع دائماً كلاماً عن عجز - دين عام - خدمة دين عام - انفاق - ارشاد الانفاق - ضرائب - رسوم - مباشرة - غير مباشرة... الخ، فكأن ما يحكى عنه سلع جاهزة لأن تكون ابداً مادة مزايدات سياسية.

كيف نناقش إذن؟ وما الغاية من هذا النقاش؟

اود اولاً ان اقول انني لا باسمي فقط اتكلم، بل باسم مواطنينا الشرفاء في طرابلس وعكار والبترون والضنية والمنية والكورة وبشري وكل الشمال، باسم زملاء اعزاء رفاق في كتلة الانماء والتغيير كلفوني ان اتحدث باسمهم وباسم الشمال الصابر، وافخر بذلك.

باسم الزملاء والمواطنين اتحدث، باسم الريف الذي ينتظر الموازنة تلو الموازنة آملاً بالطرقات تشق اوسع لتصل اليه المستشفيات، فيلقى ابناؤنا الرعاية الصحية التي طال ابتعادها عنهم.

عن كل مشاكلنا والحاجة الى ايجاد الحلول لها، اطلق وكتلة الانماء والتغيير، نداء الحاجة الماسة الى الحكومة، لتولي الزراعة في قرانا واقضيتنا، في الشمال الاهتمام اللازم، فتكون رعاية للمزارع وللمواسم ولايجاد اسواق التصريف او التصنيع وفي ذلك حاجة لتنشيط الحياة الريفية. ومن الخطوات الواجب الشروع في دعمها والاهتمام بها فوراً تنشيط العمل في مرفأ طرابلس كمرفق حيوي للاقتصاد في الشمال... واعادة العمل في مصفاة طرابلس بعد تجهيزها وتحديثها واخذ القرار باطلاق العمل في مطار رينه معوض وتفعيل وتنشيط الحركة السياحية في منطقة الارز وتطوير امكانيات معرض طرابلس وهنا اغتنم هذه الفرصة لاشكر لجنة المال والموازنة وسائر الزملاء باسم كتلتنا على الموافقة على تخصيص مبلغ ١٢ مليار ليرة لتجهيز المعرض ونأمل من الهيئة العامة الكريمة اقرار هذا المبلغ.

ويفترض في عرفنا السياسي ومفهومنا، ان يكون ما ذكرت جزءاً من مطلق موازنة، علماً ان لا فصل للموازنة عن تطور الحياة السياسية المجتمعية وما نشهده، فلا نستطيع والحال هذه الا ان نشير الى ما تلاحق اخيراً على الساحة، من تعامل متسرع للحكومة مع الملف الاعلامي، ومن «اللاتصميم» لديها على ملاحقة الملفات الشائكة التي تظهر من حين الى حين، وفي مقدمها مسلسل الفضائح الذي تقفل حلقاته ويسدل الستار على فصولها من دون اظهار النتائج وكشف المتلاعبين بالمال العام. بالاضافة طبعاً الى الهدر والصفقات والسمرات، حتى بتنا ننتهي ان يعلن ولو لمرة عن مسؤول في كل هذه الامور التي يبدو وكأن ابطالها مجهولون او بالاحرى محميون.

نعود الى الموازنة، واتابع لاقول: لماذا النقاش، قد يتساءل البعض، طالما ان الارقام ستقر، وقد عملت عليها لجنة المال والموازنة، وتصرفت بما أوحى اليها عقب اجتماعات متلاحقة توجت بلقاء الرؤساء الثلاثة في قصر بعبدا وبما قيل انه ورقة اصلاحية. فكأنما مناقشة الموازنة تم عملياً خارج مجلس النواب واتخذت التوجهات في خارج مجلس النواب وحددت الاطر كذلك في خارج المجلس الذي في مفهومنا هو المنطلق والاساس لوضع التوجهات وتحديد المناقشة ورسم الاطار لمطلق موازنة.

فلنبحث اذا واولاً عن «الصفة» الحقيقية لموازنة ١٩٩٨ قبل ان نباشر النقاش فيها، علماً ان المتعمق في بنودها وارقامها يصل الى نقطة التناقض الفاضح بين اصرار الحكومة على الاشارة الى التراجع في معدل نمو الدين العام في مقابل تطور خطير في العجز يناقض التغني بخفض نسبته.

والحقيقة انه منذ العام ١٩٩٣، وهو عام تشكيل الحكومة الاولى للرئيس رفيق الحريري استمرت على تصاعدها، الزيادة في العجز وفي خدمة الدين العام متخفية التقديرات التي تضمنتها الموازنة.

ومما لا شك فيه ان الموازنة التي نناقش اليوم تفرض رسوماً على المكلف اللبناني وبالتالي تحمله اعباء اكثر في مقابل انتاجية لديه باتت ثابتة ان لم نقل متدنية لاضطرابها الى البحث عن موارد اضافية وماسة لتغطية العجز المتضخم.

ويسجل هنا ان الواردات سجلت تقدما العام الماضي قارب ٨٠ في المئة من تقديراتها، الا ان ازدياد ما انفق في مجالي النفقات الجارية ونفقات الدين العام وتخطيه للتوقعات، تسبب برفع نسبة العجز الى ما يفوق ٥٩ في المئة حسب الاحصاءات الاخيرة لوزارة المالية ومصرف لبنان التي صدرت في ١٥/١/٩٨.

وفي مقابل ارتفاع نسبة العجز شاهدنا ارتفاعا لحجم الدين العام لتمويل الواردات الكفيلة بتغطية النفقات، وهو بات يجاور الناتج المحلي ان لم نقل يفوقه، مع الاشارة الى ان الدين الداخلي ازداد وحده السنة المنصرمة ما يوازي حوالي ٢,٦ مليار دولار اميركي بنسبة زيادة بلغت ٣١ بالمئة تقريبا، في حين زاد الدين الخارجي حوالي ٦٠٠ مليون دولار بنسبة توازي ٣٤,١ في المئة، ما رفع حجم اجمالي الدين العام الصافي الى ١٤,٣ مليار دولار بزيادة ٤ مليارات دولار عن نسبة الدين الصافي عام ١٩٩٦ أي بنسبة زيادة تقرب من ٣٦ في المئة حسب المصادر ذاتها.

موازنتنا هذه تفرض البحث عن موارد مالية لتغطية أي عبء في ضوء تزايد او عدم ضبط هذه الارقام، تتلزم مع عدم القدرة على تحسين الواردات بشكل متناسب، الامر الذي يلخص مشكلتنا الاقتصادية. فيصح اذن ان نطلق صفة العجز والدورة الاقتصادية غير المتكافئة على الموازنة العامة، ذلك انه بالنظر الى موازنة عام ١٩٩٨، التي ستصل ارقامها الى ٧٩٠٠ مليار ليرة بنسبة عجز ٣٧,٧ في المئة وارتفع اليوم الى ٤٣٪ ولا نعرف الى اين سيصل. يتبين لنا منها ان الحكومة تتوقع ان يكون اجمالي الدخل العام ٣,٧٥٠ مليون دولار وان العجز سيتدنى آخر السنة الى ١,٤ مليار دولار ستضاف الى ارقام الدين العام في حال التزمت الحكومة ارقام الموازنة ليصل هذا الدين الى نحو ١٥,٧ مليار دولار، ما يعني ان المشكلة صارت كيفية ادارة الموازنة في ضوء الحاجة الى خدمة الدين العام لسداد قسم منه، ما يعني التخفيض من حجم الخدمات والتقديمات العامة.

دولة الرئيس، لا نقول ما نقول انتقادا لواقع عاشته البلاد وعشناه جميعا، ولكن لنخلص منه الى امر آخر يبدو في بعض نواحيه متناقضا وعلم الارقام، او بمعنى آخر، متميزا مختلفا فيه الشيء ونقيضه.

لنبسط الامر: من يراقب ارقام الموازنة في بنودها المختلفة قد يصل الى قناعة تشاؤمية، او على الاقل غير متفائلة، ولكن هل يفترض بهذا ان يدفعنا الى ان نأخذ معاول الانقضا على واقع الوطن وتصوير الدولة «بالمفلسة»؟

هناك انتقادات ولا شك لراسمي هذه السياسة الاقتصادية التي قيل بل سيقال فيها اكثر في هذه الجلسة، اعني للحكومة، وهذا حق، ولكن الا ترون معي انه بسبب مراة الوضع يجب ان نسعى جميعنا الى اجترار الحلول مهما قيل في الحلول وفي التحليل، فان المراقب للتطورات يصل الى ما يشبه الرأي بأن هناك قرارا ما دوليا اقليميا بعدم السماح للبنان بالعودة الى الوراء، وهذا واضح من خلال بعض التطورات الي آخرها ونأمل أن لا تكون نهايتها الوديعة السعودية الاخيرة للبنان، علما ان البعض يشير الى استعداد دول اخرى لان تحذو حذو المملكة.

ايجابية هي اذن؟

طبعاً، وهي تلحق بإجبيات كثيرة أخرى، فصورة لبنان البشعة - زارع المخدرات ومسوقها - بلد الخطف والارهاب زالت - وها هو الأعمار يحل محل الدمار.

عوامل هي تطل من خلف الصورة السوداوية لأرقام الموازنة لتذكرنا دائماً ببعض العوامل الفاعلة إيجاباً في اقتصادنا من خلال:

التحويلات التي يقوم بها المنتشرون في العالم الذين يبلغ عددهم ضعفي المقيمين على الأقل وهذه ظاهرة فريدة في العالم نحو أهلهم في الداخل والتي كانت ولا تزال تشكل مورداً وسندا للكثير من ابنائنا، ويجب أن نسعى لتبقى ولتزيد وهنا أشير إلى أن حركة الرساميل بلغت ٧ مليارات دولار أميركي في السنة مما سمح بتغطية العجز في الميزان التجاري وتحقيق فائض مهم في ميزان المدخولات ونلاحظ أنه رغم العضلات والضغوطات على الأسواق التي شاهدناها في السنة المنصرمة تمكن لبنان من تحقيق فائض ولو بسيط في ميزان المدفوعات بلغ ٤٠٠ مليون دولار كما جاء على لسان حاكم مصرف لبنان منذ يومين.

قدرة التحرك الداخلية التي تشجع على بعض الخطوات الخارجية المفيدة من حين إلى آخر، كمثال ما أوجدته الوديعة السعودية من صدى طيب.

وهذا بداية بصيص لنور يطل علينا.

في أي حال ليت ما حصل تم أبكر، وليت المساعدات، على قلتها وصلت في وقت سابق، لكانت أسهمت في التخفيف من سوداوية الصورة القائمة التي تفرضها الأرقام، كيف لا والعجز هو مشكلة مشاكلنا، وديننا المتفاقم يثقل علينا بخدمته وينسب فوائده، والمجموع يحمل على الجزع والقلق مهما حاول المسؤولون وسعوا إلى التخفيف من وطأتها أو تبرير الحاجة الملحة إليها.

وهنا أشير إلى خاصية تميز اقتصادنا اللبناني هي تلك المناعة العضوية التي حفظته من أي تأثير سلبي نتيجة الانهيار الذي حصل مؤخراً ولا يزال في الأسواق الآسيوية والتي طالت مجمل الأسواق النامية لا بل شهدنا ارتفاعاً في مؤشر الأسهم في لبنان يوازي حوالي ١٠ بالمئة.

ولا يجب أن يسهر عن بالنا إيجابية أخرى إضافية هي المكانة المالية المهمة التي يتمتع بها لبنان بدليل سرعة تسويق الإصدارات العالمية المتتالية التي أصدرتها السلطات المالية ولاقت التجواب السريع.

دولة الرئيس - عرضت في شكل سريع لهذا الواقع - كي انفذ منه إلى تسجيل ملاحظات نعتبرها أساسية بالنسبة إلى الموازنة ومناقشتها في كل أبعادها الاقتصادية والسياسية، علنا من خلال تحاورنا نصل إلى ما يفيد ويصحح هذا الواقع أما هذه الملاحظات فهي:

أولاً: ذكرت أن الموازنة بحثت في خارج مجلس النواب، وتحديدًا بين الرؤساء الثلاثة، وأعطيت صورة سريعة عن الوضع، لأشير إلى ربط اقتصادنا المباشر والواقع المالي العام بالوضع السياسي، فإذا توتر اهتزت

الصورة الاقتصادية، وإذا برد هدأت الحال، وكل اختلاف بين الثلاثة انعكس خضة سلبية على الناس الذين يتهافتون على الدولار لحماية مدخراتهم فيكون تدخل من المصرف المركزي لحماية النقد الوطني... فيتبخر الحساب ٣٦ او يكاد.

ثانيا: ازمة اقتصادنا ازمة وطنية كبرى هي، لانها تعني كل المواطنين ولا تفرق بينهم، والكل في هذه الحال مسؤول، ولا يجب ان نكتفي بتحميل واحدنا المسؤولية لسواه، فالازمة شاملة ويفترض بالانقاذ ان يكون شاملا ايضا، وبمقدار جدتنا في التعاطي بين الرؤساء اولاً، ثم بيننا وبينهم بهذا القدر نشجع المساعدين ونزيد المساعدات.

ثالثا: علينا ان نعترف بالسلبات وبالاجابيات ايضا، قد يقول البعض، لماذا لا نترك للسوق حريته فيأخذ الدولار سعره الطبيعي لان سعره الحالي غير منطقي ويقول فريق بوجوب ارتفاعه في مقابل حرص الحكومة على تخفيض قيمته بشكل تدريجي... اما الرد فهو ان النقد يأخذ قيمته لأنه بالاساس فكرة Le monnaie c'est une opinion بمعنى آخر، يفترض توفير المناخ اللازم لاطلاق الفكرة ويذهب كثير من الخبراء في انتقادهم لسياسة التثبيت النقدي غير المستندة في رأيهم الى القاعدة الاقتصادية الصحيحة انتاجا وتصديرا وحركة طلب - مدى بعيدا، معتمدين على حجم تراجع حصة النفقات الاستثمارية في الموازنة في مقابل ارتفاع نسبة الدين العام الاجمالي بشكل غير متناسب وحجم تطور الاجور والرواتب التي تراجعت قوتها الشرائية الفعلية، الامر الذي تسبب مع عوامل اخرى بخلق ازمة سيولة وبإبطاء النمو الاقتصادي...

ولكن على الرغم من كل هذه الآراء يبقى في عرفنا ان حماية النقد هي ضرورية ويجب ان تكون مسؤولية مشتركة، لئلا يتحول اهتزاز النقد كرة تلج لا يوقفها شيء ولا يجد من تضخمها.

وقد ينتقد منتقد الكلفة المرتفعة للحفاظ على الاستقرار النقدي، ولكن كل كلفة تظل اقل من كلفة تدهور النقد وانعكاسه السلبي على كل مفاق الحياة واذا كان من انجاز فهو حماية النقد واستقراره، خصوصا وان أكبر سلاح لضرب الدول ونظمها السياسية هو زعزعة نقدها، وانظروا ماذا يحل ببعض دول النمر الآسيوية وهنا يجب ان نؤكد ان اكبر جاذب للرساميل بعد الثقة هو النقد المستقر.

رابعا: واذا كانت كلفة الحفاظ على الاستقرار النقدي احيانا مرتفعة، فلأن لا شيء بلا ثمن، ومن هنا وجوب تعزيز المناخ السياسي في البلاد كضمانة ثابتة للحفاظ على استقرار العملة، فلا يكون الحساب ٣٦ دائما هو السلاح لانه مكلف، وهو ادى دوره في كبح جماح المضاربين على الليرة الذين عاثوا فسادا بأموال المواطن ورزقه وعرق جبينه، الامر الذي ضاهى في اثره السلبي كل اثر للضرائب والرسوم وزيادات الاسعار والخدمات العامة وسواها، حتى فاقت ضرائب المضاربين في حملها الثقيل على المواطن ما كانت تكلفة ضرائب الدولة عليه.

خامسا: هذا الكلام دولة الرئيس يدفعنا الى التذكير بالاعجوبة الاقتصادية اللبنانية، تلك التي عليها قام اقتصادنا

غير عابىء قبل الازمة لا بخضة سياسية ولا بخلاف رئاسي ولا بتوتر على مستوى الكبار، فاستمر الاقتصاد في خطه التصاعدي الثابت، لا يجد منه اعتكاف مسؤول ولا يؤثر فيه «حرد» رئيس.

تلك هي الاعجوبة التي ننتظر منكم ان تعيدوا احياءها وذلك بأن تفصلوا الاقتصاد عنكم فتبعدونه عن خضاتكم وخصوماتكم.

سادسا: كل ذلك يدفع بنا الى عدم اغفال الواقع المعيشي المنهك، فالشعب يئن تحت وطأة ضائقة اقتصادية خانقة والامور تنحدر نحو الاسوأ والسبب انكماش الدورة الاقتصادية، بحيث ان قطاعات اساسية صارت جامدة مما يمنع قيام فرص عمل فتعم البطالة وتتعطل العجلة الاقتصادية كل ذلك ادى الى تراجع نسبة النمو الناتج المحلي الاجمالي من ٨ بالمئة عام ٩٤ الى ٦,٥ بالمئة عام ٩٥ الى ٤ بالمئة ٩٥ و ٩٦ واليوم هو اقل من ٤ بالمئة حسب فذلكة ٩٨.

وهنا كان الفشل الكبير للحكومة، فما هو سبب هذا الفشل؟

اولا، بسبب تضخم حجم القطاع العام قياسا على حجم الاقتصاد، بحيث صار عبئا كبيرا عليه، فتخطت النفقات العامة سقف المعقول وفاقت الاربعين في المئة من الناتج المحلي، في مقابل انتاجية متدنية قياسا على حجم عمالة متضخم بات يفوق ٢٠٠ الف ما بين موظف ومتعاقد ومتعامل، يمثلون حوالي ١٩٪ من الحجم الاجمالي للعمالة في لبنان. فهل يجوز ان تكون الدولة بحجمها المتضخم وظيفيا عالة على الاقتصاد وحائلا دون تطوره؟ من هنا الحاجة الماسة الى الاصلاح الاداري اولا والى تحديث المفهوم الخدماتي العام ثانيا باعتماد تخصيصية مدروسة منطلقها ضوابط تهدف الى تأمين مصلحة البلاد.

ثانيا، لأن الحكومة ضخمت الدين العام في مقابل الناتج الاجمالي، فنما الدين العام بشكل تصاعدي كبير بسبب العجز الذي تراكم منذ سنة ١٩٩٣ من جهة وبسبب المستوى المرتفع للفوائد، وهكذا نرى ان الدين العام الذي كانت نسبته بالقياس الى الناتج المحلي اقل من ٥٠٪ منذ اقل من ٥ سنوات، ارتفع الى ما يزيد على ١٠٠٪.

ثالثا، لانها لم تتمكن من ضبط معدلات النمو، فانخفض معدل نمو الناتج المحلي في مقابل تضخم نمو الدين العام. وهذا معطوف على الواقع الاداري الذي يعاني حالة مرضية متضخمة ذات مساهمة انتاجية متدنية، بالاضافة الى حجم الانفاق العام الكبير، ولكن بنسبة تنمية متدنية ادى الى هذا الانخفاض في معدل النمو.

رابعا، من خلال اعترافها بالاجماع، رئيسا واعضاء بحجم الهدر الكبير غير المقنع وغير المتكافى مع الواقع الاقتصادي المعيشي ما زاد الاعباء اعباء.

خامسا، واذا قيس ذلك او أضيف الى عامل الاغراء الذي وفرته سندات الخزينة، لتبين ان الحكومة امتصت المدخرات اللبنانية التي توجهت الى توظيفات مالية اخذت من حجم كان يفترض ان يأخذه اقتصاد منتج

وبالتالي خلق فرص عمل، فتعثرت الدورة الاقتصادية وانكمشت.

سادسا، من هنا نصل الى جوهر الموضوع، ذلك انه ما لم تتحسن الدورة الاقتصادية، فمعنى ذلك ان الطلب للسلع والخدمات سيتضاءل، بما فيها الخدمات العامة نتيجة تضائل القدرة المالية عند المواطن، مما سيكون اثرا سلبيا على الاقتصاد وعلى واردات الخزينة، ان العجز يظل آفة الآفات والمشكل الاساس الذي منه تنفرع باقي المشكلات. واذا كانت الورقة الاصلاحية الرئاسية مفيدة في وقت تراكمت المشكلات، الا انها قطعا غير كافية، اذ يفترض لمكافحة العجز او التصدي له وضع خطة خمسية او عشرية تهدف الى تطويره، خصوصا ان المعلومات المتوفرة عن مجمل الارقام الواردة في الورقة الاصلاحية لا تدفع الى الاعتقاد بوجود وفر يتخطى ٥٠٠ مليار ليرة سنويا...

ويجب ان نكون مهئين سلطة ومجتمعا للبحث في وضع سبل معالجة انجح لهذه الازمة المالية الصعبة، بمعنى ان بعض الضرائب والرسوم قد تكون ضرورية لا بل مقبولة شرط ان تأتي متكاملة من ضمن خطة هدفها القضاء على العجز او الحد منه، والعجز بعبارة مبسطة اتفاق يتخطى الواردات وهنا لا بد من الاشارة الى ان النسبة المعتمدة للضريبة على مجمل الناتج العام المعتمدة في لبنان هي ١٧ بالمئة علما ان متوسطها في منطقة الشرق الاوسط يقارب ٢٨ بالمئة...

سابعا، بالفعل بدأت بعض بنود الورقة الاصلاحية تأخذ طريقا نحو التنفيذ علما ان الجانب الابرز فيها يظل تحويل جزء من الدين الداخلي الى خارجي، على الرغم من كل ما في هذه الخطوة من محاذير يتوقف البعض مليا عند بعض آثارها السلبية لجهة:

- أ - ربط ديننا او جزء منه بالعملة الصعبة
- ب - زيادة العبء على خزينة الدولة من خلال ربطها اكثر بالدين الخارجي
- ج - عدم القدرة على السيطرة على معدلات الفائدة الخارجية
- د - عدم القدرة على تحديد آجال الاستحقاق
- هـ - عدم القدرة على التحكم باسعار الصرف
- و - كل ما سبق يمكن ان يطيح لسبب ما بامكانية سداد مثل هذا الدين
- ز - الاضطرار الى تعريض الاقتصاد الوطني للارتهاق اكثر للخارج
- ح - التعرض للمكانة المالية التي اشرنا اليها سابقا.

قد تكون مثل هذه الخطوة جزءا من حل فقط اذا صممت الحكومة على البحث في اسباب تضخم هذا العجز. فلا يكون الحل فقط بالوقوف عند النتائج في محاولة خجولة لحلها من دون الخوض في الاسباب

علما ان ما تضمنته الورقة فيه بعض اشارات ولا اقول كل الاشارات الى اسباب هذه النتيجة، فالاهدار والتبذير واضحان وعدم صوابية بعض التحرك الاقتصادي مفروغ منه والادارة الفاسدة يجمع الكل عليها مع ما تتضمنه من تعددية في الاجهزة والوزارات والادارات... الخ.

فهل بهذه الطريقة نصحح هذا الوضع المتأزم ونشجع الرأسمال في الخارج على الاستثمار عندنا وهل هكذا يمكن ان نأمل بزيادة تحويلات المغتربين الذين يشكون من الكثير ولا يلقون جوابا، بل قد يسمعون وعودلا تتعلق بحقوقهم لا تلبث الخلافات الداخلية ان تودي بها.

ثامنا، ليت هذه الصحة الرئاسية اقتنع بها الرؤساء منذ العام ١٩٩٣، ولو توافقوا في ذلك الحين كما يوحون الآن بانهم يفعلون لكانوا وفروا على البلاد عجزا ودينا وخدمة دين ارقامه تبلغ المليارات.

ليت هذا الحس شعرنا فيه منذ ذلك الحين لكننا اجتزنا مرحلة كبيرة، علما ان المبدأ واضح وهو: Gouverner c'est prévoir ولكن يبقى انه ان تقوم بالامر متأخرا خير من ان لا تقوم به ابدا.

تاسعا، ومن هنا فقد تكون بعض المقترحات الواردة في الورقة مهمة لزيادة المداخل، الا ان الظروف الاستثنائية تحتاج الى تدابير استثنائية تتضمن التفتيش عن مداخل جديدة، هذه بعض الافكار حيالها:

أ - في العام الماضي طرحت فكرة الاستفادة من الذهب من خلال تحويله سلة عملات وسندات موثوق في ادارتها ومنذ سنة حتى اليوم انخفض بشكل ملحوظ سعر الذهب لان البنوك المركزية في العالم تباع ذهبها او بعضه او تحوله سلال عملات وسندات لتحسن الاقتصاد، علما ان انخفاض سعر الذهب منذ سنة حتى الآن ادى الى تراجع القيمة النقدية حوالي ٧٠٠ مليون دولار... فهل ذهبنا مقدس لا يمس، لا ولكن يفترض بخطة الافادة منه ان تكون مقدسة او شبه، فيستفاد منه من دون التفريط به لمجابهة المشكلة الاساس اي العجز ولو استفدنا من الذهب العام الماضي لاعطت اونصاتها ال ٩ ملايين و ٢٠٠ الف ما يقرب من ٤ مليارات دولار، امكن لنا مضاعفتها في ١٠ سنوات من خلال فوائد سندات الخزينة هي تظل فكرة قابلة للبحث الجدي.

ب - امر آخر ماذا يمنع دخول الدولة كمستثمر في الاملاك البحرية تستفيد من بيعها؟

ج - لماذا لا تستفيد الدولة من املاكها المجمدة؟

هـ - التخصصية الموضوعية المدروسة المنتجة لبعض القطاعات الاستثمارية.

والمطلوب الآن العمل على التوفير في النفقات وعلى زيادة الايرادات، وهذا مستحيل من دون خطة اساسية لانهاء المشكلة والمشكلة لا تنتهي ما لم تحزم الدولة امرها وتضرب بيد من حديد وتضع حدا للفلتان وما نراه لا يوحى بذلك، فمسلسل الفضائح يستمر وما من حسيب.

فضيحة الميدل ايست انتهت ولم تنته من المسؤول؟ لا أحد يدري!! الجمارك، الطوابع البريدية، البيانات

الجمركية... وقس على ذلك، ليس هكذا تبني الركيزة الاقتصادية المطلوبة، ولا بتجاهل سياسة الانماء المتوازن تكون النهضة، فريفنا يعاني، وجرود عكار مثل الضنية مثل الكورة والبترون وبشري وكل الشمال وكل لبنان، تحتاج الى رعاية حقيقية وحضور فاعل للسلطة.

ومع كل ذلك يبقى ان مسيرة الاعمار واجب مفروض لا ينبغي ابداء التخلي عنه مهما كانت المصاعب علما ان ذلك لا يكون من دون اللجوء الى الاستدانة التي صارت جزءا من الحياة الطبيعية لكل الدول النامية شريطة ان تكون مدروسة تتلاءم وقدرة الاقتصاد والدورة الاقتصادية فيه.

دولة الرئيس، قلت ما قلت عن الايجابيات والسلبيات لدى الحكومة التي لم توافنا بعد بخطة اقتصادية شاملة، كما تقدمت بمقترحات صالحة لتوضع على بساط البحث الجدي، الا ان في كل ما ذكرت اعتراف واضح بحجم ازمة صارت تشد وتضيق على خناق الوطن وخناق المواطنين في آن، أزمة بحجم القضية التي يفترض البحث عن حلول جذرية لها ترفعا مطلقا عن مفهوم المعارضة المتشددة وعن منطق الموالاة العمياء، كما صار يفترض ذهنية سياسية عند الحكومة بعيدة عن منطق هذا «المع» او هذا «الضد» مقياسا للتعامل.

ان الازمة التي نعيش يا سادة لا تحل او لم تعد تحل بالمنطق المعمول به في تعاملنا السياسي الداخلي، فليست الديمقراطية وحدها هي ما نحتاج اليه الآن مع تشددنا على قدسيته، بل تصافر الجهود بعد اعتراف جامع بحجم الخسارة اذا حلت.

ان الازمة يا دولة الرئيس لا تحل بحديثنا عن املاك والد احد الوزراء، كما لا تحل بتأكيد الوزير المعني ان والده مالك لارزاقه منذ عام ١٩٤٧ او بعده.

هذه الازمة لا تجد حلا يا دولة الرئيس ولن تجده قطعا في منطق التصدي المستمر للحكومة، ولن تجده اصلا في مفهوم التعامي الحكومي عن واقع البلاد ووضعها، واستمرارها في خط يتجاهل الاعتراض والانتقاد والرغبة في التصويب.

لنعترف دولة الرئيس ان ما نحتاج اليه ذهنية مسؤولة جديدة تضع في نصب عينيها مصير الوطن والحاجة الى انقاذه.

لنعترف ان المطلوب مرحلة جديدة من العمل السياسي منطلقها الثقة وهدفها الانقاذ بروحية علمية صادقة بعيدة عن منطق القائم للحكم، منفتحة على قاعدة تفعيل العمل المؤسساتي والادارات الفاعلة رقابيا.

هذا ما نحتاج اليه البلاد دولة الرئيس، الثقة اولا والثقة ثانيا والثقة ثالثا، فيها فقط نضع البلاد على سكة الحل والخلاص ويتحسن الوضع الاقتصادي وتغد الرساميل، فلنشعر جميعنا اننا للوطن لا للحزبيات والطوائف ولنشعر الدولة جميع المواطنين انهم ابناؤها، لا منكر بينهم ولا مغضوب عليه على قاعدة القانون.

هكذا فقط يكون الخلاص..

واختم بالقول ان موقف الكتلة التي امثل كتلة الانماء والتغيير من الموازنة يتوقف على حصيلة المناقشات الجارية في المجلس وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل اللواء سامي الخطيب.

سامي الخطيب: دولة الرئيس،

أود في بداية كلمتي ان اشكر كل من الزملاء الصامدين حتى الآن في مقاعدكم للمشاركة في مناقشة الموازنة العامة، وشكرا لمن تبقى من الحكومة لسماع ما سنقوله لهم.

ما دمنا بصدد مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٩٨ والتي كما بدا لنا من خلال دراستها، وقراءة فدلكتها، انها لا تختلف كثيرا عن الموازنات السابقة للاعوام الخمسة الماضية، ولا تحوي أي جديد نتوقف عنده الا زيادة الدين العام، وجهود الادارة، واستمرار عدم كفاية الموارد وبالتالي زيادة العجز في الموازنة رغم كل ما فعلته لجنة المال والموازنة لتحقيق المسحة التقشفية التي ارادتها الحكومة لمعالجة هذا العجز بالموازنة، وبالتالي توظيفه لتحقيق ديون اخرى لاستكمال مشروعاتها.

لذلك لن ادخل في لعبة الارقام وتحليلاتها، لسببين الاول لان ارقام الدين العام، وحجم خدمته السنوية معروفة جدا للجميع، والثاني لان السيد رئيس الحكومة ووزير الدولة للشؤون المالية يتقنان جيدا لعبة الارقام المالية، فعملية تحويل قسم من الدين العام الى عملات اجنبية، وتبرير استقراض ملياري دولار لتغطيتها بما سمي زيرو كوبون، حولتها الحكومة الى انتصار مالي هائل لم يسجل قبله انتصار بهذا الحجم، وهو بالحقيقة البسيطة، التي شرحها لنا باسهاب وزير الدولة للشؤون المالية وقال انها عملية استدانة جديدة لن تزيد الدين العام لعام ١٩٩٨، لكنها ستحقق وفرا كبيرا بالفوائد ولكن قناعتنا تبقى ان كل هذا لن يشبع احدا ولا ولن يغني عن جوع.

وكذلك يقال عن الوديعة السعودية، وانها انتصار آخر للحكومة في الحقل المالي، وفي هذا المجال لا يمكننا الا شكر المملكة العربية السعودية على هذه الوديعة، التي وظيفتها الحكومة لتلميع صورتها المالية، بعد ان تبين للملأ ان السياسة الاقتصادية عامة، بيت القصيد، في سياسة الحكومات الثلاث التي هي بالواقع حكومة واحدة جددت نفسها ثلاث مرات، غير موفقة لكي لا نقول فاشلة بدليل اعتراف رئيس الحكومة بذلك تحت عنوان الرجوع عن الخطأ فضيلة، ومن ثم اعلانه سياسة شد الاحزمة نتيجة للتوافق الرئاسي على الورقة الاصلاحية، وهنا لا بد لنا ان نوضح اننا نرفض هذا الاسلوب، حتى ولو حاول البعض تمويهه وتغطيته بالقول انها اقتراحات! فأنا لا اعتقد ابدا بأن الرؤساء الثلاثة الذين اجتمعوا ليتصالحوا، يجهلون الطرق الدستورية لطرح مثل هذه الاقتراحات في المؤسسات المعنية ونحن لسنا ضد تعاونهم الى ابعد الحدود ضمن الاطر الدستورية، ولكننا ضد اتفاقهم، لان في اتفاقهم الغاء للمؤسسات الدستورية وتكريسا لسياسة المحاصصة التي يرفضها اللبنانيون قاطبة لانها سبب رئيسي من اسباب تراجع أدائنا السياسي والاداري ثم ان شد الاحزمة على ماذا، بعد ان افرغت صناديق الدولة وتفاقم الدين! وهل يشد الجائع حزامه وهو خالي الوفاض؟ ثم لماذا الآن؟ لماذا لم نشد الاحزمة منذ خمس سنين؟

دولة الرئيس، سنبقى في السياسة العامة، من خلال هذه الموازنة، لا ادري يا دولة الرئيس، كيف نستطيع اجابة الناس وخاصة من انتخبنا في البقاع عن الانماء المتوازن مثلاً، وعن الكهرباء لماذا ما زالت مقننة وعن الماء لماذا ما زال ٣/٤ قرى البقاع من قليا وعين عطا الى الخريبة وطفيل وعرسال وغيرها كثير، تشتري ماء الشرب وماء الري ولماذا طرقاتنا ما زالت وسيلة لقصف العمر بعد قصف الظهور ويقول لي احدهم بالامس في قرية بقاعية: لقد زرت صيدا ولم تأخذ معي من بيروت اكثر من ١٥ دقيقة، الا يحق لنا نحن في البقاع اوتوستراد سميتموه الاوتوستراد العربي، ليس لنا فقط بل لكل الداخل العربي وخاصة لسوريا الشقيقة، يخفف من عدد الضحايا التي تقع على الطريق الحالي اسبوعيا، وينشط الحركة الاقتصادية والسياحية والزراعية والثقافية ويشعر هذا البقاعي باهمية واحقية الانماء المتوازن. بالله عليك يا دولة الرئيس ماذا تجيب هذا الرجل الكهل المزارع المستقيم مثل الحقيقة والذي لا تعنيه ديونك ولا كيفية تحويلها الى عملات صعبة ولا قصر المؤتمرات ولا حتى مطار بيروت، بقدر ما يعنيه أن يلمس حقيقة عدالة الدولة، نحن يا دولة الرئيس لسنا ضد صيدا او طرابلس او صور، فصيда حبة القلب، وصيدا تراث عظيم وتاريخ، ولكننا نريد ان يشعر كل لبناني وليس هذا البقاعي فقط بأن هذه الدولة في بيروت هي دولته وبالتالي تعطيه مثلما تعطي غيره، وان نوابه ووزرائه الذين انتخبهم ليوصلوه الى هذا الحق، قد حققوا له امنيته، وانه ليس بحاجة لقطع الطرق واعلان العصيان لتسمع الدولة وتجب، ان الحقيقة، ان ما انجزناه جميعا مجلسا وحكومة، خلال السنوات الخمس الماضية، على احدثها واهميتها وحتى على ضرورته احيانا من اجل الرأي العام العالمي ومن اجل قناعاتنا الوجدانية والوطنية ومن اجل بناء دولة حديثة، للمستقبل، لا يشكل ردا منصفاً على هذا السائل او على غيره، لان الناس حتى في بيروت تريد معالجة الوضع المعيشي بكل ما فيه من خدمات قبل المطار وتريد الاستشفاء قبل المدينة الرياضية، وتريد المدارس واقساطها المفجعة قبل قصر المؤتمرات، والناس تريد فرص عمل لاولادها، والموظفون كل الموظفين، يريدون انصافهم من خلال سلسلة الرتب والرواتب التي غابت في الادراج وبقي الموظف المسكين ينتظر السلسلة، قبل ان تلتف على رقبتة وتقطعها والمتقاعدون يا دولة الرئيس عسكريين ومدنيين، هذه الشريحة المظلومة من شعبنا، هؤلاء الذين اعطوا الدولة زهرة اعمارهم، تقاعدوا من الخدمة، ولكنهم لم يتقاعدوا من الحياة، فعوضا عن ان نكرمهم في آخر حياتهم ترانا نهملهم ونتركهم فريسة للعوز والحاجة واهينا للنيل من كراماتهم ان الدولة التي تحترم نفسها ان الدولة الاصيلية هي التي تكرم متقاعديها لتعطي المثل والقُدوة للذين ما زالوا في الخدمة الفعلية مثل (المدراء العاميين أمثال: ألفرد الدبس، جوزف دوناتو وجورج صليبي يتقاضون راتبا مقداره ٥٠٠ الف ليرة فهل يعقل ان يأخذ المدير العام ٥٠٠ الف ليرة معاشا تقاعديا كيف نستطيع ان نقنع المدير العام بعدم السرقة وكيف نقنع الموظف او المدير العام بعدم السرقة نقنعه عندما يرى ان المتقاعد يكرم واولاده مؤمنون واستشفاء مؤمن.

ان الصورة التي تعكسها هذه الموازنة يا دولة الرئيس هي صورة بالنجاتيف لهذا الوطن، أي يمكن ان نعرضها كحزورة مع جائزة لمن يتعرف عليها، ورغم بلاغة الفذلقة، التي تذكرنا بالمقامات الحريية، وبالساهل الممتنع للجاحظ، فهي لن تستطيع بعث كثير من الامل بالمستقبل القادم، حتى ولو وافقنا لكم غدا على الملياري

دولار، فالعلة يا دولة الرئيس ليست بالمال، بل بالعقلية التي تصرف هذا المال، وبالاسلوب الذي تدار به الشؤون العامة، وبالفكرة الاساسية والنظرة لكيفية اقامة دولة المؤسسات ودولة القانون، فها نحن الآن في السنة السادسة لهذه الحكومة، نعم انها حكومة واحدة رغم تبدل بعض الوجوه خلال السنوات الخمس الماضية، فلو اعدنا معا قراءة بعض فقرات البيان الوزاري الاول لحكومة الرئيس الحريري الاولى، مثلاً: فمطلعها «حكومة الآمال الجديدة» فأين هي الآمال الجديدة يا دولة الرئيس؟ وماذا تحقق منها؟

ثم تستطرد لتقول في البيان نفسه ان هذه الحكومة ترشح نفسها لمهمات وطنية مستقبلية في اولوياتها: تحرير الارض من الاحتلال، وتحرير الدولة من مخلفات الحرب، وتحرير الادارة من الفساد وتحرير المواطن من ذبول الفوضى! بصرف النظر عن البند الاول الذي هو مسؤولية دولية واقليمية كبرى ماذا حررتم غير ذلك!

وفي البيان نفسه بررتم انشاء خمس او ست وزارات جديدة بقولكم في الصفحة ٨ من البيان الوزاري: مع التأكيد على ان انشاء هذه الوزارات، باعتبار ان اكثرها منبثقة ملاكاتها والموظفون التابعون لها عن وزارات قائمة، ليس من شأنه ان يرتب اعباء كبيرة على موازنة الدولة، ثم اعلنتم بالامس وفي الورقة الاصلاحية، ان هذا الامر كان متسرعاً او خاطئاً وانكم قررتم اعادة دمج هذه الوزارات، انسجاماً مع سياسة التقشف وشد الاحزمة! هذا جيد وكلام شجاع ان يعترف الحاكم باخطائه، وان يمارس عملية النقد الذاتي بشجاعة لا ننكرها عليكم، ولكن المكابرة والاصرار على القول ان البلد ماشي وان الامور جيدة والآمال بالمستقبل ما زالت كبيرة... الخ.

ان هذا القول يؤثر على صورتك البهية التي اطللت بها على الحكم وعلى الناس في لبنان، فأنت دخلت جنة الحكم على اساس انك المنقذ والمخلص، ولذلك فان الناس معذورة اذا طالبتكم بالكثير الذي يتناسب مع حجمكم المحلي والدولي فلا تصدوها بالكلام القاسي او بالاهمال، وفي هذا المجال اسمحوا لنا يا دولة الرئيس ان نعيد على مسامعكم بعض ما قلناه في جلسة الثقة نفسها وعن موضوع انشاء الوزارات وموضوع التقشف والدين العام قلنا لكم بالحرف الواحد ان زيادة هذه الوزارات سيخلق اعباء مالية كبيرة وسيخلق مشكلة ادارية كبيرة لتشابك الصلاحيات الامر الذي ينعكس على اداء الدولة سياسياً وادارياً ومالياً. هذا الكلام مسجل ولكنكم لم تسمعه ثم ان خطة الانقاذ الاقتصادي والاجتماعي التي اعلنتم عنها في بيانات الحكومات الثلاث حتى الآن؟ وحددت في فقره اخرى عناصر المشكلة الاقتصادية بقولكم انها ذات شقين مترابطين هما الاعداد والانهاء، وتابعتم بأن العمل الانمائي والاعماري سيبني على المعلومات الميدانية الدقيقة والتخطيط العلمي الصحيح، وان اعادة الاعداد لا تعني مطلقاً، اهمال الاهداف التنموية المتوازنة والطويلة المدى، وان هذه الحكومة تضع في اولوياتها البدء بورشة الاعداد بشكل جدي وواسع مع تسريع تنفيذ المشاريع للوصول بالخدمات الحياتية الى المستوى المطلوب في اقصر مدة ممكنة بحيث تنعكس ايجاباً على مستوى الرفاه الشخصي للمواطن!! انتهى كلام البيان الوزاري.

فأين هي الاحصاءات والمعلومات الميدانية؟ اين بعثة ايرفد مثلاً والعمل الاحصائي التخطيطي الجبار الذي قامت به حكوماتكم الثلاث لتبنوا عليه خطط بناء دولة القانون ودولة الكفاية والديموقراطية والحرية، اين هي

وزارة التخطيط او التصميم العام، وانا هنا اتمنى عليكم تحويل كل مجلس الانماء والاعمار برئيسه الحالي الذي نكن له كل تقدير وبكدراته، الى وزارة التصميم والتخطيط العام وليكن الجسر وزيرها وتأخذ هذه الوزارة على عاتقها وتوفر عليكم شخصا الكثير الكثير من الاجراءات والخطط لبناء دولة حديثة.

دولة الرئيس، لا يستطيع احد ان ينكر ايجابيات حكوماتكم وما انجزت في حقول كثيرة، والمتجول في بيروت يلاحظ انها بدأت تأخذ حلة عصرية وخاصة ما انجز في الوسط التجاري منها، ولا اخال احدا متضايقا من تقدم بيروت وازدهارها، فيبيروت لنا جميعا، وبيروت فخرنا وموضع اعتزازنا فهي عاصمتنا وهي وجهنا والقلب، ولكن يا دولة الرئيس لم نلاحظ حتى الآن أي خطة لبناء المؤسسات التي تتناسب مع هذه العاصمة وهذا يعني انكم لم تحدّدوا الدور الوطني والعربي والعالمي لهذه العاصمة وبالتالي لهذا الوطن ففي فرنسا مثلاً، وعندما تحدث الرئيس شيراك عن ابدال الخدمة العسكرية الالزامية بالخدمة المدنية أي... .

قال في مقدمة كلامه لنواب الامة: أي جيش تريد فرنسا؟ وبالتالي ما هو الدور الذي تتدب فرنسا نفسها له حتى ننشئ جيشا يلبي هذا الدور، ولما كانت فرنسا دولة عظمى فهي تريد دورا طموحا في العالم ولذلك تريد جيشا قادرا على الحركة السريعة في كل انحاء العالم. هكذا تحدد الدول ادوارها، ونحن في لبنان ورغم صغر حجمه الجغرافي انما كبير بمساحته الانسانية، وله دور عربي مميز ودور في المنطقة وله رسالة فريدة من نوعها في الداخل، فعلى ضوء هذا الدور يجب ان ننشئ مؤسساتنا لتأدية هذا الدور، اما الآن فان هذه الموازنة كسابقاتها ومع الاسف الشديد لا توحى بأي دور وبالتالي لا تطمئن احدا لغده ومصيره، والثقة ستبقى مفقودة، والشكوى ستتعاظم، ما لم نركز على بناء دولة المؤسسات، واذا استندنا من اجلها فنحن جاهزون لمواكبتكم ومساندتكُم على كل الصعد، اما هذه الموازنة التي لا تريح ابناء شعبنا في البقاع والتي لم تلحظ قضاياهم الرئيسية والحياتية الملحة والتي لا تعكس صورة دولة المؤسسات والقانون، فاننا نتحفظ عليها متمنين لكم التوفيق، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل طلال المرعبي.

طلال المرعبي: دولة الرئيس،

في الواقع، هناك ملاحظة اريد ان اقولها للحكومة، عدت الحاضرين من الوزراء فكانوا احد عشر.

اعتقد ان من واجب الحكومة ان تستمع الى ملاحظات النواب وآرائهم حول اهم موضوع يقره مجلس النواب وهو الموازنة العامة.

دولة الرئيس، لا بد لنا ونحن في معرض مناقشة موازنة عام ١٩٩٨ ان نبدأ باستعراض المقترحات الرئاسية للاجراءات المالية والادارية ومعالجة الوضع المالي والاقتصادي والاداري وتعزيز النمو ولا بد من القول ايضا ان هذه تعتبر وثيقة ستترجم الى مشاريع قوانين وافق عليها مجلس الوزراء مسبقا.

الرئيس: قل ان شاء الله.

طلال المرعبي:

اما المجلس النيابي فهو غير ملتزم الا بحدود ما هو فعلا يعالج المشاكل الاقتصادية والمالية والادارية والانمائية، ويحقق الحلول الايجابية الى تراعي مصالح الدولة والمواطنين، وارجو الا تكون مقدمة لاتفاقات اخرى قد تأتي فيما بعد، ونتيجة ظروف معينة لان المؤسف اننا لا نضع المعالجات ولا نسعى اليها الا عند وقوع الحدث او عند استفحال الوضع.

لن اتكلم كثيرا في موضوع المقترحات لاننا جميعنا على معرفة بها، لكنني اريد القول انه غاب عنها الكثير من الامور، اقله لماذا لم تنفذ الحكومة هذه الاجراءات الا بعد ان وصلنا اليها؟

موضوع دمج الوزارات والمؤسسات العامة والمؤسسات الامنية وتفعيل اجهزة الرقابة وقانون الموظفين وعدم توسيع الملاكات وعدم التوظيف، الخ... كان يمكن للحكومة ان تلجأ لهذه التدابير فلا تصل الى هذا الوضع الذي نعيش فيه اعني الوضع المالي المأساوي.

ايضا في عصر النفقات، قلنا كل ما يمكن ان يقال ونسبنا موضوع الهدر في الموازنة وفي الصرف، والمطلوب هو وقف الهدر في كل المؤسسات والادارات والمجالس، لان هنا بيت الداء.

وبالتالي هناك موضوع الواردات، نسبنا موضوع اعادة النظر بالوضع الضريبي، وهذا باعتقادي لا يمس الوضع المالي في لبنان انما قد يحسن الواردات، ذلك لو اعدنا النظر فيه بما يتوافق مع مصلحة الخزينة والدولة، لا ضير من ذلك.

ان خدمة الدين العام المرتقبة تبلغ ٣٢٥٠ مليار، ورواتب الموظفين في القطاع العام ٢٥٠٠ مليار، ومجموع العجز المرتقب حوالي ٣٠٠ مليار، والواردات ٤٦٠٠ مليار، كما ان ارتفاع عجز موازنة الدولة الى مستويات قياسية في ظل استمرار زيادة عبء النفقات العامة بوتيرة اعلى من الايرادات ونتج عن ذلك نمو كبير في عبء خدمة الدين العام الذي ارتفع الى ٤٣٪ في نهاية عام ١٩٩٧ بالنسبة الى اجمال الموازنة، ولا شك ان خدمة الدين العام ستستهلك قريبا كامل ايرادات الدولة، بل تفوقها.

ان نفقات الدولة موزعة حاليا بنسبة ٤٣٪ خدمة الدين العام، ٤٣٪ للنفقات الجارية، و ١٤٪ للنفقات الاستثمارية فقط وهذا لا يكفي اطلاقا.

ولا شك ان نسب الدين العام مرتفعة بالنسبة الى المقاييس العالمية، ولا بد من العمل على تخفيضها والا فنحن قادمون على كارثة. والحقيقة الاخرى انه حصل تراجع في معدلات النمو الحقيقية: ففي العام ١٩٩٤ كانت ٨٪، وفي العام ١٩٩٥ ٦٪، في عام ١٩٩٦ اصبحت ٤٪، وفي سنة ١٩٩٧ اصبحت ٣،٨٪، وسجل النشاط الاقتصادي تباطؤا ايضا في العامين الاخيرين، ويعود جزء هام من هذا التراجع في الاقتصاد اللبناني الى تراجع الاستثمارات وازدياد في الواردات بمعدل يقارب ٢٢٪ من السنتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وانخفض ايضا معدل نموها الى ٣٪ في ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

ان نمو الدين العام بات يفوق الى حد كبير معدل النمو الاقتصادي، وتضخمت بفعله حصة القطاع العام من الموارد المائية والادخار المتاح مقابل مساهمة ادنى في الناتج المحلي، ولا شك ان العجز في الموازنة يترافق مع خلل في بنية الايرادات والنفقات، اذ تعتمد الاولى بشكل رئيسي على العائدات من الضرائب غير المباشرة، هذه الضرائب التي تثقل كاهل المواطنين، فيما يعود القسم الاكبر من النفقات الجارية من رواتب واجور والتي لا تترافق بالمقابل مع تفعيل لعمل القطاع العام ومع تسهيل عمل المواطن.

من هنا نرى ضرورة مبدأ العمل على اصلاح الادارة وتحسين ادائها واعطائها حقها ومحاسبتها ومراقبتها، ولا شك ان تفعيل ادارات الدولة ومؤسساتها شرط اساسي لنجاح عملية النمو ولا بد ايضا من العودة للتذكير بضرورة اقرار سلسلة الرتب والرواتب للموظفين لكي نبدأ فعلا اصلاحا حقيقيا في الادارة اللبنانية.

لا يمكن ان نحاسب الموظفين على امور هم بحاجة اليها الآن، خاصة اننا لم نحسن لهم وضعهم، اخذ القطاع الخاص العشرين بالمئة وسيأخذ زيادة اخرى، كذلك المعلمون، وبقيت بقية القطاعات بدونها، اذا كنا فعلا نريد تحسين الادارة ونحاسبها فلا بد من ان نعطيها حقها ونحاسبها بعدئذ كامل الحساب.

وانني ادعو جميع المسؤولين السياسيين برفع ايديهم عن الادارة والمؤسسات العامة وتحبيدها بحيث تصبح موقفاً للكفاءات العلمية والخلقية.

دولة الرئيس، لا شك ان تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الاجنبية وزيادة الاحتياطي من العملات الاجنبية، آخرها الوديعة السعودية - وكنت آمل ان تكون هبة لا وديعة - امر جيد حققت نجاحا في الحد من التضخم الذي تراجع حوالي ١٠٪ حاليا، لكن لا بد من التذكير ايضا بأن هذه السياسة ادت الى ارتفاع الفوائد على الليرة اللبنانية مما انعكس سلبا على الاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي، والركود الاقتصادي الذي تمر به البلاد ناجم بجزء كبير منه عن تراجع الاستثمارات ويرتبط الى حد بعيد بالسياسة النقدية والمالية واذا اخذنا بنظرية ان خدمة الدين الخارجي تبقى فعلا اقل كلفة من خدمة الدين الداخلي بسبب فارق معدلات الفوائد المطبقة على الليرة داخليا، وعلى العملات الاجنبية في الاسواق العالمية وان الدين الخارجي يحرق الموارد الداخلية ويتيح توجيهها نحو القطاعات الانتاجية، يبقى ان نعرف ان هناك محاذير كثيرة في التوجه الى الخارج لاسباب عديدة اهمها: تعريض الاقتصاد الوطني للارتهاق الى الخارج، والقرار الوطني الحر لضغوط خارجية يجب ان يكونوا بمنأى عنها.

للدولة سيطرة كاملة على معدل الفائدة وآجال الاستحقاق وسعر الصرف ومقدار الاستدانة في حال كان الدين بالعملة المحلية، فيما تفقد السيطرة المتعددة الواجه على الدين الخارجي وبالعملة الصعبة، كما لا يمكن التنبؤ بما يمكن ان يكون عليه سعر صرف العملة الصعبة المقترضة سياسيا بالعملة اللبنانية.

ان سياسة الفوائد المرتفعة متبعة في اكثر من بلد نامية ويلجأ اليها الجميع لسد العجز وجلب المستثمرين، لكن لبنان هو من اكثر الدول عطاء للمستثمر وهناك دراسة لمصرف «سي تي كورت» تتناول العائد لسندات الخزينة

في ٣٤ دولة منتشرة بين أوروبا وأميركا اللاتينية تظهر ان العائد باليرة اللبنانية محول الى الدولار الاميركي هو ثاني اعلى عائد للمستثمر بعد كولومبيا، ورغم ذلك لم تأت إلينا لا رؤوس الاموال ولا المستثمرون. اما الجدول رقم ٩، فسيكون لنا رأي فيه عندما يعرض على المجلس النيابي.

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

كان شعار هذه الموازنة: التقشف وعصر النفقات وترشيد الانفاق ووقف الهدر، لكن لا بد لنا من التطرق الى مواضيع اساسية تتناول الانماء المتوازن وقطاع الخدمات، ولا ضير من التذكير مجددا بأن الانماء المتوازن لم يطبق حتى الآن وقد ورد في مقدمة الدستور حرفيا: «ان الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام». اذا نحن نعلق هذا الموضوع على وحدة الدولة واستقرار النظام، موضوع مهم جدا واساسي لم نصل الى تحقيقه لحد الآن، اين هو الانماء المتوازن واين هي خطة الانماء المتوازن؟ ان هذا الكلام اوجهه الى الحكومة واتمنى ان يعاد النظر بسياسة القروض بحيث تكون عادلة ومتوازنة. نحن نأتي بهذه القروض، وهذه القروض تترتب على كل الشعب اللبناني، انما هي لا تصيب كل المناطق اللبنانية. انا اتمنى ان تكون هذه السياسة سياسة القروض سياسة عادلة، وان تعطى للمناطق التي تحتاج الى انماء الى مشاريع انمائية فعلا.

محمد بيضون: هل من أمثلة حية عن الموضوع؟

طلال المرعبي: سأتكلم لاحقا بكل شيء، هناك الكثير ولا بد من العودة ايضا للتساؤل عن المئة وخمسين مليارا التي أقرها المجلس النيابي الكبير، اين اصبحت؟ وعدنا بها، وطالبنا المواطنين بها، وحتى الآن لا نستطيع ان نعطي جوابا شافيا عنها.

الرئيس: لقد صدر مرسوم فيها، وفلنا ان لا احد يستطيع ان يوقف قانونا اصدده المجلس، والذي لا يصدق سنبرهن له عن ذلك، ١٥٠ او غير ١٥٠، كل ما يصدر عن المجلس النيابي سينفذ.

طلال المرعبي: ارجو ذلك.

اعود واقول: اتمنى ان ترى هذه الاعتمادات النور، وبالتالي ان يعطى نصفها للشمال.

الرئيس: من القروض ان للشمال الحصة الاساسية، كذلك البقاع.

طلال المرعبي: اما قطاع الخدمات، فلن نتكلم عنها كلها ولكن سنمر عليها مرورا.

موضوع مياه الشفة ومياه الري والسدود والصرف الصحي كذلك يأتي ضمن هذه السياسة.

كما تعلمون، مناطقنا ما زالت ضمن المناطق المحرومة مثل اكروم وغيرها، لن ادخل في التسميات.

للاسف، حتى الآن، هناك مشاريع درست لكن لم تحدد لها الاموال اللازمة لكي يصار الى تنفيذها، وبالتالي

لا تزال هذه المناطق بحاجة الى تلك المشاريع المائية.

الاشغال العامة: موازنة وزارة الاشغال العامة هي موازنة فارغة.

اريد ان اسأل: من يستطيع ان يهتم بالطرق الداخلية والطرق الفرعية هذا العام؟ وزارة الشؤون البلدية والقروية؟ للأسف هذه الوزارة اعطت الاموال للمحوظين، اما مناطقنا فلم تمل منها شيئا، وهذا امر مؤسف في الحقيقة.

لذلك لا بد من وضع برنامج، او Loi Programme لاصلاح الطرق على مدى ٣ او ٥ سنوات حتى يتسنى لنا تنفيذ جميع الطرق في المناطق اللبنانية وننهي هذا الملف ونقفله للأبد.

هناك طرق صدرت فيها مراسيم واستملاكات ولا زالت محرومة/ منها: ببدين، برقيل، وطريق حلبا الجوبي، وعكار العتيقة وفنيدق، فيها مراسيم منذ ٢٠ و ٢٥ سنة، لم تنفذ حتى الآن.

اما موضوع وزارة الصحة: انا اتساءل ايضا عن مكتب الدواء واطالب بوضعه موضع التنفيذ باقرب فرصة. واتساءل لماذا يتعسر هذا المكتب في عمله؟ كلفة فاتورة الاستشفاء والدواء مرتفعة جدا، علينا أن نعمل على تخفيضها.

الرئيس: واخيرا من الواضح انه سيتقرر له في هذه الموازنة مبلغ ضمن وزارة الصحة كي ينطلق، هذا اذا تم.

طلال المرعبي:

موضوع النقل العام، لا بد من تنظيم النقل وتوزيع عمل هذه السيارات على اختلاف انواعها على كامل الاراضي اللبنانية، لان فوضى النقل مركز فقط على بيروت وضواحيها، الامر الذي سيؤدي الى ازمة اجتماعية واقتصادية ستطال حكما العاملين في هذا القطاع الخاص، ولا بد من فرض شروط على هذا القطاع لتأمين المناطق، وعندما لا يستطيع هذا القطاع تأمينه، على الدولة ان تعمل على ذلك.

الهاتف: هناك تقصير من قبل الشركات الملتزمة بانجاز الاعمال، خاصة في بعض المناطق اللبنانية كالشمال، انشأت مراكز للاستراالات ولكن ليس هناك شبكات، اذا نقول للمواطن «بنينا ستترالا لكن لا يمكنك التكلم لانه ليس هناك شبكة».

والشركات الملتزمة تماطل بالوقت، ومن الممكن ان تكون رابحة، لا اعلم.

يجب ان تلزمها الوزارة بتنفيذ التعهد او الالتزام ضمن المواعيد المحددة، والا فسيطول هذا الامر شهورا وسنين.

البريد: حتى الآن معطل في كل المناطق مثلا في الشمال: البريد شبه مشلول، او مشلول تماما، ماذا سنفعل في موضوع البريد؟

الكهرباء: للأسف، رغم كل المعالجات التي حصلت لا تزال تنقطع في كثير من المناطق اللبنانية. وقد تم انشاء محطتي البداوي والزهراني، اتساءل لماذا لم يبدأ العمل الى الآن بهاتين المحطتين؟ اضافة الى ذلك الفت نظر الحكومة والوزير الى ان هناك متأخرات كثيرة تأتي الى المواطنين كفواتير تفوق طاقتهم بالدفع، لا بد من اعادة النظر في هذا الموضوع ولا بد من برجة الديون اذا كنا سندفعها لها.

وزارة التربية: طبعاً نحن نرجو مجانية التعليم في المرحلة الابتدائية، كما نتمنى تأمين مقعد لكل تلميذ في لبنان لان الاقساط المدرسية اصبحت مرتفعة جداً وعلى الدولة ان تهتم بهذا الامر، وقد بدأت بذلك، أتمنى ان تستمر هذه الخطوة.

التعليم المهني: كلنا نقول يجب ان نعزز التعليم المهني والتقني، وسأعطي لمحة صغيرة عن الموضوع: هناك ٤٢ الف طالب في المدارس الخاصة، و١٢ الف طالب في المدارس الحكومية.

أتمنى ان يرتفع العدد في المدارس الرسمية الى اكثر من ذلك، حتى نستطيع ان ننمي قطاع التعليم المهني والتقني، هكذا لا يتكلف المواطن اعباء هذه الدراسات.

انا اقول ان بلداً مثل لبنان بحاجة الى انماء هذا القطاع واعطاء المواطن التعليم المهني فيستطيع ان يجد عملاً في المستقبل القريب.

اصل الى موضوع الزراعة، الحقيقة كلنا تكلمنا في الموضوع، لكننا نكرر ونسأل: كيف نقول ان ٤٠٪ من الشعب اللبناني يعمل في القطاع الزراعي وكيف ان موازنة وزارة الزراعة هي ١،٥ او ١،٦٪، لا ادري؟!

في بلد مثل لبنان، اكثر مناطقه تعيش على القطاع الزراعي. كيف نهمل هذا القطاع ولا نؤمن له الاعتمادات اللازمة؟ وكيف لا نجد سوقاً لتصريف الانتاج الزراعي ولا نؤمن المصانع للتصنيع الزراعي؟ وكنت تقدمت بهذه المناسبة الى المجلس النيابي باقتراح قانون لانشاء الصندوق الوطني لتسليف المزارعين، لا يجوز ان يبقى المزارع عرضة لمزاكية المصارف الخاصة، يجب ان تكون للدولة يد في هذا الموضوع، وان تعمل على تأمين المبالغ باية طريقة لتسليف المزارع وتنمية موارده حتى يستطيع ان يستمر في ارضه.

نتكلم عن النزوح الى بيروت، اذا لم نستطع تنمية الزراعة فسندفع الناس للقدوم الى بيروت. اعلى نسبة موجودة في الشمال، هناك دراسة اجرتها جريدة النهار واكدت ان في الشمال وعكار اعلى نسبة زراعة، وتصل مثلاً في عكار الى ٥٦،٦٥٪، الكورة ٤٦٪، زغرتا ٤٥٪، الخ...

اذا انا اتمنى ان تعطي هذا القطاع حقه الذي حتى الآن لم يأخذ أي حيز من الحكومة في اهتماماتها.

القطاع الصناعي: ان تشجيع الصناعة واعطاء الحوافز لها في كل المناطق اللبنانية شرط اساسي لتقوية الاقتصاد اللبناني، مما يخفف فاتورة الاستيراد، وبالتالي لا بد من انشاء مناطق صناعية حرة وتصنيفها. اشتروا مليوني متر في «القرية» كي ينشئوا مناطق صناعية، لماذا لا يشترون مليوني متر في عكار او في الشمال والبقاع وباقي المناطق لانشاء مناطق عسكرية.

الرئيس: اولئك كان لهم اهداف اخرى .

طلال المرعي:

اما السياحة: فان في لبنان ثروة سياحية كبرى وعلينا ان نصونها وننميها ونعمل على استثمارها واذا استطعنا ان نوفق بين نظام الخدمات المتطورة وبين استغلال المرافق السياحية والاثرية الموجودة نكون قد فتحنا افقا جديدة يؤمن مداخيل اخرى وفرص عمل جديدة، وينمي الدخل القومي .

موضوع المهجرين: لن أتكلّم فيه كثيرا، لكنني اريد القول: اننا جميعنا نقول ان قضية المهجرين هي القضية الوطنية الاساسية والتي لا يتم الوفاق الا بها، باستكمال عودة كافة المهجرين، لكن حتى الآن لم تؤمن الاعتمادات لعودة المهجرين، واتساءل: اذا لم يلحظ هذا الامر في الموازنة، ولم يلحظها قانون، من اين تأتي بالمال كي نعيد المهجرين؟ وهذا مطلب الجميع:

الاسكان: اريد ان نصل الى مرحلة تأمين مسكن لكل مواطن لبناني، وبالتالي نكون بذلك قد حللنا مشكلة اجتماعية كبيرة، لان المشكلة الاسكانية في لبنان تشكل ضاغطا كبيرا وهي تمثل ٦٧٪ من المشاكل الاجتماعية . مطالب الشمال: مناطق الشمال من طرابلس وعكار والضنية والمنية وزغرتا وبشري والكورة والبترون كلها بحاجة لتنمية قطاع الخدمات فيها، ولتخصيص اعتمادات لتفعيل دورها الانمائي والاجتماعي وتنشيط الحركة الاقتصادية فيها .

والبنى التحتية الاساسية المطلوبة هي: مياه الشفة والري، الطرقات، الصرف الصحي، الوصلات الضرورية بين المناطق الشمالية وجبل لبنان وتأهيل شبكات الكهرباء وانشاء مدارس مهنية ومستشفى حديث في طرابلس، كذلك في زغرتا والكورة، وتشجيع اقامة المصانع وتأمين وسائل النقل بالاتفاق مع القطاع الخاص وتنظيمه، وايجاد فرص عمل، وانشاء ثكنة في «ضاعة لصار» حيث هناك ارض كبيرة للجيش استمكت خصيصا لاقامة هذه الثكنة .

واهم المرافق الحيوية هي: مطار القليعات، رينيه معوض، انا اطالب ان يعطى هذا المرفق اهمية وان لا يترك للاقدار، اما ان نشغله واما ان نتركه على المزاجية، اطالب ان يعطى حقه من الاهتمام .

معرض طرابلس، معرض الرئيس رشيد كرامة: ايضا لا بد من تحقيق الحصرية فيه وعدم اجراء معارض اخرى في مناطق اخرى، كذلك مرفأ طرابلس واخيرا تشغيل مصفاة طرابلس للنفط . وهنا لا بد من السؤال: ما هي سياسة الحكومة حول موضوع النفط في لبنان وخاصة مصفاة طرابلس؟

انت تعلم يا معالي الوزير ان مصفاة طرابلس بامكاننا ان نشغلها لو امانا لها القليل من الاعتمادات، فيعود منها مدخول الى الدولة خاصة في الايام الحرجة هذه، التي تحتاج فيها الدولة الى ايرادات . وعلى صعيد القضاء من خلال تعزيز الجسم القضائي وبنشاء غرف اضافية نظرا لتفاقم الدعاوى وعدم البت فيها، هذه بالاجمال مطالب منطقة الشمال التي اراها .

موضوع اخير، هو موضوع الاستحقاق الشعبي الانتخابي.

الرئيس: الرئيس؟

طلال المرعي: كلا، دولة الرئيس، الانتخاب البلدي.

بعد ان اقر مجلس النواب قانون البلديات الجديد لا بد ان تعين مواعيد لاجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، كلام كثير يقول بعدم اجرائها.

نحن نريد ان نؤكد ان الانتخابات ستتم في موعدها وبأن الشعب الذي واجه اسرائيل وهذه الازمة الضارية، قادر ان يحقق الوفاق من خلال اجراء انتخابات بلدية واختيارية صحية، وانا اعتبرها خطوة اساسية على طريق تدعيم الديمقراطية، وتدعيم العمل الديمقراطي الصحيح، واطالب جميع المواطنين ان يشاركوا بهذه الانتخابات وهي الاطار الحقيقي لاكمال سيرة الانماء في لبنان، لكن يجب ان لا ننسى ايضا ضرورة تحضير قانوني اللامركزية الادارية وقانون الانتخابات والتقسيمات الادارية الجديدة. اتمنى ان يتم انجاز هذه المشاريع باسرع وقت ممكن، لانه لا يجوز ان نجري انتخابات بلدية ونترك الباقي.

الشعب من حقه ان يعرف على أي اساس ستجري التقسيمات الادارية او الانتخابات النيابية المقبلة، وكيف ستتم معالجة اللامركزية الادارية وبأي شكل؟

لو اجرينا انتخابات بلدية وليس هناك لامركزية ادارية، سنعود الى اتباع نفس الاسلوب القديم ونصطدم بنفس المعوقات الكبيرة التي توضع امام المواطنين او امام المجالس البلدية الجديدة في تحقيق مشاريعها، لذلك اتمنى ان ينجز هذا المشروع في موعده.

واخيرا لا بد من كلمة عن الجنوب والبقاع العربي الصامدين فأقول انني احبي اهلينا في هذه المناطق المحتلة والتي تتعرض يوميا لاعتداءات اسرائيلية، كما احبي المقاومة الوطنية والاسلامية واقول اننا لا زلنا متمسكين بمضمون القرار ٤٢٥، أي بالانسحاب الفوري غير المشروط، وتلازم المسارين اللبناني والسوري اصبح من المسلمات الوطنية وتحالفنا مع سوريا هو استراتيجي مصيري، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل عمار الموسوي.

عمار الموسوي: دولة الرئيس، اتمنى ان يكون السيد وزير الاشغال حاضرا لاني سأوجه له الكلام، ارجو ذلك ان كان بالامكان، والا فلترد الحكومة عنه.

الرئيس: الحكومة ممثلة ككل.

عمار الموسوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

ان المفروض اماننا هو موازنة تتوسل فذلكتها الف حجة وحجة لاقتناعنا، انها موازنة حتمية ومضبوطة، وان

العجز فيها سوف لا يخرج باي شكل من الاشكال حتى حدود المتوقع وان توازنا ما سوف يتحقق من خلال احتساب الواردات المقدرة الى النفقات الجارية من دون المرور في احتساب كلفة خدمة الدين العام.

غير ان هذه التوقعات المتفائلة تتلاشى امام الحقائق المسجلة عن واقع الاتفاق في العام ١٩٩٧، حيث بلغت ارقامه ما يزيد عن التسعة الاف مليار ليرة من بينها ما يقارب الخمسة الاف وسبعمائة مليار ليرة نفقات جارية واستثمارية بمعنى ان العجز كان الى هذه النفقات وحدها يساوي الالف مليار ليرة، واذا ما اضفنا كلفة خدمة الدين اصبح العجز يوازي بالارقام ٥٤٣٣ مليار ليرة، حيث وصلت نسبته الى ٥٩ بالمئة بعدما كان مقدرا ان لا يتجاوز الى ٣٧٪.

فكيف تفسر الحكومة هذه القفزة في الانفاق من ٦٤٣٣ مليار الى ٩١٥٥ مليار ليرة، أي بفارق يصل الى الالفين وسبعمائة مليار ليرة.

ان العطاءات التي قدمت في خلال السنة الماضية في سلسلة رواتب المعلمين، الى تسديد المستحقات على وزارة الصحة، الى تسديد ٤٠٠ مليون دولار سندات خزينة بالعملات الاجنبية لا تبرر هذا المبلغ الضخم المنفق، وبالتالي فان الانطباع الذي تعطيه الحكومة، ان مشاريع الموازنات هي مشاريع وهمية تطرح الالتزام بنسبة عجز اسمية، سرعان ما تتجاوزها، وذلك بهدف تضليل الراي العام المحلي من جهة، واستجداء الثقة الدولية من جهة اخرى.

وبعد هذا وبكل بساطة يمكن لاي مواطن ان يقدر بان الدين العام الصافي سوف يكون في اواخر العام الحالي ثلاثين الف مليار ليرة، طالما ان النفقات تزيد عن حدها المقدر، والجبایات تنقص عن سقفها المستهدف، وطالما ان المديونية العامة زادت هذا العام قرابة الستة الاف مليار ليرة لتصل الى ٢٢ الف مليار دينا صافيا في وقت يتجاوز الدين القائم هذا المبلغ بكثير وهنا ندخل في لعبة احتساب الدين الصافي.

وفي الحقيقة يجب ان نحسب الدين على اساس الدين القائم لان الدولة والخزينة او الدين القائم تخدمان الدين القائم وليس الدين الصافي فحسب.

ايها السادة ليس صحيحا ما يذهب اليه رئيس الحكومة في كل مرة عندما يجري الحديث عن الدين العام، من القول ان الدين العام هو عبارة عن تراكم خدمة الدين من جهة، والزيادات والعطاءات الاجتماعية من جهة اخرى. فخدمة الدين على مدى السنوات الست الماضية لا تتجاوز العشرة الاف وسبعمائة مليار ليرة بينما تطورت الواردات فوصلت عام ١٩٩٧ الى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه عام ١٩٩٢. وبلغ مجموع الواردات ما بين العام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ خمسة عشر الفا وخمسمائة وخمسين مليار ليرة لبنانية.

ان الرواتب وسائر العطاءات الاجتماعية لم تزد الى الضعفين منذ العام ٩٢، وبالتالي فالقول بأن هذا الدين سببه الصرف على الاوضاع الاجتماعية للمواطنين هو قول غير دقيق.

ان اوضاع الموازنة تحركت خلال الاعوام ٩٢ و ٩٧ على الشكل التالي:

تضاعف الانفاق ثلاث مرات من ٢٢١٩ مليار عام ١٩٩٢ الى ٩١٥٥ عام ٩٧، وزادت نفقات خدمة الدين ست مرات في ٥١٨ مليار عام ١٩٩٢ الى ٣٣٨٥ مليارا عام ٩٧. وتضاعف عجز الموازنة خمس مرات من الف وواحد وثمانين مليارا عام ٩٢ الى خمسة الاف واربعماية ليرة عام ٩٧.

بمعنى آخر، فنحن امام مديونية فعلية توازي الناتج المحلي وهو ١٢٣ الف مليار ليرة، وامام مديونية متوقعة تفوق الناتج المحلي وتجعلنا بين البلدان الاكثر سوءا على مستوى اوضاعها المالية. ومع ذلك فلقد كنا على الدوام نسمع ان الاوضاع ماشية وان الدين هو امر طبيعي بالنسبة للدول حتى المتقدمة منها والغنية. والاغرب من ذلك، ذلك المنطق الذي حاول الترويج للدين بالقول انه وبمجرد توقيع لبنان على اتفاقية سلام مع اسرائيل سوف تلغى كل ديونه ويسامح بها. ان وضعنا ماليا صعبا كهذا يستحق ان ندق له ناقوس الخطر، وان تستنفر الدولة مؤسساتها واجهزتها وخبرائها لوضع اليد على مكامن الخلل التي تفسح في المجال امام كل هذا التسريب والتسرب، واذا كانت الورقة الرئاسية الاصلاحية حاولت ان تكون مدخلا للحل واضعة يدها على جملة معطيات وامور.

فالسؤال، ماذا يعني من الورقة على مسافة شهرين من وضعها؟ وماذا توجم منها؟ وهل ما ورد فيها يمثل كل مكامن الخلل وادوات المعالجة؟ وقبل ذلك كله هل كانت الورقة الرئاسية سيلا قانونيا دستوريا للاصلاح؟ ام انها هي الاخرى وفي ظروف ولادتها تشكل دليلا آخر على مكامن الخلل في عمل الاجهزة والمؤسسات واختصارها وتعطيلها؟

لقد جاء في الورقة الاصلاحية اصرار على وقف كل اشكال التوظيف واقتراحات بوضع جدول زمني للتخلص من فائض الموظفين، وواقفت كل الدورات والمباريات التي كانت قائمة في اجهزة مدنية وغير مدنية، واذا بنا نسمع عن مئتي موظف جديد ينضمون للعمل من مرفأ بيروت وبقرار من المدير العام، وعندما راجعنا الوزير المعني قال انه لا علم له بالموضوع.

كما فوجئنا بأنه تم رصد مبلغ عشرة مليارات ليرة خفض الى السبع مليارات في احتياطي الموازنة لغرض تعبئة بعض الملاكات، والحجة الدائمة معالجة الخلل الطائفي في الادارات والمؤسسات العامة.

على ان الورقة الاصلاحية وفي كل بنودها المقترحة لا تستطيع سوى توفير مبلغ لا يزيد عن المئة مليار ليرة، هذا اذا طبقت بصورة كاملة بما في ذلك دمج الوزارات والمؤسسات ذات المهام المتشابهة، غير ان الورقة اهملت ولا ندري اذلك عن قصد الاشارة الى مكامن الهدر الحقيقية وتحديد صفقات واعمال تلزيم المشاريع بالتراضي مع العلم ان حالات الهدر الخطيرة انما تحصل في مثل هذه الصفقات. ولقد جاءت الورقة الرئاسية كصك اعتراف من قبل الرؤساء بوجود ازمة حقيقية بعد ان تجاهلوا الموضوع طويلا، وكانت النقطة المركزية في الورقة هي استئانة ملياري دولار من الخارج على شاكلة سندات خزينة تحت شعار اعادة برمجة الدين وتوزيعه مناصفة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، واعطي للفكرة صفة الحل الانقاذي من دون ان يقول لنا أحد، وماذا بالنسبة

للسنوات القادمة؟ وعلى وقع نغمة عصر النفقات، وان لا انفاق جديد ان لم تقابله إيرادات، بدأت الحكومة وبجهد خاص من معالي وزير الدولة للشؤون المالي بقرع ابواب جديدة لفرض الرسوم والضرائب، فكان الجدول رقم ٩ والذي قيل فيه وعنه انه اخطر من حيث اثاره من زيادة الخمسة الاف ليرة على صفيحة البنزين، ولا ندري كيف ان الخطر تلاشى وبدأ الزملاء النواب او بعضهم يتعاطى ايجابيا مع فكرة الزيادات خصوصا في موضوع رسوم الميكانيك ان الطريقة التي اعتمدت في مناقشة الجدول رقم ٩ توحى بأن الحكومة تتصرف مع المواطنين تماما كالفصاب الذي يعلق ذبيحة بعد نحرها، يدور حولها ليقدر من اين يبدأ فري جلدتها وتقطع اوصالها واخذ اللحم عنها.

وبعفوية نادرة بادر رئيس الحكومة للقول اننا نستطيع ان نخفض نسبة خمسين بالمئة من الرسوم المقترحة. ولكن هل يدرك رئيس الحكومة ان أي زيادة مهما كانت بسيطة سوف توجع نار الاحتجاجات الشعبية وبالنسبة، فبالقرب منا تجري احتجاجات قد لا تبقى صامته ولا تمهلنا حتى ننهي اعمال جلستنا.

باختصار هناك مشكلة مالية، والجميع يعرف سببها والمسؤول عنها. لكن الحكومة ورئيسها يصرون على تحميل الفقراء المسؤولية في معالجتها، فهؤلاء الفقراء ليسوا سببا فيها على الاطلاق. ايها السادة، ان الضرائب والرسوم هي حق للدولة وواجب على المكلفين، لكن هل يمكن تكليف الانسان بما لا يطيق؟

وهل يمكن ان تتحول رسوم الميكانيك الى مجزرة تدفع بالمواطنين الى التخلي عن سياراتهم التي هي وسيلة وعيهم؟ وهل يمكن ان تبلغ رسوم الميكانيك على السيارات كما كان مقترحا، رقما يقارب كل الجبايات من ضريبة الدخل؟ فالرقم الذي كان مستهدفا يصل الى المئتين وسبعين مليارا بينها مجموع ما جبي من ضريبة الدخل لا يتجاوز الثلاثماية وسبعين مليارا، في وقت تزعم فذلكلة الموازنة ان ضريبة الدخل على الرواتب والاجور لا تزيد عن العشرة بالمائة من حاصل الجبايات الضريبية على ارباح الشركات والمؤسسات في محاولة للالغاء بأن السياسة الضريبية انسانية وعادلة.

وفي حساب بسيط يظهر لنا ان ضريبة الدخل على الرواتب والاجور وهي التي تصبب الفقراء ومتوسطي الدخل عادة، تتراوح بين اربعين وخمسين في المائة من مجموع الحاصلات الضريبية على الدخل.

وليس لذلك من معنى سوى ان السياسة الضريبية هي سياسة ظالمة ومتعسفة خصوصا انها تساوي من حيث النسب بين الفقراء والاعنياء ولا يجد الفقراء سبيلا للتهرب منها بينما لا يعلم اصحاب الشركات الوسيلة للتخلص من الاعباء الضريبية عبر اتباع اسلوب الدفترين، ومع ذلك فمصلحة جباية الضرائب تتغاضى عن ذلك، هذا ان قدرت فيما هي عاجزة عن التحرك في ظل ترهل كادرها بقيادة امرأة تقضي نصف وقتها في اجازات المرض والامومة.

صحيح ان سقف الجبايات الضريبية والرسوم تتيح للحكومة ان تصل الى مستوى تحصيل تتراوح بين الستة عشر والعشرين بالمئة.

والنتاج المحلي كما هو معمول به في الكثير من الدول، ولكن الصحيح ايضا انه لا يجوز ان تتوفر عائدات ضريبة الدخل عن العشرين بالمئة من مجموع العائدات الضريبية فيما هي الان لا تتجاوز العشرة بالمئة.

وللضريبة ايها السادة فلسفة تتعلق بطبيعة انتماء المواطن الى الدولة والتزامه بمسؤوليات تجاهها في مقابل واجبات تقوم الدولة بها تجاه الوطن والمواطن. وعندما تخل الدولة بالتزاماتها تجاه المواطن فليس علينا ان ننتظر منه ان يتقدم بطواعية لاداء ما يتوجب عليه من رسوم وضرائب، اللهم الا ان تلزمه السلطات مكرها بذلك عبر ما كان يعرف بالضريبة غير المباشرة وهي اقرب ما تكون الى ضريبة الرأس حيث يتساوى فيها الفقراء والاغنياء ويزداد الفقير فقرا ويزداد الغني ثراء وفحشا كيف يتساوى اللبنانيون في تمويل الموازنة وهم غير متساوين في الاستفادة من نفقاتها؟ كيف يتساوى الفقراء والاغنياء في اداء كما يتوجب عليهم لسداد ديون الخزينة وهم ليسوا سواء في التمتع بخيراتها؟

كيف يتساوى ابناء المناطق في تحمل كلفة خدمة الدين الناجم عن الاقتراض الخارجي ويذهب هذا الاقتراض ليمركز على شاكلة مشاريع في مناطق دون سواها؟ كيف نطالب المواطنين بأن يدفعوا البنود ثابتة معينة وهم ممنوعون من الاستفادة منها، رسم الاسكان على سبيل المثال لا الحصر.

ان حصة منطقة بعلبك، الهرمل في القروض الاستثمارية لا تتجاوز الاثنى في المئة، هذا مع الاخذ بالاعتبار المشاريع الوطنية، كالكهرباء والهاتف.

فهل من العدالة ان نتحمل ابناء المنطقة والاجيال المقبلة مسؤولية مساوية في سداد هذه القروض؟

وكنا لتفاءل لو ان ما لم نحصله من خلال القروض، حصلنا عليه في الموازنات السنوية لكن حال تلك الموازنات اسوأ من حال القروض الاجنبية، اذ حتى ما يقرر في الموازنة من اعتمادات للمنطقة يجري تطهيره او العبث به.

وهنا فلا بأس ان نأتي على ذكر مغارة علي بابا المسماة تسامحا بوزارة الاشغال العامة، والتي لحظ في موازنتها مئة مليار ليرة من الاعتمادات المدورة منذ سنوات وسنوات.

لقد رصد للمنطقة في موازنة العام ٩٧ مبالغ تصل الى الاربعة مليارات ليرة للطرق والاستثمارات والمباني الرسمية.

ولم ينفذ منها شيء على الاطلاق. ولقد جرى تدوير المبالغ على انها مرصودة لمشاريع ملحة وعاجلة، منها استكمال الاستثمارات على طريق راس العين قلعة بعلبك، وهو الطريق الاكثر حيوية في المدينة، واذ بالاعتماد المقدّر بثمانماية مليون ليرة ينقص منه مئة وسبعون مليون ليرة لنبحث عنها ونجد انها نقلت الى اعتماد آخر غير مفهوم وغير مبرر، ولكن بناء على طلب احد الوزراء.

اما سراي الهرمل والتي رصد لبنائها خمسمائة مليون، فان الوزير يصّر على انه لا يستطيع ان يبدأ بالعمل بهذا

المبلغ وعليه فان مشرف سراي الهرمل لن يبصر النور قبل عدة سنوات، ان طريق حزين - النبي رشاد الذي يربط السفح الشرقي للسلسلة الغربية بطريق بعلبك الدولي والذي رصد لاجل البدء به ستمائة مليون ليرة، فانه لا يزال هو الاخر ينتظر عطف الوزير واهتمامه.

اما الطريق الذي يؤدي الى بلدة عرسال وسكانها الذين يبلغون خمسة وعشرين الف نسمة فقط، رصد له اعتمادات في ثلاث موازنات متتالية ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ حتى وصل المبلغ الى التسعمائة مليون ليرة ومع ذلك فان العمل لم يبدأ به، وما على هذا الطريق من اعمال توسيع هي من اعمال الاهالي وبجهود ومبادرات شخصية. اما طريق بعلبك الدولية، فبالرغم من كل الحوادث التي وقعت عليها والضحايا التي سقطت جراء غياب اجراءات الرقابة، فان الوزير لا يزال مصرا على عدم تلبية مطالب النواب والاهالي باقامة الحاجز الوسطي على هذا الطريق الذي تحول معبرا للموت.

هل تدرون ايها السادة بماذا اهتم وزير الاشغال؟

نعم لقد اهتم بتنفيذ مشاريع ال ١٥٠ مليار ليرة، ولكن مع الاسف قبل صدور المرسوم التنفيذي بذلك، وعندما بدأت جرافات المتعهدين تعمل على احد الطرق راجعنا الوزير فقال انهم يعملون على مسؤولياتهم ومن دون اوامر وسأوقفهم. ولكنهم اكملوا الطريق وتقاضوا الكلفة الاجمالية له البالغة ثمانمائة مليون ليرة فهل يمكن للوزير ان يخبرنا من اين دفع لهم طالما ان الاموال لم ترصد لهذا الطريق؟ ثم ما هي حكاية اعمال غب الطلب والمتعهدين المحظوظين الذين وقع عليهم اختيار الوزير واستقر عندهم رضاه؟

وهل صحيح انهم يتخلون طوعا عن عشرين بالمائة من قيمة التعهدات ولمصلحة من يجر ذلك؟

لن اطرح الثقة بهذا الوزير لان لا ثقة لنا به وان غدا لناظره قريب.

الرئيس: ارفع الجلسة الى الساعة السابعة من مساء اليوم. وقد رفعت الجلسة الثالثة والرابع بعد الظهر.

جلسة يوم الثلاثاء ١٩٩٨/١/٢٠ الجلسة المسائية

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل روبر غانم.

روبير غانم: السيد الرئيس، السادة الزملاء،

ان شعب لبنان الغني بطاقاته وقيمه الفكرية والاخلاقية، هذا الشعب الصامد الصابر رغم المحن والضيق والمعاناة، ينظر اليوم بقلق الى الواقع الذي يتخبط فيه ويسعى بكل جوارحه الى الخروج من ظلمة المآسي الى نور الحياة، ويحلم ببناء دولة تجسد طموحه وأمانه وتقود مسيرة الوطن في زمن التحديات.

لذلك، وبديلا عن لغة التبخير والمسايرة او لغة التشويه والتشكيك، ينتظر منا الوطن خطابا عاقلا مجردا موضوعيا ينطلق من ارادة مصممة على البناء تقودها رؤية معتمدة على البحث والعلم والحوار قادرة على تشخيص المشاكل وابتكار الحلول.

السيد الرئيس، ان السياسة المالية التي رسمتها الحكومة منذ سنوات تهدف بالطبع الى اعادة الثقة والاستقرار وكانت ميزانية عام ١٩٩٥ منطلقا اساسيا للبرنامج الانمائي حيث حددت الحكومة التوجهات العامة والوسائل العملية الواجب اتباعها كما وضعت نموذجا اقتصاديا له بني على فرضيات للوصول الى هذا الهدف، مؤكدة على تحقيق المؤشرات التالية:

ألف - في العجز

- انخفاض نسبة العجز العام الى الناتج المحلي.
- تحقيق وفر بالنسبة الى الناتج ابتداء من سنة ٢٠٠٠.

باء - في الدين

- انخفاض نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي.
- تطور نسبة مجموع الدين العام الى الناتج المحلي.
- تطور نسبة مجموع الفائدة الى الايرادات.

جيم - في المؤشرات

تضاعف المستوى المعيشي للفرد من ٢١٨٠ دولار سنة ٩٥ الى ٤٣٥٠ دولار سنة ٢٠٠٧. وطبيعي ان نشهد بأن للحكومة الفضل في وضع برنامج انمائي ووسائل عملية لتنفيذه وقد اظهرت وتظهر تصميمها اكيدا وشجاعة في اخذ المبادرة للمضي في تنفيذ ما تعتبره صالحا وضروريا واستراتيجيا لمستقبل لبنان الاقتصادي كما للحكومة

الفضل في اعداد دراسة كلفة مفصلة لكل المشاريع الواردة في البرنامج الانمائي والبدء في اعداد الكوادر البشرية والاجهزة اللازمة لمواكبة عملية التنفيذ من اجل تحقيق الاهداف المعلنة الا وهي اعادة الثقة والاستقرار. كما اننا لا ننكر الانجازات التي تحققت حتى اليوم لكنه علينا ايضا ان نشير الى مواقع الخلل والى الانحرافات كما فعلنا ومن على هذا المنبر بالذات لدى مناقشة ميزانية ١٩٩٥، التي حددت البرنامج الانمائي الاعماري، اذ حذرنا يومذاك من امور عديدة اهمها:

اولا: ان فلسفة التحكم بعجز الموازنة لا يمكن ان تنطلق من مبدأ اساسي هو تطوير الناتج المحلي عبر التأكد بأن المشاريع الانشائية سوف تولد نموا مطردا وثابتا في حدود ٨٪ سنويا حتى سنة ٢٠٠٧، لان هذه الفرضية لم تتضمن التعليل والتحليل وقد بني عليها كل شيء. فالى اليوم لم تتحقق هذه الفرضية لا كليا ولا جزئيا اذ ان كل الاهداف المعلنة للبرنامج الانمائي اصبحت عرضة للتطور السلبي الذي يؤدي الى تقلص الناتج المحلي مع ازدياد حجم الديون والدخول في دورة انكماش مخيفة للاقتصاد الوطني.

ثانيا: وانه لا يجوز لبلد مثل لبنان ليس لديه موارد طبيعية ان يغامر بميزانية تساوي تقريبا الناتج المحلي كما ولا يجوز ان تتعدى نسبة الدين العام ٦٠٪ من الناتج المحلي.

ثالثا: ان من يريد ان يربط الاقتصاد بمشاريع تبلغ ضعف الناتج المحلي لا بد ان يكون له انطلاقا من التطور المرتقب لدور لبنان المستقبلي، عدة سياسات واضحة من اجل تنمية كل القطاعات الصناعية والسياحية والزراعية والخدماتية والبشرية، اذ لا بد من التركيز على النمو المتكامل في كل هذه القطاعات ووجوب خلق فرص عمل جديدة في هذه الميادين.

السيد الرئيس، ان مشروع الموازنة للعام ٩٨ وبالرغم من الجهود المبذولة لخفض العجز ووضع سقف للنفقات وترشيد الانفاق، يبقى مشروعا عاديا لوضع مالي اقتصادي غير عادي.

فالمرحلة الحاضرة تتطلب مشروعا استثنائيا ذات شفافية كاملة واهداف واضحة يتوافق المسؤولون على تنفيذه وقد يكون محورا للاتفاق حوله.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو اين نحن اليوم من الاهداف المتوقعة للسياسة المالية والبرنامج الانمائي الاعماري.

اريد ان اؤكد انني لست في معرض القاء التبعات او المسؤوليات على احد لانني اؤمن بأننا جميعا حكومة ومجلسا مسؤولون، وعلينا ان نشارك في النهوض بالوطن من خلال طروحات ايجابية من شأنها ان تؤدي الى تطين المواطنين الى مستقبلهم وتأمين حياة كريمة لهم في ظل سياسة اقتصادية واضحة المعالم والاهداف.

فالمرحلة الحاضرة وبعد مرور خمس سنوات على بدء المشروع الانمائي، تتطلب اعادة تقييم لهذا المشروع الذي بنيت على اساسه الخطة الاعمارية. فليس المهم ان نثبت وجهة نظر معينة لهذا او ذاك بل ان نعترف

بالانحرافات التي حدثت بالنسبة الى التوقعات الملحوظة في الخطة الاعمارية خلال المرحلة السابقة، بل الهم ان نقوم بتقييم دقيق وعلمي لتلك المرحلة وننتقل منها لتتوافق على مشروع تصويب للحالة الاقتصادية الحاضرة في اطار شروط وهيكلية جديدة.

ان هذه المنهجية تفرضها النتائج السلبية المحققة منذ عام ١٩٩٥ كما بدت في بعض المؤشرات اذ:

- ١ - لم يتحقق النمو المرتقب ونحن نلامس اليوم حدود ٣,٥٪ بدل ٨٪.
 - ٢ - لم تتحقق التوازنات في ابواب الموازنة وفق الخطة الاساسية.
ففي موازنة ٩٦ بلغت نسبة العجز المحققة ٥٢٪ في حين ان النسبة المتوقعة كانت اقل من ٤٠٪.
وفي موازنة ٩٧ بلغت نسبة العجز المحققة ٥٩٪ في مقابل نسبة مقدرة ب ٤٢٪.
كذلك انخفض معدل نمو الواردات عامي ٩٦ و ٩٧.
 - ٣ - لم تأت الاستثمارات المطلوبة في القطاعات الانتاجية حسب التوقعات مما ادى الى تراجع وتيرة النمو الاقتصادي. فلجأت الدولة الى خفض الانفاق العام على حساب الانفاق الاستثماري. مما زاد في حجم الدين العام بحيث وصلت نسبته الى الناتج المحلي ٩٠٪ سنة ٩٦ و ١٠٠٪ سنة ٩٧.
 - ٤ - لم نلمس ولم نتحقق من المردود الذي كان يجب ان يحصل من المشاريع المنفذة او التي هي قيد التنفيذ.
 - ٥ - لم تتمكن الدولة من تحسين اداء الادارة وتطويرها من اجل زيادة انتاجيتها.
 - ٦ - لم تتمكن الدولة من خلق فرص عمل جديدة حسب التوقعات بل ظهرت مؤشرات مرضية اهمها:
انحسار الصادرات، تدفق العمالة الاجنبية، فقدان القيمة المضافة في المشاريع المنفذة.
 - ٧ - اصبح الاقتصاد رهينة حلقة مغلقة تبدأ:
- بامتصاص الوفرة من القطاع العام الى القطاع الخاص عبر تمويل الخطة الاعمارية
- الى اعاقا الدورة الاقتصادية
- الى معدلات نمو منخفض للناتج المحلي
- الى الحد من ايرادات الخزينة
- فالى تفاقم عجز الخزينة
- وبالتالي عدم امكانية دعم الخطة.
- خلاصة القول، ان الخطة المرسومة لم تحقق الاهداف المتوقعة لها. والمشكلة ليست ان الخطة لم تحقق اهدافها

انما المشكلة هي ان لا نتوقف لتصحيح الخلل الحاصل من جهة ونعيد صياغة المشروع الاقتصادي بشكل يؤمن اعادة البناء والاعمار من جهة ثانية، ويجب الاعتراف بأن الانفاق ليس هو الوسيلة الوحيدة لتصحيح المسار ولبناء نمو اقتصادي.

فالانفاق الناتج عن تفعيل الدورة الاقتصادية وتطوير الطاقة الانتاجية لا بد ان يكون اداة هدر للقدرات الاقتصادية وللمكونات الاستثمارية.

وكل البلدان التي خرجت من حروب طويلة وهدامة اتبعت سياسة اقتصادية مبنية على التوفير بدل الانفاق في السنوات العشر الاولى لمرحلة اعادة البناء من اجل تكوين القاعدة الاستثمارية الكفيلة بتمويل عملية الاعمار. وان اعادة البناء ليست محصورة فقط في البنى التحتية بل يجب ان تتعداها الى اعادة بناء البنى الانتاجية، ولذلك يجب ألا تعطى الاولوية لقطاع على حساب الآخر مثل ما هو حاصل الآن. كما يجب ألا تحجب القدرات المالية عن قطاع من اجل انفاذ مشاريع في القطاع الآخر.

ويجب ألا يغيب عن بالنا ان الهدف الاساسي لأية خطة اعمارية في البعد الاجتماعي للوطن، هو تحسين المستوى المعيشي للشعب اللبناني وخلق فرص عمل جديدة والحد من هجرة طاقاتنا البشرية الى الخارج ولا سيما الشبابة منها.

فتثبيت النقد هو اداة وليس هدفا! فتنفيذ البنى التحتية هو ايضا اداة وليس هدفا!

وفي جميع الاحوال، اذا وجدت الادوات وتأخرت الاهداف ينتج عن ذلك حتما تعثرا وتباطؤا وانكماشاً الى ما هنالك من مؤشرات سلبية يعاني منها الاقتصاد والمواطنون على حد سواء...

كما ان الدين ليس بالمطلق هو المشكلة فالمشكلة هي في تسديد هذا الدين. فاذا لم نعمل الى توفير الديون في اطارها الصحيح من اجل تحقيق مودود اكبر وانتاج اوسع يمكننا من ايفائها فان هذه الديون غير المضمونة انتاجيتها تصبح عبئا على لبنان وبالتالي تشكل ارتهانا لا محال.

فالمطلوب والملح هو ان يكون لنا خطة اقتصادية تجمع الطاقات وتفعّلها لتصبح رمزا لتوحيد مختلف الشرائح اللبنانية والفئات الاقتصادية حولها فنعمل جميعا في مسار واحد للوصول الى حالة اقتصادية مريحة.

ان اللبنانيين يتطلعون اليوم اكثر من أي وقت مضى الى وجود سياسة اقتصادية واضحة تظهر لهم ان الخطة المرسومة المعدلة سوف تخرجهم من النفق وان التضحيات التي قدموها سوف تؤدي الى تحسين اوضاعهم الاقتصادية المعيشية.

واللبنانيون ضحوا وهم على استعداد ان يثابروا في التضحية شرط ان نؤمن لهم انماء اقتصاديا حقيقيا يحسن وضعهم الاجتماعي الا انهم لن يقبلوا ان تذهب تضحياتهم سدى ولسوف يحاسبوننا على ذلك.

السيد الرئيس، السياسة هي في خدمة الاقتصاد، السياسة هي لتأمين العيش الرغيد للمواطنين، السياسة هي لانماء لبنان.

لذا وجب ان يكون الاقتصاد في منأى عن التجاذبات السياسية.

لقد حان الوقت من اجل ان نعيد بناء مؤسساتنا لكي تتلازم مع المرحلة الحاضرة والمستقبلية. فالمؤسسات هي وحدها القادرة على ان تكون الاداة الفعلية لعملية النهوض والانماء.

فأين هي اليوم المؤسسة الموحدة التي ترعى وتخطط وتراقب المسار الاقتصادي والتي توحى الثقة في الداخل والخارج.

اننا ندعو بالحاح وقبل فوات الاوان الى يقظة وجدانية والى موقف يتسم بالسمو والتواضع من اجل ان نتقبل جميعا حجم حقائق الامور ونلتف بشجاعة حول مشروع انقاذي صحيحي لا بد له ان يبصر النور اذا ما توافرت له ارادة حكيمة راعية تركز في تشخيصها وتخطيطها على منطلقات واقعية وعلى نظريات اقتصادية اثبتت التجارب صوابيتها وفعاليتها.

هل يعقل الا نتوصل في هذه المرحلة الصعبة الى شفافية في الارقام ودقة في التشخيص وارادة صلبة في المعالجة.

ألم يحن الوقت لمعالجة الجوهر بدل ان نكتفي بمعالجة سلبيات نتائج الحالة الاقتصادية الحاضرة؟

ان سياسة ردات الفعل لم تكن يوما بديلا عن سياسة الفعل والاقدام والمثابرة!

السيد الرئيس،

انني أدعو الحكومة، كما فعلت يوم درسنا ميزانية ١٩٩٥، الى اتخاذ خطوة حكيمة وهي قادرة على ذلك من اجل:

اولا: انشاء المجلس الوطني للانماء الاقتصادي، غير المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وهو الجهاز الاداري المولج بوضع القدرات والابحاث والخطط الاقتصادية على ان يكون المرجعية الفكرية التي تركز عليها الدولة في تحديد المسارات المستقبلية للاقتصاد.

يكون هذا الجهاز الاداري مسؤولا عن اصدار كافة المؤشرات والدراسات الاقتصادية وعن متابعة تطور الخطط المعتمدة ورصد الانزلاقات ووضع الضوابط واقتراح الاجراءات التصويبية عند الحاجة.

ثانيا: انشاء صندوق الدين العام من اجل تأمين ادارة فعلية لما هو اهم عبء على الاقتصاد مهمته التخصيص في ايجاد افضل السبل والاقبل كلفة في تأمين القيود الداخلية والخارجية وتأمين السبل والاحتياطات لاعادة تسديد الديون المستحقة.

كفانا ان نتعاطى بالمستقبل وكأنه لا يعيننا، فالمستقبل هو لنا ولأولادنا. ومن هذا المنطلق، يجب ان نعتمد منهجية جديدة تركز على الثوابت التالية:

- لا لموازنة اكبر من قدرتنا على تحملها فحجم الموازنة يجب الا يتعدى حجم النمو.
- لا لانفاق اعماري ان لم يكن مردوده واضحا واكيدا ومعلوما.
- لا للاستدانة ان لم تكن واثقين من حتمية نتائجها الايجابية على تنمية قدراتنا الاقتصادية.
- لا لرسوم او ضرائب غير متلائمة مع طاقات فئات المجتمع اللبناني بحيث تتحمل الفئات الميسورة العبء المناسب مع قدراتها.

السيد الرئيس، ان الانماء المتوازن وقد كان شعار الحكومة منذ عام ١٩٩٣، لم يتحقق وبالتالي فان مناطق عديدة ومنها البقاع، ما زالت تعاني من الحرمان حتى في حاجاتها الاساسية كالمياه، مياه الشفة والري، والكهرباء والطرق السليمة، والمناطق الصناعية لدعم المنتجات الزراعية.

فبعد ان كان المزارعون وهم الشريحة الكبرى من اللبنانيين والبقاعيين خاصة، يعانون سنة بعد سنة من عبء الارض التي كانت موردا لهم، نراهم اليوم يتركون ارضهم ويلجأون الى الهجرة او المدينة طلبا للرزق.

واذا كنا حتى اليوم نفتقر الى سياسة زراعية واضحة، بالرغم من جهود وزارة الزراعة، فاننا وحتى وضع سياسة واستراتيجية زراعية متكاملة، نقترح:

- انشاء مؤسسة تسويق زراعية تتولى تسويق الانتاج الزراعي في الداخل والخارج مما يحفظ حقوق المزارعين لا سيما الصغار منهم كما تتولى تأمين المدخلات الزراعية أي مستلزمات الانتاج الزراعي على اختلافها باسعار مقبولة.

- انتساب المزارعين الى الضمان الصحي الاجتماعي.

- تشجيع الصناعات في الارياف والبقاع تحديدا للمساعدة في تصريف الانتاج الزراعي وحمايته.

- ايجاد وسائل عملية لتسليف المزارعين اما بمساهمة الدولة عبر المؤسسات المالية الموجودة حاليا بعد وضع الضمانات والضوابط والشروط لها واما بانشاء صناديق تعاونية للتسليف الزراعي بالاشتراك بين القطاعين العام والخاص.

- تأمين المساعدات اللازمة للزراعات البديلة في منطقة البقاع الشمالي.

السيد الرئيس، لبنان غني بانسانه وهو ثروته الحقيقية. وعلينا تحويل هذه الطاقة البشرية الى يد عاملة متخصصة تشكل في حد ذاتها قيمة مضافة.

واذا كانت المناهج الجديدة قد ربطت التعليم بسوق العمل ووطورت البرامج لكي تسمح لطالب اليوم وهو

مواطن الغد بمواجهة تحديات الالف الثالث، فانه من البدييات اعادة دمج الوزارات التي تعنى بالتعليم بوزارة واحدة من اجل تسهيل تحقيق هذه الاهداف، وتعزيز دور التربية في توحيد المجتمع ورقيه اجتماعيا وسياسيا كما وتعزيز دورها في الانماء الوطني الشامل.

السيد الرئيس، في حين يتطلع لبنان الى السلام الشامل والعاقل، نؤكد مرة جديدة تلازم المسارين السوري واللبناني في مواجهة قضيتنا المصيرية. كما نؤكد على حقنا الشرعي في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. واللبنانيون مجمعون اليوم على دعم المقاومة الوطنية بكل الوسائل نظرا للتضحيات الكبرى التي تقدمها في عملياتها المستمرة التي ألحقت بالعدو الاسرائيلي خسائر فادحة جعلته يفكر بالانسحاب. ولبنان الذي عرف كيف يصمد بوجه العدو، يتضامن مع مقاومته ويعمل على تحصين وحدته الوطنية التي تقف سدا منيعا في وجه مناورات العدو وممارسته وتبقى الرد الامثل على مشاريعه المشبوهة.

السيد الرئيس، في النظام الديمقراطي تعود للشعب الكلمة الفصل.

وثقة الشعب وحدها اكبر دعامة للحكم. والثقة لا تتجزأ بين اقتصاد وسياسة. فشعبنا اللبناني الاصيل المشبع بروح الحرية الشجاعة المسؤولة لا ينقصه الوعي والذكاء والاطلاع وهو الحكم الاول والاخير على سلامة الحكم وصلاحه.

ان شعبنا لا يجب ركوب المغامرات ولا يستهويه حب النقد للنقد. فلا يجوز لنا ان نعدم روحه الايجابية البناء بالممارسات التي تضرب عرض الحائط بمصالحه الحيوية، وتزيد من الهوة القائمة بينه وبين الدولة.

فلن يقوم لبنان وينهض الا بايمان شعبه في كل فئاته وتصميمه على الكد والبذل وانتزاع حقه بالحياة، في ظل دولة تخطط ولا ترتجل، توجه ولا تتسلط، وتحلق ببرامجها الانمائية وممارساتها اليومية، شعورا في نفس المواطنين، بأن هذه الدولة هي دولتهم جميعا وهم مسؤولون عن انجاحها والنهوض بها ومعها. فالدولة والشعب كلاهما من لبنان وللبنان. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

ان مشروع قانون موازنة العام ١٩٩٨ يظهر بوضوح ان هذه الموازنة تتسم بشعارات الفترة الممتدة بين العام ١٩٩٢ حتى العام ١٩٩٧، وكأن تاريخ تكوين السياسة المالية اللبنانية انحصر فقط في هذه المرحلة دون سواها لذلك شكلت فذلكلة الموازنة تقريرا ماليا عاما عن هذه الفترة فقط، ففي الوقت الذي نعيش فيه ضائقة معيشية خانقة وازمة اقتصادية ضاغطة، ونواجه خطر تنامي الدين العام وعجز الموازنة، وكذلك تحديات العولمة والتطبيع والسوق الشرق اوسطية، وفي الوقت الذي كثر فيه الاجتهادات وتعددت وتباينت فيه النسب واختلطت في لعبة الارقام وصحتها وجرى تناول سياسة الدولة المالية بالدرس والتحليل من المهتمين بالشأن المالي العام اعترفت الحكومة مؤخرا او اخيرا ولاول مرة بخفر بوجود ازمة اقتصادية تستدعي المعالجة.

أوليس لجوء الحكومة أخيراً إلى تحميل المجتمع اللبناني وخصوصاً مجلس النواب، إضافة إلى الحكومة مسؤولية معضلة العجز، ومحاولة المسؤولين مؤخراً البحث في امكانية استقراض مبلغ ٨٠٠ مليون دولار اميركي، وتضمنين مشروع قانون الموازنة العامة مادة تجيز للحكومة مغامرة طبعا مغامرة استبدال قسم من الدين الداخلي بحدود ملياري دولار اميركي بدين خارجي واستعمال جزء من حصيلة القروض لشراء خزينة بالعملة الاجنبية من نوع Zero coupon bonds تستعمل لتسديد اصل الدين، الا يشكل كل ذلك دلائل واضحة على الارتجال والتخبط في السياسة المالية التي لا تستند الى خطة اقتصادية مبرمجة، فعوضاً عن ان تقول الحكومة بكل جرأة انها اخطأت في بعض سياساتها وانها تفتح اذنيها للانتقادات البناءة لتصحيح المسار وترشيد التوجه نراها لم تزل مستمرة في انتهاج سياستها المالية والنقدية دون تعديل او تطوير.

ومن موقع مسؤولياتنا نقول انه لم يعد جائزاً السكوت على دقة الوضع المالي الذي وصلنا اليه، نحن لا نملك ولا يملك غيرنا حلاً سحرية تستطيع اصلاح الخلل بتأمين توازن الموازنة عن طريق اصلاح الخلل بتأمين توازن الموازنة عن طريق زيادة الواردات وتخفيض النفقات وترشيدها بين ليلة وضحاها، فالامر يحتاج الى اعادة نظر جذرية في بعض السياسات المالية التي اتناولها باختصار كلي كي نتمكن من مواجهة التحديات الاقتصادية والمعيشية الراهنة.

تشير فذلك مشروع قانون الموازنة بأنه منذ مطلع العام ١٩٩٢ ارتكز برنامج الحكومة الاقتصادي على المهمة المزدوجة الرامية الى تحقيق الانعاش الاقتصادي من جهة والسهر على الاستقرار الاقتصادي والنقدي من جهة ثانية، ونحن نساءل اين هو برنامج الحكومة الاقتصادي الذي وعدت به منذ بداية تحملها المسؤولية اذ ورد في بيانها الوزاري وكذلك اثناء مناقشة موازنة العام ١٩٩٢ ان الحكومة تعكف على اعداد خطة النهوض الاقتصادي الشاملة وستحيلها آنذاك الى مجلس النواب في القريب العاجل تمهيداً لاقرارها وها قد مضى على ذلك الوقت ما يقارب السنوات الخمس دون ان نرى تلك الخطة التي كثر الحديث عنها في بيانات الحكومة وفي تصريحات المسؤولين، ان تغيب خطة النهوض الاقتصادي يؤدي الى غياب السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ويؤدي بالتالي الى استمرار سياسة الارتجال في برمجة المشاريع دون تحديد اولويات الانفاق وخيارات التمويل فعوضاً مثلاً عن انشاء وزارة للتخطيط تعكف على بيان الموارد المتاحة للدولة سواء كان ذلك من وارداتها الذاتية او من الهبات او من القروض الميسرة او التجارية ثم تعمل على وضع الخطط الخمسية او السبعية او العشرية او القطاعية وتبين معدلات نمو الاقتصاد الوطني عوضاً عن ذلك اوكلت الحكومة، وهنا بيت القصيد، امر التخطيط الى هيئات ومجالس متعددة وتقوم في الوقت ذاته بالتخطيط والتنفيذ والرقابة وهذا ما يتنافى مع ايسر مبادئ العلم الاداري والمالية العامة. كما ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي المفترض به ان يقدم المشورة والنصيحة الى الحكومة في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لا يزال هو ايضا ينتظر من الحكومة ان تأخذ المبادرة الى تشكيله واعطاؤه الدور الفاعل لممارسة مهامه.

اما بالنسبة الى تقوية وتثبيت سعر صرف الليرة تؤكد الحكومة في فذلكة الموازنة على متابعة سياسات استقرار سعر الصرف واحتواء نسب التضخم واستمرار قيمة الليرة اللبنانية بالتحسن بصورة متواصلة منذ عام ١٩٩٢ وحتى هذا التاريخ، بحيث تحسن سعر صرف الليرة مقابل الدولار الاميركي بنسبة ١٧٪ خلال هذه الفترة وردا على هذا الانجاز الحكومي، الانجاز الذي تتباهى فيه الحكومة دائما نقول ان السياسة النقدية المتبعة حاليا تسعى الى تحسين سعر صرف الليرة انما دون الاعتماد على قواعد اقتصادية علمية حقيقية متعارف عليها كتحسين الميزان التجاري وزيادة الانتاج وتنمية الصادرات والا فكيف نفسر تراجع القوة الشرائية للعملة الوطنية في السنوات الاخيرة على الرغم من استمرار تحسن سعر صرفها تجاه العملات الاجنبية الاخرى لا سيما الدولار الاميركي ونحن بلد يستورد معظم حاجياته، ان هذه السياسة التي اعتمدت رفع معدلات الفائدة على سندات الخزينة ادت الى زيادة كبيرة في حجم الدين العام وخدمته، وانعكست سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وعلى حجم الانتاج والصادرات، ونتج عنها خلل كبير في توزيع الدخل كما زادت من حرمان المناطق النائية.

اما في ما يتعلق بموضوع العجز والدين العام فقد ورد في فذلكة الموازنة ان التطور الابرز على صعيد المالية العامة يتمحور في التوافق العام المتطور باتجاه احتواء مشكلتي العجز في الموازنة والدين العام والا لم يستطع الاقتصاد اللبناني تحقيق النمو المنشود وزيادة فرص العمل الضرورية لرفع مستوى معيشة اللبنانيين، لذلك يشكل استمرار العجز في الموازنة تحديا ينبغي معالجته، ان موقف الحكومة في هذا المجال يتناقض بصورة واضحة مع طرحها السابق.

ان هذا الكلام لا ينطبق على ما ورد في بيان الحكومة عام ١٩٩٣ عندما توقعت توازنا في الموازنة في عام ١٩٩٦ وفائضا فيها عام ١٩٩٨، فأين نحن من هذا الكلام ونحن نناقش مشروع قانون موازنة العام الحالي الذي تبلغ نسبة العجز المقدّر فيه ما يزيد عن ٤٣٪. ونعتقد ان العجز الفعلي سوف يتخطى ذلك بكثير وفق ما تبين من قطع حساب السنوات المنصرمة، حيث كان العجز المقدّر دائما اقل بكثير من العجز الفعلي.

ان قيمة الدين العام ارتفعت من حوالي ملياري ونصف مليار دولار في العام ١٩٩٢ الى ما يقارب ١٥ مليارا حاليا، كما ان خدمته ارتفعت من ٤٠٪ الى ٩٠٪ من الواردات خلال الفترة ذاتها، وارتفع حجم هذا الدين الى ما يزيد عن الناتج المحلي اليوم بعد ان كان اقل من نصفه في العام ١٩٩٢ الامر الذي يتطلب منا اعادة نظر جذرية بسياسة الدولة المالية، او بالاحرى بسياسة الحكومة المالية حتى ولو اضطررنا الى اعلان حالة طوارئ اقتصادية نساهم فيها جميعا لوقف النزف توصلنا الى تخفيض العجز وزيادة معدلات الناتج الوطني.

دولة الرئيس، زملائي الكرام،

تصر الحكومة في الفذلكة على عدالة ضريبة الدخل بعد التعديلات التي ادخلت عليها ابتداء من العام ١٩٩٤، كما تصر على اثارها الايجابية على صعيد الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز نسب النمو الحقيقية للاقتصاد الوطني، لكن هذا التصور الحكومي لا ينطبق على الواقع القائم ذلك بأن الحكومة قد بالغت عندما

عدلت قانون ضريبة الدخل في العام ١٩٩٣ بتخفيض الضرائب المباشرة التي تحقق العدالة الاجتماعية وزيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تساوي بين الغني والفقير ولا تحقق اية عدالة اجتماعية فبالنسبة الى ضريبة الباب الاول المتعلق بارباح المهن الصناعية والتجارية والحرفية كانت المعدلات التصاعدية تتراوح بين ٥٦٪ و ٥٠٪ فأصبحت بعد التعديل تتراوح بين ٥٣٪ و ١٠٪ كما ان ضريبة الباب الثاني المتعلق بالرواتب والاجور كانت تتراوح بين ٥٢٪ و ٣٠٪ فأصبحت تتراوح بين ٥٢٪ و ١٠٪ اما بالنسبة الى ضريبة الدخل على الارباح الصافية على شركات الاموال فقد كانت ٢٦٪ واصبحت ١٠٪ وضريبة توزيع الارباح على المساهمين انخفضت من ١٢٪ الى ٥٪، في الوقت الذي كانت في الرسوم والضرائب غير المباشرة تتزايد باستمرار كما يتبين من الجدول رقم ٩، الملحق بمشروع قانون الموازنة وقد كان تبرير تخفيض ضريبة الدخل الى ١٠٪ يهدف كما قالت الحكومة الى جذب الاستثمارات والحيلولة دون التهرب من دفع الضرائب، لكن هذا الهدف لا يبرر التوسع في طرح الضرائب غير المباشرة التي تنقل كاهل متوسطي ومحدودي الدخل، فالسياسة الضريبية للدولة لا يكون هدفها الاوحد تأمين الواردات للخزينة انما ايضا من اهم اهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية. ولا تزال اصوات المسؤولين تؤكد عدم جواز تعديل النظام الضريبي الحالي حفاظا على استقرار التشريع المالي وثقة المستثمرين وذلك بعد مرور خمس سنوات على الاقل فيا حبذا لو تكرمت الحكومة بافادتنا عن قيمة الاستثمارات التي انهالت عليها كالسيل لمجرد تخفيض معدلات ضريبة الدخل. ومن البديهي القول ان النظام الضريبي في بلد ما هو احد العوامل - وليس العامل الوحيد - التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار عند دراسة سوق من الاسواق التي يمكن التوظيف فيها.

والمؤشر على عقم السياسة الضريبية التي اتبعت منذ التعديل الاخير أي منذ خمس سنوات حتى اليوم هو الركود الاقتصادي الهائل الذي خلفته، فهي لم تستطع جذب الاستثمارات والتوظيفات، وجانبت العدالة عندما خفضت ضريبة الدخل التصاعدية واعتمدت على التوسع في فرض الضرائب والرسوم غير المباشرة وغير المحتملة كرسوم الكهرباء والميكانيك والضريبة المقترحة على المبيعات وغيرها من الرسوم المرهقة التي تفنتت في ايجاد مطارحها او تكرار معدلاتها في الجدول رقم ٩ الشهير حتى امسى المواطن اللبناني يصاب بالهلع عند سماعه بهذا الجدول، لانه في اعتقاده وهو على صواب يؤدي الى اقتطاع شطر كبير من دخله المتواضع المخصص لقوت عياله.

والدليل الواضح على تمادي الحكومة باعتمادها على الرسوم والضرائب غير المباشرة ما اظهرته الصفحة ٥١ من فذلكة الموازنة. اذ بلغت نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة ٦٩٪ من اجمالي الواردات المقدرة بينما لم تتعد نسبة ضريبة الدخل على الارباح ١٢٪ من هذه الواردات.

ان المؤشرات الاقتصادية اثبتت عدم جدوى النظام الضريبي الجديد، فالنمو الاقتصادي تراجع من ٨٪ في العام ٩٤ أي عندما ابتدأت هذه الضريبة الى ٣٪ عام ٩٧، كما تراجعت نسبة الانفاق الاستثماري من ٢٠٪ في موازنة ٩١ الى ٧٪ في موازنة عام ٩٧، وكذلك تراجعت الصادرات وبلغت البطالة اعلى نسبة لها منذ اعوام عديدة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء،

ان من اهم التحديات التي تواجه اقتصادنا اليوم هو تحدي حالة العولمة الاقتصادية التي ينبغي التعامل معها بحذر مسؤول، اذ ان الزيارة المتوقعة لرئيس المفوضية الاوروبية جاك سانتير الى بيروت والمنطقة تهدف الى تحريك مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطة الذي اطلق في برشلونة والذي يضم دول حوض البحر المتوسط الاثني عشرة ودول الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة والذي وعد بمنح دول المتوسط بلغ ٤,٦ مليار دولار بين العام ١٩٥٥ و ١٩٩٩ على ان يؤدي هذا الاتفاق الى انشاء منطقة تجارية حرة، حيث حرية انتقال السلع والرساميل واليد العاملة والغاء الرسوم الجمركية.

ان هذا التوجه، اضافة الى اتفاقية التجارة الحرة الدولية (الغات GATT)، يؤدي الى المنافسة الواضحة مع المنطقة العربية الحرة التي يفترض ان يباشر العمل بها خلال هذا العام، كما يؤدي الى امكانية قيام تنسيق امني متوسطي قد يتناقض مع التوجهات العربية.

ان الانخراط في العولمة الاقتصادية يجب ان يكون حذرا، لان الموازين التجارية هي التي تتحكم بالعلاقات الدولية بسبب تحكم المجموعات الاقتصادية العملاقة بتبادل السلع والمنتجات. وما الانهيارات المالية التي حصلت مؤخرا في بعض دول جنوب شرق آسيا، ككوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند واندونيسيا، الا خير مثال على اهمية تحديد درجة التكامل وحجم التنسيق مع هذه التكتلات الضخمة، لان اقتحام العولمة يحتاج، بالاضافة الى الملائمة الاقتصادية، الى اهلية وكفاءة نظام الحكم والادارة والى القضاء على الفساد والفوضى، الامر الذي يتطلب تحديث جهازنا الاداري وعصرنته، وتطبيق مبدأ المحاسبة والثواب والعقاب، وهذا يقتضي اعطاء الموظفين حقهم باقرار زيادة ال ٢٠٪ على رواتب القطاع العام بعد ان تبين ان حظوظ اقرار سلسلة الرتب والرواتب قليلة، نعم يا دولة الرئيس، يبدو ان من المتعذر تأمين الاعتمادات لسلسلة الرتب والرواتب التي نتمنى ان توضع موضع التنفيذ، لذلك فنحن نسبة لتلك الصعوبات نعود ونؤكد على ضرورة اعطاء القطاع العام حقه المشروع في زيادة ال ٢٠٪ اذ لا يجوز الاستمرار بهذه الحالة الشاذة وبالتمايز بين القطاعين العام والخاص، ونحن لم نزل ننتظر هذه الناحية لتبت فاما ان نعطي سلسلة الرتب والرواتب واما ان تبادر الحكومة فورا الى وضع مشروع قانون بزيادة ال ٢٠٪، وفي الوقت نفسه لا بد من اعادة النظر بتركيبة المجالس الرديفة للادارات العامة والقوانين والانظمة التي ترعى اعمالها اذ لا يجوز لها ان تمارس في آن معا مهام التخطيط والبرمجة والتنفيذ والاشراف.

ان التضامن العربي السياسي والاقتصادي يمكننا من الوقوف في وجه التحديات الاقتصادية المعاصرة في العالم اليوم التي تركز على تكتلات اقتصادية اقليمية وفي طليعتها تحدي مخاطر السوق الشرق اوسطية، هذا المشروع تدعو اليه اسرائيل منذ العام ١٩٩١ ونظر له شيمون بيريز في كتابه زمن السلام، وعبرت عنه طروحات اتفاق غزة اريحا واتفاق وادي عربة، والعمل جار على تنفيذه عبر عملية التطبيع التي رفضناها مع الشقيقة سوريا والتي رفضتها الدول العربية بعد ان افشلت المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي انعقد

مؤخرا في الدوحة، وبعد ان وافقت على انشاء السوق العربية المشتركة التي تشكل الدرع الواقعي لحماية الاقتصاد العربي واللبناني. كل ذلك يصب بصورة خاصة في مصلحة لبنان المستهدف الاول اقتصاديا من مخططات الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على مقدرات المنطقة.

ان مواجهة هذه التحديات تقتضي منا تأمين مقومات الصمود بانشاء المشاريع الخدمية والانمائية في مناطق المواجهة وتوفير الملاجئ والمستشفيات والمراكز الصحية ودعم المقاومة التي تفعل عملياتها وتطورها لتشمل اضافة الى العمليات العسكرية العمليات الامنية كالعملية النوعية التي استهدفت مؤخرا الاسبوع الماضي اجهزة الامن الاسرائيلية داخل مناطق الاحتلال. والتعويض عن جميع الاضرار الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية استنادا الى القانون الذي انشئ بموجبه مجلس الجنوب والذي ينص على التعويض عن جميع هذه الاضرار.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

ان السياسة المالية الواجب اتباعها في هذه المرحلة تستوجب اعادة النظر في بعض الجوانب الاساسية من سياسة الحكومة المالية المتبعة وتعديلها، كما تستوجب التنبه الى تحدي التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية العملاقة التي تسعى للسيطرة على الاقتصاد العالمي، والى مخاطر الضائقة المعيشية الحادة التي تواجهها، والاستحقاقات المالية المتوجبة التي تنتظرنا، والازمة الاقتصادية الاجتماعية التي تهددنا. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل نزيه منصور.

نزيه منصور: بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة النواب،

تحية لكم من القرى والمدن المعتقلة الاسيرة.

تحية لكم من النساء والشيوخ والاطفال والرجال الشرفاء الصامدين الصابرين،

تحية لكم من شتلة التبغ في عيترون، وحبّة البندورة في سهل مرجعيون وحاصبيا وكرز شبعاً وليمون الناقورة وتفتح جزيّن،

تحية لكم من المعتقلين والاسرى في سجون العدو ومعتقلاته، تحية من سوق بنت جبيل وسوق الخان وكل الاسواق الشعبية في هذه المدن والقرى.

فكل هؤلاء يصرخون ألما، يعانون الحرمان، يواجهون البطالة ولا حياة لمن تنادي.

فالتطبيع قائم على قدم وساق، خمسة عشر الف مواطن لبناني يعملون في معامل ومزارع العدو، دون ان نحرك ساكنا، لماذا لا نقدم البدائل ونخلق فرص عمل لهؤلاء.

طالبنا بافساح المجال لانباء تلك المنطقة بزراعة الدخان دون وضع الحواجز والعوائق دون جدوى.

ناشدنا الحكومة بدفع تعويضات عن املاكهم وحقوقهم التي يتلفها العدو تارة بآلياته المتحركة وطورا بحرق هذه الحقول، ما ذنب هؤلاء، هل نكافئهم على صمودهم وصبرهم؟

اننا نتساءل لماذا لا تعطى الفرصة للبقية الباقية من المتعاملين بالعودة الى اهلهم وشعبهم ووطنهم باصدار قانون عفو محدد المدة لمن يتوب ونكون بذلك قد ساهمنا بالقضاء على فلول ميليشيا لحد واسقطنا هذه الورقة من يد العدو.

ماذا قدمنا لهذه المنطقة التي لم تنل من القروض شيئا بحجة ان الدول المقرضة ترفض توظيف القرض، ما سر هذا الموقف؟

هل ان هذه المنطقة اصبحت في خبر كان لدى دول العالم فبدلا من مضاعفة المساعدات والقروض نراها تحجب عن تقديم أي مساعدة.

هذا على صعيد القروض اما على مستوى نصيبها من الموازنة فلا نجد لها ذكر، هل هي صدفة ام توافق؟ اما المدارس فتفتقر الى الحد الأدنى من شروط المدارس سواء لجهة المبنى او التجهيزات وما الكادر التعليمي بافضل حال.

وما الكهرباء والماء سوى نشيد وطني ينشده المواطنون صباح ومساء، فالكهرباء تحضر بالمناسبات والماء بالقطارة كل ذلك في سبيل دعم صمود المواطنين وجذبهم الى وطنهم.

اما الاستشفاء متضامن متكافل مع الكهرباء والماء والمدرسة والطريق يخضع لارادة الادارة المدنية الوجه العلني لوجه العدو دون ان يكون للحكومة اللبنانية سوى الاسم في تلك المؤسسات الصحية فمعظم المدن والقرى بحاجة الى مستويات وان حرية التنقل تخضع لمشئة العدو حيث يعيش الناس هناك في حالة طوارئ دائمة ولا يمر اسبوع الا وتحاصر اكثر من قرية ومدينة ويمنعون من التجول، مع العلم ان معظم المقيمين هم من الشيوخ والنساء والاطفال... هذا قليل من كثير.

اننا ندعو الحكومة الى اجراء مسح شامل في تلك المنطقة وتقديم الحد الأقصى من المساعدات وخلق فرص عمل وتقديم التعويضات عن المزارع التي تتلف وشراء كامل المحصول من زيتون وتفتح وحبوب وتبغ.

وتفعيل المستشفيات وفتح المستوصفات وتأمين سيارات الاسعاف كي تتمكن من نقل المرضى الى المستشفيات واعفاء التلاميذ والطلاب من رسوم المدارس الرسمية والمساهمة في دفع اقساط المدارس الخاصة.

واقطاع قسم من الموازنة توازي ما حرمت منه من القروض الموزعة على بقية المناطق اللبنانية وخلق فرص عمل للحوال دون عمل الشباب والشابات لدى العدو لان استمرار الوضع على ما هو عليه سوف يولد كارثة على الصعيد الوطني والاجتماعي والاسراع في اصدار قانون عفو للقضاء على البقية الباقية من ميليشيا لحد ليكون حافزا لعودتهم الى رشدهم والالتحاق بالاحرار من اهلهم منذ ما يزيد على خمسة عشر شهرا ونحن نناشد الحكومة

للقيام بواجبها تجاه مواطنيها في المنطقة الاسيرة ولكن لا حياة لمن تنادي.. لا «اذن تسمع ولا عين تقشع».
لكننا سنستمر برفع الصوت وان التاريخ لن يرحم احد وان الناس تلعننا صباح ومساء.

هذا في الوقت الحاضر ولا اظن ان الامر سيقف عند هذا الحد، وليعلم الجميع ان الحرمان كافر واستمرار
الوضع على ما هو عليه سيولد كارثة، ويسقط الهيكل على رؤوس الجميع.

فهبوا واسرعوا لنجدة هؤلاء قبل فوات الاوان كي لا نندم ساعة لا ينفع الندم.

لنعد الى موضوع جلستنا هذه الا وهي الموازنة وفذلكتها المليئة بالمغالطات والتناقضات والذي ينطبق عليها
المثل القائل «وشهد شاهد من اهله».

ورد في الصفحة ١٧ انها تهدف الى تحقيق الانعاش الاقتصادي من جهة والسهر على الاستقرار الاقتصادي
والنقدي من جهة ثانية، كيف يتم الانعاش الاقتصادي؟

هل بانخفاض المستوى المعيشي لدى الجميع اذ لم يعد هناك سوى طبقة واحدة فقيرة عاجزة عن دفع الحد
الادنى من نفقات الحياة من مدرسة وسكن وطعام وملبس وكهرباء ونقل وهاتف وخاصة ان الحد الادنى للاجور
/٢٥٠٠٠٠ ل.ل.ل. / كساد على مستوى التجارة الداخلية والخارجية وعدم تصريف الانتاج المحلي الزراعي
والصناعي فأى انتعاش لهذا الاقتصاد.. فمعظم المؤسسات اقفلت او افلست والعاملة منها في طريقها الى الاقفال
لا سمح الله.

ما يزيد على سبعين الف وحدة سكنية مقفلة والمواطنون بحاجة الى ما يزيد عن ضعفي العدد كل ذلك بسبب
سياسة الحكومة، بعد خمس سنوات من استلام الرئيس الحريري رئاسة الوزراء تدعو الفذلكة الى الواقع كما ورد
في الصفحة ١٠ ما حرفيته انه ما لم تعتمد جميع فئات المجتمع اللبناني من مسؤولين ومجلس نيابي ومواطنين مبدأ
مقاومة هذه المسألة بمسؤولية وادراك. فان وضع العجز في الموازنة وبالتالي الدين العام سيقيان دون حل وبالتالي
لن يستطيع الاقتصاد اللبناني تحقيق النمو المنشود وزيادة فرص العمل الضرورية لرفع مستوى معيشة اللبنانيين
ونوعيته.

بعد هذه المدة الطويلة تعترف الحكومة بالعجز وتطلب من الناس والمجلس النيابي المساهمة مع العلم انه طيلة
هذه المدة لم تتذكر الحكومة الناس ولا الاصوات التي ارتفعت تناشد وتحذر من هذه السياسة، فالكمل في تلك
الفترة جاهل وقاصر عن معرفة السحر الساحر واذ بالسحر يقع على الساحر.

ما هذا التناقض بين ان الحكومة تسعى وتهدف الى تحقيق الانعاش الاقتصادي وتحذر الناس ان لم تخضع الى
ارادتها وضرائبها ورسومها الحارقة.

تبرر الحكومة في الصفحة ١٣ ان عدم تحقق نسبة النمو الى تباطؤ حركة البناء والاستثمار وبسبب الظروف
الاقليمية والاحتقانات السياسية.

وكأن ظروف الاحتلال فاجأت الحكومة ناسية متناسية ان الاحتلال يعود الى عشرات السنين وان التجاذب السياسي يحصل في كل بلدان العالم ولا يوجد أي بلد في العالم لا يوجد فيه تجاذبات سياسية دون ان تتأثر بهذه التجاذبات.

انه عذر اقبح من ذنب فالتجاذب والاحتلال ليسا بجديدين اما حركة البناء كانت في افضل حال ولكن مع الاسف اصيبت بنكسة وبصدمة وصل بها الكساد بعد هذه الحكومة.

التطورات المالية العامة:

بلغت النفقات الفعلية لعام ١٩٩٧ - ٩١٥٥ مليار ليرة لبنانية أي بزيادة قدرها ٢٧٢٧ عن قانون عام ١٩٩٧ البالغة ٦٤٣٣ مليار.

ما هذا الفرق الشاسع بين المقدر والمصروف؟ حكومة طويلة عريضة ٣٠ وزيراً ومستشارون ودوائر ومكينة وادمغة وهلم جرى... الى ما شاء الله تحظى بـ ٢٧٢٧ مليار ليرة لبنانية، مليون ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ١٠٠ - ٢٠٠... ٢٧٢٧ مليارات «والله مش راكبة».

حدث العاقل بما لا يليق له فان لاق له فلا عقل له... السبب كما ورد في الفذلكة انفاق مبالغ مدورة من موازنات سابقة واخرى من حساب الخزينة مودعة لديها واستحقاقات سندات خزينة بفائدة عالية.

اريد ان اسأل هل الحسابات وهذه الارقام والفوائد والسندات هل كانت المستندات موجودة في الهند وفي الباكستان والحكومة تفاجأت فيها، أهل يعقل ذلك؟ هل قاعدة مجنون يحكي وعاقل يسمع. كيف نقنع الناس في هذه المغالطات التي لا تدخل في مخ أي عاقل.

والعجيب الغريب ان الحكومة علمت ماذا تجني وتجنّي من الناس وقدرت بل اصاب في تقديرها انها قدرت المبلغ وحصلت على ٣٧٥٢ مليار أي نسبة ٩٢٪ الهامش بسيط.

نحن نعلم ماذا نجني ولا نعلم ماذا ننفق؟

كلها علامات استفهام لا بد من بصارة براجة لمعرفة سر هذه المعرفة.

الحمد لله العجز في الموازنة مستمر وبوتيرة متزايدة دون ان يعترض طريقه احد من ١٦٢٦٦ مليار نهاية ١٩٩٦ الى ٢١٩٢٦ مليار ليرة في ١٩٩٧ الفرق فقط ٥٦٦٠ مليار. اننا نتساءل ما المانع ان يصعد هذا الرقم في العام ١٩٩٨ الى ٣١٠٠٠ مليار او ما يزيد.

فاني توقعات واية حسابات وموازنات تحصل فيها هذه المغالطات.

ميزان المدفوعات:

حقق فائضا قدره ٨٤٢ مليون دولار بـ ٢ وتشيرين الاول بسبب تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات

المباشرة والتحويلات المالية من استثمارات اللبنانيين في الخارج سمحت بتحقيق هذا الفائض رغم العجز المتصاعد في الميزان التجاري .

نريد ان نعلم تارة نزعّم ان سبب تدهور الاقتصاد هجرة اللبنانيين ورؤوس الاموال واذ بهذه الهجرة تحقق فائضا في الميزان التجاري بقيمة ٨٤٢ مليون دولار أي ما يزيد على ١٣٠٠ مليار ليرة لبنانية فكيف يكون هؤلاء سببا في العجز وسببا في الفائض ، الحمد لله انهم خارج لبنان لان رحمة الله حلت بهم والا كان اصابهم ما اصاب غيرهم في اقبال مؤسساتهم .

وما تدخل مصرف لبنان في دعم سعر صرف الليرة اللبنانية الا نتيجة سياسة الحكومة ولما ترتكبه من اخطاء وخلق ظروف اقتصادية ومعيشية مما يشوش السوق المحلي ويدفع بالناس الى التهافت من الهرب من الليرة اللبنانية واللجوء الى العملة الاجنبية .

وفي كل الحالات يكون هذا الدعم على حساب لقمة عيش الناس دعما للدولار وليس لليرة اللبنانية لان دعم الليرة يقوم على اقتصاد قوي يعتمد الزراعة والصناعة والخدمات وليس ضخ الدولار الاميركي في سوق الصرف .

ان مجموع ما تم من انفاقه خلال عام ١٩٩٧ - ٩١٥٥ مليارا فيما مجموع الواردات ٣٧٥٣ أي بعجز ٥٤٠٢ مليار أي بنسبة ٥٩٪ من مجموع الانفاق .

ان موازنة ١٩٩٨ تهدف بشكل مباشر وجدي الى تصحيح المسارات التي اتخذت عملية تنفيذ موازنتي العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ .

اعتراف صريح وضمني من الحكومة انها اخطأت خلال موازنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وكأن الحكومة لديها موازنتان موازنة الرأي العام وموازنة خاصة بها اسوة بدفاتر التجار حيث كل تاجر لديه دفتران وهمي يبرزه للمالية بالتعاون مع ذوي الشأن وحقيقي يحتفظ به لنفسه .

وتعلن انها اخذت عهدا ان لا تفعل ما فعلته في السابق لا تهدي من احببت ان الله يهدي من يشاء .

تدفع فوائد ٢٢٠٠ مليار بينما الواردات في العام ١٩٩٧ (٣٧٥٣ مليارا) كل الاموال المحصلة تذهب فوائد، على اللبنانيين وكل المرافء العامة والخاصة العامل في سبيل تسديد فوائد الدين والدين يبقى على ما هو عليه . الضرائب على الدخل والارباح ورؤوس الاموال المقدر جبايتها ٤٤٠ مليارا بينما رسوم الميكانيك وحدها حسبها ما تقدمت به الحكومة تتجاوز ٢٠٠ مليار أي ما يعادل ٥٠٪ من ضرائب الدخل .

من الذي يدفع ضريبة الدخل ، يدفعها الموظفون في القطاع العام والخاص ذوي الدخل المحدود، اما ضرائب رؤوس الاموال من شركات اموال واشخاص وكبار المستثمرين باستطاعتهم التهرب من ضريبة الدخل لخبرتهم وباعهم الطويل لو تم تحصيل الضرائب الفعلية عن هذه المؤسسات والشركات وليس خافيا على احد كيف

يتم التهرب من دفع الضريبة شهريا يدفع اللبنانيون ما يزيد على مليون دولار بدل اشتراك في الهاتف الخليوي دون أي مقابل، تذهب الى الشركتين المستثمرتين، وتطلب الحكومة اعطاءها تعويضا لتمديد العقد لمدة خمسين سنة مكافأة لهاتين الشركتين ترفض هذه الشركات الغاء الاشتراك، المواطنون يحاولون انهاء اشتراكهم في الهاتف بينما ترفض الشركات ذلك لانها بكرة حلوب يدفع المشترك ٢٥ دولار اشتراكا شهريا سواء استعمل جهازه او لم يستعمله فلماذا هذا التعسف والاستمرار في ابتزاز الناس يجب وقف ذلك بتدخل من الحكومة لانها هي الراعية لهذه العلاقة.

ولتشجيع قطاع البناء رفعنا سعر طن التراب من ٦٠٠٠ ل.ل. الى عشرين الف ليرة حوالي اربعة اضعاف دفعة واحدة، على قاعدة يا بطخ يا بتكسر مخ.

مع العلم ان هناك قاعدة ضريبية في العالم تقول بأنه تضربه بالخصى الصغيرة شوي شوي وليس بصخرة دفعة واحدة كي لا ترهق المكلف لانه بالتالي سيدفع هذه الفاتورة الطبقة الفقيرة لان ارتفاع كلفة البناء المتضرر الوحيد منها اصحاب الدخل المحدود وليس اصحاب رؤوس الاموال.

والمضحك المبكي في هذه الموازنة زيادة رسم الضرائب على اللبنانيين من ٦٪ الى ٧٪ وتخفيضها مباشرة من ١٦٪ الى ١٠٪ على الاجانب وكأنه لدينا المساحات الشاسعة ويجب تشجيع البيع لاستقطاب الاجانب، افضل شيء اعلان بيع لبنان بالتراضي او بالمناقصة ليسهل عندئذ دفع الفواتير قبل وضع اليد عليه من قبل الدائنين كما يحصل مع الكثيرين من التجار الفلسطينيين، مع العلم انه لا يوجد أي سفارة تمنح تأشيرات للبناني الا بعد الواسطات والتأمينات وما الى ذلك من تعقيدات.

نتكلم عن الفائض في الموظفين والدعوة الى عدم التوظيف واذ بالحكومة تطالب بزيادة عدد المراقبين بالتعاقد على طريقة التلزم بالتراضي فقط ٣٠٠ مراقب مع العلم ان المراقبين الموجودين داخل الملاك في وزارة المالية يصار الى استبعادهم ووضعهم في غير الوظيفة الذي دخلوا على اساسها فبدلا من تأهيل الموجود وتخفيف الاعباء على الخزينة ندعو الى التعاقد، نحن نرفض هذا المنطق.

لنقف عند المكننة في مرفأ بيروت خلال عام ١٩٩٧ والذي حصلت فيها فضيحة تزوير البيانات الجمركية واي مكننة هذه المشكلة ليس في المكننة، المشكلة تكمن في مراقبة سليمة واشباع الموظف وليس في المكننة، طفل بريطاني استطاع الدخول الى الكمبيوتر العائد لنظام الدفاع الاميركي. هذا في اميركا كيف في لبنان والمكننة أصبحت حدثا عاديا وليس هاما الى هذا الحد.

اصبح من الملاحظ ان اسهل وسيلة لزيادة اليرادات هي فرض رسوم وضرائب على المحروقات والسيارات لم يعد أي شيء في هذا البلد سوى السيارة والمحروقات لانها تصيب السواد الاعظم من اللبنانيين، لان زيادة الرسوم ينعكس مباشرة مع النقل الذي اصبح وسيلة ضرورية لكل مواطن ولا يمكن الاستغناء عنها.

رفع الرسم على جواز السفر من ١٠٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠ ل.ل. اتصل بعض المواطنين وطلبوا زيادة الرسوم الى ما شاء الله على السيارات وابقاء الرسم على الجوازات لانهم يرغبون بالسفر حتى يتمكنوا من تسديد الضرائب والرسوم.

جاء في الصفحة ٥٩ من فذلكة الموازنة الفقرة الاخيرة ان الاحتياطي لا يتضمن أي اعتمادات لتغطية قانون سلسلة الرواتب الجديدة ولا أي زيادة لتعديل غلاء المعيشة، وفي حال الاقرار لا بد من تأمين مصادر جديدة. ان الحكومة تقول للناس انه اذا طالبتكم باي زيادة سنفرض ضرائب ورسوم جديدة عليكم. ان الحكومة تفرض رسوم وضرائب لتغطية الفوائد.

نفرض ضرائب ورسوم على المجتمع عندما نؤمن التعليم المجاني، الاستشفاء والطبابة، ضمان الشيخوخة، عندها نحن مع الحكومة في فرض الضرائب والرسوم، لان المواطن اليوم يعاني المدرسة والمستشفى والعجز في حياته. الى متى تهمل هذه الجوانب الحياتية والتي تلامس المواطن وترافقه في كل لحظات حياته منذ ولادته حتى مماته.

لو تم الالتفات الى هذه النواحي لهب الجميع وتضامن مع الحكومة في كل ما تطلبه من ضرائب ورسوم. ما يلاحظ في الموازنة قراءة الصحف من قبل أهل الرأي والتي يتجاوز ارقامها في السنة مئات الملايين لكل من الادارات والوزارات وغيرها، اننا نتساءل هل يتم قراءة هذه الصحف (الله يعينهم) لانها تستهلك كامل اوقاتهم ولا بد من استئجار مساعدين لمعاونتهم في ذلك. محروقات، الكميات الهائلة من المحروقات لماذا لا يتم استيرادها مباشرة لحساب الدولة ما دامت بحاجة لهذه الكميات دون اعتماد شرائها من السوق المحلي فتكون قد وفرت على نفسها الارباح التي تعود للتاجر فلتستورد الكمية العائدة لها.

ورد في الصفحة ٧٧ من فذلكة الموازنة، بلغ الدين الخارجي بتاريخ ١٢/٣١/١٩٩٧ - ٢٣٥١ مليون دولار بقيت ديون لبنان الخارجية عام ١٩٩٧ ادنى بكثير من ديون اكثرية البلد ان البلدان الاخرى في منطقة الاسكوا على رأي المثل.

اننا نتمثل بالاكثر مديونية وليس بالدول التي هي لديها فائض علينا النظر الى الافضل ايجابيا وليس سلبيا وكأن ذلك يبرر الحال الذي نحن عليه.

وفي النهاية تصل الحكومة بشخص وزارة المالية الى ان تطلب من المجلس النيابي الاجازة لها باصدار سندات بقيمة مليار دولار اميركي.

نحن في ١٦ مليارا وعاجزين عن تسديد ديونها فكيف اذا قفز الرقم الى ١٨ مليارا، المطلوب رهن الاجيال القادمة. فقط عليها ان تعمل لتسديد فوائد الدين.

نزيد المديونية وبالتالي تزداد الفوائد وبالتالي يتراكم العجز مما يستحيل عندها تسديد الفائدة مما يضطر الحكومة الى بيع كل ما لديها من مؤسسات واملاك عامة، اذا كان هذا الهدف فليتم اعلان ذلك اليوم قبل الغد قبل استفحال الامر والحد من الخسائر وتحميل المواطنين اعباء ذلك ليصار الى مناقشة الامر من قبل رجال الاقتصاد والفكر والسياسة وجميع شرائح المجتمع قبل سلوك طريق الاستقراض.

ان المطلوب اليوم وقف كل انواع الفساد الاداري وسرقة المال تحت عناوين مختلفة وعدم فرض ضرائب ورسوم لان الوضع اصبح يهدد بالانفجار ويجب الاسراع في معالجة الشأن الاجتماعي والمعيشي، فلنبدا بالتعليم المجاني والاستشفاء قبل أي مشاريع اخرى، عندها يسهل فرض ضرائب ورسوم على المواطنين بعد تأمين حياتهم الاجتماعية والصحية والتربوية.

ان مشروع الموازنة يحمل في طياته الكثير من المغالطات والوقائع التي تتناقض مع الحقيقة ومتطلبات المجتمع.

واخيرا ندعو الى سياسة اكثر حكمة واكثر اهتماما بشأن الناس وحياتهم اليومية التي اصبحت لا تطاق. وانني من هذا المنبر اتوجه بالتحية الى اهلنا في المدن والقرى المحتلة وإلى جميع المقاومين على اختلاف مذاهبهم وميولهم واتجاهاتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: الكلمة للزميل فريد مكارى.

فريد مكارى: دولة الرئيس،

تكتسب مناقشة مجلسنا الكريم هذه المرة مشروع قانون الموازنة الجديدة اهمية خاصة، ليس بسبب ارقامها او لوجود ابواب جديدة فيها، بل لأن مشروع موازنة هذه السنة جاء نتيجة تفاهم في خطوته العريضة، بين السلطين التنفيذية والتشريعية، وهو تفاهم نادرا ما كان يحصل على مر السنوات الماضية. لقد استطاعت هذه الموازنة، اذن، ان تحقق ما عجزت عنه ظروف كثيرة سابقة، عنيت الحد الأدنى من التناغم بين السلطين اللتين وان فصلت بينهما نصوص الدستور وحددت لكل من السلطين مهمات خاصة بها، الا ان تعاونهما هو من المبادئ الاساسية والضرورية التي تؤدي الى تحقيق ما نلتقي جميعا على تسميته المصلحة الوطنية العليا.

من هنا، فان مناقشة الارقام والاعتمادات بالتفصيل لن تؤدي، في يقيني، الى تغيير اساسي او جذري في ما تم درسه واقراره في اللجنة النيابية للشؤون المالية، لا سيما بعد الخفض الذي اصاب موازنات الادارات الرسمية والمؤسسات العامة وهو خفض هدف الى ضبط ارقام الموازنة ومنع تمددها، فضلا عن هدف اساسي آخر وهو الحد من العجز في الموازنة، ومحاولة التخفيف من التفاوت الحاصل بين المصارفات والواردات.

واذا كنا نسلم بضرورة اعتماد مبدأ الترشيح في الانفاق، ومحاولة اقامة توازن بين المداخل والمصاريف، الا

اننا في المقابل، نرى ان لا يكون ذلك على حساب مسيرة الانماء المتوازن التي نريد لها ان تستمر، وان خف زخمها نتيجة التقشف وسياسة شد الحزام.

ان عملية التنمية المتوازنة التي بدأنا قبل سنوات نتحسسها، وان على نطاق محدود، في محافظة الشمال، التي لي شرف تمثيل ابنائها في الندوة البرلمانية، شهدت خلال الفترة السابقة انحسارا كي لا نقول تراجعاً.

فالكثير من المشاريع التي وعدنا بتنفيذها وتم لحظها في روزنامة عمل عدد من الوزارات والمؤسسات الرسمية، لا تزال مجمدة، وما نفذ منها نسبته قليلة قياساً الى ما نفذ من مثيلاتها في مناطق لبنانية اخرى.

والاهتمام بالشأن الزراعي لا يزال محدوداً على رغم ان الخطة التي وضعها وزير الزراعة لحظت رعاية خاصة بالزراعة الشمالية، لكن الواقع لم يجعل هذا الاهتمام يترجم بعد الى افعال تتجاوز الاقوال وارقام موازنة وزارة الزراعة المتدنية لا توحى بقدرتها على القيام بما هو مطلوب منها.

اما في المجال التربوي، فان حصة الشمال من المدارس المهنية ما زالت دون المطلوب في منطقة يتجه الشباب فيها الى التعليم المهني لاقتناعهم بأن المستقبل هو للأيدي المهرة في ميادين كثيرة يجب ان تعطى الاولوية والاهتمام.

اما مشاريع الري، فبقيت بعيدة عن مناطق الشمال على رغم بعض المحاولات الخجولة التي قامت بها وزارة الموارد المائية والكهربائية التي لم تشف غليل الشماليين المتعطشين الى رؤية المياه في مجاري اراضيهم تحمل معها مواسم الخير والبركة والتوفيق.

ولا ندري، على سبيل المثال لا الحصر، ما اذا كانت موازنة وزارة البيئة ستمكنها من القيام بالمشاريع التي نأمل ان ينال الشمال حصة كبيرة منها لا سيما وان الحاجة تزداد الى مثل هذه المشاريع سنة فسنه، خصوصاً في المناطق التي تعيش معاناة بيئية حقيقية، كما في شكا مثلاً، وفي طرابلس، وبعض مناطق عكار.

ولو شئنا، دولة الرئيس، ان نعدد حاجات محافظة الشمال، فان الامر لن ينتهي بنا الى اطار معين من الحاجات، ولا الى موازنة وزارة واحدة، بل موازنة معظم الوزارات والادارات.

غير اننا نرى من المفيد التذكير، بأن لمحافظة الشمال الحق في ان تكون حصتها من الانماء المتوازن، متناسبة ومساحتها وعدد سكانها الملتزمين عن قناعة، دعم الدولة في خطواتها السابقة والحاضرة من اجل تعزيز عودة لبنان الى لعب دوره، وطي صفحة الحرب نهائياً، وتعزيز مسيرة النهوض الوطني في مختلف وجوهها.

وانا على ثقة ان اهل الشمال يتطلعون بأمل وثقة على الآتي من الايام يعوضهم ما فاتهم، فتتحقق العدالة، وتتوازن رعاية الدولة لهم، فيرتفع، اذ ذاك الغبن، ولو تدريجياً، ويترسخ تعلق الشماليين بارضهم، وتكون هذه حال جميع اللبنانيين الذين لا تشدهم الهجرة عن وطنهم، وان كان بعضهم من اهل الشمال برز في الاغتراب ورفع اسم لبنان عالياً، فكان مفخرة وطنية، وقيمة اغترابية لها دورها وحضورها الفاعل.

دولة الرئيس، كان يمكن ان يقتصر كلامي امامكم على الموازنة، ارقاما وابوابا وجدول ضرائب كاد ان يكون هو الآخر موضع توافق، لكن الواقع الراهن في البلاد، يدفعني، ونحن نناقش سياسة الحكومة، من خلال مناقشة الموازنة، الى التوقف عند جملة امور تحتاج في الواقع الى متابعة وعناية.

من بين هذه الامور الملحة، معالجة الشأن الاداري لا سيما وان الورقة الاصلاحية التي تم التوصل اليها اخيرا، اعطت الشأن الاداري اهمية قصوى.

ان ما نأمل هو ان تستطيع الحكومة، في الايام الآتية، من معالجة الشأن الاداري لكن هذه المعالجة لا يمكن ان تكون فاعلة اذا لم تعط الاجهزة الرقابية المختصة الامكانات المادية والمعنوية، وترفع خصوصا ايدي السياسيين عن المسألة الادارية، لتركز المعالجة على الكفاءة والخبرة والانضباط.

ان اكثر ما يدعونا الى الاهتمام بالادارة، كونها صلة الوصل بين الناس وحقوقهم من جهة، والدولة وواجباتها تجاه المواطنين من جهة اخرى. واذا كنا نتساءل اليوم هل ان السياسة الضريبية القائمة هي سياسة عادلة، وهل ان على المواطن ان يستمر في دفع الضرائب بالتزام متواصل، فاننا نتساءل ايضا، أليس من حق المواطنين ان يطلبوا من دولتهم خدمات في مقابل ما يدفعونه من ضرائب ورسوم؟

اننا نتطلع الى اليوم الذي نجد فيه اللبنانيين يقبلون على دفع الضرائب والرسوم من دون ان يتذمروا او يشكوا، لانهم يثقون ان ما يدفعونه لصندوق الخزينة اللبنانية، سيقف حتما في سبيل خدمتهم وراحتهم وتحقيق المشاريع التي تعود بالفائدة عليهم. فالضريبة لا تكون عادلة - مهما كانت متدنية او مرتفعة - الا اذا استخدمت في سبيل خير الناس ومصلحتهم.

وسواء مر الجدول رقم ٩ كما اعدته الحكومة، او كما تم التوافق عليه في اللجنة النيابية المالية، او بعد ادخال تعديلات عليه من قبل مجلسنا الكريم، فان المهم ان تذهب هذه الضرائب والرسوم المستوفاة، في طريق سليم تراعي فيه الحكومة مصلحة اللبنانيين جميعا وتنفقها على تقدمهم وعلى مشاريع انمائية واعدادية واجتماعية متوازنة تعطى فيها الاولوية لخير الانسان وكرامته.

دولة الرئيس، ان لبنان مقبل هذه السنة على استحقاقين: الاول الانتخابات البلدية، والثاني الانتخابات الرئاسية.

واذا كان الحديث عن الاستحقاق الثاني قد يبدو مبكرا وسابقا لاوانه، فان الحديث عن الانتخابات البلدية والاختيارية هو من المواضيع الاكثر دقة ولا بد من التعاطي معها بدرجة عالية من المسؤولية والالتزام الوطني.

لقد اقر مجلسنا الكريم تعديلات على قانون الانتخاب للبلديات والمخاتير اوجدت حالة من التساؤل في صفوف اللبنانيين وقياداتهم السياسية والروحية، عما اذا كانت الانتخابات البلدية، في ظل القانون الجديد، ستعزز اللحمة بين اللبنانيين، وتؤكد على التضامن في ما بينهم، وتحمي الانجازات التي تحققت في مسيرة السلم الاهلي، وتعزز قواعد الوفاق الوطني.

لقد بدأت هذه التساؤلات تطفو على سطح النقاش بين اللبنانيين وتصل لدى البعض الى حد التخوف الذي كان لسنة خلت احد اسباب دعوة البعض الى تأجيل الانتخابات البلدية.

اما اليوم، وقد التقينا جميعا على ضرورة اجراء هذه الانتخابات، وصدر عن مجلسنا القانون الذي خلا من بعض الضوابط التي تحمي مقتضيات الوفاق الوطني، فان الكرة اصبحت في ملعبنا، سياسيين ومواطنين، موالين ومعارضين، كي نعمل على ابراز الصحوه التضامنية الوطنية التي تجعل من التصويت في اقلام الاقتراع، فعل ايمان بلبنان الواحد، وبالعيش المشترك بين ابنائه، وبوحدة المصير الذي يجمع في ما بينهم، ولا يفرق، يوحد ولا يشرذم.

ان المسؤولية كبيرة والكل على المحك.

فاما ان تنعزز الوحدة الوطنية من خلال الانتخابات البلدية، فنطوي فعليا صفحات الماضي، ونسقط لغة الحرب ونتائجها ولا سيما نزعة الاستقواء عند البعض، وشعور الاحباط عند البعض الآخر... والا فان كل المكاسب التي تحققت خلال السنوات الماضية، على صعيد لحمة الارض والشعب، ستهتز، وسيكون علينا ان نحكم على هذه التجربة الفريدة، الحكم القاسي الذي طالما تمناه الاعداء والحساد الذين يتربصون بنا الدوائر.

من هنا فاننا نريد الانتخابات البلدية والاختيارية، مناسبة للتدليل على درجة الوعي العالية التي وصل اليها شعبنا الذي استطاع ان يواجه المؤامرات التي تعرضت لها البلاد، بوقفه تضامنية قل نظيرها، وبارادة وطنية صلبة احبطت كل المحاولات التي هدفت الى النيل من وحدة اللبنانيين وتضامنهم.

واذا كانت مسؤولية اللبنانيين كبيرة ومهمة، فان مسؤولية الحكومة في اجراء انتخابات بلدية واختيارية نموذجية، كبيرة ايضا واساسية.

من هنا، فاننا نأمل في ان تلتزم الحكومة تنفيذ العناوين التي رفعتها لهذه الانتخابات، ولا سيما التزامها ان تكون انتخابات حرة ونزيهة وديموقراطية، وان تتوافر لها لوجستيا وامنيا، كل المعطيات التي تؤمن نجاحها.

والمجلس النيابي مدعو الى مواكبة التحضيرات لهذه الانتخابات اداريا وامنيا وشعبيا، ليمارس دوره المراقب والمتدخل عند الضرورة للتصحيح، كي تتم العملية الانتخابية في مستوى راق من العمل الديمقراطي الذي يعكس الارادة الشعبية الحقيقية لا سيما في صفوف الشباب، هذه الارادة التي تتوق الى التعبير عن نفسها في النطاق البلدي، كما عبرت عن نفسها في الانتخابات النيابية الاخيرة.

دولة الرئيس، ان الحياة السياسية اللبنانية، تمر حاليا في حال من التارجح يتطلب معالجة سريعة بهدف تصحيح الخلل الذي نخشى - اذا استمر - ان يعرض مسيرة السلم الاهلي لنكسة نحن بغنى عنها.

ان ما نسمعه من حين الى آخر من مواقف وتصريحات يجعلنا نتساءل:

هل ان حالة البلاد هي فعلا كما يحلو للبعض ان يصورها ويتمادي في الترويج لها؟

ان احدا لا ينكر ان الوضع الاقتصادي في البلاد يمر في فترة دقيقة نتيجة عوامل محلية وخارجية. غير ان هذا الواقع يفرض علينا ان نتصافر في سبيل مواجهته بموقف وطني مسؤول وبتعاون بين المجلس النيابي الكريم والحكومة.

ان التعاون من اجل الخير العام، هو ما يريده اللبنانيون ويسعون الى تحقيقه، لا سيما وان النصوص الدستورية والانظمة المرعية الاجراء، تضبط ايقاع عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وان كانت تركز كما اشرنا الى التعاون في ما بينهما.

فلماذا لا يطبق نظامنا الديموقراطي الذي ارتضيناه، في حياتنا السياسية وممارساتنا اليومية ولمدا لا يكون مجلس النواب ساحة التفاعل عوض ان يصبح الشارع مساحة للتعارض؟

ان رفع الشعارات للمزايدة، لن تحقق اهداف مطلقيها، في حين ان الاصوات البناءة التي ترتفع لتصحيح خللا حينا، ولتلفت الى تجاوز احيانا، وتعطي دائما ما لقيصر لقيصر وما لله لله، انما تؤكد في ذلك على ايمانها بوطنها ورغبتها في التصحيح، وتمارس الديموقراطية في افضل وجوها.

دولة الرئيس، كفانا معارك جانبية يفتحها البعض لاضعاف جبهتنا الداخلية، في وقت نحن اشد ما نكون فيه الى المنعة الوطنية في مواجهة ما يحاك لنا في السر والعلانية.

كفانا نتخذ من قضايا معينة متاريس نطلق من خلفها النار على بعضنا البعض فيصاب الوطن ويتجرح.

هل طبعي ان نختلف في ما بيننا على مسائل ثانوية، ونتلهى عن حماية الامور الاساسية الاخرى.

ان موضوع الاعلام، يا دولة الرئيس، بات من المواضيع التي تسبب خلافا يستغله البعض للاساءة الى الوطن والشعب باسم الحرية حينا، وباسم الديموقراطية احيانا، وسيبقى هذا الموضوع مادة خلافة في ما بيننا اذا لم نتصارع ونسارع الى معالجتها بمسؤولية وفعالية.

من هنا فاني ادعو المجلس النيابي الكريم والحكومة الى مراجعة هادئة للملف الاعلامي من خلال تقييم التجربة الاعلامية المرئية والمسموعة التي مضى على تطبيقها ثلاث سنوات منذ ان اقر مجلسنا الكريم القانون ٣٨٢/٩٤، فاذا تبين ان النصوص القانونية بحاجة الى تعديل فيتم التوافق على تعديلها، واذا اقتضى الامر ملء ثغرات معينة في القانون، يصار الى ملئها واذا ثبت ان الخطأ في الممارسة او التقاعس في تطبيق القانون، ينبغي ان يلتزم كل فريق الاصول القانونية ويطبقها من دون اجتهاد من جهة، او استقواء على الدولة من جهة اخرى.

وانطلاقا من ذلك نأمل ان يخرج الملف الاعلامي، بكل مقوماته، من اطار المزايدة الى طاولة النقاش الهادئ والبناء، فلا تكثر الدروس في الوطنية، ولا يتغنى البعض بتعلقه بالحرية اكثر من غيره... فكلنا وطنيون... وكلنا عشاق حرية، وكلنا مدعوون الى حماية هذه الحرية وتحسينها... والقانون وحده، متى طبق بعدالة وموضوعية، هو الذي يحمي ويحصن.

دولة الرئيس، لعل اكثر ما يؤلم، هو ان نجد البعض يتلهى بأمور ثانوية ويفتح جبهات تتسرب منها رياح القلق والخوف والتشكيك فيما المطلوب ان تتضامن كل الجهود لمواجهة الخطر الحقيقي الآتي من المواقف المفخخة التي تعلنها اسرائيل يوما بعد يوم، وكان آخرها الاعلان عن رغبتها المشبوهة في تنفيذ القرار ٤٢٥.

لقد بدا واضحا ان الهدف الاسرائيلي هو ايجاد حالة امر واقع لارباك الساحة اللبنانية واغراقها من جديد في دوامة المؤامرة الاسرائيلية المستمرة على قاعدة «فرق تسد». لكن الشعب اللبناني بات يدرك ان هذه «الهدايا الاسرائيلية» هي افخاخ تهدف الى استفراء لبنان للاستقواء عليه وفرض الشروط الاسرائيلية، تماما كما حصل مع الفلسطينيين والاردنيين.

ان لبنان لن يعطي اسرائيل في زمن السلم ما رفض ان يعطيه اياها في زمن الحرب. ان لبنان المؤمن بالسلام العادل والشامل والدائم، والملتزم بمبادئ مؤتمر مدريد، متمسك بوحدة المسارين اللبناني والسوري، ولن يقبل ان يكون المدينة التي تمتد الى الخاصرة السورية لتطعننها من خلف.

ان هذا الموقف الذي يلتقي حوله جميع اللبنانيين مسؤولين وغير مسؤولين، في الموالاة كما في المعارضة، ويعبر عنه المجلس النيابي الكريم والحكومة بالتزام مشترك واضح ومسؤول، بات من الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها او توظيفها في سوق الابتزاز او المقايضة. واذا كان قد برزنا ان نواجه المؤامرة تلو الاخرى، فان الواجب يدعونا الى ان نكون على مستوى هذه المواجهة، فنحصر جبهتنا الداخلية، ونحميها ونبعدا عما يسيء اليها، سواء اتت هذه الاساءة من داخل او من خارج.

دولة الرئيس، امام التطورات المتسارعة اقليميا، وحيال ما ينتظرنا من استحقاقات داخليا، ارى من واجبي ان ادعو الى عمل نيابي وحكومي مشترك، لنحضر انفسنا والبلاد للمرحلة المقبلة مع كل ما تحمله من علامات استفهام كبيرة وتساؤلات وقلق ومؤشرات مواجهة... عل الايام الآتية، مع حلول عيد الفطر السعيد، تكون محطة لنا جميعا وفرصة للتأمل والصلاة فنسأله تعالى أن يمدنا بالقوة والعزم ويسهل لنا تحقيق ما نصبو اليه من عزة وكرامة ومنعة لوطننا وشعبنا.

نائب الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: السيد الرئيس،

في هذه الظلمة الدامسة في هذا الوضع الذي نعيش، هذا الوضع المأساوي والتعيس هذا الوضع الذي نتألم فيه جميعا ونحاول بشكل او بآخر ان نجد وسيلة ما، املا رجاء لانقاذ ما يمكن انقاذه، نجد ان هذا الوضع المأساوي ما زال يتفاقم وما زالت العلة في رأس هذه الحكومة ورأس هذه الحكومة لا يزال راكبا رأسه وبين يدي نصريجات جمعته تلخص اقوال رئيس الحكومة في المآذب التي دعا اليها من دعا لسمع الناس وعودا جديدة، وعودا كعود الربيع كاذبة وليتطاول على كرامة المجلس مغذيا المنطق الذي يقول ان هذا المجلس في جلساته

سيعيد الاسطوانة وسنستمع الى نفس الكلام وغيره، ولكن الموازنة ستقر استباق ومونة على ارادة المجلس هذا المجلس مجلس (ثرثر).

هذا منطق ديموقراطي وعود تطاول عرى كرامة المجلس وهجوم على المعارضة بمصطلحات منها مصطلح معارضة تشكيلية ومعارضة هدامة ونفوس مريضة.

وما الى ذلك يعني بمنطق استعلائي وبفعل انفصاحي ربما كان مرضيا لا يستطيع ان يلامس الواقع فهو يبني عالمه الخاص به لا شأن له بالآلام الناس وبمعاناة الناس بتعاسة الناس بشقاء الناس، هجوم على المعارضة يستطيع ان استخرج من هذه المقولات بعض ما قاله انهم عندما ينتقدون يتكلمون سياسة او انهم يتهمون الحكومة بعدم تطبيق بنود الطائف تطبيقا سليما، او انهم يلطخون وجه النظام كما لو كان استبداديا وعندما كنا نقف على حد قوله عندما كنا نقف الى جانب البشر كان غيرنا يهدم الحجر والبشر، وما هي بدائلهم ولماذا لا يطرحون الثقة الى ما هنالك، اما القول ان كلامهم كلام سياسي فنحن نمارس السياسة، نحن فريق سياسي والحكومة فريق سياسي وهو عندما يتكلم يتكلم كفريق سياسي وهو اكثر من ذلك هو عندما يريد ان يضلل وان يوظف كل طاقاته لذر الرماد في الاعين يتجاهل العلم وكأن الاقتصاد علبة خاصة منعزلة عن سائر العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والروحية.

يقال الاقتصاد السياسي ويقال السياسة الاقتصادية واهل الخبرة والاختصاص يقولون ان محاولة تثبيت سعر الصرف التي باتت ورقة التين الاخيرة عند رئيس الحكومة انما هي محاولة لتوظيف النقد وتجويف دوره الاساسي والحقيقي يعني تحويل الدور الوظيفي في ما يلعبه النقد في الاقتصاد خدمة لماآربه السياسة الضيقة، يعني انه هو يقرب مفهوم الاقتصاد ليوطف الاقتصاد خدمة لماآربه السياسية هذا في ادعائه وفي زعمه اننا نتكلم سياسة عندما نرد، اما القول اننا نتنقد الحكومة لانها لا تطبق الطائف اكثر من ذلك نحن نتنقدها لانها لا تطبق الدستور وليس الطائف فقط انها تنتهك الدستور وتحالف القوانين ولم تستكمل تنفيذ الطائف وهي تجوف الطائف كميثاق، وهي تنتهك الحريات الشخصية والسياسية والاعلامية والنقابية، اكثر من ذلك نحن نقول ان الحكومة امام استكمال تنفيذ الطائف، اين المجلس الاقتصادي الاجتماعي اين الهيئة الوطنية اين تجاوز الطائفية، اين هو النظام الداخلي وتطبيق النظام الداخلي الذي يعتبر ان مجلس الوزراء هو المؤسسة الجماعية وليس شخص الرئيس فقط.

اما القول باننا نلطح وجه النظام كما لو كان استبداديا فماذا تعني المراقبة المسبقة على الاعلام، وماذا يعني منع البث الفضائي، وماذا يعني منع التظاهر وماذا يعني زج الجيش في مواجهة الناس؟ وماذا يعني اعلان منطقة في لبنان منطقة بعلبك الهرمل منطقة عسكرية وماذا يعني كل هذا ان لم يكن يعني قمعا، وقهرا للحريات وتطاولا عليها وانتهاكا للدستور اما قول رئيس الحكومة عندما كنا نقف مع البشر كان غيرنا يهدم الحجر والبشر، فسأل من كان يمول ومن كان يهدم الحجر والبشر، وقد سمع الناس غير مرة من كان وراء تمويل الفرقاء المتحاربين لتغذية هدم البشر والحجر، وقوله اين هي بدائلهم، بدائلنا نحن اين هي خطتكم اولا، اين هو برنامجكم اولا؟ اين هو بديلكم عن الخراب والدمار للنهوض والاعمار والانماء؟

اما بدائلنا فمن منا لم يقدم بديلا سواء على مستوى المجلس النيابي، او على مستوى اهل الخبرة والاختصاص من لم يقدم بديلا على استمرار اغراق لبنان في الديون، ألم تقدم البدائل على هذا المستوى، ألم يؤكد الجميع على ضرورة وقف وتحديد سقف الدين والاستدانة الا تشكل عملية تخفيض الفوائد الا تشكل قضية الاصلاح الاداري بديلا عن الفساد والهدر والسمسرات والفضائح والاختلاسات والتزوير؟ الا يشكل تعزيز القطاعات الانتاجية واستعمال الموارد المالية لتعزيز هذه القطاعات والموارد الطبيعية كالثروة المائية والموارد البشرية بالاعتماد على العنصر البشري، وتأهيل المهارة الا تشكل كل هذه بدائل؟ الا يشكل النظام الضرائبي العادل بديلا عن النظام الضرائبي الجائر الذي فرض تحت شعار جعل لبنان جنة ضرائبية فيما حول لبنان الى جهنم ضرائبية تنتهك اصحاب الدخل المحدود وتزيد من فقر الفقراء الا تشكل كل هذه بدائل؟ ان اكثر من مرة واكثر من نائب في هذا المجلس واكثر من اختصاصي، واكثر من خبير في الاقتصاد وفي السياسة قدم غير مرة حلاولا وبدائل؟ صندوق النقد الدولي قدم نقدا لسياساته وقال بضرورة اعادة النظر بالسياسات القائمة سماتها على التخصيص وعلى تغيب دور الدولة، وعلى ضرورة ان تعود الدولة دولة الرعاية والعناية لتلعب دورها وعلى ضرورة المساكنة بين القطاعين العام والخاص، واكثر من مرة قدمت الحلول وقدمت البدائل، ماذا كانت النتيجة؟ تمسك بهذه الفلسفة، تمسك بالتأشيرية وتمسك بالريغالية، وتمسك بالرأسمالية المتوحشة، وتمسك بهذا المفهوم التقليدي الكلاسيكي لمقولة التنمية تجوف التنمية لتجعلها اعمارا، مجرد تصور اعماري لا يمت للتنمية بشيء، هذه الفلسفة هذه العقلية، هذه السياسات الجائرة ماليا واقتصاديا واجتماعيا، هذا النهج التعسفي، هذا الاداء القمعي. كل هذه هي اساس ما وصلنا اليه، والذي اضطر رئيس الحكومة عينه ان يقف هنا بعد اربع او خمس سنوات من هذه السياسات ليقول انقذوني، نحن نواجه ام المشكلات نحن نواجه عجزا، لا تطلبوا منا تقديمات اجتماعية لانه ليس ثمة امكانية لتلبية احد من هذه القطاعات التي تعاني، القطاع العمالي، قطاع اساتذة الجامعة، قطاع المعلمين، قطاع المتقاعدين، لا تسألوني مطلقا ان البي احدى هذه القطاعات سوى بالاستدانة، والضرائب، هكذا لخص رئيس الحكومة في النهاية نهجه، وشكل لهذا النهج منطلقه او تجديد انطلاقة في سنة ١٩٩٨ وكأنه لم يستفد مطلقا من التجربة السابقة، خمس سنوات ادت الى اغراق لبنان بالديون، الى غليان على مستوى الشباب، على مستوى الطلاب على مستوى العمال، على مستوى الجوع، على مستوى المناطق المحرومة، خمس سنوات وصلنا من بعدها الى ام المشكلات العجز.

ويأتي رئيس الحكومة ليقول مجددا ما قاله في مآدب الافطار في قريطم المزيد من الوعود وادارة الظهر الى كل البدائل التي يقترحها اهل العلم واهل الخبرة والاقتصاد واهل السياسة.

ابلاغ من كل هذه البيانات التي اطلقها من البيانات الوزارية والتصريحات التي استغيب فيها من استغيب من المعارضين وغاب حين ينبغي عليه ان يسمع الردود ابلاغ من هذه البيانات والتصريحات الارقام، ارقام الموازنة، كي لا يضيع الناس في التصريحات والردود عليها.

اعود لاقراء الارقام في الموازنة نقرأ في الارقام مقدمة لما ينبغي ان نقرأ محاولة قسرية لا علمية مطلقا لتقديرات في النفقات وفي الواردات، الغاية الوحيدة منها تركيب حد للعجز ان لا يتجاوز ٣٧٪ وبالتالي عام ١٩٩٨ وكما سابقتها ١٩٩٧ و ١٩٩٦ وكما قبلها كل هذه المحاولة القسرية لفرض رقم محدد للعجز، دفع بأهل الخبرة والاختصاص، بمعارضين لا ينتمون لا الى عالم التشكيك ولا الى عالم التدقيق، ومنهم نائب حاكم مصرف لبنان السابق غسان شفيق العياش محلا اسباب الازمة المالية العامة في لبنان تحت عنوان طغيان النفقات الجارية على الموازنة اكثر الظاهر اثاره للقلق، يتناول الموازنة فيقول الموازنة التي هي المشروع الذي يحدد سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والروحية ليقول: «لقد فقدت موازنة الدولة اللبنانية الاهمية التي تمثلها الموازنات العامة لا سيما في البلدان المتقدمة فقانون الموازنة لم يعد اداة صالحة لتحليل واقع المالية العامة في لبنان بسبب التفاوت المستمر بين التقديرات وبين النتائج الفعلية، بل اصبح هذا القانون شهادة على عجز الدولة عن تحقيق الاهداف التي حددتها هذه الشهادة ليست من معارض مشكك ولا هدام ولا معتد هذا قول نائب حاكم مصرف لبنان السابق وكأنما يقول اسقطوا هذه الموازنات لانها لم تعد المعيار الذي على اساسه يمكن ان نقتنع بأنها تحدد سياسات واهداف وذلك لسوء التقدير.

القضية ليست خطأ ولا سوء تقدير هي محاولة منهجية في مطبخ رخيص يحاول بخبث وبنفاق وباحتيال ان يركب معادلة يخرج فيها على الناس بأنه يريد ان يجعل من العجز ٣٧٪ لا اكثر ولا اقل فتأتي الارقام لتقول له كاذب مزور هذا ليس صحيحا تقول له ذلك في ال ٩٧ كما سبق وقالت له ذلك قبل عام ١٩٩٧. العجز وفقا لنتائج عام ٩٧ «فلنقرأ معا».

- النفقات الفعلية ٩١٥٥ مليار ليرة لبنانية.

- الواردات الفعلية ٣٧٥٣ مليار ل.ل. العجز ٥٤٠٢ مليار ل.ل. النسبة ٥٩٪ بدلا من ٣٦٪ كيف يكون ذلك؟

ثانيا: تقديرات الموازنة لعام ١٩٩٧ غير السليمة النفقات الفعلية ٩١٥٥ مليار ل.ل. - النفقات المقدرة كانت ٦٤٣٣ مليار ل.ل.

انفقت الحكومة زيادة ٢٧٢٢ مليار ل.ل. الخلل في التقدير ٢٩٪ وهذا يعني انه يمكن ان يكون هناك تعمد او ان يكون هناك جهل مطبق.

الواردات المقدرة ٤١٠٠ مليار ل.ل. الواردات الفعلية ٣٧٥٣ مليار ل.ل. مرة اخرى سوء تقدير، خلل، ام محاولة قسرية لتركيب رقم العجز؟

ماذا نقرأ في ارقام عام ١٩٩٨.

- النفقات المقدرة ٧٢٠٠ مليار ل.ل.

- الواردات المقدرة ٤٦٠٠ مليار ل.ل.

- العجز المقدّر ٢٦٠٠ مليار ل.ل.

نسبة العجز المقدّر ٢٦٠٠ مليار ١٠٠ = ٣٦٪

٧٢٠٠ مليار ل.ل.

هل ادرجت نفقات ينبغي ان تدرج وان تلحظ في الموازنة كمثل نفقة ال ٢٠٪ للقطاع العام عن اعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ جميعنا نقول ان هذا دين على الدولة لماذا لم تلحظ في الموازنة او ما هو موقف الحكومة؟

هل تنوي ان تلبي ال ٢٠٪ ام لا حتى نعرف على أي اساس يمكننا ان نرى نسبة العجز .

علينا ان نعرف ماذا ستدرس الحكومة اولاً؟ هل ستلبي هذا المطلب؟ سلسلة الرتب والرواتب بحدها الادنى ١٠٠٠ مليار الادنى كي لا نختلف على الرقم .

وال ٢٠٪ بحدها الادنى ٥٠٠ مليار ل.ل. حقوق للمتعهدين اذ عليكم ان نفوا حقوقهم هي ٢٥٠ مليار ل.ل. بحدها الادنى مستشفيات، ضمان اجتماعي، تعاونية موظفين، ٢٥٠ مليار هل ستلبونها؟

قسط واحد من الكلفة الاجمالية لعودة المهجرين وليس كل الاقساط ليس ١٠٠٠ مليار وليس ٥٠٠٠ مليار وليس ١٨٠٠ مليار مهما كان العدد.

المهم هو هل تنوي الحكومة ام لا تنوي؟ اذا كان القسط الواحد ب ٥٠٠ مليار لانجاز العودة على الاقل بثلاث سنوات يصبح لدينا بالاضافة الى ما طلبه وزير المالية من ضرورة لحظ نفقات اعتمادات مدورة وانفاق من حساب البلديات ب ٥٥٠ مليارات يصبح لدينا نفقات غير ملحوظة في الموازنة بقيمة ٣٠٥٠ مليار ل.ل. زائد ٧٢٠٠ ل.ل. وهي تقدير النفقات التي لحظوها فهذا يعني انه اصبح لدينا ١٠٢٥٠ مليارات وهذا تقريبا مجموع النفقات فاذا كانت الواردات المقدرة ٤٦٠٠ مليار فيكون العجز ومن الآن نقول ٥٦٥٥ مليارات ونسبة العجز اذا:

٤٦٠٠ مليار ١٠٠ = ٥٥٪

١٠٢٥٠ مليار

اذن كيف قدمت نسبة ال ٣٦٪؟ الا اذا رفضت تلبية كل ما تكلمت به . . فلذلك اطلب من المهجرين ان يسمعوا ويا موظفين ويا متعهدين ويا من تموتون على ابواب المستشفيات اسمعوا كأنما الحكومة تقول لكم: لا نريد ان نلحظ لكم اية نفقة . . . «وبعدا على حطة ايدك الامور» اذا يختلف الوضع عندما لا تنفذون أي شيء مما ذكرت ولكن اذا نفذ أي شيء من هذه الامور فهذا يعني ان النسبة ستكون ٥٥٪ حتى هذه النسبة غير صحيحة لان التجارب السابقة كانت دائما تؤكد ان تقدير الواردات كان مبالغاً فيه وغير واقعي، والواردات المحققة كانت اقل. فاذا اضفنا هذا العامل مع عامل سوء التقدير والتقدير القسري لجعل نسبة العجز عند حد معين عندها

سيلا مس العجز ٦٠٪ فكما في عام ١٩٩٧ وصلت الى ٥٩٪ ستصل اذا الى ٦٠٪ اذا مخاطر العجز؟

وقبل ان انتقل الى حجم الدين سأتكلم عن مخاطر العجز على لسان احد اهل العلم وهو ليس معارضا مشككا وليس معارضا للدين وليس ايضا معارضا معتدلا وهو الدكتور عبدالله عطية تحت عنوان: العجز المالي وكرة الثلج، بيروت في ١٤/١٠/٩٧ يقول: ضخامة المطالب المحقة والمكبوتة لدى المواطنين اديا الى تعاضم الحاجات والضغط على الحكومات لتلبيتها باسرع ما يمكن ففي حال تم تأمين هذه الحاجات والمطالب بشكل واع من خلال اقتطاع الاموال الضرورية من الضرائب او القروض المجدية لانه يوجد قروض مجدية، أي من دون اللجوء الى فتح اعتمادات وهمية قابلة للحسم فان المشكلة ستجد حولا لها. . . انا اقول: ردوا على هذا الخبير اذا اردتم التفكير بحلول فعليكم ان تسمعوا وتقرأوا وتدرسوا. يتابع الدكتور عطية: اما في حال تم اشباع هذه الحاجات والمطالب من دون اقتطاع فعلي للثروة بل بواسطة اصدار سندات دين على الخزينة لا مقابل فعلي لها فان المشكلة تبقى من دون حل بل ستتعدد مع الايام فلا الديون الحالية يمكن تثبيتها ولا العجز يمكن وقف تصاعده بل على العكس ستتزايد الديون يوميا بمقدار تزايد العجز اليومي فنبقى في حلقة تسديد الديون بواسطة الديون أي اننا نراوح مكانا في دائرة الدين العام، عندها لن يتفادى المواطن الفوضى.

(انظروا الى الربط الجدلي بين السياسة المالية وبين الاستبداد).

او بالاستسلام التدريجي للاستبداد البديل الوحيد عن الفوضى حيث نأكل مما يقدمه لنا السيد ونمارس النشاط في الحدود التي يفرضها ونقرأ ونسمع ونرى الى ما يريد أن يسمعنا او يرينا اياه أي اننا نصبح رعايا في دولة مستبدة لا مواطنين في وطن، أي اننا نخسر كل ما يعطي الحياة الانسانية من معنى للحرية والكرامة وما كانت هذه الكوارث لتقع لولا تفاقم العجز المتواصل الذي يسمح للحكومات بالتحايل باستمرار وبالهروب الى الامام دون ان تشعر الناس المنهمكة بتدارك الفوضى او تشعر الناس بالاثار المدمرة للعجز المالي.

ايضا كلام اهل الخبرة والاختصاص وعليكم ان تجاوبوا حول حجم الدين العام: تقدير حجم الدين العام بنهاية عام ١٩٩٧ دين داخلي مع دين خارجي ٢٤ الف مليار ل.ل. الوزير السنيورة يعترف في فذلته ان الدين الصافي (راجع الدين العام رقم ٣ صفحة ٢٠ من الفذلثة) الدين الصافي ٢١٩٢٦ مليار ل.ل. أي ٢٢ الف مليار.

هذا الصافي ودائما عندما يقال الصافي عليك ان تعرف ما هو المبلغ الحقيقي اضع الى الصافي حوالي المليارين، ولكن يجب ألا نأخذ بالدين الصافي.

حجم الدين العام المتوقع عام ١٩٩٨ اذا كان ٢٢ الف مليار واضفنا الالف مليار يكون الدين العام ٢٤ الف مليار أي بدأنا عام ١٩٩٨ بحجم دين يبلغ ٢٤ الف مليار ولكن هذا المبلغ أي ٢٤ الف مليار لا يشكل فقط حجم الدين لان لدينا ملياري دولار مطلوبين بالموازنة الآن فاذا اقر هذان الملياران من الدولارات أي ٣ الاف مليار ليرة يكون المجموع ٢٤ الف مليار + ٣ الاف مليار = ٢٧ الف مليار، دون ان نلحظ النفقات التي اشرفنا اليها.

اما اذا اشرنا للنفقات التي ينبغي رصدها لعودة المهجرين لسلسلة الرتب والى ٢٠٪ غلاء معيشة والمتعهدين والمستشفيات ٣ الاف مليار فيكون لدينا: ٢٧ الف مليار + ٣ الاف مليار = ٣٠ الف مليار هكذا نكون قد بدأنا عام ١٩٩٨ بـ ٣٠ الف مليار أي حوالي الـ ٢٠ مليار دولار.

وحول نسبة النمو ونسبة حجم الدين العام من الناتج المحلي لعام ١٩٩٧ طبعا يقدر معالي الوزير النمو في فذلكته بحوالي ٤٪ وهذا الرقم لا شك انه مشبوه وما عليك الا ان تراجع وتحاسب فالتبقي للحركة المالية على مستوى اهل الخبرة، وهناك دراسة نشرتها جريدة السفير بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٧ دراسة عن المالية العامة تفقد المشكلات وانعكاساتها الاجتماعية.

الناتج المحلي يدل الجدول على ان معدل نمو الناتج المحلي القائم اخذ في التراجع فقد كان معدل النمو مقبولا لعام ١٩٩٤ اذ بلغ حوالي ٤٣،٤٪ فترجع في السنة التالية الى ٩٦،٣٪ ثم الى ٦٩،٢٪ لعام ١٩٩٦ ويقدر ان هذا النمو سيصل الى ٨٤،١٪ فقط لعام ١٩٩٧ هذه دراسة لاحد الخبراء الحاليين وهو الدكتور غالب ابو مصلح. تقديرنا للناتج المحلي القائم لعام ١٩٩٨، ١٦ مليار دولار هذا حسب حسابكم أي حوالي ٢٤ الف مليار نسبة الدين العام من الناتج المحلي تكون: ٢٠ مليار دولار ط ١٠٠ = ١٢٥٪ ١٦ مليار

طبعا المبدأ هو ان لا تتجاوز النسبة قيمة الـ ٦٠٪ ديون ولكن جرى تجاوزها. كل ذلك حسب ارقام الحكومة ان الحكومة تقول ان الناتج المحلي ٢٣ الف اما حول فائدة الدين: فائدة الدين حسب مشروع الموازنة لعام ١٩٩٨ هي ٣٢٠٠ الواردات حسب مشروع الموازنة ٤٦٠٠ نسبة فائدة الدين للواردات ٣٢٠٠ ط ١٠٠ = ٦٩،٥٪ ٤٦٠٠

طبعا ٦٩،٥٪ الا ان النسبة ستكون اكثر بكثير وستتجاوز المئة ولنقرأ معا دراسة بهذا الخصوص:

TOUT LES SIGNAUX AU ROUGES LIBANS ECONOMIQUES D'UNE ANNEE TRISTE.

بيان اقتصادي لسنة تعيسة في عام ١٩٩٧ كانت سنة اقتصادية صعبة للبنان كل المؤشرات النقدية والاقتصادية الاجتماعية مؤشرات تلامس الخط الاحمر ويعتقد البعض ان الحكومة اذا لم تغير فورا من سياستها فنحن نتجه فورا الى الكارثة.

يقول النسبة كما يلي وليس صحيحا كما قيل هنا ٦٩،٥٪ النسبة هي حسب هذه الدراسة الذي وقعها في مجلة الـ ٢٦ DECEMBRE ١٩٩٧ MAGAZINE محمد زبيب CE SERVICE DE LA DETTE ACCAPARE TOUTES LES RENTRES FINANCIERES DE L'ETAT ET UNE PARTIE DU NOUVEL ENDENTTEMENT, IL FAUDRAIT EN FAIT DES ZETTES SUPERIEURS DE 116, 3 POUR COURIR CES TAUTES REFULIERES SANS SENDETTER ENCIRE

خدمة الدين تستأثر كل مداخيل الدولة وقسما من الدين نسبة خدمة الدين من الواردات ١١٦,٣ ويلتقي هذا الرقم مع ما ورد في دراسة ايضا لغالب ابو مصلح الذي يقول اصبحت خدمة الدين تشكل عبئا متزايدا على واردات الخزينة فقد كان هذا العبء ٥٦,٦٪ من واردات الخزينة لعام ١٩٩٣ وارتفع الى ١١٦,٣٪ من الواردات لعام ١٩٩٧ هذه هي الارقام وهذه هي المراجع عليكم ان تدققوا بها وجابوا عليها.

ماذا نقرأ في النصوص؟

نصوص الموازنة طبعا واضح ان هذه الموازنة بشكل عام اذ لا بد من ملاحظة عامة فهي موازنة غير دستورية وهي مخالفة للقوانين وللمبادئ القانونية وللأعراف انها غير دستورية لانه حسب اتفاق الطائف اقر مبدأ واصبح دستوريا.

نقرأ في الدستور في مقدمة الدستور ما يأتي:

«الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام» يعني ان الحكومة تهدد بذلك وحدة الدولة واستقرار النظام اذا لم تحقق انماء متوازنا للمناطق ثقافيا وانمائيا واقتصاديا واجتماعيا، كان من الممكن الا يدرج هذا النص في الدستور ولكن بعد ان ادرج في الدستور فعلينا احترام الدستور وعلينا ان نعتبر ان هذه الموازنة بكاملها لم تحترم مبدأ الانماء المتوازن لا بالاعتمادات ولا بالانفاق والدليل على ذلك انه لا منطقة عكار ولا منطقة بعلبك الهرمل ولا منطقة الجنوب ولا منطقة اقليم الخروب ولا أي منطقة من المناطق النائية شعرت للحظة بشيء من الانماء واكثر من ذلك هناك غليان في هذه المناطق بعضها اوصل الامور الى حركة على الارض حركة ثورة الجياع وحركة ابناء المناطق المحرومة فكل المناطق في هذا الوقت ترفع الصوت عاليا والدليل ان كل النواب او كل نائب يصعد فوق هذا المنبر يستعرض كل مطالب منطقته والحرمان الذي تعانيه طبعا رئيس الحكومة في افطارات قريطم كرر الوعود أي انه يجدد العهد بالوعد، وفي آخر وليمة لابناء اقليم الخروب وعدهم بأنه في السنة القادمة ان شاء الله ننفذ الوعد طبعا استعرض احدهم عنه مجموعة من المطالب والتي هي قيد الدرس وبعض ما هو قيد التنفيذ والباقي كله على الوعد (على الوعد يا كمون) وهذا يصح على سائر ابناء المناطق الموعودة.

مبلغ ال ١٥٠ مليار لمنطقة بعلبك - الهرمل هي ايضا على الوعد يا كمون والآن نحن في ظرف غليان فنحن بدأنا عام ١٩٩٨ بغليان، غليان للجياع، غليان للشباب، غليان للمحامين، غليان للعمال، غدا كما الامس كان يوجد حركة ضاغطة باتجاه تصويب الانحراف ولو لم يجر ما جرى لما كنا تمكنا على الاقل من الانطلاق بانتخابات البلديات. لولا دور الناس والناس اصبح لديها قناعة ان الحكومة اذا ما سمحت الساحة عليها فهي لا تلبى.

فهي تكرر مبدأ ان الحقوق يجب ان تنتزع انتزاعا حيث لا يوجد لا وجدان ولا رحمة ولا عدل يلبي المطالب تحت شعار تعزيز السلم الاهلي والحفاظ على ركن الوحدة الوطنية ووحدة الدولة.

إذا الملاحظة الاولى بهذا الخصوص ان كل هذه الموازنة لا شأن لها مطلقا باي قضية انمائية او مطلية بأي منطقة من المناطق النائية.

والنقطة الثانية: مرة اخرى يوجد مخالفة للدستور بالمادة ٦ حيث كنا قد اجرينا بخصوصها عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٤ ان احتياجات الخزينة وما ادراك ما هي احتياجات الخزينة؟ يعني انها القطبة المخفية التي من خلالها ستجري عملية تهريب سلفات الخزينة.

عدنا ووجدنا في النهاية والدكتور سليم الحص قال نحن كنا قد اتفقنا وما عليكم الا ان تضعونا في الصورة فحتى في الصورة لم تضعونا اذا عدتم واركتبتم نفس الجريمة والتي هي تهريب سلفات الخزينة علما ان قانون المحاسبة العمومية يقول ان السلفة يجب ان تتضمن الدفع وآجال الدفع والتسديد نقدا وليس لديك الحق ان تسلف احدا هنا علينا محاكمتك انت او وزير المالية بالاخلاق بتبعاتك بكل بساطة.

ويمكن ان نتفق انا والزميل محمد بيضون على ذلك وهذا الامر ليس بحاجة الى مجلس اعلى، كي لا تظن انه يجب ان يكون هناك صلاحية دستورية فهنا القانون يلاحقك بالاخلاق بالتبعات وليست بحاجة الى مجلس اعلى مطلقا اذ ان المجلس الاعلى هو فقط في حال الخيانة العظمى وخرق الدستور فيما يختص برئيس الجمهورية.

انما الاخلاق بتبعات الوظيفة امر آخر فأنت كوزير مالية عندما تأتي وترتكب جريمة من هذا النوع فالمدعي العام التمييزي يمكنه ان يلاحقك ويدك في السجن بكل بساطة وهذا حسب نظام البلدان الديموقراطية فالمفروض عند الاخلاق بالتبعات مع كل فاسد ومفسد ان يكون مصيره السجن، هذا ما نأمله يوما ما لان الشعب له الحق بأن يحاكم.

المادة التاسعة وتشير الى اختلاس لصلاحيات المجلس النيابي فاذا كان لديكم مادة وعلى اساسها ستجيئون ضرائب فما عليكم الا ان تأتوا بها بمشروع على حدة. وقبل ان نتكلم عن المادة التاسعة سنتكلم عن المادة السادسة التي تناول اعادة هيكلة الدين طبعاً هذه عملية احتيال اذ لا يوجد اعادة هيكلة الدين العام وانما هناك دين جديد، ندين دينا خارجيا كي نفني دينا داخليا. الفائدة اقل ولو كانت انما هذا يكون دينا جديدا اذ لا احد سيعطينا هبة، ماذا تعني اعادة هيكلة الدين؟ نستدين من جديد مليارين هذا ما علينا قوله وليس اعادة هيكلة الدين.

المادة التاسعة الجريمة المتمادية مرة اخرى يجاز للحكومة ان تفتح عند الاقتضاء اعتمادات للموازنة العامة والموازنات لاجل تسديد اقساط القروض التي تستحق.

اذن اما انكم تعرفون الاقساط التي تستحق او انكم لا تعرفونها.

اذا كنتم تعرفونها فما عليكم الا ان تضعوها.

اما اذا كنتم تعلمون ولم تضعوها فهذا يعني مصيبة حتما واذا لم تعلموا فهذا يعني ان المصيبة اعظم. اما اذا

كنتم تعلمون ما هي الاقساط فما عليكم الا ان تضعوها اما ان تعودوا للقول وان تحدد مصادر تغطيتها... فكيف يكون ذلك؟

اذا اننا ومنذ العام ١٩٧٠ لم نر مثل هذا الوضع هكذا يمرر في مشروع الموازنة استحداث ضريبة وتمرون بمشروع الموازنة اجازة لكم تأخذون بموجبها تفويضا من مجلس النواب انه يحق لكم في أي وقت تحديد مصادر التغطية اين هو الدستور هنا؟ واحترام الدستور؟

طبعا الاقتراض ايضا هناك نصوص لا تتعلق بتنفيذ الموازنة هنا اسمحوا لي اريد العودة لتذكير وزير المالية بتعريف الموازنة، لنقرأ معا يا معالي الوزير:

«قانون الموازنة هو النص المتضمن اقرار السلطة التشريعية لمشروع الموازنة يحتوي هذا القانون على احكام اساسية تقضي بتقدير النفقات والواردات واجازة الجباية وفتح الاعتمادات اللازمة للانفاق وعلى احكام خاصة تقتصر واشدد على تقصير على ما له علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة».

اذن الحكومة ليس لها الحق ان تدرج بالموازنة أي نص خارج اطار النص والحكم الذي يقتصر فقط على تنفيذ اما الواردات او النفقات يعني كل ما له علاقة بالتحقق او له علاقة بالجباية او له علاقة بعقد النفقة وله علاقة بتصفية النفقة او بصرف النفقة او بدفع النفقة فقط.

مشروع الموازنة في النصوص لا يجب ان يتضمن مطلقا مواد تشريعية اذ لا يجوز ان تأتوا بنا بمادة تتعلق بنظام الموظفين او بمادة تتعلق بنظام السير هل يمكن ان تأتوا بمادة تتناول تعديلا دستوريا، هناك جهل او هناك نوايا جرمية، انها مخالفة القوانين بشكل فاضح لو قرأنا بالعمق تعريف الموازنة فلنقرأها: ولديكم الحق عندما تكونون جالسين مع لجنة المستشارين لتضعوا النصوص الا يخطر ببال احد ان يقول بأن هذا النص ليس لدينا الحق ان ندرجه في الموازنة اذ ان هذا النص ليس له علاقة بتنفيذ الموازنة ولا بتنفيذ الواردات ولا بتنفيذ النفقات في هذا الموضوع تكشف المخالفات امام الرأي العام اللبناني وليعلم الناس من يقوم بنحر دولة القانون والمؤسسات ومن ينتهك المؤسسات ومن يخالف المبادئ القانونية العامة.

اذا نحن نخالف فهذا يعني اننا نحن الهدامين، فلنشكر ونحمد الله لان رئاسة المجلس سمحت لنا بالتوضيح امام الرأي العام على الاقل بأن دوافعنا ليست شريرة مطلقا ولا نستهدف شخص رئيس الحكومة او احدا من اشخاص الحكومة مطلقا انما نحن ننتقد سياسة هذه الحكومة ونهجها واكثر من ذلك سياسة ونهج مخالفين للدستور وللنوابين وللمبادئ العامة والاعراف.

اذا كان لديكم الاستعداد لان تسمعوا واذا كان لديكم الاستعداد للتعاون لان الدعوة الديمقراطية التي نطلقون نريد ان يتعاون المجلس والحكومة سمعناها مرارا ماذا يعني التعاون فانتم تستغيبوننا لتبدأوا بالشتائم وعندما نحاوركم ونذكركم بالادلة والارقام اولا وثانيا وخامسا مخالفة ٢ - ٣ - ٤ - ٥ للدستور، للقوانين.

فلا احد يسمح ولا احد يرد ان يوم الحساب ليس بعيدا وغضب الناس ايضا سيكون غضبا عسيرا.
اما النصوص الاخرى، المادة التي لها علاقة بقوانين البرامج، اتساءل هنا قضية المهجرين الا يحق لها
برنامج؟ هناك قوانين برامج لماذا دائما عندما تحضر قضية المهجرين يكون الجواب دائما علينا بالتفتيش على
موارد.

لماذا علينا التفتيش على موارد؟

اذا كانت عودة المهجرين قضية وطنية وانسانية واجتماعية واولوية الاولويات تنهي اثار الحرب رئيس
الحكومة بتصريحاته دائما يقول الحرب ومن هدم الحجر والبشر ونحن نحیی البشر...

وكل المصائب تأتي دائما من الحرب، السؤال المطروح: كيف تفهمون وتلغون اثار الحرب؟

فنحن قد انتهينا من الحرب ٩١ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٥ وها انتم بسياساتكم الظلمة ستفجرون حربا جديدة، ان
عودة المهجرين هي اول محاولة لالغاء اثار وافرازات الحرب لماذا لا تنجزون عودة المهجرين ولماذا لا تضعون لها
قانون برنامج؟ لماذا قوانين البرامج كلها ولا يوجد قانون برنامج لعودة المهجرين؟ وتقولون من اين تأتي بالاموال
لذلك؟ اذا كيف تحضر الاموال لسائر قوانين البرامج ولسائر المشاريع ولا تحضر لقضية عودة المهجرين.

هذا ليس شأننا فهذه المسألة تفترض بكم وضع قانون برنامج تفترض بكم الاهتمام بها، وعليكم ان لا ترموا
الكرة الى المجلس النيابي او الى الاخرين متذرعين بجلب الموارد فنحن ليس من شأننا ان نجلب الموارد للمهجرين
هذه مسؤوليتكم، عليكم ان تضعوا قانون برنامج قبل أي قانون برنامج آخر اذا كانت الاولوية لقضية المهجرين
وهي اولوية الاولويات.

المادة ٢٣، قانون المحاسبة العمومية بالمادة ٥.

اشرنا اليها انه لا يجوز لسبب قانوني او لسبب تشريعي مطلقا ان تدرج مثل هذه المادة لان ذلك يعني
استحداث ضريبة.

المادة ٣٥ والمادة ٣٦ كلها فرص رسوم جديدة بالاضافة الى المادة ٤٢ ثم يتوج كل هذه المخالفات القانونية
لمشروع الموازنة بفرض رسوم وضرائب مضاعفة وفي الجدول رقم ٩ الذي هو بحد ذاته مخالف للدستور لمبدأ
سنوية الموازنة.

اذ لا يمكنكم ان تعطونا جدولا للرسوم والضرائب مفعوله لاكثر من سنة مشروع الموازنة سنوي يصبح ورقة
مهملة عند انتهاء السنة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١ انتهى مفعول قانون موازنة ١٩٩٦ لان القانون يكون لسنة واحدة
وانتم لا يمكنكم ان تضعوا لنا جدولا وتسيروا على اساسه لمدة سنتين او ثلاث سنوات ثم تأتونا بجدول آخر
يوجد فيه اضعاف اضعاف من الرسوم فهذا لا يجوز. عليكم ان تأتوا به على حدة وبأسبابه الموجبة فتتحقق منه
زيادة رسوم الميكانيك وسائر الزيادات ينبغي ان تأتي بمشروع قانون على حدة متضمنا الاسباب الموجبة.

وتأتي لجنة المال والموازنة لتقول انقصنا الزيادات لغاية النصف نحن تصورنا بأن المبلغ هو بحد ذاته تمت قسمته لغاية النصف تبين ان الزيادة المقترحة من الحكومة هي التي خفضت الى النصف نحن نرفض الزيادة اصلا سواء بقيت او خفضت الى النصف الجدول مرفوض جملة وتفصيلا مع الاسف ان هذا الضغط الضريبي لا يستطيع احد حمله القضية لا تطاق، الجدول رقم ٩ ينبغي الغاؤه كليا من اوله الى آخره، وانا احمل الحكومة مسؤولية عدم تصحيح النصوص المخالفة للدستور وعدم الغاء النصوص المخالفة للقوانين وبالاخير المجلس النيابي يتحمل المسؤولية ايضا اذا مرت تلك النصوص التي اشرنا اليها.

حول القضية الاجتماعية هي تحكي عن نفسها.

اما المؤلم فاننا سمعنا من احد الزملاء صباحا يحكي عن المتقاعدين.

٣٠ يتقاضون ٣٢٠ الف ليرة ما بعد عام ١٩٩١ مهما اخذ غير كاف حتى لا يفهم بأننا استكثرنا عليهم، يوجد حدان ادنى للاجور. ٢٥٠ و ٣٠٠ يوجد سلسلة الرتب والعشرون بالمئة غلاء معيشة فالعدالة الاجتماعية التي هي احد اركان السلم الاهلي والاستقرار السياسي مهددة.

غدا سيحدث تحرك عمالي موحد لم تعد ثمة عمالي زغبى او عمالي ابر رزق لانه من الممكن انكم قد عملتم شيئا مهما وحدتم الشعب اللبناني به لكن من أي زاوية؟ من زاوية ان الشعب بكامله يلعنكم يقول لعنة الله عليكم لانه لم يتوحد كي ينصركم؟ يتوحد بالقهر يتوحد بالحرمان والجوع، هذا هو واقع الحال يجب ان تسمعوه وتتعلموا كيف تسمعوه ويجب ان تقنعوه لان كلامنا هو حرصا منا على السلم الاهلي والاستقرار الداخلي وحرصا منا على تعزيز المناعة الداخلية في ظل مواجهة خطر صهيوني اكبر.

تقولون: اطرحوا الثقة وكل ما دق الكوز بالجرة عنتريات علينا اطرحوا الثقة، هذه المقولة تركتها للاخير. لانا نقشها لان الامور لا تطرح كما تطرحها الحكومة بالقول: اطرحوا الثقة او من كان غير راض عن وزير فليطرح الثقة به او اذا كان الوزير مش عاجبه الامور لا تطرح هكذا.

على اثر الانتخابات النيابية دائما وبتاريخ وتجارب كل الانظمة البرلمانية يأتي مجلس نيابي بتوازنات محددة التوازنات تصبح توازنات على مستوى الحكومة... اذا ما جرى خلل او اختلاف او تباين على مستوى الائتلاف الحكومي تصبح امكانية طرح الثقة قابلة للتحقيق اذا لم يحصل خلاف على مستوى الائتلاف الحكومي فلا يستطيع المجلس تغيير حكومة، يعني اداة البرلمان لن تكون اداة تغيير علمية مطلقة أي انها لن تستطيع من خلال طرح الثقة بالحكومة ان تغير الحكومة الا اذا انفك هذا الائتلاف على مستوى الحكومة وانفك الائتلاف الحاكم، حينها يصير في امكانه ان يغير الحكومة من الداخل عبر طرح الثقة اذا ليست قضية تغيير الحكومة قضية كل ما دق الكوز بالجرة، اطرحوا الثقة هناك شروط ينبغي ان تتوافر لطرح الثقة كصيغة اجرائية لتغيير الحكومات هناك حكومات حكمت بالحديد والنار، لم يستطيع احد تغييرها وكان هناك مجلس نيابي وحكومة، لا يعني هذا اذا لم يستطيع اسقاطكم نحجب الثقة فلا يعني ذلك انكم انتم تحكمون بثقة الشعب، غير صحيح مثل هذا الاستنتاج، فالشعب

باكثرية المسحوقة ليس معكم اسمعوا وارصدوا وتابعوا وتحسسوا آلام الناس وصرخاتهم من المقهورين جوعا والمقهورين حرية، اذا كان هكذا واذا اردتم ان تتحققوا فيما اذا كنتم تحكمون بثقة الشعب تفضلوا واجروا انتخابات مبكرة حينها اذا جاء الشعب بنواب اتى هؤلاء بكم الى الحكم يكون الحق معكم.

لكن الرهان مرة اخرى على ان تكون الثقة هي صيغة التغيير كلا، البرلمان ليس اداة تغيير موازين القوى فيه تتحدد بعد الانتخابات النيابية التي اتت به، موازين القوى هذه هي التي جاءت بكم من قبل تغييرها لا يمكن اسقاطكم من الداخل.

طرح الثقة هي الصيغة الاجرائية ممكن ان نكون جميعا مقتنعين بضرورة التغيير، تغيير السياسة تغيير النهج تغيير الاداء ليس المقصود مرة اخرى شخص محدد المقصود تغيير فريق واطار وبرنامج لان برنامجكم قد فشل تبين بأنكم لستم مؤتمنين لا على برنامج النهوض والاعمار ولا على مستوى الاصلاح الاداري ولا على مستوى تعزيز الوضع الاجتماعي تبين بأنكم فشلتم وبالتالي التغيير كشعار هو شعار راهن تغييركم واسقاطكم رهن بنضال برلماني شعبي ديموقراطي يغير موازين القوى لصالح التغيير.

اسمعوا اصوات الشباب والطلاب وابناء المناطق المحرومة جميعهم ينادون بالتغيير ومن هذا المنطلق اقول: اذا كان التغيير بات شعار المرحلة لبناء دولة القانون والمؤسسات والغاء دولة الفساد والمزارع دولة الاهدار والافقار والتجوع اذا كان هذا المطلوب اصبحت ضرورة المزاج ما بين العمل البرلماني والعمل السياسي والعمل مع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع الاهلي احدى ابرز سمات النضال الديموقراطي السلمي بلبنان، يعني ان نقاوم العدو الصهيوني بالسلاح ونوجه تحية لامل يقتحم مكامن اليأس والقهر في نفوسنا بعمليات جهادية في الجنوب وللمقاومة ولمجاهدين في امل وفي حزب الله. ولكل حامل بندقية، على الاقل يعطينا املا ورجاء من الجنوب المأساة يأتيها الامل ليعزينا.

يوجد امكانية بأن نقاوم بالداخل ديموقراطيا لتعزيز المقاومة التي تعزز لنا ثقتنا بالانتصار على العدو الصهيوني والانتصار على مؤامراته لجعل لبنان محمية صهيونية والانتصار على مؤامراته لفك المسار والمصير بين لبنان وسوريا، ان تعزيز المناعة الداخلية هي مطلبنا، وكل حامل للهم الوطني هو معني اليوم بأن يعزز السلم الاهلي والاستقرار الداخلي، انما هذه السياسات وهذا النهج الذي تتبعون، من شأنه بأن يهز اركان وحدة الدولة السلم الاهلي، ويتهك امكانية ان نجابه عدوا صهيونيا متماسك انتم تلهوننا بمعارك.

ومن هنا وهناك اسمع انني احرض الطلاب والشباب والعمال وابناء المناطق المحرومة. انني من الموقع النيابي ومن فوق المنبر النيابي وانا احاسب الحكومة احرض الناس ان تنزل الى الشارع وسنكون معهم في الشارع لممارسة كافة الوسائل الديموقراطية السلمية المشروعة، واذا اعتقدتم بأنكم ولن تمارسوا الاستبداد تفضلوا واحموا اصوات الناس وحق الناس بالتظاهر والاحتجاج اذا فعلا اردتم تأدية نموذج ديموقراطي اسمعوا الهتافات واقرأوا اليافطات اذا ما اردتم الاستماع الى صوت الناس واذا عجزت الحكومة عن ان تليي مطالب الناس واذا كان

المجلس النيابي بالمعادلة ايها التي قلت غير قادر بفعل التوازنات بأن يطرح الثقة بالحكومة ويغيرها.

اذا فالرهان الاساسي يكون بعمل نضالي برلماني وديموقراطي شعبي، على هذه القاعدة اقول مرة اخرى انتم امام محطة فاما اعادة النظر بكل الذي حكيناها تأتون بكل استعداد لمناقشة الامور وامتحانكم سيكون خلال يومين ان تأتوا وتقولوا بأن النصوص المخالفة للدستور والقانون سنلغيها من الموازنة.

المطلوب ان يقوم رئيس الحكومة وبكل جرأة وكما يطل على الناس بكل ود يقول صحيح اننا اقتنعنا بأن هذه مخالفة للدستور وهذه مخالفة للقانون ونحن مستعدون لاعادة النظر بكل ما تقولون معا واعادة النظر بكل هذا النهج لانه تبين بالاخير باننا نحن اغرقناكم واغرقنا البلد، وفعلا هناك عدو صهيوني ينبغي علينا ان نتصدى له جميعا من خلال تعزيز صفوفنا وتوفير القدرة لشعبنا على الحياة.

لقد قلنا لكم دائما بقلب مفتوح ووجدان مفتوح وعقل مفتوح اسمعوا واقرأوا وفكروا وارجعوا الى الحق لكن على الاقل لا تسكروا عقولكم ووجدانكم لا تسكروا كل الابواب اسمعوا واقرأوا على ضوء ما تقدم انني ارفض الموازنة واطلب من الحكومة اعادة النظر بها والغاء كل النصوص المخالفة للدستور والا فاننا سنمارس حقنا الدستوري بالطعن بدستورية هذه الموازنة اعني بالنصوص المخالفة للدستور.

اعتقد انه يوجد مجلس «دستوري» المجلس الدستوري ابطل محاولة عدم اجراء الانتخابات البلدية لانه جرت محاولة للالتفاف على الانتخابات ولو لم يتحرك الشعب لما قبلت الحكومة باحالة اقرار قانون للانتخابات البلدية. لذلك يجب ان نعزز قناعاتنا ونخرج من اطار اعتبار هذه الجلسات غير نافعة وغير مجدية وانها مجرد كلام يردد كالعادة امام الاعلام.

انا اخطيء من يعتقد عن حسن نية هذا الاعتقاد وادين من يغذي هذا المصدر لان البعض في المجلس والحكومة يغذون هذا المنطق لصالح الحكومة، نحن نحاسب الحكومة ويجب على الشعب ان يعرف وان يحاسب النواب على مواقفهم في هذا المجلس فيه كلام مسؤول ونواب مسؤولون هناك نواب يطرحون الكلام بصدق ولا يوجد نوايا شريرة ابدا، نحن لسنا هدامين وليس لدينا نوايا شريرة ولسنا مشككين نحن الذين سوف نبني البلد وسوف ننقذ شعبنا لاننا دفعنا الثمن غاليا ولسنا نحن الذين هدمنا البشر الحجر ومعروف جدا من مول التدمير. «هو الذي مول الذين دمروا وما زال يدمر انني في الختام اناشد المجلس النيابي بأن لا يمرر هذه المخالفات الدستورية وانني ادعو مرة اخرى ابناء شعبنا في كل المناطق بأن يتحركوا لممارسة الضغط على المؤسسات من اجل انتزاع الحقوق والكرامة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل خالد ضاهر.

خالد ضاهر: بسم الله الرحمن الرحيم،

دولة الرئيس، السادة الزملاء، تنعقد جلستنا اليوم لمناقشة الموازنة العامة للحكومة، فيما لا تزال البلاد

تتخط بالازمات المتلاحقة والمتواصلة، ونشهد فصول التحول من وعود الرخاء والازدهار الى دعوات التقشف والتوفير، التي يدفع ثمنها ابناء الطبقات المحرومة والمسحوقة، فيما يبقى اصحاب الاموال والثروات خارج دائرة التقديم والتضحية والبذل للوطن، ثم بعد ذلك نراهم يتسلقون سلم المسؤوليات والمناصب والمحسوبيات، ليثروا بمختلف الاشكال والوسائل، دون حسيب او رقيب ..

وها هي الفوارق الاجتماعية والمعيشية تتجه الى مزيد من الاتساع، والفقراء يزدادون فقرا وتعاसे وبؤسا، ويأسا من تحقيق العدالة في هذا الوطن ..

ألم تسمعوا ايها السادة عن الآباء الذين يعرضون فلذات اكبادهم للبيع، بعد ان ضاقت بهم السبل عن تحصيل لقمة العيش ..

ألم تروا مشاهد العوز والحرمان تأكل ابناء وطننا، فيما لا يزال اهل الحكم والمال عندنا يضعون في أولوياتهم مشاريع الحجارة والارصفة والقاعات والاورتوسترات ..

وفي وقت تزداد فيه الشهية الى الاقتراض والاستدانة، مع كل ما يعنيه هذا من ارتهان وتبعية .. والخوف الاكبر ان تتحول هذه التبعية الى تبعية سياسية بسبب الديون الكبيرة المترتبة على هذا البلد.

ما يجري (فصولا) يؤكد يوما بعد يوم، ان الازمة في البلد ازمة سياسية، تلقي بثقلها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي، وهي ازمة يزيد من خطورتها انها تدار من اهل الحكم، يتداولونها، فيفتحون ملفا ويغلقون آخر، ويشيرون فضيحة ويلفلفون اخرى، وكأنهم يحسبون ان ابناء هذا الشعب اغبياء لا يدركون ما يجري حولهم ولا يفهمون ما يدور من ألعيب ومخططات ..

هذا الواقع يؤكد ان الارقام والمعطيات الاحصائية التي تطرحها الموازنة وما سبقها من الموازنات، هي محاولة جادة من قبل الحكومة، تلبسها لباس المنهجية والعلمية بهدف الالتفاف على واقع الحال الذي يقول وبوضوح ان المأزق في لبنان ينحصر في الواقع السياسي وتجاذباته، ومراكز القوى التي تتحكم بالانفاق وسبله .. حتى اننا نلمس ان الكثير من الامور في هذا البلد تحل بعيدا عن منهجية الموازنة، وتلقى تسوياتها على طريقة (مرقلي تا مرقلك) وسياسة (تبويس اللحى) .. الذي يعقب كل مشكلة من المشاكل التي تهز البلد حيث يتدخل المصرف المركزي للجم الدولار والحفاظ على الليرة ويهمني في هذا الاطار، وامام هذه السياسة المدمرة ان اسأل اصحاب الشأن عن اسباب التغافل عن تصريحات عديدة، ولاكثر من مسؤول في مواقع القرار تتحدث عن مافيات تأكل الاخضر واليابس، بدءا بما اعلنه الزميل اكرم شهاب وزير البيئة عن مافيات الكسارات مرورا بما اعلنه الوزير دلول عن مخالفات في وزارة الموارد المائية والكهربائية ومرفأ بيروت، وصولا الى معركة شد الحبال القائمة على الخليوي .. وليس انتهاء بتحريم الحديث عن النفط وصفقاته والمستفيدين منه .. في حين يبقى المواطن الغائب الاكبر والوحيد عن اجابات تروي غليله .. حتى بتنا على ابواب طرح السؤال التالي: من المسؤول عن دور القضاء ومنعه من ان ياخذ دوره في ملاحقة هذه الفضائح التي تتسرب بالجملة والمفرق ..

امام هذا الواقع نتساءل: ما هي قيمة هذه الارقام، وماذا لو طارت امام توافق جديد على مستجدات جديدة بعد شهر او شهرين؟

دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء..

لا بد لي من التوقف عند عدد من مظاهر الهدر والتسيب التي لو ضبطت لحققت للخزينة الكثير من الوفرة، ولكن الواضح ان هذا الامر هو آخر ما يفكر فيه المسؤولون اليوم رغم رفع الشعارات الطنانة بضرورة التقشف والتوفير وما الى ذلك..

(*) منذ اسبوعين او اكثر، كنا امام اعتصامات لموظفي تلفزيون لبنان، احتجاجا على عدم دفع الرواتب والاجور للموظفين، واليوم يقحم هذا التلفزيون في سباق اجباري نحو الفضاء، واذا كانت الازمة الارضية لم تحل بعد، فكيف يجوز لنا ان ندخل استحقاقا آخر يؤسس لازمة جديدة.

امن اجل الزميل نجاح واكيم، والعماد عون والرئيس الجميل سندفع ملايين الدولارات ونمنع بث الفضائيات لنصل الى فضائية واحدة محكومة بالتوافق بين اركان الحكم وتنقل وجهة نظر احادية..

ثم نتساءل في هذا السياق ما هي خسائر تلفزيون الدولة ولماذا يخسر التلفزيون الرسمي وتريح بل وتثري المؤسسات الاخرى؟

كما ان المواطن يريد ان يعرف كم يكلفه حقيقة بث النشرة الفضائية وهل هو مضطر الآن لدفع كل هذه المبالغ واذا كان المال غير متوفر لاحقاق مطالب المعلمين والموظفين والمتقاعدين والاجراء فمن اين جاء المال بقدره قادر لتأمين البث الفضائي؟

وهنا اقول: ان ملف الحريات لا يزال على نار حامية، ومن غير الجائز اقفال الملف الاعلامي على زغل وعلى خطأ والمطلوب اعادة النظر من خلال اللجنة الوزارية المكلفة بشكل عادل يكفل احقاق العدالة ويجسد التعددية السياسية والثقافية والحيئية، ونعيد في هذا المجال مطالبتنا بأن ينال التيار الاسلامي السياسي حقه كاملا بالترخيص لوسيلة اعلامية مع تأكيدنا على ضرورة ان تنال كل الوسائل الاعلامية التي تتوفر لديها الشروط اللازمة للترخيص.

ونقول ايضا اننا لم ننس بعد، ولن ننسى ما حصل في طرابلس امام اذاعة صوت الحق التي سقط فيها لنا شهيدان في سبيل الحرية والكلمة لن يهدأ لنا بال حتى نأخذ لهما حقهما ولن نستكين حتى معاقبة المجرمين الذين تسببوا في مقتل شابين اعزلين بالرصاص الحي والمتفجر ولو حصل هذا الامر في بلد ديمقراطي لحوكم وزراء وسقطت حكومات.

وهل ننسى فضيحة خزانات غاز الزهراني، التي تم تلزيمها بـ (مليون ومئتي الف دولار) في حين ان تكلفتها الحقيقية هي (٤٠ الف دولار) هذه المعلومات وسواها لا يكلف الوزير المسؤول نفسه الرد عليها بتأكيدا او نفيها واعتقد انها كافية لاسقاط حكومة وليس الوزير فقط.

هذا ما جاء على لسان الزميل الدكتور اسماعيل سكرية وهناك غيرها كثير مكاتب شركات في مصفاة طرابلس عملت المافيات في مصفاة طرابلس على اغلاق مكاتب شركات وحرمانها من عملها وكل ذلك تحت غطاء الوزير وبعلمه (السيد سعادة) وقد راجعته اكثر من مرة دون ان يفني بوعده باصلاح الخطأ فيعطي شركات ويجرم اخرى .

لا يزال التوظيف يقوم على اساس مراكز القوى وليس على اساس الحاجة والكفاءة (ادارات تحتاج الى موظفين فيها الآن اكثر من عشرين وقس على ذلك .

صندوق المهجرين مجلس الانماء والاعمار مجلس الجنوب . . هذه المؤسسات التي اصبحت كانتونات منفصلة بعيدا عن اعين الرقابة والمحاسبة، هل هناك فعلا الية لضبطها وهل هناك هيئات تشرف فعليا على كيفية الصرف . . ام انها اصبحت مصادر تمويل خفية لاصحاب النفوذ والمحاصصات . . مع الاشارة الى ان هناك مؤسسات تعاني من التخمة علينا اتخاذ خطوات جريئة لتصحيح اوضاعها (تلفزيون لبنان، الموظفين في التربية الادارات والوزارات وسواها .

(*) الجدول رقم (٩) الذي نشب حوله الخلاف، وكاد يؤدي الى حرب داحس والغبراء . . فجأة وبقدرة قادر، يتم التوافق على الجدول وكأن شيئا لم يكن . . مع كل الظلم الذي تلحقه بنود هذا الجدول وحتى التخفيضات التي طرأت عليه بحق المواطنين .

ولا يجوز في أي بلد من بلدان العالم ان تفرض الضرائب المتوالية، وبهذه النسب المخالفة لاي نموذج ضرائبي في العالم لا سيما وان جميع الرسوم قد زيدت مئات الاضعاف في قوانين الموازنات السابقة، وتحديد موازنات الاعوام: ١٩٩١ و ١٩٩٣ . . فهل المواطنون امام مجزرة ضرائبية جديدة اليوم؟ وهل يعقل ان يقبل المجلس النيابي بتمريرها . ؟

امام هذا الواقع لا بد لنا من طرح بعض البدائل التي تساعد على تحقيق هدف الموازنة في التوازن بين مصادر الدخل وبين مواضع الصرف .
اولا: انشاء مؤسسة عامة لادارة واستثمار منشآت النفط على الاراضي اللبنانية .

على ان تكون من مهمات هذه المؤسسة العامة التعاقد مع الشركات الملائمة وتحديث مصفااتي طرابلس والزهراني، على طريقة (BOT) بطاقة تكريرية تصل الى حدود (١٥٠ الف برميل) في اليوم، تحدد قيمة اجازات الاستيراد العادية واجازات التصدير المؤلفة كل منها من ثلاث نسخ بمبلغ قدره خمسون الف ليرة لبنانية بدلا من ٢٥٠ الف ليرة يضاف اليه واحد بالمئة بدلا من واحد بالالف، من ثمن البضاعة مهما كان نوعها (مشتقات نفطية، غاز، منتجات زراعية ومصنوعات مستوردة، وسواها) ويمكن للخزينة ان يردّها من هذا التعديل (مئتا مليار ليرة لبنانية) ٢٠٠ مليار ليرة .

رابعا: وقف القوانين الاستثنائية واعادة العمل بأحكام المادة /٣٤/ من قانون المحاسبة العمومية، الصادر بالمرسوم رقم /١٤،٩٦٩/ تاريخ /١٢/٣٠/١٩٦٣ حيث حددت مدة تدارك كل كتمان او نقص في التكاليف بالضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة حتى آخر السنة الثالثة، التي كان يجري فيها التكاليف.

الاسباب الموجبة: ان حالتي الاستقرار الامني والاقتصادي، يقتضيان فرض حالة الاستقرار الضريبي وعدم العودة بالتكاليف عشرات السنين الى الوراء..

خامسا: مادة جديدة:

١ - يستفيد من الاعفاء من غرامات التأخير عن الدفع المكلفون الذين يسددون قبل نهاية ٣١/٣/١٩٩٨ قيمة أي تكليف بضريبة او رسم مالي او بلدي من الضرائب والرسوم التي تقضي نصوصها بفرضها بموجب جداول تكليف او امر قبض بالنسبة لرسم الانتقال، سواء كانت التكاليف بهذه الضرائب والرسوم والعلاوات والغرامات اللاحقة بها صادرة قبل العمل بهذا القانون او صدرت خلال المهلة المحددة فيه للتسديد.

٢ - كما يستفيد من الاعفاء المنصوص عنه في الفقرة ١ من هذه المادة ووفقا للشروط المبينة فيها، المكلفون الذين سبق ان قسطت بحكم القانون او بناء لطلبهم الضرائب والرسوم بما فيها رسم الانتقال المترتبة عليهم والعلاوات والغرامات اللاحقة بها، وذلك في حال تسديدها كاملة او تسديد ارصدها خلال المهلة المذكورة في الفقرة ١.

٣ - يستفيد المكلفون الذين يسددون قبل نهاية ٣١/٣/١٩٩٨ قيمة أي تكليف بضريبة او رسم مالي او بلدي من الضرائب المباشرة او غير المباشرة والرسوم المماثلة لها، غير الضرائب والرسوم المذكورة في الفقرة ١ سواء استحققت قبل العمل بهذا القانون او خلال المهلة المحددة فيه للتسديد من اعفاء من كامل غرامات التأخير بما فيها ضعف الرسم عن الانشاءات المكتومة في حال التصريح ودفع رسم تسجيلها العقاري خلال المهلة المذكورة.

٤ - تعتبر الضرائب والرسوم المالية والبلدية والعلاوات والغرامات المدفوعة وفقا للقوانين النافذة وقبل العمل بهذا القانون حقا للخزينة اللبنانية او البلدية المعنية كل فيما خصه ولا يمكن استردادها.

الاسباب الموجبة لهذه المادة هي في تسريع تحصيل اموال الخزينة وتوفير الواردات اللازمة لحل الازمة الاجتماعية بما يفوق الفوائد التي قد تعود من بعض الغرامات المترتبة.

دولة الرئيس، لا يمكننا ايها السادة الوقوف على هذا المنبر النيابي دون ان نعاود مرارا وتكرارا، ودون كلل او ملل، مطالبتنا القوية بانصاف مناطقنا المحرومة، وخاصة عكار والضنية المنية، وطرابلس، وبشري وزغرتا والبترون والكورة وغيرها، والعمل بشكل سريع على ترتيب الاولويات بما يحقق الانماء المتوازن، وانصاف

العمال والاجراء والموظفين لكي يتمكنوا من تحقيق العيش الكريم لهم ولابنائهم وخاصة على الصعيد المعيشي والتربوي، قبل التفكير في أي مشاريع اخرى تسحق ابناء هذا الشعب، ولا يدري ابناءؤه هل يعيشون ليروا اثارها. . اسأل اين حصة الشمال من الانماء المتوازن بعد ان صرف خلال السنوات الخمس الماضية عشرات المليارات من الدولارات، لم نشاهد اية آثار حقيقية لها سوى بعض المشاريع القليلة، والتي لا تتناسب مع حجم الحرمان السائد في الشمال وحاجاته. . فها هي طرابلس تعاني الحرمان على كل صعيد: طرقات مدارس. . معرض محمد، ومرفأ مهمش، ومصفاة معطلة، والنقل المشترك المنتظر منذ امد بعيد. .

اما عكار والضنية والمنية، فهي غائبة عن مشاريع الدولة وملياراتها: فالطرق لا تزال بانتظار التأهيل، ناهيك عن الحاجة الى عدة اوتوسترادات حيوية تصل الساحل بالجبل، والمدارس محروم منها الكثير من القرى والبلدات، وستترالات الهاتف، التي لا تزال تنتظر الى الآن اطلاق العمل فيها. .

ولا بد من التساؤل: هل يجوز ان تبقى قرانا وبلداتنا في عكار والضنية بدون مياه للشرب، كما هو الحال في قرى جبل اكروم، وحرار، ووادي الجاموس، والمحمرة، وكنيسة عكار، والسن، والبيرة، والعمامين، وجيرون في الضنية، وغيرها من البلدات التي تفتقر الى الحد الأدنى من البنى التحتية الضرورية، كمياه الشرب والصرف الصحي، الذي لم يصل حتى الآن الى هذه البلدات والقرى، رغم اننا هلى مشارف القرن الحادي والعشرين. .

اسأل ايضا اين وعود الحكومة لاعادة اعمار منطقة القبة في طرابلس التي وضع لها الرئيس الحريري حجر الاساس. وماذا قدمت الحكومة لمهجري طرابلس والشمال وهم عشرات الآلاف. .

وكذلك لا بد من رفع الصوت لدعم الجامعة اللبنانية وحماتها وطلابها وموظفيها، ولحظ ذلك في اولويات العمل الحكومي لانه بتطور الجامعة اللبنانية نرسخ روح الوحدة الوطنية ويتقدم الوطن وكل اهمال بحق الجامعة هو جريمة بحق الوطن واجياله. .

اسأل وزير الداخلية الاستاذ ميشال المر لماذا يا دولة نائب الرئيس لم يتم العمل ولم ينفذ العمل في قلم نفوس العبد. .

هناك قرار متخذ هذا الشأن منذ عشر سنوات وقد طالبتك بذلك فأجبني انه لا يمكن الآن تنفيذ ذلك واذ بي ارى ان هناك مناطق اخرى يتم فيها افتتاح اقلام نفوس. .

لقد تكلمت معك منذ اكثر من ستة اشهر. صدر المرسوم الخاص بمركز ينبغي منذ اكثر من ٩ سنوات وفي حلبا يوجد اكتظاظ وازدحام وتوجه الاهانات الى الناس الذين يقفون على باب السراي ويتعرضون للكم والشتم والسباب وهذا لا يجوز. كما لا بد لنا من الدعوة الى تحقيق الاصلاح الاداري، وتفعيل مؤسسات الرقابة وايلاء القطاعات الانتاجية الاهتمام اللازم سواء الزراعية منها او الصناعية او التجارية. .

دولة الرئيس، اما في الشأن العام والذي لا نستطيع تجاهله رغم ان الجلسة مخصصة للموازنة فنقول اننا نعلن

رفضنا الصريح والواضح والقاطع، لأي طرح يمس الخصوصيات الدينية اللبنانية عامة والاسلامية خاصة، طبعاً ليس آخر هذه الطروحات موضوع تعديل قانون الاحوال الشخصية والمس بالمحاكم الشرعية. وقانون الزواج المدني الاختياري.

اذا كنا سنشرع قوانين اختيارية تلبية لرغبة بعض الشرائح فعلينا ان نلبي شرائح اخرى اسلامية ومسيحية ستطالب بقوانين اختيارية اخرى لها اسلامية، مسيحية، اشتراكية الى ما هنالك من الامور في وقت تمر فيه البلاد بظروف هي بأمرس الحاجة فيها الى التماسك والتلاحم، ونحن نعتبر ان هذه الطروحات محاولات لصرف النظر وتحويل اهتمام الرأي العام عن الازمة الحقيقية، التي تتمثل بالازمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسيطر على اجواء البلاد.

واتساءل ما الذي يجري في هذه الظروف، الغاء التعليم الديني الاسلامي والمسيحي من المدرسة الرسمية في وقت نحن بأمرس الحاجة الى روافدنا الفكرية وقيمنا الدينية والاخلاقية في مواجهة العدو الصهيوني ومشروع المعادي للانسان، كيف سيثبت هذا المجتمع في مواجهة العدو الصهيوني اذ ابعدنا هذا المجتمع عن قيم الدين والتسامح والمحبة والخير والتعاون.

ختاماً نقول: انه لا بد لهذه الموازنة ان تساهم في دعم الاستقرار الداخلي وتعزيز السلم الاهلي، ولا بد لها من ان تلاحظ باهتمام وضع اهلنا في مناطق المواجهة مع العدو الصهيوني، بما يعزز صمودهم وتمسكهم بالارض، ويعزز تالياً الموقفين اللبناني والسوري في مواجهة العدوان الاسرائيلي، وفي وقت تزداد فيه الضغوط على لبنان لاضعافه واستفراجه من خلال بعض الطروحات المفخخة، وفي وقت يزداد فيه الضغط الصهيوني والاميركي والاقليمي والدولي على سوريا، لاضعاف صمودها تجاه الحقوق المشروعة في الجولان والجنوب وفلسطين المحتلة. لذلك نطالب بأن تراعي هذه الموازنة المصلحة الوطنية، وتأخذ بعين الاعتبار مصالح الفئات الشعبية والطبقات الفقيرة، وان لا تتغافل عن ايجاد دعائم الصمود لاهلنا في الجنوب والبقاع الغربي بما يحقق التماسك الوطني الشامل في مواجهة المشروع الصهيوني وافرازاته. . واعلن في نهاية الكلام عن تحفظي على هذه الميزانية.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم دده يان.

ابراهيم دده يان: دولة الرئيس، حضرة السادة الوزراء، حضرة زملائي النواب. . .

في هذه الجلسة التاريخية التي تحمل هموم الوطن والمواطن، اسمحوا لي أن اعلن موقعي بصراحة، وبدون مجاملات:

اولاً: انني مع التقشف في الموازنة، وصرف كل مبلغ منها في مكانه الصحيح والمناسب، شرط ان لا يتعدى الانفاق سقف هذه الموازنة، كي لا تقع في عجز جديد نحن بغنى عنه، مع تشديدنا على اهمية الاولويات

في المشاريع المنوي تنفيذها... وفي كل المناطق اللبنانية دون استثناء، ودون تمييز بين منطقة واخرى، لان لبنان للجميع والجميع للبنان.

ثانيا: ولان الموازنة مرتبطة اولا واخيرا بالانسان المواطن، ويفترض ان تكون في سبيل بقائه وكرامته، لا على حسابه، فاني اشعر بمعاناة الشعب وآلامه وادعو الى رفع ثقل الضرائب المرهقة عن كاهله، كما اطالب الحكومة - وخصوصا وزارة التربية الوطنية - وضع حد للاقساط الفاحشة في المدارس الخاصة، وتطبيق القرار الذي تتخذه بهذا الخصوص كي لا يبقى حبرا على ورق، مع ضرورة الاهتمام بوضع المدرسة الرسمية ورفع مستواها من جميع النواحي. وفي هذا الاطار اتساءل: اين اصبح موضوع مكتب الدواء؟

ثالثا: اني احترم كل الطوائف في لبنان، لكنني اعارض الطائفية والطائفين، لانهما مرض خبيث يفتك بالوطن والمواطن، ويساهم في تعميق الهوة وزرع الخلافات والحساسيات بين ابناء خلق الله الواحد في الوطن الواحد. آملا ان تجري الانتخابات البلدية والاختيارية، بعد اشهر، في جو وطني صحيح، بعيدا عن التلوث الطائفي والبيئي.

رابعا: أعلن تأييدي الكامل للمقاومة الوطنية ضد العدو الصهيوني المحتل لجزء من ارضنا، والمغتصب لجزء من حقوقنا، واحيي المقاومين الابطال، وافتخر بالشهداء الذين هم عنوان الحق والكرامة والشرف، في وجه الباطل وانصاره. كما احيي المعتقلين الابطال في سجون الاحتلال الاسرائيلي وعملائه، وادعو الى بذل الجهود لتحريرهم وتكريمهم، وتقديم كل المساعدات الانسانية والحياتية لهم، لا سيما: العمل والاستشفاء والمدارس. واتمنى ان تصبح المقاومة «خزانا وطنيا حقيقيا» تذوب فيه الطوائف اللبنانية على اختلافها، وتقرب المسافات المتباعدة بين اللبنانيين، فيتوحدون في النظرة والموقف والموقع... عندها يأخذ هذا العمل طابعه الوطني الصحيح، تماما كما حدث بعد مجزرة قانا في نيسان ١٩٩٦... ونحن اليوم باشد الحاجة الى ذلك، مع ضرورة اقامة الملاجئ لاهلنا في الجنوب، لكي تساهم في تثبيت المواطن الجنوبي بارضه وحقوقه وكرامته...

خامسا: ولان الموازنة مرتبطة ايضا بالارض والمصير، فاني اعلن في هذه المرحلة المصيرية، موقفني المؤيد لضرورة الوجود العسكري السوري في لبنان، كما اعلن رفضي المطلق «المساواة» هذا الوجود مع الاحتلال الاسرائيلي لارضنا، «الموازنة» مع هذا الاحتلال... كما اشدد في هذا الاطار على «وحدة المسار» السوري - اللبناني، وليس «وحدة المسارين» باعتبار اننا شعب واحد، وانسانيتنا واحدة، وقضيتنا واحدة، ومصيرنا واحد، كما ان عدونا واحد ومشترك ايضا...

سادسا: اعلن موقفني الراض لكل اتفاق تركي - اسرائيلي، لانه لا يعني الا المزيد من العدوان والعداء والعنصرية، والمزيد من الاغتصاب والدم، كما لن ينتج عن أي اتفاق تركي - اسرائيلي الا المناورات (الشبيهة بتلك التي جرت في بداية شهر كانون الثاني ١٩٩٨، والمرجح استمرارها وتوسيعها في الصيف)

القادم) وكذلك ينتج الحروب والكوارث الكبيرة المدمرة التي لا تقتصر اضرارها على العرب فقط، بل تتجاوزهم الى شعوب وبلدان كثيرة في اليونان وارمينيا وبلغاريا وقبرص، والى الانسانية جمعاء... كما ادعو في هذا الاطار الى ضرورة توحيد الرؤية والموقف والجهود ازاء الاخطار المحتملة والمتوقعة عن هذه الاتفاقات... فالوقت وقت عمل وجهود وتضحية، ولا ينفع التفرج على ما يجري، لان مستقبلنا ومصيرنا على المحك.

الرئيس: الكلمة للزميل اميل نوفل.

اميل نوفل: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

في هذا الجو المشحون بشتى عناصر انفجار الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الازمات الشخصية.

في هذا الجو المتفجر بسبب غلاء المعيشة واستشراء البطالة وبسبب عجز الحكم عن تقديم أي تصور يحمل بصيصا من الامل بالنسبة للاجيال الطالعة.

في هذا الجو القاتم القاتل بماذا يتلهى اهل الحكم انهم يتلهون مرة اخرى لا اخيرة بملف الاعلام المرئي والمسموع ويا بئس المرئي والمسموع عن هذه الحكومة.

هذه الحكومة عندما ادرك رئيسها ان الصورة التي تعطيها عن نفسها في مرآة الاعلام الخارجي، لم تعد لائقة قرر ان يكسر المرآة، الحق على المرأة ايها الزملاء بعد اليوم على البث الاقنية الفضائية ان يكتفي بالاخبار المعلبة الاخبار التي تصنع في مطابخ الحكومة لا بل في مطبخ رئيس الحكومة الذي يتكيف بالاعلام وفق مصالحه ووفق ما يملك شخصا من مؤسسات اعلامية مطلوب منها ان تمارس سياسة التعتيم الاعلامي.

لقد ادعى بعضهم ان الحكومة تساحت من سفراء لبنان تقارير تفيد بأن الاعلام الخاص اللبناني يفسد نفسية اهل الجوار وخاصة بالخليج فما بالكم ايها الزملاء بالبرامج التركية والايطالية والالمانية والاميركية عبر الاقنية الفضائية التي تلتقط في كل بقاع الارض وفي الدول العربية بصورة خاصة.

اما الادعاء بأن المقصود قطع الطريق على المغرضين والمربطين باسرائيل فانه ادعاء باطل وخطير فالاعلاميون اللبنانيون ليسوا بحاجة الى وصاية، ليسوا بحاجة الى وصاية جهات هي دونهم الماما بمهنة الصحافة والتزاماتها الخلقية والوطنية، اليس لبنان دولة قانون، اليس في دولة القانون قضاء يترجم امامه المخلون بالامن العام والمتأمرون على سلامة الوطن؟ اليوم يا حضرة الزملاء بامكان الحكومة ان تمنع بث الاخبار السياسية على الاقمار الصناعية، اليوم فقط وليس غدا.

العين لا تقاوم المخرز في زمن البث الفضائي الذي يفيد باخبار اسرائيل وسياسات اسرائيل والخلافات

المصطنعة بين حكامها واحزابها تحت شعار الديمقراطية والانفتاح الاعلامي لننازل العدو في ساحته وبدل التضيق على الحريات لنمارس الانفتاح في عصر الانترنت وال س ان وتدفق الاخبار السياسية الاجنبية عبر مئات المحطات الفضائية وحدها الثقة قادرة ان تحول دون التورط في الفضائح الكلامية والحكي على البلكونات وتلف الشرائط المسجلة ونزع الاوراق المكتوبة من ايدي الصحفيين سياسة الثأر من الاعلاميين لا توصل الى نتيجة وكسر المرأة لا يغير الصورة.

ايها الزملاء قبل سنة يوما بيوم تقريبا تلي علينا البيان الحكومي وكان يحمل عناوين عريضة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي على صعيد الاصلاح الاداري على صعيد عودة المهجرين الى ما هنالك من تحصين للقضاء وسواه من المواضيع التي تهم المواطن اللبناني، يومها اولى رئيس الحكومة اهتماما كلاميا بالاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي، وتعهد بمواصلة تنفيذ المشاريع الانمائية وتسريع النمو، وتفعيل الدورة الاقتصادية وزيادة واردات الدولة في اكثر هذه الوعود لم تبق الحكومة الحالية متمسكة الا بزيادة واردات الدولة بحيث اصبحت الضرائب والرسوم المشروع الاول والاخير لهذه الحكومة.

اطلاق السياسة الاقتصادية والانتاجية التي وعدت بها الحكومة «في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة» بدلا من ان تترجم هذه السياسة الى مزيد من فرص العمل، ترجمت الى مزيد من تسريح العمال من عملهم والى مزيد من الركود الاقتصادي والى ازمة متفاقمة باليد العاملة، بل الى ازمة اجتماعية تطاول جميع فئات المجتمع بشكل لم يسبق له مثيل في بلادنا مطلوب من المواطن المزيد من التقشف والضرائب ومن حمل زيادة الاسعار على صفيحة البنزين وسواها كل ذلك ايها الاخوة في اداء وراي ميزته الارتجال في العمل كما في التصريحات كان رئيس الحكومة قد اعلن قبل سنة ان المسألة الزراعية هي احد اعمدة الاقتصاد الوطني مع الاسف العمود شبه منهار والتفاح بالارض والمزارع مهدد بالتخلي عن ارضه للزحف على المدينة بحثا عن لقمة العيش.

بالنسبة لزراعة التبغ التي تبقى مصدر رزق للعديد من المواطنين، نطالب باعادة النظر بتوزيع المساحات هناك مناطق تعطى مساحات اضافية وهناك مناطق كبلاد جبيل والبترون تعاني من تخفيض المساحات.

اسمحوا لي ايها الاخوة ان ابقى قليلا بصدد بلاد جبيل فبأي حق يقتصر الدعم المالي على صور وعنجر وبعلبك للنهوض بتراث هذه المدن الاثرية تحرم جبيل مدينة التراث والتاريخ ومدينة الحرف، المؤسف ان كل هذه الوعود تبخرت حتى المدرسة الحربية ومعها التعيينات في الجيش فهل اصبح لبنان بغنى عن قوات مسلحة ترعى الامن في الداخل وتستبسل على جبهة الدفاع عن الوطن.

دور الجيش لا يقلل من دور الدرك واذا كان لا بد من اعادة تنظيم الدرك فاننا لا نقبل بأن يكون هذا التنظيم لمصلحة فئة على حساب فئة اخرى بل نريده تنظيما شاملا وعادلا تراعى فيه مصالح جميع الفئات اللبنانية.

على صعيد عودة المهجرين، كانت الحكومة قد وعدت بالعمل على اقفال هذا الملف باستخدام كل الوسائل المالية الملحة فانتهى الامر الى اقفال وزارة المهجرين.

كل هذا ايها الزملاء نتيجة سياسة الارتجال والتغيير والتبديل والانفاق دون حساب من مال الشعب وعلى حساب الشعب.

يجب ان يعرف الرأي العام اللبناني ان مشاريع كثيرة كانت مدرجة في الميزانية السابقة لم يلحقها الا القليل من المال المخصص لها، والباقي ذهب هدرًا او حول عن هدفه الاصلي لاهداف غير معلنة كما يجب ان يعرف الرأي العام.

ان تلزيم المشاريع بالتراضي يتعارض مع القانون ومع الحد الأدنى من المبادئ الخلقية، تتم الصفقة بين ملتزم اجنبي دوره ان يتقاضى العمولة ولا علاقة له بالتنفيذ، تقوم بالتنفيذ شركات لبنانية تابعة، تحت اسماء مستعارة لمن تعرفون ويقوم بعض المستشارين والمتعاونين بتغيير المواصفات واستبدالها بمواصفات «اقل جودة وسعرا» وتمريضها على ديوان المحاسبة ووزير المالية يتولى الدفع الفوري بينما الشركات التي لا تدخل في دوائر المحاسب والمقرين ترى مستحقاتها تتراكم على مدى عدة شهور، مما يؤخر المشاريع عدة سنوات، ديوان المحاسبة استلحق امره في تقريره ولكن.

ما دام الملتزم والملتزم هما واحد، وما دامت مواصفات كوجيه لا تنطبق عند التنفيذ على مواصفات روجيه فان الفرق سيظل يصب في جيب اوجيه والمواطن اللبناني سيظل يستنزف حتى آخر فلس، لا ليس طبعيا ان يقتصر شأن لبنان والمواطن اللبناني على التلزميات بالتراضي، وعلى تمديد العهود والقروض وعلى التبذير في المال العام، وعلى التسبب في الشأن العام، وتأجير الخليوي لمدة خمسين عاما.

لبنان ليس فقط البنية التحتية، لبنان هو بناء المواطن والوطن، ورؤية الامور الى ابعد من ترف الامس، والمصالح الانانية، لبنان مشروع كبير اجتماعي وسياسي، لبنان هو الجيش، لبنان هو المقاومة، لبنان هو تفعيل العمل الداخلي على صعيد البلديات وعلى صعيد اللامركزية الادارية، وعلى صعيد تفعيل الاملاك البحرية، بحيث تضبط الاسعار وتضبط التجاوزات وتضبط الضرائب والرسوم. الرأي العام اللبناني لم يعد يقبل ان يزداد الثري ثروة، والفقير فقرا؛ الرأي العام يطلب الانصاف ويرفض ان تأتية لفظة تقشف، على لسان اناس ابعد ما يكونون عن التقشف، مرة اخرى نقول، لا لسياسة الارتجال فالارتجال اصبح ملازما لهذه الحكومة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، هل يكفي ان يلتقي رئيس الحكومة السيدة «اولبرايت» ليتمكن من القول وكأنه اخترع البارودة انه يكفي ان تنسحب اسرائيل من الجنوب ليكون على الفور مع لبنان، نعرف ايها الزملاء ان المسألة هي اكثر تعقيدا من ذلك وان تشعباتها الاقليمية ومطامع اسرائيل بالارض والماء، تفرض كلاما اقل تبسيطا واكثر دقة وعمقا من قبل رجل لم يأت ليدير دفة الحكم وكأنه يدير مصنعا او مؤسسة تجارية.

قبل سنة عندما علا التصفيق لرئيس الحكومة، بعد تلاوة البيان الحكومي سألني احد الصحفيين، لماذا لم اصفق، «فأجبتة بالحرف الواحد» التصفيق بعد تنفيذ ما ورد بالبيان الوزاري، البقية تعرفونها، كما تعرفون ان هذه الحكومة لم تكن بمستوى المسؤولية باستثناء قلة من اعضائها، فخيت آمال المواطنين وبالتالي لم تستحق ثقتهم. وشكرا.

الرئيس: ارفع الجلسة الى تمام الساعة السابعة من مساء غد لافساح المجال لمن يريد المشاركة في ذكرى الشهيد باسل الاسد.

رفعت الجلسة في الساعة التاسعة والنصف ليلا.

جلسة ١٩٩٨/١/٢١ (المسائية)

الرئيس: تتابع الجلسة.

نرجو من الزملاء الكرام الوقوف دقيقة صمت حدادا على روح المرحوم النائب السابق الاستاذ عبد الكريم الزين.

- وقف الحاضرون دقيقة صامتين -

الرئيس: الكلمة للزميل جهاد الصمد.

جهاد الصمد: سيدي الرئيس،

ان كثرة الاستحقاقات وتزاحمها على المستويين الداخلي والخارجي، وبالرغم من ان جلستنا هذه مخصصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة للسنة المالية ١٩٩٨، ما يدفعنا الى التطرق، ولو بشكل موجز، الى موضوع العروض التي يتظاهر بها العدو الاسرائيلي، بحسن النوايا وطيب الاستعداد للانسحاب من الجنوب والبقاع الغربي، ثم يتبعها بمعزوفة الترتيبات الامنية ومعاهدة السلام.

ان تجربتنا التاريخية مع هذا العدو، كذلك تجارب من تسرعوا فأحسنوا الظن به، فعقدوا معاهدات تحتاج كل فقرة فيها الى اتفاقات لا نهاية لها، تجعلنا ننشئ بالنهج السياسي السليم، القائم على تلازم المسارين اللبناني والسوري، لان أي مكسب، مهما عظم شأنه لا يعادل خسارة تنتج عن زرع الشكوك، ودق اسفين في حاضر ومستقبل العلاقات اللبنانية - السورية، ولان الشرور كلها، هي في الاطمئنان الى لين ملامس الافعى، والتغاضي عما في انيابها من سم وعطب، ولان الرهانات المتجددة على تغيير المعادلات والانقلاب على السلم الاهلي، ما زالت تدغدغ مشاعر ومصالح بعض المتربصين، وفي ذلك ما فيه من مخاطر ضرب استقرارنا، وتعويض اسس وحدتنا الوطنية الغالية على قلوبنا جميعا.

وفي مشروع الموازنة الذي بين ايدينا، فان القراءة المتأنية له تسمح بالقول، بأنها موازنة تكاد تكون موازنة مصاريف جارية ورواتب شهرية في غالبية بنودها.

في هذا المشروع، تستوقفنا ارقام ونسب تزرع في نفوسنا حيرة وقلقا، ولدى ابناء مناطقنا احباطا ونقمة وفقدان امل، خصوصا اذا كانت طرق تنفيذ بعض المشاريع الواردة فيه سوف تكون على غرار ما نفذ في سنين سابقة وهذا ما يرسخ في المناطق المحرومة لعهود طويلة، الاحساس بأنها ستبقى كذلك ابد الدهر، وبأنه لم يتغير منطق تعامل الدولة معها اولا في الشكل والمظهر والاشخاص، وبأن مبدأ الانماء المتوازن، ان هو الا كذبة كبيرة، وبالتالي فكأنه بات المطلوب من هذه المناطق الخروج من الدولة وعليها، حتى تعتمد الدولة الى العودة اليها اما صالحة حانية وليس فتاة لعوبا غانية.

نبدأ اولا بموضوع الزراعة متسائلين: أي موازنة انمائية هذه، التي يقل فيها ما رصد لوزارة الزراعة اقل من

واحد بالمئة من مجمل ارقام الموازنة؟ في بلد هو بالدرجة الاولى بلد زراعي يعيش اكثر من نصف سكانه ويعمل في الزراعة.

هذا بالاضافة الى ما يتبع من عشوائية في تنفيذ الروزنامة الزراعية، وفي اعطاء المحظيين والمحظوظين ما يجلب عن غيرهم من المواطنين (شاحنات الثوم والبصل)، وغياب كل كلام عن بنك التسليف الزراعي لدعم صغار المزارعين.

وبالمناسبة، نسأل السيد وزير الزراعة: لماذا لم ينفذ حتى الآن مكتب الارشاد الزراعي في الضنية؟ وما هي سياسة الوزارة حيال ما يعانيه انتاجنا الزراعي من كساد وخاصة الفاكهة الصيفية والتفاح والحمضيات؟ واين اصبحت الاتفاقية بين لبنان وليبيا لتصدير التفاح وكيف يعوض على المزارعين في حال الاخلال بتنفيذ الاتفاقية؟

اما موضوعات عمل اجهزة الرقابة والتفتيش فالحاسبة، وعمل اجهزة الجباية، وخاصة جباية الضرائب والرسوم، فنرى ان الوزارة تفرض زيادات ضريبية، او تستحدث ضرائب جديدة، في حين انها تعجز عن جباية رسوم وضرائب مشرعة سابقا، وكأن هناك هوسا حقيقيا في تضخيم لائحة مسميات الضرائب والرسوم المرهقة للمواطنين، وخاصة الفقراء واصحاب الدخل المحدود واصحاب المؤسسات الصغيرة، الذين يحاصرون بقوانين وانظمة تعجيزية التنفيذ:

مثلا ان الحصول على رخصة لفتح مؤسسة او شرعة مؤسسة صغيرة، يستدعي حسب القانون واللوائح، التقدم بسبعة عشر مستندا، من خرائط وافادات واذونات ودفع رسوم، ما يعجز صاحب الرأسمال الحرفي او التجاري الصغير، ان هناك من العقوبات الكثيرة القانونية منها: عدم اجراء عمليات المساحة التي توقفت في مناطقنا منذ الاربعينات على مساحات شاسعة في الارياض، وهنا نسأل وزير الدولة للشؤون المالية، لماذا لم يتم استكمال اعمال المساحة في مختلف المناطق الريفية اللبنانية؟

ومن العقوبات ايضا، انعدام اعمال التنظيم المدني واعمال التخطيط في غالبية القرى الشمالية، ومنها ان الدولة لم تفكر حتى اليوم في ايجاد حل لمشكلة طبيعة الملكية الوراثة غير الخاضعة للفرز منذ مئات السنين، ومنها عدم وجود مسالخ في المناطق، وفيها تعقيدات الروتين الاداري، فكأن لا عمل لاجهزة الدولة وقوانينها الا محاصرة المواطنين بالتنظيمات واللوائح والفرمانات، وتعجيزهم، بل وتغييرهم من استثمار دريهماتهم، في حين انها تتحلل من القيام بواجباتها الضرورية والاساسية لاستتباب حسن علاقة بين الدولة ومواطنيها، فتشجع بذلك المواطن على استثمار امواله وتمنع تفريغ مناطق الارياض بسبب من احدى الهجرتين: الداخلية باتجاه المدن وما يستتبع ذلك من مشكلات اجتماعية وبيئية، والخارجية وما تعنيه من اهدار للطاقات التي يفترض بنا الاستفادة منها في بناء الوطن.

وهنا لا بد من الدخول في موضوع خطير ومتأزم في مناطقنا المحرومة، اعني بذلك مشكلة الابنية السكنية:

ان غالبية المباني القائمة في الاملاك الخاصة، والتي اقيمت خلال الحرب، لم تتم تسويتها لاسباب تعجيزية ذكرنا بعضها اعلاه مما يؤدي الى بقاء معاملات التسوية في مكاتب التنظيم المدني، دون امل في حلها نظرا للتعقيدات التي يفرضها قانون تسوية مخالفات البناء، وبسبب من ان هذا القانون لم يلحظ حلولاً لها يمكن اللجوء اليها.

ان ابناء مناطق الارياف المتشبهين بارضهم رغم تناسي الدولة لهم، لا يبنون بيوتهم للاستثمار او التأجير، انهم يبنون لحاجاتهم الملحة في ايجاد سقف يضمهم وعائلاتهم ويلم شمل ابنائهم ويحميهم من هجرة اريافهم. الا ان هذه الحاجات الملحة والمحققة والمشروعة تضعهم في مواجهة يومية مستمرة مع الاجهزة الامنية المضطرة لتنفيذ القوانين المرعية الاجراء (مثال ما حصل في بلدة قرصيتا).

واذا ما استعرضنا سريعا لائحة بعدد طلبات تسوية مخالفات البناء في قضاء الضنية - المنية من ١/١/١٩٧٧ ولغاية ١٥/١/١٩٩٨، والمأخوذة من نقابة المهندسين في طرابلس والشمال، لادررنا مأساوية المشكلة وجسامتها مخاطرها، ففي بعض البلدات الكبيرة في الضنية والتي يزيد عدد المساكن في كل منها عن الالفى بناء رأينا العدد الضئيل جدا من الطلبات التي تسمح اوضاع المساحة وطبيعة الملكية وغياب اعمال التنظيم المدني، لاصحابها التقدم بها: في سير ٩٢ طلبا، في بخعون ٧٠ طلبا، في بيت الفقس ١٢ طلبا، في السفيرة ٢١ طلبا، في بقرحونا ثلاثة طلبات فقط...

اما موضوع المهجرين، وبالرغم مما اعتوره ويعتوره من استغلال وتهديدات وتوظيفات سياسية وطائفية ومناطقية، ومع ان اتفاق الطائف نص على عودة المهجرين، فانه لم يقصد مهجري منطقة بعينها او طائفة بذاتها، بل انه شمل مهجري الشمال في التبانة وبعل محسن والقبة وبعض قرى الكورة والجهة تماما كمهجري الشوف او الضاحية وغيرهما.

الا ان العجيب في تمويل مشروع العودة، هو ان يقع عبء ذلك على كاهل المواطنين جميعا: من شارك في الحرب واغتنى منها تماما كالذي دفع ضريبة الحرب من دمه وماله وصحته. بل ان اعجب العجب هو ان تفرض على الفقراء والموظفين والعمال والمزارعين عملية التمويل من خلال زيادة الرسوم والضرائب المرهقة، في حين يقف القادرون الممولون، ومسببو التهجير، والسياسيون، ومؤسسات الاوقاف، عاجزين غير مبالين، او متاجرين بموضوع عودة المهجرين.

وفي موضوع المناطق المحرومة، تبرز قضية مشروع البطاقة الصحية الاستشفائية الذي يجب ان يشمل جميع المواطنين وبخاصة المزارعين والعمال والحرفيين الذين تزيد نسبتهم عن الخمسين بالمئة من مجمل سكان لبنان. وهنا لا يفوتنا التنويه والاشادة بدور وجهود السيد وزير الصحة، لما يقدمه من تسهيلات لانباء الطبقات الفقيرة والمحتاجة في كافة المناطق اللبنانية.

اما قضية القضايا فهي اوضاع التعليم الرسمي المتردية في كل من الضنية وعكار، حيث يكاد هذا التعليم

الرسمي ان يكون الخيار الاوحد للتعليم امام الناس ، طلابا واولياء .

وحيث بلغ عدد التلامذة لهذا العام الدراسي ٩٧ - ٩٨ في عكار ٣٥ الفا وفي الضنية والمنية ١٥ الفا تجمعهم ٢٢٥ مدرسة ، لا تزيد نسبة الابنية المنشأة منها للاستعمال المدرسي اكثر من ٥٪ ، وبقية الابنية هي شقق سكنية وبعضها . . . لن نقول لماذا تصلح .

اما نوعية وتخصص المعلمين ، فهذه قضية بحد ذاتها ، حيث لا نجد في المناطق الجردية والوسطى من الضنية وعكار غير المدرسين المتعاقدين الذين لم يتلقوا التدريب الكافي ، في حين تم نقل خريجي دور المعلمين المتخرجين حديثا الى المدن والبلدات الساحلية مما اوجد فائضا نوعيا كثيفا هنا ونقصا فادحا في مدارس الجرد .

هذا في نفس الوقت الذي تم فيه افتتاح دور المعلمين في مراكز المحافظات لتخريج مدرسين للتربية الرياضية والتربية الفنية واغلقت دور المعلمين في المناطق المحتاجة لخريجين متخصصين .

وهنا لا نفاجا ، سيدي الرئيس ، عندما نجد مثلا مدرسة تضم ٦٠٠ طالب ، ٥٠٠ منهم في الابتدائي ومئة فقط في المتوسط ، مما يشير الى حال تسرب ضخمة قد تصل نسبتها الى ٧٥٪ ، ويكمل ذلك ما نلاحظه في النتائج الرسمية للشهادة المتوسطة ذات النسب المتدنية في النجاح في الغالبية الساحقة في مدارس الضنية وعكار ، وقد تصل هذه النسب في بعض المدارس الى الصفر بالمئة .

ونسأل هنا الحكومة عما رصدته في موازنة هذا العام للابنية المدرسية الواجب والضروري انشاؤها في مناطقنا؟ ونسأل الحكومة ما هي مبررات اقفال دور المعلمين في الضنية وعكار وعدم ضخها لمدرسين متخصصين جدد وتدريب المتعاقدين؟

ونسألها اين تطبيق سياسة التعليم الالزامي الذي نصت عليه اتفاقية الطائف؟ وهل قدر على ابناء مناطقنا ان يعاملوا تربويا وعلميا بنفس المنهجية التي عوملوا بها من قبل سلطات الانتداب الفرنسي والحكومات الاستقلالية المتعاقبة؟

سيدي الرئيس ، ان الوكالة الشعبية التي نحمل امانتها ، ترتب علينا مسؤولية مصارحة مواطنينا بما تلقاه مشاريع مناطقهم من اهتمام او اهمال او سوء تنفيذ ، وكذلك مصارحة المسؤولين بما يشعر به ، بالفطرة او الممارسة والملاحظة ابناء مناطقنا الذين اصيبوا باليأس والاحباط والقرف . ولا تفاجأوا ان صارحتكم ، بأنهم وصلوا بتفكيرهم واستعدادهم الى مرحلة الغليان والعصيان والثورة .

انهم يعانون من الاهمال المقصود الذي مارسته حكومات وعهود متتالية ، وها هم من جديد يعانون نتائج الغاء وزارة التصميم ، فيشهدون ان مشاريع الهاتف الموعود بأنها ستكون ناجزة مطلع العام ١٩٩٨ ، لم يتم انجاز ما يزيد عن الخمسة بالمئة منها في محافظة الشمال ، كما يشهدون تنفيذا سيئا لبعض المشاريع المنفصلة البعيدة عن كل خطة انمائية متكاملة ، حتى ان بعض هذه المشاريع يخطط وينفذ دون مراعاة حاجات بعض المناطق .

حاليا هناك مشروع انجزت دراسته لربط الضنية بالهرمل، نحن لسنا ضد ذلك مع العلم ان هذا المشروع كلفته ٣٠ مليون دولار في حين ان منطقة الضنية ليس فيها طرقات. فقبل ان نربط الضنية بالهرمل علينا ان نحقق طرقاتنا الداخلية اولاً، هذا الموضوع انا اسجل اعتراضى عليه.

اما خطة ال ١٥٠ مليارا، فاننا لم نجد لها ذكرا في الموازنة التي بين ايدينا، ولم نعر على رأي الحكومة في طرق تمويلها، ولا على كيفية توزيعها على المناطق، ولا نوعية المشاريع المنوي تنفيذها، لكأنى بها تكاد تكون «طبخة بحص»، وليس فيها من الفائدة اكثر من انها وضعتنا في مواجهة مع زملائنا نواب البقاع، نتصارع ونتسابق لاقتسام ارقام بأصغار ميتة قبل ولادتها، ولتنتاش شيكات مرصودة في حسابات وهمية.

انه الغبن والظلم والاستهتار والاصرار على سياسة القهر والحرمان، تمارس على شعوب مناطقنا. ولا ندرك حتى الساعة: ما هي الحكمة، واين العدالة، وكيف تطبق سياسة الانماء المتوازن، التي شكلت بندا اساسيا من بنود اتفاق الطائف، والتي انما اقرت لتدارك اسباب انقسام وطني جديد وربما حرب اهلية جديدة.

اما موضوع قائممقامية الضنية - المنية، الذي صدر قانونه لاربع سنين خلت، لكاه وضع ودبج وصدر كي لا ينفذ. فاذا ما ضربنا صفحا عن امر التسمية الخطأ، فان القانون لم يراع على الاطلاق واقع الجغرافيين: الطبيعية والديموغرافية من جهة، ولم يجد الصدى والقبول في حديهما الادنى لدى ابناء المنطقة من جهة اخرى.

هذا بالاضافة الى استحالة وضعه موضع التنفيذ، نظرا الى الشح الذي تواجه به مطالب المنطقة حتى الصغيرة وغير المكلفة، فكيف بأمر انشاء سرايين، احدهما في منطقة الجرد والاخرى في منطقة الساحل؟ كل هذا يستدعي منا جميعا، مجلسا وحكومة، الاسراع في تعديل قانون استحداث القائممقامية، ثم العمل سريعا على اصدار المراسيم التطبيقية له، وتشديد مركز واحد للقائممقامية بدلا من مركزين، فامكانيات الدولة لا تسمح والمواطنون ونحن غير راضين عن ذلك.

واخيرا سيدي الرئيس، وليس اجرا، نصل الى موضوع الكهرباء شمالا.

لقد بات معلوما، ان نسبة جباية فواتير الكهرباء على مستوى لبنان لا تتعدى ال ٣٤٪، في الوقت الذي بلغت الجباية في محافظة الشمال ما يزيد عن ال ٨٥٪، فهي بذلك تشكل النسبة الاعلى، وربما الوحيدة بين نسب الجباية في بقية المحافظات، في نفس الوقت الذي يطلب منا الموافقة على طلب دعم مؤسسة كهرباء لبنان بمبلغ مئة مليار ليرة.

ان هذا الافتتاح، وهذا الظلم يوقعاننا في حال من الحيرة والدهشة، ويصيبان مواطنينا بالاستنكار والذهول والغضب.

فالشمال سيدي الرئيس، هو المحافظة الوحيدة التي تلزم فيها عمليات جباية رسوم الكهرباء لشركة خاصة، وهو الوحيد الذي يدفع هذه النسبة المرتفعة من الرسوم، وهو فوق ذلك، الواقع في آخر سلم اهتمامات

الوزارات على جميع الاعددة، وهو المطالب، يا للكفر، بتغذية سلفة ال ١٠٠ مليار عن اللبنانيين جميعا، وخاصة ابناء المناطق التي لا تدفع رسوما، ولا تلزم فيها عمليات الجباية، ولا تطبق عليها القوانين.

لذلك كله، فاننا نهيب بالزملاء نواب محافظة الشمال ووزرائها، ان يتحملوا مسؤولياتهم في رفع الغبن والظلم عن كاهل مواطنيهم، كما اننا، ومن على منبر الشرعية ومصدر السلطات بالذات، ادعو اخواني ابناء محافظة الشمال الى التمتع عن دفع رسوم الكهرباء، الى ان تعتمد الوزارة واجهزتها اما الى تحصيل مستحققاتها من جميع المحافظات اسوة بمحافظة الشمال، واما الى اعفاء ابناء الشمال مما اعفي غيرهم منه.

سيدي الرئيس،

- اننا نرفض سياسة الصيف والشتاء تحت سقف واحد.
 - اننا نرفض المزاجية والاستنساب في كل عمل عام.
 - اننا نرفض قهر المناطق وتعجيز المواطنين.
 - اننا نرفض الاسترسال في ممارسة المذهبية والمحاصصة في التوظيفات والتعيينات.
- اننا نقول:

- نعم لمبدأ العدالة وتطبيق القوانين التي تساوي بين الجميع
 - نعم لتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتفعيل اجهزة الرقابة والمحاسبة.
 - نعم لتطبيق مبدأ الانماء المتوازن وعودة كل المهجرين من جميع المناطق.
 - نعم للاهتمام بالطبقات الفقيرة الزراعية منها والعمالية والحرفية، واصحاب الدخل المحدود.
- والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور حسين يتييم.

حسين يتييم: بسم الله.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام، السلام عليكم،

ان المناسبة هي مناقشة مشروع الموازنة لعام ١٩٩٨، وهي الاستحقاق الدستوري الالهم، الذي ينظر فيه مجلس النواب كل عام، لما يترتب عليه من تأمين الاستقرار للمجتمع الاهلي، ومن تحقيق الاستمرار للدولة والوطن.

ولو شاء أي نائب ان يجد مادة للكلام، لوجد في كل باب من ابواب هذه الموازنة، بابا واسعا، يلج منه الى النقاش الهادف، ومن ثم الى الكشف الحقيقية البيضاء.

وهي مناسبة للمعارضة البناءة، كما للمواولة البناءة، كي تقال فيها كلمة الحق، وهي الكلمة السواء التي يجب ان تعكس آمال الناس وآلامهم، بعد سنوات طوال من الحرب والقلق والانتظار.

بل هي الكلمة التي يجب ان تعكس مسؤولية النائب في ما انابه به الشعب عنه، وانابة الشعب لنا هي امانة مقدسة فيها من الوعي والمعرفة بقدر ما فيها من وطنية واخلاق.

وفي حقبة لا نحسد عليها من تاريخ هذا الوطن تبدو الامانة ثقيلة ثقل الجبال في لبنان، ولكن خيارنا ان نكون نوابا، اصبحت الامانة معه قدرا لا مفر منه، والشجاعة والايمان يقتضيان ان نقبل بهذا القدر.

دولة الرئيس، هذه الموازنة تبرز هموم الوطن وتحديات المستقبل معا. واذا كانت كل هموم الموازنة هي هموم النائب، فان قصر المدة المعطاة للكلام لا تخولني الاستفاضة بالرأي حول ابوابها وارقامها وتعرجاتها.

لذلك سأكتفي منها بالمهم الذي يتصل بي، من حيث معرفتي الوظيفية فيه، ومن حيث ولويته على كل هموم الموازنة، عنيت به هم التربية والتعليم.

دولة الرئيس، بداية، لست هنا لاطنب في مديح الحكومة، وانا عضو في كتلة القرار الوطني، بل انه من الانصاف ان نذكر لهذه الحكومة المستمرة، انجازاتها في مجالات ارساء السلم الاهلي، والبناء والاعمار، واستشراف آفاق المستقبل، بمشاريع وخطط تعيد لبنان الى ذاكرة التاريخ دولة حضارية بين دول العالم المتقدم، وواحة للحرية والديمقراطية في صحراء هذه المنطقة.

ولست هنا مرة ثانية، لاكميل التهم لهذه الحكومة، وقد استلمت ارثا لا تحسد عليه من الحكومات المتعاقبة، وورثت تاريخا من الاستقلال كان فيه البلد شركة منحصصة اكثر مما كان وطنا عادلا ونهائيا، وتلقفت مع كل هذا وذاك تركة الحرب الاهلية، بلغ فيه البلد حدا من الفوضى والانقسام، بما كاد ان يوصلنا الى قتل الامل والرجاء.

دولة الرئيس، وانه لمن الشجاعة والحقيقة ان نقول انه كان بإمكان هذه الحكومة ان تتحاشى العثرات التي وقعت فيها، وان تتجنب اخطاء عديدة ما كان يجب ان تسجل في مرمها الواسع، ولكننا يجب ان نعترف بقدر ما يجب ان نعرف ان غياب الانسجام الكامل بين الوزراء ثم بين اركان الحكم، ثم بين اركان واعضاء الكتل النيابية، وان وفرة المستشارين واختلاف امزجتهم واهوائهم ومشاربهم، جعلت من هذه «الحكومة الواعدة» موضوعا لنقد بعض سلوكياتها من قبل المواولة البناءة، كما من قبل المعارضة البناءة، وهو امر جعلها هدفا مستباحا وغير مسؤول احيانا من قبل المعارضة الجارحة ومن قبل بعض اجهزة الاعلام، وهي جهات نقدرها ونحترمها ولكننا نريد لها ان ترى الحقيقة الواضحة وترى معها الوطن، بعينين اثنتين لا بعين واحدة، وتجرد وامانة، بعيدا عن الغضب والانفعال والاهواء.

دولة الرئيس، واسمحوا لي هنا ان اتوقف لحظة لاقول، انه لم يحصل في تاريخ لبنان ان انزلت المعارضة بما يوصل غسيلنا الوسخ الى القارات والآفاق، او بما ينقل خلافاتنا المفتعلة، الى ما يعرض صورتنا الحضارية الى

حجب ثقة الامم والشعوب والدول، والى تشويه صورتنا الداخلية بما يعرض السلم الاهلي الوطني لانتكاسة جديدة قاتلة.

وقد كنا لا نريد لهذه الحكومة قطع قنوات الاتصال السياسي مع العالم عبر الفضاء، حتى تبقى لنا اطلالتنا الديموقراطية الحضارية على العالم، وهنا يقتضي القول: ان الاعلام في مرحلة ما بعد الحرب اعطي حريته الكاملة مكتوبا ومسموعا ومرئيا، ورغم انه يتناول الرموز، اشخاصا ومقامات بالنقد الجارح احيانا، فان احدا من رجال الاعلام لم يدخل سجننا، في حين ان الاعلام عرف حالات من التعقب والعقوبة والسجن في عهود سابقة لحكومات الطائف، على ان ما جرى من خروج على حدود المؤلف والقانون والامن، اعطى الحكومة سببا لاتخاذ التدبير المر، آمليين ان نعود الى كامل وعينا الوطني كي نعود الى كامل حريتنا المسؤولة.

دولة الرئيس، من هنا، نعود الى موضوعنا الاساسي وهو التربية والتعليم.

لقد لفتني ولفت المهتمين بالشأن التربوي، ان التربية وفقا لحصتها من الموازنة لم تكن في اولويات الحكومة، وهذا امر لا يستقيم مع فكرة اعادة بناء الدولة، اذ ان بناء الدول يستلزم اولاً بناء الانسان على اسس من الوطنية والمعرفة والاخلاق. وغني عن القول، ان الموارد البشرية هي الاساس في الموارد الاقتصادية والمعرفية، وان انسان المعرفة هو خير استثمار في مجالات التنمية والاعمار وبناء الاوطان.

وتجربة الرئيس الحريري في ارساء المؤسسات التربوية الخاصة، وفي ابعاد الالاف من الشباب للتخصص على نفقته خير دليل على صحة هذا القول.

وفي العالم المتقدم، تؤمن الدولة لاجيالها تعلما مجانيا في المدارس والجامعات، ويحظى المتفوقون من الطلاب باهتمام الدولة لانهم هم الذين يقومون بالابحاث العلمية، وهم الذين يغنون المجتمع بألوان المعرفة والاختراعات، وهذه الدول ترصد الجزء الاكبر من موازنتها للتربية والتعليم العام على انواعه ومستوياته، فيما نحن في لبنان لا نأخذ بهذه المعادلة، ونحن احوج ما نكون لها وطنيا بعد ان عانينا من حروب متكررة، وعلميا بعد ان تخلفنا عقودا عن الامم والشعوب المتقدمة.

ولست هنا مرة اخرى لاتوجه بالنقد الى وزير التربية، وهو الكفي الكفؤ، وقد تلقف كرة النار بيدتين عاريتين، ولعمري انها شجاعة المغامر، ان يقبل التحدي في تلقف الكرة الكبرى بين وزارات الدول الكبرى، ساعده الله واعلى مقامه.

ولا لوزير التعليم المهني والتقني وهو يسعى جاهدا لجعل وزارته في مستوى العصر ولا لوزير التعليم العالي، رفع الله شأنه ايضا وهو القابض على وزارة مستحدثة تكبله فيها موازنة متواضعة كالقابض على حجرة النار.

ولكني هنا لاقول كلاما امينا، ولانقد نقدا مخلصا من مواقع التربية والنيابية والسياسية في موضوع التربية والتعليم.

دولة الرئيس، ان نظرة الى الموازنة، ترينا ان التعليم لا يستحوذ على اكثر من ٣٪ من الناتج القومي، فضلا عن ان هذه النسبة لا تستغل كلها بسبب الفوضى التي تسود مؤسسات التعليم الرسمي على كل المستويات.

واذا كانت هذه الفوضى المتراكمة موروثه من زمن الحرب، وبفعل المداخلات السياسية، فاني ارى ان محاولات الحكومة في تقويم الامر، لم تكن في مستوى مواجهة هذه الآفات الفتاكة.

نسوق هذا الكلام ونحن نعلم ان حصة التعليم من الانفاق العام تساوي ٦٪ من الناتج القومي في البلاد المتقدمة كفرنسا وهولندا وايطاليا، وهي نسبة تنفق بجدوى وفعالية مع الاشارة انها نفوق ما هو مخصص للامن والدفاع في هذه الدول.

دولة الرئيس، واذا اعتبرنا انفسنا اننا في جمهورية الطائف، فلقد عدت الى ميثاقه في موضوع التربية والتعليم حيث يقول في البند هـ ما يلي:

١ - «توفير العلم للجميع، وجعله الزاميا في المرحلة الابتدائية على الاقل».

والواقع ان الدولة لا تزال قاصرة عن ادراك هذا الامر. لذلك فان هذا المشروع يخرج من الادراج ثم يعود ليختبئ فيها من جديد.

٢ - «التأكيد على حرية التعليم وفقا للقانون والانظمة العامة».

والواقع ان التعليم غير مراقب من الناحية التربوية على الاقل في قطاعيه الرسمي والخاص، فان حرية التعليم ليست في حدود الضبط بل في حدود التفلت على المستويين الاكاديمي والوطني والاداري.

٣ - «حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي».

والواقع ان المدارس الارسالية والمذهبية تشكل محميات تربوية تقصر عن مراقبتها القوانين والادارات واجهزة الرقابة.

واما الكتاب المدرسي فلا يزال يسرح ويمرح دون ضوابط مهنية او علمية او تربوية او اقتصادية.

٤ - «اصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلئم حاجات البلاد الانمائية والاعمارية، واصلاح اوضاع الجامعة اللبنانية، وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية».

والواقع ان التعليم الرسمي لا يزال يتخبط في فوضى موروثه، واذا كان وزير التربية قد استطاع وقف الانزلاق - وهذا امر هام - الا ان التعليم الرسمي لا يزال يعاني الامرين في مبانيه وادارته ومعلميه وقدراته الاستيعابية وادائه وظروف العمل فيه.

وعجالتنا هذه تنوء بذكر التفاصيل.

واما التعليم المهني والتقني، فهو خيار المستقبل، وباب الولوج الى مواكبة عصر العلوم والتقنيات العالية.

ان هذا النوع من التعليم الذي اصبح سمة الشعوب المتقدمة لا يزال قاصرا في موازنته وادارته وكوادره وهيكلته، وذلك بفعل وضعه بين الاولويات المتأخرة، اذ بينما تهبط مركبات فضائية على القمر والمريخ لا نزال نحتاج الى وضع مناهج تعليمية تحتاج بدورها لاكثر من هبوط الاقلام على الورق.

واما الجامعة اللبنانية فمشكلاتها كثيرة وكبيرة واولى هذه المشكلات هو تعدديتها بما يستتفز موازنتها ويبقيها كليات طائفية بعثرتها الحرب الاهلية ولم يوحدتها السلم الاهلي بعد.

هذا في الوقت الذي رخصت فيه الدولة لجامعات خاصة على حساب وحدة الجامعة اللبنانية وسمعتها ووطنيتها ومستواها العلمي.

٥ - «اعادة النظر بالمناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي، وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية».

وهنا نقول، لقد وضعت المناهج اوزارها، وهو انجاز هام ولكن الامر يحتاج الى آلية، والآلية تحتاج الى اتفاق، فهل رصد للآلية موازنة؟ وهل جهزت طواقم التعليم والادارة من اجل هذه الغاية؟

واما تعزيز الانصهار والانتماء فانه يتطلب معلما يكون هو بدوره قد تربى على الانصهار والانتماء، اذ ان الضمانة الوحيدة للمناهج الموضوعه او الكتب المعتمدة هو المعلم الذي آمن بمنهجه وكتابه ورسالته.

واما الانفتاح الروحي فانه يحتاج الى تربية دينية مراقبة، ولكن التربية الدينية غيبت بقرار من مجلس الوزراء، وهذا بدوره امر عجب في وطني الروحانيات والايمان والاديان.

واما توحيد كتب التربية والتاريخ فانه بقدر ما هو انجاز، فان الامر يحتاج الى معلم موحد يقرأ جيدا ما بين يديه من مهمة تربوية وطنية تضمنتها هذه الكتب، وتضمنها السياق الوطني العام في وطن يعاد بناؤه من جديد.

دولة الرئيس، اني في النهاية استشهد بدراسة مجلس الخدمة المدنية في ترشيد الانفاق على التعليم الرسمي وهي دراسة وضعت حديثا وقد نشرتها وسائل الاعلام المكتوبة.

وعليه نرى انه لا بد من اعادة تنظيم شاملة لكل اجهزة الخدمات التربوية تراعى فيها الاعتبارات التالية:

١ - تحديد نسبة معينة من عدد التلاميذ قياسا بعدد افراد الهيئة التعليمية، فاذا كان المجموع العام للتلاميذ ٢٤٣٠٠٠ مقابل ٢٦٨٠٠ معلم، في مختلف مراحل التعليم لعام ١٩٩٦/١٩٩٧، اذن هذا يعني ان لكل معلم ما نسبته اقل من عشرة تلاميذ، وهي نسبة متدنية كثيرا وفي ذلك هدر كبير.

٢ - انتقاء افراد الهيئة التعليمية من ذوي المستويات العالية، الذين تخرجوا وتكونوا في دور المعلمين او كلية التربية، واما انتقاء اساتذة الجامعة اللبنانية فيجب ان يتم على اساس المؤهلات العلمية العالية والرفيعة.

٣ - واذا كانت فكرة الغاء التعليم المجاني الخاص تحوم في رؤوس المسؤولين، وقد تردد هذا الكلام في اطار لجنة المال والموازنة، فاني من موقع العليم، اقول ان هذا الالغاء بدون بدائل سوف يفاقم المشكلة التربوية، لان هناك مئة الف تلميذ ينهلون التعليم في المدارس المجانية، واذا ما اضيف هذا العدد الى تلاميذ المدارس الرسمية يصبح المجموع ٤٠٠ الف تلميذ، فهل بإمكان وزارة التربية النهوض بهذا الامر؟

واني اشير هنا الى ان هذه المدارس هي الوحيدة بين خيارات التعليم الشعبية في لبنان التي تخضع لرقابة الدولة ماليا وتربويا وعلى مدار العام الدراسي، دون غيرها من المدارس الخاصة والرسمية، ومع ذلك تكال لها التهم الظالمة جزافا بدون ان يكلف هؤلاء انفسهم عناء المعرفة والحقيقة.

٤ - اعادة دمج وزارات التعليم المهني والتعليم العالي ووزارة التربية في وزارة واحدة، وهو امر يوفر وحدة التخطيط والتنسيق في موضوع التربية والتعليم، ويوفر هدرًا كبيرًا في الموازنة فضلاً عن ان الفصل بين هذه الوزارات اثبت عدم جدواه بشهادة وزراء وخبراء وقفوا على حقائق هذه التجربة.

دولة الرئيس، وفي الختام، التربية والتعليم والاعلام، هي المرتكزات الاساسية لبناء الشعوب، منها تستقي الاجيال قيمتها الوطنية والقومية والاخلاقية والانسانية، وانا نرجو للحكومة قدرة على النهوض بها والحفاظ عليها، كما نرجو لمجلس الامة قدرة في ان يكون خير ضامن لها وخير حارس، وهذا هو عهدنا بك يا دولة الرئيس، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

تتميز مناقشة موازنة العام ٩٨ عما سبقها بتقدير جامع لمخاطر المؤشرات المالية التي تعكسها الموازنة بما يضيف على المساهمة في النقاش اهمية بالغة بمقدار المسؤولية التي يتحملها ممثلو الشعب عن مصير الوطن ومستقبل اجياله.

فرغم الجو السائد شعبياً واعلامياً حول عدم جدوى النقد والاعتراض واقتصراره على الكلام المتكرر دون النفاذ للتأثير في مجرى السياسات القائمة فان ابداء الرأي والجهر بالقول في ظل مناخ عام يقر بصعوبة الاوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية ضرورة وطنية يسهم على الاقل في تسليط الضوء على مكان الخلل ومحاصرة الفساد واهدار المال العام، ان لم يكن قادرا على احداث التغيير والاصلاح المنشود في بنية النظام واداء القيمين على الحكم وشؤون البلاد. انطلاقاً من ذلك وامثالاً لامر الله تعالى في قوله (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه، والله بما تعملون عليم).

نقول: ان اجراء مقارنة بين فذلكة الموازنة لهذا العام وبين ما سبقها تظهر تكرارا للاهداف المتوخاة في السياسات الحكومية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية وللعوائق التي حالت دون تحقيقها مع

الاستمرار في القاء الاسباب على عوامل بعيدة عن السياسات المتبعة طيلة الخمس سنوات الماضية.

فالتفسير المقدم لتبرير اخفاق التوقعات فيما يتعلق بنسب نمو الناتج المحلي، والعجز في الموازنة وارتقاب فوائض اولية بدءا من موازنة ال ٩٦، يركز على التذكير الدائم بما واجهه الاقتصاد اللبناني في سنين الحرب الاهلية وبالظروف الاقليمية الصعبة واستمرار الاحتلال الاسرائيلي واعتداءاته المتكررة والاخفاقات والتجاذبات السياسية الداخلية.

وكل ذلك ليس بخاف تأثيره الاقتصادي والمالي ولكن السؤال البديهي الذي يطرح نفسه الم يكن كل ذلك جزءا من معطيات واقعا الامني والسياسي والاقتصادي. قبل مباشرة الحكومة الحالية لمهامها والتي هي امتداد لسابقتها في التصور والرؤية ووسائل المعالجة وقبل رسم السياسات وصدور التوقعات؟ او ليس التخطيط السليم يفترض وضع هذه المعطيات في حسابان واضعي الخطط ومقرري سبل المعالجة ووسائل التنفيذ؟

كما ان الحديث عن مبالغ مدورة من الاعوام الماضية ومبالغ مودعة كأمانات في حساب الخزينة والانفاق منها خلال عام ١٩٩٧، وكذلك الدفعات الكبيرة على حساب خدمة الدين العام (الفوائد واستحقاقات جزء من الدين العام بالعملات الاجنبية الناتجة اساسا عن الفوائد المرتفعة التي سادت خلال عامي ٩٥ و ٩٦ كما ورد في الفذلكة)، لا يعني من التقصير في احتساب النفقات المقدرة ومسؤولية الخلل الفاضح في وضع الموازنة، ورغم اشارة الفذلكة الى اضطرار الخزينة لاستدانة مبالغ تفوق احتياجاتها في اطار السياسة النقدية الا انها اغفلت تماما مقدار هذه الاستدانة وحصتها في العجز ودورها في تنامي الدين الداخلي العام طيلة الخمس سنوات الماضية وانعكاس تلك السياسة التي حافظت على استقرار العملة الوطنية امام العملات الاجنبية على نمو القطاعات الانتاجية من صناعة وزراعة واتجاه التسليفات والاستثمارات.

دولة الرئيس، ان قراءة المؤشرات المالية التي اظهرت العجز الفعلي لموازنة سنة ال ٩٦ ب ١، ٥١٪ مقارنة بعجز مقدر ب ٣٧، ٧٪، والعجز الفعلي لموازنة العام ٩٧ بما يتجاوز ال ٥٩٪ مقارنة بعجز مقدر ب ٣٦، ٣٪ تدل بوضوح على عدم صحة التوقعات في تحقيق فوائض اولية تمكن من احتواء الدين العام وتخفيض نفقات خدمته. وتكشف خطأ الرؤية القائمة على هذه التوقعات والسياسات وهذا ما يفسر استمرار الحلقة المقفلة التي تحيط بأعناق النمو والانتاج والواردات وتزيد من صعوبة الاوضاع الاجتماعية، فحجم الدين المتنامي ككرة الثلج والبالغ حجم الناتج المحلي القائم تقريبا (بحسب احصاءات وزارة المالية والمتجاوز لذلك بحسب العديد من الاحصاءات والدراسات، تجاوز كل المعايير والخطوط المالية والاقتصادية المرسومة لاقتصاد سليم وبات سببا في ازدياد خدمة الدين في الموازنة نسبة الى الواردات وتقليص سائر النفقات الامر الذي يجعل من الموازنة مجرد ارقام حسابية تدور بين نفقات رواتب واجور وتحويلات ومساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي حوالي ال ٣١٪ ونفقات خدمة الدين حوالي ال ٤٣٪ والباقي يوزع على مواد وخدمات استهلاكية ونفقات استثمارية ويبيدها عن تأدية وظائفها

الاقتصادية والاجتماعية واعادة توزيع الثروة الوطنية بما يحقق توازنا اجتماعيا يقلص الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة ويوفر اسباب الاستقرار الداخلي الذي لا يترسخ الا باستقرار اجتماعي.

واذا كانت نسبة النفقات الاستثمارية في الموازنة في تقلص دائم ولا تتجاوز نسبة الـ ٧٪ اذا استثنينا الاعتمادات المخصصة لحصة الدولة في القروض الموقعة خارج الموازنة فان استمرار هذا العدد الكبير من الوزارات يصبح بابا واضحا للهدر والنفقات غير المجدية.

كل هذه النتائج المالية وازدياد حجم الدين ومضاعفته خمس مرات من العام ٩٢ حتى العام ٩٧ ومشروع الحكومة الاعماري لم يتجاوز مرحلته الاولى، فكيف اذا ما استمر الانفاق على وتيرته وفق خطة النهوض واستمر الاتجاه المالي والاقتصادي على حاله؟

ان ربط نمو حجم الدين العام بالدين السابق عن العام ١٩٩٢ بزيادة الرواتب والاجور والتقديمات الاجتماعية امر مبالغ به، حيث يعتمد تحريك حجمه بحسب الفوائد المترتبة على دين ما قبل الـ ٩٢ ويتجاهل الزيادات التي اصابته الرسوم والضرائب غير المباشرة والتي ارتفعت بشكل كبير من ٣٩،٩٪ الى ٦٢،١٪ خلال الفترة الممتدة من عام ٩٢ حتى عام ٩٧ وبمعدل ٥،١ مرة ناهيك عن تعزيز الواردات الاخرى في الوقت الذي انخفضت فيه حصة الانفاق الاجتماعي من مجمل الانفاق العام من ١٤،٢٪ الى ١٠،٦٪ ولم يرتفع الحد الادنى للاجور والرواتب (بالاسعار الجارية) الا بمعدل ٢،٥ مرة فقط.

ورغم هذا الحجم الهائل من الانفاق فان عجلة الاقتصاد لم تتحرك وفق ما هدفت اليه الحكومة في تحقيق نسب نمو مرتفعة لا تقل عن ٨٪ سنويا، بل تدنت هذه النسب سنة فسنة لتصل في احسن التقديرات الى ٤٪ عن العام ٩٧ واذا نظرنا الى مكونات الدخل الوطني كما يحلل بعض الاقتصاديين (الذي يزيد بنسبة ٢ و ٣ في المائة في العام نلاحظ ان هذه الزيادة لا تعود الى زيادة دخل المؤسسات واجور الافراد بل الى زيادة الفوائد والضرائب غير المباشرة في هذا الدخل وهذا النمو الاقتصادي المصطنع لا يحرك عجلة الاقتصاد).

ان استمرار تعرض العملة الوطنية للضغوطات عند حصول تجاذبات واستحقاقات سياسية داخلية يؤدي الى زيادة اسعار الفائدة، واستمرار السياسة النقدية القائمة على امتصاص السيولة يؤدي الى انعكاسات سلبية على نمو القطاعات الانتاجية من صناعة وزراعة وسياحة وبحول دون الاستفادة من زيادة ارتفاع مجموع ميزانيات المصارف من ٣٧،٢ الف مليار عام ٩٦ الى حوالي ٤٢،٧ الف مليار في ايلول عام ٩٧ كما توضح فذلكلة الموازنة لتوجيه الاستثمارات انتاجيا برفع حصة هذه القطاعات من التسليفات علما ان المصرف المركزي قد خفض نسبة الاحتياط الالزامي على المصارف التي تقدم تسهيلات استثمارية متوسطة وطويلة الاجل للقطاع الخاص ومع ذلك فان قطاع الصناعة لم ينل غير ١٤٪ تقريبا من هذه التسليفات والقطاع الزراعي كان نصيبه اقل من ٣٪ وبقيت النسبة الكبيرة التي تقارب الـ ٥٠٪ للتجارة، (احصاءات الـ ٩٦) بينما الجزء الاكبر من اللبنانيين يعيشون من قطاعي الصناعة والزراعة. فيما القطاعات الاخرى توفر الدخل لعدد اقل من اللبنانيين.

ولم نتيين بعد نسبة الزيادة في التسليفات الى القطاعات الثلاث من زراعة وصناعة وسياحة بعد دعم الحكومة للقروض الممنوحة الى هذه القطاعات من المصارف الخاصة بما يساوي ٥ نقاط مئوية من الفائدة الرائجة.

ويتضح من مقارنة نسبة الدين العام الى الصادرات والبالغة ٩١٠٪، انها تجاوزت المتوسط الدولي العام بحسب البنك الدولي والمحدد نسبته بـ ١٧٦٪، كما ان نسبة خدمة الدين العام الى الصادرات بلغت ١٥٠٪، بينما متوسطها الدولي ٢٢٪.

كل ذلك يشير بوضوح الى العجز الهائل في الميزان التجاري والخلل القائم في بنية الاقتصاد وضعف انتاجيته وضآلة حجم الاستثمارات الموظفة في هذه القطاعات المعدل السنوي لشراء الآلات الصناعية ١٥٠ مليون دولار.

دولة الرئيس، ان الاقرار بوجود المشكلة هو بداية الطريق لتلمس الحلول السليمة لها شرط ان يتبع ذلك توفر الارادة الجدية في معالجة الخلل وتقويم الاداء.

وما التحرك الذي اعقب موقف لجنة المال والموازنة من الاوضاع المالية والاقتصادية والذي انتج ما سمي بتفاهم الرئاسة الا اقرارا بوجود المشكلة ينبغي ان يقترن بالتنفيذ الصارم للعناوين التي تناولتها الورقة الاصلاحية التي طالما نادينا بتطبيقها بالاضافة الى امور اخرى.

وحتى لا تصبح هذه الورقة مجرد اعلان نوايا وجواز مرور لمشروع اقتراض الملياري دولار وحتى لا يصدق القول بأنه من كان سببا او جزءا من اسباب المشكلة لن يكون حلا لها. ينبغي وضع الاجراءات والقرارات والتشريعات اللازمة، لاصلاح اداري حقيقي يزيد من فعالية الادارة وكفاءتها وانتاجيتها ويقلل من كلفة نفقاتها في الموازنة العامة ويبعدها عن الاحتواء والهيمنة السياسية ولن يتم ذلك ما لم تفعل اجهزة الرقابة من تفتيش مركزي وديوان محاسبة ومجلس خدمة مدنية ومجلس تأديبي عام بتعديل انظمتها وصلاحياتها اذا دعت الحاجة الى ذلك لتطوير عملها في تقويم الاداء الوظيفي، وتصنيف المهام وتحديد الملاكات ومنع التوظيف السياسي على حساب المال العام وتأمين الفرص المتساوية لجميع اللبنانيين على قاعدة تكافؤ الفرص حيث لا يجوز تحويل الادارة الى اقطاعيات سياسية تحمي فساد بعض العاملين فيها بالاستناد الى مرجعيات سياسية وطائفية.

الادارة عصب السلطة التنفيذية مهمتها تنفيذ القوانين والسهر على تحقيق مصالح المواطنين وتسهيلها، من الظلم ان يتحمل الشعب اللبناني بمجموعه اعباء نفقاتها ويحتكر البعض منه خدماتها لتعزيز زعامته ومكانته السياسية.

ان الحاجة الى اجهزة رقابة فاعلة ومحصنة كما هي مصلحة وطنية يفرضها الحرص على المال العام والمساواة بين المواطنين وزيادة الانتاجية هي ضرورة سياسية لتلافي سلبيات نظامنا السياسي الطائفي وامكانية تأثيره على وضع الادارة وفعاليتها وصلاحها واستغلالها وتجييرها لحسابات سياسية تشوه صورة الديمقراطية وتطعن في صحة التمثيل الشعبي الحقيقي.

وفي هذا السياق نتساءل عن مصير الدراسات لاصلاح الادارة والتي بلغت تكاليفها ملايين الدولارات ولماذا لا يجري تطبيقها؟

كما ان العمل بما اقترحته اجهزة الرقابة لجهة اعتماد لجنة مناقصات عامة تضع الحد الأدنى والاعلى للتلزيما وتفرض اعتماد المناقصات العامة في كل تلزيم ليجري اختيار افضل العروض واقل الاسعار المتناسبين مع الحدين المذكورين بات امرا ملحا لسد باب واسع في هدر النفقات جراء اختيار طرق اخرى للتلزيما بعيدة عن الشفافية والعلنية والفرص المتساوية لجميع المؤهلين .

ان الاستمرار في مشاريع الاعمار والبناء دون ان يترافق ذلك مع تأهيل مناسب للادارة واصلاحها، سبب آخر للهدر وعدم الاستفادة من التكلفة المرتفعة لاعمار وتأهيل العديد من المرافق وخير مثال على ذلك :

مشروع تأهيل الكهرباء الذي لم يؤد نتيجة عجز مؤسسة كهرباء لبنان وتقصيرها في الحماية الى سد العجز القائم في هذه المؤسسة رغم انفاق ما يقارب المليار دولار او يزيد على التأهيل وزيادة الانتاج، لا تزال هذه المؤسسة متعثرة ولا تزال الحماية دون النصف وليس صحيحا ان هناك مناطق متمردة على دفع المتوجب عليها بل الصحيح ان المؤسسة لم تؤمن للمناطق ما تحتاجه من عدادات ومحطات رغم تكس الطلبات العديدة لديها واستيفائها للرسوم اللازمة ورغم التشريعات القاسية التي اقرها المجلس النيابي لمعاقبة المخالفين ومع ذلك فلا يزال اكثر من نصف الطاقة المنتجة غير داخل في عدادات المؤسسة اما الجبايات فلا تزال عشوائية وظالمة واستثنائية ولا علاقة لها بحقيقة الاستهلاك في الكثير من الحالات التي يشكو منها المواطنون في اغلب المناطق . والمثال الثاني على الهدر في الانفاق وعدم تناسب الوضع الاداري وتطوره مع حركة الاعمار والبناء ما يجري في الضاحية الجنوبية، هذه المنطقة التي استبشرت خيرا بمشروع تأهيل البنى التحتية فيها، ولكنها بعد بدء تنفيذه باتت تترحم على ايام حرمانها بعد معاناتها مع متعهدي تنفيذ هذا المشروع والخسائر الاقتصادية البالغة مئات الملايين من الدولارات التي اصاب مؤسساتها الاقتصادية والتجارية، والعذاب اليومي الذي يحسه قاطنوها نتيجة اختناقات المرور في شوارعها بسبب من عشوائية حفر الشوارع وتكرار ذلك لمرة او ثلاث بعد انتهاء الاشغال وتعبيد الطرقات . ان هذا الوضع القائم يكشف حجم الهدر في تنفيذ المشاريع وغياب الرقابة الفاعلة، وبدل ان يكون مشروع انماء الضواحي سببا لشعور المواطن برعاية الحكومة واهتمامها بات عاملا اضافيا لزيادة نقمة الناس جراء المعاناة وصعوبة التنقل .

ولا يكفي القول ان نسبة الهدر لا تتجاوز العشرين في المائة من حجم الاعتمادات المخصصة للجزء الثاني من الموازنة للتبليغ من حجمه، نظرا لقلّة الاعتمادات المرصدة في هذا الجزء، لان هذه النسبة كافية لكي توفر بمجموعها المبالغ اللازمة لتنمية المناطق المحرومة، او تخفيض الرسوم والضرائب غير المباشرة على العديد من السلع.

دولة الرئيس، ان العمل على ايجاد مصادر جديدة لزيادة الواردات ينبغي ان لا يتجه نحو الطريق الاسهل المعتمد حاليا باللجوء الى الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تطال ذوي الدخل المحدود والمتوسط الذين لم يعد

باستطاعتهم تحمل المزيد مع عدم ارتفاع مداخيلهم المتدنية اساسا وهذا الخيار يدفع نحو المزيد من الركود الاقتصادي لتقلص النفقات الاستهلاكية للاسر واقتصادها على الضروريات (وتراجع نسب النمو وتقلص فرص العمل).

لذلك فان توسيع دائرة المكلفين وتعزيز الواردات الضريبية ووضع البطاقة الضريبية ينبغي ان يقترن بتعديل النظام الضريبي لجهة اعتماد نسب مختلفة على الارباح وفق شطرين او اكثر، يكتفي بالعشرة بالمائة على الجزء الاول من الارباح ويزيد عن ذلك على الشطور العالية مع اعتماد اعفاءات لمدة خمس سنوات او اكثر للاستثمارات الموجهة الى قطاعي الصناعة والزراعة. ان ذلك يؤدي الى عدالة في توزيع اعباء اعادة الاعمار والبناء، وتقليص الفجوات التي تزداد اتساعا مع النظام الحالي بين الفئات الاجتماعية، ويسهم في زيادة نسبة الضريبة المباشرة في مجموع الواردات التي تقدر في موازنة ال ٩٨ ب ٩٪ و ١٢٪ من مجموع الواردات الضريبية ولا يتعارض مع تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة ويسهم في زيادة فرص العمل والنمو.

ورغم ان جهودا ملحوظة بذلت في وزارة المالية لتطوير اساليب عملها وتحسين جباية الضرائب والرسوم، فلا تزال عاجزة عن تحقيق اهدافها المالية المرسومة. ولا تزال نسبة المتهربين من دفع الضريبة مرتفعة والارباح المصرح عنها غير واقعية.

ونتساءل عن سبب عدم الربط بين البيانات الجمركية وتصريحات المكلفين عن ارباحهم وعن عدم التنسيق والتعاون في هذا المجال مع وزارة الاقتصاد التي بات لديها قاعدة معلومات واسعة حول ارباح التجار والمستغرب ان يستمر البعض من التجار في تحصيل ارباح تزيد عن المائة في المائة من رأسماله دون تدخل جدي لتخفيض اسعار السلع كما يبيح القانون. وان لا تستفيد وزارة المالية من هذه المعلومات لمقارنتها بتصريحات المكلفين وبالاطلاع على حصيلة الرسوم الداخلية لبعض السلع والخدمات ومنها (رسم الترابة والمغادرة وغيره) نجد ان المحصل فعليا منها اقل من المتوقع دائما هل ان ذلك مرده الى مبالغة في التقدير لزيادة الواردات وتقليص العجز ام ان مرده الى خلل في طريقة التحصيل يحتاج الى رسم آلية جديدة لضمان حق الخزينة.

وفي هذا المجال لم نستطع ان نحصل حتى الآن على جواب واضح حول مصير السلفات المعطاة من خزينة الدولة الى وزارة النفط والبالغة خمسة عشر مليون دولار على الاقل وعن تطور قيمة الحساب المالي الناتج عن تدخل الوزارة في سوق المحروقات ومدى استفادة خزينة الدولة منه والاسس المحاسبية المعتمدة في مراقبته وتدقيقه ومدى صحة الكلام عن عدم استجابة وزارة النفط للتعاون مع شركة محاسبة منتدبة من قبل وزارة المالية للتدقيق في هذا الحساب.

ويحضرنا هنا السؤال عن طريقة التلزم المتبعة في شراء الفيول ومقدار الشفافية فيها والكلفة المرتفعة التي تتحملها خزينة الدولة (التي يقدرها البعض بأنها تقارب ال ٣٥ مليون دولار سنويا) زيادة عن اسعار السوق بسبب حصر التلزم ببعض المحظوظين وعدم فتح باب المنافسة واعتماد طريقة المناقصة العامة. والطريقة المتبعة في التلزمات في سائر الوزارات والمجالس والصناديق يدور حولها علامات استفهام كبيرة واتهامات بهدرها للمال

العام ومع ذلك لم نجد الحكومة تتحرك لدرء الشبهات عنها ودفع التهم وابداء الحرص على المال العام بتغيير الطرق المتبعة في التلزيما٢.

دولة الرئيس، لاول مرة يتضمن مشروع قانون الموازنة مادة - المادة الثالثة والاربعون - تطلب فيها الحكومة اجازة باعادة فصل رسم الاستهلاك الداخلي على الرسم الجمركي لبعض السلع، وكذلك فرض رسم استهلاك داخلي على بعض السلع بالتلازم مع تخفيض الرسم الجمركي وفق ما تقتضيه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومنها لبنان ولما يقتضيه اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الاوروي واتفاق الانضمام الى منظمة التجارة الدولية عند ابرامهما. ان تطور العلاقات التجارية مع الدول العربية امر نتمناه ونرحب بتنفيذه باتجاه التكامل في سوق عربية مشتركة بعد طول تأخير رغم توقيع الاتفاقيات العديدة في هذا المجال منذ ما يقارب الاربعين عاما. وكذلك لا يستطيع لبنان ان يبقى بعيدا عن التطورات في الاسواق العالمية. الا ان ذلك كله يقتضي خطة واضحة لتدعيم وتفعيل دور القطاعات المنتجة وبالاخص الصناعة والزراعة منها والا سنصبح سوقا استهلاكيًا لمنتجات الآخرين ما لم نكن قادرين على انتاج ما تنافس به كما ونوعا للاستفادة من فتح الاسواق وازالة الحواجز الجمركية، وهذا ما زلنا نعتقده في السياسات المتبعة، وهو امر بات من الضروري في أي تخطيط اقتصادي حاليا ومستقبليا ليس فقط لمعالجة مشكلة آنية في اقتصادنا بل لمواكبة التغيرات القادمة.

وهنا نستغرب ان تلجأ الحكومة الى اتخاذ قرار مخالف للقانون قضى بتصفية المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي علما ان هذا المصرف انشئ بموجب قانون وبالتالي لا يجوز ان تتم تصفيته الا بناء لقانون آخر.

وان كان السبب الداعي الى اتخاذ هذا القرار هو في اعتماد الحكومة لسياسة دعم الفوائد على القروض الممنوحة من المصارف التجارية في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة واعتبار ذلك لاغيا لدور المصرف فان هذا الدعم بنظامه وشروطه المالية التي وضعها مصرف لبنان لا يطال صغار العاملين في هذه القطاعات الانتاجية.

ويدل الاحصاء الذي اقرته وزارة الصناعة في العام ٩٤، ان نسبة المؤسسات الصناعية الصغيرة التي لا يتجاوز عدد عمالها الخمسة هي الاعلى بين المؤسسات الصناعية القائمة وتصل نسبتها الى اكثر من ٧٠٪.

لذلك كان الاحدى اولا عدم مخالفة القانون وثانيا التفكير في ابقاء هذا المصرف وحصر مهمته في المؤسسات الصغيرة حتى لو ادى ذلك الى بقاء الدولة المساهم الاكبر برأسماله واجراء التعديلات القانونية اللازمة لذلك.

دولة الرئيس، نتمنى ان تتحقق توقعات الحكومة حول نسبة العجز في موازنة ال ٩٨ وبقاء النفقات والواردات في الاحجام المرتقبة وان كانت التوقعات السابقة لا تشجعنا على ذلك، اضافة الى ان الموازنة لم تلحظ النفقات المتوجبة على الدولة والتي يتعلق فيها حقوق الغير (ديون المستشفيات الخاصة - نفقات مجلس الجنوب - الخ... كما ان تقديرات خدمة الدين مبنية على افتراض استقرار اسعار الفائدة وميلها الى الانخفاض تدريجيا خلال العام ٩٨.

ولا ندري ان تم تقدير ذلك بعد معرفة الاثر الذي تركته عملية المصرف المركزي الاخيرة على سعر الفائدة بعد استبداله لقسم من سندات الخزينة بسندات اخرى ابعد استحقاقا ولكن بفوائد اعلى .

وفي هذا السياق نشير الى ايجابية الوديعة السعودية واثرها في تخفيض كلفة الدين العام . وفي هذا الصدد ندعو الحكومة الى بذل المزيد من الجهود لمطالبة الدول العربية في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المالية في لبنان الصادرة بقرارات مؤتمرات من القمة العربية، خاصة وان لبنان تحمل ولا يزال اعباء الدفاع عن الحق العربي وهو في مقاومته للمحتل الصهيوني لا يدافع عن ارضه فحسب بل يرد العدوان عن كل الدول العربية ويقىها خطر اطماع المشروع الصهيوني .

دولة الرئيس ، ان اعادة نظر شاملة في السياسات المتبعة باتت اكثر من ضرورة لان المؤشرات التي ذكرنا توجب تفكيراً جديداً يسهم في تخفيض حجم الدين العام وليس في احتوائه فقط وتنشيط الاقتصاد والسيطرة على خدمة الدين وتعزيز الواردات وتعديل النظام الضريبي وترشيد الانفاق وضبط الهدر واصلاح الادارة وتفعيل اجهزة الرقابة وغير ذلك من العناوين وهذا يقتضي ترتيباً جديداً للاولويات للمشاريع المزمع تنفيذها او لبرمجة جديدة للمشاريع التي هي قيد التنفيذ . ليس هذا سبباً كافياً لاستماع الحكومة الى آراء الخبراء الاقتصاديين والماليين المختلفة مع سياستها قبل المتوافقة معها لوضع خطة نهوض تنمية شاملة يسهم النقاش حولها في اضاء حيوية سياسية تعيد الثقة الى مؤسسات الدولة وترسم مستقبل الوطن ودوره والاجيال ويتحمل من خلالها الشعب اللبناني مسؤولية خياراته ويتشكل على ضوئها اكثرية تحكم اقلية تعارض ليستقيم معها الخلل القائم في نظامنا السياسي سنظل نحلم بذلك ، ولن ندع اليأس يحاصرنا ، انه وطننا ومصيرنا ، امانة الشهداء شهداء المقاومة بوجه المحتل الصهيوني فلنحفظ الامانة . وشكراً .

الرئيس : الكلمة للزميل قبلان عيسى الخوري .

قبلان عيسى الخوري : اصحاب الدولة والمعالى ، ايها السادة الزملاء ،

نلتقي في هذه الدورة لمناقشة مشروع الموازنة العامة في ظل تحديات داخلية واقليمية ودولية على غاية من الاهمية .

والحال ان معالجة الجانب المالي من شؤون الدولة كما الشأن الحياتي للمواطن ، باتت مسألة عبثية الى حد كبير اذا لم نستدرك حوائب الازمة الوطنية بوجوهها المتنوعة . فالمسألة لم تعد مسألة مالية فقط ، ولا يكفي ان تعالج باساليب تقنية في المجلس النيابي تصب كلها في خانة اقرار الموازنة .

المسألة هي مسألة قيامة لبنان الوطن الواحد او ضياعه لا سمح الله .

المسألة هي مسألة هوة عظيمة الغور بين الحكم والناس وبين الناس والناس .

المسألة هي مسألة اخلال في توازن وطني ، ونقص وانتقاص حتى من وفاق الطائف ومفاعيله ، بينما الحاجة

كانت منذ البدء، على اعتبار الطائف بوابة عبور الى السلام ومدخلا للوصول الى ميثاق جديد وصيغة جديدة تنبع من ارادة جميع اللبنانيين.

أيها السادة الزملاء، لا اريد ان اتنكر لانجازات الحكومات المتعاقبة لاجل الخروج من الحرب كما لا اريد التنكر لما انجزته الحكومات التي ترأسها الرئيس الحريري ان على صعيد النهوض العمراني والانمائي والاجتماعي ام على صعيد العلاقات الدولية التي فعلها بين لبنان والخارج.

غير انني يا دولة الرئيس اراني مضطرا ان الفت نظركم ان خطة النهوض الاقتصادي في شقيها المالي والاجتماعي افتقرت منذ بداياتها لضرورات اربع:

- ١ - ارضية سياسية ثابتة تواكب مسيرة نموها وتحصنها.
- ٢ - رؤيا شمولية واضحة تغطي مساحة المشاكل الاجتماعية على كامل الاراضي اللبنانية.
- ٣ - شفافية في الانفاق؛ ومن ذيول غياب هذه الشفافية، الاختلاسات المالية والفصائح التي كثر الحديث عنها على لسان المسؤولين انفسهم، فكان ان اهتزت مصداقية الدولة اللبنانية وسمعتها في الداخل والخارج.
- ٤ - خطة متدرجة لتخفيف اعباء فواتير الحرب التي لا يزال يتحملها المواطن والتي تتجسد بمنطق المحاصصة والاستثمار الفئوي الضيق.

دولة الرئيس، لن اناقش بالارقام مشروع الموازنة العامة. فقط اريد الاشارة الى خلاصة الواقع الاقتصادي والمالي كما قرأته في فذلكة الموازنة ومشروعها للعام الحالي.

لقد تبين لي بوضوح ان العجز السنوي الحقيقي سوف يتعدى السقف الذي رسمته الحكومة ذلك ان تقدير واضعي مشروع الموازنة جاء اكثر من المتوقع بالنسبة الى الواردات واقل من المنتظر بالنسبة الى النفقات حيث لم يلحظ في قسم النفقات ما يلزم:

- ١ - لسلسلة الرتب والرواتب
- ٢ - للعشرين بالمئة علاء معيشة عن سنوات ٩٦، ٩٧، و٩٨.
- ٣ - للمهجرين
- ٤ - للمستشفيات
- ٥ - للمتعهدين
- ٦ - لتعاونية موظفي الدولة والضمان الاجتماعي.

من جهة اخرى تثبت الدراسات الاقتصادية والمالية ان التقدير الواقعي للنتائج المحلي يبلغ ١٦ مليار دولار

لعام ١٩٩٨ فيما قيمة الدين العام سوف تتخطى ١٨ مليار دولار للعام نفسه.

وهكذا يتبين ان عجز الموازنة والدين العام الذي بلغت خدمته سنة ١٩٩٧ نسبة ٩٠٪ من قيمة واردات الدولة وصلا الى ارقام خطرة جدا على واقع البلد ومستقبله وبخاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار:

١ - الجباية الاستثنائية، علما ان من يستطيع فرض الامن يستطيع فرض الجباية.

٢ - اخطاء النظام الضريبي الذي لم يعط تطبيقه النتيجة الايجابية المرجوة بل عزز التفاوت بين شرائح المجتمع اللبناني فراد الغني غني والفقير فقرا فيما خسر لبنان قسما كبيرا من الطبقة الوسطى التي كانت تشكل مصدر التوازن الاجتماعي على صعيد الوطن. فثبت وبالممارسة ان الاعفاءات الضريبية لم ولن تعوض الثقة المفقودة بالاداء السياسي وبمستقبل الدولة والوطن.

فانطلاقا مما سبق وقلته تعالوا نعمل معا مجلسا وحكومة من اجل خطة انقاذية شاملة، تشد اطراف البلاد واهلها الى القلب وتقوي من تضامنهم وتعاونهم للخير العام.

فقبل الموازنات دعونا نحقق التوازن اللبناني الاصيل في نواحي حياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقبل الموازنة ايضا دعونا نقر عودة شاملة كريمة للمهجرين ولتكن لنا الجرأة لنميز بين المهجر والمحتل. وفي هذا السياق ولان مشكلة المهجرين هي مشكلة كل لبنان فاني اقترح ان يقتطع نسبة ٥٠٪ من مخصصات الزملاء النواب لمناطقهم كدعم معنوي تحسسا من كل لبنان بمعاونة ضحايا التهجير في لبنان.

ان كل ذلك يشكل وحده الاطار المقبول لمناقشة موازنة الدولة التي يعول عليها لتأمين ضمانات الحياة البسيطة من خدمات وصحة وتربية واستشفاء واسكان وضمان شيخوخة وما شابه مما يرسخ العدالة الاجتماعية ويزيد من القوة الشرائية للنقد الوطني.

عندها يمكن لنواب الامة ان يفهموا معنى تضحية شعبهم بجزء من مجهوده وان يسيروا في خط اقناعه بتلك التضحية.

ايها السادة الزملاء، كلمة اخيرة لا بد منها للخروج من النفق الاقتصادي الضيق المفروض علينا، وهذا الخروج لا يتم الا اذا استكشفنا آفاقا جديدة للاقتصاد اللبناني، بل اذا عرفنا كيف نفتح اقتصادنا من جديد في الاسواق العربية.

ففي وقت يقبل فيه كل رجال المال والاستثمار على المنطقة لفتح مجالات للاستثمار فيها، لا نشعر ان حكومتنا مهمتة بفتح الاسواق العربية امام الانتاج اللبناني ولا بفتح مجالات الانتاج العربي امام الاستثمار اللبناني.

فأين أصبحت محادثاتنا الاقتصادية مع دمشق لنطور معها علاقاتنا على قاعدة المعاملة بالمثل واحترام المصالح المشتركة للبلدين.

ولماذا لا يتم تشغيل مصفاة النفط في طرابلس بعد تشغيل انابيب النفط العراقي لتضخه عبر لبنان وسوريا.
ولماذا لا نطور تجارتنا مع مصر والسعودية ودول الخليج بحيث تعود صادراتنا تحتل موقعا متزايدا في اقتصادنا الوطني وتتحرك دورتنا الاقتصادية.

ولماذا لا نلاحق الدول العربية لتنفيذ تعهداتها تجاه لبنان في وقت يدفع فيه لبنان من دماء ابنائه ومن عمرانه ونموه ضريبة الدفاع عن كل العرب.

لبنان كان مصيف العرب ومصرفهم، كان جامعتهم ومستشفاهم، كان منبرهم الاعلامي وصلته اتصالهم بالعالم، فما هي خططنا لاستعادة هذا الدور فنستعيد معه ازدهار لبنان.

فهل نحن مهينون ايها السادة لاستقبال السلام الموعود هذا اذا حل ام للتعايش مع اللاجوب واللاسلم القائم حاليا ام لملاقاة أي ظرف قد يطرأ وهل بنيانا الاقتصادي ووحدتنا الوطنية ومناعتنا الحلقية يؤهلوننا لمواكبة الاستحقاقات المرتقبة.

ايها الزملاء، يعيش لبنان والمنطقة حالة مصيرية قد تتناول اذا ما تفاعلت مستقبل الشرق الاوسط برمته. وفي هذا السياق فاننا نعتبر ان اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل لا تزال سارية المفعول وبالتالي فان تطبيق القرار ٤٢٥ دون قيد او شرط يخلق مناخا امنيا مريحا يؤسس اذا ما رافقه انسحاب اسرائيلي من الاراضي السورية لحالة سلام عادل، شامل ودائم في المنطقة.

ايها السادة الزملاء، وماذا بعد عن الحرية والاعلام؟

ففي هذا المحال لن اتوقف عند الجوانب السياسية للحرية والاعلام التي كفلها الدستور بل سأتناول موضوع الاعلام كونه من احدث الصناعات المستقبلية الهامة التي يمكن للبنان ان يبدع فيها وبخاصة بعد ثورة الاتصالات العالمية التي يستحيل معها محاصرة الحقيقة بهدف تحجيمها. فميزة لبنان التفاضلية هي الخدمات الراقية التي يستطيع من خلالها منافسة الآخرين، بالإضافة الى ان الاعلام الحر هو مرآة ساطعة للواقع الداخلي وبالتالي فانه يعكس شفافية الحياة العامة ويعتبر من اهم العناصر المساهمة في جلب الاستثمارات الى الداخل. بينما تغيبه يزرع الشك في نفوس المستثمرين ويضعف ثقتهم بلبنان. ناهيك عما يودي اليه هذا التغيب من افقاد لبنان وسيلة فعالة في كشف معاناته على يد الاحتلال والعدوان.

ايها السادة الزملاء، كفانا تجاهلا للواقع وتجاوزا للتوازنات وللديمقراطية.

كفانا تقصيرا بحق الحريات، فوافقنا الوطني لن يكون وعيشنا المشترك لن يترسخ ودورتنا الاقتصادية لن تكتمل الا بتعزيز حرية التعبير تظاهرا واعلاما وبالسير في طريق الديمقراطية من خلال انتخابات بلدية ورئاسية صحيحة تعيد الى لبنان الوطن وجهه الحضاري بعد طول غياب فينتزع ثقة اهله والعالم باستقرار دستوره واستمرار مؤسساته وبرسالته الحضارية في هذا العالم.

ايها السادة الزملاء، لقد اشبعنا لبنان كلاما واشبعناه واشبعوه أذية، فتعالوا نلتقي على خطة انقاذية وطنية كبرى تنقذ الارض والمال والانسان فلنبداً معا برسم اطرها عسانا نطوق الريح التي تسبق العاصفة.

الرئيس: الكلمة للزميل نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

مرة اخرى نجد ان ثمة ملاحظة يجب ان لا نتجاوزها بل نسجلها بصرف النظر عن النتائج، وهي ان دولة رئيس الحكومة، مرة اخرى يزدري المؤسسات فلا يحضر وخاصة ان المناقشة هي مناقشة السياسة العامة والميزانية العامة وهو وزير المالية الاصيل.

وايضا فان ما يزدري المؤسسات، لا نلومه بعد ذلك على خرق الدستور واحتقار القوانين وعلى هذا التسبب في اداء الدولة ورجال الحكم.

اما وقد وصلنا الى هذا الذي تنطق به ارقام الموازنة، ولا تنكره فذلكتها بل اغفلت عنه، اما وقد تجاوزنا حافة الافلاس وبلغنا هاوية الافلاس (قعر الهاوية)، فان نقاشنا اليوم يتعدى ويجب ان يتعدى الارقام من حيث دلالاتها المالية والاقتصادية المجردة، الى ما هو اشملى واعمق، أي الى المعنى السياسي للارقام، دلالاتها السياسية، لذلك نبداً بطرح بعض الاسئلة:

١ - هل اننا وصلنا حقيقة الى الافلاس؟

٢ - هل ان الواقع الذي بلغناه كان نتيجة خلل في النهج المالي والاقتصادي ونتيجة اخطاء في الاداء والممارسة ام كان حقيقة بسبب الرهان السياسي والمشروع السياسي للحكومة والحكم؟

٣ - وبالتالي هل تكفي للانقاذ اجراءات، بل الوعد باجراءات مالية وضريبية لم تبق لها ولاصحابها تجارب الماضي اية صدقية، ام ان الانقاذ يبدأ بتغيير الرهان السياسي والمشروع السياسي الشامل وبالضرورة تغيير اصحاب الرهان، اصحاب المشروع؟

لقد كان النهج المالي جزءا من ذلك المشروع السياسي، فرعا لاصل، وفي ذلك الاصل الذي يجري اغفاله تكمن العلة.

اما وقد وصلنا الى الكارثة، فهل يسمح لنا الوضع الحالي بعد الذي وصلنا اليه بالمزيد من التجاهل والاغفال، ايضا والسذاجة من قبلنا وهل يسمح لهم هذا الوضع بالمزيد من الافكار والتنكر للحقيقة؟

قلت السذاجة نعم، ولا نستعمل كلمات اخرى ابغ تعبيراً وايلاماً، سنتداوى بانشائيات الفذلكة وتعاويذها من الرعب الذي تبعثه فينا وفي المواطن ارقامها، نعم، - الارقام - ولو المغشوشة، ارقامهم هم، بهذه الارقام نتحدث ونعود الى الفذلكة.

يقولون بعدما اقروا بجانب من المصيبة، يقولون، بيد ان تطورا مشجعا بدأ يظهر بوضوح الا وهو الادراك والتوافق الجماعي المتنامي في البلاد على الحاجة الى معالجة العجز المالي ودعم السياسة المالية وبصورة جدية ومستمرة ويقولون، والواقع انه لم تعتمد جميع فئات المجتمع اللبناني من مسؤولين ومجلس نياي ومواطنين، مبدأ مقارنة هذه المسألة، بمسؤولية وادراك فان وضع العجز في الموازنة وبالتالي في الدين العام سيقين دون حل.

اذا الامر ايها السادة كان مجرد تأخر في الادراك، مجرد بلادة او بطء في الفهم.

من الذي تأخر؟ المعارضة، ومنذ اليوم الاول كانت تتحدث عن الكارثة وكانت تحذر، ليست المعارضة وحدها النواب كل النواب.

اذا نحن عدنا الى محاضر جلسات مجلس النواب، وبخاصة اثناء مناقشة الموازنة، الكل كان يجمع على ضبط الهدر وتقليص العجز والحد من الاستدانة، الكل كان يتحدث بهذه الامور، بل ان المسؤولين انفسهم كانوا ايضا يجاروننا في هذا ويزايدون علينا، واذا نحن عدنا الى فذلكتي العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٦ نجد ان الفذلكتين تتحدثان عن تقليص العجز، عن التقليص من حجم المديونية، عن ضبط الهدر، وضبط الانفاق، اذا كنا متوافقين في الطرح نحن والحكومة، من الذي خرج على هذا التوافق؟

بالممارسة هم اصحاب القرار، هم السلطة وبالممارسة هم الذين كانوا يخرقون هذا التوافق بالممارسة، هم الذين كانوا يمارسون ضد التوافق وضد المنطق وضد العلم بدهيات علم الاقتصاد، كانوا يصمون آذانهم عن التحذيرات، كانوا يردون علينا بالادعاءات بالمكابرة، اذ كانوا يتحدثون عن خطر الاستدانة والعجز وكانوا يعرفون الخطر، فلماذا كانوا يدفعون البلاد الى هذه الكارثة بالغلط ام بقوة المشروع السياسي؟ ما هو؟ اقول مع ذلك وبالرغم من هذا الواقع الذي وصلنا اليه الذي يدفع ثمننا باهظا له الوطن والشعب وسوف تدفع ثمننا باهظا له كل الاجيال، بالرغم من كل هذا نقول اذا كان الامر مجرد اخطاء وان كانت جسيمة ومتمادية نقول عفا الله عما مضى، ان يكون الامر مجرد بطء في الادراك من قبل الحكومة والآن ادركت نقول ايضا عفا الله عما مضى، ولكن ان يكون الامر سياسة هذا الذي يجب ان يخضع اليوم للنقاش، ونبدأ:

١ - السؤال الاول، هل وصلنا الى الكارثة؟ لن استغرق كثيرا في لغة الارقام ولن اناقشهم هذه المرة بالارقام، اعتمد فقط ارقامهم وهي مغشوشة، سنة ١٩٩٦ بلغ عجز الخزينة ٦٩،١٪، وبلغ عجز الموازنة ٨٥،٦٢٪؛ سنة ١٩٩٧ بلغ عجز الخزينة ٧٠،٩٥٪، وبلغ عجز الموازنة ٥٩،٣٤٪.

الواقع اكثر من هذا بكثير، وبالارقام، الارقام المغشوشة اياها، بارقامهم ارتفع الدين الداخلي الصافي خلال العام ١٩٩٧ حتى بلغ ٢١،٩٢٦ مليار ليرة لبنانية، أي بالدولار حوالي ١٤،٤٠٠ مليون دولار، الفعلي ١٧،٠٠٠ مليون دولار.

نسبة الزيادة سنة ١٩٩٦ في الدين العام باعترافهم هي ٤٣٪، نسبة الزيادة في الدين العام عام ١٩٩٧ وباعترافهم ٣٧٪.

إذا نحن عدنا طبعاً الى سنوات سبقت، فسوف ترتفع النسب أكثر من هذا، لن نجري معدلاً لكل هذه السنوات فقط إذا أخذنا نحن معدل السنتين الأخيرتين: ٤٣٪ و ٣٧٪ والمعدل العام ٤٠٪، هذه عملية حسابية، إذا طبقنا هذه العملية فسوف يبلغ الدين العام الصافي في نهاية العام ١٩٩٨، ٢٦٠، ٢٠ مليون دولار.

الدين العام الفعلي ٢٣، ٨٠٠ مليون دولار، في آخر عام ١٩٩٩ الصافي ٢٩، ٤٠٠ مليون دولار، الفعلي: ٣٣، ٣٠٠ مليون دولار، هذا لآخر عام ١٩٩٩.

نمو الناتج، هم يقولون ان الدين العام بات يقارب الارقام الحقيقية غير هذا الناتج المحلي القائم.

كم يبلغ معدل ارتفاع الدين العام سنوياً بالمعدلات المغشوشة؟ ٤٠٪، كم يبلغ معدل الناتج سنوياً؟ هم يقولون ٤٪، الرقم الحقيقي للعام ١٩٩٧ هو ١، ٨٦٪، فلتكن ٤٪.

تصوروا ايها السادة، الدين العام يرتفع بمعدل ٤٠٪ سنوياً أي ان الدين العام يتضاعف كل سنتين في حين ان الناتج المحلي القائم يزيد بمعدل ٤٪، انتظروا الى اين يذهب بنا هذا الفرق؟ هذه هي الكارثة اما بالارقام الحقيقية. الناتج المحلي القائم، لا يزيد في احسن الاحوال عن ١٠ مليار دولار أي ان نسبة الدين العام ايها السادة الى الناتج المحلي القائم تزيد عن ١٥٠٪ او ١٦٠٪.

إذا طبقنا هذه النسب في نهاية العام ١٩٩٩ سوف يتجاوز الدين العام ٣٣، ٤٠٠ مليون دولار. والناتج المحلي القائم لن يبلغ ١٢٠٠٠ مليون دولار حسب معدلات النمو التي عنها يتحدثون أي انه في نهاية العام ١٩٩٩ سوف تكون نسبة الدين العام الفعلي الى الناتج المحلي القائم ٣٠٠٪، خدمة الدين العام بأرقامهم للعام ١٩٩٧، ٣٣٨٥ ملياراً.

النسبة هم يقولون تشكل ٩٤، ٩٠٪ من محمل واردات الخزينة.

الحقيقة غير هذا، خدمة الدين العام استغرقت أكثر من هذه النسبة، لا بأس يا اخي ٩٤، ٩٠٪ في الاشهر الأخيرة فاقت خدمة الدين العام واردات الخزينة بحسب مؤسسات متخصصة مثلاً مؤسسة (مدما) تقول في العام ١٩٩٨ سوف تزيد خدمة الدين العام على كل واردات الخزينة بنسبة ٢٪، رقم متواضع وارقام أخرى تقول بنسبة ١٦، ٥٪ مهما كان الأمر، وبغض النظر عن أي ارقام اعتمدنا حتى ارقام الحكومة، هل يمكن ان يجادل احد في ان هذا الذي وصلنا اليه واسمه بكل بساطة كارثة؟ النفقات ارتفعت الى ٤٠٪ من اجمالي الناتج المحلي لا أكثر لانهم ضخّموا الناتج المحلي، العجز الفعلي ٥٤٠٢، أي ٥٩، ٣٤٪ الى آخره... إذا هي الكارثة. اتفقنا مع الحكومة اننا في كارثة، ما العمل وما العلاج؟

عن العلاج نتحدث الفذلّة: ولكن بالحقيقة يجب ان نكون أكثر سذاجة حتى نصدق هذه الانشائيات في تبريرها لهذا الماضي تقول الفذلّة الدفعات الكبيرة اسباب زيادة الانفاق.

اولاً: الدفعات الكبيرة على حساب خدمة الدين العام، الفوائد واستحقاقات جزء من الدين العام بالعملات

الاجنبية والناطقة اساسا عن الفوائد المرتفعة التي سادت خلال العام ١٩٩٥ بسبب الاوضاع السياسية الداخلية آنذاك والمقصود فيها التمديد لرئيس الجمهورية والعام ١٩٩٦ بسبب العدوان الاسرائيلي والانتخابات النيابية. حسنا، ولكن هذه السنة كيف ستتم معالجتها؟ هذه السنة يوجد انتخابات بلدية، الا اذا ارادوا الغاءها، وانتخابات المختارين الا اذا ارادوا الغاءها ايضا؟ وايضا استحقاق انتخابات رئاسة الجمهورية الا اذا ارادوا الغاءها، التمديد ايضا يقولون انه تسبب بكارثة، اذا الانتخاب ماذا يفعل؟ هذه المسائل، كيف سيضبطون العجز كما يقولون مع حدود ٣٧٪.

يقولون الفوائد المرتفعة، فعلا ارجو ان لا يفسر كلامي على انه من باب الحرققات السياسية، لانني اعتقد ان الكارثة التي وصلنا اليها على الاقل تجعل أي واحد منا يرتفع فوق مستوى الحساسيات والحرققات. ولكنني اقول عندما يلجأ المسؤول وهو صاحب القرار المالي لرفع الفوائد. قبل رفع الفوائد التي وصلت في عام ١٩٩٥ احيانا الى ٤٠٪، تقدمت في مرة سابقة بوثيقة رسمية الى مجلس النواب تبين كيف ان رئيس الحكومة اقترح خلافا لاحكام قانون النقد والتسليف من بنك البحر المتوسط قبل رفع سعر الفائدة بأسبوع ١٤٥ مليون دولار، هذا من بنك واحد، قلبها لسندات خزينة، ورفع الفائدة على سندات الخزينة، هذا المبلغ حقق من خلال فائدة ٤٠٪ حوالي ٦٠ مليون دولار، من الذي دفع ٦٠ مليون دولار، اليس الشعب اللبناني؟

اذا ما هي ضمانتنا في ان لا تؤدي الانتخابات البلدية، وانتخابات المختارين، ورئاسة الجمهورية كما فعلت بالسابق الى رفع الفوائد على سندات الخزينة وبالتالي رفع خدمة الدين العام وبالتالي رفع العجز، اين هي الـ ٣٦٪ او ٣٧٪ او ٤٣ بالمئة، ويقولون وبسبب العدوان الاسرائيلي، غريب، فعلا يمكن ان الحاكمين فوجئوا عندما جاؤوا الى الحكم بوجود دولة اسمها اسرائيل على حدودنا، والارذل من ذلك انها دولة عدوانية، غريب اسرائيل، لا زالت اسرائيل بالقرب منا، والاعتداءات محتملة في كل لحظة، الا اذا كان السيد «مارتن اندك» وعد السيد رفيق الحريري الذي التقاه عدة مرات ان اسرائيل لا نية لها بالاعتداء في هذه السنة؟

وعلى اثر ذلك وضعوا الفذلكة في تعدادها لاسباب زيادة الانفاق تقول: يضاف الى ذلك كلفة ما اضطرت الخزينة احيانا الى استدانتها من مبالغ تفوق احتياجاتها ضمن اطار السياسة النقدية لضمان استقرار سعر صرف العملة الوطنية، فزادت خدمة الدين العام ٦٨٥ مليون ليرة.

هل سيغيرون هذه السياسة؟ اذ لم يقولوا لنا، اذا كانوا يعتبرونها سياسة ثابتة، فهذه السنة ايضا سيلجأون لسندات الخزينة اكثر من الاحتياج من اجل ضبط سعر صرف العملة الوطنية، سعر صرف الليرة، كما قال زميلنا الاستاذ زاهر الخطيب، ورقة التين الاخيرة.

ايها السادة، يجمع الخبراء الاقتصاديون والماليون على ان سعر صرف الليرة - ولن استطرد كثيرا في هذا - لم يكن بفعل الثقة بشخص، ولكن سعر الصرف هذا دفع ثمنه الشعب اللبناني خلال خمس سنوات اكثر من ٧,٥ مليار دولار.

اذا كان الشعب اللبناني قد دفع كل هذا، كم يستطيع الشعب اللبناني ان يدفع اكثر ثمنا لتثبيت سعر صرف الليرة؟ ومن الذي يستفيد من سعر الصرف؟ من الذي يوظف اموالا بسندات الخزينة ويستفيد من فائدة مرتفعة ومن الانخفاض التدريجي سنويا بالنسبة للدولار من؟ عندما قلنا هذا طلع علينا دولة رئيس الحكومة بالقول بالحرف يريدون تطيير الليرة حتى يطيروا الحريري.

دفعنا سبعة ونصف مليار دولار لتثبيت سعر الليرة. كم دفعنا ثمنا لتثبيت سعر صرف الحريري؟ وكم ندفع من المال من حقيقة قيمة النقد، وكم ندفع ثمنا لهذا التثبيت؟ كم سندفع في العام المقبل ثمنا لتثبيت سعر صرف الليرة؟ وكم سندفع ثمنا لتثبيت سعر السيد رئيس الحكومة؟

ايضا في تعدادهم لاسباب زيادة العجز وتراكم حجم الدين غفلوا سهوا «نسوة صغيرة» عن ذكر الهدر والفساد.

لن استطرد كثيرا في هذا المجال لان السيرة لا تنتهي.

منذ فترة قصيرة كان هناك ندوة على التلفزيون تدخل فيها معالي وزير الدولة للشؤون المالية وشكا من قمع اعلامي يتعرض له، رد على ما كنت قد ذكرته عن المستشفيات التي تم بناؤها في النبطية، وزحلة، قلت ان مستشفى النبطية كلفت لنهايتها سبعة ملايين وتسعمئة الف دولار، مستشفى صيدا لزمتم بعشرة ملايين دولار ومستشفى زحلة بعشرة ملايين دولار.

رُد علي معاليه بالقول ان الفرق بمستشفى صيدا وزحلة لان مستشفى صيدا وزحلة يوجد فيها عدد اسرة اكثر.

الحقيقة ان الرقم ليس عشرة ملايين دولار، الرقم عشرة ملايين يضاف اليها ثلاثة ملايين ومئتان وثلاثة آلاف وخمسمائة وواحد وتسعون دولارا، هذه الملايين الثلاثة هي لزيادة الطابق الاخير، الذي يزيد عدد الاسرة في حال انجازه، اما مستشفى صيدا فبحجم مستشفى النبطية وقد لزم بعشرة ملايين دولار.

واحد بسبعة ملايين وتسعمائة الف دولار والاخر بعشرة ملايين دولار، لماذا؟

وقال انه لا دخل لهم بالموضوع، فهذا قرض او هبة سعودية، لا اعلم... وشركة السايغ السعودية هي التي تقوم بذلك. على اية حال نحن لا نعرفها، والذي نعرفه ان هذه الالتزامات دائما تعود لمن يخص المسؤولين.

واقول لماذا مستشفى زحلة لجان حداثي؟ ولماذا مستشفى صيدا للسيد شفيق الحريري؟ لماذا لم ينعكس هذا الامر، شفيق الحريري يلتزم مستشفى زحلة وجان حداثي يلتزم مستشفى صيدا؟ لا اعلم، هل فعل هذا صدفة؟

ايضا اثرنا موضوع السرقة، اذ ليس هناك سرقة صغيرة واخرى كبيرة، فالمال العام كله مقدس، حرش بيروت، حرش صنوبر بيروت، اشغال الصيانة، تطلب البلدية ٣٠٠ مليون ليرة لصيانة الاغراس والحرش، الفرنسيون قالوا ان الكلفة بأجملها كانت ٧٠ الف دولار، الصيانة طالبت البلدية او الملتزم ب ٣٠٠ مليون ليرة، وقدموا فقط على ٤٠٠ مليون ليرة.

اثر الموضوع للتحقق، اذ انني سمعت ان معالي وزير العدل اتصل بالنيابة العامة التمييزية على ما اظن كي تستخرج هذا الملف، وبخطأ وصل الهاتف للتفتيش القضائي، صدفة علق عند القاضي ياسين القاري، طلب الملف، وايضا بالخطأ اخذوا له ملف محاولة اغتيال نجاح واكيم.

في الاوراق الموجودة عندي المبلغ هو ٤٠٠ مليون ليرة، كم اصبح؟ العلم عند الله، اموال البلديات وهذا الصندوق البلدي سنة ١٩٩٦، كان هناك قرار بتكليف وزير البلديات ومحافظ جبل لبنان السيد محمد سهيل يموت بالاشراف على انارة طرقات كل المناطق اللبنانية والسؤال الذي يطرح نفسه هنا. ما شأن محافظ جبل لبنان بالجنوب، بالشمال وبالبقاع؟ المهم ان مراقب عقد النفقات يعترض، فيحال الامر على ديوان المحاسبة وكانوا قد صرفوا ٨٠ مليارا عام ١٩٩٧، وقد اوعزوا لجماعاتهم بالبدء فيأخذون من صندوق عام ١٩٩٧ ايضا. وهؤلاء اطمأنوا، اذ ان السلفة وراءهم بدأوا وقاموا بعدة اشغال في اماكن مختلفة، والغريب بالامر ان هناك لجنة استلام واحدة، تستسلم في الشمال، في البقاع، في الجنوب، وفي الجبل وفي بيروت، تحت اشراف معالي وزير البلديات والذي كنت لا اتمنى له، حسب قناعتي، طيب القلب.

فعلا اقول طيب القلب ولكن هذا ليس بمبرر، والسيد محافظ جبل لبنان، اعترض اولا مراقب عقد النفقات وحول الاعتراض الى ديوان المحاسبة الذي بدوره اعطى مطالعة وبأن كل ما تم مخالف للقانون.

عندئذ عمدوا الى تصحيح الموضوع عن طريق الاستعجال على استشارة من هيئة الاستشارات في وزارة العدل طبعا، ولنا في هذا الموضوع حديث يعرفه معالي وزير العدل، المهم كانوا قد قاموا باعمالهم في كل الجمهورية اللبنانية.

دفر الشروط الخاص والمواصفات الفنية لمشروع تأهيل الانارة العامة للبلديات التالية في قضاء صيدا - محافظة لبنان الجنوبي، عرب طبايا، الخرايب، الصرند، المطرية، البرامية، مجدليون، بقسقا، الصالحية، وضعوا الدفتر ولكن متى وضعوه؟ وضعوه في ١٩٩٨/١/٢٠ أي بعد الفذلكة، وهذا يعني ان الاشغال كانت قد تمت منذ ثمانية اشهر، بعضها منذ اكثر بقليل، وبعضهم منذ ستة اشهر.

نفذت الاشغال وحتى يتم تغطيتها اقترحوا ان تقل الاسعار المعروضة التي يعرضها المتعهدون عن الـ ١٠٪، فيا اخي ربما كان احدهم اعطانا ٣٠٪.

ويحددون ايضا سعر متر النحاس الكابلات، حدد بـ ١٥٠٠ ل.ل. والذين يعرفون بهذا الموضوع اخبروني ان كيلو النحاس بـ ٢ دولار و ٦٠ سنتا، أي بحوالي ٤ آلاف ليرة، وهو ينجز ٨ امتار، اذا كل مترين حسب التزامهم مترين وثلاث المتر تساوي اربعة الاف، فيربح عندها المتعهد خمسة امتار وثلثين بكل متر، خمسة امتار وثلثين تصبح دون ثمن. اوتوستراد الجنوب، ما هي اسعار كل قطعة ارض؟ من مليون ونصف مليون دولار للكيلو متر الى ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار الى خمسة ملايين ونصف دولار، هذا «شلفة». اولا الاوتوستراد يصل الى الرميطة، هناك ينقلون الاوتوستراد والسبب هو ان السيد رئيس الحكومة والسيد عبداللطيف الشماخ يملكون عقارا

تبلغ مساحته ٤٥ الف متر وسأعطيك رقمه. الاوتوستراد كان سيستملك حوالي ١١ الف متر، هذا ضمن الربيع المجاني فتحول الاوتوستراد، واكثر من ذلك يصل الى منطقة الدكرمان.

العقارات ذات الارقام ١٨٦٩ - ١٨٧٢ :

١٨٦٩ : ٦٠٠ سهم منها للسيد علي الخليل عجمي والباقي لدولة الرئيس رفيق الحريري.

١٨٧٢ : كلها للرئيس رفيق الحريري (٢٤٠٠ سهم).

١٨٢ : كلها للرئيس رفيق الحريري (٢٤٠٠ سهم).

١٨٣ : كلها للرئيس رفيق الحريري (٢٤٠٠ سهم).

الاوتوستراد كان يسير بأمان الله بعرض ٢٥ مترا ويصل الى هذه العقارات فيصبح ١١٠ او ١٢٠ مترا مع القطعة الموجودة على البحر مساحتها ١٥٠ مترا.

طبعا البعض يقول انهم هناك سينشئون محطة تكرير. حسنا، ولكن اولا لماذا لم ياخذوا الا عقاراتهم؟ ولم يبق منها متر مربع واحد (طلعت عالقد)، وهذه هي الخريطة كمستند.

الغريب في الامر، مجلس تنفيذ المشاريع يعترض، فيحال الملف الى مقبرة مجلس الانماء والاعمار واكثر من ذلك وكما ترون على الخريطة (هنا ابرز خريطة واخذ يبين النقاط التي اثارها).

انهم استملكوا كافة العقارات، هناك عقار في الوسط لاحدهم رفض ان يبيع دولة الرئيس منذ فترة، الاستملاك لم يشمل العقار الموجود في الوسط.

هذا هو الاوتوستراد يصل الى جهة الرميّة، التحويلة تصل الى النقطة التي اشترت اليها، وهي العقارات التي ذكرتها وتحمل الارقام ١٨٧٢ - ١٨٢ - ١٨٣.

هذه القطعة الموجودة في الوسط والتي لم يستملكوها لان صاحبها نكايّة لم يرض ان يبيعها لدولة الرئيس، نكايّة به استملكوا كل العقارات وكلها تصلح للاوتوستراد وارض لمعمل التكرير ما عدا ارض الشخص الذي رفض ان يبيع دولة الرئيس الحريري.

هذه الخريطة ستبقى في وثائق المجلس لانه سيأتي يوم من الايام اذا بقي بلد سنجتمع هنا ونبكي مأساتنا.

ايها السادة طبعي ان ما اقله ليس عدا وقلت واؤكد القول ان المسألة ليست حركات سياسية، المسألة ان هناك بلدا وهذا واقعه.

يتنهنون في الفذلّة الى القول والواقع ان مشروع موازنة عام ١٩٩٨ يهدف وبشكل مباشر وجدي الى تصحيح المسارات التي اتخذتها عملية تنفيذ موازنتي عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه، من كان المسؤول عن الخلل في المسارات عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧؟

هل هو رياض الصلح؟ عبد الحميد كرامة؟ سامي الصلح؟ رشيد كرامة؟ صائب سلام؟ سليم الحص ام عمر كرامي؟ من رشيد الصلح؟ حسين الحسيني؟ من كان عام ١٩٩٦ - ١٩٩٧، هكذا في بلد ديموقراطي حكومة ترتكب هذه الفاجعة وتقول الآن سنصحح المسار.

من هنا نستطيع ان افهم اننا لو كنا في بلد ديموقراطي فعلا لكنت هذه الفذلكة مشروع استقالة الحكومة وليس فذلكة لموازنة عن سنة مقبلة.

المهم تصحيح المسارات، هنا نسال مجددا هل سيتم ضبط الانفاق وبالتالي ضبط العجز في الحدود المعلنة لهذه السنة لان اسرائيل موجودة والعدوان لا يزال محتملا، والانتخابات. نحن نصدق الحكومة والحسابات التي عرضها الزميل زاهر الخطيب امس انها متواضعة جدا، بصراحة اقول ان العجز للسنة المقبلة سوف يفوق كثيرا كل الارقام التي ذكرناها، وقد يفوق ال ٦٥٪.

اذا هل ان ما وصلنا اليه هو اخطاء؟ خلل بالمسارات؟ ام ماذا؟

ايها السادة، ما ارتكب في لبنان كان ضد العلم، واعتقد ان عند الحكومة خبراء يعرفون الحقائق، كانوا يعرفون الحقيقة منذ عام ١٩٩٢.

عام ١٩٩٤ الوقائع الذي رأوها الا تدل على المستقبل؟ عام ١٩٩٥؟ عام ١٩٩٦؟ واليوم عام ١٩٩٧؟ حسنا اذا لم يتعلموا من كل ذلك، اذا ما هي الضمانة بأن يتعلموا الآن؟ هل كان الامر خطأ ام نوايا مشروع سياسي؟ سألت مرة هنا ما هو سعر هذا التطابق بين ما سمي خطة النهوض الاقتصادي وبين الجزء اللبناني في ذلك المشروع، ما الذي قدمته اسرائيل الى قمة الدار البيضاء في خريف عام ١٩٩٤ الذي سمته مشروع الاندماج التقليدي. سألت، ولم احصل على أي جواب

اثرنا في هذا المجلس وفي الاعلام موضوع شركة (كيبيل اند وايلس)، قررت لجنة الاتصالات السلوكية واللاسلكية في مجلس النواب ان التعامل مع هذه الشركة يشكل حرقا لقانون حظر التعامل مع اسرائيل. كان معالي الوزير ايوب حميد رئيس للجنة - قررت اللجنة - والحكومة لم تتمثل ولكنها اكدت العقد وجددته.

سألنا وسأل الكثيرون عن الخطة وعن الجدوى، سألوا عن الاولويات فيها، سألوا عن قدرة لبنان على تحمل هكذا خطة؟ ولكن لا جواب. اذكر في اول مرة سمعت عن ال B.O.T، وهذا هو دولة الرئيس الحص هنا اظنه يذكر ويشهد على ذلك، كان ذلك اواخر العام ١٩٩٢ وكنت جالسا معه، قال لي ما هو رأيك بال B.O.T وقلت له ما هذا؟ لم اسمع بها؟ شرح لي دولة الرئيس الحص ما هي ال B.O.T؟ وسألته لماذا تسألني؟ فقال لي ان هناك فكرة لدى الحكومة، وكانت الحكومة عندها الحكومة الحريية الاولى، قال لي ان هناك فكرة تتداول بهذا الموضوع.

ال B.O.T بالدستور اللبناني عقد امتياز ونعلم حسب المادة ٨٩ من الدستور بأن عقد الامتياز يستوجب قانون من مجلس النواب.

عقود امتياز على مد عينك والنظر منها ما هو بقرارات، ومنها حسب الامر الواقع ومنها «Parasite» ولا واحدة منها بقانون، منها الخليوي الذي يملك الحصة الاكبر في الشركتين.

دولة الرئيس، حسنا.

لو كان الامر هكذا واعتقد دولة رئيس مجلس النواب يذكر في اذار عام ١٩٩٤ احيل على مجلس النواب بمرسومان، المرسوم ٤٧٨٦ والرسوم ٤٧٩٠ يتحدثان عن الخصخصة الشاملة. لم تكن قد بلغنا الكارثة بعد، فاذا بالمرسومين يعودان الى النوم لانه ستقوم معارضة قوية. اذا كي لا تقوم معارضة قوية يوصلون البلد الى امر واقع، افلاس، هل تقبلون بال B.O.T؟ تقبلون بالخصخصة الشاملة؟ والا لا كهرباء، لا طرقات، لا مطار، لا مرفأ، لا اوتوسترادات، ولا أي شيء، اذا كانوا يعرفون، تذكرون فلسفتهم عن العولة في الفدلكة السابقة.

اذا يا اخوان، المسألة تكون مسألة سذاجة اكثر من أي شيء، فتصور ان نقول ان هذه الجماعة يعملون بمنهجية، ولكن نحن نتكلم بكل شيء، هناك شيء واحد غائب.

ما هو المشروع السياسي لهذه الحكومة؟ سألنا غير مرة ولم نجب في اية مرة.

في ضوء هذا المشروع وضعت السياسات، وضعت خطة افلاس البلد، تجويع الناس، زيادة الدين، العجز. والان قالوها خصخصة شاملة من ناحية واعادة هيكلية الدين.

قرأت الورقة الاصلاحية فوجدت فيها بندين يتحدثان باختصار عن زيادة الرسوم والاستدانة بعملة خارجية اعني عملة اجنبية والسبب يعود لان الباقي مؤجل وكل مؤجل في لبنان مؤبد، أي انهم كل ما ارادوا ان يطعمونا «خازوقا» يزينوه بالاميركاني بحيث يصبح اسمه Zero coupon تماما كما الخصخصة اسمها B.O.T بالاميركاني، باختصار ماذا يعني هذا؟

ايها السادة، عندما يقولون انهم يريدون تخفيف اعباء الدين الداخلي والفوائد المرتفعة - هذا كلام هراء - عندما يكون لبنان مصنفا بين كل الدول بقمة لائحة الدول ذات المخاطر الشديدة التي تهرب منها.

وهنا اذكر انه عندما كانت المفاوضات بين وزراء ورؤساء ومستشارين حول الورقة الاصل حية، رئيس الحكومة طلب استدانة ٨ مليار دولار، وليس مليارين. وخفض المبلغ الى المليارين، فعقدت جلسة لمجلس الوزراء وعلى اثرها طلع علينا رئيس الحكومة بتصريح متلفز ومكتوب قال فيه بالحرف الواحد: لبنان يقدر ان يتحمل دين بالعملة الاجنبية يساوي دينه بالعملة الوطنية، أي رفع الدين العام بالعملة الاجنبية الى نسبة ٥٠٪ من الدين العام، كيف اتى بهذه النظرية؟ لا اعرف انما اعرف السبب الذي دفعه الى هذه النظرية؟ برأيي وهنا نقرب مجددا من حقيقة المشروع السياسي، الاستدانة تكون من بيوتات المال وعندما لا نقدر ان ندفع تأتي هذه وتطلب وضع اليد على موجودات لبنان في الخارج، ما هي موجودات لبنان في الخارج؟ قسم كبير من الذهب، ثلثا الذهب موجود في الخارج.

الكثير من موجودات لبنان في الخارج، والخطر من ذلك يمكن للدائنين ان يضعوا يدهم على كل معاملات لبنان المالية مع الخارج، وهذا يعني ان الدولة اذا رغبت باستيراد القمح ان تفتح اعتمادا لذلك فيحق للدائنين ان يضعوا يدهم على الاعتماد بالمصرف الذي يفتح فيه. هل رأينا الى اين يقودنا هذا الدين بالعملة الاجنبية؟ وبالنسبة لسعر صرف الليرة، نحن نستطيع ان نتحكم وفق سياسة، وفق رؤيا شاملة نستطيع ان نتحكم بسعر صرف الليرة، وبالتالي بالدين الداخلي. عندما ينقلب ديننا الى دين خارجي فكيف يمكننا ان نتحكم بحجم الدين؟ بصراحة اقول يريدون لنا الافلاس، نعم الافلاس.

لماذا؟ قرأت الفذلقة، اعترفت بالمشكلة ولم اجد حلا اقتصاديا لازمتنا الاقتصادية، اذا الحل السياسي وما هو؟ هل نذكر خطاب الكورال بيتش السري الشهير؟ تحدث دولة رئيس الحكومة عن ضريبة المقاومة، لأول مرة لا اريد ان اعلن عن مدى تأييدي التعاطفي وايماني بهذه المقاومة. كلا - بصرف النظر عن رأيي او رأي أي انسان آخر بالمقاومة، ولكن موضوع المقاومة عندما يثار في موقع مسؤول كموضوع خلافي، فهذا يؤسس لحرب اهلية بالبلد.

وفي خطاب الكورال بيتش ايضا، اشار دولته الى موضوع تلازم المسارين، ايضا لن اقول رأيي الآن في تلازم المسارين، ولكن ايضا تلازم المسارين يجب ان لا يطرح كموضوع خلافي بين اللبنانيين وبخاصة من قمة هرم السلطة لان ذلك يقود الى حرب اهلية.

اذا الحل السياسي لازمتنا المالية هو هذا الحل او هذه الكارثة السياسية او نستسلم لهذا المسار.

نصل الى آخر عام ١٩٩٩، دين عام ٣٣ الف و ٨٠٠ مليون دولار، بلد مفلس، اذا الحل الثاني يكون ضفة غربية اخرى او منطقة ادارية للحكم الذاتي، هذا هو الحل الذي يريدون. هذا هو المشروع السياسي الذي يخططون له، تحويل لبنان الى منطقة ادارية للحكم الذاتي، يحكمها رأسمال الاجنبي والا فليجيئوا على الاستجابات.

قدمت استجابا حول موضوع فتح فرع Republic ناشيونال بنك في لبنان، حسب القانون يمنع التعامل معه لانه اشترى بنكين في اسرائيل الخ...

اعود واسأل ما هي حقيقة المشروع السياسي اذا لم تكن ارقام الفذلقة ارقاما تقود الى هذا الاستنتاج السياسي.

عن الواردات، عن الضرائب لم يعد يتسع الوقت وقد تحدث كل الزملاء عنها، الا انني اود ان اقول ان اللجنة الضريبية التي وعدونا بها جلبت للبنان استثمارات كل رأسمال الذي اتى الى لبنان يساوي ١٪ من الاموال التي استثمرت في الوطن العربي، اذا اللجنة الضريبية التي صنعت لنا جميعا هنا لم تجلب لنا الا نقطة ماء واحدة ١٪ من الاستثمارات من الخارج.

حضرات الزملاء، في النهاية نسأل هل يوجد حل؟ نعم يوجد حل، ولكننا نخطئ عندما يسألوننا ما البديل؟ فنقدم انفسنا كخبراء اقتصاد.

المشكلة هي في المشروع السياسي، ثمة بديل عن الرهان السياسي، بديل عن المشروع السياسي، بديل عن الطاقم الذي يقود هذا المشروع او يحمل هذا المشروع، هكذا بكل صراحة عندئذ يسأل البعض وما هو الحل الاقتصادي؟ نعرف نستعين بخبراء - ولكن يمكننا عندما يكون هناك حكم يثق به الشعب - لانه حكم يحترم القانون ويحترم المؤسسات، عندئذ يمكن لهذا الحكم ان يقول هناك ضريبة حرب علينا دفعها، كان من المفروض ان نكون قد انتهينا من دفعها واذ بثمانى سندات اتت لتضاعف على اللبنانيين ضرائب حروب، ولم تأت لتحل ضريبة الحرب الاولى. على الشعب اللبناني ان يعلم ان ضريبة هذه السنوات الثماني عليه ان يدفعها ولكن لمن سيدفعها؟ الى سلطة شهرتها الهدر والفساد ولمن سيدفعها؟

من الممكن بأن ننتقد انفسنا، ومن الممكن بأن ننتقد وطننا، ولكن الامر يحتاج الى ارادة وطنية جامعة، الى سلطة تجمع الناس ولا تفرقهم بالطائفية والمذهبية، الى سلطة تحمي وتدعم مؤسسات المجتمع المدني ولا تحترق هذه المؤسسات وتدمرها.

نحن بحاجة الى ارادة كل الشعب اللبناني لكي ننقذ هذا الوطن، نحن بحاجة الى ارادة ووعي كل مواطن لبناني لكي نخرج من هذه الكارثة.

اذا، المسألة، ليس من الممكن بأن من قاده الى الكارثة، بأن يقوده الى الانقاذ.

ما هي المشكلة، لماذا لا يتغير، نحن نسال ونسمع همسا، بأنها الظروف الاقليمية والدولية، واذا كانت هذه الظروف تفترض، بأن ينحر وطن ويزول وطن، فنقول لا فلتزل الظروف الاقليمية والدولية وليبق الوطن.

ايها السادة، وببساطة هذا ليس حكما، نحن بحاجة الى حكم يمثل الحقيقة للبنانيين، ويستعيد لهم الامل ومن خلال ممارسته يكتسب المزيد من المصداقية، يخاطب اللبنانيين بصراحة يحدثهم عن المأساة وعن ضريبة المأساة التي يجب ان ندفع، وسوف ندفع لكي ننقذ وطننا.

نحن بحاجة الى حكم يبدأ، وهنا رئيس الحكومة تحدثنا بطرح الثقة، انا اقول لرئيس الحكومة ان الحكومة تحظى بالاغلبية في المجلس، وانا اتحدى الحكومة بأن تقبل بلجنة تحقيق برلمانية، تحقق بكل الصفقات التي اجروها، طبعاً فيها من كل الاتجاهات، الموالون والمعارضون، اتحداهم بأن يرضوا.

بالامس الزميل زاهر الخطيب نظر الى الاستاذ فؤاد السنيورة، وقال له اريد ان اقودك للسجن، انا لن اقود احداً للسجن، لانني اعلم بأنه في يوم من الايام سيصبح عندنا دولة وقانون، والقانون سيأخذ كل الذين ارتكبوا المخالفات الى السجن.

ان اهمية هذا الشيء انه هو الذي يستعيد ثقة اللبنانيين بدولة القانون.

ايها السادة، هناك حل يبدأ بالسياسة، وهناك حل اقتصادي، ولكن شرطه سلطة سياسية تملك القرار وتجيئ الشعب لتحمل اعباء الانقاذ.

في النهاية مواد قانون الموازنة معظمها مخالف للدستور.

المادة السادسة، في الفقرات الثلاث، الاولى والثانية والثالثة، كلها مخالفة للدستور، المادة التاسعة مخالفة للدستور، واشير الى المادتين اربعين واثنين واربعين اللتين دمجتا بالمادة التاسعة والثلاثين تشيران الى شفت آخر ما تبقى من ثروة وطنية، املاك الدولة العمومية التي يريدون اخذها.

من اين نستنتج هذا؟ اننا نستنتج ذلك من خلال تجربتنا معهم، لقد تكلمنا عن املاك الدولة كيف نهبوا، وتكلمنا عن مشاعات عين داره وبمهريه وعن القرار الصادر عن قاضي التحقيق في بعدا مختار سعد المبلغ للقاضي العقاري الذي رفض تبليغ امين السجل العقاري، وبقيت القيود المزورة على اسم اصحابها المزورين، لقد تكلمنا عن الارض التابعة للمدينة الرياضية، وتكلمنا عن كيفية نهبهم لاملاك الدولة.

ايها السادة، المادة التاسعة والثلاثون خطيرة جدا سوف نتحدث فيها عندما سنتحدث في مواد مشروع قانون الموازنة، ولكني اقول اذا بقي عندنا امل بأن يبقى عندنا رصيد او شيء نبني فوقه دولة او ثروة وطنية، نبدأ طريق الانقاذ والخلاص فيها، فهي املاك الدولة العامة، حذار من تحرير هذه المادة، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل انور الخليل.

انور الخليل: دولة الرئيس،

نودع السنة المالية ١٩٩٧ بعد ان تعرض خلالها الوضع الاقتصادي والمالي الى تطورات ضاغطة متتالية، وبدا المستثمر في الداخل والخارج قلقا على ما يراه ويسمعه من ارقام تراكمية باتجاه انفاق غير منضبط بما حددته ارقام الموازنة، فتأكدت نسبة العجز المحقق بـ ٥٩,٣٪ من النفقات في مقابل نسبة عجز مقدرة لعام ١٩٩٧ بحوالي ٣٦,٣٪. واقفلت نفقات العام ١٩٩٧ على ٩١٥٥ مليار ل.ل. في مقابل ايرادات قدرها ٣٧٢٢ مليار ل.ل. وهكذا يكون عجز الموازنة الحقيقي قد وصل الى ٥٤٣٣ مليار ل.ل. بدلا مما كان ملحوظا في موازنة عام ١٩٩٧ ومبلغه ٢٣٣٣ مليار ل.ل. وهذه النسبة من العجز هي الاعلى منذ عام ١٩٩٢ - الحكومة الحريية الاولى.

اضافة الى نسبة العجز المشار اليها سابقا، نبين اهم الارقام التي لفظتها موازنة عام ١٩٩٧:

- ارتفع مجموع الدين العام من ١٦,٢٦٦ مليار ل.ل. الى ٢١,٩٢٦ مليار ل.ل.، او ما يعادل ١٤,٣٦ مليار دولار، أي بزيادة ٣٥٪ عن عام ١٩٩٦. فأصبح الدين العام في آخر عام ١٩٩٧ يعادل ٩٦٪ من اجمالي الناتج المحلي الاسمي الذي بلغ في آخر عام ١٩٩٧ ٢٣,٠٣٤ مليار ل.ل. ما يعادل ١٤,٩٦ مليار دولار.

- وقد يكون المؤشر الاكثر خطورة من الدين العام بحد ذاته هو كلفة خدمة الدين العام التي ارتفعت من

٧٨٤ مليار ل.ل. عام ١٩٩٣ الى ٣،٣٨٥ مليار ل.ل. (٢،٢ مليار دولار) في آخر عام ١٩٩٧، أي من ٦٪ تقريبا من الناتج المحلي عام ١٩٩٣ الى ١٤،٧٠٪ لعام ١٩٩٧. وهذا مؤشر لا بد من التوقف عنده لانعكاساته السلبية على المالية العامة.

- كما ان نسبة النمو الاجمالي للناتج المحلي الحقيقي لم يحقق ما كان مقدرا لعام ١٩٩٧ بل ان نسبة النمو انخفضت لحدود ٣،٥٪ بعدما كانت في عام ١٩٩٣، ٧٪ وعام ١٩٩٤، ٨٪ واخذت منذ ذلك الحين بالانخفاض المتواصل الى ٦،٥٪ عام ١٩٩٥ والى ٤٪ عام ١٩٩٦ والى ٣،٥٪ عام ١٩٩٧ كما سبق وذكرنا.

- الى ذلك تشهد النفقات الاستثمارية في الموازنة انخفاضا متواصلا لصالح ارتفاع النفقات الجارية. اذ كانت نسبة النفقات الاستثمارية لمجموع نفقات الموازنة ٢٤ بالمئة عام ١٩٩٤، فانخفضت الى ١١،٥ بالمئة في موازنة سنة ١٩٩٧. ويستمر انخفاض الانفاق الاستثماري في عام ١٩٩٨ الى ١٠،٧٪ من الانفاق الجاري.

- واما نسبة الفائدة على سندات الخزينة، فرغم استقرارها، بل انخفاضها نسبيا في مطلع عام ١٩٩٧ الا انها عادت وارتفعت في الربع الاخير من العام نفسه بتسويق مصرف لبنان من خلال عمليات سواب مع المصارف لسندات خزينة كان يمتلكها ولمدة سنة بمعدل ١٩٪ وستين بمعدل ٢١٪. وفي جميع الاحوال فقد بقيت الفوائد على الليرة اللبنانية مرتفعة نسبيا، يضاف الى ذلك مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والتي اثرت على المستثمرين سلبيات فانعكست هذه العوامل على مستوى الاستثمارات الخاصة المنتجة والتي بدورها اثرت سلبيات على تطور الناتج المحلي.

هذه الصورة، وان تبان متشعبة السلبية، قد تكون نتيجة من نتائج التضارب في اهداف سياسة الحكومة التي تشير فذلكلة الموازنة اليها فعلا، عندما تذكر ان برنامج الانعاش الاقتصادي للحكومة قد ارتكز على «المهمة المزدوجة، واحيانا كثيرة المتضاربة في اهدافها الرامية الى تحقيق الانعاش الاقتصادي من جهة والسهر على الاستقرار الاقتصادي والنقدي من جهة ثانية».

اننا نعي مع الحكومة صعوبة هذا الوضع، ونعي معها الاسباب التراكمية التي عبر لبنان من خلالها، مروراً بدورة الحرب الشرسية التي مزقت اوصاره واقتصاده وبناء التحتية، وافقرت انسانيته وموارده واستهلكت مدخراته... ونحن لسنا بمن لا يعترف بالانجازات التي حققتها مسيرة الدولة في اعادة بناء لبنان واعماره، فقد شاركت في ذلك المؤسسات الدستورية جميعها، رئيسا ومجلسا نيابيا وحكومة، وقد تمت خطوات هامة في جميع مجالات العمل لا بد وان يسجلها المراقب المحايد، خصوصا على صعيد مشاريع البنية التحتية والتي تتوزع فيها الفائدة على جميع اللبنانيين، باتجاه توفير الحد الأدنى من الخدمات الاولى والاساسية.

ومع هذه الايجابيات التي ذكرت، الا انه لا بد من التوقف امام برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تؤسس عليه فذلكلة الموازنة، فيستوقفني امران:

اولا: غياب الخطة المتكاملة والواقعية التي ترصد الاولويات المطلوبة، وتضع المخطط الزمني لها وترصد الكلفة المرتبطة بها ومصادر التمويل التي يمكن اللجوء اليها. اذا كانت هذه الخطة قد تعثرت سابقا او اجتزئت، فالיום لم نعد نرى عذرا لعدم وجودها خصوصا في مرحلة اصبح التخطيط الدقيق والمتكامل سببا اساسيا لخلق جو من الشفافية المطلقة ينسج حوله تعاون بناء فيما بين الحكومة والمجلس النيابي وكذلك مع المواطنين.

ثانيا: ان مفهوما يجب ان يترسخ في التعاطي مع اهداف واغراض الموازنة. اذ نرى انه لا بد للموازنة مع ما تحمل في كنفها من مصادر تمويلية، بما في ذلك موضوع الدين العام في شقيه الداخلي والخارجي من ان ترتبط ارتباطا واضحا بتمويل عملية التنمية. وبما ان التنمية عملية شاملة وطويلة الامد فلا يجوز تجزئتها قطاعيا او زمنيا، بل يجب ان تخضع الى خطة واضحة، متكاملة في رؤيتها واستراتيجيتها كما ذكرت في المقطع السابق، وتكون مواضيع زيادة الانتاج وكيفية تحفيز النمو، وتوزيع عائداته على مختلف فئات السكان والمناطق، ويجاد فرص عمل منتجة، ونقل التكنولوجيا الحديثة، والحد من الفقر، وتحسين وضع المرأة كدور في المجتمع، وغيرها من المواضيع الاساسية كلا متكاملة في هذه الخطة.

وبالتالي فان مثل هذه الخطة يجب ان تتحول الى مشروع وطني شامل يعطي للتنمية بعدها الانساني، حيث تهدف فيما تهدف الى توفير رفاهية الحياة والعيش الكريم للجميع وتعزيز المواطنة على اساس تكافؤ الفرص وتوسيع المشاركة، وبالتالي دفع تطور الانسان كنتيجة نهائية للتنمية، هذه التنمية التي يجب ان تنعكس في اساس تعاطينا مع دراسة موازاناتنا (لبنان يحتل الموقع رقم ٩٧ في دليل التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي، بينما تحتل قبرص المركز ٢٣ والاردن المركز ٧٠ وتونس ٧٨).

مع هذه الرؤيا التي اشرت اليها في التعامل مع اهداف واغراض الموازنة - كل موازنة - ومع ما سبق واشرت اليه في مستهل كلمتي عن المؤشرات المتشعبة لسليبات موازنة عام ١٩٩٧، فهل لنا من جديد في موازنة عام ١٩٩٨؟

في هذا المضمار، دولة الرئيس، لا بد من ان اتناول المواضيع التالية والمرتبطة بامكانيات تحسين الاداء في موازنة عام ١٩٩٨ عما كان عليه في العام الماضي:

- الورقة الرئاسية الاصلاحية لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي والاداري والتي اصبح مضمونها معلوما من الجميع، وكذلك الظروف الصعبة والدقيقة التي كانت تمر بها الاوضاع المالية عند وضعها، ان البنود ال ٢٥ التي تضمنتها هذه الورقة تشكل، باعتقادي المتواضع، منعطفا هاما جدا في العمل السياسي والاداري والمالي في لبنان. وان الموقف الموحد للرؤساء الثلاثة باتجاه مضامين الورقة الرئاسية من مقترحات مختلفة،

كان له الاثر الاعمق والاهم في انعكاس ذلك على توافق واضح وعام باتجاه لجم التدهور وضرورة معالجة مشكلة الدين المتفاقم وعجز الموازنة بجدية وحزم. فالمقترحات تتناول معالجة جذرية لمشكلة تتفاقم سنة فسنة وهي حجم القطاع العام والنتائج التي تترتب سنويا على هذا الانفلاش غير المبرر في حجم الرواتب والاجور والتقديمات المرتبطة بها. وكذلك فقد ذهبت الورقة الاصلاحية الى اقتراح اعادة النظر في الهيكلية العامة للدولة باتجاه اختصار حجمها من خلال دمج الوزارات والمؤسسات العامة، حيث يصح مثل هذا الدمج.

اود ان اشير الى ان لجنة الموازنة مع كل ما حاولته باختصار ارقام الموازنة فقد وصلت بالنتيجة ضمن ابواب الموازنة الى ٨٠ مليار ليرة لبنانية كمحاولة جزئية باتجاه تخفيض الموازنة. ٣،٢٥٪ من رواتب واجور وتقديمات الموظفين في القطاع العام تساوي اكثر من ٨٠ مليار ليرة.

غير انه من الواجب التذكير بأن اهمية هذه المقترحات تكمن في تنفيذ لا يطال زمامه، وفي متابعة حثيثة لكل ما ورد فيها، ونأمل من الحكومة تسريع عملها بهذا الاتجاه.

وفي هذا المجال بالذات - أي الاجواء التوافقية يجب الاشارة الى ان الاسواق المالية تتأثر تأثرا مباشرا بالتجاذبات السياسية والمناكفات التي قد تطرأ على الساحة اللبنانية. وحبذا لو كان ممكنا قيام سرعة سلوكية بين اهل السياسة والحكم نحاول من خلالها تحييد الوضع النقدي عن لهب السياسة.

فمتوسط محفظة سندات الخزينة هي اليوم حوالي ٢٠،٩٧٦ مليار ل.ل. فاذا كان للتجاذبات السياسية آثار سلبية في السوق يعني ذلك ارتفاع مباشر على فوائد هذه السندات للابقاء على حاملها. ان زيادة نفطتين فقط على سعر الفائدة المعمول به حاليا يعني زيادة كلفة لعبء الخزينة بحدود ٤٢٠ مليار ل.ل.

- اما في موازنة عام ١٩٩٨ فلا بد من القول في مطلع هذا المقطع ان مشروع قانون الموازنة وفذلكتها تؤكدان على خطوة متقدمة باتجاه وضع ما امكن من معلومات وارقام بمتناول مجلس النواب الكريم بكفاءة وشفافية اكثر من أي عام سبق. وان الجداول والبيانات التي تم ادخالها في الفذلكة انما تشير على قدرة متنامية في ادارة المعلومات في وزارة المالية. كما ان التقسيم الواضح لجميع ابواب الموازنة ومن ثم التصنيف الذي اخضعت له النفقات من تصنيف اقتصادي وتصنيف وظيفي يعطي عمقا جديدا وهاما لتحليل نفقات الموازنة. اما ملاحظتنا عليه فتتلخص بما يلي:

١- ان مشروع الموازنة كما ورد الى لجنة المال والموازنة، وكما عبر عنه رئيس اللجنة في مستهل مناقشة الهيئة العامة لم يكن مشروعا متقشفا اذ كان مجموع ارقام موازنة عام ١٩٩٨ كما وردت الى لجنة المال ٧،٣٧٥ مليار بينما كانت اعتمادات قانون ١٩٩٧ مبلغ ٦،٤٣٣ مليار ل.ل. فتكون الزيادة حوالي ١٥٪ عن موازنة ١٩٩٧.

٢ - ان مشروع الموازنة لعام ١٩٩٨ لم يصل الى حد وصفه بموازنة اداء، بل بقي - رغم التحسينات الهامة التي طرأت عليه - موازنة تقليدية يصعب على المحلل ان يصل من خلالها الى تقييم موضوعي لاي رقم تحتويه الموازنة - فيما عدا اللهم امكانية الاطلاع على اذا ما كانت الادارة المعنية قد تحطت الرقم الموضوع لها في الموازنة . غير ان امكانية تبرير هذا الرقم او ذاك من خلال التعرف على اداء الادارة وتصرفها في توظيف هذا المال باتجاه الاداء السليم والكفؤ للمشروع الذي من اجله قد رصد هذا المبلغ، فان طبيعة الموازنة التقليدية لا تسمح بسبر غور هذا الامر الهام، وبالتالي فالمحاسبة الحقيقية قد تكون مستحيلة .

٣ - ان هذه الموازنة - كسابقتها - لا تأتي ضمن خطة متكاملة مترابطة الاهداف لتعطي دلالات واضحة على كيفية ارتباطها بمشروع اعادة الاعمار الذي تقتض من اجله الدولة من الخارج . وبالتالي فان الترابط بأولويات المشاريع وتفاصيل انطباقها على حاجات الوطن عموما وتعميم الفائدة المتوخاة من ارتباط كل ذلك بتنمية عادلة بين المناطق وتبيان هذا الترابط فيما بين الادارات العامة والمؤسسات العامة ومجلس الانماء والاعمار، والمجالس الاخرى . . . كل ذلك لا يظهر جليا لفقدان هذا المخطط العام حيث اشرت اليه في منتصف مداخلتني، هذا المخطط الذي يجب ان يوضح الاولويات والترتيب الزمني ومصادر التمويل وتوزيع المشاريع . (المنطقة المحتلة ومشاكل الانماء المتوازن).

فأشير بشكل خاص في هذا المجال الى عدم وجود خطة تنموية متكاملة للمنطقة المحتلة، لعدم ارتباط الخطة المطلوبة بأولويات الاحتياجات لهذه المنطقة وذلك دعما لصمود اهلها وتمسكهم بارضهم ودعمهم للمقاومة التي لم تبخل بأعلى ما لديها، فوهبت دماء الشهداء ذودا عن كرامة الوطن ودفاعا عن قدسية التراب .

لقد اصبح معلوما يا دولة الرئيس ان هذه المنطقة لا تتمكن من الاستفادة من أي تمويل لمشاريعها من مصادر التمويل الاقليمية او الدولية، المصدر الاهم في مخططات الحكومة لتمويل المشاريع الانمائية . وفي الوقت نفسه لا تحصل المنطقة المحتلة الا على الندر القليل من اموال الموازنة العامة، كما تبين من دراسة موازنتي عام ٩٧ و ٩٨، ورغم المساحة الكبيرة للمنطقة المحتلة التي تضم في الجنوب اقضية بنت جبيل وجزير ومرجعيون وحاصبيا وجزءا من قضاء صور . وارى مناسبا ان اذكر من على هذا المنبر بأن اسرائيل ما زالت تمسك بـ ١٧٠ اسيرا في سجونها من هذه القرى لا يعلم احد عن مصيرهم . وبنفس الملاحظات اتساءل عما يخطط لموضوع المهجرين والذي اعتبره كل مسؤول في السلطة انه من الاولويات الوطنية الملحة . فاين تلامسها هذه الخطة الشاملة التي يجب ان تكون الموازنة نتيجة للاغراض والاهداف المرسومة فيها؟

٤ - ان المؤسسات العامة والتي وصلت الى حدود ٦٤ مؤسسة، منها ٣٧ مؤسسة استثمارية و ٢٧ ادارة قليلا ما تطالها رقابة المجلس النيابي من خلال دراسته للموازنة، بل اعتقادي ان قليلا ما تطالها رقابة وزارة المالية الفعلية . وقد يكون مجموع ميزانيات هذه المؤسسات مهمة جدا وانعكاس ميزانياتها سلبا ام ايجابا له آثار حتمية على مجمل الوضع المالي .

ان مساهمة الموازنة العامة في دعم بعض المؤسسات العامة هي مساهمة ليست بقليلة، (احتياطي لدعم مشتري السكر الوطني ١٣ مليارا - دعم المحروقات لمصلحة كهرباء لبنان ١٠٠ مليار - دعم النقل المشترك ١٣ مليارا الخ...)

لذلك فلا بد من ان نقترح اهمية متابعة ومراقبة هذه المؤسسات، ان على صعيد وزارة المالية ام على صعيد المجلس النيابي، كي لا تبقى هذه المؤسسات بعيدة عن المحاسبة والمساءلة في كلفة خدماتها وكفاءة هذه الخدمات للمواطنين.

٥ - واما في باب الواردات فلا بد من التنبيه على ضرورة التأكيد على تفعيل الجباية وبشكل لا يقبل هوادة. ان امر الجباية الفاعلة يا دولة الرئيس هو المتنافس الاهم للتخفيف عن كاهل المواطن الذي لم يعد قادرا على تحمل اوزار الضرائب والرسوم المتتالية، كما انه لم يعد من السهل فرض اضافات جديدة لاسباب معيشية واجتماعية خصوصا فيما يرتبط بالفئات الفقيرة والمتوسطة الدخل والنهج الذي تتبعه الحكومة بتعويض تقصيرها في الجباية فنذهب الى جيوب المواطنين هو نهج يجب تعديله بتفعيل الجباية ومراقبة الادارات المختلفة من خلال ارقام الموازنة المعدة لها.

دولة الرئيس، في هذا المجال عندما كنا نراجع موازنة وزارة النقل عرجنا على النقل المشترك وسألنا سعادة المدير العام للنقل المشترك عن موازنات لهذه الادارة كي تتمكن من معالجة ارقامها بروية وتعقل لان الارقام الموجودة لدعم هذه الادارة لم تكن مقبولة.

وحتى هذا اليوم ورغم طلب رئيس لجنة المال والموازنة لموازنات الاعوام ٩٥، ٩٦ و ٩٧ لم يحصل على هذه المعلومات. هي مؤسسات تدور في فلك مستقل وهذا خطير رغم اننا نريد المحافظة على استقلالية المؤسسات العامة ضمن اطار القانون ولكن لا بد من مراقبة هذه المؤسسات لكي تعطي صورة حقيقية عن مالية الدولة.

ولكنني وبكل صراحة يا دولة الرئيس فان في كل بند من البنود التي سبق ذكرها، وفي كل رقم من ارقام الموازنة لهذا العام، ان في الايرادات او في النفقات اقولها مجددا واعيدها مؤكدا: لا يمكن لعمل الحكومة ان يستقيم دون ان نذهب الى اصلاح اداري شامل وقادر على اعادة النهوض بالادارة اللبنانية الى المستويات المرجوة، فيصبح المواطن قادرا على التعاطي مع ادارة فاعلة كفؤة ونزيهة. والحديث في هذا الامر يطول، غير ان الحل لا يمكن ان يستديم في التعاطي مع مال الدولة بكل اشكال التعاطي الا بولوج باب اصلاح المنشود من بابه الواسع.

غير اننا مع هذه الملاحظات التي اوردناها أملا بأن تأخذ الحكومة بها فاننا نريد لها ان تنجح في تأكيدها على التغلب على مشكلة العجز في الموازنة واحتوائها. وليس من خيارات كثيرة امامنا لان عدم تنفيذ الاهداف المرسومة في الموازنة لعام ١٩٩٨ ستكون نكسة يصعب تحملها وقد تطيح بالفرصة الموجودة لتنامي الثقة من جديد بقدرة الحكومة على احتواء مشكلة العجز. وشكرا لاستماعكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور اسماعيل سكرية.

اسماعيل سكرية: دولة الرئيس،

تغيب الدقة في الكلام عن اية موازنة بمعزل عن تظهير للواقع الذي يفرض ارقامها، فكيف اذا كانت الموازنة التي نناقش، والموصوفة بالتقشفية، ولم اجد فيها تقشفاً، وبالشفافية، ولم اجد فيها الكفاية من الشفافية... والمزينة بمفردات التجميل مثل الترشيح، وتصحيح المسارات...

ان واقع الممارسة السياسية في بلدنا، يا دولة الرئيس، يأخذ يوماً بعد يوم، منحى الاستهلاك، والاستهلاك اولاً، نطلق الشعار، وسرعان ما نستهلكه، لنطلق غيره... نكثر المناسبات، فنستهلك الكلمات، فتفقد صداها... نتفاعل مع الحدث، الذي يفرض وقعه علينا بدل ان نصنعه، بسرعة ردات الفعل، ونستهلكه بسرعة اكبر. نمارس الخطأ، ونتركه يتفاعل ويتفرع، فنسرع لمعالجة المتفرع، تاركين الاصل... وخطر من كل ذلك، اننا لم ننتبه بعد، الى ان الكلمات فقدت معناها... وان اصداها في واد والواقع في واد آخر... وادخلنا على القاموس، مفردات تحمل المعنى فتصبح السرقة هدرًا ونحر القوانين في سبيل المصلحة الخاصة تجاوزا لا اكثر... والتوافق الرئاسي، بديلاً عن دولة المؤسسات التي تفرض منطقها على الجميع...

كل ذلك، يمارس وسط حرية نفخر بها، لكنها، تفلت من ايدينا، لتتحول تدريجياً الى الكثير من الضجيج والقليل من المضمون... فتتراكم العوائق امام مشروع الدولة الصحيح، الذي لم يولد بعد، منذ فجر الاستقلال حتى اليوم (واعني دولة المؤسسات والعدالة الاجتماعية). المعزز بطوائف ومذاهب ومخاصصة واثرياء ما بعد الطائف، نناقش الموازنة التي بين ايدينا اليوم...

نناقش ارقاماً، ولدت مكررة على قاعدة الخطأ، والخطايا المتراكمة، طوال العهود السابقة، والتي استفحلت خلال السنوات الماضية، مع بدء تنفيذ مغامرة كبرى، هي مغامرة الاعمار، وما اتاحتها من فرص فتحت شهية الكثيرين... والتي تجاهلت القاعدة الاساس، في أي مشروع نهوضي، اعماري... والقائلة بأن تدعيم تماسك البناء الاجتماعي، (وعموده الفقري الطبقة الوسطى)، عبر سياسة العدالة الاجتماعية، هو الضمانة والامان لاي مشروع اعماري مهما كبر...

في هذا المناخ يا دولة الرئيس، يصبح الدخول في لغة ارقام الموازنة، خاضعاً لنسبة الصح والخطأ... لكنني، وبتواضع، وعلى ضوء ما ذكرت، اضع الملاحظات التالية:

اولاً: ان ما قامت به لجنة المال، من جهد مشكورة عليه، وفر مئات قليلة من المليارات، لا يساهم في زرع الطمأنينة، بأننا امسكنا بمكان الخلل، واخشى ان يشكل ذلك ذريعة لتجاوزات تعوض ما خفضته لجنة الموازنة...

ثانياً: ان ورقة الترويكالاصلاحية، لن ينفذ منها الا شكلياتها، لان اساسياتها كالاصلاح الاداري ما زالت من الحرمات . . .

ثالثاً: ان الحفاظ على قدسية مبادئ الموازنة، يتطلب عاماداً هادئاً، لا مليئاً بالاستحقاقات البلدية والرئاسية، وتفاعلات مشروع السلام الوهم والذي يغتصبه ننتياهو كل يوم . . .

رابعاً: ان التقديمات الاجتماعية، ٥٥٠ ملياراً جاءت اقل من المطلوب . . . قياساً بما جاء في بيان الثقة . . .

خامساً: ان التركيز، في روح الموازنة على نظرية الاقتراض وفرض المزيد من الضرائب كما جاء في (التدبير رقم ٩) دون الاهتمام باقتصاد انتاجي . . . فيه مزيد من المخاطر باتجاه مزيد من العجز تحت وطأة خدمة الدين .

سادساً: خلت الموازنة من مؤشرات الانماء المتوازن لمبلغ الـ ١٥ مليار ل.ل. للبقاع وعكار مثلاً .

سابعاً: ان تكرار الخطأ في تقديرات الموازنات السابقة ما زال قائماً، لان المتربصين عفوالمارشدين كثر، رغم التقيد بعدم الانفاق من خارج الموازنة دون تأمين مصادر تمويل .

فهؤلاء المرشدون، الذين سيرشدون الانفاق:

- من منعهم وما زال من الاستعانة بفائض الادارة من الموظفين كالتربويين وموظفي الاعلام وغيرهم . . .
للملء الشواغر في الادارات، عوض توظيفات جديدة في المرفأ وغيره .

- هؤلاء المرشدون من منعهم وما زال، من تنفيذ المخطط التوجيهي للكسارات، التي تنهش وتفترس جمال طبيعتنا في لبنان . . . وتغتال شاحناتها العشرات من المواطنين على الطرقات، عدا التدمير الذي تلحقه بالطرق . . .

او ليس وراء كل كسارة او اكثر متشد داخل الحكومة والدولة . . .

هؤلاء المرشدون، من منعهم وما زال من استيراد النفط بدل المتاجرة به وتلزييم تنظيف خزانات بمليون دولار والكلفة هي اربعون الفا . . .

- هؤلاء المرشدون، من منعهم، وما زال، من لجم هدر، وفضائح حجبت بزخما انجازات كبيرة نفذت على الارض . . .

- من منع المرشدين من توحيد الجامعة اللبنانية، وتخصينها مما زرعه فيها من الغام مذهبية وطائفية . . .

- هؤلاء المرشدون، من منعهم وما زال، من اطلاق المكتب الوطني للدواء، ومرسومه الذي ما زال يمارس رياضة الطلعة والنزلة (بعدو بيطلع وينزل) . . . فيوفرون اكثر من المبالغ التي ارهقت لجنة المال والموازنة لتوفيرها . . . اذا علمنا ان فاتورة الدواء فاقت الثلاثماية والستين مليون دولار عام ٩٧، وان مكتب الدواء الوطني بإمكانه توفير ٥٠ الى ٦٠٪ من هذا المبلغ، أي ٢٠٠ مليون دولار .

- من يمنع المرشدين من تفعيل المستشفيات الحكومية، ومن تفعيل المراكز الصحية الجديدة، والتي مضى شهور طويلة على انجازها حجرا دون بشر...

لن اذهب ابعد من ذلك، يا دولة الرئيس، لكنني اردت القول، ان الدخول في لعبة لغة الارقام في الموازنة، لمجرد الحديث عن ارقام، هو ندوة اكااديمية بحثية، تجرد الموضوع من مقوماته...

دولة الرئيس رفيق الحريري ممثلا الآن بمعالى وزير الدولة للشؤون المالية، دعني اصدقك القول، وانا ما تعودت الا الصديق فيما اقول، ان مشروعك الاعمارى، والذي تدفع به بعيدا عن انماء متوازن يطال سائر المناطق اللبنانية، وخاصة البقاع وعكار... محاطا بالعديد ممن يعرفون كيف تؤكل الكتف في الدولة وداخل حكومتك. سيكرس في البلد، هوة اجتماعية سحيقة، تحمل بذور مخاطر تزداد عاما بعد عام، مخاطر تهدد بناء مجتمع متماسك...

ان مبدأ العدالة الاجتماعية هو الضمانة الاساس في حماية مشروعك مهما كبر... والعدالة الاجتماعية، ابدأها من المناطق... ولن ادخل هنا في خطاب مناطقي بقاعي او غير بقاعي وسأكتفي بما قاله زملائي نواب البقاع... بل اني اطالب حكومتك يا دولة الرئيس ان تبدأ بعربون بسيط، يطال جميع المناطق... هو تطبيق الضمان الصحي للمزارع من خلال وزارة الصحة العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لماذا لا تستفيد الحكومة من صندوق الضمان، من خلال تقديماته الاجتماعية، وخاصة في مجال الطبابة والاستشفاء... والذي قدم خدمات استشفائية بقيمة ٩٦ مليار ل.ل. و ٩٠ مليارا للطبابة والعلاج الخارجى... لعام ١٩٩٧ ماذا فعلت الحكومة، من رعاية واهتمام بالسياسة الكبرى للصندوق؟

اذكر المكنتنة على سبيل المثال، فبعد ان عمل مجلس الادارة وادارة الصندوق جاهدين لتأمين نظام حديث لمكنتنة كافة اعمال الصندوق... واصبح المشروع على وشك التنفيذ...

جاءت التدخلات السياسية لتعرقل الموضوع وتجمده.

ما هو موقف الحكومة، من وعودها بالتعاون مع صندوق الضمان وتفعيل عدد من المستشفيات الحكومية؟

الذي حصل ان المستشفى الوحيد، القائم على هذا التعاون وهو مستشفى الدكتور اميل بيطار في البترون انتهت مدة عقده منذ شهر، وليس معروفا الآن اذا كان يخص الضمان ام وزارة الصحة؟

دولة الرئيس، ان توحيد الصناديق الضامنة للاستشفاء بعموده الفقرى (صندوق الضمان الاجتماعى)، وبرعاية وزارة الصحة، كفيل بأن يوصلنا الى الحل الوحيد لازمة الاستشفاء... اعني البطاقة الصحية... وهذا للأسف ما زال غائبا عن ذهن الحكومة وموازنتها... فبدل ان تتفرغ وزارة الصحة لتنفيذ برنامجها الاصلاحى الذي كنت اول من ايده وما زلت... وتبدأ بالابتعاد عن دور المصرف الحالى، في عالم كبير من الهدر، وخاصة اذا علمنا اننا نصرف على الصحة ٩٪ من الناتج المحلى أي بمستوى الدول الصناعية الكبرى واين نحن منها؟

وتسلم صيرفة المال كغيرها من الصناديق الضامنة الموحدة بزعامة صندوق الضمان الاجتماعي، عادت في هذه الموازنة، لتقع في ذات الفخ والحقيقة تقال، ان وزير الصحة حاول وما زال في الاتجاه الاصلاحي الصحيح، لكن التداخلات السياسية في المرصاد...

وهنا اعود، لا طرح مجددا، التأمين الصحي للمزارع، وقد سبق لنا وتناولنا هذا الموضوع دون جدوى... اعود لاذكر بأنه لا بد من اصدار نصوص ترعى تأمين الاستشفاء للمزارعين، وتأمين الحالات الصعبة، من خلال صندوق الضمان الوطني الاجتماعي، على ان يتم تحويل هذه التقديمات، بالاعتمادات التي تلحظها وزارة الصحة باشتراك مدروس يتحمله المزارع المضمون، وفي اطار قدرته المالية، اضافة الى تأمين جهوزية كاملة للمستشفيات الحكومية...

فلتبدأ حكومتكم يا دولة الرئيس، بهذا الاهداء للمزارع، والذي لا يكلف الحكومة شيئا... ان المزارع يرمز للارض، وبالتالي لصدق الانتماء للوطن... لا الرأسمالي والتاجر... فوطنهم الاول ثروتهم، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد رعد.

محمد رعد: بسم الله الرحمن الرحيم.

دولة الرئيس، السادة الزملاء، في الوقت الذي تسترخي فيه الحكومة على عرش الثقة التي منحتها اكثرية المجلس النيابي لسياستها الاعمارية المتعثرة.

وفي الوقت الذي تتوهم فيه هذه الحكومة انها استجابة فريدة لتوازن اقليمي دولي يلقي بظله على الاوضاع في لبنان والمنطقة منذ انطلاقة قطار التسوية في مدريد وبداية تطبيق الطائف، يبدو ان كل المناقشات الجادة والموضوعية لبرامج الحكومة وموازنتها وخصوصا المناقشات الناقدة والمفندة للسياسات الرسمية المعتمدة هي مناقشات للارشيف وللتاريخ ولذاكرة الرأي العام؛ لن تغير راهنا الشيء الكثير لا في منهجية الحكومة ولا في ادائها ولا في رؤيتها الواهمة للامور... وهذا ما سيفاقم مسؤوليتها على أي حال وربما يتحمل المجلس النيابي نفسه يوما ما مسؤولية المشاركة للحكومة في صياغة الازمة المتنامية وعدم ممارسة المحاسبة اللازمة المنوطة به.

ان التسوية السياسية التي اقرت في الطائف قد حسمت هوية لبنان وكرست خياره العربي سواء لجهة التصدي لمشروع الاحتلال الصهيوني للاراضي المحتلة، او لجهة بناء الدولة وتثبيت السلم الاهلي وتحقيق النمو الاقتصادي والاصلاح الاداري والعدل الاجتماعي.

واذا كانت المقاومة قد احسنت تقديم النموذج التطبيقي المشرف لهذا الخيار في مجال التصدي للغزو الاسرائيلي ودفع العدو الى مأزق الاستنزاف اليومي القاتل الذي لا يجد مفرا منه الا بالانسحاب الذليل وغير

المشروط، فان الاداء الرسمي السياسي والاقتصادي والاداري والاجتماعي المستظل لهذا الخيار نفسه هو للأسف اداء مخيب للآمال ومحبط للملتزمين هذا الخيار.

دولة الرئيس، اننا اليوم، اذ نناقش موازنة العام ١٩٩٨ التي تمثل الشاشة الرقمية لما سمي بسياسة الانعاش الاقتصادي المتعثرة، والتي تتبناها الحكومة، فاننا نقرأ في فذلكتها روح المكابرة والتهرب من الاعتراف بالفشل والاقرار بأن استمرار العجز بالموازنة وثقل اعباء المديونية العامة ناجمان عن قصور في المشروع الحكومي نفسه... ولذلك فاذا لاحظنا بعض تغير في ارقام الانفاق او الواردات لجهة تخفيض عجز الموازنة، فان ذلك لا يعني ابداً ان الحكومة اهتمت الى معالجة السبب الحقيقي لازمة الاقتصادية في البلاد، انما يشير فقط الى محاولة الحكومة تطويق ازمة مشروعها الاقتصادي، موهمة الرأي العام ان العائق امام المعالجة منذ فترة كان يتجسد بعدم «التوافق العام المتطور باتجاه ضرورة معالجة مشكلة العجز في الموازنة بطريقة جذرية». وواضح ان هذا التبرير الواهي لا يغطي الاخطاء الحكومية البالغة في تقدير اسباب مشكلة الاقتصاد اللبناني وكيفية معالجتها.

ان الحكومة اعتبرت ان المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني هي مشكلة نمو، وليس مشكلة تنمية، وشكلت مشروعها الرسمي من ثلاثة محاور رئيسية:

اولاً: اعادة اعمار البنى التحتية من كهرباء ومياه ومواصلات واتصالات ومباني سكنية وادارية ومرافق صحية وتربوية.

ثانياً: تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وتخفيض عجز الموازنة وصولاً الى تحقيق فائض فيها.

ثالثاً: تحديث بعض الاطر التشريعية والمؤسسية المحفزة لنشاط القطاع الخاص خصوصاً في القطاع المصرفي والمالي والضريبي.

وقد غاب عن الحكومة ان اطلاق ورشة اعمار بهذه الضخامة بالاستناد الى رؤية سياسية واهمة وادارة مترهلة هي مغامرة بالبلاد ومخاطرة بكل اوضاعها.

ومع ذلك اندفعت الحكومة بمشروعها «الطموح» كما احبت ان تصفه في الفذلكة، في ظل مراهنه جادة على تحقق قريب للسلام في المنطقة سيجلب للبنان استقراراً سياسياً يحفز القطاع الخاص اللبناني والاجنبي للاستثمار والتوظيف الذي تتطلبه خطة النهوض من الرساميل، كما ان تدفق المساعدات المتوقعة من الاشقاء العرب ومن الاصدقاء الاميركيين والاوروبيين سيمول مشاريع البنى التحتية كلها.

لكن مع استبعاد المساعدات عمدت الحكومة الى سد العجز في الانفاق عن طريق الاستدانة الداخلية والخارجية المرهقة لخزينة الدولة ولكاهل المكلف اللبناني.

ومن سوء طالع الشعب اللبناني ان هذه الورشة الطموحة انطلقت في اعقاب تجربة وليدة لصيغة الطائف الجديدة، فكانت بدعة الترويكاً وكان نهج المحاصصة الذي جعل الهدر سيد الموقف في كل مجال. هدر في المال

وهدر في الكفاءات. وهدر في الاوقات، هدر في المرافق وهدر في المرافق وهدر في محطات الكهرباء، وهدر في التوظيف وهدر في التلزيما.

والاسوأ من كل ذلك هو هدر في حق المقاومة التي يستند الى انجازاتها وتضحياتها كل الموقف السياسي للحكومة في مواجهة مشروع الاحتلال الصهيوني.

ففضلا عن الاستخفاف بالمقاومة وبجدواها وفضلا عن التجاهل التام لوجوب دعمها، فان هذه المقاومة حرمت حتى من حقها في سيارة اسعاف، وسطرت التقارير الموجهة لمنع استفادة الادارة من أي منتسب اليها أو قريب منها. وابناء المقاومة وجهورها يصبرون على هذا الظلم الذي لو وقع على الجبال لفتتها ومع ذلك يحتسبون من اجل ان يسلم الوطن وينهزم الاحتلال، عل في الصبر المسؤول ما يوقظ بقية ضمير لدى اهل السلطة او يحرك فيهم بقية احساس منصف للمقاومة الشريفة.

حتى في مجال الترخيص لوسائل الاعلام، فان الحكومة لم تتورع من ان تدخل اذاعة وتلفزيون المقاومة في بازار الحصص الطائفية المبتذلة رغم الحاجة الوطنية الماسة الى الاعلام المقاوم، الذي لم يكن الاستثناء له بالث الاذاعي الا طعنا بحق المقاومين الطبيعي في ترخيص وسائلهم الاعلامية اسوة لهم بغيرهم.

دولة الرئيس، بعد مضي خمس سنوات على بدء ورشة اعادة الاعمار، فان الانجازات لا تزال جزئية في هذا المجال، وهي تتركز بشكل رئيسي في شبكات الكهرباء والمياه والهاتف والطرق، الا ان التحسن الملموس في تقديم هذه الخدمات تركز في بيروت الادارية وبعض مناطق الجبل القريية منها.

ومن ناحية اخرى فان الانفاق على اعادة الاعمار لم تكن له مفاعيل ايجابية ملحوظة لناحية تنشيط الدورة الاقتصادية، فالعمالة المستقطبة هي في معظمها عمالة غير لبنانية، وهوامش الربح الكبيرة هي للشركات الام الملتزمة والاجنبية بمعظمها، كما ان الجزء الاكبر من الآليات والتجهيزات والمواد المختلفة المستخدمة هو مستورد بمعظمه.

اما على صعيد الاستثمارات الخاصة فان التوظيف في العقارات وسندات الخزينة، حيث معدلات الربح العالية والسريعة، قد استقطب معظم الرساميل المتاحة للاستثمار، وبقيت القطاعات الانتاجية الخالقة لفرص العمل، لا سيما الزراعة والصناعة منها، تشكو من ارتفاع الفوائد وشح التسليف في وقت هي في امس الحاجة فيه الى تجديد معداتها وتجهيزاتها وهياكلها الانتاجية التي تقادمت خلال الحرب.

وهكذا كانت المحصلة: تحقيق نمو ملحوظ في الناتج المحلي والاجمالي خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ معدل ٧٪ في السنة لكنه نمو ملحوظ ايضا لناحية هشاشته (فقد جاء بمعظمه من الريوع والفوائد المتحققة من التوظيفات في سندات الخزينة والعقارات) وقد عاد هذا النمو في العام ١٩٩٦ و١٩٩٧ الى الانخفاض ولا يتوقع ان يزيد عن ٣٪ في العام ٩٨ (بعد انخفاض حجوم التحويلات من الخارج ودخول قطاع العقارات مرحلة الجمود).

هذا فيما تواصل المديونية العامة نموها بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الى حد تجاوز حجمها حجم هذا الاخير .

وفي المقابل نلاحظ ان الاختلالات البنوية التي كان يعاني منها الاقتصاد اللبناني قبل الحرب زادت عمقا . . فعلى صعيد بنية الانتاج . . . تضخم قطاع الخدمات عما كان عليه في السابق ، وذلك بسبب استمرار التدهور الكبير في اوضاع الزراعة والصناعة ، ولجوء عدد كبير من العاملين الى قطاع الخدمات المتدني الانتاجية . كما ان اعتماد لبنان على الخارج في تأمين حاجاته من السلع الاستهلاكية (خصوصا المواد الغذائية) والسلع الانتاجية ، بقي على ارتفاعه غير العادي ، وبات حجم الواردات يزيد عن حجم الناتج المحلي الاجمالي .

واذا ما وضعنا الزيادة السكانية خلال عشرين عاما وهي لا تقل عن مليون ونصف المليون نسمة ، مقابل ما سببه تدهور الزراعة والصناعة وتدني انتاجية قطاع الخدمات من عجز في توفير فرص العمل للوافدين الجدد الى سوق العمل (المقدر عددهم بما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ الف وافد جديد) تكون النتيجة ارتفاع العدد الاجمالي للعاطلين عن العمل والمهاجرين الى خارج لبنان .

وبالرغم من كثرة كلام المسؤولين عن التنمية المتوازنة فان التفاوت بين المناطق لا يزال على الوضع الذي كان عليه قبل الحرب ، لا بل ان حدته زادت بالنسبة للبعض منها .

والاهم في الامر على هذا الصعيد ، هو ان المفهوم الرسمي للتوازن يقتصر على افادة مختلف المناطق من مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة ، في حين انه يجب ان يعني اولا ، تنمية قطاعات الانتاج الخالقة لفرص عمل في هذه المناطق .

والاكثر اهمية هو ان السياسة الرسمية وقفت مكتوفة اليدين ازاء الازمة الخانقة التي يعانيها قطاع الزراعة في المناطق الريفية ، وقامت في بعض المناطق وفي البقاع خصوصا بالقضاء على مورد اساسي للسكان هناك دون تأمين البديل .

واذا كان التضخم الجامح الذي حصل في النصف الثاني من الثمانينيات قد ادى مع تقلص فرص العمل المنتج الى تدهور كبير في معيشة اكثرية اللبنانيين ، والى استقطاب حاد في توزيع الدخل (نتج عنه شبه اضمحلال للطبقة الوسطى) فان هذين التدهور والاستقطاب لا يزالان على حالهما في الوقت الحاضر . ذلك ان الزيادات التي لحقت بالرواتب والاجور منذ توقف الحرب بقيت نسبتها ادنى من نسبة التضخم المتحققة ، فيما ارتفعت الضرائب والرسوم غير المباشرة على عدد من السلع والخدمات الاساسية ، وارتفعت كثيرا اسعار الخدمات العامة من كهرباء وماء وهاتف ، اضيف الى ذلك الزيادة الكبيرة في كلفة الخدمات التعليمية والصحية والسكنية التي يقدمها القطاع الخاص مقابل عجز القطاع العام عن تأمين هذه الخدمات بالكمية والنوعية المطلوبة .

دولة الرئيس ، ان مضمون الورقة الاصلاحية يؤكد ان الحكومة قد اذعنت واعترفت بوجود ازمة حقيقية الا

انها لا تزال تكابر ولا تريد ان تعترف ان اسبابها تكمن في قصور مشروعها وليس فقط بالعقبات الطارئة من الخارج.

ان مناقشة ارقام الموازنة تقودنا الى ضرورة معالجة السبب الحقيقي للتخبط الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد من جراء اعتماد المشروع الحكومي المدمر للقطاعات المنتجة.

ان مظاهر الازمة تلاحق مشروع الحكومة للنهوض ولن تعالجه لا الخلوات الاقتصادية الدعائية ولا مجرد اعلان نوايا في ورقة اصلاحية. ان العلاج الحقيقي يكمن في اجراء تعديلات جوهرية اساسها: النهوض بالقطاعات الانتاجية الخالقة لفرص العمل واعتماد خطة اجتماعية تعمل على تضيق الهوة في توزيع الدخل والحد من تدهور معيشة اكثرية اللبنانيين من اصحاب الرواتب والاجور والمزارعين وصغار الكسبة، واصلاح اداري شامل يقوم على فصل السياسة عن الادارة واطلاق يد الهيئات الرقابية بعد تحصين مجالسها. واعادة النظر في الاولويات لجهة الاهمية والجدوى من المشاريع المطروحة.

ان ذلك افضل بكثير من الاعتماد على الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل المواطنين بأعباء لا طاقة لهم على تحملها.

وان تحسين الجباية ورفع نسبة ضريبة الدخل على الارباح افضل بكثير من اشاعة وهم اللجنة الضريبية في ظل شلل الادارة وعجزها عن تفعيل الجبايات وافضل بالتأكيد من حشو الجدول رقم ٩ بالرسوم والضرائب غير المباشرة التي ت طال اكثر ما ت طال الفقراء وذوي الدخل المحدود.

كما ان ضبط الهدر في التلزيقات والرقابة على تنفيذ المشاريع افضل بكثير من تسطير حسابات وهمية تضخم الواردات وتغفل بعض المتوجبات.

كذلك فان التقشف الذي اريد له ان يكون عنوان الموازنة، ليس هناك ما يؤشر على الدقة في التزامه فلا الاصرار على بناء قصر المؤتمرات وانشاء شركة مختلطة للشروع بانجازه ينسجم مع هذا العنوان، ولا حتى المطالبة بصرف اعتمادات لاكمال مشروع بناء المدينة الرياضية امر ملح في هذه الظروف. لا بل ان الحرص على التقشف لا ينسجم مع فتح مزايب في مشروع قانون الموازنة كما هو الحال في المادة ٦ من المشروع التي تجيز للحكومة الاقتراض بعيدا عن موافقة المجلس النيابي، بقرار يصدر عن وزير المالية وضمن حدود احتياجات الخزينة (وليس الموازنة).

او كما هو الحال ايضا مع المادة ٩ التي من شأنها اذا عطفت على المادة السادسة ان تفتح المجال واسعا امام ارتفاع حصة خدمة الدين العام واسعا امام ارتفاع حصة خدمة الدين العام من مجموع الانفاق على حساب بقية ابواب الموازنة.

وكذلك هي الحال مع المادة ١١ التي تنص على صلاحية رئيس الجمهورية فتح اعتمادات استثنائية او اضافية بمراسيم وبحدود ٣٥ مليار ليرة في كل مرة.

ان التقشف يفرض وقف الهدر الذي يستنزف الاعصاب والاوقات لدى المواطنين، ان اهل الضاحية الجنوبية لبيروت ضاقوا ذرعا بالبطء القاتل في تنفيذ المشاريع وانهم يتدارسون فيما بينهم المهلة اللازمة لانجاز مشاريع التأهيل التي خنقت الضاحية على مدى ٣ سنوات متتالية ولا تزال تستنزفها في تعطيل اسواقها وشل حركة المرور في شوارعها، وذلك قبل ان يقدموا على جملة خطوات تكون درسا مناسباً للحكومة وللمتعهدين المستخفين بمصالح الناس وكراماتهم.

او ليس اهانة للناس ان تأهيل وصلة طريق لا تتجاوز الخمسين مترا تحتاج الى خمسة اشهر في الضاحية. او ليس من المعيب ان تبدأ حفريات الهاتف على الاتوستراد الجديد بين الدامور والحية ولم تمض اسابيع بعد على انجاز مرحلته الاولى.

او ليس معيبا ان تأهيل جسر سينيقي يستغرق اكثر من ستة اشهر فيما اعمال التأهيل لجسر الاولى تشير وتيرتها الى اكثر من ذلك بكثير. .

السادة الزملاء، ان تغييب مشروع النهوض عن النقاش داخل المجلس النيابي هو احد اهم اسباب الازمة التي تعصف بالبلاد.

وان الاصرار على تعطيل دور المؤسسات سوف يتسبب بأكثر من مآزق وكارثة. وان استخفاف الحكومة بالنصائح والمقترحات والاستقواء بالثقة المستندة الى التباسات العقل الجمعي سوف يرهق البلاد بالاثمان الباهظة التي يدفعها المواطنون مستقبلا نتيجة الاخطاء والرهانات الخاسرة.

ولئن قيل: من شاور الناس شاركهم في عقولهم.

فقد قيل ايضا: من استبد برأيه هلك.

فهل ننحو منحى المشاركة وصولا الى النجاة، ام نواصل الاستبداد بعيدا عن المؤسسات انتهاء بالهلاك؟! وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل بهاء الدين عيتاني.

بهاء الدين عيتاني: دولة الرئيس،

في مناقشة الموازنة، ينبغي ان يسود المنطق العلمي على حساب السجال السياسي، وان تتكلم الحقائق والوقائع، وتصمت المناكفات.

في مناقشة الموازنة، لا مكان لمعارضة وموالة، اذ ينبغي ان يكون المكان محجوزا للتدقيق والتمحيص

والدراسات، بغية التوصل الى اقرار ميزانية تترجم واقع الحال، وتؤسس لاطلاق الحلول الجذرية لازمتنا المعيشية والمالية والاقتصادية على قواعد اقتصادية مالية علمية ثابتة، تأخذ في الاعتبار الحاجات والامكانيات والتوقعات.

ان تعدد الاراء، وتنوع المقترحات، وتوجيه الانتقادات لبعض بنود الموازنة، امر طبيعي، بل هو مطلوب ومرغوب، شرط ان لا يتحول النقد الى سلبية مطلقة تفاقم الازمة، وتزيد من تعقيداتها. لا بأس اذا اختلفت الاراء حول الحلول الناجعة، والوسائل الفضلى للخروج من الازمة، انما من غير الجائر، ومن غير المنطقي، ان نختلف حول جدوى الانماء والاعمار، وتأهيل البلد، سواء اكان السلم على الابواب، ام لم يكن، فهل يجوز ان نتوقف مسيرة البناء والانماء بانتظار سلام المنطقة؟ هل يجوز ان يبقى موضوع الاستدانة في اخذ ورد غير محسوم!

أي منطق هذا القائل بأن على الحكومة ان تغذي الخزينة وتسد عجزها المتفاقم، دون رفع الرسوم ودون تعديل في الضرائب ودون اللجوء الى الاستدانة ايا كانت شروطها! ودون ان نعرض النقد الوطني للانهييار، ومعه لقمة عيش المواطن الى الخطر، ونعود الى الحلقة المفرغة الرهيبة التي ذقنا منها الامرين، حين كانت ترفع الرواتب وتزاد التقديرات على حساب القوة الشرائية لليرة اللبنانية، بأي منطق يطلب من الحكومة مزيد من التقديرات دون اللجوء الى زيادة الواردات، ودون التسبب بمزيد من العجز.

اني افهم ان نطالب بضبط الانفاق ضبطا كاملا، ووقف الهدر مهما كان ضئيلا، على ان تحدد مواقع الهدر بالاسماء والارقام، لا بكلام، يزرع الشك في عقول الناس ويدفعهم الى الاستنكاف عن دفع الضرائب والالتزام بموجبات المواطنة.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

ان مشروع الميزانية المطروح علينا اليوم يقوم على:

١ - خفض النفقات بانتهاج سياسة تقشف صارمة، وحسنا فعلت الحكومة واللجنة المالية ولاول مرة منذ اعوام، باقتراح تخفيضات جديدة، وقد جاء التخفيض شاملا ومتوازنا.

٢ - زيادة الواردات زيادة ملموسة، عن طريق تحسين الجباية، دون ارهاق الطبقات الشعبية، وقد آن لنا ان نفهم ان اصلاح بلدنا واعادة بنائه مسؤوليتنا نحن اللبنانيين، على اختلاف طبقاتنا الاجتماعية.

بالاضافة الى ذلك فان الحكومة تطالب بتفويض يخولها اصدار سندات خزينة بقيمة ملياري دولار، تستعمل لتسديد الدين الداخلي بالليرة اللبنانية. وهذا التدبير يوفر على الخزينة مبلغا لا يستهان به. فالفارق بين كلفة خدمة الدين الداخلي بالليرة اللبنانية وكلفة خدمة الدين بالعملة الاجنبية يحقق وفرا بنسبة لا تقل عن ٣٥٪ من قيمة خدمة الدين، ومن نتائجه الايجابية انه يحرر سندات الخزينة الداخلية الممولة بمعظمها من السوق المحلي ويدفع بسيولة كبيرة في السوق سوف توظف في تحريك وانا عاش الوضع الاقتصادي.

٣ - تخفيض العجز السنوي الى حدود الـ ٣٧٪ وهذا هو التحدي الكبير للحكومة فاذا ما تمكنت من التزامه بدقة، يكون البلد قد وضع قدميه على طريق النهوض والتقدم.

٤ - للمرة الاولى تلحظ الحكومة اعتمادا خاصا للمناطق النائية، تعويضا عن سنوات الحرمان والاهمال منذ العهود السابقة.

اننا نشجع الحكومة على هذا التوجه السليم، وفي هذا المجال ندعو الحكومة الى دعم الزراعة، كي لا تعاني موسمنا الزراعية في كل عام من الكساد، وهنا نقترح تخفيض تعرفه النقل الجوي على الانتاج الزراعي تمكنه من المنافسة، وبذل جهد اكثر لتسويقه في الاسواق العربية التي هي الاسواق الطبيعية لتصريف الانتاج اللبناني.

ودعما منا لسياسة التقشف فاننا ندعو الى الغاء بعض الوزارات المستحدثة، توفير النفقات واختصارا للمعاملات ونكرر المطالبة باصلاح النظم الادارية، فعلة الادارة في الانظمة البالية وليست بالاشخاص. وعلى صعيد النظام الضرائبي فاننا نرى ان النظام الراهن ليس النظام الامثل الذي يحقق العدالة الاجتماعية، المطلوب نظام على قاعدة: من كل مواطن حسب قدرته ولكل مواطن حسب حاجته، بحيث يعاد تكوين الطبقة الوسطى التي تشكل صمام الامان الاجتماعي والسياسي، وفي سياق التوفير، دون انخفاض مستوى التقديمات، نطالب باعتماد نظام صحي مركزي، يرفع مستوى الخدمات الصحية ويوسع رقعتها ويوحد الجهة المسؤولة، توفيراً للهدر الناجم عن تعدد الجهات.

اما على صعيد العجز في ميزانية مؤسسة كهرباء لبنان الناتج عن العجز في الجباية، فلا مبرر بعد اليوم لمثل هذا العجز الضخم، لقد آن الاوان لوضع حد نهائي له ومساواة المواطنين في دفع فواتير الكهرباء وعلى الدولة ان تحزم امرها وتحقق الجباية في كل لبنان باستثناء ابنائنا الصامدين في الشريط الحدودي دعما لصمودهم في وجه الاحتلال الاسرائيلي، فقطاع الكهرباء ينبغي ان يكون من القطاعات المنتجة.

وبعد،

اننا نرى في مشروع الموازنة الراهنة، انطلاقة سليمة نحو وضع اقتصادي معيشي مالي افضل، وعليه فاننا نتمنى على الحكومة مزيدا من الجهود والحلول، من اجل مزيد من الاستقرار الذي يشكل الجاذب الاقوى للرساميل الخارجية، ولثقة المؤسسات العالمية ببلدنا.

ونختم بكلمة حول ضريبة الميكانيك، فالسيارة لم تعد سلعة كمالية، ولا هي من مقتنيات الاغنياء فقط، فهي سلعة شعبية بالدرجة الاولى، وعليه فاننا نطالب، بالاخذ في الاعتبار، قوة المحرك، وتاريخ الصنع، واعفاء السيارات العمومية التي يعتاش من تشغيلها الوف العائلات من الزيادة، بحيث تأتي الزيادة غير مرهقة للطبقات الشعبية.

ومما ينعكس ايجابا على اوضاعنا الداخلية، الاقتصادية والسياسية، سياسة الحكومة الخارجية، التي يسرت للبنان قروضا ومساعدات، وآخرها القرض السعودي المشكور واعادت لبنان الى خارطة العالم السياسية، ناهيك بالتزامها وحدة المسارين اللبناني والسوري، ما شكل حماية لقرارنا الوطني، وضمانة لحقنا في تحرير ارضنا من الاحتلال الاسرائيلي، واسقط محاولات اسرائيل في استدراج لبنان الى سلام اعرج، تحت ستار تنفيذ القرار ٤٢٥، ومن باب الانصاف للحقيقة، التنويه بانجازات السنوات الخمسة، الماثلة للعيان، على صعيد البنى التحتية والتقديمات الاجتماعية، والاستقرار النقدي وغيرها..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: ارفع الجلسة الى العاشرة من صباح يوم غد.

ورفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والربع.

جلسة ١٩٩٨/١/٢٢ قبل الظهر

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل وديع عقل، مع التنويه ان كلمة الاستاذ وديع عقل تمثل كتلة النضال جميعا أملين ان تحذو بقية الكتل نفس هذا الحذو.

وديع عقل: دولة الرئيس،

اردت قبل ان ادرس الموازنة وفذلكتها ان افهم معنى كلمة فذلكته فسعيت وراء المحيط المحيط ووجدت انها تأتي من فعل فذلك، وفذلك حسابه فذلكته أي انهاء وفرغ منه. اعتقد ان النتيجة معروفة والحساب انتهى وفرغ منه، ونحن نطلق صيحتنا. من الصفحة الاولى والمقدمة في هذه الفذلكتة قيل: في نهاية العام ١٩٩٢ اخذت الحكومة اللبنانية على عاتقها مهمة ضخمة واسترسل المفذلك يقول: «عن انجازات الحكومة اللبنانية» بال التعريف منذ العام ١٩٩٢ وهنا اطرح سؤالاً: هل ان الحكومة مؤسسة ام شخص؟ على علمي ان حكومات متعاقبة قد اتت برئاسة الرئيس الحريري وباتفاق اطراف عديدة منها جبهة النضال التي تقدمت انذاك بمذكرة ربطت فيها مشاركتها في الوزارة. المفذلك عاد في صفحاته ثانية وبالتحديد في الصفحة ٣٣ وعندما لم يعد يتيسر الحال كثيرا فقال: «منذ نهاية العام ١٩٩٢ سعت الحكومات اللبنانية المتعاقبة». اذا لم نعد امام حكومة واحدة مستمرة اصبحت الحكومات اللبنانية تتعاقب منذ ان بدأت ملامح الازمة. ماذا قالت المذكرة التي تقدمت بها جبهة النضال الوطني:

المطلب الاول، الاصلاح الاداري، تحرير الادارة من قيود المحسوبيات السياسية والحسابات الطائفية والمذهبية الالتزام بمعيار الكفاءة، تفعيل دور التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية، والتزام توجيهاتنا. انسجاما مع هذا المطلب الاول تقدمت باقتراح قانون يصدد الكفاءة المسلكية بالذات التي اشارت اليها جبهة النضال وهذا القانون جد بسيط وسأتي عليه في معرض حديثي عن الاصلاح الاداري ثم اوردت المذكرة طلبا بتطبيق قانون الاملاك البحرية وقانون تسوية مخالفة البناء ثم عادت وطلبت بوقف العمل في قوانين البرامج بانتظار اقرار خطة جديدة بعد اعادة النظر في خطة النهوض التي اقرت وسأتي اليها لاحقا.

في موضوع قضية المهجرين من البديهي يا دولة الرئيس ان تطالب جبهة النضال بأن توفر الاعتمادات اللازمة لانهاء هذه القضية بشكل ثابت ومستمر. وطالبت ايضا برفض مبدأ التخصيصية، وطالبت ايضا برفض بيع املاك الدولة وطالبت بوقف التنصت على المواطنين، وطالبت اخيرا بتطبيق قانون الاثراء غير المشروع، هذا ما تقدمت به جبهة النضال حين شاركت في الحكم.

اعود الى الفذلكتة، واقرأ في الصفحة العاشرة شيئا طريفا جدا دولة الرئيس وارجو ان تتمتع بهذا الاسلوب: «واليوم يشكل استمرار العجز في الموازنة تحديا امام اللبنانيين والحكومة اللبنانية، بيد ان تطورا مشجعا بدأ يظهر بوضوح الا وهو الادراك والتوافق الجماعي المتنامي في البلاد على الحاجة الى معالجة مسألة العجز المالي ودعم

السياسة المالية بصورة جدية ومستمرة». ويضيف المفذلك، «ان هذا الامر يشكل تطورا مهما وعاملا حيويا في مسألة تبني أي مشروع وطني لخفض العجز المالي والواقع انه ما لم تعتمد جميع فئات المجتمع اللبناني من مسؤولين ومجلس نياي ومواطنين مبدأ مقارنة هذه المسألة بمسؤولية وادراك فان وضع العجز في الموازنة وبالتالي الدين العام سيقيان دون حل، وبالتالي لن يستطيع الاقتصاد اللبناني تحقيق النمو المنشود وزيادة فرص العمل الضرورية لرفع مستوى معيشة اللبنانيين».

اذا، كلنا حكومة يا دولة الرئيس، المجلس مسؤول عن العجز والمواطنون مسؤولون عن العجز والحكومة في النهاية مسؤولة عن العجز، سؤال دولة الرئيس، انا اعترف بكل صراحة انني اجهله، ماذا حصل عام ١٩٩٥ من تطورات مفاجئة ومباغتة على الساحة اللبنانية؟ انا لم افهم، انما في الصفحات ٨، ١٣، ١٩، ٣٥ و ٣٧ ورد ما يأتي:

الفوائد المرتفعة التي سادت خلال العام ١٩٩٥ بسبب الاوضاع السياسية والعودة الى ذات الشيء في الصفحة ٣٤ و ٣٥ «ألا أن احداثا في كل من هذين العاملين وحتى في العام ١٩٩٥ اثرت بالنتيجة الحقيقية واخرت الى حد ما سبيل تحقيق ذلك الهدف» وفي الصفحة ٣٧ «الدفعات الكبيرة على حساب خدمة الدين الناتجة اساسا عن الفوائد المرتفعة التي سادت خلال العام ١٩٩٥ بسبب الاوضاع السياسية الداخلية». لا اعرف ما الذي جد في عام ١٩٩٥، وهل ان الاستحقاق الرئاسي باغتنا وفاجأنا او كنا مترصدين للشيء؟ تحميل العام ١٩٩٥ مسؤولية العجز لا اعرف الى أي حد يمكن القبول به، وشم تأتي الى الاعتداءات الاسرائيلية ونقول ان الاسباب ايضا هي الاعتداءات الاسرائيلية، خدعتنا اسرائيل واعتدت علينا، ليس معها حق، نحن لم نحسب حسابا وكأننا في السويد، وان اسرائيل ستأتي لتعتدي علينا في لبنان. قبلنا هذه المهام وفاجأتنا اسرائيل هذا فعلا قلة ذوق منها، الاعتداء الاسرائيلي والاحتقان السياسي كان يفترض على الاقل ان يكونا من المعطيات التي أخذ بها عندما اردنا ان نتحمل مسؤولياتنا بالحكم، ويلفتني هنا، ما قاله نجيب عيسى في دراسته عن الاعتداء الاسرائيلي الذي حصل في العام ١٩٩٦، اذ قال: «ان الخسائر التي منيت بها البلاد قابلتها هبات ومساعدات من الاشقاء ومن غير الاشقاء» انا اقول بالطبيعي انها لا تكفي ولم تكف، انما اتتنا مساعدات من الاشقاء في هذا الصدد، دولة الرئيس، الفذلكة امامي واسأل عن مصير خطة النهوض الاقتصادي التي اعتمدناها، اعتمدنا خطة للنمو الاقتصادي لا بد انها اسفرت فزاد الدخل القومي ما بين عام ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ما يقارب ٧٥٪ بينما الاجور زادت بنسبة ٢٥٪، وهذا دليل ساطع على ان الاموال لم تتوزع على الطبقات التي يتألف منها المجتمع اللبناني، بل انحصرت في طبقة وفي ناد معين. قالوا ان الخطة ومدتها ١٣ سنة ستجعلنا في عداد البلدان المصنفة في الفئة العليا من فئة الدخل المتوسط، وانا يا دولة الرئيس صدقتهم، ولا بد ان اصدقهم: «اذا قالت حذام فصدقوها، وبئس القول ما قالت حذام» اتكلنا على السلام، واتكلنا على تدفق الرساميل لاستعادة النمو الاقتصادي ما هو هدف الخطة، خطة النهوض الاقتصادي؟ خطة النهوض الاقتصادي كانت تهدف الى نمو وليس الى تنمية، الى نمو اقتصادي يعود بنا الى النمط الذي اعتمدناه قبل الحرب في الاقتصاد، وانا برأيي ان هذا الوضع هو ربما ليس السبب الاساسي انما

سبب رئيسي لاشعال الحرب والعودة الى نظام كالنظام الذي كان سائدا قبل الحرب، هو مشروع حرب جديد، لا بد من تنمية وليست نمواً، والنمو ربما يكون شرطاً للتنمية انما ليس هو الشرط الكافي، فلقد شاهدنا ونشهد حالياً نمواً يرافقه نوع من البؤس والفقر والبطالة واليك بعض الارقام يا دولة الرئيس. حسب الدراسات ما قبل الحرب كان ٤٪ من اللبنانيين يستأثرون بثالث الدخل القومي، والان اصبحوا اثنين، ربما زاد الدخل القومي اما عدد المستفيدين، اما الناتج فقد انحسر، ٢٨٪ من اللبنانيين يعيشون تحت سقف الفقر، ١٥٪ من القوى العاملة هي في وضع البطالة، هنا اود ان اسأل، ماذا انتجت سياسة تخفيض الضرائب؟

الورشات درت اموالاً كثيرة وما زالت تدر، انما معظم هذه الاموال هي لشركات اجنبية تأتي حتى بمعداتنا وان حظي بعض اللبنانيين، فالدورة الاقتصادية التي طالما تغنيا بها ووردت في الفذلكة عند المفذلك، الدورة الاقتصادية ما زالت تدور في حلقة مقفلة جداً وتدور في نادي نعرفه جميعاً.

دولة الرئيس، لا بد من العودة في نطاق بحثنا في الموازنة، اسأل ماذا فعلنا في الطائف؟ هل قررنا عودة المهجرين في الطائف ام لا؟ هل قررنا خطة للانماء المتوازن ام لا في الطائف، اين هي؟

المفهوم المعتمد للانماء المتوازن هو بالطبع ان يكون الانماء بين المناطق ولكن ايضا ان يكون بين القطاعات الانتاجية، اين هي؟ هناك تقرير يقول ان ٧٠٪ من النشاط الاقتصادي يدور في بيروت ومحيطها. اسباب الحرب يا دولة الرئيس هي الاختلالات العميقة في البنية الاقتصادية أليست السبب بل هي احد الاسباب، والارتجال لتدابير ظرفية وآنية ومسكنات ليست هي التي تؤمن التوازن والانماء المتوازن، الانماء المتوازن يجب ان يكون وليد دراسة علمية يقوم بها خبراء مكلفون لهذه الغاية، لا ان يكون وليد تسويات او مقابلات او بعض الانفعالات او لاسكات بعض المطالب الصادرة من قوى سياسية وشعبية. ثم ان الفذلكة حددت مبلغ مليار دولار كاستدانة. اود ان اطلع على طريقة صغيرة تبين لي كيفية احتساب هذا المبلغ ومدى حاجته، والى أي هدف سيكرس. المليارا دولار ليست ٢٠٠ ليرة، مليارا دولار يجب ان نكون جميعاً نحن النواب على بينة من اسبابها وكيفية احتسابها وهدف صرفها، انا لم اتمكن من الحصول على اية معلومات عن هذا الموضوع يا دولة الرئيس، هذا فيما يعود للفذلكة، اما فيما يعود للقضية الهامشية والتي باتت ترتدي نوعاً من الطابع الثانوي والتفصيلي وهي قضية المهجرين، اقسم يا دولة الرئيس بانني قرأت الفذلكة بالطول وبالعرض وبالمقلوب فلم اجد عبارة المهجرين ولم اجد عبارة عن المهجرين الا في معرض الانجاز الهائل الذي قضى بتخصيص ٤ مليارات ليرة، ٤ مليارات ليرة لصندوق المهجرين يعني اذا حسبنا للمهجر ليرة فهذا يكفي. تمويل المهجرين بات وكأنه ليس مسؤولية الحكومة، تحملناها نحن، حاولنا جاهدين ان نجد موارد لهذا الصندوق وقد سودنا وجوهنا مع الكل، فاقترح اولاً مشروع قانون باحداث موارد لصندوق المهجرين فتبخر، ثم اقترح مشروع قانون ثان وضع على جدول اعمال مجلس الوزراء وكان رقمه ٢، فتبخر واختفى، قبل ان اصل الى اليأس اقترحت انا اقتراح قانون بذات المعنى وهو ما زال يتعثر باللجان. قال لي احد الاصدقاء وانا اثق به كثيراً، لنا فرحة كبيرة في شباط، سيأتينا مال الى صندوق

المهجرين ففرحت، سألته من اين؟ قال لي لا اعرف، انما نحن موعودون ان هناك مالا في شباط سيأتي الى صندوق المهجرين، معلوماً المتواضعة ان مجلس النواب هو الذي يسمح بصرف النفقات وبالواردات، مهما يكن الامر، ربما يكون هناك اموال مخبأة ومحفوظة قانوناً ستدفع في شباط، انما هنا اود ان اتوقف عند نقطة هامة يا دولة الرئيس، لم نتوقف عندها قبلاً، هذه الاموال ستدفع للمهجرين لغاية الآن، لغاية هذه اللحظة، ليس هناك أي نص يقول من المهجر، كيف هو المهجر، اضع قانوناً للسائقين، للصيادلة، للطبيب، اقول من هو الطبيب والصيادلة والسائق، ليس هناك نص قانوني يحدد من هو المهجر تقدمت باقتراح قانون معجل ومكرر لتحديد صفة المهجر، تبخر كما تبخر غيره، مشروع اقتراح قانون معجل مكرر اودع الحكومة من قبل رئاستكم الكريمة ولغاية الآن لم يصل لنا، نطلب به تحديد المهجر، قد لا اكون مهجراً ويدفع لي الصندوق فعلى أي اساس؟ وقد لا يدفع لي فعلى أي اساس؟ اذا لم نحدد من هو المهجر فماذا فعلنا؟ نكون نغدق الاموال ربما على ناس، وربما زيادة على ناس لا يستحقون. نعود الى الطائف والى ما قاله صديقي زاهر الخطيب، ان هذه اولى الاولويات.

دولة الرئيس عندما الح على قضية المهجرين ليس فقط لانني انتمي الى منطقة مهجرة او الى قرية مهجرة، انا انطلق من مبدأ اسمى من هذا بكثير، انا ارى فيه تجسيدا لاهداف الحرب، تجسيدا للفرز السكاني المذهبي، وكل تأخير في هذا الموضوع هو تحقيق لاهداف الحرب في زمن السلم، من هنا حرصي وانفعالي عندما اتكلم عن قضية المهجرين. الغيت الاعتمادات للعائدة للقرى المهجرة حتى في وزارة الاشغال العامة، كان هناك بند في وزارة الاشغال العامة للقرى المهجرة، طار هذا البند، نحن نرتقب في شباط دفعة لصندوق المهجرين، وانا حتى هذه اللحظة ما زلت اؤمن اننا في جمهورية، فأمل ان اعرف من اين سيؤتى بالمال وكيف سيوزع واضرع الى ربي ان يتم التوزيع للمهجر لا لاهداف سياسية لا ندري ما خلفيتها. هنا اقول وانتهي فيما يعود للمهجرين، لا ارى ان المشروع الاساسي للحكومة منذ العام ٩٢ القاضي بازالة اثار الحرب هو بأن يبقى المهجرون حيث هم ويترسخوا حيث هم باعتبار انني قطعت الامل من ان الاموال صندوق المهجرين من الاملاك العمومية والا سأتهم بالغباء، منذ العام ٩٢ ونحن نجرب ان نعمل ولم نقدر.

انما هنا نعود الى المفذلك قال: ان لديه مشروعاً فريداً من نوعه، جميلاً جداً يقضي بتأجير الاملاك العمومية البحرية، هذا ما قالته المفذلكة، اما ما قاله القانون فعكس ذلك، قال اشغال، انما يبدو ان التنسيق غير موجود بين المفذلك والمقنون. المشروع، مشروع القانون يقول بإمكان اشغال الاملاك العمومية البحرية من مدة سنة الى ٥٠ سنة بشرط اساسي ان يتخذ بمرسوم في مجلس الوزراء.

دولة الرئيس الشرط موجود حالياً ولا تحتاج الى تضخيم القصة، انما هنالك نقطة جوهرية قبل ان الحج الى الناحية القانونية، هل نسلم بأن الشاطئ هو تراث ام لا، كل دول العالم تعتبر الشاطئ تراثاً، تراثاً من الدرجة الاولى، كل دول العالم اقول، بدءاً بالدول المجاورة الى اقاصي اميركا، الا نحن. انه تراث وتراث من الدرجة الاولى نغصبه، نردمه نشوهه والآن نأتي الى اشغاله، لا نؤجره، اشغاله لمدة ٥٠ سنة والله اعلم، انا اعني يا دولة الرئيس، منذ طفولتي كان فندق سان جورج مبنياً على الاملاك العمومية البحرية، وكان مؤجراً لمدة سنة قابلة

للتجديد ولا يزال فكيف اذا اجر لمدة خمسين سنة.

رئيس الحكومة: سأفطعك حتى يكون للحديث فائدة حقيقية.

صار لي ساعة من الوقت وانا اسمع عن موضوع المهجرين فكأن المشكلة نحن.

وديع عقل: لا اريد ان آخذ مكانك.

الرئيس: سجلوا عندكم الملاحظات وبعدها تجاوبون.

رئيس الحكومة: في النظام، غير ممكن ما يحصل.

الرئيس: اثناء الكلام غير موجود شيء بالنظام.

رئيس الحكومة: اريد ان اقول كلمة، ربما تساعد في المناقشة.

الرئيس: تفضل قل ما هي؟

رئيس الحكومة: صار له من الوقت ساعة وهو يشرح لنا عن طبيعة المهجر، اعتقد ان الكتلة التي ينتمي اليها حضرة النائب تستطيع ان تساعد كثيرا في هذا الاطار ان حددت لنا الامر، حينئذ نحل الكثير من المشاكل.

ان كان السان جورج وهو اكبر مثال عما تقوله اذا كانت كل سنة بستتها يعني انه صار له خمسون سنة.

الرئيس: لا، انه يقول لك انه طالما معمول لسنة واصبح له خمسون سنة ولم ينته فكيف لو عمل لخمسين سنة، عندها لن ينتهي بخمسة الاف سنة هذا ما يقصده.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، عندما يعمل لسنة، تأخذ الدولة الايجار لسنة وعندما يعمل لمدة طويلة فالدولة ستأخذ حقها.

الحاصل عمليا ان الدولة تؤجر لسنة وتضحك على نفسها ويقطن المستأجرون لعشرات السنين، بهذا تخسر الدولة المليارات.

الرئيس: يا دولة الرئيس: هذا الامر يستحسن ان يناقش في وقت آخر.

رئيس الحكومة: حسنا، فقط كي لا يعلق شيء في اذهان المواطنين، جيد انه اعطى مثالا السان جورج.

الرئيس: لك خمس دقائق زيادة حضرة الزميل.

وديع عقل: اشكرك دولة الرئيس، انا اعرف كرمك الكبير، المهجر يا دولة الرئيس في منظاري المتواضع،

هو مواطن ترك قسرا مكان اقامته بفعل الاعمال الحربية في الفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٧٥ و ١٩٩٠ ولم تتأمن بعد عودته حسب ما نص عنه قانون احداث وزارة المهجرين.

رئيس الحكومة: هذا شيء جيد ومعناه ان الاموال التي سنضعها سنذهب سدى فما معنى الاخلاءات.
الرئيس: لا يجوز هذا، هناك اصول للنقاش، يريد التكلم واخذ حريته في الكلام ممنوع المقاطعة من الحكومة.

رئيس الحكومة: ليس بعد ثلاثة ايام يا دولة الرئيس.

الرئيس: ممنوع المقاطعة من الحكومة خذوا وقتكم وبعدها اعطيكم نهارا كاملا.
وديع عقل:

الاملاك العمومية البحرية يا دولة الرئيس اعود واقول انها تراث والتراث لا يجوز المس به، اتيت بنصوص لاسباب موجبة تعود للقرن التاسع عشر فيما يعود للحفاظ على التراث الشاطيء وبدأوا بما يلي:
عبر الاجيال هناك مبدأ، يبقى الشاطيء تراثا وطنيا يجب المحافظة عليه للاجيال المقبلة هذا ما ترغبه وما تسعى اليه الدول الاخرى، نحن امام حلين اما تعديلات وردت بلائحة مفصلة اشكرها جدا من وزارة النقل، لائحة بنوع المخالفة بوجهة استعمال الردم، لائحة بأسماء المعتدين وهذه اللائحة كونها صادرة عن وزارة عن الحكومة انا اكيد ان الحكومة ستسلك المسلك المنطقي وتلاحق المعتدين عملا بما نص عليه القانون، والقانون ينص على ان هذه التعديلات تقع تحت قانون الجزاء، من هنا، انا لي ملء الثقة في التجانس الحكومي، وارى ان الانسجام يقضي بأن تنسجم الحكومة مع نفسها فتلاحق المعتدين ايا كانوا. الايجار لخمسين سنة هو بيع يا دولة الرئيس في منظاري والسان جورج كما اثنى على ذلك دولة رئيس مجلس الوزراء، الايجار هو بيع حتى ولو كان لسنة واحدة، فكيف لخمسين؟ لفتني احد اصدقائي الى تصريح صدر في جريدة النهار بتاريخ ٧/٧/٩٥ انسجما مع حرصنا على التراث صدر عن دولة رئيس الحكومة يقول حرفيا: «نحن كحكومة وكوزارة مال لدينا الرغبة الآن نبيع الشاطيء لانه يدر المليارين» النهار في ٧/٧/٩٥.

اذا يا دولة الرئيس، كل شيء اصبح قابلا للبيع، الضمائر والارض، والآن جاء وقت التراث، فأدعو زملائي نواب بعلبك ان ينتبهوا الى القلعة وادعو «ابو معروف» ان ينتبه ايضا الى قلعته وادعو الاستاذ نوفل ان ينتبه الى جبيل. يبقى يا دولة الرئيس ان الفت الى ناحية جوهريه وهي ان الاملاك العمومية البحرية غير قابلة للارتهاان ولا تسقط بمرور الزمن. لا تسقط بمرور الزمن.

يا دولة الرئيس، حتى السان جورج لا تسقط بمرور الزمن، فالاجيال المقبلة ربما تحاسب. هناك موضوع الاصرح الاداري يا دولة الرئيس، انسجما مع الورقة المذكورة التي قدمتها جبهة النضال الوطني، تقدمت باقتراح قانون وقبل ان أبدأ الكلام عن الاصلاح الاداري، اود ان انوه وليس من عادتي ان انوه بما يكون في غير محله، انوه بالمجهود الذي يقوم به وزير الاصلاح الاداري فهو يقوم بمجهود اشهد له، وما فعل في نطاق تحديث الهيكليات الجديدة التي يسعى اليها، انما الادارة حاليا يا دولة الرئيس، هي الاداة الوحيدة التي تملكها الدولة والحكومة لكي تأتي ولو بالضرائب طالما همها الاوحد والاخير هو المال، هناك حلان:

اما ان نعود فنعتمد التجارب التي طالما اعتمدناها من قبل منذ عهد شارل دباس الى الآن، فنقول تعالوا خذوا تعويضاتكم وقرشين بزيادة وارحلوا بكرامتكم، فمن له كرامة يرحل ومن ليس له يبقى فنحرب ازالته نرديه من الشباك فيصل من الباب على سجادة حمراء هذه تجارب تكرر وما زالت تكرر وآخرها شهدناه في الحكومة الحالية. تقدمت باقتراح محصور جدا انا اعترف انه محصور جدا ويوافقني السيد وزير الاصلاح الاداري انه محصور، انما يقول ان هنالك نصا منذ ايام الرئيس شهاب منذ ان وضع قانون الموظفين سنة ١٩٥٩، المادة ٧١ من قانون الموظفين تقول: انه يحق لمجلس الخدمة المدنية ان يصرف الموظف حيث تثبت عدم كفاءته. فسر هذا النص ان عدم الكفاءة هو عدم العلم الكافي فتسهلا للامر تقدمت باقتراح قانون قلت فيه ان الكفاءة المسلكية ليست بالضرورة فقط المؤهلات العلمية انما ايضا المواظبة والنزاهة والانتاجية والانضباط وجعلت موجبا لمجلس الخدمة المدنية في كل مرة يأتيه تقرير من أي جهاز رقابة ان يبت بكفاءة الموظف.

دولة الرئيس، تسهلا لمهمة الحكومة وضعت نصا يقول ان قرار مجلس الخدمة المدنية يصبح نافذا فيما اذا لم تنقضه السلطة الصالحة للتعين، اتمنى على معالي وزير الاصلاح الاداري ان يولي هذا القانون الاهمية التي يستحق وانا اعود واقول ان هذا من صلاحية مجلس الخدمة المدنية حاليا المطلوب هو ان نتوسع في مفهوم الكفاءة المسلكية لكي يتاح للخدمة المدنية ان تتصرف. هذا تدبير بالطبع قمعي يجب ان يقابله تدبير اغرائي للموظفين الاكفاء. ومن هذا المنطلق وايضا في نطاق المذكرة التي تقدمت بها جبهة النضال الوطني الى قضية الاثراء غير المشروع، لقد كفانا يا دولة الرئيس تحديات تأتينا في الصحف اخرها ما قرأت، اما من مسؤول يجسر على الاعلان عن ثروته، ان قانون الاثراء غير المشروع شأنه شأن الافلام المكسيكية الطويلة، مضى علينا كذا سنة ونحن ننتظر نهايته ولغاية الآن لم ييصر النور، فنأمل خيرا يا دولة الرئيس بالطبع انا انتقدت وهنالك ناحية افادتي وهي ان مشروع الموازنة قد تضمن نصا بتدوير المبالغ العائدة لعام ١٩٩٥ وهذه بمعظمها تعود لمشاريع لم تلاحق من الناس المحظوظين وهي اجمالا تطل فئات محرومة او مناطق محرومة وبالتالي فئات، والمسؤولية في عدم انجاز هذه المشاريع لا تقع على عاتق البلدة والقرية والمنطقة انما تقع على عاتق الادارة فارجو ان يصحح الخطأ. اخيرا يا دولة الرئيس نحن لسنا هنا للانتقاد والانتقاد فقط، كثيرا ودائما ما يطلب بدائل والبدايل عندنا: اولها العودة عن فكرة جعل لبنان جنة ضريبية تسوسها الضرائب غير المباشرة وان تتدنى نسبة الضرائب المباشرة، هذا مبدأ اول، والمبدأ الثاني يا دولة الرئيس هو ان الاملاك البحرية المغتصبة حياء فليدفع ايجارها الى ان يأتينا مخلص ويزيلها، وهذه لا يجوز ان تكون بمثابة رسوم لان الدولة بالذات والمجلس النيابي بالذات اعتبر كل التعديلات باطلة بطلانا مطلقا. وبعد ان قرر مجلس النواب ان هذه التعديلات باطلة بطلانا مطلقا أي غير موجودة فرضت الحكومة عليها رسوما تكاد تكون رمزية. كيف يمكن ان نفرض رسوم على شيء غير موجود، طالما بحكم القانون انها غير موجودة باطلة بطلانا مطلقا.

الاقتراح الثالث والاخير هو اقتطاع ١٠٪ من قيمة الفوائد على سندات الخزينة يقتطعها المصرف المركزي مباشرة، هنالك نص في اول اقتراح قانون تقدمنا به مشروع قانون يقضي بفرض غرامة على التحسين العقاري انا اعلم ان هكذا مشروع يتطلب جهازا كبيرا وامكانية تطبيقه ليست بالسهل، انما لا يجوز ان يبقى هذا القطاع دون

ان يخضع لرسم ولرسم عادلة وهذه رسوم مباشرة. يبقى يا دولة الرئيس ان اقول ان جبهة النضال سوف لن تصوت فيما يعود للموازنة لان اولى الاولويات التي تهمها وهي قضية المهجرين لم تر أي اثر ولا أي اعتماد مخصص لهذه الغاية. واشكركم.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور مروان فارس.

مروان فارس: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

بما ان الموازنة هي تعبير بالارقام عن خطة الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فاني لن ادخل في مناقشة هذه الارقام وقد تمت مناقشتها باسهاب في لجنة المال والموازنة وفي المداخلات التي سبقت.

انما لا بد من القول بأن هذه الموازنة الموجودة بين ايدينا اليوم ونحن في سياق مناقشتها، هي تعبير عن خدمة للدين العام ولل فوائد، وهي تعبير عن رواتب للموظفين وعن حاجات ضرورية لحسن مسار آلة الدولة.

ولما كانت الموازنة الحقيقية التي بموجبها سوف يتم النهوض ببلدان موازنة كما اشارت اليها الحكومة، موجودة في القروض، فان المناقشة الفعلية للموازنة لا بد وان تكون مناقشة لسياسة القروض بالذات.

فهذه السياسة اما أن تخضع لمنطق القروض بالذات واما الخضوع لمنطق الدولة، أي لمنطق الخطة التي لا بد وان تعبر عنها الموازنة.

ان منطق القروض هو ذاته منطق مالي في الاساس، يعني اننا نعتبر بأن القرض بقدر ما يكون سهلا وبقدر ما يكون طويل الاجل يكون بذلك لصالح الخطة. هذا هو منطق القروض.

اما منطق الخطة فهو منطق على صلة بالبرنامج الاجتماعي والبرنامج الاقتصادي العام والبرنامج السياسي الذي تضعه الدولة امام نفسها.

هذا المنطق الذي اعتمد بموجب الدستور على منطق التوازن في الانماء، يطرح مسألة هامة حول موضوع التوازن في الانماء، فهذا التوازن انما يكون اما في التاريخ واما في الجغرافيا واما في الخطة في شكل عام.

فمناقشة مسألة الانماء المتوازن هي مناقشة في الاساس وليس في التفاصيل. كيف نفهم مسألة التوازن؟ هل نفهمها في الجغرافيا كما هو سائد الآن، يعني ان منطقة بعلبك - الهرمل وبالتالي منطقة البقاع، وان منطقة عكار وبالتالي منطقة الشمال هي المعنية بمبدأ الانماء المتوازن؟ ان هذه النظرة على سلامة الجزء منها الا انها ليست نظرة متكاملة في تحديد ابعاد مفهوم الانماء المتوازن.

ان مفهوم الانماء المتوازن هو مفهوم متوازن في التاريخ والتاريخ بقدر ما يتقدم بقدر ذلك تصيح جميع مناطق لبنان مناطق غير متوازنة في نهوضها الاجتماعي.

لذلك فان مشكلة الانماء المتوازن في الاساس واعتقد ان هذا ما قصده واضعو الطائف وهم رجال بيننا او

بعضهم على الأقل. انهم قصدوا الانماء المتوازن توازنا في فلسفة الخطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تجاه لبنان.

ولذلك فان المعالجة التي لا بد من القيام بها في سياق مناقشة الموازنة انما هي معالجة خطة.

انطلاقا من هذا فاننا هللنا وكبرنا مثالا لقرارات الحكومة بتشجيع مسالة الزراعة في لبنان وبحماية الموارد الزراعية الا انه بعد قرار الحكومة هذا في تشجيع الزراعة وتشجيع الموارد الزراعية، ما الذي حصل؟ الذي حصل هو ان كل المواسم الزراعية في البقاع وفي الشمال ايضا، المماثلة مثل موضوع التبغ، كل هذه المسائل، تراجعت تراجعا كبيرا الى درجة ثم الاعتقاد فيها ان قرار الحكومة بالذات هو الذي تسبب بكساد العنب والبندورة وبكساد كل المواسم الزراعية الاخرى.

ذلك يدفعني للعودة الى الفكرة الاساسية التي هي فكرة الخطة السياسية للمسألة الاقتصادية والمسألة الاجتماعية.

فاذا كنا نريد النهوض بالمناطق المحرومة فعلينا اولا ان نهض بلبنان وبطريقة تعاطيه ليس مع المناطق فحسب بل مع نفسه ومع ذاته في طريقة معانيته للامور وتوزيع المهام في خدمة المناطق كافة وبشكل خاص المناطق المحرومة تاريخيا، بينما في التاريخ ذاته تصبح كل المناطق اللبنانية محرومة، منطقة تلو الاخرى.

هذا في المسألة الاولى.

في المسألة الثانية التي أريد التطرق اليها في هذه المناسبة هو انه علينا وضع سياسة للقروض، وان تخضع قضية القروض لمنطق ليس منطق القروض، انما المنطق الذي يجب ان تخضع له هذه السياسة يجب الا يكون منطقا يخضع الاجيال القادمة لحاجات هي الآن ماسة بالنسبة لنا، اما بالنسبة لها فسوف تصبح حاجات قاتلة.

هذا هو الموضوع، فبقدر ما نستطيع تأخير وفاء الدين فانه لا بد لاحد في يوم من الايام ولا بد لاجيال لبنان القادمة من ان تفي بهذه القروض. وهذه مسألة هامة تتعلق اذن بالسياسة التي نضعها لمسألة القروض.

هنا اطرح السؤال يا دولة الرئيس، اذا كانت الموازنة الفعلية للدولة هي موازنة للقروض، فما هي السياسة التي تتحكم بموضوع القروض؟ على ماذا تنكئ الخطة التي تقول بأن القروض هي التي سوف تحل المشاكل الاجتماعية وما الى ذلك؟

هذا هو الموضوع، الموضوع الثاني اذن يتعلق بمبدأ العدالة والمساواة ليس في توزيع القروض، المسألة الثانية هي مسألة تتعلق بمبدأ الديمقراطية، فالديموقراطية بالاساس اما ان تكون ديموقراطية قديمة واما ان تكون ديموقراطية جديدة.

برأينا يا دولة الرئيس ان الديموقراطية المعمول بها في لبنان لا تزال الى الآن ديموقراطية قديمة، يعني

بالتخصيص، هي قديمة لأنها ديموقراطية طائفية، فحتى الانماء المتوازن ينظر اليه الآن في بعض الامكنة توازنا في المسألة الطائفية، فيخرج حتى من مفهومه كتوازن في الجغرافيا او في التاريخ ليقع داخل اساس المشكلة التي يعاني منها لبنان وهو اساس طائفي.

ولذلك لا نستطيع ان نحسن هذه الديموقراطية، هذه الديموقراطية لا يمكن تحسينها، ولأنها قديمة فهي ميتة.

وعليه فانه علينا ان نسعى لبناء الديموقراطية الجديدة، والديموقراطية الجديدة التي نقصدها هي ديموقراطية وطنية أي انها تقصد الى التوازن في الانماء والى التوازن في العلاقات السياسية وفي الخدمات الاجتماعية على لغة جديدة.

فالديموقراطية القديمة لها لغتها القديمة والديموقراطية الجديدة لها لغتها الجديدة. ان ديموقراطيتنا الجديدة بلغتها الجديدة هي التي تلبس حلة لبنان بمؤسساته الفعلية التي لا تخدم النظام السياسي، انما تخدم الوطن، واقدم دلالة على ذلك، في السابق كانت مؤسسة الجيش اللبناني مؤسسة مصنوعة لخدمة النظام السياسي وبالتالي رجالات هذا النظام القادمين من الديموقراطية القديمة بشكلها القديم وبلغتها القديمة.

مؤسسة الجيش هذا اصبحت مؤسسة لخدمة الوطن وهذا التقدم الهائل الذي وضع حدا اساسيا لمشكلة صراع حول موضوع الغاء الطائفية من النصوص اولا ام من النفوس اولا، فاولئك الذين يريدون الغاء الطائفية من النصوص لا يريدون الغاءها من النفوس، والذين يريدون الغاءها من النفوس لا يريدون الغاءها من النصوص، تأخذ نموذجا على ذلك وهذا النموذج هو نموذج بناء المؤسسة الوطنية بدل المؤسسة الطائفية. وكما يصح المثال مثلا داخل مؤسسة الجيش فانه يصح في الامثلة الاخرى.

اللغة الجديدة هذه التي ندعو اليها في سياق مناقشتنا للموازنة التي تدعونا للنظر بنظرة جديدة لموضوع التوازن، التوازن في الانماء، التوازن في السياسة والتوازن في صناعة وتدعيم المؤسسات.

ان هذه اللغة الجديدة هي لغة المقاومة التي تجعل في السياسة التي يعتمد عليها لبنان الآن سياسة مقبولة ومدعومة من جميع اللبنانيين. وقد تبين الامر في مساندة اللبنانيين جميعا للمقاومة واعتبارها الطريقة الاسلام لحماية لبنان وليس فقط في المقاومة، فعناصر القوة في لبنان كما هي في الخطة السياسية التي تضع سدا منيعا امام الانهيار امام العدو الصهيوني. فلبنان الذي يتمتع بعناصره هذه القوة ان لجهة دعمه للمقاومة كنهج وكطريق اسلام لحماية لبنان، لبنان في علاقته القومية والتميزة بسوريا العربية، لبنان هذا يستطيع ان يواجه المستقبل اما بسياسة للقروض لا تخضع لا لديموقراطية جديدة ولا للغة جديدة لهذه الديموقراطية، فان النتائج في المستقبل لن تكون لصالحه.

وعليه فان جملة من الموضوعات المطالبة والانمائية انما تكون تعبيرا عن الحقيقة وعن الواقع الذي نحن فيه والذي لا بد ان نخرجه من حيز النقاشات.

هنالك موضوعات متعددة تظهر يوما بعد يوم وها هم اليوم عمال لبنان وطلبتهم وبخاصة الجامعيين منهم يأتون ليتظاهروا امام المجلس النيابي.

نطرح السؤال، لماذا يأتون الى هذا المكان بالذات، فلا يتظاهرون امام قصر مجلس الوزراء؟ لماذا يأتي الطلبة والعمال وكل اللبنانيين يا دولة الرئيس الى مقر المجلس النيابي؟

الرئيس: يظنونني مكسر عصا.

مروان فارس: اكثر من ذلك.

انهم يأتون الى المجلس النيابي، وذلك يا دولة الرئيس لانهم يعتبرون ان المجلس هو نطاق زمان لحريتهم ولل فكر المر في لبنان، هو نطاق زمان لبقاء الحكومات وبيهاها، ذلك لان هذا المجلس النيابي هو برأي العمال والفلاحين والطلبة هو نطاق زمان تقدمهم وبلوغهم الى المستقبل، هو الذي يصون الديمقراطية الجديدة وان تم انطلاقه من ديموقراطية طائفية فانه يسعى، ورجاله رجال يتبنون السياسة التي تلقى دعما من جميع اللبنانيين.

اني لا ادافع عن المجلس النيابي بل عن لبنان وعن طلابه وعن عماله وعن الطبقة الوسطى المنهارة التي تذهب يوما بعد يوم. هذه الطبقة الوسطى التي حرمت من كل شيء وهي تحرم الآن بشكل عام من سلسلة الرتب والرواتب، ومن حق شرعي الا وهو نسبة الـ ٢٠٪.

قرأنا فذلكلة الموازنة ووجدنا في هذه الفذلكة انه لا يمكن اقرار السلسلة والـ ٢٠٪ الا اذا امنت لها العائدات، يعني، الا اذا اقر المجلس النيابي الضرائب.

نحن نقول ان هذا المجلس النيابي كنطاق ضمان للحرية، وهو لابناء الشعب عامة، هذا المجلس النيابي لا يستطيع الا ان يقوم بواجبه في حماية الطبقة الوسطى وهي حماية ابنائها من جنود وعمال متقاعدین ومزارعين وموظفين.

دولة الرئيس، نحن نعرض الآن على حكومة فرنسا، نادي الجمعية الوطنية الفرنسية ان تعدل القوانين التي دخلت الحركة الصهيونية الى روحها، نخاطبها لنقول لها لا تحاكمي «روجيه غارودي»، فالقوانين لا تخضع للسياسة.

الحركة الصهيونية تمنع في فرنسا القوانين الفرنسية، ونحن نلجأ الى هذه القوانين، نستند اليها في وضع الشرائع.

كل شيء يسمح به في فرنسا بالذات، حتى مناقشة الاديان السماوية، اما مناقشة الهولوكوست فممنوعة، تعاد محاكمة سقراط بعد ألفي عام ويحكم روجيه غارودي الآن، نحن نقول في هذا السياق ان دخول المجلس النيابي في سن الشرائع هو واجب عليه، وهو موجود لسن القوانين والشرائع، وهو ليس مجلسا لسن الضرائب ولذلك فان على الحكومة تدبير امرها لتحقيق الـ ٢٠٪ وتحقيق سلسلة الرتب والرواتب، فلم يعد يجوز منذ ١/١/

١٩٩٦ ان تبقى هذه القضية معلقة وهي تطل مجموعة كبيرة من اللبنانيين، هؤلاء الذين يشكلون قاعدة من قواعد الطبقة الوسطى.

دولة الرئيس، لا بد من التوقف امام جملة من القضايا وهي تأتي الينا امام المجلس النيابي. تعرفون ان الجامعة اللبنانية وقد نالت ما نالت من نصيب لها في العمران وهذا كما نعتز به نحن في البدء بمبنى الجامعة الوطنية الموحدة، يعترف بذلك ابناء الجامعة.

ولابناء الجامعة الوطنية مطالبهم الهامة، لانهم يشكلون المستقبل. اريد ان اسأل سؤالان، هل في خطة الدولة ان الجامعة الوطنية هي الجامعة التي تصنع لمستقبل لبنان؟ ام هي الجامعات الخاصة التي ستكون جامعات مستقبل لبنان؟

نحن تعلمنا وتعلم اكثر الكوادر في النظام اللبناني في الجامعات الرسمية في اميركا او في فرنسا او في انكلترا، لماذا نحن لا نتعلم في جامعتنا الوطنية في راشيا وفي الهرمل وفي بعلبك وبيروت وصيدا وصور؟ لماذا لا تكون في الخطة هذه الجامعة هي الجامعة؟ ولماذا في الخطة تكون الجامعة الوطنية اللبنانية، احدى الجامعات؟

تعالوا نسأل مرة اخرى وثانية وثالثة، اذا كنا نحن في المجلس النيابي نريد ان نحفظ لبنان ونحفظ مستقبله المسألة ليست مسألة في التوازن المناطقي بل في شعور المناطق بأنها جميعها من منطقة واحدة اسمها لبنان.

نحن اذ نطرح بعض هذه المشاكل لا بد لنا من التوقف امام مسألة الحريات، لا بد لنا من التوقف لبعض الوقت امام هذه المسألة وامام اولوياتها وامام طريقة التحقيق التي لا بد ان تكون لها. فالحرية هي التربية وفي الثقافة وفي الاقتصاد وفي الاعلام.

الحرية ليست مبدأ، بل هي قيمة، وكون القيم، القيم نسبية فان هذه الحرية تترقى وتكون موجودة بقدر ما يتواجد اناس احرار، الحرية هي رجال احرار وهي شباب لبنان.

هذا الموضوع موضوع يأتي اليه الشباب والدلالة على ذلك فيما يحصل اليوم امام المجلس النيابي.

ناقش بعضهم مع البعض الآخر، طلبة لبنان بانتماؤاتهم العقائدية والفكرية والسياسية المختلفة مدة ثلاثة ايام وشاركنا معهم في النقاش في كلياتهم المتعددة والجامعية المتعددة، اختلفوا، الا انهم في النهاية اتفقوا على ان يجتمعوا اليوم جميعا امامنا في المجلس النيابي.

الحرية اذن تتمثل في سياق الحوار، هل يتيح الاعلام او هل تتيح وسائل الاعلام الحرية لجميع اللبنانيين بأن يتحاوروا بعضهم مع البعض الآخر لكي يصلوا الى وحدة الى اتحاد الى موقف وحدوي، بعد ثلاثة ايام من الحوار اتفق طلبة لبنان على ان يكونوا جميعا امام المجلس النيابي، وذلك ليقولوا للمجلس النيابي ان الحرية تتم بالحوار وبأنها تترقى بالحوار.

على هذا الاساس فاننا نريد من اللجنة الوزارية التي شكلت من اجل الاعلام ان تكون لجنة وزارية فعلية وليس لجنة صورية. تكون لجنة فعلية اذا استطاعت النظر في المشكلة الاساسية التي هي مشكلة المحاصصة الطائفية، اذا كانت هذه اللجنة الوزارية لجنة فعلية تريد الوصول الى مجالات علمية للتعبير عن الحقيقة فانه لا بد لها من ان تعيد النظر بشكل كامل بموضوع المحاصصة في مسائل الاعلام، في توزيع وسائل الاعلام واخضاع هذه المسألة يا صديقي الوزير الحبيب.

نريد ألا تجتمع هذه اللجنة فحسب، فاللبنانيون قبل رجال الاعلام ينتظرون قرارات لمصلحة العلم وتقديمه في هذا المجال. لا نستطيع اغلاق الفضاء، نستطيع اغلاق كل شيء انما لا يستطيع احد منا اغلاق الفضاء، فهذا الفضاء يتسع للحرية كما يتسع للعلم.

ان العلم هو الذي يقدم خدمات للحرية، اذا كان الامر على هذا الحال فلما لا تقدم السياسة خدمة فعلية للحرية تدعو الحكومة واللجنة الوزارية ورئيسها موجود بيننا ان يجعلوا من اجتماعات هذه اللجنة اجتماعات فعلية لصيانة الحرية، يعني، لصيانة لبنان، وشكرا يا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ حسن علوية.

حسن علوية: دولة الرئيس،

الميزانية هي توقع واجازة لنفقات، وايرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن اهدافها الاقتصادية والمالية، ويتبين من هذا التعريف، ان الميزانية تشتمل على عنصرين، هما التوقع والاجازة، فضلا عن كونها معبرا عن اهداف الدولة الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وهذه الميزانية، التي نناقش نتيجة لظروف الدولة الاقتصادية، ومشكلة الديون الخارجية والداخلية، كانت موازنة متكشفة، ولجنة المال والموازنة، نتيجة لتلك الظروف، قد خفضت منها بمبلغ ١٥٪ من اجل الموازنة المرصدة.

لتقول للشعب اللبناني، عليكم بشد الاحزمة، وان الازمة مستمرة، وواقع الحال اسوأ من الماضي.

حيث ان نسبة العجز لعام ١٩٩٧، اعلى نسبة من النسب، المرتقبة، والتي نتجت عن النفقات العالية، من جهة والواردات المنخفضة من جهة اخرى، اذ تجاوزت ايرادات الدولة مبلغ ٣،٢٨٩ مليار ليرة خلال الاحدى عشر شهرا، من عام ١٩٩٧، بينما ارتفعت النفقات الى مبلغ ٧،٣٥٦ مليار للفترة ذاتها فنتج عجز بلغ ٤،٠٦٧ مليار ليرة أي بنسبة ٥٥٪ من النفقات الاجمالية.

والدين العام الصافي ١٣،٦١٤ مليار دولار والدين الداخلي الصافي هو ١١،٢٥٣ مليار دولار وهذه الارقام حسب نشرة مصرف لبنان.

وامام ذلك لا بد من الرجوع، للمفاهيم الاقتصادية، في سبيل اصلاح هذا الفارق حفاظا على البلد ومقومات وجوده.

والمطلوب هو العودة للتخطيط الانمائي الذي هو مجموعة من العمليات الضرورية لاعداد مجموعة من القرارات التنفيذية اللازمة لتحقيق اهداف معينة في المستقبل بطريقة مثلى. وهذا التعريف يميز بين التخطيط والخطّة. فالتخطيط هو عملية مستمرة مترابطة. اما الخطّة فانها مجموعة من القرارات التي امكن الوصول اليها. فقرارات التخطيط هي قرارات قابلة لاعادة النظر، وللتصحيح وذلك يتضح اهمية من دور الاحصاء وهنا تكمن الحاجة لوجود وزارة للتخطيط والتصميم.

سيما وان موضوع الانماء، هو ملتقى تغيرات عقلية واجتماعية، في حياة السكان تجعلهم صالحين، لأن ينمو بصورة تراكمية ودائمة انتاجهم الفعلي والشامل وهذا ما عرفه الاستاذ فرنسوا برو في كتابه اقتصاد القرن العشرين.

وجميع الاقتصاديين، يقرون بهذا المبدأ «فأوجين بلاك» المدير السابق للبنك الدولي في مطلع كتابه ودبلوماسية الانماء الاقتصادي يقول: مواضيع قليلة حظيت بالدرس الذي ناله موضوع الانماء الاقتصادي. فقد عاجته جميع العلوم وعليه ان درس الانمائية وتطبيقها يجب ان يكون جهدا تعاونيا، لا جهدا فرديا، ونسوق ذلك بعد ان بحث الحناجر لنقول ونؤكد ان الاستقراض يجب ان يكون لمشاريع منتجة والتخطيط يجب ان يسبق أي مشروع والمشاركة لجميع القطاعات مطلوبة وفي بلد كلبنان، ايها السادة، يفتقر الى المواد الخام فنسأل ما هو مصير الصناعة، لاستيعاب آلاف الباطلين عن العمل، واين هو مصنع التبغ، والسجائر وطالما المادة موجودة والامكنة موجودة والعمالة موجودة، ما هي وسائل تطوير الزراعة التي تشغل ٥٠٪ من السكان والانماء الاقتصادي يبدأ بالنهوض بالقطاع الصناعي والزراعي وعلى الحكومة عندما تلجأ لسياسة التقشف ان تعزز الخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة وفي الوقت نفسه، وبالتالي طرح التقشف الانمائي لمرحلة صعبة تمر بها البلاد فتأمين المدرسة والطبابة والمساعدات الاجتماعية وتقرير الجامعة الوطنية هي امور بديهية. يجب ان يبقى ضمن الاولويات ولا تدخل في خانة التقشف ولا بد: من خطوات تتخذها، الحكومة لجهة تعزيز وتفعيل دور الجامعة اللبنانية وتعزيز التعليم الرسمي اذا انها الملاذ، الوحيد لمعظم الشعب بعد تردي الاوضاع الاقتصادية ومعالجة موضوع الاقساط المدرسية في المدارس الخاصة والمطلوب في المدارس الرسمية مضاعفة الجهود ليرفع المستوى وتأمين الاعداد الكافية من الاساتذة من ذوي الكفاءة العالية والمتخصصة والادارة الفاعلة.

ونطالب بانصاف موظفي واجراء الجامعة اللبنانية وتسوية اوضاعهم بالاضافة الى انصاف الاساتذة وخاصة ان مشروع القانون الذي كان في المجلس النيابي عام ١٩٩٣ لمعالجة اوضاع هذه الفئة التي تعتبر اساسية في الجامعة قد استردته الحكومة من اجل اضافة بعض الامور ولا يزال. حيث ان المحضر المخبري او امين السر والذي يحمل اجازة لا يجوز ان يبقى اجير في الدولة.

دولة الرئيس، ولا بد من المساهمة في ايجاد قروض ميسرة لتشجيع الانتاج الزراعي والصناعي، والسياحي عن طريق دعم البنوك الانمائية وتفعيل دور مصارف التسليف الزراعي والصناعي والسياحي والتنبيه الى نقطة

هامة جدا على ضوء الدراسات المحلية، والدراسات الاحصائية التي قامت بها الامم المتحدة ان ما يزيد عن نصف عدد المؤسسات المنتجة يتراوح عدد العاملين في كل مؤسسة على خمسة اشخاص وما دون، فيجب مساعدة هؤلاء المستثمرين الصغار، أي صغار المزارعين وصغار الصناعيين والحرفيين لتأمين تسليفات ميسرة لان هؤلاء محرومون من اية تسهيلات من المصارف حيث لا تتوفر لديهم، المستندات المطلوبة والمطلوب التحرك نحو السوق الاوروبية المشتركة ووكالة التنمية الدولية ومنظمة الفاو وغيرها من الوكالات المتخصصة والتي تساعد في هذه المجالات.

بالاضافة تفعيل دور المديرية العامة للتعاونيات في كافة المجالات التعاونية والزراعية، والتعاونيات السكنية، والاستهلاكية، وتعاونيات التوفير والتسليف التي تهدف الى خدمة اعضائها عن طريق الادخار والتسليف التي تهدف الى خدمة اعضائها والمعمول به في اوربا، وهذا النوع يتلقى دعما من الصناديق الدولية. والمنظمات الدولية.

واخيرا لا بد من تلبية المطالب العمالية المحقة وامور اخرى لا يمكن تأجيلها وعلى الدولة ان تعالجها.

دولة الرئيس، اما على صعيد التلوث والمياه في ضواحي بيروت وفي الضاحية الجنوبية تحديدا ونحن منذ خمس سنوات، ونرفع الصوت بانه اكثر من نصف مليون نسمة يشربون مياه الشرب وتباع المياه بالكالونات وسعر الكالون الفني ليرة لبنانية وانني ارفق فحوصا مخبريا لعينة من مياه عين الدلبة تبين نسبة التلوث العالية والخطيرة على الصحة العامة فنسبة الاملاح P.P. ٢٧٠٠ والكلس والشوائب المتنوعة P.P.M. ٤٠٠ و٦،٨ حموضة والمطلوب لتعقيم هذه المياه لتصبح صالحة للشرب أي لمعدل خمسة الاف لتر في اليوم ولاربعة شقق الكلفة الاجمالية عشرة الاف دولار وكلفة التشغيل حوالي مئة دولار بالشهر تقريبا.

امام هذا الامر الخطير المطلوب، معالجة الامر، لان معظم الضواحي تتغذى من مياه منها. الابار الجوفية العالية والملوحة والتي تسبب اهتراء الشبكات العامة والمنزلية مما يضطر العائلات الى تغيير شبكات المنازل في اوقات متقاربة وكل ذلك يؤثر على عيش المواطن ودخله وصحته.

ولا بد من معالجة موضوع الاملاك البحرية من اجل ضخ موارد اساسية من هذا المرفق الحيوي للدولة لسد العجز ومواجهة متطلبات المرحلة واعطاء هذا الامر الاولوية المطلقة لا سيما وان المرفق العام لدى كل الدول يعطي حصيلة هامة للموازنة.

والبت بآلاف المعاملات المتعلقة بتسوية مخالفات البناء التي لا تزال في دوائر التنظيم المدني وخاصة المعاملات المقدمة من المواطنين الذين بنوا في املاك الدولة والمشاعات وحسب القانون ٣٢٤ تاريخ ٢٤/٣/١٩٩٤ تقدموا بالمعاملات القانونية وارفقوا كفالات مصرفية منذ عام ١٩٩٤ وهم يدفعون الرسوم على هذه الكفالات وهم من ذوي الدخل المحدود وحتى تاريخه لم يبت بهذه المعاملات. ناهيك عن معالجة امور الهاتف والماء والكهرباء والتجاوزات والفواتير الوهمية وموضوع الجباية في مؤسسة كهرباء لبنان فهل يجوز ان تلزم للشركات والاف الشباب عاطلين عن العمل او تكليف مجندي خدمة العلم للقيام بامور الجباية بالاضافة الى تهرب شركة كهرباء لبنان عن اصلاح المحطات بحجة عدم وجود قطع غيار.

دولة الرئيس، اما الموضوع الضرائبي فهو موضوع هام وعلى الحكومة ان تعتمد الى الضرائب التصاعدية لان مقولة تشجيع الاستثمارات قد سقطت.

وحري بنا ان نتعلم من الدول المتقدمة فالمعدل الضريبي في فرنسا ٦٥٪ وفي الولايات المتحدة ٨٠٪ وفي انكلترا ٩٢٪. ويجب ان نعلم جيدا ان الضريبة هي اداة اقتصادية وفي ظل الضائقة الاقتصادية المطلوب عدم اخضاع الطبقات الفقيرة للضرائب ويندر ان يوجد تشريع ضريبي لا يأخذ بالتصاعد في الضريبة بالنظر الى عامل واحد هو مقدار المادة الخاضعة للضريبة بحيث يزداد السعر بازدياد هذه المادة.

وقاعدة العدالة الضريبية قد تطورت في العصر الحديث، فقد اتجه علماء المالية العامة الى فكرة تصاعدية الضريبة، رغبة في تحقيق عدالة اكثر بالتمييز بين الافراد حسب مقدرتهم التكليفية، ووجدت الدولة اداة فعالة لتخفيف التفاوت في توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية المختلفة والافراد في المجتمع.

وتحقيقا للعدالة الاجتماعية فان التشريعات المالية في مختلف الدول تأخر في الاعتبار عند تقرير الضريبة شخصية الممول ومركزه المالي وحالته الاجتماعية ولهذا اصطبغت كثيرا من الضرائب بصبغة شخصية واصبح نطاق الضرائب التي تأخذ بالصيغة الشخصية أي ما يطلق عليه الضرائب العينية مقصورا على الضرائب غير المباشرة بأنواعها المختلفة. وهنا نبادر الى القول ونلفت النظر الى ان المدارس الخاصة والمستشفيات معفاة من الضرائب وهل تجني ارباحا ام لا؟ وفئات الشركات الكبرى لا تدفع الضرائب بشكل عادل.

دولة الرئيس، التدابير التي اتخذتها الحكومة في موازنتها لعام ١٩٩٨ لن تكون كافية فلا بد من المثابرة في الاتجاه ذاته وصولا في السنوات القادمة الى حل جذري لمشكلة الدين العام والعجز في الموازنة وينبغي الا يطل التخفيض النفقات الاستثمارية وخاصة تلك التي تهدف الى تحسين الخدمات العامة والبنى التحتية لما لها من اثر على نمو الناتج المحلي، بل ان يقتصر التخفيض او الحد من الزيادة على النفقات الجارية أي الادارية. ولان نفقات الدولة موزعة حاليا بنسبة ٤١٪ لخدمة الدين العام و ٤٥٪ للنفقات الجارية أي الادارية الاخرى و ١٤٪ للنفقات الاستثمارية.

نطرح ثلاثة امور على الحكومة ان تعالجها:

- ١ - وضع حد لنمو نسبة الدين العام قياسا الى الناتج المحلي.
- ٢ - اصلاح الادارة.
- ٣ - اصلاح الضريبي وتحسين الجباية وموارد الدولة واولها الهاتف الخليوي.

دولة الرئيس، في هذه العجالة نلفت النظر الى ان الزيادة للمدرسين قد اقترت من قبل هذا المجلس الكريم منذ ١٩٩٦/١/١ وسلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام لا تزال عالقة والحكومة تتهرب بعدم ايجاد موارد لتغطية نفقات هذا القانون.

ونقول بأن الهاتف الخليوي هو كفيل بسد تغطية سلسلة الرتب والرواتب. واستمحيكم عذرا لما سأوجزه عن هذا الامر الهام.

حيث ان القانون رقم ٢١٨ الصادر بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٣ اجاز لوزارة البريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية استدراج عروض عالمي لتحقيق مشروع النظام الخليوي معيار ج - اس - ت - ام - وكان المشروع، قد حدد عدد الخطوط الا ان الحكومة، طلبت لكي يكون لها مركز تفاوضي، جيد حذف عدد الخطوط وتم ذلك على هذا الاساس بحيث ان دفتر الشروط الذي يوضع لهذه الغاية هو الذي يحدد العدد، ويصدق في مجلس الوزراء وكانت المادة الاولى للقانون على هذا الاساس بدون تحديد للخطوط مع لفت النظر بأنه حسب المادة الثالثة من القانون ٢١٨، على الدولة ان تصدر مراسيم في مجلس الوزراء وملايين الدولارات تذهب لصالح الشركتين من الخزينة. وهنا الفت النظر، عرض الامر على مجلس الوزراء في الجلسة بتاريخ ٢٦/٥/٩٤ رقم المحضر ٩٢ القرار ٢٨.

وكان مجلس الوزراء قد وافق على اعطاء شرطي النظام الخليوي من اصل خمس شركات ووافق مجلس الوزراء على اعطاء:

- شركة تليكوم فنلند (لينبال)

- وشركة فرانس تليكوم (سليس)

وعلى ضوء ذلك تم تحديد شروط التنفيذ والمنافسة على الشكل التالي:

- تنشئ كل من الشركتين شبكة مستقلة كاملة متكاملة تغطي الاراضي اللبنانية كافة:

- مدة الاستثمار لا تتجاوز ١٢ سنة.

- رسم التأسيس دون ال ٥٠٠ دولار اميركي.

- رسم الاشتراك الشهري دون ال ٢٥ دولار اميركي.

- التعرفة عن دقيقة التخابر الواحدة دون الخمسة سنت من الدولار الاميركي.

- تقوم كل من الشركتين بتجهيز ٣٠٠٠٠ خط في مرحلة اولى مدتها ستة اشهر على تتابع لاحقا التجهيز تباعا وفقا للطلب ولغاية ٢٥٠٠٠٠ خط وهذا ما ورد حرفيا في قرار مجلس الوزراء المشار اليه هنا ان ايها السادة بموجب قرار مجلس الوزراء صدر عقد اتفاق بين وزارة البريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية والمعروف عنها بالعقد باسم MPT طرف اول.

- وشركة تليكوم فنلند انترناشيونال متمثلة بالسيد اولي كوكونين والتي عرفت في العقد باسم المدير طرف ثان.

٤ - في العقد المؤرخ بتاريخ ٣٠/٦/٩٥ في الملحق رقم ٤ صفحة ٤ حدد العدد الخطوط ٢٥٠٠٠٠ خط حسب النص الوارد ما حرفيته.

١ - مقدمة عامة:

تعدل الجملة الاولى كما يلي:

لقد تم تخطيط المشروع لتوسيع شبكة التليفونات الموجودة في الجمهورية اللبنانية بمايتين وخمسين الف مشترك GSM في شبكتين GSM مختلفتين. وهنا تكمن المشكلة ايها السادة بحيث ان الحكومة تقول انه لا يوجد سقف لتحديد عدد الخطوط وان قرار مجلس الوزراء والعقد يبين ان هذا العقد هو محدد بـ ٢٥٠٠٠٠ خط. خاصة انه لا يمكن لاي بلد ومن النواحي الفنية ان لا يكون سقف للخطوط وان يكون المجال مفتوحا بدون تحديد سقف وهذه بديهيات لان كثرة الخطوط وفي بلد صغير المساحة سوف تؤثر الخطوط على بعضها وكما هو حاصل حيث نتيجة الضغط لا يتم التخابر بسهولة.

دولة الرئيس، في جلسة لجنة الاعلام التي انعقدت في المجلس النيابي بتاريخ ٩٧/١١/٥ وبحضور المدير العام للاتصالات السلوكية الدكتور عبد المنعم يوسف والذي افاد ان عدد المشتركين في الشريكتين حتى التاريخ المذكور هو ٢٩٣٠٠٠ مشترك وتكون الشريكتا قد ربحتا من ثمن الاشتراك عن كل خط ٥٠٠ دولار ٢٩٣٠٠٠ خط = ١٤٦٥٠٠,٠٠٠ دولار مائة وستة واربعون مليون دولار وخمسمائة دولار اميركي.

وحسب قرار مجلس الوزراء (المبين في الصفحة ٣ المرفقة) انه لا يقل رأسمال كل شركة عن ٣٠ مليون دولار فالارباح الطائلة لكل شركة من رسوم الاشتراك هي واضحة.

حصة الدولة من الخليوي سنة ١٩٩٥ أي ٢٠٪ بلغت ٣٢ مليون دولار اميركي.

- عن سنة ١٩٩٦ بلغت حصة الدولة ٨٠ مليون دولار.

- اما ارباح كل شركة عن سنة ١٩٩٥ شهريا ٤,٨ X ١٢ = ٥٧,٦ مليون دولار ارباح عام ١٩٩٧ بلغت ارباح كل شركة شهريا ٦ ملايين ١٢ X ٧٢ = ٨٦٤ مليون دولار وهذا التقرير موجود في لجنة الاعلام وفي المجلس النيابي الكريم وحسب ما اوضحه المدير العام.

وهنا تكمن المشكلة الى ان هاتين الشريكتين اللتين تستغلان هذا المرفق لا تدفعان ٥٪ حسب القانون الذي يفرض على كل مستثمر ان يدفع ضريبة للدولة، بالاضافة الى ان هاتين الشريكتين لا تحسب لهما ولا رقيب ليراقب اعمالهما، لذلك على ضوء ما سبق:

نضع هذه الامور امام دولتكم والمجلس النيابي لوضع الامور في نصابها ولتكليف لجنة من الخبراء من اجل دراسة العقد وملحقاته وبيان حقيقة الامر حول الهاتف الخليوي حفاظا على مصلحة الدولة ومصلحة الشعب اللبناني وليبني على الامر مقتضاه ونطالب بادخال شركة ثالثة او الزام الشريكتين بدفع مليار ونصف مليار دولار

لتجديد مدة زيادة الاستثمار مثلاً الى عشر سنوات اخرى هذه امور يجب اقرارها فوراً وبالتالي اصدار المراسيم في مجلس الوزراء حسب المادة الثالثة من القانون لتنظيم العلاقة فنيا وماليا واستثماريا وان لا تبقى الامور على غارها والشركتان بدون حسيب او رقيب.

دولة الرئيس، اما الجنوب حيث الاضاحي والدماء الزكية التي تراق على مذبح الكرامة والوجود في سبيل تحرير الارض يدفع ضريبة الدم ويخل عليه بدريهمات ويضيق على اهلنا في الجنوب الذين اشتروا رخصاً لزراعة التبغ منذ انشاء الريجي حيث باع المواطن بيته او عقاره ليمتلك خمسة او عشرة دونمات واشترها بموافقة الادارة ودفع ثمنها واليوم وزارة المالية تنكر عليه هذا الحق المكتسب وترفض السماح له بزراعة هذه الرخصة وهذا مخالف لاسط القواعد القانونية.

والجنوب الذي يدفع الضريبة عن الوطن ويضحى بالغالي والنفيس والدولة تكتفي بتعزيز الصمود بالكلام والاقوال دون الافعال، اهلنا في المنطقة المحتلة عطاشى ويشترى المياه، من اسرائيل والابار التي حفرها مجلس الجنوب وزارة الموارد المائية والكهربائية لا تهتم بتشغيلها. اما ادارات الدولة فهي منسية مع لفت النظر الى ان جميع القروض التي استدانتها الدولة لم تستفد منها المنطقة المحتلة لان المقترض يشترط ذلك وموازنة الدولة لم تلحظ اية اعتمادات لمشاريع في المنطقة المحتلة متذرة بمجلس الجنوب الذي تخصص له اعتمادات بالقطارة وهي عبارة عن رواتب وتعويضات الجرحى والقتلى والمنازل المدمرة.

ونسأل هل دفعت تعويضات اضرار عنائيد الغضب عن الاثاث والمنقولات؟ وهل دفعت تعويضات الاضرار الزراعية الاعتداءات عام ١٩٩٤؟

ومتى سوف تحال الاموال لمجلس الجنوب واين هي خطة الحكومة ومشاريعها للمنطقة المحتلة؟

دولة الرئيس، الشهداء الاحياء والابطال الاسرى المعتقلون القابعون في سجون العدو ومعتقل الخيام وحول مبادلتهم باشلاء للجندي الاسرائيلي نطالب بالافراج عنهم جميعا وفي حال عدم تحقق ذلك وان كان من انتقاء الاسماء فلن اعدد فليعطى المعتقلون الذين امضوا مددا طويلة اكثر من عشر سنوات في الاعتقال افضلية لا سيما وان الامر بيد الحكومة.

وفي الختام يبقى القول الفصل قول سيد البلغاء الامام علي بموضوع تعزيز وسائل الانتاج حيث يقول: ولتكن عمارة الارض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لان ذلك لا يدرك الا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة اخرب البلاد واهلك العباد ولم يستقم امره الا قليلا. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ ميشال فرعون.

ميشال فرعون: السيد الرئيس، ايها الزملاء،

ان الساحة السياسية اللبنانية تعج بالملفات والاستحقاقات، البعض منها يلمس الوفاق الوطني والمواعيد

الدستورية ومسألة الحريات العامة واخرى تنطرق الى الاوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية والادارية بالاضافة الى ملفات تتعلق بالسياسة الاقليمية.

نسأل انفسنا ما هي الاولويات وما هي سبل تمويل كل المشاريع العالقة؟ هذا هو السؤال الكبير، اذا سلمنا ان العزم موجود والنية سليمة كي تكون المصلحة الوطنية والاهتمام بشؤون المواطنين فوق كل اعتبار. لذا يجب ان نتجاوز الخلافات السياسية الداخلية في الامور المالية والاقتصادية ونبني حوارا ديمقراطيا بين كل الاطراف بما فيها السلطة والمعارضة، بالرغم من اننا لا نجد بين الانتقادات والاقتراحات، طرحا شاملا لسياسة بديلة. من بين كل هذه الملفات برز الملف الاقتصادي والمالي اواخر هذا الصيف في واجهة الاحداث فاكشف اللبنانيون مدى تشابك وتعقيد المشاكل المالية وعلى رأسها مشكلة الدين العام الذي وصل الى مستويات خطيرة، من الملح معالجتها، فأصبح الخطر المالي جدي دون تحسين الجباية ووضع سياسة تكشف ومكافحة الاهدار في ادارات الدولة وذلك لمراقبة وضبط المصاريف. كما انه لا حل دون ايجاد مصادر تمويل جديدة للدولة بطريقة مدروسة من اجل حصر الدين والعجز على مستوى مقبول وللمحافظة على مصداقية لبنان المالية في الاوساط الدولية.

لقد تم التوصل الى حد من الشفافية في هذه الامور، واصبح الرأي العام اللبناني اليوم على اطلاع عليها ومعنيا اكثر من ذي قبل، مما ادى الى فتح الباب امام سلسلة من الطروحات من قبل بعض المراجع المختصة، مقنعة احيانا ولكنها، وفي غالب الاحيان، يستحيل تحقيقها اليوم بسبب المشاكل الموجودة في ادارات الدولة.

ان سياسة التقشف والمحافظة على النمو وعملية ايجاد واردات جديدة، دون القضاء على موارد المواطنين وطموحاتنا لتحسين التغطية الاجتماعية، تشكل في الاساس تحديا تواجهها الدولة اللبنانية اليوم، كما اننا لا يمكننا ان نهمل الملفات الوطنية المهمة كعودة المهجرين والانماء المتوازن للمناطق.

السيد الرئيس، ايها الزملاء،

ان القوى الوطنية، من حكومة ومجلس نواب حتى هيئات اقتصادية وقوى سياسية وشعبية تناولوا المشكلة واجتهدوا. من اجل التوافق حول سبل مواجهة المشاكل المالية في البلاد.

فالموازنة التي نحن بصدد درسها اليوم اتت في ظل جو من المسؤولية والجدية مما ادى الى توفير اكثر من ٨٠ مليار ليرة على خزينة الدولة بالجهود المشكورة للحكومة ولجنة المال.

كما ان اللجنة هذه اقرت بعض الاقتراحات المعدلة والموجودة في الجدول رقم ٩ من اجل المحافظة على وضع مالي على المجلس ان يقرها بشكل نهائي او يعدل البعض من مضمونها لتكون عادلة اكثر. اما فيما يخص الادارات المعنية بالموازنة فيجب عليها ان تحترم ارقام هذه الموازنة في ظل جو تكشف عام واتفاق سياسي على متابعة هذه المسيرة للتوصل الى الاهداف المرجوة منها.

وانطلاقاً من هذا الواقع اريد التركيز في مداخلتي على بعض النقاط التي اعتبر انها في غاية الاهمية وهي :

اولاً: مشكلة المهجرين: ان مشكلة المهجرين هي من اهم المشاكل الوطنية التي بحاجة الى التمويل، وفي ظل الوضع المسيس لهذه المشكلة، ورحمة بالناس المشردين ادعوا كل الجهات المعنية ان تصل الى اتفاق سياسي وتحدد الارقام الصحيحة اللازمة لتمويل هذا المشروع في كل لبنان بما فيه العاصمة على ان تصرف خلال بضع سنوات واقترح على الدولة ان تأخذ على عاتقها نصف هذا المبلغ فيما يتم تحصيل بقية المبلغ عن طريق حملة استغاثة دولية ومشروع توأمة القرى المهجرة مع مدن وقرى من كل انحاء العالم، فنقبل هذا الملف الوطني ونعالج قضية اجتماعية اقتصادية انسانية ترسخ دعائم السلم الاهلي.

ثانياً: حرية الاعلام: لقد اعتدنا على سماع الكثير من الكلام عن حرية الاعلام. ان مسألة الحريات العامة عموماً وحرية الاعلام خصوصاً تعتبر من المقدسات في لبنان لذا نطلب من اللجنة الوزارية المولفة ان تعتمد الى تطوير القوانين لتشمل التقدم التكنولوجي في هذا المجال الا وهو البث الفضائي ندعو هذه اللجنة ايضاً ان تعمل على تنظيم العلاقة بين الدولة والقضاء والوسائل الاعلامية بشكل واضح ليتسنى للجميع التوصل الى حلول مقبولة لملف البث السياسي الفضائي محافظة بذلك على الحريات العامة وعلى هذا القطاع الانتاجي المهم وافتتاح لبنان على المغتربين وعلى العالم. اننا وعلى صعيد آخر للحريات ندعو ايضاً الى تشريع قوانين حول المعلوماتيات لما لها من قدرة على التعدي على الحرية الشخصية للأفراد.

ثالثاً: احترام مواعيد الاستحقاقات - البلدية والرئاسية: ان سنة ١٩٩٨ هي سنة الاستحقاقات الدستورية أي الانتخابات البلدية والاختيارية والانتخابات الرئاسية. لذلك نرى انه من واجب السلطات تأمين الاجراءات الضرورية من اجل احترام مواعيد اجرائها في جو حر وديموقراطي.

رابعاً: لا يجب ان ننسى ايضاً ملف اللامركزية الادارية والتي لها علاقة مباشرة بالانماء الاقتصادي والسياسي والاداري للمناطق، كما كنا نتمنى ان يؤدي قرار الاعفاء عن جرائم المخدرات الى تأمين مداخل خزانة الدولة على شكل غرامات يدفعها المستفيدين عن الاعفاء يتم توجيهها في عملية دعم مسيرة نمو هذه المناطق المحرومة.

خامساً: اعتقد انه حان الوقت لتطوير العلاقات السياسية مع سوريا الى اتفاقات اقتصادية تفيد البلدين وتكون مدخلاً لتوسيعها الى بلدان عربية اخرى كالعراق لنستطيع ان نخلق محورا اقتصاديا يمكننا من مواجهة التحديات المستقبلية.

سادساً: لقد طرحت الحكومة تعديلات على الرسوم العقارية. فأرى ان أي زيادة لهذه الرسوم يجب ان يواكبها خفض او اعفاء من الضرائب والرسوم على المشاريع السكنية الشعبية التي يجب ان تخضع لمواصفات تحددها الدولة.

سابعاً: على الدولة ان تعتمد خطة مالية خماسية تشمل الديون والاستحقاقات المالية في جميع مؤسسات الدولة

وتكون هذه الخطة خارج الموازنة من اجل مراقبة الوضع المالي للدولة بطريقة افضل ودرس امكانية تبني سياسة على المدى المتوسط تحافظ على النمو العام والانتاجية في كل القطاعات وتعمل على خفض نسبة العجز في الموازنة وتعمل ايضا على الا يتعدى الدين العام نسبة المئة بالمئة من الناتج المحلي.

ثامنا: نأمل ان يكون عام ٩٨ عاما يتم خلالها اعتماد كتاب تاريخ وتربية مدنية موحد لكل مدارس لبنان. ومن جهة اخرى نأمل ايضا ان تعمل الحكومة للتوصل الى اتفاق سياسي واضح حول امكانية تنفيذ مشروع الاصلاح الاداري لتحسين اداء الادارات وتفعيلها.

السيد الرئيس، ايها الزملاء،

في هذه الجلسة المخصصة لدرس الموازنة ليس من الملائم ان نتخذ موقفا من كل ملف وموضوع، خاصة ان معظم هذه المواضيع تعالج ضمن مؤسسات الدولة. فندعو الى تضامن اكبر بين اعضاء الحكومة بسبب تأثيره الكبير والايجابي على الوضع العام. كما اننا ندعو الحكومة في متابعة الوضع الاقتصادي الاجتماعي الى انشاء لجنة خبراء، على غرار مجلس الانماء والاعمار، او وزارة للتخطيط تعمل على درس الملفات وتتمكن من التوصل الى خطة اجتماعية اقتصادية تواكب التطورات الاقتصادية العالمية بعدما تم التوصل الى خطة اعمارية ناجحة والتي نعتبرها انجازا كبيرا للحكومة ونرى كل يوم انعكاساتها الايجابية على حياة المواطن.

السيد الرئيس، ايها الزملاء،

ان الشعب اللبناني مهياً لمواجهة التحديات كما انه مستعد لتحمل المحن والمشاكل، اذا احسن ان الاخلاق العامة تتحسن والحرية والديموقراطية تحترم.

فالشعب اللبناني يعلم ان النضال من اجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية واخيرا الازدهار الاقتصادي هي معركة كل لحظة ولا تزال في اول الطريق.

لذا، علينا نحن الذين انتخبنا ان نبذل قصارى جهدنا لمراقبة السلطة التنفيذية والتعاون مع الدولة لكي نحقق اكبر قدر من الاستقرار على طريق بناء الوطن والعمل على حل المشاكل الاقتصادية والمالية التي قد تحد من استقلالنا.

ان كل خطوة الى الامام هي خطوة نحو لبنان الذي يطمح اليه شعبنا وشبابنا. لبنان سيد حر ومستقل. لبنان محصن وعصري يعيش فيه ابناءؤه حياة كريمة.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور حسين الحاج حسن.

حسين الحاج حسن: بسم الله الرحمن الرحيم.

دولة الرئيس، السادة الزملاء، ان نقطة البحث الاساسية في مناقشة موازنة عام ١٩٩٨ تدور حول العجز

ومحاولة ضبطه في حدود ٣٧,٥٪ بعد ان وصل في نهاية العام ١٩٩٧ الى ٥٩٪.

وهذا الامر يتفق عليه الجميع في محاولة لاعادة اطلاق عملية الانتاج وتحريك الدورة الاقتصادية ولكن الامور التي نختلف عليها مع الحكومة لا تزال تتمحور حول قضايا رئيسية تطاول المسائل البنوية في تركيبة الاقتصاد اللبناني وكيفية اطلاق عملية التحية ان الامر الاول الذي ينبغي العمل عليه لاجل تقليص العجز في الموازنة هو اعداد السياسات الاقتصادية ومن ثم البرامج اللازمة وتطبيقها من اجل اطلاق العملية الانتاجية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الذي اكله الدين العام والذي شهد تراجعاً في نسبة النمو في الاعوام ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ من ٨٪ الى ٤٪.

واين نحن من امكانية زيادة الناتج المحلي في ظل الركود الاقتصادي وتدهور اوضاع الزراعة والصناعة وازدياد الخلل في توزيع الثروات والعائدات وغياب الطبقة الوسطى وانقسام المجتمع الى فئة الاغنياء وفئة الفقراء وهل يمكن ان تنفضل الحكومة وتقر معنا ان رهانات الاعوام ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ على بلوغ عملية التسوية اهدافها ومن ثم تدفق الاستثمارات على لبنان وتحويل المبالغ التي تم اقتراضها الى هبات هل يمكن ان تقر الحكومة انها كانت رهانات خاطئة وبالتالي ان تنتقل الى اعتماد سياسات جديدة على المستويات الاقتصادية والتنموية وبشكل يتدارك التطورات ويعطي الاولوية للقطاعات الانتاجية في التشريع والرعاية والتسليف والاتفاقيات الدولية.

دولة الرئيس، ان عملية ضبط العجز في الموازنة بالطريقة الحسابية المباشرة تتم عبر رفع قيمة الواردات وتخفيض مبلغ النفقات وهذا امر بديهي.

لكن رؤية الحكومة وخياراتها لزيادة الواردات فضلاً عن ضبايتها بشأن زيادة الناتج المحلي، تتمحور حول الرسوم والضرائب وهذا امر تقره كل الدساتير في حدود استطاعة وقدرة المواطنين ومستوى دخلهم ولكنه لا يمكن ان يكون مقبولا اذا تجاوز المعقول وعليه يأتي اعتراضنا على الزيادات المطروحة على الجدول رقم ٩ ورفضنا لها في الوقت الذي ما تزال زيادة ٢٠٪ على الرواتب مجمدة منذ العام ١٩٩٦/١/١ وسلسلة الرتب والرواتب معلقة والمستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطنين في تدهور. ان زيادة الواردات امر مشروع ومن حق الحكومة ان تطالب به ولكن ليس على حساب المستضعفين والفقراء وبالا ساليب السهلة والسريعة وحتى يكون الطرح ايجابيا فاني اطالب الحكومة بأن تبادر الى تطبيق الافكار التي تصدر عن بعض اعضائها وعن كثير من الاقتصاديين الخبراء ومنها

أ - اعادة النظر بالقانون الضريبي، واعتماد الضريبة التصاعدية على الارباح وهو امر طالما رفضته الحكومة بحجة جذب الاستثمارات التي لم تأت ولكن يبدو انها وجدت مخرجا للقبول بما يشاكله بعد طول امتناع عبر ما سمته بالضريبة على رأس المال التشغيلي ١٪ من اصله وهو ما ورد في الورقة الرئاسية الاصلاحية.

ب - رفع مستوى التحصيل للضرائب والرسوم وهو امر لم يعد منطقيا ان ترجع الحكومة التقصير فيه الى وضع

الادارة والحكومة هي منذ خمسة اعوام ولا تزال كل عام تحدثنا على نفس الاسباب الادارية التي تمنع تحصيلنا منطقيا للضرائب والرسوم فهل منتج هذا الامر على تصور ام تقصير ام تغاض؟

ج - لماذا لا تسترد الحكومة قطاع النفط وهو على ما عرفناه من خلال لجنة الاقتصاد انه ممكن فضلا عن كونه مرتفع الارباح وهل يكون المانع سياسة المحاصصة وتبادل المنافع؟

د - ان جزءا كبيرا من الواردات يبدو انه يضيع بين بداية الفصائح وما اكثرها واختتام التحقيق فيها حيث تعمى الحقائق ويتم القبض على بعض ازام الازلام، أليس هدرا للواردات كل ما سمعناه في السنين الماضية عن اختلاسات هنا وصفقات مشبوهة هناك في الوزارات والادارات والمؤسسات العامة والاستثمارية والانتاجية للدولة دون ان تجد هذه المعضلة حلا بأن يحاكم المذنبون وتعلن اسماء المسؤولين الحقيقيين عن الفصائح والمتنفذين منهم وبالتالي تعود الواردات الى الدولة لا الى حسابات البنوك السرية لاصحاب الشأن؟ دولة الرئيس، ان مناقشات لجنة المال والموازنة ركزت على كيفية تخفيض النفقات وكذلك فعلت الحكومة من قبل واشارت اليه فذلكلة الموازنة كل ذلك وصولا الى موازنة تقشفية.

ان تقليص النفقات يتطلب وقفا للتوظيف العشوائي وهو ما قامت به الحكومة طيلة السنوات الخمس الماضية ومن ثم اقرت به حيث تضخمت الادارة بشكل عشوائي وبقيت الادارات المحتاجة بحاجة وزادت اعداد موظفي الادارات المتضخمة كما انشئت ادارات موازية مع بقاء الادارات الاصلية بلا عمل وهذا ما يحتاج الى اعادة توزيع للموظفين الفاضلين وبالسعة اللازمة وبعيدا عن المحاصصات السياسية والطائفية ومن جهة ثانية ان ضبط الانفاق هو المطلب الاساسي الذي يجب العمل على تحقيقه عبر الرقابة المالية والادارية والفنية عليه.

انني احذر من اننا قد نضطر في يوم من الايام وقد لا يكون بعيدا من اعادة تنفيذ مشروع هنا ومشروع هناك بعد فترة قصيرة على افتتاحه وهذا ما نشهده اليوم في غالبية المناطق حيث يتم حفر الطريق في نفس المكان ومن قبل متعهدين اثنين لتنفيذ عمل واحد اما بسبب اخطاء فنية او لان الرقابة مغيبة او معدومة او لان اصل عملية التلزم كانت بالتراضي لمتعهد محظوظ بغض النظر عن كفاءته او نزاهته. أليس مستغربا يا دولة الرئيس ان يتحدث جميع المسؤولين دون استثناء ومن جميع المواقع وفي مناسبات عديدة عن الهدر والسمسرات والصفقات وان يسموا في وسائل الاعلام ادارات او اشخاصا وان لا تصل الامور الى مرحلة الملاحقة القضائية وان يدان شخص واحد من هؤلاء؟ اليس من نهاية لهذه المسرحية؟

دولة الرئيس، ارى من واجبي ان اعلق على بعض المسائل المالية المتعلقة بحقوق المواطنين والتي يبدو ان التلكؤ في تنفيذها هو السمة الغالبة للحكومة وهذا بعضها:

١ - التلكؤ في صرف بدلات التعاقد بالساعة لاساتذة الجامعة اللبنانية من عام الى عام فضلا عن كل مشاكل الجامعة الادارية والمالية الناتجة عن سياسات الحكومة وقد توجهت بسؤال عن هذا الموضوع.

٢ - التلكؤ في صرف مستحقات موظفي الجامعة اللبنانية لا سيما المنح التعليمية فضلا عن مظلوميتهم في عدم ادخالهم في الملاك برغم الوعود القاطعة في العام الماضي .

٣ - التلكؤ في صرف مستحقات موظفي مصالح المياه لا سيما موظفي مصلحة مياه بعلبك الهرمل فضلا عن مظلوميتهم في عدم ادخالهم في الملاك رغم صدور القرارات الوزارية اللازمة .

دولة الرئيس ، لقد اطلقت الحكومة وعدا بألا يطال التقشف المناطق المحرومة لا سيما بعلبك الهرمل وعكار والقبّة .

وخصّصت مبلغ ١٥٠ مليار ليرة كل عام لهذه المناطق وعلى مدى اعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ولقد اصدر المجلس النيابي قانونا لهذا الغرض ومن ثم اصدرت الحكومة مرسوما لتلغيه فيما بعد ولقد طالبنا مرارا وتكرارا بادراج هذا المبلغ في موازنة ١٩٩٨ ولا زلنا نسمع التصريحات المتكررة على عزم الحكومة على تخصيص مبالغ واعتمادات المناطق المحرومة واعادة التوازن لعملية الانماء المتوازن وعليه فاننا نربط موافقتنا على الموازنة بتحقيق المسائل التالية :

اولا : ادراج مبلغ المئة وخمسين مليار ليرة في موازنة العام ١٩٩٨ .

ثانيا : الغاء الزيادات على الرسوم في الجدول رقم ٩ . ومن دون تحقيق هذين المطلبين فاننا لا يمكن ان نوافق على موازنة العام ١٩٩٨ وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميل فيصل الداود .

فيصل الداود :

الموازنة من الوجهة الاقتصادية السياسية وليس الاقتصادية البحتة فقد اعلنت الحكومة عن موازنة تقشف تساوي بين الانفاق والايادات .

الانفاق امره محسوم في ابواب ثابتة ومعروفة اما الايرادات ماذا عملت الحكومة لتأمينها؟ فرض المزيد من الضرائب والرسوم في الوقت الذي لم يفهم فيه بعد مصير فعل الرسوم السابقة .

- فرضت رسوم على البنزين (٣٠٠٠) ل.ل. الى اين ذهبت بالرغم من القول انها لسلسلة الرتب والرواتب .

- فرض رسم (٢٠٠٠) ل.ل. عن كل حصان ميكانيكي قيل انها للاسكان وعلى علمنا ان الاسكان لم يستلم شيئا وخير من يعلم ذلك وانعكاساته على هذا القطاع الوزير ابو حمدان .

- اموال البلديات مئات المليارات اين هي؟ كل هذه الوعود لموازنة تقشف وشد احزمة؟ ماذا فعلت الحكومة لتعزيز اجهزة الرقابة والتفتيش ومزاريب المجالس والصناديق والصايات على الادارات العامة تعطل كل اجراء من هذا النوع . والمحسوبيات والاستزلام الذي يقود حكما الى الصفقات المشبوهة هل وضعت اليد عليها؟

عدا بما هو معلوم من فضائح مالية لم يكشف ابطالها حتى الآن؟ هل يمكن للحكومة ان تسمي مؤسسة واحدة لا تحتوي على هذه الصفقات باستثناء المؤسسات العسكرية وخاصة الجيش .

هل تريد الحكومة ان تقنعنا ان رواتب المستشارين كافية لوقف العجز والهدر وهل هي عازمة على وقف الصفقات الكبرى وخصوصا اذا كان الازلام والشركات الوهمية المحسوبة على هذا المرجع او ذاك هي التي تستلم زمام الامور . واليوم تعد الحكومة بضرائب جديدة رسوم الميكانيك هل بإمكان أي مواطن عادي ان يتحملها وهل يتناسب حجمها مع الحد الأدنى للاجور . بالمقابل لا تؤمن النقل المشترك بين العاصمة والمحافظات وبين المحافظات والاقضية وخاصة المناطق النائية . وتلهينا الحكومة بالغاء الرسوم لدخول الجامعات ومكتباتها ولم يراود الحكومة كيفية وصول ابن جرود بعلبك الهرمل وجرود جبل الشيخ وعكار للوصول الى مراكز الجامعات في المحافظات .

اما الوعود بالانماء المتوازن اين اصبحت؟ نحن التكتل الديمقراطي البرلماني نواب عن كل لبنان . ولكن هناك في البقاع من منحونا ثقتهم ماذا نقول لهم؟

هل نحدثهم عن انجازات وهمية ما زالت وعودا؟ مشروع العاصي وعيون ارغش واليمونة وسهل عيحا . اين مؤسسة الزراعات البديلة؟ اين الوعود التي قطعت للانارة في قرى البقاع الغربي وراشيا منذ الخامس من شباط ١٩٩٧ لتنفيذها بعد خمسة ايام وهل هذه الخمسة ايام تصبح خمسة سنين او عشرة؟ وهل صحيح ان رئيس الحكومة اوقف هذه المشاريع لاسباب سياسية . علما ان الانارة في المناطق الاخرى سائرة على قدم وساق .

نطالب ابناء المناطق النائية للبقاء في ارضهم ولكن في المقابل اين هي المقومات والحوافز والضمانات؟ ماذا فعلنا لتسويق المنتجات اللبنانية الزراعية واين هي المعامل الموعودة؟

المواسم تكدست على الطرقات والحقول الزراعية ولو كانت ثمارها كلها تصلح لتكون اسمدة لطمرناها لانها ارخص من كل انواع الاسمدة .

اين هي الدولة التي تحافظ على مياه الليطاني من التلوث الذي كاد يبيد شعب بكامله وخاصة في بر الياس والمرج والروضة وجب جنين والبقاع الغربي ببخيره الملوثة .

اين هي مياه الشفة؟ واين خطط الدولة لتأمينها لمواطنيها؟

كل هذا غيض من فيض وعلى الرغم من مأساوية هذا الوضع فهذا يكرس قناعة ثابتة تقود الى الاعتراف بأن سبب كل ذلك يعود الى سوء الاداء الحكومي ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل على المستوى السياسي .

هذه الممارسات لا تخدم المصلحة القومية والوطنية بل اصبحت عبئا عليها وعلى مصلحة لبنان بالذات . لان تفكيك البنى التحتية وتفجير المواطن يساعد العدو الاسرائيلي على الخرق والدخول الى المداخل اللبنانية في ظل الظروف المصيرية الصعبة والضغط الاميركي التركية الاسرائيلية بمحاولة العدو الفاشلة لفصل المسارين .

ما عشناه خلال الايام القليلة الماضية ليس لأول مرة نرى ان الحكومة هي السبب الاساسي في افتعال الازمات وحالات الاربك للوضع الداخلي والاقتصادي؟ تعطى التراخيص قبل صدور القوانين وتصدر مراسيم لتعطيل هذه التراخيص، فترتكب الحكومة الخطأ مرتين.

مرة لانها رخصت بدون قانون وواقفت التراخيص مرة اخرى قبل صدور هذا القانون.

المراجعية الحكومية هي التي تعطل سوق الاستثمار في البلاد.

المغترب اللبناني مهم والبث الفضائي احدى ابرز انجازات المؤسسات الخاصة ولا دخل للحكومة بمثل هذا الانجاز ماذا فعلت لتعزيز اواصر التواصل بين المغترب والمقيم والحكم يدعو اليها كل يوم.

اين اصبحنا وهل نحن في بلد ديمقراطي وعلى الرغم من شكى بذلك فالممارسة تؤكد وتعطي الامثلة بشكل يومي؟ نمنع مقابلة ونقيم الدنيا ونعود لنسمح بها.

تفرض زوار على البرامج السياسية ونحدث عن المهارات في وقت لاحق. كمن يخلق الوضع الشاذ ويعود ليستفيد منه.

المؤسسات الاعلامية الخاصة تقود الى امبراطوريات مالية واعلامية وتلفزيون الدولة يقود الى امبراطورية الديون على نسق الحكومة. المحاسب والازلام السبب الوحيد في فشل تلفزيون لبنان علما اذا استثمر بشكل صحيح وسليم يعطي عائدات للدولة.

قبل ايام تنبأ رئيس الحكومة في مناقشة الميزانية في المجلس النيابي حيث قال:

«نعودنا ان نستمع اليها في شكلها والمضمون وبالنتيجة تقرر الموازنة».

هذا الكلام ليس لي انه لدولة الرئيس الحريري.

من منا راض عن هذه الحكومة بادائها؟

من منا يسمح بمثل هذه الالهانات التي توجه للمجلس النيابي واعضائه؟

من منا يسمح ان تختصر المؤسسات بأشخاص؟

من منا يسمح بأن يتجاهل اهل الحكم اصوات الجائعين والفقراء؟

من منا يسمح ان يفعلوا كالنعامة تطمر رأسها في الرمال كي لا ترى ما يجري حولها.

من منا يسمح ان يكون شاهد زور.

من منا لن يخضع لحساب الشعب الذي ينتظره؟

من منا يدعي انه نفذ وعده للمواطنين ومتطلباتهم الاساسية طالما ان الحكم في واد ونحن والشعب في واد آخر.

وبصورة ادق اننا اليوم في مرحلة دولة المزارع وسوف نناضل لتحقيق دولة المؤسسات والقانون .
لذلك كله ، اني اعارض السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة وضد هذه الموازنة المخالفة لمبدأ السنوية وللاسباب التي فصلتها ونتتظر ان يعلن ابطالها المجلس الدستوري . هنا تكمن مصداقية نجاح المجلس الدستوري او فشله والسلام عليكم .

الرئيس : الكلمة للزميل الدكتور بيار دكاش .

بيار دكاش : دولة الرئيس ، أيها السادة الزملاء ،

رب يوم بكيت منه فلما صرت في غيره بكيت عليه

هكذا نستقبل في مطلع هذا العام الجديد ، الموازنة الخامسة والالم يعتصرنا ويحز في نفوسنا على الرغم من تفاءلنا الدائم بالغد الافضل ولو طال الزمن .

اجل كنا نأمل ان تكون الموازنة الجديدة على مستوى امالنا وطموحاتنا ، وعلى مستوى الوعود الخلافة التي قطعتها الحكومة على نفسها لشعبها .

ولكن النتائج ، بالاستناد الى المعلومات الرسمية كانت «مذهلة مبكية» .

بات يصح فيها قول الشاعر :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

وتبدل الخطاب السياسي واعترف المسؤولون ، بعد نفي مزمن ، بوجود الازمة ولو اختبأوا ، من دون أي وجه حق ، وراء تركة الماضي وارثه .

ومع علمنا بأن لجنة المال والموازنة قد افاضت مشكورة في درس موازنة العام ١٩٩٨ وفذلكتها ، بما فيه الجدول رقم ٩ ، ومع ادراكنا التام بأن آلية عمل نظامنا السياسي ، الخاضع لبدعة «الترويكا» ، لا تسمح بتطبيق قواعد النظام الديمقراطي البرلماني الصحيح ، فاننا نحرص على ابداء رأينا واسماع صوتنا واعلان موقفنا .

ذلك ان الموقف بات سلاحنا الوحيد في مواجهة ما يتعرض له الوطن والشعب من مخاطر ناجمة عن سياسة القابضين على السلطة .

طبعاً لن يغيب عن بالنا شكر دولة الرئيس الحريري ، الذي وعد بادخال الشفافية الكاملة في الموازنة وصرح ان لا اتفاق بعد الآن من خارج الموازنة ولا اتفاق من دون اقتطاع فعلي . كما نشكر الحكومة التي قامت بجهد لتتحفنا بوضع الفذلكة ومشروع الموازنة في وقتيهما الدستوري ، حبذا لو تمسكت دائماً بالديمقراطية . وقد اطلعنا عليها وتعلمنا الكثير مما حوته ، غير انها لا تخلو من بعض الهنات الهيئات على ذمة ابن خلكان .

وسأذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

اولا: في موضوع الموازنة العامة

استندت الحكومة في عرضها لايادات الموازنة ونفقاتها على ارقام حساب الخزينة لدى مصرف لبنان، وهي ارقام لا تظهر مجمل الايرادات والنفقات، علما ان قطع الحساب متوفر حتى سنة ١٩٩٦. ففي تلك السنة، بلغ العجز الاجمالي، وفقا لقطع الحساب، ٥٥٤٣ مليار ليرة عوضا عن ٣٦٩٢ مليار كما هو مدرج في فذلكة الموازنة.

اننا نتساءل كيف تجرؤ وزارة المالية على تسلمنا ارقاما تختلف عن قطع الحساب الذي هو تحديدا يشكل براءة ذمة عن الاعوام السابقة.

بناء عليه، نورد الملاحظات التالية:

١ - ان ارقام الفذلكة غير دقيقة، لان نفقات الموازنة بين ١٩٩٣ - ١٩٩٦ بلغت وفقا لقطع الحساب ٢٠٢٠٠ مليار ليرة تضاف اليها نفقات من خارج الموازنة بقيمة ٢٣٣٣ مليارا مما يرفع اجمالي النفقات الى ٢٢٥٣٣ مليار ليرة، وليس الى ٢١٣٠٢ مليار كما جاء في الفذلكة. ومن المرجح ان تتخطى ارقام ١٩٩٧ تقديرات وزارة المالية وان تزيد عن ٩١٥٥ مليارا.

٢ - بلغت الايرادات الفعلية بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦ ما مجموعه ٨٩٠٧ مليارات ليرة بدلا من ال ١٠٦٦٢ مليارا الواردة في الفذلكة.

٣ - يقدر العجز الاجمالي في الموازنة للسنوات الخمس الماضية ب ٥٩،٦٪ وليس ب ٥٢،٦٪.

٤ - ان العجز المحقق فاق العجز المتوقع بنسبة ٧٧٪، فبلغ حوالي ١٩٠٠٠ مليار ليرة بدلا من ١٠٧٠٠ مليار، ومن المنتظر ان يرتفع بعد الى مستويات اعلى تقدر ب ١٦٠٪ عام ١٩٩٧.

من هنا، نتساءل: هل من الممكن ان تحترم الحكومة تعهداتها في عام ١٩٩٨؟

ثانيا: على صعيد اجمالي الناتج المحلي

تفرض الاصول الاجرائية للموازنة تقديرا لتطور الناتج المحلي الاجمالي القائم الذي على اساسه تحسب الايرادات الضريبية ومقدار العجز او الفائض المرتقب. وقد ورد في الفذلكة ان الاقتصاد اللبناني سجل نموا حقيقيا بمعدل ٤٪ خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، بحيث بلغ اجمالي الناتج المحلي ٢٣٠٠٠ مليار ليرة عام ١٩٩٧، أي ما يقارب ١٥ مليار دولار.

من المؤسف القول ان الحكومة تأخذ تمنياتها وتوقعاتها كأنها حقائق ووقائع ثابتة. فقد ورد في فذلكة موازنة ١٩٩٥، وفي الصفحة ٥٤ تحديدا، ان الحكومة تتوقع ان يصل الناتج المحلي الاجمالي الى ٢٣٠٠٠ مليار ليرة عام ١٩٩٧. فتحققت نبوءتها وجاء الواقع مطابقا تماما لما توقعته!

غريب عجيب هذا التطابق وعجيب غريب هذه النبوءة الموجهة والمشبوهة.

كنا نتمنى لو حقق الاقتصاد نموا فعليا بمعدل ٤٪ سنويا، لكن الواقع مغاير تماما لما تدعيه الحكومة. والارجح ان النمو لم يتعد ٢٪ عام ١٩٩٦، وكان اقل من ذلك عام ١٩٩٧ نظرا لحالة الانكماش والجمود الاقتصادي المهيمن وليس التباطؤ كما تدعي اوساط الحكومة، وحسب تقديرات العديد من الخبراء.

ثالثا: على صعيد التضخم ومؤشر اسعار الاستهلاك.

خلافًا للارقام الواردة في فذلكة الموازنة، بلغ معدل التضخم حسب مؤشر مركز الدراسات في غرفة التجارة والصناعة، ٦٪ وليس ٨،٩٪ في ١٩٩٦ و ٣٪ وليس ٨٪ في ١٩٩٧.

فكيف يمكننا، والحالة هذه، ان نثق بما تقدمه لنا حكومتنا من ارقام واحصاءات؟ خصوصا وان مصدر معطياتها هو مصرف لبنان فيما المفروض ان تكون وزارة المالية هي المصدر الرسمي لكل ما يرد في فذلكة الموازنة العامة؟!

رابعا: على صعيد الدين العام وخدمته

يبدو اننا نعيش في حلقة مفرغة: كلما تزايد العجز تزايد الدين العام، وبقدر ما يتزايد الدين العام، بقدر ما ترتفع كلفة خدمته، وهكذا دواليك. الى حد ان عبء خدمة الدين بات يساوي ٣٣٨٥ مليار ليرة ١٩٩٧ مقابل دين اجمالي قدره ٢٣١٧٥ مليارا. فالى اين تسير بنا الحكومة، وما هي التدابير الفعالة التي تعدها لكسر هذه الحلقة الجهنمية؟

انها تعدنا بعصر النفقات وباصلاح اداري. فهل يمكن الوثوق بهذه الوعود في ضوء التجارب الماضية. لقد فشلت الحكومة فشلا ذريعا في تنفيذ خطة علمية وموضوعية لاصلاح الادارة، وهي تتعاس عن لم شتات الادارات والمؤسسات والمصالح المستقلة السبعين لغاية اليوم، منها ٢٦ انشء منذ عام ١٩٩٢!

كذلك قامت الحكومة بحشر الالوف من الموظفين في دوائر القطاع العام الذي بات يضم حسب تقديرات الخبراء نحو ٢٠٠ الف موظف واجير بعدما كان هذا العدد دون المئة الف، عام ١٩٩٠، حسب تصريح لرئيس الجمهورية بينما تقطع رزق ١٢٠ عائلة من العمال العاملين في الريجي وتمتد يدها الى الجامعة فتزعزعها اساتذة وطلابا وموظفين وتفضي على استقلاليتها بدلا من زيادة موازنتها الهزيلة وتفرض الضرائب المرهقة دون تصحيح الاجور كل ذلك باسم التقشف وعصر النفقات.

ان التقشف وعصر النفقات لا ينجحان الا بالقدوة الحسنة. فأى قدوة يجدها المواطن في ممارسات التبذير والهدر التي اضحت قاعدة عمل هذه الحكومة؟

وها هي المظاهرات امام المجلس تمثل الاتحاد العمالي العام - الجامعة اللبنانية - عمال الريجي - جاءت تحتج امام المرجع الاخير الذي يعلقون عليه الامال.

لا يسعنا، ونحن نعلق على مشروع الموازنة العامة، غير ان نتوقف عند لب المشكلة. فالمعضلة سياسية في جوهرها، مهما تعددت او تنوعت مظاهرها، اجتماعيا واقتصاديا. ومن البديهي ان مشكلة العجز المتفاقم في مالية الدولة وتراكم الديون التي ترهن مستقبل اجيالنا القادمة لا يمكن ان تجد حولا ناجعة لها في غياب المشاركة الوطنية الحقيقية في الحكم، هذه المشاركة التي تخلق ثقة بين الدولة والشعب وتردم الهوة العميقة القائمة بينهما. ومن اهم مفاعيلها الاقتصادية أي من اهم مفاعيل هذه الثقة اقتصاديا هي تأمين المشاركة البناءة للقطاع الخاص في عملية الاعداد التي لم تحصل يوما في التاريخ من دون مشاركته الفعلية وذلك لما للقطاع الخاص الداخلي والخارجي أي الوطني والدولي من قدرة على توظيف اموال بكلفة اقل وادارة انجح تعجز الحكومات على تأمينهما.

وهذا هو جوهر توجهننا وندائنا المتكرر الذي تشيخ دائما السلطة بوجهها عنه وعن سماعه بقصد او بجهل وتعطيه تفسيرات مزاجية وسطحية لتؤمن استمرارها في نهجها التسلطي الفوقي والمدمر لقدراتنا الاقتصادية والمالية.

هذا هو الاساس الذي تبنى عليه الحلول التنموية الناجحة.

واكثر دليل على ما اقول هو ان الدولة اتخذت عدة تدابير لتشجيع الاستثمار الخاص ومنها تخفيض الضريبة على الارباح للشركات للحدود الدنيا وصولا الى ١٠٪ أي اقل مما كانت هذه الشركات تطمح اليه ولم يحصل التوظيف المرجو علما ان هذه السياسات تكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة لا يمكن تعويضها.

ونكرر لماذا لم يحصل التوظيف؟

والجواب بديهي وواضح وهو ان العامل الاساسي لتنشيط الاستثمار الخاص هو الثقة ثم الثقة ثم الثقة هذا الاقنوم المثلث وحده فلماذا لم تتعظ به بعد الحكومات المتعاقبة؟ ومتى تتعظ؟ والعجز يتفاقم سنة بعد سنة.

لقد احسن السيد الرئيس الحريري بقوله: ان العجز هو اهم المشاكل في لبنان.

ولكننا لن نتوقف فقط عند اثاره السلبية على المستوى الاقتصادي وحسب بل يهمننا ان نؤكد كما جاء في كتاب العلامة في الاقتصاد ومستشار الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول Mr. Jacques Rueff ان العجز لا يتوقف على المشكلة الاقتصادية بل يتعدها ويؤدي الى افساد النظام السياسي الاجتماعي وخسارة البلد لحياته. وقد اكد ذلك ايضا الدكتور عبد الله عطية في كتابه «مخاطر العجز» والدين العام على الاستقرار والحيات في لبنان ص ٥٢ اذ قال: كل عجز هام ومتواصل يؤدي بالضرورة الى الفوضى والاستبداد أي ان الناس تخسر حرياتهم بسبب هذا العجز.

فهل هذا ما تعايشه اليوم السلطة مع شعبها؟

اعود فأقول ان مشكلة العجز المتفاقم في مالية الدولة وتراكم الديون التي ترهن مستقبل اجيالنا القادمة لا

يمكن ان تجد حلولاً ناجعة لها في غياب المشاركة الوطنية الحقيقية في الحكم، وفي ظل فقدان التوازن الوطني واتساع الهوة بين الشعب والسلطة وعدم تطبيق العدالة والقانون على الجميع بالسواء. فالقابضون على زمام الامور، والحكومة بوجه خاص، تنتهك، كل يوم، حقوق الانسان في لبنان وحرياته الاساسية. واليكم بعض الادلة المستمرة من مجريات حياتنا العامة في الفترة الاخيرة:

١ - انتهاك حرية الرأي والتعبير، وضرب الحريات الاعلامية.

جاء في التقرير السنوي لمنظمة «صحافيون بلا حدود» ان «السلطة اللبنانية اجرت تقاسماً حقيقياً للحلوى... واسكتت الاصوات المعارضة...»

فمن حظر البرامج السياسية والاذخارية المرئية والمسموعة، الى توزيع التراخيص الاعلامية بين اهل الحكم، الى فرض رقابة مسبقة على البرامج السياسية والاذخارية المنقولة فضائياً، الى منع بث المقابلات السياسية مع مسؤولين سابقين معارضين، مروراً بملاحقة الصحف والصحافيين الى حد الاعتداء عليهم وعلى كرامة المهنة، وصولاً الى منع البث السياسي الفضائي...

هكذا تعالج الحكومة الملف الاعلامي. وقد ترافق ذلك كله بالطبع مع سياسة ارتجالية استنسابية مزاجية قوامها التعاطي بخفة مع قضية كبرى كالحرية التي بدونها لا معنى لوجود لبنان ولا جدوى من بقائه.

فيوم تمتع المقابلة مع السفير السابق جوني عبده ويوم آخر يسمح ببثها،

ويوم تحظر اطلالة الرئيس امين الجميل ليسمح له بالظهور غداً.

ويوم يمنع على العماد ميشال عون التحدث وفي آخر يؤذن له به،

ويوم تعطى التراخيص الاعلامية لحطة وتحجب عن اخرى ليعاد اعطاؤها رخصة كانت تستحقها وحرمت منها في اليوم التالي،

ويوم يصدر قرار باقفال الوسائل الاعلامية غير المرخص لها فيطبق على محطات دون اخرى.

ويوم تمنح بعض المؤسسات الاعلامية رخصة للبث الفضائي ثم تؤلف لجنة لمراقبة البث ليصار بعدها الى وقف عملها وسحب التراخيص.

وساعة تحاول الحكومة منع نائب من الظهور على الشاشة لتسمح له بذلك في اللحظة الاخيرة بعد كثير من التردد.

ونود في هذا الاطار ان نطالب بـ:

- الاسراع في اصدار دفاتر الشروط النموذجية للبث الفضائي بدل ترك الامور رهن الاستنساب.

- ايلاء صلاحية الترخيص لوسائل الاعلام المرئية والمسموعة بالبحث الارضي والفضائي الى المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع واشراك ممثلين عن نقابات المحامين والصحافة والمحررين في عضويته، وتعزيز استقلالية اعضائه بولاية اطول وحصانات مختلفة.
- اعادة النظر بالتقرير الفني حول الاقنية الفضائية التي يستوعبها الفضاء اللبناني، والاخذ بعين الاعتبار الآراء التقنية العديدة المخالفة له على الاقل، واعادة فتح باب طلبات الترخيص جديا على هذا الاساس.
- ايلاء صلاحية ايقاف وسائل الاعلام عن البث الى محكمة المطبوعات بدل وزارة الاعلام ومجلس الوزراء، وحصنها بالمخالفات الخطيرة والجوهرية.

٢ - انتهاك الحق في التجمع السلمي والتظاهر والاضراب وتآليف الجمعيات.

لقد حرمت الحكومة الشباب حقهم في التجمع احتجاجا على منع بث مقابلة تلفزيونية فتعاملهم بشدة وتعتقل الكثيرين منهم، وجلهم طلاب ومحامون واطباء ومهندسون... . وقبلها اجهضت اعتصامين دعا اليهما «اللقاء من اجل الانتخابات البلدية والاختيارية» الذي شاركت فيه اكثر من مئة منظمة غير حكومية.

وبعد منع الاتحاد العمالي العام تكرارا من تنظيم تظاهرات سلمية، وبعد شق الحركة النقابية، تسعى الحكومة جاهدة لشل الاضراب الذي دعا اليه.

وفي جانب آخر، تمعن السلطة في تحويل مفهوم «العلم والخبر» لتأسيس جمعية الى نظام «الاجازة المسبقة» مما يشكل تراجعا حتى عن مضمون القانون العثماني الصادر اوائل هذا القرن والمعروف بقانون الجمعيات.

لذل ينبغي العودة عن قرار منع التظاهر خصوصا بعدما اثبتت المظاهرات السلمية الاخيرة للطلاب عدم صحة مبرراته، على ان يخضع ممارسة هذا الحق، وفي كل حالة من الحالات، لاتفاق على الزمان والمكان ومسار التظاهرة، توخيا للحفاظ على السلامة العامة وأمن وسلامة المتظاهرين مع ابقاء حق تقييدها لدى بروز أي تهديد امني، كما هو الحال عليه في فرنسا مثلاً.

كما يمكن، تمهيدا لسن قانون ينظم التظاهر تطبيقا للمادة ١٣ من الدستور، الرجوع الى مذكرة وزير الداخلية المرحوم كمال جنبلاط في السبعينات.

٣ - انتهاك الحق في الامان الشخصي والسلامة الشخصية.

تتكاثر الشكاوى من التوقيف التعسفي دون مذكرات قانونية. كذلك، ترتفع الاصوات بشأن التوقيف الاحتياطي وظروف التحقيق الاولي وعمل الضابطة العدلية واساليب الاستجواب ومسألة تخطي المهل القانونية للاحتجاز.

اما مجمل السجون فوضعها مزر من حيث:

- قدرة الاستيعاب، والازدحام الخانق للسجناء فيها.
- تفشي الامراض الجسدية والنفسية والافتقار الى الحد الأدنى من الشروط الصحية.
- غياب التمييز بين السجناء بحسب نوع الجريمة وجسامتها.
- الافتقار الى المشاغل المهنية والانتاجية والمكتبات والوسائل التثقيفية داخل السجن.
- الافتقار الى مشرف اجتماعي خاضع لدورة تأهيلية تثقيفية حول كيفية ادارة السجون والسجناء.
- ازاء هذا الواقع الاليم بتنا نتساءل:

هل ان السجن اصبح بمفهومنا المعاصر نظير عقوبة الموت تنفذ بكثير من البطء، ام ان السجن الحديث فقد معناه الاصلاح والتأهيلي ليصبح مدرسة لتعليم الاجرام وفساد القيم المجتمعية، وهل ان وظيفة العقوبة قد تطورت، في مفهوم العلم الجنائي، لتسمي واقعا جرميا اكثر بشاعة مما ارتكب المذنب نفسه؟

٤ - انتهاك الحق في بيئة سليمة.

ان انتهاك حق المواطن في بيئة سليمة ومخالفة القوانين التي تحمي البيئة يزداد يوما بعد يوم كهدم المواقع التراثية والطبيعية بالمقالع والكسارات والمراجل التي ما زالت تعمل عشوائيا في اماكن تتطلب الحماية، وعمليات اتلاف الاحراج حتى المحمية منها، وتلوث الهواء والماء والتربة بفعل المعامل والمياه المبتذلة، والاسراف في استعمال المبيدات والاسمدة الكيماوية.

يضاف الى ذلك كله مشاريع خصخصة اجزاء من الشاطئ اللبناني التي باشرت بها الحكومة والتي من شأنها ان تحرم غالبية المواطنين حق التمتع بالبحر والشاطئ لمصلحة اقلية من الاغنياء والمحظوظين.

المهجرون

اخيرا وليس آخرا، تبقى مشكلة اعادة المهجرين وصمة عار كبرى بحق القابضين على السلطة منذ سنوات. فمعالجة هذه المشكلة بتسهيل عودة الناس الى بلداتهم وقراهم وارزاقهم، بكرامة، هي الدعامة الاساسية لتمتين السلم الاهلي وتعزيز الوحدة الوطنية.

وقد صرف حتى الآن حوالي نصف مليار دولار دون ان يتحقق سوى جزء رمزي من هذه العودة. ويخشى ان يكون المقصود هو تئيس المهجرين ودفعهم الى الاستقرار في مواقعهم الجديدة تمهيدا لتوطين سواهم في المناطق التي هجروا منها. كما يخشى من ان الحكومة في اجرائها المهمل والمتباطئ تثبت التغيير الديمغرافي وتخلق مناسبة اخرى للامعان في توسيع الشرخ الاجتماعي والوطني القائم وتهيء مدخلا للتقسيم الذي حذرنا ونحذر منه دائما فنندم ولات ساعة مندم.

لاجل ذلك كله، وانسجاما مع مواقفنا السابقة في حجب الثقة عن هذه الحكومة منذ تشكيلها، نعلن عدم

موافقتنا على مشروع الموازنة العام لسنة ١٩٩٨، ونجدد الدعوة الى استقالة هذه الحكومة وتشكيل حكومة وفاق وطني حقيقي، كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني التي يحكمون باسمها والتي لم ينفذ من بنودها الا ما رأوه مناسباً لهم ولمصالحهم.

حكومة الوفاق الوطني المنشودة هي وحدها القادرة على اخراج لبنان من محتته السياسية وتاليا من ازمته الاقتصادية - الاجتماعية المتبادية.

عشتم وعاش لبنان

الرئيس: الكلمة للزميل فايز غصن.

فايز غصن: دولة الرئيس،

نبدأ نقاشنا في الموازنة بسؤال نطرحه يتبادر الى ذهن كل متعمق في بنود المشروع وارقامه: هل ان الموازنة متوازنة؟ وهو السؤال نفسه طرحناه في السنوات السابقة، ونعود اليه اليوم ونحن نناقش موازنة السنة الطالعة.

وفي الواقع فان قراءة شاملة لمشروع الموازنة، تدل على ان هناك نقاطاً واقعية فيه، في مقابل وجود ثغرات ونواقص الامر الذي يطرح تساؤلات كثيرة سنأتي على ذكرها. ويفهم من قراءة الفذلكة ان المشروع يهدف الى انعاش الاقتصاد الوطني وهذا كلام جيد في المطلق الا انه يستدعي التعمق لنصل الى طرح جوهري: كيف يكون هذا الانعاش الموعود خصوصاً وان تجارب السنوات الماضية لا تدعو الى الآمال؟ ذلك انه على الرغم من تخفيض الضرائب المباشرة على ارباح الشركات من ٤٠٪ الى ١٠٪ فان حركة الاستثمارات بقيت على حالها من الجمود والركود. والمعروف عن الموازنة انها انعكاس وترجمة للسياسة الاقتصادية، فهل الموازنة التي بين ايدينا مرآة واقعية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية؟ ام انها في قسمها الاكبر موازنة للنفقات الجارية؟ ونقول بسرعة: اذا كان صحيحاً ان الرسوم والضرائب حاجة منطقية في المبدأ فان المواطن يسأل في المقابل لماذا لا يصار اذن الى اعتماد مبدأ الضريبة التصاعدية كمبدأ عادل، بدلاً من الضريبة الافقية التي تثقل كاهل الفقراء وهم الاغلبية، وهذا حق للمواطن بل مطلب مفروغ من الحقيته. وهنا نشير الى تناقض مفهوم الخطة المستقبلية التي تذهب اليها الحكومة مع الواقع الحالي للموازنة اذ لا يمكن وضع تصور اقتصادي مستقبلي اذا استمرت الضريبة على ما هي عليه، واذا بقي حجم الدين على تزايد واذا بقيت المعالجات كلاسيكية.

دولة الرئيس، هناك رسوم عديدة تضاعفت قيمتها ولم يعد المواطن قادراً على اللحاق بها. «ادفع ادفع!!» نغمة يسمعها المواطن دائماً بحيث صار امر استمراره في حياته وتحمل نفقاتها المتزايدة واعبائها التي تثقل كاهله امراً غير معقول. هذا المواطن المسكين يكد سنة ولا يتبقى له من مردودها المالي سوى ما قيمته ستة اشهر، كيف؟ المواطن يدفع قيمته شهر في السنة للميكانيك، وتتبخر قيمة شهر ثان لفواتير الهاتف والكهرباء والمياه سواء كانت مقطوعة ام لا، ويسدد قيمة شهر ثالث للضرائب غير المباشرة على اختلافها وما اكثرها. ثم تأتيه ضربة الاقساط المدرسية فتأكل منه شهرين او ثلاثة وربما اكثر... وقس على ذلك.

دولة الرئيس، لقد بات المواطن العادي يعيش حالة تسديد مستمرة وما عاد بإمكانه الاستمرار ومن هنا سبب وجعه. في مقابل كل ذلك عملت لجنة المال والموازنة من ضمن منهجية جديدة عمادها التقشف وهي تريد لهذا التقشف ان يكون:

اولا: تقشفا جديا لا شكليا محصورا في بعض الشؤون الطفيفة كالمستشارين والدراسات وغيرها.

ثانيا: نريد لهذا التقشف ان يكون حافزا لاعادة ترتيب الاوضاع على كل الصعد الاقتصادية والادارية والاجتماعية والسياسية لترابطها مع بعضها البعض ولانها تصب في عملية اعادة تكوين الوطن على الاسس التي نطالب بها جميعا.

ثالثا: ان يكون مدخلا الى بناء دولة المؤسسات التي تكاد ان تكون شعارا في الخطابات اكثر مما هي عليه افعالا وممارسات.

ان لمطلق موازنة، دولة الرئيس، هدفا اجتماعيا وهو تأمين اكبر نسبة ممكنة من العدالة الاجتماعية على كل الصعد، فهل سيشهد العام ١٩٩٨ خطوات جدية على طريق تحقيق العدالة المشودة والمفتقدة فلا عدالة اجتماعية من دون الانماء المتوازن الذي نفتقده في الشمال كما في العديد من المناطق نعم. لدينا في الشمال سترالات هاتفية. ولكن اين الشبكات. لدينا في الشمال مزارعون، ولكن ما مصير الانتاج الزراعي. لدينا في الشمال طرقات، ولكن اين صيانتها الدورية. لدينا مرافق اقتصادية اساسية ولكن كيف تنشيطها وتفعيلها، في الشمال كما في كل لبنان يا دولة الرئيس، شابات وشبان ينتظرون فرص العمل.

ان الاستقرار المالي بات سمة ايجابية ولا بد من الحرص عليه ولكن هل ان هذا الاستقرار يؤمن استقرارا موازيا للقدرة الشرائية للمستهلكين، ولعل هذا الطرح يؤكد ان السياسة المالية لا يمكن ان تنفصل عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل، فالتوازن المالي والنقدي اذن يرتبط بشكل عميق بالتوازن الاقتصادي العام. ان المفتاح الاساسي للاصلاح الاقتصادي هو في توزيع اعباء الانفاق الحكومي على مختلف الشرائح والمناطق بحيث لا يتحمل الفقراء وحدهم القسم الاكبر من فواتير الازمة الاقتصادية.

ان الانفاق العام هو في كل الظروف المحرك الاساسي للوضع الاقتصادي ومعدلات النمو فلماذا تراجع معدل النمو من حوالي ٨٪ سنة ١٩٩٤ الى نحو اثنين في المئة سنة ١٩٩٧؟ وما هي الوسائل المجدية لرفع نسبة النمو بشكل تدريجي. واذا كان لا بد من بعض الملاحظات الاضافية فهي ان مستويات الناتج العام في حال تراجع وان موازنة الحكومة تبدو غير انتاجية وتكاد تقتصر على الرسوم وعلى الاقتراض. لكن تظل هناك ايجابيات كما اشرنا في مستهل هذه الكلمة التي اردنا من خلالها لفت النظر الى قضايا اقتصادية ومعيشية اساسية لانه يفترض بالحكومة ان تكون راعيا لجميع الناس وضامنة للعدالة الاجتماعية والاقتصادية وهذه العدالة لا تتحقق من دون سياسة اقتصادية مبنية على النقد البناء وعلى تبني الحكومة للملاحظات النقدية برحابة وديمقراطية.

دولة الرئيس، ان اعتماد الشفافية الاقتصادية مطلب يتصدر ما عداه من المطالب وان الشفافية تتيح المجال الواسع لتصحيح الخلل وتجاوز المشكلات وسد الثغرات.

دولة الرئيس، ان الكلام المتكرر والمتزايد على الموازنة في كل سنة عند المناقشة يؤكد على وجود الخلل، افلا يفترض والحال هذه ان تسعوا الى موازنة اقرب الى الطبقات الشعبية تحقق الطموحات بحدّها الأدنى وترحم الناس.

باسم الناس اتحدث يا دولة الرئيس فارحمهم في الموازنة.

الرئيس: الكلمة للزميل علي خريس.

علي خريس: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

لا بد لي من ان ابدأ مداخلة هذه من حيث الموقع الذي امثله ان على الصعيد الشعبي او السياسي الا وهو الجنوب الذي اعتبر قضيته مدخلا لكل القضايا والتي اصبحت بحجم الوطن.

فقضية الجنوب تتفاعل يوما بعد يوم حتى اصبحت تشكل قبلة موقوتة تنذر بالكثير من المخاطر والاشكال وخاصة في ظل التجاذبات السياسية الاقليمية والدولية وسياسة نتنياهو للناسفة لكل اشكال التقدم على كافة المسارات وخاصة السلمية والتي راهن عليها الكثير من الانظمة العربية.

دولة الرئيس، كما تعلمون ويعلم الجميع؛ ان اسرائيل وجدت نتيجة لتأمر دولي وتحاذل عربي وما تمارسه يوميا في الجنوب من اساليب قمعية وتعسفية وتهديدات وممارسات يتجاوز الشيء المعلن. لاننا نعلم ان اطماع اسرائيل بالجنوب ارضا ومياها يمتد من الزمن الى فترة الستينات والتي حذرنا منها تكرارا وربطناها دوما بالحقائق الجغرافية التي تدل على الكثير مما نشاهد ونسمع؛ كون الجنوب منطقة نموذجية تتمثل بتعايش فئات لبنانية من مختلف الطوائف الاسلامية والمسيحية.

كما ان الخطورة تكمن في العامل الاسرائيلي المعادي لكل استقرار في لبنان. كون صراعنا مع اسرائيل هو صراع الوجود والشرف والعرة وصراع القيم الدينية والانسانية. لذلك فاننا نؤكد ومن هذا المنبر بأن الجنوب هو بؤرة الصراع الحقيقي مع هذا العدو ولا سلام في لبنان ولا في المنطقة الا بسلام الجنوب وانسحاب العدو الاسرائيلي من كافة اراضيه ومن البقاع الغربي.

دولة الرئيس، ان الافخاخ الاسرائيلية تجاه الجنوب بدأت بأشكال متعددة كان اولها الرسالة التي اطلقها وزير الخارجية الروسية بشأن عدوان اسرائيلي محتمل على الجنوب. ثم جاءت تفجيرات الجامعة الامريكية ومحطة التسفير في بيروت والتي اعتبرناها رسائل اسرائيلية لزعزعة الاستقرار الداخلي وضرب الاقتصاد. تبعها التهديد المباشر بضرب المنشآت المدنية في كافة الاراضي اللبنانية... ثم جاءت زيارة مساعد وزيرة الخارجية الامريكية مارتن اندريك وخطوة فتح معبر كفرالوس والتي هدفت الى تسويق افكار اسرائيلية بالرغبة في الانسحاب من الجنوب

وقد حاول هذا الموفد معرفة السبل الكفيلة التي تؤمن الضمانات اللازمة لهذا الانسحاب من الجانب اللبناني .

دولة الرئيس ، ان اسرائيل ارادت من خلال اطلاق موافقتها الملغومة على القرار ٤٢٥ هو اطلاق فخ جديد متمما للفخ الامريكي المستمر والمتماذي وبكافة الاساليب والتي ارادت من خلاله تحقيق اهداف مبيتة تدل على الكثير مما مخطط له وعلى اعلى المستويات الاقليمية والدولية .

فاسرائيل تهدف من هذا الاعلان الى تحقيق الامور التالية :

اولا : رمي الكرة في الملعب اللبناني من اجل اعادة الصراعات الداخلية بين اللبنانيين ومن ثم خلط الاوراق التي كلف ترتيبها سنوات عديدة والكثير من الجهد والتعب .

ثانيا : احراج سوريا ولبنان معا ومن ثم احراج سوريا في لبنان لكي يتم اظهار للرأي العام الدولي بأن سوريا ولبنان هما من يعطل تنفيذ القرار وليس اسرائيل . هذا مقدمة للضغط لفك المسار اللبناني عن السوري ولخلق نزاعات داخلية بين اللبنانيين والاخوة السوريين .

ثالثا : تنفيس الاجواء الدولية حيال اسرائيل وحيال الولايات المتحدة الامريكية المتهمة دوما بأنها لا تضغط على اسرائيل لتنفيذ القرار . وهذا ما يعدل في صورة الموقف على مستوى الرأي العام الدولي .

رابعا : ان يكون هذا الاعلان مدخلا لبحث سياسي وامني يؤخذ لاحقا شكل المفاوضات الثنائية بين اسرائيل ولبنان .

ان هذه الاهداف تمثل جزء من الشيء الذي يخطط اليه وراء الكواليس . لان الدلائل تشير الى ان اسرائيل تخطط لعمل عدواني واسع النطاق على غرار عدوان نيسان وما الاعلان عن استعدادها الا مقدمة وتحضير المجتمع الدولي لمثل هذا العمل . وهذا من اجل تحقيق الابعاد الاستراتيجية التالية :

اولا : تنفيس الاحتقان داخل المجتمع الاسرائيلي وخاصة الخلافات القائمة بين اركان الحكومة وبين كافة الشرائح السياسية في اسرائيل . هذا الوضع الذي ينذر بأحداث داخلية سببها الاساسي سياسة تنبها هو الضاغطة على كل الحلول الكفيلة بتحقيق نوع من الاستقرار السياسي والامني والاجتماعي داخل الكيان الاسرائيلي .

ثانيا : الضغط على مجلس الامن الدولي للتدخل في تعديل بنود القرار ٤٢٥ فيما يتعلق بالشروط الاسرائيلية للانسحاب . وفي مقدمتها تجريد المقاومة من سلاحها وفرض هدنة غير معلنة على الساحة الجنوبية تؤدي الى كسب الوقت من الجانب الاسرائيلي للتفرغ للوضع الداخلي لتنفيس ضغوط الشارع الاسرائيلي المطالب بالانسحاب من الجنوب والخروج من المستنقع اللبناني .

دولة الرئيس ، امام هذه الوقائع التي نلمسها يوميا على كافة نطاقات الجنوب المهدد والمعرض لكل انواع الاعتداءات والتي لا يستثنى منها احد ؛ نتوقف ونتساءل عما تنجزه الدبلوماسية اللبنانية لتحقيق القرار ٤٢٥ في

الوقت الذي نرى فيه الولايات المتحدة الامريكية تدعو مجلس الامن للانعتاد كلما عجز فريق التفتيش عن دخول احد الاماكن او المواقع او القصور العراقية.

لماذا لا نتحرك عبر الاصدقاء والاخوة الاشقاء لالزام مجلس الامن بتنفيذ القرار الدولي الصريح المتعلق بالجنوب.

اننا متمسكون بهذا القرار ونطالب بتنفيذه من دون أي تعديل. وما المقاومة اليوم الا اداة فاعلة للتنفيذ بعد ان عجزت كل الادوات والقنوات؛ لان تحرير الارض هو واجب مقدس علينا ولن نساوم في هذا الموضوع لان الشروط التي تفرضها اسرائيل ليست من اجل تنفيذ القرار كما تدعي وانما من اجل نسفه واستبداله باتفاق اذعان على غرار اتفاق ١٧ ايار المشؤوم وهذا الامر نرفضه بكل اشكاله وسنعمل على مقاومة أي محاولات مشبوهة لتمرير الشروط الاسرائيلية علينا.

دولة الرئيس، ان وضع الجنوب خطير وقابل للتطور ويستلزم الكثير من العمل والتضحيات في سبيل تكريس الصمود الحقيقي. والتحرير لا يمكن ان يتحقق الا من خلال تكامل موضوعي بين المقاومة وما تمثل وبين الدولة الداعمة لابطس الحقوق.

فمسؤولية الدولة تجاه الجنوب واهله يجب ان يتبلور من خلال تقديم كل انواع الدعم لهؤلاء المواطنين الذين يرفدون المقاومة بخزان بشري لا ينتهي. اين السياسة الاجتماعية الانمائية لهذه المنطقة التي تدفع ثمنها غاليا بأرواح شبابها وارزاقها؟

اين السياسة الصحية القادرة على التخفيف عن المواطن الازلال الحقيقي على ابواب الزعامات للاستشفاء على نفقة وزارة الصحة؟

اين السياسة التربوية التي تسمح لكل مواطن في الجنوب بالعلم من دون ان يتحمل اعباء الضغوط الحياتية التي استنزفت كل مقوماته؟

اين السياسة الاجتماعية القادرة على رسم اطر المساعدة المطلوبة من دون ان تتحول هذه المساعدات الى عملية فرز للروح الانسانية في هذا الوطن؟

فهل من احد يجيب. وهل من احد لقادر على تحمل ما يتحمله ابن الجنوب اليوم.

دولة الرئيس، الجميع يعلم مدى التضحيات التي تقدم يوميا على ارض الجنوب. فالواقع الحالي يلزم الجميع بالتحرك لدعم المقاومة هناك بكل الامكانيات. لان مسؤولية التحرير ملقاة على عاتقنا جميعا وخاصة في ظل التطور النوعي للاداء المقاوم الذي يبشر بالنصر القريب.

دولة الرئيس، اسمح لي ان اشير في مداخلتني هذه الى بعض القضايا التي تدخل في صلب استراتيجيتنا السياسية والتي نعمل من روحيتها في الفكر والممارسة والتي حددنا اطارها العام ضمن خطين ثابتين:

الخط الاول: تحرير الجنوب والبقاع الغربي من الاحتلال الاسرائيلي وعملاته.

الخط الثاني: ترسيخ دعائم السلم الاهلي في لبنان.

فلكي تتحقق هذه الاولويات لا بد من بناء المؤسسات الوطنية القادرة على تحمل المسؤولية بموضوعية وبشكل بعيد على كل الاسباب التي شاركت في الماضي بتقويض دعائم الوطن والتي كلفت الكثير من الخسائر البشرية والمادية ندفع ثمنها اليوم غاليا.

دولة الرئيس، ان الموقف الذي اطلقناه حول موضوع الانتخابات البلدية والاختيارية كان موقفا نابعا من ايماننا المطلق بضرورة بناء المؤسسات الوطنية لتكون اساسا وعاملا فاعلا في عملية ترسيخ السلم الاهلي الذي يتحقق بالمثل عبر بناء اسس لدولة عادلة واعية لمسؤولياتها تجاه مواطنيها.

لذلك فاننا نؤكد على ضرورة اجراء انتخابات بلدية واختيارية حرة وفي جميع المناطق من دون استثناء مع رفض التعيين. لان هذه الانتخابات يجب ان تكون وسيلة وليس هدف؛ وسيلة حقيقية لخلق الادارات المحلية الانمائية والتي يجب ان تكون جزء من المشروع التنموي المحلي الهادف الى تعزيز مشاركة المواطن في عملية التنمية الشاملة.

اننا نطالب وندعو الحكومة الى المساهمة في انجاح هذه الانتخابات والى تشجيع المشاركة والمبادرات الشعبية وتعزيز الائتلافات والتفاهم على كل المستويات؛ لا ان تشجع الانقسامات والنزاعات المذهبية والعشائرية والطائفية والعائلية. لان الانقسامات الداخلية في هذا الموضوع تشكل عامل تفتيت واضعاف للقرار الداخلي الوطني وخاصة ان العامل الاسرائيلي ما زال قائما ويظل برأسه بين حين وآخر.

دولة الرئيس، ان الموضوع الاعلامي ما زال يأخذ حيزا كبيرا في التعاطي السياسي الداخلي وكأن البلاد ليس فيها ما يكفي من المشاكل الداخلية وعلى مختلف المستويات. فالملف الاعلامي ليس بحاجة لكل هذه الزوابع التي تأخذ في بعض الاحيان نوع من المشاكسات الشخصية.

ان وقف البث السياسي الفضائي ليس بالحل المطلوب. بالوقت الذي نفتقر فيه لاجهزة حكومية قادرة على تأمين بث فضائي سياسي وطني مطلوب في هذا الوقت الذي ما زالت فيه مناطق واسعة من الجنوب محتلة.

ألا تذكرون دور الاعلام الفضائي ابان عدوان نيسان؟ لقد كان اعلاما وطنيا هادفا سمح لنا بقلب العالم رأسا على عقب ومهد الطريق امامنا لتحقيق نصر من دون ان نطلق رصاصة واحدة.

فالاعلام ليس بحاجة لقانون وانما لقانونية التطبيق. لا ان تتحول الممارسة الى مزاجية ونفوذ ومصالح سياسية ضيقة.

حرروا الاعلام من العرف السياسي وصوبوه واجعلوا التشريعات القانونية التي عملتم على صنعها والتي رخصتم للمؤسسات الاعلامية على اساسها.

حسبوا هذه المؤسسات بالمسؤولية وحملوها التبعة في حال خرقت القوانين المرعية الاجراء .

حددوا لها الهدف المطلوب منها وواجبها في ابراز قضية الوطن وفي تحصين المجتمع وازدهاره .

فمن هنا نؤكد على ضرورة احترام الحريات الاعلامية المصانة بالقانون وبضرورة المحافظة على كل كلمة هادفة قادرة على ابراز وجه الوطن الحقيقي وحمل قضيته وخاصة قضية الجنوب التي هي مسؤولية الجميع . فالدور المطلوب في هذا الاطار هو استعمال سلاح الاعلام لاطهار ما يحصل في الجنوب من اعتداءات ومجازر يقوم بها العدو الاسرائيلي تجاه اهلنا وارضنا وارزاقنا .

حولوا الفضاء الى رسالة حق تقال تجاه كل من يعمل لتحرير الجنوب لا ان يتحول هذا السلاح الفتاك الى اداة لابرار المشاكل الداخلية الشخصية الضيقة الى ساحات شاسعة من الترويج الاعلامي الغير مضبوط اخلاقيا والذي اصبح يهدد الالتزام الاخلاقي مع الاشقاء لما يسببه من احراج لكل بيت من البيوت وهذا ما يطالبنا به دائما الاخوة العرب عند كل لقاء .

ان تطبيق قانون الاعلام ونصوص دفا تر الشروط يقدم للعالم العربي ولاهلنا صورة واضحة عن الابداع اللبناني الواقعي والحقيقي وعن حقيقة المجتمع والحياة الاجتماعية التي نعيشها والمرتكزة على التقاليد الثقافية والادبية والفكرية الملتزمة وعلى التعاليم السماوية التي تتمسك بها كل العائلات الروحية في لبنان .

دولة الرئيس ، للمواطن حق علينا وخاصة الطبقة الفقيرة والتي اصبحت تمثل شريحة واسعة من اللبنانيين . لذلك لا بد من اعادة برمجة الاولويات والتركيز على الجوانب الاجتماعية الاقتصادية القادرة على تخفيف كل الضغوطات الحياتية عن كاهل المواطن .

اننا نحذر من سياسة الاهمال المتبعة في معالجة الامور التي تهم الطبقات الشعبية الفقيرة . هذه الفئات الواقعة تحت عبء ازمة اجتماعية اقتصادية حياتية كان المطلوب حلها منذ سنوات لان في هذه الضغوط تكمن مخاطر يصعب التكهن بنتائجها خصوصا انها قد تتحول الى حركات رفض تأخذ منحى طبقي سياسي تقلب الاوضاع رأسا على عقب .

فالمطلوب ان تتحول مشاريع الانماء من عملية بناء للحجر الى خطة نهوض اقتصادي - اجتماعي متكاملة تؤمن العيش الكريم . وهذا يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والامني العام .

دولة الرئيس ، اننا اليوم امام واقع مرير يتمثل بالخوف من ان تصاب انسانية المواطن في لبنان بالكثير من الخسائر في الوقت الذي اصبحت فيها كل المشاريع الحكومية مشاريع اعمارية وليست انمائية . مشاريع تأخذ من الفقير المعدوم المحتاج كل ما يملك تحت حجة السياسة الضرائبية وجلب الاستثمارات والتي ادت الى فرض ضرائب عشوائية وغير مدروسة على ذوي الدخل المحدود .

لذلك فاننا ندعو الحكومة الى ربط مشروع النهوض الاقتصادي العام بالاولويات الاجتماعية وعدم اهمال البعد الانساني للمشاريع. وخاصة الاستشفاء والتعليم وضمان فرص العمل من خلال تشجيع الاستثمارات المنتجة وليس البحث عن استثمارات لا تفيد اغلبية الشعب اللبناني. لان المطلوب ليس تحويل لبنان الى جنة ضرائبية بقدر ان يشعر المواطن بعدم الخوف من المستقبل على رزقه ورزق عياله.

دولة الرئيس، ان المشكلة الاساسية التي يعيشها لبنان هي المشكلة الاقتصادية المعيشية وتفاقم المديونية. وعجز الموازنة يحتاج الى اجراءات لا تمس فقط الصعيد المالي او الاقتصادي بل مجمل السياسات الحكومية وموقف الدولة من مبادئ الرعاية الاجتماعية.

فالقضية الاجتماعية في لبنان تبرز اليوم بمستوى القضية الوطنية ذات الاولوية. بحيث انه لم يعد ينفع في التعاطي معها سياسات الوعود ولا سياسات التأجيل، بل يجب اتخاذ الخيارات والقرارات الحاسمة وخاصة في ما يتعلق بموضوع الملف التربوي والملف الصحي الذي تعتبر هذه القضايا على تماس مع كافة الشرائح الاجتماعية وخاصة الفقيرة وبشكل يومي.

دولة الرئيس، ان الملف التربوي يجب ان يفتح بقوة ومنذ الآن لا ان ننتظر للعام القادم. والعام الماضي لمست بأم العين ثقل المرحلة والعجز الذي ظهر امام المواطنين في تأمين قسط المدرسة الرسمية والقرطاسية وحتى الثياب. اننا امام كارثة ان لم نعمل على تدارك هذا الموضوع. لانني على يقين بأن الكثيرين في العام القادم ان بقيت الحالة المعيشية على ما هي عليها الآن سيصبحون من دون مدرسة لتقل الحمل على الاهل وخاصة الذين لديهم عدة اولاد.

لذلك فاننا ندعو الحكومة الى اعداد خطط وقوانين من اجل النهوض بسياسة تربوية صحيحة تضمن التعليم بكافة مراحلها وتوجه هذا القطاع وفق الحاجات المطلوبة للمجتمع. لذلك نطالب بتحقيق الاولويات التالية:

اولا: دعم المدرسة الرسمية بالمباني الحديثة اللازمة القادرة على استيعاب الالوف من الطلاب. على ان يتم اعداد مسح احصائي ديموغرافي لكل المناطق لتحديد عدد المباني المحتاجة اليها كل منطقة. لكي لا نصل الى رفض أي طالب في المدرسة الرسمية بحجة عدم وجود اماكن في هذه المدرسة او تلك.

ثانيا: تجهيز المدرسة الرسمية بكل المستلزمات الحديثة والعصرية.

ثالثا: نطالب بالزامية التعليم ومجانيته وخاصة في المراحل الابتدائية. على ان يشمل في المراحل القادمة المستويات كافة.

رابعا: نطالب بتأمين الكادر التعليمي الكافي لجميع المدارس الرسمية بكافة مراحلها؛ ضمن الكفاءات المطلوبة لتحسين وتقوية هذه المدرسة لتعود اساسا وليس رديفا نتيجة حاجة او عوز.

خامسا: نطالب بحسم موضوع الاساتذة الثانويين المتعاقدين والناجحين بالمباراة. لان حسم هذا الموضوع يحقق

الكثير من الاستقرار لطلبة المرحلة الثانوية الملزمة بامتحانات رسمية.

دولة الرئيس، ان السياسة الصحية في لبنان بحاجة الى وضعها ضمن الاولويات لما لها من تأثير على الواقع الاجتماعي والمعيشي وخاصة في ظل الضغوط الاقتصادية التي يمر بها الشعب اللبناني.

فلسطين يفتقد الى سياسة صحية تضمن العلاج والدواء لكل مواطن بالرغم من انه يصرف مليارات الليرات اللبنانية على الاستشفاء. علما بأن ١٠٦ مليارات ليرة من اصل موازنة الصحة التي تقدر بـ ١٥٠ مليار ليرة تذهب الى المستشفيات الخاصة لاستشفاء المواطنين.

والمصيبة الكبرى اننا نطالب بوقف الهدر وبخفض الانفاق العام وتقليص موازنات الوزارات. ونحن نعلم مدى الهدر الذي يتم عبر الاستشفاء. ولكن نحذر من اللعب بهذا القطاع والذي يستفيد منه معظم الشعب اللبناني قبل ايجاد البديل القادر على تأمين ابسط الحقوق للمواطن من استشفاء وتأمين العلاج والدواء.

ان القطاع الصحي في لبنان بحاجة الى تخطيط وترشيد للانفاق الصحي. لان الهدر كبير ويتجاوز الشيء المعلن. وكل الموازنات تصرف للقطاع الخاص على حساب القطاع الصحي العام الذي يجب ان يدعم بكل الامكانيات المادية والبشرية التي تضمن بناء مؤسسات رسمية صحية قادرة على الاستمرار والتطور لا ان تهدر الاموال العامة عبر قنوات نعرف جميعا انها لا تؤسس لقطاع صحي رسمي متطور.

بحساب صغير؛ فان كلفة السرير الواحد في المستشفى الخاص على نفقة وزارة الصحة يساوي تسعين مليون ليرة لبنانية سنويا. أي ان وزارة الصحة العامة تدفع عن كل سرير (٢٥٠٠٠٠ ل.ل.). مئتان وخمسون الف ليرة لبنانية يوميا للمستشفى الخاص.

فعدم التخطيط يفقدنا سنويا ملايين الدولارات فعلى سبيل المثال:

احدى المدن فيها ٨٠ سرير على نفقة وزارة الصحة العامة. هذه الاسرة تكلف سنويا الدولة (٤,٧٥٠,٠٠٠) دولار امريكي. أليس هذا المبلغ قادرا على بناء مستشفى حكومي متطور بـ ١٣٠ سرير ويمكن تسديد ثمن تكاليفه او قرصه كل سنتين او ثلاثة.

لذلك فاننا نطالب بدعم المستشفيات الحكومية الموجودة حاليا والعمل على تطويرها وتزويدها بكل الامكانيات المادية والبشرية والتجهيزات الضرورية والعمل على بناء المزيد من المستشفيات في المدن والمناطق التي ليس فيها أي مؤسسة صحية رسمية حتى الآن.

كما اننا نطالب باعداد سياسة صحية عامة وتزويد المواطنين بالدفتري الصحي الذي يلزم كل مواطن بالكشف الطبي الدوري.

كما نطالب الدولة بتعميم الضمان الصحي على كافة المواطنين ومن دون استثناء عبر تحديث قانون الضمان

الصحي في لبنان وباتفاق بين صندوق الضمان والدولة. وهذا يوفر على وزارة الصحة الكثير مما ينفق في السنة الواحدة عبر المستشفيات الخاصة.

كما نطالب الدولة بإيجاد هيكلية قادرة على الحد من فوضى الدواء والكلفة المرتفعة له. وهذا يتم من خلال وضع تشريعات لاستيراد الدواء بالمواصفات والانواع التي تتلاءم مع لبنان وبالاعتماد على اهل الاختصاص والجهات المهنية والنقابة المختصة. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميلة نهاد سعيد.

نهاد سعيد: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

واخيرا، اعترفت الحكومة نفسها بوجود ازمة اقتصادية حقيقية بعد ان رفضت الاقرار بذلك طيلة الفترة الماضية، غير ان الحلول التي تقترحها الحكومة والتي يعبر عنها الجدول رقم ٩ الذي بين ايدينا جاءت متأخرة وغير واقعية، فضلا عن انها لا تفي بالغرض.

علما ان الحكم، لو اعتمد الصراحة والشفافية والاحلاص الحقيقي للطائف، واؤكد على هذا الامر الاخير، لوجد السبل الكفيلة تجنيب البلاد ما وصلت اليه.

فالتوازن السياسي المفقود الآن بسبب غياب المصالحة الوطنية كان كفيلا باستقطاب رؤوس الاموال المستنكفة لهذا السبب، ومع وجود التوازن كان بالامكان اقناع الناس بشد الاحزمة واحتمال الضائقة العامة اذ لا يمكن الدولة ان تطالب الشعب بشيء لا تلتزمه.

ولو ان هذه الحكومة باشرت الانماء المتوازن، وهو اولوية ميثاقية لحظها اتفاق الطائف، لكانت قدرة الناس على الاحتمال اكبر ولما واجهنا انتفاضات اجتماعية من هنا وهناك.

ولو ان الحكم، بعد الطائف، اتخذ الاجراءات اللازمة لتطبيق اللامركزية الادارية، والانتخابات البلدية ليست الا جزءا منها، لتمكن المواطنون من ايجاد الحلول لعدد من المشاكل اليومية التي تضعف قدرتهم على المواجهة.

ولو ان الحكم التزم اتفاق الطائف بخصوص تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لوجد الاطار المناسب لمشاركة القطاعات المختلفة في رسم السياسات الاقتصادية واقتراح الحلول الواقعية.

ايها الزملاء الكرام،

ان الازمة الاقتصادية التي نواجهها هي وجه واحد وتفصيلي لازمة العامة التي تعيشها البلاد. وهذه الازمة العامة سياسية بالدرجة الاولى. لذلك فان البدء من أي مكان آخر يجعلنا ندور في حلقة مفرغة باحثين عن مسكنات بينما المطلوب هو العلاج.

والعلاج في نظري، ايها الزملاء، هو في اعادة ترتيب الاولويات، ولا اعني الاولويات التي يجري الحديث عنها، بل اولوية السياسة على ما سواها والاتفاق على ترتيب البيت اللبناني ليحضر كل ابنائه.

وفي هذا الصدد، لا بد ان يبادر الحكم الى التواصل مع الجميع ومد اليد من فوق الطاولة لا من تحتها كما هو حاصل اليوم لان الحوار الوطني ليس «تطبيقات» ومساومات بالفرق، انما يحتاج الى الوضوح والشفافية وعدم الهروب لا الى الورا ولا الى الامام. لم يعد جائزا ادعاء غياب المحاور الآخر، وهذا ما اكد عليه الارشاد الرسولي الذي بات «كتاب» الفئة الاوسع من اللبنانيين، الى جانب «كتاب» الميثاق الوطني والدستور.

ايها الزملاء الكرام،

انني بكلامي هذا لا اعبر من رأي شخصي، وانما عن رأي ابناء منطقتي الذين اوصلوني الى هذه الندوة وهمومهم، فضلا عن الهم السياسي الوطني الذي اشترت اليه، لا تختلف عن هموم اللبنانيين في كل المناطق المنسية.

بل يبالغون اذا طالبوا وزير الاشغال باتمام الطرقات قيد الانشاء والورش المفتوحة؟ هل يبالغون، ونبالغ مرددين طلباتنا للحكومة والمؤسسات المعنية لاكمال تنفيذ اشغال جارية واعمال ملحة على شبكة الطرق العامة المصنفة - ورش مفتوحة - وخصوصا طريق بير الهيت - قرطبا - العاقورة التي طالبت وزارة الاشغال اعتمادات كافية لتنفيذ الخطة.

دولة الرئيس، انها صرخة حق من كافة اهالي منطقة بلاد جبيل اطلقها واعلنها بالفم المألن امامكم ايماناً مني ومنكم بحق مقدس علينا تنفيذه كلنا.

هل يبالغون اذا طالبوا بطريق ميروبا - لاسا وطريق بركة حجولا؟

على ضوء ما تقدم اود ان الفت نظر دولة الرئيس الى الحالة الصعبة التي تعيشها مناطقنا وقرانا والتي تغني بها الكتاب والشعراء واطلقوا عليها اجل النعوت، مناطقنا خالية حتى من سكانها الذين اضطروا للنزوح الى المدينة لايجاد العمل وتأمين العيش الكريم لاولادهم. وقد لا ابالغ اذا اكدت ان الجبل الذي اشتهر بابتسامته قد تحول الى امكنة فارغة من سكانها وفارغة من العمل المتواصل، وفي هذا الاطار نشير الى ان المركز الطبي في قرطبا التي انفتحت عليه دولة الكويت الشقيقة مشكورة لم تفتح ابوابه بعد للعمل، ناهيك عن تكديس المحاصيل الزراعية التي تنتجها منطقتنا.

لماذا ايها السادة تريدون مني الموافقة على الموازنة، وكيف اواجه من اوصلني الى الندوة البرلمانية، وهم المواطنون الصالحون الملتزمون بدفع المتوجبات المطلوبة منهم من كهرباء ومياه وهاتف ومخالفات بناء حتى في اقصى الجرود، وانتم اليوم تترددون بتكملة تنفيذ مشاريع ملحة وحية بالنسبة اليهم.

ايها الزملاء الكرام،

أكرر دعوتي الى معالجة المشكلة من بابها السياسي لان الارقام لم تعد تعني شيئا. والمطلوب مبادرة انقاذية قبل فوات الاوان.

الرئيس: الكلمة للزميل تمام سلام.

تمام سلام: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

لا يختلف اثنان، حول وجود محاولة حكومية جدية لمعالجة العجز في موازنة عام ١٩٩٨، ولو كان ذلك تحت شعار «خير ان تأتي متأخرة من ان لا تأتي ابدا».

ولكن، واذا كنا في مجلس النواب لا نبدي دهشتنا امام هذه المحاولة التي تطل كل عام واعدة بانجازات تسقط عادة امام ارقام العجز في الميزانية كما هي الحال في الاعوام السابقة، فاننا نبدي، وبكل صراحة وصدق، قلقنا من ان تنتهي السنة الحالية كمثيلا لها، فلا نحصد من الوعود الا المزيد من التبريرات والذرائع لتقصير هنا وعجز هناك واهدار في اكثر من مجال. أليس هذا هو ملخص اعترافات وزير الدولة للشؤون المالية بالامس عند عرضه لمشروع الموازنة الجديدة؟

ان اشارتنا الى المحاولة الحكومية الجديدة لتخفيض العجز في الموازنة لا تعني بالضرورة ان الارقام قابلة للتحقق.

فالمحاولة جاءت في الاشهر الثلاثة الاخيرة تحت وطأة الصدمة التي استفاق عليها اركان الحكومة، عندما اشارت الارقام، الى عجز في ميزانية عام ١٩٩٧ يصل الى حدود ٦٠ بالمئة، بعدما كانت الوعود الحكومية في هذا الصدد قد تحدثت عن رقم ٣٧ بالمئة.

والمحاولة جاءت، وكأنها نتيجة وفاق وطني، بينما هي تعكس في الواقع، توافق ترويكما الحكم، على امتصاص النقمة الشعبية في هذه الازمة المعيشية الخانقة، والتحرك الشعبي، والظروف الاجتماعية الصعبة التي تمر بها مختلف شرائح المجتمع.

والمحاولة تأتي، وكأنها نتيجة دراسة واقعية، ومنهجية واضحة، وآلية تنفيذ دقيقة، بينما، هي تقف عند حد رفع شعارات ترشيد الانفاق، والتقشف، وزيادة الواردات، ووقف التوظيف، واصلاح الادارة وتفعيلها. ترى، أليس هذا هو الكلام نفسه الذي سمعناه سابقا. أليس هذا هو ما سمعناه منذ سبعة اشهر مع وعود لتحسين الجباية، فلم نحصل الا على المزيد من العجز؟

ان الاقوال لا يمكن ان تكون بديلة عن الافعال...

فالقول بالاصلاح الاداري يحتاج الى قرار سياسي وتوافق وطني ومحاسبة مسؤولة، وفصل الادارة عن سيطرة القوى السياسية، فهل هذه هي الحال اليوم. والاصلاح الاداري بحاجة الى صرف الفائض من الموظفين غير

المتجبن، فهل هذه هي الحال اليوم، بينما هذه الحكومة وسابقتها في السنوات الماضية اخذت حصتها في تقاسم التعيين والتوظيف والتوسع في الوزارات، فاضافت الى الترهل الاداري تراكما جديدا.

والقول بتنفيذ اجهزة الرقابة وتحسينها وتحديد سقف للانفاق العام والاستدانة، تحتاج كلها الى آلية تنفيذ ومتابعة. فهل هذه الآلية متوفرة اليوم. واذا كانت لم تتوفر منذ سنوات وحتى اليوم، فكيف نأمل بها في الاشهر المقبلة. وهل يكفي هذا الكلام للقفز فوق الواقع وفوق منطقة الخطر المالي التي تمر بها البلاد؟ ان الاقوال لا يمكن ان تكون بديلة عن الافعال...

فالقول بتحريك النمو الاقتصادي من خلال انجاز البنية التحتية وتطوير حاجات السوق للبلد العاملة اللبنانية، مسألة تحتاج الى اولويات واستراتيجية واضحة وبرمجة سنوية. فهل هذا ما تقترحه الحكومة، ونحن لم نسمع حتى اللحظة ما يشير الى وجود هذه الخطة المتكاملة.

واذا كنا نطرح هذه الحقيقة، فلاننا نتخوف من الوقوع في حال الانكماش الاقتصادي والركود، تحت نعمة التقشف، ما لم يترافق ذلك مع حوافز للقوى الاقتصادية والقطاعات الانتاجية واليد العاملة. ولعل في اشارة رئيس لجنة المال والموازنة، الى ان الخلل في السياسة المالية، هو وراء تضخم العجز، ما يدفعنا الى التأكيد على ضرورة تقويم هذه السياسة واصلاح الخلل قبل اطلاق الوعود الضخمة، وابرار الوجه المشرق، بينما التآكل ينهشه من هنا وهناك.

ان الالتزام بتخفيض موازنات الوزارات لعام ٩٨ بما يضمن وفرا يبلغ حوالي ١٧٠ مليار ليرة، جانب لا يمكن اغفاله ويجب تشجيع الحكومة على المزيد منه، بما لا يضر بالتقديرات الاجتماعية وبالاوضاع الصحية والتربوية. ولكننا وفي غياب موازنة لوزارة شؤون المهجرين، وفي غياب لحظ مصادر لنفقات مرتقبة في ضوء سلم الرتب والرواتب الجديد للقطاع العام، والتزامات الدولة تجاه قطاعات اخرى، لا بد من التساؤل عما اذا كان تخفيض هذه الموازنات سيتوافق مع حل منتظر لتمويل هذه النفقات والالتزامات المرتقبة؟

وبينما نتوقف في بنود الموازنة امام تحسين الجباية، تلفتنا مجموعة من الرسوم في الجدول رقم ٩، نتخوف من ان تنعكس زياداتها المضطردة سلبا على المواطنين، وهي وان ظهرت وكأنها خشبة خلاص لبعض العجز الى جانب الاستدانة الخارجية (زبرو كوبون). فالخوف ان تتحول هذه الرسوم عبئا كبيرا يأتي دفعة واحدة، ويترك البلاد تحت موجات من الزيادات في الاجور والاسعار دون ان تتمكن الدولة من لجمها.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان الحديث الحكومي عن الموازنة وفذلكتها يستند دائما الى ظروف الحرب ومرحلة تثبيت السلم الاهلي، وكأنها من المعوقات الدائمة او الذريعة الاولى لفشل سياسات تخفيض العجز المالي. واذا كنا لن نسأل اليوم عن المدى الذي وصلت اليه والجهود لتثبيت السلم الاهلي وتنفيذ اتفاق الطائف، فاننا نسأل، الى متى سيظل التذرع

بظروف الحرب وبدايات السلم مستمرا، وإلى متى يمكن ان تشكل هذه الظروف غطاء لسوء التقدير الحكومي، والارتجال في معالجة الامور، وإلى متى يمكن ان تغطي ضعف التبصر بالحقائق.

المطلوب اليوم تحديد الاولويات والاستراتيجية التي تأخذ بالحسبان ظروف لبنان الداخلية والخارجية، من دعم المقاومة الوطنية للعدو المحتل في الجنوب والبقاع الغربي، الى تطوير انعكاسات مصاعب عملية السلام في الشرق الاوسط، الى التكيف مع التطورات الاقتصادية والمالية في اطار النظام العالمي الجديد. ومنطق النجاح في تجاوز الصعاب، يكمن في مدى استيعاب الدولة لضرورة توظيف قدراتها وقدرات الشعب بحيث تحقق الاهداف بخطى ثابتة من سد العجز المالي وصولا الى النهضة الشاملة.

وان أي مشروع لا يستوعب هذه المعادلة، سيظل يقدم الوعود البراقة ويبرر الفشل الذريع، فتحصد جميعا المزيد من الخضات بعيدا عن الافق المنشود لبناء الوطن والمواطن. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل اغوب جوخداريان.

اغوب جوخداريان: دولة الرئيس، السادة الزملاء الكرام،

لن اطيل الكلام عليكم بعد ما سمعناه جميعا من كلمات قيمة ورصينة وعميقة. واكتفي بتبني معظمها لما فيها من تفكير سليم، ورؤيا واضحة، وصدق في القول الجريء.

كان بودي اليوم ان افق لامدح الحكومة على تقيدها بمضمون موازنة عام ١٩٩٧ لجهة عدم تجاوزها العجز المرتقب والمحدد في حينه بـ ٣٧٪. انما عندما نسمع جميعا ان عجز الموازنة لعام ١٩٩٧ بلغ في شهر ايلول الماضي نسبة ٥٥٪ فلا يسعني الا ان اتوقف قليلا وافكر جديا حول هذا الموضوع.

كنت انتظر موازنة عامة ترتقب توازنا بين الداخل والانفاق العام وتعطي زخما اكثر للانتاج. انما من قراءة فذللك الموازنة وكيفية توزيعها نرى ان اجمالي نفقات الخزينة المقدرة يبلغ ٧٩٢٠ مليار ليرة لبنانية منه ٢٤٩٢ مليار للاجور والرواتب أي ٣٢٪ تقريبا و ٣٢٠٠ مليار للفوائد أي خدمة الدين أي ٤١٪ تقريبا و ٧٠٣ مليار فقط لنفقات رأسمالية وهي للانتاج أي ٩٪ تقريبا.

هذا الخلل الفادح في الموازنة يجعلني اتردد. ارقام كبيرة تؤثر لعجز في التسديد وبالعكس فلا موازنة للانتاج.

من يقرأ الفذللك وكيفية توزيعها يلمس عمق الالم الذي نشعر به الآن. فامام هذه الموازنة التي تعكس احتمالات تزايد الدين العام كيف يمكننا مواجهة متطلبات الشعب الاساسية. صحيح انه تم تخفيض موازنات جميع الوزارات والمؤسسات العامة بنسبة ١٥٪ تقريبا، انما هل هذا كاف لازالة عدم التوازن بين الداخل والانفاق العام. هل هذا كاف لوقف الهدر في الانفاق. كلنا يعلم ان الاساس هو وقف الهدر بدلا من فرض ضرائب

جديدة على الشعب، انما بما نراه ونلمسه يوميا فالواقع يختلف تماما، وكأن لا حياة لمن تنادي.

دولة الرئيس، الجميع يطالب بدولة المؤسسات والقانون. فهل نحن فعلا في دولة المؤسسات والقانون. الشعب يطالب بالمساواة والعدالة بالإضافة طبعا الى لقمة العيش والحريات. فهل الدولة تؤمن له المساواة والعدالة ولقمة العيش والحريات؟ انني لا اشك في حسن نوايا الحكومة بهذا الخصوص، انما المطلوب هو حكم ساهر على مصلحة الشعب، يسعى الى تأمين متطلباته، ويبدل كل جهده لرفع الحرمان عنه. الحكومة تحاول بما عندها من امكانيات لتحقيق امنيات الشعب، انما غالبا ما تفشل في محاولاتها. الفشل ليس عيب، انما العيب هو عدم المحاولة لتحسين وضع الشعب. كل الناس تخطيء، وجل من لا يخطيء. الوحيد الذي لا يخطيء هو الذي لا يفعل. حصول الخطأ دليل على حصول الفعل. ولولا الفعل لما وجد الخطأ. اذا الحكومة تحاول، ولا بد لنا من كلمة شكر لها لمحاولاتها، وحتى ان لم تثمر. المهم حسن النوايا، مع الامل بنجاح تنفيذ هذه النوايا. فأمام محاولات الحكومة ورئيسها بتحسين وضع المواطن لا بد لنا من الاعتراف بنجاحاتها، لكي يحق لنا من توجيه بعض الملاحظات وربما الانتقادات لها.

فمن الايجابيات التي لا بد من الاعتراف بها هي اولا السياسة الخارجية، حيث استعاد لبنان مكانته الدولية بفضل جهود الحكومة الحثيثة والحكيمة. وبفضل علاقات وصدقات رئيسها الحميدة. ان زيارات رؤساء الدول ومسؤوليها الى لبنان دليل ساطع لاستعادة لبنان ثقة العالم فيه، كما هي شهادة لاستعادة لبنان عافيته، وان الامن يسود فيه، وانه لم يعد بلد الارهاب، واكبر دليل على ذلك هو قرار الولايات المتحدة برفع الحظر عن مجيء الاميركيين الى لبنان، وهذا القرار هو انتصار كبير للبنان وحكومته والحكومة نجحت ايضا في سياستها الاعمارية حيث تقوم على اكمل وجه بتنفيذ مشاريع البنى التحتية، كما تقوم بشق الاوتوسترادات والطرق والانفاق والجسور، وتتابع اشغال تجهيز المدينة الرياضية، وهي قامت وتقوم بمد شبكات المياه والكهرباء والهاتف، ولا اعتقد ان احدا ينكر للحكومة هذه الايجابيات. فالتحسين ملموس في تأمين التيار الكهربائي، وتلبية طلبات الهاتف، وتحسين تأمين مياه الشفة الى المنازل. هذه الايجابيات لا بد من الاعتراف بها أكنا موالين او معارضين.

انما اعترافنا للحكومة بالكثير من الايجابيات لا يعني انها لم تقصر في ميادين اخرى. خاصة وان رئيس الحكومة اقر في بعض تصاريحه بصوابية بعض الانتقادات. المأخذ الاول والاساسي هو تفاقم الازمة المعيشية والصراع الاليم الذي تتخبط فيه الطبقات الشعبية في البلد. فالضيقة الاجتماعية باعتراف الجميع قد وصلت الى شفير الهاوية. فعالية الناس جياع. نعم جياع والعديد منهم يبحثون عن الغذاء في براميل النفايات. وهذا ما نراه غالبا عندما نكون في سياراتنا. هذه المشاهد مؤلمة انما لا حول ولا قوة الا بالله. ارباب عائلات كثر لم يعد بإمكانهم تأمين مستلزمات الحياة الضرورية من مأكّل ومدارس وتطبيب، اما الاستشفاء فحدث ولا حرج حيث البعض يموتون لتعذر تأمين هذه الحاجة.

وما القول عن البطالة المستشرية في البلد، العاطلون عن العمل كثر وطالبو الوظيفة اكثر. العديد من الشبان

يهاجرون بعد طوال البحث عن عمل ضمن اختصاصهم ومن ثم خارج اختصاصهم فقط للعمل، ولكن وبعد بحث طويل دون جدوى يضطرون للهجرة لتأمين العيش اللائق والكرام. فماذا فعلت الحكومة لجلب الاستثمارات؟ ماذا فعلت الحكومة لزيادة فرص العمل؟ ماذا فعلت الحكومة للحد من الهجرة؟ ماذا فعلت الحكومة لتشجيع المدرسة الرسمية لكي يتمكن من يريد من الشعب تسجيل اولاده فيها؟ ماذا فعلت الحكومة لتأمين الاستشفاء لأكبر شريحة من الشعب؟ هذه جزء من اسئلة عديدة حساسة تبقى دون جواب. هذه الملاحظات وليس الانتقادات نرفعها بحسن نية للفت نظر الحكومة بضرورة اعطائها الاهتمام اللازم لرفع الحرمان عن قسم كبير من الشعب. نعم الشعب يتعذب، الشعب يتألم، الشعب يجوع، الشعب يصرخ، وعلى المسؤولين ايلائه القسم الاوفر من وقتهم وجهدهم لتحسين وضعه الانساني والاجتماعي قبل ان تنفجر هذه القنبلة الموقوتة الا وهي صبر المواطن الفقير.

ولا بد لي من التطرق سريعا لبعض المواضيع:

اولا: لا بد من لفظة لوضع الادارة السيء ووجوب تحسينها وانصاف الموظفين بالتصديق على سلسلة الرتب والرواتب لتمكينهم من العيش الكريم وتحريرهم من الفقر والعوز والحاجة، وابعادهم بالتالي عن الرشوة والانحراف.

ثانيا: بالنسبة لرسوم الميكانيك لا بد من تعديل في الجدول رقم ٩. اذ لا يجوز المساواة بين الغني والفقير. فرسم الميكانيك على سيارة الفقير أي على سيارة قديمة العهد لا يعقل ان تكون بذات نسبة سيارة الغني أي حديثة العهد. المواطن الذي يتقاضى الحد الأدنى من الراتب او ما يقاربه لا يمكن دفع رسم ميكانيك دفعة واحدة بما يفوق راتبه. في حين ان الغني يمكنه دفع هذا الرسم مهما بلغ دون ان يتأثر وضعه المعيشي اطلاقا.

ثالثا: بالنسبة لمطار بيروت، سبق لي واثرت موضوع انقطاع المسافر عن اعادة رؤية اقربائه او مودعيه بعد تسليم حقائبه الى شركة الطيران. في جميع مطارات العالم دون استثناء يقوم المسافر بتسليم حقائبه لشركة الطيران ويستلم بطاقة الطائرة ومن ثم يعود ويجتمع مع مودعيه حين قبل عشرين دقيقة من موعد الاقلاع. اما في مطار بيروت فعكس ذلك، حيث ان المسافر محذور عليه اعادة الاجتماع بمودعيه مما يضطره احيانا للانتظار لوحده مدة ساعة او ساعتين حين اقلاع الطائرة. هذا لا يجوز. وليس من اسباب امنية في ذلك لان المسافر لم يمر بعد من حاجز الامن العام، وبالتالي يبقى خاضعا للتفتيش عند مروره من حاجز الامن العام، ولا اعتقد ان الدول الغربية اقل اهتماما بأمنها من لبنان. لذلك ونحن على مشارف تدشين البناء الجديد للمطار، لا بد لنا من الاهتمام بهذا الموضوع لتأمين راحة المسافر مثل بقية مطارات العالم.

رابعا: بالنسبة لخدمة العلم. سبق للحكومة ان تقدمت بمشروع قانون اعفاء لمواليد عام ١٩٧٥. وهذا المشروع لا يزال قيد الدرس امام لجنة الدفاع. وقد ادلى رئيس لجنة الدفاع في كلمته منذ يومين ان فرنسا استبدلت خدمة العلم بخدمة مدنية. لماذا لا نحذو مثل فرنسا بخطوة مشابهة.

خامسا: واخيرا لا بد لي من اثارة بعض المواضيع البيئية. سبق لي مرارا ان اثرت موضوع وجوب شراء او استئجار طائرات خاصة لاطفاء الحرائق. ولكن رغم ندائاتي المتكررة لم تقدم الحكومة على اية خطوة بهذا الاتجاه ورأينا في الصيف السابق عدة حرائق احراج في عدة مناطق لبنانية. فلو كان عندنا الطائرات المطلوبة لكنا حاربنا هذه الحرائق ومنعناها من الانتشار الواسع. ولكننا حافظنا على ثورة لبنان الحرجية. فالمطلوب شراء او استئجار هذه الطائرات قبل تفاقم الوضع الحرجي في لبنان.

كما سبق لي وأثرت موضوع ضرورة اجراء حملات تشجير جدية وليس فولكلورية في جميع مناطق لبنان اذا علينا اعادة تشجير لبنان وزيادة مساحاته الحرجية بحيث تبلغ تدريجيا العشرين بالمئة من مساحة لبنان. واخيرا اين اصبحت محطات تكرير المياه المبتذلة؟ فالشاطيء اللبناني مكب للمياه المبتذلة، وبالتالي ملوث، وجميع بلدان الابيض المتوسط تعترض على ذلك في المحافل الدولية. وعليه يجب الاسراع في انشاء محطات التكرير هذه.

سادسا: وختاما لا بد لي من اعادة اثارة موضوع حقوق الطائفة الارمنية. فكما تعلمون ان اتفاق الطائف كرس الطائفة الارمنية ككل احدى الطوائف الاساسية السبعة في لبنان. وعليه لها من حقوق وعليها من موجبات كبقية الطوائف الاساسية اللبنانية. انما عند التعيينات تتجاهلها المسؤولون. ورغم مراجعاتنا المتكررة ورغم الوعود المتكررة نفاجأ في كل مرة باستغيانا وكأننا غير موجودون. لماذا هذا الاجحاف بحق الطائفة الارمنية. هل المطلوب ان نتقيد بموجباتنا دون ان نصل الى حقوقنا. لماذا لا يتم تعيين عضو ارمني في أي مجلس ادارة لاية مؤسسة عامة او خاصة او شبه رسمية؟ اذا جمعنا عدد اعضاء مجالس الادارة القائمة حاليا في لبنان لزاد العدد على ثلاثماية او اربعماية عضو. واذا دققنا في الاسماء، فلا نجد أي اسم ارمني. لا يمكن لنا السكوت وغض النظر على هذا الواقع الاليم. يقتضي تصحيح هذا الخلل واعطاء الطائفة الارمنية حقوقها المشروعة في تعيينات الفئة الاولى ومجالس المؤسسات العامة.

وعليه اتمنى على الحكومة ان تستجيب سريعا لهذه المطالب المحقة والملحة حفاظا على وحدة لبنان وديمومته. وشكرا.

الرئيس: ارفع الجلسة الى الساعة السابعة من مساء اليوم.
ورفعت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة العشرين من بعد الظهر.

جلسة يوم الخميس المسائية

في ١٩٩٨/١/٢٢

الرئيس: تتابع الجلسة.

والكلمة للزميل عدنان عرقجي.

عدنان عرقجي: دولة الرئيس،

لقد اشبعوا الموازنة تمحيصا وتدعيسا وقالوا فيها وبالوزارة ما لم يقله مالك في الخمرة، وكما يحق للمعارضة الانتقاد وتصويب اعمال الحكومة عند حصول خطأ ما لاجل المصلحة العامة كذلك يحق للموالين انتقاد كلام المعارضة عند تخطيطها حدود الادب واللياقة في تعاطيها مع الحكومة وعندما تكون معارضتها في موضع التشكيك والتجني واعطاء معلومات وارقام غير صحيحة فقط من اجل المعارضة ليس الا ودون ان تكون من اجل المنفعة العامة ولخدمة الوطن والمواطن. الجميع يخطيء معارضة وموالة وجل من لا يخطيء نحن نعلم ان هناك اختصاصا لكل مهنة في دول العالم الراقي اما نحن في لبنان فعندنا والحمد لله بعض زملائنا النواب وعددهم قليل اختصاصيون في القانون والاقتصاد والسياسة والهندسة والاعمال العقارية والطب الخ... في آن واحد.

ومن قال اننا لم نعلم العالم الحرف والحضارة والرقى؟

لقد طرح بعض الزملاء افكارا جديرة بالاحترام والتقدير والتطبيق في مجالات عدة ومنها الحد من الهدر في الوزارات والادارات واصلاحها من الشوائب والموظفين غير المنتجين وتلزييم جباية فواتير الكهرباء لشركات خاصة كما يحصل في منطقة الشمال (٨٥٪ جباية) وتفعيل المدرسة الرسمية وتفرغ الاساتذة فيها بعد تعديل رواتبهم ودعم الجامعة اللبنانية بكل فروعها بالمال والعنصر البشري اصحاب الاختصاص. كذلك وضع سياسة زراعية لتصريف انتاجنا محليا وعربيا مع مساعدة المزارع ماديا بواسطة مصرف زراعي وترشيده بواسطة خبراء واقامة زراعات جديدة في مناطق محرومة مع ايصال الري اليها، ايجاد فرص عمل للشباب الجامعي وغير الجامعي كذلك الاسراع بتأمين المال اللازم لارجاع المهجرين جميع المهجرين الى ديارهم والتعويض عليهم ليس في الجبل فقط بل في بيروت وكل الاراضي اللبنانية لانه بدون ارجاع المهجرين الى الجبل وغيره فان هذا الجرح سوف يتنزف في خاصرة لبنان الى ما لا نهاية.

اما عن زيادة رسوم الميكانيك فاننا نطلب من الحكومة النظر به مجددا لتخفيفه رحمة بالمواطن.

دولة الرئيس، اننا نلاحظ هذه الايام بادرة مخالفة للعرف والدستور وهي نقل بعض الوزارات الى خارج مدينة بيروت العاصمة. اننا نصر على احترام الدستور وان تكون جميع الوزارات والادارات الرئيسية في قلب العاصمة بيروت.

اما عن مشروع لبنان اولا وفتح معبر كفرالوس في هذه المرحلة والوضع في الجنوب والبقاع الغربي بصورة عامة فنحن نقول اذا كانت اسرائيل جادة فعلا في الانسحاب من الاراضي اللبنانية دون قيد او شرط فمن يمنعها من تنفيذ القرار ٤٢٥ اضافة الى ان لبنان جاهز لملاء أي فراغ امني بعد الانسحاب الاسرائيلي عبر قواته الامنية والعسكرية خصوصا وان المؤسسة العسكرية تتنامى وتقوى بسرعة وهي مستعدة للقيام بأي دور لملاء الفراغ اذا حصل ذلك من جانب اسرائيل. ولكننا ضد أي خيار آخر مثل (لبنان اولا) او (جزين اولا) اما عن فتح معبر كفرالوس فاننا نعتبره بالون تجربة من قبل الاسرائيليين للتأكد من ان الجيش اللبناني بمقدوره ملء أي فراغ تتركه اسرائيل بعد انسحابها ولكن هذا كله لا يمنع مقاومتنا الوطنية الشريفة من القيام بواجبها المعروف وهو الدفاع عن ارض الوطن ومواجهة العدو والتصدي له طالما ان هناك ارضا محتلة مع العلم ان العدو الاسرائيلي يعيش الان مأزقا صعبا للغاية على ارضنا المحتلة بسبب ضربات المقاومة وهو يفتش عن حل ليحد من خسائره.

دولة الرئيس،

ان ما نقرأه في بعض الصحف وما سمعناه من بعض الزملاء امس واليوم بأن لا رجاء لهذا البلد في المستقبل وان البلد مفلس او انه على وشك الافلاس كلام خطير جدا ويث روح الضعف في نفوس المواطنين ويمنع المواطن من الاستثمار في بلده كذلك يحد من رجوع المغتربين الى وطنهم عدا عما يخلف في نفوس الشركات العربية والاجنبية التي تريد ان تستثمر اموالها في بلادنا مع ايجاد فرص عمل جديدة لشبابنا العاطل عن العمل اننا نعتبر كلاما كهذا تهديما للوطن لا بل اكثر من ذلك خيانة في حق الوطن والمواطن. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل مصطفى سعد.

مصطفى سعد: دولة الرئيس، السادة الزملاء المحترمين،

بعد ان سمعنا الكثير من النقاط والملاحظات من الزملاء الكرام، وهي ملاحظات موضوعية وجوهرية، نسلط الضوء على مكانن الخلل والخطر في السياسة المالية العامة. لن ادخل في التحليلات السياسية المحلية والاقليمية والدولية حتى لا نخرج عن موضوع مشروع موازنة ١٩٩٨. سأحاول ان اركز على عدة نقاط، وهي نقاط وارقام تطرحها الحكومة في بيانها: مشروع قانون موازنة ١٩٩٨. في فذلكة ١٩٩٧ كان عجز الموازنة كما قالت الحكومة ٥٤٠٢ مليار ليرة، أي ما يتجاوز ٣٦٠٠ مليون دولار اميركي.

في فذلكة ١٩٩٧ طرحت الحكومة هذا الرقم، ولست انا الذي طرحته ماذا يعني هذا؟ يعني زيادة الدين الداخلي العام ٣٩٪ في سنة ١٩٩٧ ومن سنة ١٩٩٦ يمكن ان تصلحوالي ذلك لاحقا. هذه الارقام لا ا طرحها انا، لا اذكرها انا، يمكن ان يكون لدي خطأ في النسب المئوية ولكن في الارقام المالية، وحسب فذلكة ١٩٩٧ كان العجز في الموازنة ٥٤٠٢ وهذا يصبح تقريبا ٣٦٠٠ مليون دولار. من هنا اذا اردت ان ادخل في الارقام التي تفضلت بها الحكومة، وهي ان الدين الفعلي الذي تجاوز ١٦٥٠٠ مليون دولار اميركي يعني ان الدين العام الذي يتضاعف عادة مرة كل سنتين، يصبح في نهاية ١٩٩٩ تقريبا ٣٣٠٠٠ مليون دولار اميركي، هذا الى ماذا

سيؤدي، وإلى أين سيؤدي خطر هذه الأرقام وماذا ستفعل حكومتنا كانت هذه الحكومة أو غيرها لمنع افلاس البلد.

أريد أن أتكلّم عن الدين العام الصافي، وحسب أرقام الحكومة أيضاً الأرقام هي ١٤٠٠٠ مليون دولار أي وكما قلت في قانون الدين العام يتضاعف المبلغ مرة كل سنتين، أي أن الـ ١٤٠٠٠ مليون دولار تصبح مع نهاية الـ ١٩٩٩، ٢٨٠٠٠ مليون دولار. وهنا الخطر في وضعنا، فإلى أين نحن ذاهبون وكيف سنحاول تسديد خدمة الدين العام الفعلي والصافي.

أما النقطة الثانية، فالأرقام التي أذكرها جاءت في مشروع قانون موازنة الحكومة للعام ١٩٩٨. وفي ذلك ٩٨ للحكومة. في موازنة حقل الانفاق يركزون على الانفاق ولا يأخذون بعين الاعتبار الالتزامات المتوجب على الحكومة دفعها إلى شركات المقاولين حول المناقصات والالتزامات العامة، وهنا أيضاً يكمن الخطر الكبير، والسؤال هو كم سيتجاوز مشروع الموازنة الرقم ٤،٣٧ وهذا الرقم لا يأخذ بعين الاعتبار حقوق شركات المقاولات أو الالتزامات أو التعهدات العامة لعملية الأعمار.

وهنا نتأكد أنه يصرف لحقوق شركات المقاولات والتعهدات لعملية البناء من سندات الخزينة.

وهنا تحايل الحكومة على مجلس النواب وإذا أردنا أن نركز على الـ ٣٧،٤ عجز موازنة سنة ١٩٩٨ في حقل الانفاق وإذا أردنا أن ندرج حقوق هذه الشركات في الموازنة فإن العجز سوف يتجاوز ٢٠٠٪ عن الرقم ٣٧،٤. ومن هنا نسأل الحكومة كيف ستحافظ على تثبيت العجز لكي يبقى ٣٧،٤، ولا يتجاوز ٦٠٪ كما حصل في سنة ٩٧. أريد أن أؤكد في هذا المجال على أهمية بعض المشاريع على الساحة اللبنانية وفي كل المناطق يوجد مشاريع، رغم الخلل والخطأ، ورغم انتقاداتنا على عملية التلزيّمت والمناقصات العامة، والتي تتجاوز قانون المحاسبة العمومية، وأحب أن أؤكد أنه جاء في نص المادة ٦ من مشروع قانون موازنة ٩٨ «يجاز للحكومة إصدار سندات خزينة بحدود عجز الموازنة، ونحن كلنا نعلم أن شركات المقاولات وكل ما يتعلق بالالتزامات والتعهدات، يدفع لها من خارج حقل الانفاق، ومن خارج العجز الذي هو ٣٧،٤ يدفع لها من سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة، وهذا يدل على تحايل الحكومة على المال العام، لأننا نعرف أن النص يجب أن يكون واضحاً يا دولة الرئيس في المادة ٦ من مشروع قانون موازنة ١٩٩٨. والذي يجيز للحكومة إصدار سندات خزينة بحدود ٤،٣٧ فقط لا زيادة ونقصان، وهكذا نحافظ على المال العام، ويبقى عجز الموازنة الحقيقي ٣٧،٤ وليس كما حصل سنة ٩٧ إذ أصبح عجز الموازنة فيها ٦٠٪، كلنا نتكلم عن الهدر والفساد المالي الحاصل في بلدنا، ونحن نعرف أن الفساد والهدر موجودان في كثير من دول العالم، إنما هناك يوجد معالجات ليست ١٠٠٪ ولكنها موجودة وهناك محاسبة أما في هذا الهدر الذي يحصل في مؤسساتنا هذا إذا كان يوجد مؤسسات فالكمل يتحدثون عنه.

فخامة رئيس الجمهورية يقول أن لديه ملفات كبيرة حول موضوع الهدر والفساد.

دولة رئيس مجلس النواب يقول أن لديه ملفات حول الهدر والفساد.

دولة رئيس مجلس الوزراء يقول ايضا ان لديه ملفات حول الهدر والفساد.

الوزير دلول اعلن منذ فترة عن ملفات حول الهدر والفساد في مؤسسة كهرباء لبنان وفي المرفأ ولديه اسماء بالاشخاص الذين يهدرون المال العام.

الوزير جنبلاط يقول بوجود دفترين للشركات دفتر يذهب للادارة الضريبية ودفتر يذهب لاصحاب هذه الشركات والمؤسسات. الموالون والمعارضون يتكلمون عن الهدر والفساد. الحكام والمحكومون يتكلمون عن الهدر والفساد.

اتمنى على السيد رئيس مجلس الوزراء ان يضعنا في صورة الهدر والفساد الموجودين لدينا في البلد. لاننا وبالطريقة التي نتعاطى فيها مع هذا الموضوع لا يمكن ان نبني بلدا حديثا متطورا وحضاريا، وان نواجه المرحلة المقبلة التي سوف تنشأ في منطقة الشرق الاوسط.

ونحن حرصا على المال العام الذي هو ملك الشعب اللبناني برمته من كل الطوائف وكل المناطق اللبنانية نطلب من السيد رئيس مجلس الوزراء، وضع الشعب اللبناني في الصورة الحقيقية للهدر والفساد لتتمكن من وضع سياسة هذا البلد على طريق الصواب وتتمكن من مواجهة المتغيرات جميعها في القرن القادم لاننا اذا اردنا الاستمرار هكذا في عملية الهدر الذي يحصل في بلدنا من حيث عدم الدقة في الارقام التي وضعتها الحكومة في مشروع قانون موازنة ١٩٩٨ فالى اين سنذهب؟

اذا كان لدينا حرص حول هذه الارقام حيث تقول الحكومة ان الرقم ٣٧،٤ هو العجز الحاصل في حقل الانفاق، اذا كان لدينا هذا الحرص نطلب من رئيس مجلس الوزراء بأن تنص المادة السادسة من مشروع قانون موازنة ١٩٩٨ على ان «يجاز للحكومة اصدار مبدات خزينة بحدود ال ٣٧،٤ الذي هو عجز الموازنة لا زيادة ولا نقصان» ومن هنا تكون الامور قد وضعت في الطريق الصحيح وشكرا لكم جميعا.

الرئيس: الكلمة للزميل مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: دولة الرئيس،

بعيدا عن العبارات المنمقة التي توشحت بلون هموم الناس المعيشية. اسمحوا لي ان اتحدث في بعض ما اراه مفيدا في موضوع البحث عن موارد تنعش الخزينة وتخفف من وطأة شبح الديون ولا تثقل اعباء الطبقة الفقيرة، وما تبقى من شراذم الطبقة المتوسطة البائدة وحيث انه ترددت مفردات وعبارات منذ سنوات على السنتنا نحن النواب والسادة الوزراء ولم ينفذ منها شيء باستثناء القليل، ولما كان السكوت عن الحق بمعنى النطق بالباطل فنحن نرجو الا تتحول هذه الامنيات الى شعارات موميائية. وعلينا ان نخرجها من دائرة التمني الى الترجمة الفعلية.

سوف اتجاوز قدر الامكان اعادة الارقام لان السادة الزملاء استفاضوا بالكلام حولها. اتضح لي من خلال

مناقشة مشروع الموازنة في لجنة المال ان تحضير مشروع موازنة كل وزارة لم يتم وفقا للاصول وللقواعد التي حددت بموجب القرار ٥٥٩ تاريخ ٢٨ شباط ١٩٦٩ الذي يحدد الاصول الواجب اعتمادها في تحضير مشروع الموازنة (قسم النفقات) ومحتوى كل بند من بنود الموازنة والمستندات التي يجب ارفاقها بمشروع الموازنة لتبريد طلبات الاعتمادات ذلك ان العمل بالاصول والقواعد العلمية في تحضير مشروع موازنة الدولة اية دولة من شأنه تكوين فكرة واضحة عند سير العمل الصحيح في ادارات الدولة ولجم أي افراط او توسع غير مبرر في رصد الاعتمادات، ان نتيجة المناقشات التي حصلت بين لجنة المال والموازنة النيابية من جهة وبين المسؤولين القياديين في كل وزارة وادارة من جهة ثانية اثبتت امكانية تخفيض النفقات دون انعكاسات سلبية وان كان بالامكان زيادة نسبة هذا التحصيل برأيي من قبل الادارات ذاتها خاصة في الجزئين الاول والثاني أ.

خفضت ايضا مبالغ اخرى من وزارة المهجرين، من وزارة الصحة واهم شيء في وزارة المهجرين . في الحقيقة بالنسبة لهذه المواضيع كنت اتمنى وجود سياسات واضحة .

وبالنسبة للاموال التي اخذت من وزارة الصحة، عندما يوجد مرضى فهذا يعني اعادة وضع الاموال أي ستدخل الاموال مجددا وسنعيد هذه المبالغ نحن فعليا نفتقر الى سياسة صحية شاملة، وقد جرى الكلام منذ زمن على ان تتحول المستشفيات الحكومية الى مؤسسات عامة .

ان وجود سياسة صحية شاملة يمكننا من تجاوز التخفيض من جهة والعودة من جديد الى زيادة النفقات اذا استدعت الضرورة بالنسبة الى المهجرين، الكل يعرف وجهة نظري بضرورة انصاف الناس الذين يتعذبون بطريقة يومية وضرورة اقفال هذا الملف بطريقة نهائية فلا بد من إيجاد الاموال .

اليوم تكلم الزميل «عقل» عن اموال ممكن ان تأتي في الشهر القادم نحن نعتبر بأن موضوع المهجرين هو موضوع اساسي ولا يمكن ان يصلح الوضع الاقتصادي في البلد ما دامت شريحة من الناس تعيش هكذا ظروف صعبة .

كلنا نتساءل من اين ستأتي الاموال ولكن من المفروض ان تأتي وهذا يحتاج الى متابعة يا معالي الوزير، خاصة ونحن في الشمال ومنذ ان فتح صندوق المهجرين في لبنان وكان صندوق طرابلس أي صندوق الشمال مغلقا ولغاية الآن نحن نعاني من ماسي ونتواجد على فوهة المدفع كما يقولون .

ونشير كذلك الى الاعتمادات المخصصة للقطاعات الانتاجية وهي لم تعط بصورة عامة الاهمية التي تستحق باعتبارها المصدر الرئيسي لتحريك عجلة الاقتصاد والدورة الاقتصادية بكاملها ذلك ان طغيان النفقات الادارية من جهة ونفقات خدمة الدين العام من جهة ثانية ونفقات اعادة بناء البنى التحتية من جهة كل ذلك ادى الى شبه اهمال لقطاعات الصناعة الزراعية وحتى الخدمات والانماء المتوازن .

بالنسبة للانماء المتوازن كل المشاريع التي وعدنا بها هي من مخصصات خارج الموازنة يا دولة الرئيس، من مجلس الانماء والاعمار الخ .

لا اريد ان ادخل في مزايدة بالنسبة للمشاريع التي لن اسميها وهي تخص كل طرابلس وصرنا نطالب بها بشكل دائم وهي مياه اكروم، وتحويلة اوتوستراد القلمون الخ. نتمنى وكما وعدنا دولة الرئيس الحريري منذ يومين في الافطار ان تعقد جلسة لدرس كل الامور بطريقة جدية مع مجلس الانماء والاعمار. لانه من الصعب ان نصل الى السنة القادمة ونحن ضمن اطار الوعود فقط.

فيما يتعلق بوضع الجباية والتحصيل فانه يجب زيادة عديد هذه الاجهزة وذلك من شأنه ان ينعكس ايجابيا على موارد الخزينة، فالمحتسيات في المحافظات والاقضية تشكو من نقص حاد في العناصر البشرية، لذلك ينبغي زيادة عددها وملء المراكز الشاغرة وتعديل ملاكاتها لتصبح اكثر فعالية.

وكل الكلام الذي قيل عن تفعيل اجهزة الرقابة وتعزيزها لم يوضع موضع التنفيذ. واذا كنا نطلب من اجهزة الرقابة ان تعمل وتراقب لتوقف الهدر فعلينا تحصين هذه الاجهزة وانصافها.

فهل يعقل مثلا ان يتقاضى المفتش تعويض نقل مقطوع قدره /٣٣/ الف ليرة وبتقاضي /٧٠/ ليرة/ عن كل كيلومتر يقطعه لدى قيامه بمهمته، وهذا لا يكفي بدل محروقات لسيارته ناهيك عن ان التعويضات تعطى على اساس رواتب ١٩٩٣/١٢/٣١ بينما يتقاضى راتبه على اساس سلسلة رواتب ١٩٩٤، وهذا امر مخالف للمنطق، حتى ان موظف الرقابة اصبح يتقاضى راتبا اقل من راتب مدرس في الملاك التعليمي الرسمي.

فمن الواجب اعطاء هذا الموظف الرواتب والتعويضات التي تتناسب مع المسؤولية التي يتحملها.

باب الواردات

بالانتقال الى باب الواردات في مشروع موازنة ١٩٩٨ فاننا نلتقي مع الزملاء الذين اشاروا الى ضرورة ايجاد واردات حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية. ولكننا نشير الى ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي لم يعد يحتمل زيادة في الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تطل الطبقات الفقيرة والمعوزة كما تطل الطبقات الميسورة على قدم المساواة ولذلك اصبح من الضرورة بامكان النظر بقوانين الضرائب والرسوم المعمول بها بحيث يخفف عن كاهل الطبقات الاجتماعية الفقيرة العبء الضريبي ويطل بنسبة اكبر الطبقات الغنية والميسورة. وعلى هذه القاعدة يرتكز مبدأ العدالة الاجتماعية اذ كيف يمكن ان يطلب من ذوي الدخل المحدود او الذي لم يعد له دخل الحد الأدنى ان يشد الاحزمة؟ او ندعوه الى التقشف، او الى دفع الرسم على سلعة معينة يستهلكها الفقير كما يستهلكها أي مواطن ميسور؟

ان القول بأن اعادة النظر بالتشريعات الضريبية القائمة يؤدي الى عدم استقرار بسبب عدم مرور مدة معقولة عليه، هو قول خاضع للنقاش ولوجهة نظر معاكسة. فاذا لم يعط القانون الغاية المرجوة، فلا غضاضة من تعديله وقانون ضريبة الدخل المعمول به حاليا لم يؤد الى النتائج المأمول بها ولم يستقطب المؤسسات الاستثمارية والرساميل ونحن الآن على ابواب «الغات» ال GAT والشراكة الاوروبية المداهمة.

لا بد من اعادة النظر في سياستنا الضريبية، فسوف تخف وارداتنا الجمركية يا معالي الوزير ومن حيث الاستقرار التشريعي يجب ان لا نغير في سياستنا الضريبية بشكل مفاجيء ولكننا نستطيع وضع خطة على مراحل لنجابه الوضع العلمي، ونقول لهم باننا داخليا ولنتمكن من الحصول على واردات جديدة للدولة من المفروض ان نعيد النظر بسياستنا الضريبية وهذا يتم على مراحل وعلى عدة سنوات.

اما فيما يتعلق بتعزيز الموارد المالية للدولة فاننا نشير الى انه فضلا عن اعادة النظر في قانون ضريبة الدخل فاننا نرى ان هناك قطاعات واقتراحات رسوم يمكن ايضا ان تؤمن دخلا لا بأس به ومن هذه القطاعات: قطاع النفط: الكثير من الزملاء انتقدوا قضية المازوت هذه الايام.

في الارقام، لم نجدتها في لجنة المال، لم نستطع الحصول عليها ولكن ما تمكنت من الحصول عليه محليا من الشمال كوني قريبا من المصفاة، استطيع القول انه عندما استردت وزارة النفط قطاع المازوت أصبحت تميز بعض الارباح التي كانت تعود لشركات النفط سابقا.

بياع يوميا: ٤ ملايين لتر من المازوت أي ٢٠٠ الف تنكة فاذا كان ربح التنكة ٤٠ سنت كحد ادنى يصبح الربح اليومي من مادة المازوت ٨٠ الف دولار أي ما يعادل ٢٨ مليون و٨٠٠ الف دولار سنويا.

هذا مع العلم باننا عندما كنا نبيع قسما من هذه المادة كترانزيت كان الربح هو دولار واحد في التنكة فماذا تكون الارباح لو استردت الوزارة قطاع البنزين مثلا الذي نستهلك منه / ٨٠ مليون / تنكة سنويا، وماذا تكون اذا استردت قطاع النفط الذي يشمل كل المشتقات النفطية؟..

فحجم سوق النفط أي الفاتورة النفطية للبنان تزيد سنويا على / ٧٠٠ / مليون دولار بالربح المشروع منه بحال استرداد سوقه يكون - حسب دراسة اولية - ٢٦٠ مليار ليرة سنويا. معالي الوزير ليست اول مرة اتكلم في الموضوع، اصلا السوق كان موجودا لدى الدولة ويقولون انها قادرة على الادارة في كل القطاعات وادارتها ممتازة فلماذا نقول انها ليست قادرة على الادارة فقط في قطاع النفط.

وفي الاصل انا اعطيكم ارقاما وقد اتيت على ذكر المازوت لاقول انه في الفقرة الاخيرة عندما تم استرداد سوق المازوت، وجد الدخل ووجدت الارباح وانا مسؤول عن الارقام التي اذكرها مع العلم اننا لم نطلع عليها في لجنة المال.

المبالغ به معالي الوزير اننا عندما نقول ٢٦٠ مليارا فهذا يتجاوز ما حصلناه او ما نريد تحصيله من ميكانيك، ويتجاوز ايضا مدخول الدولة من الكثير من الضرائب التي تدفع مباشرة من قبل المواطن الذي لا يستطيع الدفع. وهنا اود ان اتساءل الى متى سنترك هكذا مزاريب مستمرة، وفي نفس الوقت نجمع الاموال من الناس، نقول لهم يجب ان تدفعوا الميكانيك، ونقول لهم اولا واخيرا نحن بحاجة للاموال ويجب ان تدفعوا ضرائب ستعكس عليكم مباشرة.

لماذا سيدفع هؤلاء الناس الذين وقفوا ليتظاهروا اليوم، الضرائب ولا تدفع ذلك الشركات التي لديها الامكانيات لدفع الارباح. او تساند الدولة الناس ويكون هناك مردود للدولة اللبنانية. الى متى سنستمر هكذا؟

في الحقيقة نحن نتكلم على سوق النفط ولكن لدينا مزاريب وطالما هذه المزاريب موجودة في كل المواقع الموجودة في الدولة اللبنانية فلا لزوم لتكلم بالاقتصاد او لنطرح معادلات اقتصادية. لاننا نصبح كمن يرمي الماء في السلة والسلة مثقوبة ونحن نختلف كيف نضع الماء في داخلها مع العلم اننا يجب ان نفكر بكيفية اصلاح السلة.

وفي نظرنا اننا اذا شغلنا المصافي لوفرنا الكثير من قيمة فاتورتنا النفطية لان سعر النفط الخام ارخص بكثير من المشتقات النفطية، سعر البنزين هو خمسة اضعاف سعر النفط الخام والفرق الناتج عن عملية التحويل يبقى ضمن العجلة الاقتصادية اللبنانية اقصد التحويل من نفط خام الى بنزين.

لدي اقتراحات اخرى: ضريبة الوحدات السكنية الشاغرة. لدينا حوالي ٢٥٥ الف وحدة سكنية شاغرة في لبنان، هذه المنازل المقفلة في لبنان لماذا لا تفرض عليها ضريبة او رسم عندها يمكن لمالك ١٠ شقق او ٢٠ شقة ان يفكر بتأجير هذه الشقق عوضا عن دفع الرسوم والضرائب. وهذا يحل ازمة الزواج في جانب منه، الكثير من الناس يبحثون عن شقق للايجار دون جدوى.

بالنسبة للزواج المدني هذا موضوع آخر وانا لست من رأي فخامة الرئيس.

الرسم على العمالة الاجنبية: مع ترحيبنا وتقديرنا للعمالة العربية والاجنبية ودورها في تنشيط الدورة الاقتصادية فمن حقنا الاستفادة من العمالة بمرسوم كرسوم المغادرة مثلا تقدر بحدها الادنى ب ٤٥ مليار ليرة لبنانية فاللبنانيون في الخارج يدفعون رسوما سنوية تعتبر اساسا في ميزانية الدول التي يحلون فيها. نحن اللبنانيون من مواردنا الاساسية العمالة الاجنبية، لاننا انفسنا عمال اجانب في الخارج ولسنا ضد هذا القطاع، ولكن هذا القطاع يحتاج للتنظيم، ولا شك في ان من المفروض ان يكون لدينا واردات من وراء ذلك.

الهاتف الخليوي: اعلق البحث في الهاتف الخليوي عند دراسة قانون الموازنة، لست اقول ان الطرح في هذا الموضوع كان جيدا. ولكنني ارى انه، ليس من المفروض اغلاق باب كهذا، بل المفروض ان نفتش على الاموال اينما وجدت، وهذا ليس حكرا على الوزير السنيورة.

في هذه الشركات يوجد اموال من المفروض ان نحصل منها المقابل في معالجة الدين العام عن طريق تحويل جزء من الدين الداخلي الى دين خارجي بقيمة ملياري دولار.

هذه خطوة ايجابية في حال حافظنا على نسبة العجز المطروحة وفي حال تم تطبيق النقاط الواردة في الورقة الاصلاحية والمتضمنة:

- واردات جديدة.
- الحد الفعلي من النفقات، وهذه ايجابية من شأنها ان تسيل الاموال المجمدة في سندات الخزينة اللبنانية وهذا يوفر من كلفة خدمة الدين في لبنان اما اذا كانت هذه وحدها خطوة الاصلاح الوحيدة لتوفير النفقات للموازنة فهي بالطبع تصبح سيئة.
- دولة الرئيس، السادة الزملاء،
- كلمة ختامية:

- علينا ان نوقف التلاسن
 - ان نكف عن الشعارات
 - الوطن... كل الوطن يتطلع الينا جميعا.
 - وكذلك فان الدول الخارجية تتطلع الينا.
- فاذا ما اردنا اجتذاب الرساميل الاجنبية والشركات، وطمأنة الاسواق العالمية، واعادة الثقة بلبنان ودوره.
- فليس علينا الا التعاون المستمر وتناسي الخلافات. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم امين السيد.

ابراهيم امين السيد: دولة الرئيس، السادة الزملاء الاكرام.

بسم الله الرحمن الرحيم.

في شهر رمضان المبارك، شهر العبادة والانتصار، نسأل الله تعالى قبول الاعمال وان يمنحنا النصر الكبير النهائي، لتحرير ارضنا المقدسة ووطننا العزيز من رجس الاحتلال الصهيوني وتحرير احبائنا الابطال من سجون الاحتلال وعملائه.

ولا ننسى ونحن في هذا المكان او كنا على موائد الافطار اولئك الابطال المقاومين في مواقع المواجهة في جنوب لبنان والبقاع الغربي لنوجه اليهم التحية، هم وكل الصامدين هناك. هم وكل الاسرى والمعتقلين. الذين نعرف كيف يصومون ونعرف كيف يفطرون واية مائدة هي تلك التي يدعون اليها.

ونفترب من لحظة الفرحه والسرور بالعيد وكلكم يعرف ذلك السرور وتلك الفرحه التي يعيشها اولئك الاحبة الاسرى والمعتقلين. بل أي سرور ذلك الذي تنتظره عوائلهم، آباؤهم وامهاتهم واولادهم وزوجاتهم.

ويجب ان لا ننسى ونحن في هذه الاجواء، مسؤولياتنا امام اولئك الفقراء والايتام والمساكين والجائعين ايضا، الذين لا ينتظرون شيئا من هذه الموائد لانهم اعزاء. وانما ينتظرون منا هنا ان نمنع عنهم الظلم والحرمان

والاستغلال والاذلال ونصل معهم الى حقهم الطبيعي والشريف .

دولة الرئيس ، ورد عن الامام علي (ع) قوله : «من استقبل وجوه الآراء عرف مواطن الخطأ» . بغض النظر عن الانطباع الذي يحرص البعض على تكوينه فان الجلسات هذه تبقى المكان الطبيعي والصحيح للنقاش والدراسة واكتشاف مواطن الخطأ في السياسة العامة المتبع . ومن ثم يفترض بالحكومة ان تستجمع هذه النقاط لتعيد النظر في سياستها ولكن للأسف ، ان الزملاء النواب يناقشون والحكومة نسيباً غير مهتمة حتى للنقاش والامور بالتالي تبقى على حالها ، علماً بأن الجميع متفقون على ان الوضع الحالي الاقتصادي والمعيشي والمادي يسير بالاتجاه الصعب اذا لم نقل الى الكارثة ، والحكومة لا تستطيع ان تضع كل هذا الاعتراض الذي يطرحه الزملاء النواب او الذي تطرحه المؤسسات الثقافية والسياسية والاقتصادية والمالية والشعبية على امتداد الوطن في اطار الاستهلاك الكلامي ، او في اطار الخصومة السياسية ، او في اطار الخيانة الوطنية ، او في اطار العمالة لاسرائيل . او في اطار التخريب . اقول هذا الكلام ، لان بعض من في الحكومة كان تعليقهم على بعض الاعتراضات ، ان هذا الاعتراض يخدم اسرائيل وما اشبه ذلك ومهما افترضنا نسبة المبالغة في كل ما يقال ، فان النسبة الفعلية والحقيقية للمشكلة المعبر عنها تحتاج منا ايها الزملاء الاكارم الى تطوير ادائنا النيابي في الاعتراض على سياسة الحكومة او في إيجاد السبل التي من شأنها ان توصل الى مسار حل .

فان وصول الوطن الى الكارثة من جراء سياسة الاستدانة وسياسة المرسوم والضرائب والسياسة الادارية . لا يكفي معه حينذاك القول اننا نعترضنا ونحمل الحكومة المسؤولية لان الحكومة نفسها ستخرج ايضاً الى الناس لتقول ان المجلس بقرارات الثقة وباقرار المشاريع والبروتوكولات والقروض وآخرها ما جاء في الموازنة ، يعني تغطية وشراكة مع الحكومة في صنع وانتاج الازمة واستمرارها وتفاعلها .

في هذا الصدد فان تحميلنا الحكومة مسؤولية ما حصل ويحصل هو امر صحيح ولكنه لا يكفي وانما يجب التفكير باعتماد كل الوسائل الممكنة والمنطقية والمشروعة لايقاف هذا المسار الذي يشير الى الانحدار فان المجلس النيابي هو الذي يقف بين الناس وبين الحكومة والمسؤولية كبيرة جداً علينا ايها الزملاء .

ومن باب المثال ، ان لجنة المال دعت في بداية دراسة الموازنة الخبراء الاقتصاديين والماليين وغيرهم من القطاعات واستمعت الى آرائهم . انني ادعو الى عقد مؤتمر يحضره كل الخبراء مع لجنة المال والاقتصاد ومن ترويه مناسباً ويحضر المؤتمر ورقة عمل اصلاحية شاملة تناقش في جلسة المجلس النيابي خاصة بهذه الورقة ، ودعوة الحكومة للالتزام بها او الزامها بها اذا لزم الامر ومن ثم حجب الثقة عنها اذا رفضت الالتزام المهم يجب ان نفعل شيئاً بهذا الاتجاه .

دولة الرئيس ، بالرغم من كل العدوان الذي يمارسه العدو الصهيوني وعملاؤه وبالرغم من كل المؤامرات والمناورات والاتصالات والاقتراحات والوسطاء وبالرغم من كل ما يحصل في فلسطين وحصل من تحالف اسرائيلي تركي . سيستهدف مباشرة : سوريا ولبنان وايران والعراق والعرب بشكل عام .

تبقى المقاومة، هي الخيار، وهي الرد، وهي القوة، وهي الشرف، والعزة، ولا اريد ان اعدد مآثر المقاومة ولكن اريد ان ألفت النظر الى الانجازات الكبرى التي حققتها لجهة بناء التضامن الوطني والوحدة الوطنية و لجهة الاستقرار الامني والسياسي وبالرغم من اننا نواجه عدوانا يوميا. و لجهة منع اسرائيل من خلق مأزق سياسي داخلي في لبنان، و لجهة التفوق العسكري الميداني والامني على اسرائيل، و لجهة خلق المأزق داخل اسرائيل، ولاول مرة في تاريخ الصراع، تعيش اسرائيل هذا النوع وهذا الحجم من مأزقها لاحتلال الارض: جنوب لبنان والبقاع الغربي.

و لجهة منع اسرائيل من ممارسة ضغوطات عسكرية وامنية تفرض من خلالها شروطها السياسية على لبنان و لجهة انحسار تأثير الادوات والوسائل التي تعمل على تخريب الوضع السياسي في لبنان من دول وبخاصة امريكا، او لجهة بناء قوة سياسية وديبلوماسية للبنان يتمكن من خلالها ان يأخذ القرارات الاختيارية وليست الاضطرارية و لجهة تدعيم جبهة المواجهة والصمود والقوة والعزة تبين لبنان وسوريا من جهة، وبين اسرائيل من جهة اخرى.

كل ذلك شكل مناخا داخليا يفترض ان يستفاد منه لمعالجة قضايانا الداخلية بهدوء وبحكمة وبالتعاون وبسرعة وبتخطيط وبرنامج.

الا ان حجم الازمة الداخلية اليوم بابعادها السياسية والاقتصادية والمعيشية تكاد تغطي على الازمة الكبرى وولدت قضية في الداخل على حساب القضية الكبرى مما يضطرنا الى النظر اليها على اساس انها بحجم الصراع مع اسرائيل من حيث نتائجها وتأثيراتها وبكل اسف لان هذه الازمة في الحقيقة تلتف (ولو بالنتيجة اذا لم يكن بالقصد) على انجازات المقاومة وتعطل مفاعيل المقاومة، في بناء الدولة والوطن والمواطن على اساس الحرية والكرامة والعدالة.

لان اللبنانيين في التزامهم الوطني بخيار المقاومة وفروا فرصا كبيرة ومنعوا فرصا كبيرة للعدو في انتاج الازمة ولكن سياسة الحكومة اليوم، وعلى مدى خمس سنوات ادخلتنا بهذا النفق العظيم المظلم الذي لا اعرف اذا كنا قادرين على الخروج منه.

وفي السياق عينه اود ان اقول كلاما وبكل مسؤولية. انني اقدر للحكم، الموقف او القرار السياسي، الذي يعود للتفاهم والتعاون مع سوريا خصوصا ذلك الذي يصنع التنسيق الجيد في مواجهة المؤامرات والمخططات الامريكية والاسرائيلية التي تطال لبنان وسوريا معا اضافة الى قضية المقاومة وقضية العدالة والحرية واعتبر ذلك يمثل مصلحة وطنية استراتيجية وانني اقدر للشعب اللبناني بقواه السياسية والثقافية والشعبية الوطنية وعيه والتزامه بهذا الخيار وبهذه المصلحة. وفي نفس الوقت افترض وجودا ما في لبنان ما زال مراهننا على المتغيرات ومنتظرا التحولات وهذا خطر وغير مقبول. ولكن عدم قيام الحكم بسياسة تعميم الالتزام بالخط الوطني وان عجز الحكم عن القيام بهذه المهمة وان فشل تجربة السلطة على اساس هذا الخيار هو اخطر من وجود جماعة هنا او هناك تترصد

الشر بلبنان وان تضخيمكم بهذا الحجم هو من اجل تحرير سياسات وقرارات واجراءات تتعلق بحسابات اخرى غير حسابات الخط الوطني والاستراتيجي .

وهنا اريد ان اسأل ، وبكل صراحة من الذي يشكل خطرا فعليا على هذا الخط الوطني والاستراتيجي من يشكل عبئا على هذا الخطر . وعائفا امام نجاح التجربة .

هل المقاومة تشكل هذا العبء ، هل الاحزاب ، هل المؤسسات الشعبية والسياسية والثقافية؟ ماذا تريدون اكثر من عطاء الدم والجرح من هذا الشعب لحماية هذه المصلحة الاستراتيجية ماذا تريدون اكثر من عطاء الصبر على الجوع والفقر والمعاناة الذي يقوم به هذا الشعب دون ان يسقط في مجالات الاستغلال الرخيص للممارسة الخيانة والتآمر .

ان العبء الفعلي والحقيقي الذي يواجه خطنا الوطني والاستراتيجي هو انتم هو سياستكم ، هو اداؤكم ، هو تلك الازمات الكبرى التي انتجتها سياساتكم المالية والاقتصادية والمعيشية .

لماذا توحون الينا والى اللبنانيين ان التزامنا بهذا الخيار الوطني الاستراتيجي ، ثمنه القمع و ثمنه الجوع و ثمنه الفقر و ثمنه هذا الظلم و ثمنه هذه الديون و ثمنه هذا الارتهان المقبل .

ان ما تصنعونه وصنعتموه من ازمات في هذا الوطن هو السبب الاكبر الذي يشكل العبء على الخط الوطني والاستراتيجي .

ان وقوف العمل السياسي في لبنان عند حدود المصلحة الوطنية والاستراتيجية ينبغي ان يكون نقطة قوة لكم ونقطة قوة للحياة السياسية اما ان يعتبر ذلك نقطة قوة للسلطة ونقطة ضعف للحياة السياسية فهذا اسمه شيء آخر لا اريد ان اذكره .

ان يلتزم الحكم بالموقف بالقرار الوطني الاستراتيجي لا يعني ابدا يا دولة الرئيس استباحة الوضع الداخلي وتحويل لبنان الى مشاع ومزرعة و بئر بقط والماس افريقية وما اشبه ذلك ، من قال ذلك؟ من قال ان التزامنا بالخط الوطني الاستراتيجي يكلفنا هذا الثمن؟

اننا نلتزم بالخيار الوطني من ضمن رؤية تحقق المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعبنا وان عدم تحقيق هذه المصالح لشعبنا يشكل ارباكا كبيرا امام البرنامج الوطني الاستراتيجي بالتالي وسوف تسقط الحسابات والاعتبارات التي تبقي هكذا سلطة في مواقعها .

ان البلاد معرضة وتعرضت وتعرض لازمات داخلية نتيجة تفاعلات الازمة المالية والاقتصادية وبالتالي فانكم اثبتتم ليس فقط عجزا في المعالجة وانما وضعتمونا امام خيارين اما الالتزام بقضايا شعبنا ومن ضمن الخط الوطني والقضية الوطنية ومن ضمن المصالح الحققة لهذا الشعب او الالتزام بتعاونكم في السلطة وبالتأكيد اذا استمرت الامور على ما هي عليه فلا شيء يمنعنا من الالتزام بقضايا شعبنا وبخطة الوطني والاستراتيجي .

الذي اريد ان اقله وبشكل ملخص هو انه ما دام يوجد تصديق بوجود هكذا مقاومة في لبنان وما دام يوجد هكذا وضع استراتيجي متين بيننا وبين سوريا، وما دام يوجد هكذا وحدة وطنية وما دام يوجد هكذا تضامن وطني والازمة موجودة.

فكيف اذا لم تكن المقاومة موجودة، ولم يكن هذا التعاون والتفاهم مع سوريا فكيف تكون الصورة حينئذ. على مستوى الموازنة اريد ان اضيف شيئاً الى ما ذكره الاخوة الزملاء.

يتعلق الامر بالزيادات او بالجدول رقم ٩ انني هنا باسم كتلة الوفاء للمقاومة اؤكد اننا من ضمن مسؤوليتنا عن هذا الشعب وعن هذا الوطن ومن ضمن مسؤوليتنا في المساهمة بايقاف هذا المسار الصعب نعلن عن رفضنا لاية زيادة تطراً في هذه الموازنة لان هذه الزيادة تشكل هروباً للحكومة من المنطقة الصعبة الى المنطقة الاسهل. المنطقة الصعبة التي هي اعادة النظر بالاولويات التي هي اعادة النظر بامل السياسة وبأمل المشروع وبأمل الرؤية التي تعني اعادة النظر بالمسؤولية المتعلقة بالاصلاح الاداري، المتعلقة بالفساد الاداري، المتعلقة بايقاف الهدر. حينما لا تتمكن الحكومة ان تجد الحلول والبرامج التي توفر من خلالها اموالاً باهظة للخزينة، من خلال الاصلاحات فان فشلها في هذه المنطقة لا ينبغي بنا ان نسمح لها بأن تذهب بسهولة الى ذلك المواطن الفقير لتزيد من الرسوم والضرائب عليه.

الامر الآخر هو ان الحكومة بهذا الاجراء في الزيادة حتى لو قبلناها في هذا العام فمن ضمن سياسة فهل هذا الامر سيقف في العام القادم، وهل هذا الامر سيقف في العام ما بعد القادم؟ هل قالت الحكومة لنا انها تريد زيادة الضرائب والرسوم فقط هذه السنة، لانه في السنة القادمة ان شاء الله سوف تصلح الامور؟ هذا الموضوع لم يقله احد.

بعد ذلك، لو فرضنا وحدثت الزيادة على الميكانيك وسواه، فان تفاعلات الزيادة على مستوى الغلاء وعلى مستوى مجمل الحركة الاقتصادية في لبنان، لا تستطيع الحكومة ان تتحكم بها وبتأثيراتها ونتائجها.

كل الذي تفعله هو انها تريد اموالاً لتغطي النفقات، من هنا وارفرض الاستدانة من الخارج كما اعلنته الحكومة، وانني اعلق موافقة الكتلة على موازنة ١٩٩٨ على ثلاثة امور.

الاول: ادراج ال ١٥٠ مليار في اساس الموازنة.

الثاني: عدم اقرار الزيادات في الجدول رقم ٩.

الثالث: رفض الاستدانة من الخارج.

اذا حصل هذا الامر، نوافق على الموازنة، واذا لم يحصل فاننا نصوت ضد هذه الموازنة.

امر اخير سأذكره بكل افتخار وبكل اعتزاز وهذا امر سمعتموه جميعاً وهو خبر اختيار الدكتور العالم غسان

قانسو عقلا مميزا في بريطانيا، والخبر هو ان «اسم لبنان رافق اسم العالم الدكتور غسان قانسو في مركز التوثيق العالمي في «كومبردت» في بريطانيا اذ انتخب مجلس ادارته باجماع اعضائه الدكتور قانسو بين اهم ٢٠٠٠ شخصية عالمية من اصحاب المنجزات الضخمة على العقد العلمية والثقافية والسياسية في القرن العشرين». لبنان يفتخر في هذه الايام برجل من هذا النوع واصبح يمتلك انسانا قيمته قيمة انسانية وليست قيمة مناطقية او قيمة مذهبية او طائفية.

وانا ادعو الحكم والحكومة ان يجعلوا هذا الرجل العقل الرئيسي في مشروع التنمية الشاملة في لبنان وفي المنطقة العربية بالكامل وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: الكلمة للزميل نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس،

في كل الدول، تشكل لحظة مناقشة الموازنة لحظة تحديد المسؤولية، لحظة تحمل المسؤولية، الا عندنا، في لبنان. عندنا، انها لحظة مميزة لتغيب المسؤولية، انها لحظة الشطارة على النواب، والتذكي على الرأي العام، شطارة على الحقيقة وتذكي على الواقع. انها لحظة التملص من المسؤولية، والتهرب من تقديم الحساب، والنفاد بأقل خسارة ممكنة، للحكومة. اما الشعب اللبناني، فلا بأس اذا زادت عليه الخسارة.

الحكومة تعتقد، وتتصرف، كأن الموازنة شر لا بد منه، فتجهز العدة وتلمع الصورة، من اجل اجتياز القطوع. فما ان تجتازه، حتى تعود الى عملها اليومي والى سياساتها الخاطئة المعهودة، تاركة خلفها سيل التنبيهات والتحذيرات التي تلقتها، متناسية الوعود والعهود التي اضطرت الى الاغداق بها، تحت وطأة النقاش. هذه هي الحال تكرارا منذ خمس سنوات.

الموازنة، بالنسبة الى الحكومة، لحظة استخفاف بالناس، وبعقولهم. كأنها تريد ان تقول: «هذه هي ارقامنا وتحليلاتنا، فصدقوها، اما واقعكم، الواقع المرير الذي تعيشون مجبولا بالقلق والمصاعب، فهو من نسج الخيال». لحظة الموازنة عند الحكومة هي لحظة تشويه الواقع وتمويهه. فالحق، كل الحق، على اللبنانيين، وعلى المعارضة تحديدا. «المعارضة هي التي تبث الافكار الخاطئة وتجعل الناس تصدقها. اما الواقع فهو بألف خير وخير، ومن يعتقد العكس، فهو اما محرض، اما مخدوع، اما موهوم. ومن يدري، ربما الثلاثة معا». هذا ما تحاول الحكومة قوله للبنانيين.

اما الفذلكة فوظيفتها، للاسف الشديد، وكالعادة، هي تورية الحقائق لتلميع صورة الحكومة وابعاد شبهة المسؤولية عنها في ما وصلنا اليه. من وظائف الفذلكة هذه السنة الايجاء ان الشأن الاجتماعي يحظى بالاولوية لدى الحكومة، فيما الحقيقة هي بالطبع في مكان آخر. يطالعنا الفصل الاول من الفذلكة ان ٥١٪ من مجموع الانفاق العام في السنوات الخمس الاخيرة قد ذهب الى ما يسميه النص «الانفاق الاجتماعي والتعليمي والصحي والامني، بما فيه نفقات الرواتب والعطاءات في القطاع العام، للموظفين والمتقاعدين». اقل ما يقال في هذا

التوزيع انه لا يعتمد أي معيار علمي او منهجي . انه ببساطة خلط متعمد وجمع مقصود، بين بنود وقطاعات عدة، ومنها القطاع الامني، لا رابط خاص بينها، تحت عنوان عريض واحد يوحي بأولوية «الانفاق الاجتماعي». هل صارت الرواتب ونفقات الادارة مساعدات اجتماعية او قطاعات اجتماعية؟ انه خلط مقصود يهدف الى حجب الحقيقة المرة التالية، وهي ان الانفاق الفعال والطويل الامد على الشأن الاجتماعي، أي الانفاق الاستثماري على القطاعات الاجتماعية، ما زال هزيلا ومتواضعا،

ففي العودة الى «تقرير تقدم العمل» الاخير الصادر عن مجلس الانماء والاعمار، نجد ان القطاعات الاجتماعية، أي التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، (والمقصود هنا البنى التحتية لهذه القطاعات، وليس البرامج ولا التقديرات) هذه القطاعات الاجتماعية لم تتل من العقود التي تم تلزيمها بين ١/١/١٩٩٢ و ٦/٣/١٩٩٧ في اطار برنامج اعادة الاعمار والبالغ مجموعها ٣٨١٣ مليون دولار، سوى ٤٨٦ مليون دولار. اذن، القطاعات الاجتماعية لم تتل في السنوات الخمس الاخيرة سوى ١٣٪ من الانفاق الاستثماري، في مقابل ٦٨٪ للبنية التحتية المادية، أي الكهرباء والهاتف والطرق والمطار. اما القطاعات الانتاجية، من صناعة وزراعة وري، وهنا بيت القصيد، فهي لم تحظ سوى على ٠,٨٪ من اجمالي الانفاق الاستثماري. هذه هي باختصار اولويات الحكومة:

- ٦٨٪، ١٣٪، اقل من ١٪.

- ٦٨٪ للطرق والمطار والكهرباء والهاتف، أي ٢٥٩٣ مليون دولار.

- ١٣٪ للتربية والصحة والشؤون الاجتماعية، أي ٤٨٦ مليون دولار.

- ٠,٨٪ (فقط ٠,٨٪) للصناعة والزراعة والري، أي ٣٠ مليون دولار.

هذه اللوحة، ومصدرها ايضا الحكومة بواسطة مجلس الانماء والاعمار، هي التي تعكس بأمانة اولويات الحكومة وواقع الحال، وليس فذلكات الفذلكة. انها تقول الحقيقة بوضوح للرأي العام. انها لوحة الانفاق الاستثماري، وليس الانفاق الجاري على الرواتب والاجور والتي اقحمت فيها الحكومة ما هب ودب من رواتب ونفقات ادارية وغيرها. هذه اللوحة تبرز بجلاء ووضوح الاولويات الحقيقية للحكومة، وتكشف ايضا بجلاء ووضوح ادعاءات الفذلكة، المحضرة خصيصا لموسم الموازنة، والصالحة فقط الى حين الانتهاء من مناقشة الموازنة. فها هي القطاعات الانتاجية، مولدة النمو الحقيقي وفرص العمل ومكافحة البطالة وناشرة الازدهار والبحبوحة، وها هي البنى التحتية الاجتماعية، محرك التنمية البشرية وناشرة العلم والرعاية الصحية والعدالة بين الطبقات والمناطق، ها هما معا، البنى التحتية الاجتماعية وقطاعات الانتاج، في اسفل لائحة الاهتمام الحكومي.

من وظائف الفذلكة هذه السنة تجميل صورة الحكومة، وتجميل صورة الوضع الاقتصادي المتأزم، والوضع الاجتماعي المتفاقم. اما الذي يتجرأ ويقول هذه الحقيقة الساطعة والتي يعرفها جميع اللبنانيين، والتي ستعود

وتعترف بها الحكومة فور اجتياز قطوع الموازنة، فهو يسيء الى صورة لبنان في الخارج. ان اكثر ما يسيء الى صورة لبنان في الخارج هو هذا الافتراق المتنامي بين الحقيقة المرة والممارسة الخاطئة من جهة، والخطاب المعسول من جهة اخرى، هذه الممارسة التي تعمق الخلل يوما بعد يوم، وتجعل التصويب والاصلاح اصعب واكلف. من يسيء الى لبنان هو من اوصل لبنان الى هذا الواقع المريع، وليس من حذر منه باكرا. من يسيء الى لبنان هو من ادخل اقتصاد لبنان في دائرة الخطر، وليس من دق باكرا ناقوس الخطر.

اتريدون مثالا اخرًا عن الوظيفة التجميلية والتستيرية للفلذكة هذه السنة؟ اسالوا لماذا تم اعتماد فترات استثنائية ومتباينة في تقديم المؤشرات؟ فالدين الداخلي والدين الخارجي واجمالي الدين والتضخم والنفقات والواردات والعجز، كلها تقدم عنها الفلذكة ارقاما تغطي عام ١٩٩٧ بأكمله، كلها، نعم كلها، باستثناء ميزان المدفوعات. فالرقم الذي تعطيه الفلذكة عن ميزان المدفوعات، وهو فائض ٨٠٠ مليون دولار، لا يغطي سوى الفترة بين مطلع ١٩٩٧ وتشرين الاول ١٩٩٧. هل تجهل الحكومة كم يبلغ رصيد ميزان المدفوعات لمجمل عام ١٩٩٧؟ بالطبع لا، وقد نقلت الصحافة مؤخرا عن حاكم مصرف لبنان ان فائض ميزان المدفوعات لمجمل ١٩٩٧ هو ٤٠٠ مليون دولار، أي نصف الرقم الذي تحاول الفلذكة تسويقه لدى النواب ولدى الرأي العام.

درس واحد يبدو ان الحكومة تعلمته من مناقشة موازنة العام الماضي، هو الحذر في التوقع. فغابت عن فلذكة الموازنة توقعات النمو التي كان يتحفنا بها مصممو النماذج الرياضية في السنوات الماضية، سنة بعد سنة، والتي للأسف الشديد، ومع علمنا السابق وتحذيرنا الدائم، لم يتحقق منها سوى اقل من نصفها. نعم، لم تجرؤ الحكومة على ايراد توقعاتها للنمو لسنة ٩٨، كما يجب ان تكون عليه الحال في أي موازنة ذات صدقية في أي دولة من دول العالم. اذا كانت الحكومة لا تملك توقعات للنمو هذه السنة، ففي الامر مشكلة كبيرة وتقصير خطير. ونحن نسألها في هذه الحال: كيف وضعت توقعات الجباية والايادات، من دون امتلاك توقع لمعدل النمو، والجباية والايادات ترتبط ارتباطا مباشرا بمعدل النمو؟

اذا كانت الحكومة لا تملك توقعات للنمو لهذه السنة، ففي الامر مشكلة كبيرة وتقصير خطير. اما اذا كانت تملك توقعات للنمو ولا تريد الافصاح عنه، فالامر اخطر لان فيه مسا غير مقبول بمبدأ الشفافية وانتقاصا من حق السلطة التشريعية بالاطلاع، والاهم، ان فيه تهرب من المحاسبة والمساءلة والمسؤولية.

قلنا: درس واحد تعلمته الحكومة. في الحقيقة، نصف درس، ويا ليتها تعلمت النصف الآخر. غابت وعود النمو الوردية من الفلذكة (٧٪ لعام ١٩٩٧ لم يتحقق منها في احسن الاحوال سوى ٤٪ بحسب الحكومة، واقل من ذلك بكثير في اعتقادنا). نعم غابت وعود النمو الوردية من الفلذكة، وبقيت توقعات العجز الوهمية في الموازنة. بقيت ال ٣٧٪ صامدة للسنة الثالثة على التوالي، على الرغم من النكسات والخيبات التي لحقت بها الممارسات الحكومية والاهدار الحكومي والاداري والسياسي. ففي تبريرها لغياب توقعات العجز للسنة الماضية ووصول هذا العجز من ال ٣٧٪ المرجوة الى ال ٥٩٪ المحققة، تقول الفلذكة (ولا عدوان اسرائيلي كبير سنة ١٩٩٧

للتستر خلفه) نعم تقول الفذلكة ان الخزينة اضطرت الى تسديد دفعات كبيرة على حساب خدمة الدين من جراء استحقاق سندات معقودة عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بفوائد عالية. بمعنى آخر، فوجئت الحكومة عام ٩٧، نعم فوجئت، باستحقاق سندات خزينة اصدرتها هي نفسها عامي ٩٥ و ٩٦، ايضا هنا، اذا كانت الحكومة صادقة في هذا القول، ففي الامر فاجعة وليس مفاجأة. اما اذا كان هذا القول للاستهلاك والتبرير واختلاق الاعذار، فالفاجعة اكبر، هل تريد الحكومة من النواب والرأي العام ان يصدقوا انها فوجئت باستحقاق سندات تصدرها هي بنفسها، وتحدد لها هي بنفسها، وعند الاصدار، مواعيد الاستحقاق ومعدلات الفائدة؟

في العودة الى مشروع الموازنة نفسه، فان مجرد النظر الى لائحة الرسوم والضرائب يظهر مدى تجاهل الحكومة للحقائق الاقتصادية - الاجتماعية الاساسية في لبنان، ومنها توزيع الدخل، ونسبة العاملين بأجر. هذه اللائحة تتجاهل التطور المتواضع للاجور في لبنان، والركود الذي تعانيه معظم القطاعات في لبنان. باختصار، ان مصممي الضرائب، اما لا يعرفون، او هم لم يكلفوا انفسهم، عناء دراسة مرونة الطلب على البنود الضريبية المذكورة، وهي العنصر الرئيسي في توقع مستوى الجباية.

ان الامعان في فرض الضرائب غير المباشرة لا يشكل ظلما اجتماعيا كبيرا فحسب، ويزيد الهوة بين الفقراء والاعنياء فحسب، ويضرب الاستقرار الاجتماعي فحسب. ان الامعان في فرض الضرائب غير المباشرة، كزيادة ٢٪ على الرسوم الجمركية، او مشروع فرض ضريبة جديدة بواقع ١٪ على رقم الاعمال، كما ورد في الورقة الرئاسية، ان الامعان في كل ذلك، لا يشكل ظلما اجتماعيا كبيرا فحسب، بل هو يضرب عرض الحائط ابسط القواعد الاقتصادية. هل تعلم الحكومة ان ٦٦٪ من القوى العاملة في لبنان هم من المستخدمين والاجراء، وذلك وفقا للاحصاء الذي أجرته العام الماضي وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان؟ وهذا يعني ان ثلثي اللبنانيين يعيشون اساسا من الاجر الذي يتقاضونه آخر الشهر. هل تعرف الحكومة ان متوسط الاجر الشهري الاساسي المصرح عنه من دون التقديمات الاجتماعية هو ٥٦١ الف ليرة لبنانية، وفقا لدراسة سوق العمل التي اجرتها مؤخرًا المؤسسة الوطنية للاستخدام التابعة لوزارة العمل؟

هل تحسنت في الآونة الاخيرة مداخل العمال والمزارعين والموظفين من الفئات الشعبية والمتوسطة والفقيرة، وهي تشكل غالبية الشعب اللبناني وغالبية المستهلكين؟ هل تحسنت مداخل هذه الغالبية، حتى يطلب منها دفع ضرائب جديدة مرهقة؟ السؤال الاهم اقتصاديا: هل باستطاعة هذه الغالبية دفع هذه الضرائب؟ هل تعتقد الحكومة ان الواردات ستتحسن بهذه الطريقة؟ اشك في ذلك، ما لم تتحسن مداخل اللبنانيين، لان النتيجة الاقتصادية الطبيعية في هذه الحال ستكون تقلصا في الاستهلاك، وتقلصا في الطلب الفعال على السلع والخدمات، وتقلصا في حجم الايرادات الضريبية، على الرغم من زيادة نسبة الضريبة. يبقى سؤال اساسي برسم الحكومة: ما جدوى كل هذه الدراسات والمسوحات، اذا كانت الحكومة لا تريد استخدام نتائجها واستخلاص العبر والدروس منها لرسم سياساتها الاقتصادية والمالية والضريبية والاجتماعية؟

ان السياسة الضريبية الحالية قد وصلت الى نهاية المطاف، بعدما ساهمت في اوصول البلاد الى ما تتخطى به من ازمات. لم يعد ممكنا اليوم في لبنان، لاعتبارات تقنية واقتصادية، ناهيك عن الاعتبارات الاجتماعية والسياسية، لم يعد ممكنا الاستمرار في السياسة الضريبية التي تنتهجها الحكومة والتي تقوم على تقليل الاعتماد على الضرائب المباشرة وخصوصا ضريبة الارباح. ان اعادة النظر في نسبة الـ ١٠٪ المعتمدة اليوم كضريبة على الارباح، لم تعد مجرد خيار. انها ضرورة اقتصادية، وضرورة اجتماعية. فالبحث عن موارد جديدة للخزينة يجب ان يتم حيث توجد هذه الموارد، وحيث توجد المداخل المرتفعة والارباح والثروات، وليس لدى الفقراء وعامة الشعب. وهذا في مصلحة الاغنياء انفسهم، وفي مصلحة البلاد والاستقرار فيها، وليس في مصلحة الفقراء فحسب.

لا يوجد أي دولة مشابهة للبنان، لا في المنطقة ولا في العالم، تنخفض فيها ضريبة الارباح الى هذا الحد. عندما خفضنا هذه الضريبة الى ١٠٪ عام ١٩٩٣، كان هدف الحكومة، كما تقول، هو جلب الرساميل وتشجيع الاستثمار من ناحية، وتحسين الجباية من ناحية ثانية. للاسف الشديد، لم تتحسن الجباية، ولا تدفقت الاستثمارات، واذا كان هناك من تحويلات، فقد وجدت معظمها ملاذا ريعيا دسما في سندات الخزينة، او في مضاربات عقارية غير منتجة، لا تخضع لاي ضريبة ولا توفر فرص عمل للبنانيين. لم تتحسن الجباية ولا تدفقت الاستثمارات من جراء هذه السياسة الضريبية. بالعكس تماما، مؤشرات الجباية والاستثمار هما على تراجع نسبي ملموس.

الحكومة تقول ان حجم جباية الضريبة المباشرة قد تحسن. هذا صحيح في الظاهر، لكن المعيار الحقيقي لتحسن ليس حجم الجباية، بل حصة هذه الجباية من الناتج المحلي. ان حصة جباية الضرائب المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي تدنت من ١٠،٨٪ عامي ٩٣ و٩٤ الى ٦،١٪ عامي ٩٥ و٩٦، بدلا من ان ترتفع. وهي في الاجمال وفي الاصل نسبة منخفضة قياسا الى ما يجب ان تكون عليه، أي ٥ الى ٦٪ من الناتج.

من ناحية ثانية، انخفضت حصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي من ٣٣٪ عام ٩٥ الى ٣٠،١٪ عام ٩٦، ويتوقع ان تكون سجلت مزيدا من الانخفاض عام ٩٧ لتصل الى ٢٦،٧٪. وثمة مؤشرا آخر في مجال تراجع الاستثمار، هو نمو الودائع لدى المصارف بوتيرة اعلى من نمو التسليفات الى القطاع الخاص. ان الودائع لدى المصارف زادت بنسبة ٢٦،٢٪ عام ١٩٩٧، بينما لم ترتفع تسليفات المصارف الى القطاع الخاص سوى بنسبة ٢٠،٩٪ هذا الامر يعني ببساطة تراجعا في الاستثمار وعزوف القطاع الخاص عن التوظيف في مشاريع جديدة.

اذا كان هدف تخفيض الضرائب المباشرة هو تحسين الجباية وتحفيز الاستثمار، فان هذه الاهداف لم تتحقق، ولم يعد مسموحا بعد اليوم اخضاع البلاد لتدابير ضريبية عشوائية ومرجلة. فالسياسة الضريبية لا ترسم بشحطة قلم ومن خلف المكاتب. السياسة الضريبية ليست مختبرا للتجارب المالية، لان النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنتج عنها قد تتجاوز قدرة أي حكومة على الاحتواء او المواجهة. قد آن الاوان لورشة عمل من اجل وضع سياسة ضريبية شاملة للبلاد، تعيد الى الضريبة وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية والانمائية.

اخيرا اكتشفت الحكومة الوصفة السحرية، اكتشفت كيفية ابقاء العجز عند حدود ٣٧٪. اكتشفت موارد جديدة ومصادر جديدة لم تسبقها اليها أي حكومة في العالم. اكتشفت الاقتراض من الخارج وبالعملات الاجنبية. نعم الاقتراض من الخارج لسد عجز النفقات الجارية في الموازنة. الاستدانة لعشر سنوات او ٢٠ او ٣٠ سنة، وخدمة هذا الدين سنة بعد سنة، من اجل ماذا؟ من اجل تغطية العجز في موازنة سنة واحدة، ومن اجل دفع مستحقات ديون سابقة. ثم ماذا عن عجز السنوات القادمة؟ هل نستمر بالاستدانة من الخارج الى ما لا نهاية؟

لقد سبق ان حذرنا ان الاستدانة بالعملات الاجنبية هي، كالذهب، احتياطي استراتيجي لا يجوز التعامل معه بخفة ولاغراض آنية وقصيرة الاجل. انا افهم ان تستدين الدولة بالعملات الاجنبية لتمويل مشاريع انشائية تزيد الثروة الوطنية، كالطرق والمدارس والمستشفيات، وتستفيد منها الاجيال التي يطلب منها تسديد الدين وفوائده. لكن من غير المقبول ان نورث اولادنا اعباء دين خارجي ستتبخر اصوله في الرواتب والاجور والاهدار في اقل من اثني عشر شهرا. ولا يفيد في هذا المجال الادعاء ان قضية الملياري دولار هي مجرد اعادة هيكلة للدين العام. في الواقع، عندما تستبدل الحكومة ما يوازي ملياري دولار من الدين بالليرة اللبنانية بدين بالعملة الاجنبية، ثم تعود خلال السنة الى تغطية عجز الخزينة عبر اصدار سندات بالليرة اللبنانية بما يوازي هذا العجز، أي بقيمة حوالي ملياري دولار، تكون الحصيلة الاجمالية ان حجم الدين بالليرة اللبنانية بقي على حاله، دون أي تخفيض، فيما زاد الدين بالعملة الاجنبية ملياري دولار. وتكون الحكومة قد قامت فعليا بتمويل عجز ١٩٩٨ الناتج عن نفقات جارية، بقروض بالعملة الاجنبية، تلك هي الحقيقة ببساطة. فلماذا كل هذا التمويه؟ ان الحكومات الراشدة تطلب من شعوبها التوضحية بالحاضر من اجل المستقبل، اما حكومتنا فهي تعرض علينا التوضحية بالمستقبل لسد عجز الحاضر.

صحيح ان الدين دين ويجب السعي الى تثبيته والتقليل منه، اكان هذا الدين بالليرة او بالعملة الاجنبية. لكن، عند الاضطرار، اكرر عند الاضطرار، يبقى الدين بالليرة على الامد الطويل اقل خطرا واقل عبء من الدين بالعملات الاجنبية. والسبب في ذلك واضح وبسيط، هو ان لبنان اكثر تحكما في المحصلة النهائية بالعناصر المحيطة بمستقبل الدين، اذا كان هذا الدين بالليرة اللبنانية، أي انه اكثر تحكما بالكتلة النقدية، ومعدل الفائدة، وسعر الصرف. ثم على الحكومة ان تعلم ان كلفة الدين ذي الآجال الطويلة، لمدة ١٠ سنوات او ٢٠ سنة او ٣٠ سنة، لا تحسب على سنة واحدة، بل على اجمالي سنوات الخدمة، ان القول ان الدين بالعملة الاجنبية يوفر كذا او كذا بالمئة في السنة قياسا على الدين بالعملة اللبنانية، يستند الى حساب بدائي وتبسيطي. هلا تفضلت الحكومة ووضعت بين ايدينا دراسة جدوى مالية مقارنة، لتبيان الكلفة الحقيقية للخيارات المختلفة ودرجة المخاطرة المرتبطة بكل من هذه الخيارات.

ومن ضمن التوجه الحكومي نفسه في تبديد الموارد الاستراتيجية للشعب اللبناني من اجل حل مشاكل آنية وسنوية، تبرز محاولة تأجير امتياز الهاتف الخليوي لمدة ٥٠ عاما، ٥٠ عاما من الحقوق تتنازل عنها في ميدان

يشهد تطورات تكنولوجية وتحولات دراماتيكية، من شهر الى آخر. من هذا المنطلق، لا يجوز اطلاقاً ان تفكر الحكومة باعطاء امتيازات طويلة الامد في قطاع سريع التطور ومفتوح الافق على المستقبل كقطاع الاتصالات الخليوية. والمؤسف في توقيت تلك المحاولة انها تأتي والحكومة اللبنانية في اسوأ وضع تفاوضي ممكن. فالعقود الحالية مع شركات الخليوي تنتهي عام ٢٠٠٤، مما يضع الشركات اليوم في موقع قوي جداً تجاه الدولة اللبنانية. هذا الموقع يمكن الشركات من فرض شروطها على الدولة. فاما تحصل الشركات على الشروط التي تريد، او تفشل المفاوضات. وفي الحالة الثانية، لا تخسر الشركات شيئاً، وتستمر في تنفيذ عقدها السابق لمدة سنوات. ان الوقت المناسب للتفاوض مع هذه الشركات هو قبل سنة تقريباً من انتهاء عقدها، حيث ينقلب الوضع لمصلحة الدولة اللبنانية. فاما ان تقبل الشركات بشروط الدولة، او تخرج من هذا القطاع، وتستلمه الدولة بكامله، فتستثمره هي بنفسها او تلزم ادارته الى شركات اخرى.

تحدثنا في هذه الجلسة جميعاً عن العجز في الموازنة، وعن عجز الواردات، وتراكم الدين، والضرائب المجحفة، وتبديد الموارد الوطنية والاموال العامة. في الحقيقة، ان ما تعانيه البلاد ليس عجزاً في الموازنة فحسب، وليس شحاً في الاموال فحسب، ولا نضوباً للرساميل فحسب. ان اخطر ما تعانيه البلاد هو عجز في الرؤية، وعجز في الممارسة، يتجسدان عجزاً مالياً، واقتصادياً، واجتماعياً. ان العجز هو عجز سياسي. انه العجز السياسي تبثه السلطة في كل جوانب الحياة العامة. ان اخطر ما تعانيه البلاد اليوم هو هذه الغربة المخيفة بين هموم الناس وآلامهم ومشاعرهم من جهة، وهموم الحكام من جهة اخرى، واهمها هم الاستمرار في السلطة. عندما تدير السلطة اذن الصماء لهموم الناس ومشاعرهم، عندما تسيل الفضائح سيلاً عارماً وتقفل الملفات قبل فتحها، فيسرح ابطالها، المجهولون والمعروفون، من دون حساب ولا عقاب، ومن دون ان يرف للسلطة جفن واحد، عندما يشعر المواطن ان كل القواعد قابلة للانتهاك والتسويق والتأجيل، بما فيها الاستحقاقات والانتخابات وكل قواعد الحياة الديمقراطية، عندما تغلق ابواب الاصلاح والتصويب والترشيد اغلاقاً محكماً، يستبد اليأس. ونحن لن نرضى لليأس ان يستبد، فاللبنانيون يستحقون مستقبلاً افضل، واللبنانيون قادرون على صنع مستقبل افضل.

الرئيس: الكلمة للزميل غسان الاشقر،

غسان الاشقر: ايها السادة الزملاء،

الحقيقة ان النقاش حول الموازنة بما هي قد استنفدت وكذلك فذلكتها وصار الكلام فيها من باب الاعادة. لكن هناك نقاط اخرى قارها الزملاء تبينت حال الفوضى والفساد والانهار الذي نحن فيه. سأتناول هذا الوضع الذي يندب بالشر اساساً لمداخلتي باسم الكتلة القومية الاجتماعية، مرة اخرى نتجاوز الموازنة فالمال المرصود للاعمال الانشائية الانتاجية يكاد، لندرته يعصى المناقشة.

فالبحث لم يعد يتمحور حول خطة الانماء والنهوض بل حول سبل الخروج مما سببته لنا هذه الخطة. انها

موازنة اعلان توقف عن الحركة.

انها موازنة انتظار على حدود مواقع الدفاع الخلفية بعد ان تعثرت رهانات وتبعثرت وعود وخابت توقعات ولم يعد من سبيل، بغياب الرؤية الشاملة الموجهة، الا الانكفاء الاجباري مع فذلكة متوافرة وملجومة الادعاء. نتجنب الكلام اذن فيما هو متعارف عليه عند الخبراء اصحاب الفتاوي السلطانية والحلول الكتبية بانه علم اقتصاد. ندخل مباشرة في موضع خطة النهوض من زاوية النظام السياسي والاجتماعي الثقافي بما هي عناصر اساس في علم الاقتصاد وليست عناصر ملحقه به. تساءل احد علماء الاقتصاد في حمى النقاش حول آخر التقلبات في علم الاقتصاد التجريدي قال: اذا كنتم ايها الحكماء على هذا القدر الرفيع من العلم والذكاء، فلماذا نحن فقراء؟

وتابع قائلاً: منيت النظريات الاقتصادية الكبرى بافشال اساسية كما منيت بما هو اعظم الا وهو انحلال الثقافة التي غدتها وآزرت رؤاها الشاملة ذلك ان الابحاث الاقتصادية ككل عمل انساني متأثر بالاطار التاريخي والثقافي الذي تتحرك فيه.

وان عدم وجود رؤية ملهمة مرشدة عسر الى ابعد الحدود مهمة اقتصادي. الفحوى من هذا الكلام والسؤال الذي يطرح نفسه ايها الزملاء هو: هل ان قيام نهضة اقتصادية حقيقية ممكن بمعزل عن الحضن الاجتماعي الثقافي السياسي التاريخي الذي فيه تتحرك ومنه تستمد وجودها وفعاليتها؟

هل ان عملية الانماء الاقتصادي عملية تجريدية تتناسل فيها المعادلات المنطقية والحسابية بعيدا عن واقع الحياة بكل همومه وتشعباته؟ نحن هنا لنحاول تبديد هذا الوهم. وكلامنا يصب في صميم خطة النمو والانهاض ذلك ان الفصل بين الاقتصاد وبين السياسة والثقافة والاجتماع وبين الاقتصاد والبنية المصرفية هو تضليل للناس وهو ازورار مريب عن مواجهة المشكلات والاعطاب البنيوية التي تعصف بنا. فوحدة المجتمع هي العامل الاقتصادي الاول، والنظام السياسي العصري الحارف النزيه والعاقل هو ممر ادباري آخر ودولة القانون هي اقتصاد والخروج من دولة المحاصصة والطائفية هو اقتصاد والكفاءة والادارة والبيئة والرؤية يا دولة الرئيس بدون الرؤية الواضحة الشاملة بدون فهم شفاف للزمن والموقع لا وجود لخطة نهوض بل انتقائية عشوائية لا هدف لها ولا اتجاه. فالرؤية هي التي تجمع تشد الناس الى اهداف كبيرة يصارع الجميع لتحقيقها في سبيل حياة افضل بدونها تفتت المجتمعات الى طوائف واثنيات وتراجع المجموعات وراء اسوار تمايزاتها وامنها وتنفصل تدريجيا عن الشأن العام والمصلحة العامة كما في حالنا اليوم، هذه هي المعايير، القيم اللازمة لاعادة تنظيم المجتمع والاقتصاد والاتجاه نحو المستقبل

فأين نحن من كل هذا؟ وهل بدأنا فعلا بالانفلات من مفاعيل صيغة ١٩٤٣ وميثاقها الطائفي وعصبيات ثقافتها المتنافرة المدمرة؟

اننا ايها السادة الرؤساء وايها الزملاء الكرام، ما زلنا جماعة تبحث عن الوطن. نمشي هذه الارض منذ

الشهقة الحضارية الاولى، نعيمها حضارة وعزة، او نصرخ في وجه الوحش الغازي. وحط بنا الترحال في دولة الاستقلال، ونصبوا لنا الخيمة اياها خيمة الهنى الاستقلالية، شدوا الحبال فانتصبت كما ارادها الناصبون اياهم وربطوا الحبال الى الاوتاد. كل طائفة وتد، مفرز ينشك في صدر هذا الوطن ويستنزف قواه. وصاحوا بنا هي الخيمة الوطن، فايكم والمس بالاوتاد والا انهار الخيش على من فيه. وغنيها خمسين عاما اطفالا وشبابا نساء ورجالا حتى تحولت الاوتاد الى طواطم. كل طائفة قبيلة لها طوطم وقد تدافع عنه. تقدم له القرايين وتستبيح المجتمع والوطن في سبيله هذا ما عرف بصيغة ١٩٤٣ السياسية او بالمعجزة اللبنانية، او بالشركة الطائفية الديمقراطية المغفلة التي تغنى بها القوالون ودفع لها مثقفون وطبعت احزاب. ديمقراطية تمثيلية دقيقة فكل وتد ام في الخيمة الام له اوتاده الفرعية في هذا المجلس الكريم وفي مجلس الوزراء والادارات والقوى المسلحة والجسم القضائي نزولا او صعودا حتى آخر خزمتشي في هذه الدولة العلية.

اوتاد واوتاد، على قد الوطن مدفونة انصالتها في الصدر والقلب والعقل تحميها من الحريات المقدسة حريات الدفاع عن مصالح الطائفية الودد ويظللها نظام الطوائف الديمقراطية... وسارت بنا الاعجوبة بأنماط سلوكها وفكرها وثقافتها المخزية الى مذبحه اهلية هائلة.

خمسون عاما ونحن نمشي في هذه الصيغة السياسية المهينة نفتش عن المواطن عن المجتمع، نفتش عن الوطن فلا نجد الا الطائفة، خمسون عاما عست بنا نار الميثاق الطائفي واضرمتنا خطبا. هم اتانا الطوائف على حصان الامل والبكاء.

وقلنا نساند مشروع قيام الدولة رمز وحدتنا بعد ان استقطبتها الدويلات المتذابحة ارتضينا دستورنا مشوها وارتضينا ان نعاش مرضا وان نبرر، وان نهادن على امل ان نتجاوز الواقع المهين بارساء اتجاهات دولة المستقبل ودستور المستقبل الذي يليق بشعب لبنان.

ومشينا معكم الطوائف كل هذه السنين فلم نجد ملامح الوطن لم نجد مواطنا ولا وطنا ولا تنمية ولا اقتصادا وجدنا المذهبيات وجدنا تسارعا خطرا في وتيرة التقهقر والتنافر والاندفاع الى مهاوي التفكك في زمن اسرائيلي ودولي لا يرحم وفي موقع متمركز في قلب العاصفة.

فالطائفية افترخت مذهبيات شرسة، نظام المحاصصة المذهبية وسع دائرة نفوذه واعطابه، فلم يعد يكفي بفرض هيمنته وحصصه على دوائر الدولة بل هاجم مؤسسات المجتمع المدني للسيطرة على القطاعات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والرياضية والاعلامية في محاولة واسعة لمذهبة كل نشاطات المجتمع المدني في جو من التزاحم الضاري بين المرجعيات على اقتسام الملفات ومناطق النفوذ والهيمنة، فالطائفي والمذهبي يعيش اليوم ايامه الذهبية. له مرجعيته في المدارس والجامعات والمؤسسات العامة والخاصة له فرقه الرياضية واعلامه ونواحيه الثقافية وحركاته الكشفية ومؤسساته الخيرية له بواباته الى الوظائف يعرف عن نفسه عبر مذهبه ومرجعيته فتفتح له الابواب وكذلك العقبات وله حصانته المذهبية يمتطيها فتحميها يعبث فسادا ويرتكب ويتعدى وما من قادر عليه في ظل التحولات المذهبية وهذا الجو الموبوء افقس طبقة من طراير السلطة وكومة من الزعامات الاقطاعية

الكاريكاتورية. صغار كبروا بالشرائط ونشروا كفزاعات الحقول خشبا وخيشا وتبنا. تسلطوا على الادارات والاسلاك وافسدوا وحمو المفسدين واذلوا الناس على الاعتبار ونفوا الازلام والمحاسبين ونصروا الظالم وجرموا القتل ومنعوا الحق عن اصحابه.

نظام سياسي في تمام كماله ودلاله فلكل مشتعل بأنوار نجومه واعماره فنحن بخير والحمد لله. لم يكن ينقصنا حتى ينتفخ هلالنا ويتكور الا الموازنة وفذلكتها فاسعفنا بها على دنيانا وها نحن نتسامرها معكم مرة اخرى.

ومما زاد الطين بلية ايها السادة ان الفلتان والاجواء الموبوءة واستعمار حرب المذهيبيات على المراكز والمناصب والربح الحرام عاد وأحيا عظاما كانت رميما فكأننا في فيلم رعب حقيقي المومياءات القديمة قامت من قبورها المكلسة وانتشرت في الساحات العامة بكامل اكفانها، اعتمرت طوائفها وتزينت وتموهت اقراطا واساور وخلاخل ودفا وطبلا وبدأ الرقص المزغرد في اعراس الحرية الديمقراطية وحقوق الانسان... والله لا احد يستحي لو تواضعوا قليلا لكننا قبلنا انهم هم اياهم المتحدرون من الميثاق الطائفي الاول المشؤوم. انهم هم اياهم الذين تسلطوا على مناطقهم، ونحروا الحريات والديمقراطية وداسوا الكرامات وحولوا زماننا الى مساحة شاسعة من الحزن والاسى.

انهم هم اياهم يعودون في حلة جديدة وقد سرقوا احلام الاحياء ولغة الاحياء.

سرقوا اللغة الحية المشعة بالرؤى. سرقوا الكلمات النضرة المثقلة بشمارها واهجاءاتها وتعالكوها بين الميثاق والطائف، تعالكوها الحرية والديمقراطية والثقافة والعلم والقانون وحقوق الانسان وتعالكوها السيادة والوطن وخبز الفقراء واستباحوا احلامنا وفضوا اصالتها ورونتها وسلوا منها الكيل وفعلمها المحيي ثم تفوها على الناس تفا ممضا متواصلا من مزاريب النطق حتى غارت بتابع سناها وومضها والتبست معانيها وحبي غضبها ومجها السامع والمستمع... وراح الناس يفتشون عن لغة جديدة لاعلام جديدة لم يفتزعها بعد العلاكون.

والله كلما سمعناكم يقول الناس تخطفنا رغبة في البكاء او رغبة في الزعيق، كلما سمعناكم مسنا غضب يدفعنا الى حدود الانفجار. وبعد عذرا ايها السادة الرؤساء والزملاء الكرام، ان ساورنا قلق او خامرنا شك في اهلية هذه الصيغة السياسية لاحداث نهضة اقتصادية انمائية وتوليد الثروة وتوزيعها على الجميع او للقيام باي عمل انشائي كبير او تحقيق أي قفزة نوعية في صالح الحرية والديمقراطية والتقدم. ما نقوله ليس شعرا، ويا ليت كان، ولا تنظيرا هوأيا بل واقعية اقتصادية صارمة. اللاواقعية الجريمة هي في ان نستمر في ايهام انفسنا والناس ان هذه التركيبة الفاسدة العجيبة هي الفضاء الملائم للانماء والاعمار واستنهاض القوى الحية وتحريك الشباب والمبدعين والعمال والفلاحين والمثقفين والمنتجين على انواعهم يقول المثل الشعبي يا طالب الدبس من است النمس.

فهذا النظام السياسي. هذا النمس الطائفي المطعم لم يعط دبسا منذ الاستقلال ولن يعطي دبسا اليوم فمهما تشايطرتم وتشايطرنا وتبارعنا في الكلام والاستشهاد بالخبراء فالنتيجة والتحليل الاخيرة سوف تؤكد ان ما نأكله

منذ الاستقلال من است هذا النمى هو قطعاً ليس دبساً. ما نحن فيه ايها الزملاء هو البؤرة الموبوءة الموصوفة ايها التي لا تفقس الا الاشقياء والنصايين ومقتضى الربح السريع والمافيات على انواعها وهو المحميات المالية المسورة للكنص المبرمج لا يرتاده الا المختارون. وهو الارض الداشرة المفتوحة للشركات ولكبار المحتكرين والتجمعات المالية المشبوهة تقيم عليها قواعد مالية، تماماً كالقواعد العسكرية تشن علينا منها غارات مالية سريعة المردود ثم تنكفى الى قواعدها المحمية.

نعم سوف تقرر الموازنة لانه يجب ان يكون لنا موازنة. سوف نعدل ونناقش ونحاول الخروج باقل اضرار ممكنة، دون ان يعني ذلك ابداً الاقرار بالامر المفعول او ان يرضى احد بأن تسيّر الامور هكذا الى ما شاء الله.

ماذا نفعل اذن؟ كيف نخرج من هذه المتاهة؟

الاولوية ايها السادة هي للقرار السياسي.

فأما ان نقرر جميعاً عندها نبدأ بالخروج من حالة البؤس التي نحن فيها. او ان حفة منا من الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات الوطنية، والتجمعات خارج المجلس وداخله تأخذ على عاتقها مهمة توسيع رقعة الحوار حول عدد من القضايا وتحويلها الى برنامج يهدف الى احداث تغييرات بنيوية اساسية في نظام السلطة والقيم والاولويات ينعكس ايجاباً على المصلحة العامة والخير العام ويصب في مصلحة الوطن على الصعيد السياسي، نبدأ ايها السادة حيث يجب ان نبدأ بالاقرار بأن تأسيس فكرة الوطن هو الغاية وليس تعزيز واقع الطوائف.

وهذا يستتبع البدء بتفكيك وتعطيل هذا النظام الطائفي الحصصي الذي يحكمنا. نبدأ بزرع مضاضات تحد من قوة اندفاعه وهيمنته فهو يستند الى جزء من البنية الطائفية يغذيها وتغذيه وهذه البنية لها مؤسساتها المنتشرة على كل صعيد كما بنينا الخطوة الاولى نفعل المؤسسات المدنية القائمة وندعمها ونسهل عملية انتشارها ونشر للزواج المدني الاختياري واستتبعاته في الاحوال الشخصية ونشر بقانون للاحزاب يحاصر الاحزاب الطائفية والمذهبية، ونعيد النظر في قانون الاعلام بحيث نوسع وننوع ملكيته الى ابعد الحدود. ونحدث نصفه حقيقة على مستوى المدرسة الرسمية والمدرسة المهنية والجامعة اللبنانية فممكنها من لعب دورها المضاد في وجه مذهبية المجتمع ونستنفر المثقفين واساتذة الجامعات والطلاب والنوادي الثقافية والنقابات العمالية لكي تلعب دورها على صعيد النوعية كما على الصعيد السياسي هكذا نبدأ باطلاق الثقافة المدنية في وجه الثقافة المذهبية. نطلق ثقافة الانفتاح والتفاعل الخلاق في وجه ثقافة العصبية والتعالي الكاذب ننمي روح العمل الجماعي وفكرة الخير العام والمصلحة العامة وجدوى التضامن والتماسك وقيمة الوحدة ونوسع رؤيا النظر ونطور العقل حتى تتم المصالحة بين عصبياتنا الضيقة وبين واقع جديد يفتح امامنا على افاق واسعة من الاحتمالات. تغيير جذري في البنية السياسية يستتبع حتماً تغييرات في السياسة والاقتصاد ويجرد الادارة من ضغط المرجعيات والمذبيات ويعيد هيكلتها على اساس الكفاءة والتجرد عندها نكون قد بدأنا فعلاً بتأسيس الحضن المناسب لخطّة نهوض وانماء.

اما على الصعيد الاقتصادي فسنعود ونعدد بعض اتجاهاته الثابتة نسبياً والتي بدأت بواكيرها في الثلث الاخير

من هذا القرن وتبدو مستمرة الى القرن القادم.

اولا العولمة: وهي لا تعني ابدا نظاما اقتصاديا واحدا يراعي مصالح كل الدول انه محاولة لفرض هيمنة اقتصادية احادية الرؤيا على العالم نتيجة عدم قدرة أي دولة على فرض هيمنتها انقسم العالم الى تكتلات اقتصادية عملاقة تفترس الدول المستوحدة المنفردة وتحولها الى ارض مفتوحة لمصالحها شرط التعاون مع هذا الواقع الجديد والانفلتات نسبيا من سطوته يتوقف على مدى قدرتنا على تأسيس واقع تعاوني اقتصادي سياسي جديد والتعاون مع الشام هو الخطوة الاولى في الاتجاه الصحيح يمكننا من التصدي للمشروع الاسرائيلي ومن تأمين مصالحنا مع العالم. هذا هو الطريق لتعزيز السيادة الفعلية.

المعلم الثاني: هو المعرفة كما قلنا سابقا: وهي تبرز اولوية مطلقة، كقيمة اقتصادية اجتماعية الممثلة مولدة لكل عناصر الانتاج اننا ندخل عصر الطاقة الذهنية ففي معادلة الانتاج والنمو تبرز المعرفة كمسبغ وحيد للتميز والتفوق.

ويبدو ان التطور سوف يقاس في نسبة القدرة على تعزيز الرأسمال المعرفي ان على مستوى التعليم العالي او على مستوى المعاهد المهنية والتقنية الممتازة.

هذا يعني الاستبدال التدريجي لنوعية العامل في الخزان الاجتماعي من عامل عادي الى عامل مدرب يخترن المهارات والتكنولوجيا الحديثة. وعلينا ان نستوعب ان هذا الرأسمال البشري هو القوة المسيطرة في الانتاج وليس مجرد ملحق مهم للرأسمال المادي. والابحار في مشروع احدث ثورة فعلية في المعرفة أي توفير المعرفة النظرية والتقنية النوعية لكل فرد من افراد المجتمع هو الطريق الامثل في اعادة توزيع الثروة بعد ان حفرت هذه الرأسمالية المتوحشة الجشعة هوة خطيرة بين طبقات المجتمع فتوزيع العلم هو توزيع الثروة وتذخير اللبناني برأس مال ثابت، وهو تحديث للانتاج واطلاقه باتجاه المستقبل وهو تحرير البنية الانتاجية من سلطة الرأسمال المادي الجامد، وهو بوابة ابتداء الصناعات الجديدة والثروة على انواعها وهو حاضن للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وهو الوسيلة الثابتة الوحيدة للتحوط ضد التقلبات الاقتصادية والتوترات النزقة السريعة في عالم الانتاج الحديث.

واذا كنا ندخل عصر الصناعات المدارة بالطاقة الذهنية فهذا يعني ان الرأسمال المعرفي سيكون القوة الحاسمة وسنشهد تضاداً لا لقيمة الارض الواسعة ولكثرة العدد وللثروات الطبيعية دون ان يعني ذلك الغاء لها. نقول هذا حتى لا ينبري احد ويقول نحن منطقة صغيرة لا حول لها ولا قوة وان قوتنا في ضعفنا. ان قوتنا هي في علمنا وتصميمنا ووجدتنا. نخلص الى القول ان اعتماد هذا الاتجاه في عملية النهوض يعني التوظيفات الطويلة الامد والمستمرة في الحقل المعرفي.

التوظيف في المدرسة الرسمية في المدرسة المهنية والمعاهد التقنية العالية. وعندما نقول توظيف فهذا لا يعني التحسينات الروتينية انما يعني التجهيزات المتطورة الممتازة والاستاذ المتفوق والبرنامج المتطور لاحداث تبديلات في نوعية المعرفة التي ننتجها. اما الجامعة اللبنانية المستباحة للقوى السياسية.

فارفعوا ايديكم عنها وانصفوها اساتذة ومبنى وتجهيزات واسخوا على مراكز الدراسات والابحاث والاحصاءات فهي مراكز اشعاع وابداع ووظفوا هذه الجامعة في مشروع الانماء والنهوض. لذلك نطالب بزيادة في موازنات المعرفة لانها تحتل المركز المميز في حياة المجتمع، ونطالب بنفس الشيء لوزارة البيئة والصحة العامة.

كما نريد ان نحذر مرة اخرى، من هذه الهمهمات حول الخصخصة، فكانما الحكومة تريد ان توصلنا الى المحيط المسدود فلا يبقى امامنا الا بيع املاك الدولة ومؤسساتها المنتجة طريقا للخلاص.

الخصخصة هي انسحاب الدولة التدريجي من الشأن العام، هي انحلال الروابط بين الدولة والمجتمع، هي تقديم قيم الفردية والانسانية والاستثمار واولوية الربح الفردي المتوحش واولوية المصلحة الفردية على قيم التعاون والتضامن والخير العام والمصالح المشتركة. هي تهيمش لدور الدولة في وقت نحن احوج ما نكون الى دولة مركزية قوية عادلة ترعى شؤون المواطنين.

الخصخصة هي وضع الشأن العام والمصالح العامة في ايدي الخاصة.

السادة الرؤساء ايها الزملاء الكرام،

تعبنا من هذا المشي الذي يوصل. تعبنا من لغة الشفاه، هذه الدروب التي لا تصل، تعبنا من الكلام الجاهز المعلن، هذا المفذلك الفواش الممل الذي لن يشعل حريقا ولن يستنفر نخوة، هذا الاسفاف الذي لن يفتح افقا من الرؤساء ولن يؤجج شغفا. هذا الكلام الذي تنزه بلادته الذهن والخيال، هذه الضحالة التي لا تدهش ولا تولد ولا تبدع ولا تهز وجدانا او ترمي حصاة في هذا المستنقع الامن الفسيح. ما نفع كل هذا الكلام اذا غير بنا قدرا، وبيتكر حياتنا ابتكارا جديدا. ما نفعه اذا لم يصدع القوالب القديمة والازمنة المهينة ويخلخل الولاءات والمفاهيم المذلة ويوسع الارض ويورف الافاق ويوحد الجماعة ويمسح دمع الفقراء، ما نفع كل هذا الكلام اذا لم يبدل احوال هذا المكان. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل جميل شماس.

جميل شماس: دولة الرئيس، ايها الزملاء الاحباء،

بعدما سمعنا في الجلسات حتى الآن من درس وما سنسمعه لاحقا، وبعدما سمعت رأي الناس في هذا العرض المسلسل حيث لم يعد يهمهم ماذا تقول المعارضة مهما صدق بعضهم، ولا ما يقوله الوزراء مهما برعوا. واحتراما مني لمشاعر الناس ولذكائهم ولمصداقيتي تجاههم اجد نفسي مرغما لانهاء كلمتي بالجملة التي يتوق لسماعها اللبنانيون عندما يباشر احدنا بالكلام.

عشتم وعاش لبنان

الرئيس: الكلمة للزميل ربيعة كيروز.

ربيعه كيروز:

بين وضع محتقن ماديا وساخن سياسيا، شاحب معنويا وقارس معيشيا، يقع المواطن البريء في دائرة الاستهداف المباشر، ذلك المواطن اللبناني الجبار الذي تعاطى مع واقعه حتى الآن بدرجة عالية من الوعي لكل ما يحيط به. عالج الواقع الجريح بالحلم المستحيل حطم السلاسل بطاقاته المتفجرة دوما والشهود لها عبر كل المراحل والازمات. مثل نقطة ضوء راکضة وسط اليأس، يركض هذا المواطن فوق جليد الاضطرابات والتشنجات المعيشية اليومية. يتزلج فوق نار العوز المادي والموت المعنوي في حلبة الصراع الدائم، يتجه نحو الطيران بدلا من الاسترخاء في مقعد الاستسلام لمصير كئيب.

الاشياء تبدأ بومضة. تقودك هذه الومضة الى بانوراما من المشاكل المعلقة على حبال المعالجة الهزيلة.

في المراحل الاولى كان تعامل الفرد مع الموجود بما هو موجود باطار متناسق وعادل بين المتطلبات الملحة والحد الأدنى من الحياة الحرة الكريمة دونما الوقوع في ديون باهظة وغير لازمة تسحق الكيان الفردي ومعه كيان وطن بأسره.

من اولى دعائم النجاح تأسيس اقتصاد سليم متماسك متين يأخذ بعين الاعتبار حاجات الفرد القصوى من دواء وغذاء وكساء قبل أي مظهر من المظاهر الحياتية اللامعة والكماليات التي ترمي المواطن في آبار العجز.

خواء وانتظار، مواقف متقلقة، طروحات هاربة، غضب ساكن ومسكين، اذلال، صفعات، هدر مال وهدر حقوق، غربة فظيعة يتجرعها الوطن من كأس القهر والاشمئزاز.

نتعاش سلينا مع موازنة خجولة، حائرة، علية غير قادرة على المجابهة، عاجزة حتى عن الحراك لا تبشر بأي افضل على صعيد الخير والبحوحة ولا تستطيع حتى ان تلاطف امالنا وتطلعاتنا ولا تحمل في طياتها اية ملامح لربيع مشرق، ان الاخطاء المتراكمة في تركيبة الموازنات وبرمجتها لا تقترب من المنطق السليم البناء بحيث ان القسم الاكبر منها لا يمت الى المشاريع الانتاجية باية صلة، فالحكومة دوما تسعى الى تحقيق الكماليات دون الضروريات مما اودى بنا الى وضع خطر وديون مرهقة ومآزق مالية مستعصية تستلزم انقاذا جذريا وسريعا. اجل في خضم هذه الاحوال المادية والفجائع المعيشية التي تمسك بالوطن والمواطن نحن بأمس الحاجة الى استنفار اقتصادي واعلان حالة طوارئ جريئة لا ترتضي بالوسط حلا.

لقد غاب عنا او تغيبنا عن حفظ المعادلة بين الموازنة والدين العام، فروقات شاسعة بين هذا الدين والانتاج، صعوبات بالغة في تحصيل الاموال اللازمة لسد العجز وايفاء الديون والفوائد المترتبة عليها. بتنا في وضع يحتم علينا ان نتعاصر مع الاربك الداخلي بدل ان نصهره، تشنج مالي وقلق اقتصادي ونوبات من الانهيارات الجارفة لكن الابداء العظمى اننا نأبى الاعتراف بحقيقة مريرة ونرفض الاغتسال بمقومات تصحيحية تنشلنا من هذه الوقائع التعجيزية حتى اننا نتجنب الانطلاق والصراخ ونؤثر على ذلك الاحتفالات السليمة الرنانة التي تطيح بالبارحة والغد.

وزارات مهمشة بئسة صامته حينا ومتطوعة احيانا فوزارة المهجرين مثلا تدب فيها حياة شبحية يدفع ثمنها ذلك المهجر اليتيم الذي لم يكف حتى الآن عن تأدية الحسابات المتوالية في الحرب وفي السلم، والفواتير نفسها القيت على عاتقه في كافة الظروف دونما تمييز بين وضع وآخر. تحمل ضريبة القهر والظلم فضاع بين القهقهة والبكاء.

حالة المهجر حالة استثنائية تدعونا الى التأمل وتجبرنا على الكفاح في سبيل تحسين وضعه الكئيب المدمر والمضاد لكل مظاهر الانسانية والضمير والوجداني والبشري، هذا المواطن المهجر قادم من وسط الحطام حيث تأكله فراغ المستقبل وابتلعه العدوان القاضي على كافة مبررات وجوده المعقول فغدا تحت الصفر وفوق اللاشيء بين المجهول والعبث بين الزيف والخنوع وكأنه معاق محروم حتى من الاقرار بعاهته وصولا به الى الاستقرار كأنه كلمة متقاطعة خيرا ان حلت وخيرا ان لم تحل.

يجب ان يدرك الجميع ان قضية المهجرين مثلث زواياه حادة، قراراته غير محايدة امعانه في التجول داخل الجرح سيرمي بالقنبلة حيث تقع تبعا لدورة القدر والظروف في عمق الاهتمام وخارج اللامبالاة.

اما وزارة الزراعة فحدث ولا حرج من حالة التراجع والتقهقر التي تعبرها هي فقط المعاينة وهي فقط المعنية بهذه المعاناة. بؤس زراعي ما بعده بؤس تشرد واضمحلال كلي مساعدات مينة قبل ان تولد تشجيعات طفولية عناء عناء دونما اعتناء معالجات كلامية وخطط غير عملية، مناظرات لا تتعدى حدود النظريات الظمآنة ولو الى مواد اولية في استيعاب القطاع الزراعي ولو في بقاعنا العزير لا سيما في منطقة بعلبك الهرمل بحيث تشكل الزراعة مرفقا تاريخيا اساسيا يتكأ عليه في تجسيد طموحها المعيشي ومن ثم يغيب عنها هذا المرفق او الاجدر بنا ان نقول يغيب عنها.

كل لبنان لحظة حرية في خاطر الزمان العربي العالمي، ايقنت فيه الحرية العالمية ذات يوم موطىء قدم لا بل موطىء قلم يسجل الرأي المطلق يخطب في اللاحدود يتخاطب مع المدى ويخلق ويخلق حيثما يشاء كيفما يدري ومتى يختار. الحرية التي طالما انشدها لبنان ليست سلطة تمزق الستائر وتدحرج البيان هذه الحرية التي طالما تغنى بها لبنان ليست استخفافا بالمسؤولية العائدة والرؤية الفطنة، ليست قفزا فوق الانسان بل هي بالانسان نحو الوعي التام والادراك الحذر والسؤدد والفلاح.

شاشة وطن الحبيب الذبيح لا تقوى الا على عرض مشاهد الحرية الفذة التي لا تحشى هاجما او مدافعا. نعم وبكل تأكيد الحرية فرح مسكونة بالهدف. الحرية حلم انبل وافضل، الحرية دم الفقراء قيثاره مقاومين مناضلين في ساحة النصر.

الحرية تحرير الموقعين في وطنهم. الحرية استحضار متزن لدوافع الاستمرار، الحرية قدرة وقودة، الحرية صلاة واختطاف، الحرية قبيلة من الارواح النائية في مشاركة الانسان للانسان.

الحرية توحد عتيق بين المبدأ والحياة، فكيف اذن نستمر في وطن تكلم فيه الافواه، تلجم فيه صيحات الحق وترجم القدرات، هل هذا موطن ام موئل لشتى اصناف الاستفزاز السياسي والاجتماعي وحتى الفكاهي.

دون شك يستوقفنا هذه الفترة موضوع الانتخابات البلدية والهيئات الاختيارية اذ نتمنى على الحكومة ان تمارس جديتها في اتمام هذا الاجراء الضروري لاثبات مصداقيتها وللوقوف عند رغبات المواطنين وحقوقهم في انتقاء مجالسهم البلدية والاختيارية ومدى تأثير هذا الملف الذي طال النقاش فيه على تأكيد صحة الوطن ووجوده. السليم ضمن روزنامة الاوطان التي تحترم نفسها ومواطنيها، لا سيما اننا اصبحنا بأمر الحاجة الى بلديات تتحمل مسؤولياتها وتمارس دورها وفعاليتها في ترجمة اليقظة والنهوض والمساهمة في التقدم والازدهار اما ماذا نقول او لا نخجل ان نقول عن موضوع الصناعة الكسيحة التي تتآكلها المشاكل الجسيمة ويعلوها تراجع في معظم قطاعات الانتاج وهذا عائد طبعاً لمسؤولية الدولة ودورها المشلول في دعم وتقوية هذه الصناعة بأية وسيلة.

فالساسة النفطية يطغي عليها جو الاحتكار والتسلط حيث تتحكم المافيا بالسوق النفطي فتكبل السوق ولا تدعها حرة امام المنافسة.

هذه المافيا النفطية تسد كل المنافذ وترتاد السوق لتغدو الرائدة المطلقة، في حين لم تكلف الدولة نفسها عناء التدخل في هذا الواقع الحاكم المتحكم، الامر النهائي ولم تلجأ الى اية حلول في معالجة هذه الهوة غير المقبولة. ما اتعس الوطن الذي تنحر فيه العدالة الاجتماعية فينخر الهرم الاجتماعي، فتغتال فيه حقوق الآخرين عن سابق تصور وتصميم، فتتذكر اننا في وطن لا نعرف مفاتيحه ولا نملك الثمن الباهظ لتحطيم اللعبة الكبيرة. لقد ماتت الطبقة الوسطى التي هي لولب الاقتصاد المتين وغير المتزعزع كما هو معروف او معترف به في كافة دول العالم.

هذه الطبقة الوسطى تحفظ التوازن الاجتماعي يحافظ على معادلة واثقة، شرسة ومندفة. هوية وطن ضائعة بين الانفاق والانفاق. انتهت الاجازة، وها هو الوطن يغلي. ها هو الجرح يفتح قطبة بعد اخرى. أهى رقصة الثورة ام رقصة الانسحاق.

انها الحرب في ظل السلام. انها الحرب المسالمة المضادة الهدف الاصلي.

الحرب المسالمة للعدو الحقيقي. كفانا تشردا كفى لبنان شرودا وهو يكاد يغادر ذاته كأن الهدنة العلوية سمكة ملونة تنزلق من بين اصابع ذاكرتنا العشوائية. الا اذا غادرنا مسرحية الاحوال هذه... متى تنفذ خابية الصبر؟ حان للبنان ان يللم كلومه ويتنفس الصعداء. حان لوطن الفكر والثقافة ان يعاود دوره فيعود له الحضور المميز الوراق ويكون لذلك ابلغ الاثر في نفوس اهله المرمية لعراء التاريخ وشراسة الاقدار.

لا بد ان يطوي لبنان لياليه المفتوحة النازفة. لا بد ان يلج من جديد في صياغة حرف جديد، لا بد ان نعمل ليل نهار حتى ننجز مرحلتنا الاولى. فالحضارة بالنسبة للبنان هاجس، هاجس محبة وحقيقة والكلمة بالنسبة اليه حكاية - حكاية مجد وابطال. وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

الميزانية العامة هي المرآة التي تعكس اوضاع البلد والواقع الذي يعيشه من كافة الجوانب السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والنقدية...

وتكون بمجملها تعبيراً وتجاوباً مع حاجات البلد في تلبية كل متطلبات الانماء والتقدم والاستقرار على المستوى السياسي في مواجهة عدوان وتحريات العدو الاسرائيلي وخصوصاً ما نشهده اليوم من فشل ذريع في المفاوضات الجارية في الولايات المتحدة الاميركية مع الفريق الاسرائيلي والفريق الفلسطيني، وما سمعناه اليوم من تهديدات من رئيس اركان الجيش الاسرائيلي بأنه على استعداد ان يبقى في لبنان الف عام. لذلك يجب ان تأخذ الميزانية العامة بهذا الواقع وتكون انعكاساً له على المستوى السياسي أي سياسة مواجهة اقتصادية وامنية، ولحمة وطنية تحشد كل الطاقات لبناء سد منيع في وجه اخطار اسرائيل وعدوانها واطماعها في المنطقة التي لبنان جزء منها.

اما على المستوى الاجتماعي يجب ان تقوم الميزانية بتأمين متطلبات الحد الأدنى من العيش الكريم، ليكون بالفعل هناك امن اجتماعي وثابت، واليوم امن اجتماعي ثابت في ظل المظاهرات التي شاهدناها وشاهدها جميع اللبنانيين على باب مجلس النواب منذ فترة واليوم وغداً من طلاب جامعات ونقابات عمالية لا شك ان هناك ضرورة وحاجة لتعبير شعبي عن الواقع الذي نعيشه اليوم هذه الفكرة ليست جديدة على لبنان فهو يتظاهر لاصغر قضية وطنية وعربية، ونحن نعتبرها طالع خير اذا كانت العملية ليس لها خلفيات وابعاد خارجية ولا يكون لها اهداف ابعد من حدود المطالب الوطنية والشعبية.

ايها السادة، اننا اليوم نبحث في الميزانية السادسة التي نناقش فيها اوضاعنا الداخلية من حيث الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنقدية والانسانية في آن واحد، والميزانية السادسة تحت شعار الانماء والاعمار من ضمن خطة النهوض التي اعلن عنها الرئيس الحريري في بداية استلامه الحكم وكنا دائماً نطالب درس الميزانية باعتماد المبادئ الاصلية التي اقرها مؤخر اركان السلطة بعد خلافاتهم المشهورة والمشهودة والمتواصلة، وانني ذهبت الى ابعد من ذلك في المطالبة بالتقشف اسوة بالدول التي مرت بظروف صعبة وحروب كما حل بلبنان، ولكن وبكل اسف لم يكن هناك اهتمام جدي لوضع الحلول، وبقي التسبب والفلتان الاداري والهدر في المشاريع والصفقات والعمولات في التلزيقات والصرف غير المجدي في ابواب الميزانية.

هذا الكلام ليس من عندي، ولست انا في موقع المعارضة عندما اتحدث عن تلك الامور، انني اكرر ما قاله اركان الحكم في فترات التباعد فيما بعضهم قالوها جميعاً وتحدثوا اكثر من ذلك بكثير ونحن نذكر ما قالوه ونذكرهم ان ما وعدوا به وما طالبنا به وطالب به الشعب يجب ان يصل الى نهاية والى حل. وهنا اسأل لماذا توقفت التحقيقات بعد فتح ملفاتها والجواب ان الجميع متورطون فهذا الخيط الرفيع اذا قطع، من المتأكد ان هناك رؤوساً

كبيرة الحجم ومتوسطة الحجم وصغيرة الحجم لذلك «شيلني لشيلك واسندني لاسندك والعملية ماشية»، باستمرار نفتح ملفات ونقفل أخرى، وبعد ايام واسابيع ينسى الشعب لانه طيب القلب وشعب صبور ولكن للصبر حدودا، واحذر هنا فانما للصبر حدود.

ان فتح باب الاغتراب والاستدانة من الخارج بفواتير عالية وعلى مشاريع اكثرها غير منتجة، وغير مجدية في سلم الاولويات التي تفرض مبادئ علم الاقتصاد والتي هي بعيدة عند مبادئ التخطيط الاقتصادي العلمي التي تتطلبها خطة النهوض التي تحدثت عنها الحكومة ودون الاستفادة من الدول الاخرى التي مرت قبلنا بأوضاع مشابهة لوضعنا الحالي واخيرا اعترفت الحكومة بخطورة الاوضاع الاقتصادية والعجز الكبير في الميزانية وضخامة الدين العام وما يرافقه من فوائد عالية تكاد تستهلك كل الدخل الوطني من واردات.

عند طرح زيادة اسعار البنزين والتحول عنه الى اقتراض ثمانماية مليون دولار لمشاريع ملحة الى حركة الشيخ الطفيلي في هذه الفترة القصيرة من خلافات اركان الحكم وما رافقها من بلبله وانعدام للثقة نسأل كم كانت كلفة تثبيت قيمة العملة اللبنانية امام العملات الاجنبية، وبفترة قصيرة هي بحدود مليارين وثلاثماية مليون دولار اميركي استعملها وحرقها البنك المركزي لتثبيت قيمة العملة اللبنانية.

أهكذا تبني الاوطان؟ وعلى هذا المستوى من الاستهتار والخفة، لقد استدركت الحكومة مؤخرا فقامت بمحاولة تخفيض ارقام الموازنة وقمنا نحن في لجنة المال بجهد مشترك مع وزارة المال والوزراء المختصين بتخفيض بعض ارقام من بنود الموازنة ولكن هذا بنظري لا يفي بالغرض وليس هو الحل للمشكلة ان الحل الجذري والعلمي للعجز الذي سيصل في النهاية بميزانية ١٩٩٨ حوالي ٥٠٪ وليس كما قال وزير المالية فؤاد السنيورة الذي تلاه في المجلس عن نسبة ٤٠٪ كانت النسبة في البداية في مشروع الميزانية ٣٧٪ ثم بعد التعديلات التي طرأت في لجنة المال والموازنة التي خفضت جزءا بسيطا من الرسوم في البند (٩) وما لحقه جدول رقم (٩) فارتفعت في هذه الفترة البسيطة الى ٣٧،٠٪ ولكن اطمئنكم بانها ستتجاوز ال ٤١٪ والى فوق ال ٥٠٪ والسؤال هو لماذا؟

لان هناك سلسلة الرتب والرواتب التي ستطرح في شهر شباط كما وعد دولة رئيس مجلس النواب، والشعب ينتظر والموظفون الاداريون في الخارج ينتظرون هذا القرار الذي مر عليه اكثر من عشر سنوات ونحن نتكلم عن اقرار سلسلة الرتب والرواتب، ولكن لا حياة لمن تنادي الى جانب هذا صندوق المهجرين، بالامس فقط هدد وزير المهجرين بالامتناع عن التصويت او بعدم التصويت على الميزانية ١٩٩٨ لانهم لم يعطوه المال بالطبع ان قضية وزير المهجرين قضية محقة، ويجب ان تؤمن الاموال من اجل عودة هؤلاء الناس الذين حرموا من منازلهم سنوات طويلة قهرا وبغير ارادتهم وبقوة الامر الواقع فمن حقهم ان يعودوا ومن حق الوزير ان يطالب بتأمين الاعتمادات، انني لا ادخل في تفاصيل كيفية تأمين الاعتمادات، وكيف توزع الاعتمادات هذا ليس شأني اليوم وخصوصا اننا في منطقة الشمال لم نل من اعتمادات المهجرين الا الضرر القليل القليل، بكل اسف ان هناك اكثر من ميزان تزان به الامور في هذا البلد، وكفى ما وصلنا اليه في هكذا تمييز ومخالفة مبدأ دستوري كنا قد

اقريناه في هذا المجلس اعني به مبدأ الانماء المتوازن وعجز الكهرباء ايضا، فقد اتت الحكومة بمائة مليار ليرة لبنانية لتغطية عجز الكهرباء فهذه ايضا ترفع من وتيرة العجز لذلك اطمئنكم ايها الاخوة ان العجز سيتجاوز الـ ٥٠٪ كما حصل في السنين السابقة كانت الحكومة تأتي برقم ويوم التنفيذ يرتفع اكثر من ٣٠٪ عما هو آت في الميزانية العامة.

الحل هو ليس بفرض المزيد من الضرائب والرسوم كما جاء في مواد قانون الميزانية الحالي وبشكل مخالف لمبادئ الدستور واصول التشريع، وبصفتي عضوا في لجنة المال والموازنة فقد وقفت ضد هكذا تشريع لرسوم وضرائب وما رافقها من جدول رقم (٩) في ميزانية سنوية تنتهي بانتهاء العام بقطع الحساب، انها هرطقة في التشريع ان نقوم بتشريع قوانين دائمة ومستمرة ومتواصلة في مشروع ميزانية سنوية تنتهي بانتهاء العام هذا ما قلناه في لجنة المال ووقفنا ضده وفي التشريع ايضا يجب ان تراعى اوضاع المواطنين العاديين، حيث يفترض ان تطل الضريبة اصحاب الدخول الكبيرة وليس صغار الموظفين عن طريق الضرائب غير المباشرة، فالموظف العادي يدفع من راتبه ٨٪ وتدف المصارف ١٠٪ فالموظف صاحب الحد الأدنى من الاجور يدفع ٨٪ من راتبه، واذا ضربتها باشهر السنة تراها تشكل عبئا كبيرا عليه، اما المصارف التي تجني المليارات من الارباح تدفع ١٠٪. ان تزايد العجز في الميزانية يستتبع الزيادة في الدين العام وبالتالي سيتزايد حجم فوائد الدين العام وهذا سيكون له انعكاس حاد على مجمل اوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والحل هو باعتماد سياسة اقتصادية انمائية يتضاعف من خلالها الدخل القومي للبلد، وبوقف ظاهرة التراجع في الانماء الاقتصادي التي نلمسها اليوم من خلال الجمود المسيطر على اسواق البلد، خصوصا في قطاع البناء الذي تراجع منذ سنتين الى نسبة ٣٪ حيث كان في العامين الماضيين ٩٥ و ٩٦ بنسبة ٧٪ وهبط الى ٣٪ و ٤٪ في العامين ٩٧ و ٩٨، ولا ننسى دمج المصارف وسبب اندماجها هذا نتيجة الجمود والركود الذي يعيشه وضعنا الاقتصادي في هذا البلد اليوم، ان عملية حصر الانماء في منطقة جغرافية معينة وعلى مشاريع اكثرها غير منتج هو السبب الذي يعرقل النمو الاقتصادي في لبنان، ناهيك عن الارضيات في توزيع المشاريع العمرانية على مراكز القوة لدى اركان السلطة بشكل مجتزأ بعيدا عن روح التخطيط والتكامل في المشاريع المنتجة على مبادئ العدل والتوازن.

وهنا يمكننا القول بأنه ليس هناك خطة انماء اقتصادية واضحة ونعود لسؤالنا ما هو الحل؟

ان الحل بتعزيز العناصر الثلاث التي يعتمد عليها لبنان من دخله بصورة اساسية وهي: الزراعة، الصناعة، والسياحة وهنا نسأل ماذا فعلت الحكومة في تلك المجالات علما بأنها مؤخرا استدركت اهمية تلك المرافق.

ماذا قدمت للزراعة واين اصبح المزارع والارض عطشى والمياه تذهب هدرا الى البحر. اين السدود الجبلية لحصر المياه؟ ماذا حل بالانتاج الزراعي واين الاسواق له؟ وماذا حل بالمزارع غير الهجرة الى المدينة والالتحاق بمن سبقه من جحافل المهاجرين للخارج، وماذا كان نصيب الصناعة من تشجيع ورعاية وحماية علما بأن الزراعة والصناعة تساعدان على امتصاص الايدي العاملة وتحد من تفشي البطالة الى جانب تصحيح الخلل الكبير في

الميزان التجاري حيث يستورد لبنان كل انواع السلع لدرجة وصل حجم المستوردات بحدود ستة مليارات دولار ويصدر لبنان للخارج بحدود ستمائة مليون دولارا. ان مصلحة لبنان اقتصاديا وماليا الحد من العجز في ميزانه التجاري باتباع سياسة التبادل التجاري مع الدول الاخرى على مبدأ المقايضة سلعة مقابل سلعة وهذا ما يساعد على تصريف الانتاجين الزراعي والصناعي، الى جانب ذلك نبه الحكومة الى ان هناك موارد تساعد على تعزيز الدخل الوطني للحد من العجز ومنها على سبيل المثال.

١ - جباية الكهرباء من كافة المناطق اللبنانية وتطبيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين امام التكاليف، بدلا من صرف مائة مليار ليرة لبنانية من عرق من يدفعون ثمن الطاقة الكهربائية لحساب من يتهرب من دفع ثمن الطاقة.

٢ - استغلال الدولة للكسارات والمقالع بدل ترك هذا المرفق لاستغلال مافيا النافذين على حساب البيئة والغابات والمناخ.

٣ - استرداد الدولة للمشتقات النفطية بدل مافيات النفط المتسلطة على هذا المرفق المربح جدا، وتأهيل المصافي وتشغيل الموظفين في مصافي طرابلس والزهراني ان مشكلة النفط هي مشكلة خطيرة مزمنة، وتحدثنا عنها في الظروف الماضية، وكانت تقارير الخبراء سابقا حتى آراء وزراء النفط السابقين كانوا دائما يقرون بأن هذه السلعة هي استراتيجية وبالتالي فهي سلعة رابحة، وبكل اسف كان هناك مصفاة للنفط في الشمال مؤهلة وبقليل من الترميم كان بإمكانها ان تقوم بانتاج طاقة تغطي اكثر من ثلث لبنان، وبنفس الوقت تدر على الخزينة ارباحا طائلة كما جاء في تقارير الخبراء وحتى وزراء النفط بنفسهم، اكيد ان هذا المرفق مربح وتسلب النافذين منذ قليل قالوا ان هناك مافيا في البلد ان هناك اكثر من اربعة مافيات متسلطة على تجارة النفط وبكل مشتقاتها من بنزين وغاز وكاز الاويل للطائرات والمازوت والفيول اويل لتصنيع الكهرباء، فكل هذه المشتقات النفطية مربحة جدا ولا يمكن للدولة ان تضع يدها على هذا المرفق.

٤ - التعجيل باقرار قانون تسوية المخالفات البحرية وتنظيم الشواطىء. لذلك اخاف ان تكون هذه ترقية لتسوية اوضاع من وضع يدهم على الشواطىء منذ زمن طويل، ويستفيدون بارباح كبيرة او ان تكون نافذة حتى يدخل منها بعض الممولين من جميع اقطار البلاد ويعمدوا الى تكوين مرافق سياحية ضخمة على حساب جمال الشاطئ وجماله وعلى حساب تنظيم وضع البيئة والطبيعة الذي يمتاز لبنان منها جميعا ان كان على صعيد المناخ والشمس التي هي له دور سياحي كبير.

٥ - الاسراع في تطبيق الحصرية بشكل جدي بمعرض الشهيد الرئيس رشيد كرامة في طرابلس، وتجهيزه بكل ما يحتاج من اعتمادات لانه مرفق انمائي يساعد على تعزيز الانماء الاقتصادي بلبنان وقد اقرينا في الموازنة بالتعاون بين نواب الشمال ولجنة المال استطعنا ان نقر ١٢ مليار ليرة لبنانية لهذا المرفق الانمائي الكبير للبنان وللمنطقة ككل وليس للشمال كما يظن البعض، هذا مرفق يتكامل مع مشروع المطار

والاوتوسترادات كما قال دولة الرئيس بالامس ويتناسب مع تلك المشاريع الضخمة المكلفة مئات الملايين من الدولارات حتى يكون وسيلة للتنمية الاقتصادية ولفتح ابواب تجارية مع الخارج ولتأمين استثمارات ومستثمرين وجلب السواح في آن واحد الى هذا البلد الذي يحتاج الى الافتتاح على دول العالم.

ان اخطر ما نواجهه اليوم هو ان الخلافات بين اركان السلطة وانعكاسه على المواطنين حيث تؤدي لانعدام الثقة بين المسؤولين والمواطنين في الداخل وله انعكاسات خارجية على البلد واقتصاده وتقلص الاستثمار من قبل المؤسسات المالية الاجنبية والعربية وحتى المواطنين اللبنانيين الذين يعملون في الخارج ويفكرون بالعودة فهم يعدون الى الالف حتى يعودوا الى وطنهم، ونحن نعلم ان العديد منهم في الخارج ينتظرون العودة لتسيير ما جنوه في الخارج لوطنهم الام ولكن في ظل هذه الاوضاع اعتقد انهم لن يعودوا وحتى الموجودون اليوم في لبنان يفكرون بالهجرة خوفا من الاوضاع المتأزمة واخيرا: ان التنمية الاقتصادية تحتاج لسواعد الرجال وبالتالي فان التنمية تحتاج لبناء المجتمع المدني المتماسك وذلك ببناء الانسان خلقيا وعلميا، وهنا تبرز مشكلة تفشي الامية في هذه الايام نتيجة الفقر، والحل بنشر وتعزيز التعليم الرسمي والمهني لتأمين كوادرن فنية للحد من موجة البطالة بتأمين فرص عمل للعاطلين وللحد من الهجرة الى المدينة وخارج الوطن.

اما موضوع الـ ١٥٠ مليارا فاني اسأل الحكومة ما هو المعيار في تحديد معنى التخلف وما هو المقياس الذي اعتمد وبأي ميزان سيتم التوزيع على المناطق... علما بأن منطقة النية الضنية هي اكثر المناطق حرمانا في لبنان وهذا ما جاء في حديث دولة الرئيس الحريري بالامس بعد الافطار اعترف بكل صراحة ان الشمال وكل الشمال اكثر المناطق اللبنانية حرمانا، لذلك فاني بانتظار اعادة النظر بمشروع الـ ١٥٠ مليارا ونريد توضيحا لهذا المشروع وللطريقة التي سيوزع فيها هذا المشروع حتى يكون الانماء منه علمي وموضوعي وشامل وعادل وتطبيقا لمبدأ دستوري. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمود عواد.

محمود عواد: دولة الرئيس،

قبل ان ابدأ اريد ان اسجل اعتراضا على زيادة ١٪ على رسوم نقل الملكية التي هي حاليا ٦,٥٪ بل على العكس اني اطالب بتخفيض هذه النسبة من ٦,٥٪ الى ٣٪ اذا امكن او اقل.

والسبب ان الحاصل حاليا وفي اية عملية بيع تحصل يتم اتفاق فيما بين الشاري والبائع وكاتب العدل والمحامي على تخفيض ثمن أي بيع.

هنا نسأل اين هي الشفافية التي يجب ان يتصف بها كل هؤلاء وهذا بالتالي ارتفاع هذه الرسوم يؤدي الى انخفاض في عملية البيع والشراء لذلك نجد ان هناك اكثر من ١٦٠ الف شقة خالية في البلد واذا تم البيع من خلال وكالات تعتمد والجميع يعلم مشاكل هذه الوكالات وكيف تستغل في عمليات البيع الوهمي. ولكن عندي اقتراحا او مشروع قانون وهذا سيكلف فقط طبقة الاغنياء في البلد ولن يكلف طبقة محدودي الدخل او الفقراء.

وهو ان تفرض ضريبة ١٪ على جميع الاملاك المبنية حديثا يحدد التاريخ في العاصمة والمدن الكبرى وتمدد البلدية نسبة هذه الحاجة على ان تعفى الشقق الرخيصة التي ثمنها هو بحدود القروض التي تقدمها وزارة الاسكان لمحدودي الدخل أي ان هذا المشروع لن يصيب الفقراء بل سيصيب فقط الاغنياء دون غيرهم. لا سيما وان هناك شققا كثيرة في بيروت يتراوح ثمنها ما بين المليون و٣ او ٤ مليون بمساحة ٥٠٠ متر او ٦٠٠ متر علما انه في اميركا وفي البلاد المتحضرة تفرض ضرائب مختلفة بين ولاية واخرى وحسب الحاجة مثلا في العام الماضي في ميامي كانت هذه الضريبة ٣،٥٪ وفي لوس انجلوس كانت ٤٪ وبهذه الطريقة نكون قد ادخلنا مالا حلالا الى الخزينة يقدر بالمليارات دون تحميل الفقراء او محدودي الدخل ولكن هنا يجب ان نعود الى تصحيح قانون الاجارات الذي اكل عليه الدهر وشرب ونبدأ بتحرير العقود.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع الموازنة التي تكلم عنها الزملاء منذ البارحة فاشبعت كلاما وتفسيرا وبما انني لست متخصصا بالامور المالية والاقتصادية فسأترك مناقشة التفاصيل ولا سيما الجدول رقم ٩ الى اصحاب الاختصاص وسأحاول تسليط الضوء على مواضع الوجد في منطقة جبيل.

نحن نواب جبيل للاسف بتنا نمثل شهود زور لما هو حاصل ونعلن من هنا للملأ ان من اراد عنوانا واضحا للحرمان ومن اراد صورة حقيقية له فليذهب الى جبيل التاريخ هذه المدينة التي ربما ارادوها مع سبق الاصرار ولعشرات السنين لتبقى قديمة في كل شيء فكان الاهمال وترك كما هي منذ عهود كثيرة.

لذلك تراني هنا مطالبا لجبيل بـ ١٥٠ مليار ليرة نعم ١٥٠ مليارا لتعويضها عما فاتها من الحرمان على مر العهود لتكون مدينة حديثة كغيرها في كل شيء مع التشدد في الحفاظ على تراثها وتاريخها الذي نفخر به منذ ٩٢ وانا اطالب ببعض المشاريع الملحة والضرورية، مشاريع لبلدان وقرى جبيل عامة والمدينة خاصة كما سبق ان تقدمت انا وزملائي نواب المنطقة في عام ٩٦ بلائحة مطلية الى فخامة رئيس البلاد ودولة الرئيسين بري والحريري والسادة والوزراء كل في اختصاصه بعد اللقاء المطلي الاول لبلاد جبيل ولكنه وللآن لم نحصل على غير الوعود بتنفيذ بعضها. اما انا فقد ربح صوتي في وزارة الاشغال ومجلس المشاريع الكبرى واخيرا في مجلس الانماء والاعمار وانا اطالب ببناء جسرين للمشاة في مدخلي جبيل الجنوبي عند سيدة مارتين - المدافن والشمالى عند جسر جاج ولكن للآن لم ينفذ منها شيء ولا زلنا ننتظر الوعود حتى تحولت هذه الجسور جسورا للعبور الى الموت حيث قضى عليها عشرات من ابناء جبيل الابرياء وكان آخرها المربي الفاضل المرحوم ميشال فرح. في الاسبوع الماضي. وهنا نقول للجميع ان عهود الاصنام والقرايين قد ولى ولا احد يطلب من الجبيليين ان يقدموا المزيد من القرايين حتى يفرج المسؤولون عن هذين الجسرين للمشاة... وهل توسيع الطريق من مار شربل الى اهمج والقلوق هذا المنتجع الشتوي والصيفي والمركز المهم للتزلج حتى العاقورة. وطريق عنايا علمات المشنقة حتى قرطبا فأفقا وطريق عمشيت حبالين صعودا حتى ترتج غير ملح؟ علما ان هذه الطرق ستمر على مناطق اصطيفاية

واثرية وسياحية كثيرة ومنها مناطق للتزلج مهمة جدا قد تعود على الخزينة بموارد سياحية طائلة مما يوفر على الحكومة بأن تفكر بفرض ضرائب جديدة ورسوم ينوء تحتها المواطنون في هذه الظروف الصعبة.

وبما ان الدولة عازمة على فرض رسوم جديدة على المعاملات العقارية وعلى السيارات فهل اكدت الدولة دورها في حماية الملكيات الخاصة لتحرر عقود الايجارات القديمة وتنصف الجميع بقانون اجارات عصري وحديث؟

اما فيما يخص حماية الملكيات العامة نسال ما هو السبب في افتعال الضجة منذ مدة حول الاملاك البحرية والاملاك العامة ولماذا لا تضع الدولة يدها عليها وتستوفي ما يتوجب، وهل قامت الدولة بدورها في حماية سيارات المواطنين من السرقات والتعديات حيث في جبيل وخلال الشهر الحالي سرقت عدة سيارات اغلبها مرسيدس هي لمواطنين جبيليين نذكر منهم وجدي زعرور وناديا خوري في جبيل، ماري ابي صافي في حالات وكميل ابي نادر وغيرهم. وآخر ما توصلت اليه هذه العصابات: انه سقطت منها خريطة لحمل احداثيات تحدد وجود سيارات المرسيدس في الاحياء والقرى لاصطيادها وجدولتها للسرقة. فما هي خطة الحكم لحماية المواطنين واموالهم وسياراتهم؟ أليس الحرمان والتمييز هما وجهان لعملة واحدة؟

والا كيف نفسر غيرة مسؤولي الاحراج على البيئة في وادي نهر ابراهيم حيث لا طرقات ولا ماء ولا كهرباء فيحاكمون قرويا بسيطا فقيرا بالحبس كونه شذب بضع شجرات بريق ليقى عياله لقاطنية الجرود برد الشتاء.

ونراهم هم انفسهم هؤلاء المسؤولين يقطعون عشرات اشجار الكينا التي يزيد عمرها عن الخمسين عاما بحجة التشحيل ورأينا الصور في جرائد البارحة تحت عنوان مجزرة الكينا في المدفون فعال.

أليس من واجب الدولة مساعدة المواطنين الذين يصمدون في قراهم يقاسون البرد والصقيع في جرودنا ولو بالحروقات باسعار مخفضة بدل ان يلاحقوهم في مناطقهم النائية التي لم يصل اليها معول الدولة او اهتمامها ولماذا لا تقوم الدولة بفرض الرقابة على مافيات المحروقات واسترداد هذه المادة من دائرة الاحتكار الذي اصبح مكشوفاً امام الجميع وذلك بتشغيل مصفاي طرابلس والزهراني لتوفر على الخزينة الاموال الطائلة ما دامت سياسة الدولة هي التقشف ووقف الهدر... «وين وزير النفط وشو ناوي يعمل؟؟».

اطالب الدولة بتشغيل وتفعيل مكتب الدواء وهنا نشكر الوزير فرنجية لاهتمامه بتوقيع الاتفاق الاخير لتخفيض قيمة الدواء من ٣،٥ الى ٧،٥٪ منذ ايام.

ان تأمين فرص العمل للشباب اللبناني وتحسين الجباية وحماية الانتاج وتأمين الاسواق لتصريفها لا سيما مواسم التفاح في جرود جبيل الذي لا يزال ينتظر ما تبقى منه في البرادات اما الكثير منه فبقي على امة او قدم وعلفا للحيوانات مما سبب كارثة مالية للمزارع في جرودنا.

هنا نطالب وزير الزراعة ووزير الاقتصاد المطالبة بتطبيق المعاملة بالمثل مع جميع الدول التي تستورد منها دون

استثناء «يعني باخرة الثوم اللي بتجي على بيروت لازم تحمل من بيروت باخرة تفاح. لانو لا يجوز ان تستورد بالمليارات ونصدر بالآلاف مواسمنا تتلف وترمى في الشوارع ولا احترام للرزنامة الزراعية مما يفقر مزارعينا وهم يمثلون غالبية هذا الشعب».

نريد تأمين التعليم المجاني والزاميته وذلك بدعم المدرسة الرسمية التي بدأت تنتعش هذا العام بجهود المسؤولين وهم مشكورون وزير التربية ولجنة التربية كما نطالب الدولة بدعم القطاع الاستشفائي علما ان وزير الصحة لم يقصر في هذا المجال.

كما نريد دعم التعاونيات وتشجيع التسليف لارباب الصناعات الحرفية في المناطق، كل ذلك كفيل بمعالجة ما تعانيه البلاد من ضائقة اقتصادية وحالة معيشية سيئة هذا ناهيك عن ازمة السير الخائقة لا سيما على طريق المطار هذا المتنفس الحيوي وما عسانا ان نقول للزائر اذا ما قضى ساعات عدة ليتمكن من الوصول الى المطار او العودة منه وكأن هذه العجقة مقصودة لترويج كار التسول الذي يستوقفنا في الزحمة ويقوم به اطفال صغار يديرهم رأس واحد في المنعطفات والمفارق لذلك نطالب بمنع هذا التسول الذي اصبح صناعة وحجارة لعصابات تعمل تحت ستار سيدات عاجزات واناس معاقين واطفال دون الخامسة من عمرهم.

ايها السادة، لم اسرد هذه الحقائق بدافع الهدم او التهشيم ولكن للعمل على تقويم المسار. وهنا اسجل للحكومة الورشة الكبيرة من بنى تحتية وتوسيع طرقات وجسور وانفاق جديدة لانه رغم ذلك فان زحمة السير ما تزال مزعجة وخائفة فكيف كان سيكون حالنا وكيف كنا سننتقل من مكان لآخر. لو كننا اسسنا لهذه الجسور والطرق العديدة في كافة المناطق ولن اذكر كيف كانت حال الكهرباء والماء والهاتف بحالة الفلتان الامني الذي عشناه واللبنانيون يذكرون جيدا كل هذا ولا يجوز ان نذكر السلبات دون الايجابيات والجميع يعلم اين كنا وكيف كنا نرحب بالنقد الذاتي علنا نجد فسحة في المجال امام عاطل عن العمل فيعمل او ان نمنع سرقة سيارة او مريض يداوي مجانا لانه لم يعد مسموحا ان نعمل الا يدا واحدة ونشارك جميعا ببناء وطننا وحمائته. وخاصة ان الاحلاف المشبوهة قد بدأت تظهر جلية في المنطقة ولن يكون آخرها الحلف الاسرائيلي التركي الاردني بمباركة اميركية كما انه لن يكون آخرها ايضا المحاولة الجاهدة لفك المسارين اللبناني والسوري ولا محاولة احياء اتفاق ١٧ ايار جديد ولا آخرها ايضا هل حزب الرفاه التركي ومحاولة تترك المنطقة من جديد.

كل ذلك يدعوننا لليقظة ويدعوننا للوقوف صفا واحدا من اجل تحسين وضعنا الاقتصادي كي نتمكن من ان نبقي على وطننا ونحمي مقاومتنا البطلة في الشريط وكل الجنوب والبقاع الغربي فهذه المقاومة هي فخرنا والحافظ لكرامتنا، ولكرامة كل العرب. كما يجب ان نقف وبهزم لمواجهة ما يحاك لنا من قبل العدو الغاصب والرد على كل هذه المشاريع التقنية بتأكيد التلاحم والتلازم فيما بين المسارين والتعاون فيما بين البلدين لما فيه خير الشقيقتين لبنان وسوريا.

واخيرا: اطالب وزير الداخلية دولة الرئيس المر ان يجد لنا حلا سريعا لعملية استصدار تذاكر الهوية

للمواطنين في جبيل كي لا يتحملوا مشقة الانتقال من قرى وبلدات جبيل الى سراي الجديدة. وذلك باستعجال استحداث مركز لذلك في سرايا جبيل يخدم جميع القرى والبلدات الجبيلية حتى التي لا يوجد فيها مختار لان اكثر المخاتير قد توفوا. وشكرا.

الرئيس: ارفع الجلسة الى الساعة السابعة من مساء غد.
رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة المسائية ليوم الجمعة

الواقع في ١٩٩٨/١/٢٣

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

استوقفني البارحة كلام ورد على لسان احد الزملاء ومما قاله ان المشكلة هي ان كل نائب ينصب نفسه اختصاصيا في القانون والاقتصاد، والمالية، والسياحة، والصناعة والزراعة، قال ذلك في معرض انتقاده لما يذهب اليه بعض الزملاء النواب في محاولتهم الصادقة بمراقبة اعمال الحكومة، الا انني اعتبر انه ليس بيننا من يدعي في العلم فلسفة، بل ان كلا منا يلجأ الى اختصاصيين يساعدونه لتوسيع معرفته، ولكي يتمكن من معالجة كل القضايا التي تعنى بالشأن العام وبمصير الشعب اللبناني.

وهنا لا يفوتني ان اشكر اصدقاء متطوعين من رجال الاختصاص يففون الى جانبنا، ويسدون النصيحة لمساعدتنا حتى تأتي ملاحظتنا في المكان والشكل المناسبين كما استوقفني تصريح صادر عن رئيس الحكومة يقول فيه ما حرفيته، ان هناك مصيبة ومشكلة وان البلد واقعة، وان هناك سياسة غلط لا احد يقول لنا اين، ولا احد يقول كيف.

الحمد لله ان في هذه القاعة تسجيلا لما نقول، والحمد لله ان في محاضر مجلس النواب ما يساعد على التذكير بما كان يوم لفتنا الى المشكلة، ويوم لفتنا الى الاخطاء، ويوم طرحنا الوسائل لمعالجة هذه الاخطاء، ففي معرض مناقشة موازنة عام ١٩٩٨، لفتنا النظر آنذاك الى انه من غير الجائز ان يتحول المجلس النيابي شاهد زور على اعمال الحكومة ولفتنا النظر الى ان القضية تتعدى لعبة الاكثرية والاقلية في مجلس النواب، ولفتنا النظر ان على المجلس والنواب ان يمارسوا مسؤولياتهم الوطنية لكي يرتاح ضميرهم، لفتنا النظر الى وجوب تطبيق القوانين وملاحقة المختلسين للاموال العمومية، والى ان منطلق تحريك العجلة الاقتصادية هي الثقة التي يوحى بها النظام واهل النظام، وليس اخبار الصفقات والسمرات والفضائح، لفتنا الحكومة الى ان الاسباب التي قدمتها لتبرير فشلها عام ١٩٩٦ ليست صحيحة او مقنعة، وان مكمن الخلل هو في خطة الحكومة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والمالية، وليس في الاسباب التبريرية التي قدمتها ولقد لفتنا النظر انه وفي سبيل تسجيل انتصار وهمي غير صحيح أي تسجيل فائض اولي في الموازنة، تحرم الحكومة البلاد من النفقات الاستثمارية، وبالتالي فسيؤدي ذلك الى حالة ركود في الانتاج، والى تدن في النمو، لفتنا النظر الى الفساد والتسيب في الادارة، كما لفتنا الى انه ولكي تستقيم الامور، يجب على الحكومة ان تطرح مشروعها الاقتصادي والاعمالي للمناقشة، للمناقشة في اطار المؤسسات الدستورية، ولا تتسلل به خارج هذه المؤسسات، او في هذه المؤسسات بمشاريع جزئية، تعطل قدرة هذا المجلس على المراقبة والتوجيه.

لقد سبق وبيننا في مراحل متعددة الاخطاء في سياسة الحكومة، ولقد لفتنا الى وسائل معالجة هذه الاخطاء، ولكنني قلت في ختام مناقشة موازنة ١٩٩٧ على من تقرأ مزاميرك يا داود واردد في مطلع كلمتي هذه الكلمة بالذات، واليوم وبعد مرور سنة على تلك الموازنة وعلى تلك المناقشة، وبعد اعتراف الحكومة بفشل سياستها، وبأن في البلد مأزقا ومأساة كنا ننتظر من الحكومة ان تعود عن سياستها، ان تعدل هذه السياسة، الا انها تأتي متمسكة بهذه السياسة في شعارات مجملية جديدة، وانها بدلا من ان تسلك مسلكا جديدا نراها وتحت ستار المجلس النيابي تراجع عن خطئه وموقفه، وان اللبنانيين ادركوا وتوافقوا على الحاجة الى معالجة مسألة العجز، ودعم السياسة المالية بصورة جدية ومستمرة، وقد ذهبت الحكومة الى تحميل المجتمع اللبناني من مجلس نيابي ومواطنين مسؤولية فشل سياستها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

بل اكثر من ذلك قالت الحكومة في فذلكتها انه لا حل لمشكلة العجز اذا لم يبادر المواطنون والمجلس النيابي الى مقاربة مسؤولية هذا العجز بمسؤولية وادراك، وكأنها تقول ان مقاربة هذا المجلس النيابي لمشكلة العجز في السابق كانت من دون حسن بالمسؤولية وبلا ادراك.

ايها السادة: ان الحكومة لا تزال تعتمد على سياسة الشطارة والتراكي على الراي العام، ولا تزال تقدم ارقاما فضحها الزملاء في مناقشتهم لمشروع الموازنة ولا يهتمها ان يعلم الاختصاصيون والعلمون بالامور الاقتصادية والمالية، ولا يهتمها ان تعلم الدول الصديقة والشقيقة بواقعة الاقتصاد والمالي، ولا يهتمها ان يعلم البنك الدولي بهذا الواقع، كل همها ان تغش الراي العام اللبناني بارقام غير صحيحة.

ايها السادة: وضعت الحكومة خطة لمواجهة هذا الواقع، خطة ذات هدفين، الهدف الاول انها تقدم نفسها كجمعية خيرية لا يسعى اعضاؤها الا للخدمة العامة وللتضحية لمصالحهم الخاصة، واموالهم وثرواتهم، وصحتهم ووقاتهم في سبيل المصلحة العامة وان المصلحة ناتجة في المقابل عن المشككين المعارضين وان كل تشكيك في الحكومة هو تشكيك في البلد ورد هذا في تصريح لرئيس الحكومة نشرته الصحف في بداية هذا العام.

بل اكثر من ذلك انبرى رئيس الحكومة لتنفيذ هذه الخطة فبادر الى فتح معركة مع كل من يخالفه الراي متهمها اياه بالعمالة، وبأنه يرغب في اتميار البلد واكثر من ذلك، فانه قادر، بمعرفته بتاريخهم وبطرق عيشهم، قادر على ان يفضح امورهم.

ايها السادة: ان قول رئيس الحكومة ان من يعارض هو لانه خارج السلطة وهدفه هو الدخول اليها هو قول بالاضافة الى الاقوال السابقة لا نسمح لانفسنا بالرد عليه، هذا مع العلم اننا ومن موقعنا المسؤول، لا نمنع على رئيس الحكومة وعلى اي مواطن ان يعبر عن رأيه بالشكل والاخلاقية والاسلوب الذي يريته اننا لن نسمح لاي كان بأن يستل سيف التهويل والتشهير والاتهامات الكاذبة لكي يبرر فشله، ومن هذا المنطلق لن نرد على ما قيل، بل سنحاول وفي هذا اليوم، وفي معرض ممارستنا لمسؤولياتنا الوطنية ان نعيد النقاش الى صحف هذا المجلس، وان نرفع بمستوى النقاش الى مستوى آلام وحاجات وتطلعات الشعب اللبناني.

دولة الرئيس، لقد تعرض لبنان الى حرب مدمرة لسنوات عديدة واضطررنا في بعض هذه السنوات ان لا نقر موازنة وفي سنوات اخرى ان نقر الموازنة في الشهر الاخير من السنة الا انه وبعد اقرار وثيقة الوفاق الوطني وتوقف الحرب شكلت حكومات اتسمت حقائب مراحلها بما حققت من انجازات، فالحكومة الاولى شكلها الرئيس سليم الحص، وكانت الحكومة التي وحدت البلاد، ووحدت السلطة، والتي اجرت ونجحت في اقرار التعديلات الدستورية، فنقلت البلاد من حالة التقسيم الى حالة التوحيد، والحكومة الثانية التي ترأسها الرئيس عمر كرامي قامت بانجازات اقلها حل الميليشيات، استيعاب الميليشيات، جمع السلاح، تجميع وتوحيد القوى الامنية والعسكرية والمؤسسات في البلاد وبالتالي البدء بتلبية الحياة الاجتماعية التي بدأت تتعاضد مع استقرار الحال، ومع شعور الناس بأن هناك دولة مسؤولة عنهم.

ولما ذرت بقرنها ازمة محتملة اقتصادية ومالية عمدت الحكومة الى تشكيل فريق عمل من الاختصاصيين كلفتهم بوضع دراسة اقتصادية تبنتها حكومة الرئيس كرامي فوراً وبكاملها. الا ان تلك الحكومة لم تعمّر ولن ادخل في تعداد الاسباب، او تحليل الاسباب التي لم تعمّر بسببها، انما اترك للتاريخ ان يحلل او يقدر ذلك وان يحمل مسؤولية اسقاط تلك الحكومة الى من تسبب بذلك في فترة بدأت فيها الازمة الاقتصادية بالانطلاق.

اما الحكومة الثالثة: فهي حكومة الرئيس رشيد الصلح التي انحصرت مهمتها باجراء انتخابات نيابية، والتي ادت وبكل اسف بحكم تشكيلها من لون واحد، وبحكم اجراء الانتخابات المختلف عليها، ادت الى حصول شرخ وطني كبير، وادت بالتالي الى فقدان الثقة، والى تدهور العملة الوطنية آنذاك.

الا انه وبعد تلك المرحلة حيث بلغ سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة اللبنانية الفين وثمانماية ليرة لبنانية جاءت الحكومة الحريية، وابتدأت مرحلة الحكومات الحريية، فراهن كل اللبنانيين - واجزم كل اللبنانيين - على شخص الرئيس الحريري، راهنوا على شخص رئيس الحكومة الجديدة، لانه مالك لثروة عظيمة ولا يطمح لاكثر منها، ولانه رجل العطاء والبذل، ولانه صاحب اكبر شبكة من العلاقات الدولية التي يمكن ان توظف لمصلحة لبنان، لا سيما مع المملكة العربية السعودية التي وقف وزير خارجيتها باسم اللجنة العربية الثلاثية العليا وباسم الدول العربية مجتمعة يتعهد في مؤتمر الطائف بأن الدول العربية مجتمعة تتعهد بمساعدة لبنان على اعمار ذاته، ولكون الرئيس الحريري آت من خارج النادي السياسي، أي انه محرر من أي قيود سياسية او انتخابية، وبالتالي قادر على تحقيق الاصلاح الاداري في الجو السياسي العابق، وبالفعل نجاب الشعب اللبناني مع الرئيس الحريري، وبدافع نفسي منبعه الثقة والمراهنة على هذا الشخص ارتفع سعر الليرة اللبنانية قبل أي انجاز، فهبط سعر الدولار بالنسبة لليرة من ٢٨٠٠ ليرة الى ١٨٠٠ ليرة تقريبا، وذلك في الفترة الممتدة ما بين ١/٩/١٩٩٢ و ١٢/١/١٩٩٢، وقبل ان تنال حكومة الرئيس الحريري الثقة، وقبل ان يعلم الناس ببرنامجها.

شكلت الحكومة الاولى، فشكّلت صدمة على صعيد الوفاق الوطني، اذ انها لم تكن حكومة الوفاق الوطني التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني.

كل الذين شاركوا في وضع وثيقة الوفاق الوطني هم افرقاء وتقول الوثيقة ان حكومات الوفاق الوطني تضم هؤلاء الافرقاء لكي يشاركوا في اخراج البلاد من حالة التأزم والتصادم والاقتتال، ولكي يؤمنوا وحدة البلاد.

نحن قاطعنا الانتخابات رفضا لعمل قامت به حكومة الرئيس رشيد الصلح ولكن هذا لا يمنع اطلاقا من ان تقوم الحكومة الجديدة برئاسة الرئيس الحريري، وهي حكومة منفتحة على الجميع بتصحيح الخطأ السابق.

وابتدأت مع الرئيس الحريري مواسم الوعود فمن ربيع قادم واعد الى خطة انمائية للنهوض الاقتصادي، ثم تبخرت فجأة من دون ان نعلم السبب الى حين صيف دافئ، الى خريف حزين، سقطت فيه اوراق التين وكشفت فيه النوايا والخلفيات، الى شتاء قارس البرودة والقساوة، والشقاء والجوع، والتدهور الاقتصادي والمالي، وتفاقم العجز وتراجع النمو، وتزايد الدين العام، الى خروقات يومية لاحكام الدستور ولبادئ نظامنا الديموقراطي، حيث لم يبق فصل بين السلطات، ولا تعاون فيما بينها، بل تداخل في الصلاحيات وضلع في المسؤوليات، وانعدام في المسألة والمحاسبة او لترويكاً تحتزل المؤسسات تسهل تقاسم مغنم السلطة وخيرات البلاد ومشاريعها، وتشكل تغطية للهيمنة والاختلاسات، كما جاء على لسان رئيس هذا المجلس، الى محاصصة في توزيع وسائل الاعلام، الى هدر بات مضرب الامثال والتندر، الى ادارة زادت فسادا بعد الحماية التي امتتها صيغة الحكم للفاسدين، وبعد استثناء عملية الفساد التي مارسها اهل السلطة بالذات الى توزيع الادارات على المحاسبين والازلام على حساب الكفاية والاخلاق، الى البذخ والتبذير، بحيث تحولت اسفار المسؤولين الى باب اثراء لجيش المرافقين، الى تعيين المحاسبين والموظفين الشخصيين مستشارين، تسدد الخزنة اللبنانية ثمن اعمالهم واستشاراتهم بدل رب عملهم الاصلي، الى انشاء وزارات جديدة لا حاجة اليها، الى ضرب اجهزة الرقابة وتغييب دورها، هذا بالاضافة الى الخروقات اليومية لوثيقة الوفاق الوطني، ولاحكام الدستور من خلال «مونة» يمارسها السلاطين على الدستور والمؤسسات والقضاء والادارة والعباد، فلم يعد مجلس الوزراء مؤسسة تجتمع دوريا، بل تجتمع وفقا لمزاج ورغبة رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء، ولم يعد مجلس الوزراء ينعقد وفقا للاصول، بل اصبح مرة عند رئيس الحكومة، ومرة عند رئيس الجمهورية، وكأنه ملك يتناوب عليه كل من الرئيسين، والخطر ان كل ذلك يحصل ومن بيده السلطة اعني السلطان يتبجح بأن «الشغل ماشي والبلد ماشي والحكي ماشي» وان كل انتقاد للحكومة كلام سياسي يهدف الى دخول السلطة، او التصميم على تدمير البلاد واستقرارها. الحقيقة التي يجب ان تقال انطلاقا من ان «الساكن عن الحق شيطان اخرس»، ان اهل السلطة استباحوا البلاد، واستباحوا العباد، فخلطوا بين الدولة وبين ممتلكاتهم الخاصة، بحيث انهم يطبقون رغباتهم الشخصية بدلا من القوانين، يطيحون بالقوانين اذا تعارضت مع مصالحهم ورغباتهم، يوقفون تنفيذ قوانين لانها لا تعجبهم، يعرقلون تطبيق قوانين لانها تتناقض مع مصالحهم، يعدلون قوانين لكي تخدم هذه المصالح، والا فما الذي يفسر عدم تنفيذ قانون الامن الداخلي وتعيين قائد جديد للدرك، وما الذي يفسر موقف الحكومة من قانون الاثراء غير المشروع وعدم التزامها به بانتظار تعديله كما ترغب وكما ترغب وكما تزعم، وما الذي يفسر الثروات المفاجئة لبعض من هم في الحكم، ليس هناك من يحاسب او يراقب، واذا ما تجاسر احد وسأل اتهم بانه ضالع في مخطط ضرب البلاد وانهياره والافطع ان

رئيس الحكومة وفي معرض تهجمه على المعارضة نسي رفاقه في الحكومة الذين يفوقون المعارضة احيانا بتوجيه الاتهامات لهذه الحكومة بل اكثر من ذلك، اذ اسأل احد النواب عن صحة هذه الاتهامات، وطلب فتح تحقيق فيها وهو واجب عليه، وحق له، ينبري رئيس الحكومة الى لفلفة هذه القضية، فبدلا من ان يبادر الى فتح التحقيق في اتهم يطال الاموال العمومية، يجمع الوزير المتهم بالمدير العام المتهم وكلاهما مدلل، لكي يلفلف القضية ويصلح الحال فيما بينهما. هل ان الحياء قد زال من هذا البلد ولم يعد من حاجة للتستر اذا بلوا بالمعاصي؟

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

هذا غيظ من فيض، وهذه نماذج عن كيفية ادارة شؤون البلاد وهو ما يدفعنا الى طرح بعض التساؤلات لعلها توقيظ الضمائر، كيف يمكن للحكومة ان تحوز ثقة اللبنانيين، وتشجعهم بالتالي على المشاركة في ورشة اعادة اعمار لبنان، اذا كان وجودها السياسي قائما على حساب الوحدة الوطنية والوفاق الوطني.

وكيف يمكن للبنانيين المنتشرين في اقطار العالم ان يشاركوا في عملية التنمية، والحكم القائم بتجاهلهم، ويضرب حقوقهم، ويدفعهم الى الكفر بالوطن والدولة والحكم ويقدم الجنسيات لغيرهم. كيف يمكن لمن يتمتع عن التوظيف في لبنان ان يغير رايه ويتشجع، والحكم اصبح حكم الخط السياسي الواحد، والرأي الواحد بعد التكرار لوثيقة الوفاق الوطني بشكل معجل ومهين. كيف نستطيع تحفيز المستثمرين اللبنانيين على توظيف اموالهم في لبنان، وهم يرون كيف تدار الامور في لبنان، وان دولة فالتة من كل القيود الدستورية والقانونية تقوم على انقراض احلامهم بحيث تحولت حقوق المواطنين، التي يجب ان توفرها الدولة وان تحميها، تحولت الى منحة او نعمة يمن بها السلطان حسب مزاجه ومصالحه. وهنا اسأل وزيرى العدلية والمالية كم هو عدد الاحكام الصادرة عن مجلس شورى الدولة التي لا تزال الحكومة ترفض تنفيذها؟ واستطيع ان اسأل ايضا كم هو عدد الاحكام التي ستقبل الحكومة بتنفيذها، وهل تضمن مشروع موازنة ١٩٩٨ الاعتمادات الموازية لتنفيذ هذه الاحكام.

لا سيما وان رئيس الحكومة قد التزم خلال جلسة الاستجوابات الماضية امام هذا المجلس بتنفيذ هذه الاحكام، ام هل تضيف هذا العهد، وهذا الالتزام الى لائحة العهود المنكوثة؟

كيف نستطيع اقناع المستثمرين بتوظيف اموالهم في لبنان وما زال اللبنانيون محجوزي الحرية، قيد التوقيف، مجهولي المصير خلافا للاصول القانونية، على يد جهات غير معروفة مجهولة الهوية، ودون أي رقابة قضائية او سبب قانوني.

اسطفان الدويهي: مثل مين؟

بطرس حرب:

«مثل مين» لا اعرف الجهات ولو كنت ادري لقلت عنهم، هناك كثيرون مفقودون ومعروف انهم محتجزون ولكني لا اعرف اين، انت تعلم وانا لا اعلم، فاذا كنت على علم ساعدني، ألا تعلم ان هناك مفقودين واهلهم يطالبون بهم وهم لا يعلمون عنهم شيئا يا استاذ اسطفان؟

الخطير انه، كيف تستطيع الحكومة تطمين المستثمرين الى ثبات دولة القانون والحريات والمؤسسات ولا تزال حريات التعبير عن الرأي لا سيما الحريات الاعلامية عرضة لمزاج السلطة الذي تتمنى ان تحتفي اصوات المعارضين وان لا يبقى الا اصوات المؤيدين المهللين لعبقريّة اهل الحكم وانجازاتهم العظيمة.

فيوم تعتدي الحكومة على قانون الاعلام وتفرض رقابة مسبقة على كل برنامج سياسي، وتمنع نشرات اخبارية بسبب ذلك، وترفض تنفيذ قرار لمجلس شوري الدولة بوقف الرقابة المسبقة تعسفا، وتعود لتحاول منع نائب ممثل للامة من الظهور في برنامج سياسي، وعندما تعجز عن ذلك تنتقم، نعم تنتقم الحكومة من الوسيلة الاعلامية فتسحب منها الترخيص الذي يميز لها البث الفضائي السياسي. ويوم تقرر الحكومة وجوب منع شخصية سياسية من الظهور في برنامج سياسي ارضي، وذلك خلافا لاي نص قانوني، لان السلطان لا يجب ان يسمع كلامه ولا يريد ان يصل صوت هذا المواطن اللبناني الى اللبنانيين، ولم يتم بث هذا البرنامج الا رغما عن ارادة الحكومة وفي ظرف فرض حصوله لتغطية قرار سحب تراخيص البث الفضائي.

ان مسلك الحكومة يزيد الهوة اتساعا بينها وبين شعبها الذي لم يعد يؤمن بها بل اصبح تواقا للتخلص منها للانتهاء من دولة الفساد والمزرعة التي خلفتها، وانني اسأل الحكومة كيف ستقوم بمهمتها الضخمة، وهي انعاش الاقتصاد اللبناني اذا لم توفر الدعم الشعبي لخطتها وهو دعم لا توفره الا الثقة بالحكم والحكومة، الثقة بكم، بنوابكم، الثقة ببرامجكم المعروفة الواضحة، الثقة بالتزامكم باحكام الدستور والقوانين، الثقة باحترامكم لحقوق المواطنين الاساسية في الحرية كل الحريات والعيش الكريم والاطمئنان الى الغد، هذه الثقة هي مفتاح نجاح الحكومة أي حكومة، وهي المدخل الحقيقي لحل قضية العجز المالي وتفاقم قيمة الدين العام والثقة التي اتكلم عنها ليست ثقة الاكثريّة النيابية التي احترم، والتي ترفعكم الى الارتياح اليها فتستمررون في سياستكم ومسلككم، فالثقة التي اتكلم عنها ليست الثقة التي تقيم وضعكم انطلاقا من القواعد الحسابية لعدد الموالين، وهي قواعد قد تصح لعدد ودائع المصارف، ولعدد الارباح في المشاريع والشركات، ولعدد حصص بعض الصفقات، الا انها لا تستطيع ان تقدر رأي المواطنين فيكم وغضبهم عليكم، والثقة تبدأ في فريق عملكم، كيف يمكن لمواطن عادي ان يثق بحكومته عندما يدلي وزير خارجيتكم بتصريح يقول فيه: «التقشف تقشف في اتجاه الاهدار، ولا يجوز ان يكون تقشفا في اتجاه الحاجات والضروريات الاساسية، والضرائب لا يمكن ان تأتي عشوائيا، تكريسا لفشل او لضعف مؤقت وطرفي وتكتيكي، علينا اولا ان نقوم بخطوة جريئة اسمها الاصلاح الاقتصادي والاداري هذه الخطوة التي يتهرب منها البعض لعدم ايمانه بالادارة وبالمؤسسات وبالنظام، هذه الخطوة التي لا يتحمس لها البعض ربما لانه لم ينعم في اطار مؤسسات وقانون ودولة حقيقة.

انتهى التصريح ونشر في النهار بتاريخ ٨/١٠/١٩٩٧ فاذا كنتم لا تتمتعون بثقة بعضكم البعض فكيف تطلبون ثقة الناس؟

لقد لفت نظري ما ورد في فذلكة الموازنة في الصفحة (١٣) حول ان معدل النمو الحقيقي لم يحقق نسبة ٧٪

لعدة اسباب اهمها تباطؤ حركة البناء والاستثمار بسبب الظروف الاقليمية الصعبة واستمرار الاحتلال الاسرائيلي واعتداءاته المتكررة واستمرار الاحتقانات والتجاذبات السياسية الداخلية مما اثر سلبا على معدل النمو . لماذا تباطأت حركة البناء والاستثمار؟ بسبب الظروف الاقليمية الصعبة فقط؟ نحن نعتز معكم ان تعثر مشروع السلام يشكل عنصرا سلبيا غير مشجع فكيف توفقون بين هذا الكلام وبين نفي رئيس الحكومة المتكرر انه لم يراهن على مشروع السلام في سياسته الاقتصادية؟ هل ان الاحتلال الاسرائيلي عنصر جديد في لبنان وهو مستمر منذ سنة ١٩٧٨ لكي يبرر هذا الفشل؟ وهل ان الاعتمادات الاسرائيلية المتكررة عام ١٩٧٧ اهم واكبر من اعتداءات ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٦ مع ما كان يرافقها من مجازر مرعبة كقانا مثلا، ومن عمليات تهجير لمعظم ابناء الجنوب كما حصل عام ١٩٩٦ وقد شهدت البلاد نموا اكبر خلال تلك السنوات، اما قولكم ان استمرار الاحتقانات والتجاذبات السياسية يشكل سببا للفشل، فلم افهمه، ما هو المقصود به؟ هل تقصد الحكومة ان ممارسة الحياة السياسية الديمقراطية في اطار نظام جمهوري برلماني يحتوي بتكوينه على معارضين ينتقدون وموالين يحكمون، وهل المطلوب بنظركم لكي لا يكون لهذه التجاذبات السياسية انعكاسات سلبية ان نقفل باب المجلس النيابي، وان نصرف النواب، ونحل المجالس النيابية لكي تتوقف التجاذبات والانتقادات السياسية؟ وهل يعني هذا الامر ان ما ذهب اليه وزير الخارجية صحيح عندما قال ان بعض اهل الحكم لا يتحمس لفكرة الاصلاح لعدم ايمانه بالادارة وبالمؤسسات والنظام، او لانه ربما لم ينم في اطار مؤسسات وقانون ودولة حقيقية؟

القضية خطيرة جدا، فبعد ان ذابت لقمة العيش، وبعد ان شارفت البلاد على الافلاس، تسعى الحكومة الى اقناعنا بخطر النظام الديموقراطي على المسيرة الاقتصادية، فيعد لقمة العيش والاقتصاد جاء دور النظام، وهذا يذكرني بواقعة حصلت في بدء الاحداث عندما حل مسؤول عربي ضيفا على الحكومة اللبنانية وقرأ صحف الصباح حيث فوجيء بوجود تصريحات لنواب تنقد الحكم والحكومة، فبادر الى القول لماذا لا «تدكوهم» بالحس هؤلاء الخونة، فابتسم رئيس الجمهورية آنذاك وادرك ما الفرق بين النظام الديموقراطي وبين الانظمة غير الديموقراطية .

اني اتحمل مسؤولية كلامي، ان نظامنا نظام ديموقراطي، ولكن هناك العديد من الانظمة في العالم غير ديموقراطية، مثلا في كوبا النظام غير ديموقراطي، توافقي الراي ام لا، هل تؤمن بالديموقراطية ام لا؟ اذا كنت تؤمن بالديموقراطية فأنت توافقي الراي .

في كوبا باستطاعتهم ان يدخلوا السيجار ولكن هنا لا يستطيعون ان يأكلوا لقمة الخبز . اما اذا كان المقصود في تفسير استمرار الاحتقانات والتجاذبات السياسية، تجاذبات اهل الحكم وتجادبات الترويكات والقوى السياسية التي تأتلف لحكم البلاد، فاسمح لي ولمرة واحدة يا معالي وزير المالية ان اشاركك الراي والحكم الا انني اذكر بأن في هذا الكلام اعترافا صادقا بحقيقة ما يجري وتدليلا على هوية المسؤولين عن حالة التدهور الوطني والاقتصادي والاجتماعي، ومن غير الجائز ان يحمل مجلس النواب والمواطنون مسؤولية هذا التدهور .

فليس صحيحا ايضا انه اذا لم تعتمد جميع فئات المجتمع اللبناني من مسؤولين ومجلس نيابي ومواطنين مبدأ مقارنة هذه المسألة أي مسألة العجز بمسؤولية وإدراك فان وضع العجز في الموازنة وبالتالي الدين العام سيبقيان دون حل هذا ما ورد في الموازنة، وليس صحيحا ان المجلس النيابي لم يقارب يوما أي قضية طرحت عليه الا بمسؤولية وإدراك، بل اكثر من ذلك قل لي وسم لي مرة اعاق هذا المجلس النيابي مشروعا قدمته الحكومة لمعالجة مسألة العجز المالي، ونحن المعارضين نشكو من تأييد اكثرية ساحقة لكم، دلونا على مرة وقف فيها المواطنون والمجلس النيابي في وجه أي مشروع وطني لمعالجة القضية الاقتصادية والمالية وفق مشروع قدمته الحكومة، بل ذكرنا لعلنا نسينا متى تقدمتم بمشروع ورفضه المجلس والمواطنون وما هو محتوى هذا المشروع؟

العكس صحيح لقد طالبناكم مرارا وتكرارا بطرح مشروع للانماء والاعمار للمناقشة ولم تفعلوا.

لقد طالبناكم باقران مشاريعكم للاقتراض بلائحة المشاريع التي ستنفذون بواسطة هذه القروض والجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع فلم تفعلوا.

كنا نحاول مشاركتكم بتحمل المسؤولية، مسؤولية قرار اعادة البناء والاقتراض ونتائجه المالية والاقتصادية، الا انتم كنتم ترفضون ذلك لماذا؟ لان مشاركتنا في القرار ستكشف مشاريعكم ومخططاتكم، وستبين للرأي العام جدوى هذه المشاريع وعدم فائدة تلك المشاريع، وستجعل من خطتكم الاقتصادية خطة مكشوفة معروفة شفافة تخضع للشورى وللنقاش بين المواطنين، لا سيما وان هؤلاء المواطنين هم الذي سيدفعون فاتورة هذه المشاريع فحالتنا معكم كانت واعتقد انها ستبقى كما جرى عندما طلب من شخص توقيع وكالة عن كل ما يملك لتحسين اوضاعه فوقها واستفاق من وقع الوكالة على حالة افلاس اوقعتة فيها. ان ما سعيتم اليه، ولا تزالون، هو اخذ الموافقة على مشاريعكم دون ان يعرف الناس محتوى هذه المشاريع.

فرجائي الصادق ان نوقف هذه المناورات، وان نكون على مستوى الشجاعة الادبية، وان تعترف الحكومة بأنها اخطأت وانها المسؤولة عن حالة الافلاس التي دفعت البلاد اليها. رجائي ان تعترفوا بأن الادارة الفاسدة المشلولة لم تكن تزعجكم بل على العكس من ذلك كانت تبرر لكم انشاء مؤسسات لحشر جماعتكم ومستخدمكم لكي يعبثوا فسادا، ولكي يمرروا مشاريعكم في الظلام وخارج اطار المؤسسات وتحت شعارات واسماء جديدة في عالم الاعمال وعلى حساب القانون وبالتحايل على احكامه، فكم من امتياز منحتم تحت شعار استئجار خدمات وكم من مؤسسة اشأنكم لتعطيل دور الادارات الرسمية.

ان نجاح تنفيذ مشاريعكم كان يستدعي وجود ادارة فاسدة مغيبة غير قادرة على العمل. وما يؤكد هذا انه منذ ست سنوات زاد وضع الادارة سوءا وفسادا بفضل سياستكم الحكيمة الحازمة.

اما سياستكم تجاه اجهزة الرقابة فحدث ولا حرج، السنوات الست غير كافية يا معالي الوزير ويا دولة الرئيس بنظركم للبدء بتنفيذ خطة لاصلاح الادارة، ومن هنا سؤالي لو كان بنك البحر المتوسط او شركة اوجيه لبنان او البنك اللبناني السعودي، او احدى شركات رئيس الحكومة العديدة، او احدى شركات احد الوزراء

الميسورين وهم كثر في هذه الحكومة، لو كانت هذه الشركات تتولاها ادارة بحالة الادارة اللبنانية، هل كنتم سكتهم عنها ست سنوات؟ واذا شغل مركز قيادي في احدى هذه الشركات، هل كنتم سمحتم ان يبقى هذا المركز شاغرا يشغله مؤقنا موظف بحكم الاستمرار؟ واذا كان المدير العام او رئيس المصلحة او رئيس الدائرة فاسدا هل كنتم ابقيتموه في مؤسساتكم الخاصة؟

يوم عيتم في هذه الوزارات، هل بقيت مراكزكم شاغرة في مؤسسات الرئيس الحريري الخاصة؟ حرام ما تقومون به فاشفقوا على شعبكم الذي بواسطته وصلتم الى هذه المقاعد، وبعد فترة، أمل ان لا تكون طويلة ستعودون اليه.

دولة الرئيس، في عودة الى الموازنة ارى ان الحكومة لا تزال مصممة على متابعة سياستها المالية، وان ما قدمته من تفسيرات لمشروع الموازنة لعام ١٩٩٨، لم تغير شيئا في ما رسمته في العامين ٩٦ و ٩٧، وانها في معرض محاولة ذكية لاخذ موافقة مجلس النواب على سياسة مالية غير مرسومة او على الاقل غير معروفة من المجلس نعم هناك اجماع وتوافق على الحاجة الى معالجة العجز المالي الا ان هذا الاجماع والتوافق غير متوفرين اطلاقا لدعم السياسة المالية التي نجهلها، فاذا كانت سياسة الحكومة المالية المطلوب دعمها هي التي تعكسها فذلك الموازنة أي سياسة تغليب الحرص على التوازن المالي على ما عداه من الاعتبارات فاننا نعلن اننا ضد هذه السياسة لانها سياسة شعارات غير صادقة.

فللموازنة بنظرنا وظيفة اجتماعية ترمي الى تحقيق العدالة الاجتماعية وهي ليست جردة حساب لتحقيق توازن حسابي وهمي نحن نرفض سياسة الحكومة لانها تعتبر المشكلة في العجز، بينما نرى ان المشكلة الحقيقية هي في كيفية ادارة هذا العجز من قبل الحكومة ومعالجة الاسباب التي ادت الى تفاقمها، فاذا كنا نعترف بتعدد اسباب حصول العجز، فاننا نعتبر ان بلوغ العجز حدود الخطر الحالية يعود الى سياسة هذه الحكومة. ولتحقيق التوازن الاقتصادي العام الذي تذكرون في فذلكتكم، يقتضي اولا تعديل السياسة الضريبية بحيث تصبح اكثر عدالة، وبحيث لا تتحمل الفئات المحدودة الدخل عبء فاتورة اعادة الاعمار اكثر من الفئات الغنية والميسورة، كما يقتضي عدم زيادة الضرائب والرسوم غير المباشرة كالتي تقترحونها في الجدول رقم (٩) وذلك للتعويض عن التقصير في سياستكم وعن التقصير في جمع ما تستحق الدولة من حقوق، ولتحقيق هذا التوازن يقتضي دعم القطاعات المنتجة من صناعية وزراعية وسياحية، بما يؤمن ارتفاعا في الناتج المحلي وفرص عمل اللبنانيين، فالسياسة المالية التي اتبعتموها حتى اليوم ادت الى ارتفاع سعر الصادرات اللبنانية، وبالتالي الى تدني قيمة هذه الصادرات والى ركودها، وماذا فعلت الحكومة لدعم المزارعين الذين يعانون من كساد المواسم، اذا سلمت هذه المواسم من غدر الطبيعة؟ وهل ستبقى سياسة الحكومة بدعم التسليفات للصناعة دون أي قيود بحيث حازت المؤسسات الصناعية الكبرى على ٩٠٪ من التسهيلات المصرفية للتسليفات بينما المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تشكل ٩٠٪ من القطاع الصناعي حازت فقط على ١٠٪؟

ايها السادة: ولتحقيق ذاك التوازن يقتضي اعادة النظر بالسياسة النقدية بعد ان اصبحت فاتورة الاستقرار النقدي غالية، وتساهم في رفع العجوزات منها عجز الموازنة المتعاقبة، وفي رفع خدمة الدين.

ايها السادة: قيل كلام كثير حول الارقام والموازنة، وسيكون لنا موقف اثناء مناقشة مواد هذه الموازنة، وسنرفض بالطبع كل مادة نعتبرها مخالفة لاحكام الدستور، ونحذر منذ اليوم اننا بصدد التحضير للتقدم بطعن لكل مادة يتضمنها القانون الذي سيقره هذا المجلس، وستكون مخالفة لاحكام الدستور.

دولة الرئيس، لست ادري كيف نفى المواطنون حقهم في ايصال صوتهم وشكواهم، واوجاعهم وتطلعاتهم الى آذان المسؤولين لكي نلفت نظرهم الى ان حالة البلاد شارفت على الانهيار بفضل سياسة هذه الحكومة، سياسيا، لا قيمة عند هذه الحكومة للوافق الوطني ولتوحيد الصف لمواجهة تحديات العصر، ومواجهة تحديات المرحلة الدقيقة في المنطقة، همها ان تستأثر بالحكم والسلطة والجاه، وان تسخر المؤسسات لخدمة مصالحها، همها ان تبقى في السلطة وان تمارس عقدة العظمة والعملاقة على حساب اللبنانيين.

همها شق الانفاق والاوتوسترادات وتأمين القروض لتحقيق ذلك، وكأن اللبنانيين سيشبعون من هذه المشاريع، وسيتنازلون عن حرياتهم في سبيل اشباع بطون البطانة والنافذين، وفي سبيل زيادة ثروات بعض المحظيين واصحاب النفوذ والسلطة.

همها التغني بانتصارات وهمية كالاستقرار النقدي المصطنع، همها اسكات كل رأي او صوت لا يصرح بالمديح لها وهي مصممة على بلوغ هذا الهدف اذا ما استطاعت الى ذلك سبيلا.

هما تسخير الدستور والقوانين لخدمة مصالحها والحوول دون وضع آلية لمحاسبتهم او معاقبتهم وحماية الفاسدين من محاسبتهم وخدامهم، يئن المواطنون جوعا، ضيقا، بطالة، قمعا، اضطهادا، سجنا، تغييرا للحرية، هجرة، ذلا، وكل هذا لا يعينهم.

همها الاول والآخر البقاء في السلطة، ولو سقطت هياكل السلطة، ولو انهار البلد، فلمعظمهم وطنهم الثاني والبديل، وطن المال الذي جمعه.

فاذا تظاهر المواطنون للمطالبة بحقوقهم في الحياة الكريمة فهذه مخالفة يجب قمعها، وان استسلموا فهذا تقاعس عن المشاركة في الحياة الوطنية، انهم يحبرون ولا يجتارون، الا انه لا بد لليل ان ينتفضي ولا بد للفجر ان ينجلي، وسيبقى شعبنا في المرصاد وحذار من غضبه، او ليس صوت الله من صوت الشعب، بقي ان يسمعوا صوت شعبنا البطل فلا ينطبق عليهم القول: ان اكثر الناس صمما هم من لا يريدون الاستماع. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل عاصم قانصوه.

عاصم قانصوه: دولة الرئيس،

في السنة الماضية اعطينا التنفيذ لهذه الحكومة على اساس بيانها الوزاري المليء بالاصلاح وخاصة انها المرة

الاولى التي تطرح فيها المسالة الزراعية حيث يستفيد منها ٤٠٪ من الشعب اللبناني. وعلى اثر اجتماع نواب المنطقة ووزرائها في سرايا بعلبك اقر المجلس النيابي ١٥٠ مليار ليرة لبنانية لتنمية المناطق المحرومة وتألّفت لجنة وزارية قوامها وزراء الخدمات الدراسة المشاريع المطلوبة في حقل التنمية. فجاءت الدراسة لتضيف مئة واثنى عشر مليارا على ١٥٠ أي مائتين واثنين وستين مليارا موزعة على اربعة مشاريع انمائية في البقاع هي مشروع ري العاصي، مشروع مياه عيون ارغش، ومشروع اليمونة رقم ١ ورقم ٢، وتخفيف سهل عيحا في البقاع الغربي، ورصد ستة مليارات لانشاء فرع غسل الكلي في مستشفى بعلبك الحكومي، ومليار ونصف لانشاء مستوصف صحي في اللبوة، ومليار ونصف لتكملة سرايا الهرمل. فتأملنا خيرا. ولكن فوجئنا بأن الحكومة نسبت الـ ١٥٠ مليارا المأخوذ قانونا بها من المجلس النيابي وبدأت تفتش عن اعتمادات من خارج الموازنة فكان ان طار المشروع برمته.

وبدأنا نتقاتل مع كل المناطق المحرومة وممثليها في المجلس النيابي من اجل الحفاظ على ما تبقى من الـ ١٥٠ مليارا، فبدل ان يكون مبلغ المئة وخمسين مليارا مطلبا لنواب البقاع اصبح نقمة عليها، الى ان فوجئنا وبطلب من دولة رئيس المجلس بادراج واقرار مشروع مياه عيون ارغش واليمونة الشهر الماضي. هذا ان دل على شيء فانه يدل على عدم وجود سياسة زراعية لدى الحكومة. مع احترامي لما تقدم به السيد وزير الزراعة في خطته حتى سنة ٢٠٠٠، وهي دراسة مكتبية لذر الرماد في العيون، وخاصة ان الحكومة لم ترصد في الموازنة أي مبلغ لهذه الوزارة او لخطه عملها. وهنا دور الوزير في ان يقف الموقف المطلوب او يستقيل لكي يربح نفسه ويربح ثقة النواب وثقة الشعب. نحن نعلم العراقيين الموضوع لعدم نجاح وزارة الزراعة والمشروع الاخضر بما له وما عليه كذلك عدم الموافقة على اعادة بناء بنك التسليف الزراعي، كذلك تجاهل مشروع ري العاصي ولا اقول السد مع انني قدمت في جلسة مناقشة ميزانية وزارة الموارد واخذ بها توصية من قبل لجنة المال والموازنة للاستفادة من قرض خارجي بفائدة ٣،٥٪ ولخمسة عشر عاما بقيمة ٩٠ مليون دولار امريكي لمشروع ري العاصي ومئة وستين مليون دولار امريكي لبناء السد كذلك سبعون مليون دولار امريكي لبناء سد شبروح من اجل مياه الشفة في كسروان.

السادة النواب،

بتوصية من مجلسنا الكريم عندما اقرنا توزيع الـ ١٥٠ مليارا على المناطق المحرومة حصل البقاع على تسعين مليارا واربعين مليارا لعكار وعشرين مليارا لمنطقة جبيل وكسروان. وكما يقول الرئيس بري هذا الامر صدر بقانون وعلى الحكومة ان تنفذه، بالتسعين مليارا تقدر ان تنفذ ثلاثة مشاريع - عيون ارغش واليمونة وتخفيف سهل عيحا التي تكلف حوالي ثلاثة وثمانين مليارا وبالباقى منها تعيد تأهيل شبكة مياه الشرب لمصلحة شمسين التي لا تكلف اكثر من اربعة الى خمسة مليارات. اما مشروع ري العاصي الذي يكلف ٦٠ مليون دولار فانا مع الوعد الذي قطعه لنا رئيس الحكومة في جلسة الافطار في دراسة بأن تحول هذه المشاريع من خارج الموازنة وهنا اقول: انا مع الاستدانة لمثل هذه المشاريع الانمائية فقط، يبقى ٣٠ مليون دولار امريكي من القرض من اصل ٩٠ مليون

دولار اتمنى على رئيس الحكومة ان يدخله في بنك التسليف الزراعي - الصناعي لانشاء معمل شمندر سكري جديد في ارض جديدة ومعطاءة ومعمل لعصير العنب والبندورة وزيت دوار الشمس وفول الصويا ومعمل للبطاطا المجمدة وبفائدة خمسة بالمائة، ولكي نغطي مصاريف الادارة و١،٥٪ والمستفيد يحصل على ٥٪ فوائد ومن بقايا هذه المعامل ينشأ معمل العلف الحيواني الذي نحن بأشد الحاجة اليه وخاصة بعد توزيع عدد كبير من الابقار التي ارهقت الفلاح او المزارع الذي استلمها لانها اجهضت حوالي ٢٥٪ منها لمجرد استلامها كذلك الابقار الامريكية التي توزع حاليا وسعرها عال جدا ولكن بوجود مثل هذا المعمل العلفي علنا نقلل الكلفة على الفلاح كي يقوم بتسديد اقساطها لاننا مع سعر الحليب الحالي وكلفة خدمة البقرة الواحدة نرهق الفلاح وبدل مساعدته نكون قد انهيناه.

الدراسات لهذه المعامل التحويلية موجودة ومنها غالي الثمن والانتاج ولكني اتمنى على الحكومة اذا ما اقرت هذه الخطة ان تحمي انتاجها وهنا دور سياسة الدولة الزراعية في ذلك.

وبالمناسبة فاني اشكر الحكومة ولو كان هذا واجبها على امور ثلاثة قامت بها للمنطقة الا وهي: بناء المستشفى الحكومي على ارض قدمتها بلدية الهرمل لصالح وزارة الصحة والبالغة مساحتها حوالي ثلاثين الف متر مربع تم تدشينها برعاية وزير الصحة الاستاذ سليمان فرنجية ومستشفى رحلة الحكومي.

كذلك مشروع فرز الاراضي في منطقة الهرمل والبقاع حتى بعلبك في المرحلة الاولى وهذا ما انتظره الاهالي منذ خمسين سنة وقد تحقق اليوم ونخص بالذكر الاستاذ سعد خالد لانه كان يتبع توجيهات رئيس الوزارة بأمانة كذلك البدء بالفرز بعد ستة اشهر من بعلبك حتى الكرك عندما تنتهي المرحلة الاولى ونتمنى ان يتم ذلك بسرعة ولا يبقى حوالي ثلاثة اشهر كما حصل للمرحلة الاولى في ادراج وزارة الاشغال، كذلك اتشكر وزير الموارد المائية والكهربائية لتلزم مشروع اعادة ترميم قناة مياه رأس المال في الهرمل التي هي الشريان المائي الاساسي للهرمل وايصالها الى ما كانت في سابق عهدها بوصولها الى المنصوري ونتمنى على الوزارة تكليف بعض الجيولوجيين اقامة دراسة تفعيل غزارة هذا النبع لانه عندما رمم منذ خمس وعشرين سنة ضاعت كمية كبيرة من المياه في ارضه نتيجة الدراسات الخاطئة في حينها.

كذلك اشكر الحكومة على تأهيل مياه الشفة من النبي شيت حتى يونين بما فيها بعلبك كذلك انشاء محطتي تكرير لمياه الصرف في بعلبك والهرمل التي هي قيد التلزم كذلك اشكر وزير البلديات لاعطاء سلفة بلدية بعلبك بقيمة ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية و٢٥٠ مليون ليرة لبنانية لبلدية الهرمل وكذلك وعدنا باعطاء سلفة ٥٠ مليون ليرة لبنانية لبلدية بريتال. كذلك ابقاء عمال بلدية بعلبك في الخدمة وعدم صرفهم.

ولا انسى متابعة الرئيس الحريري واصراراه على ايجاد حاجز وسطي على طريق الموت رياق بعلبك - واتذكر المكالمة مع وزير الاشغال لتقديم دراسة حول كلفة «النيو جرس» وعلى حساب رئاسة الوزارة ولكن اصرار الوزير انه فنيا يزيد القتلى كذا وان الطريق عريضة اربعة عشر مترا (وهذا غير صحيح) فكانت حصيلة هذا الرأي المتعنت

اثنتي وسبعين قتيلًا كأن ارواح الناس ملك الوزير، واليوم وبوجود عدة حواجز للجيش اللبناني منذ ثلاثة اشهر لم نعد نسمع بحوادث على هذا الطريق. لذلك اطالب بابقاء الجيش ليس فقط لاقرار الوضع الامني العام في المنطقة وانما ايضا من اجل امن المواطن وليوفروا على نواب المنطقة البقاء على المقابر ياخذون بالخاطر.

ايها السادة النواب، عندنا الجرأة الادبية والاخلاقية لنقول للحكومة اذا قامت بعمل جيد اعود واقول وان كان واجبها، نقول لها شكرا كي لا نقضي على اصلاح الشعب لكي يتوجسوا خيرا بلدهم وكي لا يعيشوا دائما في الظلام. وما اكثر الحديث عن السلبات وخاصة ان الحكومة نفسها اقرت بالهدر والعجز وبالفضائح المالية وعدم تمكين اجهزة الرقابة والتفتيش ومجلس الخدمة بربكم اعلموني كيف يتم التقشف وحوالي عشرة الاف موظف يتقاضون اجرا ولا يعملون الى ان جاءتنا بدعة تدوير هؤلاء العاطلين عن العمل في مؤسسات الدولة على الوزارات وخاصة وزارة الاقتصاد والمالية بشكل جباة ومراقين. ما هي الدراسة التي اعدت لاستيعاب هذا العدد الكبير الذي تجاوز نصف عدده الخمسين سنة من العمر، اليوم مطلوب من مجلس الخدمة تدريبه واعادة تأهيله للعمل في المؤسسات الاخرى (فبدل ان تقول للدجاجة كش اكسر رجلها) ولا تقطع الامل امام خريجي الجامعات وخاصة نحن نقفل ابواب القرن العشرين ومطلوب من دولة لبنان الدخول في عصر الانترنت ولا اعلم ماذا يخبىء لنا العلم غدا. أهكذا تبني الدولة الحديثة والمتقدمة بابقاء القديم على قدمه، كلكم تعلمون ايها السادة ان هذا الفائض الكبير من الموظفين والذي يمنع تحديث الادارة هو الذي يسبب بعض العجز الى جانب خدمة الدين العام ولكن الاهم من ذلك ان هذا العدد الكبير دخل الى الوطنية على اساس المحسوبيات والحسابات المذهبية البغيضة فكل رئيس من الترويكاه له حصة وكل رجل دين له حصة من خاصيتهم الخاصة أكان عتالا في المطار او وظيفة في البنك المركزي او شركة الطيران او الكازينو او الدرك او الامن العام وامن الدولة او الاوجيرو او أي مؤسسة حكومية او خاصة. انني اتعجب كيف سيستمر هذا البلد في أي نمو اقتصادي والمحسوبية والمذهبية رائدة وتجويع الناس وتجهيل تلامذتنا لعدم قدرة الاهل على دفع قسط مئة الف ليرة لبنانية للتلميذ الواحد. اهكذا نبني لبنان المستقبل؟ علينا ايها السادة ان تخرج من كتلنا النيابية ذات المصالح الضيقة وذلك كما طرحنا في تكتلنا النيابي الديمقراطي الى الكتلة الكبيرة وهي الشعب اللبناني الذي اوصلنا الى الندوة النيابية. هذا الشعب الطيب والصبور والوطني جدا الذي دفع من دمائه وحياته ومعيشته الكثير لتحرير الوطن وعزته وكرامته فلا يجوز ان نعطي بالمقابل جوعا وفقرا وبطالة

لدي الكثير لاقوله في هذا المجال وغيره وسياسة الانماء المتوازن الذي سمعت به منطقتنا ولم تره ولكنني اكتفي بما عدده واثاره من قبلي زملائي في التكتل الديمقراطي وزملائي النواب. ولكنني اقف عند بعض الامور التي لا بد من اثارها، لكي لا اصنف في خانة البكائين او ماسحي الجوخ انني اعرض على مجلسكم الكريم وباختصار كبير ما يلي:

١ - اعادة تأهيل مصفاة طرابلس والزهراني لنوفر للخزينة حوالي اربعمئة مليون دولار سنويا من خلال

اصلاحها ولا يكلفنا ذلك اكثر من ثلاثين مليون دولار واعادة تأهيلها، وحتى ذلك الحين اطالب الحكومة والمجلس بأخذ قرار جرىء وذلك باستعادة هذا القطاع النفطي استيرادا وتوزيعا لصالح خزانة الدولة .

٢ - انشاء اكاديمية العلوم «Academi des sciences» لاستيعاب العقول الكبيرة وعدم السماح لها بالهجرة للاستفادة منها في هذا البلد . وبالمناسبة اشكر الزميل السيد ابراهيم على مبادرته واستباقي بالتنبؤ امام المجلس النيابي بأخي العالم الدكتور غسان قانصوه وقد تكون رئاسة الاكاديمية له هو المتوقع المطلوب للاستفادة من عمله وعبقريته .

٣ - الاسراع بتنفيذ المخطط التوجيهي لمدينة بعلبك والهرمل .

٤ - توحيد مكتب دراسة المشاريع في مجلس الانماء والاعمار وانا اعلم كم من الهدر ينفق على هذا الموضوع .

٥ - ضم المتعاقدين مع وزارة التربية شكلا الى ملاك الوزارة والبالغ عددهم حوالي ١٢٠٠ متعاقد يقومون بمهمة المحاسيب التابعين في بيوتهم ويتقاضون اجرا وتأمينا صحيا واجتماعيا .

٦ - الموافقة على الاستدانة بقروض ميسرة للقيام بالمشاريع الانشائية والمرجحة .

٧ - تخفيض قيمة الاستيراد وزيادة حجم الصادرات بايجاد اسواق بديلة او جديدة آخذين بعين الاعتبار ان الدولة لا تزال على عداء مع اسرائيل واننا لا نزال تحت وطأة الحرب التي قامت بالبد ولنا عبرة بالدول المماثلة .

٨ - نطالب وزير الدولة للشؤون المالية بالافراج عن رخص الدخان المقدمة اليه منذ سنة من قبل نواب المنطقة الا اذا كان قد مرر بعضها بالاتفاق مع الريجي لمحسوبيات جديدة كما كانت موزعة سابقا والتي لم تف بقرض الزراعات البديلة أي استفادة من كان يزرع الحشيش والافيون سابقا من هذه الرخص فيحصل ولو على رخصة واحدة لكي يعيل اولاده وتشجيعه على البقاء في ارضه واعادة توزيع من حصل على اكثر من عشر رخص على من لم يستفد من ذلك ضمن توجيه الادارة وحجم الانتاج المتاح .

٩ - السماح للاستثمار العربي بأن يقيم معملا للتبناك وبالاتفاق مع الريجي كي نزرع التبناك في ارضنا وذلك في رياق في المنطقة الحرة وان لا يكون تصريف انتاج المعمل الا من خلال الريجي كما هو ملحوظ في القانون .

١٠ - لانسى التلوث الحاصل في بحيرة القرعون وعلى روافدها والتي لا نزال ننتظر الاهتمام بها قبل ان تصبح خطرا بل انها اصبحت خطرا على صحة الناس وارزاقهم .

١١ - الاسراع في تنفيذ عملية النقل بين كل القرى والمناطق في بعلبك حتى زحلة لتمكين الطلاب من الولوج الى الجامعات .

١٢ - واخيرا نتمنى على وزارة السياحة ووزارة الثقافة والتعليم العالي للاهتمام اكثر بمهرجانات بعلبك الدولية كي نعيد لهذه المهرجانات سابق عزها . ولنؤمن المرافق السياحية اللازمة لهذه المهرجانات وخاصة باقرار المهنية الفندقية واستر واستراحتها وفندقا تابع لها .

ايها السادة الكرام، سأقدم ببعض الملاحظات حول مشروع الموازنة وضعت من قبل فئة متخصصة - لان هذا الاختصاص ليس اختصاصي - وتأتي هذه الملاحظات على الشكل الآتي:

النفقات الاجمالية:

نفقات الادارات العامة ٧,٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

نفقات الموازنات الملحق ٨٢٨,١٩٨,٧٠٧,٠٠٠ ل.ل.

اجمالي النفقات ٨,٢٠٣,١٩٨,٧٠٧,٠٠٠ ل.ل.

ولن اتكلم كثيرا عن الارقام رغم انها تأتي ضمن الملاحظات .

توزيع نفقات الادارات العامة الجارية: وضعناها ضمن جدول حددنا فيه النسب الخاصة بها .

توزيع نفقات الادارات العامة للاصول التابعة والمادية: وضعناها ايضا ضمن جدول حددنا فيه النسب الخاصة بها .

تحليل وتعليق على نفقات الادارات العامة الجارية

١١ - نفقات المواد الاستهلاكية: قرطاسية - لوازم - محروقات

١٢ - نفقات الخدمات الاستهلاكية: ايجارات - خدمات - تصليحات

١٤ - تحويلات - مساهمات - مساعدات - اشتراكات

١٦ - مصالحات قضائية - نفقات سرية - نقل وانتقال - دراسات .

بالنسبة لبنود الاتفاق هذه لجأت الحكومة الى استحداث نفقات جديدة لم يكن لها وجود في موازنات سابقة حتى في موازنة عام ١٩٩٧ كنفقات المعارض - لوازم بيطرية - شراء قطع فنية - ألبسة - نفقات مختلفة وخدمات تنظيف - نفقات الانتقال الى الخارج (المبعوثين يتقاضون تعويضات كاملة).

كما لجأت الحكومة الى زيادة لنفقات اخرى دون مبرر، علما بأن ذات النفقات هذه طرأ عليها التخفيض في وزارات اخرى ومنها: لوازم ادارية اخرى - مصاريف شتى - المطبوعات - المراجع والصحف - لوازم اخرى - علاقات عامة اخرى - وسائل نقل - وسائل التدفئة - بدلات اتعاب - ادوية - مصاريف شتول .

هذه النفقات جعلت الموازنة مليئة بالشوائب وكأنها تعد لمصالح واهداف سياسية لا لاهداف اقتصادية ووطنية .

بند ١٣ : بالنسبة للرواتب والاجور وملاحقها فقد طرأت زيادة في معظم الادارات العامة تفوق المطلوب من اجل التدرج الوظيفي وقد نتجت هذه الزيادة عن :

مستشارين ومتعاقدين لرئاسة مجلس الوزراء ووزارة المال قدرها ٩٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة بالاضافة الى مبلغ ٧٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. يحق لكل وزير برواتب مستشارين ٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

نشير ان رواتب المستشارين بلغ
ولو اضعنا الى هذا المبلغ ما سيدفع على المعالجات
مكافآت
اشترابات
احتياطي
مجموع

٧٧,٥٦٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
٢٠٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
٩٧,٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
١٠,٠١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
١٨٧,٦٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
٣٠٠,٦٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

رواتب نالت حقها من سلسلة الرتب والرواتب ما يعادل تقريبا ٧٥٪ من رواتب وزارات التعليم المهني والتربية والتعليم العالي البالغة ٨٩٦,٦٨٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

بند ١٧ : بالنسبة لخدمة الدين العام فهي مجزأة الى :

- فوائد القروض الداخلية
- بلغت عام ١٩٩٧
نسبة الزيادة السنوية ١٦٪
- فوائد القروض الخارجية
- بلغت عام ١٩٩٧
نسبة الزيادة ٥٠٪

٢,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

فلو اعتبرنا ان نسبة الفائدة عن الدين الداخلي ١٦٪ والدين الخارجي ٨٪ فيكون اجمالي القروض نحو

١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار امريكي .

النفقات الثابتة المادية: ٦٦,٥٢٠,١٣٢,٠٠٠ ل.ل. أي ٠,٩٪ من قيمة الانفاق العام مخصص لشراء تجهيزات يمكن توفير مبلغ كبير مخصص للأثاث والمفروشات والتجهيزات المكتبية.

وفورات الموازنة: فلو اعتمدنا اساليب التوفير ذاتها بالنسبة للموازنات الملحقه لتمكن الحصول على وفر بالنفقات قدره ٣٥٨,٦٧٧,٣١١,٠٠٠ ل.ل. نضيفه الى وفورات الادارات العامة وقدره ١١٥,٦٢٢,٢١٤,٠٠٠ ل.ل. من الجزء الاول و ٢٦,٦٤٠,٢٣٢,٠٠٠ ل.ل. من الجزء الثاني ليبلغ مجموع الوفر ٥٠٠,٩٣٩,٧٥٧,٠٠٠ ل.ل. أي ما يوازي مرتين من كلفة ال ٢٠٪ وثلاث كلفة السلسلة.

الايادات

انحسرت الايرادات بـ:

الباب الاول: الايرادات الضريبية وتشمل:

- ضرائب الدخل والاملاك والانتقال والضرائب غير المباشرة.
- رسوم على السلع والخدمات.
- رسوم على التجارة والمبادلات الدولية.

وقد استحدثت في الباب الاول ايرادات يتوقع تحقيقها:

- رسوم مشروبات غير روية ٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
- ضريبة على المبيعات ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
- ضريبة مبيعات السلع والبضائع ٢١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
- وقد بلغت الايرادات لهذا الباب المقدمة عام ٣,٦٢٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. ١٩٩٨
- في حين بلغت عام ١٩٩٧: ٣,١٥٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
- أي زيادة قدرها: ١٥٪.

الباب الثاني: ويشمل الايرادات غير الضريبية وهي:

- حاصلات الادارات والمؤسسات العامة
- رسوم وعائدات ادارية
- مبيعات وايرادات مختلفة

وقد بلغت الإيرادات المقدرة لهذا الباب: ١,٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. أي بزيادة ٢٦,٨٣٪.

وفي حين بلغت عام ١٩٩٧: ٧٠٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. أي بزيادة ٨٧,٨٥٪.

ملاحظات حول بعض مواد الموازنة ومقترحات بشأن الجدول رقم ٩

١ - المادة السادسة: اجازة الاستقراض باصدار سندات خزينة

٢ - المادة التاسعة: اجازة فتح اعتمادات في الموازنة العامة لاجل تسديد القروض

٣ - المادة الخامسة والعشرون: الغاء الرسم الاضافي ١٠٪ على قيمة تسجيل الاملاك لغير اللبناني

٤ - المادة الرابعة والثلاثون: الهاتف الخليوي: ٥٠ سنة، ٥٠٪ حصة الخزينة مبيعات ومداخيل الشركات.

جدول رقم ٩ الخ...

وهكذا نأتي الى نهاية هذا الموضوع نظرا لضيق الوقت متمنين لحكومتنا الكريمة التقدم في كل المجالات وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل اسطفان الدويهي.

اسطفان الدويهي: دولة الرئيس، السادة الزملاء.

استفاض الزملاء النواب بشرح وتحليل ابواب الموازنة مدحا ونقدا، ويبقى السؤال الذي يطرحه المواطن العادي: ما العمل؟ كيف الخروج من الازمة الاقتصادية المالية الاجتماعية الخائقة؟ كيف نردم الهوة بين مواطن متخمر ومواطن معدم؟

ماذا يفيد لبنان اذا وافق المجلس على الموازنة، كما وافق على الموازنات السابقة، وخسر نسيجه الاجتماعي وتضامنه الوطني وثقته بالدولة والمستقبل؟

الموازنة ليست ارقاما جوفاء تتقاذف بها ولا يدرك المواطن مدى دقتها، ولا صحتها، ولا الهدف الحقيقي منها. فالموازنة، اما تكون تعبيرا عمليا عن خطة وطنية، وعن استراتيجية موحدة، وعن رؤية مستقبلية، والا تصبح ملهاة سنوية متلفزة، يتفرج عليها المواطن، فلا تسليه كما المسلسلات المكسيكية، ولا تشبع جوعه، ولا تدفع له الاقساط المدرسية والمستحقات، ولا تؤمن له لقمة العيش الكريم.

في كل عام نجتمع، نترشق الخطابات ونقر الموازنة، بعد تسوية بعض البنود واسقاط اخرى، وتعديل فقرة هنا وتغيير كلمة هناك... والازمة مستمرة، والى مزيد من التفاقم والانفجار.

ولنقل بصراحة: كل الاسباب متوفرة لتجديد الحرب. ولولا سوريا لتفجر الوضع وانهار النظام، لان الحرب اللبنانية فقدت المدفع، لكن العوامل التي ادت اليها ما زالت موجودة. ولم يتم حتى الآن معالجتها والقضاء عليها. للأسف ان اهداف الحرب المدانة يتم تحقيقها في زمن السلم الاهلي. واسمحوا لي ان اشير الى مفصل

اساسي سعت اليه الحرب الا وهو الفرز السكاني الذي يمهد عمليا الى انشاء الكونتونات المذهبية والاقليمية. وهذا ما يتحقق اليوم على الارض بصمت وتجاهل، وذلك لفقدان الخطة الوطنية العملية الواقعية التي تحد من النزوح والهجرة، وتوفر عودة المهجرين، وتضمن اعادة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية التي هي الاساس في اعادة بناء وحدتنا الوطنية واستقرارنا الاجتماعي وامنا السياسي.

وفي هذا المجال، اين هي المشاريع التي تحقق الانماء المتوازن؟

هذا الشعار الجميل لماذا لم يترجم عمليا بعد؟

ماذا يفيد اذا كانت بيروت مزدهرة ولكنها محاصرة بأحزمة الفقر ومناطق الحرمان؟

كيف نطلب من المواطن بأن يصمد في ارضه ولا يوفر له الحد الأدنى من الخدمات. فزغرتا مثلا تفتقر لشبكات المياه والمجارير والكهرباء والطرق وغيرها من البنى التحتية الضرورية للانماء، فحتى الآن لم يقر تصميم توجيهي لزغرتا والمشروع المقدم مؤخرا مرتجل لذلك نطالب بادخال التعديلات الاساسية عليه والاسراع باقراره تسهيلا لطرابلس التي تعتبر العاصمة الثانية بعد بيروت. اتمنى ان تزورها حتى ترى طرقاتها الداخلية انه امر مؤسف ان تكون العاصمة اللبنانية الثانية بهذا الشكل فكيف بالاحرى حركة العمران والانماء. كذلك نطالب بتوفير الخدمات الضرورية لقرى الزاوية وبشري والكورة والبترون والضنية وعكار وغيرها من مناطق الحرمان في البقاع والجنوب.

فعلى الحكومة توفير الدعم لابناء الارياف والمناطق النائية ليقوا في ارضهم يزرعونها خيرا وبركة.

ندخل قليلا الى وزارة الزراعة فنقول حدث ولا حرج. نسبة الزراعة كما قال الزميل المرعبي ٥٦٪ في عكار ٤٥٪ في زغرتا، ٤٥٪ في الكورة المواسم عندنا يصيبها الكساد دائما. معظم مواسمنا لا تؤمن الاسواق لتصريفها. نتمنى ان تكون وزارة الزراعة لدعم المزارع ليقى في ارضه لا تصبح وزارة لتهجير المواطنين من ارضهم.

ونتطرق قليلا لقطاع النفط فنطالب بتشغيل مصفاة طرابلس واعطاء المستخدمين المستحقات المتوجبة لديهم من قبل وزارة النفط وهنا من معالي الوزير السنيورة ان يساهم في تنفيذ هذا الامر. كما نطالب بدعم الجامعة اللبنانية في الشمال لان الجامعة التطبيقية للعلوم لا تحصل على الاموال للقيام بمهام التعليم العالي.

الموازنة ايها السادة هي خيارات، وليست ارقاما جامدة، نغرق في تفاصيلها، ونجهل مضامينها. والخطورة اليوم هي اننا امام خيارات مصيرية، ولا نستطيع ان نواجهها الا بمزيد من الثقة والتضامن، وتضافر جهود جميع اللبنانيين، اكانوا في الحكم او المعارضة او ما بينهما، وذلك يتطلب عقد مؤتمر وطني، يوحد الرؤية، ويثبت الخيارات، ويحدد الاولويات، ويستنفر جميع القوى لدعم وحدة الدولة، لتكون اقوى بوجه المناورات الاسرائيلية والفتن الداخلية.

وفي هذا المجال اتساءل: يعيش المواطن اللبناني اليوم في ظل ازمة اجتماعية متفجرة، يحاول البعض الالتفاف عليها، اما بالتجاذب الطائفي والتعبئة المذهبية، واما بالتجاهل والامعان، والهدف من كل ذلك هو تطويق المواطن وشل قدراته حتى يفرض عليه تسوية سلمية مناقضة لسيادته وحرية وكرامته، ولدفعه مجبرا على فك وحدة مسار لبنان وسوريا. مما يسهل عملية عزل لبنان واستفراجه واملاء الشروط الاسرائيلية عليه. لكل ذلك فالازمة الاجتماعية بعد سياسي اقليمي يجب الاسراع في معالجته، من اجل تامين وحدتنا الوطنية على قاعدة الحد من المشاكل الاجتماعية، وتعطيل صواعق الثورة او الفتن، حتى يكون لبنان محصنا موحدا متضامنا بوجه مخططات اسرائيل التي تحاول فك عزلتها الدولية، ونقل ازماتها الداخلية، باتجاه المتنفس اللبناني، اما حربا، واما مشاريع انسحابات مشبوهة.

اخيرا اريد ان اشير الى مسألة تلامس جوهر الموازنة، وهي مشكلة الضرائب والمداخيل. وبصراحة اقول ان فرض ضرائب جديدة غير كاف لحل مشكلة العجز في الموازنة خاصة ان المواطن غير قادر على تحمل اعبائها. وبكل بساطة اقول ان الحرب اللبنانية تم تمويلها بأموال عربية ودولية، ولا يمكن اعادة اعمار ما هدمته الحرب الا بتوفير المساعدات العربية والدولية. وهذه المساعدات التي وعد بها لبنان اكثر من مرة، ومن اكثر من جهة، يتأجل تنفيذها من اجل النيل من قرار لبنان وخياراته، ومن اجل فرض حلول مفردة استسلامية عليه. لذلك على الدولة رفع الصوت عاليا امام المحافل العربية والدولية، لان اعادة اعمار لبنان مسؤولية عربية ودولية ولان السلم الاهلي والاستقرار في لبنان هو مدخل للسلام والاستقرار في المنطقة. ولبنان المتفجر تطل شظاياه المنطقة والعالم.

في الختام ادعو الى انشاء مؤسسة مستقلة مختصة توفر الارقام الاقتصادية والمالية الدقيقة والمؤشرات والاحصاءات العلمية دوريا حتى يصبح الحوار حول الموازنة بأرقام على الاقل صحيحة وواقعية وشفافة بعيدا من التضخيم والمبالغة والتسويق. مما يسهل ايجاد الحلول التقنية والادارية والمالية الواقعية.

كما اجدد الدعوة لاهل السياسة على خلاف اتجاهاتهم الى عقد مؤتمر وطني يجدد الحياة السياسية ويضع استراتيجية وطنية موحدة تعزز سلطة الدولة والقانون وتحقق العدالة والمساواة للجميع. عندئذ تصبح الموازنة تعبيرا عن خطة وطنية تشمل الخيارات والاولويات وتحقق طموحات الاجيال الجديدة الشابة.

وهنا نأمل من الحكومة ومن السادة النواب ان يسمعوا جيدا اصوات الطلاب واساتذة الجامعة والعمال والمثقفين والاحرار وذلك من اجل بناء وطن يوفر فرص العمل والحرية لجميع ابنائه.

فلنبدا في ورشة الاصلاح والتغيير، خاصة وان النظام القائم في مأزق لانه اصبح نظاما مذهبيا يعتمد منطق الكونتونات والمخاصصة واقتصاده رأسمالي متوحش معاد لفئات شعبية واسعة.

فلنبدا في ورشة الاصلاح والتغيير قبل ان يسقط هذا النظام فوق رؤوسنا جميعا.
عشتم وعاش لبنان.

الرئيس: الكلمة للزميل كميل زيادة.

كميل زيادة: دولة الرئيس، زملائي الكرام،

في الماضي القريب ثار الجائعون وما اكثرهم، ومنذ فترة قصيرة تظاهر شبابنا واعتصم دفاعا عن الحرية، حرية الرأي والتعبير والتظاهر، وفي الامس تجمع امام المجلس النيابي اساتذة، وطلاب، وعمال، احتجاجا على الاوضاع الاجتماعية والحياتية والجامعية التي وصلت اليها البلاد. ان هذا نموذج بسيط لما هي الحالة عليه في كل المناطق، ولولا قرار منع التظاهر لغرقت البلاد بالمسيرات الاحتجاجية والمطلبية.

دولة الرئيس، ان دورنا كنواب مؤتمنين على المصلحة العامة يفوق، عند درس مشروع الموازنة، دور مدقق حسابات يوازن بين نفقات وواردات ليشمل ما وراء الارقام الجافة، تلبية حاجات المواطن الاساسية في المجال الصحي والتربوي والاسكاني وتحقيق الانماء الصحيح الشامل والمتوازن، ليسيروا الوطن في اتجاه النهضة الاقتصادية التي ترد عن المواطنين خطر العوز والفقر، وتحصن السلم الاهلي في وجه الرياح والعواصف.

دولة الرئيس، بما ان السنوات الماضية اثبتت ان الحكومة تسيء تقدير نسبة عجز الموازنة رغم الوعود البراقة غير الواقعية التي كانت تغدقها علينا، نتوقع مع الاسف لسنة ١٩٩٨ نفس المصير، طالما ان السياسة المتبعة لخفض العجز هي نفسها، أي مزيد من الاستدانة من دون سقف، وخير دليل على ذلك الاستدانة بالعملة اللبنانية، واقترح الاستدانة بالعملة الاجنبية بحدود قيمة ملياري دولار، تحت ذريعة اعادة هيكلة الدين بينما الواقع هي لتغطية المصاريف العادية.

وبما ان سياسة الاستدانة هذه تؤدي الى ارتفاع الدين الخارجي فتدخلنا نادي الدول المدينة خارجيا وداخليا راهنة البلد الى المدينين وتحمل الاجيال الصاعدة اعباء تسديد هذه الديون لسنوات طويلة.

وبما ان سياسة رفع الفائدة من اجل تأمين الاموال لمشاريع الاشغال العامة والبنى التحتية، امتصت السيولة من الاسواق مما ادى الى ركود اقتصادي، والى اتجاه القطاع الخاص الى الاستثمار في سندات الخزينة كونها مضمونة المردود فغابت الاستثمارات الحقيقية التي تخلق فرص العمل وتنشط الدورة الاقتصادية.

دولة الرئيس، بما ان الحكومة لم تحقق اصلاح الضريبي المرجو واستمرت في سياستها المجحفة، فغاب الانصاف في تحميل المكلفين العبء الضريبي بفرض الضرائب والرسوم غير المباشرة، ودفعة واحدة، كما ورد في الجدول رقم ٩ مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن من ذوي الدخل المحدود والمتوسط، بدل ان تسعى الى جباية الضرائب المباشرة من المقتدرين، وفي جعل الجباية اكثر فعالية.

وبما ان الشفافية غائبة في العمل الحكومي والاداري، وفي طريقة تلزيم المشاريع الذي يحصل الكثير منه بالتراضي وبطريقة تفوح منها روائح الفساد والفضائح والمحسوبية. وهذه الشفافية هي شرط اساسي من شروط اصلاح السياسي والاداري، ومتى تحققت تكون الدولة اقترنت فعلا من المواطن وجعلته يشعر بأنها له ليكون

هو لها، فلا يعود يتردد في دفع الضرائب والرسوم كما يحصل الآن نتيجة اخبار الهدر والسرقة التي تحصل من دون حسيب او رقيب .

وبما ان الحكومة لا تؤمن بدولة المؤسسات والقانون بالرغم من مطالبتنا المتكررة ببناها، اهملت تفعيل اجهزة الرقابة، وفشلت في الاصلاح الاداري فشلا ذريعا، وبقي واقع الادارة على ما هو يعاني من فائض في الموظفين وتراجع في انتاجيتهم، ومن مشكلة البيروقراطية والشكليات والاصول الادارية المعقدة التي تساهم في ابطاء العجلة الاقتصادية. فبات من حقنا ان نتساءل كيف لهذه الحكومة التي عجزت عن ايجاد ادارة مركزية صالحة ان تبلور نظرة مستقبلية ورؤية واضحة لارساء اسس اللامركزية الادارية وتنظيم انتخابات بلدية واختيارية سليمة.

دولة الرئيس، بما ان الحكومة لا تعيرنا اذانا صاغية، ولا تسمع ملاحظات الآخرين، ولا تتحسس النبض الحقيقي للمواطن والشارع معتبرة نفسها فوق القوانين والاصول والاعراف، وتمارس السلطة التنفيذية المعطاة لها بتعال وتشاؤف (وحياتكم قولوا لي على شو) بعيدين كل البعد عن اصول الديموقراطية.

وبما ان الانماء المتوازن لم يتحقق بالرغم من ان الدستور قد نص عليه كسلاح اساسي لصون السلم الاهلي وحاجة كل المناطق النائية اليه (وفي المناسبة علينا الا ننسى عضوية جرود كسروان والفتوح في نادي المناطق المحرومة ليخصص لها مبلغ من ال ١٥٠ مليار ليرة).

وبما ان الحكومة لا تملك رؤية سياسية اجتماعية ولا خطة شاملة متكاملة ولا اولويات مبرمجة، ولا سياسة اسكانية واعية ولا سياسة صحية شافية، ولا خطة تربوية كافية، الا انها تملك ذرائع بالجملة لتفادي تنفيذ القانون الذي انشأ المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وسياسات ارتجالية وعشوائية على كافة الصعد.

وبما ان الوزارات التي ترعى قطاعات منتجة، مثل وزارتي الزراعة والصناعة، لا تحظى باعتمادات كافية لتقوم بأدنى واجباتها، كما ان من مظاهر القصور في الرؤية، غياب الموارد الكافية لدعم الخطة البيئية الشاملة التي بات لبنان بأمس الحاجة اليها. وهنا لا بد من التوقف امام المادة ٣٩ الواردة في مشروع الموازنة والتي تنص على اشغال الشاطئ اللبناني لمدة اقصاها ٥٠ سنة. ان هذه المادة هي بدعة لا سابق لها في تاريخ الدول، وهي مخالفة للدستور والقوانين، وتؤدي الى تشويه الشاطئ وكالعادة تفتقر الى دراسة حول نتائجها السلبية، ولا بد من التأكيد ان الشاطئ الذي هو جزء من تراثنا، ملك للشعب اللبناني ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

دولة الرئيس، بما ان عودة المهجرين ما زالت تراوح مكانها مع انها من الاولويات الدستورية والوطنية والانسانية، وفي طليعة الشروط الضرورية لازالة اثار الحرب، لا يظن احد ان المليارات الاربعة المرصودة في الموازنة كافية لاعادتهم الى ارضهم ومنازلهم وضمان كراماتهم.

وبما ان هناك تغاضيا عن اولويات جوهرية في بناء الوطن، وتحقيق الوفاق الوطني الحقيقي، وفي طليعتها ازالة الخلل في التمثيل على مختلف المستويات، والاقلاع عن بدعة التعيين في كل استحقاق انتخابي، وثم صون

الحريات العامة الاساسية وعلى رأسها حرية الراي والتعبير والتظاهر. وكم كان حريا بالحكومة ان تلتفت الى حاجات المواطنين بدل التلهي، تارة بمنع مقابلة، وتارة اخرى التذرع بالحفاظ على سمعة لبنان عبر الفضاء، بحجة ان المعارضة شوهدت صورة لبنان في الخارج، في حين ان الكل يعلم من يتحمل مسؤولية ما وصلت اليه البلاد.

دولة الرئيس، انني امام خطورة الوضع الذي نعيشه، انما شئت ان اطلق صرخة تحذير. واذا كنا منذ عام ١٩٩٢ اخترنا اعطاء الحكومة فرصة للعمل على انتهاء الحرب، فاننا لا نستطيع اليوم ان نقنع انفسنا بهذه الذريعة. فان الموازنة تجسيد لتوجه الحكومة وتنفيذ مباشر للسياسة العليا بما ينعكس على حياة الناس ومصائرهم. من هنا يجب ان تكون الموازنة مشروعا سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، قبل ان تكون عملية حسابية تقنية. ونحن لا نرى في واقع الحال في هذا المشروع ما نطمح الى رؤيته في الموازنة، وبما ان الفرص التي قدمناها الى الحكومة لم تستثمر كما يجب، فان من حقنا ان نتنظر من الحكومة افعالا لكي نمناها فرصة جديدة.

لذا، وبناء على ما تقدم، اعلن اني سأصوت ضد الموازنة وذلك قناعة مني بأن هذه الحكومة غير قادرة على اتخاذ التدابير الاستثنائية التي تتطلبها هذه المرحلة الصعبة والخطيرة من تاريخنا وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل شاكرا ابو سليمان.

شاكرا ابو سليمان: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

سبق لي من على هذا المنبر ولمرات متعددة، وفي اثناء مناقشات الحكومة لسياساتها او للموازنة، ان قلت ان مسيرة الامور، والاصلاح واستقامة الامور لا يمكن ان تتم لا بالمديح، ولا بالتجريح بل بنقد موضوعي بناء يهدف الى تقييم الامور واستقامتها.

وهذا ما سأحاول باختصار ان اقوم به الليلة حاصرا كلامي في السياسة العامة للموازنة لان هذه الجلسات في النهاية ليست بجلسات مناقشة ولا باستجواب بل هي جلسات لمناقشة سياسة الحكومة المالية من خلال الموازنة.

في بلاد العالم، كما في لبنان لا يمكن لدولة ان تستمر وتعمل من دون ضرائب فمدخول الدولة هو الضرائب، كما مدخول الافراد هو العمل.

ولكن في بلاد العالم المتقدم، هناك لجان ثابتة مؤلفة من رجال قانون واقتصاد ومال واجتماع وعلم نفس تخطط وتنظم وتدرس لاحداث ضرائب جديدة او لزيادة او عدم زيادة رسوم على سلع معينة، وذلك لكي تدرس وتقيم انعكاسات هذه الرسوم، وهذه الضرائب على الشعب في مختلف فئاته لا سيما انعكاساتها على الطبقة الفقيرة.

اما في لبنان فاننا نلاحظ ان معظم اللوائح التي جاءت بها الحكومة، انما كانت لوائح مرتجلة قابلة للتعديل

وللتغيير واذا ما عدنا الى الماضي، الماضي القريب أي الى مناقشة الموازنة لعام ١٩٩٧ نجد ان الزملاء النواب، اجمعوا على انتقاد الهدر والعجز وعلى المطالبة بالاصلاح الاداري وعلى ما سمي بترشيد الانفاق.

واذا ما عدنا اليوم بعد سنة لآخذ خلاصة هذه المناقشات نجد اننا ما زلنا مكاننا، فبعد سنة ماذا ترى؟ نرى ان الاصلاح الاداري لم يتم، والانفاق لم يرشد اذا صح التعبير والهدر مستمر والعجز قد زاد. هذا هو الوضع الذي نعيشه اليوم وهو وضع مؤسف جدا.

ذلك ان في اعتقادي المتواضع واعتقاد الجميع انه لا يمكن للهدر ان يتوقف، ولا للعجز ان يقف عند حد معين بدون الاصلاح الاداري، فطالما ان الادارة اللبنانية ادارة هرمة شاخنة وعجزت وتقادمت ونخرها الفساد فلا يمكن لا للحكومة ولا لاية حكومة ان توقف الفساد عند أي حد، وبالتالي الهدر عند حد، وبالتالي نسبة الهدر عند حد.

ذلك ان الاصلاح الاداري كان هاجس الحكومات اللبنانية منذ عهد الاستقلال ولكن معظمها قد فشل، لان الدافع السياسي كان هو المسيطر على الاصلاح الاداري وليس الاصلاح الاداري بحد نفسه. ذلك ان الاصلاح الاداري لا يتم ولا يمكن ان يتم الا من داخل الادارة وعبر اجهزة الرقابة، أي عبر مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة والمجلس التأديبي العام.

طالما ان هذه الامور لم تسو على هذا الشكل فعبثا نبحث في اصلاح اداري معين والاصلاح الاداري هو حاجة ملحة لا يمكن ان نستغني عنها.

اما فيما يتعلق ببعض ابواب الموازنة فاننا نصل الى قضية المهجرين فلا ذكر اطلاقا في الموازنة لقضية المهجرين مع انها القضية الاولى لا بل هي اولى الاوليات فلا يمكن للبنان ان يستمر ويستمر، ولا يمكن لوفاء وطني ان يحصل ولا يمكن لسلام عادل وشامل ان يتم الا اذا عاد كل لبناني اينما وجد الى بلده واهله وبيته ومسقط رأسه. قرأنا في بعض الصحف ان دولة رئيس مجلس الوزراء وعد باقتراح او بمفاجأة تتعلق بحل قضية المهجرين.

كنا نتمنى ان تكون قضية المهجرين والاموال اللازمة لهم في صلب الموازنة، في قانون الموازنة، فتلتزم به الحكومة وتلتزم به الادارة ويلتزم به النواب والشعب كذلك، ذلك ان عودة المهجرين انما هي ارادة مصممة اولا وامكانات مادية ثانية وتوزيع عادل للتعويض ولشمولية هذا التعويض ثالثا، فاذا لم تتجمع هذه العناصر الثلاثة، فعبثا نبذل بعودة المهجرين وبالعودة الشاملة، واننا لو عود او لاقتراح دولة رئيس مجلس الوزراء لمنتظرون في هذه القضية.

ومن المآخذ كذلك على الموازنة اغفال تام لسلسلة الرواتب والرتب، ذلك ان القطاع الخاص قد نال الزيادة التي خصصت بنسبة عشرين بالمائة منذ مطلع سنة ١٩٩٦ اما القطاع العام فلم ينل الا الوعود، مع العلم ان القطاع العام انما هو كذلك مؤلف من لبنانيين من مواطنين ومن ارباب عيال واهل اطفال وهم بحاجة ماسة الى

هذه الزيادة كما سواهم فنأمل من الحكومة ان تتدبر هذا الامر والمجلس حاضر كذلك للمساعدة ضمن المسؤولية والاقتراحات العملية التي تتقدم بها الحكومة.

قضية ثالثة: اريد التحدث بها وهي على لسان الجميع، انها قضية الكهرباء في لبنان، خلال درس الموازنة في السنة الماضية لعام ١٩٩٧ ألغى المجلس النيابي اعتمادا بمئتي مليون ليرة لبنانية دعما لمؤسسة الكهرباء، وكانت الحجة في ذلك ان حسن الجباية يؤمن للمؤسسة مبلغ ٣٥٠ مليار ليرة لبنانية، واذا بالحكومة اليوم تعود وتطلب مائة مليار ليرة لبنانية دعما لمؤسسة الكهرباء معا يعني اننا ما زلنا نراوح مكاننا.

هنالك اسئلة تطرح لهذه المناسبة، نحن في لجنة الادارة والعدل اقررنا في العام الماضي مشروع قانون شددنا فيه العقوبات على سارقي الكهرباء او مخربي التيار الكهربائي.

وقد صدق المجلس الكريم وافر هذا القانون. نريد ان نعلم، هل انه حصلت ملاحظات بالاستناد الى هذا القانون؟ وكم هو عددها؟ وماذا كانت نتائجها؟ هل ان الجباية تحسنت وكم كانت نسبة هذا التحسين؟

هل يجوز ان يبقى فريق من اللبنانيين نصف لبنان في مناطق لبنان كافة يسدد فواتير الكهرباء المرتفعة عن النصف الاخر الذي لا يبالي، ولا يهتم ولا يدفع ولا يلاحق هذه هي الاسئلة التي نود طرحها على الحكومة قبل البدء في اقرار او عدم الاقرار المائة مليار ليرة المطلوبة.

واني اصل الى قضية الاملاك العامة البحرية وهذا الموضوع خطير قانونا وخطير اجتماعيا.

هنالك قانون يحدد الاملاك العامة صادر عن المفوض السامي عام ١٩٢٥ وهو من افضل القوانين واحسنها ويعتبر الاملاك العامة هي الاملاك التي تخص الجميع، ويستعملها الجميع او تستعمل فقط للمشاريع العامة، وقد اجاز القانون يومذاك وما زال ساري المفعول، اجاز اشغال الاملاك العامة وفي طليعتها الاملاك العامة البحرية اجاز اشغالها موقتا سنة بعد سنة هكذا ينص القانون بصراحة.

لم يجز الايجاز، بل اجاز الاشغال المؤقت كما اجاز للادارة ان تلغي هذا الاشغال ساعة تريد وبدون أي تعويض، هكذا ينص القانون، القانون العام قانون الاملاك العامة الصادر في ايام المفوض السامي الفرنسي لماذا لم يسمح بالايجارة؟ قانونا لان طبيعة الاشغال انما هي طبيعة اشغال مؤقت.

ولانه مؤقت فيجوز للادارة ان ترجع عنه دون ان يحق لشاغله المؤقت ان يطالب بأي تعويض.

فهل يجوز ان يمر في الموازنة مادة هكذا متسلسلة تجيز ايجار الاملاك البحرية العامة لمدة خمسين سنة؟ هذا القانون؟ او هذه المادة ضمن الموازنة بقضية وبقانون موجود، قانون عام، تناقض القانون العام، وسيكون لها انعكاسات بيئية وقانونية واقتصادية خطيرة على البلد. هل يجوز ان تتسلل هذه المادة لتلغي قوانين عامة هكذا بهذه السهولة؟

ايها السادة الزملاء، هذه قضية قانونية دقيقة فالشاطيء البحري هو ملك الشعب اللبناني والشاطيء البحري

هو صلة الوصل بين المواطن وارضه، وقد نص الدستور على حمايته كما نصت القوانين، اخشى ما اخشاه ان نقر هذه المادة وان تصل القضية امام المجلس الدستوري، فيعتمد الى الغاء قانون الموازنة من هذه الناحية.

انني الفت نظركم باهتمام كلي الى هذه المادة. لا سيما وانه يوجد امام المجلس النيابي الكريم وامام اللجان المشتركة اقتراح قانون صدق من لجنة العدل السابقة وهو اليوم موضوع درس امام اللجان المشتركة قانون نسو فصلين، فصل يحدد وينظم الشاطئ العام، الاملاك البحرية العامة، وفصل ثان في القانون نفسه يحدد اصول التسوية للمخالفات البحرية.

لماذا لا ندرس هذا القانون؟ وعندئذ ننظم الشاطئ وننظم الاشغال، وننظم التسويات، وننظم كل شيء. وانني اتوجه باحترام الى دولة رئيس المجلس النيابي بأن يضع هذا القانون لتتابع درسه في اقرب فرصة ممكنة امام اللجان المشتركة.

تبقى قضية اخيرة ايها السادة الزملاء خلال درس موازنة العام ١٩٩٧ تقدمت باقتراح قانون يرمي الى اعفاء المكلفين من تسديد غرامة التأخير على الضرائب البلدية والمالية ونوقش وبحث امام الهيئة العامة وافر بشكل او بآخر واذ بقانون الموازنة يصدر، وكانت نسبة التنزيل مبلغا مقطوعا قدره تسعون في المائة من قيمة الغرامة. واذ بالقانون يصدر وفيه تنزيل بنسبة تسعين بالمائة مقطوعة فيما يتعلق بالرسوم البلدية وفيه تنزيل آخر بنسبة تسعين بالمائة فيما يتعلق بالضرائب والرسوم المالية حصل التباس بهذا الموضوع، فعدنا وتقدمنا بتصحيح له أي ان تكون الغرامات المالية مقطوعة ٩٠٪ من قيمة الغرامة، واذ بنا نفاجأ بقانون الموازنة ان هنالك مادة تقول بوجوب خفض ٩٠٪ من الرسوم البلدية فقط ومن غرامات التأخير عن رسوم الميكانيك فقط! هذا امر لا يجوز ولن نقبل به وسنناقشه عندما نناقش القانون العام؟

الرئيس: القانون الذي اصدرناه واوضحناه هل ينفذ ام لا؟

شاكر ابو سليمان: نعم انه ينفذ جزئيا دولة الرئيس هذا اولا وثانيا انتهى مفعوله بانتهاء موازنة سنة ١٩٩٧. اما الآن ومن جديد نفذ منه بنسبة ٩٠٪ فيما يتعلق بالرسوم البلدية ولم ينفذ بنسبة ٩٠٪ فيما يتعلق بالرسوم المالية بكل الاحوال في مطلق الحال.

الرئيس: لا ليس بمطلق الاحوال ولا بمطلق أي حال، لقد راجعنا هذا القانون عدة مرات يا معالي الوزير لماذا؟

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، قانون الموازنة الذي صدر اعطى الحق اولا بالاعفاء للرسوم البلدية لفترة زمنية معينة فتدفع الرسوم خلالها وبعدها لن يكون أي اعفاء.

اعطى الناس صلاحية لفترة ٣٠/٦ بالنسبة للغرامات العائدة الى وزارة المالية اعطى القانون صلاحية للوزير لغاية ٩٠٪ الذي جرى هو التالي: وضعت لكل سنة من السنوات نسبة معينة وطبقت على جميع المواطنين ودون أي استثناء، وبالنسبة لسنوات ٩٢ - ٩٣ اعفي الجميع من

التكاليف العائدة لهاتين السنتين ٩٠٪ لجميع المواطنين وبعدها بشكل تدريجي بدأت بالتراجع. والسبب في ذلك؟ السبب في ذلك حتى تكون هناك عدالة امام الناس وكى نستطيع ان نشجع المواطنين على القيام بواجباتهم لاننا عندما نأتي ونقول لكل الناس اننا سنعطيك ٩٠٪ عن كل سنة، اكد دولة الرئيس ان لا احد يدفع الضريبة اطلاقا على العكس من ذلك، لماذا وضعنا الغرامة اساسا؟ لنحذفها اذا ونقول: نسقط ٩٠٪ من الغرامة المفروض ومن الآن وصاعدا دفع عشر الغرامة الموجودة. وبالتالي لا يوجد هناك حافز امام أي مواطن لدفع أي ضريبة؟ على العكس من ذلك. ماذا نقول للمواطن اننا نقول للمواطن الذي يعرف واجباته ويلتزم بها ويدفع الضرائب اننا نقول له انظر الى نصيبك، «انت دفعت وطلعت غني».

وبالتالي فالشخص الذي لم يدفع «طلع ذكي» في هذا الامر في الحقيقة، نحن نريد اعطاء سابقة لجميع المواطنين، يجب ان نعلمهم كيف يقومون بواجباتهم، تدرجنا في عملية تخفيض الغرامة حتى وصلنا الى هذه الناحية وبدأنا نعالج بيننا وبين المواطنين كيف هي عملية الشفافية في دفع الضرائب.

شاكر ابو سليمان: دولة الرئيس، اريد ان اوضح اسمح لي دولة الرئيس بوجد امام المجلس اليوم اقتراح قانون وهو متابعة للاقتراح الاول نحن كنا قد طلبنا في اقتراح القانون ان تنزل غرامات التأخير الى مئة بالمئة، فوقف هنا دولة الرئيس الحريري وقال امام كل النواب لا يجوز ان نعامل المواطن الذي سدد ضمن المهلة القانونية ما عليه للدولة كما نعامل الذي لم يسدده واني اقترح ان يكون التنزيل ٩٠٪، وامام مجلس النواب بكامله وافقنا على هذا الشيء وعدلنا الاقتراح بنسبة ٩٠٪.

الرئيس: الى أي تاريخ؟

شاكر ابو سليمان: حتى آخر عام ١٩٩٧. الرسوم البلدية لغاية آخر حزيران سنة ١٩٩٧ اذا سددت كلها تعفى من ٩٠٪ من الغرامة. اما المالية فبقيت نسبيا وليس ٩٠٪ لغاية نهاية السنة.

انا اقول وبكل تواضع انه خلافا لما تفضل به الوزير، الضريبة هي حق للدولة على المواطن لا احد ينكر هذا الامر، ولكن الغرامة هي قصاص للمواطن لانه تأخر عن الدفع.

نحن طالبنا الدولة باعفاء المواطن من هذا القصاص فقط نظرا للوضع السيء الذي يجتازه المجتمع اللبناني اليوم لا سيما اصحاب الدخل المحدود.

لماذا لان الغرامات بلغت اليوم ثلاث مرات واربع مرات اضعاف الضريبة فاذا بقيت الغرامة ولن تستطيع وزارة المالية فلن يدفع احد.

ان تقيم مئتي الف دعوى على الناس. اليوم التاجر اللبناني اشطر من الدولة بتحصيل الفلوس، التاجر يعمل مرة او مرتين في السنة تصفية بالاضافة الى شهر التسوق. اليوم عندما يعرف الناس ان هذه الغرامة قد اعفوا منها ضمن مهلة معينة فالجميع يتسابقون للدفع ويوفر الكثير على الناس

نحن سنناقش هذا الموضوع عند درسنا قانون الموازنة.

بقي شيء اخير دولة الرئيس وهو لا علاقة له بالموازنة، له علاقة بتصرف الحكومة وهو الآتي:

اليوم نحن بصدد درس الموازنة وهناك اقتراحات بزيادة الرسوم.

ماذا يحصل؟ كل مواطن يريد ان يجدد جواز سفره يرفض الامن العام ان يجدد له جواز السفر املا منه بتأخير هذا الامر لكي يستفيد من زيادة الرسم.

رسم الدوائر العقارية، ممكن ان اكون على خطأ، اذا كنت على خطأ اعتذر، واصرح جاءتنا شكاوى انهم في الدوائر العقارية لا يستوفون الرسوم.

وزير الشؤون المالية: غير صحيح.

شاكر ابو سليمان: اذا كان هذا الكلام غير صحيح فماذا بالنسبة لميكانيك السيارات؟

الرئيس: هل يدفعون ام لا؟ ولماذا لا يدفعون؟ هل انتم تطبقون القوانين كما تريدون، ومن قال اننا لن نخفض رسوم الميكانيك؟ يمكن للمجلس النيابي ان يقرر تخفيض هذه الرسوم.

وزير الداخلية: هل تريد ان تسمع الجواب؟ يجب ان يصدر قرار مشترك عن وزيري الداخلية والمالية، يحدد ارقام السيارات والرسم المتوجب دفعه هذا القرار يقول: في الشهر الاول من السنة السيارات التي هي ارقامها كذا وكذا وهذا الامر استنسايا للوزراء فيضعون الارقام التي يريدون وليس من الضروري ان يبدأوا من رقم واحد الى رقم كذا، لانه يوجد ارقام السيارات العمومية وهناك سيارات الشحن، وسيارات قوى الامن وسيارات الجيش الى آخره...

اذا هذا القرار سيحدد الارقام ونوزع على كل السنة. مشروع القرار تضمن جزءا سيدفع في كانون الثاني حسب التعرفة القديمة.

وهذا يعني ان هناك ظلما سيلحق بأصحاب الارقام الباقية الموزعة على احد عشر شهرا اذا زادت رسوم الميكانيك.

وهذا يعني اذا كان الرسم ١٠ آلاف ليرة سوف يتبين لنا انه يوجد عشرة بالمئة من المواطنين سيدفعون الرسم خلال كانون الثاني عشرة آلاف ليرة، وبعد يومين او ثلاثة ايام من شهر شباط، الذين يستحق عليهم دفع رسم الميكانيك سوف يدفعونه على اساس الرسوم الحالية.

طلبنا اعادة النظر بدرس هذا الموضوع حتى يتسنى لنا تحديد المكلفين بدفع رسوم الميكانيك في شهر كانون الثاني ومن نتركه حتى شهر شباط بعد تصديق الموازنة. فوجدنا اننا سنقع في الخطأ ولذلك لم يصدر هذا القرار. لم يصدر عن قناعة لانه لا يوجد تساوي بين من سيدفع في كانون الثاني ومن سيدفع في غير شهر كانون الثاني. لانه لا يستطيع أي مواطن ان يدفع ساعة يشاء، يجب ان يحدد ذلك في القرار اعني ان يقرر ذلك وزير المالية والداخلية وقررا ان نترك هذا الامر

اسبوعين لان القرار يصدر في اوائل كانون الثاني وحددت جلسة الموازنة ب ٢٠ كانون الثاني وهذا يعني ان الفرق هو خمسة عشر يوما، فاستمهلنا وقلنا ان القرار المشترك عن وزير الداخلية والمالية سيصدر في آخر كانون الثاني من اجل ان تكون هناك عدالة تجاه كل المواطنين.

اعني ان لا تدفع فئة نسبتها عشرة بالمئة رسوم ميكانيك حسب الرسم القديم وتسعون بالمئة تدفع حسب الرسم الجديد هذا هو السبب.

وهناك سبب آخر وهو ان السيارة التي يتقدم صاحبها لدفع رسم الميكانيك في اول كانون الثاني فانها ستخضع للمعاينة الميكانيكية حسب القانون القديم بينما مشروع قانون الموازنة كما هو مرسل ومقر من مجلس الوزراء لا يوجب الاخضاع للمعاينة الميكانيكية خلال سنتين فلماذا نسبة العشرة بالمئة سوف تخضع للمعاينة الميكانيكية والتسعون بالمئة تعفى خلال سنتين.

وجدنا ان هناك ظلما في الحالتين فلم نصدر القرار المشترك شكرا دولة الرئيس.

شاكر ابو سليمان: نشكركم على ذلك، ولكن ماذا لو تأخرت الموازنة؟ ماذا لو رئيس الجمهورية استعمل صلاحيته وانتظر شهرا لتوقيع الموازنة؟ ماذا لو طعن بالموازنة في المجلس الدستوري؟

الرئيس: يعودون ويصدرون القرار؟

وزير الداخلية: نصدر القرار الآن.

شاكر ابو سليمان: شكرا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل غازي زعيتر.

غازي زعيتر: دولة الرئيس،

يهمني ان ابلغكم اولا ان منطقة عزيزة على قلبي وقلبك لا تشاهد البث التلفزيوني المباشر وغير المباشر لا في هذا الوقت ولا سابقا وهي مدينة الهرمل وقضاؤها. لذلك فاني ومن هنا اطالب الحكومة ومعالي وزير الاعلام الوصول الى قضاء الهرمل قبل الوصول الى القضاء الخارجي.

لقد اتيح لي ان ادرس، بصورة واسعة، مع زملائي في لجنة المال والموازنة، مشروع قانون الموازنة.

وقد القى على مسامعكم الزميل الكريم السيد خليل الهراوي، رئيس اللجنة، تقريرا وافيا، وافقه عليه، تمام الموافقة.

كما سبقني العديد من الزملاء، الى هذا المنبر وقالوا الكثير، واقول واذكر، ان وزارة المال، اشارت الى قيام عجز في هذه الموازنة مقداره يفوق ٣٧٪ لذلك طرحت الحكومة فرض ضرائب ورسوم اضافية لسد هذا العجز، وهنا نذكر بالقانون، الذي يقول انه في معرض تحضير الموازنة، تنص المادة ١٦ من قانون المحاسبة العمومية ١٤٩٦٩/٦٣ على ان وزير المالية يجمع تقديرات النفقات وتقابلها بتقديرات الواردات ويضع مشروع الموازنة بعد ان يؤمن التوازن، وفي حال العجز، اما ان يلجأ الى مال الاحتياط اذا وجد،

- او الى موارد جديدة.

- او تخفيض النفقات المطلوبة من الوزارات.

وبما انه لا مجال للجوء الى مال الاحتياط لكونه غير موجود، لان تراكمات العجز هي في مدى السنين السابقة، وبما انه لا مجال لايجاد موارد جديدة لان المواطنين يرححون تحت ثقل الوضع الاقتصادي السيء، وقد علا صراخهم من كل الجهات، لذلك فلا مناص للدولة من اللجوء الى البند الثالث وهو خفض نفقات الوزارات الى مستوى الواردات ليستقيم وضع الموازنة، وهذا ما سلكته لجنة المال والموازنة ولكن ضمن حدود ضيقة جدا...

هذا هو السير الطبيعي القانوني لهذا الواقع مع تعزيز ضبط وسائل التكليف والتحصيل للضرائب والرسوم. ووجوب ضبط الموارد.

ان الحالة الراهنة، تهيئ بنا للتفتيش الجدي عن الحلول اللازمة لاتخاذ التدابير الفعالة، التي من شأنها ان تضع حدا نهائيا لها، وذلك قبل ان تنفذ ثروتنا القومية بكاملها، فنجر انفسنا الى مزالق الافلاس الخطرة. وفي النتيجة ايها السادة، خلاصنا، الجدية في تحضير الموازنة وفي تنفيذها وفقا للاصول.

وخلاصنا، في مضاعفة انتاجنا القومي، وفي توجيه اقتصادياتنا بشكل يؤمن لنا في المستقبل القريب، موارد اساسية ثابتة نركز عليها موازنتنا العامة، فنكفل بذلك الاستقرار المنشود، (لنساعد انفسنا. فتساعدنا السماء). فاذا كان يشدد، بصورة متزايدة، على ضرورة مساعدة البلدان المصنعة للبلدان المتخلفة في تقدمها. فان ذلك لا ينفي ان على البلدان المعنية نفسها، اولا ان تبذل الجهود اللازمة للخروج من حالتها الراهنة، اذ ان البلدان الاخرى لا يمكنها ان تقدم لها اكثر من مساعدة تكميلية.

ومن الحكمة، ان يتبع لبنان، سياسة اساسها الاعتماد على الذات، ومن الاهمية بمكان خفض عجز الموازنة في السنوات المقبلة الى مستوى مستديم، وايضا من خلال وقف الهدر الكبير في الانفاق العام، واعتماد الحكومة وسائل صحيحة وعادلة ورصينة وقانونية، ورقابات فاعلية لزوال هذا الهدر، عندئذ، يمكن الانفاق من دون الحاجة الى فرض ضرائب اضافية.

دولة الرئيس، ايها السادة، تقول القاعدة الصحيحة «ان خزانة الدولة جيوب رعاياها».

ولكن هناك قواعد صحيحة اخرى، اخذتها الدول الراقية نبراسا لسياستها المالية، وجعلتها رأس ازدهارها الوطني، وهذه القواعد تقول،

المكلف لا يحمل فوق طاقته... والغرم على قدر الغنم... والخدمات العامة، تبذل على محتاجيها من افراد الامة.

ونحن لا نحتاج لأكثر من هذه القواعد الصحيحة ليستقيم امرنا، فلا اقل من ان نعني بمشاريعنا التي تفتح لنا ابواب الرزق، وتدر علينا الخير.

دولة الرئيس، امامنا مشروع الموازنة، مدجج بالضرائب، وهو ان دل على شيء، فقد دل على استمرارنا، في اتباع سياسة مالية، لا تتفق، مع حقيقة وضعنا، ولا تتفق بالتالي، مع حقيقة امانينا واهدافنا، فكان الواجب الاول ان تقوم الحكومة بأعمال تجعل المواطن يشعر بواجبه، ويقدر ان هذه الضريبة انما يدفعها عن طيب خاطر. وعلى الحكومة ان تتفق هذه الضريبة التي تجبها في امور يعتقدها المواطن نافعة، مع الاسف لم يسلك الحكومة هذا المسلك والامل الآن ان تترك الحكومة الماضي وتسير على طريق جديد لكي يشعر المواطن ان القرش الذي يدفعه يعود عليه بالنفع.

ونؤكد على كل حكومة تقوم وكل حكومة تأتي بأن تحزم امرها في تحصيل الضرائب، وتستعمل عقلها في انفاق تلك الضرائب لخير المجموع.

اننا باتباع سياسة انشائية ونتاجية وتوظيفات في اعمال مثمرة، نستطيع العيش والاستمرار وبدونها لا نقوى على الحياة.

دولة الرئيس، بين ايدينا، مشروع الموازنة الجديدة، مثقلا باعباء الديون والرواتب، مسقطا من حسابه الناحية الانشائية، والانتاجية.

وهي الناحية الوحيدة التي تقضي على البطالة المنتشرة في طول البلاد وعرضها، وتسد باب الهجرة في وجوه الوف العاطلين عن العمل، والزراعة، التي تعد قطاعا انتاجيا اساسيا في الاقتصاد، وهي تؤدي دورا اقتصاديا، حيث توفر العمل، لنسبة مهمة من مجموع القوة العاملة، وتزود البلاد بمجموعة من المحاصيل، وتعد الصادرات الزراعية مصدرا اساسيا للعملة الاجنبية، والمؤشرات الاقتصادية تدل على هشاشة الوضع الصناعي والزراعي بشكل عام.

واصل المشكلة الجوهرية للقطاع الزراعي، في تراجع الحياة الاقتصادية في المناطق الريفية، ويفاقمها الغياب الكامل لسياسة زراعية واضحة وطويلة المدى.

«وعود الوزير واحلامه وهي كثيرة لم تحقق اعادة الله من المانيا ويده المن والسلوى».

وايضا نستشهد بكلامه أي الوزير، في ٢٦ تشرين الاول ٩٧ الى جريدة الديار.

«التوجه الاقتصادي العام - طبعا عند الحكومة - يستبعد القطاع الزراعي على اعتبار انه غير مجد». «وان هناك صناديق سوداء لمواجهة في معركة حماية المنتوجات الزراعية».

لسوء الحظ، ينظر الى دور القطاع الزراعي على انه سلبي، الى حد كبير، وما هو اكثر من ذلك، ينظر الى

المواطنين الريفيين على انهم متخلفون كثيرا عن التقدم الاقتصادي الذي تحقق، ويدعون تعزيز الزراعة، فأين المشاريع التي تحقق للبلاد مستقبلا زاهرا، بل اين المساعدات التي تؤديها الحكومة لرفع مستوى المزارعين «وسنأتي على ذكرها لاحقا».

ان الزراعة، ايها السادة، قوة اجتماعية، تلعب دورا هاما في حياة الامة، وتجاهل هذا القطاع، وتوجيه الاستثمارات الى بناء البنية التحتية في المناطق الحضرية، قد يقود الى تقدم سريع في قطاع الخدمات، على حساب القطاعات الاخرى.

فاذا توازنت هذه القطاعات وتكافأت، فقد تعذر الطغيان، واذا طغى بعضها على البعض الآخر، فهناك يختل التوازن وتضطرب الامور وينشأ الحقد والبغضاء ولهذا اذا ما اخذت التنمية الاقتصادية مكانها، واصبحت تغذي نفسها بنفسها، فعليها ان تبدأ في المناطق الريفية عموما، وفي قطاع الزراعة بالتحديد. دولة الرئيس، اذا كانت الوطنية تقاس بالبدل والعطاء والتضحية، فالبقاعيون، يعتبرون بحق المواطنين المثلاء.

وهذه المنطقة تبذل وتعطي دون ان تأخذ، اعطت تضحيات في كل المضامير، ان اهل البقاع، كانوا وما زالوا مواطنين صالحين، يعطون ويشركون بالغرم، ولم يشركوا بالغنم... «اللهم باستثناء غنيمة قانون العفو عن جرائم المخدرات، مع العلم ان الذين استفادوا منه اكثرهم من خارج المنطقة، احد الزملاء اقترح تغريمهم بمبالغ مالية لسد عجز الموازنة؟»

نائب الرئيس: يجب ان نوضح هذه النقطة دعوى الافراد والادارات العامة في مسألة التعويضات الشخصية لا يشملها قانون العفو وبالتالي يدفع الغرامات من صدر بحقه حكم لصالح الجمارك. غازي زعيتر: نعم يدفعون ولم يشملها قانون العفو. ولكن احد الزملاء اقترح ان يدفع من استفاد من العفو الغرامة لسد عجز الموازنة.

نائب الرئيس: الزميل يقصد الغرامات الجمركية لانه لم يكن يعرف ان الدفع يتم للجمارك. غازي زعيتر: دولة الرئيس،

الموازانات والقروض توزع، وللبقاعيين دين في ذمة ابناء هذا الوطن، هم لا يطالبون بوفاء هذا الدين، انهم يطالبون باصالحهم الى بعض حقوقهم، ومنها ما اصبح في صلب الدستور اعني به تحقيق الانماء المتوازن بعد ان تتساوى المناطق اللبنانية المحرومة تاريخيا، بالمناطق الاخرى، وهذا يقتضي ان تخصص الحكومة اعتمادات وبرامج استثنائية، ضمن اطار القوانين البرامج وتكون في صلب الموازنة تحديدا.

ولكن منذ الحكومة الاستقلالية، وصولا الى حكومة الانماء والاعمار، ومنطقتنا تحاول جاهدة، رفع الحرمان عنها، ولكن عبثا، وحتى الآن لاقت هذه المطالبات الكثيرة، لاقت اذنا صماء، فعوض ان يتضاءل

الحرمان نتيجة شروع معظم الدول في تنمية كل امتداداتها الجغرافية، لا سيما اطرافها واريافها، رأينا ان هذا الحرمان، يزداد ترسخا، عبر الاحجام عن تنفيذ المشاريع الحيوية.

وهنا نسأل، ونتساءل، اين قانون ال ١٥٠ مليار ليرة لهذه المنطقة وغيرها.

وما هو امر المرسوم الذي صدر والغى بمرسوم آخر، ونسأل دولة رئيس الحكومة، الذي كان قد وعد انه سيبحث موضوع ١٥٠ مليار منذ شهرين تقريبا وفي اول جلسة لمجلس الوزراء ماذا حصل؟!.

دولة الرئيس، ايها السادة، يقول البعض ان هذه المناقشات قد تحولت عن مسارها الصحيح في مناقشة الموازنة، ونحن نقول ان الانماء بكل وجوهه، هو موازنة وفي قلبها، لذلك نحن نطالب وبشدة.

١ - بالعمل الجدي والدؤوب، لوضع مشاريع الري، موضع التنفيذ كالعاصي، واليمونة وعيون ارغش، وسهل عيحا وغيرها، من مشاريع ري الاراضي وتأمين مياه الشفة.

٢ - التعجيل باجراء عمليات مسح الاراضي وضمها وفرزها، وتشكيل عدة لجان لهذا الغرض.

- معالجة موضوع زراعة التبغ، معالجة جذرية ودائمة، لا موسمية، رضائية، ووضع خطة كاملة لهذا القطاع، من انشاء مصنع، وتنفيذ الضمان الصحي للمزارعين.

والى حين تحقيق هذه الغاية، نطالب باستلام المحصول كاملا دون نقصان وباسعار تشجيعية، تعويضا عن تلكؤ الحكومة في انماء هذه المنطقة.

- ضرورة الاسراع في اطلاق المؤسسة العامة للزراعات البديلة.

- ايجاد اسواق تصريف جميع المنتجات الزراعية وخاصة العنب وانشاء المصانع اللازمة، والتعويض على المتضررين.

- انشاء مصنع لانتاج السكر من الشمندر السكري وتشجيع الزارعين.

- اعلان مدينة بعلبك، مدينة سياحية من الدرجة الاولى وايلائها العناية، وذلك عبر الاستعجال في انجاز المخطط التوجيهي العام، واستكمال طريق رأس العين - القلعة.

- تأمين الاموال اللازمة لاستكمال طريق رياق - بعلبك - الحدود السورية.

- تشجيع الاستثمارات وحفز المستثمرين على توظيف الاموال في المنطقة وفي مشاريع انتاجية، في مقدمتها مشاريع التصنيع الزراعي.

- وضع خطة طارئة لمعالجة الصرف الصحي في المنطقة.

- التعجيل في وضع حجر الاساس لسرايا الهرمل الحكومي..

- ضرورة دفع رواتب واجور عمال وموظفي مصلحة مياه بعلبك - الهرمل وقد اكد دولة رئيس الحكومة ومعالى وزير المالية ان هذه الرواتب هي في طريق الصرف، نتمنى عليكم صرفها قبل عيد الفطر المبارك اعاده الله عليكم بالخير.

- وفيما يتعلق بوضع المدرسين المتعاقدين للتعليم الابتدائي والمتوسط، هؤلاء كان يصدر قرار عن مجلس الوزراء للتعاقد معهم للتدريس في المناطق الريفية البعيدة او النائية، فقد صدر القرار في الاعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ و ١٩٩٤ و ١٩٩٤، انما الاعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٦، ١٩٩٦ - ١٩٩٧ لم يصدر فيها القرار ولم يعرف المعلمون مصيرهم وقد احالهم وزير التربية الى صناديق التعاضد لتدفع لهم رواتبهم مع العلم ان بعض هذه الصناديق لا يتحمل دفع هذه الرواتب وعدد المدرسين يفوق ال ١٢٠٠ مدرس.

- بالاضافة الى كل ذلك لا بد من الاشارة الى اوضاع المستشفيات وما تعانيه، والى اوضاع المدارس الرسمية.

دولة الرئيس، ايها السادة،

تقولون ان المناطق فيها حرمان، اننا نقول، ان الحرمان نسبي، لكن نرجو من عيونكم، ان تنظر الى قرانا، محرومة من الكهرباء، وترى ان الطرقات فيها غير صالحة والمدارس الرسمية غير مؤهلة.

اننا نطالب بالعدالة، بالانماء المتوازن.

دولة الرئيس، ان الميزانية هي مرآة الدولة، ولكننا لم نجد في هذه الميزانية، مع الاسف أي اصلاح او بادرة تبشر بالاصلاح وحياتنا العملية على هذه الارض لا تتجاوز بضع سنين فلا يجوز ان نبذرها في الاسى والحسرات بل يجب ان نوجهها نحو ما هو ابقى وافضل من اعمال عظيمة.

فعسى ان تكون الميزانية المقبلة... ميزانية، فاذا لم تكن لا يبقى الا الاعتماد...

نائب الرئيس: حضرة الزميل استاذ غازي هناك نقطة يجب ان تتوضح للرأي العام ورد على لسانك ان الكلام الذي اورده بعض الزملاء جعل النقاش ينحرف عن المسار الطبيعي لمناقشة الميزانية، هو كلام غير دقيق، لان الميزانية بالارقام هي التي تعكس سياسة الدولة في كل القطاعات وبالتالي مناقشات السادة النواب تقع في موقعها الطبيعي بصرف النظر عما يريده هذا او ذاك من الناس ان ينال من مناقشة هنا او هناك، هذا للتوضيح فقط. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد كباره.

محمد كباره: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

ان مشاكل وطننا اليوم، اقتصادية كانت ام سياسية، وان كانت في حقيقتها نتيجة عهود طويلة من النظام الطائفي الفاسد والعقلية البدائية المتحجرة التي تحكمتم بالبلاد منذ فجر الاستقلال، والتي كانت السبب المباشر

والحقيقي لكافة مراحل تخلف الوطن وحالته المأسوية الحالية، الا ان ذلك لا يلغي كون الحكم اليوم يتحمل مسؤولية هربه وعدم مواجهته الاسباب الحقيقية لهذا الواقع والبدء بالمعالجة الجذرية له.

ان ما يحز في قلب كل لبناني ويدعوه لليأس والرفض وربما الثورة، هو انه بالرغم من المعاناة المتواصلة، فان قضية الوطن ومستقبله لم تطرح حتى الآن بجدية وموضوعية.

ما هو مستقبل هذا الوطن؟ والى اين نسير؟ واين هو التصور الواقعي والحلول العملية للبنان المستقبل؟ ولماذا يبقى مصيرنا معلقا بين الفعل وردود الفعل؟

صحيح ان الوضع اللبناني لم يصل بعد الى مرحلة الانهيار، وان المواطن اللبناني لم يبلغ بعد مرحلة الجوع. ولكن الموضوع ليس حرفية الكلمة بقدر ما هو التعبير عن حقيقة الضائقة المعيشية التي يزرع تحت وطأتها كافة المواطنين والتي اوصلت الكثيرين الى حالة من الفقر لا يمكن تبريرها او التهرب من مواجهتها. واليوم كيف نطلب من المواطن اللبناني ان يتقبل هكذا موازنة لا افق مستقبلياً لها، وتهدف فقط لايجاد الحلول المالية المؤقتة لعجزها المتواصل.

كيف نريد له تقبل موازنة لا تراعي تفاوت واقعه الانمائي فهو يرى عاصمته ورشة عمل كاملة ومناطقه المتخلفة محرومة من أي مشروع حيوي. فمستقبل لبنان لا يختصر بأقلية مترفة تنعم بخيرات الوطن وتتقاسم مغانمه ولا على مدينة واحدة مهما كانت اهميتها.

ان ما نطالب به لكافة مناطق لبنان من خلال مشروع موازنة اليوم، ليس هبات او مساعدات تعطى لنا من وقت لآخر. اننا نريد ان نكون جزءا اساسيا من هذا الوطن لنا نفس الحقوق وعلينا نفس الموجبات. اننا نطالب بحقنا بالمساواة بين المناطق اللبنانية وحققنا بالتمتع بخيرات الانتماء للوطن.

صحيح انه لأول مرة في تاريخ لبنان تشمل مشاريع البنية التحتية كافة المناطق اللبنانية وتصل الى مناطق نائية لم تحلم يوما ان تصلها، ولكن المطلوب هو تخطي حاجات المواطن الاساسية من ماء وكهرباء وهاتف وصولا الى خطط انمائية تشمل كافة مجالات الحياة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان لبنان اليوم يواجه تحديا اساسيا يتمثل بايجاد صيغة متوازنة بين حاجات عملية النهوض الاقتصادي وضرورات عدم المساس بالتقديرات الاجتماعية على ضآلتها.

فمشروع الموازنة يجب ان يهدف الى تحقيق المزيد من الانجازات الاجتماعية والنهوض بكافة مرافق ومناطق الوطن، ولا يمكن ان يتحول هذا المشروع الى ارقام لسد عجز يتراكم دون اية رؤية مستقبلية.

ومن منطلق مواجهة حقيقية فشل موازنة العام الماضي في تحقيق أي من اهدافها، كوقف الهدر وابقاء العجز في حدود السبعة والثلاثين بالمائة، والحد من طغيان القطاع العام على الموارد المالية وامتصاصه لمجمل السيولة، او

تحصيل الجباية... الخ. علينا تصور فشل مشروع الموازنة الحالي بتحقيق أي من اهدافه بالرغم من ترشيد الانفاق او الشفافية التي يغلف بها، لان الاسباب الحقيقية التي ساهمت وتساهم في تدهور الاوضاع تبقى خارج نطاق المعالجة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان توافق الاطراف الرئاسية على بعض العناوين لا يكفي، فالحل الحقيقي، والمواجهة الجدية، تتطلب منا جميعا القرار الصعب، قرار اعادة النظر بمجمل الاوضاع اللبنانية، لتحديد المنطلقات الاساسية لوطن المستقبل، وتحديد اولويات بنائه ونهوضه.

ان سياسة التوافق للتوصل لحلول مرحلية اثبتت فشلها. وما المأزق السياسي والاقتصادي الحالي الا نتيجة لها. والمطلوب اليوم قبل الغد ان تهدف الموازنة الى حلول وفاقية جدية للنهوض بالوطن، وتحقيق الامن الاقتصادي، والعدل الانمائي لكافة المواطنين وكافة المناطق من خلال خطة انمائية يشارك جميع اللبنانيين بصياغتها وتنفيذها وتحمل اعبائها.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان مشروع الموازنة بمحدوديته وآفاقه الضيقة وخلوه من اية خطة انمائية يدعونا للتساؤل عن المستقبل، وعن مناطقنا ومشاريعها الانمائية.

اين الاولوية في رصد الاموال اللازمة لبناء وتطوير الجامعة اللبنانية بكافة فروعها؟ أليس دور الجامعة في اعادة بناء الوطن وفي كافة ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية اهم من أي مشروع يجري تنفيذه حالياً؟!

ألا يجدر بنا زيادة موازنة الجامعة اللبنانية لتلبية حاجاتها ومطالبها الاساسية، وتطوير الفروع الجامعية ومدها بالاولويات التي من دونها لا وجود حقيقي للعمل الجامعي، وعلى سبيل المثال لا الحصر اذكر المكتبات والمراجع العلمية وتطوير البحث العلمي من خلال تزويد هذه الفروع بالوسائل الحديثة.

اننا نطالب في هذا السياق بايجاد وحدة جامعية متكاملة في الشمال اسوة بالواقع الحاصل في بيروت وتمكين هذه الوحدات من الاستفادة من المساعدات الخارجية المقدمة من بعض الدول الصديقة. واين اصبح مشروع تجميع المدارس الرسمية لبناء اجيال المستقبل.

اين خطة تنمية القطاع الحرفي؟ واين الخطة التي تصنف القطاع الزراعي فتعطيه الافضلية لتأهيل كافة مرافقه ضمن خطة انمائية مستقبلية تعيد لهذا القطاع اهميته وتلغي دور المافيات التي تستغله من تجار ادوية واسمدة زراعية وسماسرة؟

اين مشاريع الشمال وطرابلس ضمن ما يطرح من مشاريع لبقية مناطق الوطن؟

وهل كتب علينا ان نتوارث الحرمان منذ عهود الاستقلال الاولى؟

وهل تكفي المشاريع المجترئة لحل مشاكل الشمال المتوارثة؟ الى متى سيبقى وسط مدينة طرابلس واسواقها التاريخية غارقة في القرون المظلمة بالرغم من اهميتها الحضارية والاقتصادية دون اية خطة لاعادة تأهيلها وانمائها؟ وهل يخفى على أي مواطن الامكانيات الهائلة الممكن تحقيقها للمدينة من خلال ذلك كما خفي وللأسف على من تربع على الحكم كل هذه السنين، او على الحكم الحالي المهتم بانماء وتطوير المناطق التي يمثل؟ ولماذا على المواطن الطرابلسي ان يدفع من مستقبل اولاده ومستقبل مدينته ثمناً لمرور الاوتوستراد العربي من خلال مشروع ضم وفرز جديد يزيد من مآسي المشاريع السابقة، الغارقة حتى اليوم دون حلول لمشاكلها، والتي حددت مستقبل تطور المدينة بمفاهيم ضيقة لا تتعدى افراز الاراضي دون أي نظرة مدنية مستقبلية تراعي واقع المدينة ومحيطها وامكانيات ومتطلبات وتطورها.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان تساؤلات ابناء الشمال عن مستقبل مناطقهم لا تخصي ولكن الهم الاقتصادي والانمائي لم يعد وحده يقلقهم. فمدينة طرابلس تكاد تبلغ مرحلة اليأس من جراء عدم العدل في تطبيق القوانين حيث يسقط الشهداء لتطبيق قرار منع البث الاذاعي والتلفزيوني دون اجراء أي تحقيق يحدد المسؤولين ويحاكمهم وفي هذا السياق نلفت نظر المسؤولين ولا سيما وزير العدل الى الاجحاف اللاحق بمحافضة الشمال نتيجة النقص الهائل في عدد القضاة وفي عدد محاكم الاستئناف التي لا يتجاوز عددها الخمسة لكافة محافظة الشمال من جسر المدفون وحتى الحدود اللبنانية السورية شمالاً.

الى متى سيبقى مرفأ طرابلس عرضة لتنفيذ مشاريع مرحلية متفرقة لا افق مستقبلياً لها ولا تهدف الى اعادة دوره واهميته التاريخية في حين تصرف الملايين لاعداد مشاريع مرافئ في مناطق اخرى؟

ومعرض الشهيد رشيد كرامي في طرابلس الذي رصدت له اخيراً الاموال اللازمة لاعادة تأهيله هل من المفروض ان يبقى دون أي سياسة واضحة للمعارض في لبنان تنفذ الحصرية وتعيد للمعرض الدور الذي خطط له كمركز فكري وحضاري واقتصادي يسهم في انماء وتطوير لبنان عامة والشمال خاصة بما يحتويه من انشاءات لمختلف الأنشطة؟

وهل كتب على مصفاة البداوي في الشمال ان تبقى متوقفة عن العمل تزيد من اعباء الهدر على الاقتصاد الوطني لا لأي سبب حقيقي سوى تحكم بعض المافيات بتحديد سياسة الدولة النفطية؟

ولماذا هذا التفاوت في المعاملة بالنسبة لمهجري الشمال وطرابلس خاصة، ولماذا لم تصرف اية مبالغ لهم؟ وهل يراد من قبل الدولة ان يزداد عدد المهجرين من خلال اخلاء اكثر من ٨٠٠ عائلة من مساكنهم واحيائهم في الحارة الجديدة بميناء طرابلس من غير ايجاد حلول كريمة وعادلة لهم؟

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

في هذا الواقع، تأتي الزيادات على الضرائب والرسوم وكأنما تساهم في ازدياد الاوضاع سوءا وفي دفع المواطنين الى موقع العداء للسلطة، هذه السلطة توشك ان تنحصر مهمتها في مزيد من الجباية من غير مراعاة للضيق والمعاناة والركود الاقتصادي. من هذا المنطلق، نحن نرفض الموافقة على اية ضرائب او رسوم تصيب الطبقات الفقيرة الكادحة التي تشكل العماد الاساسي لهذا الوطن.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان المؤسسات تفقد دورها وثقة الناس بها نتيجة التجاذبات الطائفية والمذهبية والمناطقية الوضع العام يسوء بالرغم من تباشر الحكم بالانجازات ودفاعه عن الوضع الحالي.

فالانماء يكاد ينحصر بالعاصمة وضواحيها، والاصول الديمقراطية مغيبة باسم توافق الرئاسات والقوانين تطبق بمزاجية فتفقد جوهرها والتزام المواطنين بها والاعلام يوجه تحت ستار المصلحة العامة فيحتكر الحقيقة ويبلغى مبدأ الحرية.

لم يعد يكفي فهم واقعنا المرير وتحديد مشاكله من طرف واحد لبناء لبنان المستقبل. علينا الايمان بامكانية تجاوز هذا الواقع ومواجهة كافة التعقيدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعقلية منفتحة واعية تؤمن بلبنان وطننا مشتركا لجميع ابناؤه، ولكل واحد منهم حق المشاركة بتقرير مصيره. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل انطوان حداد.

انطوان حداد: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

تعودت منذ اكثر من اربعين سنة على ان افتش عن الحقيقة واواجه الواقع في تشخيص المرض والعلة والداء، وفي الكشف عن اسبابه ومسبباته، فأضع العلاج الناجع آنذاك وكل ذلك في سبيل تخفيف آلام الناس وشفاء اسقامهم.

وكذلك انا اليوم اتعاطى السياسة سعيا وراء مجتمع افضل لا اراه يستقيم الا بانجاز دولة القانون والمؤسسات تؤمن العدالة الاجتماعية والعيش الكريم مع الحرية والكرامة لكل المواطنين. فتقضي على هواجس المواطن الحياتية من سكن وطفولة وعلم وطبابة وشيخوخة وفرص عمل وتكافؤ فرص. دولة على مستوى طموحات هذا الشعب تنقلنا الى القرن الواحد والعشرين يكون فيها ولاء المواطن للبنان الدولة والوطن ولا لاي شيء آخر.

هل انجزت هذه الدولة منذ فجر الاستقلال؟ الجواب: اتركه لضمير كل واحد منكم. نعم ورثنا من الانتداب الفرنسي وما قبله بعض الهيكليات التي لو عرفنا كيف نفعلها ونصلحها ونكملها، لكننا اليوم قد وفرنا الكثير من الخلافات وخاصة الحرب الاخيرة حرب ١٩٧٦ وكنا في حالة نهوض مضطرب على مستوى الدول الراقية، ولكن - ولسوء الحظ - شيئا من ذلك لم يحصل وكانت نتيجة الثلاثة وثلاثين عاما منذ ١٩٤٣ حتى ١٩٧٦

حرباً مدمرة نسفت المجتمع بكامله ارضا وشعباً ومؤسسات فدمرت ما دمرت من البنى التحتية الموجودة فيها والتي كان قد تخطاها الزمن بعد ان توقفت المسيرة ما يفوق على ١٧ سنة، زاد فيها التخلف تخلفاً واستفحل الخراب وأحكم الافلاس.

حالة كادت ان تقضي على أي امل في امكانية اعادة الحياة الى هذا المجتمع.

ولكن والحمد لله كانت مداخلات الاشقاء والاصدقاء وكان الطائف مدخلا لوقف الحرب وتحققت الاعجوبة ورجعت اللحمة الى اجزاء الوطن ارضا وشعباً وتوحدت المؤسسات وانطلقت مسيرة اعادة بناء هذا البلد والتركيز على مقومات الدولة وهنا يجب ان نعترف لهذا العهد وبفضل الدعم الذي وفرته له الشقيقة سوريا بالانجازات الكبيرة والقرارات الصعبة التي استطاع ان يحققها من هذا القبيل.

قامت مؤسسة الجيش بقيادتها الحكيمة وهي ضرورة اساسية واولية فحققت وبسرعة قصوى الحالة الامنية، وكان الاستقرار الامني الذي وحده يضمن ويسمح لمشروع الدولة ان ينهض. وكذلك استعاد القضاء دوره في قصور العدل وبمؤازرة القوى الامنية والمؤسسة العسكرية فاطمأن المواطنون وبدأوا يستبشرون خيراً. وكما تعلمون غدا من الضروري انجاز سلطة سياسية بحسب نظامنا الديموقراطي البرلماني سلطة سياسية تنبثق من الشعب وكانت الانتخابات النيابية والمجلس النيابي المنتخب الاول الذي رغم كل الشوائب كان خطوة اساسية في اعادة الحياة السياسية ولو على طريق الشفاء.

قام المجلس النيابي مما حقق للبلاد شرعية سياسية رغم كل الانتقادات، فانبثقت عنه حكومات منها حكومات الرئيس الحريري التي رسمت لنفسها خطة اعادة مؤسسات الدولة واحياء الحياة العامة في البلاد من حيث التنمية واعادة البناء والاعمار وتفعيل الحالة الاقتصادية. وهنا بدأت الصعوبات اذ لا يمكن ان تعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبناء والاعمار بمجرد قرار وليس هناك من عصا سحرية، وانتم تعرفون جيداً ان لكل ذلك متطلبات مادية وزمنية. فمهما كانت ارادة الحكومات الحريرية قوية وحسنة وصادقة، هل تستطيع ان تمحو تراكمات سنين كان فيها الاداء السياسي من خلال الانانية والمصلحة الشخصية ما ادى الى حرب اكلت الاخضر واليابس، اهم نتائجها الاقتصادية كان في تدني سعر صرف الليرة اللبنانية ما يزيد على خسارة تفوق الالفي مرة من قيمتها الشرائية، عدا عن هروب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية وكل الطاقات المصرفية والمالية، كما الثروة البشرية من تقنيين وفنيين وانتليجانسيا (INTELLIGENCIA). واما الثقة فتبخرت مع حرارة الحديد والنار، وكان الخراب والدمار وما خلف من حاجات كبيرة اذا اردنا اعادة البناء والاعمار، وبصورة علمية وموضوعية واقتصادية صحيحة أي على مستوى تنافسي يمكننا من استعادة دورنا على الصعيد الدولي والاقليمي، وهنا اريد ان اؤكد على الدور السياحي والخدماتي والا وفي الطليعة وفي الاساس لانه باسترجاعه وباسترجاعه فقط تنتعش كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى من تجارية وصناعية وزراعية ثقافية واستشفائية، اعلامية ودور نشر الى ما هنالك.

اما السؤال الذي يطرح نفسه الآن وفيه بيت القصيد هو: من اين وكيف نؤمن الاموال لتحقيق كل ما ذكرنا، بربكم افيدوني؟ أمن ثرواتنا البترولية والمعدنية، ام صناعتنا الضخمة؟ ام من خزينة متخمة بالنقد النادر والذهب والاموال؟

هناك طريقان لا ثالث لهما: الاستدانة والرسوم والضرائب. لقد نسيت واحدة ربما، لكنها تتعلق بجراً هذا المجلس على التشريع لها لتصبح ممكنة الا وهي استرداد الاموال العامة التي استولى عليها بعض رجال الحكم وبعض المتسلطين على الارض في تلك الحقبة من الحرب المشؤومة.

هناك طريق آخر رابع ولكنه ممنوع من قبل كل افراد شعبنا وهو: ان نشحذ من دول العالم ونبيع قضيتنا في اسواق النخاس السياسية العالمية. اذا متفقون انه لا يوجد امامنا سوى الاستدانة والرسوم والضرائب.

وهل الاستدانة هي بهذه السهولة لبلد مفلس كلبان، فقد ثقة العالم وحتى ثقة ابنائه وخاصة الممولين منه؟ ان من يستطيع وقد استطاع ان يسترجع هذه الثقة، صدقوني انه لبطل ومنقذ، فغداً آملاً للجميع. وهنا بدأت الالعب السياسية. أؤمن على احد ان ينجح لمصلحة هذا الشعب في هذا البلد؟ خوفاً من ان تنكشف العورات. وكما تعلمون لان بنجاحه ينجح لبنان ولبنان له دور يحسده عليه كثيرون وخاصة اشراييل. وعليه ان لا يتعافى. دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ما نحن بحاجة اليه اليوم هو الثقة: الثقة اولاً: بنوايا من منحهم الثقة، ونحن اكيدون من انهم يتجاوبون مع انتقادنا الهادف وتصويبننا لبعض اخطائهم، ظنا منا ومنهم لمصلحة البلاد والعباد. ثانياً: اعادة ثقة الغير بنا. ثالثاً: اعادة ثقة الشعب بمن ولى امره واؤتمن على مقدراته ومقدرات البلاد وببلده وبمستقبله لان الدولة تقوم بمواطنيها جميعاً وكل لاعادة بنائها يجب ان يعمل من موقعه ان كان في الحكم او في أي موقع.

ليس بالانتقاد بهدف تغيير الاشخاص ولا بالتباكي ونعي البلاد، والتبشير بالكوارث، تبنى الاوطان وانما بتصفية النوايا والعزيمة والارادة الحسنة والعمل بتضامن بين كافة المسؤولين وبروح موضوعية صادقة وطنية على ايجاد سبل الانقاذ. اما من حيث النهضة الاقتصادية فعلياً ان نعلم جيداً انه في بلد اقتصاده حر كلبان، يصنعها اصحاب المبادرة الفردية بعد ان تكون الحكومة قد وفرت لهم المناخات والاجواء الضرورية الاساسية. كالبنى التحتية مثلاً والتشريعات الانسب وهذا ما نشهده يتبلور يوماً بعد يوم ولا يسعنا الا ان نشكر هذه الحكومة عليه، وكذلك هذا المجلس.

وفي الختام اطلب من الحكومة وباخلاص ان تأخذ بعين الاعتبار تقرير لجنة المال والموازنة لما تضمن من اضواء على ثغرات ليست بوهيمة، وكذلك ورحة بالشعب والرأي العام اطلب منها ان تجيب على ما ورد في بعض المداخلات بطريقة الدليل مقابل الدليل وبطريقة واضحة موثقة لان فيها ما يزرع الشك في نفوس الكثيرين. كما نطالب الحكومة بخطوة نوعية تكفل كسب ثقة المواطنين الا وهي انجاز الاصلاح الاداري وبالسرية القصوى، فيلمس المواطن بتعامله مع كافة مؤسسات وادارات الدولة دليلاً قاطعاً على قدرة الحكم على الاصلاح وتحقيق

امنياته حين يتخلص هذا المواطن من هدر وقته وماله وكرامته كلما احتاج الى أي معاملة في دوائرها، وما نقوله في دوائر الدولة نقوله في المرجعية القضائية، وبذلك يكون الدليل على قيام دولة القانون والمؤسسات فيولي عهد الهدر الى غير رجعة وبايقاف الهدر يسد العجز وتستقيم الموازنات وتقوم الدولة والوطن وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل عبد الرحمن عبد الرحمن.

عبد الرحمن عبد الرحمن: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

مرة اخرى نقف امام مشروع مكرر لموازنة الدولة. ومرة اخرى يقول المشروع كلمة ويخفي كلمات، كان المطلوب، مرة اخرى ايضا ايضا، الخروج من هذا المجلس باجازة قانونية لا تحترم الحكومة بنودها، بل هي لا تحترم، حتى، تعهداتها الواضحة والمكتوبة.

وعلى رغم محاولات التجميل المحاسبية او لجهة اضافة اعتمادات من خارج الموازنة او لجهة فذلك صيغت بطريقة جيدة وان باخطاء محسوبة او غير محسوبة - على رغم كل ذلك فان هذا المشروع لا يختلف في شكله ومضمونه عن موازنات سابقة لحكومات الرئيس الحريري، فاذا نحن، في عصر الاستنساخ، امام موازنة مستنسخة لحكومات مستنسخة، لا تحمل جديدا اضافيا بل تحرص، بمنطق ساقط، على المضي في الخطأ حتى كأنها موازنة الاستمرار في الموت البطيء او موازنة حتمية السقوط الى الهاوية.

وهل نصدق ان هذا المشروع يعكس توجهها لحصر العجز، بل يمهّد للقضاء عليه؟ هل نصدق ذلك ما دام الوزير السنيورة نفسه يقول، في تقريره هنا بالامس، ان هذه المسألة (أي العجز) ستبقى، كما الدين، بدون حل ما لم تتم مقاربتها بمسؤولية، وهي المقاربة التي تعمل الحكومة نفسها على تجاهلها بل طعنها.

هل نصدق اننا نسلّك طريق الحل ما دامت النفقات المقدرة تبقى، هذه السنة ايضا، دون الواقع ولا يجدي حديث الحكومة مجددا عن موازنة واقعية هي، عمليا، واقعية الحلم البشع. كيف نصدق ما دامت الحكومة المستنسخة نفسها قد تحدثت منذ سنوات، وتكرارا، عن ازالة العجز في الموازنة قبل ١٩٩٦. وزاد العجز سنة بعد اخرى حتى بلغ، في هذه السنة الاخيرة، ١٣٠٪. ويزيد عما كان مقدرا له في مشروع ١٩٩٧.

هل نصدق، وكيف نصدق، ان النفقات لهذه السنة ستقف عند حدود ٧٩٢٥ مليارا (قبل التعديل)، وان نفقات خدمة الدين تقدر بـ ٣٢٠٠ مليارا. كيف نصدق ما دامت هذه الارقام تقل بوضوح عن انفاق العام الماضي (٩١٥٥ مليارا) وتقترب من انفاق ١٩٩٦ (٧٢٢٥ مليارا) كأننا حريصون على السير الى الوراء او على مجانبة الواقع.

كيف نصدق ما دام المشروع لا يتطرق الى نفقات اضافية ملحة واقلها سلسلة الرتب والرواتب التي هي دين بحق للموظفين منذ اول ١٩٩٦، وبتأكيد دولة رئيس المجلس، والذي يفترض ان تقر اليوم لا غدا.

كيف نصدق ما دامت هناك ملفات عدة تنتظر معالجة. من قضية المهجرين المنسية في قلب جروح الوطن.

الى مسائل الصحة والاسكان والمقاولات في زمن حكومة المقاولين .

كيف نصدق ان العجز سيبقى على ٣٧٪ او ربما ٤٠٪ كما عاد يقول الوزير السنيورة نفسه، وهو المؤكد، قبل سنة، ان عجز ١٩٩٧ لن يتجاوز ٣٧٪ فاذا به يضاعف .

كيف نصدق ما دامت الواردات المنفوخة اصلا اعيد نفخها تكرارا واستندت الى ضرائب ورسوم لا تحتل منها تلك الضرائب الواردة في الجدول رقم ٩ الذي نعلن، باسم الفقراء وباسم العمال وباسم سائر اللبنانيين الذين نمثلهم، رفضنا القاطع له .

كيف نصدق وقد لدغنا من الجمر خمس مرات لا مرة ولا مرتين .

الواقع المر، يا دولة الرئيس، ان هذه الموازنة ليست، ايضا، سوى موازنة وهم اضافي، وان العجز، المحسوب في وقائع الحد الادنى، سيتضاعف حتما الى ٦٠ او ٦٥٪ بحسب المعطيات المنظورة، وان الدين العام، تلك القنبلة الموقوتة الضخمة، سيمضي بسرعة فوق حدود الناتج القومي بعدما تجاوز هذه الحدود حتى في الحسابات المتفائلة لوزارة المالية حول تقديرات مضخمة للناتج القومي الواردة في الفذلكة .

والاسوأ ان خدمة الدين العام التي وصلت الى مستوى قياسي من قيمة الواردات في ١٩٩٧ هو ٩٠٪ (٣٣٨٥ مليارا من ٣٧٥٣ مليارا)، هذه الخدمة سترتفع، حسب تقديرات خبراء مستقلين، الى نحو ١٢٥٪ من الواردات الفعلية في الشهور المقبلة، وبمعنى آخر فان كل واردات الدولة لا تعود تكفي لسد فوائد الديون المتراكمة، قبل الشروع في أي اتفاق آخر ملح .

الاسوأ ان العجز بالنسبة المئوية من مجموع النفقات، ينمو على رغم كل الوعود الحكومية . من ٣٨،٥٪ الى ٥٩٪ في ١٩٩٧ مرورا بـ ٤٨،٢٪ في ١٩٩٥ و ٥١،١٪ في ١٩٩٦، وان معدل العجز الى الناتج القومي يسلك الطريق اياه و يبلغ، في التقديرات المتفائلة (والمشكوك فيها) للناتج نحو ٢٤٪ منه في مقابل ٨،٨٦٪ لعام ١٩٩٣ .

الاسوأ ان الدين العام يتضاعف ككرة الثلج، بل كرة النار، ويهدد ليس الركائز الاقتصادية والنقدية فحسب، بل كل الجوانب الاجتماعية والوطنية وحتى الامنية، وان آثاره تطول منذ اليوم جيلين مقبلين على الاقل .

الاسوأ ان كل ذلك يحدث بينما ازمة اقتصادية حقيقية بدأت تفرض نفسها في الواقع . ولتسمح لنا الحكومة بأن لا نصدق كلامها حول النمو وان نميل، بالتالي، الى الاعتقاد، في ظل ركود يضرب كل القطاعات، ان معدل النمو للسنة الماضية اقترب من الصفر .

الأسوأ ان الشكوى تعم الجميع وان القطاعات كافة، حتى تلك القطاعات الخدمائية التي راهنت عليها الحكومة، بدأت تن. اما القطاعات الزراعية والصناعية المنتجة فتظل منسية وكل يوم تضاف الى آلامها آلام وآلام .

الاسوأ ان الازمة الاجتماعية لم تعد تحتل هي الاخرى . بطالة زادت عن ١٥٪. نزف بشري الى الخارج عاد يتوسع . ابناءؤنا، شبابنا، ضائعون . اما الفقر الذي ازعج المسؤولين الحديث السابق عنه فينمو، هو الآخر، ويقول خبراء مستقلون ان معدل الفقر زاد، منذ سنة تقريبا، نحو نقطتين وزاد المحتاجون او الذين يعيشون قرب خط الفقر عن ثلثي اللبنانيين، خصوصا ان الاجراء ومحدودي الدخل وهم غالبية العمال (٦٦٪ من القوى العاملة) ينقص دخلهم باستمرار .

الاسوأ، الافطع، بل الكارثة، ان الحكومة ما زالت تدور في حلقة المنطق (واي منطق) اياها، وتحصر على ان تعالج السيء بما هو اسوأ. والا لماذا هذه الموازنة؟ لماذا الاصرار على الهدر فيها؟ لماذا الاصرار على هذه السياسة الضريبية القاتلة؟ لما قتل القطاعات؟ لماذا الاعتداء المستمر على العمال وسائر الناس في قوتهم .

لهذه الاسباب قلنا، ونردد، ان مشروع الموازنة هو مشروع وهم ومشروع اغراق اضافي للبنان وللبنانيين . لذلك نعلن تحفظنا المطلق على هذا المشروع وندعو، بكل قوة الحق والايمان، الى تعديل جذري في السياسة المالية وارادات ونفقات جنبا الى جنب مع تعديلات جذرية في السياسات الاعمارية والاقتصادية والاجتماعية . ونعلن تحفظنا، ايضا، على عدة مواد في مشروع القانون لا سيما الجهة ما سمي تجميلا اعادة هيكلة الدين وهو توجه خطير ماليا واقتصاديا وحتى وطنيا .

ونتحفظ على المادة السادسة من المشروع المعدلة ونصر على ضمان تحديد سقف واضح، محدد، للاستدانة الداخلية، كما نتحفظ على المادة التاسعة التي تترك باب الاستدانة مشرعا دون ضوابط، ونتحفظ على الصيغة الاستثنائية وغير العادلة للمادة الخاصة بتسوية مخالفات البناء والاملاك البحرية . ونتحفظ ايضا على المادة ٤٣ (الفقرة الثانية الخاصة بالاجازة للحكومة بفرض رسوم وضرائب هي اصلا، من صلاحيات السلطة التشريعية، ونتمسك بوجوب العودة الى المجلس النيابي دائما قبل فرض أي رسم اضافي . ونتحفظ على المادة ٢٦ ونطالب بالغائها وبضمان حق الخزينة بعيدا عن أي استئساب .

ونعارض، تكرارا، صيغة تمديد التلزم لشركات الهاتف الخليوي، بل نتحفظ عن سياسة اليد المرفوعة للدولة والخصخصة غير المدروسة للقطاعات المولدة للارباح .

وندعو في المقابل الى عملية جراحية، ذلك ان الخفض الذي ادخلته لجنة المال مشكورة على النفقات ليس كافيا، بل هو يؤشر الى امكان التوسع في ظل استمرار الهدر،

ندعو الى مراقبة فعلية، باشراف واسع من الاجهزة المسؤولة، على النفقات والواردات، وندعو الى الكف عن رهان يردده وزير الدولة للشؤون المالية في فذلكته الهائلة حول فلسفته الضريبية التي تقول (ص ٤٦ من الفذلكة) بالاعتماد على «تفعيل الضرائب على السلع ذات القاعدة العريضة» وهو بذلك يبشر اللبنانيين، بأسوأ ما تكون عليه البشرى، بصعوبات معيشية اضافية .

ندعو الى اعادة نظر جذرية بضريبة الارباح وسائر الضرائب المباشرة العادلة لتوفير عائدات ملموسة علما ان هذه السياسة بينت فشلها خصوصا بعدما تأكد ان النظام الضريبي ليس هو المحرض الرئيسي للاستثمار، ولكم من عدة دول اوروبية خير دليل .

ندعو الى استعادة حقوق الدولة المسلوقة في قطاع النفط وفي الاملاك البحرية والنهرية علما ان المشروع المطروح بهذا الشأن غير كاف،

ندعو الى البحث عن مطارح ضريبية عادلة ومنها، مثلا، الاملاك المبنية التي قدمنا بشأنها اقتراح قانون ما زال مجمدا، لسبب نجهله، حتى الآن، علما ان هذا المشروع يوفر مئات مليارات الليرات .

ندعو الى خطة عملية شاملة لمحاربة الهدر والفساد، وهي خطة تفترض، بين ما تفترض، تدعيم اجهزة الرقابة وتعزيز استثنائي للقضاء مع وقف كل اشكال التدخل في شؤونهم . وتفترض هذه الخطة، ايضا، الكشف عن كل الفضائح المرتكبة ومحاسبة المسؤولين عنها مهما علا شأنهم .

ونسأل، في المناسبة، اين اصبح التحقيق في فضيحة الطوابع البريدية في المالية وهل تم، فعلا، تحقيق اداري في الموضوع والى اين توصل كما نسأل اين اصبح التحقيق في فضائح الجمارك علما ان هاتين الفضيحتين تقع نتائجهما بعدة مئات من المليارات أي ما يكفي لتغطية حاجات ملحة ويوفر احتمال فرض ضرائب مرهقة .

اننا نطالب، مجددا، بلجنة تحقيق برلمانية في الموضوع قادرة على تحديد المسؤوليات وحماية المال العام، ولا باس لو وضع وزير الدولة للشؤون المالية، بصفته مسؤولا مباشرا عن الادارة المالية نفسه، مع المقربين منه بتصرف تحقيق استثنائي مستقل وفعال .

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان سياسة انماء شاملة هي، ايضا، مطلوبة بالحاح، ومثل هذه السياسة تبدأ من المناطق، ومن الشمال خصوصا، حيث عنوان الاهمال الرسمي المستمر . فمن حق الشمال، كما الجنوب، وكما البقاع، ان يحظى بدعم يتجاوز اطار الكلام، لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة .

اننا نلح على تقديم مساعدات عينية مباشرة للمزارعين، للفلاحين، للصيادين، ولسائر الحرفيين في الشمال وفي سائر المناطق، كما نلح على اهتمام جدي بآثار الشمال، وندعو الى اعادة تفعيل مصفأة طرابلس التي يمكن ان توفر مداخيل هائلة للخزينة اضافة الى خفض كلفة المشتقات النفطية وفتح ابواب عمل جديدة امام عشرات العمال .

ونطالب بتأهيل مطار الشهيد رينه معوض في القليعات، وبدعم معرض طرابلس الدولي ليأخذ مكانه الطبيعي في لبنان والمنطقة .

ونطالب، تكرارا، بالتصدي للمشاكل الاساسية للفئات الواسعة من المواطنين لا سيما منهم ذوي الدخل

المحدود. وفي طليعة تلك المشاكل المنسية تلك الخاصة بالسكن والنقل والاستشفاء والتعليم، وندعو، مجدداً، الى تعميم المستشفيات والمستوصفات الرسمية على المناطق والى دعم فعلي للمدارس الرسمية والى الكف عن نحر الجامعة اللبنانية بالتدخلات السياسية او بخفض الاعتمادات علما ان هذه الجامعة تمثل خزاناً علمياً وطنياً كبيراً. كما نطالب بالتفاتة استثنائية، بالدعم والانفتاح على المشاركة، امام كل هيئات المجتمع المدني.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ليست هذه مسألة موازنة فحسب. انه الوطن على المحك. المستقبل على المحك. طلابنا. شبابنا. كلهم على المحك. من اجلهم نسعى. ولهم نعمل. والله ولي التوفيق، والسلام عليكم.

الرئيس: ارفع الجلسة الى العاشرة والنصف من صباح يوم غد.

ورفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة ليلاً.

جلسة يوم السبت قبل الظهر
الواقع في ١/٢٤/١٩٩٨

الرئيس: تتابع الجلسة.

والكلمة للزميل الدكتور ميشال موسى.

ميشال موسى: هل نفذ صبرنا ام نفذت الاموال من الخزينة ومن الالوعية الضريبية؟

هل نحن امام حائط مسدود وهل سيبقى العجز الحالي رفيق اجيالنا المستقبلية؟

بالتأكيد لسنا على احسن حال، ولا يتوهم احد ان احدا يصدق التطمينات الجارية بشأن المعالجات الحالية.

لسنا خبراء اقتصاديين ولكننا نعلم ان الديون اذا بقيت على وتيرتها الحالية فستطيح بكل امكانية لتسديدها.

نرى ان مصارحة الشعب والانفتاح عليه وخلق شعور تضامني جماعي للخروج من الازمة الاقتصادية أمر ممكن، ولكن بالطبع بعد اعتماد سياسة تكشف واضحة وعصر جدي للنفقات ووقف فوري للهدر والصفقات، وضع الاصبع على الجرح ليس خطأ، انما التعامي عن الحقيقة وتمويهها هو الخطيئة بعينها.

ان جذب المستثمرين لا يرتبط فقط بانشاء الطرق والبنية التحتية، انما يتعلق وبشكل اساسي بالمناخ العام للاوضاع الامنية، السياسية والاجتماعية والاخلاقية والحقوق - انسانية - اذا صح التعبير - التي تسود البلاد.

ومن جهة اخرى، ان الفروقات الضريبية لا تتناسب ابدا مع الفروقات في المداخل، وهذا امر ننبه اليه ونحذر منه.

اين هي الادارة العامة التي ستترجم القرارات الحكومية الى افعال ملموسة. من المعروف ان الادارة العامة هي الوسيلة الوحيدة التي تلجأ اليها الحكومة لتنفيذ سياساتها، وهي الجهاز الذي يؤمن تحويل القرارات الى منجزات، الا اذا كانت الحكومة تخطط لانشاء ادارات رديفة او لخلق حالة من انعدام الوزن الاداري.

الادارة في شق كبير منها فاسدة، عاجزة، هرمة، تستقبل المواطن واموره ببرودة ولا مبالاة قاتلة وكأن الامر لا يعني الموظف، اما الرشاوى ففي ازدهار وتكاد تصبح عادة.

نسمعهم يتحدثون عن الادارة المنتجة والصغيرة الحجم - ودائما حسب مواصفات المراجع النقدية الاولى - ونراهم يتذرعون لعدم اقرار سلسلة الرتب والرواتب بربط الجانب المالي في هذه السلسلة بالجانب الاصلاحي منها، ادانهم لا يريدون ان يخيب امل الشعب متى زادت الرواتب ولم تزد الانتاجية هل بقي لدى هذا الشعب ذرة من الامل لكي تخيب؟ ام ان الموظفين هم فئة خاصة خارج الحالة الشعبية العامة.

ان القول ان عدد الفاسدين في الادارة قليل جدا وان الشرفاء يتعرضون لظلم التجريح يقودنا الى السؤال كيف نفسر اللامساواة والاعدالة المطلقين على الموظفين بالمقارنة مع زملائهم المدرسين في القطاع التربوي؟

وكأني بالحكومة لا تستجيب الا تحت الضغط والاضراب. من هنا وحرصا على مصالح الموظفين وعائلاتهم والحكومة على حد سواء، نطالب باقرار سلسلة الرتب والرواتب بالسرعة الممكنة والكف عن تأجيلها واعتبار مستحقاتها دينا وحقا بذمة الدولة، فأصحاب الدين قد لا يجيئون لملاقة تلك اللحظة السعيدة.

وفي موازاة ذلك، ومع نبذ الادارة الحديثة للمفهوم القديم السائد عن النواب والعقاب وتحليلها عن سياسة العصا والجزرة لصالح التنمية الادارية المستدامة المتمثلة بالتأهيل الوظيفي المستمر وبتطوير قدرات الموظف، نرى اننا ما زلنا في مرحلة ما قبل تلك التي تخلت عنها الدول المتقدمة. مؤسساتنا الجبارة كمجلس الخدمة المدنية تعمل بثبات وانتظام لتطبيق نظام تقييم الاداء لتنوء بالترفيه عن السياسة والطائفية. فقط ابعدوا ايديكم عن المؤسسات الرقابية. ولتوقف الاتصالات بتلك المؤسسات في كل مرة يرتكب احد الازلام جرم الرشوة او سوء استعمال السلطة ثقتنا بالمؤسسات الرقابية كبيرة وهي تزداد كلما ازدادت الضغوط التي تتعرض لها.

ان ترك المؤسسات تعمل بحرية وفق انظمتها كفيل بايجاد العلاج الناجع لابرز مشكلات الادارة من توزيع الفائض في بعض الادارات الى تبسيط المعاملات الادارية، الى ادخال المكنية. وبالمناسبة نشير الى اننا نجد الكمبيوتر في اصغر محل تجاري بينما تبخل المالية لمكننة احوالنا الشخصية التي ما زالت مشتتة على اوراق وسجلات مبعثرة.

من ناحية اخرى واذا كانت اللامركزية الادارية متعذرة التطبيق لاسباب ما زلنا نجهلها، فاننا ايضا لا ندرك الموانع التي تحول دون توسيع الاحصرية للتخفيف عن كاهل المواطن الانتقال الى العاصمة في كل مرة يحط به الدهر ويحتاج الى انجاز معاملة ادارية.

الوقت الذي يمر لم يعد كافيا ربما لاستيعاب الحكومة معنى الحريات العامة، مع انها الاكثر تبجحا بها والاكثر تردادا لعبارات تمر فوق الرؤوس كوميضات تجعلنا في دهشة وفي موقع التساؤل، هل الحكومة تعي عما نتكلم، ام انها تعتبر الراي العام مجعلا لدرجة تصديقها.

لا لاننا لا نراهم سوى كالنعامة التي تدفن رأسها بالرمال. هذا البلد لا يقوم الا بالحرية وعليها. والحرية ليست استثنائية ولا تدخل باب المفاضلة.

دعونا من احترامهم للمعارضة ومن رغبتهم حتى في خلق المعارضة. هذه ادبيات لا تسمن ولا تغني عن جوع. يخشون على سمعة البلد فلنحسن الاداء من اجل السمعة. يخافون نشر اخبار الفضائح فلتكسر يد مرتكب تلك الفضائح في عالم «الانترنت» والقرية العالمية، من يقفل على نفسه هو كمن يتوقع في المؤخرة ويندس مرضيا في اسفل لائحة الدول المتخلفة.

هل ترانا نصدق ان المستثمر يعدل عن استثماره بمجرد سماعه نشرة الاخبار الفضائية.

هل تعتمد الشركات العالمية على نشراتنا الاخبارية لتخطيط نشاطها ام ان لديها اجهزة متخصصة لتقصي

الاخبار الحقيقية والدقيقة عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والادارية لاي بلد من بلدان العالم. لعمري انهم يعرفون عن اوضاع وزاراتنا اكثر من بعض وزرائنا. لم يخش الرئيس الاميركي الفضائيات عندما نزل من عليائه ليخضع لاستجواب قضائي في قضية التحرش. فلماذا تخشى حكومتنا الفضائيات في قضية تحرشها بشعبها وبحرياته العامة. لا نطالب سوى بالشفافية التي لا تظهرها سوى الحرية المسؤولة. ها هي صحفنا الراقية ورقابتها الذاتية التي اوصلتها لتبوء الجوائز العالمية. ان من يتحدث عن الرقابة المسبقة هو كمن يعيدنا الى زمن، حتى المعقل الكوبي الاخير يتنكر له في هذه الساعة بالذات. لا اخال احدا لا يشاطرنى الاحساس الذي يشعر به جميع اللبنانيين تجاه القضاء. فلنسان حالهم يقول ما دام القضاء بخير فلبنان بخير مهما عصفت به الانواء. وتوخيا لمزيد من هذا الخير نطالب بزيادة عدد القضاة ليتناسب مع حجم الدعاوى المعروضة امام المحاكم. ولا اتندر اذا قلت ان بعض القضاة قد نظروا في قضايا في بدايات حياتهم المهنية وها هم يتقاعدون وما زالت القضايا قابضة في ادراج بعض المحاكم. لهذا نتمنى على وزير العدل بما عرفنا عنه من الشمولية في التخطيط ان يتدارك النقص الحاصل اليوم بدفعات من القضاة الجدد عبر معهد الدروس القضائية. ولا نجد غضاضة في التشديد على الشروط الاخلاقية والسلوكية التي لا بد من ان يتمتع بها من سيحكم بين الناس ومن سيقضي لبنان وقضائه بخير. واستطرادا، لا خير ابدأ، لابل من الضروري تعزيز التفنيس القضائي بالامكانات البشرية والمادية لتسهيل مهماته الرقابية وتفعيلها. وضمن الاطار نفسه، نمح طرفنا وزارة العدل بالدرجة الاولى ثم هيئة تحديث القوانين لمناقشة العقوبة القصوى في قانون الجزاء الحالي. لا ينبغي على احد رأينا الصريح في هذا الموضوع والذي يتلخص - وبناء على حيثيات قانونية وانسانية واجتماعية - بالغاء عقوبة الاعدام انسجاما مع الشرعة العالمية لحقوق الانسان والاستعاضة عنها بعقوبات قاسية اسوة ببعض الدول التي سبقتنا باجيال في مجال الغاء عقوبة الالغاء التي يصدرها الانسان بحق نفس بشرية. ولما كان تعديل قانون العقوبات الحالي للاحية ازالة عقوبة الاعدام من نصوصه لا يحوز الاجماع المطلوب في ظل الظروف الحالية، نكتفي مرحليا بالتشديد على الغاء مفاعيل تعديل عام ١٩٩٤ واعادة امكانية منح الاسباب

التخفيفية. وانا هنا لا اتكلم فقط من زاوية المدافع عن حقوق الانسان انما انطلاقا من الزاوية التي حشر بها القضاة وتأسيسا على المبدأ القائل بأن منتهى العدالة لا يملك ان يقرها سوى رب العالمين.

اما بالنسبة لوضع السجون الحالية ومع تقديرنا للجهود التي بذلتها وتبذلها وزارة الداخلية، نطالب بطرح المرسوم المقدم من وزارة العدل على جدول اعمال مجلس الوزراء، بحيث تنتقل ادارة السجون الى مصلحة خاصة ضمن هيكلية وزارة العدل تتمتع ببنية تنظيمية حديثة وترتكز علة وجودها على اعادة تأهيل السجين اجتماعيا وانسانيا.

وفي الوقت عينه ان تخصيص الاعتمادات الضرورية لبناء سجون لائقة في المحافظات يبقى اولوية اكيدة لمن يستهدف انجاز مشروع متكامل وعصري للسجون في لبنان.

اتوقف هنا لارفع الصوت مجددا لايلاء قضية ابنائنا المعتقلين في السجون الاسرائيلية الاهتمام الذي تستحق. فلتتحرك دبلوماسيتنا على مستوى الاتصالات مع المنظمات الدولية والانسانية وليكن الضغط من اجل اطلاق اسرانا على رأس اهداف وزارة المغتربين وجميع المنظمات الاهلية ذات الصلة.

انتقل الى الكلام على مشكلة اجتماعية نراها تتفاقم في الآونة الاخيرة بسبب الازمة الاجتماعية التي تعانيها الطبقات الفقيرة الا وهي ازدياد عدد المشردين والمسؤولين على الطرقات. هل من تفسير لعدم زيادة التقديمات الاجتماعية لاعالة المحتاجين والايتام ولاتاحة فرص التعليم امام من اقفلت جميع ابواب الرزق في وجههم.

اذا كانت الحجة ان الموازنة تعاني عجزا، فهي مردودة، اصلا، لا بل هي حجة مضادة لان في زمن الازمات الاقتصادية تبقى التقديمات الاجتماعية بلسما ولو بسيطة ولكن لا غنى عنه لجروح عميقة.

وأود لفت انتباه معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية الى مشروع قانون مزمن في قدمه قدر اهميته، عنيت اقرار ضمان الشيخوخة.

هل نقرأ الشعر اذا قلنا ان المدينة لا تقاسي بناطحات السحاب ولا بالتكنولوجيا المتقدمة، انما باحترام الاجيال التي سبقتنا وتأمين عمر ذهبي لها يليق بما قدمته للمجتمع في سنوات النشاط والانتاج.

هل يصل صوتنا الى اذان المسؤولين فيخضعوا على الاقل عن كاهل شيوخنا فيسدوا النقص في عجزهم حتى الآن عن الانطلاق بشبابنا نحو آفاقه الطبيعية.

من ناحية اخرى نتساءل عن الغاية التي تقف وراء عدم الافراج عن المجلس الاعلى للصحة.

هناك شعب بأكمله يفتقد الى سياسة صحية واضحة ومتماسكة من يرسم خارطة مستلزمات الطب الوقائي ومن يتولى الاعلام الطبي الصحيح سوى هذا المجلس الذي اختيرت نوعية اعضائه وخلفياتهم العلمية بعناية ليتولى الدور الاشرافي على موضوع يتعلق بصميم حياتنا ومستقبل اولادنا. لن اتطرق الى اوضاع المستشفيات الحكومية، فحدث ولا حرج لن تفي بالحال، انما نطالب وللمرة الاولى بعد الالف بتعزيزها عددا وعدة وخبرات طبية

بالتأكيد، لانها الملاذ الطبيعي للمرض من اهلنا واخواتنا.

نحن لا نطالب ان تتحول المستشفيات الحكومية بين ليلة وضحاها الى مجتمعات طبية حديثة تتولى مركز الزيادة بين جميع المستشفيات كما هو الحال في الدول المتقدمة، ولكن من اضعف الايمان ان لا تبقى على اوضاعها، ارى لزاما علي ان لا أنهي كلمتي قبل ابداء لفئة تضامن صادقة مع اخوتنا المهجرين.

اوضاعهم الانسانية تدفعنا للدفاع عن عدالة قضيتهم، حقهم القانوني والطبيعي بالعودة الى ديارهم ليس موضع تساؤل من احد على ما اعتقد،

انما حاجة الوفاق الوطني الى مزيد من الترسخ هي التي تضفي على مطالبتنا بتسريع عودتهم مزيدا من الالاحية والاصرار.

قبل ترك المنصة اترك امنية يحملها جميع اللبنانيين ممن توسموا خيرا في الورقة الاصلاحية التي اتفق عليها الرؤساء مؤخرا.

بلسانهم نأمل المضي قدما في تطبيق بنودها كاملة بالنيات الحسنة ذاتها التي اسست للاجماع عليها وبالجدية اللازمة.

الرئيس: الكلمة للزميل جورج قصارجي.

جورج قصارجي: دولة الرئيس،

في تمحص دقيق لمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحققة ولفذلكة الموازنة، يظهر وبوضوح هم وزير الدولة للشؤون المالية للدفاع عن حكومات الحريري المتعاقبة منذ العام ١٩٩٣ اضافة الى جهده المستميت لاطهار ايجابياتها عبر عرض جداول بنمو الناتج المحلي، ونسب عجز الموازنة، وتطور الدين العام، وميزان المدفوعات، ونسب التضخم، ومعدلات الاسعار، وتطور سعر صرف الدولار، وكل ذلك ليشكل صيغة للدفاع عن اداء الحكومات الحريرية المتعاقبة وليحظى بعلامة مدرسية مقبولة، لكن افضل مقياس لمعرفة نجاح او فشل سياسة الحكومات الحريرية المتعاقبة هو الاذان الصاغية لجماهير شعبنا، حيث وكل فرد من موقعه ودوره في هذا المجتمع يبين وبالتفصيل آثار هذه السياسة ونتائجها.

فحيث سرد الايجابيات متروكة «للطبالين والهتافين» والواهمين وليس علينا نحن التوقف عندها، لانها الواجبات المسلم بها والمفروض على الحكومة ان تقوم بها دون منة، ودون ترييح جميلة فنحن سنستعرض ما تدعيه الحكومة من ايجابيات:

١- تدعي الحكومة السيطرة على التضخم وارتفاع الاسعار وتحقيق الاستقرار النقدي واعادة الثقة الى العملة الوطنية لكن التحسن النقدي قد انطوى على كلفة باهظة اذ اقترن باتباع سياسة معدلات فائدة مرتفعة، كان من بين نتائجها الارتفاع المطرد في اعباء خدمة الدين وتعزيز السلوك الريعي للمواطن والمستثمر الذي فضل

التوظيف في سندات الخزينة بدلا من التوظيف في قطاعات الاقتصاد المختلفة لا سيما قطاعات الانتاج، ومن بين نتائج سياسة التثبيت النقدي ايضا تحول القطاع العام الى منافس رئيسي للقطاع الخاص على الموارد والتسليفات المصرفية الداخلية المتاحة حيث فاقت حصة القطاع العام من اجمالي التسليفات الـ ٦٠٪ الامر الذي حد من قدرة القطاع الخاص على تأمين ما يحتاج اليه من تمويل اضافي لزيادة قدراته الانتاجية وتوسيع نطاق اعماله.

وان التحسن المالي بدا وظهر بالتالي كهدف قائم بذاته ينشد حصرا الدفاع عن السعر الخارجي لليرة من دون ان يندرج ضمن سياسة اهدافها اعم واشمل لتفصيل النشاط الاقتصادي وتطوير قدرات الانتاج وزيادة استخدام العملة الوطنية من قبل القطاع الخاص في مجالات الاستثمار المختلفة. وان التحسن النقدي لم يترافق مع تحسين مواز في القدرة الشرائية الداخلية للعملة الوطنية حيث استمر التضخم وارتفاع اسعار الاستهلاك وان بمعدلات ادنى من ذي قبل، الامر الذي حال دون انعكاس الانفراج النقدي ايجابا على الصعيدين المعيشي والاجتماعي، لا سيما ان تصحيحات الاجور المتراكمة منذ عام ١٩٩٢ لم تعوض الخسارة في القوة الشرائية للاجر الناجمة عن التضخم المتراكم منذ ذلك العام. وليسأل أي لبناني اليوم، أفضّل ان تؤسس شركة او حرفة او أي استثمار آخر ام انك تفضل ابداع رأس مالك مقابل الفائدة العالية، فالجواب لدى الاغلبية الساحقة هو البقاء للاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة. الثمن الذي ندفعه لقاء تحقيق الاستقرار النقدي هو باهظ جدا في السنوات التي خلت وفي السنوات القادمة. ورغم ما يقال عن الاستقرار، ما زال هذا الاستقرار عرضة للتقلبات السياسية فحينما يظهر مرتبطا بصحة جسم شخص ما، (الله لا يزحطوا بالحمام) وتارة بالاستحقاقات، فال لم تحصل هذه الاستحقاقات ندفع الثمن، وان حصلت الاستحقاقات ندفع ايضا، لذلك يبقى العامل السياسي مؤثرا في الاستقرار النقدي.

كما ان هذا الاستقرار بجانب منه مغفل حيث ان اقتصادنا ليس باقوى من الاقتصاد الالماني والفرنسي والياباني والبريطاني فلماذا تهبط عملات هذه الدول تجاه الدولار بينما تحقق الليرة اللبنانية تحسنا؟

هل كان هبوط سعر الليرة مفتعلا؟

ام ان تحسن سعر الليرة مفتعلا؟

٢ - تدعي الحكومة خطة لضبط العجز المالي والمديونية العامة، لكن خلفية سياسة الحكومة الراغبة بالظهور بمظهر «المنقذ» والراغبة بتسويق جميع الاولويات دفعة واحدة تحت شعار «اننا بحاجة لكل شيء وجميع المشاريع اولوية...» هذه الخلفية تمنعها من ضبط العجز المالي والمديونية العامة وها هي قد اقرت ولعدة مرات خطوات وتوجهات عامة للسيطرة التدريجية، مركزة بشكل اساسي على تحسين الواردات وتعزيز الجباية، بيد ان النتائج الملموسة المحققة على هذا الصعيد لم تكن في مستوى الآمال المعقودة والدلائل تشير الى ان العجز المالي للدولة ماض اكثر فأكثر في اكتساب سمات ذات طابع بنيوي، حيث ما زال هذا العجز

يتجاوز نسبا عالية من اجمالي النفقات الامر الذي انعكس ارتفاعا مطردا في الدين العام الاجمالي والذي بات يمثل نحو ١١٠ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي، واذا كانت بعض المهمات الملقة على عاتق الحكومة تبرر جزءا مهما من هذا الارتفاع الا ان جزءا آخر منه قد بقي من دون تبرير وارتبط الى حد كبير باستمرار اشكال الهدر والتسيب والفلتان التي هي انعكاس طبيعي لطريقة ادارة البلاد من قبل ترويكما الحكم وللطريقة الخطأ في ادارة الشأن العام الاقتصادي والسياسي ان غلبة النفقات الواردة في الموازنة ستستهلك في انفاق غير منتج مما يشير في الواقع الى صعوبة مساهمة الموازنة في تمويل الانفاق الانمائي والاعماري الذي اصبح بالتالي اكثر فأكثر معتمدا على الاستدانة من الخارج عبر القروض واصدارات سندات الخزينة بالعملات الاجنبية مع ما لذلك من آثار مباشرة على ارتفاع الدين العام الخارجي.

وها هو رئيس الحكومة بأفطار اقامه على شرف الفعاليات الشمالية وباتصال مع وزير المهجرين يعد خطة تمويل لاعادة المهجرين من خارج بنود الموازنة، وكأنا هنا نناقش من اجل النقاش ليس من اجل التصويب والتصحيح «المطلبون» من الموالين لرئيس الحكومة يناشدوننا قائلين اننا جميعا في سفينة واحدة وفي «سلة واحدة» وان «الانقاذ» مسؤولية الجميع، «والحلول مسؤولية مشتركة» وها هو بدوره رئيس الحكومة لا يعير المجلس والمؤسسات أي اهتمام لا بل يعيد وبشكل صريح وواضح «ان الكلام ماشي... والحكي ماشي» وليتهدى المجلس بمناقشة رواتب واجور الموظفين والاجراء فقط، بينما الموازنة الفعلية لمشاريعه ومخططاته من خارج الموازنة وتناقش خارج قبة هذا المجلس.

٣ - وتدعي الحكومة رغبتها بتحسين الايرادات العامة لكن التركيز المتزايد على الضرائب والرسوم غير المباشرة وخفض معدلات ضريبة الدخل وضريبة الارباح الى ثلث مستواها السابق، قد جعل استمرار زيادة هذه الايرادات بصورة ملحوظة هدفا صعب التحقيق بالنظر الى وجود سقف اعلى لما يمكن للمواطن العادي وللطبقات الوسطى تحمله من ضرائب ورسوم غير مباشرة في ظل الاختلالات الاجتماعية التي تفاقت خلال السنوات الماضية ولعل ما يؤكد وجود هذا السقف ان الايرادات المتوقعة في موازنات السنوات المنصرمة لم تتحقق بالكامل وقد بلغ الفارق بين هذه التوقعات وبين الايرادات المحصلة فعلا بونا شاسعا.

وربما كانت مصلحة الواردات والجهاز البشري لادارة الضرائب غير فعالين ويحتاجان الى تحديث وتطوير، لكن الامر لا يتعلق بالكادر وبهذا الجهاز فقط انما بالسقف الذي يمكن فرضه على الطبقات الوسطى والفقيرة، ان المسألة ليست مسألة تقنية، ولا تتعلق بشروط تقنية ضمن الجدول رقم ٩، وليست كما يصورها البعض الف ليرة اضافة او الف ليرة يمينا وشمالا، ان الجدول رقم ٩ واي جدول او رسوم وضرائب اخرى لن يكتب لها النجاح ليس بسبب طريقة التحصيل التقنية، والحسابية، انما بسبب ان الوضع المادي للطبقات الفقيرة والمتوسطة هذا هو سقفه، حيث اصبح مجموع ما تسدده هذه الطبقات اكبر بكثير مما تجنيه، فاللبناني اليوم يسدد ثمن كل سلعة مرتين:

- يسدد الكهرباء مرتين، مرة للدولة ومرة للمولدات

- يسدد المياه مرتين، مرة للدولة ومرة لشراء المياه

- يسدد الهاتف مرتين، مرة للدولة ومرة للخليوي

- يسدد المحروقات مرتين، مرة للدولة ومرة للكارثيل النفطي

- يسدد فاتورة ازدحام السير مرة للدولة ومرة اخرى لقطع الغيار المرتبطة بهذه الزحمة

- يسدد فاتورة الحرب والتهديم ويسدد مرة اخرى فاتورة اعادة البناء والاعمار.

بينما المطلوب، ايها السادة ليس تحسين شروط الجدول رقم ٩ انما نسفه من اساسه كونه غير مقبول وغير قابل للتطبيق الاقتصادي، والعمل على اعادة النظر بالنظام الضرائبي برمته، حيث يعاد النظر بضرية الدخل وضرية الارباح وضرية انتقال الملكية، وضرية الارث، وضرية التحسين، حيث اننا لم نعد نستطيع فهم اصرار الحكومة على عدم اعادة النظر بالنظام الضرائبي، ولعل عدم اقدام الاستثمارات الاجنبية على الاستثمار «بالجنة الضرائبية» مدخلا لاعادة النظر بهذا النظام الجائر وغير العادل والذي يمنعنا من تحسين اليرادات وتطويرها ويظهر السقف الاعلى الذي يمكن للطبقات الفقيرة من تحمله.

٤ - ولعل التحدي الصارخ الذي يواجه الحكومة والذي يزيد من نفقاتها غير المجدية هو اصلاح الادارة واعادة بناء مؤسسات الدولة بشكل صحيح وسليم حيث ان بقاء الادارة كما هي لم يعد متناسبا مع تحديات المرحلة وخاصة تحديات الحقبة الاعمارية، وعدم تحول عمل مجلس الوزراء الى عمل ذي طابع مؤسساتي واستمرار التجاذبات السياسية الفوقية ذات الخلفية الطائفية والفئوية حالا دون قيام مناخ مؤات للمشروع في اصلاح اداري حقيقي وواسع النطاق. وما فشل المحاولة التي نفذت عام ١٩٩٤ الا دليلا واضح على استحالة اجراء مثل هذا اصلاح الاداري المنشود من دون توفر المرتكزات السياسية الحاضنة له وان عدم نضج الطبقة السياسية وعدم رغبتها لفتح ملف الادارة العامة سيزيد من نشوء المؤسسات البديلة والموازية (الزميل عصام فارس ذكر انها بلغت ٢٦ مؤسسة جديدة منذ العام ١٩٩٢ أي منذ تولي الرئيس الحريري مقاليد الحكومة) التي ستزيد من التضارب والازدواجية بين الوزارات والاجهزة التقليدية وبين هذه «الجزر الادارية» وسينعكس ذلك على التعينات والتجهيز والاجور والتعويضات واصبحت الادارة العامة «ادارتين» او «قائمتين» مما ادى الى ارتفاع ملحوظ في فاتورة القطاع العام من دون ان يسهم فعلا في توفير معالجات شاملة للوضع الاداري المترهل. وفي ظل ذلك شلت اجهزة الرقابة، وهمش دورها، واخضعت ربما اكثر من ذي قبل للسلطة السياسية وللتجاذبات الضيقة بين اطرافها، وربما اصبح من نافل القول ان أي تقدم حقيقي على صعيد اصلاح الاداري يبقى مشروطا بتوفر الارضية السياسية وتغيير العقلية والطبقة السياسية السائدة.

٥ - وتدعي الحكومة انها تقدم الكثير على الصعيد الاجتماعي بيد ان النتائج تزيد من الاختلالات الاجتماعية وتعمق الخلل الاجتماعي كون ذلك غير مرتبط باتخاذ اجراءات او قرارات ادارية لاعادة توزيع الثروة والدخل بل هي اضافة الى ذلك مرتبطة بقدرة الدولة والمجتمع على زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية والاستثمار الامثل للموارد والطاقات المتاحة .

ولا ندعو الى ضرورة التوصل الى اجتناب الخلل الاجتماعي بين ليلة وضحاها، وانما التدرج في اقرار وتنفيذ سياسات واجراءات من شأنها الحد من عمق هذا الخلل وشموله حتى لا يطيح بمقومات الاستقرار الاقتصادي وبعملية اعادة البناء ومن هذه النظرة نرى ان الحكومة ورئيسها المتعاقب قد زادت من انفاقها في المجال الاجتماعي بيد ان النتائج الملموسة المتأتية عن هذه الزيادة لم تنطو على فعالية كبيرة بسبب الادارات الرسمية المكلفة بايصالها الى مستحقيها، العاجزة عن تحقيق هذه المهمة بما يعترضها من انتفاع وفساد وتسبب وبسبب طبيعة هذه التقديمات المتوسطة او طويلة الاجل .

وصحيح ان الناتج المحلي قد زاد بين عامي ٩٠ و ٩٧ بيد ان هذه الزيادة لم تطل بالنسبة ذاتها المكونات التي يتشكل منها الناتج المحلي، جميعنا يعلم بأن مكونات الناتج المحلي هي الاجور والارباح والفوائد والريع، فهل تستطيع الحكومة بواسطة ارقامها واحصائياتها ودوائرها تنفيذ حصة كل قسم من تحسن الناتج المحلي، لانه اصبح جليا للكل ان حصة الفوائد كنسبة من الناتج المحلي قد تضاعفت في هذه الفترة وان حصة الارباح مالت هي الاخرى نحو الارتفاع مستفيدة من الزمان بين تحسن سعر الليرة وتراجع قوتها الشرائية، لكن في المقابل لم تتحسن حصة الاجور عموما والتي تعني نحو ثلثي القوة العاملة بنفس النسب الذي تحسنت فيه الارباح والفوائد المكونة معها الناتج المحلي اذ ان الحد الادنى للاجور لم يرتفع بنفس نسبة ارتفاع الزيادة في الناتج المحلي . اضافة على هذا التقادم في الخلل الاجتماعي هناك عدم تصحيح اسعار وتعرفات الخدمات العامة من ماء وكهرباء وهاتف حيث ان هذه الاسعار ارتفعت بسرعة قياسية وبمعدلات عالية بالمقارنة مع معدلات تطور مداخيل المواطنين وتحملت القوى ذات الدخل المحدود ارتفاع اسعار وتعرفات الهاتف والكهرباء والمياه والنقل والمحروقات بينما التعديلات التي استحدثت على قانون ضريبة الدخل قد انطوت هي الاخرى على عدم ادراك كاف لمغزى التحولات الاجتماعية الجارية حيث استسهلت تلك التعديلات خفض ضريبة الدخل ومضاعفة الضرائب والرسوم غير المباشرة وبذلك تكون قد تخلت عن الموارد لدى المسورين للتفتيش عنها لدى المعوزين مما انعكس شحا في الموارد في وقت ترغب فيه في تنفيذ مشروع اعماري «كله اولويات»، دون اللجوء الى الضرائب المباشرة واعادة النظر بضرريبة الدخل .

٦ - في الخطة الاعمارية: لقد اظهرت تجربة السنوات الماضية بطئا ملحوظا في تنفيذ المشاريع الاعمارية الامر الذي استدعى تكرار اعادة جدولة البرنامج الزمني لاعمال التنفيذ، ولعل ما يؤكد ذلك القروض الخارجية التي لم يتم سحبها بكاملها وفي الاوقات المحددة. ان هذا البطء في التنفيذ نتيجة خطأين متلازمين ميزا

بشكل عام مجمل توجهات السياسة الاعمارية :

اولهما : سوء التقدير لحجم الموارد الحقيقية المالية والبشرية المتاحة في البلد والقابلة موضوعيا للتعبئة في المشروع الاعماري .

ثانيهما : الافراط في تضخيم حجم هذا المشروع نفسه وعدم انسجام العلاقة بين حجم المشروع الاعماري من جهة وحجم الناتج المحلي القائم من جهة ثانية .

انطلاقا من ذلك تصبح مسألة الاولويات مطروحة بالحاح شديد، ان جميع المشاريع تعتبر بهذا القدر او ذاك اولوية بالنسبة الى بلد كلبان تعرض لحرب اهلية ودمار شامل، بيد ان هذا القول النظري لا يكون صحيحا من الزاوية العملية لان الموارد الضرورية لذلك غير متاحة لوضع الاولويات كافة ولمرة واحدة موضع التنفيذ من دون الاخلال بالتوازنات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فان استمرار الحكومة النظر بشكل افقي ومتواز الى موضوع الاولويات وضعنا بقلب المغامرة وقربنا من المخاطر المميتة وينبغي استبدال الكم الهائل من المشاريع بعملية تراتب اكثر وزنا لهذه الاولويات واسقاط فكرة الدور التقليدي للبنان المتوسطي الذي كان قائما قبل الحرب والذي اصبح من الماضي لصالح خطة اعمار تخصص جزءا من انفاقها لمساعدة القطاع الخاص (الصناعي والزراعي والحرفي) وبخاصة مؤسساته الصغيرة والمتوسطة على تلمس دروب انتاجية جديدة لتتلاءم مع سياسة العولمة واسقاط الحواجز الاقتصادية بين الدول والامم وفتح الاسواق بعضها على بعض، وتهيئة المناخ لها، لتحسين ميزاتها النسبية والتفاضلية بما يتلاءم مع تقسيم العمل الدولي ودور لبنان في هذا التقسيم . حيث ان دور لبنان الاقتصادي في المنطقة تغير وتبدل ودوره التقليدي ما قبل الحرب لم يعد مطروحا اليوم في زمن اقامت فيه دول المنطقة منظومتها من شبكة الخدمات . ان ما نحتاج اليه اليوم هو القيام باعادة تقييم هادئة لمسيرة الاعمار بما فيها من نقاط قوة ونقاط ضعف لجهة الاهداف والاولويات القطاعية والمناطقية ومصادر التمويل . واعادة النظر بجغرافية المشاريع المنوي تنفيذها على قاعدة الانماء المتوازن، هذا الانماء الجغرافي المتوازن المبني على حق جميع المكلفين من كامل الاراضي اللبنانية بمشاريع في جميع المناطق، لا ان تقتصر ايرادات الموازنة المحصلة من كامل الاراضي اللبنانية على مركزة اعادة الاعمار والمشاريع في العاصمة وجوارها، وان لا يخضع الانماء المتوازن لرغبة هذا المسؤول او ذاك، ولمزاجية هذا المسؤول او ذاك، (ومن الامثلة البارزة على هذه المزاجية ما ظهر في السنة الفائتة حيث اقترح اصحاب الكسارات والمقالع في منطقة البقاع توسيع وتزفيت طريق سكة الحديد تحت نفق ظهر البيدر على حسابهم الشخصي واستعمالها من قبل الشاحنات والكميونات لتلافي استعمال الطريق التقليدية، فلم تعر الحكومة هذا الاقتراح أي اهتمام، وتفاجأنا جميعا بافطار رئيس الحكومة لابناء البقاع حيث ابلاغهم ان الحكومة وعلى حساب الخزينة ستقوم بتعبيدها وتخصيصها للشاحنات . . .)

وصحيح ان اللجوء الى القروض الخارجية في ظل اوضاع كالتى يعيشها لبنان هو امر محتوم خصوصا اذا

توفر المصدر وكانت شروط الاقتراض ميسرة ومقبولة، ولكن ما يدعو لدق ناقوس الخطر هو الافراط في المزيد من الاقتراض دون تفعيل طاقات وشرائح واسعة من صغار المنتجين ومتوسطيهم في المدينة والريف وتفعيل القطاعات المنتجة لمنع ان تتحول الميزانية الى مشروع قطع حساب فيه الزائد والناقص اذا لم تتضمن سياسة تسليفات صناعية وزراعية وحرفية تساعد على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ان الميزانية المعدة مخالفة لابسط القواعد فهي مخالفة للمبادئ التالية:

١ - مبدأ وحدة الميزانية حيث هناك ميزانية وميزانيات ملحقة، ناهيك عن ميزانيات المجلس والادارات المستقلة والتي هي خارجها. وميزانيات المشاريع وما اكثرها لا اثر لها في ما نطرح ونناقش.

٢ - مبدأ شمولية الميزانية حيث ان قوانين المحاسبة العامة وقانون اعداد الموازنة يقضي بأن تدخل جميع الايرادات ضمن الميزانية وتصرف جميع الاعتمادات بناء على تصديق المجلس النيابي، ونرى في اكثر من موقع مخالفات لهذا المبدأ، آخرها الفضيحة التي اطلقها وزير الدفاع حول المرفأ وقرار الوزير السنيورة بأن ادارة المرفأ تحتفظ بأكثر من ١٠٠ مليار ليرة لتمويل مشاريعها الذاتية.

فمذ متى في لبنان نتبع هذا الاسلوب المخالف للقوانين؟

أليس القانون هو الذي نص على مبدأ وحدة وشمولية الميزانية حيث يقتضي ان تدخل جميع الايرادات دون استثناء صندوق الخزينة ويتم صرفها بناء على اعتمادات مقرر في المجلس النيابي.

وحيث انني مقتنع ان هكذا حكومة بتركيبها الحالية، وسياستها المعتمدة، لا يمكن لها ان تخط هكذا سياسة ولا ان تحضر لميزانية ملائمة لما طرحت، لذلك امتنع عن التصويت لصالح هكذا ميزانية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الداخلية ميشال المر.

وزير الداخلية: دولة الرئيس،

ان امكانية مديرية الامن العام لاصدار جوازات السفر لا تتجاوز يوميا الى اكثر من ثمانماية او الف جواز سفر الى اقصى حد مع تشغيل العاملين فيها الى ما بعد الظهر، وعندما سمع المواطنون بالجدول رقم (٩) الرامي الى زيادة الرسوم على جوازات السفر تهافتوا الى انجاز معاملاتهم، وفي الايام العادية كان يتم انجاز حوالي سبعمماية معاملة يوميا الى ان اصبحت بمعدل ستة او سبعة الاف معاملة في اليوم، حتى غرقت مديرية الامن العام بالطلبات ولم يعد لديها الامكانية حتى تصدر عشرين الف جواز سفر خلال خمسة ايام أي ان امكانياتها اربعة الاف فأصبحت عشرين الفا فاتخذ تدبير اداري داخلي لمدة اسبوع ينتهي نهار الثلاثاء لتنظيم انفسهم حتى يصبح بإمكانهم تلبية هذه الطلبات التي هطلت عليهم، وبالمناسبة ايضا كانت طلبات موسم الحج فلهذا السبب ان مفعول هذا التدبير ينتهي يوم الثلاثاء القادم.

الرئيس: الكلمة للزميل علي حسن خليل.

علي حسن خليل: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

توسع الحديث في ايام الجلسة عن الخلل الكبير في الوضع المالي، عجزا وتراكما للدين وضعنا في الناتج الذي يتحول بمعظمه مع الوقت وبنفس الاسلوب المتبع الى خدمة لدين لا افق له في ضوء سياسة صرف لم يوضع لها خطة مسؤولة تعيد النظر بدقة بالاولويات، حتى فذلكة الموازنة التي اعدتها الحكومة التي حاولت فيها ان تجمل الوضع وتحمل ازماته لغيرها وتحاول رمي المسؤولية وابعادها عنها عارضة للامور بغير نصابها وحقيقتها خاصة فيما يتعلق بالشأن الاجتماعي موضحة الوضع بطريقة لا توحى ان هناك ارادة جدية في تشخيص الواقع الذي وصلنا اليه والعمل المسؤول لوضع خطة حقيقية تشكل اساس الانطلاق لتصحيحه لان المطلوب هو وجود ارادة سياسية واضحة تستشعر الخطر الحقيقي ومسؤولياتها بعيدا عن الحسابات الضيقة والآنية تعكس نفسها على مجمل الامور والقضايا الاساسية وفي الشأن المالي والاجتماعي تحديدا، لان مشكلة الموازنة والدين والعجز هي في الاساس بسبب غياب هذه السياسة العامة وعدم مقدرة الحكومة على اطلاقها مراعية نتائج وانعكاسات الوضع المالي على اوسع طبقات المجتمع الذين يغرقون في مشاكلهم في وقت لا تلحظ خطط الانفاق من داخل الموازنة وخارجها وهو كثير، مشاريع تنمية اجتماعية حقيقية تبدأ بدعم القطاعات الانتاجية صناعيا وزراعيًا وتفتح افقا امام هذه الطبقات وتؤمن توازنا بين ما ينفق على مشاريع ليست بالاولوية بالحجم والقيمة الا ان غياب هذه السياسة العامة المسؤولة والجادة لانعاش الوضع لن تكون الا باستعادة الشعب لثقتة بالحكومة وادارتها وان غيابها لن يؤدي الا الى مزيد من العجز في نهاية المطاف وسيتجاوز بالتأكيد النسبة المتوقعة له كما في السنوات الماضية وبالتالي لا يمكن التغطية عليه ورد الفعل باجراءات ضريبية وفرض للرسوم، نرمي بثقلها على كاهل الطبقة الفقيرة التي لم تعد تستطيع التحمل.

وكان بعضنا من الامل يتلاشى في اطلاق برنامج تنفيذي لما سمي بالورقة الاصلاحية التي اتفق عليها والتي وان كانت لا تشكل حلا جذريا لكنها تؤسس لمفهوم جديد للتعاطي مع قضايا الدولة والادارة والانفاق، وبالتالي تستطيع ان تخفف جزءا من المخاوف الحقيقية على المستقبل الذي نرهن فيه لسنوات دون حدود مع عبئها الضاغط، ان الدعوة الى اطلاق هذه الخطة لن يؤخرنا من التعبير عن موقفنا الثابت الذي نؤكد عليه في دعم الطبقات المحرومة وبالتالي رفض أي شكل من اشكال الضرائب غير مباشرة وخاصة ما ورد في الجدول رقم ٩ بمعظم بنوده، وخاصة حول رسوم الميكانيك على السيارات والذي يجب ان يعاد النظر فيها بالشكل الكامل.

الامر الثاني: موضوع الجامعة اللبنانية

تشكل الجامعة اللبنانية بما هي اهم مراكز التعليم الجامعي في لبنان لجهة الفرص التي تعطيها لأكبر شريحة من اللبنانيين لاستكمال تعليمهم وبالتالي كونها المعقل الحقيقي لبناء لبنان المستقبل الذي لن يتحقق بغياب جامعة وطنية قادرة على صناعة كادر المستقبل الذي يتشكل من مستوى اكايمي راق ووعي وطني مسؤول، لذا فان الجامعة كقضية مركزية بمقابل دورها تعتبر من مراكز الانتاج في البلد وليس من المراكز التي تستهلك ولا تنتج.

ان نظرة الحكومة الى هذه الجامعة وطريقة التعاطي مع قضاياها لا يؤشر الى وجود تقدير حقيقي لدورها المطلوب وهذا ما يتجلى في ما ورد في مشروع الموازنة الحالية ليس فقط بأرقامها المخفضة والتي لا علاقة لها بسياسة التقشف، بل لانه يعكس الخلفية الحقيقية لنظرة الحكومة الى الجامعة الوطنية كجامعة ودور واولويتها في السياسة العامة للدورة.

* حيث شكلت موازنة الجامعة جزءا من موازنة وزارة الثقافة لعام ١٩٩٧/٨٤، ١٥٣، ١٢، ٤٪ من الموازنة العامة مشروع موازنة الوزارة لعام ١٩٩٨، ١٣٧، ٢٤، مليارا، اضيف اليهم على الجدول رقم ١/ ٥٠ مليارا مخصصة للابنية الجامعية ليصبح ١٨٧، ٢٤ مليارا.

* ان نسبة موازنة الجامعة من موازنة الوزارة كانت لعام ١٩٩٧ حوالي ٨٣٪ بقيمة ١٢٧، ٨٠٠ مليارا، اضيف اليها مبلغ لصندوق التعاضد ٩ مليارات، و ٣ مليارات من مصادر اخرى لتصبح ١٤٠ مليار ليرة لبنانية، خفضت في مشروع الموازنة الحالي الى ١٧ مليارا بما فيها قيمة صندوق التعاضد والبالغ ٧ مليارات ليرة، وهذا ما يشكل نسبة ٦٣، ١٪ من الموازنة العامة رغم انها كانت تشكل حوالي ٥٪ في منتصف الثمانينات. اذن بالرغم من الزيادة في عدد الطلاب والذي يقدر لهذه السنة باكثر من ٧٠٠٠ طالب عن السنة الماضية والذي وصل الى حدود ٥٠ ٠٠٠ طالب واستحداث كلية للسياحة ومركز طب جامعي ومعهد للترجمة واللغات ومعهد عال للتكنولوجيا وثلاثة مراكز ابحاث واقسام في كلية التربية، فان المبلغ المخصص للجامعة قد انخفض عما كان عليه في السنة الماضية اكثر من ٢٣ مليارا أي بحدود ١٧٪ في الوقت الذي كان من المفترض ان يزيد تبعا لتطور عدد الطلاب وازدياد عدد الكليات. ان هذا التقدير المعتمد حصل خلافا للمادة ٢٨ من القانون ٧٥/٧٦ الذي يحدد اصول دراسة وقرار الموازنة السنوية للجامعة.

* ان ملف موازنة الجامعة يفتح ايضا على مسألة رسوم الطلاب التي نرحب بالغاء الزيادة التي كانت ملحوظة عليها في الجدول رقم ٩، لكن ما نود ان نسجله هو ان هذه الرسوم يجب ان تظم الى موازنة الجامعة حسب القانون لتشكّل موردا اضافيا داعما لها.

بالاضافة الى صندوق التعاضد للاساتذة الذي خفض مشروع الموازنة المبلغ المخصص من ١٥، ٨ مليارا حسب اقتراح مجلس ادارته الى ٧ مليارات، وهذا يعني عدم قدرته على الابقاء بالتقديرات التي يؤمنها والتي تعتبر جزءا من المساهمة في ابقاء الكفاءات العلمية للجامعة اللبنانية.

الخلاصة لماذا تخفض موازنة الجامعة اللبنانية وهي في حالة نمو وتطور خلافا لمنطق الامور وخلافا لما ورد في فذلكلة الموازنة من انها تعمل الى تحقيق برنامج الانعاش الاجتماعي والاقتصادي والذي يشتمل على رفع مستوى المعيشي لدى المواطنين وتعزيز الخدمات والتقديمات لهم مما يفرض رفع موازنة الجامعة في الموازنة العامة ورفعها في موازنة وزارة الثقافة والتعليم العالي لتصل الى المستوى الذي يسمح لها بالاستمرار والتطور.

* اما موضوع سلسلة الرتب والرواتب والتي تطال قطاع التعليم الجامعي كما غيره في القطاعات فاننا نؤكد على المطالبة بوضعها سريعا قيد المناقشة بعد جلسة الموازنة لاقرارها، آخذين بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات القطاعات المختلفة لتعديل بعض بنودها لان عدم اعطاء غلاء المعيشة والاستمرار في تجميد التعويضات وعدم تحريرها منذ ١٩٩٣/١٢/٣١ يؤديان الى ما نراه من انحدار في مستوى المعيشة للقطاع الاوسع من شعبنا مع ما له من تأثير على حالة الاستقرار الاجتماعي .

الموضوع الثالث: دعم القرى المحتلة والمناطق المحرومة

ان الاطلالة على موضوع قرى الشريط المحتل من قبل العدو الاسرائيلي ليس تناول لقضية مناطقية في جو مناقشة عامة بقدر ما هو تناول لعنوان اساسي من عناوين وحدتنا الداخلية واستقرار وسلام الوطن . شكل ويشكل اولوية في التعاطي مع الشأن الوطني وهذا ما اود تناوله بشقيه :

* التأكيد على خيار المقاومة للاحتلال الاسرائيلي وتطويرها وتصعيدها بكل الوسائل والاشكال وتعميم المناخ المقاوم على الصعيد الوطني ليبقى حاضرا كمشروع وحدة داخلية كما تجل في الفترات السابقة، وليبقى هذا المناخ هو الورقة الاهم التي لن تستطيع اسرائيل النفاذ منه الى مناعة الموقف الرسمي ضد طروحاتها التي تريد اكثر ما تريد منها الانقضاء على حالة السلم الداخلي والموقف الموحد بين لبنان وسوريا .

ان تحصين هذا الموقف الذي يلاقه موقف اهلنا الرافضين في القرى لكل اشكال التسليم للعدو الاسرائيلي ويشكلون بصمودهم وممانعتهم سدا في وجه يريده والذي تجل في حالات الرفض التي تؤدي كل يوم الى فقدان العدو لصوابه ومحاصرته للقرى والبلدات وآخرها شبعنا وكفركلا وعديسة .

ان تحصين هذا الموقف يتطلب من الدولة ان تلحظ جديا في الموازنة العامة مخصصات لمشاريع التنمية الضرورية في تلك المناطق حيث ان معظم الوزارات والادارات تنفذ مشاريع للبنى التحتية في مختلف المناطق اللبنانية بتمويل من قروض وهبات دولية وعربية لم يلحظ للمنطقة المحتلة أي مبالغ منها لاسباب معروفة مما يستدعي ان تحول بقيمتها البسيطة وحسب الضرورة مبالغ في موازنة هذه الوزارات والادارات لصالح مشاريع في هذه المناطق، خاصة في مجالات مشاريع الانتاج والتشغيل والصرف الصحي ومشاريع التربية والصحة والخدمات الاجتماعية، لان هذا الامر كفيل بتعميق ارتباط اهلنا بارضهم .

اما الحديث في تخصيص مبلغ ١٥٠ مليارا والذي اقر مرسوما وقانونا وخصص للمناطق الاكثر حرمانا في البقاع والصنية وعكار والمناطق المشابهة فأصبح من المعيب تميع تأمينه او ادراجه في اساس الموازنة والمباشرة فورا بالمشاريع المحضرة معتبرين ان التأخير يؤكد على السياسة الخاطئة في التعاطي مع قضايا هذه المناطق والبقاع تحديدا متجاهلة الواقع الصعب الذي يعيشه اهلنا فيها، وان عدم قيام الحكومة بمبادرة جدية لتنفيذ هذا الامر يدفعنا الى عدم الاكتفاء برفع الصوت بل بتطوير الموقف الى خطوات اكثر تصعيدية تحفظ مصالح وحقوق المواطنين .

عود للبداية، فان رسم السياسة العامة للحكومة واعادة الثقة بها وتحديد اولوياتها هي الاساس فلتكن محور نقاشنا وضغطنا علنا نرمم ما عز علينا انكساره ونؤسس للمستقبل الافضل الذي نستحق وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل غسان مطر.

غسان مطر: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

كان قراري ألا اتكلم في هذه المناسبة لقناعتي بلا جدوى الكلام. فما قيل يقال منذ الف سنة والردود هي هي منذ الف سنة. ولا يصلح العطار ما افسد الدهر. وهذه الدولة هي من فساد الدهر ولن يصلحها احد الا اذا ادخلنا الى صلب المشكلة لا الى ظواهرها وعالجنا جوهر الازمة. ولقد كفاني الرفيق غسان الاشقر في حديثه عن الاوتاد والتبني والخييش «والشراطيط»، كفاني مؤونة العودة الى جوهر الازمة.

«ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، وسلاطين هذا البلد لن يغيروا ما بأنفسهم وسيبقى البلد طاحونة كلام نجتريه يوما بعد يوم ويمله الناس ونمل انفسنا من ملل الناس منا.

غير ان ما غير في قراري ان موضوعين من خارج الموازنة، موضوعين راهاهما اساسيين، لا بد من الحديث فيهما في هذه المناسبة، يقيمان على قلبي كصخرة رابطة ولا بد من انزالهما لارتاح.

الموضوع الاول، هو اننا في كل مناقشة وفي كل مناسبة نسمع زملاءنا يتحدثون عن الانماء المتوازن وهذا حق، ويصورون للناس وكأن بيروت تستأثر بكل خيارات الحكم. نحن ايها السادة مع ان تتحول كل حبة تراب من لبنان في أي منطقة الى جنة. ونحن مع مطالب المطالبين بالتفاته دائمة من الحكومة الى المناطق المحرومة. ولكن تصوير الامور وكأن بيروت هي التي تجعل المناطق الاخرى محرومة تصوير فيه كثير من التشويه.

ايها السادة، بيروت ليست فردان والحمراء وساحة ساسين، وليست الطرقات والانفاق والجسور. هذه الطرقات والانفاق والجسور هي في بيروت ولكنها ليست لبيروت، هي لكل الناس. هي للشمال والبقاع والجنوب هي للقاطنين في بيروت جميعا وللآتين الى بيروت صباح ومساء. هي في بيروت ولكنها ليست لبيروت وحدها.

ادخلوا الى المناطق الداخلية في بيروت. ادخلوا الى احياء الطريق الجديدة والمزرعة والكرنتينا والمدور وكرم الزيتون. تكتشفوا بيروت الحقيقية. بيروت المفجوعة الجائعة المحرومة كما سائر المناطق في الهرمل وفي البقاع وفي الجنوب، وكل المناطق المحرومة. انا لا اقول هذا الكلام من باب المزايدة، ولا من باب دغدغة عواطف البيروتيين. اقول لكم ادخلوا هذه المناطق. ادخلوا الى الشوارع الداخلية في زقاق البلاط وفي الطريق الجديدة وفي الكرنتينا واكتشفوا ان هذه المناطق لا تزال تعاني ما تعانيه مناطق الهرمل ومناطق عكار ومناطق الجنوب المحرومة.

اذا كفى تصويرا للناس ان بيروت تفترس حقوق المناطق الاخرى.

الموضوع الثاني وهو ان بعض سلاطين هذا الزمان في افطاراتهم الرمضانية، جزاهم الله عن كل واحد منها الف سنة في الآخرة بعد عمر طويل، ينصبون انفسهم حكما على الحياة السياسية في لبنان وينعون كل شيء الا وجودهم الكريم. كل شيء سقط، كل شيء انهار، كل شيء انتهى ولا شيء الا نحن فاعبدونا.

ايها السادة، سمعنا كلاما كبيرا ومكررا في اكثر من مناسبة من دولة رئيس الحكومة في افطاراته عن سقوط الاحزاب. نحن نقول لدولة الرئيس: الاحزاب التي سقطت هي الاحزاب التي اصطدمت مشاريعها بدمها. اما الاحزاب التي تؤمن افقا للبنان في المستقبل فهي الاحزاب التي انتصرت، الاحزاب التي قاتلت من اجل وحدة لبنان، هي احزاب انتصرت في الناس. والاحزاب التي قاتلت اسرائيل وردتها من بيروت ومن اكثر المناطق اللبنانية هي احزاب انتصرت في الناس. والاحزاب التي لم تمارس ممارسات طائفية ومذهبية ولا اخلاقية، هي احزاب انتصرت في الناس. والبرهان على انتصارها هو وجودها في هذا المجلس، وهو وجودها على ارض الصراع مع العدو الاسرائيلي، ولا يحق لأحد كائنا من كان ان يتجرأ على هذه الاحزاب ويتحدث عن سقوطها ولا يوضع الناس جميعا في سلة واحدة.

الذين كانوا يقاتلون دفاعا عن وحدة لبنان لا يقال انهم سقطوا. اما الذين كانوا يدفعون الاموال لتخريب وحدة لبنان فهؤلاء هم الذين سقطوا وسيظلون ساقطين.

ايها السادة، يجب ان توضع الامور في نصابها وان تقال الحقائق امام الراي العام، لكي لا يتجرأ احد بعد اليوم ان يتناول احزابا دفعت دما وقدمت شهداء وفجرت اجسادا في وجه العدو الاسرائيلي، فيتنتطح زيد او عمرو ليعلن في مجالسه ان هذه الاحزاب قد سقطت.

ان التاريخ سيحكم من هم الساقطون ومن هم المنتصرون ولا احد، لا احد مسموح له بأن يتناول دماء الناس ونضال الناس ووجود الناس بكلام من مثل ما نسمع.

اخيرا نحن مقبلون على عيد، على فطر بعد صيام. نتمنى ان يعود على الجميع بالخير ونأمل ان يطل فطر لبنان بعد صيام السنوات الخمسين متى يطل هذا الفطر؟ سؤال اتركه بين ايديكم والسلام عليكم وكل عيد وانتم بخير. «تصفيق».

الرئيس: الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: السيد الرئيس، الزملاء الكرام،

تأتي مناقشة مشروع الموازنة العامة لهذه السنة في ظروف داخلية وخارجية صعبة، البعض منها نتيجة تراكمات من الماضي (الوضع الاداري مثلا)، والبعض الآخر نتيجة سياسات خاطئة، واداء لحكومة قل ان عرفت التضامن، ونندر ان عمل اعضاؤها فريقا واحدا والامثلة على ذلك كثيرة، منها ما كان مسرحه هذا المجلس، ومعظمها ما تناولته الصحف ولا تزال.

فعلى الصعيد الداخلي: هناك مشكلة سياسية تراكمت مع حكومات الرئيس الحريري، وتجلست في غياب وفاق وطني لها، وهذه المشكلة السياسية قد ساهمت الى حد كبير في نشوء انعكاسات سلبية على مختلف الاوضاع، وادت الى حالة من اللارتياح، تحولت الى حالة من اللارضى، وصولا الى حالة فقدان الثقة.

- وهناك مشكلة ادارية تبادت في الفساد، الى ان تميز طابعها باللافعالية واللائتاجية. ولولا بعض العناصر في كل ادارة او مؤسسة، ممن يشار بعملهم، لما كان عندنا ادارة، ان اللافعالية واللائتاجية في الادارة عموما شكلا عائقا امام تنفيذ سياسات الدولة بعد عودة السلم الاهلي، وسببا بما دخل اليهما من عناصر او ادخل، ابتعاد المواطن عن الدولة واعتبارها خصما له، لا خادمة كما ينبغي ان تكون.

هناك مشكلة اقتصادية تمثلت بالركود، وزادتها حدة اوضاع الدولة المالية التي لم تستطع الحكومة معالجة عجز موازنتها، فاخذ هذا العجز خطا تصاعديا لامس الـ ٦٠٪ عام ١٩٩٧، وادى الى ارتفاع في حجم الدين العام، سنة بعد سنة، بنسب عالية سجلت ٤٠،٣٪ بين عامي ٩٥ و ٩٤، و ٤٢،٦٪ بين عامي ٩٦ و ٩٥، و ٣٤،٨٪ بين عامي ٩٧ و ٩٦، أي انه سجل ١١٧،٧٪ خلال ثلاث سنوات.

- وهناك مشكلة اجتماعية تمثلت في ازمة معيشية خانقة وبطالة مرتفعة، وفرص عمل نادرة.

باختصار، هناك في البلد تدمير، وهناك في البلد فقدان ثقة، على الحكومة خصوصا والمسؤولين عموما التوقف عندها. ترى، هل يتوقفون؟ هل يعيدون النظر بسياساتهم؟

اما على الصعيد العربي: هناك مشكلة في كل منطقة عربية، وكل دولة عربية، اما مشكلة سياسية، واما مشكلة امنية، واما مشكلة مالية، واما كلها معا. والجامعة العربية ازاء هذا الواقع تكاد تكون مشلولة اليدين والجسم، تكاد تكون لكي لا ننعي الجامعة العربية لا سمح الله.

اما على الصعيد الخارجي: فان البلد يمر في ظرف دقيق وخطير للغاية.

- فاقليميا: انقلاب اسرائيلي، بقيادة نتنياهو، على كل ما توصلت اليه محادثات السلام بينها وبين كل من سوريا ولبنان، بل اكثر، اجهاض للاتفاقات المعقودة بين الدولة العبرية والسلطة الفلسطينية بل اكثر ايضا، قيام حلف اسرائيلي - تركي، برعاية اميركية، لا يرمي الى محاصرة سوريا ولبنان وكل رافض للاستسلام وحسب، وانما الدول العربية في المنطقة.

عالميا هناك حالة عدم استقرار تسود العديد من القارات والدول، مترافقة مع حالة ركود اقتصادية، لا زالت تضرب بعض الدول الاوروبية الغربية، والكثير من دول العالم في جميع قاراته. ولقد جاءت الازمة المالية في بعض الدول، جنوبي شرق آسيا، كوريا واندونيسيا وماليزيا وغيرها، لتهز الاقتصاد العالمي وتدفع بالدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة، مع البنك الدولي، الى الاسراع في مد يد العون والمعالجة. وهنا اشير الى كلام مسؤول قاله رئيس الوزراء البريطاني «طوني بلير» عند زيارته لبعض دول آسيا: قال «ان هذه الدول تحتاج الى

اصلاح اقتصادياتها وهيكلها المالية من اجل استعادة ثقة المستثمر». فيما يتعلق بالازمة الاندونيسية، قال بلير: «يوجد اتفاق دولي على ان من المهم تنفيذ برنامج اصلاح وان تكون هناك شفافية مناسبة ومسؤولية محددة داخل الهياكل المالية، وهي مسائل ضرورية لاعطاء ثقة للناس».

في هذا الكلام تركيز، كما هو ملاحظ، على الثقة، ثقة الناس، ثقة المستثمر، وتركيز على الاصلاح.

أليس هذا ما نادينا به دائما، هنا، وفي كل مكان؟ في ظل هذه الظروف وهي مناسبة لنا على الاطلاق تأتي مناقشتنا، كما قلت، لمشروع الموازنة العامة لهذه السنة.

اليوم دقت ساعة الحقيقة ودقت ساعة المصارحة والمكاشفة، دقت ساعتنا جميعا فماذا حملت اليها الحكومة اليوم من سياسات ترجمتها ارقاما في موازنة؟

قبل ان اتطرق الى هذا السؤال، لا بد من ان ارحب بالمنحى المسؤول الذي سلكه الزملاء في درسههم لمشروع الموازنة العامة، في لجنة المال والموازنة. فقد كانوا على جانب كبير من المسؤولية يستحق منا الاشادة به.

ويدفعني الانصاف الى ان اعترف للسيد وزير الدولة لشؤون المال، بالجهد الملموس الذي بذله في وزارة المال لاعادة تأهيلها بشريا وماديا، وعصرنة ادارتها، ورفع مستوى ارائها وانتاجيتها. وما مشروع الموازنة، في تبويبه وهيكلته ومضمونه عن معلومات وبيانات، سوى مرآة تعكس ذلك الجهد المبذول.

السيد الرئيس، ليس في مشروع الموازنة ما يعبر عن سياسات جديدة، لأوجه النشاط الحكومي في مختلف المجالات.

الجديد فيه محاولة اقتراب من الواقع، تنطلق من دقة الوضع المالي للتخفيف من وطأته. اقول محاولة لأن أي عمل يبادر به، في ظل الوضع الاداري والسياسي الراهن، يبقى محكوما بعدم بلوغ غاياته واهدافه ومبتغاه.

في المشروع محاولة لتخفيض النفقات وزيادة الواردات والتقليل من نسبة العجز، والتخفيف بالتالي من وتيرة تصاعد الدين العام عموما والداخلي خصوصا. وفي سبيل ذلك، عمدت الحكومة الى الغاء اعتمادات مدورة من سنين سابقة، الا ما تعلق حق الغير بها، وأشارت الى ان «ما يميز مشروع موازنة ١٩٩٨ هو ان نفقات الخزينة من خارج الموازنة، والبالغة /٥٥٠/ مليار ليرة، قد ادخلت في المشروع للمرة الاولى، وذلك للتأكد من ان الانفاق الفعلي المقدّر يتوافق مع توقعات الموازنة».

الا ان الحكومة قد اغفلت ذكر نفقات مستحقة على الخزينة وحددت لخدمة الدين العام رقما يقل عن المتوقع فعليا ولم تلحظ اعتمادات لنفقات لا مهرب منها، فاذا لم تلحظ اليوم لاسباب تتعلق بالتغطية فانها آتية باعتمادات اضافية، وسلفات خلافا للقانون. النفقة سوف تترتب بمعزل عن توافر التغطية او عدمه.

- في النفقات: (نفقات مشروع الموازنة ٧٢٠٠ مليار) ما هي النفقات المستحقة على الخزينة؟

/٨٠/ مليار ليرة لتسديد المستحق على مجلس الجنوب للمتعهدين

/٧٥/ مليار ليرة لتسديد المستحق على وزارة الصحة للمستشفيات

/٦٠/ مليار ليرة لتسديد المستحق على وزارة الدفاع للمستشفيات

/٢٥/ مليار ليرة لتسديد المستحق على قوى الامن الداخلي للمستشفيات

/١٠/ مليار ليرة لتسديد المستحق على تعاونية الموظفين للمستشفيات .

/٢٥٠/ مليارا = المجموع .

- النفقات التي يقل حجمها وينبغي اضافتها الى المشروع /٦٠٠/ مليار ليرة، زيادة في خدمة الدين العامة، محسوبة عندي هنا وهي ٣٦٩٩ مليارا، ولديهم هم ٣٧٠٠ مليار .

- النفقات غير الملحوظة والتي ينبغي لحظها في المشروع : /٢٠٠/ مليار ليرة، الى صندوق المهجرين لتسديد ما عليه بموجب قرارات صادرة، وهي في حكم الصادرة، وهنا اقول ان هناك نفقة غير ملحوظة وكان ينبغي لحظها هي /٣٥٠/ مليار ليرة، الى مؤسسة كهرباء لبنان لسد عجزها السنوي يكون ما سوف تتحمله الخزينة، اضافة الى الموازنة: ٢٥٠ مليار + ٦٠٠ + ٥٥٠ = /١٤٠٠/ مليار ليرة، واذا اضعنا الى هذا المجموع ما يغطي بنفقات سنة واحدة، لما يرتقبه تنفيذ مشروع سلسلة الرتب والرواتب، الذي يصر العديد من الزملاء على اقراره، بمعزل عن تأمين وصادر لتمويله - والمصادر اوضحت شحيحة - فان اجمال النفقات المرتقبة من الخزينة عام ٩٨ ستبلغ:

١٤٠٠ مليار + ٥٠٠ مليار = ١٩٠٠ مليار .

اقول هنا فرق سنة واحدة، لان سلسلة الرتب والرواتب تعود الى بداية ١٩٩٦ فاذا كانت الحكومة ستلتزم بما تعهدت به فمعنى ان هناك ١٥٠٠ مليار ليرة وليس ٥٠٠ مليار ليرة اعتبارا من ١/١/١٩٩٦ اذا ما اقرت السلسلة لانه يوجد امكانية ثانية بسبب هذا الفرق ان يقسطوا على مدار السنوات الثلاثة عندما يدفعون الرواتب كل شهر، وهكذا فقد يبلغ الحجم الاجمالي لاعتمادات النفقات هذا العام:

٧٢٠٠ مليار، الوارد في مشروع الموازنة،

٣٥٠ مليار، المقدّر صرفه من مبالغ مدورة من سنوات سابقة .

٢٠٠ مليار، المقدّر صرفه للبلديات .

٧٧٢٠ مليار = المجموع .

١٩٠٠ مليار يضاف اليه الفصل آنفا باستثناء الرواتب .

٩٦٥٠ مليار = المجموع .

وفي حال لم تتأمن تغطية نفقات السلسلة المقدرة بـ /٥٠٠/ مليار، فإن المجموع يصبح: ٩٦٥٠ - ٥٠٠ = ٩١٥٠ مليارات وللحد من هذا الهدر والعمل على تخفيضه، ينبغي ترشيد الانفاق ووقف الهدر، كما اوحى بذلك مجلس المديرين العامين في احدى اجتماعاتهم عام ١٩٩٥.

في الواردات: يبدو لي من مراجعة قطع الحساب عن عام ١٩٩٦، وكذلك ارقام موازنة العام ٩٧، ومقارنتها مع المقدّر في مشروع موازنة العام ١٩٩٨، ان حجم الواردات مضخم بعض الشيء، بدليل تحصيل ٦٦٪ من اصل المقدّر في موازنة ١٩٩٦.

بالنسبة للضرائب دولة الرئيس في قطع حساب ١٩٩٦، يعني كان المتوقع في الحصول على ٩٠ مليار ليرة فأنتى تقريبا ٥٩،٥ مليار ليرة.

وبالامكان القول انه في احسن التقديرات القريبة من الفعلية، فان التحصيل هذا العام لن يتعدى الـ ٩٠٪ مما هو ملحوظ بحيث يصبح /٤٢٠٠/ مليار بدلا من /٤٦٠٠/ مليار.

وبالمناسبة، لا ادري لماذا الغي نص المادة الرابعة والعشرين من مشروع الموازنة، والرامي الى تعديل رسم فراغ الحق العيني العقاري بالنسبة لمن هم من غير الجنسية اللبنانية.

انا اطلب بأن تعاد مناقشة هذه المادة، وسأدلي برأيي بشأنها. انها اكثر من لازمة، انها حاجة، انها اكثر من ضرورة، سأبين ذلك.

في العجز: اذا كانت اعتمادات النفقات الملحوظة في مشروع الموازنة، مضافا اليها ما سبق بيانه يبلغ ٩٦٥٠ مليار، بما فيها نفقة السلسلة.

واذا كانت الواردات المقدرة تبلغ /٤٦٠٠/ مليار، فإن العجز يصبح:

مليار ٩٦٥٠ - ٤٦٠٠ = ٥٠٥٠ مليار /٥٦٥٠ مليار = ٥٢،٣٣٪.

باستثناء سلسلة الرتب والرواتب ٩١٥٠ مليار - ٤٦٠٠ = ٤٥٥٠.

٤٥٥٠ مليار / ٩١٥٠ مليار = ٤٩،٧٣٪ أي ٥٠٪.

اما اذا اعتمدنا ارقام مشروع الموازنة بما فيها الـ /٥٥٠/ مليارات (اعتمادات مدورة واموال بلديات) التي سوف تتحملها الخزينة، فإن العجز يصبح:

مليار ٧٧٥٠ - ٤٦٠٠ = ٣١٥٠ مليار / ٧٧٥٠ مليار = ٤٠،٦٥٪ عبر مشروع الموازنة.

هذا اذا استقامت الامور ولم يفتح أي اعتماد اضافي خلال العام او تسددت نفقة دون تأمين لتغطيتها.

ويجربنا الحديث عن العجز الى الكلام عن حجم الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام.

الناتج المحلي الاجمالي للعام ١٩٩٨ : لا اظن ان ما ورد في الفذلكة حول هذا الموضوع ينطبق والواقع . ورد في الفذلكة : في الواقع ، فان مشروع ١٩٩٨ يخفض نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار حوالي ١٢ نقطة ، ليصبح ما نسبته حوالي ١٢٪ ، وهذا تعديل مهم وذو مدلول في المراحل الاولى .

دولة الرئيس ، انطلاقا من عجز مقدّر بـ ٣١٥٠ مليار ، وعلى اساس ان نسبته ستكون ١٢٪ هذا العام ، فان الناتج المحلي قائم يصبح : ٣١٥٠ مليار / ١٢٪ = ٢٦،٢٥٠ مليار ليرة لبنانية أو ١٧،٢ مليار دولار . وهو ناتج محلي معقول ومقبول لفرض الاحتساب في غياب الاحصاء ، اما اذا قدرنا العجز ، لما سبق بيانه ، بـ ٥٠٥٠ / مليار ليرة ، فان الصورة تتغير لتصبح نسبة العجز من الناتج المحلي القائم :

العجز : ٥٠٥٠ مليار = ١٩،٢٤٪ تكون هي هذه النسبة وليس ١٢٪ من الناتج المحلي .

الناتج المحلي القائم = ٢٦،٢٥٠ مليار .

خدمة الدين العام من النفقات : لقد بلغت خدمة الدين العام عام ٩٧ ، وحسب الارقام الرسمية ٣٣٨٥ مليار ليرة . وبلغت النفقات الفعلية عام ٩٧ / ٩١٥٠ مليار ليرة وعليه تكون نسبة خدمة الدين العام من النفقات عام ٩٧ :

٣٣٨٥ مليار ، خدمة الدين

٩١٥٠ مليار ، نفقات = ٣٧٪ .

ان هذا الرقم لا مجال للشك به ، انه رسمي .

تقديرنا للنفقات الفعلية عام ٩٨ = ٩١٥٠ / مليار ليرة دون احتساب الـ ٥٠٠ / مليار ، كلمة سلسلة الرتب والرواتب .

وتقديرنا لخدمة الدين العام للعام ٩٨ = ٣٥٠٠ / مليار ليرة وعليه فان تقدير العجز نسبة لخدمة الدين العام عام ٩٨ :

٣٥٠٠ مليار ، العجز

٩١٥٠ مليار ، تقدير النفقات = ٣٨،٢٥٪ دون احتساب نفقة سلسلة الرتب والرواتب .

وبالمقارنة مع النسبة عام ٩٧ وهي ٣٧٪ ، فان النسبة المقدرة منا لهذا العام وهي ٣٨،٢٥٪ ، تبدو معقولة للغاية معني ذلك انها ١٢٪ وليس يوجد تقريبا ٢٠٪ .

ماذا يتبين مما تقدم؟

- يتبين ان مشروع الحكومة ، مع تقديرنا للجهد الذي بذل في الوصول الى ارقامه ، يبقى بعيدا في نتائجه عما يتوقعه منه واضعوه . لا شك انه يشكل نقلة نوعية . ولكم تمنينا ان تكون هذه الصحوة قد حصلت قبل

ثلاثة اعوام، لكننا قد تجنبنا الوصول الى الوضع الدقيق الذي نحن فيه الآن.

- اننا لم نناقش مشروع الموازنة العامة للعام ٩٧ في مطلع العام الماضي، لاننا رأينا ان الارقام التي تضمنه بعيدة عن الواقع، وان العجز سوف يصل الى نسبة تتراوح بين الـ ٥٥٪ والـ ٦٠٪، ففضلنا عدم الكلام العلني شعورا منا بمسؤوليتنا ولكننا اعلنا ذوي الشأن به، اما وقد تكشف لهم متأخرا صحة ما اوردناه، وشاع وانتشر، فلم يعد من الجائز السكوت عن كشف الواقع، خصوصا ان اكثر من دراسة نشرت حول هذا الموضوع. لذلك اراني ادلي بدلوي هذا العام وكلي امل، بل رجاء ان تأخذ الحكومة بعين الجد ما قدرت وبنيت لان الهروب من الحقيقة سيدفع بنا الى المجهول، خصوصا وان ميزان المدفوعات كان سيسجل وللمرة الاولى بعد سنوات عجزا مقداره / ١٠٠ / مليون دولار لولا سعي رئيس الحكومة الى مبادرة ادت الى وديعة مشكورة من المملكة العربية السعودية، حولت العجز في ميزان المدفوعات الى فائض مقداره / ٤٠٠ / مليون دولار، كما صرح بذلك حاكم المصرف المركزي قبل ايام.

- وفي هذا المجال، تجدر الاشارة الى ان ميزان المدفوعات كان قد حقق فائضا بنهاية تشرين الاول ١٩٩٧ بلغ حسب ما ورد في الفذلكة (صفحة ٢٥) / ٨٤٢ / مليون دولار اميركي وقد كان مقدرا لهذا الميزان ان ينحسر / ٩٤٢ / مليون دولار خلال الشهرين الاخيرين. كما تجدر الاشارة الى انه لا ينفع الهروب من الواقع. والمثال المعبر عن ذلك هو كهرباء لبنان. فقد اسقط المجلس اعتمادا لحظ في مشروع الموازنة للعام ٩٧ قدره / ٢٠٠ / مليار ليرة لبنانية بهدف حث المؤسسة على الجباية، الا ان هذا المبلغ قد حصلت المؤسسة على / ١٥٠ / مليار ليرة من سلفات وتسديد لبعض الديون المتوجبة على الدولة.

تكررت العملية هذا العام، فالغت لجنة المال مساهمة الدولة لصالح المؤسسة والبالغة / ١٠٠ / مليار ليرة، دون التعمق في الاسباب التي ادت وتؤدي الى وقوع المؤسسة بعجز عاما بعد عام، وخلافا لما ورد في تقرير رئيس لجنة المال، فان الجيش لم يساعد مؤسسة كهرباء لبنان على الجباية. فهو لم يواكب الجباية لتحصيل الفواتير، لانه رفض وعن حق ان يتعاطى مباشرة مع المواطنين، فبقي التعليق قائما، وغابت قراءة العدادات، وغابت معها الجباية، هذا اضافة الى عدم تسديد الدولة كامل المتوجب عليها من ثمن الطاقة المستهلكة لتغذية القرى المحتلة والمهجورة والانارة العامة في لبنان، وايضا الى عدم تسديد الكثير من البلديات المتوجب عليها تجاه مؤسسة كهرباء لبنان. ان مؤسسة كهرباء لبنان مشكلة ينبغي وضع اليد عليها ومعالجتها بجدية والا استمرت جسما ينزف من اموال الخزينة. اليس هذا هو الهدر بعينه، علما ان القيميين على المؤسسة يبذلون جهدا كبيرا ومشكورا في تأمين توازنها المالي.

دولة الرئيس، اذكر ان هناك تقريرا لمؤسسة كهرباء فرنسا يؤكد فيه، ان مؤسسة كهرباء لبنان هي على حافة الافلاس الاداري والبشري، فالمهندسون القدامى يذهب واحدا تلو الآخر الى التقاعد، والجدد خبرتهم هي في بدايتها، فهم لا يعرفون حتى الآن ما هي كهرة الدولة لري التغذية العامة، هؤلاء قلة اصبحوا مثال آخر لا بد

من ايراده في معرض مجابهة الواقع . فالنمو الذي يردد انه بلغ ٤٪ عام ١٩٩٦ لم يتعد الـ ٣٪ ومن المراجع من يحدد ٢٪ . كذلك نمو عام ١٩٩٧ . فان التقديرات تشير الى انه لن يكون بافضل من سابقه، اليس في هذا المؤشر ما يستدعي التوقف عنده . كنت قد تكلمت عن ترشيد الانفاق وتحسين الجباية، وهنا اود دولة الرئيس، وليسمح لي الزملاء بالانتباه الى بعض هذا الشيء، في عام ١٩٩٥ وتحديدًا في ١٧ تموز ١٩٩٥، اجتمع مجلس المديرين العامين في الدولة، وكانوا يبحثون في ترشيد الانفاق في الخدمات الصحية، فوضعوا تقريرًا عن هذا الامر وجاء فيه ما يلي:

مجلس المديرين العامين في الدولة .

ان المجلس يؤكد انه اذا تحملنا جميعا مسؤولياتنا، انطلاقًا من مهامنا كمديرين عامين، الى كافة المسؤولين عن أي صعيد كان، فان كلفة أي زيادة تطرأ على الرواتب يمكن تحقيقها من ضبط الهدر وترشيد الانفاق في مجالات عدة، وبرزها وعلى سبيل المثال لا الحصر .

- وقف التوظيف المبني على اعتبارات الشفقة والرحمة والعمل الخيري .
- الغاء بضعة آلاف وظيفة شاغرة .
- ترشيد الانفاق في مجالات الصحة .
- ضبط صناديق مداخل المدارس الرسمية، يقبضون ٤٥ مليار ليرة ويعرفونها بدون أي نظام في هذه المدارس .
- المفروشات، اللوازم، توزيع فائض الاجراء على المدارس والبلديات، مما يحقق ذلك من وفر كبير، لا سيما على صعيد الاشتراكات التي تدفع عنهم للضمان الاجتماعي ووقف التعاقد العشوائي البالغة كلفته عشرات المليارات، وتفعيل المكتب الوطني للدواء، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لجهة استيراد الادوية وبيعها من العموم، ووضع حد لتفتيت الجامعة اللبنانية على الشكل الحاصل حاليا، هذا التفتيت الذي ادى الى تحميلها مخصصات اكثر من خمسة آلاف عنصر، «الدولة كلها فيها ثمانية آلاف موظف» . ووضع حد اقصى للتعويضات، لا يجوز تجاوزه لاي كان في أي موضع كان، وتقرير مصير اهم قطاع الانتاج والاستثمار، لا سيما تلك التي انتخت امتيازاتها كمرفأ بيروت وسائر المرافئ اللبنانية، وادارة الريجي والكازينو، هو يتكلم عن المصافي، انا لا اتكلم عن المصافي، يجب ان تتغير كلها .

تقدير النفقات والواردات والعجز والدين العام وسائر المؤشرات الاقتصادية .

يتبين ايضا ان عملية الترشيح سواء في النفقات او في الواردات اصبحت عملية ملحة لا تحتل التأخير . اننا لا نفهم السبب الذي يحول، بعد سبع سنوات على انتقاء المحنة، ان تبقى مرافق عامة مثل مرفأ بيروت وسائر المرافئ دون تحديد اطار قانوني لها . فهي ليست بدارات عامة ولا مؤسسات عامة ولا شركات مساهمة انشئت بقانون وانما هي مؤسسات عامة واقعية تدير مرفقا عاما بحكم الاستمرار .

اننا سعداء ان نرى ان مداخليل وزارة المواصلات السلوكية واللاسلكية بدأت تغذي الخزينة. ومع ذلك فان مداخليلها تكون بالتأكيد اعلى لو ان الوزارة او الجهة المختصة قد بادرت الى تخفيض ثمن المخابرات الخارجية. فالحسارة من بيع الوقت تقدر بعشرات ملايين الدولارات، فلمنافسة في هذا المجال ناشطة تقابل بجمود فلتخفيض قيمة المخابرات الخارجية ولتحصل الوزارة مالا يذهب هدرًا.

رئيس الحكومة: لا نستطيع ان نقول ان هذا هدر. هناك اقتراح بتخفيض ٤٠٪ على المكالمات الدولية، من ضمن ان ايرادنا سيزيد مقابل هذا التنزيل؟

يمكن ان تزيد، واذا ما زادت يكون ايرادنا نقص ٤٠٪ وايرادنا الكبير يأتي من المكالمات الدولية، وعلى كل حال كلام يشجعنا ان نأخذ القرار بالتخفيض، لانه فعلا عرض علي قبل فترة، ولكني متردد في ان انزل ٤٠٪ من الايرادات التي معظمها يأتي من المكالمات الدولية، شيء يجعل المرء يتردد.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، اعطيك مثلاً حي انا صاحبه Call Back وتخفيض A.B.N.T، كنا نحكي على التلفون ١٥ و ١٠ دقائق ٣٤٠٠ دقيقة على امريكا، لما اسعملنا Call Back وصاروا يطلبوننا من امريكا بـ ٨٠ سنت، صدقني صرنا نحكي لوقت اكثر، الفاتورة تطلع عندي اكثر بكثير مما كانت في السابق.

رئيس الحكومة: انما هذه شغلة اذا اخذها لا يعود بوسعنا ارجاعها.

محمد يوسف بيضون:

الوضع يفرض مراجعة لمداخليل الخدمات، اذ لا يجوز ان يتحمل البعض ما يترتب على الجميع، كما يحصل كلما زادت قيمة الخدمة.

الوضع يتطلب بنظري المحافظة على الاستقرار التشريعي لقوانين الضرائب، لا سيما قانون ضريبة الدخل الذي يدخل عامه الرابع في التطبيق.

فالقانون لم يوضع عبثاً بل في ضوء دراسة شاملة تناولت واقع بلدنا بعد المحنة الطويلة، بنية وادارة واقتصاد.

واذكر ان تقريراً لخبراء اقتصاديين لبنانيين وزع علينا، ابان حكومة الرئيس عمر كرامي في الربع الاول من عام ١٩٩٢، خلال انعقاد مجلس الوزراء وبحضورهم، اقترحوا فيه، في موضوع الاستثمار خفض معدلات ضريبة الدخل والارباح الى نسبة ١٠٪ على مداخليل الافراد واصحاب المهن الحرة وشركات الاشخاص، والى نسبة ١٥٪ على ارباح شركات الاموال، الا ان مجلس الوزراء قد اقر نسبة ١٠٪ على الجميع آخذاً بالاعتبار الوضع الاداري والمناخ السياسي والمعيشي.

ايها السادة، لبنان بأمر الحاجة الى مال للاستثمار، مال داخلي يخرج من حسابات التوفير، ومال خارجي

يأتي من اللبنانيين في الخارج ومن غير لبنانيين، ان العوامل المحكمة في الاستثمار أصبحت في عالم العولة وسقوط الحواجز اليوم مرتبطة بالمستويات الضريبية السائدة والحوافز المتوافرة.

دولة الرئيس، اجتمعت منظمة التجارة العالمية في اواخر السنة ١٩٩٧/١٢/١٤ ماذا قررت في اجتماعاتها، على الجميع ان يعرف ماذا قررت، توصلت القوى التجارية العظمى والدول النامية الى اتفاق مهم في الساعات الاولى من صباح امس ١٩٩٧/١٢/١٣ بازالة العوائق الدولية امام توسع اعمال البنوك وشركات التأمين والاوراق المالية، قال «روناتو روجيورو» مدير منظمة التجارة العالمية، توصلنا الى اتفاق تاريخي وهو ان الاتفاق الذي يجري العمل على التوصل اليه منذ اكثر من ست سنوات للتحضير انجز من شهر.

يتعلق الاتفاق بقطاع يشمل تعاملات بالعملية الصعبة تبلغ ١،٢ تريليون دولار يوميا، يعني «١٢٠٠» مليار دولار يوميا، واكثر من عشرين تريليون اكثر من ٢٠ الف مليار دولار من اصول البنوك وعدة تريليونات في اقساط التأمين، وعندما يبدأ تنفيذ الاتفاق في اذار عام ١٩٩٩ سيوفر للشركات الغربية متعددة الاجناس ضمانات بدخول اسواق غالبية الدول النامية وتدفقات اعلى لرؤوس الاموال وتحسنا في اساليب العمل عن طريق تنامي المنافسة. وقال «كردون كروتي» رئيس مجلس التأمين الدولي الذي يقع مقره في امريكا ان الاتفاق سيسهل على البنوك دخول اسواق الدول الموقعة عليه، مما يسمح لاكثر من ٩٨٪ من اعمال التأمين على مستوى العالم من ٦٠ دولة داخل نظام يشمل مفاهيم ملزمة للتجارة الخارجية.

يأتي هذا الاتفاق بعد توقيع المنظمة على اتفاق شهر شباط الماضي لتحرير قطاع الاتصالات العالمية، واتفاق في اذار لتحرير قطاع التكنولوجيا والمعلومات.

في ضوء واقعنا المالي والاقتصادي اليوم، في ضوء ميزان للمدفوعات كان ليسجل عجزا بنهاية ال ٩٧ ب / ١٠٠ / مليون دولار لولا الوديعة السعودية المحولة بقيمة / ٥٠٠ / مليون دولار، وفي ضوء نمو يتراوح بين ال ٢٪ و ٣٪ بنهاية ٩٧ بتقدير العديد من الخبراء والمراجع المالية، في ضوء كل ذلك، اتريدوننا ان نعيد النظر بقوانيننا الضرائبية - بعد ان اعلنا العالم بها ودعوانا الى الاستثمار في ظلها - ونعود نسير عكس التيار السائد في عالمنا اليوم، هذا ليس من مصلحتنا اطلاقا، خصوصا بعد ان تأكدت ايجابيات قانون ضريبة الدخل الحالي من ارتفاع نسبة حاصل الضريبة بنسبة ٣٤٪ عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ عن تكليف عامي ٩٥ و ٩٦ مع الاشارة الى ان الضريبة المحصلة على الرواتب والاجور لم تتعد نسبة ال ١٠٪ من مجموع المبالغ المحصلة من جميع المكلفين بضريبة الدخل.

ومن المفيد جدا الوقوف عند بعض الارقام ولا سيما المبالغ المحصلة من هذه الضريبة على الدخل.

العام	عن تكليف عام	حاصل الضريبة (مليار)	نسبة الزيادة %
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩١	
١٩٩٦	١٩٩٥	٢٥٦	٣٤٪
١٩٩٧	١٩٩٦	٣٤٢	٣٤٪

يتبنى من هذه الارقام ان حاصل ضريبة الدخل سجل ارتفاعا في كل من عامي ٩٦ و ٩٧ بنسبته ٣٤٪ مقابل ارتفاع في الناتج المحلي القائم بلغ ١٠،٨٦٪ للعام ٩٦ و ١٢،٨٢٪ للعام ٩٧ عما قبلهما.

كما يتبين ان نسبة حاصل ضريبة الدخل من اجمالي الواردات سجلت تصاعدا مستمرا اذ بلغت ٦٪ عام ٩٥ و ٧٪ عام ٩٦ و ٩٪ عام ٩٧ ومعلوم ان نسبة الحاصل هذه لم تتعد قبل تطبيق القانون الحالي قبل الاحداث وحتى العام ١٩٧٨ ال ٤٪ علما ان الضرائب غير المباشرة كانت اقل عددا وحجما.

السيد الرئيس، نريد ان نتفاءل مع الحكومة وان نرى عجز الموازنة كما هي معروضة علينا في حدود ال ٤٠،٦٪ وبالتالي لجم تصاعد حجم الدين العام.

نريد ان تنجح الحكومة في محاولاتها، لان في نجاحها نجاحا للبلد. ولكن بين ما نريد وبين الواقع مسافة. الواقع، ان العجز تجاوز كل حد وضعته الحكومة في موازنتها السابقة. الواقع ان العجز لم يصب الموازنة فحسب، فهذا العجز اقل العجزات شأنا. فهناك العجز السياسي والعجز الاداري وعجز الاداء وعجز الرؤية.

الواقع، ان الدين العام ارتفع بوتيرة عالية جدا بحيث ان نسبته من الناتج المحلي القائم مقدّر لها ان تتجاوز ال ١٣٠٪ بنهاية عام ٩٨، كما جاء في بعض الدراسات. التي نشرت في الصحف من قبل مكاتب جدية.

الواقع، انه يستحيل تحقيق اهداف أي موازنة في غياب رؤية مستقبلية وخطة مقررّة، في ظل ادارة لم يكتمل تأهيلها بعد ولم يتخذ القرار السياسي باصلاحها بعد.

الواقع، انه يصعب جدا اتخاذ القرار السياسي. ومن يقول دولة يحتاج الى رجال لها أي رجال دولة.

السيد الرئيس، في لبنان رجال دولة، لكنهم على قلتهم مغيبون، وما داموا مغيبين فالامل بالاصلاح السياسي ضعيف، والامل بالاصلاح الاداري اضعف.

السيد الرئيس، اذا لم تتخذ اجراءات جذرية على غير صعيد، واذا لم يعد النظر بالسياسات التي سارت عليها الحكومة فسيستمر العجز في مستويات عالية، ويستمر معه تصاعد الدين العام، ويستمر معه انخفاض النمو، وتشتد حدة الازمة المعيشية مع ما يستتبعها من نتائج وخيمة، لا احد يريد ان نصل الى ما لا طاقة علينا به، لا الحكومة ولا المواليون وخصوصا المعارضون.

والوضع صعب للغاية ودقيق للغاية ويتطلب من الحكومة الوقوف على حقيقة الاوضاع الداخلية، السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية وسواها ويستدعي اشراك نخبة من الخبراء، لبنانيين وغير لبنانيين اذا اقتضى الامر لمعالجة تلك الاوضاع ووضع الحلول الآنية والمستقبلية لها.

يتطلب من الحكومة ان لا تغيب عما يدور حولنا، وفي العالم الاوسع لما لذلك من انعكاسات على اوضاعنا. ويتطلب وقفة ضمير من كل سياسي في الحكومة في الموالين والمعارضين لتسهيل عملية الاصلاح الاداري وان يساعد على تحقيقها باسرع ما يمكن، هل نذكر ما قاله بلير؟

السيد رئيس الحكومة، اني اعترف لحكوماتك بانجازات عمرانية وان بكلفة باهظة للغاية، مكلفة. ولكني اسجل عليها اخفاقها في سائر المجالات وفي طليعتها المجالان السياسي والاقتصادي. واذا كنت وحكومتك قد اخفقت في هذين المجالين فلا تنتظرون تحقيق المرتجى من موازنتك هذه.

بين المرتجى والواقع مسافة ترى من يقصرها؟ وشكرا.

«تصفيق».

الرئيس: الكلمة للرئيس السيد حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

كنت اتمنى ان يستمر رئيس الحكومة معنا في هذه الجلسة وخاصة ان هذا الشهر هو شهر كريم، شهر مبارك، مبارك بنزول القرآن فيه.

مبارك بأنه شهر الصوم، كريم بما يستدعي من رقة القلب وكريم بما يدعو اليه من اللقاء، وهذا ما لم نره عند رئيس الحكومة.

ايها الزملاء، بداية لا بد لي من توجيه التقدير للجنة المال والموازنة ولرئيسها «الزميل خليل الهراوي» على ما بذلته من جهد، في تبيان بعض ما في هذه الموازنة وابدأ الى القول بأنني كنت اتمنى ان يكون هذا التقرير متطابقا مع ابسط قواعد المنطق، إذ ان النتيجة يجب ان تكون متطابقة مع المقدمات.

المقدمات في تقرير لجنة المال والموازنة لا تتوافق على الاطلاق مع ما ذهب اليه من تلطيف لما حوته المقدمة.

المقدمة تذهب بالمسؤولين الى المحاسبة والى المحاكمة والى نيل العقوبة لا الى الاستنفار من اجل المشاركة في الاخطاء.

كذلك لا اريد ان اقع فيما وقع فيه البعض، من مناقشة للتناج، هذا ما ارادت الحكومة ان تستدرج المجلس اليه انها تناست الاسباب وتفضلوا لنناقش التناج، انطلاقا من ماذا؟

انطلاقا من اننا خرجنا من الحرب، تلك الحرب التي دامت سنوات وسنوات، ومن ان لهذه الحرب نتائج

على كافة الصعد، وبأنه بعد توليها الحكم، صادفتها عقبات وعقبات وكأنها لم تكن بالحسبان من عدوان ١٩٩٣ الى عدوان ١٩٩٦ كل ذلك لم يكن في احتساب الحكومة، ولا في احتساب رئيسها، فاجأتها الاحداث ومن اجل هذا اختلقت التوقعات من عام ١٩٩٣ الى عام ١٩٩٤ الى عام ١٩٩٥ حيث كانت سنة التوقعات متفائلة للغاية.

هنا اسمحوا لي ان اعارض الحكومة بتوقعاتها وتفاجئها لاقول ان هذا المنطق كان يصح لحكومة الرئيس الحص، التي دفعت اعلى الاثمان عند تضميدها الجراح بعد تلك السنوات القاسية من المحنة، كان يصح لحكومة الرئيس عمر كرامي ان تقول ما قالت، كان يصح لنا جميعا اعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ ان نقول بأن الحرب لها نتائج ولها اثار يجب ان نواجه هذه النتائج وهذه الاثار لكن على ماذا كانت هذه الهجمة الضاربة على حكومة الرئيس عمر كرامي، بعد حرب الخليج الثانية، وبعد ان حلت الكارثة الاقتصادية من جراء ما لحق بالاعمال اللبنانيين بالخليج، والتحويلات المالية من الخليج الى لبنان، وغياب التعويضات وغياب المطالبة للدول العربية بتسديد ما عليها من مرتبات، من متوجبات، ولا اقول من مساعدات، يومها كان يصح لنا ان نقول بأننا خرجنا من الحرب، وعلمنا ان نواجه نتائج هذه المحنة الماساة. اما ان يدعى ان هناك شخصا من الاشخاص يحمل من الامكانات ويحمل من الاموال ومن العلاقات الخارجية والداخلية، ما يؤهله بأن يضع كل الحمل على كتفيه، وان يعفي جميع اللبنانيين من ان يقوموا باي عبء في سبيل رفع هذا الحمل، ومن اجل ذلك يجب ان يعطى له هذا التفويض المطلق. لقد جرت انتخابات عام ١٩٩٢، وكان لها نتائج، ولم يكن من بين هذه النتائج ذلك الفوز العظيم لهذا الشخص، فكيف كان ذلك بأن فوض واعتبر المفقود، واتى الى الحكم ضاربا عرض الحائط، كل المنطق الذي يقول، يجب ان نصارح اللبنانيين، يجب ان نقول للبنانيين حقيقة اوضاعنا بعد خروجنا من الحرب، لا ان نؤملهم بالآمال غير الحقيقية.

الآن وبعد كل هذه الفترة، اتينا لنقول نحن امام عجز، وكأن هذا العجز جديد، ولا بد لي وليسمحوا لي ان اتلو في هذه الجلسة قرارا يعرفه دولة رئيس المجلس. القرار الصادر عن حكومة الرئيس عمر كرامي، والذي حمل كلمة «سري» بعد ان كلفت الحكومة فريقا هاما من الخبراء الاقتصاديين، في ان يشخصوا الوضع بناء على توصية صادرة عن هذا المجلس، فقرر مجلس الوزراء ما يلي:

من بين الاولويات التي اعتمدتها الحكومة، في مجال السياسة الاقتصادية والمالية:

وضع برنامج يهدف الى اعادة الاستقرار المالي وافساح المجال امام تحسين الوضع المعيشي.

هذا طبعاً بعد حرب الخليج الثانية، ونظرا الى ان الوضع المالي للقطاع العام يشكل عنصرا اساسيا في هذا المجال.

فان الحكومة في ضوء الدراسات التي تم اعدادها حول السياسة الاقتصادية والمالية. قررت العمل على تخفيض العجز المالي للقطاع العام الى حدود لا تتجاوز ٣٥٪ من مجمل الانفاق العام لسنة ١٩٩٢، بالمقارنة مع عجز نسبته حوالي ٥٦٪ لعام ١٩٩١، ومتابعة هذه السياسة في عام ١٩٩٣ بحيث تقترب من تحقيق التوازن بين

النفقات العادية للدولة وواراداتها، ان تحقيق هذا الهدف، هدف السياسة المالية لعام ١٩٩٢ يتطلب تخفيضاً للعجز في النصف الثاني منه، الى حوالي ١٧٪ من مجمل الانفاق المبرمج بالمقارنة مع نسبة قدرها حوالي ٥٣٪ في النصف الاول من هذا العام وذلك حسب الاحصاءات المتوافرة، وهذا بدوره يتطلب تحديد سقف الانفاق العام، ورفع مجمل الواردات الحقيقية في النصف الثاني من العام المذكور، الى مستويات تتماشى مع هذا الهدف، الذي ستعمل وزارة المالية على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيقه بالتشاور والتعاون مع الوزارات والادارات المعنية من اجل تحقيق هدف تخفيض العجز لعام ١٩٩٢ وفقاً لما حدد اعلاه فان مجلس الوزراء يقرر ما يأتي:

اولاً: تحديد سقف لمجمل الانفاق لعام ١٩٩٢ بمبلغ لا يتعدى «١٩٠٠ مليار ليرة» بما فيه فوائد الدين العام وسلفات الخزينة، فيتوزع هذا المبلغ على مجمل اوجه الانفاق، وفقاً لبرنامج تضعه وزارة المالية، آخذة بالاعتبار معطيات النصف الاول من هذه السنة.

ثانياً: رفع مستوى الواردات العامة الحقيقية لكامل عام ١٩٩٢ الى ما يناهز ١٢٣٥ مليار ليرة باعتماد الاجراءات الآتية:

- ما اشبه اليوم بالبارحة -

١ - تفعيل التحقق والحماية في الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة.

٢ - تحقيق العائدات التي ستنجم من جراء اقرار قوانين مخالقات البناء والاملاك العامة البحرية والرسوم المتعلقة باشغال هذه الاملاك وزيادة رسوم الميكانيك وغيرها.

٣ - رفع قيمة الدولار الجمركي الى ٨٠٠ ليرة لكافة السلع مع الابقاء على المعدلات الحالية.

٤ - رفع الرسم الجمركي على البنزين بحيث يصبح ٨٠٠ على الصفيحة مع العلم بأن سعر المشتقات النفطية يبقى الادنى بالنسبة الى البلدان المجاورة.

ثالثاً: اضافة الى ما سبق ونظراً الى ان الاستدانة من مصرف لبنان تشكل عاملاً تضخيمياً كبيراً.

فان مجلس الوزراء قرر وضع سقف لسحوبات الخزينة من مصرف لبنان بحيث لا تتعدى هذه السحوبات حدود ٦٪ من مجموع الانفاق العام المقرر للنصف الثاني من ١٩٩٢ وسيتم وضع اتفاق مع مصرف لبنان بهذا الشأن يعرض على المجلس النيابي لدرسه واقراره.

من جهة اخرى فان رصيد الدين العام الداخلي المتوجب لمصرف لبنان في نهاية حزيران ١٩٩٢ سيجمد ويدخل ضمن برنامج لتسديد هذا الدين يمتد على عدة سنوات مقبلة.

رابعاً: اجراء مراجعة شهرية لاداء موازنة الدولة في ضوء التطورات المستجدة والتنسيق مع السلطة النقدية من اجل التوفيق بين اهداف السياستين النقدية والمالية، واتخاذ الاجراءات الضرورية الصادرة الى اعادة

الاستقرار المالي والنقدي بما في ذلك الاجراءات الادارية اللازمة لانجاح تنفيذ البرنامج.

ان هذه الاجراءات الهادفة الى كبح جماح التضخم وبالتالي خفض الضريبة القسرية المتأتية عنه، والى اعادة الاستقرار المالي والنقدي هي «جد ضرورية» لاعادة الثقة وتعزيزها بالاقتصاد الوطني وبالعملة الوطنية على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء ولخلق ارضية صلبة لتعزيز استقطاب الدعم الدولي لعملية اعمار لبنان، ومن شأن هذه الاجراءات ان تخفف تدريجيا الضغط على الاوضاع المعيشية للمواطنين فضلا عن ذلك:

ان الحكومة عازمة على اعادة النظر بالتشريعات الضريبية بهدف تأمين نمو اقتصادي افضل، وستتخذ في المدى القريب اجراءات اضافية تسهم في خلق المناخ الملائم لتشجيع التوظيفات والاستثمارات بالقطاع الخاص. كما ان الحكومة عازمة على اقرار خطة النهوض الاقتصادي واعادة الاعمار بحيث تتوافق مع سياسة ترسيخ الاستقرار المالي مما يؤدي الى تحسين الاوضاع الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة.

من اجل هذا القرار كان يجب ان تعاقب حكومة الرئيس عمر كرامي، وان يحصل ٦ ايار الشهير. قبل اليوم لم يكن بوسعنا ان نتكلم، لان الحملات الدعائية والارقام الوهمية كانت تغطي الافق، اما الآن وبعد ان سبقني الى تفصيل وتدقيق الارقام معظم الزملاء، اذا لم اكن اقل كل الزملاء.

وبعد ان تبين بأن الصفة الاستثنائية التي احاط رئيس الحكومة نفسه بها لم تعد قائمة.

هو في الوقت الذي يطالب به، بأن نعامله كحكومة عادية، هو في نفس الوقت، يصر على اعتبار نفسه حكومة استثنائية وانفاذية وفوق امكانية المجادلة، حتى فوق امكانية المناقشة، عندما تأتي لنناقش لا نجد رئيس الحكومة.

هنا يحضرنى الكلام الذي قيل في هذه القاعة، في اول جلسة لحكومة الرئيس الحريري في عام ١٩٩٢. على لسان الوزير الصديق الذي كنت اود ان يكون حاضرا الوزير باسم السبع ويومها لم يكن وزيرا.

قال فيما قال، قبل ان نبدأ الحكومة مطلوب منا ان نسأل انفسنا، ان نسأل هذا المجلس ماذا يمثل فعلا، ومن يمثل فعلا، وكيف يمكن له ان يقود الحياة التشريعية اللبنانية في الاتجاهات الدستورية السليمة.

صحيح ان هذه الجلسات مخصصة للثقة، ولكن الثقة لا تتجزأ يا دولة الرئيس، «فالثقة مطلوبة لنا قبل ان نعطيها لسوانا». ولا اراني ظالما لهذا المجلس متجرئا على احد اذا رفعت الصوت عاليا لاقول ان ثقة الناس لا تزال ناقصة ويقول:

نحن امام تجربة قد تكون فريدة في تاريخنا البرلماني تجربة تسبق فيها الحكومة المجلس النيابي الى الثقة.

او هي تجربة تعطي الحكم والدولة والمجلس النيابي معا، صدقية جعلتها الممارسات السياسية المعلومة عرضة للانتهاك من كل جهة.

ها هي الحكومة تدخل ساحة النجمة، من قلوب الناس، فيما اخذت التجارب الحكومية السابقة على ولوج الساحة، من ابواب الوعود، «وما اكثر الوعود التي اطلقت داخل هذه القاعة». واعطيت الثقة على اساسها لعشرات الحكومات المتعاقبة، منذ الاستقلال بما في ذلك الحكومات التي ترعرعت في كنف الحروب، وانتفخت جيوب وزرائها على حساب المواطنين وكراماتهم. وينتهي وزير الاعلام الحالي آنذاك بالقول:

لقد وجد بعض الزملاء في البيان الوزاري العديد من الثغرات، ناقشوا البيان وانتقدوه. منهم من اعطى الثقة ومنهم من حجبها، واللعبة الديمقراطية تفترض التنقيب عن الاخطاء وتسليط الاضواء عليها بالمكبرات الكلامية، وربما تفترض تصوير هذه الاخطاء كما لو انها جرائم سياسية، «لا تغتفر» هذه الامور، مجازة برلمانا ومجازة ديموقراطيا ومجازة عرفا وقانونا ودستورا، واية اساءة لمثل الاجازة سيشكل اساءة لاصول الحكم الديموقراطي وللقليم المتبقية من حياتنا الديموقراطية في لبنان.

فالمعارضة مقدسة طالما هناك حكم يريد ان يحكم، بل ان المعارضة مقدسة وهي ضرورة وطنية ودستورية لا غنى عنها حتى للحكم العادل، فمن دون المعارضة يفقد أي حكم بريقه ومن دونها لن تستقيم حقوق الناس ولن تقوم للدولة قائمة «سبحان الله الذي يغير ولا يتغير».

الرئيس: على كل حال دولة الرئيس يوجد منحى بهذا الموضوع استمر من حينها ولا يزال، منحى، فيه صحفيون وفيه اناس بالخارج، اعتراف بحكومة دون الاعتراف بالمجالس اعتراف بأشخاص دون اعتراف بمؤسسات، لاحظ ان هناك مؤسسات عديدة هكذا.

حسين الحسيني:

ردا على المشككين بالطائف والدولة وبالحرية العامة، قال رئيس الحكومة: تحفل الاجواء السياسية والثقافية اليوم بملفات كثيرة اقلها، ويا للأسف له علاقة بالبيئات والافكار والممارسات المتصلة ببناء الوطن ووحدة المجتمع وقيام الدولة، لقد قرأنا وسمعنا في المدة الاخيرة كلاما، ينحدر بالوضع القائم الى قاع اليأس على غرار الكلام الذي يقول:

ان الطائف ولد ميتا، وان الدولة انتهت وان المواطنين يهاجرون، وان الحرية العامة مهددة، والمواطن مستعبد الى آخر ما هنالك من شعارات ولافتات، لا يمكن وصفها بأكثر من انها شعارات غير مسؤولة تضج بالمبالغة واللاموضوعية، ولا تتحلى بالحد الأدنى من المنطق الوطني، الذي يجب ان يكون حاضرا، وهو حاضر لدى كل مواطن حريص على البلاد وتقدمها وسمعتها، حرصه على التطلع، التطلع الى الغد بعين الامل والعمل. لم يعتبر الذين ساهموا في صوغ اتفاق الطائف ان عملهم هو نهاية المطاف، ولكنه اتفاق وطني انهى الحرب، وفتح نافذة للامل والعمل على بناء الدولة والنظام السياسي والاعمار والاعداد للمستقبل.

والمشكلة ليست بأن الطائف لم يستكمل او انه لم يطبق تطبيقا صحيحا، بل المشكلة بأن اطرافا شاركوا بالحرب، يضعون لكل شيء شروطا بما في ذلك شرط الانتماء الى الوطن والكيان والنظام فان لم تكن لهم اليد

العليا في كل شيء هددونا بالخروج على النظام والطائف والوطن .

وينتهي رئيس الحكومة الى القول . . .

بطرس حرب : بأي تاريخ يا دولة الرئيس حدث هذا التصريح .

حسين الحسيني : بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٩٨ ، وذلك اثناء خطب بعض الافطارات .

اننا ندعو المواطنين جميعا ، وقد قلنا منذ البداية اننا مقبلون على الاعداء والنهوض الاقتصادي وبناء الدولة .
وقلنا قبل اشهر ان هناك مشاكل ناجمة عن العجز ، وقلنا بضرورة خفضه ، واننا مستعدون للتعاون مع مجلس النواب من اجل ذلك ، ومن اجل ان يبقى المواطن على وعي لما يواجهه ولما هي مسؤولياته .

اننا ندعو المواطنين جميعا للاحتكام الى الدستور والقانون وفاق الوفاق الوطني ، والتضامن الداخلي ، ونحن قبل ذلك وبعده في نظام ديموقراطي لا يمكن لاحد ان يتخطى آلياته دون ان يقع تحت طائلة المسؤولية من المواطنين قبل المؤسسات .

هذا كلام جيد ، هنا يحضرني قول الخليفة «ابي بكر الصديق» عندما ولي الخلافة قال : «وليت عليكم ولست بخيركم ، اطيعوني ما اطعت الله فيكم ، فان عصيته فلا طاعة لي عليكم» .

هذه القاعدة ، اساسية من حيث العقد ، بين الحاكم والمحكوم منذ ما قبل الاسلام ، ومنذ ما قبل المسيحية وحتى يومنا هذا .

ان هذا العقد يوجب على الحاكم ان يتقيد بالقانون ، ان يتقيد بالشرعية ، ان يتقيد بالدستور وبالقانون الاسمي المعمول به ، في أي بلد من البلدان ، وان يعتبر ان هذا الالتزام بالقوانين هو مصدر قوة الحاكم ، وثقة المحكومين بهذا الحاكم ، فالثقة هي رضى المحكومين بالحكم ، هذا الرضى الذي يتحول الى قوة يستطيع بموجبها الحاكم ، ان يمارس القوة الاكراهية من اجل مصلحة الناس ، اما عندما تتحول الثقة الى ثقة شكلية ، بحيث نرى كل الناس يعلنون عن اسباب الشكوى والتذمر متكلمين على معادلة تقضي بأن لدينا اكثرية نيابية ، وهذه الاكثرية النيابية تمكننا من صم آذاننا وعدم الانتباه الى كل هذه الاصوات المعبرة عن الشكوى وعن التذمر وعن عدم الرضى .

الطائف هو الميثاق الوطني الذي اصبح دستورا ، ماذا يقول الدستور؟

يقول الدستور باقامة الدولة ، باقامة المؤسسات هنا نجد هذا التعارض المخيف بين ما سمعناه من كلام رئيس الحكومة الذي تلوته عليكم ، الى الرد على سؤال صدر عن الرئيس الدكتور سليم الحص ، يقول فيه :

لماذا حتى الآن ورغم مضي هذه المدة الطويلة ، لم ينجز مقر خاص لمجلس الوزراء حيث النص الدستوري ، في المادة ٦٥ يقول : «يجتمع مجلس الوزراء دوريا» - وليس مزاجيا طبعاً .-

يجتمع مجلس الوزراء دوريا في مقر خاص ويتراأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر ، ويكون النصاب

القانوني لانعقاده ثلثي اعضائه، ويتخذ قراراته توافقيا، واذا تعذر ذلك، يتم بالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور، اما المواضيع الاساسية فانها تحتاج الى موافقة ثلثي عدد اعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها ويعتبر مواضيع اساسية ما يأتي:

- تعديل الدستور، اعلان حالة الطوارئ... الى آخر المادة.

ماذا يعني هذا النص؟

يعني انه تبعا للمادة ١٧ انيطت السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء مجتمعاً، وان مجلس الوزراء يجتمع في قصر خاص ليتخذ هذه القرارات ضمن آلية محددة، تحفظ التوازن الوطني وتحفظ المصلحة الوطنية، وعندما، هذه الاكثرية الموصوفة قالت بالثلثين قصدت ما قصدت.

قصدت انه حتى لو اجتمع كل الوزراء المسيحيين على حد لن يستطيعوا اتخاذ القرار في الامور الاساسية. ولو اجتمع كل الوزراء المسلمين على حدة لن يستطيعوا اتخاذ القرار في المسائل الاساسية. بمعنى آخر، ان هذه المسائل وابعادا لها عن أي تجاذب طائفي او مذهبي يجب ان تصدر بأكثرية وطنية.

من هنا كان النص على حكومة الوفاق الوطني الدائمة لان تكوين لبنان الاجتماعي والسياسي يفرض هذه الحكومة أي حكومة الوفاق الوطني، ليكون لهذه الاكثرية الموصوفة معنى، والا لا يكون لهذا الكلام أي معنى.

ماذا كان الرد، كان الرد ويا للأسف ردا مسهبا بعنوان «الحريري للحص»، توقيع الوزير غير ملزم ورئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء».

الرئيس الحص لم يسأل عن موضوع توقيع الوزير ولم يقل بأن رئيس الحكومة ليس رئيس مجلس الوزراء، بالعكس نص المادة ٦٤ تقول وعن قصد: «رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة» وماذا يعني هذا؟ يعني انه عندما تجتمع الحكومة في المقر الخاص الذي نص عليه الدستور تكون هي مجلس الوزراء ولها اكثرية موصوفة ولكل وزير ان يتكلم كما يشاء ولمجلس الوزراء محاضر اصولية نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني، حتى يندرج في هذه المحاضر كلام الوزراء لانهم يمثلون فرقاء من الوطن، في حكومة الوفاق الوطني لم يسأل الرئيس الحص عن هذا الفارق هو يعرف لانه شارك في صنع هذا النص.

نعم رئيس مجلس الوزراء عندما يكون في مجلس الوزراء اما عندما يأتي الى هنا هو رئيس الحكومة وليس رئيس مجلس الوزراء.

عندما يذهب الى مقره ليمارس الحكم هو رئيس الحكومة وليس رئيس مجلس الوزراء، مجلس الوزراء يكتسب صفة مجلس الوزراء عندما يلتئم، وليس قبل التئامه، الرد اقول بأنه رد مجاف للحقيقة ومجاف للدستور، ويحمل في طياته دعوة مذهبية واضحة هذا ليس بالشيء الجديد، وهنا في هذه الجلسة ومن على هذا المنبر وانطلاقا من مسؤوليتي بحكم الاعمال التي قضي لي ان امارسها، اقول:

بأنني فعلا وقبل تشكيل حكومة الرئيس عمر كرامي وقبل تشكيل حكومة الرئيس رشيد الصلح، ابدت

رايي صراحة وعارضت بشدة تولي الرئيس رفيق الحريري رئاسة الحكومة، هل لان ذلك من قبيل ان خلافا شخصيا بيني وبين الرئيس رفيق الحريري كلا، قلت ذلك عندما كنت اتعاطف مع الرئيس الحريري وكان يزورني مرارا وتكرارا، وأشدت فيه اكثر من مرة سواء من جهة موضوع المساهمة في رفع الانقراض من كورنيش المزرعة في آخر اجتياح عام ١٩٨٢ او في عملية المساهمة سواء كانت هذه المساهمة من جيبه الخاص ام من المملكة العربية السعودية وهي مشكورة على كل حال، هذه المساهمة في ارسال الطلاب الى الخارج، نالت منا كل الشكر حتى ولو كان وسيطا. اما لماذا عارضت مجيء الشيخ رفيق الحريري آنذاك رئيسا للحكومة ليقيني بأن الرئيس رفيق الحريري لا يعرف حقيقة التكوين اللبناني الاجتماعي والسياسي ولا يعرف حقيقة الوفاق الوطني كما عرفه الرئيس الحص وكما عرفه الرئيس رشيد كرامي رحمه الله، وكما عرفه الكثير الكثير من رؤساء الحكومات ورؤساء الجمهوريات السابقين وغيرهم وغيرهم . . .

ولا انسى الرئيس صائب سلام اطل الله بعمره ولا انسى الرئيس عادل عسيران اطل الله بعمره. اقول اجاب بأن هذا السؤال من ورائه تشتيت مركز رئاسة الحكومة لانكم تطالبون باقامة مقر خاص لمجلس الوزراء وقد رد الرئيس الحص بأنه اذا كان هذا الشيء غير ملائم فلماذا لا نغير الدستور اذا هناك نص دستوري لماذا لا نطبق هذا النص الدستوري؟

نعم نحن على خلاف منذ مجيء الرئيس الحريري الى الحكم، نحن على خلاف حقيقي معه حول هذه النقطة أي لم ننقل السلطة من رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الوزراء، نقلناها من رئيس الجمهورية الشخص الى مجلس الوزراء المؤسسة، لا الى رئيس مجلس الوزراء الشخص.

امر آخر، يتم على تقيد رئيس الحكومة بالدستور لقد حضرنا جميعا او معظم الزملاء حضروا عيد الجيش.

قال فخامة رئيس الجمهورية في عيد الجيش، كيف تبنى الدولة اذا كان الجميع لا يدفعون مستحققاتها بكل اندفاع ولا يتباهى احد بالتهرب منها، واذا لم يتلاق الجميع على توظيف مال الخزينة للمصلحة العامة ووقف الاهدار في الانفاق «فمال الخزينة امانة» . . . وعلى اثر ذلك تقدمت بسؤال لرئيس الحكومة بواسطة رئاسة مجلس النواب.

قلت، ان كلمة رئيس الدولة اثباتا للواقع الآتية:

- ١ - التهرب من ما يتوجب للدولة والتباهي في هذا التهرب.
- ٢ - عدم توافق السلطات المختصة على توظيف مال الخزينة للمصلحة العامة.
- ٣ - الهدف بانفاق المال العام.

وقد انتهيت الى ما يلي:

وبما ان ظاهرة الهدر في انفاق المال العام، مجمع على ردها اينما حصلت الى الاسباب الثلاثة الآتية: غياب

الرقابة، نقص الكفاءة، وانعدام المنافسة الحرة، فماذا كان جواب رئيس الحكومة؟

قال رئيس الحكومة في مسألة الهدر لم يعط السائل امثلة عليها «وكأني انا السائل».

السائل رئيس الدولة، رئيس الجمهورية يقول هكذا، ولا يسأل يقرر واقعة بحضور رئيس الحكومة.

ويجيبني بأن وزارة المال اتجهت وتوجه الآن الى تعزيز الجباية والى مشروع اجراء دورات تدريبية مكثفة لمراقبي الضرائب وموظفي الادارة الخ.

شيء عظيم. بعد خمس سنوات ونيف. اتجهت وزارة المالية نحو اعداد لتحسين الجباية وبعد هذا السؤال

صدر القرار التالي:

رئيس الحكومة لم يجب على مسألة الهدر، نقص الكفاءة وانعدام التنافس في الالتزامات، لان التنافس، تعرفون ان مجمل صفقات الدولة هي بالتراضي وهي خلافا لقرارات مجلس الوزراء وخلافا للقوانين وخلافا للأنظمة وخلافا للدستور. بالنتيجة بعدها نشرت الصحف: الحريري أنشأ لجنة خاصة لتحديث نظام المناقصات العامة.

امر عظيم هذه خمس سنوات ونصف، هذا برنامج عشري ام لخمس عشرة سنة؟ مثل آخر على التقيد قبل ان تنتهي من السلطة الاجرائية، اعطي المثل:

المادة ١٥ من الدستور تقول:

«الملكية في حمي القانون فلا يجوز ان ينزع من احد ملكه الا لاسباب المنفعة العامة في الاحوال المنصوص عليها بالقانون وبعد تعويضه منه تعويضا عادلا». انا لا اريد في هذه العجالة التي لا تحمل اكثر مما تحمل ان افتح ملف الشركة العقارية وقانون الشركة العقارية وكيف طبق قانونها ولا اريد ان افتح ملف تخمينات العقارات واصحاب الحقوق من مالكيين ومستثمرين الخ...

انا اريد ان اضع بين ايدي رئاسة المجلس هذه المستندات، قرارات من المحاكم المختصة، قضت باستملاك مئات العقارات لصالح وزارة الدفاع كما قضت بنقل ملكية هذه العقارات من اسماء اصحابها الى اسم الجمهورية اللبنانية، وزارة الدفاع الوطني، مئات العقارات حول ثكنات الجيش.

كتاب: نعيد لجائكم ربطا كامل ملف احالتكم المذكورة بالمرجع اعلاه المتعلقة بفتح اعتماد اضافي بقيمة ١٤٠ مليار ليرة لدفع تعويض استملاك عقارات لصالح الجيش ونشير الى انه لدى استطلاع رأي وزارة المالية بالموضوع افادت بكتابها رقم ١٢/١١٨ بتاريخ ١٦/٣/١٩٩٥ ربطا نسخة عنه.

انها ترى عدم امكانية السير بهذا الموضوع نظرا لعجز الخزينة الحالي. الدولة خصم شريف.

الدولة عندما تستملك عقارا تدفع ثمنه، وقبل ان تضع يدها على العقار وتنقل ملكية العقار على اسمها يجب ان نودع المال المستحق لاصحاب العلاقة في الخزينة او في المصرف المركزي، «هذا عمل قطاع طرق وليس عمل

دولة» هذا امر مشين وليس من قبيل المخالفة، هذا امر يوجب المسائلة الجزائية وليس المسائلة السياسية فقط.

الرئيس: كل العقارات يا دولة الرئيس المحيطة بالقصر الجمهوري بما فيها قسم كبير من حدائق القصر الجمهوري، لغاية الآن ليست مستملكة حتى هذه اللحظة.

حسين الحسيني: هذا دليل تقيد باحكام الدستور.

الرئيس: حتى هذه اللحظة لا زالت ملكا خاصا، لا استملاك ولا شيء على الاطلاق، وانا عرفت بها منذ خمسة ايام فقط، اخبرني شخصيا فخامة الرئيس.

قال لي بان هذه العقارات موضوعة اليد عليها. وهي لا زالت ملكا خاصا، ولم تتم عملية الاستملاك ودفع الثمن لاصحابها.

حسين الحسيني:

والانكى من ذلك كتاب وزير الدولة وزير المالية بالوكالة، دون ان اتطرق لحكم مجلس الشورى. سبق وان عرض هذا الموضوع واجابت رئاسة مجلس الوزراء بموجب كتابها رقم كذا تقول: «يتعذر السير بهذه المعاملة قبل تأمين تغطية من موارد جديدة حقيقية تغذي الخزينة العامة بتحصيلات فعلية وليس عن طريق ديون جديدة». يا اخي ردوا الارض لاصحابها. لا تريدون الارض ردوها لاصحابها.

هل يجوز القول جدوا لنا الاموال؟ من يجدها لكم؟ صاحب العقار عليه ان يجد لكم الاموال؟ من يجدها لكم؟ صاحب العقار عليه ان يجد لكم الاموال؟

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

كل ذلك يوصلنا الى بيت القصيد الا وهو المسؤولية والمحاسبة. نعم، نجتمع هنا في مجلس النواب ونلقي الكلمات ونبين بالحجج والارقام هذه القضايا وهذه المخالفات الكبيرة ليس ادل على ذلك من القانون الذي ضاع بين عام ٩٧ و٩٨، القاضي بـ ١٥٠ مليار لمناطق بعلبك - الهرمل وعكار والمناطق المحرومة، وهو من الناحية الحقيقية المالية القانونية الدستورية، هذا القانون صدر، وقد قضى بفتح اعتماد في موازنة العام ١٩٩٧، وهو يعتبر من بين الاعتمادات المدورة. ومع ذلك تتقصد الحكومة بالقول: «حط بالخرج» لا تريد الانصياح لا للقوانين ولا لانظمة هذه القوانين. اذا من يحاسب؟ لا بد من استكمال «السيية» الركائز الثلاث للدولة: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، الآن يرد علينا رئيس الحكومة بأن هذا الموضوع لا يمكن ان يحصل في ايام حكومتي. كيف؟ هذا الامر نص عليه الدستور، نص عليه الوفاق الوطني. كيف لا يمكن ان يحصل؟ نزيل الدولة ولا نزيل الشخص؟ لا، مصلحة الدولة، ان يزول اشخاص واشخاص في سبيل بقائها. لان بقاء الدولة بقاء الوطن، وبقاء المواطنين.

الآن اسمع من حين الى آخر الاصوات يجب تعزيز رواتب القضاة. وكأن الموضوع موضوع مادي، وكأن الامر يتعلق بالقضاة. الموضوع يتعلق بحقوق المواطنين وبحريات المواطنين. الآن لماذا يجري الاعتداء على الحريات

العامة الاعلامية وغير الاعلامية؟ لغياب السلطة القضائية المستقلة. الآن حسب نص الدستور يجب ان نؤمن للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة. ما هي هذه الضمانات؟ السلطة التنفيذية هي التي تعين القاضي وهي التي تنقل القاضي وهي التي تحدد تعويض القاضي وهي التي تؤدب وتعزل القاضي. ونقول بأن على القاضي ان يتقصد ثوب شمشون الجبار وان يواجه السلطة لان اسمه قاض؟ علينا ان نعطي القاضي هذه الضمانات ولا يمكن لاحد ان يقول لنا بأن السلطة القضائية مستقلة وهذه الضمانات غائبة عن القاضي هذا نص دستوري، هذا ليس من قبيل الجدل وهذا ليس من قبيل الاخذ والرد، وهذا لا يخضع لحوار.

هناك اقتراح قانون تقدمنا به الى هذا المجلس الكريم نأمل بأن يجعل من الايام المقبلة ورشة عمل حقيقية لانجاز هذا العمل العظيم الذي يحمي الدولة ويحمي الحريات ويحمي المواطنين ويحمي كل شيء، الحريات العامة وقانون الاعلام. وقد بذل المجلس النيابي السابق - وهنا الحكم استمرار - جهدا عظيما لانجاز هذا القانون. اقصد قانون الاعلام المرئي والمسموع. ماذا كانت النتيجة؟ كانت النتيجة هي القبض على الاعلام وتعيين مجلس وطني للاعلام خلافا لاي منطق. كبرنا الاسم لهذا المجلس، المجلس الوطني للاعلام، ومن سمع بافطار امس، رئيس المجلس الوطني للاعلام كيف توجه الى رئيس الحكومة بخطابه في جمعية خريجي المقاصد، يدرك ان على الاعلام والحريات السلام. لا بد من اعادة النظر فورا وسريعا وقبل فوات الاوان لهذا المجلس ليكون حقيقة مجلسا وطنيا للاعلام، ليحمي الحريات عن طريق اشراك جهات ونقابات كنقابة المحامين ونقابة الصحافة ونقابة المحررين كأعضاء حكميين في هذا المجلس، بالاضافة الى اعضاء غير مرتبطين لاحد. وقد رأينا في النتيجة كيف كانت المحاسبة.

وهنا ليعذرني البعض اذا ما قلت بأن موضوع الترويكات قد اصبح خطرا كبيرا على الوطن وعلى مستقبل الوطن. لماذا؟ لان الموضوع تخطى مسألة الخاصة في الحكم. اصبح هناك اختزال للمؤسسات واختزال للطوائف. وارجو الا يفسر كلامي بانني عندما اصبحت في صفوف المعارضة اقول هذا الكلام. بل عندما كنت رئيسا لهذا المجلس، وقد تشرفت بهذه الرئاسة وخدمت بلدي بواسطتها. فأنا اخدم بلدي نائبا لا فرق. ولكني يومها قلت بمناسبة «مؤتمر التنمية والسكان» المسألة الطائفية في المستوى السياسي لا تختلف في وضعها عما هي عليه في مستوى ابحاثكم السكانية العلمية او في خطط عملكم التنموية. الواقعية تلزم باخذها في الاعتبار، والعقل يوجب تجاوزها. تلك هي المسألة وذلك هو معنى ما ادعو اليه من نظرة مدنية، تلك هي المسألة وحلها بين ايدي اللبنانيين. ان ارادوا ان يستحقوا الوطن، وان ارادوا ان تكون لهم دولة، وان ارادوا ان يكونوا شعبا راقيا متمدنا بين شعوب الامم. فمن الواقعية ان نعترف بأننا قد اتينا من الطوائف. ومن العقل ان نعمل على ادخال الطوائف في نطاق الدولة الواحدة، لا ان نعمل على ارجاع الدولة الى نطاق الطائفة. بل من الصدق ان اقول لكم انني لست زعيم الشيعة في لبنان بل رئيس المجلس النيابي اللبناني. ومن البديهي الا اقر لمسؤول او لغير مسؤول انه هو الموارنة او هو السنة او هو الدروز، ولا اتحدث عن الطوائف الكريمة الاخرى فأمرها اهون والمزاعم فيها اقل وايسر.

ايها الزملاء، لا يمكن لنا ان نستمر ونحن نتغاضى عن هذا الخطر الداهم. لا يمكن ان نستمر ونحن نسمع في الافطارات الرضائية من استقطاب طائفي ومذهبي لا يخدم الوطن بشيء. وهذا ما حذرنا منه في هذه القاعة عند بحثنا قانون البلديات. قلنا بتقسيم بيروت ومدن المحافظات او بعض مدن المحافظات الى احياء. لم نكن نقول شعرا. نقول ذلك لفهمنا حقيقة التكوين اللبناني القائم على العيش المشترك وتعريف العيش المشترك الحرية والمساواة والعيش الكريم وتكافؤ الفرص. هذا التعريف لا يمكن ان يحصل الا في اجواء الاعتدال. عندما نطلق الدائرة الواحدة في بيروت نسمع ما نسمع، ونسمع اكثر. انني من على هذا المنبر احذر من الاستمرار في هذا المنحى وقبل ان آتي الى هنا وانا في طريقي الى المجلس.

سمعت على «صوت لبنان» مقابلة مع وزير الموارد المائية والكهربائية وقد تكلم بصدق بما ينم عن اننا لا نذهب في الطريق السليم. ولا نذهب الى الوحدة الوطنية. ولا نذهب الى تكريس هذه الوحدة الوطنية بل الى عكسها. نذهب الى ان كل مسؤول يجب عليه ان يذهب الى طائفته ليستقطب ما يستقطب وليكون على مائدة المفاوضات في المستقبل. هذا امر مخيف وامر مريب ايضا في آن معا.

دولة الرئيس، اشكر سعة صدركم ولكنني اعتقد ان هذه الامور تحتاج الى القليل القليل من الوقت.

دولة الرئيس، رئيس المجلس النيابي المؤتمن على صلاحيات هذا المجلس، نقول بالهدر وبوجوب وقف الهدر. واذ بالمرسوم ٥٧٧٨ انشأ مؤسسة عامة تدعى «المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات». هذه ليست مؤسسة استثمارية ولا تدير أي مرفق صناعي او تجاري عام. قد تكون لجنة، لفهمها، لتشجيع الاستثمارات بمعنى تقدم الدراسات حسب مرسوم تشكيلها او تستعين او تكون من خلال رئاسة حكومة او رئاسة هيئة. اما ان نرى اراضي «القرية» قد بيعت الى هذه المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات بملايين الدولارات وبمئات الاف الامتار.

الرئيس: كيف ذلك؟

بطرس حرب: هذه قضية يجب ان تتوضح بالفعل، اننا لا نعرف ما يحصل.

الرئيس: لم نفهم شيئا.

حسين الحسيني: ارض «القرية»...

الرئيس: في البداية كان هناك مشروع معين «وقامت القيامة عليه» وبعد ذلك صار انه سيحصل فيه قصة صناعية...

حسين الحسيني: وبعد ذلك صار انها اصبحت مؤسسة. انشأنا مؤسسة من دون قانون، وصارت المؤسسة وهي غير دستورية وغير قانونية تشتري، صار لها ذمة مالية وتشتري، وتأخذ سلف من وزارة المالية، سلف «طويلة عريضة» بمئات المليارات لكي تتصرف على ذوقها.

بطرس حرب: وتدير المطار الجديد و... و... لا نعرف «شو هي هيدي الشغلة».

الرئيس: اراضي «القرية» هي باسم من؟ أليست باسم وزارة المالية؟ سجل لي هذا الامر، اريد الاجابة عليها غدا.

بطرس حرب: كيف انشئت هذه المؤسسة؟ وما هي هذه المؤسسة؟ هذا ما نريد معرفته.

الرئيس: باسم من سجلت «القرية» لان القرية تم شراؤها قبل انشاء المؤسسة، حتى بغض النظر عن موضوع اصوليتها. كيف تكون مسجلة باسم؟ سجل لنا ذلك.

حسين الحسيني:

ايضا، دولة رئيس المجلس المؤتمن، منذ عام ١٩٨٧ تقدم عدد من الزملاء الذين تعاقبوا على تولي منصب وزير تصميم وهم: زكي مزبودي، حسن الرفاعي، خاتشيك بابكيان، عثمان الدنا وألبير منصور الذي تولى رئاسة لجنة التصميم العام، وشفيق بدر الذي ايضا تولى رئاسة لجنة الاشغال العامة والنقل والدكتور ألبير مخير، باعادة العمل بوزارة التصميم، وبالتالي جعل هذه الوزارة... عندما نقول بوفقنا الوطني بوجوب وضع خطة تنمية شاملة للبلاد نرى رئيس الحكومة يلتف على هذا الموضوع ويقول بأنه تبرع من جيبه الخاص بخمسة ملايين دولار لاستقدام شركة «باكتيل»، وهذه الخمسة ملايين دولار كافية لان تؤمن لنا التخطيط، الخطة الشاملة الكاملة لتنمية البلاد بأكملها. وهكذا بينما دولة الرئيس سليم الحص ذهب بالطريق العلمية، فبدأة ذهب الى صندوق التنمية الكويتي وطلب دراسة عن تجربة مجلس الانماء والاعمار في لبنان وفي الدول العربية الاخرى، وعندما اتاه التقرير الاولي ذهب الى مؤسسة دولية بواسطة تمويل من قبل مجلس التنمية الكويتي واعطى بعد جهد كبير اكثر من سنة، اعطت هذه المؤسسات العلمية دراسات هائلة عن وجوب فصل التخطيط والاشراف عن عملية التمويل والتنفيذ. وكان في نية الرئيس الحص او بأعماله التخصيرية الاولى في حكومته قد عمد الى وضع رؤية لانشاء مجلس للتخطيط، او وزارة تخطيط او أي اداة. الآن نحن ليس لدينا احصاءات وليس لدينا رؤية وليس لدينا خطة، ونحن نجتمع بعد مضي سبع سنوات على خروجنا من المحنة، خروجنا أي ايقاف الحرب، بعد سبع سنوات نحن نتجادل، والحكومة تريد الاستمرار بعملية تعمية الارقام.

نناقش الموازنة. من اعطانا ارقاما صحيحة عن نسبة النمو او عن كل هذه الامور؟ ولماذا يلجأ احدنا كعدد كبير من الزملاء وآخرهم الاستاذ محمد يوسف بيضون الى الذهاب الى المستشارين والى اصحاب الخبرة لاستنباط الارقام؟ لغياب وزارة التخطيط ولغياب ادارة الاحصاء المركزي التي هي موجودة والتي لا تعطى اية امكانات من اجل ايضاح أي رقم. هذه الارقام يجب ان تبقى في الغرف السوداء. يجب ان تبقى في غرف مظلمة لا يراها المواطن. عندما نقول بالانماء المتوازن رأسا نرى رئيس الحكومة يقول بعلمك - الهرمل وعكار وجبيل والخ... وراشيا والبقاع الغربي الخ... كل المناطق الآن محرومة منذ زمن بعيد... هذه... الخ...

عندما قلنا بالانماء المتوازن لا نعني فقط عملية انماء المناطق. بيروت عزيزة على قلب كل الناس. بيروت عاصمة كل الناس، عاصمة جميع اللبنانيين. وعندما كانت المحنة بأوجها يذكر الرئيس الحص بأننا لم نوفر جهدا في اقرار الاعتمادات اللازمة لبيروت في حين كنا نشد الحزام الى الآخر، نضع يدنا على الذهب، نضع يدنا -

وبالمناسبة انا احذر يا معالي الوزير السنيورة مما تناهى الى سمعي من ان هناك في الغرف السوداء يجري الاعداد لخطّة اعلامية من اجل القول للناس بأن الذهب هو عبء علينا ويجب التخلص منه ويجب تسييله، وخطّة بدأت بواردها تقضي بالتلاعب بالاملاك العامة. اسمع يا معالي الوزير، اسمعني جيدا، كان بوسعنا ان نتصرف بكل هذه الاموال في فترة من الفترات وقلنا لا.

لان هذه هي الذخيرة. هذه لا تمس الا عندما نكون قد قطعنا شوطا في النهوض الاقتصادي. اما الآن فهي الذخيرة، فهي الضمانة. انا احذر من ذلك، واضع امانة بين ايدي رئيس المجلس وبين ايدي الزملاء ما اورثته من عملية استكمال تحقيق النصوص، سواء لجهة تحقيق مجلس الوزراء كمؤسسة، او النظام الذي رد عليه رئيس الحكومة بأنه يوجد نظام. أي نظام هذا الذي يوجد؟ هذا كالذي يكتب الاسم «بطبشورة». شكرا حضرات الزملاء، شكرا دولة الرئيس على سعة الصدر، ولكن كون رئيس الحكومة غير موجود.

الرئيس: اعطيناك زيادة ٢٠ دقيقة.

حسين الحسيني: فهذا الفارق الآن وشكرا.

الرئيس: لسماع جواب الحكومة، ارفع الجلسة الى غد الساعة السابعة مساء.

ورفعت الجلسة الساعة الثانية بعد الظهر.

جلسة ١٩٩٨/١/٢٥ المسائية

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة لمعالي وزير الاشغال العامة.

وزير الاشغال العامة: دولة الرئيس، النواب الكرام،

من المداخلات التي سمعناها على مدى خمسة ايام تم التطرق الى وضع وزارة الاشغال بحياء من قبل بعض النواب، وقد تطرق بعضهم لامور تتعلق بالوزارة مثل تفريغها من مضمونها، مثل التلزيما، مثل الطلب بالتراضي، مثل الاشارة لبعض المشاريع... حتى جاء دور النائب عمار الموسوي الذي تطرق الى شخص وزير الاشغال. والى وزارة الاشغال خلال مداخلته.

دولة الرئيس، اولا ان اذكر ان وزارة الاشغال العامة بجهازها الدائم والمؤقت والاجراء أي ١٥٠٠ شخص يتوزعون على ثلاثة ابنية اساسية في بيروت وهي مديرية الطرق ومديرية المباني، والمديرية العامة للتنظيم المدني ويتبعها اربع مديريات اقليمية للطرق والمباني، وكذلك عشرون مكتبا فنيا للتنظيم المدني، وعندها دائرة آليات ومختبر وطني وايضا لديها خمسة عشر مركزا لجرف الثلج، يعني ان الوزارة هي وزارة كبيرة.

مسؤولياتها: لها كافة المسؤولية بداية ونهاية مسؤولية كاملة عن شبكة الطرق العامة المصنفة مسؤولياتها اساسية عن صيانة الاوتوسترادات مسؤولياتها عن المباني الحكومية.

مسؤولياتها عبر المديرية العامة للتنظيم المدني، والعشرين مكتبا، تتطرق الى جميع ما يلزم للشعب اللبناني في امور تنظيم اراض ورخص بناء وما شابه.

دولة الرئيس، هذه الادارة مسؤولياتها كبيرة، وانا في الحقيقة اقول ان سعادة النائب عمار الموسوي تطرق الى شخصا واود ان اشكره لان تطرقه قد اعطاني الفرصة حتى اتكل قليلا عن امور اعتقد انها مهمة.

نحن اوضحنا كيفية عمل هذه الوزارة اليوم فوجدنا ان الموازنة السنوية مهمة جدا وخطوة اساسية جدا لعمل الوزارة وهي لا تستطيع العمل الا عبر الموازنات السنوية التي يتم وضعها.

على مدى السنوات الماضية كان عمل وزارة الاشغال على حسب ما يوضع للوزارة من اعتمادات لمشاريع معينة، لكن مع الاسف وضع الاعتمادات يتم قسم كبير منه خلال مناقشة الموازنة ونجد خلال العمل ان المبلغ المرصود لا يكفي للقيام بما اشير اليه في الموازنة.

فطريقة عمل الوزارة المبنية على اعتمادات سنوية لا تساعدنا ابدا في وزارة الاشغال وقد سبق ان طرحنا في المجلس الكريم في صيف ٩٦ خطة مدروسة بشكل جيد لاعادة تأهيل وتوسعة شبكة الطرق العامة المصنفة التي يبلغ طولها ٦٣٠٠ كلم بمبلغ قدر بناء على دراسات معمقة بمليار ومئتين وخمسين دولار، واضفنا لها ما يلزم

لاستكمال شبكة الاوتوسترادات وبعض المشاريع المتعلقة بضواحي بيروت، فبلغ مجموع المبالغ ١٨٥٧ مليون دولار وهي موجودة امامكم منذ صيف ١٩٩٦.

واعتقد ان وضعنا الحالي في الموازنة لا يسمح لنا بأن نطلب اقرار هذه الخطة في الموازنة اذ انها من الممكن ان تكون قد اقرت في لجنة الاشغال التابع للمجلس سنة ٩٦، انما نتأمل مع الشح بموازنة وزارة الاشغال للعام الحالي، أي بعد الانتهاء من اقرار الموازنة ان يكون تركيزنا حتى هذه الوزارة الكبيرة بجهازها، بابنيتها بتجهيزها ان يكون عندها قانون برنامج حتى تستطيع ان تشتغل على اساسه.

لقد احببت ان اتطرق الى المشاكل التي نعانينا في الموازنة الحالية كما هي مطروحة.

اولا: الاعتمادات الموجودة في الموازنة:

يوجد في الموازنة بند يشير الى اسقاط المبالغ المدورة من ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ في الحقيقة، اطلب ان تستنى وزارة الاشغال من هذا الاسقاط لان العديد من المبالغ الموجودة في هذه الاعتمادات تقوم الوزارة بتنفيذها، بتخطيطها باستملاكها، وتقوم ببناء بعض الاقسام منها.

فاعتقد انه يجب ان نستنى وزارة الاشغال من اسقاط المبالغ المدورة من اعوام ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ هناك مشكلة في الموازنة المطروحة حاليا تتمثل في اعتمادات الصيانة، اذ يجب ان لا تتضمن الموازنة اقل من الحد الأدنى اللازم لصيانة شبكة الطرق العامة التي يسير عليها الشعب اللبناني، يوجد اليوم شبكة تقدر قيمتها بما لا يقل عن ستة الاف مليار ليرة، أي اربعة مليارات دولار هي قيمة شبكة الطرق المصنفة وليست شبكة الطرق الداخلية. وحسب المقاييس العالمية فتكلفة صيانة شبكة مثل هذه تتراوح بين ١ و ٢٪ حسب وضع الشبكة. شبكة الطرق الموجودة عندنا سيئة جدا، والمبلغ المطلوب هو في حدود مئتين مليارا حتى نؤمن ترقيع الحفر، تنظيف مجاري المياه وجرف الثلوج، اعادة بناء الجدران التي تنهار معالجة الزلقات واعادة بناء بعض الجسور التي تحرب بين ايدينا.

الحقيقة ان مبلغ ٦٠ مليارا يجب ان نحفظ به وقد جرى خلال النقاش مع لجنة المال والموازنة انقاص هذا المبلغ وانا شخصا اتحفظ كوزير اشغال، واعتقد انه ينبغي ان لا تقل اعتمادات الصيانة عن ٦٠ مليارا هناك ايضا بالنسبة للتنظيم المدني انه تم انقاص المبالغ التي طلبناها للدراسات من اربعة مليارات ونصف المليار الى مليارين ونصف المليار واعتقد ان التنظيم المدني بحاجة لهذه المبالغ حتى يستمر في دراساته.

اريد ان اتطرق الى موضوع «غيب الطلب» فقد اشار بعض النواب الى التزامات «غيب الطلب» والاتفاق بالتراضي، هنا اريد ان اوضح منعا للالتباس ما هو «غيب الطلب»؟

غيب الطلب يعني ان عددا من المتعهدين الذين يساعدون وزارة الاشغال لصيانة شبكة الطرق او الذين تم اختيارهم سنة ٩٥، فعندما استلمت الوزارة كان من المفروض ان يلتحقوا بادارة المناقصات فقد كان يوجد ٣٤ التزاما وكل المتعهدين الذين يملكون جبالا يبلغون ٤٠ متعهدا وكل متعهد علينا ان نعطيهم التزاما من هذه

الالتزامات، لقد وجدت ان هذه المسألة غير مجدية ابدا اذ ما معنى مناقصة على ٣٤ التزاما بين اربعين متعهدا، فهذا يعني ان المتعهدين سيتفقدون علينا، ولذلك قلنا انه ما دام المتعهد مرتبطا بوجود «جباله»، فقد اخترنا المتعهدين الذين لديهم «جبال» لمواقع العمل، ونحن الذين قمنا بتنزيل معين لذلك لا اعتقد ان وزارة الاشغال عملت أي شيء خارج النطاق القانوني والمنطقي وما هو لمصلحة الادارة. يوجد عندنا ايضا نوع آخر من الالتزامات لاعمال صناعية فهذه حصلت بموجبها مناقصة حقيقية حسب الاصول، ويوجد لدينا حاليا حوالي ستين متعهدا في مختلف المناطق يساعدون وزارة الاشغال العامة للقيام بأعمال الصيانة، فكلما «غاب الطلب» التي تثير حساسية عند البعض، في الحقيقة هي ليست كذلك لان هذا التدبير مطبق في الدولة اللبنانية منذ حوالي اربعين سنة، وقد تبين انه لتحقيق السرعة في العمل ولتلبية حاجات المواطنين فهذه الطريقة تعتبر جيدة جدا.

من التعليق على بعض ما سمعته خلال مداخلات النواب احب في الحقيقة الرجوع الى ما تطرق اليه سعادة النائب عمار الموسوي، فقد اثار امورا تتعلق برأس العين - القلعة.

الحقيقة ان كل ما رصد لرأس العين - القلعة بموازات السنوات من ٩٣ حتى ٩٨، صرف القسم الاكبر منه على اكمال القسم من رأس العين للجامع والباقي حوالي ٣٠٠ - ٣٥٠ مليون ليرة لبنانية موجودة لدى وزارة الاشغال، ونحن حاليا بصدد اصدار مرسوم تعديلي لان التخطيط القديم يطال الجامع لذلك قمنا بعمل تخطيط جديد لا يمس الجامع، وما نحتاج له لكي لا تقع مدينة بعلبك في ازمة ثانية كالازمة القديمة ان نتأكد من توفر كامل الاعتماد الذي يلزم للتعويضات والاستملاكات ولبناء الطريق واذا لم يتأمن هذا المبلغ فمن الخطأ ان نقوم باي عمل بالنسبة لسرايا الهرمل: نحن في موازنة وزارة الاشغال السنة الماضية رصدنا ٥٠٠ مليون ليرة مما يساعدنا على وضع الدراسات.

في الحقيقة خلال طرح البرنامج الخاص بـ ١٥٠ مليارا اقر في البرنامج الخاص مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة وهذا يكفي لبناء سرايا الهرمل، مع ان البرنامج الخاص بـ ١٥٠ مليار وضعه غير معروف لذلك فسرايا الهرمل لا يمكن ان نعمل فيها أي شيء حتى يقر المبلغ اللازم الذي نحتاج ان نجري مناقصة حول بنائها.

بالنسبة لحزب - النبي رشادي: نحن بنينا قسما من الطريق من كلا الجهتين، القسم الذي يقع في المنتصف تم توقيفه وقتيا لاننا كنا موعودين ايضا بالبرنامج الخاص بطريق رئيسي يمتد من حزبين الى النبي رشادي على استملاك قديم، وقد اقترب فصل الشتاء، لذلك نتأمل ان يتم انجاز كلم او ١،٥ كلم الباقيين عندما تسمح الظروف بذلك.

بالنسبة لطريق عرسال: الحقيقة ان الاهالي بجهد يشكرون عليه قاموا بتوسعة الطريق بمبادرة منهم، نحن كنا على اطلاع على هذا الموضوع، فطلبنا تخصيص مبلغ ٤٣ مليارا لاجل الطريق وقد تمت الموافقة على هذا المبلغ، الا انه مع الاسف اقرت موازنتنا لسنة ١٩٩٧ في تموز، فموازنة وزارة الاشغال لسنة ١٩٩٧ لم تقر مع الموازنة انما اقرت في تموز بتوزيع ٤٣ مليارا.

وبينما حضرنا المناقصة وطرحناها و درست كنا بنفس الوقت نقوم بالعمل على تحرير حرم الطريق اذ لا يمكن لنا ان نشتغل على اراض يملكها الناس . وحتى اتمام عملية التنازل من الاهالي عن الطريق اصبحنا في اواخر تشرين ، وفي اواخر تشرين اذا كانت الاعمال كلها تتعلق بالتزفيت فيستحسن ان لا نقوم بالتزفيت حتى يسمح المناخ بذلك .

يوجد كذلك الحاجز الوسطي على طريق بعلبك : الحاجز الوسطي هو في الحقيقة قضية فنية بحت وانا اكره ان اتعاطى بها سياسيا .

نقوم حاليا بأعمال مهمة على طريق رياق - بعلبك نقوم بتعليمها بالبويا ونضع لها مسامير . المراقبة للطريق تدل ان حوادث المرور قلت عما هي عليه ، فنحن سائرون في هذا الموضوع والحاجز الوسطي كان يحتاج الى عرض استملاك كبير جدا ومع الاسف لا نستطيع ان نقوم به لان هناك مخالفات بناء على طرفي الطريق وقد يكون الحاجز الوسطي قسما من خطة مستقبلية .

ابراهيم امين السيد : دولة الرئيس ، لو سمحت باستفسار اريد ان اعرف الحاجة الوسطى لطريق رياق - بعلبك ، يتكلم عنا معالي الوزير بكلام كأنه يصعد بنا الى المريخ ويدور فينا بالهواء ولا اعرف الى اين سنروح اريد ان اعرف هل الحاجز الوسطي سينفذ ام لا اريد الجواب على ذلك .

وزير الاشغال :

الطريق حسب عرضه الحالي يتراوح عرض الزفت فيه بين ١٢ و ١٤ مترا اذ لو اخذنا منها ما يقارب المترين للحاجز الوسطي :

اولا : لن يبقى عندنا مساحات كافية كي نسير السير اللازم .

ثانيا : في أي مكان اردنا فتحه في الحاجز الوسطي اذ لدينا من التجارب لمناطق اخرى في الجمهورية اللبنانية حيث تحصل حوادث مميتة ، غير اننا لا نقول باننا لا نريد ان نقيم حاجزا وسطيا حتى نعمل حاجزا وسطيا يجب ان نستملك على طرفي الطريق ونوسعها حتى يكون الحاجز الوسطي على اسس فنية هذا ما اريد قوله بالنسبة لموضوع آخر طرحه سعادة النائب عمار الموسوي وهو كيف تم اجراء اعمال على طريق بعلبك - دير الاحمر . نحن في وزارة الاشغال خلال الصيف قمنا بجهد كبير حيث خضنا برنامجا للطرق التي تستأهل الصرف في قضية بعلبك والهرمل وعكار .

وقمنا بتحضير جداول وعرضنا هذه الجداول مع جميع السادة النواب في المنطقة ، ومنهم النائب عمار الموسوي عضو كتلة الوفاء للمقاومة وكان يوجد تفاعل مع الكل فتوصلنا الى جدول اعمال يجمع الاعمال وكان عندنا تحديد لغب الطلب حاولنا في ذلك الوقت ان نحصل على تنسيب على موازنتنا يمكننا من الشروع في الاعمال قبل حلول فصل الشتاء على اساس ان معظم الاعمال تزفيت حيث لم يحصل هذا الامر بالنسبة الى ال ١٥٠ مليار ليرة .

اما بالنسبة للطريق بين بعلبك ودير الاحمر فعلى مسؤولية المديرية الاقليمية والمكتب الاستشاري والمتعهد ودون علمي شخصا قاموا باصلاح طريق كانت في حالة مأساوية دون ان تلزم الادارة بدفع أي قرش والادارة لم تدفع أي قرش، وعندما علمت شخصا بهذا الامر اعطيت تعليمات شديدة جدا الى جميع المتعهدين بأنه ممنوع على أي واحد ان يعمل قبل ان ينسب اعتماد في موازنة وزارة الاشغال هذا ما حصل بالنسبة لما اشار اليه النائب الموسوي وهذا وضعنا مائة بالمائة وما اشار اليه ايضا النائب الموسوي فيما يتعلق بالتلزم لغب الطلب والتخفيض ٢٠٪ وليسأل الى اين يذهب مبلغ ٢٠٪؟

دولة الرئيس، اذ لزمنا طريقا وطلبنا سعرا واتانا تخفيض عليه ١٠ او ٢٠٪ فالعشرون٪ اين تذهب تعود الى الموازنة العامة للوزارة.

هذه هي النقاط المحددة التي اثارها سعادة النائب الكريم.

اما بالنسبة للكلام الذي تعرض فيه لشخص الوزير والكلام الذي قاله فاطلب شطبه من محضر الجلسة، وفي الحقيقة انا من موقع ايماني بالمقاومة وكون النائب عمار الموسوي عضو في كتلة الوفاء للمقاومة اترفع ان اجيب على الكلام الذي ورد على لسانه.

دولة الرئيس، هناك موضوع فاتني ان اتكلم عنه، وهو وضعنا اليوم في الموازنة، عندنا ما يكاد يكفي للصيانة ونأمل من الاموال المدورة ان نحصل على المبالغ الاضافية حتى نؤمن سلوكية شبكة الطرق العامة المصنفة، انما وهذا الامر اوضحته في مجلس الوزراء، ومن المناسب ان اوضحه امامكم كنت آمل من النواب الكرام في مداخلتهم ان يروا هذه الناحية، نحن كوزارة اشغال لا يوجد عندنا في موازنتنا لهذه السنة أي مبلغ كي نكمل المشاريع الماشية حاليا، نقدر في وزارة الاشغال وضع الدولة ونقدر ايضا ان هذه السنة سنة التقشف، انما هذه المسؤولية يجب ان نتحملها جميعا ان هناك العديد من المشاريع الماشية حاليا، في الوقت الذي اقوم بفتح طرقات موجودة في رؤوس الجبال وعلى سبيل المثال طريق من صنين الى عيون الرهبان، وطريق افقا - حدث بعلبك وطريق من ميروبا الى لاسا. وطريق لزمتم جديدا من المنية باتجاه غرقه في الضنية الخ... هناك جدول كبير فتجاه المبالغ التي تحتاجها هذه المشاريع نجد انفسنا في وزارة الاشغال سوف نعمل بالمتوفر كما سبق وعملنا واعتقد ان هذا الامر سيكون حافزا لكي نحاول كوزارة اشغال ان نشتغل على قانون برنامج لانه في الحقيقة فالعائد الاقتصادي على تأهيل شبكة الطرق هو عائد قوي جدا لو اعتمدت وزارة الاشغال خطة كي تشتغل على اساسها، أي كلام يمكن ان يقال عن وزارة الاشغال فوزارة الاشغال تجدد شبابها حيث يصير لديها اكثر قواعد معلومات، ويكون عندها جهد اكثر للدراسات وللإشراف على التلزم وعلى نوعية العمل، والمردود الاقتصادي على خطة تأهيل الطرق مرتفع جدا، وهذا ليس كلاما عاما اقله، لدي دراسات موثقة، العائد الاقتصادي على تأهيل شبكة الطرق بحدود ٣٠٪ وهذه ليست مبالغه، وامكانيات الحصول على تمويل قروض ميسرة لتأهيل شبكة اكثر منه احتمالا فبدلا من ان نأخذ اموالا وندفع فوائد عالية يمكن فيما لو اعتمدنا خطة في وزارة الاشغال

وقانون برنامج واعدنا عملياتنا على اساس خطة وعمل فوق يكون باستطاعتنا الحصول على قروض ميسرة لقسم كبير من الخطة هذا وضعي اشرحه لكم كما هو ونترك الباقي عندكم وشكرا.

ابراهيم السيد: لم يكن هناك الجواب المطلوب.

الرئيس: قدم سؤالا واستجوابا لانني لا استطيع ان اطلب منه ان يجاب على كل الامور.

والكلمة لمعالي وزير التعليم المهني والتقني.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التعليم المهني والتقني فاروق البرير.

وزير التعليم المهني والتقني: دولة الرئيس، السادة النواب،

اود اولاً ان اشكر النواب الكرام الذين اعلنوا دعمهم وتأييدهم لقطاع التعليم المهني والتقني، هذا القطاع الهام الحساس الذي يعتبر في جميع الدول المتقدمة، مؤشراً لمدى تقدم الدولة وازدهارها.

اما الشكر الثاني فهو للنائب الكريم الدكتور ابراهيم بيان الذي اعطاني الفرصة للرد عليه بعد ان انتقد وزارة التعليم المهني والتقني. الانتقاد واجب وعلى المسؤول ان يتقبل الانتقاد ولكن الانتقاد يجب ان يكون مبني على حقائق ومدعما بالوثائق الحسية.

جاء في مداخلة النائب الكريم حرفياً:

«ان هناك اخفاقاً واضحاً ولافتاً في وزارة التعليم المهني والتقني لم تحقق على الصعيد العملي أي انجاز يذكر يبرر وجودها كوزارة مستقلة...».

هيك دفعة واحدة... اخفاق... ومطالبة بالغاء الوزارة... .

وبعد عدة اسطر جاء في مداخلة النائب الكريم حرفياً:

«انني اطالب لهذه الوزارة بميزانية تميزها عن غيرها وتجعلها وزارة منافسة خاصة وان التعليم المهني اصبح من الضرورات على صعيد الانماء في منطقة اصبح التنافس التقني على اشده...».

انني بالطبع اوافق وادعم هذه الفقرة مع انها تتناقض كلياً مع المطالبة بالغاء الوزارة... على كل، المطالبة بميزانية متميزة لوزارة التعليم المهني والتقني مطلب ملح وضروري وخصوصاً وان ميزانية الوزارة تبلغ نسبتها اقل من واحد في المائة من الموازنة العامة. هذا رقم يجب ان نتوقف امامه جميعنا ونحلل ابعاده ونتائج المستقبلية الخطيرة على صعيد هذا القطاع الهام... .

انه رقم غير معقول وغير عملي لوزارة يطلق عليها بعض الاحيان بانها وزارة المستقبل! هذا من جهة، اما من جهة اخرى فان هيكلية الوزارة التي اقرت عام ١٩٩٤ والتي تنظم المصالح والدوائر لم تنفذ بكل اسف حتى الآن... هذه الهيكلية التي تلحظ ملاكاً جديداً يتسع لـ ٢٤٨ وظيفة لم يتوفر منها حتى الآن الا ٣٣ موظفاً في الملاك... .

على الرغم من هذا الواقع ذي الوجهين المالي بميزانية اقل من ١٪ وجهاز اداري نسبته ١٥٪ في المائة فقط من الهيكلية المفروض وجودها.

انني اعلن وبكل ثقة ان وزارة التعليم المهني والتقني قد حققت انجازات ملموسة لن اتطرق الى جميع هذه الانجازات ولكنني سأعدد الانجازات التي تعتبر ردا على ما ورد في مداخلة النائب الكريم.

لقد اعلن النائب الكريم حرفيا: «لا جديد على مستوى المباني...».

اما ردي الحسي والعملي على هذا الكلام فهو الآتي:

ان الورش الاربعة لتشييد مدارس عرسال وبدنايل وصور وجباع المهنية، قد شارفت على الانتهاء وسيتم استلامها باذن الله في مطلع ايار ١٩٩٨. لذلك فان القول: «بأن لا جديد على مستوى المباني» هو كلام غير صحيح..

كما اعلن النائب الكريم، في مداخلته ما يلي: «لا جديد على مستوى المناهج والبرامج...».

اما ردي الحسي والعملي فهو الآتي:

لقد بدأت الوزارة ولاول مرة في تاريخها باعداد مشروع - خطة لاعداد وتطوير مناهج التعليم المهني والتقني.. فقد شكلت لجنة للتخطيط والتنفيذ ومتابعة هذا المشروع الهام وشكلت ايضا لجان تنسيق ولجان تقييم علمية، ولجان اعداد للمناهج في حوالي ٥٥ اختصاصا ويشارك في هذه الورشة الضخمة حوالي ٢٠٠ اختصاصي من مهندسين واساتذة جامعيين واساتذة في القطاع الخاص وممثلين عن القطاع المهني الخاص. هذه الورشة الكبرى بدأت منذ عشرة اشهر وستنتهي حتما خلال شهر آذار القادم.

هذا هو الرد الاول على مقولة: «بأن لا جديد على مستوى المناهج والبرامج...».

كما جاء في مداخلة النائب الكريم ان: «لا جديد على مستوى التجهيزات والمصانع البالية القديمة التي اكل عليها الدهر وشرب...».

اما ردنا الحسي والعملي فهو الآتي:

بعد تأليف الوزارة بشهرين استطعنا الافراج عن ٣٢٥ جهاز كمبيوتر وملحقاتها من طابعات وخطوط وشبكات وبرامج، كانت محتجزة بسبب بعض الاشكالات والاجراءات الادارية. لقد وزعت هذه الاجهزة على جميع المدارس المهنية الرسمية الموجودة حاليا بدون استثناء. كما قامت الوزارة بتجهيز جميع المدارس المهنية بتجهيزات خشبية من كراس وطاولات وخزائن الخ... بما تيسر من موازنة الوزارة الهزيلة المتواضعة..

وايضا جاء في مداخلة النائب الكريم حرفيا: «حتى اليوم، وبحجة وجود تناقضات في وجهات النظر بين الوزارة ومجلس الخدمة المدنية لم تجر المباراة المحصورة بالمتعاقدين المهنيين».

ايضا وايضا هذا الكلام غير صحيح . . غير صحيح لانه اصبح قديما . .

اما ردنا الحسي والعملي فهو الآتي :

كان يوجد خلاف بين الوزارة وبين مجلس الخدمة المدنية على هذا الموضوع . . هذا صحيح . . ولكن هذا الخلاف بدأ من سنتين واستمر طيلة السنتين الماضيتين . . ولكن اصرارنا ومتابعتنا لهذا الموضوع ادى الى حله نهائيا بعد ان عرض على مجلس الوزراء واتخذ قرارا ايجابيا بشأنه وتم التنسيق مع مجلس الخدمة المدنية لاجراء هذه المباراة المحصورة ولقد اتخذت الوزارة قرارا بهذا الشأن وبدأت بالتحضيرات اللازمة وستجرى المباراة في ١٧ نيسان .

وانني بالفعل اتعجب من ملاحظة النائب الكريم بالنسبة لهذا الموضوع ، لان النائب الكريم حسين الحاج حسن كان من ضمن مجموعة من النواب الذين كانوا يلاحقون هذا الموضوع باستمرار . ولقد اتصلت بالنائب الكريم شخصيا منذ اكثر من ثلاثة اسابيع وابلغته بأن هذا الموضوع قد تم الاتفاق عليه والمباراة ستجرى قريبا .

مرة اخرى اود ان اشكر النائب الكريم لان مداخلته افسحت في المجال لان البرهن بدون مزايدات وبدون اعلام ، بأن وزارة التعليم المهني والتقني وعلى الرغم من ميزانيتها الضئيلة المتواضعة ، اقل من واحد في المائة وبطاقة ادارية ضعيفة تبلغ نسبتها فقط ١٥٪ من الطاقة المفروض وجودها ، استطاعت ان تحقق الكثير من الانجازات . ليس الآن المجال لسردها بالطبع . . انما اجيب فقط على الانتقادات التي وردت في مداخلة النائب الكريم .

نقطة اخيرة . . مسك الختام . .

جاء في مداخلة النائب الكريم حرفيا ما يلي :

«أطالب باصلاح اداري يفعل الادارة ويجعلها وزارة منتجة وهامة لانها يا دولة الرئيس تعيش في حالة COMA ومنذ فترة طويلة المسؤول فيها ينام ملء جفونه على شواردها ونومه لا يخلو من بعض الشخير والنخير وما الى ذلك . .»

اما ردي على هذه الفقرة من مداخلة النائب الكريم في شهر رمضان شهر التسامح والعطاء والتقوى فهو الآتي :

سأعتبر ما جاء في مداخلة النائب الكريم زلة لسان ولن ارد عليه .

واخيرا اود ان انوه بانجاز اضافي تم تحقيقه ، لان هذا الانجاز سيحال قريبا الى مجلس النواب الكريم . . .

بعد مفاوضات استمرت اكثر من اربعة اشهر بين وزارة التعليم المهني والتقني ووفد من البنك الدولي تم الاتفاق على قرض يبلغ قيمته ٦٣ مليون دولارا بشروط ميسرة جدا . هذا الاتفاق سيحال قريبا الى مجلس الوزراء ثم الى مجلس النواب لمناقشته والموافقة عليه . أمل ان يتم ابرامه بسرعة حتى تتمكن وزارة التعليم المهني والتقني من

دعم هذا القطاع الهام الذي كلنا نسعى الى تطويره لانه قطاع المستقبل وشكرا.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير النفط شاهي برسوميان.

وزير النفط: دولة الرئيس،

لقد تطرق عدد من النواب الاكارم من قريب او من بعيد لموضوع النفط وسياسة الدولة في هذا القطاع وسأحاول في الوقت المخصص لي ان اختصر قدر الامكان غير انه من واجبي وضع السادة النواب في اجواء السياسة النفطية للوزارة خاصة وان ما صدر عن بعضهم لا يدل على ان الاخوة ملمون بالسياسة النفطية بل يأتي بعضهم بكلام باطل المراد منه باطل، ان السياسة النفطية للوزارة تقوم على اسس اهمها:

اولا: استعادة الدولة التدريجي لصلاحياتها بعد ان تنازلت عنها مكرهة ايام المحنة.

ثانيا: الاهتمام بمنشآت النفط التي لدينا والسعي للبقاء على الطاقة البشرية المنتجة فيها والطموح الى منشآت جديدة في كل من طرابلس والزهراني.

دولة الرئيس، ان قطاع النفط في اطار اية دولة هو قطاع استراتيجي قبل ان يكون قطاعا مهما للتجارة ولا يمكن ترك هذا القطاع في مهب اهواء ورغبات القطاع الخاص ان فاتورة هذا القطاع تبلغ حوالي ٨٥٠ مليون دولار بما في ذلك قيمة المواد المستوردة لقطاع الكهرباء.

لهذا خطت الوزارة لاستعادة دورها استراتيجيا وتجاريا.

ففي خطوة اولى استعادت صلاحيتها باسترداد مادة الفيول اويل قبل غيرها لانها تتطلب حيزا تخزينيا صغيرا من ناحية ويستفيد منها القطاع الصناعي من ناحية ثانية فلم نشأ ان نجني من الفيول اويل ارباحا كبيرة دعما منا للقطاع الصناعي بقدر ما سعينا الى تأمين هذه المادة عبر الدولة صاحبة الصلاحية في تأمينها وتكملة لهذا المخطط في استرداد ما لقيصر لقيصر كان لا بد من توسيع القدرة التخزينية للمنشآت.

فعمدنا في مرحلة اولى لتأهيل وتنظيف بعض خزانات النفط في طرابلس.

وفي الثانية، نظفنا واهلنا بعض خزانات النفط في الزهراني، حتى صار بإمكاننا اعادة دور الوزارة في استرداد مادة المازوت.

فاستردنا هذا الدور ونحن مقتنعون بتعميم هذا التوجه الى غير ذلك من المشتقات النفطية أي البنزين والغاز كل ما استطعنا زيادة قدراتنا التخزينية، وكل ما توفرت لنا رؤوس اموال لا سيما وان استهلاك مادة البنزين مثلا يبلغ ضعف استهلاك مادة المازوت.

وضمن هذا السياق لا بد للسادة النواب ان يكونوا على بينة مما آلت اليه سلفة ال ١٠ ملايين دولار اميركي المخصصة للمتاجرة.

دولة الرئيس، لقد وضعت بين ايديكم ومنذ فترة في جلسة الاستجوابات كتابا عن الفضائح المزعومة التي نسبت الي والى ادارتي، وانني اضع بين ايديكم اليوم تقريراً مفصلاً عن مصير سلفة العشرة ملايين دولار من تاريخ اعطائها من حزيران ١٩٩٤ ولغاية ٩٧/١٢/٣١ وكنا قد وعدنا منذ شهر لجنتي المال والموازنة والاقتصاد بوضع هذا التقرير نسله اليوم بعد انتهاء السنة المالية في ٩٧/١٢/٣١. وهذا التقرير مفصل عن جميع الاعمال التي قامت بها الوزارة من منشآت النفط من اموال ومن مصاريف كل الامور واضحة في هذا التقرير.

ان هذا التقرير يذكر ان الارباح المحققة عبر المتاجرة بلغت ٢٠ مليون دولار اميركي بين ٩٤ - ٩٧ وحدها سنة ٩٧ شهدت ربحاً يبلغ ١١ مليون ومئتين وخمسة وعشرين الف دولار منها ٤ ملايين دولار من جراء اعادة تصدير المازوت و/٨٠٠ الف دولار من مادة الفيول اويل. اما الباقي أي ٦ ملايين و/٥٠٠ الف دولار فقد تحقق من المتاجرة بمادة المازوت وذلك لفترة الستة اشهر الاخيرة من سنة ٩٧، وكنا قد لجأنا الى هذه الخطوة في تموز. عليه فان الربح المرتقب من هذه التجارة لخزينة الدولة عام ٩٨ نقدره بـ ١٢ مليون دولار اميركي على الاقل، أي بمعدل شهري لا يقل عن المليون دولار، دون تحميل المستهلك اللبناني أي عبء اضافي.

اذ اتبعنا في تسعير المشتقات النفطية السلم المتحرك فرفعنا السعر عندما ارتفعت الاسعار العالمية وخفضناها في الحالة المعاكسة، وقد بلغ التخفيض على مادة المازوت في الآونة الاخيرة من جراء انخفاض الاسعار العالمية /٩٠٠ ليرة على الصفيحة الواحدة.

دولة الرئيس، ايها السادة،

يكون مخطئاً من يعتبر اننا توصلنا الى هذه النتائج خلال عام ١٩٩٧ بسلفة العشرة ملايين دولار. انما شكلت هذه السلفة الخميرة التي اتاحت لنا اليوم ان يكون لدينا مخزون من مادة المازوت يبلغ مئة وخمسين الف طن بقيمة ٢٢ مليون دولار و/١٠٠ الف طن من الفيول اويل بقيمة ١٣ مليون دولار وقد تمكنا من ذلك باعتماد طريقة الشراء المؤجلة الدفع لغاية ٤٥ يوماً فتمكنا من جلب البضاعة وبيعها ومن ثم تسديد ثمنها.

دولة الرئيس، السادة النواب،

يوم كانت الدولة غائبة عن السوق كنا نتهم بتغييب دور الوزارة وكانت الفضائح المزعومة في هذا الاتجاه. اما وقد كسرنا طوق الاحتكارات النفطية وتدخلنا في السوق، فصارت الوزارة تتهم بأنها تحتكر وجاءتنا الفضائح من غير اتجاه.

ان استعادة الدولة لقطاع النفط مطلب نيابي وشعبي عارم منذ زمن بعيد تصب منافعه في خزينة الدولة التي اثبتت من خلال وزارة النفط ان بإمكان الدولة ان تكون تاجراً رابحاً خلافاً للمقولة السائدة بأن الدولة تاجر فاشل.

هم الوزارة الثاني، منشآت النفط في طرابلس والزهراني.

لقد ورثنا منشآت النفط من شركات اجنبية استثمرتها حوالي اربعين عاما، كما ورثنا العاملين منها وعددهم اليوم هو خمسمائة وموظفان هؤلاء ليسوا من المريح بل هم شريحة لبنانية لا يمكن للدولة ان تتصرف ازاءها بمنطق الربح والخسارة مهما بلغت المصاريف المالية التي ورثناها ايضا من جراء العطاءات وعقود العمل الجماعية وتطبيق قانون العمل، وهي اثقال حملتها الدولة اللبنانية مع ما حملت عبر استرداد تلك المنشآت.

والجدير بالذكر اننا ومنذ تولينا مهام وزارة الصناعة والنفط ثم وزارة النفط لم نوظف أي عامل جديد رغم مطالبة الكثيرين بالتوظيف هنا وهناك.

في هذا الاطار هم الوزارة الدائم هو تأمين اجور ورواتب المستخدمين الخمسمائة واثنين وتأمين ديمومة عملهم من خلال البحث في انشاء مصفاتي جديدتين.

لقد اخذت وزارة النفط هذا الامر على عاتقها مرغمة بعد ان تمتعت وزارة المال عن دفع رواتب واجور وتعويضات نهاية الخدمة للمستخدمين في المنشآت مسندة قرارها الى كون وزارة النفط هي المسؤولة عن تأمين تلك المدفوعات.

لقد حولت الى المنشآت في طرابلس والزهراني من ال ٩٤ لغاية ٩٧/١٢/٣١ مبلغا قدره ٢٦ مليون دولار، وخطيئتنا كانت ولا تزال اننا ندفع اجور ورواتب وتعويضات هؤلاء المستخدمين من حساب المتاجرة دون ان يؤخذ في الحسبان انه منذ تولي مهام هذه الوزارة لم تكلف الخزينة ليرة لبنانية واحدة في هذا الموضوع.

وهنا نتساءل انه لو تمتعت وزارة النفط عن دفع المستحقات اسوة بوزارة المال فمن اين يتقاضى هؤلاء المستخدمون رواتبهم وتعويضاتهم؟...

اما في الشق المتعلق بديمومة العمل وانشاء مصاف جديدة. فنؤكد ان المصافي غير قابلة للتأهيل وللتشغيل. قلت ذلك اكثر من مرة وان وزارة النفط ترفض تحمل نتائج الخسائر المادية والبيئية التي تترتب على اطلاق كلام سياسي بحث في الشكل والمضمون بهذا الموضوع.

وفي هذا المجال اننا جاهدون بأن نتمكن في المستقبل القريب من التوصل الى انشاء مصفاتي جديدتين في الزهراني وطرابلس لان هناك بؤادر اهتمام من بعض الشركات الاجنبية للقيام بهذا العمل وفور الوصول الى نتائج حسية، سوف اطلع مجلس الوزراء والسادة النواب على تفاصيلها.

دولة الرئيس، السادة النواب،

ان وزارة النفط تتعرض اليوم على الاقل لخطرين ابعادهما ومصادرها معروفة وهي:

اولا خطر من قل ربحه بعد ان بدأت الوزارة باستعادة دورها،

ثانيا خطر الذين يذهبون بالمعارضة الى الحد الذي يختلط فيه عندهم الخيط الابيض بالخيط الاسود.

وان لم يكن الامر على هذا النحو فكيف نفسر .

الحملة التي قامت بها شركتان لا ثالثة لهما على الوزارة وعلي شخصيا بالذات وقد بلغت بهما الوقاحة حد تنبيه دوائر الدولة عبر الفاكس ان فضيحة ما ترتكب في وزارة النفط وكأنهما اصبحتا اكثر حرصا على الاموال العامة من حرصهما على مصالحهما الخاصة .

والشركتان المشار اليهما قد طعنتا في مرحلة سابقة امام مجلس شوري الدولة بخطوة الاسترداد لصلاحيات الوزارة .

ونود التوضيح هنا ان الوزارة احترمت وتحترم القرارات الصادرة عن اعلى سلطة قضائية ادارية في الدولة ، اذ بعد ان اصدرت الغرفة المناوبة في مجلس شوري الدولة وخلال العطلة القضائية قرارا يطعن بقرار الوزارة مما حملنا على الاعتراض على هذا القرار ، فصدر عن مجلس شوري الدولة قرار ثان قضى :

١ - بالرجوع عن القرار الاول .

٢ - صوابية خطوة الوزارة في استعادتها لصلاحياتها .

وان لم يكن الامر على هذا النحو فكيف نفسر .

ان يختلط الامر على بعض السادة او السيدات النواب فيصدفون ان وزارة النفط منعت شركة المراقبة التي انتدبتها وزارة المال فلم تسمح لمندوبي هذه الشركة خلافا لكل القوانين بالاطلاع على ملفات الوزارة .

ان شركة المراقبة وهي شركة دي لويت ان توش قامت بالمهمة الموكولة اليها ووضعت تقريرا مفصلا رفعته الى وزير المال بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٩٦ وقد جاء بنتيجته ان الوزارة قد حققت لغاية ٣١ كانون الاول ١٩٩٥ حوالي اربعة ملايين وتسعمائة الف دولار من الارباح .

وقد جاء بهذا الصدد من ادارتي مصفااتي طرابلس والزهراني ما حرفيته . . . لن ادخل في التفاصيل ولدي مستندات تثبت ذلك .

او ان يختلط الامر على بعض السادة والسيدات .

نائلة معوض : يا معالي الوزير قل السيدة النائب نائلة معوض ، انا التي اعطيت التفاصيل ولا تحملها لغيري لماذا السيدات النواب فليقل نائلة معوض وبكل فخر .

الرئيس : يا سيدة نائلة لا يوجد كلام جرح ، تفضلت بالكلام ومعالي الوزير له الحق ان يوضح ويجاوب بهذا الموضوع ضمن الاصول البرلمانية انا اتعجب لماذا لا نريد ان نسمع .

وزير النفط :

او ان يختلط الامر على بعض السادة والسيدات النواب فيقتنعون بقصة بيع الرواسب النفطية بالملايين وهي

مواد لا يمكن استعمالها ولا مزجها بغيرها ولا تكريرها ولا تنظيفها، بل يفترض حتميا التخلص منها، لانها مواد متحجرة لا طائل منها ولا فائدة، وفي هذا السياق لدي تقرير من منشآت النفط في الزهراني بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ٩٧ لا اريد تلاوتها عليكم لانكم مستعجلون.

وبالفعل قمنا بالتخلص من الاوساخ البترولية وليس كما تخيل البعض بأننا قمنا ببيع مشتقات نفطية. وابواب مصفاة الزهراني مفتوحة امام الجميع للتأكد من هذا الكلام.

واذا لم تكن الاخطار على هذا النحو فكيف نفسر.

ان نائب كريم وللمرة الثانية بفضيحة من خلال ما قمنا به من تنظيف للخزانات لزيادة قدرة استيعابها.

قلنا للنائب الكريم ان ما لديه من معلومات ان صحت اوجبت تدخل القضاء وطلبنا المستندات التي لم تأت بل اتاه رد عبر الصحف من الذي نسب اليه المزاعم وانني اجدد طلبي بأن يتفضل النائب الكريم ويزودنا بالمستندات.

دولة الرئيس، كنا نأمل في ظل ما عملناه ونعمل من اجله ان ننوه بالانجازات التي قمنا بها، بمعاونة جميع الاكفاء في الادارة التي اتولاهها او ان ننتقد نقدا بناء لنصحح سياسة وزارتنا على ضوء اقتراحات السادة النواب في حال كنا مخطئين. اما ان يتحول الانجاز الى تهمة وارباحنا الى خسائر واستعادة صلاحية الوزارة الى احتكار فهو امر يدعو الى الريبة واترك لكم تقدير ابعاده.

دولة الرئيس، انني مؤتمن على ادارة عامة، واني مصر على التأكيد امام الرأي العام اللبناني الذي يشاهدني وامام ممثلي الشعب وامام رئيس الحكومة التي انتمى اليها، وامام دولتكم يا دولة الرئيس بان سواعد الجماعة التي انتمى اليها أي العائلة اللبنانية ساهمت بشهادة الجميع ببناء الوطن دون هدمه وان هذه القاعدة لن تحرق على يدي وشكرا لاصغائكم.

روبير غانم: دولة الرئيس بالنظام.

الرئيس: بالنظام تفضل.

روبير غانم: هناك امر مهم تفضل به معاليه بالنسبة لخصر الاستيراد في سياسة وزارته اريد ان اعرف اذا كانت الحكومة تسلك هذه السياسة.

الرئيس: انا اعتقد ان الزميلة نائلة معوض حريصة على الديمقراطية ودائما تتكلم عنها لا يوجد أي مشكل لان الوزير من حقه ان يجيب على هذا الامر.

انا لا اقول لا، هذه ليست جلسة مناقشة ولا جلسة استجواب، أي زميل يلاحظ ان هذا الجواب ليس مقنعا بالنسبة اليه يستطيع ان يقدم سؤال او استجوابا ويقدم على طرح الثقة ايضا ليس هناك من مشكلة.

نائلة معوض: دولة الرئيس، اريد ان الفت النظر لموضوع معين لا يهمني كيفية عرض جواب معالي الوزير لان لدي كل المعطيات، اتمنى ان يتم تصويرها لتعطى لكل اعضاء المجلس.

الرئيس: التقرير سوف يوزع على اللجنة المالية المختصة واللجنة المالية المختصة عند الاقتضاء تدرسه واذا رأأت فيه شيئا مخالفا تقدم لنا تقريراً آخر.

نائلة معوض: سؤال يا دولة الرئيس بالنظام.

يقول معالي الوزير انه نشر كلام عنه في الصحف وللمرة الثانية اسأل عندما يظهر موضوع في الصحف، لماذا لا يتحرك القضاء للتحقيق لانه توجد فضائح ظاهرة والقضاء يبقى وكأنه لا يوجد أي شيء من هذا الكلام.

الشيء الثاني وهو انني لا اعرف الاصول المتبعة في طريقة توزيع المستندات وانا على استعداد للاجابة على ما تفضل به معالي الوزير. واذا كنتم ستعرضون التقرير على اللجنة المالية فأنا سأوزع المستندات على كل الزملاء النواب واعتقد انني حرة بذلك.

الرئيس: لا تستطيعين توزيعها على كل المجلس الا عبري انا تستطيعين تقديمها لي انا وانا اعمل المناسب.

نائلة معوض: بعد الكلام الذي سمعته دولة الرئيس، انا على استعداد لطرح الثقة بمعالي الوزير.

الرئيس: لا يوجد عندي مانع على الاطلاق.

بطرس حرب: بالنظام دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب بالنظام.

بطرس حرب: هناك قضية لقد ادلينا بدلونا بها في مناقشة مشروع الموازنة، الحكومة اليوم سترد على النواب انا اعتقد انه وحتى يستقيم النقاش، افهم ان لا نرد على كل وزير حتى لا تأخذ القصة شهراً لانه عند انتهاء الحكومة من الجواب على النواب لن يكون من حق النواب في هذه الجلسة ان يردوا على كلام الوزراء. لا سيما وان الحكومة اشبعتنا في هذين اليومين بردود خارج المجلس من حقنا على الأقل ان نجابوب الحكومة ضمن المجلس.

الرئيس: الرئاسة غير موافقة لانها ليست المرة الاولى.

بطرس حرب: لم انته بعد،

دولة الرئيس، طبعاً هذا رأيي وانت تدير الجلسة، وانت الذي تقرر، هناك امر آخر أريد قوله دولة الرئيس، التقرير الذي وزعه وسلمه للرئاسة معالي الوزير، سلمه للهيئة العامة أي لرئيس المجلس اعتقد ان من حق الهيئة العامة وكل نائب ان يستحصل على نسخة اتمنى على الرئاسة الكريمة ان تعطينا وتودعنا نسخة.

الرئيس: من قال لك ذلك.

بطرس حرب: لانك قلت انك ستعطيها للجنة المالية.

الرئيس: اولا قلت انني سأعطيها للجنة المالية لدرسها وبعدها نقرر ماذا سيحصل.

بطرس حرب: حقنا دولة الرئيس كهيئة عامة ان يأخذ كل واحد منا نسخة مع التمني طبعاً على الرئاسة الكريمة اذا كانت هناك من امكانية باعادة النظر لان من حقنا ان نجابو الحكومة، لكن في وقت آخر.

روبير غانم: دولة الرئيس، اريد ان اعرف امرا عبر معاليه عن سياسة معينة للحكومة اريد ان اعرف اذا كانت الحكومة موافقة على السياسة التي عبر عنها في السياسة النقدية.

الرئيس: يستطيعون ان يقولوا لا، انا اعتبر انه عندما اعطيت الكلام بالبدء اعطيته لرئاسة الحكومة ورئاسة الحكومة اختارت الوزراء عندما تريد الحكومة ان تجابو تستطيع رفع يدها لماذا اطلب منها؟

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، بالنسبة لموضوع الاستاذ شاهي لم تقل لي اذا كنت اريد الكلام ام لا.

الرئيس: لماذا اقول لك؟

رئيس الحكومة: انت قلت انك اعطيت الكلام لرئيس الحكومة.

الرئيس: انا قلت في بدء الجلسة امام الجميع قلت ان الكلمة لدولة رئيس الحكومة، وانت انتدبت الاستاذ

علي حراجلي وبعدها رفع يده وزير آخر وآخر وهكذا الى ان وصلنا الى وزير النفط فأعطينا الكلام وبعدها رفع يده الاستاذ ايلي حبيقة عندها اعطيت الكلام الى الوزارة.

الكلمة لمعالي وزير الموارد المائية والكهربائية الاستاذ ايلي حبيقة.

وزير الموارد: دولة الرئيس،

انا اود ان انطلق بالمداخلة من الفقرة التي وردت في تقرير لجنة المال والموازنة علماً ان لجنة المال والموازنة لم تلتق لا بوزير الموارد ولا بمؤسسة كهرباء لبنان، لبحث موازنة مؤسسة كهرباء لبنان، اللقاء الوحيد الذي تم حول موازنة وزارة الموارد المائية والكهربائية، وحضر رئيس ومدير مؤسسة كهرباء لبنان مع الوزير للاجابة على بعض الاسئلة التي يمكن ان تطرح حول موضوع الكهرباء انما لم تتم مناقشة موازنة مؤسسة كهرباء لبنان لذلك فانا مجبر اليوم في هذه الجلسة العامة ان اجيب بعض الشيء حول بعض المواضيع واعطي بعض الارقام التي كانت من اللازم ان تعطى للجنة ولم تعط.

يقول التقرير بالنسبة لمؤسسة كهرباء لبنان:

«الغاء مئة مليار ليرة لبنانية من احتياطات الموازنة والمخصصة لدعم مؤسسة كهرباء لبنان وذلك ادانة لتقاعسها عن الجباية خصوصاً بعد ان وافق المجلس النيابي على التشدد في عقوبة سرقة التيار الكهربائي ووافق الجيش على مواكبة الجباية لتحصيل الفواتير، بقي ان تنظم الشركة وضعها وتتخذ القرار الاداري فالخزينة لم تعد تحتتمل المزيد من التسليفات المهدورة نتيجة التلكؤ والفلتان الاداري» اريد ان ابدأ بالاجابة حول بعض ما ورد في هذا المقطع من التقرير، وقبل الدخول بعمل مؤسسة كهرباء لبنان وواقع ووضع مؤسسة كهرباء لبنان.

حضرة الرئيس،

لجنة المال والموازنة لم يساند الجيش ولم يواكب الجيش عمال مؤسسة كهرباء لبنان بموضوع الجباية، بل جاوب بجواب خطي، قائلاً: تقترح قيادة الجيش فيما يتعلق بتشكيل اللجنة المقررة تعيين كل من العمدة لتنسيق موضوع الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين واردات مؤسسة كهرباء لبنان باستثناء ما يلي:

- قراءة العدادات وذلك للحؤول دون حصول اشكالات امنية مع المجندين.

- المراقبة الامنية وقطع التيار عن المتقاعسين عن دفع المتوجبات المترتبة عليهم كون هذا الموضوع يقع ضمن صلاحيات قوى الامن الداخلي. من الممكن ان يكون معهم حق في هذا الامر، ونحن لا نعارض هذا الموضوع اقترح الجيش ان عمله يقتصر فقط على الموضوع الخجرافي يعني ترقيم الشوارع، وتحديد الشوارع والمباني، عمل لوجستي لا بأس به نحن نقبل ان نمشي به انما اجاوب على الجملة التي وردت في تقرير لجنة المال والموازنة، فلم نعط دعماً من الجيش حسب ما ورد.

ثانياً: بعد ان وافق المجلس النيابي على التشدد في العقوبات اعطى مهلة ستة اشهر لتصحيح الوضع ان هذه المهلة انتهت من شهرين او من شهر ونصف يعني في الشهر الحادي عشر ومنذ ذلك الوقت في الشهر حضره رئيس اللجنة بدأت مؤسسة كهرباء لبنان التفتيش والتدقيق بالعدادات وسأعرض عليكم احد التقارير الذي يتضمن حملة قامت بها من تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٧ لغاية ١٧/١/٩٨ اعني شهراً أي منذ بدء المهلة التي وضعها المجلس النيابي الكريم فتيين عندنا من اصل ٢١٥٠٣ عدادات هناك ٥٨٧ عدادا متلاعب بها و٦١٩ حالة تعليق داخل الغرف للعدادات، و١٤ حالة تعليق عن الشبكة تم نزعها وبالتالي يوجد عندنا ١٢٢٠ حالة على ٢١٠٠ عداد وبالتالي حسب القرار الذي صدر عن المجلس النيابي يوجد ١٢٢٠ حالة سنرسلها الى وزارة العدل او الى النيابة العامة. هذا على ٢١٠٠٠ عداد اعتقد من الآن وحتى آخر السنة من الممكن ان يكون هناك ٥٠٠ او ٦٠٠ الف حالة موجودة في وزارة العدل ورغم انه يوجد عندنا هذا القرار الذي اقره المجلس النيابي بهذا الموضوع.

نحن اكدنا امام المجلس النيابي اننا لم نستعمل هذا الامر الا في الحالات القصوى لان هناك امورا تلام عليها مؤسسة كهرباء لبنان اعني الحق عليها وانما هناك امور لا تلام مؤسسة كهرباء لبنان فهؤلاء مشتركون ومعلقون فالمهمة المفروضة علينا من قبل المجلس النيابي قمنا بها.

لذلك اذا كان بالامكان شطب هاتين العبارتين من التقرير لانهما غير صحيحتين ولو كنتم قد سألتمونا لكننا

اجبناكم

الرئيس: ألم تحضر اللجنة المالية؟

وزير الموارد: كلام، لم نسأل عن موضوع مؤسسة كهرباء لبنان فقط طرحت موازنة وزارة الموارد المائية والكهربائية وعندما استفسر احد الزملاء النواب عن الوقت الذي يستغرقه الحصول على نسخة

عن موازنة مؤسسة الكهرباء وكان ردنا بعد يومين او ثلاثة. وفوجئنا بالتقرير اذ انه اتى دون علمنا.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، سألت الوزير الصديق اذا كان قد حضر لجنة المال والموازنة ام انه لم يحضر. نعم لقد حضر وسئل عن شركة كهرباء الكهرباء وخاصة عن الفواتير التي تصدرها شركة الكهرباء وقلنا، وهذا كان توجه السادة النواب اعضاء لجنة المال والموازنة ان هذه الفواتير هي غير صحيحة اذ انها تأتي بشكل شهري وغير دقيقة. واعترف السيد الوزير مؤكدا صحة هذا الموضوع وانه مع الشركة لاصلاح هذا الموضوع ووعدنا انه خلال ثلاثة او اربعة اشهر في دائرة بيروت الكبرى فواتير الكهرباء ستصحح وستكون الفاتورة التي ستصدر عن الشركة دقيقة.

نحن في لجنة المال والموازنة تكلمنا عن شركة الكهرباء مع العلم ان ما جاء في بيان لجنة المال والموازنة عن هذا الموضوع تحديدا كان المقصود به ان نؤكد ان هناك تقصيرا في مؤسسة كهرباء لبنان ان كان لجهة تأمين طلبات لبعض الافراد الذين يريدون التخلص من سرقة الكهرباء ويحبون تركيب ساعات. وهناك ايضا احد الزملاء يؤكد ان البناية التي يسكن فيها لم تعط ساعة واحدة.

الرئيس: الزميل محمد فنيش قال لي بقينا ثلاث سنوات نقدم طلب لساعة كهرباء ولم يعطونا.

خليل الهراوي: اذا، هل هناك تقاعس اداري في مؤسسة شركة كهرباء لبنان؟ نعم طالما ان هناك طلبات لساعات لا تلبى، وطالما ان الفواتير التي تصدر هي غير دقيقة، وطالما انه ايضا الموضوع الذي اثير عن تطبيق القانون أي اننا اذا طبقنا القانون فهذا يعني دفع ٥٠٠ الف مخالفة. نحن لم نطالب القانون فهذا مشروع قانون وليس اقتراح قانون واذكر ان السادة النواب على عكس آرائهم في هذا الموضوع. ولكن عند الحاح الحكومة اقروا تشديد العقوبة بحيث اصبحت عقوبة سرقة الكهرباء اكثر من عقوبة احدهم اذا ضرب شخصا بسيارته واراداه قتيلا.

وفي موضوع الجيش فهذا الموضوع لم نختلقه نحن وانما اخذناه من قيادة الجيش وعلى مسؤوليتها وقد اكدته اليوم صباحا. اكدت لي قيادة الجيش انها دعت شركة كهرباء لبنان لاجتماع عمل ورفضت شركة كهرباء لبنان ان ترد على طلب قيادة الجيش باجتماع عمل.

أي اننا نحن لا نختلق الامور، فقط نأخذ من هنا وهناك لتكوين الفكرة، اذا كان يوجد عند معالي الوزير افكار او وقائع اصح فلتكن.

نحن ليس لدينا أي اشكال حول هذا الامر.

الرئيس: بالنظام الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض: اريد ان ارد على هذا الامر.

معالي وزير النفط رد علي بكل وضوح حتى انه كان يوجد نوع من الاساءة ولم يكن لي الحق بالاجابة. فاذا لم اكن رئيسا للجنة المال والموازنة الا يحق لي ان اجيب؟

انا اقول ان لي الحق بأن أجيب بهذا الموضوع .

الرئيس :

يبدو اننا ندعي الديمقراطية لنا فقط ، وهي ممنوعة على غيرنا .

من قال لك بأنه ممنوع عليك ان تجيبي انا فقط اقول لك بأن عليك ان تجيبي حسب الاصول واطمنى عليك ان توجهي سؤالا او استجوبا حتى تصلي الى طرح الفكرة ليس هناك من اشكال .

انا فقط اقول بأننا والنواب منذ يوم او يومين او اربعة او خمسة ايام نحن قدمنا مداخلتنا واليوم مخصص لمداخلات الحكومة وهذه ليست المرة الاولى التي نصدق فيها على موازنة .

اذا تركنا الحوار مفتوحا بين الفريقين فهذا يعني اننا لن ننتهي ابدا .

نائلة معوض : مع حق يا دولة الرئيس الا انهم يأتون بأمر وكما قال الزميل بطرس حرب علينا ان نرد عليها .

الرئيس :

يمكنك ان تردي في مرة اخرى وليس الآن .

نائلة معوض : ما يقولونه احيانا يكون معهم حق فيه واحيانا اخرى لا يكون معهم حق ونحن لدينا مستندات وعلينا تقديمها .

الرئيس :

تستطيعين تقديمها لنا .

نائلة معوض : حسنا .

اسماعيل سكرية : بالنظام .

ذات النص مع احترامي للاصول ، تجاه الرأي العام سيتبخر كلامنا كنواب اذ يأتي وزير كالديك الفصيح يلقي علينا محاضرة وما علينا الا ان ننتقد تقديم الاستجابات .

على كل علينا ان نعطي رأينا للرأي العام كي لا نكون شهود زور .

الرئيس :

ليست المرة الاولى .

وكأننا ما زلنا جدد في هذه القصة ، لا لسنا بجدد .

وزير الموارد : دولة الرئيس ، ما احببت توضيحه في النقطة الاولى هو اننا لو سئلنا واجبنا لكان التقرير أتى بغير شكل وكان يمكن للجنة ان تعتمد الى اسئلة واجوبة .

ان ما اتكلم به حول موضوع الجيش مثلا يمكننا ان نسأل وزير الدفاع هل ما اجبت به او الورقة الموجودة معي تؤكد انه ليس لدينا أي دعم من قوى الجيش في موضوع الجباية .

اذا كان الجواب نعم ، فهذه الورقة الموجودة معي موقعة بتاريخ ١٩٩٧/٩/٩ ، اليرزة - العماد لحود قائد الجيش . لا اظن ان هناك سلطة اهم من ذلك يمكنها ان تعطي هذه الورقة .

وقد قلت انه يمكن ان يكون لهم حق قالوا لنا انه يمكنهم ان يساعدونا في الامور الجغرافية أي على الخرائط وليس في امور الجباية .

الرئيس: ربما وزير الدفاع لم يقبل.

وزير الموارد: وزير الدفاع موجود ويستطيع الاجابة لاحقا اريد ان ادخل في واقع مؤسسة كهرباء لبنان لنرى اذا فعلا هناك تقاعس كما قيل. فربما نستطيع ان نصحح ما ورد في التقرير او ان يبقى كما هو وهذا يعود للسادة النواب وحدهم.

بالنسبة لمؤسسة كهرباء لبنان، سنة ١٩٧٧ قدمت لكم بشكل واضح جدا بعض الارقام او البيانات والتي يمكنكم ان تستعملوها او تستشيروا بها او تعودوا الى مراجع بالمؤسسة او غيرها وتتأكدوا من صحتها.

لذلك بادىء ذي بدء هذه معلومات صحيحة.

الرئيس: الى من سنعود؟

وزير الموارد: للمؤسسة.

الرئيس: اذا كانت للمؤسسة فهذا يعني بأنك ستضيعنا اكثر.

وزير الموارد: يا دولة الرئيس،

عام ١٩٩٧ كان مدخول مؤسسة كهرباء لبنان من الجباية ٤٤٠ مليارا بينما كان عام ١٩٩٥ - ٢١٠ مليارات وعام ١٩٩٦ - ٢٩٩ مليارا اول ورقة موجودة بين اياديكم تدل على تطور المدخول من الناحية المادية لماذا هذا المدخول تطور؟

السبب حتما لا يعود الى زيادة الانتاج فالذي يدفع يدفع والذي يسرق يسرق وسواء كان يوجد لدينا مليون ميغاوات او كان لدينا ١٠ ميغاوات نوزعها من خلال الفواتير، الناس الذين يدفعون معروفون وكذلك الذي لا يدفعون ايضا واذا لم يعرفوا بعد فسنعرفهم لاحقا لماذا؟.

السبب انه في عام ١٩٩٧ تم تركيب ١٥٠ الف عداد واعلم جيدا ان احد الزملاء النواب لم يتم تركيب عداد عنده الا انه تم تركيب ١٥٠ الف عداد وهذا ما نتج عن هذه الزيادة والملاحقة بالجباية كانت هذه النتيجة. بينما في عام ١٩٩٨ كانت الخطة المرسومة استكمالا لما بدأنا به عام ١٩٩٧ هي ان نركب ٢٠٠ الف عداد جديد أي في كل المناطق اللبنانية. ٢٠٠ الف عداد فاذا تمت الجباية كلها فهذا يعني مدخولا اضافيا ٢٤٠ مليار ليرة تقريبا أي ان هذا الامر يزيد الجباية في مؤسسة كهرباء لبنان. الورقة الثانية الموجودة معكم تدل على المناطق التي يصار عليها «فوترة» وعلى الجباية التي تتم حسب «الفوترة».

ما الفرق بين «الفوترة» وغير الفوترة اننا هنا لا نتكلم عن التعليق ولا نتكلم عن سرقة التيار نتكلم فقط عن الفواتير التي تصدر وكم تبلغ الجباية بهذه الفواتير.

فهذه الصورة الموجودة معكم تدل وتعطي الجواب وتظهر غالبية المناطق التي تتم فيها الجباية ويمكنكم ان

تروا الفرق بين عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧ هذا ردا على بعض النواب الذين قالوا اننا نحن الذين ندفع عن غيرنا وبالتالي نريد ان نطلب من غيرنا عدم الدفع. فالجميع يدفعون الا ان هنا في مؤسسة كهرباء لبنان فان تركيب العدادات يؤدي الى اصدار الفواتير وبالتالي تتم الجباية. وهذه عملية نجحت بها مؤسسة كهرباء لبنان في فترة سنة ان تحقق هذا الشيء.

ان الاستاذ خليل الهراوي يشير لي بأن هذه المعلومات غير صحيحة، واقول له: تستطيع ان تتأكد من هذه المعلومات.

دولة الرئيس، اني اعطي هذه المعطيات لكل فرد ولكل شخص يمكنه ان يطلع عليها فهذا ليس سرا والارقام لا اريد ان اعطيها هنا لتنسى. هذه ورقة مطبوعة رسمية يعطيها الوزير يمكنكم ان تتأكدوا منها. في ناحية اخرى تبين انه يمكن ان يكون هناك اشكال بأن الانتاج الكهربائي قد زاد لذلك الجباية ستصبح كبيرة في مؤسسة كهرباء لبنان.

اريد ان اعطي نسبة مئوية بين الانتاج وبين «الفوترة» والجباية لرى فيما اذا تطورت هذه المؤسسة او لم تتطور.

- عام ١٩٩٤ الجباية من الانتاج هي ٣٧٪. وهذا ما يشير اليه العمود الاول باللون الازرق في الصفحة الثالثة الموجودة بين ايديكم.

- عام ١٩٩٥ الجباية من الانتاج ولا اتكلم عن التوزيع لاننا سنصل لاحقا الى التوزيع لنعرف اين هي الخسارات.

الجباية من الانتاج عام ١٩٩٥ كانت ٣٧٪ وفعليا هي ٣٦،٩٠ او ٣٦،٨٠.

- عام ١٩٩٦ الجباية من الانتاج اصبحت ٣٩٪ أي زيادة قدرها ٢٪.

بينما عام ١٩٩٧ كانت الجباية من الانتاج ٥٠٪ وهذا يعني اصبحت نقبض ثمن نصف ما تنتجه اظن انه هنا يوجد تطور.

نصل بعدها الى: لماذا نقبض ٥٠٪ فقط واين هي ال ٥٠٪ الباقية؟

ال ٥٠٪ الباقية ايها السادة النواب هي اصلا ١٥٪ منها حكما لا يمكننا ان نقبضها لانها الخسارة الفنية الموجودة من خلال النقل والتوزيع أي اننا اذا انتجنا ١٠٠ ميغاوات نبيع ٨٥ منها أي نخسر الباقي فكيف نغطي ال ١٥٪؟ الجواب بأننا نغطيها من فرق التعرفة بين الانتاج وبين التوزيع التعرفة العالية هي التي تغطي فرق ال ١٥٪ وهكذا تصبح مؤسسة كهرباء لبنان مؤسسة لديها ربح من جراء بيع الكهرباء.

الرئيس: في الورقة الموجودة معي ارى ان العمود في العام ١٩٩٤ اكبر من عمود عام ١٩٩٥.

وزير الموارد: اين يا دولة الرئيس .

الرئيس: هنا في الصفحة الثالثة، على كل، سنسأل عنها.

وزير الموارد: ساقول لكم ماذا يوجد تحت هذه «العواميد».

النسبة المئوية في اول عمود من اليسار النسبة المئوية بين الجباية أي المال الذي يدخل والانتاج.

والعمود الثاني هي النسبة المئوية من الانتاج للتوزيع أي كم وزعنا من الكهرباء وكم كانت الجباية من الاموال تجاه التوزيع.

والعمود الثالث هو النسبة المئوية بين الفوترة والجباية لماذا عام ١٩٩٤ كان العمود اعلى؟ لانه في العام ١٩٩٤ لم يدفع احد الا من كان مركبا عنده ساعات والجباة يعرفونهم القانون يقول ان مؤسسة كهرباء لبنان تساهم في بعض هذا التجهيز وليس في كله. ولم يعد هذا الموضوع داخلا في موازنة وزارة الموارد الكهربائية والمائية واصبح مجلس الانماء والاعمار هو من يتولى هذا الامر انما القرار الجديد ان كل التجهيز تتحمله مؤسسة كهرباء لبنان، نحن لا نمانع حول هذا الموضوع. يمكن انه يجب في أي مؤسسة يصبح فيها تجهيز او استدانة او ديون متراكمة ان تستطيع من وراء جبايتها ان تحصل هذا الشيء انما هذا الامر يرفع تكلفة الكيلو وات المجهز الى ١١٠ ليرات بينما كان الكيلو وات المجهز بـ ٨٤ ليرة. يعني بين ٧،٢ سنت وبين ٥،٦ سنت. لذلك فالانتاج الموجود لدينا قيمته غالية او كلفته غالية. نحن نوزع من هذا الانتاج البالغ سعره ١١٠ ليرات، نبيع بمعدل ١٢٠ الى ١٢٥ ليرة الكيلو وات وبالتالي فالفارق بين سعر مبيع الطاقة وسعر انتاج الطاقة ليس اكثر بل هو اقل من الخسارة الفنية لنقل هذه الطاقة.

هذا الشيء يدل على اننا اذا استطعنا ان نصل يوما ما عام ٢٠٠٠ او ٢٠٠١ حسب الخطوط التي رسمناها نصل الى جباية ١٠٠٪ من التوزيع الذي نورعه ويعني انه يصبح لدينا خسارة ٢٤ مليار ليرة محتمة وهي الفارق بين سعر الانتاج وسعر مبيع الطاقة مع الخسارة الفنية. بأسعار اليوم اذا زدنا التعرفة وانا لا ارى انه يوجد اتجاه لزيادة التعرفة خاصة في الواقع الاجتماعي الذي نحن فيه انما هذا الامر لا يعني اننا وصلنا الى الحائط المسدود. وفي هذا الوقت قمنا ووافق المجلس الكريم على انشاء شبكة نقل جديدة شبكة النقل الجديدة على الـ ٢٢٠ كيلو فولت هي التي تنزل الخسارة من ١٥٪ الى ١٣٪ تقريبا أي اننا يمكن ان نوفر ٢٪ من الهدر الفني «المحكومين به» وليس من الممكن ان نتفاداه ولا يوجد اية دولة في العالم تستطيع ان تتفاداه.

كلفة شبكات النقل وكلفة الانتاج موجودتان في ٧،٢ سنت وبالتالي فالسعر موجود وهو ليس سعرا اضافيا.

هذا الامر يمكن ان يرد على مؤسسة كهرباء لبنان حوالي الـ ١٥ مليار ونبقى في حالة الخسارة.

لذلك نتباحث اليوم لادخال مادة الغاز استبدالا للمازوت وللفيول الثقيل الذي نحرقه بالمعامل - هذه المادة أي الغاز التي نفاوض اليوم الحكومة السورية لكي نستطيع تأمين كمية الغاز من عندنا يؤدي الى وفر سنوي قدره

٣٠ مليوناً الى ٣٥ مليون دولار وهذا اضافة الى شبكة النقل التي يمكن ان تجعل مؤسسة كهرباء لبنان تصبح مؤسسة فيها مدخول وممكن ان تكون رابحة.

وعندما اقول شبكة النقل أي شبكة من محطات والتلزييم الذي اصبح ليس فقط على خطوط النقل بل على خطوط النقل والتوزيع.

ما معنى ال ١٠٠ مليار الموجودة هنا؟

هذه المؤسسة بدأت منذ ثلاث، بناء خطة لها لنعرف ماذا سنعمل بها فتيين لنا ما يلي: أبرم اتفاق مع البنك الدولي ووقع من قبل الحكومة اللبنانية، يقول هذا الاتفاق: ان مؤسسة كهرباء لبنان ملزمة بتنظيم الجباية وتحسين وارداتها، كما انه يوجد الزام لشيء آخر وهو تلزييم الجباية للقطاع الخاص وهذا الامر لم ندخل فيه بعد وقد اجبت دولة رئيس الحكومة عندما سألتني اين اصبح الموضوع قلت له قبل تنظيم واقعنا وبناء الهيكلية اللازمة لا يمكن ان نذهب الى تلزييم الجباية ونحن ضعفاء، لا يمكننا ان نذهب الا ونحن اقوياء اذا كان يوجد قرار سياسي حول هذا الموضوع. ماذا تقول الخطة؟

ونحن غير قادرين كل يوم ان نغير خططنا ولسنا قادرين كل يوم ان نبني خطة وفي السنة التالية نغيرها. الخطة تقول: انه يجب ان يصبح هناك تطور أي ان تزيد نسبة معينة كل سنة نحن ما زلنا ضمن الخطة التي رسمناها وتقول هذه الخطة على الحكومة اللبنانية على الاقل لسنة ٢٠٠٠ ان تبقى على دعمها لمؤسسة كهرباء لبنان ولا يمكن لهذه المؤسسة ان توضع عليها كل هذه الضغوطات وكل هذه الديون وكل هذه التجهيزات في الواقع الاجتماعي الموجودة فيه وتترك ويقال لها «دبري حالك» فهي ستتهار حتما.

لغاية آخر سنة ١٩٩٩ يجب ان يبقى دعم الدولة لهذه المؤسسة على انه من عام ٢٠٠٠ وما فوق تبدأ هذه المؤسسة تحسن نفسها وتحقق نفسها وتجني ارباحاً او تعادل على الاقل اذا نفذت هذه الخطط جميعها نصل لموضوع الموازنة.

بالنسبة للرقم الموضوع من احتياطات الموازنة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان. الحكومة نفذت جزءاً من هذا الاتفاق الحاصل وبالتالي ففي آخر عام ١٩٩٦ ألغت الحكومة كل السلفات وكل الديون المتوجبة على كهرباء لبنان وحولتها الى جزء من رأسمال هذه المؤسسة.

يبقى علينا ٩٧ - ٩٨ - ٩٩، سنة ٩٧ يوجد قرارات اتخذت تتعلق بالجباية المالية هذه القرارات هي اعفاء منطقة الجنوب والبقاع الغربي من جباية الكهرباء، هذا القرار هو عدم جباية من القرى المحتلة والمتاخمة للشريط المحتل في الجنوب والبقاع الغربي. هذا القرار قيمته ٣٠ او ٣٢ مليون دولار.

عندما اتيت الى مؤسسة كهرباء لبنان وقلت لهم انه يوجد قرار سياسي وطني بدعم اهلنا في الجنوب وبالتالي لن تجري الجباية تحفظت الغالبية وقالت من اين المال، معنى ذلك ان هناك خسارة اضافية. أي اننا نكسر كافة الخطط التي لدينا في التقدم. اجبنا ان الدولة عندما تتخذ قراراً كهذا فهي المسؤولة عن قرارها. وبالتالي يتوجب

علينا اتفاق وثلاثون مليون دولار او اثنان وثلاثون مليار ليرة عن سنة ١٩٩٧ وما قبلها.

سأعتبر ان وزارة المالية عام ١٩٩٦ اقفلت الحساب ولم تدفع لنا وبالتالي ذهب المبلغ كله.

عندنا اناس «يصرفون» الكهرباء ولا يدفعون، الاخرى بهم ان يدفعوا لانهم الامثلة لهذا البلد. انا لن اتكلم بأسماء بل سوف اتكلم بمؤسسات. لا توجد وزارة او ثكنة او مضخة ماء تدفع فاتورة الكهرباء المتوجب عليها الا ما ندر.

الرئيس: لماذا لا يدفعون يا معالي الوزير، نحن في المجلس النيابي ندفع الفاتورة ولا اعتقد ان هناك اكبر من المجلس النيابي. ولماذا لا تقطع الكهرباء عنهم. الوزارة التي لا تدفع اقطع عنها الكهرباء. لان كل وزارة تذكر اثناء مناقشة موازنتها ان لديها نفقات كذا وكذا مصارفات كذا وكذا ومن المجلس امور الكهرباء والنشريات حتى الاوراق التي يطبعونها اوراق الخرطوش التي تطبع، يحصلون على ثمنها. ولان هذه اذني وهذه اذني وبالنهاية تعودون لاختدوها من احتياطي الموازنة العامة بالنسبة للاموال.

وزير الموارد: انا اعدك دولة الرئيس بأني سأقطع الكهرباء وحتى لا يختلط الامر على احد انا لا اتكلم فقط عن الوزارات. حولتم لي ثلاثين مليارا من المتوجبات البالغة لتسعين مليارا بالاضافة الى البقاع. لم تحولوا لي ثلاثين مليارا فقط بل وضع المبلغ على اساس سلفة على الكهرباء هذه ليست سلفة. انها ديون مستحقة على مؤسسات الدولة المئة مليار دين مستحق على المؤسسات الرسمية بكاملها. هذه ليست سلفة تعطى لمؤسسة كهرباء لبنان. هذا حق مؤسسة الكهرباء.

الرئيس: انا اقول لك امام الحكومة، ان الوزارة او المؤسسة التي لا تسدد تستطيع ان تقطع عنها الكهرباء.

وزير الموارد: اتفقنا السنة الماضية على ان كل وزارة يوضع في موازنتها ان هناك ثمن كهرباء كان هذا الامر المذكور منذ زمن ولكن لم يسدد احد. فاتورة الدولة تعني المناطق التي لا يجبي منها، والمؤسسات التي لا تسدد.

الرئيس: يا معالي الوزير عندما يوضع مال في موازنة أي مؤسسة لاجل الكهرباء، مال هذا الكهرباء اين يذهب؟

وزير الموارد:

انا لا استطيع ان اسأل الوزارات اين تذهب هذه الاموال يا دولة الرئيس، كل ما افعله هو ان ارسل الفواتير اليها.

مصالح المياه تستعمل بغالبيتها مضخات المياه، ونحن فرضنا على مصالح المياه ان لا ترفع التعرفة العائدة لها، فمن اين ستدفع ودولة الرئيس يعرف جيدا انه اذا كانت هناك منطقة لم تتم فيها جباية الاموال من الناس. ماذا يحل بمصالح المياه فيها. لن تكون عندها امكانية لدفع المعاشات او امكانية لتشغيل مضخات الماء او التوزيع.

لذلك فمصالح المياه ايضا التي تستهلك كهرباء بشكل كثيف فاتورتها مبنية على عامل اجتماعي منخفض وبالتالي لا تستطيع دفع فاتورة الكهرباء المتوجبة، والمؤسسة او الفئة التي طلبت منها ان لا تدفع مجبرة على ان تقوم بالتغطية المطلوبة. هكذا نتعامل مع الامتيازات. واذا وجد امتياز وطلبنا منه ان يبيع بهذا السعر ويخسر تأتي الدولة لانه هو قطاع خاص وتجري له توازنا ماليا فكم خسرت انا سأدفع لك. لماذا يحصل كل هذا بالنسبة لمؤسسة كهرباء لبنان.

واقول لكم اننا مع كل هذه الامور حصلنا اربعمائة واربعين مليار ليرة. أي ما يوازي خمسين بالمئة من الانتاج، واذا اضفنا اليها كل ما نريده نحن فمعنى ذلك اننا ارتفعنا عن نسبة الخمسين بالمئة واصبحنا في حدود الواحد والستين بالمئة من الانتاج واعتقد ان هذه حالة تطور وليست حالة تقاعس.

دولة الرئيس، في مؤسسة كهرباء لبنان هناك فريق يجهد حتى يلبي كل حاجات الناس ونحن لا نقوم بشيء الا وكان نتيجة تكاثف جهود وقد بدأنا بهذه العملية من العام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ وبدأت اليوم تعطي نتائجها. ولاعطيك فكرة، فاننا لكي نستطيع ان نعرف اين هو المشترك، اضطررنا من ثلاث سنوات ان نعقد عقدا لما يسمى بنظم المعلومات الجغرافية «G.I.S» وقد بدأ اليوم يعطي نتائجه وهو يسمح لنا ان نعلم ان هذه البناية التي يوجد فيها عشرون طابقا او عشرون شقة يوجد فيها عشر ساعات كهرباء وبالتالي فانه يوجد عشر منها تستمد الكهرباء بشكل غير طبيعي.

منذ ثلاث سنوات حتى اليوم اصبحنا نحصل على النتائج. توجد خلفية يجب ان تكون لوجستية لهذه العملية بكاملها. يجب ان يعلم الجابي المباني التي تهدمت او المباني التي شيدت اين اصحابها. الآن بدأنا بهذه العملية وهذه نتائجها بدأت عندنا.

دولة الرئيس، نحن ليس عندنا تقاعس. نحن عندنا تطور، واعتقد ان كهرباء لبنان تستحق ايضا ان تدعم حتى تستطيع ان تكمل عملها، والا اذا شطبتم هذه الاموال عنها تكونون قد دمرتم هذا الشيء وهذه الاموال اعود لاكرر انا لا اطلبها كسلفة انا اطلب حقي.

الرئيس: الكلمة للنائب السيدة نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، عندما اقدم استجوابا للحكومة حتى تستطيع الحصول على الجواب، لاني اريد اعطاءكم علما.

دولة الرئيس، الفيول عالميا انخفض بنسبة خمسين دولار وهذا يعني اننا في كل نهار نتأخر فيه عن التحقيق حول هذا الموضوع يدفع المستهلك بين ثلاثين وستين الف دولار يوميا لذلك فانا انبه على موضوع الاستجواب وشكرا.

الرئيس: الشيء الذي قدمته لنا نطبعه وطلبنا التقرير ايضا حتى نطبعه ونوزعه على كل السادة النواب. الكلمة لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية.

نجاح واكيم: بالنظام دولة الرئيس،

الرئيس: الكلمة بالنظام للزميل الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، المسألة ليست مسألة اعتراض على شخص معالي الوزير، ومعالي الوزير هو بمثابة

وكيل للوزارة، لا يجوز له ان يتكلم في هذه الجلسة خاصة وهناك سبب وجيه، اذا تكلم معاليه بشيء لم نوافق عليه، فليس لنا الحق بأن نطرح الثقة بالوزير فؤاد السنيورة، بل لنا الحق بأن نطرح الثقة بوزير المالية، اذا عندما لا يكون لنا الحق بأن نطرح الثقة بالوزير لا يجوز ان يتكلم الوزير، وبهذه الطريقة بإمكان دولة رئيس الحكومة في أي موضوع كان ان يكلف أي شخص من مستشاريه، مثلاً في موضوع الاعلام بإمكانه ان يكلف السيد «المشوق» ان يتكلم، عندئذ لا يمكننا بأن نطرح الثقة به، اذا الاصيل حاضر، والحمد لله على انه تعافى من الديسك، اذا يجب على الاصيل ان يتكلم، هذا من جهة اما من جهة اخرى فيما يتعلق بسائر اصحاب المعالي الوزراء، فلرئيس الحكومة الحق بعد ان يستأذن من مجلس النواب ان يكلف وزيراً ما بأن يتكلم بنقطة تقنية، ولكن حسب المادة ٦٤ من الدستور فان الذي يتكلم باسم الحكومة هو رئيس الحكومة، والمفروض على رئيس الحكومة ان يعرف كل النقاط التقنية، ولكن اذا كان كل ما قاله الوزراء لا يعرف به رئيس الحكومة نكون ايضا قد وقفنا امام مشكلة.

لذلك ارجو ان يدون في المحضر، انه مخالف للدستور ومخالف للاصول البرلمانية ان يتكلم وزير الدولة خاصة في وجود الوزير الاصيل، والامر الثاني، ان الطريقة التي تجري بها الجلسة هي جلسة استئذان واستجوابات، لانه كان من المفروض على رئيس الحكومة ان يتكلم ويرد على استئذان كل النواب في كل ما اثاروه واذا تعرض لغلطة تقنية ساعتئذ يكلف احد مستشاريه بعد استئذان رئاسة المجلس، لذلك ادون اعتراضني بالنظام على هذا الموضوع.

الرئيس:

لقد دونا الاعتراض.

الكلمة لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية.

وزير الدولة للشؤون المالية: السيد الرئيس، حضرات السادة النواب،

سمعنا الكثير من السادة النواب في الايام الخمسة السابقة حول الوضع المالي وعجز الموازنة وتنامي الدين العام وخدمته. كما سمعنا جملة من المواقف حول سياسات الحكومة المختلفة والوضع العام في البلاد.

ولقد حاول عدد من النواب الكرام ان يظهر بأن الحكومة مسؤولة كلياً عن الوضع المالي الحالي وعن تنامي الدين العام.

اننا لا نريد ان نعود الى الوراء لنلقي التبعات على بعضنا بعضاً في ما خص الوضع المالي والاقتصادي في البلاد ولا نريد ان نذكر، والشعب على الاقل لم تحنه الذاكرة، انه عشية تأليف حكومة الرئيس الحريري الاولى،

كان لبنان يعاني من الدين العام، غارقا في التضخم، وغارقا في الفوضى، ولا نريد ان نذكر ان ما من اعتماد انفق او قرض تم او واردات جيبت الا بموجب قوانين اقراها مجلس النواب وجاءت استجابة لحاجات البلاد المختلفة ولظروف غير عادية فرضتها معالجة اوضاع لبنان الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والبنوية الناتجة عن الحرب وعن وجوب بدء الخطى ومسايرتها للحاق بما فاتنا مما اصبح عليه العالم اثناء غيابنا الطويل عن مسرح الحياة بسبب انشغالنا بالمشاكل والحروب الداخلية.

لا نريد ان نذكر بكل هذا وهو الذي يحاول البعض القفز عنه وكأن وضع البلاد كان طبيعيا ولم تحتج حرب مدمرة دامت سبع عشرة سنة، ان ما نريده هو ان ننكب على مشاكلنا الحاضرة في نظرة استشرافية للمستقبل. وعلينا ان نعترف ان هناك مصاعب على الصعيد المالي والاقتصادي.

وان علينا ان نتعاون معا من اجل معالجتها بكل جدية ومسؤولية لاننا جميعا، كائنا ما كانت هذه المصاعب ومسيباتها، مسؤولون عنها تجاه شعبنا.

ومهما تباينت بيننا الآراء في وسائل المعالجة او في النظرة الى الامور فانه يجمعنا هدف واحد وهو اعادة بناء الدولة ورفع مستوى ونوعية عيش اللبنانيين وتوفير مستقبل افضل لشباب لبنان.

وهنا علينا التأكيد مجددا بأن المشكلة في هيكليّة الموازنة ليست جديدة ولم تكتشفها الحكومة الآن، فلقد اوضحنا هذا الامر مرارا وعبر فذلكات الموازنة المتتالية وخاصة في فذلكة موازنة ١٩٩٥ ونبينا الى هذه المشكلة واشرنا آنذاك الى حجم الدين العام وكلفة خدمة هذا الدين العام وقلنا وأظهرنا بشكل واضح وصريح ان مجموع الرواتب والاجور والعطاءات الممنوحة للعاملين في القطاع العام وكذلك خدمة الدين العام تشكل اكثر من ٦٦٪ من ارقام الموازنة وان هذه النسبة تتجه الى الزيادة وهو ما يبينه ايضا في فذلكة موازنة عام ١٩٩٧. لقد نبينا الى هذه المشكلة مرارا ولم نستطع حتى الآن بالتنسيق مع المجلس النيابي الكريم ان نعالج هذه المشكلة بشكل فعال مما يحدونا الى التأكيد مجددا على انه لا يمكن ان نعالج هذه المشكلة الا من خلال:

١ - تخفيض الانفاق العام بما فيها اعادة هيكليّة الدين العام.

٢ - زيادة واردات الدولة.

ولقد سمعنا من جميع السادة النواب الذين تكلموا خلال هذه المناقشة رغبتهم القوية وحثهم لمعالجة مشكلة العجز في الموازنة ومسألة تنامي الدين العام، ولكن كيف؟ لقد دعى معظم المتكلمين الى معالجة مشكلة العجز وفي الوقت نفسه طالبوا بزيادة الانفاق العام وتخفيض الضرائب والرسوم والامتناع عن الاستدانة من الداخل والخارج على السواء. ليتنا نستطيع في لبنان ان نغير مبادئ علم الاقتصاد وننجح في تخفيض عجز الموازنة فقط من خلال الكلام عن ضرورة تخفيضه والمطالبة بعكسه. في الحقيقة لا يمكن ان ينخفض العجز الا من خلال تخفيض الانفاق او زيادة الايرادات او من خلال الجمع بين هاتين الوسيلتين.

ولقد حاولت لجنة المال والموازنة مشكورة تخفيض الانفاق العام. وبالفعل بعد انكباب اللجنة على العمل الدؤوب استطاعت ان تخفض فعليا أي باستثناء ما هو ملحوظ لدعم مؤسسة كهرباء لبنان حوالي ٧٥ مليار ليرة من الموازنة العامة أي قرابة ١٪ من مجموع الموازنة العامة. وهذا عمل مشكور ومبارك وان لم يكن بحجم توقعات اعضاء اللجنة النيابية. الا ان اللجنة قامت ايضا بتخفيض الايرادات المرتقبة في الموازنة بحوالي ٧٪ وذلك بالغاء وتعديل بعض المواد في المشروع وبالتالي رفعت عجز الموازنة من ٣٧٪ الى حوالي ٤٠٪ وهو الامر الذي يعني زيادة في الدين العام.

لقد تبين للجنة المال والموازنة انه ليس بإمكانها تخفيض نفقات الموازنة بأكثر مما خفضته الا اذا تناول هذا التخفيض ايضا بشكل حاد الانفاق الاستثماري الذي كنا قد عمدنا اساسا الى ترشيده من كافة الجوانب لان من شأن ذلك ان يؤدي الى انكماش اقتصادي ويؤثر بالتالي على الدورة الاقتصادية.

السيد الرئيس، حضرات السادة النواب،

في ضوء ما تقدم لا بد لنا جميعا من ان ننكب مجددا على معالجة الانفاق الجاري بما في ذلك اعادة النظر بحجم القطاع العام. وهنا يتبين لنا اهمية ما ورد في الورقة الاصلاحية. فبالاول مرة تناول هذه الورقة معالجة حجم القطاع العام واساليب العمل فيه وما يشكو منه من فائض يؤدي الى الهدر ومن بطالة مقنعة ومن انخفاض في مستوى الاداء. كما ان الورقة الاصلاحية تشير الى معالجة هيكلية الدين العام من خلال تخفيف عبء خدمة هذا الدين مما يسهم في تخفيض العجز وتوفير سيولة نقدية اكبر للقطاع الخاص من شأنها ان تعزز حركة عجلة الاقتصاد وتنشئ الدورة الاقتصادية.

واذا كانت الكتلة الانفاقية المحددة في مشروع موازنة ١٩٩٨ قد خفضت الى حدها الأدنى ولم يعد بالامكان تخفيضها اكثر من ذلك قبل اقرار الورقة الاصلاحية والقيام بالاصلاح الاداري الذي يتطلب توافقا سياسيا وجهدا كبيرا فمن الضروري اذا ان نركز على زيادة الواردات بما في ذلك تحسين الجباية للرسوم والضرائب وتفعيل الادارة الضريبية بما يعطي لهذه الادارة مرونة اكثر في تحقيق اهدافها ويزيد من انتاجيتها وفعاليتها.

مرة اخرى لا بد لنا من ان نوافق مع احد السادة النواب الذي اكد ان مشروع الموازنة كما احالته الحكومة على المجلس تضمن عجزا مقدرا نسبته ٣٧٪ من اجمالي النفقات، وان نسبة العجز ارتفعت الى اكثر بقليل من ٤٠٪ بعد دراسة اللجنة المالية. وانني لاصدقكم القول ان الاقتصاد اللبناني والمالية العامة لا تستطيع ان تتحمل أي انفاق جديد اذا لم تتأمن الايرادات الضرورية لهذا الانفاق كما ان الحكومة لن توافق على أي انفاق جديد من دون تأمين التغطية المناسبة له.

السيد الرئيس، حضرات السادة النواب،

اننا لن نستطيع ان نبدأ بمعالجة مشكلة العجز في الموازنة وتنامي الدين العام الا اذا التزمنا جميعا بالتعاون بكل

جدية واخلاص لكي نتقيد بالمبادئ والقواعد والارقام التي وردت في فذلكة الموازنة سواء في شقها الانفاقي او في شق الواردات منها وان نعمل معا على تطبيق ما ورد في الورقة الاصلاحية بالسرعة الممكنة لكي نصل الى بر الامان.

اما فيما يتعلق بما ورد في مداخلات النواب الكرام تعليقا على فذلكة الموازنة او مشروع الموازنة المطروح للمناقشة فأرى نفسي مدعوا الى توضيح بعض المسائل الاساسية دون الخوض في التفاصيل لا رغبة في الجدل ولكن رغبة في وضع الامور في نصابها وتوضيح بعض المسائل المالية الاساسية لكي تكون الرؤية واضحة امامكم وامام الرأي العام وسأكتفي بايضاح النقاط الاساسية الآتية:

اولا:

جاء على لسان بعض السادة النواب بأن مشروع موازنة عام ١٩٩٨ اذ تضمن احكاما تتناول شؤوننا ضريبية وان الاحكام الضريبية يجب ان تكون موضوع قانون خاص مستقل عن قانون الموازنة.

جوابا على هذا الرأي فاننا نجيب بالآتي:

١ - تنص المادة الخامسة من قانون المحاسبة العمومية بأن قانون الموازنة يتضمن احكاما خاصة لها علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة فكيف يمكن تنفيذ الموازنة غير المتوازنة بين النفقات والواردات كالموازنة المعروضة اذا لم يتضمن قانون الموازنة احكاما تؤمن التوازن سواء باحازة الاقتراض او بالاكتتاب في سندات خزينة او باحداث موارد اضافية عن طريق زيادة الضرائب والرسوم او غير ذلك من التدابير التي تؤدي الى مثل هذه النتائج.

٢ - ان ما ذكرناه اعلاه ليس علما نظريا مجردا بل هذا ما اخذ به المشرع اللبناني على مدى عقود سابقة من الزمن. ان جميع مشاريع قوانين الموازنة للسنوات الماضية قد تضمنت تعديلات ضريبية. هذا ولا يفرد المشرع اللبناني في هذا الموقف بل وفي بلدان كثيرة، في فرنسا وبريطانيا مثلا تشكل دراسة مشروع الموازنة موسما سنويا للتعرف على التعديلات الضريبية التي تطرحها الحكومة في اطار قانون الموازنة، ويجري التصديق على هذه التعديلات في سياق التصديق على مشروع الموازنة.

ثانيا: في سياسة استقرار سعر صرف العملة اللبنانية:

ورد في مداخلات بعض النواب الكرام ان العمل على تعزيز استقرار سعر صرف العملة يكلف الخزينة امورا باهظة. ولا بد لي هنا من ان اذكر بحالة الفوضى والاضطراب والفلتان والذهول التي رافقت التقلبات الحادة في سعر صرف العملة اللبنانية في سنوات خلت والتي ادت الى المضاربات على العملة اللبنانية وخلق حالة من القلق والاضطراب في اسواق المال وازعاج الثقة بالوضع المالي وبالوضع الاقتصادي. ولا نريد كما لا نريدون معي ان نعود الى هذه الحالة التضخمية التي عاشها لبنان والتي استطعنا ان نخرج منها من خلال هذه

السياسة التي اتبعناها. ولم يكن ذلك من دون ثمن كان لا بد منه ولكنه بالتأكيد هو اقل من الثمن الذي كنا دفعناه لو ابقينا او سمحنا بالابقاء على حالة الفوضى التي كانت سائدة والتي عانى منها ودفع ثمنها غالبا جميع اللبنانيين ولا سيما اصحاب الدخل المحدود والتي كان من نتيجتها ايضا انحسار الطبقة الوسطى في المجتمع اللبناني، والاقتصاد اللبناني ما زال يعاني من اثارها حتى اليوم.

ثالثا: في النظام الضريبي:

لقد اعتمدنا سياسة تخفيض الضريبة، ليس فقط على الشركات ولكن على مداخيل ذوي الدخل المحدود ايضا. وتوخينا من ذلك تحقيق ثلاثة امور:

- ١ - تخفيف الابعاء عن المواطنين وزيادة مداخيلهم بصورة فعلية.
- ٢ - تشجيع الاستثمار في لبنان وتوظيف الاموال في مشاريع انتاجية تعود بالخير على الاقتصاد اللبناني.
- ٣ - الحؤول دون التهرب من الضريبة.

لا بد لي هنا من ان الفت نظر النواب الكرام والرأي العام اللبناني، ومنهم خاصة الخبراء في اتجاهات السياسات الاقتصادية والمالية المعتمدة في العالم اليوم، وهم المطلعون على هذه السياسات، ان الاتجاه السائد في العالم اليوم هو نحو الاعتماد على الضرائب غير المباشرة بصورة اساسية وليس على الضرائب المباشرة.

ونحن نعي ونتفق مع اهل الاقتصاد والقانون ان الضريبة يجب ان تسعى الى تحقيق هدفين اساسيين: العدالة والفعالية. واذا كان الاعتقاد السائد في الماضي بأن الضريبة المباشرة هي اكثر عدالة من الضريبة غير المباشرة الا انه اصبح من المعروف اليوم ان الضريبة غير المباشرة يمكن ايضا ان تكون عادلة فضلا عن انها اكثر فعالية من الضريبة المباشرة وذلك لسببين:

لسهولة تحصيلها من جهة ولامكانية تحديدها بصورة دقيقة من جهة ثانية. ونحن نريد مخلصين ان نحقق عدالة الضريبة وفعاليتها فلا تكون الواحدة على حساب الاخرى. وهذا الامر يكون من خلال تحويل الضرائب غير المباشرة، كما نتجه بسياستنا المالية والاقتصادية، الى ضرائب تصاعدية من نوع جديد، كما تهدف معظم التشريعات في العالم اليوم، بحيث تطل هذه الضرائب الاغنياء اكثر من الفقراء وبحيث لا تصيب هذه الضريبة الفقير على قدم المساواة مع الغني، سواء من حيث حجم هذه الضريبة او من حيث تأثيرها على القوة الشرائية المتوفرة لكل مواطن بحيث ان المكلف المقتدر الذي يقبل بتوسع على الاستهلاك او يستعمل لوازم كمالية يتحمل بحجم اكبر عبء الضريبة. ونحن في هذا المسار قد قطعنا شوطا في تنفيذ هذه السياسة كما هو واضح من مشروع الموازنة ومن الرسوم على الكماليات التي تصيب المواطنين بنسب متفاوتة بحسب امكانات كل منهم المالية وبحسب حجم ونوعية استهلاكهم.

ومن المعروف انه في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة القائمة على الانفتاح وازالة الحواجز الاقتصادية بين

الدول والاثار الناجمة عن ذلك فقد اصبح من الصعب جدا تحديد المدخول الشخصي لكل فرد او للمؤسسات المالية الكبرى نظرا للامكانيات والوسائل العديدة المتوفرة لديهم على اخفاء حجم مداخيلهم مما يقلل من فعالية هذه الضريبة ولذلك اتجهت الانظار والسياسات الاقتصادية الحديثة في الكثير من البلدان الى تحديد وكشف مداخيل وقدرات الافراد والشركات المالية من خلال حجم استهلاكهم وهذا ما يبرر هذا التحول في العالم اليوم نحو الضرائب غير المباشرة لان المكلف ان استطاع ان يخفي مداخيله بشئ الوسائل فهو لا يستطيع حتما ان يخفي استهلاكه .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فاننا نعلم جميعا ان الثروات اللبنانية هي بالاجمال ناتجة عن اعمال قام ويقوم بها اللبنانيون خارج لبنان ولا يمكن ان تطلها ضريبة الدخل ، ويمكن ان تستفيد الخزينة من ثروات هؤلاء اللبنانيين ، ليس فقط من خلال مشاركتهم في عملية النهوض الاقتصادي وما يستثمرونه من اموال في مشاريع انتاجية ، ولكن ايضا عن طريق الضرائب غير المباشرة في صيغتها المتحولة تدريجيا بما يتوافق مع العدالة الاجتماعية .

وفي مجال الحديث عن النظام الضريبي وتدني الضرائب المباشرة نسبة الى الناتج المحلي اورد احد السادة النواب ان هذه النسبة في تناقص . والحقيقة ان التحصيل من ضريبة الدخل نسبة الى الناتج المحلي ارتفعت بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ . كما تجدر الاشارة الى ان الحكومة خفضت الضرائب المباشرة على الشريحة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود والمتدني ولا سيما من تقتصر مداخيلهم على الرواتب والاجور والتي كما هو معلوم كانت تتحمل اكبر حصة من ضريبة الدخل لان اصحاب المهن الحرة وذوي الدخل المرتفع لديهم الوسائل الكفيلة لتجنب هذه الضريبة .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان القانون الحالي لضريبة الدخل قد وفر اعفاءات كبيرة للشريحة من المواطنين ذوي المداخيل المنخفضة بحيث ان العائلة التي يصل دخلها الشهري ٥٠٠,٠٠٠ ليرة او ان دخلها السنوي هو حوالي اربعة الاف دولار لا تكلف بأي ضريبة دخل وان دخلها بعد ذلك يخضع الى معدلات ضريبة تبدأ بما نسبته ٢٪ لتصل بعد عدة شرائح الى ما لا يتعدى عشرة بالمائة .

وعلى صعيد آخر وايضا للحقيقة ان السياسة الضريبية التي اتبعناها قد شهدت نجاحا بدليل ان التحصيلات من ضريبة الارباح قد ارتفعت من سنة الى سنة وزادت حصيلتها عما كان عليه الامر في ظل النظام الضريبي السابق سواء من المؤسسات والشركات واصحاب المداخيل المرتفعة بدلا من ان استهدافها اساسا كما كان في السابق اصحاب المداخيل المنخفضة والمتوسطة أي تلك الشريحة من المواطنين الذين تقتصر مداخيلهم على الرواتب والاجور . هذه الزيادة المحققة على مجموع ضرائب الدخل المحصلة هي في تطور مستمر فضلا عن ان هذه السياسة قد خففت بصورة نوعية من محاولات التهرب من الضريبة .

ايها السادة النواب ، سأحاول ان ابين لكم بمقارنة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٧ عام ١٩٧٤ كان عاما يسمى

السنة الذهبية للاقتصاد اللبناني، وفي تلك السنة ايضا كانت الادارة اللبنانية في عزها وواجهها، ماذا كانت حصيلة ضريبة الدخل من مجموع واردات الخزينة آنذاك؟ كانت حصيلة الواردات من مجموع ضريبة الدخل لا تتعدى الـ ٧٪. علما ان معدلات الضريبة كانت آنذاك هي المعدلات المرتفعة التي كانت تصل الى ٣٠٪.

ماذا هي الآن بعد ان خفضنا معدلات الضريبة؟ في عام ١٩٩٧ بلغت هذه النسبة الى مجموع ما حصلته الخزينة خلال العام ١٩٩٧ ١٠٪، ليس ذلك فقط، كلنا يعلم بأن الضرائب التي كانت تحصل في سنوات ١٩٧٤ وما سبقها وما قبل النظام الضريبي الجديد كان عبؤها يقع على اصحاب الدخل المحدود الذين هم من اصحاب الرواتب والاجور، ماذا نمثل الآن نسبة الضرائب المحصلة من اصحاب الرواتب والاجور الى مجموع ضريبة الدخل المحصلة ٩٪ هذا بين لنا مدى التحسن الذي حققه النظام الضريبي الجديد خلال هذه السنوات مع العلم بأن ما نتوقع ان يحققه هذا النظام الضريبي خلال السنوات القادمة هو كبير مع التحسن المرتقب في اعمال التحقق والجباية التي كانت سائدة على نطاق واسع في ظل النظام السابق علما ان المعنيين في الامور الاقتصادية والمالية يعلمون ان النظام الضريبي يحتاج الى وقت وزمن غير قصير لكي يمكن الحكم على مدى صوابيته. وتبين النسب الواردة ادناه تطور نسبة ضريبة الدخل الى مجموع واردات الخزينة خلال الاعوام ما قبل الحرب اللبنانية والتي كانت تطبق فيها معدلات ضريبة دخل مرتفعة وكانت الادارة اللبنانية في اوجها وكان الاقتصاد اللبناني في عصره الذهبي وكيف تطورت خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٧ مع تطبيق النظام الضريبي الجديد.

رابعا: في الدين العام:

جاء بعض المداخلات ان الدين العام قد لامس حدود الخطر. لا بد من التوضيح ان بعض الارقام التي ذكرت حول حجم الدين العام ونسبته قياسا الى الناتج المحلي وما بني عليها من استنتاجات خاطئة تتناول الوضع الاقتصادي والمالي هي ارقام وفرضيات مبالغ فيها وغير دقيقة ومن شأنها للأسف الشديد تضليل الرأي العام واضعاف الثقة بحقيقة الاوضاع الاقتصادية في لبنان من خلال تصوير البلد وكأنه مشرف على الافلاس. ولقد آلينا على انفسنا دائما ان نقول الحقيقة وان نطلع الرأي العام على الحقائق المالية والاقتصادية بكل امانة وشفافية وهذه الارقام التي ذكرناها في فذلكة الموازنة هي الارقام الحقيقية لحجم الدين العام.

ونحن لم نخف الحقيقة اطلاقا وقلنا منذ البداية كما نقول اليوم ان هنالك مشكلة في هيكلة الدين العام والمعالجة تكون من خلال اسلوبيين:

١ - اطالة آماذ تسديد الدين العام.

٢ - تخفيض كلفة الفائدة.

ولقد تقدمنا باقتراح تحويل جزء من الدين العام الى عملات اجنبية لتخفيف كلفة الفائدة وخدمة الدين من جهة ولاطالة آماذ تسديد هذا الدين من جهة ثانية بحيث تتوزع استحقاقاته على فترات اطول تؤمن للاقتصاد

اللبناني وللمالية العامة القدرة على تسديد هذه الديون بشكل افضل وبكلفة ادنى .

اما عن قدرة لبنان على الاستدانة فلا بد من القول ان قدرة لبنان على الاستدانة من الخارج هي اكبر بكثير من قدرة بعض البلدان النامية التي تشابه اوضاعها الاقتصادية مع اوضاعنا . فلبنان قد تمكن من الاستدانة من الخارج خلال السنوات الثلاث الماضية وكان كل اصدار هو افضل في شروطه من الاصدار الذي سبقه سواء من حيث المدة ومن حيث الكلفة . وهذا اسطع دليل على ثقة العالم بوضع لبنان الاقتصادي والمالي ذلك انه لا يمكن للمؤسسات والاسواق المالية العالمية ان تقبل باقراض دولة ما الا اذا كانت مطلعة على حقيقة اوضاعها الاقتصادية ولديها الثقة بأوضاعها المالية والاقتصادية وبقدرتها على ايفاء هذه القروض ، وهذا يثبت ملاءة لبنان وسمعته الائتمانية على صعيد العالم ، وانه من المستغرب فعلا ان يحظى لبنان بهذه الثقة عالميا وان لا يحظى بالثقة نفسها من عدد من ابناؤه . علما اننا حكومة ومجلسا لم نلجأ الى سياسة الاقتراض عن هوى او عن رغبة ، ولكننا لجأنا اليها مرغمين ولم يكن لنا سبيل آخر لكي نتمكن من معالجة مشاكلنا الاقتصادية والمالية واعادة بناء البنية التحتية التي بدونها لا يمكن ان نأمل بتشجيع الاستثمار في لبنان او بتوظيف الاموال وتعزيز معدلات النمو فيه وعودة لبنان الى خارطة العالم الاقتصادية .

خامسا : في الانفاق الاجتماعي :

لقد تطرق احد النواب الكرام الى الانفاق على القطاعات الاجتماعية وخاصة التي ينفذها مجلس الانماء والاعمار في هذه المجالات . وتضمنت مداخلته اعتراضا على الانفاق على الكهرباء والهاتف والطرق قبل الانفاق على الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية . وهذا ما يثير استغرابنا اذ عندما شكلت الحكومة الاولى للرئيس الحريري يذكر جميع اللبنانيين كيف كانت عليه حال الكهرباء والطرق والهاتف فكيف يمكن انشاء وتشغيل المدارس والمستشفيات الجديدة اذا لم يكن هنالك كهرباء وطرق وهاتف . انه من البديهي ان تأخذ البنى التحتية الاساسية الاولوية وذلك كان مطلب اللبنانيين ومن ثم نتقل الى تعزيز الانفاق الاجتماعي وبالفعل وفضلا عما انفقته الحكومة في المجال الاجتماعي وهي مبالغ كبيرة ، كما تبينها الاحصاءات المقارنة في موازنات السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨ حيث ارتفع الانفاق تدريجيا على :

مليارات الليرات		
١٩٩٨	١٩٩٢	
٢٧٠	٨٩	شؤون الصحة
٤٧٠	٢٠٧	شؤون التربية
٦٩٠	٣٣	شؤون التعليم المهني
١٨٧		شؤون التعليم العالي
٩٤	١٤	الشؤون الاجتماعية

ان لدى مجلس النواب الآن مشاريع قروض معظمها ميسر بحوالي ٧٦٧ مليون دولار حصة الشأن الاجتماعي فيها ٦٨٠ مليون دولار كما ان مجلس الانماء والاعمار يفاوض على مشاريع بقيمة ٦٦٦ مليون دولار حصة الشأن الاجتماعي فيها تبلغ ٤٢٠ مليون دولار. وتجدر الاشارة هنا الى ان الاتفاق على البنى التحتية الاساسية يؤدي الى تحسين نوعية معيشة جميع المواطنين.

سادسا: في مسألة الاستدانة:

وربما اكثر ما يثير الاستغراب بمدخلة احد النواب الكرام هو تطرقه الى موضوع الاستدانة بالعملات الاجنبية. وقد قال حرفيا «عند الاضطراب، اكرر عند الاضطراب، يبقى الدين بالليرة على الامد الطويل اقل خطرا واقل عبئا من الدين بالعملات الاجنبية. والسبب في ذلك» يتابع حضرة النائب «واضح وبسيط، هو ان لبنان اكثر تحكما في المحصلة النهائية بالعناصر المحيطة بمستقبل الدين، اذا كان هذا الدين بالليرة اللبنانية، أي انه اكثر تحكما بالكتلة النقدية، ومعدل الفائدة وسعر الصرف» اكرر وسعر الصرف. وهذا كلام خطير اذ انه يجذ الاستدانة بالعملة اللبنانية باعتبار ان ذلك يسمح للحكومة بتخفيض قيمة هذا الدين من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية، او من خلال التضخم عند الاقتضاء. وخطورة هذا التدبير انه يصيب مباشرة لقمة عيش وادخارات المواطنين اللبنانيين، وهو اسلوب نرفض التعامل به لاننا مصممون على المحافظة على استقرار سعر الصرف واستقرار الوضع النقدي وعلى ادخارات ولقمة عيش الشعب اللبناني.

نسيب لحود: دولة الرئيس، انا لم اقل ذلك واطلب الرد في النهاية. انه يقول: هذا كلام خطير ويقول انني عنيت مسألة تخفيض قيمة العملة اللبنانية واطلب الاجابة.

وزير الدولة للشؤون المالية: السيد الرئيس، حضرات السادة النواب،

ان مشروع الموازنة الذي قدمناه هو خطوة على الطريق الصحيح لمعالجة مشاكل لبنان المالية والاقتصادية وضبطها. وهو يشكل مع مشروع الورقة الاصلاحية. اذا ما تعاونوا على تنفيذ

مضامينها وينودها بشكل جدي ومسؤول، الارضية الصالحة لكي تؤدي هذه المعالجة نتائجها المرجوة وتؤمن مزيدا من الاستقرار للاوضاع المالية والاقتصادية الذي توصلنا اليه بعد جهد كبير. واحتواء لمشكلة عجز الموازنة وتنامي الدين العام وتعزيزا للنمو الاقتصادي.

بقي ان نقول اننا لن نفيد اطلاقا ولن نحل المشكلة بتوجيه الاتهامات الى بعضنا بعضا او بتبادل المسؤوليات وتوزيعها، فالكل مسؤول وعلينا جميعا ان نتعاون ونتضامن من اجل حل مشاكلنا الاقتصادية والمالية بروح المسؤولية التي يجب ان تسود كل اعمالنا ومن خلال التشاور والحوار الدائم وتبادل الراي والافكار للوصول معا الى افضل الحلول ولكي نكون على مستوى ثقة المواطن وثقة العالم بنا ونحن قادرون اذا ما وضعنا ايدينا في ايدي بعض بكل صدق واخلاص ان نحقق آمال اللبنانيين وطموحاتهم.

والحقيقة ان ما تم من انجازات حتى الآن ليس بالقليل، وقد لفتت انظار العالم اليها، ولكن طموحنا وطموح الشعب اللبناني لا يقف عند هذا الحد، ونحن مدعوون ومطالبون ببذل المزيد من الجهود والتضحيات، ولبنان قد حباه الله بشعب يتمتع بطاقات مبدعة وقدرات خلاقة وطموح لا حدود له، وهذا يشكل لنا زادا ودفعاً لمتابعة المسيرة التي بدأناها معا، ولا نشك لحظة اننا قادرون وواصلون وشكرا.

الرئيس: ما هو الكلام الذي ذكرته تماما، استاذ نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، في كلام السيد الوزير تطرق الى كلام ذكرته بمدخلتي بمناقشة الموازنة. حيث قال انه كلام خطير، وهذا سيؤدي الى تخفيض بواسطة تخفيض قيمة العملة اللبنانية. انا كلامي لا يعني ذلك واطلب توضيح هذا الكلام للسيد الوزير.

الرئيس: ماذا ذكرت انت، ألم تزل ورقتك معك: والمقطع ما هو.

نسيب لحود: لقد قلت صحيح ان الدين دين ويجب السعي الى تثبيته والتقليل منه ويبقى الدين بالليرة على الالامد الطويل اقل خطرا واقل عبئا من الدين بالعملات الاجنبية، والسبب في ذلك واضح وبسيط، هو ان لبنان اكثر تحكما في المحصلة النهائية بالعناصر المحيطة بمستقبل الدين، اذا كان هذا الدين بالليرة اللبنانية.

أي انه اكثر تحكما بالكتلة النقدية ومعدل الفائدة وسعر الصرف. اود ان اقول ماذا يعني هذا الكلام، مع الاسف انا اعتقد ان كلام السيد الوزير، يحمل الكثير من التجني، لانني لم اتحدث مرة عن سعر الصرف. الذي اعنيه ان الحكومة اللبنانية اليوم، تقوم باستبدال دين قصير الالامد بالليرة اللبنانية، بدين طويل الالامد بالعملات الاجنبية هذا الذي طلبته.

فلا يمكن - لان الحكومة لديها نظرة قصيرة الالامد لقضية الدين وكل همها من قضية الدين - معرفة الكلفة في الستة الاشهر القادمة لاسباب معروفة وهي اتمام السنة ١٩٩٨.

نحن مسؤوليتنا كنواب، ان ننظر الى كلفة الدين ومخاطره على الامد الطويل. الذي تريد الحكومة ان نقترض على اساسه.

عندما تتكلم الحكومة عن دين لمدة ٢٠ و ٣٠ سنة نحن مسؤوليتنا كمجلس نواب ان نحدد ما هي كلفة الدين على مدة ٣٠ سنة وما هي المخاطر المحدقة فيه.

والذي ا قوله دولة الرئيس، انه عندما تستدين الدولة بالليرة اللبنانية وبما انها متحكمة بالكتلة النقدية، باستطاعتها اصدار اوراق نقدية وتقوم بسداد هذا الدين اذا صادفتها مشاكل مؤقتة أثناء التسديد. اما اذا كان هذا الدين بالعملة الاجنبية وتمت استدانته من الاسواق المالية الاجنبية التي لا ترحم احدا، لان هذا الدين ليس من الدول بل هو من الاسواق المالية.

اذا كان لدى الدولة اللبنانية مشاكل مؤقتة لتسديد هذا الدين، وتعسر الدفع ووقعت في العجز، باستطاعة الاسواق المالية العالمية ان تضع يدها على موجودات لبنان الخارجية، بما فيها الجزء من الذهب الموجود بالخارج وجميع التحويلات اللبنانية الموجودة بالخارج.

واذا كان رئيس الحكومة ووزير المالية يقولان لي، ان المخاطر هي نفسها سواء كانت الاستدانة بالعملة الاجنبية او بالليرة اللبنانية، فانا اود ان اسمع هذا الكلام، بضميرهم هل هي المخاطر نفسها؟

نجاح واكيم: من الضروري الاجابة على هذه النقطة بالذات. واذا ارتفع الدولار ما هو العمل؟

الرئيس: بالنظام الكلمة للرئيس السيد حسين الحسيني.

حسين الحسيني: عندما تحدث الوزير فؤاد السنيورة كان حديثه باسم الحكومة، لان الكلمة كانت للحكومة، سأنتقل من هذه الواقعة النظامية لاقول بأنه ورد امران.

من الظلم على المجلس ويحق للمجلس بأن يسجل في المحضر وكأنه حصلت موافقة ضمنية من قبل المجلس.

ورد في كلام السيد وزير الدولة للشؤون المالية، او وزير المالية بالوكالة، شيء عن الورقة الاصلية او ما اصطلح عليه بالورقة الاصلية. وهذا الشيء تم اقراره في مجلس الوزراء، وقال مجلس الوزراء انه سيرسل الى مجلس النواب مشاريع قوانين. لان ليس باستطاعتنا نحن ان نناقش ورقة عناوين. بينما ورد في كلام الوزير انهم يستندون اليها ومطلوب الالتزام فيها بينما نحن لم نقرأها بعد.

النقطة الثانية: ورد في كلام السيد الوزير شيء عن مجلس الانماء والاعمار ومفاوضاته، هذا يذكرنا بالمجلس الاقتصادي والعلاقات الخارجية المشهور يذكرنا الكلام الذي يمر بمجلس النواب، اننا نناقش شيئاً لم نره انا اتمنى ان يسجل هذا في المحضر.

وانه لا يمكن ان تمر مناقشة «لسوبر وزارة» موجودة بينما الوزارة الحقيقية موجودة في مجلس

الانماء والاعمار وناقش نتائجها دون ان نعرف ما هو مضمونها وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس،

كلمتان فقط: معالي الوزير أورد بكلامه وبجوابه كلاما تطرق به الى ما قاله الزملاء وانا احدهم، فيما يتعلق بالدين العام ونسبته من الناتج المحلي القائم، تناول ايضا الاستدانة من الخارج، وذكر بأن السندات تتحسن شروطها.

انا اود ان اوضح كي لا يكون هناك أي التباس لدى الرأي العام، ان معالي الوزير اخطأ كثيرا في كثير من الارقام، وانا اود ان آخذ الارقام الرسمية عام ١٩٩٧. عام ١٩٩٧، دولة الرئيس نسبة الدين العام من الناتج المحلي القائم وصلت الى ٩٥٪، عندما ذكرنا انه سيتجاوز ١٠٠٪ نكون على حق بذلك.

هو اعتمد على النفقات الواردة بالموازنة بينما نحن نعطيه نفقات حقيقية.

٢ - صحيح اننا عندما نذهب للخارج حتى نأخذ Zero Bond يسألوننا عن اوضاعنا ويدرسون ملفنا قبل تسليمنا، ان ما ذكره هو صحيح بالنسبة الى تحسن شروط السنوات التي كنا حاصلين عليها. لكن كيف ومتى؟

كيف؟ عندما صدرت الموازنة عام ١٩٩٧ كانت نسبة العجز فيها ٣٦٪، الآن وعندما علمت كل الاسواق المالية، ان العجز المحقق عام ١٩٩٧ فعليا وصل الى ما يقارب ٦٠٪، فأنا اعلم ان نظرة الاسواق العالية الينا مختلفة جدا ولن تتحسن يا معالي الوزير حتى «ما تروح بالغلط وتروح الحكومة».

اما الموضوع الثاني، «Zero Coupon Bond» فقد اتى بورقة الاصلاح.

الرئيس: عندما تصل الى موضوع الموازنة تتطرق اليه...

نائلة معوض: اريد ان اسجل اعتراضي، ولم تعطني حق الجواب.

الرئيس: اعطيتك اربع مرات.

نائلة معوض: انا اسجل في المحضر، حول اعتراضي الشديد في هذا الموضوع.

الرئيس: يسجل في المحضر.

الكلمة للزميل خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس،

ذكر السيد الوزير ان لجنة المال والموازنة، بتخفيضها للواردات، عادت ورفعت نسبة العجز الى ٤٠٪. انا يهمني توضيح هذه النقطة.

اولا: بدأ بالشكر للجنة المال، لانها خفضت نسبة ٨٠ مليارا من النفقات، والحقيقة انا هنا اؤكد ان قدرتنا في لجنة المال على التخفيض، كان ايضا بتعاون معالي الوزير مشكورا على هذا.

لكن ومن الروحية هذه التي كنا نتعاون فيها نحن واياه، ليس له حق معالي الوزير، نتيجة تقدير واردات ونتيجة رسوم عالية، ان يقول اننا عندما نخفض هذه الرسوم نكون قد رفعنا نسبة العجز، أي اننا لا نستطيع وضع سلم عال في تقدير الواردات، عن طريق وضع رسوم او ضرائب غير مباشرة عالية، وان لجنة المال والموازنة رأفة بأصحاب الدخل المحدود، قامت بتخفيض هذه النسبة من الزيادة بالرسوم، فقالوا اننا نحن زدنا العجز.

الرئيس: هذا حق دستوري للجنة.

خليل الهراوي: لذلك انا اظن، انه هو ركز اكثر شيء في حساباته على موضوع الغاء المادة التي تتعلق بموضوع شركتي الهاتف الخليوي والاتفاق الحاصل بينهما.

انا هنا اود التأكيد اننا نحن لم نلغها بالمطلق. بل طلبنا من الحكومة اعادة المفاوضات، ومن الممكن ان المئة مليار التي خسرتها، يمكن ان تعملها ١٢٥ مليارا، وحينئذ تنخفض نسبة العجز يا معالي الوزير.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، السادة النواب، كل عام وانتم بخير،

على مدى خمسة ايام استمعنا واستمع الشعب اللبناني الى مناقشة الموازنة ومناقشة الوضع العام في البلاد من قبل السادة النواب.

يمكن تقسيم ما قيل الى ثلاثة اقسام:

قسم: نترك للناس والشعب ان يحكم عليه واليه. اذا كان هناك من معلومات، فقد صدرت بيانات بخصوصها، واذا كان هناك من نقص في هذه المعلومات، فيصدر لاحقا لاتمام الاجابة عن هذه الامور.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، اود ان اسجل حق الرد. لان هذا الكلام هو رد على كلامي.

الرئيس: عندما ينتهي اعطيك حق الرد.

رئيس الحكومة: قسم يمثل غالبية السادة النواب، تكلموا عن معاناة الشعب اللبناني، والمعاناة التي نعيشها جميعا، كانوا مرآة الناس بوصف الحالة التي تعيشها البلاد وبوصف الحالة التي تعيشها المناطق التي يمثلونها. نحن نؤيد هذا الكلام ولا نستطيع الا ان نؤيده ولا نستطيع الا ان نشعر مع الناس فيما يشعرون به. ان معاناة الناس لم تبدأ الآن، وهي مشروعة، وحاجاتهم مشروعة ومسؤوليتنا جميعا ان نجد الحلول الناجحة لما يعانونه.

قليل الكثير بحاجات الناس وبالشأن الاجتماعي وبمعاناتهم وبالحاجة الى المدارس والجامعة، وبالحاجة الى زيادة الرواتب وهذا امر مشروع، لم يقل النواب هذا الكلام، كرها بالحكومة ولا تجنبا على احد.

قالوا هذا الكلام لانهم كانوا مرآة صادقة لما يعانيه الناس في بلد عانت من الحرب وما زال جزء من اراضيها محتلا، وما زال العدو الاسرائيلي يربض على جزء عزيز من ارضنا، وما زال العدوان مستمر على هذا الجزء العزيز، وهذا العدوان ينعكس على كامل تراب الارض اللبنانية. نحن نتعاطف مع ما قاله السادة النواب في هذا الاطار ونعلم حق العلم، ان من واجبتنا جميعا ان نجد الوسائل لسد الحاجات ورفع الظلم عن الشعب اللبناني. لكن لي هنا ملاحظة، وصف حالة البلاد وما تعانیه شيء وتحميل الحكومة كامل الوضع شيء آخر.

ان ما تعانیه البلاد، هو تراكمات من عشرات السنين من جهة، وبسبب الحرب التي زادت الامر صعوبة ومرارة. بالتالي دعونا جميعا نعتبر ان المشكلة هي مشكلتنا جميعا ودعونا جميعا نحاول ان نجد الحلول الناجحة للوصول الى ما يصبو اليه الشعب اللبناني. هناك قسم ثالث من الكلام الذي قيل حول اعطاء الموضوعية والحرص على المصلحة العامة، واعطاء ارقام للدلالة على ان الحكومة، كل ما قامت به هو خطأ، وانها تحاول تشويه الواقع وتمويهه.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، انا ايضا احتفظ بحق الرد، واحضار الارقام كي يرى اذا كان من تشويه ونحن حريصون على الموضوعية والمصلحة العامة.

رئيس الحكومة: الحقيقة انه عندما يتكلم النواب ويسألون ويشكون عن وضع المناطق، وامامنا الموازنة. اذا لم تدرج المشاريع التي يسألون عنها ضمن الموازنة علينا ان نتوقع في العام القادم، اننا سنسمع الكلام نفسه.

نستطيع ان نحاسب الحكومة على ما اعطيناها، لا على ما نتمناه ان يتم تنفيذه. امامنا موازنة فيها ارقام فيها مشاريع فيها اعتمادات. سنحاسب الحكومة على ما وضعنا بين ايديها لا على ما نتمنى وتتمنى الحكومة ان تقوم به.

لقد تم نعت فذلّة الموازنة عندما تكلمت عن ان الحكومة اولت الشأن الاجتماعي الاهتمام اللازم بانها تشويه للواقع وتمويه له.

وقيل ان الحكومة لم تنفق على القطاعات الاجتماعية، او ان الانفاق الاستثماري على القطاعات الاجتماعية هزيل ومتواضع، للدلالة على ان الحكومة لم تعط الشأن الاجتماعي الاهتمام اللازم، وان ما انفق من نفقات استثمارية على القطاعات الاجتماعية هو ١٣٪ من الانفاق الاستثماري على القطاعات عامة، القطاعات

الاجتماعية الموزعة على التربية والصحة والشؤون الاجتماعية.

ان هذا الكلام هو في الحقيقة تشويه للواقع لاننا بهذا الكلام نؤشر الى ان الاهتمام بالشأن الاجتماعي هو فقط من خلال الانفاق الاستثماري على القطاعات الاجتماعية، يعني اننا اذا استأجرنا مدرسة، هذا ليس انفاقا اجتماعيا، اذا وقفنا عقودا مع المستشفيات للطبابة فهذا لا يندرج تحت الشأن الاجتماعي.

دعوني اذكر بعض الارقام: وزارة التربية عام ١٩٩٢ كانت موازنتها ٢٠٦ مليارات ليرة، عام ١٩٩٨ امامكم ٦٨٨ مليار ليرة، وزارات التربية مجتمعة كان عدد الطلاب فيها ١٥٠ الف طالب، اليوم قاربوا الـ ٤٠٠ الف طالب، بمن فيهم طلاب التعليم المهني والتقني، طلاب المدارس الرسمية تسمعون في وسائل الاعلام انهم يتفوقون على نظرائهم في المدارس النخبة وليس فقط في المدارس العادية، يكونون الاوائل في كثير من الحقول، ويتم تكريم هؤلاء الطلاب من قبل الدولة حين نقول ان هناك ٤٠٠ الف طالب يعني اننا نقارب ان نصل الى ان ٥٠٪ من طلاب لبنان بشكل او بآخر يدرسون على نفقة الدولة، الجامعة اللبنانية كانت موازنتها عام ١٩٩٢ اربعين مليار ليرة، اما اليوم فهي ١٢٠ مليارا في موازنة ١٩٩٨ وزاد عدد طلابها فقط ٢٥٪ وزارة الصحة كانت موازنتها عام ١٩٩٢ تسعين مليارا، اما اليوم فهي ٢٧٠ مليارا، طبعا انا اعرف ان بعض الاخوة النواب سيقولون ان هناك هدرا في المدارس وهناك اساتذة يقبضون دون ان يشتغلوا، وبالصحة هناك هدرا في المستشفيات، لا اريد مناقشة هذا الامر، انما سأناقش امرا آخر، هو اننا كلنا نعرف انه قبل بضع سنوات كان اللبناني اذا حصل معه عارض صحي لا يقدر ان يتطبب بشكل من الاشكال الا اذا كان في الضمان، او كان مضمونا بالدولة او بشكل آخر، بينما اليوم ليس هناك مواطن على الارض اللبنانية لم تؤمن له الطبابة، الآن يأخذ طبابة ممتازة اقل ولكن هناك مجال بأن يطبب، هذا الامر يحصل لأول مرة في تاريخ الجمهورية اللبنانية، لم يكن حاصلا من قبل، وهذا الامر تم، ولم تقم به الحكومة وحدها، انما قمنا به نحن واياكم، الحكومة وحدها لا تقدر ان تضع اعتمادات، تمت بالتوافق بين المجلس النيابي وبين الحكومة، فمحاوله القول بأن الحكومة لا تهتم بالشأن الاجتماعي اعتقد ان هذا الامر ليس دقيقا، وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٢ كانت مديرية عامة موازنتها ١٣ مليارا، الآن اصبحت ٩٤ مليارا، نأتي الى امر آخر تم انتقاده ايضا من احد السادة النواب اننا في الفذلقة جمعنا الامور الاجتماعية والرواتب والامن وخلافه واعتبرناها ٥١٪ وان هذا تشويها للواقع وتمويها له، لو كان هناك تشويه او مقصود التضليل لما وضعت كلمة الامن ضمن الفذلقة، حين نقول هذا الكلام، نقول ان السلم الاهلي في البلد لا يؤمن فقط من خلال التقديمات الاجتماعية، السلم الاهلي يؤمن بواسطة مجموعة من الامور، الوفاق السياسي واحد منها،

ولكن القوى الامنية ايضا واحد منها وهي تقوم بواجباتها بكل فاعلية ونحن نحيتها من هنا ونحجي كل العاملين في القوى الامنية وكل قرش يصرف في هذا الاطار هو في مكانه، انما هذا لا يمنع ان نقول ما هي القيمة التي تصرف، عام ١٩٩٢ كانت موازنة الدفاع ٤٠٠ مليار، عام ٩٨ اصبحت ٧٥٩ مليارا، وزارة الداخلية عام ١٩٩٢ كانت موازنتها ١٤٩ مليارا، عام ١٩٩٨ اصبحت ٣٥٠ مليارا، هذا الامر كله مترابط ببعضه، السلم

الاهلي الذي نعيشه هو نتيجة الامن من جهة والوفاق السياسي من جهة والتعاون مع الاخوة في سوريا من جهة ومحاولة حل المشاكل الاجتماعية من جهة اخرى، وايضا في نفس المداخلة وردت كلمة لا عدوان اسرائيلي كبير على لبنان في العام ١٩٩٧ وكأن الحكومة مفروض ان يقع عدوان في كل سنة لتأخذه في الاعتبار، لم يحصل العدوان فربحت، وكأن الاحتلال الاسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي لا اثر له على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، عندما نتكلم عن هذا الامر نقول:

من المفهوم ان اسرائيل عدو، طيب، عدو يحتل ارضنا، عدو يضربنا كل يوم، الحكومة تتذرع بالعدو، العدو يذكرنا بنفسه كل شهر على ابواب بيروت، لا يمكننا ان نخفي وجهنا بأيدينا ونقول اسرائيل بسيطة، اسرائيل ليست بسيطة، الاحتلال الاسرائيلي للجنوب ليس بسيطا، الاحتلال الاسرائيلي للجنوب يجب ان ندرك كلنا انه اكبر مشكلة تواجه لبنان وهي مؤثرة على كل حياتنا، وهذا الامر اعتقد انه معروف لمجموع الشعب اللبناني وللشادة النواب، لا يمكننا ان نعتبر ان الاحتلال الاسرائيلي للجنوب امر مفروغ منه انه عدو، صحيح انه عدو ولكنه ليس مفروغا منه، انه يؤثر على مجمل حياتنا، ولا يمكننا ان نعتبر انه ليس احد العوامل التي تؤثر مباشرة على كل تطور الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد، هذا امر يكلف ليس فقط اموالا، انه يؤثر على كل الدورة. اسرائيل دخلت الجنوب لمدة ١٧ يوما التكلفة المباشرة معروفة، اما التكلفة غير المباشرة بقينا نعيشها عدة اشهر. عام ١٩٩٧ لم يحصل عدوان، وبالتالي انتهى العدوان، صحيح ان آثار العدوان انتهت في نهاية ١٩٩٦ ولكننا لا نستطيع ان نضع خطأ ونقول انتهى، لا، هذا غير صحيح، كلنا نعرف انه غير صحيح.

ننتقل الى أمر آخر اشار اليه الوزير السنيورة، الذي له علاقة بموضوع ضريبة الدخل المباشرة واننا نحن البلد الوحيد في العالم وفي المنطقة، الذي يأخذ ضريبة ١٠٪، ربما، وانه حين وضعت الضريبة ١٠٪ على اساس ان تزيد الاستثمارات في البلد ولم تزد، وان تزيد الايرادات فلم تزد، وقيل ان الايراد كان ١،٨ من الدخل القومي او من الناتج المحلي في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، وانخفض الى ١،٦ في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، اولا كلنا نعرف انه في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ حصلت تسويات على الضرائب على السنوات السابقة، فحين نقول ١،٨ فمن ضمنها ٠،٤ تسويات سابقة هذا الامر ليس سرا فهو معروف، بالتالي اذا نزلنا من ١،٨، ٠،٤ يبقى ١،٤ وحين تصبح ١،٦ فهذا يعني انها زادت، هذا كلام بالارقام، اما اذا اردنا ان نحكي وباستطراد ان المفروض، وهذه نسبة مخفضة جدا، يجب على ضريبة الدخل ان تشكل من ٥ الى ٦٪ من اجمالي الناتج المحلي، انا اوافق، اذا كنا نعطي الصورة الحقيقية، ولا نعطي الصورة مغلوطة، يجب ان نقول ما هي قيمة ايرادات الدولة من الدخل المحلي، حين نقول المفروض ان تكون بين ٥ و ٦ وهذا صحيح علينا ان نقول كم تمثل ايرادات الدولة من الناتج المحلي، الا اذا كنا نريد ان نعطي صورة فقط لنقول ان الحكومة تشوه وتعطي صورة غير صحيحة، في لبنان مجموع مداخيل الدولة او مجموع مداخيل الحكومة هي ١٧٪ من الناتج المحلي، في فرنسا ٤٤،٥٪، في مصر ٣٤٪، نحن دخلنا كحكومة يوازي نصف مدخول الحكومة المصرية من الناتج المحلي، بالتالي عندما نقارن ونقول يجب ان تكون ٥ و ٦٪ يجب ان نقول اصلا كم نأخذ اضافة هل نحن دولة تعيش في جزيرة معزولة عن العالم، ام نحن جزء من هذا

العالم؟ اذا كنا جزءا من هذا العالم، فلننظر الى العالم ماذا يفعل، في فرنسا تمثل ايرادات الدولة التي هي ٤٤,٥٪ من الناتج المحلي تمثل الضريبة المباشرة، اعني ضريبة الدخل ١٨٪، و ٤٥٪ تمثل الضريبة على «T.V.R.» اعني ضريبة غير مباشرة، اضافة لامور اخرى، مجموع الضرائب غير المباشرة في فرنسا تصل لحدود ٧٠٪ وهذه دولة اشتراكية منذ العام ١٩٨٢.

في مصر الضرائب المباشرة وغير المباشرة ايضا ٧٠٪ وهذه كانت دولة اشتراكية وهي تخرج من هذا الامر، نحن نطلب من الحكومة اللبنانية التي وضعت قانون ضرائب قبل سنوات، ان يعطي مفعوله خلال ستة أو سنتين، ان لم يعط يجب ان نغيره فوراً، لماذا اقول هذا الكلام؟ لانه اذا كان عندنا دخل قومي بقيمة كذا، ونأخذ منه مبلغ كذا، فالحل بالنتيجة ان يزيد المبلغ التي تأخذه الحكومة من مجموع الناتج القومي، انما هل تتحمل اوضاع الناس؟ اكيد لا، اذا ما هو الحل؟ الحل، السادة النواب الذين اعطونا هذا الكلام هم مطالبون به، وانا معهم في هذا الامر، الحل بزيادة الانتاجية وتوسيع الاقتصاد، الحل بزيادة الناتج المحلي، لانه حين يزيد الناتج المحلي او الناتج القومي او ال G.T.P، المفروض ان الحكومة عندها قدرة الى ان تأخذ ايرادات او ان تحصل ايرادات، كيف نزيد الايرادات؟ بتشجيع الاستثمار، كيف نشجع الاستثمار في بلد مثل لبنان؟ في سوريا هناك المرسوم رقم ١٠ الذي يعطي تسهيلات غير اعتيادية لكل من يريد ان يستثمر، في تركيا نفس الكلام، في قبرص ايضا، ولا اريد ان احكي عن اسرائيل، على فكرة في اسرائيل الدخل القومي يصل الى ٨٥ مليار دولار، تأتيم مساعدات ١٥ يبق ٧٠، وهم ٦ ملايين نسمة هل هم احسن منا؟ بماذا؟ موجودون في كل العالم؟ نحن ايضا «شاطرين»؟ ليست هناك من هو اشطر من اللبنانيين، قضايا؟ ليس هناك احد قبضاي مثل اللبناني، «محبوبون»؟ «نحن المحبوبون»، العالم يجب ان يساعدهم؟

نحن من يجب العالم ان يساعدا، العالم سيقف معنا؟ سيقف العالم معنا نحن، ليس مع اسرائيل ولا مع اليهود، يريد ان يقف مع اللبنانيين، ٨٥ مليار دولار ال G.T.P في اسرائيل وهذه ليست ارقام سنة ١٩٩٧، هذه الارقام انا سمعت بها منذ سنة، اذا، نحن ليست عندنا رغبة في زيادة الضرائب على الشركات، لاننا نريد ان تأتي الينا الشركات، لانه ليس عندنا مؤسسات منتجة، لا يجوز ان نلعب بهذا الامر بطريقة اننا نريد ان نحصل على قرشين، اذا حصلنا على قرشين فنخسر عشرة، نحن لا ندافع عن الشركات وعن اصحاب الاموال، لا يفهم احدكم الامر «غلط»، نحن بحاجة لمؤسسات تأتي وتستثمر في البلد ونشجعها، وبحاجة الى ان نعطيها حوافز لكي تشتغل، نحن اراضينا غالية، مساحتنا صغيرة، اليد العاملة عندنا مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة، فاذا يجب ان تعطي حوافز في الوقت الذي غيرك عنده الارض الكبيرة مثل مصر، عنده الارض الواسعة مثل مصر، الايجار رخيص مثل مصر، وعنده الحوافز اضافة فوقها.

موضوع الاصلاح الاداري تكلم عنه الوزير السنيورة، انه رغم كل ذلك، ايراداتنا تزداد من الضرائب، تزداد من النسبة، وتزداد من المبالغ، وشرحتها، امر آخر، قيل ان حصة الاستثمار تنخفض من الناتج المحلي

الاجمالي، نزلت من ٣٣٪ عام ١٩٩٥ الى ٣٠٪ عام ١٩٩٦ ويتوقع ان تكون سجلت مزيدا من الانخفاض عام ١٩٩٧ لتصل الى ٢٦٪، وثمة مؤشر آخر في تراجع الاستثمار هو نمو الودائع لدى المصارف بوتيرة اعلى من نمو التسليفات الى القطاع الخاص، ان الودائع لدى المصارف زادت بنسبة ٢٦،٢ عام ١٩٩٧ بينما لم ترتفع تسليفات المصارف للقطاع الخاص سوى بنسبة ٢٠،٩، هذا الامر يعني ببساطة تراجع الاستثمار وعزوف القطاع الخاص عن التوظيف في مشاريع جديدة هذا الكلام ليس دقيقا، الارقام صحيحة انما الاستنتاج غلط، لن ناقش الارقام لانها صحيحة، انما الاستنتاج مبني على انه ليس هناك توظيفات الا بتسليفات، ليست كل التوظيفات قائمة على التسليفات، انتم تسمعون بصفة مستمرة ان هناك شركات تنشأ وهناك رساميل تدخل في هذه الشركات واموال تأتي من الخارج مباشرة لكي تدخل في هذه الشركات والمؤسسات، لا يمكننا ان نتجاهل هذا الامر، اضافة لذلك كثير من المؤسسات الانتاجية تغير معداتها وتشتري معدات جديدة مقسطة على سنوات من الخارج، اذا اراد احد ان يحدد مصنعا او يفتح مصنعا يشتري معدات من الخارج يدفع ثمنها على ١٠ او ٨ او ٧ سنوات، هذه لم يخرج من بنك ولم يدفع ثمنها، انما يوقع اتفاق لديه مصداقية، عنده تاريخ، يعرفونه، فيعطونه، يقسطون له، فيشتري، لا يمكننا ان نعتبر ان هذا المؤشر، هو المؤشر الحقيقي على انخفاض الاستثمارات على الاطلاق وبالتالي نحن، لا يجوز لاي سبب من الاسباب ان نحاول التقليل مما حصل خلال السنوات الماضية، ولا يجوز لاي سبب من الاسباب مهما كانت الدوافع ان نحاول اعطاء صورة غير دقيقة عن وضع البلاد، لا يجوز ان نعطي الانطباع بأن خطة نهوض البلاد او عملية نهوض البلاد، او عملية النهوض بالبلاد قد فشلت، هذا الموضوع ليس شخصا، هذا الموضوع له علاقة بمستقبل الوطن، هذا الموضوع ليس له علاقة لا برفيق الحريري، ولا بحكومة رفيق الحريري، ولا بحكومات رفيق الحريري، رفيق الحريري اليوم هنا وغدا ليس هنا، انما البلد هو الذي يبقى، لا يجوز يا جماعة ان نحاول نحن بصفة مستمرة، وبصفة يومية، وبصفة منظمة، ضرب مصداقية البلد في كل النواحي، هذا لا يعني ان البلاد وجميع الامور في البلاد تسير بشكل ممتاز، لا لا نقول هكذا، للمجلس النيابي ملاحظاته ولنا اكثر من ملاحظات، كثير من الامور تجري في البلاد ونحن غير راضين عنها، وكثير من الممارسات تحصل في البلد ونحن لا نوافق عليها، ولكننا ننظر الى الامر باجماله وننظر الى البلاد بما كانت عليه وما اصبحت عليه الآن، هل الجميع راضون؟ اكيد لا، هل نحن راضون؟ لا، هل تعتقدون ان احدنا يرى الغلط ويكون مبسوطا به؟ اكيد لا، كيف يدافع الواحد عن امر غلط؟ احيانا يسكت وحيانا يتظاهر بأنه لا يرى، لا يتجاهل احد الاوضاع السياسية في البلد، ولا يستطيع احد ان يتجاهلها، انما يستطيع ان يتعاون وان يكون ايجابيا، ويستطيع ان ينطلق من بعض الاخطاء او من بعض الهفوات او من بعض المشاكل التي ربما حلها غير وارد الآن، ربما تحل بعد شهر او ثلاثة او خمسة اشهر، لكي يقول انه ليس هناك شيء في البلد يمشي بشكل جيد، لا يجوز الاستمرار في اشاعة اجواء اليأس والشك في البلاد، صدقوني ان هذا ليس طلبا من الحكومة، هذا الناس تطلبه، الناس تريد ان تعرف الحقيقة وهذا صح، هذا حقها، والناس تريد ان تعرف الاخطاء التي تحصل وهذا حقها، والناس تريد ان تثير المحاسبة وهذا حقها، لا يناقش احد حق الناس في المعرفة، ولا حق الناس في

المحاسبة، ونحن احرص الناس على هذا الامر، انما هذا الموضوع نريد ان نقوم به كلنا سويا، نحن واياكم، نرجع الى موضوعنا، موضوعنا الاساسي هو كيفية زيادة الناتج القومي، نحن لا يمكننا الا ان نعمل لزيادة الانتاجية، وهذا بعدة طرق، بعدة وسائل، لا يجوز ان نقول ان الزراعة والصناعة اعطيناها اقل من ١٪ في الموازنة وتتناسى ان لا صناعة دون بنية تحتية متطورة، نحن يا جماعة، الكل يعرف نبحت مع الاوروبيين من اجل توقيع اتفاق الشراكة الاوروبية ومضى علينا اشهر وسنوات في هذا الامر، يوما ما سنصل الى اتفاق، ما فائدتنا من الشراكة الاوروبية؟ الشراكة الاوروبية تعني ان بضاعتهم تدخل عندنا ضمن شروط معينة، وهي تدخل، وبضاعتنا تدخل عندهم ضمن شروط معينة، اين هي البضاعة التي ستدخل من عندنا الى عندهم؟ اين هي؟ كيف ان دولة مثل لبنان ممكن ان تستفيد من الشراكة الاوروبية، وتطور نفسها وتطور اقتصادها؟ سيستفيد لبنان من التكنولوجيا الاوروبية ويجلبها الى عنده الى هنا، ويتم تصنيعها بأسعار اخص، وبكميات اكبر، وتباع هنا وفي اوروبا، هكذا تعمل كندا بأمريكا، نهضة كندا كلها قائمة على الشركات الاميركية التي فتحت مصانع عندها، ايرلندا ايضا تفعل هكذا، ما الذي ينقصنا نحن لكي نعمل هكذا؟ كيف تطور اسرائيل اقتصادها بهذا الحجم؟ اذا لم نعط حوافز، واذا لم نعمل بنية تحتية جدية تسمح للشركات والمؤسسات الكبرى ان تستثمر في بلادنا بالشراكة مع اللبنانيين ومع رجال الاعمال اللبنانيين لايجاد فرص عمل للبنانيين كافة وفي مختلف المناطق لن يكون بإمكاننا ان نطور بلدنا، ولا يمكننا ان نطور اقتصادنا، ولا يمكننا ان نعمل شيئا في البلد، لننظر بايجابية للامور، ونحن منفتحون على كل الحلول وللتعاون مع الجميع، أقول هذا الكلام لا اقصد به ان اضع نقطة على فلان ولا ان اضع نقطة على «علان» اقصد ان اقول ان ظروفنا ليست سهلة، والظروف التي مررنا بها ليست سهلة، وامامنا ايام صعبة، ويجب ان نتعاون كلنا سوا، هناك امران آخران اريد ان احكي بهما، الامر الاول، موضوع الاستقرار النقدي، سمعت عدة مداخلات والحقيقة ربما كانت ايضا خارج المجلس النيابي ان الاستقرار النقدي يكلف الدولة والحكومة مبالغ طائلة، والمكلف اللبناني، وهذا هو السبب في ازدياد مديونية الدولة وعجز الخزينة، الاستقرار النقدي هو الذي قضى على آفة التضخم، هذه ورقة تقول: سنة ١٩٨٥ كان التضخم ٦٤,٢٪، سنة ١٩٩٨ كان ٤٨٢، سنة ٨٨ كان ١٢٣٪، ١٩٩٠ كان ٦٨,٥٪، ١٩٩١ كان ٥٠٪، ١٩٩٢ كان ٩٩,٩٪، ١٩٩٣ كان ٢٤٪، ثم نزلت فأصبحت فيما بعد، ٨,٨، ١٠,٨، ٨,٩ و ٨٪ سنبدل كل الجهد، ونحن قادرون على ذلك للحفاظ على الاستقرار النقدي في البلاد.

هذا الامر لا علاقة له بالسياسة، له علاقة بالبلد، بالناس، بمعاشات الناس، بعيشة الناس وبتطور البلد.

هناك انتقاد يوجه من وقت لآخر بأن الحريري راهن على السلام واقام مشاريع ضخمة من اجل ذلك، والسلام لم يأت وبالتالي اوقع البلاد في ورطة.

اولا: انا كررت عدة مرات من على هذا المنبر اننا مؤمنون بالسلام ولسنا مراهنين عليه.

ثانيا: لنقل ان هذا ممكن ان يكون شعارا يمكن للمرء ان يتحدث عنه ويتخطاه فلنر ما هي المشاريع التي قمنا بها

لأننا مؤمنون بأن السلام آت، دعمنا الجيش والقوى الامنية؟ فهذه ضرورة يحتمها السلم الاهلي، ان كان هناك سلام ام لم يكن.

قمنا ببناء البنى التحتية، هناك اربعة ملايين لبناني او اربعة ملايين شخص يعيشون على الارض اللبنانية يجب ان يعيشوا فمن المفروض على البلاد ان تتطور ولا بد من القيام بالمشاريع التي قمنا بها. ما هو المشروع الذي عملناه وكلف الدولة لأننا مراهنون على السلام؟ ألا نصلح الكهرباء، الا نصلح الهاتف؟ الا نبني طرقات؟ قيل الكثير حول الطرقات والاورتوسترادات وعدم جدواها، وانها ليست اولوية. صادف انني من ابناء الجنوب واننا نعاني جميعنا منذ كان عمرنا خمس سنوات من «البهدلة» على الطرقات، ولا يزال اهلنا في الجنوب يعانون من ذلك، لم ينتهوا بعد، وكذلك في البقاع وفي الشمال، ومداخل بيروت، أليس كذلك؟

اكرر اننا مؤمنون بالسلام ولكننا لسنا مراهنين عليه، نحن مؤمنون بالسلام ونعمل له لأننا شعب دفع فاتورة غالية جدا بسبب العدوان الاسرائيلي على ارضنا وعلى اطفالنا وعلى نساءنا وعلى بيوتنا. في هذا الموضوع، اعتقد ان لبنان والحكومة اللبنانية اثبتت تمسكها بأسس السلام، وتمسكها بوحدة المسار السوري اللبناني، ورفضها لاي حلول جزئية. وتمسكها بالمقاومة، وتمسكها بجميع الثوابت الوطنية. وهذا برأينا وبقناعاتنا جزء اساسي وضمانة اساسية للسلم الاهلي.

قلت ان الايام التي امامنا، صعبة. عرفتم جميعا ما الذي حصل في واشنطن قبل بضعة ايام أي في الايام الماضية. وكلكم تعرفون موضوع المناورات التركية - الاسرائيلية اعني ان اسرائيل قويت اكثر واكثر بعد الذي حصل في اميركا، ليس الموضوع فضيحة حيثية بل هو «لوي» ذراع رئيس اكبر دولة في العالم من قبل اللوبي الصهيوني. هذا الامر لا يمكن لنا ان نتجاهله.

في هذا الوقت يجب ان نعرف جميعا ان امامنا اياما ليست سهلة، لا احاول تخويف احد ولا اتغنى بالموضوع الاسرائيلي كما يحلو للبعض ان يقول، انما هذا حقيقة، وحقيقة لا يجب ان تغيب عن اذهاننا.

دولة الرئيس، في الحقيقة ان الموضوع قد يثير الضحك ولكنه في الحقيقة موضوع في غاية الجدية وفي غاية الخطورة ويجب الاستهين به.

نحن جزء من المنطقة ومصيرنا من مصيرها، يربض على حدودنا عدو شرس يزداد قوة ونفوذا في العالم، فلا نخفي هذه الحقيقة ولا نتناساها. نعود لموضوع الساعة اعني موضوع الموازنة عندنا امور نوقشت اهمها ازدياد الدين العام وعجز الموازنة.

كيف سنعالج الامور، كيف سنطمن اللبناني ان الدين سيسدد يوما ما؟ وان عجز الموازنة سينخفض؟ ان رمي الكرة من مكان الى آخر لا يخفض عجز الموازنة وبالتعاون لا شيء مستحيل.

قلنا في بداية حديثنا عن ايراد الدولة، ان مجمل الدخل القومي هو (١٧٪) والمفروض ان نصبح مثل بقية الدول؟ انما في الوقت الحاضر لا يمكننا فعل هذا الشيء، لان الناس لا تتحمل.

اذن من المفروض ان نزيد حجم الاقتصاد، وهذا الكلام قلته في السنة الماضية في مثل هذا الوقت عندما كنا نناقش الموازنة. المفروض علينا ان نزيد حجم الاقتصاد حتى تتمكن الدولة من الحصول على ايرادات اكثر، وبهذه الطريقة نكون قد سرنا في الطريق الصحيح نحو تخفيض العجز من جهة.

هذا الامر جوهري، وهذا لا يعني اننا نتناسى موضوع ضبط النفقات، وقف الهدر، زيادة الجباية، توسيع قاعدة المكلفين هذه امور جوهرية واسباسية، ولكن هناك امرا ضخما يؤثر تأثيرا جوهريا على مجمل ايرادات الدولة الا وهو زيادة الانتاجية في البلاد، وزيادة حجم الاقتصاد.

اما فيما يتعلق بسداد الدين العام، فعلى ان نفكر جميعا بوسائل لعمل استثمارات طويلة الامد تخصص لتسديد الدين العام على المدى الطويل. ولنا في هذا الامر حديث المستقبل.

بكلمة مبسطة، جميع الدول في العالم وبدون استثناء، مديونة الدول ليست كالأفراد. هناك دولة حاولت تسديد ديونها بشكل غير اعتيادي وهي رومانيا، سددت ٢٦ او ٢٥ مليار دولار، وافلست بعدها وذلك في عهد تشاوسيسكو، في نهاية عهده كأنه سدد. لا نقول انه لا يتوجب علينا ان سدد ابدا، لا احد يفهم من كلامي هذا المغزى.

مديونية الدول يا دولة الرئيس جزء من الحركة الاقتصادية في العالم، جزء من الحركة الاقتصادية على الكرة الارضية، فبالتالي من المفروض ومن اجل الاجيال القادمة ان نتوصل الى ايرادات. واي ايرادات استثنائية لا يجوز ان نستعملها لمصروفات آتية، يجب ان نوضع بطريقة خاصة حتى نستثمر وتكون هي النواة لتسديد الدين العام. امر آخر، كيف نرى نحن اجيال لبنان؟ سنرى لبنان في السنوات القادمة بلدا يستعيد عافيته ونشاطه، وانشاء الله تعالى تنسحب اسرائيل من ارضنا ويعود للبنان سيادته واستقلاله، ولن نختلف على الطريقة، والمهم ان تكون طريقة كريمة وتشريفة.

نرى لبنان مركزا سياحيا، وماليا، واقتصاديا، استثنائيا ثقافيا موثلا للحرية وللديموقراطية، ومكانا يعيش فيه ابناؤنا واحفادنا بأمان وبسلام نرى لبنان جنة وواحة في هذا الشرق وانا متأكد يا دولة الرئيس ويا ايها السادة النواب، من اننا وياكم وبتعاوننا جميعا، وبتوافقنا واخلاصنا جميعا لوطننا وبعملنا الدؤوب سنصل اليه باذنه تعالى، عشتم وعاش لبنان.

الرئيس: سأعطي ثلاث دقائق للزميل لنجاح واكيم.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس، اسمح لي قليلا، عندما اردنا التدخل عدة مرات، حكي كلام كثير، نحن سمعنا على مدى خمسة ايام كل الكلام وكلما حاول وزير او حاولت انا او نائب الرئيس التدخل

الرئيس: كنت تجيب ان هذه مناقشة، انا انتهيت من كلمتي وسأمشي... اسمح لي يا دولة الرئيس. لا «معلش» لاننا كنا نمرر لكم ونمرر اسئلة انا اعطي وقتا محددا بالدقائق، اقول بالدقائق هناك الاستاذ نسيب لحود والاستاذ زاهر.

الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم. دولة الرئيس، بالحقيقة لا اريد الرد على مغالطات كثيرة لا يعطيها صدقية وجدية قولها بشكل هادىء والحقيقة هناك مجال غدا وسنرد.

نجاح واكيم: اما وقد تناولني رئيس الحكومة بالقول: انهم ردوا بوثائق، ولا اعرف اين ردوا بوثائق. حسنا، ليخرج نواب الحكومة وبعدها نرد.

الرئيس: ليس هناك نواب حكومة او غير نواب حكومة، ان سمحت. ارح نفسك، تفضل.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، عندما تكلمت عن مسائل وسندتها بوثائق، رد علي، اولا في رد مجلس الانماء والاعمار علي كان تثبيت لصحة الكلام الذي قلته، وايضا وكما قال دولة الرئيس عن ردود آتية بالنسبة لي.

فيما يتعلق بالمستشفيات والتي هي بمثابة رد ايضا وهي النبطية وصيدا وزحلة، وانا بالغلط قلت ان مستشفى النبطية كلف سبعة ملايين وتسعمائة الف وهو كلف ستة ملايين وتسعمائة الف... هذا لانهم ردوا علي اما فيما يتعلق بالتلزم في زحلة التي الكمية فيها بحجم النبطية، وفي صيدا ايضا كانت بعشرة ملايين دولار والفرق كبير جدا، وهنا اسأل، وبالفعل كنت دائما اثير موضوع انه لا يجوز للمسؤول ان يستفيد من التزام او صفقة، لا مباشرة ولا عن طريق شقيقه ولا أي شركة تابعة له. واذا كان دولة الرئيس قد تكلم عن البنية التحتية فنحن مع البنية التحتية ولكننا نسأل ما كانت كلفتها؟ ومن هنا انا تحدثت بانشاء لجنة تحقيق برلمانية تحقق في كل الصفقات التي حصلت،

كذلك الامر فيما يتعلق ببلدية بيروت، البلدية ردت، وردها كان تثبيتا للكلام الذي قلته. آخر شيء احب قوله، ان الكلام الذي احواله دولة الرئيس بأنه رد من مكان آخر، فأنا اشكره لان منه بالذات صدرت كلمة كاذب وقال اين كذبت عشر مرات، فحسنا ان العدد لم يصل الى عدد ايام هذا الشهر.

الرئيس: يا زميلنا، هذا الكلام لم يقل هنا بل قيل خارج المجلس يمكنك ان تعقد مؤتمرا صحافيا وترد.

نجاح واكيم: يا دولة الرئيس، على كل حال احب فقط ان اذكر دولة الرئيس انه لم يقدر ان يتهم نجاح واكيم بنص او بسرقة او باستغلال وظيفة، وهناك اثنان فقط في الجمهورية اللبنانية اتهموا نجاح واكيم

بالكذب وهما دولة الرئيس رفيق الحريري ومجلة الشراع، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس،

ما كنت لاسمح لنفسي ان آخذ من وقت الزملاء في هذه الساعة المتأخرة لو لم تكن اكثرية مداخله الرئيس الحريري هي جواب عن مداخلتي عن الموازنة.

هناك بعض الامور التي سأجيب عنها فوراً سأتبدأ بالامور الاجتماعية. انا اصر يا دولة الرئيس على عدة مقاييس في الامور الاجتماعية ومجموع المعاشات بالقطاع العام ليست مؤشرا عن الامور الاجتماعية في البلد.

انا اعطيت مؤشرا عن الامور الاجتماعية وقلت ان جميع الاموال التي صرفت على البنى التحتية والبنى الاستثمارية في البلد كان منها ٦٨٪ للطرق والمطارات والهاتف، و ١٣٪ للتربية وللصحة وللشؤون الاجتماعية، و فقط ٨، ٠٪ للصناعة وللزراعة.

انا اصر على هذه الارقام، وفي الاصل ان الرئيس الحريري لم يقل ان هذه الارقام غير صحيحة.

الشيء الثاني الذي اريد قوله، انا لا اعتبر فقط ان الارقام التي صرفت لسبب على الامور الاجتماعية هي قليلة.

اريد ان اعطيك مثلاً آخر يا دولة الرئيس، سأعطيك الكمية التي رصدتها الحكومة في خطتها الاستثمارية لكل واحد من القطاعات وكم نفذت منها.

لو اخذت مثلاً البنى التحتية من كهرباء ومواصلات سلكية واللاسلكية وطرق، كانت قد رصدت ثلاثة مليارات ومئتي مليون دولار، صرفت ملياري دولار أي ٦٤٪ من برنامجها على هذه الامور، صرفت على المطار والمرافئ ٨٨٪ مما خططت له. اما في مجال البنى التحتية الاجتماعية، صرفت فقط ٢٦٪، وفي القطاعات الانتاجية صرفت فقط ٨٪. انا اتكلم عن النسبة المئوية التي صرفتها من المبالغ التي رصدتها لهذه المشاريع بين ١٩٩٣ و ١٩٩٧.

الشيء الثاني يا دولة الرئيس، انا نتكلم عن نسبة الجباية من الضرائب المباشرة الى الناتج القومي. وايضا فان الرئيس الحريري لم يختلف معي على الرقم الذي قلته، بل على التفسير الذي يعطى.

اصر يا دولة الرئيس على انه في سنة ١٩٩٣ كان ١، ٨٪ من الناتج القومي هو مجموع الجباية، بل ١، ٨٪ في سنة ١٩٩٤ واصبح ١، ٦٪ في سنة ١٩٩٥ وفي ال ١٩٩٦ قالوا انهم يتوقعون ان يجبوا ٢، ٤٪ من الناتج القومي، تمكنوا فقط من جباية ١، ٦٪. وهذا معناه انهم ايضا غير قادرين ان يجبوا حسب ما يقولون.

وعندما تكلمت عن حصة الاستثمار فانه لم يشكك ايضا بالاستثمار. انا اقول ان حصة الاستثمار كانت ٣٣٪ في سنة ١٩٩٥ نزلت الى ٣٠٪ سنة ١٩٩٦، والى ٢٦٪ سنة ١٩٩٧ ولم يشكك ايضا. وقلت ان الودائع المصرفية زادت الكثير على التسليفات ويقول الرئيس الحريري ان الاستثمارات ليست فقط من التسليفات وهذا صحيح ولكن ربما ان التسليفات كان نموها اقل، وبما ان كامل قيمة الاستثمار تتدنى فمعنى ذلك ان الاستثمار يتدنى كنسبة من الناتج القومي، وهذا في حال صدقنا مؤشرين وليس مؤشرا واحدا.

بالنسبة للضرائب، تحدث دولته عن نسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة في دول العالم. نعم، هناك توازن معين بين ضرائب مباشرة واخرى غير مباشرة في بلاد العالم، انما لم يبق أي بلد في العالم يا دولة الرئيس يشبه لبنان عنده ضرائب حدها الاقصى ١٠٪ لا يمكن لبلد خارج من الحرب كما لبنان اليوم، يمكنه القيام بمشروعه الاعماري وبمسؤولياته الاجتماعية ومسؤولياته بالنسبة للمقاومة للتصدي لاسرائيل بمستوى ضرائبي ١٠٪، لو كانت ممكنة لامكن لبلاد كانكلترا واميركا ان تنزل ضرائبها الى ١٠٪.

دولة الرئيس، يجب اليوم ان يكون في لبنان عدالة اجتماعية. الضرائب يجب ان تلحق الاموال والارباح اينما كانت. الارباح هي في ارباح الشركات وفي المضاربات العقارية وهي في المضاربة بالاسهم. يجب على الضرائب ان تلحق الارباح وليس المواطن الذي دخله المتوسط يبلغ ٥٦١ الف ليرة في السنة ولا يرتفع هذا المدخول منذ سنوات، ولا يقدر لوحده ان يتحمل وزر نمو الانفاق المفروض على الطبقات الميسورة، ان كانت الطبقات الميسورة ترغب ببقاء الاستقرار في لبنان كي تتنعم به يجب عليها ان ترحم الطبقات الفقيرة والمتوسطة. اخيرا، ما اريد قوله هو اننا عندما نتحدث بالارقام يا دولة الرئيس، فهذا من حرصنا على ان يعود الحوار في هذا المجلس الى حوار موضوعي.

اريد ان اعطيك مثلين يا دولة الرئيس يظهر ان عدم وجود موضوعية في طريقة تعامل الحكومة مع كل الملفات. انت تعلم انه في موازنة ١٩٩٥ اعطت الحكومة توقعات نمو ٩٪ عن ال ١٩٩٥، ٩٪ عن ال ١٩٩٦ و ٩٪ عن ال ١٩٩٧ وانت تعلم يا دولة الرئيس انها لم تحقق منها الا ٦،٥٪ و ٤٪، ويمكن ٢ او ٣٪. انت تعلم يا دولة الرئيس ان العجز المتوقع في الموازنة كان ٤٥٪، سنة ١٩٩٤ ولكنه وصل الى ٥٧٪ وكان متوقعا ٤٤٪ في سنة ١٩٩٥ فوصل الى ٤٨٪ وكان متوقعا ٣٢٪ في سنة ١٩٩٦ فوصل الى ٥١٪ وكان متوقعا ٣٧٪ في سنة ١٩٩٧ ووصل الى ٥٩٪.

دولة الرئيس، كفى استعلاء، انا اطالب هذه الحكومة من سنين عديدة ان تجلس واياها وبموضوعية فتحترم الارقام ويكون للارقام شفافية، الارقام ليست ملكا للحكومة، الارقام التي نجلبها نتعب كي نحصل عليها. الحكومة مضطرة ان تعطي ارقاما للمجلس النيابي وهي لا تعطيه.

لذلك نأمل ان يكون الحوار موضوعيا وشكرا.

الرئيس:

الكلمة للرئيس حسين الحسيني بالنظام.

حسين الحسيني: هذه طريقة، دولتك مؤتمن على الموضوع. طريقة الهروب من المناقشة في قاعة مجلس النواب فيصبح النقاش في الشارع، وهذا ما يحصل. هذه طريقة توصلنا الى ما وصلنا اليه. المثل ليس ببعيد، البارحة خرجنا منه ولا نزال فيه. لذلك فهذه الممارسة وتشبيهه سنة ١٩٧٤ التي اوصلتنا الى ما نعاني منه، ولا نزال نلف وندور حول هذا الموضوع.

مشكلتنا مشكلة استقرار سياسي قبل النهوض الاقتصادي، لا يحصل نهوض اقتصادي اذا لم يصير الى استقرار سياسي. الاستقرار السياسي يصير على اساس هذا النقاش بهذا الشكل امام الرأي العام... يجب ان يصار الى نقاش موضوعي جدي الذي يتكلم بالموضوعية فليكن موضوعيا، انت مؤتمن يا دولة الرئيس فلا يجوز ان نختم الجلسة بهذا الشكل. غدا جلسة، يظل النقاش مستمرا حتى تسمع الحكومة وتسمع حقيقة وليس ان تحاور نفسها وتقول انها تحاور الآخرين، يجب ان تسمع النواب وبالتالي عند ذلك يصبح النقاش موضوعيا.

الرئيس:

يا زميلنا، يا دولة الرئيس، هذه ليست جلسة مناقشة عامة بمعنى المناقشة العامة، هذه جلسة مناقشة بيان وزاري.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، انا لا اجادل معك، هذه مناقشة عامة لسياسة الحكومة كاملة من خلال الموازنة.

الرئيس:

الحكومة موجودة ويمكنك ان تناقش وانا باق، هذه الحكومة موجودة ولا من مشكلة عندي، دولة رئيس الحكومة لم يرد البقاء، فهو حر انما الحكومة موجودة والجلسة قائمة.

حسين الحسيني: لا مانع لدينا ابدا.

الرئيس:

انا ماش بها لاني غدا سأبدأ بالموازنة.

الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس،

بين الذاتية والموضوعية، ان يعكس الانسان تصوراته الذاتية ويصور العالم انه في نعيم وفي جنة ولا وجود لمشكلة والامور سائرة، وبين الموضوعية ان يحتكم للارقام.

رئيس الحكومة قدم ارقاما لم يشير الى مراجعها، اعطي امثلة عن فرنسا واثار الى المرسوم رقم ١٠ حول الاستثمارات في سوريا، وعندما قدمنا ارقاما نحن ربما غاب عنه اننا اشرنا بشكل واضح للمرجع تأكيدا على الموضوعية التي هي الحقائق المادية بالرغم من غياب المشاهدة الاحصائية أي الاحصائيات لان هناك حالات ملتوية وهم لم يقدروا ان يقدموا ولا قدموا لنا اوراقا رسمية.

حول العجز فقط اذكر المصدر وهو فذلكة موازنة عام ١٩٩٥، اذا كان فيها مبالغة في تقدير العجز، فليعودوا ويوضحوا لنا ما ورد في فذلكة موازنة عام ١٩٩٥ صفحة ٥٤ حول هذا الموضوع توقعوا ان يكون العجز

لسنة ١٩٩٤، ١٨٦٠ مليارات، فكانت ٣٧٧٦ مليارات وهذا عجز، وكان العجز المتوقع لسنة ١٩٩٥ / ٢٢٣٠ / مليارات فبين انه ٢٩٥٩ المحقق، وكان العجز المقدّر لسنة ١٩٩٦ / ٢٤٣٣ / مليارات المحقق فبين انه ٥٥٤٣، وكان العجز والمقدّر في عام ١٩٩٧ / ٢٣٠٠ / ولكن العجز المحقق وصل الى ٥٥٠٠ مليار.

وهذا المرجع هو فذلكلة الموازنة:

في الدين العام ورد في فذلكلة ١٩٩٨، الدين الصافي باعتراف الوزير انه ٢٢ الف مليار. نحن قلنا ان هذا هو الصافي، زدنا عليها المليارين اللذين طلبوهما أي حوالي ٣٠٠٠ فأصبحت ٢٥ الف مليار و ٣٠٠٠ مليار نفقات عودة المهجرين وال ٢٠٪ وسلسلة الرتب والرواتب... الخ كلها ارقام موضوعية قدمت ولم يردوا عليها.

ثالثا: توقف حول الاستقرار النقدي، وهذه هي المشكلة الاساسية.

حول الاستقرار النقدي لدينا البيان الوضعي الموجز لمصرف لبنان من سنة ١٩٩٣ حتى سنة ١٩٩٧ سوف اذكر عام ١٩٩٣ المعدل الواسطي لودائع الدولة لدى مصرف لبنان، كم كلفت المسألة، لان الرئيس الحص اشار اكثر من مرة اننا نستدين ونستدين وندفع فائدة على الاموال التي نستدينها تحت شعار تثبيت النقد. هذه كلفتنا عام ١٩٩٣ خمسة وتسعين مليون دولار. وعام ١٩٩٤ مئتين وخمسة وثلاثين مليون دولار. وعام ١٩٩٥ مئة وخمسة وسبعين مليون دولار. عام ١٩٩٦ مئتين وخمسين مليون دولار. هذه كلها فائدة ندفعها يصبح مجموعها ثلاثمائة وسبعين مليون دولار في الاشهر العشرة الاولى في العام ١٩٩٧.

مجموع السنوات من بداية العام ١٩٩٣ حتى العام ١٩٩٧ كلفنا بحدود الف ومئة وخمسة وعشرين مليون دولار أي مليار دولار او اكثر دفعناها فوائد على مبالغ وضعناها. وعندما تأتي ونقول عودة المهجرين من حساب ال ٣٦ اقتطعوا مئتي مليون من هذه المبالغ الموضوعة فيقولون: لا.

رئيس الحكومة وقف وطرح الاستقالة في السنة الماضية اثناء مناقشة الموازنة. عندما ناقشناه بضرورة تحديد سقف الدين. وسنأتي غدا لسقف الدين.

السؤال المطروح: هذه الارقام يصدرها المصرف المركزي وهو المرجع - على الاقل - اذا وصلتهم هذه الارقام على الهواء فليجلوها ويردوا فيما اذا كنا فعلا موضوعيين ام لا. اما الاستشهاد بفرنسا وسوريا، مرسوم الاستثمار رقم ١٠ في سوريا يوجد قطاع عام غير متزمت وقطاع خاص غير منفلت يوجد توازن في القطاعين وتشجيع في الاستثمارات لكي تأتي ولكن هناك ضوابط تتعلق بمشاركة مع شركات سوريا، حتى تستفيد سوريا من هذا الشيء. اما ان تأتي نحن ونلغي القطاع العام ونخصص كل المرافق الخاصة تحت شعار ان علينا ان نقتضي بالعالم الخارجي هنا التقليل وهنا الديماغوجية مرة اخرى وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، بالطبع هناك مسألة تسير فعلا خطأ وأنا اخاف ان يكون هناك محاولة طبعاً بنيتنا الطيبة وبسعة صدر رئيس المجلس ان يجر المجلس الى مسألة نحن لا نريدها. عملياً، صدر في هذا المجلس كلام يعجب الحكومة ويؤيدها وكلام لا يعجبها. الرد يكون على هؤلاء النواب، اما خارج هذا المجلس بأسلوب لا يأتلف مع تراثنا او ديموقراطيتنا وتقاليدينا وعلاقتنا الاجتماعية. ويأتي الى المجلس رئيس الحكومة فنسمع كلاماً يختلف عما قاله هناك. وكأن دولة الرئيس المطلوب جر المعارضة لمواجهة خارج الاطار المألوف في العلاقات السياسية حتى ننقل هذا الصراع من المجلس النيابي الى تحت، للشارع والناس. نحن الذي تأسفنا له الليلة نحن سمعنا رئيس الحكومة وتمتعنا بما سمعناه.

الرئيس: حضرة الزميل سأقاطعك قليلاً لاقول ان الرئاسة تسجل تحفظها، لا بل استهجانها واستنكارها لان يكون هناك جواب على أي زميل من الزملاء. خارج الندوة البرلمانية. وهذا الكلام انا اسجله واعتقد انك لاحظت انني مررت كلمة منذ قليل وهو ان الكلام ليس عليه حجرك، كنت استعيد نفس الكلمة التي قيلت عن النواب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، هذا الكلام قد يتابع في مواجهة رئيس الحكومة شخصياً. نحن كنواب من حين انتخاب هذا المجلس ونحن نقول للحكومة تفضلي حتى نتعاون ونتحمل المسؤولية معك. لا تريد ان نطلع على ماذا تريد. وتريد ان نوافق على سياسة غير مرسومة. وتريد الموافقة على أي شيء تنفذه وتريدنا ان نمكث واذا انتقدناها تسبنا في الخارج. انا اعتقد من الواجب ان هذه القضية يجب ان توضح. لانه لا يجوز لرئيس الحكومة ان يأتي ويدلي ببيان ويرفض الاستماع للنواب وهذا ازدراء للمجلس.

الرئيس: ومن قال لك انه لا يستمع الآن؟

بطرس حرب: انا افضل ان يستمع من مركز المسؤولية وليس على التلفزيون.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، بالواقع في مناقشة الموازنة لا يجوز ان ترد الحكومة يوجد بأرقام ونسب واقتراضات ومقارنات على وزن لا اله، لا يترك المجال للنواب لوضع النقاط على الحروف. القضية التي طرحناها لم تجب الحكومة عليها. فالاجوبة كانت استنسابية على هذا الاساس، لا بد من التذكير بهذه الاسئلة حتى الحكومة تجاوب عليها.

الرئيس: يا زميلنا لست موافقاً على هذا الرأي، هذا الكلام لا يستقيم. دعونا نتكلم بكل صراحة وتكون المسألة علنية. الكلام الذي تفضل به الشيخ بطرس حرب والرئيس الحسيني هو كلام موضع

تقييم وموضع صحة. ما تفضلت فيه والذي كان سبب اشكالية طبعاً ضمن الزمالة مع زميلتنا السيدة نائلة معوض هو التالي: خلال اربعة او خمسة ايام كان السادة النواب ينتقدون الحكومة وانا لا اسمح لوزير وحتى لرئيس الحكومة ان يقاطع النائب ولو بكلمة، هذا اولاً.

ثانياً: اذا اعطيت الآن المجال للحكومة بأن تتكلم ايضاً فالسادة النواب يعودون لمناقشتها وسؤالها من جديد هذا الموضوع يا زميلنا الكريم لا ينتهي. فاذا ما هو الذي يجب ان يكون، مثلاً اعطيت ارقام كما ذكر الزميل نسيب لحود ان هذه الارقام غير صحيحة بالامكان ان يقدم سؤالاً او استجواباً او ان يطرح الثقة فوراً، هذا ما نص عليه النظام الداخلي والدستور. اما ان اعطي الكلام لك وتجب الحكومة ثم اعطيك الكلام مرة اخرى فهذه المسألة لا تنتهي. وليست هي المرة الاولى التي نسير فيها على هذا العرف في المجلس اصبح لنا خمس سنوات نسير على هذه الطريقة. ومع هذا كله اتجاوز اليوم هذه الطريقة واعطي لكل زميل ان يبدي ملاحظاته خلال ٣ دقائق وليس معنى ذلك ان المجلس موافق على هذه الارقام وعلى هذا الكلام. هذا كل شيء.

الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، كل ما ذكره الزملاء معهم حق فيه اصلاً، بيان دولة الرئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير الدولة للشؤون المالية يجب ان يكون بين ايدينا من بداية الجلسة. دولة الرئيس توجد ارقام نحن اعطيناها، انا من النواب الذين اعطوا ارقاماً.

الرئيس: كيف يعلم رئيس الحكومة ما مستقولين حتى يجاوبك سلفاً.

نائلة معوض: اذا لم نجاوب الآن يصبح هناك انطباع ان الحكومة معها حق، وبعد اقوال قيلت اثناء الافطار البارحة وقبلها ان لا نتكلم الحقيقة وكأننا نحن نقوم بتزوير ارقام. هذا غير معقول. يجب ان يكون البيان بين ايدينا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل ايلى الفرزلي.

ايلى الفرزلي: دولة الرئيس،

من وحي اغناء التجربة البرلمانية في ظل رئاستكم، ما الذي يجري عملياً دولة الرئيس وبالنظام؟

عندما اتخذت هيئة مكتب المجلس وبتوجيه منكم وبرئاستكم قرار نقل جلسات المناقشة العامة او مناقشة الموازنة العامة على شاشات التلفزيون، طبعاً لم يكن هدف الرئاسة كما غمز البعض عبر وسائل الاعلام افراز وجوه تلفزيونية بالرغم من ان هناك حقاً للنواب بأن ينقلوا الى الساحة النيابية والندوة معاناة الشريحة التي يمثلون.

وبالرغم من هذا الكلام الهادئ الذي تريد بعض وسائل الاعلام النيل فيه من المؤسسة البرلمانية لاسباب متعددة انت ونحن ندرك خلفياتها ومراميها ومغازيها وابعادها.

المطلوب دولة الرئيس بمثل هكذا جلسات ان لا نزيد حيرة الرأي العام حيرة. ولا بلبلة الرأي العام بلبلة. فيتلى رأي من هنا على تعدده. ورأي من هناك ويذهب كل منا الى منزله.

المقصود دولة الرئيس في ظل هذه الظروف التي نعيش، وانا هنا أؤمن ما ورد على لسان دولة الرئيس الحريري لجهة مخاطر المرحلة القادمة الا ان هذا يتطلب دولة الرئيس مزيدا من رحابة الصدر ومزيدا من القوة على استيعاب الكلام خصوصا لجهة اسئلة كثيرة يطرحها الرأي العام. بالنسبة للضائقة الاقتصادية والضائقة المعيشية، بالنسبة لمسألة الضرائب والرسوم لان هذه المناقشات - اذا توصل المجلس النيابي والحكومة برئاسة واعضاء - هي التي تشكل بالمفهوم البرلماني الاسباب الموجبة للجدول رقم ٩/ وغيره من الامور التي تعني مباشرة الشعب اللبناني. من هنا اعتقد ان دولة رئيس الحكومة دعني اقل انه اخطأ بردة فعل للتمسك بما تفضلت به وطبقته انت منذ الخمس السنوات التي تحدثت عنها، أي ان يتحدث الوزراء ثم يتحدث النواب ثم يذهب كل منا الى منزله وغدا ستسمع في الرأي العام وفي الصحف والاعلام كلاما يقول ماذا فعل النواب؟ انتقدوا جميعا الميزانية وعادوا فصوتوا عليها وصدقوا عليها.

في وقت تعلم تماما ان النواب يحاولون ان يضعوا حدا لما يحول ويصل في هواجس الناس لجهة التوصل الى قاسم مشترك مع هذه الحكومة بالتحديد ومع رئيسها بالتحديد لجهة ايجاد الاسباب الموجبة للجدول رقم ٩/ بحده الاقصى الذي طالبت به الحكومة ثم عادت وعمزت عبر كلام وزير الدولة للشؤون المالية ان نسبة العجز قد ازدادت بسبب موقف النواب لجهة تخفيض النسبة المئوية في الجدول رقم ٩/.

نحن دولة الرئيس نرجو ونأمل من رئاستكم حتى ولو رفعت الجلسة اليوم الى نهار غد. وقد تحملت كثيرا خلال هذه الايام من تعب وضني وفي ادارتكم الحكيمة لهذه الجلسة نأمل ان تفتح جلسة الغد على قاعدة الاجابة، على الاسباب العميقة للنقاش الذي دار في المجلس النيابي وهذه ليست خدمة للسادة النواب ولا للمجلس النيابي انها خدمة للوطن، لان الاسئلة التي توجه من الناس كل الناس لكل سيد من السادة النواب وللوزراء تتعلق بهذه المواد.

غدا فلتفتح الجلسة ولتستكمل لنصف ساعة بعض الامور الكلامية التي تتعلق ببعض الامور التي لا تزال موضع اشكال ومسائل خلافية عامة وليست شخصية دولة الرئيس. ثم نعود فنغوص بدراسة الميزانية بندا بندا كما تشتهي، وعندها اعتقد ان النقاش الذي دار خلال الايام الخمسة التي انقضت يكون قد ادى غايته في خدمة الوطن والمواطنين.

الرئيس: يا زميلنا الكريم يا نائب الرئيس، تأكد تماما ان الرئاسة ليس لديها مانع ان تفتح هذا المجال.

ولكن قصة النصف ساعة او الساعة، انت تعلم شخصيا انها لن تستقيم ليس من الحكومة انما من السادة النواب، علما ان المناقشة لم تنته.

اصلا انت عندك قانون، نحن حريصون عليه كما اننا حريصون على هيئة المجلس النيابي وكرامته وعلى طلة المجلس النيابي على الاعلام، وهذا الكلام تضطرونني لقوله هناك ضغوطات كثيرة مورست بالنسبة لموضوع التلفزة، والثقافة الديمقراطية. انا اعتبر ان هذا جزء اساسي من الثقافة الديمقراطية للشعب اللبناني وهذا الامر سيبقى كذلك ولا يمكن ان اراجع عنه مهما حاولوا ان يشوهوه سوف ابقى متابعا هذا الامر. ولكني اقول ان المناقشة لم تنته ونحن نتكلم الان في موضوع ارقام معينة حيث توجد ست او سبع وثلاثون مادة في قانون الموازنة. والآن ارفع الجلسة الى الساعة العاشرة والنصف من صباح الغد.

ورفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة ليلا.

جلسة ٩٨/١/٢٦ الصباحية

جلسة عامة

الرئيس: دولة الرئيس،

عطفًا على الأمر الذي حصل البارحة ذلك أن الكلام الذي تفضل به دولة رئيس الحكومة في المجلس أمام الهيئة العامة كان دعوة إلى التعاون والتفاهم والتنسيق والتكامل مع المجلس النيابي، وهذه دعوة رئاسة المجلس والمجلس والمعارضة وكل الكتل البرلمانية ترحب بها، وأن تتعاون مع الحكومة في سبيل مصلحة البلد، وأنما كي لا يسجل هذا الأمر، الحقيقة أن هذه الدعوة التي نشكرها عليها كان فيها تناقض في أمرين، ولثلاث سجل مرة أخرى في تاريخ هذا المجلس، أولاً: تكون الأجوبة عن أسئلة السادة النواب أمام الهيئة العامة للمجلس، في قاعة المجلس وأتمنى عليك الالتزام في هذا الأمر. أما حول الأمر الآخر فإن آلة الحكم سعة الصدر، وتالياً المغادرة التي جرت أمس، اعتقد أن نائب رئيس الحكومة وسائر أعضاء الحكومة انقذوا الموقف، ونتمنى في سبيل تعاون أوثق ألا يكون هناك ردود فعل مماثلة أحياناً من السادة النواب.

يتلى مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٦ مع اسبابه الموجبة وتقرير لجنة المال والموازنة.

تلي مشروع القانون الآتي نصه:

مشروع قانون

قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٦

المادة الأولى - مع الأخذ في الاعتبار التعديلات التي قد يقرها ديوان المحاسبة، والتي يتولى اجراءها لاحقاً في حال وجودها، يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لمديرية اليانصيب الوطني والمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري والمواصلات السلوكية واللاسلكية عن عام ١٩٩٦ كما يلي:

الرئيس: بالنسبة لهذا الفصل دولة الرئيس فيما يتعلق بالمكتب الوطني للدواء كنتم قد قلتم بأن السلفة سوف تلغونها وتضعونها في القانون «المكتب الوطني للدواء» ١٠ مليارات ليرة كنتم وضعتموها سلفة ١٥ مليار، قلنا سنضع هنا عشرة مليارات وخمسة مليارات في مكان آخر، هل انتم موافقين.

الرئيس: ١٠ مليارات لمكتب الدواء.

اسماعيل سكرية: اذا لم يمش مكتب الدواء فلماذا العشرة مليارات.

الرئيس: كيف لا يمشي.

- صدق -

انور الخليل : في الباب عشرة الفصل ١ يوجد خطأ في التحويلات .

الرئيس : صحح .

وزير السياحة : نحن نتمنى في وزارة السياحة ، عندما قمنا بانارة الاماكن الاثرية طلبنا ان تدرج موازنة خاصة لانارة الامكنة الاثرية ، طلبنا تخصيص مبلغ لانارة الامكنة الاثرية .

خليل الهراوي : موجودة في موازنة وزارة السياحة .

وزير السياحة : بميزانية وزارة السياحة غير موجودة ، اما موجودة في نص يتعلق بمشروع الموازنة .

المادة ١٣ في مشروع القانون تقول : انه يستوفى مبلغ لانارة الاماكن الاثرية التي تقوم بها وزارة الشؤون البلدية . الا انه لا يوجد باب مخصص بالموازنة لوزارة السياحة لانارة الاماكن الاثرية ، طلبنا في مجلس الوزراء ان وزارة الموارد هي التي تقوم بالتنوير كونها من مرافق الدولة ، لكنهم قالوا لا . . . لذلك اريد ان الفت النظر دولة الرئيس انه ليس عندنا موازنة بوزارة السياحة .

توضيحا للزملاء الكرام ، فاذا لم تنور الامكنة الاثرية يكونون هم امام مسؤولياتهم وشكرا .

خليل الهراوي : يا معالي الوزير ، موضوع ذات مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة لانارة الامكنة الاثرية في وزارة السياحة وعليك ان تقرأ التفصيل يا معالي الوزير حيث تقرأ الآن مجموع الفصل والوظيفة ، وعلى مسؤوليتي انا فهي موجودة .

الرئيس : مستشفى النبطية ثلاثة مليارات - مستشفى الكرنتينا مليار واحد - مستشفى بتغرين ٥٠٠ مليون - مستشفى تنورين مليار ونصف .

نواب : كم هو المجموع

الرئيس : اذا كنتم متفقين مع الوزير والمبلغ ستة مليارات .

انور الخليل : ممكن ان نستوضح الارقام دولة الرئيس .

الرئيس : المبلغ من اصل الموازنة .

وزير الاشغال : دولة الرئيس ، اعود واتحفظ بالحقيقة المبالغ المرصودة للصيانة ٤١ مليار و ٤٣٦ مليون ليرة وهذا الرقم يجب ان يكون في حده الأدنى ٦٥ مليار ليرة واعدود وكرر بالنسبة للانشاءات لا يوجد لدينا أي مبلغ في هذه الموازنة كي نكمل الورش التي نعمل حاليا بها .

فالصيانة شيء اساسي ، لا نستطيع الا وان يكون في موازنتنا مبالغ تكفي لتأمين الصيانة . واحب ان ابين في المبلغ المرصود للانشاءات قيد التنفيذ ، فهذه داخلة فيها العشرين مليار ما يشار له في اعتمادات السادة النواب ، معنى ذلك ان وزارة الاشغال لا يوجد لديها للخطة الانشائية أي مبلغ ما عدا ست مليارات للشريط الحدودي ومعنى ذلك ان ورشنا ستتوقف حتى لو استطعنا ان

نحلها من الاحتياط او بقانون برنامج، انما الامر الذي لا يمكن حله معنا فهي احتياجات الصيانة نحن بحاجة الى المبلغ ٤١ مليار و ٤٣٦ مليون ليرة يرفع على الاقل الى ٦٥ مليار. رئيس الحكومة: دولة الرئيس، هذا الامر كان لا بد من ان لا يبحث هنا، ومن الافضل ان يبحث في مجلس الوزراء.

الرئيس: هل انتم موافقين ام لا.

رئيس الحكومة: غير موافقين.

الرئيس: الكلمة للزميل جورج قصارجي.

جورج قصارجي: دولة الرئيس، اشكر معالي الوزير من التوضيح الذي ادلى به، الا انه في هذا اليوم ونحن قادمون الى بيروت بقينا حوالي الساعة في منطقة ضهر البيدر، حيث لا يوجد مصارف مياه للطريق بعد اقامة الحواجز على الجهتين. حيث عمق المياه نصف متر على الجانبين.

الرئيس: ما علاقة هذا الامر بالموازنة؟

جورج قصارجي: اذا لم تتوفر الاموال للصيانة فكيف بالامكان صيانة هذه الاعمال.

نواب: احتجاج.

الرئيس: المجلس ليس له الحق في ان يزيد أي اموال على الموازنة الا بعد موافقة الحكومة.

الوزير حبيقة: دولة الرئيس، عرضنا البارحة بشكل واضح متوجبات الدولة، وهي فواتير متوجبة على الدولة لمؤسسات كهرباء لبنان والناطقة عن القرارات التي اخذتها الحكومة، متوجبات الادارات الرسمية وهي الانارة العامة للبلديات وغيرها. وبالتالي هذا المبلغ نحن بحاجة له كي نستطيع ان نكمل اعمالنا. فاذا كان من مجال النسبة للمبلغ الذي اقترحتته لجنة المال والموازنة لالغاء ان يوضع في الموازنة وشكرا.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة،

رئيس الحكومة: هذا الموضوع وارد من مجلس الوزراء، ولجنة المال والموازنة هي التي سحبته وبالتالي نحن موافقون عليه.

الرئيس: لم تجاوبونا عن قضية الادارات الرسمية التي لا تدفع الموجبات المالية التي عليها.

رئيس الحكومة: من المفروض عليها ان تدفع فاذا كان هناك وزير لم يدفع المستحقات التي عليه مفروض عليه ان يدفع.

الرئيس: الكل لديه اعتمادات لهذه الامور في الموازنات، لماذا لا يدفعون ومعالي الوزير وضع ان هذه سبب التقصير والمائة مليون ليرة دين على الدولة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، وضع عدة امور سمعناها كلنا، احد الامور ان قرارا اتخذته الحكومة ان المناطق

المحتلة والمناطق القريبة منها لا نستوفي منها وبالتالي فهي تكلف حوالي ٣٠ مليون دولار او ٣٢ مليار ليرة.

وزير الموارد المائية والكهربائية: ٣٢ مليار ليرة. يضاف اليها القرارات الاخرى المتخذة حول اعفاء القرى المهجرة واعفاء المهجرين الذين يعودون اليوم الى بيوتهم من دفع فواتير الكهرباء والمياه، وهذه امور «عم تطلع» بيننا وبين وزارة المهجرين، وهذه ايضا مبالغ اضافية. ما نطالب به، دولة الرئيس هو المتأخرات عن سنة ٩٧ وعلى الاكيد عندنا ٩٠ مليار آخرين سوف نسحبهم من الوزارات من موازنتهم.

رئيس الحكومة: بالنسبة للوزارات يمكن ان تدفع اموال الوزارات بواسطة الوزارات او بواسطة وزارة المالية.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس، عندما نقول ان هناك وزارات لا تدفع لا اعرف اين الاعتمادات المخصصة لمصروف... .

الرئيس: هذا ما سألنا عنه منذ البارحة.

محمد فنيش: لماذا لا تدفع الوزارات.

رئيس الحكومة: تدفع تدفع لا توجد مشكلة.

الرئيس: الكلمة للزميل خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، في تقرير لجنة المال والموازنة كان واضحا عندما قلنا نريد ان نحذف الـ ١٠٠ مليار مساعدة لشركة كهرباء لبنان، نحن كنا متأكدون ونعرف بأن شركة لبنان ستحتاج هذا المبلغ لانه حسب وضعها وحسب جباياتها وحسب تطورها في العمل سوف تحتاج هذا المبلغ، واكد لي ذلك دولة رئيس الحكومة ووزير الدولة للشؤون المالية وايضا معالي الوزير، فاعادة هذا المبلغ لا مانع لدينا شرط انا اردنا ان نؤكد على الوضع الاداري داخل الشركة وطالبنا بأن يتحسن الوضع الاداري ويتحسن وضع الجباية في العام ٩٨. من هذا المنطلق وبعدما شرح لنا معالي الوزير الوضع الاداري وبعدما شرح لنا متى يمكن ان تتوصل شركة كهرباء لبنان الى ان تتوازن موازنتها، فلا مانع لاعادة هذا المبلغ.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، بينا في مداخلتنا هنا ان لعجز في مؤسسة كهرباء لبنان سوف يبلغ ٣٥٠ مليار عام ٩٨. انا اوافق على الاقتراح الذي تفضل به السيد وزير الموارد المائية والكهربائية الا انه اذا اقر المجلس هذا الاعتماد انا اطلب ان يصار الى اجماع لجنة المال ولجنة الاشغال، مشترك لبحث مشكلة الكهرباء ليس الكهرباء، انما موازنة مؤسسة كهرباء لبنان لانه اذا لم نضع يدنا على

هذه المشكلة سوف تبقى الى امد اطول بالنسبة لايجاد حل لها.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، لكي يتحمل كل شخص مسؤولية كلامه، انا اقترح ان توضع ال ١٠٠ مليار في احتياط الموازنة حتى تصرف حسب الفواتير والاشياء التي يطالب بها الوزير بمعنى انه بدل ان توضع مباشرة مساعدة لكهرباء لبنان، توضع باحتياط الموازنة وبعد ذلك نرى كم هي مبالغ القرى المهجرة فتدفع لها، «قديش في امور على الدولة بالقرش بتندفع» هكذا تكون هناك محاسبة.

الرئيس: ما ماشي الحال، لا.

محمد يوسف بيضون: اسباب فنية، اسباب قانونية لا

الرئيس: اسباب قانونية لا

محمد يوسف بيضون: لانه من احتياط الموازنة يجب ان تغذي مختلف مواد الموازنة لا توجد مساهمة واذا كانت لا توجد مساهمة لا تستطيع ان تغذيها.

الرئيس: غير وارد الرئاسة تطرح على التصويت ان مجلس الوزراء ارسل الى المجلس ال ١٠٠ مليار ليرة مساعدة لمصلحة الكهرباء بدلا عن جباية، اللجنة المالية حذفت هذا المبلغ الآن تقول الحكومة ان مصلحة الكهرباء بحاجة الى ال ١٠٠ مليار ليرة، اذا الموافق على عودة ال ١٠٠ مليار ليرة لوزارة الموارد المائية والكهربائية يرفع يده.

- اكثرية -

الرئيس: صدق.

وزير الشؤون المالية: كما ارسلته الحكومة ال ١٠٠ مليار موجود في الاحتياطي كما كانت في السنوات الماضية، لم يتغير شيئا، ولذلك يستعمل خصيصا لهذا الامر ليس لامر آخر.

الرئيس: حسنا اعملوا مرسوما على هذا الاساس.

وزير الشؤون المالية: صنف هنا بالموازنة.

الرئيس: دولة الرئيس انتم موافقون اعطيناكم وانتم موافقون.

وزير الشؤون المالية: نعم، انما تصنيفها.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، معالي الوزير يقول ان له فلوسا على الدولة.

الرئيس: كيف وردت في الموازنة؟ وردت مع الاحتياطي، اذا سنعيد التصويت تعود كما اتت في الموازنة لانها جاءت من باب الاحتياط الموافقة برفع الايدي مرة ثانية.

- اكثرية -

الرئيس: صدق.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الثقافة والتعليم العالي.

وزير الثقافة والتعليم العالي: دولة الرئيس، نحن بحاجة في وزارة الثقافة لاضافة ٩ مليارات على موازنتنا منها ٥ مليارات للجامعة اللبنانية لصندوق التعاضد.

٤ مليارات: عندنا مجموعة نشاطات في العام ١٩٩٨، مرتبطون بها وليس لها تغطية بالموازنة وهي: صندوق الفرنكوفوني هذه مساهمة ندفعها كل سنة واللجنة الوطنية لليونيسكو مندوبينا لدى الـ ALEXO البيت اللبناني - الفرنسي وعندنا المركز الدولي للعلوم الانساني والذي سنفتحه في اول اذار بمجيء FREDERICO MAYOR.

الرئيس: اعد لي اياهم.

وزير الثقافة: دولة الرئيس،

- الصندوق الفرنكوفوني للبحث العلمي

- اللجنة الوطنية لليونيسكو

- مندوبية لبنان لدى الـ ALEXO العربية

- البيت اللبناني - الفرنسي

الرئيس: ما هو البيت اللبناني - الفرنسي؟

وزير الثقافة: عندنا FOYER

الرئيس: الـ FOYER LIBANAIS

وزير الثقافة: نعم وهو موجود منذ عشرات السنين.

المركز الدولي لعلوم الانسان الذي سننشئه في جيبيل في اول اذار.

- لجنة تنظيم معهد العالم العربي، المعرض الذي سنقدمه في شهر تشرين الثاني من هذا العام في باريس.

وعندنا البيت اللبناني بباريس.

الرئيس: كيف ذلك؟ لقد قلنا البيت اللبناني - الفرنسي.

وزير الثقافة: نعم يوجد الـ FOYER LIBANAIS والـ FOYER FRANCO LIBANAIS يوجد عندنا الاثنين دولة

الرئيس ومنذ عشرات السنين موجودين.

مجموع كل ذلك ٣ مليارات بالاضافة الى ذلك، نحن نرمم اللوحات الفنية التي ورثناها من وزارة التربية وكلفة ترميمها ٢٥٠ مليون وايضا الاعداد لبيروت عاصمة ثقافية عام ١٩٩٩ واطلاق حملة صور، وعندنا المؤتمر التحضيري للتعليم العالي ومؤتمر ال O.P.E.L وهو ٤٠٠ رئيس جامعة FRANCOPHONES يريدون عقد مؤتمرهم في لبنان هذه كلفتها.

الرئيس: اين التعاضد لاساتذة الجامعة؟

وزير الثقافة: التعاضد دولة الرئيس ورد في البند الاخير: المساهمات في رواتب واجور موظفي الجامعة اللبنانية وهي ١٢٢ مليار بدل ال ١١٧ يعني ٥ مليارات ونحن نحولهم الى صندوق التعاضد.

الرئيس: نحن اعطينا باللجنة المالية ٣ اساسا كم كان المبلغ.

وزير الثقافة: الذي اقر هو ١١٧.

الرئيس: التعاضد كم وردت القيمة من الحكومة.

وزير الثقافة: من الحكومة وردت ٧.

خليل الهراوي: ونحن اعطيناهم ٣.

الرئيس: وهم يطلبون ١٥ يعني يريدون خمسة.

وزير الثقافة: دولة الرئيس، هم يطلبون في الحقيقة لكي يغطوا كل النفقات ١٥ مليار.

الرئيس: خلوني افهم شيء انا صندوق التعاضد حسبما ورد عندي في ورقة المطالب يريدون ١٥، انما انا معلوماتي انه على اساس ٧، خلتنا نقول انو ١٣ ونقطه على السطر، اذا اسجل ١٣ مليار ليرة صندوق التعاضد للجامعة.

وزير الشؤون المالية: نحن نزيد فعلا ٧ هي في الاساس ٤ ونضيف ٣ تصبح ٧ اذا اضافة على الموازنة ٧ مليارات.

الرئيس: هل توافق الحكومة.

رئيس الحكومة: ماشي.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق.

نزيه منصور: دولة الرئيس، عندي سؤال استيضاح في الصفحة ٨٧ بالجزء الثاني يقول: استملاكات لانشاء واشغال الطرق والمرافق والمطارات مليار و ٨٩٠ مليون ما هو وضعها؟

الرئيس: اين؟

نزيه منصور: في البند ٢٢٣.

وزير الثقافة: دولة الرئيس، هذا عنوان عام ورد في الموازنة عندنا المرافء مثلاً مرفأً جبيل ومرفأً صور، انها تدخل ضمن الآثار هذا هو المقصود بها، وايضا الطرق المؤدية الى الآثار وعندنا ايضا قلاع بعيدة وتوجد قضية الطرقات.

هذا وتليت جميع بنود قسم النفقات الجزء الثاني - أ - وتم تصديقها بندا بندا بعد اضافة التعديلات التي ادخلت عليها.

الرئيس: يتلى تفصيل النفقات الجزء الثاني - ب -

فتلي التفصيل التالي: الخ...

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاصلاح الاداري السيد بشارة مرهج.

وزير الاصلاح الاداري: هذا المبلغ اعتمادات ٤ مليارات جزء من الاعتمادات المخصصة لاستكمال مبنى وزارة الخارجية في بعبدا.

دولة الرئيس، انا من واجبي كنائب وكريس ان الفت النظر لهذا الموضوع امام المجلس النيابي الكريم استكمال وزارة الخارجية في بعبدا مسألة فيها نظر، وانا ارجو من المجلس الكريم ان يبحث في هذه النقطة بالعمق، لان استكمال مبنى وزارة الخارجية في بعبدا معناه العملي نقل الوزارة من بيروت، وهذا امر مخالف للدستور، وانا اعتقد انه اذا حصلت مخالفات في السابق لا يجوز ان تتكرر في هذه المرحلة، انا ارجو من المجلس الكريم ان ينظر في هذا الموضوع بدقة لان وزارة الخارجية مركزها في بيروت دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، لا اعتقد ان هذا الامر فيه جدل على الاطلاق، هذه مخالفة دستورية واضحة النص الدستوري يقول مقر الحكومة ومجلس النواب بيروت، الحكومة ككل وليس الحكومة مجزأة الحكومة لا تتجزأ لا تكون وزارة في بيروت ووزارة خارج بيروت. حتى قصر بعبدا، مسألة صدور مراسيم باسم بعبدا، مسألة مخالفة للدستور، مقر الحكومة ومجلس النواب بيروت كل خروج على هذا النص، اذا لم يعجبنا النص تفضلوا لنعد له.

اما ان النص موجود ونكرس اعراف خلافا للدستور، هذا امر لا يجوز على الاطلاق.

الرئيس: لماذا جرى البناء، لقد حصل والبناء وسينتهي العمل فيه.

حسين الحسيني: ولو تم البناء، الموضوع موضوع دستوري الهم هو الدستور وليس بناية.

رئيس الحكومة: اضافة للموضوع الدستوري ونحن طبعاً نوافق عليه دون تحفظ وضع المبنى في حد ذاته عليه اشكالية، المبنى عبارة عن SKELETON واقف ومبني منذ كذا سنة.

اليوم يوجد عسكر في القصر الجمهوري يستخدمونه اذا اردنا اخراجهم يجب ان نجد لهم مبنى

آخر، وبالتالي هناك تكلفة اضافية لاستملاك ارض وبناء عليها مباني لعسكر القصر الجمهوري
فلذلك لن نكتفي بهذا المبلغ اضافة للشكل انا اقول من ناحية موضوعية ايضا.

حسين الحسيني: ولو الدستور شكل يا دولة الرئيس،

رئيس الحكومة: لا، هيك انا عم بقول يا دولة الرئيس؟ ولو عم بتحط كلام بتمي ما قلت؟ اقول لك من الناحية
الدستورية نحن موافقون معك، اضافة لذلك يوجد مبنى وهذا المبنى يستعمل الآن كملجأ
ومسك للحرس الجمهوري، اذا اردنا ان نحول المبنى نكملة كوزارة خارجية علينا اخراج الحرس
الجمهوري وبناء مبنى لهم قبل ذلك، مما يجعل الامر اكثر صعوبة واكثر تكلفة.

حسين الحسيني: خيلنا نقرأ بفرد الكتاب بالنظام.

الرئيس: قبل اول الكتاب لحظة دولة الرئيس، انا اريد ان اعرف امرا انتم نصبت شرك الهوى وقلت
اجازي كل قلب غوى، هذا لابي العلاء المعري يقول:

نصبت شرك الهوى

وقلت اجازي كل قلب غوى

اتنصب الشرك لي

كي اقع به ونقول عاصم طغى

اولا هذا الاقتراح ورد من الحكومة ام لا؟ من الحكومة. الحقيقة الامر الذي تفضلت به صحيح،
والبارحة قلت ان الاراضي حول القصر الجمهوري هي اراضي غير مستملكة قلت ذلك البارحة
هي لا مستملكة ولا مدفوع ثمنها، موضوع اليد عليها، وبالتالي الآن قيادة الحرس الجمهوري
موجودون في المبنى اذا لماذا ارسلتم لنا بالاساس انكم بحاجة ل ٥ مليارات ليرة غلط وترجعون
عنه، حسنا ارجعوا عنه.

الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، استمعنا الى دولة رئيس الوزراء انما بالنهاية ماذا تقرر؟ هذا المبنى هناك
استملاك وهناك بناء اذا كانت وزارة الخارجية ستبقى في بيروت حسب الدستور ونحن مع هذا
الراي فعلى الاقل ليكمل هذا المبنى ويتحول الى مبنى للحرس الجمهوري هذا ما نطالب به.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الداخلية الاستاذ ميشال المر.

وزير الداخلية: دولة الرئيس، انا لا اناقش موضوع المبدأ الدستوري بحيث يجب ان تكون الوزارات داخل
بيروت، انما هناك واقع اليوم هناك ٧ او ٨ وزارات ابنيها خارج بيروت، واذا ارادت الدولة ان
تردهم الى بيروت تحتاج الى ١٠٠ مليار ليرة بل ان نصل الى مبنى وزارة الخارجية، انا لا اناقش
المبنى بحد ذاته المبدأ، المبدأ الدستوري الذي تحدث عنه دولة الرئيس الحسيني، ربما معه حق
فيه، انما في الواقع هناك وزارات حاليا عددها لا يقل عن ٧ او ٨ وزارات خارج بيروت، ما
العمل؟ وزارة الزراعة خارج بيروت، وزارة البيئة خارج بيروت، وزارة المهجرين خارج

بيروت، ووزارة الدفاع الوطني خارج بيروت الشؤون الاجتماعية.

انطلاقاً من هذا المبدأ، أي قبل ان نحول مبنى بقرار سريع ونجعله للحرس الجمهوري، مبنى خصص لوزارة الخارجية كما حصل لمبنى وزارة الدفاع، ان موضوع الوزارات اذا كان مخالفة دستورية تحتاج الى مناقشة وقرار لنعرف ما هي كلفة اعادة هذه الوزارات؟ اما تحويل وزارة الخارجية لمبنى للحرس الجمهوري ربما لا يحتاجون اليه، لانه مبنى من باطون جعلوا الحرس الجمهوري يقيم فيه، لندرس الامر بهدوء قبل ان نتسرع ونقول... ربما معكم حق انها مخالفة دستورية الرجوع عنها ماذا يكلف حالياً؟ هل يمكننا ان نرد هذه الوزارات حالياً، وزارة الدفاع ووزارة الخ... .

الرئيس: الكلمة للزميل تمام سلام.

تمام سلام:

بداية من حيث انتهت دولة نائب رئيس مجلس الوزراء، طبعاً اذا كانت هناك عدة وزارات خلافا للنص الدستوري خارج بيروت، الموضوع يتطلب مراجعة، ومن المراجعة عدم المضي في هذا السبيل، لا يجوز اليوم ان نزيد عدد الوزارات خارج بيروت ونحن نقر بأنها مخالفة دستورية هذا اولاً.

٢ - المبلغ ٤ مليارات، اذا بدأنا بمشروع القانون بعد ذلك نرى ١٥ مليار اخرى ايضاً وهذه بداية لان من يعرف المبنى يعرف انه لا بـ ٤ مليارات ولا بـ ١٥ مليار ينتهي فالتالي نحن بسياسة شد وعصر نفقات وفوق ذلك نريد ان ندقق بالمال ببداية لا نعرف اين نهايتها.

يقال وانا سمعت هذا الكلام على لسان وزير الخارجية بأن هذا المبنى تم منذ اول بنائه بناء على تصاميم اوتي بها من المانيا لوزارة الخارجية الالمانية، ولحظ ثلاث طوابق تحت الارض للارشيف ولكافة الامور العائدة لوزارة الخارجية، وان التصميم في هذا المبنى هو منذ البداية لوزارة الخارجية، كلكم تعرفون وكلكم ذهبت الى قصر بعبداء وشاهدتم المبنى، المبنى كما هو اليوم خرابه، خرابه مستعملة من قبل الحرس الجمهوري بشكل غير لائق، أي مظهره حتى بحرس جمهوري لا يليق، فعملية ترميمه باستثناء كما قال دولة الرئيس SKELTON الهيكل ما في شي المبنى لا ٤ مليارات ولا ١٥ مليار تنهض به.

انا اقول اذا كنا نفكر بوزارة الخارجية وبموقع لائق لوزارة الخارجية عندنا خيار آخر لكي لا نقول اننا نحرم وزارة الخارجية الذي يشكو وزيرها من ضيق المكان الذي هو فيه اليوم، عندنا موقع آخر في وسط بيروت يليق بوزارة الخارجية اؤكد لك سيد انه «سوليدير» بغير «سوليدير» اذا نفق مال لشراء عقار وبناء مبنى سيكلف اخص من ذاك الذي في بعبداء، ولكن اريد ان اقول انا، ان القصر الحكومي في بيروت سيشغر بعد فترة لماذا لا يكون مقر وزارة الخارجية.

انه مقر لائق ومحترم لا اعتقد انه يمكننا ان نتصور لوزارة الخارجية مكاناً ومقرأً أليق من القصر

الحكومي فبالتالي دولة الرئيس هذا الموضوع لست انا وحدي تكلمت عنه ولكن هناك الكثير من الزملاء والاخوان يتحدثون عنه ويطول الحديث عنه .

نحن، لنضع نصب اعيننا وزارة الخارجية نريدها امرا لائقا ونعتر فيه في بلدنا ان هذه وزارة خارجية لانه لها علاقة بكل دول العالم، وعندما نذهب الى دول العالم نعرف ماذا يعني وزارة الخارجية تأخذ مكانا لائقا ومحترما، من هنا اعود اصر واقول ان المكان اللائق والمحترم ليس هو موجود اليوم مثل قلعة، ومثل ثكنة هي اكثر من وزارة خارجية من الخارج .

لتكن في القصر الحكومي وهو موجود واعتقد ان دولة الرئيس يسير في هذا الاتجاه .

السادة الزملاء، كثيرون هم الذين طلبوا الكلام، وكأنه الآن توجد مباراة بين من هم متحمسون لبيروت وبين من هم غير متحمسين لبيروت، الموضوع ليس موضوع تحمس، أو أي شيء، اولا ان تكون العاصمة هي مركز الوزارات كما قال، هذا صحيح دستوريا .

الرئيس :

ولكن منذ الآن انا اقول لك يا دولة الرئيس، طالما تتكلمون عن التنظيم المدني يجب ان تفكروا بأن تتوسع بيروت لكي تصبح بيروت الكبرى، هذا مستقبلا لا بد منه وتكون قد حلت اشكالات عديدة. بيروت الكبرى هي التي يجب ان تكون شاملة، الآن من لا يصدق هذا الامر، اريد ان اسأل الآن مطار بيروت الدولي اين يوجد؟ المدينة الرياضية، اين توجد، يجب التفكير من جديد بموضوع التنظيم المدني، لكن الآن مع الاشارة لامر ثان لكي اخفف الحماس فقط، انه اذا وضعت ٤ مليارات كما ورد من الحكومة او وضعت ٤٠ مليار او ١٠ مليارات او ١٢ مليار تأكدوا تماما واقعيا لا يوجد تنفيذ، لماذا؟ لقد جرى نقاش بيني وبين فخامة الرئيس بهذا الموضوع وكان دولة الرئيس موجودا لان هذا المقرر يستعمل الآن ثكنة لكي يخرج الجيش او الحرس من الثكنة يقول لك اريد ان ابني على ارض قرب الرئاسة ارض بالقرب من الرئاسة لا يستطيعون البناء عليها لانها غير مستملكة وغير مدفوع المال، القصة على طوقين وكل طوق «بدو طوق عليم الله» القصة ليست منتهية الآن، اننا ناقش بأمر حقيقة من دون جدوى الآن، انا برأيي نترك المشروع على ما اتى عليه بالنسبة لموضوع الحكومة اي يرجع المبلغ كما كان ٤ مليارات ولن نستعملوه وبلا البرنامج نفس القضية، نحذف قانون البرنامج وكما ورد الموضوع من الحكومة ونترك الامور على ما هي عليه .

محمد فنيش : في النظام لماذا نكبر رقم الموازنة؟ ولماذا نكبر حجم النفقات .

رئيس الحكومة : بهذا المبلغ يمكننا ان نصلح المبنى بطريقة تمكن من استعماله من قبل الحرس الجمهوري الى ان تحل المشكلة .

الرئيس : ليق المبلغ على ما هو عليه .

خليل الهراوي : لم يكن اربعة مليارات ليرة .

الرئيس: كم كان؟

خليل الهراوي: المبلغ يا دولة الرئيس اتى من قبل الحكومة ٧ مليار على اساس عام ١٩٩٧ كان يوجد ٦ مليار ولم يجرروا، اعني، لم يدفعوا وقد سألناه كم يكلف هذا المشروع حتى ينتهي؟ فجاوبنا انه يزيد عن ٢٠ مليارات.

مبلغ الـ ٦ مليارات للعام الماضي ومبلغ ٧ مليارات لهذا العام أي علينا ان نضيف ٧ مليارات زيادة يهمننا ان نخفض مبلغ الموازنة ويهمننا ان نستعمل المبلغ الذي سنضعه، لذلك قلنا لماذا نضع ٧ مليارات عام ١٩٩٨ لنضع ٤ مليارات عام ١٩٩٨ ونضع قانون برنامج بحضور وزير الدولة للشؤون المالية، واذا قررت الغاء قانون البرنامج يا دولة الرئيس فعليك ان ترد المبلغ الى ما كان عليه اعني ٧ مليارات.

الرئيس: نرجعه الى ما كان عليه على اساس ٧ مليارات، الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: اثاره القضية من الناحية الدستورية، تصح على عدة وزارات وعلى عدة امور، بالنسبة لنا الموضوع هو ان الحكومة ارسلت اعتمادا، ومجلس النواب بناء لطلب احد اعضاء الحكومة وضع اعتمادا آخر.

تصوري اذا اردنا بحث موضوع العودة الى الدستورية فلنبحث الموضوع بأكمله ولا مانع لدي. كل الوزارات التي جعلت مراكزها بيروت فلتردها الى بيروت ولا مانع لدي من ذلك لا ان نطبق هذا الامر على الخارجية فقط لان هذا الامر لا يستقيم.

الرئيس: الكلمة للرئيس الدكتور سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس اننا نفهم من كلام دولة رئيس مجلس الوزراء انه اذا بقي المبلغ حيث هو فيستعمله لغاية اخرى.

الرئيس: كلا لا يقدر.

سليم الحص: اعتقد اننا اذا كنا لا نريد نقل وزارة الخارجية الى خارج بيروت ونريد ان نبقى على المبلغ من اجل تأهيل المبنى للحرس الجمهوري فيجب ان ننقل هذا المبلغ الى بند آخر وان نغير مكانه فلا يبقى بوزارة الخارجية.

الرئيس: الكلمة لمعالي الوزير نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس عندما جرى الاستملاك جرى على اساس انه بوزارة الخارجية.

عندما نريد ان نأخذ قرارا بتمويل هذا المبلغ من وزارة الخارجية.

الرئيس: لا اريد ان آخذ قرارا.

نقولا فتوش: اولاً يجب ان يشطب من موازنة وزارة الخارجية وثانياً: اصبح هناك تغيير في موضوع الاستملاك

الامر الذي يؤدي لابطال الامر وعودته الى سابق عهده. اذ لا يجوز ان نفع بخطأ قانوني فيما يتعلق بتغيير موضوع الاستملاك... لا يجوز ذلك.

الرئيس: برأبي ان يعود كما كان عليه أي كما اتى من الحكومة.

رئيس الحكومة: نبقية كما اتى من الحكومة.

الرئيس: على اساس ان يبقى كما اتى من الحكومة الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق.

يتلى ما تبقى من تفصيل الموازنة الجزء الثاني (ب).

تلي ما يأتي: الخ...

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق تفصيل الجزء الثاني (ب) بندا بندا بعد ادخال التعديلات عليها. تنتقل الى مشروع قانون

الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٨

تتلى المادة الآتي نصها:

المادة الاولى: تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني

١٩٩٨ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٩٨ وفقاً لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: بالمبدأ يا دولة الرئيس، طالما بدأنا بمواد الموازنة امس سمعنا الكثير الكثير، فيهمني ان ازود رئاسة المجلس وحضرات الزملاء النواب شيء لم يقل اليوم.

لا اريد ان افول ماذا قال في الموازنة جورج قرقم، او كمال حمدان او ايلي يشوعي، ولا اريد القول انه عندما وقعت البقرة كثر السلاخون، اطلاقاً لا.

في ١٨ كانون الاول ١٩٩٥ عندما تكلم دولة رئيس الحكومة والمكلف من قبله الوزير السنيورة

كان يتكلم عن الموازنات او عن ترقبات الموازنات التي وردت عام ١٩٩٥. في كانون الاول

١٩٩٥ الدكتور عبدالله عطية ماذا قال للبنانيين من خلال تقرير طويل عريض ماذا يقول؟ ولا

اريد ان اقرأ كل التقرير وانما فقط هذه الصفحة:

يقول: ان مشكلة الخيار بين انفاق من مال محصل وآخر يغرق من اموال تتراكم على الدولة أي

حكم حقوق حقيقية وآخر ذي حقوق وهمية ستطرح بشكل ملح طوال مرحلة النهوض

والاعمال فحجم الدمار الهائل الذي خلفته سنوات الحرب المشؤومة وضخامة المطالب المجحفة والمكبوتة لدى المواطنين اديا الى تعاظم الحاجات والضغط على الحكومات لتلبيتها بأسرع ما يمكن، ففي حال تم تأمين هذه الحاجات والمطالب بشكل واع من خلال اقتطاع الاموال الضرورية من الضرائب او القروض المجدية أي من دون اللجوء الى منح اعتمادات وهمية قابلة للحسم فان المشكلة ستجد حلولاً لها ومن المؤكد السيطرة عليها، فمشكلة الديون المتراكمة ستتوقف عن التزايد ومن الممكن عندها الشروع في تثبيت الديون المتراكمة الموروثة عن عجز السنوات الماضية. فيصفي خلال مدة محدودة ارث الماضي الثقيل، ويتحرر المواطن والوطن، ففي مدة ٥ سنوات من الممكن خلال استغلال احدى الموجودات الدولة العينية والمالية والسياسة ضرائبية افعل واعدل من الوصول تدريجياً الى التخلص من عبء العجز البنوي، اما في حال تم اشباع هذه الحاجات والمطالب من دون اقتطاع فعلي للثروة بواسطة اصدار سندات دين على الخزينة لا مقابل فعلي لها، فان المشكلة تبقى من دون حل بل ستتعدد مع الايام فلا الديون الحالية يمكن تثبيتها ولا العجز يمكن وقف تصاعده، بل على العكس ستتزايد يومياً بمقدار تزايد العجز اليومي ونبقى في حلقة تسديد الديون بواسطة الديون أي اننا نراوح مكاناً في دائرة الدين العائم، عندها لن يتفادى المواطن الفوضى الا بالاستسلام التدريجي لنظام الاسطبل البديل الاوحد عن الفوضى.

الرئيس: نظام ماذا.

الحسيني: نظام الاسطبل هذا اصطلاح وارد عند عالم اقتصادي يدعى «جورج اوريل».

نظام الاسطبل البديل الاوحد عن الفوضى حيث نأكل مما يقدمه لنا السيد ونعمل في المكان المحدد لنا من قبله ونمارس النشاط في الحدود التي يفرضها، ونقرأ في الصحف والكتب التي يرغب فيها، ونستمع ونرى الى ما يريد ان يسمعنا او يرينا اياه أي اننا نصبح رعايا لدى السيد لا مواطنين في وطن حر. اذ من عام ١٩٩٥ احد اكبر خبراء الاقتصاد في البلد قال للحكومة بتقريره كي لا تكون الموازنة خادعة. تكلمنا عن ارض القريعة، عن اموال البلديات، عن الاموال.

الرئيس: يا معالي الوزير كنت قد سألتك عن ارض القريعة وبأني اريد تقريراً مفصلاً باسم من هي مسجلة؟

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، القريعة، الارض مسجلة باسم مؤسسة تشجيع لاستثمارات، هذه المؤسسة اسست عام ١٩٩٤ وهي تابعة للدولة اعني انها ملك للدولة اللبنانية بكاملها.

حسين الحسيني: من اسسها.

وزير الشؤون المالية: اسستها الدولة اللبنانية.

حسين الحسيني: من تقصد بالدولة اللبنانية؟

وزير الشؤون المالية: اسستها الدولة اللبنانية

حسين الحسيني: من تقصد بالدولة اللبنانية

وزير الشؤون المالية: الحكومة.

حسين الحسيني: اذا ليس مجلس النواب.

وزير الشؤون المالية: لا، ليس المجلس وهذا لا يلغي طبيعتها انها للدولة اللبنانية هذه المؤسسة ملك للدولة اللبنانية.

الرئيس: القرية عندما تم شراؤها لم يكن هناك مؤسسة لتشجيع الاستثمارات. والارض اشترت قبل تأسيس هذه المؤسسة.

وزير الشؤون المالية: الارض اشترت عام ١٩٩٦ في شهر ايلول واسست المؤسسة عام ١٩٩٤.

الرئيس: تابع يا دولة الرئيس كلامك.

حسين الحسيني: قلت حصل تأسيس مؤسسة عامة بمرسوم خلافا للقوانين والانظمة وخلافا للدستور وبالتالي اذا كان احدهم اعطى صلاحية للحكومة بأن تعمل مشاريع مياه وكهرباء وتعطيها صفة المؤسسة العامة لتكون استثمارية فان احدا لم يعط تفويضا للحكومة بأن تنشئ مؤسسات من هذا النوع في غياب مجلس النواب.

ثم هذه المؤسسة التي اسست خلافا للدستور ايضا. وبواسطتها اشترت اراضي بمناطق على اعتبار هذه المناطق صناعية خلافا ايضا لرقابة المشرع فهذا امر مسؤولية عنه الحكومة وهو امر خطير وخطير للغاية لم يجاوب احد على هذه المسألة وكأن ماشي الحال. تكلمنا عن موضوع الاستيلاء على اراضي الناس واستملاكها وفقا للقوانين والانظمة ونقل ملكيتها من الناس لاسم الادارات الرسمية. قلنا ادفعوا للناس حقوقها، فكان جواب وزارة المالية انه لا يوجد لدينا اموال ولتفضل الوزارة التي تطالب بالمال ان تجد الموارد وبعد فترة قد يصبح الجواب: انه يجب على الناس الذين استملكنا ارضهم ان يجدوا الموارد سيجدان الموارد؟ الدولة خصم شريف لا يمكنها الاستيلاء على ارض الناس وهذا نص دستوري. وهنا يا دولة الرئيس عندما ذكرت موضوع بيروت مركز الحكومة حسب النص الدستوري انا لا اعني هذا فقط، ولنقرأ بكتاب واحد عندما يقول النص الدستوري: لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بممارسة وظيفته الا في حالتي خرق الدستور والخيانة العظمى، بمعنى آخر فان المشروع جعل خرق الدستور بمستوى الخيانة العظمى، ولا اعرف لماذا يتم استسهال هذا الامر، بمعنى ان يخالف الدستور هنا ومن هناك ولا بأس بذلك فهذا امر يشكل خطرا على العقد الموجود بين اللبنانيين، فالدستور اللبناني هو ميثاقهم الوطني الذي يتشبثون به وطالما يتشبثون به طالما ماشي الحال، اذا كان قبل

عام ٩٩٩ ق م، سقراط حكموا عليه بالاعدام وجماعته في الليل اتوا ليقولوا له هنالك طريقة للفرار لنخلصك، ولكنه لم يرض وبقي في السجن ونفذ به حكم الاعدام وهو يقول لهم اذا هربت من سيحترم بعد قوانين اثينا هذا كان منذ ٣٩٩ ق م، واليوم نرى ان اقدس شيء عند اللبنانيين وهو ما نص عليه الدستور عندما قال: «لا شرعية لاي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك وهو ميثاق العيش المشترك؟ الدستور هو ميثاق العيش المشترك وكل يوم نخالفه... اموال البلديات وضعنا عليها اليد بمرسوم لنصرفها هذه الاموال هي امانة وحسب نص الدستور ونص القانون هذه امانة بوزارة المالية لا يجوز ان يضع احد اليد عليها كلها اسئلة لم يجاب عليها في سياق مناقشة الموازنة العامة.

رئيس الحكومة يقول نحن نهرب الاستثمارات بكلامنا وبنفس الوقت يقول شركائنا واللبنانيون غير مؤهلين ليدخلوا في المشاركة الاوروبية.

وهنا اتساءل، متى اعطينا الوقت لشركائنا لتدخل بالمنافسة الحرة في البلد لكي تهبي نفسها لتصبح مؤهلة اذا اننا وطوال النهار ليلزم الالتزامات للبطانة وللحاشية وبالتراضي ونفلسف التراضي ولا نتلقى أي جواب.

على أي اساس ندخل بالشراكة؟ ليس مع المجموعة الاوروبية وانما المجموعة الافريقية لا يمكننا ان نسير معها اذا كان الحال على هذا المنوال. انا لا اريد ان اعمل مداخلة جديدة وكأنني ارد فقط اريد ان اقول ان هناك الكثير من المغالطات، ودولتك شخصا تعرفها عندما يستشهد رئيس الحكومة بموازنات اعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ليقول اننا الآن نعطي تقديرات اجتماعية اكثر بكثير مما اعطت السنوات تقديرات اجتماعية للناس، انا اتساءل هل غاب عن باله وربما هذا حقه لانه لم يكن هنا عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧، ١٩٨٨ - ١٩٨٩ هل كانت هناك ليرة واحدة تدخل على خزينة الدولة ومع ذلك في تلك السنوات يا دولة رئيس المجلس اريد ان اذكرك الم تلغ كل الدعم حتى على الطحين حتى على الدواء حتى على المازوت حتى على الذين يريدون الدفع في آخر الجرد اللبنانية، الم تلغ الدعم لكي توفر اعتمادات للصحة وللشؤون الاجتماعية وللضمان الاجتماعي، من كان يسدد للضمان الاجتماعي ولغير الضمان الاجتماعي؟ فقط هذه مقارنة بين «وين ووين» كفى ان نضع ارقاما واوهاما ونصدق هذه الاوهام، جحا كان يطلق اوهاما ثم كان يصدقها ويسير وراءها، هذه ليست سياسة، نحن في سياق مناقشة المواد لدينا مداخلاتنا وكلماتنا حول كل مادة.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: قبل ان اتكلم عن المادة الاولى اريد اولاً ان اثير موضوع القرعة وبناء لطلبك لدي معلومات ولا بد ان توضع بتصرف المجلس النيابي بالنظر لاهميتها.

اولا: في جريدة النهار في الاول من ايلول عام ١٩٩٧ صدر مقال يتكلم عن زيارة مسؤولين عن منظمات اللاجئين في العالم لمناطق في جنوب لبنان وفي الشوف، ان كان في برقي او في القرية. وأنداك ربطت هذه الزيارات بمؤتمر مدريد والتفتيش عن حل لمشكلة الفلسطينيين في اطار توطين الفلسطينيين في لبنان. اثبرت القضية حتى هذه الزاوية. وموضوع القرية لا احد يعرف عنه شيئا الا عندما اثير من هذه الزاوية. طبعا اجرينا تحريات عن الموضوع اكتشفنا ما يلي: عام ١٩٧٧ اشترى اشخاص عددهم ٦ او ٧ اسماؤهم عندي، قسما من القرية حوالي مليوني متر ونيف وبقيت باسمهم فترة طويلة معينة الى ان اتى احدهم واشترى القسم الآخر عام ١٩٩٧ ماذا حصل بعد ذلك، بعدما انشئت مؤسسة تشجيع الاستثمارات الوطنية لتشجيع الاستثمار برئاسة - كما اعتقد - الاستاذ يوسف شقير، هذه المؤسسة لم تعرف في المجلس النيابي كيف انشئت ولا نعرف الشخصية التي تتمتع بها؟ ولا نعرف اذا كان لديها الذمة المالية قانونا ودستورا هذه المؤسسة التي تأخذ سلفات من الحكومة من موازنة الدولة هي التي اشترت هذه الارض بمبلغ يقال انه ٣٠ مليار ليرة لانها قسمان (المبلغ لا يهمني كثيرا لاني لم ادفعه انا ويمكن ان يكون المواطنون قد دفعوه دون علمهم) لم نفهم ما هي الغاية من هذا الاستملاك. وهنا اريد ان الفت نظر وزير البيئة هل هو لتحضير هذه الارض بعد ان قضى على الغابات التي كانت قائمة فيها والاشجار القديمة فيها، لا افهم المادة هذه الارض التي تبلغ مساحتها ٤ ملايين متر مربع واكثر موجودة وجاءت مؤسسة تشجيع الاستثمارات ودفعت ثمنها لمن اشترى اولاً وهذا الذي اشترى اولاً يوجد حوله علاقة استفهام طبعا من هو ومن يخص ولمن يعمل ولمن يشتري.

هنا ان لا تكون عملية القرية تحضيرا لعملية توطين الفلسطينيين التي اجمع كل اللبنانيين على رفضها.

رئيس الحكومة: طالما اننا نناقش وعلى الهواء وامام الجميع هذا الموضوع فالمفروض ان يتوضح هذا الامر كي لا يفهم ان الحكومة لديها مؤسسة لشراء الاراضي لمنفعة بعض الناس او تستفيد من ورائهم.

بطرس حرب: لم نقل هكذا

رئيس الحكومة: تقريبا هناك امران ليس لهما علاقة ببعضهما، مؤسسة تشجيع الاستثمارات هي مؤسسة انشئت بموجب القوانين المرعية الاجراء ولها بضع سنوات تأتي موازنتها للمجلس النيابي الذي بدوره يقرها وتصرف من خلال الموازنة هذا اولاً.

ثانيا:

بطرس حرب: بأي قانون انشئت؟

رئيس الحكومة: بالمرسوم ٤٥١٧

بطرس حرب: بمرسوم اذا وليس بقانون هناك فرق بين الاثنين.

رئيس الحكومة: قلنا انها انشئت بموجب القوانين المرعية الاجراء يا استاذ بطرس اذا بدنا نعمل حركات منعمل حركات قوانين ومراسيم ومراسيم وقوانين.

بطرس حرب: اذا كانت القوانين واحكامها حركات نتسلى بها فيجب ان تسمح لنا يا دولة الرئيس نحن نقول ان هذا البلد لا يقوم الا على القانون، انا اتكلم من ضمن القانون واسأل عن انشاء هذه المؤسسة ولمن تشتري ولا يجوز ان يقال لي «عم تعمل حركات».

الرئيس: هناك خلاف بهذا الموضوع يا دولة الرئيس انت تعرفه وهو ان انشاء المؤسسات بمراسيم، المجلس النيابي ضده واذا حصل مثل هذا الامر فليتقدم أي زميل كريم باقتراح لالغاء هذه المؤسسة.

حسين الحسيني: ملغى بنص دستوري.

الرئيس: اعرف ذلك ولكن ليقدم لي هذا الامر، نبقي الآن بالاساس.

رئيس الحكومة: بالاساس جميع دول العالم لديها مؤسسات لتشجيع الاستثمار، لنفترض اليوم ان شخصا مغتربا اتى الى لبنان ويريد الاستثمار فالى اين يذهب.

جميع دول العالم لديها مؤسسات لتشجيع الاستثمار جميع دول العالم التي تهتم لهذا الامر تؤسس مؤسسات وتكون تابعة للدولة ومن يأتي من الخارج او من الداخل تضع امامه هذه المعلومات المتوفرة عن الاستثمارات وعن فرص الاستثمار في البلد، اسسنا هذه المؤسسة بموجب المرسوم الاشتراعي ٤٥١٧ او المرسوم الرئاسي ٤٥١٧ والذي بموجبه انشئت مجموعة كبرى من المؤسسات ومنها مؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسات المياه وخلافها.

الرئيس: السؤال الذي نريد معرفته لماذا تسجلت منطقة القرية باسمها.

رئيس الحكومة: لان مجلس الوزراء كلفها قبل انشاء وزارة الصناعة بدراسة المناطق الصناعية في البلد.

الرئيس: اذا القرية منطقة صناعية؟

رئيس الحكومة: نعم، وقد عملنا مجموعة من المناطق الصناعية لتشجيع الناس ان يعملوا مناطق صناعية بصفة خاصة قلنا ان الدولة تعمل مشروع PILOTE او مشروع نموذجي، قلنا نريد ان نأخذ ارضا قريبة من بيروت بأسعار رخيصة وليست بعيدة عن الطرقات والكهرباء والمياه وفي منطقة بحاجة لان تقام فيها مناطق صناعية وصناعية نظيفة معقولة، اشترينا الارض وكلفنا استشاريا بأن يضع تصميمًا لتنفيذه كمطقة صناعية لصناعات ليست HIGH - TECH ولكن تشبهها وتكون قريبة من بيروت والوصول اليها سهل، والناس المحيطون بها يمكن ان يوجد بينهم من هم من اصحاب الكفاءات العالية هذا هو السبب الذي اشترينا المشروع لاجله.

الرئيس: الكلمة للزميل مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: دولة الرئيس، الحقيقة كنت قد طلبت الكلام بعد كلمة الرئيس حسين الحسيني وعامة لا نزال في المادة الاولى والكلام كان ولا يزال في قانون الموازنة وكنت احب ان اصوب ما ذكر عن نظام الاسطبل، فاسم الكاتب «جورج اورويل» وهو كاتب قصاص يتخيل ويكتب FIETIF والواقع ان نظام الاسطبل، هذا الكتاب بالذات يدعى ANIMAL F0RME يتكلم عن اسطبل حصل فيه انقلاب، ويتكلم عن شعارات مطروحة والشعارات التي تغيرت ويقول ان الشعارات تغيرت لمصلحة من كان موجودا.

دولة الرئيس، اعرف احد الملتزمين منذ سنة ١٩٩٠ وقد لزم جزءا من التزام كان بين يدي متعهدين قبله بطريقة غير قانونية بقيمة اربعة ملايين واحتج وقتئذ وقال: انه مستعد ان يأخذ الالتزام بقيمة مليون دولار فقط وكان من نتيجة ذلك الاستمرار في العملية، وكل ما اتمناه مع مراعاة التقديمات الاجتماعية الفضلى، ان تتغير المواضيع وان يرضى المواطنون، وان نخرج من الشعارات الى العمل المجدي الفعلي.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب

بطرس حرب: دولة الرئيس، عندما نسأل عن عمل ما، انما نسأل نبأه عن المواطنين و ليس «التنمير» على الحكومة فهذه رغبة ليست لدينا ولكني: اسأل هل مؤسسة تشجيع الاستثمارات اشترت ارضا في مكان آخر غير القرية لانشاء هذه المناطق.

رئيس الحكومة: لا

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني بالنظام

حسين الحسيني: دولة الرئيس.

«الكردى نط الحيط، قال له: هيدا الكردى وهيدا الحيط خليه ينط الحيط»، المرسوم رقم ٥٧٧٨ يرمي الى انشاء مؤسسة عامة تدعى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات انه مرسوم بناء على مرسوم المرسوم ملغى في الدستور ماذا يقول: مهمتها «التعاون مع الوزارات والمؤسسات المختصة والهيئات الاقتصادية والصناعية والتجارية في لبنان من اجل تنفيذ مهامها»، هذا المرسوم لم يعطها أي صلاحية لشراء الاراضي وانشاء المناطق الصناعية هذا مال عام يا دولة الرئيس، ونحن الآن نبحث في الموازنة العامة، والمال العام، لذلك نلفت نظر دولتكم ونظر المجلس الكريم الى هذا الهدر في المال العام.

الرئيس: انا بهذا الموضوع وبصراحة كلية، لست مع تملك هذه المؤسسات، وقلنا سابقا ان في رئاسة الوزراء هناك مؤسسة تلزم مدارس واعترضنا على ذلك وتكلمت مع الرئيس الحريري، والآن واذا كان هناك من اعتراضات معينة فلتأت من خلال اقتراحات وانا مستعد ان الغي مرة ثانية المرسوم رقم ٤٥١٧ حتى ننتهي من هذا الامر، تتلى المادة الاولى مجددا.

تليت المادة التالية :

المادة الاولى: «تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ١٩٩٨ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٩٨ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون».

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: يقول النص تحدد ارقام الموازنة العامة الخ...

هل في هذه الموازنة العامة التي يجري تحديد النفقات فيها والواردات هل جرى ادراج نفقات هي بمثابة استحقاقات لم تدرج في موازنة ١٩٩٨ أي غير ملحوظة في الموازنة؟

الرئيس: هل لديك ملاحظة على المادة الاولى.

زاهر الخطيب: تصحيح لغوي، ليس لدي.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، باعتبار المادة الاولى مرتبطة بما سيتقرر ضمن الموازنة اطلب تعليقها لبحث الامور الاخرى.

الرئيس: القانون كل لا يتجزأ

الموافقة على المادة الاولى برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الاولى.

تتلى المادة الثانية معدلة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية - تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحقه الاعتمادات المبينة في ما يأتي:

٧،٣٢٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة

الموازنة العامة الجزء الاول والثاني

٦٧٥،٤٣٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة

موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية

٦٦،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة

موازنة مديرية اليانصيب الوطني

١٣٧،٧٦٨،٧٠٧،٠٠٠ ليرة

موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري

٨،١٩٩،١٩٨،٧٠٧،٠٠٠ ليرة

المجموع:

وذلك وفقا للجداول رقم ١، ٢، ٣ و ٤ الملحقه بهذا القانون.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

أكد دولة رئيس مجلس النواب أكثر من مرة وكذلك عدد من النواب الكرام ان هناك نفقات واستحقاقات أصبحت بمثابة دين على الحكومة منها: ٢٠٪ للقطاع العام عن الاعوام ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ وهذه بحدها الأدنى كلفتها ٥٠٠ مليار، سلسلة الرتب والرواتب بحدها الأدنى كلفتها حوالي الـ ١٠٠٠ مليار، حقوق للمتعهدين حوالي ٢٥٠ ملياراً، وللمستشفيات، وضمن اجتماعي، وتعاونية الموظفين حوالي ٢٥٠ ملياراً وعلى الأقل قسط من كلفة عودة المهجرين كبند ميثاقي ومهمة وطنية ضرورية وملحة بين ٢٠٠ او ٣٠٠ او ٥٠٠ مليار ليرة. السؤال المطروح. هذا الدين الذي لم يلحظ وهذه النفقات المفترض ان يكون لها اعتمادات كيف تفسر الحكومة في المادة الثانية انها قدرت ان يكون عندها نفقات بهذا القدر أي ٢٠٧ مليارات و ٢٠٠ مليون مليار في الجزئين الاول والثاني وما هو موقفها من هذه النفقات التي ستواجهها هل تخلت عن هذه الامور وفي حال لم تتخل كيف ستؤمن الاموال.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، علي سبيل التوضيح الـ ٢٠٪ للقطاع العام، اعتماداتها متوفرة بالزيادة الاخيرة على سعر صفيحة البنزين. اعني اننا زدنا ثلاثة الاف ليرة من اجل تأمين الـ ٢٠٪ اذا هذه الزيادة ملحوظة ولذلك يستطيع مجلس النواب اقار مشروع القانون المتعلق بزيادة ٢٠٪ لان اعتماداتها متوفرة.

اما بالنسبة للسلسلة فانها تحتاج للبحث.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس السيد حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس (بالنظام).

خدمة للبحث يفترض تعليق البحث في المواد ٢ و ٣ و ٤ حتى ننتهي من بحث المواد المنبثقة وليس من مشكلة من تعليق البحث بهذه المواد.

الرئيس: دولة الرئيس، للمرة الثانية، اقول اننا في النهاية نصوت بالمناداة بالاسماء ويمكن تعديلها وقتئذ.

حسين الحسيني: عندما نقول الجدول رقم (٩) في المادة الرابعة في المادة الثالثة نقرر الشيء الذي سنخدمه.

بطرس حرب: دولة الرئيس، المادتان الثانية والثالثة تتكلمان عن النفقات والواردات التي يقوم عليها توازن الموازنة، اذا غيرنا في الجداول الباقية فستتغير النفقات لهذا السبب اقول اننا نستطيع ان نقرها وبعد ذلك نعدلها ولكن الافضل لاصول التشريع ان نعلق هذه المادة حتى نقر المواد المتبقية ثم نرجع الى بحثها.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس، ما يذكره الزملاء له علاقة بالمادة الثالثة، المادة الثالثة المتعلقة بالواردات يمكن تعليقها.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس، في المادة الثانية اشارة الى مجموع النفقات لعام ١٩٩٨ هناك نفقات غير ملحوظة في هذا المجموع منها مثلاً ما سيلحظ لعودة المهجرين فاذا كانت عودة المهجرين ستمول من خارج الموازنة، أي بالاستدانة من الخارج، هنا عندي سؤال: كيف تكون النفقات التي تقول من سندات خزينة داخلية تعتبر نفقات والنفقات التي تمول بسندات خارجية لا تعتبر نفقات؟ انا اعتقد ان هناك نقصاً في شفافية الموازنة بهذا الخصوص وبالتالي يجب ان تشمل الموازنة جميع النفقات سواء كانت ممولة من سندات خزينة داخلية او خارجية.

الرئيس: تعلق المواد الثانية والثالثة والرابعة وتلى المادة الخامسة.

تليت المادة الخامسة الآتي نصها:

المادة الخامسة - توزع بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية مع الاعتمادات المرصدة بصورة اجمالية في مختلف ابواب الموازنة العامة المخصصة للمعالجة في المؤسسات والمستشفيات الخاصة والعقود مع الأطباء في القطاع الخاص.

الرئيس: الموافقة على المادة الخامسة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة.

تلى المادة السادسة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة -

١ - يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية على ان تبلغ الحكومة مجلس النواب عن أية مبالغ من سندات الخزينة المصدرة تتجاوز حدود العجز الملحوظ في الموازنة مضافاً اليه مجموع الاعتمادات المدورة الى العام ١٩٩٨ والاعتمادات الاضافية وذلك بموجب تقارير شهرية تبين الاسباب الموجبة لهذا التجاوز.

٢ - في اطار اعادة هيكلة الدين العام، يجاز للحكومة اصدار سندات خزينة بالعملة الأجنبية بحدود قيمة

ملياري دولار أميركي على ان تستعمل الاموال المقترضة بموجب هذه الاجازة لتحويل ما يعادل قيمتها من الدين العام بالليرة اللبنانية الى عملات أجنبية * يجب ان تسدد كامل هذه السندات المصدرة نهائيا في موعد لا يتعدى ثلاثين سنة من تاريخ بدء اصدارها وتحدد نسب الفوائد على هذه السندات وفقا للمعدلات الرائجة في السوق العالمية على ما يماثلها في الخارج ، ويتم ذلك بقرار مشترك يصدر عن وزير المالية وحاكم مصرف لبنان .

٣ - بغية تخفيض كلفة الاقتراض بالعملات الاجنبية الملحوظ في البند ٢ من هذه المادة ، يجاز للحكومة استعمال جزء من حصيلة القروض لشراء سندات خزينة بالعملة الاجنبية من نوع Zero Coupon Bonds تستعمل لتسديد أصل الدين المشار اليه في البند الثاني من هذه المادة بالعملات الاجنبية بتواريخ استحقاقه .

الرئيس : الكلمة للزميل نسيب لحود .

نسيب لحود : دولة الرئيس ، اعتقد ان البند الاول من هذه المادة بحاجة الى تعديل ودولة الرئيس الحص لديه التعديل المطلوب .

اما البندين الثاني والثالث فأعطيت رأيي فيهما في مداخلات سابقة في الاوراق الواردة او المداخلات التي تلتها ولن اكررها الآن واقترح على المجلس الكريم الغاء البندين الثاني والثالث من هذه المادة وشكرا .

الرئيس : الكلمة لدولة الرئيس سليم الحص .

سليم الحص : دولة الرئيس ، اذكر ان هذا النص وضع في السنة الفائتة من اجل تمكين مجلس النواب من متابعة سياسة الحكومة في اصدار سندات الخزينة بعد ان تبين ان الحكومة درجت خلال السنوات الاخيرة على اصدار سندات خزينة بأكثر من حاجتها لتغطية عجز الموازنة فكان هذا النص ، وقد تجمع في حساب الحكومة لدى مصرف لبنان ارصدة بلغت في وقت من الاوقات اكثر من ثلاثة الاف مليار ليرة نتيجة لهذا التجاوز وهو اصدار سندات خزينة بأكثر من الحاجة الى سد عجز الموازنة ، نتيجة هذا التراكم لارصدة الدولة حصلت اشياء كثيرة سلبية منها ان هذا التجاوز كان سببا لتجفيف السوق من السيولة وبالتالي حرمان القطاعات الخاصة من تمويل تحتاجه لتنمية نفسها ، وكان سببا اساسيا من اسباب الركود الاقتصادي وسببا اساسيا من اسباب الضائقة الاجتماعية التي يعاني منها المواطنون هذه الايام وسببا اساسيا لرفع معدلات الفائدة في السوق وبالتالي لزيادة عجز الموازنة اكثر فاكثر ، وقد وجهت سؤالا للحكومة في حزيران بناء على ارقام ايار ١٩٩٧ عندما وجدت ان سندات الخزينة المصدرة خلال الاشهر الخمسة الاولى زادت عن العجز المحقق بنحو ٦٠٠ مليار ليرة ، فجاءني الجواب ان المادة تشير ليس الى العجز المحقق وانما الى العجز الملحوظ في الموازنة ، والعجز الملحوظ في الموازنة لم يكن مستهلكا خلال الخمسة اشهر الاولى ، وليس بالتالي بالامكان متابعة سياسة الحكومة باصدار سندات الخزينة شهرا فشهر ،

وكان علينا الانتظار حتى آخر السنة حتى يكون العجز الملحوظ في الموازنة قد استنفذ، اعتبر ان هذا النص فيه التباس لانه لم يمكن مجلس النواب من متابعة سياسة الدولة بصدد سندات الخزينة شهرا فشهرا.

لذلك اقترح تعديلا على هذا النص فتستبدل مصطلح العجز الملحوظ في الموازنة بالعجز الفعلي المحقق شهريا في تنفيذ الموازنة وتشطب مضافا اليه مجموع الاعتمادات المدورة الى العام ١٩٩٨ والاعتمادات الاضافية، لان العجز المحقق فعليا يشمل كل النفقات بما فيها النفقات المدورة، والاعتمادات الجديدة. المحقق هو كل الانفاق وبالتالي تصبح المادة على الشكل التالي:

المادة السادسة: البند ١

يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لأجل طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية على ان تبلغ الحكومة مجلس النواب عن أية مبالغ من سندات الخزينة المصدرة تتجاوز حدود العجز الفعلي المحقق شهريا في تنفيذ الموازنة وذلك بموجب تقارير شهرية تبين الاسباب الموجبة لهذا التجاوز.

هذا هو اقتراحي بالنسبة للبند الاول، اما بالنسبة للبند الثاني في السطر الرابع يقول البند «في موعد لا يتعدى ثلاثين سنة».

انا اتصور ان تكون مدة الاستحقاق قصيرة لاننا نستعمل صيغة معادلة ZERO COUPON BONDS وكلما قصرت المدة كلما كانت الفائدة الفعلية اعلى اعني لو استدنا على اساس ZERO COUPON BONDS لعشر سنوات بعشرة بالمئة، فالعشرة بالمئة تصبح سبعة عشر بالمئة، وبالتالي لا فائدة من ذلك بل خسارة. اذا يجب ان نكون الاستدانة لاستحقاق طويل الاجل، هذا النص لا يتعدى الثلاثين سنة يمكن ان يكون لخمس سنوات اقترح: على ان لا يقل عن ٢٥ سنة.

رئيس الحكومة: هذا تعجيز.

سليم الحص: هذا ليس تعجيزا لانه في اقل من هذه المدة تصحح الفائدة عالية وتصبح غير صالحة للاستعمال، ويحصل ضرر من اعتماد ZERO COUPON BONDS لانه كلما قصرت المدة كلما كانت الفائدة الفعلية اعلى، على اساس عشر سنوات ١٧٪ على اساس ٣٠ سنة تكون ٨ او ٩٪.

فليس لهذا النص من جدوى الا اذا كانت المدة طويلة جدا ويجب ان لا تقل عن ٢٥ سنة.

هذا في التفصيل اما في المبدأ فانا ضد فكرة تحويل الدين الى دين خارجي وهناك سببان ابديتهما اكثر من مرة ولم اسمع من الحكومة أي ملاحظة بشأنهما.

اذا قبلنا بمبدأ تحويل الدين في حدود ملياري دولار هذه السنة، فيجب ان نقبل بتحويل مليارين آخرين السنة المقبلة وكذلك السنة التي تليها وهذا معناه اننا لا نعرف الى اين نصل، انا لا اقف عند الملياري دولار، ولكنني اعرف ان الموافقة على استدانة ملياري دولار لمدة طويلة هذه السنة

سيؤدي بنا في السنة المقبلة للموافقة على قيمتها وكذلك في السنة التي تليها.

ونحن في الواقع تكون تدريجيا نقوم بتحويل كل الدين من دين داخلي الى دين خارجي.

وهنا تنتهي الخطورة وبالتالي انا غير موافق على ذلك بالنسبة للمدة التي اصر على ان تكون طويلة، وانا اراهن على ان الحكومة لن تستطيع ان تستدين لمدة طويلة، وقد اطلعت على تقرير لـ (مارين لانش) مؤرخ في ١٤ كانون الثاني ١٩٩٨ أي انه حديث العهد ينصح فيه «ماري لانش» بعدم التوظيف في سندات الخزينة اللبنانية لاكثر من ٣ اشهر فكيف نصوت الآن على ٣٠ سنة لهذه الاسباب اعارض مبدأ الموافقة على البند ٢ و٣.

الرئيس:

الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، هذه المادة اصبحت تاريخية وشهيرة، سنة ١٩٩٦ قررنا الطعن بهذه المادة وجرى نشرها بملحق اعطي تاريخا سابقا أي قبل خمسة عشر يوما «وظمطت» هذه المادة.

سنة ١٩٩٧ كما تشهد محاضر الجلسات حاولنا ان نعطيها مفهوما على انها ليست تفويضا تشريعا وانها ليست بحلول السلطة التنفيذية مكان السلطة التشريعية في تقرير ما هو للسلطة التشريعية، بالتطبيق كانت هناك زوارب عديدة نفذوا من خلالها على العملية وجعلوها تفويضا تشريعا اذا بفقرتها الاولى مع احترام كبير لاجابية الرئيس الحص بمحاولة ايجاد شروط تجعلها اكثر ضبطا انا في المبدأ اعتبر هذا تفويضا تشريعا وخاضعا للابطال امام المجلس الدستوري اما الفقرتان المتبقيتان فانهما تتعارضان مع مبدأ سنوية الموازنة لان القرض يلزمه قانون واسباب موجبة ونقاش على حدة.

وهذا لا يدخل في مادة من مواد قانون الموازنة وينطوي على مخاطر تحويل ديننا الى دين خارجي وهنا ليسمح لي بعض الخبراء الاقتصاديين، الذين يسهلون الامور، يقولون: «ما في فرق بين داخلي وخارجي» وقد اشار الزميل الاستاذ نسيب لحود الى المخاطر. ونكون كأننا نسيل الذهب دون ان نقول: تفضلوا «حتى نسيل الذهب» نغرق لبنان بالديون كما اغرقناه بجزء كبير من الديون الداخلية، والتي تبقى ارحم نسبيا من الديون الخارجية، اما عندما نتجه الى الدين الخارجي، اولا نكون قد رتبنا ديننا جديدا وكيفما لعبنا بالكلمات وقلنا هذا مجرد تحويل فالنتيجة واحدة اذا قلنا مجرد تحويل فلماذا نعمل هذا الاختراع العظيم ونشغل الاقتصاد فيه ايضا هذا يؤدي الى مخاطر كبيرة لا يمكن ان نبعتها بهذه العجالة ونحن ندرس قانون الموازنة وبالتالي هذا ايضا خاضع للابطال امام المجلس الدستوري، اناشد الزملاء مع عدم رغبتنا بمراجعة المجلس الدستوري ولكني اناشد الزملاء واكثرية المجلس ان نصوت على شطب هذه المادة وخاصة بعدما بينا ان اسطورة الانقاذ موجودة في جيب شخص لم تعد واردة وبيئت المادة السادسة ان الشعب اللبناني يدفع اغلى الاثمان في سبيل تثبيت سعر صرف الليرة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، السنة الماضية اثناء مناقشة المادة ٦ من مشروع الموازنة لعام ١٩٩٧ وقع مشكل في المجلس كاد ان يدفع رئيس الحكومة الى طرح الثقة بالحكومة وببنفسه اذا وافق المجلس على اقتراح تقدم به اللقاء الوطني.

دولة الرئيس،

في السنة الماضية طلبت الحكومة ان نعطيها اجازة ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة لاصدار سندات.

قلنا في وقتها، لماذا نعطي ضمن حدود احتياجات الخزينة؟ يوجد موازنة لنفقات السنة القادمة، نعطيها ضمن حدود احتياجات عجز الموازنة. رفضت الحكومة وطرحت الثقة بنفسها، وحاولنا ان نضع بعض القيود كما وصف الآن الرئيس الحص، انما بهذه القيود، معالي وزير الشؤون المالية فسر النص الذي وضعناه انه ليس من المفروض ان يعطينا كمجلس نيابي علما بأي سند خزينة انفقوه الا في نهاية السنة وحتى يكتشف اذا كان هناك من عجز اولا هذا هو التفسير الذي قاله في المجلس النيابي.

اما في هذه السنة فالوضع تغير والحمد لله معالي الوزير اورد في فذلكة الموازنة امرا مهما جدا وانا اؤيده.

يقول ما يلي: سوف اقرأ فذلكة الموازنة، يقول: «اكادت الحكومة مجددا عزمها على الالتزام بمنع أي انفاق اضافي من خارج الموازنة وانها لن تنفق، وكذلك الالتزام بمبدأ الاساس وهو الامتناع عن ترتيب اية اعباء مالية اضافية دون تأمين زيادات في الواردات.

أي بمعنى آخر، في مشروع الموازنة هذه الحكومة تلتزم وتقول ان هذه موازنتي لا اريد ان اطلب أي قرش من خارج الموازنة، واذا اردت ان اصرف يجب ان اقوم بتأمين الواردات حتى انفق، لذلك لن يصبح هناك زيادة في العجز عن ٣٧٪ واعتقد اننا قضينا خمسة ايام ونحن نتكلم بهذا الموضوع والحكومة في ردها البارحة اكادت هذا الشيء ونحن متفاهمون مع الوزير.

الرئيس: هناك اقتراح من الزميل عصام فارس بهذا الصدد وبأن لا تحصل اية استنادة.

بطرس حرب: قرأت الاقتراح دولة الرئيس، انا اقول اذا كانت الحكومة حقيقة تريد الالتزام بما قاله امام المجلس وتدعوننا للموافقة على مشروع الموازنة على اساسه فما حاجتها الى نص المادة السادسة، انا افهم ان تقول الحكومة امنوا لي الفرق الذي هو ٣٧٪ او اصبح ٤٠٪، والذي حملته اللجنة المالية «المعتر» التي حاولت مساعدتها بالنهاية طلعت (لا مع ستي بخير ولا مع سيدي بخير) طلع الحق عليها، لانها قالت لهم خفضوا الرسوم لان الشعب ليس باستطاعته ان يتحمل اكثر من ذلك اخيرا اصبح الحق على النواب، وعلى الشعب طبعاً انا اريد ان اسأل اذا كانت الحكومة

صادقة بالتزامها، ولم تقم بأي اتفاق يفوق ما حدده مشروع الموازنة.

فلماذا تحتاج للمادة السادسة كي تغطي العجز في الخزينة وليس لتغطية العجز الملحوظ في مشروع الموازنة لماذا؟ من اجل ذلك انا اقترح وجوب الغاء نص المادة كما جاء، ووضع عبارة العجز الملحوظ في قانون هذه الموازنة.

وبكل زيادة على ذلك نكون قد وافقنا مسبقا وفوضنا الحكومة مسبقا ان تزيد المصاريف وان ترتب على الخزينة اعباء، لاننا نعطيها الموافقة مسبقا بالزيادة على مشروع الموازنة لذلك انا اقترح ان نرجع للنص الذي كنا قد طرحناه السنة الماضية، يجاز للحكومة ضمن العجز في الموازنة للعام القادم اصدار سندات الخزينة... هذا بالنسبة للشق الاول.

اما بالنسبة للفقرتين الثانية والثالثة دولة الرئيس،

جميعنا نعلم انه في وضع القوانين اول شيء، ينشغل بالنسبة عليه، ان لا نضع اي قانون مخالف للدستور، هذا اولاً.

دولة الرئيس، عند وضع أي مشروع قانون يبقى بالنسبة مشغولا دائما كمشرعين بأن لا نخالف الدستور في مشروع الموازنة هذا في الفقرتين الثانية والثالثة في هذه المادة يقترحون علينا اقتراضا بالعملة الاجنبية مفاعيلها ستمتد سنوات وسنوات، ويمكن ان تنفيذه سيمتد سنوات، ولانني لا اعرف اذا كان معالي وزير المالية من رأي أم لا ومن الممكن ايضا ان يجدوا صعوبة خلال سنة واحدة في استئانة مليارين يمكن ان يكون هذا صحيحا ويمكن لا.

وزير الشؤون المالية: اكيد.

بطرس حرب: معنى ذلك ان معالي الوزير يطلب منا تفويضا باقتراض ملياري دولار ويطرح علينا من خلال عملية جميلة او Cosmetique مسألة ال ZERO COUPON BONDS وهي آلية دين ليس اكثر. انا اقترح الغاءها فوراً لانها بلا اهمية. هذه المسألة تستطيعون القيام بها ولو لم تضعوا ذلك في الفقرة الثالثة لانكم تملكون تفويضا بذلك.

لانه لا يوجد شيء يمنعكم وهذه آلية دين فقط.

سوف اقرأ المادة ٨٣ من الدستور اللبناني التي تتكلم عن مالية الدولة، انها تقول ما يلي: «كل سنة، وفي بدء عقد تشريع الاول، تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترح على الموازنة بندا بندا.

مشروع الموازنة هذا سوف يكون لنفقات السنة الحالية، والتزامات السنة الحالية، وواردات السنة الحالية، كل بند كل نص يلزمنا لاكثر من السنة الحالية اعتبره مخالفا للدستور.

لذلك وحتى لا ندخل بقضايا، اقول علقوا المادة الثانية والثالثة دولة الرئيس لان هذه الموازنة بتوازنها مبنية على هذه الامور فاذا جاءت الحكومة غدا، ووفقت خلال الشهرين القادمين وحصلت على الملياري دولار بالآلية التي تريدونها، نحن نعلم وكل المالىين يعلمون ورجال الاقتصاد، انه سترتب اعباء مالية على هذا الامر، نحن لا نأخذ فقط بل ايضا سندفع فوائد اول السنة حتى على Zero Coupon هناك فوائد سنوية سندفعها، بالاضافة الى اننا سنجمد قسما من المبلغ. هناك فوائد سنوية سندفعها، هذا اتفاق ام لا؟ هل يرتب اتفاقا ام لا وهل هو ملحوظ في الموازنة ام لا؟ ما اقصد قوله يا دولة الرئيس اننا ننفق ونعطي الحكومة ايضا صلاحية اجراء اقتراض مدته ثلاثون سنة او خمس وعشرون سنة او عشر سنوات بمشروع داخل في الموازنة وانا اعرف بالتشريع، وهذا تشريع، يعني اننا نقترض والاقتراض لا يصير الا بقانون حسبما قاله الدستور.

نحن وبدون اسباب موجبة ادخلنا هذا الامر في مشروع الموازنة بحيث يمرر تمريرا، ولهذا فأنا اعتبر ان هذا مشروع التزام للدولة يفوق السنة القادمة ويترتب عليه نفقات اكثر من السنة المالية التي نحن بصدددها.

ولهذا السبب فاني اقترح الغاء الفقرتين الثانية والثالثة وتعديل الفقرة الاولى.

وانا بالطبع اقول بأسف وهذا بالطبع موقف قانوني. نحن اذا مر هذا النوع من المواد سنضطر ونعلن من اليوم مراجعة المجلس الدستوري لابطال أي نص مادي يقره المجلس النيابي ويخالف احكام الدستور، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، في الحقيقة وكما ذكر الزملاء، انا برأيي ان مجلس النواب في السنة الماضية عندما تهاون بالنص ارتكب خطأ كان ثمنه زيادة العجز بنسبة ٢٢٪ عما كان مقدرا او اكثر.

لا شيء في الدنيا اسمع ابلاغ مجلس النواب، مجلس النواب ليس مخزن معلومات، لمجلس النواب موقف ابلاغ ليس له اية مفاعيل قانونية وبالتالي فكل كلمة ابلاغ الواردة في النص ليس لها أي معنى، الا ان تكون لمجرد التحايل من اجل تمرير هذه المادة.

الرئيس: الابلاغ هو اقتراح نيابي وليس اقتراحا حكوميا.

نجاح واكيم: انه غلط، وهذا يعني انه في السنة الماضية عندما مشينا في الاقتراح غلطنا واكبر دليل على ذلك العجز الذي وقعنا فيه.

الآن لا شيء يسمى بالابلاغ لا سنويا ولا عندما تدعو الحاجة، ولا هو ابلاغ شهري، خاصة ان الحكومة تؤكد انها سوف تلتزم في هذه السنة وستصحح مسار عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وستلتزم بحدود العجز المقدّر. اذا كان هذا هو الامر، فاذا كما تفضل زميلنا الاستاذ بطرس حرب،

يكون النص اصدار سندات الخزينة في حدود عجز الموازنة. اما كل ما هو غير ذلك فهو مخالف للدستور وبخاصة المادة ٨٨ منه التي تقول:

«لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه انفاق من مال الخزينة الا بموجب قانون». هذا يعني ان المجلس لا يحق له تفويض الحكومة بالاقتراض. ومجرد ان تترك المسألة على هذا الشكل فذلك يعني ان مجلس النواب يخالف الدستور لانه يفوض الحكومة بالاقتراض. الأمر الثاني، دولة الرئيس، الفت في البدء الى ملاحظة شكلية ولكنها مهمة. النقد الوطني او العملة الوطنية مرتبطة بالسيادة، لا يجوز في موازنة رسمية ان يمكن عن تعامل بعملة اجنبية. الاستدانة، الانفاق، الواردات، جميعها تكون بالليرة اللبنانية التي تعتبر شيئاً لصيقاً بموضوع السيادة، فلا يجوز النص على اقتراض وتقويم قيمته بالدولار الاميركي او بآلية عملية اجنبية اخرى.

هذه ملاحظة شكلية، لكن الامر الثاني هو، يا دولة الرئيس وزميلنا بطرس حرب قد وفر علي الكثير، عندما تطرق الى المادة ٨٨ من الدستور.

اننا نلاحظ يا دولة الرئيس ليس فقط في هذه المادة، انما في الكثير من مواد مشروع قانون الموازنة، ان الحكومة تدخل قوانين هي من غير صلب هذا القانون، أي مشروع الموازنة.

ان اردنا نحن ان نقر هذا المبدأ فعدا عن اننا نخالف الدستور فان الحكومة قادرة ان تجلب في كل سنة كل القوانين التي تهمها لتدخلها في هذا المشروع هنا، وبحسب رأيي يا دولة الرئيس، اذا ارادت الحكومة بموجب البند (١)، الانفاق اكثر فعليها ان تأتي الى مجلس النواب بمشروع قانون يبرر الغاية وتذكر الاسباب المرجحة التي دفعتها الى هذا القانون وبالتالي لزيادة الانفاق، ثم تتكلم عن واردات قد تكون هذه الواردات استثنائية أي اصدار سندات خزينة، وقد لا تكون.

دولة الرئيس، سمعنا دولة الرئيس الحص عندما تكلم عن موضوع ال Zero Coupon وانا اقول انها مسألة طارئة اعني اني اتصور انها يجب ان تخضع لجدل وفيها اجتهادات وأتصور ان المجلس الكريم وانا واحد منه، لا احد يقدر ان يحدد موقفا يرتكن اليه من ان موضوع ال Zero Coupon لمدة سنة او عشرين او خمس وعشرين او خمسين، وهذه ستخضع لجدل قد يشارك فيه الخبراء الاقتصاديون والماليون.

اذ كيف سنأتي نحن لنبت هذا الامر بهذه السرعة.

يا دولة الرئيس، انا واحد من زملاء كثر سمعوا لاول مرة بموضوع ال Zero Coupon وقد سمعت ذلك عندما حصل الحديث عن الورقة الاصلحية.

اذا كيف نقدر ودون ان نعرف خطورة هذه المسألة ان نقر هكذا «وبشطبة قلم» للحكومة استدانة ملياري دولار بهذا الوضع الخطر.

اذا يجب ان تخرج هذه كلها من مشروع قانون الموازنة انما ما يلفت نظري يا دولة الرئيس انهم يحاولون وأتصور ان هناك مسألة غير صحيحة، هل صحيح ان هذه تعني تحويل الدين الداخلي او بالعملة اللبنانية الى دين خارجي؟

الجواب كما اراه هو لان الدين الداخلي باق ومضاف عليه ما تنص الفقرة الاولى من هذه المادة. اذا هذا الدين بالعملة الاجنبية هو دين مضاف للدين الداخلي المتزايد.

اذا الحجج غير مقنعة، وهذه المادة بأكملها من اولها الى آخرها مخالفة للدستور. الفقرة الاولى، اما ان تنص على ان يكون اصدار سندات الخزينة بالعملة اللبنانية مقيدا بالرقم المقرر من قبل الحكومة لعجز الموازنة والغاء البندين الثاني والثالث طبعا اضافة الى البند الاول ان بقي كما هو فاذا لم يتم هذا التعديل فان هذه البنود معرضة للطعن امام المجلس الدستوري لاسباب التي ذكرها الزملاء.

لذلك نحن نتمنى اسقاط الفقرتين الثانية والثالثة وتعديل الفقرة الاولى وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل عبد الرحمن عبد الرحمن.

عبد الرحمن عبد الرحمن: دولة الرئيس، اريد ان اؤكد ما ورد على لسان الزملاء الذين سبقوني الى الكلام، وسأحاول ان اختصر.

البندان الثاني والثالث في المادة السادسة يهدفان الى زيادة الدين بالعملة الاجنبية عن طريق استدانة مبلغ ثلاثة الاف مليار ليرة كدين داخلي او ملياري دولار تحت ستار ان الدين بالعملة الاجنبية يوازي من حيث الفائدة نصف القيمة.

ماذا يحدث اذا ارتفع الدولار وهذا محتمل حدوثه الى اربعة اضعاف او خمسة او ربما اكثر؟ النتيجة في هذه الحالة ستكون زيادة في الفائدة الى ضعفين او اكثر، وهذا محتمل ان يزداد، هناك اسباب عديدة للزيادة.

من يضمن استقرار الدولار؟ هل تضمنه يا دولة الرئيس او يا معالي الوزير السنيورة؟ او الحكومة مجتمعة؟ خاصة ان الاسباب والمخاطر لارتفاع سعر الدولار عديدة، هناك مخاطر عديدة، اذ يمكن ان تندهور الاوضاع المالية للدولة، وقد يؤدي الى هذا التدهور حدوث توترات او حروب صغيرة مع اسرائيل، وربما لسبب ما الى قضايا اخرى.

من هنا اطلب الغاء البندين الثاني والثالث وتعديل البند الاول.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، عطفًا على كل ما تفضل به السادة الزملاء الذين سبقوني، اتبنى كل الحجج التي وردت وتؤكد ان هذه المادة تشكل مخالفة دستورية ومخالفة قانونية وبالمعنى السياسي للكلمة هي

ضد المصلحة السياسية وضد الحكومة المالية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية.
دستوريا هذا ليس تفويضا تشريعيا فقط انما هو تفويض تشريعي مطلق مخالف للدستور،
والسؤال المطروح، ترى من سينفذ هذه المادة؟ هل المطلوب انقاذ البلد ام انقاذ الحكومة؟
اذا كانت الغاية انقاذ الحكومة لانها غرقت واغرقت البلد بالديون.

الرئيس:

دعنا في المادة.

زاهر الخطيب: انا اعطي الحثيات التي تقول ان هذه المادة مخالفة للدستور وللقانون وللمصلحة السياسية العليا

والاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية، وفي هذه الحثيات التي اقدمها امارس حقي باقناع
الزملاء واقول ان وراء هذه المادة مسعى لانقاذ حكومة وليس لانقاذ بلد.

دولة الرئيس، في الفقرة الاولى من هذه المادة وردت عبارة احتياجات الخزينة طبعا والاقتراح هو
بجعلها احتياجات الموازنة... مضافا اليه مجموع الاعتمادات المدورة الى العام ١٩٩٨. وهذه
الاعتمادات هي بحدود ٣٥٠ مليارا، والاعتمادات الاضافية تعني استنابا لجواب على سؤالي ان
هناك نية لتلبية نفقات الدين التي لم تلحظ في الموازنة أي ال ٢٠٪ وسلسلة الرتب وعودة
المهجرين.

اذا كانت الاعتمادات الاضافية تعني هذا الشيء، فهذا يعني اننا لسنا فقط نزيد حجم الدين بل
نزيد حجم العجز. البارحة سلقت اجوبة الحكومة سلقا، وهربت، وان الدنيا بألف خير وان
الدين وحجمه المخيف غير صحيح وليس صحيحا ان البلد سيصل الى كارثة.

فهذه تؤكد وبأرقام الحكومة ذاتها والفدلكة، اعني فذلكة ال ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ان العجز
يزيد، الدين يزيد، يعني ان العجز سيزيد، كيف سنحل المشكلة؟

اذا كنا لا نستطيع ان نتصور الآن كيف سنحل مشكلة الموازنة ومشكلة الحكومة، فمعنى ذلك ان
المصيبة وقعت، واذا تصور المرء ان البلاد افلست الآن، فماذا سيفعل؟ بالنسبة اذا للفقرة الاولى،
حدود احتياجات الموازنة هو اقتراح لا يزال واردا علما انه مترابط بهذا البند، البندين الثاني
والثالث.

الثاني والثالث يطرحان ايضا التساؤلات التالية: نحن في فترة كنا نسمع رئيس الحكومة يقول
انكم غير معتادين على الدين، هذا الدين هو قضية عادية، كل دول العالم تستدين، والدين
الداخلي لا تخافوا منه، التصريحات واردة في اكثر من محطة خصوصا عندما حصل مؤتمر
مستثمري رؤوس الاموال او اللقاءات في الجامعة اليسوعية وقوله لا تخافوا من الدين الداخلي.
وفجأة اصبح الدين الداخلي خطيرا واصبح لزاما ان نلجأ الى الدين الخارجي لاعادة هيكلية
الدين. طبعا قلنا ان هذا الدين دين ولا وجود لقصة اعادة هيكلية الدين، حتى ولو كانت
الاستدانة من الخارج ذات فوائد اقل.

ولكن الى أي مدى فوائدها اقل، انا سألت وسمعت، فاسمعوا بماذا يجيب اهل الخبرة.
ماذا يعني الـ «زيرو كوبون» سألت خبيراً وخبيرين وثلاثة واربعة وخمسة، اعرف بهذا، ومن حقي
ومن واجبي ان اسأل قالوا اولاً انك لن تجد من يدينك، وثانياً في حال وجدت من يدينك
ملياري دولار يقتطع من المبلغ وكما قال الزميل نسيب لحود ٥٠٠ مليون.

الرئيس: أو ٤٠٠.

زاهر الخطيب: أو ٤٠٠، يعني نأخذهم ملياراً وستماية مليون.

الرئيس: ماذا؟

زاهر الخطيب: أي اننا اذا استدنا، يعني في قصة الـ «زيرو كوبون» هناك ثلاثة اطراف.

الرئيس: ويمكن ٣٠٠ ايضاً... بحسب ما تضعهم، ان وضعتهم لثلاثين سنة فسيعطونك ضماناً
للمليارين.

زاهر الخطيب: نحن فقط كي نوضح امام الرأي العام نقول ان هناك ثلاثة اطراف في الـ «زيرو كوبون» تنشئ
عقداً. الطرف الاول هو الدائن، والدائن عليه علامة استنفهام، اعني من سيكون.

هنا الخطورة، من المليارين نأخذ منهما اما مليار وخمسمائة واما مليار وستماية. المفترض بالـ ٤٠٠
الباقية بشكل او بآخر ان تودع عند طرف آخر، ولهذا السبب يسمونها «زيرو كوبون» يمتنع علينا
ان نأخذ فوائدها بالقسائم، ولا نأخذها الى دفعة واحدة، فبعد ثلاثين سنة تكون قد بلغت
المليارين.

هذه الحبكة بين الدائن وبين من سنشتري منه سندات خزينة ونودعها لثلاثين سنة حتى تتراكم
وتصبح مليارين. اضافة الى هذا الشيء نحن معنيون وملزمون بدفع فوائد للدائن لا تقل عن ٧
او ٨ او ٩ او ١٠ او ١١٪. اننا اذا حصلنا على المبلغ بفائدة ٧٪ «فلنضحك بعيناً» اساساً لا يمكن
لاحد ان يديننا مليارين الا بحدود ١٠ او ١١٪ كفائدة أي بما يوازي تقريباً حدود الـ ٢٠٠ مليون
دولار سنوياً أي اننا سندفع فائدة ١٦ مليون دولار شهرياً، هذا على الاقل للتحري وللتحقق.
مرة اخرى سنستدين داخلياً باجازة وبتفويض تشريعي مطلق، وسنستدين خارجياً ونقول بعدها
ان البلد غير سائر الى كارثة.

انا عند هذه البنود الثلاثة المترابطة مع بعضها اتمنى على الزملاء في الحد الاقصى للتساهل فيه، ان
يضعوا ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الموازنة وهذا الحد الاقصى. لكن اقتراحي الشخصي
الغاء هذه المادة كلياً وان يأتي حتى الطلب بالتفويض باسباب موجبة على حدة خارج اطار الموازنة
لانه ليس فقط مخالفاً للدستور، نعم، والبارحة تكلم وزير المالية، مخالفاً لمضمون المادة الخامسة
التي تقول:

لا يجوز ان تحتوي الموازنة على غير الاحكام الاساسية التي تقضي بتقدير النفقات والواردات واجازة الجباية وفتح الاعتمادات اللازمة للانفاق، وعلى احكام خاصة تقتصر على ما له علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة، اعني تنفيذ الواردات، بالتحقق والجباية وتنفيذ النفقات بالعقد والصرف والدفع و... الخ.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

نتمنى على الزملاء الا يصار الى تكرار ما قيل في الموضوع لا زال لدينا قائمة طويلة.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، بالنسبة للبند الاول من المادة السادسة لقد سبق خلال السنوات السابقة في لجنة المال والموازنة ان نوقشت هذه المادة ثم تكرارا وتكرارا وبقي النص في حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة ولم يكن في حدود مبلغ يوازي احتياجات الموازنة لان الانفاق يتناول اعتمادات الموازنة واعتمادات مدورة من السنة السابقة.

ويتضمن ايضا ما قد يقرر من سلفة قانونية في اطار قانون المحاسبة العمومية التي تجيز اصدار سلفات. اذا القول ان حدودها هي احتياجات الموازنة، معني ذلك تكبير يد الادارة والمالية في تنفيذ الموازنة وبالتالي فان كلمة الخزينة مكان الموازنة هي في محلها.

بالنسبة للبند الثاني والثالث يا دولة الرئيس، سلمنا جميعنا بأن العجز وهو الفرق بين النفقات العادية والواردات العادية يغطي او يمول بسندات خزينة داخلية وقد طبقنا ذلك منذ ان بدأ ظهور هذا العجز ومن المسلم به ان الاستقراض بالعملة الاجنبية ومن الخارج اذا ما كان جائزا فهو لتمويل مشاريع انمائية تؤدي الى زيادة في الانتاج.

وهذه الزيادة تؤدي بدورها الى الزيادة بالمداخيل، فتحصل الضرائب ومنها تتمكن الخزينة من سداد القرض، اصلا وفائدة.

ان الاخذ بهذا الاقتراح، أي تحويل جزء من الدين العام الداخلي الى دين خارجي، معناه تحويل نفقات وواردات عادية سابقا، تحويلها الى استقراض خارجي وهذا ما يتناقض مع المبادئ التي سرنا عليها الآن، هذه نقطة.

النقطة الثانية، حينما نتكلم عن الناتج المحلي القائم نأخذ بعين الاعتبار ان الفوائد هي عنصر اساسي من تكوين الناتج المحلي، فاذا استقرضنا داخليا تبقى الفائدة بالداخل وبالتالي تساهم في زيادة الناتج المحلي، اما اذا استقرضنا خارجيا فان الفائدة تذهب الى الخارج وهذا معناه اننا خسرنا جزءا من زيادة الناتج المحلي، وتقدر فوائد الملياري دولار من الخارج بحدود ١١٥ مليون دولار على اساس ٨،٤ و ٨،٥، وبالتالي ١٤٠ الى ١٥٠ مليارا هذا امر يجب التوقف عنده.

دولة الرئيس، هناك جدل لا زال قائما في البلد حول صوابية او عدم صوابية هذا الاقتراح، انا اقول ان علينا ان نستمر بالدرس وعلينا ان نستمر بالبحث للوصول الى ما هو انفع لنا واجدى،

ولكن بما انه ورد ضمن الورقة الاصلاحية اظن انه من الاسلم والاصح والاصوب ان يؤتى بمشروع قانون مع اسبابه الموجبة معززا بدراسات حتى يتمكن المجلس من مناقشته ويقره عند ذاك او لا يقره، على الاقل نكون قد سلكنا الطريق الصحيح ولم نسلك اقرار او عدم اقرار هذا الموضوع ضمن اقرار الموازنة، هذا اضافة الى ما تقدم به الزملاء الكرام حول دستورية وقانونية هذه المادة الى ما هنالك من امور، وشكرا دولة الرئيس.

الرئيس: ما هو اقتراحك الذي توصلت اليه؟

محمد يوسف بيضون: اقتراحي دولة الرئيس،

اولا: شطبه من المادة السادسة، ولا مانع من ان نبثه بمشروع قانون يأتي مع اسباب موجبة لاحقا حتى لا نقول اننا اخطأنا او لم نخطيء، نريد المزيد من الدرس، نريد مزيدا من الاقناع. الكلمة للزميل مروان فارس.

الرئيس:

مروان فارس: دولة الرئيس، لن اطيل، انما اقتراح الزميلين نسيب لحود وابو يوسف، يوفر على هذا المجلس كثيرا من البحث والتدقيق لاسقاط الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة. بالنسبة للفقرة الاولى، كما كان اقتراح الرئيس الحصص محاولة في السنة الفائتة لحل هذه المشكلة، يمكن ان نتابع الجهد لحل هذه المشكلة في الاستقراض بغية ان نستطيع الموافقة على عدد من هذه المواد الواردة بالقانون.

نحن لسنا قادرين ان نوافق على هذه المادة كما وردت الا اذا اتى المشروع بشكل اقتراح او مشروع قانون من قبل الحكومة حتى يتم درسه بشكل معمق ونعرف حقيقة الامر، هذه النقطة الاولى ولا زالت النقطة الثانية دولة الرئيس. نحن في هذا المجلس، وانا دخلت الى مجلس النواب نهار امس وقابلني احد الزملاء بكلام انه صفق للهجوم على حزبكم بأحد الافطارات.

الرئيس: اين صفق؟

مروان فارس: في الافطار.

الرئيس: دعنا في المادة.

مروان فارس: دعوني لاقول كلمة، لاننا نحن نواب في هذا المجلس، في هذه القاعة دولة الرئيس عام ١٩٤٩، وقف الشهيد كمال جنبلاط، واعلن اعلانه التاريخي وكان الرئيس الحسيني يحكي عن اعادة محاكمة سقراط قبل ٢٣٠٠ سنة.

الرئيس: انا آسف على مقاطعتك، وانت تعرف كم انا حريص وضنين وموقفي تماما من موضوع الاحزاب وخاصة الحزب القومي الذي اعتبره حزبا لا طائفيا.

مروان فارس: نحن لا نرضى اهانة داخل المجلس...

الرئيس: اثناء جلسات المناقشة تصدى الزميل غسان مطر لهذا الامر، واعتقد ان بلاغة زميلنا غسان مطر اهم من بلاغتي انا، وقد حكى هذا الموضوع. اتمنى ان ابقى بموضوع النقاش الآن لا العودة الى الموضوع السياسي.

مروان فارس: نحن في مرارة موجودة عندنا.

الرئيس: المرارة بتحكيها بمؤتمر صحفي في الخارج، لن ادعك تحكي.

مروان فارس: لماذا دولة الرئيس؟

الرئيس: انا اقول لماذا، لاننا الآن بالموازنة.

مروان فارس: نحن صمدنا طويلا، نحن اصحاب تاريخ، وهذا التاريخ لا يلعب فيه بهذه السهولة.

الرئيس: انا حافظ التاريخ والجغرافيا وحريص عليكم وعلى الجميع ان شاء الله، ولكني اقول الآن لا اريد الرجوع الى موضوع السياسة.

مروان فارس: ليست سياسة، بعد ٢٣٠٠ سنة الواشنطن بوست تعيد محاكمة سقراط، نحن لا نريد ان نحاكم بهذا الاسلوب دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة الآن للزميل جبران طوق.

جبران طوق: دولة الرئيس، نرجع للمادة التي نحن في صدد بحثها دولة الرئيس، السبب الموجب لاعتماد الاستدانة بالدولار عن Zero Coupon Bonds، السبب الموجب للموضوع هذا، هو التوفير أي التخفيف من خدمة الدين العام.

النقطة التي اثارها دولة الرئيس الحص، اعتقد انها هي نقطة الارتكاز بهذه المادة ويجب ان نقف عندها. الفقرة الثانية، يجب ان تسدد كامل هذه السندات المصدرة نهائيا في موعد لا يتعدى ثلاثين عاما، لماذا؟

هنا وزير المالية اعتقد انه يوافقنا على هذه النقطة، لانه اذا كان الاعتماد خمس سنوات او عشر سنوات، اكيد بأن الفوائد ممكن ان تزيد عن فوائد سندات الخزينة بالليرة اللبنانية.

لا حل هذه النقطة التي اثارها دولة الرئيس الحص، وهي مهمة جدا بالنسبة لهذا الموضوع، اذا اردنا ان نعتمد هذه الطريقة.

على أي حال دولة الرئيس انا اعتقد انه يوجد كثير من الزملاء لا يعرفون ماذا يعني Zero Coupon Bonds.

اعتقد انه من المفيد ان تشرحوا ماذا يعني ذلك كي يعرفوا على ماذا يصوتون.

مع التشديد على ان النقطة التي اشار اليها الدكتور سليم الحص هي جوهرية يجب ان نأخذها بعين الاعتبار وبأن لا تنقص عن العشرين سنة او الخمس والعشرين سنة، وشكرا.

الرئيس:

الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض:

دولة الرئيس، اعتقد ان كل الزملاء تحدثوا بشكل كامل في هذا الموضوع.

انا اؤيد الاقتراح المقدم من الزملاء الكرام لان لدينا عدة اسئلة لمعالي الوزير. قبل كل شيء، نحن نقدر ان معالي الوزير لا يستطيع ان يؤمن المبلغ الا لمهلة عشر سنوات ولكن ربما يستطيع تأمينه لمدة ٤٠ سنة، هذا اولاً.

ثانياً، الناس غير عارفين قيمة الفوائد المترتبة على هذا المبلغ، لانه يوجد فوائد على مبلغ المليارين، وهناك فوائد مقتطعة من مبلغ المليارين، هذه فلسفة ال Zero Coupon ثالثاً، نحن منذ اربع او خمس سنوات، تناقشنا في اللجنة المالية على اساس وضعنا سقفاً للاستدانة من الخارج واعتقد ان الجميع كانوا موجودين وتحدثنا في موضوع ٣٠٠ مليون دولار، وهذا امر مهم جداً لسندات الخزينة.

بعد ذلك حينما تمت الاستدانة، معالي الوزير، كنا نفكر اذا اليوم استدنا ٣٠٠ مليون، ماذا سنعمل في السنوات القادمة.

اما اليوم وبعد هذين المليارين، فلسنا عارفين في العام القادم وهذا ما ذكرته بكلمتي عندما تناولت Zero Coupon، من يقرضنا وبأي فوائد وكيف سيكون السداد؟

رابعا واخيراً، في كل مرة كنا نستدين من الخارج يا معالي الوزير ودولة الرئيس، كانت هناك غاية ومشاريع انمائية ضخمة تستفيد منها البلد، اما ان نثقل البلد تحت اعباء الدين الخارجي من اجل تسديد الديون، اعتقد كفلسفة اقتصادية فيها نوع من الغرابة.

لذلك، نؤيد اقتراح الزملاء الكرام، ونؤجل هذا الحديث الخاص بالموضوع الى جلسة مختصة به، مع كل التفاصيل والاجوبة على التساؤل من النواب والشعب والرأي العام، مع اخراجها حالياً من الموازنة، وشكراً.

الرئيس:

الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل:

دولة الرئيس، بالنسبة للبند الاول، في الواقع انه في السابق كانت ترد عبارة احتياجات الخزينة انما فيما بعد ادركنا خطأ هذا التعبير، لان هذا يشمل كل شيء تحت الشمس، درجنا في سنوات ٩٢/٩١/٩٠ على استعمال عبارة «احتياجات»، أي عجز الموازنة يضاف اليه مبلغ يساوي هذا العجز.

حاليا اذا قلنا احتياجات الخزينة، فهذا يعني اننا لا نضع اية ضوابط، ولا يوجد أي سقف، اذا ذكرنا عجز الموازنة كما ذكر الرئيس الحص، هذا الموضوع انا اوافق عليه، انما في موضوع اضافي، انا اتأمل اضافته دولة الرئيس هو موضوع الاعتمادات المدورة.

الاعتمادات المدورة يجب ان تشمل، والا سوف تضيق علينا، لان هناك كثيرا من الاعتمادات عائدة لاشغال والخدمات، اذا لم نمكن الحكومة ان تلجأ الى سندات الخزينة لتأمين السيولة سوف تضيق علينا.

انا اقترح اضافة الاعتمادات المدورة، هناك نقطة ثالثة، انتم ذكرتم الاعتمادات الاضافية، الآن في الاعتمادات الاضافية، حتى الاعتمادات الاستثنائية، بالنهاية تم تغطيتها من سندات الخزينة.

لا توجد حاجة الآن لسبب بسيط، وهو اننا كلما فتحنا اعتمادا بموجب قانون نلاحظ تغطيته من سندات الخزينة، اقترحي انا هو تعديل هذه المادة.

بالنسبة للبند الثاني والثالث، لا انوي تكرار ما ذكره زملائي، اضافة للكلام الوارد والذي ينص على انها تتناقض مع الدستور، ليس فقط مع المادة ٨٣، انما مع المادة ٨٤.

اضافة للكلام والمخاطر التي اوردها الرئيس الحص والزملاء الآخرون، هناك نقطة ثانية بالنسبة لموضوع ميزان المدفوعات، عندما نحن نستدين بالعملة الاجنبية بالدولار، فان الاستدانة والفائدة تؤدي الى زيادة ميزان المدفوعات ضد مصلحة الدولة، فاذا عندما تستدد دولة الرئيس يكون ذلك بالدولار، تأخذون بالعملة اللبنانية وتستددون بالدولار.

يا دولة الرئيس، نحن نوافق على الاقتراح الذي يقول بتحويل البندين الثاني والثالث، الى مشروع قانون منفصل مع اسبابه الموجبة، لان هذا يناقض الدستور، ولكن انا اود ان اقول للزميل بطرس حرب انه حتى في موضوع Zero Coupon Bonds يجب ان تقوم الحكومة بربط موضوع استدانة المليارين دولار بألية معينة وهذه الآلية هي Zero Coupon Bonds، اريد ان اذكر الزملاء ان دولة الرئيس عندما خرج من القصر الجمهوري بعدما اقر مجلس الوزراء هذا الموضوع، قال انه يمكن ان تستدين لغاية ٥٠٪ من الدين العام بالدولار أي اننا نحن عندنا ما يزيد على ١٣ او ١٤ مليارا ديناراً عاماً، يعني ذلك انه في كل سنة نحن نأخذ مليارين حتى نستنفد نسبة الـ ٥٠٪ من الدين العام، على هذا الاساس اقترح، احالة هاتين المادتين الى مشروع قانون منفصل مع الاسباب الموجبة حتى نناقشه.

الرئيس: الكلمة الآن للزميل روبر غانم.

دولة الرئيس، نحكي عن الدين، والدين اصبح عبئا كبيرا على البلد، ما بين خارجي وداخلي، ما بين Zero Coupon Bonds وغيره.

اعتقد انه ان الاوان كي يكون عندنا جهاز ليدبر هذا الدين، نحن لا نستطيع الاستمرار بالوضع الذي نوجد فيه.

لذلك تطمينا للسادة النواب وللراي العام اقترح، في اطار اعادة هيكلة الدين العام ان ينشأ

صندوق الدين العام، من اجل تأمين ادارة فعليه لما هو اهم عبء على الاقتصاد، مهمته التخصيص في ايجاد افضل السبل والاقل كلفة في تأمين القيود الداخلية والخارجية، وتأمين السبل والاحتياطات لاعادة تسديد الديون المستحقة.

لا نستطيع دولة الرئيس الاستمرار، هذا في البند الثاني، اذا يجب الغاء البند، مع التوصية بانشاء صندوق الدين العام.

الرئيس: اكتبها لي.

الكلمة للزميل تمام سلام.

تمام سلام: دولة الرئيس،

اولا اود تحية الزملاء، الذين تناولوا المادة السادسة من جوانبها القانونية والمالية باسهاب، واوضحوا الكثيرين اهمية التوقف عند هذه المادة.

ثانيا، اود القول بما ان الجلسة علنية، لا شك في ان الرأي العام يشارك معنا اليوم، بالتعرف على جوانب وطبيعة المادة السادسة.

بالتالي لا ادري كيف ستتثبت الحكومة بالمادة السادسة، بعد ما صار حولها كل الحديث والكلام، الذي وبدون استثناء، صب على انتقاد هذه المادة.

ثالثا، اؤيد اقتراح الرئيس الحصص بالنسبة للفقرة الاولى، واقتراح الزملاء الآخرين بالنسبة للفقرتين الثانية والثالثة، والتعاطي معهما بقوانين.

الرئيس: الكلمة لوزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، السادة النواب،

المادة هذه مقسومة الى ثلاثة بنود او اجزاء، اعتقد انه بالتوضيحات التي قدمت من الاستاذ محمد يوسف بيضون والدكتور علي الخليل، قربت المسافة بالتوضيح ما بين عجز الموازنة وعجز الخزينة.

طبعي بأن الاموال الداخلة الى الخزينة تأتي من مصادر الموازنة ومن مصادر ثانية، والانفاق ايضا كما ذكر الزميل بطرس حرب يأتي عن طريق ما هو ملحوظ بالموازنة وما هو ايضا ملحوظ بالمبالغ المدورة من السنوات الماضية، وما هو ايضا نتيجة سلفات قانونية، وما هو ايضا ناتج عن اعتمادات اضافية.

بطرس حرب: اضافية يعني مدورة يا معالي الوزير.

وزير الشؤون المالية: لا.

بطرس حرب: مستحقة بقوانين.

وزير الشؤون المالية: بقوانين، هذا طبيعي وقانون المحاسبة العمومية واضح.

تقول المادة، احتياطات الخزينة أي أنها وضعت لها ضوابط، هذه الضوابط هي الحدود، مجموع الموازنة ومجموع الواردات المقدرة والعجز المقدر بالموازنة مضافا إليه الاعتمادات المدورة والاعتمادات الإضافية، لكل هذه الأمور وضع هذا السقف.

نحن جميعا نعرف أيضا أن واردات الخزينة ليست موزعة بالتساوي على مدار السنة، كذلك الانفاق ليس موزعا بالتساوي على مدار السنة.

لذلك فهذه المادة كما وضعت في السنة الماضية جرى التقيد بها، وقد اظهرنا في المرة الماضية أثناء جلسة الاستجواب أنه لم يحصل تجاوز لهذا السقف على الإطلاق.

لذلك فما تقترحه الحكومة هو التقيد بما كانت عليه المادة في السنة الماضية، بهذه الضوابط والقيود الموضوعية.

أما أن تقول «احتياطات الموازنة»، فمعنى ذلك أنه لم يعد بإمكان الحكومة أن تنفق أي قرش مما له علاقة ب...

وشهريا نحن عندما يكون هناك أي تجاوز على هذا المجموع، الحكومة ملزمة بأن تقدم تقريرا مفصلا، أما إذا كان وكما أراد الرئيس الحص أن تقسم الانفاق على ١٢ شهرا.

حسين الحسيني: لا تقول شيئا لم نذكره.

وزير الشؤون المالية: عفوا أنا متأسف.

الرئيس: الكلمة للرئيس سليم الحص.

سليم الحص: أنتم شهريا تعلنون قيمة العجز المحقق وأنا أريد أن آخذ هذا الرقم واقارنه بمقدار زيادة سندات الخزينة بأجمالها وليس بصافيها، إجمالي زيادة سندات الخزينة، أقارن بين الاثنين، إذا كانت الزيادة في سندات الخزينة أكثر من عجز الخزينة المحقق، فاني أود أن أسألك لماذا؟

وزير الشؤون المالية: هذا الموضوع له علاقة...

الرئيس: أريد أن أسألك سؤالاً آخر، هل باستطاعتك أن تمشي بها فصلية كلا ثلاثة أشهر؟

وزير الشؤون المالية: لا، وهي فصلية دولة الرئيس، وسأوضح لك لماذا، حتى نوضح هذه النقطة، دولة الرئيس هو أعلم من يكون بهذا الأمر، هذا له علاقة بحاجات السياسة النقدية، التدخل بالسوق.

يا دولة الرئيس، هذا الموضوع من الدقة في مكان ويجب أن نتعامل معه بكل مسؤولية. في هذا الموضوع نحن نقول كيف بالامكان أن نعطيكم تقارير شهرية، أما أن نقوم بذلك كل يوم ونذكر ماذا دخل وخرج من السوق من الممكن في يوم لأن نضطر للتدخل...

الرئيس: هو لا يقول لك كل يوم بل كل ثلاثة أشهر.

وزير الشؤون المالية: ليس الموضوع كل ثلاثة اشهر، نحن ملتزمون بكل شهر.

رئيس الحكومة: ليس المقصود اعطاء المعلومات، وكما قال دولة الرئيس، المعلومات تنشر شهريا بالصحف، البنك المركزي يقوم باصدار بيان شهري، ليس هو هذا المقصود.

حسين الحسيني: المقصود الشفافية والوضوح.

وزير الشؤون المالية: نحن نقوم باعطاء كل المعلومات...

الرئيس: هذا الشيء يقوم باعطائه البنك المركزي، ولكن انت عليك ان تعطي التبريرات للمجلس النيابي

بهذا الموضوع. ولماذا تصرفتم هكذا او عملتم هكذا، كل ثلاثة اشهر ما هي المشكلة، انا لا اقول

كل شهر، يمكن ان تكون مخرجة، اما كل ثلاثة اشهر فلماذا لا؟

وزير الشؤون المالية: نحن لا يوجد عندنا مانع من اعطائها كل شهر.

الرئيس: نحن نقول اعطاء معلومات.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس، اذا المقصود اعطاء المعلومات لا مانع لدى الحكومة من اعطاء المعلومات،

فالمعلومات تعطى شهريا، اما الدكتور الحص فليس هو هذا الذي قصده.

الرئيس: هذا هو قصده.

وانت يا دولة الرئيس الحص ذكرت انك تريد اعطاءك معلومات.

سليم الحص: لاجل التبرير، تبلغنا وتبرر لنا ذلك وتذكر الاسباب الموجبة، والا فانا نستطيع ان احسبها بدون

تبريرات الحكومة.

رئيس الحكومة: اذا ارسلت لك التقرير والمعلومات والاسباب الموجبة.

سليم الحص: بدون ان تعطيني اياها انا احصل عليها من الصحف.

رئيس الحكومة: اذا ما هو المطلوب؟

سليم الحص: المطلوب ذكر عجز الموازنة وكم زادت سندات الخزينة خلال تلك الفترة، اذا سندات الخزينة

خلال تلك الفترة زادت اكثر من عجز الموازنة فيعني ذلك انها تأخذ سيولة من السوق وتقوم

بالاستدانة بأكثر من احتياجاتها، اود ان اعرف لماذا واريد الاسباب الموجبة.

الرئيس: انا لا ارى ان هناك مشكلة في هذا.

رئيس الحكومة: يقول دولة الرئيس المعلومات التي تريد اعطائي اياها، انا استطيع الحصول عليها.

سليم الحص: اطلب الاسباب الموجبة.

الرئيس: يستطيع الحصول عليها هو كشخص.

وزير الشؤون المالية: دعونا نضعها بشكل عملي.

حسين الحسيني: كل مراقبة عدوة عليه.

رئيس الحكومة: ابدأ يا دولة الرئيس، هذا افتتاح علينا.

الرئيس: هناك فرق بين أخذ المعلومات من الصحف وبين ان تأتيني مع اسبابها التبريرية، اذا كانت توجد

اسباب تبريرية تبلغوني اياها يمكن انا ان اقتنع، احكي عن نفسي او عن أي نائب يمكن ان اقتنع اذا اعطيتهموني اسبابا مبررة، لتجاوزكم هذا الشيء والسندات الموجودة.

اما عندما لا توجد اسباب تبريرية ممكن انا ان انتقد من غير وضع، انا اعتقد انه يوجد مصلحة للمجلس ومصلحة للحكومة.

رئيس الحكومة: الحكومة لا تعترض على اعطاء المعلومات للمجلس النيابي الكريم في مدة شهرية او ثلاثة اشهر او كل ستة اشهر.

بطرس حرب: مع التبريرات.

رئيس الحكومة: مع التبريرات والمبررات، ليس هو هذا الموضوع، الموضوع ان تبقى يد الحكومة وان يكون لديها الصلاحية كي تتعاطى بهذا الامر.

الرئيس: انه يصدر في الصحف دون أي تبرير، بينما اذا وردت تبريرات منكم بهذا الموضوع ويبلغ المجلس، وانا اقول ليس كل شهر، بل كل ثلاثة اشهر، انا اعتقد انه ليس هناك اشكالية. تابع كلامك.

ليست لدى الحكومة على الاطلاق مانع بأن تعطي هذه المعلومات شهريا، والتبريرات ايضا، انما ضمن هذا النص، احتياجات الخزينة، وضمن الضوابط الموضوعية.

الامر الثاني، المتعلق بالفقرتين الثانية والثالثة، هاتان فقرتان وليستا فقرة واحدة، لماذا فكرة تمكين الحكومة من ان تعيد هيكلة الدين؟ السبب الاول، ان سندات الخزينة اللبنانية التي تمثل مجمل الدين...

حسين الحسيني: اولاً: ما معنى اعادة هيكلة الدين؟

وزير الشؤون المالية: سأجيبك عليها دولة الرئيس، مجموع دين الدولة بالليرات اللبنانية بموجب سندات الخزينة تتراوح استحقاقاته بين ثلاثة اشهر وستين، ثلاثة اشهر، وستة اشهر، سنة، وستين، هذا الامر يشكل بالنسبة للمالية العامة عبئا وضغطا كبيرا عليها حيث تكون كل الاستحقاقات لهذه الفترات القصيرة ثانيا، ان معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية هي مرتفعة، وهذا الامر نتيجة ان الدولة تضطر ان تنافس القطاع الخاص على كل السيولة الموجودة، وبالتالي فان هذا يرفع معدلات الفائدة.

الفكرة هي في محاولة اطالة آمد جزء من الدين وتوزيعه على فترات اطول، مما يؤدي الى تخفيض

كلفة الدين العام المقترض بالعملة الاجنبية، واثاحة الفرصة للقطاع الخاص لكي يأخذ نصيبه من الموارد المتاحة، والامر الرابع ان هذا يؤدي ايضا الى تخفيض اضافي في معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية.

فبالتالي فكل هذا يسمح للمالية العامة بأن تطيل هذه الآماد، فتريح حالها، والبلد والاقتصاد بحاجة الى فترات اطول لكي يقدر ان يتعايش مع هذا الدين العام، فاذا، هناك الحاجة الى الاقتراض، لانه بالليرة اللبنانية لا يوجد امكانية حالية للاقتراض لفترات تزيد عن السنتين، اما هذا الامر طبيعي، يتطور مع تطور الاسواق المالية، الفكرة غير طبيعية حين نقترض بالعملة الاجنبية لفترات كما عملنا في البداية وقد اقترضنا لثلاث سنوات، ثم لخمس سنوات، ثم لعشر سنوات، وبالتالي فان هذا المبلغ - الملياري دولار - ممكن ان نستدينه لفترات ما بين خمس سنوات، وعشر سنوات، واطول، حين نفكر نحن ان نصل لمدة ٣٠ سنة، معنى ذلك ان هذه فترة طويلة، واننا نحاول ان نجد وسيلة لكي نقدر ان نستدين لمدة اطول، فاذا، ما قيل عن موضوع «زيرو كوبون»، حتما، انه ليس من صالح الدولة اللبنانية بأن تستدين لمدة ١٠ سنوات ونضع مقابلها «زيرو كوبون» سأتوقف لحظة، لاشرح ما هو «الزيرو كوبون» انه وسيلة للوصول الى اقتراض لآماد طويلة وبفائدة اقل، كيف هذا؟ هذا الذي ستستدين منه لمدة ٣٠ سنة يريد ان يشعر بالطمأنينة، يريد ان يطمئن الى انه في نهاية الفترة سيقدر على ان يحصل على اصل الدين، كما انه بالنسبة لنا نريد ان نطمئن اننا قادرون بعد ٣٠ سنة على ان نقفل هذا الدين، اصل الدين، وبالتالي يتم ايجاد «قجة» بالمعنى المتعارف عليها، قادرة على التنامي تدريجيا لكي تصل في نهاية الثلاثين سنة الى ان تقفل اصل الدين، حينها يشعر الدائن بأن هذا المبلغ يقرضه الآن ويأخذ عليه فائدة سنويا، ولكنه مطمئن انه في نهاية الفترة ستكون عنده «الضمانة» التي هي «زيرو كوبون»، من يصدر هذه Zero Coupon Bonds.

غالبية هذه السندات تصدرها الحكومة الاميركية، فبالتالي، حين يستدين احد ما لمدة ٣٠ سنة فانها تعطيه كفالة من خلال سندات الخزينة الاميركية، وحينها يشعر ان رأسماله مطمئن عليه، وهذا يساعده على ان يقرضنا لمدة ٣٠ سنة، وهذا يساعده على ان يخفض المخاطر كما يرتيها، وكما ينظر اليها هو، مما يؤدي الى تخفيض معدلات الفائدة، فاذا، لم يكن بذهن الحكومة ولا في لحظة من اللحظات ان تلجأ الى هذا الاسلوب الذي يخلق «زيرو كوبون» او القجة لفترة عشر سنوات، لانه ليست من صالحنا ان نعملها، نحن نحكي عن فترة ٣٠ سنة، ولذلك تم وضعها في فقرتين، لمزيد من الايضاح، ممكن ان نضع في الفقرة الثانية ان هذه لاجل فترات الثلاثين سنة، ليس عندنا مشكلة، لكن الفقرة الثانية وضعت للاقتراض بالعملة الاجنبية لفترات تتراوح حتى تصل الى ثلاثين سنة، فهذه الفكرة انما نحن نحاول ان نضرب عدة عصافير بحجر واحد، ان نطيل الآماد، ونخفض معدلات الفائدة، فنريح المالية العامة، ونريح الاقتصاد، اما القول بأن

هذه المبالغ التي نقترضها ستؤدي الى التأثير على ميزان المدفوعات، فالكل يعرف ان نظامنا قائم على سعر الصرف الحر، وقائم على اساس حرية التحويل، بمعنى انه حين تفرض احدا ما باليرة اللبنانية فهو قادر في اليوم التالي على ان يحولهما الى عملة اجنبية ويحولها الى الخارج، وبالتالي ليس هناك اشكال عليها، لذلك، فهاتان الفقرتان، فقرتان مختلفتان في الوقت نفسه والمطلوب من كل العملية اطالة آمد الدين وتخفيض كلفة الاقتراض وراحة الاقتصاد بشكل عام.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: بالنسبة للفقرة الاولى من المادة السادسة، طبعاً ان الحكومة تعتبرها مادة جوهرية، اساسية في الموازنة، وليست عندها أي مانع في ان تقدم المعلومات اللازمة شهرياً، او كل ثلاثة اشهر، كما قال دولة الرئيس، انما نريد ان نرى كيف يمكن ادخال هذا الكلام في النص.

الرئيس: لقد اعطانا الاقتراح، فبدل كلمة شهر، نقول كل ثلاثة اشهر.

رئيس الحكومة: لم نعد نتكلم عن عجز الموازنة، او عجز الخزينة، نحن قلنا ضمن هذا النص أي ضمن النص الموجود في الموازنة الآن.

الرئيس: في الاقتراح وردت كلمة العجز المحقق فصلياً.

رئيس الحكومة: نحن نقول، في حدود العجز الملحوظ في الموازنة مضافاً اليه... انا اقول يا دولة الرئيس ان الموضوع ليس موضوع اعطاء معلومات، هناك تغيير جوهرى في نص المادة، اذا كان موضوع تقارير بموجب نص المادة فليس عندنا مانع.

الرئيس: سنقرأ نص المادة السادسة وهو اقتراح الرئيس سليم الحص.

« المادة السادسة: يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية على ان تبلغ الحكومة مجلس النواب عن أية مبالغ من سندات الخزينة المصدرة تتجاوز حدود العجز الفعلي المحقق فصلياً في تنفيذ الموازنة، وذلك بموجب تقارير تبين الاسباب الموجبة لهذه التجاوزات».

رئيس الحكومة: نحن، لا نوافق عليها.

نحن نوافق دولة الرئيس على النص نفسه، ويمكن اذا كان المقصود اعطاء معلومات، ممكن ان نعطي المعلومات بصرف النظر عما اذا حصل تجاوز او لم يحصل تجاوز...

الرئيس: حينها عليك ان تذكر التبرير، ان تضع تبريرات.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس، يجب ان لا نضيع بين الجوهر وبين الشكل، في الجوهر نحن لا نوافق على أي تغيير، في الشكل بمعنى اعطاء المعلومات، وهذا ليس شكلياً، هذا اساسي، المعلومات

والمبررات لا مانع عندنا ان نعطيها، لان للمجلس النيابي الحق في ان يطلع على كل صغيرة وكبيرة، والفرق هنا كبير، فالفرق انه في الطريقة التي يعرضها دولة الرئيس معنى ذلك ان الحكومة لم يعد بمقدورها ان تعمل أي شيء. واصبح البنك المركزي مربوط اليدين ولم يعد بإمكانه ان يتحرك، يتم وضع القانون وتصبح الحكومة مسؤولة عن تطبيقه ومسؤولة عن الوضع المالي في البلد، ثم فيما بعد تتم محاسبتنا امامكم، اذا كان المقصود من كل هذا الكلام تقييد ايدي الحكومة، فالحكومة لن تقبل بهذا الشيء بصراحة، واذا كان المقصود ان المجلس النيابي الكرم يريد الاطلاع بصورة شهرية او كل ثلاثة اشهر على ما تقوم به الحكومة ضمن هذا الامر، فنحن مستعدون ان نعطي تقارير شهرية مع الاسباب الموجبة لها او كل ثلاثة اشهر، وهذا يقتضي شيئا واحدا، ان نشطب كلمة التجاوز، ونصيغها بأن نعطيكم المعلومات في كل الحالات، الشكوى التي قالها الدكتور دولة الرئيس الحص انه لم تصله التقارير لاننا نحن قلنا لم يحصل تجاوز، نحن مستعدون في كل الحالات ان نرسل التقارير ونقول الاسباب، هذا يمكن، ومن حق المجلس النيابي ان يطلع على كل الامور، وهذا لا نناقشه به طالما المقصود ان المجلس النيابي يريد ان يعرف ماذا يحصل، وبشفافية، نحن لسنا ضد هذا الامر، ولم نكن ضد هذا الامر في أي يوم، انما لا نقبل بأن يتغير جوهر النص، موضوع انه من المفروض ان نعطيكم تقارير، نحن مستعدون ان نعطيكم تقارير، فالتقارير يجري نشرها في الصحف، رأسمالها ان نرسلها الى المجلس مع الاسباب الموجبة، فليس عندنا مشكلة في هذا الموضوع، وأي سؤال حولها نحن مستعدون ان نجيب عليه، فهي تنشر للجمهور بخصيص الامرين الآخرين ٢ و ٣، لقد شرحهما الوزير السنيورة، انا ساحاول ان اقول فقط ببساطة اكثر هناك محاولة للقول ان هذا دين زيادة، وهذا اقتراض، الحقيقة ان هذا الوضع مثل وضع أي انسان عنده حساب في البنك مديون به بالليرة اللبنانية يدفع عليه فائدة ١٥٪ و ٢٠٪، فيطلب من مدير البنك: بدل ان ادفع على هذا المبلغ هذه الفائدة ٢٠٪، حول لي جزءا فيه من عملة لبنانية الى عملة اجنبية، فادفع فائدة اقل واوفر على نفسي، وبالتالي اكون قادرا على تسديده.

ان كل موازنة ١٩٩٨ قائمة على مبدأ جوهري اسمه، «ايرادات الدولة تكفي المصاريف، وقد قلنا اننا سحاوول ان نبذل جهدنا لكي نحترم هذه القاعدة، هناك ايرادات والمصاريف زائد العجز ممثلا بفوائد الدين العام، اذا خفضنا فوائد الدين العام فهذا يعني اننا نخفض العجز، وحين نخفض العجز فهذا يعني عمليا انه يؤثر بشكل مباشر على اسعار الفائدة بالليرة اللبنانية، حين تنخفض اسعار الفائدة بالليرة اللبنانية والدولة اللبنانية هي المدين الاكبر في لبنان، فمعنى هذا ان خدمة الدين تنخفض، هذا هو الهدف من هذا الامر هذا الموضوع بالنسبة للبند الثالث منه، «الزيرو كوبون» هو عبارة عن تأمين لنا، حتى الآن نحن اقترضنا من السوق ولم يطلب احد منا ان نطلعه على كيفية دفع اصل الدين قبل الاقتراض ولا نرى في الافق ان احدا سيطلب منا هذا

الامر، نحن وضعنا البند الثالث فقط لكي نقول اننا نحن في هذا الموضوع وفي غيره، وبالامس انا قلت يجب علينا نحن ان نجد وسيلة وايرادات استثنائية لكي نستثمرها ولا نضع يدنا عليها مهما تقلبت الظروف حتى ان نسدد الدين يوما ما بعد فترات طويلة .

الموضوع الثالث لم يضع احد شرط علينا لكي يقرضنا مليارين، او مليارا ونصف المليار او خمسمائة مليون، لسنا مجبرين ان نعمل هذا الشيء، وانما هذا امان لنا لكي يكون هذا الامر واضحا اخشى ان تكون الصورة قد رسمت وكأنا لا نستطيع اقتراض ملياري دولار او تحويل ملياري دولار من العملة اللبنانية، او ما يوازي ملياري دولار، ونحن عندما نتكلم بالعملات نلفظ كلمة دولار، انما في القانون وردت كلمة العملات الاجنبية، ليس بالضرورة ان يكون كلامنا عن الدولار، ممكن ان نعمل سلة، قريبا سيصدر اليورو دولار، العملة الاوروبية الموحدة، انما تعودنا حين نقول عملات اجنبية ان نقول دولار، نريد ان نعمل سلة من العملات الاجنبية يكون معدل الفائدة فيها منخفضا، هذا ينعكس بشكل ايجابي على خدمة الدين العام لنا. البند الثالث اذا رأيت ان هناك مصلحة وكنتم مقتنعين به نضعه، فهو ليس شرطا لكي نقدر ان نعمل سلة من العملات الاجنبية، هو نوع، او وسيلة من وسائل الضمان لنا بحيث نظمئن الى ان اصل الدين سيدفع يوما ما، اذا كان هناك اعتراض عليه فنحن كحكومة غير متمسكين به . . .

بطرس حرب: الاعتراض على الاثنين، آلية تنفيذ للاثنين.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، ممكن ان يأتي للحكومة ايراد من طرق اخرى، من أي شيء، مثلا باعت الحكومة ارضا، من الممكن بدلا من ان يصرف هذا المبلغ لمصاريف جارية ان يوضع في حساب يتراكم مع الوقت ويعتبر هذا مبلغا احتياطيا لسداد الديون المتراكمة علينا، هذا الامر لسنا الوحيدين الذين نعمله، بل كل دول العالم تعمله، وهذا ليس اختراعا، ولا الحكومة اللبنانية تقوم به وحدها هذا موجود في جميع انحاء العالم، اضافة لذلك، نحن في قضية الاقتراض بالعملات الاجنبية صحيح اننا دائما نفضل ان نقترض بالعملة اللبنانية، واللجوء الى هذا الامر ولكننا نحدد اهدافه، ونحدد اسبابه، وهما هدفان: الهدف الاول تمديد الدين، بدل ان يكون مستحقا خلال اصدار سندات خزينة تستحق بعد ثلاث اشهر، ولا تعرف كيف يمكن تسديدها بعد ثلاثة اشهر، او ستة اشهر، او سنتين دائما تحت ضغط هذه الحاجة، فانك تمد ديونك على فترة اطول، وبالتالي تكون مستريحا بالتسديد، وتكسب وقتا بالتسديد، وهذا امر ليس عيبا ولا حراما، كل العالم يقوم بها، هذا الامر الاول.

الامر الثاني، انك تدفع فائدة اقل، هناك بعض الزملاء قالوا انه اذا صار سأقول لكم شيئا، ايرادات الدولة ولفترة طويلة بغالبيتها هي بالعملات الاجنبية، لاننا نحن دولة نستورد معظم

حاجياتنا من الخارج، وبالتالي فالرسوم المفروضة على البضائع هي عمليا رسوم مرتبطة بالاسعار الخارجية، بالتالي فليس هناك خوف في هذا الامر.

صحيح انا قلت حين سألني الصحفيون في بعثا، قلت لا يجوز ان تزيد عن ٥٠٪، انا لم اقل سنصل، قلت لا يجوز، نحن بعيدون كثيرا عن هذا الموضوع، دولة الرئيس، انا اتمنى انه اذا كانت هناك اشكالية على زيرو كوبون، غير واضحة، اذا كانت هناك اشكالية عليها، فنحن غير متمسكين بالبند الثالث، اما البند الثاني فاننا نعتقد ان هناك مصلحة كبيرة ومصلحة آنية بهذا الامر.

الموضوع الثاني، اشار دولة الرئيس الحص الى انه قرأ تقريرا من «ماري لانش» يقول بأن سندات الخزينة بالعملة اللبنانية لا تعطى لكثر من ثلاثة اشهر، لا اريد ان اناقش هذا التقرير، انما المؤسسات المالية العالمية على اتصال بالمسؤولين في البلد، وكلها راغبة في الاقتراض بسندات على مدات طويلة تصل الى عشر سنوات رغم الازمة العالمية الموجودة، رغم الازمة التي لا يزال العالم يمر بها، وطبعا تعرفون انه بسبب الاحداث في واشنطن ايضا هناك تأثير بهذه الامور، انا اتمنى يا دولة الرئيس، والسادة الزملاء، ان نوافق على المادة السادسة في الشق الاول والثاني، ونحن غير متمسكين بالثالث. اذا كان من اجل النقطة التي اثارها الرئيس الحص ان لا تقل عن ٢٥ سنة، فأنا اضعها تحت، واذا كانت ستبقى اضعها بعد كلمة «زيرو كوبون» لمدة لا تقل عن ٢٥ سنة.

الرئيس: الكلمة للزميل ايلى الفرزلي.

ايلى الفرزلي: دولة الرئيس الحريري، لطفا، نحن استفدنا جدا من هذا النقاش لجهة الاطلاع على حقيقة النقاش الدائر في البلد حول المسألة المالية، السؤال المطروح على دولتك، حتى تتوضح الصورة لنا، كيف يؤثر اقتراح دولة الرئيس الحص في الفقرة الاولى على قدرة الحكومة في ضبط ايقاع السوق المالي؟ مع التأكيد بأن هذا المجلس النيابي، دولة الرئيس، ليس بصدد عرقلة ايقاع تطور وضع الحكومة.

دولة الرئيس، المجلس النيابي يعتبر المسألة المالية جزءا من الامن السياسي في البلد لا تخضع لأي تكتيك من هنا او هناك، وليس بصدد رمي طابرة في ملعب الحكومة، او العكس بالعكس، لذلك فما تنصرف اليه نية السادة الزملاء لجهة الفقرة الاولى هو مساعدة الحكومة، وهذا ما ورد على لسان دولة الرئيس الحص لجهة هذه النقطة بالتحديد، كل ما نريد ان نطلع عليه، وصدقا دولة الرئيس، كيف يؤثر اقتراح الرئيس الحص على عرقلة قدرة الحكومة على الامساك بواقع السوق؟ لطفا اشرحها، ربما اذا توضحت لدولة الرئيس من الممكن ان يفيدنا بآرائه لجهة حصر الموقف. يجب توضيح الفرق بين العجز المحقق الفعلي وبين احتياجات الخزينة.

الرئيس الحصص لم احسن انا انه متمسك بمسألة كلمة وحرفية، هو يهيمه الاطلاع والتبرير، أليس هذا صحيحا يا دولة الرئيس؟

نجاح واكيم: بالنظام: انا اتصور ان الرئاسة الكريمة يجب ان تعطي الكلام بحسب الاولوية لطلب الكلام، حين بدأ رئيس الحكومة، طلبت انا الكلام.

الرئيس: الكلمة للزميل نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، انا اعتقد ان المادة السادسة تتناول امرين مختلفين تماما، الشق الاول من المادة السادسة هو الذي يجيز للحكومة ان تصدر سندات خزينة بالعملة اللبنانية، وهذا الجزء من هذه المادة لم يمسه اقتراح الرئيس الحصص، أي ان اقتراح الرئيس الحصص لا يجد ابدا من قدرة الحكومة على اصدار سندات الخزينة، لانه تبنى النص الوارد من الحكومة، الشق الذي تناوله اقتراح الرئيس الحصص هو الشق الذي يتعلق بمتى تقدم الحكومة تقارير الى المجلس النيابي تبرر أي تجاوز لهذه الاصدارات قيمة معينة، ولذلك اقتراح الرئيس الحصص لا يمس ابدا قدرة الحكومة على التحرك لانه لا يتناول النص الذي يتعلق باصدار السندات، يتناول فقط النص الذي يلزم الحكومة بتقديم تبرير عندما يتم التجاوز، لذلك انا لا افهم لماذا تمنع الحكومة.

دولة الرئيس، في البندين الثاني والثالث، انا مصر على انه ليس من مصلحة الدولة اللبنانية ان تقترض بالعملة الاجنبية ان بالدولار او بأي عملة اخرى لتمويل نفقات جارية واصر لتمويل نفقات جارية، فما قلته انا يا دولة الرئيس سابقا في نص مداخلتي، هو ان اعادة هيكلة الدين تؤدي الهدف الذي تقوله الحكومة في حال لم يعد يزيد سنويا، ولكني سأعطي مثلا تقريبا، ماذا يحصل بين هذه السنة والسنة القادمة، اذا اقترضا انه في السنة الحالية عندنا تقريبا مليارا دولار دينا بالعملة الاجنبية، و١٧ الف مليار بالعملة اللبنانية، اذا اجزنا اعادة هيكلة تقريبا للملياري دولار نكون قد زدنا الدين بالعملة الاجنبية الى ٤ مليار دولار، وخفضنا الدين بالعملة اللبنانية من ١٧ الف مليار الى ١٤ الف مليار، ولكن في السنة المقبلة عندنا عجز في الخزينة يطال تقريبا ٣ الاف مليار ليرة سنعود الى استدانته بالعملة اللبنانية وهذا معناه ان الدين عندنا بالعملة اللبنانية سيتصاعد من ١٤ الف مليار الى ١٧ الف مليار، وفي السنة القادمة مثل الآن ماذا نكون قد عملنا؟ بدل ان يكون عندنا اليوم مليارا دولار دينا و١٧ الف مليار بالليرة اللبنانية، يكون قد اصبح عندنا ٤ مليارات دولار دينا و١٧ الف مليار بالليرة اللبنانية، ويعني ان دينا بالعملة اللبنانية بقي كما هو تقريبا، وديننا بالدولار يكون قد ارتفع تقريبا الى ملياري دولار، ونكون فعلا قد مولنا عجز الخزينة بالاقتراض بالعملة الاجنبية، وهذا ما يبرر ان عندي تحفظا من حيث المبدأ ان المصاريف الجارية للدولة اللبنانية يجب ان نستمر في تمويلها بالعملة اللبنانية، هناك نقطة اخرى اختلف بها مع الحكومة وهي، حين تقول الحكومة ان ايراداتها بالدولار، لان عائدات

الجمرك بالدولار، انا افهم ان يقال ان دولة مثل المملكة العربية السعودية ايراداتها بالدولار لان ايرادات المملكة العربية السعودية الى حد بعيد تأتي من عائدات البترول، والبترول سلعة مسعرة عالميا بالدولار، لذلك من الطبيعي ان دولة مثل المملكة العربية السعودية تقول ان ايراداتها بالدولار، ولكن ايرادات الدولة اللبنانية غير ناتجة عن سلعة مسعرة بالدولار، هي ناتجة عن ضرائب ورسوم تجيها الدولة اللبنانية من الشعب اللبناني، أي ان ايرادات الدولة اللبنانية هي نسبة من ايرادات الشعب اللبناني، وايرادات الشعب اللبناني هي بالليرة اللبنانية، فانا غير مقتنع تماما ان هناك معادلة مباشرة بين ايرادات الدولة بالدولار، لانها مبنية بشكل كبير على العائدات الجمركية، ولذلك اردت ان اثير هذه القضية، ولن اتطرق الى قصة الزيرو كوبون دولة الرئيس، حتى يشرحها تقنيا، لاني غير موافق من حيث المبدأ على الاستدانة بالعملة الاجنبية للاغراض المبنية بالقانون.

الرئيس: الكلمة للزميل نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، حين نضيع المرجع يصبح النقاش فالتا بدون اساس، هناك مرجع عندنا اسمه الدستور، انا اعتقد انه ليس هناك شيء اسمه مخالفة صغيرة في الدستور، ومخالفة كبيرة في الدستور، هناك دستور، اما ان نتقيد به واما لا وهنا الفتح نظر دولة رئيس الحكومة الى ان مجلس النواب لا يريد تقييد الحكومة وانما هناك دستور يضبط حدود صلاحيات كل المؤسسات الدستورية في البلد، كل السلطات يقيدها الدستور، الدستور يقيّد مجلس النواب ضمن ضوابطه، ويقيّد رئاسة الجمهورية ضمن ضوابطه، ويقيّد ايضا الحكومة، فالمسألة ليست ان مجلس النواب يقيّد او لا يقيّد، هناك دستور يضبط ويحدد صلاحيات السلطات والمؤسسات الدستورية، هنا، فعلا، الاقتراح الذي تفضل به دولة الرئيس الحص، لنفترض ان مجلس النواب اخذ علما مع الاسباب الموجبة حيث لا يمكن المحاسبة، يجب ان يمنع التصرف، وهذا يعني، لنفترض اننا اقررنا المبدأ فلنر كيف يخالف الدستور، لنفترض ان الحكومة ارسلت لنا تقريراً تقول فيه اننا صرفنا مبلغ كذا والاسباب الموجبة كذا، نحن كيف يمكن ان نحاسبها، في حين انه حين يكون الامر مقيدا بحدود الدستور، تخالف الدستور، نرجع الى المجلس الدستوري، تخالف القانون، نرجع الى مجلس شورى الدولة، بهذه الطريقة، بموجب هذا الاقتراح، ليس هناك مرجعية، نرجع لها كمؤسسة، أي انه ليس هناك مؤسسة تقدر ان ترد الحكومة عن التجاوز، وبالتالي ليس هناك نص يستند اليه هذا الاقتراح، كلنا نعرف، في احتياط الموازنة، في المادة ١١ التي سنصل اليها، حين يكون هناك طارئ ما يفرض على الحكومة انفاقا لمواجهة مسألة مستجدة، هناك المادة ١١ من مشروع قانون الموازنة تعالجها، وبمدى كبير جدا، ٣٥ مليار ليرة ليس مبلغا زهيدا، فاذا، اذا كان هناك موجبات اكثر لانفاق اكثر ليس هناك شيء يمنع الحكومة ان تأتي الى مجلس النواب بمشروع قانون معجل مكرر، ويبرر طلبها للانفاق الزائد، ولكن ان

نعطي الحكومة التي يقيد بها الدستور كما يقيدنا نحن، كما يقيد مجلس النواب، الحق بالاستدانة دون ضوابط، وإن تكتفي باعلامنا فقط فهذا لا يجوز لأن كل ذلك ينشر في الصحف، كل شيء نرى له اسبابا موجبة، هل هناك أي سؤال، أهنك قضية طرحناها في المجلس وورد رد الحكومة مناسبة لها؟ حكينا على ذوقنا، وجاوبوا على ذوقهم، وانتهت القصة، إذا، هنا العودة الى الدستور، هذا الاقتراح مخالف للمواد ٨٣ و ٨٤ و ٨٨ من الدستور، إذا مشي هذا، نحن يجب ان نطعن به امام المجلس الدستوري، لكي لا نصل الى هذا المدى، فإذا، يبقى النص ان حق اصدار سندات خزينة في حدود عجز الموازنة، إذا حصلت حالة طوارئ فتعالجها المادة ١١، إذا موجبات اكثر، فيقدم مشروع قانون معجل مكرر يأتي الى مجلس النواب اما ان يقره او يرفضه، اما فيما يتعلق بالشروط التي تفضل بها رئيس الحكومة عن الفقرتين ٢ و ٣. لا اريد ان اناقش، انما اقول، هذا كلام، علميا غير صحيح، ولكن قبل ان ندخل في العلم، ايضا هذا، يحظره الدستور، فإذا مرفوض وشكرا.

الرئيس:

الكلمة لدولة الرئيس سليم الحص.

سليم الحص:

دولة الرئيس، إذا سمحت لي بمداخلة اخيرة حول هذا الموضوع، لانه اخذ حقه في النقاش، اريد فقط ان اتكلم في الفقرة الاولى من المادة السادسة، اريد ان اذكر بنقطتين بناء على ما سمعناه من دولة رئيس مجلس الوزراء، ومن معالي وزير الدولة للشؤون المالية، اولا، النص الذي اقترحه انا، لا يقيد الحكومة على الاطلاق في اصدار سندات الخزينة بقدر ما تشاء، ولكن عندما تتجاوز العجز المحقق يجب ان يفسر لنا لماذا القول اننا نقيدهم، نحن لا نقيدهم ابدا، لهم الحق ان يصدروا السندات التي يريدونها، انما حين تتجاوز السندات عجز الخزينة المحقق يجب ان يقولوا لنا لماذا؟

الرئيس:

هذا النص ادى الى القياس، هل يمكن ان تضع نصا آخر؟

سليم الحص:

هذا هو النص، قواما كما اعطيتك اياه دولة الرئيس.

الرئيس:

هل انت ضد الكلام الذي يقوله؟ فالكلام الذي قاله اوضحه الآن، اذا كان هناك نص يعبر عنه، فاننا اري ان هذا منطقي وقد وضعنا كل ثلاثة اشهر.

سليم الحص:

النقطة الثانية، معالي وزير الدولة للشؤون المالية ذكر انه خلال سنة ١٩٩٧ لم يتجاوزوا ولا مرة نص هذه المادة، انا اقول صحيح، لم يتجاوزوا بالصيغة الموضوعية، لان هذا النص ملتبس لا يطبق، النص كما هو غير قابل للتطبيق، وبالتالي سنة ١٩٩٧ هذه الصيغة لم يتم أي تجاوز عليها، ولكن لنحسبها بشكل آخر، كما اقترح انا كيف يمكن ان تصير، انا كيف حسبتها، كيف تقدمت في شهر حزيران بالسؤال عن ارقام شهر ايار؟

انا قارنت بين الزيادة في اجمالي سندات الخزينة، في القيمة التي زادت خلال خمسة اشهر،

وقارنتها بعجز الموازنة المحقق الذي تعلنه وزارة المالية، وجدت ان هناك تجاوزا ب ٦٠٠ مليار ليرة، بين الرقمين هناك سندات خزينة مصدرة اكثر مما يجب ب ٦٠٠ مليار ليرة خلال خمسة اشهر.

الرئيس: لا، المجلس يجب ان يطلع يا دولة الرئيس.

سليم الحص: هذا اذا طبقنا فكرة مفهوم العجز المحقق، ليس العجز الملحوظ زائد كذا وكذا... فالنص الذي اقترحه انا، قابل للتطبيق من اول شهر، النص الموجود كما هو لا يمكن ان يطبق الا في آخر السنة، ونكون بدأنا البحث بالموازنة المقبلة.

الرئيس: يا معالي الوزير السنيورة انت تقول لدولة الرئيس بأنه لا، انا اقول لك ان المجلس النيابي يريد ان يطلع على هذا الموضوع، اعني سيطلع على هذا الموضوع، انه يقول انه لا يقيدك بشيء، انما اذا عملت تجاوزات تحتاج الى تبرير.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس لا، لا احد يعمل تجاوزات.

الرئيس: حسنا، سنصوت.

رئيس الحكومة: تريد ان تصوت، صوت، المجلس النيابي سيد نفسه، هل يمنعك احد من التصويت.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، حتى النص الذي اعطى فخامة رئيس الجمهورية ومعه الحكومة انهم في حال تعرضوا لشيء طارئ صلاحية فتح اعتمادات استثنائية لمواجهة الكوارث والقضايا الطارئة او القاهرة التي لم تكن في الحسبان، بالرغم من تجديدها بمبلغ محدد، نصت عليه الاحكام الدستورية، والموازنة، نصت عليه وهو ٣٥ مليار ليرة، حتى هذا النص يجبر رئيس الجمهورية ان يطلع مجلس النواب على هذا الاعتماد الاستثنائي المحدد والذي وضع له سقف، الآن، نحن نعطي بايجابية سنة ١٩٩٧ تعاطينا بايجابية مع الحكومة، وتفضلوا لكي نجد حلا فلا يكون تفويضا تشريعا، ولا يكون بأن المجلس يتخلى عن سلطاته للحكومة، ولا يكون كأنه يحل الحكومة محله دون نص، لان الحلول تحتاج الى نص لا حلول بلا نص، ومع ذلك فالنص الذي وضع قد خرق وفسر على غير حقيقته، مفهوم للمادة ٦/ كما اقترحتها دولة الرئيس الحص، الرئيس الحص يحاول ان يعطي ضمانا دستورية لعملية الانفاق، بمعنى آخر ان هذا الاعتماد سقفه معروف، نعطي عملية مرونة للحكومة انما ضمن اطار، حين تتعداه الحكومة تأتي الى المجلس ومع ذلك نرى، والرأي العام بكامله يرى معنا هذا الامعان، وهذا الاصرار على خرق على الدستور وعلى انتهاكه باعطاء الحكومة لنفسها او بانتزاع نص من المجلس النيابي يحيز لها الانفاق كما تشاء، هذا امر مخالف لابطس القواعد الدستورية فضلا عن مخالفته لنصوص واضحة، اما يا دولة الرئيس في الفقرة الثانية والثالثة فحرصا على سمعة هذا المجلس ودون

الاضرار بالحكومة، لانه كما سمعنا الآن من وزير الدولة للشؤون المالية ومن رئيس الحكومة فيما بعد، شرح هذه القصة الواردة في الفقرة الثانية والثالثة زادها تعمية وزادها تعقيدا بحيث طبق عليها «قصة من ارسل بيتا من الشعر مكسورا الى شاعر وطلب منه تصحيح بيت الشعر، فقرأ الشعر، فقال له: احياء الميت اسهل من اصلاح هذا البيت»، يا دولة الرئيس، بتاريخ ٨٢/٨/١٩٩٧ لم يمض ٤ او ٥ اشهر، رفض مجلس الوزراء وليس مجلس النواب اعطاء الحكومة ٨٠٠ مليون دولار، نحن بعد ٤ او ٥ اشهر وبدون قانون وبدون اسباب موجبة دون ان يقول لنا احد...

الرئيس: لا، هذا شيء وذلك شيء يا دولة الرئيس.

حسين الحسيني: ما زلنا في ذات الموضوع، جئنا نعطي ملياري دولار، واحيانا نقول اعادة هيكلة دين، يا اخي هذا دين جديد، هذا اقتراض، هذه اجازة بالاقتراض، يحتاج الى قانون، ويحتاج الى شروط للاقتراض، لماذا هذا الاصرار على الاساءة للمجلس، لماذا هذا الاصرار على اظهار المجلس بأنه هو واقع تحت ضغط الحكومة، يستطيع رئيس الحكومة ان ينتزع ما يشاء، وان يطيح بالدساتير عندما يشاء، هذا الامر، رجاء ان تعفونا من الذهاب الى المجلس الدستوري، لسنا راغبين في الذهاب الى المجلس الدستوري، انما اعفونا منها رجاء رجاء، هذا شيء يضر بالبلد، ويضر بسمعة البلد وبسمعة مؤسساته وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل صلاح حركة.

صلاح حركة: شكرا دولة الرئيس، الحقيقة حين تقوم الحكومة بشيء جيد يجب ان تشكر عليه، والمادة السادسة مقسمة الى ثلاثة بنود، بالنسبة للبلد الثالث الحقيقة هذا شيء مهم كثيرا، وانا ليس فقط اوافق عليه واشكر الحكومة عليه، لاننا فعلا بهذه الطريقة نستطيع ان نعيد هيكلة الدين كما قال وزير الدولة للشؤون المالية وكما قال رئيس الحكومة، بالنسبة للبند الثاني ايضا جيد كثيرا لاننا هنا نحكي عن سلة عملات تعطينا ضمانات معينة بالنسبة لتخفيض كلفة الدين، اما ما لم افهمه في البند الثاني فهو كلمة «في موعد لا يتعدى ثلاثين سنة» اعني اذا جاء احد ليقرضنا لمدة ثلاثمائة سنة، هل نقول له لا؟ فاذا، انا اقترح تعديل صغير على البند الثاني باعتبار كما تفضل رئيس الحكومة وقال ان هناك دولا مستعدة ان تقرضنا لمدة عشر سنوات جاهزة، نحن هنا المقصود زيادة المدة، فأنا اقترح ان تصبح الجملة «في موعد لا يقل عن خمس عشرة سنة» او خمس وعشرين سنة، اما بالنسبة للبند الاول.

الرئيس: يقول الرئيس الحص: انا لا اريد ان احل محل الحكومة ولا اريد ان اوقف هذه القضية، انا حين يكون هناك تجاوز، يجب ان تقال الاسباب التبريرية لكي اعرف لماذا حصل التجاوز فقط.

صلاح الحركة: بالنسبة لهذا البند، الحقيقة نحن نحكي بالدرجة الاولى عن الفائض في سندات الخزينة، اذا

استعرضنا ماضي هذه السندات نعرف ان هناك كلفة معينة دفعناها نحن لعدم وجود هذا البند في الموازنات السابقة، لو كان هذا البند موجودا في الموازنات السابقة لكننا وفرنا مبلغا لا يقل عن الفبي مليار ليرة لبنانية، لان الفائض الذي تمت استدانته طوال الخمس سنوات الماضية رتب على الخزينة حوالي الفبي مليار ليرة لبنانية، اعني مبلغا يوازي قيمة ٣٠٪ من قيمة الذهب الموجود لدينا، يوازي عودة المهجرين منذ بداية الصرف على عملية المهجرين، ان هذا البند اذا كان فصليا او حتى شهريا لا يؤثر اطلاقا على قدرة الحكومة على الاستدانة، دولة الرئيس، ما نقوله نحن اننا في النهاية حريصون على مصلحة النقد بقدر ما هي الحكومة حريصة ان لم يكن اكثر، انا اكفي بقراءة مقطع صغير قاله رئيس الحكومة اثناء مناقشة المادة السادسة في السنة الماضية، حتى رئيس الحكومة: «نحن في المجلس هنا، نحن لا نشكك برئاسة المجلس او بالسادة النواب ما نقوله - الكلام لرئيس الحكومة - ما نقوله هو اننا عندما سنضع الاسباب الموجبة للاستدانة يعني الفائضة فستكون اما قصيرة جدا وغير واضحة او اذا اردنا الدخول في اسباب موجبة ودقيقة وتفصيلية فليس هناك مصلحة في نشرها على الملأ، اما عن المعلومات فنحن على استعداد لان نقدمها شهريا للمجلس» اولا ان تبرير عملية الاستدانة بفائض من سندات الخزينة لا يمكن ان تنطبق عليها هذه الاوصاف، يمكننا دائما ان نعرف ما هو المبرر للاستدانة الفائضة خصوصا عندما نعلم ما هو مقدار الخدمة الفائضة التي دفعناها على مر السنين الخمس الماضية، انا اعتقد انه يجب، انا مع اقتراح الرئيس سليم الحص، ويجب الالتزام باعطاء مبررات لاي استدانة فائضة عن الحاجة لان هذه الاستدانة قد كلفتنا كثيرا في السنين الماضية.

الرئيس:

الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل:

دولة الرئيس، اعددت اقتراح تعديل على اقتراح دولة الرئيس الحص، انا اعتقد ان اقتراح الرئيس الحص لا يخالفه احد، انما هناك فرق بين مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبين اقتراح الرئيس الحص، انهم يقولون اضافة لاحتياجات الموازنة، الحكومة تقول مجموع الاعتمادات المدورة وكذلك اضافة الى الاعتمادات الاضافية، انا اقترحي دولة الرئيس، انه يساوي احتياجات الموازنة اضافة الى الاعتمادات المدورة، اما الاعتمادات الاضافية فيجب ان تلغى، انا مع اقتراح الرئيس الحص ولكن على ان نضيف شيئا على احتياجات الموازنة «الاعتمادات المدورة».

الرئيس:

الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب:

دولة الرئيس، ما اريد قوله انا، هناك اقتراحات متعددة، انا عندي اقتراح ان نطرحها على التصويت، انما انا اريد ان اضيف شيئا، اريد ان اهنئ معالي الوزير فؤاد ودولة الرئيس على انهما يشرحان لنا بالزيرو كوبون ما هي فوائدها ويقولان انهما لم يأتيا اطلاقا على ذكر كم ستدفع

الدولة اللبنانية فائدة عمليا كل سنة، ولم يأت احد على ذكرها الشعب اللبناني يعتقد ان الزيرو كوبون تقدم هدية ولا ندفع عليها فائدة، هناك فائدة سنوية سندفعها، لم يتحدث احد لها، ما هي قيمة هذه الفائدة لكي تعرف الناس ماذا نحكي، بالاضافة الى اننا نعتبر اننا ما زلنا على موقفنا وان هذه المادة يجب اخراجها من نص الموازنة.

نريد ان نضيف كلمة خلال السنة ١٩٩٨ نضيف في الفقرة الاولى، يجاز للحكومة خلال هذه السنة وليس بشكل دائم.

الرئيس: الكلمة للزميل مصباح الاحدب بالنظام.

مصباح الاحدب: بالنظام، دولة الرئيس،

حقيقة ما يتم حاليا، كما قال الكثير من الزملاء اننا سمعنا كل شيء اكثر من مرة ولكن حاليا ما سنصوت عليه يتم نقاشه على حدة، ونحن غير مطلعين.

الرئيس: لا بأس، حين اطرح لك القصة، تكون القصة منتهية.

الكلمة للزميل الدكتور احمد فتفت.

احمد فتفت: اولا عندي سؤال لمعالي الوزير السنيورة، هناك فرق اذا اردنا ان نتيين بالدولار، هل هناك فرق كبير بين الزيرو كوبون والدين العادي اذا استقرضنا بالدولار.

رئيس الحكومة: الدولة مديونة، ٣٠٠٠ مليار ليرة ندفع عليهما ٢٠٪...

أحمد فتفت: ليس هذا سؤال، سؤال، اذا اقتترضنا بالدولار بزيرو كوبون او بدون زيرو كوبون، هل ان الفائدة هي ذاتها ام لا؟

الرئيس: ليس لها علاقة.

رئيس الحكومة: ذات الشيء، ليس لها علاقة.

احمد فتفت: اذا مثل بعضها، الحقيقة لم استوعب مداخلة الزميل نسيب لحود، لماذا هو ضد الاقتراض

بالدولار، الدين الخارجي، لاننا حين نقترض بالدولار، اولا اننا نربح فرق الفائدة، وثانيا هناك شيء اهم لم يذكر، انا لست اقتصاديا، انما تأتينا شكاوى كثيرة من اقتصاديين ان جمود الحركة

الاقتصادية جمود السوق سببه سحب السيولة اللبنانية، ان الدولة تسحب سيولة كثيرة من السوق اللبناني وبالتالي هناك جمود للحركة الاقتصادية، حين نقترض بالدولار ونرد ٣٠٠٠ مليار ليرة

لبنانية الى السوق اللبناني هكذا نحرك الحركة الاقتصادية الداخلية ونزيد الدخل الوطني العام، وبالتالي هناك مصلحة ان نقترض بالدولار من جهتين: من جهة تحريك السوق الداخلي، ومن

جهة خفض الفائدة العامة ودفع الدولة الى الامام.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ غسان مطر.

غسان مطر: اقترح تعديلا على اقتراح دولة الرئيس الحص، وعلى المشروع الوارد اساسا من الحكومة. بدل من ان تبلغ الحكومة مجلس النواب عن اية مبالغ من سندات الخزينة المصدرة، تتجاوز حدود العجز، اقترحي على ان تنال هذه موافقة مجلس النواب وليس تبليغه فقط.

الرئيس: الاقتراح الذي سبقه غير مقبول فكيف هذا؟

غسان مطر: لانه لو قلنا انها بلغت، فما المسؤولية من وراء التبليغ؟ كل الاموال التي تتجاوز حدود العجز يجب ان تنال موافقة مجلس النواب.

زاهر الخطيب: معه حق لان المادة ٨٥ من الدستور تقترح موافقة مجلس النواب.

الرئيس: اعطوني الاقتراحات اذا سمحتم.

الابعد مدى، اقتراح من الزميل زاهر الخطيب ومن زملاء آخرين ايضا نعموا فيه الغاء المادة السادسة كليا.

الموافقة برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

حسين الحسيني: هم لم يعرفوا على ماذا يصوتون.

الرئيس: الزميل محمد يوسف بيضون وزملاء آخرون لمحووا بشكل او باخر وايضا الزميل نسيب لحود، شطب البندين ٢ و ٣ من المادة السادسة.

الموافقة برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

حسين الحسيني: الذين صوتوا هم كثر يا دولة الرئيس على اقتراح ازالة المادتين، كلهم تكلموا ضد المادتين.

الرئيس: اني اصوت الآن ولن اعطي.

زاهر الخطيب: صوت، اني مع التصويت ومع اعطاء الفرصة لانها ان كانت ستوصلنا الى كارثة، فاعطاء الفرصة للرأي العام حتى يعلم من صوت مع ومن صوت ضد. اننا نصوت على ملياري دولار.

الرئيس: لا استطيع، انا اعمل للرأي العام ولغيره، اننا نعمل بنظام داخلي اذا سمحت.

زاهر الخطيب: اننا نرفض ان نتهم، اننا نوصل البلد الى كارثة.

الرئيس: في النهاية تجري المناقشة لكل شخص ويقف عندها ليقول نعم او لا.

المادة السادسة: اقتراح الرئيس الحص، أي البند الاول.

الفقرة الاولى من المادة السادسة، اقتراح الرئيس الحص.

«المادة السادسة: يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة، وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية على ان تبلغ الحكومة مجلس النواب عن أية مبالغ من سندات الخزينة المصدرة تتجاوز حدود العجز الفعلي المحقق فعليا في تنفيذ الموازنة مضافا بما فيه مجموع الاعتمادات المدورة الى العام ١٩٩٨ والاعتمادات الاضافية وذلك بموجب تقارير فصلية تبين الاسباب الموجبة لهذا التجاوز».

الموافقة برفع الايدي.

- اكرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة.

نجاح واكيم: بالنظام يا دولة الرئيس.

الرئيس: كيف سيكون بالنظام وانا في طور التصويت؟

نجاح واكيم: يا دولة الرئيس، قبل ان تصوت، انا قلت . . .

الرئيس: هذا البند الاول.

نجاح واكيم: نعم يا دولة الرئيس، لا يصوت على المادة بندا بندا بل على المادة بأكملها، أي مقبولة ام مرفوضة.

الرئيس: يا حضرة الزميل، حضرتك لم تكن هنا.

لا يا نجاح، لا

نجاح واكيم: كلا، بل كنت هنا.

الرئيس: صوتنا اول تصويت على الالغاء، تفضل.

نجاح واكيم: اذا، سقط الالغاء.

الرئيس: طبعاً.

نجاح واكيم: يعني ان المادة لا تزال بأكملها.

الرئيس: لم تكن هنا.

نجاح واكيم: لا، بل كنت هنا وكنت اسمع، انما اريد ان استوضح.

الرئيس: صوتنا في البدء على الابعاد مدى، وقلنا فيه عن اقتراح الزميل زاهر الخطيب، فصوتنا على الغاء

المادة ككل وسقط الاقتراح، وبدأنا بعدها بالبند الاول، ونجح اقتراح الرئيس الحص.

- نجاح واكيم: البندان الثاني والثالث باقيان.
- علي الخليل: قلنا ان هناك تعديلا عليه يا دولة الرئيس، بما فيه الاعتمادات المدورة.
- الرئيس: الاعتمادات المدورة وافقت عليها الحكومة المحققة يعني ان فيها الاعتمادات المدورة.
- علي الخليل: ليس بالضرورة ابدا.
- الرئيس: المحققة تعني التي فيها المدورة، تضاف المدورة.
- علي الخليل: بما فيها المدورة يا دولة الرئيس.
- الرئيس: بما فيها الاعتمادات المدورة، المحققة تعني المدورة. وهذا ما نقوله.
- علي الخليل: لا، لا، بما فيها على سبيل التأكيد، ما الذي يهكم يا اخي وضعها تركيزا.
- الرئيس: صحيح، المحققة تهني ان فيها كل شيء، ولكن بما ان الحكومة موافقة بنضيف كلمة المدورة.
- اصوات: والاضافية ايضا.
- الرئيس: البند الثاني والثالث.
- ما الاقتراحات التي عندك.
- بطرس حرب: اقتراح مني بالالغاء يا دولة الرئيس.
- حسين الحسيني: لا، لا، لم نصوت.
- بطرس حرب: صوتنا على البند الاول.
- الرئيس: على الالغاء، البندان الثاني والثالث سقطا. هناك اقتراح من الرئيس الحص يقول: «لا يقل عن ٢٥ سنة».
- حسين الحسيني: اقتراح بالغاء هذين البندين.
- الرئيس: اقترح وسقط الاقتراح.
- بطرس حرب: المادة كلها يا دولة الرئيس.
- الرئيس: سأطرحه للمرة الثانية مع اننا طرحناه قبلا.
- بطرس حرب: نعم، ونعرف من.
- الرئيس: هناك اقتراح من الزميل بطرس حرب.
- بطرس حرب: نعم يا دولة الرئيس، والزملاء ايدوني بالغاء البندين الثاني والثالث من المادة السادسة.
- الرئيس: طرحنا ذلك وسقط.
- بطرس حرب: الغاء البندين الثاني والثالث، لم نلغهما بعد والتصويت يا سيدي كان لالغاء المادة كلها، تلك التي صوتنا عليها، اما الآن فالمادة الثانية والمادة الثالثة.

نجاح واكيم: كيف صوتنا على البند الاول بعد الثاني والثالث؟ كيف صوتنا على الثاني والثالث قبل البند الاول؟

الرئيس: حسنا، الغاء البندين الثاني والثالث، اقتراح للزميل بطرس حرب.
الموافقة برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

هناك اقتراح من الرئيس الحص، نفس نص المادة انما على اساس ٢٥ سنة، أي لا يقل عن ٢٥ سنة، الحكومة ليست موافقة.
الموافقة برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

اذا البندين الثاني والثالث كما وردا في تقرير اللجنة المالية.
الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق البندين الثاني والثالث. والآن ارفع الجلسة الى تمام الساعة السابعة من مساء اليوم.
ورفعت الجلسة الساعة الثالثة بعد الظهر.

جلسة ١٩٩٨/١/٢٦ المسائية

الرئيس: تتابع الجلسة.

كنا قد صوتنا على المادة السادسة.

تتلى المادة السابعة.

تلين المادة الآتي نصها:

المادة السابعة - «تعتبر هالكة جميع التكاليف بما في ذلك العلاوات وسائر الاضافات والغرامات التي لا تتجاوز قيمتها الف ليرة لبنانية من كل من ضريبي الدخل والاملاك المبنية ورسم الانتقال، وتعفى الدوائر المالية المختصة من اصدار جداول تكليف واوامر قبض بهذه المبالغ ومن تحصيلها».

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، هناك اقتراح بتعديل بسيط ممكن ان يجلب للخزينة مبلغ خمسة مليارات.

الرئيس: نعم؟

زاهر الخطيب: هناك اقتراح تعديل يمكن ان يدخل للخزينة خمسة مليارات. الاقتراح هو التالي: بدل «تعتبر هالكة جميع التكاليف بما في ذلك العلاوات وسائر الاضافات والغرامات التي لا تتجاوز قيمتها الف ليرة. فنقول بدل «يعتبر المبلغ هالكة» التي لا تتجاوز قيمتها الخمسة الاف فيستوفي الموجب طابع مالي؟ انه يتوجب مبلغ الف ومائة ليرة مثلاً فيجب لنفترض ان يصار الى اعداد جدول وتكليف و... والخ، ويمكن ان يكلف الجدول كثيراً. فعندما تقول يستوفي بطابع مالي عندها نحن نكسب للخزينة بدل ان تصرف هكذا.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، المشكلة هي ان من عليه الف ليرة لم نقدر ان نصله، وبالتالي حتى عندما سنصله ونبلغه فان كلفة الورق والارسال وغيرها هي اكثر في تلك.

زاهر الخطيب: لانها اكثر، فماذا سنقول؟ نقول: يستوفي بطابع مالي، عندها ليس له الا وضع طابع مالي، فيضطر الى وضعه.

وزير الشؤون المالية: الذي يصير هو انك عندما تجلبه ويوضع الطابع المالي، فان الكلفة تصبح اكثر، لذلك... .

زاهر الخطيب: الكلفة تكون عندما ما تريد اعداد جدول، عندها ستكلف الموظف باعداده اما عندما تريد ان تستوفي، بدل ان تقول هالكة ان كان عليه ٩٩٠ او ان كان عليه او اكثر.

وزير الشؤون المالية: ضع جدولاً.

زاهر الخطيب: اقترح ان يستوفي لصقا بموجب طابع مالي كل مبلغ لا يتجاوز الخمسة الاف ليرة لبنانية لكل من ضريبي الدخل والاملاك المبنية ورسم الانتقال.

هذا هو اقتراحي، ان اردتم السير به ام لا، فهذا عائد لكم.

وزير الشؤون المالية: صحيح، انما بهذا الموضوع انت فقط لوضع جدول، وعمل الجدول وتحضيره وابلاغه عملية مكلفة على الناس.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، هناك بعض المواد الكثيرة التقنية. اقترح على الرئاسة الكريمة ان كان يمكننا ان نطلب من معالي وزير المالية او وزير الدولة للشؤون المالية عند تلاوة الاقتراح او المادة، ان يشرحها لنا حتى يكون الجدل او البحث على ضوء الشيء.

الرئيس: حسنا، تتلى المادة الثامنة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة - يفتح للقروض حسابات خزينة خاصة تقيد لها القيمة المقبوضة من اصل هذه القروض وتقيد عليها القيم التي تدفع تسديداً للاقساط والسندات المستحقة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، من الطبيعي انه في كل مرة تؤخذ قروض جديدة يجب ان تسجل في المالية ويعقد لها ادارة وان تسجل ايضا في الخزينة، وهذا الامر في الحقيقة ومن خلال فذلكة الموازنة لهذه السنة اعطيت معلومات حول موضع ادارة الدين والاجراءات التي ساوى بها وبالتالي فهذا الامر يتم الآن لاجل استعمال هذه المادة.

وهذه المادة لم تستعمل في الماضي واعتقد انه ابتداء من هذه السنة سيكون لها استعمال وستقيد في حساب الخزينة كل القروض المأخوذة وبالتالي لعملية ادارة الدين العام ولا سيما الدين العام المحلي والاجنبي ايضا على السواء.

وبالتالي فهذه المادة لم تكن تستعمل في الماضي وسيصار الى البدء في استعمالها خلال سنة...

بطرس حرب: ما هي حسناتها؟... وما هي فوائدها؟ يعني هل لكل قرض له حسابه؟

وزير الشؤون المالية: سأقول لك يا سعادة النائب، كلنا نتحدث عن موازنة ولسنا نتكلم عن ميزانية، الموازنة هي عملية ارتقابية للمستقبل، الميزانية كي تقدر ان تضع لها في لحظة من اللحظات موجودات الدولة ومطلوباتها.

هذا الامر في الماضي كان في الحقيقة امرا مستصعبا ومستحيلا، اما الآن فقد بدأنا بالتحضير من خلال نظام المحاسبة الذي بدأنا باستعماله لوضع شيء يسمى ميزانية للدولة اللبنانية، حتى اننا

خضنا لأكثر من سنة للانجاز كي يكون لدينا ميزانية لاننا سنجمع كل موجودات الدولة اللبنانية .

مطلوباتها أصبحت معروفة ليس لدينا اية مفاجأة بهذه القصة كل مطلوباتها أصبحت واضحة ، بعض الامور العالقة والتي حكى عنها في الحقيقة هذين اليومين ، انما كل شيء أصبح مسجلا في وزارة المالية من ناحية المطلوبات . أصبح بإمكاننا تدريجيا تحضير ميزانية للدولة اللبنانية .

الرئيس : الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس : صدقت المادة الثامنة .

تتلى المادة التاسعة .

تليت المادة الآتي نصها :

المادة التاسعة - يجاز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ان تفتح عند الاقتضاء سنويا» اعتمادات في الموازنة العامة والموازنات الملحقة لاجل تسديد اقساط القروض التي تستحق (اصلا وفوائد ونفقات قيمة . . .) وان تحدد مصادر تغطيتها .

بطرس حرب : لو تشرحها لنا يا دولة الرئيس ، لانها ليست واضحة .

الرئيس : اشرحها له ، هذه كلمة جديدة «اشرحها لي» .

بطرس حرب : افضل يا دولة الرئيس .

وزير الشؤون المالية : دولة الرئيس ، هذه المادة فقط لتسديد القروض وليست على الاطلاق كما فهمت من البعض بأنها لعقد قروض . هي لتسديد قروض موافق عليها من مجلس النواب .

هناك الآن عملية ارتقاب في الموازنة لكمية المبالغ المتوجبة علينا خلال سنة ١٩٩٨ او ١٩٩٩ .

طبيعي ان تقول ان عندي مثلا ارتقاب من انه سيكون على ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية مثلا كاستحقاقات على قروض اجنبية وفوائد على هذه القروض .

طبيعي ان تحدث هناك فروقات في هذا الشأن ناتج عن ماذا؟ ناتج اولا عن ان القروض التي لم استعملها بعد سأستعملها خلال السنة ، سترتب عليها بعض المبالغ والعمولات التي يتم قبضها في اول فترة .

الامر الثاني ، ان هناك قروضا موجودة بعملات اجنبية غير الدولار بالفرنك وبالمارك وبالين والتي هي عرضة لتقلبات الدولار . وبالتالي فأنا غير قادر على معرفة كم ستكلفني هذه يوم استحقاقها ، انا ارتقب هذا المبلغ .

قد يكون هناك فروقات ايجابية وفروقات سلبية، وبالتالي فاننا نقول انه لتسديد هذه المبالغ، تمكن الحكومة بتاريخ استحقاقها لتسديد الفوائد والنفقات المتمة لها ان يصار الى تمكينها من فتح اعتماد لتسديد هذه المبالغ.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: هذه المادة يا بطرس لكي تعرف انها مشؤومة اكثر من المادة السادسة..

يا دولة الرئيس، المادتان السادسة والتاسعة كانتا محور نقاش طويل اثناء مناقشة موازنة ١٩٩٧ و ١٩٩٦ و ١٩٩٥، وفي كل مرة كنا نثيرها وكانت تمر، محورها سؤالان اذا كان هناك طلب تتقدم الحكومة به كي يجاز لها بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ان تفتح عند الاقتضاء سنويا اعتمادات في الموازنة العامة والموازنات الملحقة لاجل تسديد اقساط القروض التي تستحق.

السؤال الاول، ما هي هذه الاقساط؟ لماذا لا ترد الآن كي نعرف. ما هي الاقساط التي تستحق؟ المفترض ان نكون عالمين، وان يكون واردا في الموازنة ان لدينا قسطا سيستحق بتاريخ كذا، وبالتالي، فالقسط هو بقيمة كذا.

السؤال الثاني، هل تعرف الحكومة ما هي الاقساط؟ اذا كانت عارفة فلتذكرها، وان كانت غير عارفة فهذه ستكون مصيبة اكبر.

السؤال الثالث، وان تحدد مصادر تغطيتها، ما الذي تقصده من وراء «ان تحدد تغطيتها»؟ أي ان تلجأ مرة اخرى بموجب مبدأ التعويض التشريعي اذا اجزنا لها ان تقول انت اجزت لي يا مجلس النواب بأن احدد مصادر تغطية هذا القسط، وبالتالي انا الحكومة اذا سأستنسب الدين، أي ان قصة الاستدانة اصبحت كالمشاع، في المادة السادسة هناك دين داخلي ودين خارجي، وتأتي المادة التاسعة الآن لسد الاقساط ولتقول عن الدين ايضا.

مرة اخرى اقول ان هذه المادة مخالفة للدستور وللقانون ضد المصلحة الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية، واطلب الغاءها، واتمنى على المجلس النيابي ان المادة السادسة ألا يمرر على الاقل المادة التاسعة، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، الشيء نفسه الذي تقدم به الزميل زاهر الخطيب مع الاشارة الى وزير المالية بأن تفتح عند الاقتضاء سنويا. سنويا هذه تخالف مبدأ سنوية الموازنة لان سنويا تعني العبور من سنة الى سنة، فكلمة سنويا تخالف مبدأ سنوية الموازنة، وهي ايضا مخالفة للدستور، وانا بدوري اتبنى ما تفضل به الزميل زاهر الخطيب. وشكرا.

الرئيس:

الكلمة للزميل نزيه منصور.

نزيه منصور: ورد في المادة المذكورة هذه «القروض التي تستحق اصلا وفوائد متممة...» ما هي النفقات المتممة، والثلاث نقاط؟ هل ممكن ان يشرحها معالي الوزير؟ كي نعرف ما هي النفقات. عرفنا انه عندما يكون هناك دين يترتب عليه فوائد، انما ما هي هذه النفقات الاخرى؟ فليشرح لنا النقاط الثلاث.

الرئيس:

الكلمة لدولة الرئيس سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس، من المؤكد ان الحكومة عالمة بما عليها من ديون وموعد استحقاقها وكم يتوجب عليها من فوائد، وعندنا في الموازنة بند يسمى الديون المتوجبة الاداء الذي لم افهمه، لماذا لا تقدر هذه المدفوعات ولا تدخل في بند الديون المتوجبة الاداء؟

الرئيس:

الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، عندما طلبت من معالي الوزير ان يشرح لنا، بالفعل طلبت كي نعرف كيف سنناقش لثلاث نغلط في المناقشة.

الذي افهمه من هذه المادة ان الحكومة تأخذ اجازة لعمل سندات خزينة كي تسدد ديونا وقروضا او اقساط قروض تعرفها هي الآن المصاريف التي يتكلم عنها، المتممة والعمولات هي معروفة عند عقدها، الا اذا كنا نعمل هذه العمولات لسنوات غير هذه السنة عند ذلك افهمها، انما عندنا مبدأ سنوية الموازنة التي تسمح لنا باعطاء هذا الترخيص. الحكومة وضعت في الموازنة كما قال الرئيس الحص ما هو مستحق عليها الا ان كانت هناك اقساط لا علم لنا بها، انما الحكومة على علم بها، معنى ان هذه الموازنة ليست شفافة ولا يرد فيها نفقات الخزينة.

لذلك فأنا اقترح اما ان يكشف لنا ما هي وان يضعوا في مادة ما هو المطلوب، اما ان يقول لا، فالذين وضعناهم في الموازنة والذي قلناه في الفدلكة هو صحيح مئة بالمئة لا لزوم لها فلنلغها، لهذا فأنا اقترح الغاءها.

الرئيس:

الكلمة للزميل عبد الرحمن عبد الرحمن.

عبد الرحمن عبد الرحمن: الشيء الذي قاله الزميل زاهر اعرفه، لانه من المفروض ان تلحظ مبالغ اقساط القروض وفوائدها من ضمن نفقات الموازنة العامة، لانه من البديهي ان يكون لدى وزارة المال روزنامة دقيقة تظهر فيها كل المبالغ المستحقة وفوائدها.

هل يمكننا ان نعرف لماذا لم تلحظ في الموازنة؟

الرئيس:

الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، هذه المادة ليست جديدة، فهي وردت في موازنة العام الماضي وفي الموازنات السابقة وكانت دائما.

السيد وزير الدولة للشؤون المالية فسر ما تعنيه هذه المادة، في الديون المتوجبة الاداء هناك مبلغ في موازنة ١٩٩٨ يبلغ ٣٢٠٠ مليار من اصلهم ٢٩٠٠ مليار لخدمة الدين الداخلي و ٣٠٠ مليار لخدمة الدين الخارجي.

كان في سنة ١٩٩٧ يبلغ ٢٧٠٠ مليار ٢٥٠٠ للدين الداخلي و ٢٠٠ للدين الخارجي. بالنسبة للدين الخارجي، لم تستعمل الحكومة في السنة الماضية سوى مليار منها العجز حصل في خدمة الدين الداخلي.

لهذا السبب من كان يتحمل فرق الفائدة، هو مصرف لبنان. مصرف لبنان من يتحمل فرق الفائدة باعتباره من يصرف السندات.

في آخر العام أي في ١٢/٣١/١٩٩٧ اصدرت مرسوما تحت رقم ١١٦٠٩ لفتح اعتماد في موازنة ١٩٩٧ بمبلغ ٣٢ مليار و ٨٠٠ مليون وقامت بتغطيتها بسندات خزينة.

هذه المادة ضرورية حتى انه عندما يتحقق الفائض زيادة على خدمة الدين العام سوف يلجأون اليها من اجل اقفالها كوننا نحتاج للحكومة باصدار سندات لتغطية احتياجات الخزينة سواء كانت موازنة او اعتمادات مدورة او اعتمادات اضافية او سلفات قانونية.

فبرأيي ان هذه المادة ضرورية، انما ما أخذنا على الحكومة انه يجب عليها ان تكون شفافة اكثر في الموازنة وان تلحظ الاعتمادات الاقرب الى الواقع منها بدلا من الابتعاد عنها. واشير الى انه في السنة الماضية هناك ٦١٦ مليار ليرة لخدمة ال ٤٠٠ مليار دولار التي اقفلوا بها السندات المستحقة.

وهذه ال ٦١٦ مليار دولار صدر في مرسوم بفتح اعتماد لها فمن منطلق حرصنا على شفافية الموازنة ولكي يكون فيها ارقام اقرب الى الواقع نادينا وننادي اليوم بتعديل الموازنة انما سبق السيف الغزل وصوتتم على المبلغ القريب من ال ٧٢٠٠، ٧٣٢٠...

بطرس حرب: هي معلقة يا ابو يوسف ولم نصوت عليها.

محمد يوسف بيضون: لم يصوت، على كل حال التعديلات التي جرت على البنود، وقبل ان نصل وننتهي فلنر ماذا هناك من واردات، واقول ذلك مبدئيا الآن انما ذلك لم ينته اذا لم ينتهي فأنا افضل ان نظهر العجز الحقيقي وليس العجز لهذه النسبة او اكثر...

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

دولة الرئيس، هذه المادة ليست جديدة، انما الجزء الثاني منها هو الذي كنا نفترض عليه دائما اعني فيما يتعلق بموضوع فتح الاعتمادات لتسديد اقساط الديون مع خدمة الدين، هو موضوع

متفق عليه لاننا اصلا عندما اجزنا للحكومة الاستدانة لا بد من ان نعطيها كذلك صلاحية تسديد هذا الدين انما فيما يتعلق بالعبارة تقول: وان تحدد مصادر التغطية بالنسبة لتحديد مصادر التغطية، نحن بالفعل نجيزها للحكومة حق التشريع في هذا الموضوع.

اما ان تلحظ في هذه الموازنة نوع التغطية، قيمتها ان تقول سندات خزينة، ان لم تقل عن نوع التغطية فلا حق للحكومة بأخذ هذه الاجازة في المجلس كي تحدد مصادر التمويل. ولذلك فاقتراحي هو حذف العبارة الاخيرة.

الرئيس: ما هو الاقتراح الآن؟

بطرس حرب: هو الغاء المادة التاسعة بكاملها.

زاهر الخطيب: اقتراحي هو الغاء المادة.

الرئيس: نعم، اقترح بالغاء المادة التاسعة؟

الموافقة برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

الاقتراح التالي هو الابقاء على المادة وان تعدل بحيث تلغى عبارة وان تحدد مصادر تغطيتها.

علي الخليل: انا اقترح الغاءها.

الرئيس: الغاءها، حسنا، الغاءها وان تحدد مصادر تغطيتها.

الموافقة برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

بطرس حرب: اقتراح ثالث هو باضافة فقط عبارة «ان تبلغ الحكومة المجلس عن سندات الخزينة لتغطية هذه الامور».

الرئيس: قلنا ذلك.

بطرس حرب: قلناها فيما يفيض.

الرئيس: الموافقة على المادة كما وردت برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة.

تتلى المادة العاشرة.

تليت المادة التالية:

المادة العاشرة - يدور لصالح الخزينة كسر العشر ليرات لبنانية الى عشر ليرات لبنانية في معاملات التحقق والتحصيل والإنفاق كافة بما فيها المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: ان جعلنا كسر المئة ليرة بدل العشر ليرات لان مبلغ الخمس ليرات لم يعد موجودا.

ألا تريدون موارد، اننا نحقق من الاهدار ومن غيره كي نغذي الخزينة لنظهر لهم، نعطيهم فيقولون لا، قلنا لهم عن طابع مالي بخمسة الاف فلم يقبلوا...

الرئيس: الموافقة على المادة العاشرة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة العاشرة.

تتلى المادة الحادية عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الحادية عشرة - تنفيذاً لأحكام المادة ٨٥ من الدستور المعدلة بموجب القانون الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢١، يمكن لرئيس الجمهورية اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة ان يتخذ مرسوما بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء بفتح اعتمادات استثنائية او اضافية او بنقل اعتمادات في الموازنة العامة لعام ١٩٩٨ على ان لا تتجاوز هذه الاعتمادات خمسة وثلاثين مليار ليرة ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس النيابي في اول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، انني لا افهم المادة ٨٥ المعدلة في الدستور. هل هناك مادتان الاولى معدلة والثانية غير معدلة. انني مع شطب عبارة «المادة» المعدلة بموجب القانون الدستوري بتاريخ كذا... فنقول: المادة ٨٥ من الدستور. لانه لا يوجد دستوران.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم السيد.

ابراهيم السيد: دولة الرئيس، اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة، هذا النص نص عام. ليس مفهوما معنى الظروف الطارئة. هناك ظروف حرب او عدوان. ولكن ما هي الظروف الطارئة؟

الرئيس: اولاً، هذه المادة واردة في الدستور. وتعريف «الطارء» بالمفهوم القانوني معروف. ثانياً: هذه المادة لم تستعمل حتى الآن، وأي رئيس جمهورية لم يستعملها.

ابراهيم السيد: لدي ملاحظة ثانية، وهي انه يجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس النيابي في اول عقد يلتئم فيه بعد ذلك. اذا وجدت امكانية لان يلتئم المجلس قبل ذلك، فلماذا لا يتم وضع نص حول امكانية التأم المجلس النيابي. اذا ليس هناك من امكانية فيبحث الموضوع لاحقا.

الرئيس: هذا نص دستوري يتم وضعه في الموازنة. الموافقة برفع الايدي بعد شطب بموجب القانون الدستوري الصادر بتاريخ...

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الحادية عشرة معدلة.

تتلى المادة الثانية عشرة معدلة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية عشرة - يجاز ان تنقل الى سائر ابواب الموازنة الاعتمادات المرصدة في الموازنات السابقة والمدورة الى موازنة عام ١٩٩٨ في الباب ٣١ - الديون المتوجبة الاداء في الفقرات الآتية:

١٦ - تسديد الزيادات التي رتبها قانون الاجارات.

١٨ - تسديد عجز صندوق المحروقات.

يتم النقل وفقا للاصول المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون المحاسبة العمومية.

كما يجاز تدوير اعتمادات الباب ٣١ - الديون المتوجبة الاداء قبل او بعد نقلها الى سائر ابواب الموازنة وذلك لحين تسديد الموجبات المترتبة من اصلها لتعلق حتى الغير بها.

ويجاز ايضاً عند الاقتضاء تدوير الاعتمادات المرصدة في الباب ٣٢ - احتياطي الموازنة - البنود ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٨ بجميع فقراتها باستثناء الفقرة واحد البنود ١ في البند ١٨ كما يجاز النقل ضمن هذا الباب من بند الى بند بقرار من وزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات.

يتم التدوير وفقا للاصول المحددة في المادة ١١٤ من قانون المحاسبة العمومية.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية عشرة.

تتلى المادة الثالثة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة عشرة - تقتطع وزارة المالية من الرسم البلدي على المواد الملتهبة قبل توزيعه على البلديات مبلغ

سنة مليارات ليرة تخصص للانارة والتنظيفات في القرى التي ليس فيها بلديات والاماكن الاثرية (ثمن طاقة وصيانة وتجهيز وتنظيف) بواسطة وزارة الشؤون البلدية والقروية توزع بقرار يصدر عن وزيرى المالية والشؤون البلدية والقروية .

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب .

بطرس حرب: دولة الرئيس، لفت نظري اضافة التنظيفات على نص المادة كما كان آتيا بمشروع الحكومة حيث بالنتيجة اعطينا الصلاحية لوزارة الموارد ووزارة البلديات، أي اعطينا الصلاحية للبلديات ولم ازالة الموارد، ليس لدي من مانع كونه طبخة حكومية داخلية، ولكن هناك امر يلفت نظري اننا نعطي الصلاحيات لوزير المالية لاتخاذ القرار في الوقت الذي صاحب اتخاذ القرار هو وزير الشؤون البلدية والقروية، ويجب على وزير المالية ان يوافق لا ان يتخذ القرار أي ان اعطاء الصلاحية للوزيرين امر مخالف للدستور، هناك وزير مسؤول عن وزارته هو وزير المالية، الذي يجب ان يكون موافقا على هذا الامر . ولكن يجب ان يقترح وزير البلديات للشؤون البلدية والا يكون وزير المالية SUPER MINISTER على جميع الوزراء .

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير السياحة .

وزير السياحة: دولة الرئيس، اعتقد ان النص اتى مبتورا لانه يقول القرى التي ليس فيها بلديات والاماكن الاثرية . ان الامكنة الاثرية محددة في القانون فيما يتعلق بالقلاع ولكن هناك امكنة سياحية، يعني ان هناك امكنة سياحية غير موجودة، والغاية هي ان نفحص الانارات لامكنة سياحية موجودة، انني اتمنى ان تضاف كلمة الاماكن الاثرية والسياحية، واعتقد اننا اتفقنا على ذلك في مجلس الوزراء حيث توزع بقرار يصدر عن وزيرى المالية والشؤون البلدية والقروية، هناك امر مهم، حيث عندما فصلت المديرية العامة للآثار عن وزارة السياحة، صارت الصيانة والتنقيب عن الآثار تعود الى وزارة الثقافة وانشىء في نظام وزارة الثقافة ما يسمى «مصلحة الاستثمار السياحي» التي تعود لوزارة السياحة .

هنا، عندما سنضع ثمن طاقة وصيانة وتجهيز وتنظيف اتمنى ان لا يتضارب هذا النص مع الصلاحيات المعطاة لوزارة الثقافة، فاذا كنت ستقوم بعمل معين في الاماكن الاثرية: يقول وزير الثقافة او مديرية الآثار انه يحظر القيام باي عمل لانه سيضر بالآثار وقد وقعنا في هذا الاشكال سابقا ولذلك نحن نتحدث عن هذا الامر الآن .

انني اتمنى ان يؤخذ هذا القرار بواسطة وزيرى المالية والشؤون البلدية والقروية وان لا يشكل نوعا من العرقلة أي اضافة الامكنة السياحية وان يكون هناك صلاحية لوزارة السياحة وفقا لما هي معطاة في الاستثمار السياحي .

الرئيس: الكلمة للزميل اميل نوفل .

اميل نوفل : شكرا دولة الرئيس، بالنسبة للمليارات الستة المخصصة لوزارة البلديات فهذا المبلغ هو من اجل الانتخابات البلدية والامر سيكون كما حدث بالنسبة الى الانتخابات النيابية في جيل حيث تم تكليف المحافظ من اجل تأمين كافة الخدمات، الآن سيقومون بنفس العمل بسبب وجود الانتخابات البلدية، اتمنى ان تشرف كل من وزارتي الداخلية والشؤون البلدية على هذا الامر، لان المحافظ يقوم بالصرف وكذلك القائمقام والجميع بينما الوزارات المختصة لم تقم بدورها.

الرئيس : الكلمة للزميل غازي زعيتر.

غازي زعيتر : دولة الرئيس، هذا المبلغ كان يقتطع في الموازنات السابقة من اجل ائارة البلدات والقرى التي لا تتضمن بلديات، في هذه السنة تم جمعها ببعضها البعض في موضوع الخلط الذي يمكن ان يحصل او المبالغ التي يمكن ان لا توصل للبلدات والقرى، بسبب وجود الاماكن الاثرية وتكاليفها لذلك انني اقترح فصل المبلغ كما كان في السابق أي القرى والبلدات تأخذ المبالغ التي تقتطع من المواد الملتهبة وحدها، والاماكن الاثرية والسياحية تكون بمادة منفصلة.

الرئيس : الكلمة للزميل وديع عقل.

وديع عقل : دولة الرئيس، انا من جهتي اتمنى ان نقوم باعادة قراءة هذه المادة لاننا امام نص قانوني وبالفعل انني لم افهمه، ان العبارة التي تقول «تقتطع وزارة المالية من الرسم البلدي على المواد الملتهبة فور توزيعها على البلديات مبلغ ستة مليارات تخصص للانارة والتنظيفات في القرى التي ليس فيها البلديات والاماكن الاثرية...» انني لا افهم هذا النص، لغويا لا افهم هذا النص.

الرئيس : أي ان يكون العطف واردا ايضا للبلديات والاماكن الاثرية لا تستفيد، هذا هو رأيك أليس كذلك؟

وديع عقل : لا اعلم كيفية اتيان العطف ولكن العطف في غير محله هنا.

الرئيس : وكذلك في الاماكن الاثرية، ونضيف ايضا كلمة والسياحية.

الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب : انني اذكر ان وزير الثقافة قبل الظهر قد طلب اعتمادا للطرق والمناطق الاثرية والاهتمام فيها. لكي لا ندفع ثمن هذا النص القرى الصغيرة التي لا يوجد فيها بلديات هي القرى الصغيرة والفقيرة فهذه المليارات الستة قد تصرف على اقامة مشروع اثري وسياحي واحد وتنويره، لذلك اقترح بعد ان وضعنا اعتماد وزارة الثقافة ان نترك هذه المليارات الستة للقرى التي لا توجد فيها بلديات هذه هي القرى التي تحتاج واسمعوا مني انه يجب حذف عبارة الاثرية واذا اردتم وضع كلمة الاثرية فلتوضع في مادة خاصة بها.

الرئيس : الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، في موازنة وزارة الثقافة الا توجد اعتمادات لصيانة الاماكن السياحية والاثرية؟

وزير السياحة: لا توجد اعتمادات للانارة.

محمد يوسف بيضون: توجد عبارة «ثمن طاقة وصيانة وتجهيز وتنظيف...»

ان اقتراحي بالنسبة الى الاماكن السياحية والاثرية يكمن في حصرها في ثمن الطاقة وصيانتها امل التجهيز والتنظيف فهما من مسؤولية وزارة السياحة.

بطرس حرب: نحن ابناء قرى ونعرف ان هناك قرى لا توجد فيها بلديات هذه القرى اذا لم يوضع لها اعتماد من اجل التجهيز فكيف سيتم ايصال الانارة اليها يجب تقسيم الاعتماد الى قسمين: قسم للمناطق الاثرية وقسم للقرى التي لا توجد فيها بلديات.

ولكن اذا كانا مدموجين معا فسوف يضيق الامر فلن نكون بخير سواء مع الاثرية او مع البلديات التي ليس فيها قرى.

الرئيس: الكلمة للزميل حسن علوية.

حسن علوية: دولة الرئيس، هناك نصوص تعطي للبلديات نسبة من الرسم كتسوية مخالفات البناء والتلفون ان هذا النص ينصف البلاد التي ليست فيها بلديات كالقرى لهذا السبب يجب ابقاء هذه المليارات الستة ونزيل الاماكن الاثرية ونضعها في محل اخر.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم السيد.

ابراهيم امين السيد: دولة الرئيس، بالاضافة الى الامر الذي ذكره الزميل بطرس حرب، اذا اضفنا كلمة الاثرية والسياحية والقرى التي لا توجد فيها بلديات فاذا اضفنا عبارة السياحية فلن تستفيد هذه القرى من شيء.

رئيس الحكومة: لذلك، انني اقترح ان نلغي من النص الاماكن الاثرية والسياحية ونبقي فقط البلديات.

ابراهيم امين السيد: لدي اقتراح بالنسبة الى الاماكن الاثرية وهو عدم ذكر الاماكن السياحية بالموضوع ولكن الاماكن الاثرية لا بد من انارتها واذا حذفناها من هنا فيجب ان نذكرها في مكان آخر.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض: انني اوافق على تقسيمها الى قسمين، ولكننا نعاني من نفس المسألة كل سنة أي الشابك في الصلاحيات بين وزارتي السياحة والثقافة لقد مر على انشاء وزارة الثقافة اربع سنوات ويجب اعادة النظر بصلاحيات هاتين الوزارتين او ان هناك امرا غير صحيح.

الرئيس: الكلمة للزميلة نهاد سعيد.

نهاد سعيد: دولة الرئيس، ان الموضوع لا يتعلق فقط بالاثارات او السياحة بل يتعلق بالقرى التي لا توجد

فيها بلديات يجب فصل المبالغ المخصصة للقرى التي لا توجد فيها بلديات عن المبالغ المخصصة لانارة الاثارات السياحية، حتى ان هناك قرى لا توجد فيها بلديات ولكن توجد فيها اثارات وسياحة .

الرئيس : منطق الامور هو ان وزارة السياحة لها موازنتها ووزارة الثقافة والتعليم لها موازنتها اما تلك القرى فلا توجد فيها بلديات وليس لها موازنات ولذلك يجب ان نحصر المسألة بالبلديات . الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس : صدقت المادة الثالثة عشرة .

تتلى المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الآتي نصها :

المادة الرابعة عشرة - خلافاً لنص المادة ١١٤ من قانون المحاسبة العمومية يوقف، تدوير الاعتمادات غير المعقودة المفتوحة في الموازنة العامة دون الموازنات الملحققة سنة ١٩٩٥ وما قبلها سواء أكانت اعتمادات اساسية في الموازنة ام اعتمادات اضافية فتحت بموجب قوانين او نصوص خاصة باستثناء الباب ٣١ الديون المتوجبة الاداء والباب ٣٢ احتياطي الموازنة .

وزير السياحة : يجب ان تتحملوا مسؤولياتكم بالنسبة لانارة الاماكن الاثرية ويجب ان تحصل مزايدات امام الناس لانه لا توجد انارة .

خليل الهراوي : هناك ٢٥٠ مليون ليرة للانارة المذكورة في الجزء الثاني .

وزير السياحة : اصلا «ما في» ولن يكفوا ولذلك يجب ان لا يتساءل احد من النواب الكرام عن عدم انارة القلاع الاثرية .

الرئيس : الكلمة للزميل شاكر ابو سليمان .

شاكر ابو سليمان : دولة الرئيس ، يوجد في هذه المادة وصف لتدوير الاعتمادات باستثناء الموازنات الملحققة سنة ١٩٩٥ هناك اعتمادات موجودة في سنة ١٩٩٤ وما قبل ، هذه «بدا تروح كلها سوا» وهذا الشيء لا يجوز انني اقترح بالاستثناء دون الموازنات الملحققة لسنة ١٩٩٥ ودون اعتمادات وزارة الاشغال العامة ، ان يضاف الى النص لانه شيء مهم ، والا جميع الطرقات والمشاريع والاعتمادات ستلغى واريد ان اضيف مع الاجازة لوزير الاشغال العامة استعمال هذه الاعتمادات للغاية المعدة لها اساسا اقترح اضافة هذا الشيء على المادة .

دولة الرئيس ، ان الاقتراح هو في السطر الثاني «خلافا لنص المادة ١١٤ من قانون المحاسبة يوقف تدوير الاعتمادات غير المعقودة المفتوحة في الموازنة العامة دون الموازنات الملحققة سنة ١٩٩٥ وما

قبلها ودون اعتمادات وزارة الاشغال العامة؟

الرئيس:

الكلمة للزميل السيد ابراهيم السيد.

السيد ابراهيم السيد: دولة الرئيس، تشير هذه المادة الى سياسة معينة للشؤون المالية ان يعطي لنا لائحة بالاموال المدورة للوزارات التي يتحدث عنها لكي نكون على اطلاع دقيق على الوزارات التي كانت تتضمن اعتمادات للمناطق على مستوى الخدمات ولم يتم تنفيذ هذه الاعتمادات وعندما كنا نراجع الوزراء باعتمادات او مطالب معينة واشغال كان الجواب بكل بساطة انهم لا يملكون المبالغ المطلوبة. لقد سببت هذه المادة مفاجأة لنا من حيث توفر الاعتمادات والمبالغ المدورة التي سيتم الغاؤها انني اسف لهذه السياسة، انني اقترح كما اقترح الزميل شاكر ابو سليمان ان نضيف وزارة الاشغال فتصبح العبارة: وزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة الاشغال.

الرئيس:

الكلمة للزميل علاء الدين ترو.

علاء الدين ترو: دولة الرئيس، بأن ان هذه الموازنة موازنة تقشف فاني اقترح وهذه المبالغ المدورة في الموازنة اكان في وزارة الاشغال او وزارة الموارد المائية والكهربائية او وزارة اخرى ان يتوقف العمل بهذه المادة في هذه السنة لكي يتسنى للوزراء العمل بهذه الاعتمادات الموجودة فيعقدوها وينفذوها خلال هذه السنة.

الرئيس:

هذه السنة لا يوجد شيء اصلا.

علاء الدين ترو: المدورة يعملون بها هذه السنة، فيتم ايقاف العمل بهذه المادة لحين تنفيذ الاعتمادات.

الرئيس:

الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، سبق ان تحدث الزميل شاكر ابو سليمان حول هذه المادة والفكرة التي اوردها، لا يجوز القول ودون اعتمادات وزارة الاشغال العامة، هناك في وزارة الاشغال العامة العديد من الفصول والبنود والفقرات، يجب تحديد البند او الفقرة اذا كان الامر يتعلق بالطرق وصيانتها يجب ان نقول «العائدة للطرق وصيانتها» كذلك الامر بالنسبة الى وزارة الموارد، لا يمكننا ان نجعلها شاملة كاملة يجب تحديد البنود.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الاشغال العامة.

وزير الاشغال العامة: دولة الرئيس، حضرات النواب،

بالنسبة الى وزارة الاشغال الامر يختلف عن باقي الوزارات، نحن في الموازنة نقول مثلا يجب وضع مليار ليرة لمجاز قرية معينة او مدينة معينة، نجد انفسنا امام طريق طويل، حيث يجب وضع الدراسات واستصدار مرسوم منفعة عامة. ثم تكوين لجان تخمين، ومن ثم لدينا اجراءات استملاك، نأتي الى التنفيذ ونجد انفسنا اننا قمنا بتملك جزء من الساحة والمبالغ المرصدة لا تكفي الا بتعمير جزء من المساحة المطلوبة.

بالمداخلة التي قمت بها البارحة، اشترت الى خطأ اساسي في تعاطي وزارة الاشغال بالمواضيع ان وزارة الاشغال هي مع النواب عندما نريد التعاطي مع الموازنة، حيث نضع مبالغ يصرف قسم منها مع مرور السنين ان المبالغ المدورة في ١٩٩٣ - ٩٤ - ٩٥ حيث المجموع ٤٠ مليارا اكثر من ٩٠٪ منها على مشاريع يتم تنفيذها باجراءات تنفيذها، وفي سبيل المثال اعيد لنا من الديون مؤخرا ملف لمجاز دير القمر ١،٢ مليار الذي لم ينعقد حتى الآن وهو من بين المشاريع المدورة اننا نطرح حاليا تحويلة غزير. حيث لدينا ما يكفي لبناء نصفها والتي هي من المال المدور. لدي حاليا مناقصة لآليات لجرف الثلوج ٧ مليار حيث لدي ١٠ الى ١٢ عرضا، ان هذا الامر موجود في هذا التدوير لدينا وضع خاص لا اعتقد بأن هذا الوضع هو ذاته بالنسبة لبقية الوزارات، فنحن في وزارة الاشغال صعب جدا ان نقول ان المدور من ٩٣، ٩٤، ٩٥ لاننا نكون قد التقطنا مشاريع عديدة وانقطعنا في منتصف البئر اعني في منتصف الطريق.

الرئيس: الكلمة للزميل صلاح الحركة.

صلاح الحركة: دولة الرئيس، عندما رصدت هذه الاعتمادات كانت هناك حاجة اليها، فهذه الحاجة لم تزل وقد مضى على رصد الاعتماد سستان او ثلاث انني اعتقد انه يجب الغاء هذه المادة لانها لا تتناسب مع الحاجة. ثم اننا لا نملك لائحة بالاعتمادات الموجودة.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، في الايام العادية كنا نقوم بتدوير الاعتمادات المعقودة وغير المعقودة على الاخص بالنسبة للوزارة، وزارة الخدمات وزارة الاشغال العامة، اننا نؤيد الاقتراح ولكنني اريد ان اجيب على الزميل محمد يوسف بيضون حيث اننا لا نقدر ان ندور هذه الاعتمادات بالنسبة الى الطرق فقط لان الوزارة كل متكامل بمعنى اننا اذا اردنا ان نبدأ بهذه المشاريع فاننا بحاجة الى تدوير اعتمادات الطرق بالاضافة الى الدروس والآليات لذلك لا بد من تدوير جميع الاعتمادات غير المعقودة لقد شرح معالي الوزير بشكل واضح ان الاجراءات الادارية والتقنية في الوزارة تأخذ وقتا طويلا من اجل تنفيذ المشاريع.

لذلك فاني اوافق على اقتراح الزميل شاكر ابو سليمان.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، على مدى خمسة ايام كان النقاش دائرا حول عجز الموازنة وتفاقم الدين العام، وعلى مدى الاشهر الماضية ومنذ اليوم الذي تقدمنا بالموازنة، نتحدث عن التقشف، لا اريد ان اناقش بأن المشاريع الموجودة لدى وزارة الاشغال ضرورية او ليست ضرورية فانها ضرورية من دون شك، ونحن بحاجة اليها والا لما جرى اعتمادها في السابق نحن بموافقتنا على هذه المادة، يجب ان تكون على علم بأن النتيجة هي الآتية، واريد ان تسجل وهي الآتية: لقد قمنا في

الموازنة بخط مبلغ معين للمشاريع المدورة وهذا المبلغ سوف يزيد فلا يجب ان نقول غدا ان الحكومة قالت بأن عجز الموازنة قد زاد فهذا الامر خاضع لراي المجلس النيابي، ولكن يجب ان نكون عالمين بأن عندما نقوم بتغيير هذه المادة وانا لا اقول ذلك لكي نغيرها ولكني لا اريد ان يقال غدا بأن الحكومة وقفت وتحديثت ووعدت وقالت ان العجز سيكون بقيمة معينة ومن ثم زاد العجز. ان العجز سيزيد حتما يزيد ١٠٠ مليون او ١٠ مليارات او ٣٠ مليارات ان الامر يتعلق بنشاط الوزارة ولكن اقرار تعديل هذه المادة سيؤدي حتما الى زيادة المصارفات وبالتالي ستظهر غدا في عجز الخزينة، لانها لا تتبين في ارقام الموازنة بل تتبين بالمصروف الجاري للخزينة، شكرا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل كميل زيادة.

كميل زيادة: دولة الرئيس، اعتقد من الضروري ان نبقى على الارقام التي تقدم بها وزير الاشغال والنائب شاكرا ابو سليمان واعتقد بأنها حاجة ضرورية للمناطق ولا نستطيع ان نطبق مبدأ التقشف الذي هو ضروري والذي يجب ان يطبق في مجالات عديدة لا نستطيع معاينة المناطق التي تنتظر بعض الطرقات التي يتم العمل بها.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: انني اتأسف دولة الرئيس ان نصل الى بحث مادة كهذه حيث لدي سؤال الى وزير المالية يتعلق بماهية الاعتمادات المدورة قبل سنة ١٩٩٥ قمنا برصد الاعتمادات منذ فترة بالنسبة الى الهاتف والكهرباء والاشغال وغيرها هل سيطل الغاء الاعتمادات المدورة للمناطق المحرومة، اننا نقوم بالتصديق على مادة ورئيس الحكومة لديه الحق ان يقول بأن العجز سيزيد اذا قمنا باضافة قيمة او زيادة معينة. ان المسألة لا تكمن هنا ان المسألة تكمن في ماهية هذه الاعتمادات هل يمكن الاستغناء عنها؟ اننا مستعدون من اجل الاستغناء عنها يريدون التقشف فليكن ذلك ليست لدينا مشكلة بالنسبة الى التقشف.

ولكن اذا كان التقشف يطال مشاريع حيوية، سيفسر هذا الامر عن ضجة وبالتالي ستكون لها انعكاسات عمرانية واجتماعية خطيرة الامر الذي ترفضه الحكومة وكذلك نحن لانه لا يصب في مصلحتنا ولا في مصلحتها لكن على الاقل ليحدد لنا وزير المالية الاعتمادات المدورة التي ترجع الى ما قبل سنة ١٩٩٥.

هذا الاصرار على النظر الى ربع الصورة فقط انني لا اعتقد ان هذا هو طريق الحوار الحقيقي. الكلمة للزميل السيد ابراهيم السيد.

ابراهيم السيد: دولة الرئيس، يتم النقاش حول هذا الموضوع حيث تطرح مسألة شبه مسلمة. فلا يمكن ان تبسط الامور الى درجة ان يكون هناك اشخاص مع التقشف وآخرون ضده، ومن مع رفع العجز

ومن ضده، الامور ليست هكذا، فالمطلوب هو عدم رفع سيف التقشف في وجه المطالب للمناطق المحرومة واعتقد ان العجز الكبير الذي وقع به لبنان هو نتيجة للسياسة العامة التي اتبعتها الحكومة، اما عندما نصل الى مطالب القرى المحرومة نشهر سيف التقشف وسيف العجز وما اشبه ذلك، ولا اريد ان اقتنع انه كان هناك ثمة سياسة متعمدة لتجميد الاعتمادات كي نصل الى لحظة من هذا النوع ونقول يجب ان نلغيها لاسباب معينة.

لهذا السبب اصر على اقتراحي الذي هو تنمة لاقتراح الزميل شاكر ابو سليمان، باستثناء وزارة الاشغال ووزارة الموارد.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: الحق مع الوزير حراجي، لانه خلال سنوات ٩٣، ٩٤، ٩٥، عندما يقرر الزملاء اعتمادا لطريق او مجاز تمضي السنة او اكثر لاعداد مرسوم والاستملاك والدروس وتحضير المناقصة، هذا كله بالنتيجة خسارة. وبالتالي تحصل المشاكل. طبيعة المشاريع لدى وزارة الاشغال العامة التي تطول اكثر من سنة لا تدخل يمكن ان لا تدخل في قانون البرامج.

لذلك فالمشاريع لدى وزارة الاشغال ووزارة الموارد او غيرها والتي بوشر بتنفيذها وتحتاج الى اكثر من سنة فلتبق، والا نكون كالذي يرمي الاموال على البحر.

الرئيس: اقتراح الزميل شاكر ابو سليمان معطوفا على الموافقة على الغاء المادة برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

الموافقة على الاضافة بالنسبة لوزارة الاشغال العامة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق الاقتراح.

الموافقة على الاضافة بالنسبة لوزارة الموارد المائية برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق الاقتراح.

الموافقة على المادة الرابعة عشرة معدلة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الرابعة عشرة وتلى المادة الخامسة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة عشرة - خلافاً لأي نص آخر لا تسقط غرامات السير المحكوم بها إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ ابلاغ الحكم الى مكتب تنفيذ احكام السير .

الرئيس : الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون .

محمد بيضون : دولة الرئيس ، نوقشت هذه المادة كثيراً في لجنة المال والموازنة وتقديرنا انه مضى علينا اربع سنوات ونحن نعمل بنص استثنائي ، ويجب ان تسقط غرامات السير بعد مرور سنة ومسايرة الحكومة رضىنا ان تسقط الغرامات بعد مرور اربع سنوات ، والآن علينا ان نرجع الى الوضع الطبيعي الذي كان سابقا واقترحنا ان تلغى المادة ونعود الى النص العادي المعمول به سابقا ، أي ان تسقط الغرامات المحكوم بها بعد مرور سنة .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير السياحة .

وزير السياحة : دولة الرئيس ، في الواقع المادة تقول : خلافا لأي نص آخر لا تسقط غرامات السير المحكوم بها الا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ ابلاغ الحكم الى مكتب تنفيذ احكام السير . عادة عندما نتكلم عن الاسقاط يجب ان تبلغه الى صاحب العلاقة لا يجوز ان يبلغ مكتب السير فقط ، لتسقط الغرامة . فهذه مخالفة قانونية جسيمة ، في ابجدية الاصول القانونية يجب ان يقال : تسقط الغرامة بعد ان يبلغ صاحب العلاقة عندما تنقضي ثلاث سنوات على عدم المراجعة تسقط الملاحقة . وبالتالي لا تستطيع الدولة ان تحكم في شيء وتنفذ شيئاً وتأخذ على عاتقها شيئاً آخر . اعترض على النص واتمنى ان يصار الى اسقاط الغرامة من تاريخ ابلاغ صاحب العلاقة ، وليس مكتب السير .

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس الحكومة .

رئيس الحكومة : دولة الرئيس ، اريد ان اتحدث في الموضوع الثاني الذي سبق وتم التصويت عليه .

الرئيس : ولكننا صوتنا عليه وانتهى الامر .

رئيس الحكومة : حسناً ، لا يهم ، ولكن على الاقل ان نستفيد من التصويت الذي حصل ، ما الذي يحدث معنا؟ لماذا نرصد للوزارة مبالغ معينة ، نضخم الموازنة ولا نعرفها ، فتدور وفي السنة التالية ننجز الموازنة ونرصد المبالغ تضخم ولا تصرف ثم تدور ، يتكلم معالي الوزير عن الاعوام ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ ، وعندما يطالب بالاعوام ما قبل ال ٩٤ هناك اربع او خمس سنوات وهذا يعني ان هناك مبالغ مدورة على مشاريع وغير مصروفة ، ما هو السبب؟

ان المراد من هذا القول هو ان نستفيد في المستقبل من بعض الاخطاء التي مرت ، ونضع امام اعيننا هذا النوع من المشاريع بغالبيتها العظمى ، يجب ان تعمل بمشاريع برامج مثلما تكلم معالي الوزير وبعض الزملاء ان هناك مشروعا معيناً ولنفترض انه يلزمه عشرة مليارات ، ولسنا قادرين

ان نضع هذه الستة عشرة مليارات، نرصد له اربعة مليارات والاربعة كثيرة، ولا يستطيعون التعاقد على المشروع، ولا يستطيعون تنفيذه، وكلفته اكثر، وينجز العمل ثلاث مرات، فمن الافضل ان نضع امام اعيننا في المستقبل مشاريع الوزارات والخدمات فيصار الى مشاريع برامج لستين او ثلاثة، عندها تعرف الوزارة نفسها كيف تسير والوزير ايضا يعرف كيف يسير ولا تضخم المبالغ التي نرصدها في السنوات الاولى، ونعرف بقدر ما يمكن صرفه، ويقول معالي الوزير اننا نضع المشروع في السنة الاولى بالكاد ان نعمل استملاكاً، حسناً نجدد مبلغاً للاستملاك، ثم نضع دراسة للمشروع فنحدد مبلغاً للدراسة، وبعد ذلك نفذ شق الطريق ونحدد مبلغاً لشق الطريق.

حسين الحسيني: هذه هي خطة التنمية الشاملة.

الرئيس: ان الكلام الذي تفضلت به هو كلام منطقي وان شاء الله سنتعاون معكم في المستقبل ويكون هناك مشاريع برامج لهذا الموضوع.

الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، ان المادة الخامسة عشرة كانت موجودة السنة الماضية وكانت قد انجزت على اساس العمل لمدة اربع سنوات وجرى نقاش مستفيض داخل اللجنة حيث تم التوافق بالاجماع على ان يصار بالتدرج الى تخفيض الفترة في هذه المدة، ويكون هناك عملية تحرك عامل لتسديد كل هذه الغرامات المتراكمة، الفكرة ليست طبيعية فغرامات السير يجب ان نتوجه نحو التشدد بها بدلا من التوجه نحو التخفيف منها، نحن هنا وضعنا ان الابلاغ هو لمكتب تنفيذ احكام السير لابلاغ الشخص. احيانا يكون الشخص من المتعذر ابلاغه.

الرئيس: عندما يتعذر ابلاغه تذكر عندئذ بواسطة اللصق.

وزير الشؤون المالية: ماشي ماشي.

ولكن يجب ان لا نخفض الفترة لمدة سنة واحدة نسير بها بالتدرج مثلاً نخفضها من اربع الى ثلاث سنوات والى ستين حتى نستطيع السير بهذا الاسلوب.

الرئيس: فليبق على هذا الاساس، ولكن على ان يكون التبليغ للشخص، وعند تعذر ابلاغه تصبح لمكتب تنفيذ احكام السير.

الموافقة على المادة الخامسة عشرة برفع الايدي معدلة.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة عشرة.

محمد فنيش: هناك احكام سير مبلغ محكوم بها ومبلغ صاحبها، فكيف يأتون بها؟

الرئيس: قلنا اذا تعذر ابلاغه يوضع في مكتب السير.

محمد فنيش: بلغ الشخص بها.

الرئيس: مبلغ بالجلسة وليس بالحكم، هناك فرق بين اصدار الحكم وحضور الجلسة.

محمد فنيش: ولكنه محكوم بها.

الرئيس: واذا كان محكوما.

تتلى المادة السادسة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة عشرة - يمكن للجامعة عقد اتفاقات مع اشخاص الحق العام او الخاص لتقديم خدمات او اعداد دراسات او استشارات او تقديمات في مختلف الحقول لقاء بدلات تخصص نسبة منها كأتعاب لافراد الهيئة التعليمية وللعاملين الذين يساهمون فيها ونسبة أخرى لتمويل البحث العلمي ومستلزماته وتجهيزاته، وفقا لاقتراح مجلس الجامعة وموافقة وزير الثقافة والتعليم العالي ووزير المالية، على ان يعود الرصيد الباقي للخزينة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الثقافة.

وزير الثقافة: دولة الرئيس، الموضوع كله يتعلق بالجامعة اللبنانية، ولا اعلم لماذا على ان يعود الرصيد الباقي للخزينة ولماذا لا يعود الرصيد الباقي للجامعة؟ بما ان العمل يعود للجامعة اذا فليعد الرصيد الباقي للجامعة.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم بيان.

ابراهيم بيان: دولة الرئيس، الكل يتكلم عن الهدر، وخصوصا الهدر بالدراسات، سؤالي لمعالي وزير الثقافة والتعليم العالي، لماذا لا يتم الاستفادة من خبرات اساتذة الجامعة اللبنانية، والطلاب العاملين في هذه الدراسات خاصة في كليات العلوم الاجتماعية والهندسة، ونحن بأمر الحاجة لمثل هذه الحالة، حيث يوفر علينا الكثير من التكاليف لهذه الدراسات نحن بحاجة لعملية توجيه من الوزارة، ولا اعلم ما هو رأي معالي الوزير في هذا الموضوع.

مع الموافقة على نص المادة، والتمني بأن يكون هناك تشجيع للطلاب خاصة خلال سنوات الدراسة الثالثة والرابعة وايضا للمتخرجين.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور مروان فارس.

مروان فارس: دولة الرئيس، ان موضوع الاستشارات والدراسات والتقديمات والخدمات الجامعية، هذا موضوع واسع ومتعدد الابعاد بالقبع ومن الضروري ان تكون هناك اموال مخصصة لهذه الابحاث والدراسات في موازنة الجامعة، ولكن هناك غموضا في النص، لجهة القول في آخر المادة وهو على ان يعود الرصيد الباقي للخزينة، يجب ان نعرف ما هو هذا الرصيد، فالرصيد

الاساسي المخصص لهذا الموضوع غير واضح، ولكنني اسأل معالي وزير الثقافة والتعليم العالي ان يقول لنا ما هو الرصيد المخصص للدروس والابحاث والتقديمات حتى نقول ويعود الرصيد الباقي للخزينة وهناك تناقض كبير في هذا النص وشكرا.

الرئيس:

الكلمة لمعالي الوزير ميشال اده.

ميشال اده:

دولة الرئيس، الجامعات في جميع بلدان العالم، عندها ابحاث مهمة جدا واجتهادات في ابحاثها، وهناك جامعات في الولايات المتحدة بصورة خاصة، او في بلدان اخرى مثل فرنسا وانكلترا قامت بالدراسات للقطاعات الخاصة وللقطاع العام، من رأيي ان لا نقول يعود الباقي للجامعة بل تخصص للابحاث العلمية، لانه فعلا تحتاج الجامعة اللبنانية بصورة خاصة لهذه الابحاث، ولا يهمني ان يخصصوا الباقي من اجل شراء قرطاسية او ماكينات، مهمنا ان تخصص للابحاث حتى تعزز الابحاث، وتلزم الابحاث للجامعة دون العودة الى الخزينة وهذا الشيء هو جديد واساسي للجامعة. وشكرا.

الرئيس:

الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون:

دولة الرئيس، لقد وضعنا هذا النص منذ ثلاث سنوات باتفاق مع الحكومة، ان تشارك الجامعة اللبنانية في عملية الاعمار على مستوى الدراسات وعلى مستوى التنفيذ في بعض المشاريع، وهذا النص ما زال حبرا على ورق منذ ثلاث سنوات، انه نص ميت لم ينفذ، وسؤالي للحكومة هو، لماذا لم تشرك الحكومة ولم تشرك أي وزارة من الوزارات والجامعة اللبنانية في أي عقد دروس علما ان كل عقود الدراسات تجري بالتراضي، ولا يمكننا القول انه جرت مناقصة واستدراج عروض دون ان ترسو على الجامعة اللبنانية، والدراسات تجري بالتراضي، والجامعة اللبنانية تملك عددا هائلا من الاساتذة الاختصاصيين في كل المجالات، وخصوصا في مجالات الاعمار والهندسة وغيره، لماذا لا تأخذ الحكومة مبادرة وتجري عقودا مع الجامعة اللبنانية للدراسات ان كانت متعلقة بالاعمار او بالبيئة او بالاحوال الشخصية والنفوس وغيرها؟ الواقع يا دولة الرئيس ان هذا النص لم يضعه مجلس النواب حتى يبقى حروفا ميتة، وضعه لاشراك الجامعة بعملية الاعمار، مع الاسف فان الحكومة تتجاهل ارادة المجلس النيابي وتتجاهل الجامعة اللبنانية.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، اريد ان اعطي مثالين حتى ابرهن ان الحكومة ليست مثل ما يقوله الدكتور محمد بيضون ان النص هو حبر على ورق، مثالان على وزارة المالية بتعاونها مع الجامعة اللبنانية. المثال الاول: هو استعانة وزارة المالية باستاذة الجامعة اللبنانية مع كل ما يتعلق بعملية التدريب في المعهد العالي.

المثال الثاني: هناك تجربة حدثت معنا مع الجامعة اللبنانية. نحن نعمل بمسح المكلفين في لبنان، فتعاوننا مع الجامعة اللبنانية من جهة، وعرضنا الامر ايضا على مديرية الاحصاء المركزي، وقلنا لهم تنافسوا مع بعضكم لنرى من منكم يؤدي خدمة افضل وبالشكل الاقل كلفة، فكانت من نصيب مديرية الاحصاء المركزي، وفرضنا عليه حتى يقوم بكلفة اقل ان يتعاون مع الجامعة اللبنانية، بالتالي نحن لا نفوت فرصة للتعاون مع الجامعة الا ونقوم بها لذلك اعطيك هذا المثال عن كيفية تعاملنا مع الجامعة.

الدكتور محمد بيضون: أريد ان اوضح بأنه تجري عقود مع افراد ولا تجري عقود مع الجامعة اللبنانية.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، من الممكن ان تفتح هذه المادة ملفا كبيرا وملفا موجعا اسمه الجامعة اللبنانية، فالجامعة اللبنانية مشاكلها كثيرة ولا نريد الحديث عنها دائما، وهي تعاني من حالة يرثى لها تستدعي الاهتمام بها بل تستدعي تعزيزها اما بالنسبة للاعتمادات التي لها، فقد (طلعت صرختنا) مع معالي الوزير حتى صرف لها ٧ مليارات ليرة لصندوق التعاضد والحقيقة لو لم يوضع هذا المبلغ لكنا في مواجهة مع الهيئات التعليمية في الجامعة اللبنانية وكانت في حالة يرثى لها. اعتقد ان هذه المادة اعتمدتها ليس فقط وزارة المالية، بل كل الوزارات، لا سيما وزارة الاشغال ووزارة الصحة، ووزارة البيئة، ووزارة الصناعة، مع الجامعة اللبنانية والكفاءات الموجودة فيها بتوظيفها في خدمة الدولة، مقابل عقود تجربها مع الجامعة وليس مع افراد في الجامعة، ويعود ريعها بالنتيجة لتعزيز مداخل الجامعة آنذاك نكون قد حققنا الهدفين.

الجامعة هي مركز تعليمي وثقافي، وهي مركز انتاج لمداخل يمكن ان تدخلها لنفسها، وتعزز من واقعها، لذلك اعتقد من الضروري جدا ان تبقى هذه المادة، ومن الضروري اكثر ان تحذف آخر جملة منها، وان تعود كل العائدات للعقود للجامعة اللبنانية ولتعزيزها وليس للخزينة اللبنانية بل للابحاث في الجامعة.

الرئيس: الكلمة للزميل عبدالله قصير.

عبدالله قصير: دولة الرئيس، نحن مع تأكيدنا على الاستفادة من الجامعة اللبنانية كجهة تنفذ ابحاثا ودراسات لكل وزارات الحكومة واجهزتها واداراتها، وتأكد ايضا بأن هذه المسألة ليس فقط لتحقق مردودا ماليا للجامعة، وانما تطور الاداء العلمي والتعويض على مسألة البحث داخل الجامعة اللبنانية، لذلك نؤكد على ابقاء هذه المادة، وابقاء الرصيد لصالح الجامعة والتأكيد على موضوع الابحاث.

الرئيس: الكلمة للزميل مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: دولة الرئيس، ان الذي اود قوله هو انه لم يكن هناك اولوية للاشخاص الموجودين في الجامعة اللبنانية، وهناك اشخاص كثر نعرفهم في الجامعة لم يكن لديهم امكانيات مادية من اجل القيام

بالدراسات او الابحاث العلمية، لذلك اوافق على الاقتراح الذي تقدم به الزميل الدكتور محمد بيضون ووافقته الرأي.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم بيان.

ابراهيم بيان: دولة الرئيس، نريد جوابا من معالي وزير الثقافة والتعليم العالي، هل لديه تصور لدعم البحث العلمي في الجامعة اللبنانية، وتشجيع الطلاب والعاملين والاساتذة هذا من جهة اما من جهة اخرى، فلقد اثرت اكثر من مرة في الصحف وهنا في المجلس ان الوزير السنيورة يحتجز كل الاعتمادات الخاصة بوزارة الثقافة والتعليم العالي الخاصة بدعم الاندية ودعم الطلاب ومساعدة البحث العلمي، لذلك نتمنى ان نتفق مع معالي الوزير لحل هذه المشكلة.

الرئيس: الموافقة على المادة السادسة عشرة مع التعديل بأن يعود الرصيد للجامعة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة عشرة.

تتلى المادة السابعة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة عشرة - يجاز نقل الاعتمادات الملحوظة في موازنة وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة للعام ١٩٩٨ في الفصل الثاني والفصل الثالث البند ١٣ الى البند المماثل في سائر ابواب الموازنة العامة والموازنات الملحقه بقرار مشترك يصدر عن وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة ووزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات لتأمين الرواتب التي يتطلبها تنفيذ القانون رقم ٤٥٤ تاريخ ١/٨/١٩٩٥ (نقل المعلمين والمدرسين والاساتذة الثانويين الى ملاكات الادارات العامة).

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة عشرة.

تتلى المادة الثامنة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة عشرة - عملا بأحكام القانون رقم ٦٤٢ تاريخ ١٩٩٧/٦/٢ القاضي باحداث وزارة الصناعة وضرورة احداث باب خاص بها في الموازنة العامة يجاز تدوير الاعتمادات من موازنة ١٩٩٧ الى موازنة ١٩٩٨ بسبب التعديلات التي طرأت على ابواب الموازنة وفقا لما يلي:

من الباب ٢٠: الفصل الاول: المديرية العامة للصناعة الى الباب ٣٠: وزارة الصناعة.

من الباب ٣٠: الديون المتوجبة الاداء الى الباب ٣١: الديون المتوجبة الاداء.

من الباب ٣١: احتياطي الموازنة الى الباب ٣٢: احتياطي الموازنة.

الرئيس: الكلمة للزميل مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: دولة الرئيس، لقد تم التصويت على مشروع القانون الذي كنت اود التعليق عليه، ولكن الذي كنت اريد قوله بالنسبة للجامعة اللبنانية، فقد طلبت من الزملاء الذين كانوا يحضرون اقتراحا ولم يتقدموا به، اني اريد ان اسجل موقفا وهو ان من المفروض اعطاء الاولوية للاشخاص الموجودين ضمن الجامعة من اجل الدراسات والابحاث العلمية ونسعى لان يصار الى قانون بالنسبة لهذا الموضوع هذا من اجل اساتذة الجامعة، وللتعاقد مع اشخاص في الحقل العام.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، اقتراح الالغاء بصورة استثنائية لانه تم التدوير من العام ١٩٩٧ الى العام ١٩٩٨، ووافقنا على تدوير اعتمادات من عام ١٩٩٤ فلا لزوم لعبارة: «صورة استثنائية».

الرئيس: هل لديك مانع يا معالي الوزير السنيورة؟

وزير الشؤون المالية: تم العمل بها وليس لها علاقة بالتدوير هذه نتيجة خلق وزارة الصناعة فتغير رقمها فقط.

علي الخليل: بصورة استثنائية عملا بأحكام القانون.

الرئيس: الموافقة على المادة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة عشرة.

تتلى المادة التاسعة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة عشرة - يعدل برنامج اعتمادات الدفع في كل من قوانين البرامج المبينة ادناه وفقا لما يأتي:

أ - قانون برنامج لوزارة الدفاع الوطني. الخ. . .

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، ان قوانين البرنامج الواردة فيها تعديلات باتجاه تخفيض اعتمادات التجهيز والانشاء الواجب لحظها في موازنة ١٩٩٨ وفقا لقوانين برامج سابقة، والفرق اضيف الى السنوات اللاحقة، ومثلما لاحظنا في كل قوانين البرنامج هناك عملية مد الى الآجال والتخفيض لنفقات اعتمادات التجهيز والانشاء، هذا يعني تخفيض نسبة الاعتمادات الانتاجية.

ثانيا: هل يشكل هذا بشكل او بآخر مجالا لأن يطعن من قبل الغير اعني المتعهدين فيا معالي وزير

المالية هل جرى التعاقد مع متعهدين؟ هل نصت الاتفاقات المعقودة على مهل محددة؟ هل يجري احترام العقود؟ ام من الممكن ان تفتح المجال لحقوق الغير أي ان احدا ترتب له في عام ١٩٩٨، ١١ مليار و ٥٠ مليون وكان له ٣٦ مليارا فتأتي لتقول له سأجعلهم لك ١١ مليارا ونصف المليار. السؤال المطروح: هناك عقود جرت مع متعاقدين هل من الممكن لاحد ان يلاحق الدولة من اجل حقوق له؟

وزير الشؤون المالية: لا بالتأكيد لا. فبالثالي انجزت البرمجة على هذا الاساس.

زاهر الخطيب: هل عملية التخفيض هذه جرت بموجب عقود عملية تحديد الاقساط مع متعهدين؟ المقصود هنا في كل قوانين البرامج ان تكون هناك عملية تعاقد جرت مع متعهدين، والمتعهد وعد نفسه بقسط او انه انجز من هذا البرنامج بعض الامور التي تستحق قسطا مجددا، ونأتي الآن لنخفضه له، كان مثالا يستحق ببرنامج وزارة الدفاع الوطني ٣٦ مليارا ونصف المليار فنقول له الآن سندفع لك ١١ مليارا ونصف المليار وفي عام ١٩٩٩ نعطيك ٤٠ مليارا وفي العام ٢٠٠٠ نعطيك ٢٥ مليارا.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، يقتصر هذا العمل على عملية اعادة جدولة لهذا البرنامج بحيث تدفع المدة سنة الى الامام ويعاد تقسيمها وبالتالي ليس هناك من اعباء او التزام نخالف به وتمت هذه العملية مع الوزارة المعنية، وتم اعادة التوزيع، وليس هناك أي التزام مع متعهدين ابدا.

الرئيس: الموافقة على المادة التاسعة عشرة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة عشرة.

المادة العشرون: شطبت.

الرئيس: الكلمة للزميل السيد ابراهيم بيان.

ابراهيم بيان: دولة الرئيس، بالنسبة لموضوع قانون البرنامج للمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري.

اولا: هناك تساؤلات عدة حول هذا الموضوع كنت اتمنى لو كان وزير الاقتصاد موجودا لسماع هذا الكلام، كان هناك توجه في لجنة المال والموازنة على اساس ان نستدعي التعاونية وانا سا آخرين حتى نناقش معهم هذا الموضوع.

مجلس الوزراء اعطى رخصة لانشاء معمل للشمندر السكري غير مدعوم والمبالغ المقدره لهذه الشركة هي بحدود ١٠٠ مليون دولار، والجدوى الاقتصادية لديهم توصلت الى نتيجة بأنه

يمكنهم انشاء مصنع او مجمع معين له علاقته بانتاج الشمندر السكري بدون دعم في الوقت الذي تدعم فيه الدولة معملا قائما.

والنقطة الثانية تتعلق بالمساحة المزروعة وهي بما يقارب خمسة وخمسين الف دونم، خمسون في مكان وخمسة في مكان آخر، والمساحة ما بين الهرمل وعنجر مسافة كبيرة بالنسبة للمعمل القائم، وهناك شكاوى من المواطنين على مستوى التلاعب بالوزن والوقت ومن ثم فانهم يبيعون الشمندر التالف بسعر اغلى من الشمندر الجيد كساد فنحن نريد ان نعرف ايها الاصح وهل الافضل ان يكون هناك معمل مدعوم او العكس، وعلى هذا الاساس لدي ثلاث نقاط: النقطة الاولى، مطلوب من تعاونية الشمندر السكري والمعمل اعادة النظر بمساحات الاراضي حتى تشمل المساحات كل المنطقة ولا تكون النسبة ٥٠/٥.

ثانيا: التعاطي مع المزارعين بطرق افضل من التي يتم التعاطي بها حاليا ان لجهة الوزن او السعر او الوقت.

وثالثا انا اقترح انشاء مركز لاستلام الشمندر السكري ومعمل ثان في البقاع في منطقة بعلبك الهرمل بسبب طول المسافة الممتدة بين الهرمل والمعمل الثاني واخيرا انا اتحفظ على اعطاء الدعم لهذا المعمل.

دولة الرئيس، الدعم ليس للمعمل حسب المعلومات التي لدي.

ابراهيم السيد: بلى يا دولة الرئيس الدعم للمعمل.

الرئيس: نريد ان نسمع كلام الحكومة هل المليارات الخمسة المخصصة للدعم هي من اجل دعم التعاونيات الصغيرة وللمزارعين ام للمعمل؟

وزير الشؤون المالية: كلا الدعم مخصص للمزارعين وليس للمعمل.

الرئيس: اذا فليسجل في المحضر ان الدعم هو للمزارعين وليس للمعمل.

ابراهيم السيد: الدعم من قبل الحكومة هو لدعم كلفة الصناعة وليس للمزارع علاقة بها، فالمزارع تشتري التعاونية منه محصول الشمندر والتعاونية تسلمه للمصنع بسعر معين، فالحكومة تعطي الدعم بمعنى انها تدفع نسبة معينة من سعر الشمندر السكري، ولكن الدعم هو من اجل عملية تصنيع الشمندر وليس من اجل الزراعة.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، دعني اوضح هذه النقطة العملية، فالشمندر له ثمن معين في السوق واذا تركت عملية زراعته وتصنيعه حرة فالسكر ستتراوح قيمته بين ٣٠٠ و ٤٠٠ دولار للطن حسب الاسواق العالمية وعندما نقوم نحن بدعم الشمندر اذ تشتري الدولة السكر في التعاونية التي تقوم بالتكرير بما يعادل ٩٠٠ دولار للطن الواحد فهذا الامر يرتد على المزارع الذي يشتري منه الشمندر بأسعار اغلى بكثير من السوق العالمية وهو المستفيد النهائي من الدعم.

والمعمل علاقته بالتعاون هي علاقة التصنيع اذ انه يأخذ اجرة التصنيع ويبقى المستفيد الحقيقي هو المزارع.

الرئيس: الكلام للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: بالفعل هذا الموضوع بالاضافة الى موضوع القمح والتبغ تشكل مأساة والذي يحصل اننا نطلب من الناس زراعة القمح ونشتري القمح او غيره بأسعار تشجيعية فيكون المزارع يقوم بالاستدانة من اجل شراء البذار والسماذ ومن اجل استصلاح الاراضي وما الى ذلك ويصبح غارقا في الديون سواء كان يزرع الشمندر او القمح او الدخان في الوقت الذي تقوم الدولة بالمطالبة في استلام المحصول من دخان او قمح.

وبالنسبة للشمندر فما اعرفه ان هناك شركات تعرض انشاء معمل آخر في البقاع هذا ما تناهى الى سمعي وانه حصل على رخصة هذا امر جيد وهذا المعمل الجديد ليس بحاجة لدعم كما يقولون.

المهم ان الحكومة من واجبها ايجاد مراكز لاستلام المحصول في بعلبك كما ان من واجبها ان تؤمن رخصا بالمساحات في منطقة بعلبك الهرمل، عند ذلك يصبح الاستلام في منطقة بعلبك - الهرمل.

فالיום يا دولة الرئيس يقولون للمزارعين احلبوا محاصيلكم ومن ثم يتركونهم في الانتظار لاسبوع واسبوعين بحيث يحف المحصول ونعمل الواسطات في موضوع استلام المحاصيل وعند ذلك يظهر ان المربين قد قبضوا ثمن القمح والدخان والشمندر.

في الحقيقة يجب وضع حد لهذه المسألة وخصوصا في وقتنا الحاضر لان هذا الموضوع لا يحتمل التأجيل او التأويل، ولذلك اتمنى ان نسمع جوابا من الحكومة لان هذا الموضوع ليس بجديد اذ اننا نطالب به منذ وقت طويل وقد اشترك بهذه المطالبة كل نواب البقاع والشمال.

الرئيس: انا اعرف ان الدخان انتاجه اكبر من الشمندر ومساحاته اوسع بكثير اذ تشمل البقاع والشمال والجنوب طبعا، وعندما تريد شركة الريجي استلام المحاصيل فانها تتخذ مراكز لها وتقوم بجولة على المواطنين وبالتالي تكون قد استلمت المحصول في مهلة ٢٥ يوما. فلماذا لا نعتمد هذه الطريقة بالنسبة للشمندر بحيث يقوم الموظفون في مكتب الشمندر بالامر نفسه.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، هذا الموضوع مختلف تماما، ففي موضوع الدخان هناك ادارة الحصر التي تقوم بهذا العمل منذ القدم، اما في موضوع الشمندر فهناك تعاونية مشكلة من المزارعين الذين يقومون بهذا العمل. وهناك مصنع يقوم به القطاع الخاص، ووظيفة الدولة هي ان تدعم الاسعار من اجل مساعدة المزارع.

حسين الحسيني: هذا يعني ان الحكومة ليس لديها مسؤولية تجاه هذه الامور.

رئيس الحكومة: ان الحكومة تقوم بالدعم.

الرئيس: الكلمة للزميل عمار الموسوي.

عمار الموسوي: دولة الرئيس، يجب في البداية توضيح بعض الامور، فالدعم من حيث المبدأ يذهب للمزارع ولكن من حيث النتيجة والفائدة الحقيقية فالدعم يذهب الى هذا المصنع المتخلف. وقد ذكرنا في السنة الماضية اثناء مناقشة موازنة ١٩٩٧ ان المصنع القائم بانتاج السكر في منطقة البقاع وتحديدًا في عنجر انما يتقاضى ثمنه مرة كل ثلاث سنوات ويعني ذلك انه يقبض ثمن مصنعه كل ثلاث سنوات مرة من خلال الدعم الذي تقدمه الدولة. وعمليا الدعم يصب في اتجاه دعم تخلف المصنع وعدم قدرته. لذلك اقترح اولا اعادة النظر في سياسة الدعم هذه لانه كما قال الزميل ابراهيم السيد فان هنالك ٥٠ الف دونم يتم زرعها ويستفيد منها بعض اصحاب الحيازات الكبيرة. بينما تنطلق الدولة لدعم شريحة اجتماعية معينة عن طريق دعم الشمندر السكري.

وانا تحفظ على المادة المذكورة قبل تحفظ الزميل السيد ابراهيم لان الدعم يجب ان تستفيد منه الفئات الفقيرة في الوقت الذي يستفيد منه حاليا اصحاب المصانع والتعاونية وهي عبارة عن تجمع لكبار المالكين. المطلوب توزيع العملية الزراعية وتعميمها اكثر وتنظيمها كما هو الحال بالنسبة لزراعة الدخان التي نظمت جزئيا بحيث اعطيت رخصا تحدد كمية المحصول المستلم من كل مزارع. اما اليوم فاذا سلم المزارع للمصنع ٢٠ الف طن يحصل على الدعم وبالتالي يمكن ان يحصل على الدعم شخص واحد. فالمطلوب تعميم الدعم من خلال تحديد الكمية المسموح للمزارع ان يسلمها الى المصنع ليحصل على الدعم. والامر الآخر هو اعطاء مزيد من الرخص لانشاء المصانع. وهناك من قدم عرضا لانشاء مصنع وهو شخص من آل مدور ومعالى وزير الدفاع يعرف بهذا الامر، وهو يستغني عن كل اشكال الدعم ويوفر على الدولة الكثير.

الرئيس: الذي تفضلت به امر صحيح ولكن ليس له علاقة بالمادة التي نحن بصدد اقرارها. اما هذه المطالب التي تثيرونها فهي صحيحة الآن وان شاء الله نعمل واياكم على اثارها لدى الحكومة فيما بعد. اذ الموافقة على المادة التاسعة عشرة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة عشرة.

الكلمة للزميل اسطفان الدويهي.

اسطفان الدويهي: لماذا لا تكون سياسة الدولة متجهة نحو دعم كل المنتجات الزراعية؟

الرئيس: الكلمة بالنظام للزميل مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: دولة الرئيس، هذه المادة بالذات متعلقة بترميم الاهراءات عن طريق قانون برنامج.

الرئيس:

الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض:

دولة الرئيس، هناك قانون برنامج يختص بوزارة التربية الوطنية وبوزارة التعليم المهني مررنا عليها مرور الكرام وبالأمس قال الرئيس الحريري ان المدارس الرسمية سجل فيها ٤٠٠ الف تلميذ. من الممكن ان هناك قسما كبيرا ذهب قسرا الى هذه المدارس لانه لم يعد لدى الناس المال ليدفعوا للمدرسة الخاصة، وهم يذهبون الى مدارس غير مجهزة بالشكل المناسب وهناك اعداد كبيرة لم تعد تستطيع دخول المدرسة. فاني تقدمت منذ سنتين باقتراح متعلق بالزامية التعليم الابتدائي، اما في هكذا قانون برامج فلا يمكننا ان نقر الزامية التعليم الابتدائي ولا نستطيع تأمين التعليم لاولادنا. بالتالي لا اعتقد يا دولة الرئيس ان قانون برنامج كهذا لا يعكس ارادة الحكومة في تنمية الموارد البشرية. ففي سنة ١٩٩٨ نعطي ٥ مليارات لبناء المدارس وفي ١٩٩٩، ٢٥ مليارات الخ... فيا دولة الرئيس اما ان نعمل على تحقيق سياسة تربوية بحيث يتوجه المواطن اللبناني نحو المدرسة الرسمية بكامل ارادته، وإما ان نوجد مدرسة رسمية على مستوى عال اكاديميا او من حيث البناء، لذلك انا اتحفظ على ما طرح.

الرئيس:

ان اقتراح القانون الذي تقدمت به سوف يطرح على المجلس في اقرب جلسة ولكن يجب اولا تأمين المدارس حتى نستطيع تنفيذ هذه السياسة.

نائلة معوض:

معك حق يا دولة الرئيس، ولكن الذي طرح لا يعكس ارادة للتنمية البشرية، بحيث نتساءل كيف دخل ٤٠٠ الف طالب الى المدرسة الرسمية ولماذا دخلوا وكيف هو مستوى المدارس.

الرئيس:

الكلمة للزميل ابراهيم السيد،

ابراهيم السيد:

دولة الرئيس، هذا الملف أي التربية هو ملف كبير وانا اتوجه في البداية بالشكر على ما تم تحقيقه في موضوع المدارس وخصوصا موضوع التطور الايجابي الذي طال المؤسسة الرسمية سواء من الحكومة او من قبل وزير التربية. ولكن الذي اريد قوله ان هناك مناطق يتطور فيها التعليم الرسمي لعدة اسباب وخصوصا في المدن بحيث لم تعد هذه المدارس تتسع لطلابها خصوصا في مدينة بعلبك او الضاحية او بيروت، وانا اتمنى ان يتم هذا التطوير في الاماكن التي تكون بحاجة للمدارس لا ان ننشئ مدرسة ويكون فيها ١٠ طلاب او ما شابه ذلك. وسوف اعطي مثالا، فقد اعطى دولة الرئيس مثالا عن بعلبك وسوف اعطيك مثالا عن قرية الفاكهة، ففي الفاكهة هناك مزرعة غنم وقد اقام اهل جديدة الفاكهة في المزرعة مدرسة على حسابهم ولم تعد بحاجة لاي شيء اضافي هذه المدرسة جيدة وتنطلق ولكنها لا تأخذ المساعدة المطلوبة من الحكومة، فهذا الموضوع يحتاج الى سياسة معينة بحيث لا نبني مدارس لاسباب معينة، بل نقوم بمساعدة المدارس العاملة.

الرئيس:

المادة العشرون وهذا نصها:

المادة العشرون - يخصص اعتماد قدره خمسة عشر مليار ليرة لبنانية لاكمال مبنى وزارة الخارجية في بعثدا ويجاز عقد هذا الاعتماد بكامله قبل توفر اعتمادات الدفع في الموازنة.

يحدد التنسيب وبرنامج الدفع كما يأتي: الخ. . .

هذه المادة ملغاة باعتبار انه جرى حسمها صباحا.

تتلى المادة الحادية والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الحادية والعشرون - يعلق العمل لمدة سنة باحكام البندين ١ و ٢ من المادة ١١٤ من القانون رقم ٦٧/٧ تاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ وتعديلاته (قانون السير) المتعلقين بالكشف الميكانيكي. ويجاز وضع نظام خاص لاجراء هذا الكشف بالتعاون مع مؤسسات من القطاع الخاص يصدر بمرسوم بناء على اقتراح وزير الداخلية.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: هناك موظفون ومن المفترض ان يقوموا بواجبهم بالكشف الميكانيكي، فلماذا نلغي دور الموظفين ونقول بأنه يجاز وضع نظام خاص باجراء الكشف بالتعاون مع مؤسسات من القطاع الخاص يصدر بمرسوم بناء على اقتراح وزير الداخلية فلماذا هذا الالغاء لدور الموظفين المختصين ولماذا هذا الهدر الجديد لمال الدولة ولماذا هذه العرقلة لمصالح المواطنين ولماذا اخضاعهم لهذه اللجنة من القطاع الخاص ٢، ولماذا هذه الروحية في التعاطي مع الادارة فعندما تكون الادارة فاسدة كما يقولون يمكن بدلا من الذهاب الى القطاع الخاص الاجدى ان تقوم باصلاح الادارة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير السياحة.

وزير السياحة: دولة الرئيس، اعتقد ان الكشف يكون عادة من موظف مسؤول وحالف يمين وليس من المعقول ان يجري الكشف بواسطة القطاع الخاص، لان الموظف في القطاع الخاص ليس عليه اية مسؤولية هذا نوع من التخصيصية فهل يجوز ادخال التخصيص الى هذا القطاع المهم، انا بنظري يجب ان يبقى النص محصورا بالموظفين الرسميين الذين لهم الصفة بتنظيم المحاضر حسن الكشف عدم الاستعانة بالقطاع الخاص.

الرئيس: الكلمة للزميل شاكر ابو سليمان.

شاكر ابو سليمان: دولة الرئيس، اذا تمعنا جيدا في المادة نرى ان الكشف ليس له علاقة بالقطاع الخاص فالقطاع الخاص يستعان به فقط من اجل وضع نظام في هذا الموضوع، انا اقترح ان تبقى المادة من دون ان يكون ضروريا الاستعانة بالقطاع الخاص بل ان يكون عند الاقتضاء وان تبقى المادة كما هي.

الرئيس: الكلمة للزميل عبد الرحمن عبد الرحمن.

عبد الرحمن عبد الرحمن: انا اضم صوتي الى صوت الزملاء واقول ان هذا هو سير نحو التخصيصية بالتقسيم

ومعنى ذلك ان تكلف الدولة القطاع الخاص باجراء الكشف الميكانيكي على السيارات من دون تزويد الدائرة المختصة بالمعدات اللازمة والامكانيات وهي سوف تكون اقل كلفة من كلفة تلزيم الامر القطاع الخاص، فاقترح الغاء البند الثاني وتعزيز امكانيات الادارة.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش.

محمد فنيش: حضرة الرئيس، ان هذه المادة مقصود فيها التسهيل على المواطنين وليس شيئاً آخر، واقتراح الحكومة يعني تعليق العمل بالكشف على الميكانيك وهذا لا يجوز على اعتبار انه يوجد الكثير من السيارات المستعملة ولا يجوز ان توضع في السير من دون التأكد من حيازتها على مواصفات السلامة العامة وهذا يتطلب كشفا سنويا، وتعطيل هذا الكشف بالمطلق من دون ان يكون هناك تدبير لاعادة تنظيم عملية الكشف الميكانيكي يعني اننا نترك الطريق مفتوحا امام التلوث الذي تنتجه السيارات المستعملة. وكلنا نعرف بأنه لا احد يقوم باجراء الكشف الميكانيكي على سيارته انما يدفع عمولة معينة ويتم تحرير الموضوع. وهذا مرتبط بأمرين، الاول هو ان رسم الميكانيك سوف يصبح بطريقة جديدة كما اتفقنا مع الحكومة وعملية الكشف مفصولة عن رسوم الميكانيك بحيث يمكن ان تتم في كل المناطق اللبنانية من خلال كراجات مختصة ومعتمدة حتى نؤكد موضوع الكشف وحتى نسهل على المواطنين، وهذا امر معمول به في معظم دول العالم، وهذه المادة القصد منها هذا الشيء أي تنظيم عملية الكشف الميكانيك دن الغائها.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، اريد ان اسأل عن علاقة قانون السير بسنوية الموازنة، فاذا كنا نريد تنظيم عملية الميكانيك ونعيد النظر بقانون السير فيمكن ان ترسل الحكومة مشروع قانون بهذا الخصوص من دون ان ندخله في الموازنة، وانا اعتقد ان هذا النص يخالف الدستور لان مبدأ سنوية الموازنة يتعارض مع تعديل قوانين دائمة لذلك اقترح اسقاط هذا النص وعدم الموافقة عليه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الداخلية.

وزير الداخلية: دولة الرئيس، الحقيقة ان هذا النص كما جاء من الحكومة بشكل الغاء الميكانيك لمدة سنتين وعدل في لجنة المال والموازنة من دون حضوري، انما هذا التعديل سوف ادفع عنه، لماذا طرحنا توقيف الميكانيك لمدة سنتين؟ لانه «مش عم يصير ميكانيك»، هناك فئة يطلق عليها معقبو معاملات واصبح عددهم ٧٠٠، وهؤلاء اصبحوا يستلمون دوائر الميكانيك فيأخذون اوراق سيارات الاشخاص الذين يريدون دفع رسوم الميكانيك ويخلصون المعاملات، هذا هو الوضع القائم حاليا ونحن نعمل على تنظيمه قدر المستطاع.

اما المعايينة الميكانيكية فاننا نشكر اللجنة على اضافتها لهذا النص فاذا اردنا ان نبني منشآت وتجهيزات في كل المناطق اللبنانية كما في العالم المتمدن من اجل اجراء فحص ميداني متطور فهذا

امر يكلف ملايين الدولارات واذا وجدت شركات متخصصة فهذا امر يكون مفيدا جدا للبلد وللبيئة وللميكانيك، حاليا هناك السيارات العاملة على المازوت كسيارات الشحن وغيرها من السيارات التي اجيز لها العمل على المازوت، اكيد في دوائر ميكانيك السيارات قد يوجد موظف يسمى عامل ميكانيك ولكن يوجد مليون سيارة بلبنان، لا يمكن ان يقدروا على ان يعملوا فحص ميكانيك بصورة عامة.

اتفقنا مع كاراتات معينة متخصصة بمحركات المازوت حتى نعمل فحصا ميكانيكيا لسيارات المازوت.

هذا الشيء وقبل اعتباره خصخصة، يمكن الغاء فحص الميكانيك فتصبح السيارات بدون رقيب وحوادث السيارات كثيرة.

يجب ان نفكر بحل وقد وضعوا هذا النص، فهذا النص مفيد جدا واكيد اننا اذا اوجدنا شركات متخصصة تقدر ان تقوم بهذا العمل، فهذا يؤدي بالنتيجة الى عدم دفع هذا الرسم لمعقب المعاملات الذي هو ٥٠ او ١٠٠ دولار او اكثر او اقل من اجل تنفيذ معاملة الميكانيك. اذا، لهذا السبب اتمنى ان يبقى النص المعدل كما جاء من اللجنة.

بالنسبة لاستيفاء رسوم الميكانيك على السيارات فسيعمل به كما هو معمول في اوروبا أي بواسطة «vignette» ممكن ان تشتريها من البثوك او من عدة اماكن تحدد. حاليا كان هناك اقتراح بالغائه لاننا لا نملك الاجهزة اللازمة لتنفيذه. بالنظام، الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

الرئيس:

زاهر الخطيب: وفقا للاصول القانونية يوجد شيء اسمه الدفع الشكلي او المبدئي.

الحشيات التي قدمها معالي الوزير منطقية ويمكن ان تكون مقبولة وربما مفيدة، ولكن السؤال هو: هذه المادة المتعلقة بالميكانيك ما علاقتها بقانون الموازنة؟

يجب الانقل النقاش الى ارضية ان هذه مفيدة وهناك معقب المعاملات وانه يدفع وغير ذلك من الامور.

هذه المادة قدموا لها الاسباب الموجبة ودعونا نصل اليها عبر الاصول البرلمانية والقانونية والديموقراطية والمبادئ العامة التي تحترم قانون الموازنة، وقانون المحاسبة العمومية.

انا اقول ما يلي، نحن نمرر تشريعا ولن نبحث بالاساس، فقدموا مشروع قانون بها ونحن نطالب بالغائها لان فيها بالحقيقة نزوعا نحو التخصيص.

وزير الداخلية: هذا يعني انك توقف كل المشروع الذي اسمه «vignette» والذي هو رسوم الميكانيك، فاما ان نوقف الميكانيك واما ان ننفذه. فالاقترح الرئيسي من الحكومة هو توقيف

الميكانيك لمدة سنتين، وانا كنت ضد توقيفه على سنتين، فهذا اسميناه التدبير السلبي .
فجاء الاقتراح من اللجنة وانا اتبناه وادافع عنه لان الجدول رقم ٩ الذي فيه تعديل لرسوم
الميكانيك وضع فيه ان الرسوم ستحضر كما في ارقى الدول .

تباع ورقة اسمها «vignette» يشتريها صاحب العلاقة من احد البنوك ويلصقها على سيارته
فيصبح كأنه قام بالميكانيك بدون فحص السيارة .

زاهر الخطيب: بالحشيات اقتنعت ويمكن ان نوافق على المشروع، ماذا تفعل هذه المادة في مشروع قانون
الموازنة .

وزير الداخلية: لانها تدخل في قانون الموازنة .

زاهر الخطيب: لا، هذا تعديل لقانون السير .

نائب الرئيس: الكلمة للزميل تمام سلام .

تمام سلام: يقولون هنا: «ويجاز وضع نظام خاص لاجراء هذا الكشف بالتعاون مع مؤسسات من القطاع
الخاص» .

هل نتعاون مع هذه المؤسسات لاجراء الكشف او لوضع نظام خاص؟

نائب الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل .

علي الخليل: وزير الداخلية يضعنا امام خيارين، اما ان تلغي الميكانيك او نسلّمه للقطاع الخاص وهذا ما
فهمته .

نحن نرفض ان نوضع امام هذين الخيارين، اولا تعديل قانون السير لا يمكن ان يأتي في قانون
الموازنة فهذا ضد سنوية الموازنة .

الامر الثاني هو وضع نظام خاص ولا يجوز ان يصدر بمرسوم وانما يجب ان يصدر بقانون .
بالنسبة للسمسرة، هل هي في القطاع الخاص اقل منها في القطاع العام .

نحن نستطيع محاسبة الموظف في القطاع العام ولكن موظف القطاع الخاص لا يمكننا محاسبته .
الكلمة للزميل الدكتور انطوان حداد .

الرئيس:

انطوان حداد: انا اريد ان اركز على امر، انا مع الابقاء على الميكانيك رحمة بالناس من التلوث والسيارات التي لا
يجب ان تسير، في البلاد التي الغي فيها الميكانيك يوجد ضوابط وقوانين تحدد ما هو نوع
السيارات التي تقدر ان تسير في السوق .

يوجد امر آخر تكلمنا عنه في المجلس، وهو انه لا يعطي «vignette» بدون وجود بطاقة تأمين
على السيارة، وهذه تحل مشاكل كثيرة في البلد .

الرئيس: الكلمة للزميل طلال المرعي .

طلال المرعبي: دولة الرئيس، الحقيقة في موضوع السيارات، نحن نعرف ان حوادث السير تقع في البلد نتيجة عدم وجود معايير ميكانيكية جيدة وانا اقول ان وجود المادة لا مانع منه ولا اعتبره مخالفة دستورية، وفي مطلق الاحوال انا اشد على ضرورة اجراء المعاملات الميكانيكية، لان السيارات التي تمشي في الشوارع يوجد منها ما هو بلا فرامل او اضواء واحيانا تكون سائرة في الليل ويحصل حادث دون ان تدري على من الحق.

اود ان اقول شيئاً عن الاستعانة بالقطاع الخاص، فانا اطلب من دولة نائب رئيس الحكومة، ان تكون هناك شركات متخصصة ولا تحصر بشركة واحدة أي ان تكون هناك عدة شركات وان تكون متخصصة.

نائب الرئيس: الكلمة للزميل احمد سويد.

احمد سويد: دولة الرئيس، لتبيان العلاقة بين هذه المادة ومشروع القانون ان المقصود منها تسهيل طريقة دفع رسوم الميكانيك، فاذا وضعت المادة بالشكل التالي: «يلتق العمل لمدة سنة بأحكام البندين من القانون رقم كذا وتاريخ كذا...» وتعديلاته (قانون السير) المتعلق بالكشف الميكانيكي ويجاز تحديد من سيضع هذا القانون، أي من هي الجهة المخولة بوضع هذا القانون اما وزارة الاشغال العامة او الداخلية وايضا ايجاد طريقة تسهل طريقة دفع الميكانيك.

نائب الرئيس: الكلمة للزميل صلاح الحركة.

صلاح الحركة: دولة الرئيس، ان المادة المذكورة لها قسمان: القسم الاول، هو تعليق العمل بقانون السير وهو بالاساس لا يعمل به لانه معلق، ونحن لا نغير شيئاً اذا قلنا يعلق لمدة سنة ونستعمل الـ «vignette».

بالنسبة للقسم الثاني من هذه المادة لا يوجد فيه أي خطوة لسبب بسيط، ان هذا القانون عندما تريد وزارة الداخلية او الحكومة ان تطرحه علينا فهي لن تفرضه علينا وهو سيأخذ مناقشات واعتبارات بحيث يمكن ابقاؤه كل ما هو عليه ويمكن حذف البند الثاني من هذه المادة.

نائب الرئيس: الكلمة للزميل مصطفى سعد.

مصطفى سعد: دولة الرئيس، اعتقد ان هذا الموضوع يجب بحثه خارج الموازنة، وتستطيع الحكومة ان تقدمه بمشروع قانون وتعرضه على مجلس النواب، ويقر. ونحن نعرف انه في الايام الحالية ومنذ اكثر من سنة توجد هناك مؤسسات خاصة تكشف على سيارات المازوت وعلى ضوئها تقدم تقريرها الى دائرة الميكانيك.

نحن اتينا كي ندرس دراسة اقتصادية لهذا الموضوع فهل اذا انشأت وزارة الداخلية مختبرات في دوائر النافعة في المحافظات اللبنانية كافة تقدر ان توفر على نفسها بوجود الكادر الموجود عندها

وتكون هذه الامور لمصلحة الخزينة اللبنانية، انا ارى ان هذا الموضوع هو خارج موضوع الموازنة.

نائب الرئيس: الكلمة لمعالي وزير البيئة.

وزير البيئة: كنت لا اريد ان اتكلم في هذا الموضوع الا ان ما ورد بالنسبة لضرورة اعطاء دور للقطاع الخاص في موضوع الميكانيك من اجل الدقة في هذه المرحلة ورحمة بالبيئة. فهذا المشروع لا يجب ان يناقش بسرعة وبهذا الشكل.

موضوع الميكانيك كناية عن ثلاثة امور رئيسية:

اولا: الدائرة وكفاءتها او المركز الذي سيعاين وكفاءته سواء كان قطاعا عاما او خاصا.

ثانيا: المحروقات ونوعها الذي يأتي الى البلد لاستعماله بموضوع الآلية.

ثالثا: هو موضوع رجل الامن، او الشرطة الذي سيراقب العمل بعد ان تأخذ السيارة الميكانيك اللازم، هذه العوامل الثلاثة متكاملة، ولا اعرف اذا كان القطاع الخاص مع تطور عمل الميكانيك وعالم السيارات والمحركات في العالم، سينطبق على قطاع خاص خاصة ان التفاوت الاجتماعي والموجود بين المناطق اللبنانية وبين العاصمة لن تكون بنفس الدقة المطلوبة.

هذا الموضوع لا يمكن سلقه بهذه الخفية بل يتطلب دراسة وافية لتطبيقه واقتراح ان تأخذ رسم الميكانيك الذي هو محدد، اما اجراء الميكانيك على السيارات خاصة وان عمر معظم السيارات عندنا كبير ويتطلب دقة في المعاينة في ظل هذا الوضع الاجتماعي وهي ستأخذ فترة زمنية لدراسة حل متكامل، ويطبق بشكل علمي.

نائب الرئيس: الكلمة للزميل سامي الخطيب.

سامي الخطيب: دولة الرئيس، هذا الموضوع يتناول شقين بسيطين:

الاول، هو امكانية جباية الميكانيك بشكل سهل وتأمين مدخول وواردات للدولة، هذا الموضوع له حل عن طريق الاشارة التي ستباع في البنوك.

اما الشق الثاني فهو الشهادة الصحية للسيارة، فاي انسان يريد الدخول للوظيفة تطلب الدولة منه شهادة صحية حتى يوظفه، فالذي يطلبه وزير الداخلية، انه يجب ان تقدم شهادة صحية للمركبة التي تسير على الطرقات وتعرض حياة الناس للخطر. كيف يمكن ان نؤمن هذه الشهادة الصحية؟

اما بواسطة مكاتب عائدة للوزارة وهي تحتاج الى امكانيات وتجهيز يمكن ان تستغرق حوالي سنة ونصف السنة.

الاستعانة عند الاقتضاء بالقطاع الخاص تساعد الوزارة على تأمين هذه الشهادة الصحية وتسهيل

اعطاء ورقة الميكانيك التي هي جزء اساسي من العملية وترابط هذين الامرين، دعاهم ان لوضع هذا الامر بقانون الموازنة ولذلك اقترح ان يبقى الموضوع كما هو.

نائب الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور اسماعيل سكرية.

اسماعيل سكرية: عندي تعديل بسيط، نضع مكان المؤسسات شركات من القطاع الخاص، لان الكاراج قد يصبح مؤسسة، ونصير تحت رحمة الكراجات والمعقبين.

نائب الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: انا اقترح قفل باب المناقشة والتصويت.

خليل الهراوي: انا اؤيد هذا الاقتراح.

نائب الرئيس: يا سيد ابراهيم طلب الزملاء اقفال باب المناقشة.

ابراهيم امين السيد: هذا الموضوع صغير بحجمه ولكنه بدلالاته ليس صغيرا، اسمحوا لي ان اقول ان مؤشره هو هزيمة القانون امام الفساد وهذا يعني انه عندما عجزت الدولة عن ممارسة مسؤولياتها الادارية واصبح الفلتان او الفساد هو العام فصرنا نحاول ان نجد له مخرجا، هذا بالمنهجية غلط، واذا كان المقصود ان المنهجية التي كانت معتمدة غير كافية في تسهيل امور المواطنين، فيجب ان نلجأ الى وسيلة ثانية او منهجية ثانية فهذا الكلام يصبح صحيحا، فاذا وافقنا على القسم الاول الذي يعني ان الرسوم تؤخذ بطريقة اسهل من الاولى، يبقى موضوع المكاتب او الكراجات التي تعطي الشهادة الصحية والتي تكلم عنها اللواء الخطيب.

الكراجات تعني انه سيعمل ما يشبه نظاما معيناً للكراجات كأن يكون عندها صلاحية اصدار مثل هذا الامر.

ولا نستطيع ان نعمل امتيازات خاصة لهذا الكاراج او لغيره، فهذا الموضوع يحتاج الى نظام دقيق يجب لحظه لوحده حتى نصل الى نتيجة مفيدة.

نائب الرئيس: الكلمة للزميل انور الخليل.

انور الخليل: دولة الرئيس، هذه المادة اخذت نقاشا كافيا في لجنة المال والموازنة ودخلت في تفاصيلها بشكل نهائي، ودولة نائب رئيس مجلس الوزراء اوضح اسباب دفاعه عن هذا الموضوع ويوجد اقتراح من الزميل محمد بيضون باقفال باب المناقشة ونحن نطلب طرحه على المناقشة.

نائب الرئيس: من يوافق على اقتراح الابدع مدى بالغاء المادة كما وردت من الحكومة.

- اقلية -

نائب الرئيس: سقط الاقتراح.

الموافقة على المادة كما تليت برفع الايدي.

- اكثرية -

نائب الرئيس: صدقت المادة الواحدة والعشرون.

تلى المادة الثانية والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية والعشرون - تخصص للمشاريع الواردة في المشروع الوطني للطرق موضوع اتفاقية القرض مع البنك الدولي للانشاء والتعمير المبرمة بالقانون رقم ٦٠٨ تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٨ ، اعتمادات بقيمة مساهمة الدولة وتعويضات الاستملاك مجموعها ما يعادل ثلاثة وثلاثين مليون دولار اميركي (/٣٣ / مليون دأ) أي ما يعادل ٥١ مليار ليرة لبنانية:

يحدد التنسيب وبرنامج اعتمادات الدفع كما يأتي:

الباب ١٣ : وزارة الاشغال العامة

الباب ١١٣ : المشروع الوطني للطرق - قرض البنك الدولي - (مساهمة الدولة وتعويضات الاستملاك)

اعتمادات الدفع بمليارات الليرات

١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
١٥	٢٢,٥	١١,٧	١,٨

اعتماد العقد الاجمالي : ٥١

- تنسب الاعتمادات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ووزير الاشغال العامة وتحدد بقرار مشترك من قبل الوزيرين المذكورين الاصول المالية والمحاسبية والادارية الواجب اعتمادها لتنفيذ هذه الاعتمادات.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية والعشرون.

تلى المادة الثالثة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة والعشرون - يفرض على بدلات الطعام والشراب على اختلافها التي تستوفيها الفنادق والمطاعم

المصنفة من درجة ثلاث نجوم وما فوق من روادها وكذلك على بدلات الاقامة في الفنادق والشقق المفروشة رسم بنسبة (٥٪) خمسة بالمئة من هذه البدلات.

تفرض غرامة بنسبة (١٠٪) عشرة بالمئة شهريا من قيمة الرسم على المتأخرين في تقديم التصريح او في توريد الرسوم الى الخزينة على ان لا تتجاوز الغرامة مقدار الرسم.

وتفرض غرامة على التصريح غير الصحيح بما يوازي ضعفي الرسم المتوجب.

لا يتوجب هذا الرسم على الاماكن الخاضعة لضريبة الملاهي المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم ٦٦ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ وتعديلاته.

تحدد بقرار من وزير المالية دقائق تطبيق هذه المادة.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، هذه المادة متناقضة مع قانون ضريبة الملاهي لجهة الاعفاء من هذا الرسم للفنادق التي تقدم وجبة طعام لروادها.

اولا: اثر مثل هذه المادة على القطاع السياحي اثر سلبي جدا، واحب ان اسمع رأي معالي وزير السياحة الناشط باتجاه انعاش القطاع السياحي في ظل ركود اقتصادي يطال الزراعة والصناعة والسياحة وحتى قطاع البناء ولا يبقى الا القطاع السياحي، فنأتي نحن ونضيف ٥٪.

اضف الى ذلك، ان معظم النواب او جميعهم تبلغوا التمني من اصحاب الفنادق بأن لا تتم الموافقة على هذا الامر.

توجد الفقرة الثانية والتي تتعلق بفرض غرامة بنسبة ١٠٪ شهريا من قيمة الرسم على المتأخرين، فالذي يتأخر يوما او اسبوعا او عشر سنوات مطلوب منه ان يدفع عشرة بالمئة، ويعني ١٠٪ نسبة كبيرة وتكون العملية كبيرة.

الرئيس: ولماذا لا يدفع؟

زاهر الخطيب: الدولة من المفترض ان تكون خصما شريفا، والمواطن اذا كان له دين على الدولة تعطيه فائدة ٢٠٪، وليس له حق ان تأخذ مقابله ١٢٠٪ وايضا هل الذي يتأخر يوما كمن يتأخر سنة؟

عندي اقتراح وهو الغاء المادة واستطرادا تخفيض ١٠٪ الى ما يوازي ١ او ٢٪ حتى تبقى النسب متوازية بين ما تأخذه الدولة من جهة وما تعطيه من جهة ثانية.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: اذا ما اخذ بمبدأ هذا الرسم فحاصله لا يجوز ان يدخل الى الخزينة كله، هذا الرسم عادة يدخل الى خزائن البلديات واذا اردنا ان نقر هذا النص فعلى الاقل يجب ان يكون مناصفة بين

البلديات التي توجد فيها الفنادق والملاهي او المطاعم وبين خزانة الدولة، اما من يقوم بخدمة هذه الاماكن فهي البلدية التي تقوم بها.

اقتراح ان تكون مناصفة بين البلديات وبين الدولة.

الرئيس: الكلمة للزميل سامي الخطيب.

سامي الخطيب: دولة الرئيس، نحن بلد السياحة فيه تشكل مدخولا كبيرا له، والمطاعم والفنادق هي جزء اساسي ايضا من العمل الاقتصادي في هذا البلد. اذا استمرينا بمنطوق هذه المادة، فالزيادات التي ستتحوّل زيادات للخدمات الاخرى التي ستعكس على الاجور وغيرها، لذلك انا لا اريد ان اطيل الشرح في هذا الموضوع فاقترح تخفيض هذا الموضوع من ٥٪ الى ٢٪ والغرامة الى ١٪.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس السيد حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، نحن نرى في قانون البناء وفي قوانين اخرى ان سياسة الحكومة دائما هي الجور على البلديات من حيث استسهال السماح بما يعود للبلديات وتحصيل الرسوم للخزينة فضلا عن عدم اعطاء البلديات اموالها في المواعيد المقررة.

المرسوم المتعلق بالرسوم البلدية والذي صدر سنة ١٩٨٨، ونعرف كم تغيرت اسعار صرف الليرة حتى يومنا هذا، هذا المرسوم الوحيد لغاية الآن لم يعد النظر فيه.

وبالتالي نحن على ابواب انتخابات بلدية ونضع رسما لا يوجد فيه ذكر للبلديات.

اضم صوتي الى زميلي محمد يوسف بيضون وبالتالي اطالب بالحاح وبسرعة بتعديل معدلات الرسوم البلدية بحيث نخلق موارد حقيقية سواء بالنسبة للموارد المباشرة او غير المباشرة، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، اولا لم نسمع رأي معالي وزير السياحة لان هذا الموضوع له انعكاس على الحالة السياحية بالبلد.

نحن بلد يعتمد على حد كبير على قطاع الخدمات فاذا رفعنا هذه الاسعار فانها يمكن ان تؤثر على الحركة السياحية، على هذا الاساس اقترح تخفيضها كما ورد في اقتراح الزميل الخطيب.

النقطة الثانية دولة الرئيس وهي النسبة التي ستعود للبلديات، نحن عندما نعطي نسبة معينة ونحرم للبلديات فاننا نحرم الخزينة من هذه النسبة لان الاموال التي تدخل الى الخزينة توزع على المناطق اللبنانية كافة.

انما الاموال التي تدخل على البلديات تستفيد منها فقط البلدية المعنية، لذلك انا لا اوافق على

اقترح الزميل محمد يوسف بيضون.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير السياحة.

وزير السياحة: دولة الرئيس، المادة ٢٣ كما وردت من الحكومة تقول يفرض على الفاتورة الصافية قبل الخدمة رسم بنسبة ٥٪.

اتت المادة ٢٣ المعدلة في لجنة الادارة والعدل تقول يفرض على بدلات الطعام والشراب التي تستوفيها الفنادق والمطاعم، تجاه التناقض اصبح لي الحق بابداء الرأي.

اولا: يوجد اتهام لنا كقطاع سياحي وهو اتهام غير صحيح بأن البلد غال.

اذا كنتم تقولون انه يوجد غلاء بالسياحة، اذا كنتم تقولون انه يوجد غلاء في قطاع السياحة، فأنا ضد أي زيادة لأنها ستعكس على القطاع السياحي.

تقولون يوجد غلاء وسأسلم معكم ان هذا الامر موجود، فهذا من مسؤولية وزارة الاقتصاد التي ترفع سعر السلعة وتنعكس سلبا على الخدمات السياحية.

فاذا اردتم ان تضيفوا الخمسة بالمئة فمعناه انكم تساهمون بالغلاء فيما يتعلق بالقطاع السياحي.

حيال هذا الامر فالفاتورة اذا كان يوجد فيها ١٠٠ دولار فاننا نأخذ خمس دولارات زيادة عليها وهذه ستحصل من المستهلك وتنعكس على وجود الغلاء في البلد.

انا ضد أي زيادة او غلاء لا بل ان كافة القوانين، في سوريا المرسوم رقم ١٠، وفي مصر بلد السياسة تقدم اعفاءات للمطاعم وللقطاع السياحي.

علينا ان لا ننسى اننا خارجون من حرب استمرت ٢٠ سنة والقطاع الفندقي عندنا يعاني من الكثير من الازمات، لهذا السبب فان فرض غرامة عليه سوف تشكل نوعا من الغلاء الذي تقولون انتم عنه انه غلاء، لذلك لا تساهموا انتم في هذا الغلاء.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، اتمنى ان نكون كلنا منسجمين مع بعضنا. وهنا سأكرر الكلام الذي سبق وقلته عندما قدمت الموازنة وهذا الكلام يتداول منذ عدة اشهر وهو البحث عن مداخل للخزينة بعيدا عن ذوي الدخل المحدود.

لفرض ان احدهم ذهب الى احد المطاعم لتناول الطعام وكانت قيمة فاتورته ١٠٠ دولار وهو عادة يدفع ١٠ دولارات اكرامية وهو مبسوط، بينما اذا دفع للدولة ٥ دولارات فانه يتضايق من ذلك فهل هذا معقول.

واذا كانت فاتورته ١٠ دولارات فانه يدفع نصف دولار زيادة واذا كانت قيمتها ٢٠ دولارا فانه يدفع دولارا واحدا زيادة.

نحن لا نفرض رسماً مقداره ٢٠ او ٣٠ بالمئة، هذا من جهة، من جهة ثانية، الغرامة المفروضة اذا وجدت انما كبيرة اعني ١٠٪ شهريا يستطيع المكلف منها عندما يقدم تصاريحه في موعدها دون تأخير.

كل العالم يمشي بهذا الاتجاه، وهذه الغرامة يمكن ان تنتج ٥ مليارات او ١٠ مليارات وهذه النسبة يمكن ان تكبر مع الوقت.

اتمنى في هذا الامر ان نبقي منسجمين مع الخط العام الذي توافقنا عليه وكل الرأي العام يؤيده وهو ان لا نفرض ضرائب على ذوي الدخل المحدود. فلتبق الغرامة كما هي لتشجيع الناس على الدفع وتوريد الرسوم في مواعيدها.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور اسماعيل سكرية.

اسماعيل سكرية: انا استغرب من الذين هم حريصون جدا، على السياحة، وخائفون من ان تتأثر السياحة بال ٥٪، السياحة اصلا متأثرة بالغلاء الموجود الذي استغرب مرة اخرى كيف ان معالي الوزير ينفي وجوده. نحن نعرف الكثيرين من السياح العرب الذين يأتون في الصيف ويبقون اسبوعا ونعرف اين يكملون سياحتهم ونعرف ماذا يقولون وماذا يتكلمون، وكيف يستغلون في العديد من الفنادق، فلنكن جريئين واضحين، نريد موارد، وعلينا ان ننفق، وساعة نريد في اماكن سلفا محصلة حقوقها اضعاف مما تستحق، يرق قلبنا ونخاف على السياحة، انا مع هذه المادة كما هي.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمود عواد.

محمود عواد: دولة الرئيس، نحن طبعا نريد موارد كما يقول دولة الرئيس ولكننا في نفس الوقت لا نستطيع ان ننكر اننا اعلی بلد في المنطقة، المطاعم مثلا كما يتفضل ابو يوسف تأخذ ١٦٪ خدمة والزبون يدفعها ويدفع فوقها بخشيش، اذا كن نحن فعلا نريد وضع هذه الضريبة ٥٪، فنحن نستطيع وضعها ولكننا نتمنى ان تكون هناك مراقبة، ال ١٦٪ المفروضة تخفض ولكن ال ٥٪ التي ستدخل على الخزينة فلنكن، وانا مع المادة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي على الغاء المادة.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

الموافقة على انزال الرسم الى ٢٪ والغرامة الى النصف برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

الموافقة على المادة كما وردت برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس : صدقت المادة الثالثة والعشرون .

تتلى المادة الرابعة والعشرون .

تلين المادة الآتي نصها :

المادة الرابعة والعشرون - تحدد نسب وكيفية توزيع عائدات سباق الخيل بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح كل من وزيرى المالية والشؤون البلدية والقروية .

الرئيس : الكلمة لدولة الرئيس السيد حسين الحسيني .

حسين الحسيني : اريد ان يشرح لنا احد هذه المادة «تحدد نسب كيفية توزيع عائدات سباق الخيل بموجب مرسوم» ليشرح لنا احد هناك ارض لبلدية بيروت تستثمر من قبل جهة اسمها جمعية .

الرئيس : جمعية تحديث نسل الجواد العربي .

حسين الحسيني : ماذا يعني ، لم يشرح لنا احد .

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس الحكومة .

رئيس الحكومة : دولة الرئيس ، سباق الخيل في بيروت ، منذ فترة يعاني من مشاكل بين البلدية وبين الادارة ، وهناك قوانين سبق وصوربت توزيع نسب الارباح ما بين البلدية والمالية ، واللجنة ، وهذا الامر يعسر منذ فترة ، والمفروض ان تكون هناك استثمارات ، كي يتم استثماره على مستوى دولي كما هو حاصل في سباقات الخيل العالمية ليس هناك ما يمنع ان يكون سباق الخيل في بيروت كبقية الدول التي تحصل فيها سباق وكي نفعل هذا الامر ، فالبلدية تريد اموالا اكثر ، في القانون موضوع لها مبالغ بسيطة ، لا ندري كم يجب ان تأخذ ، المفروض ان تزيد حصتها ، المفروض ان حصة بلدية بيروت من هذا الموضوع ان تزيد ، فمن هنا تم الاقتراح ان تكون بهذا الشكل على اساس ان تجري مناقصة دولية لهذا الموضوع ونرى ما هي الايرادات وعلى اثر ذلك تحدد الدولة ماذا يذهب للخزينة وماذا يذهب للبلدية .

الرئيس : الكلمة للرئيس حسين الحسيني .

حسين الحسيني : دولة الرئيس ، اصلا هذا الموضوع كان بعهدة امتياز او مؤسسة شركة سباق خيل ، هذه المادة تأتي بشكل تفويض تشريعي بحيث نفوض تشريعا للحكومة ان تتصرف بمال عام ، الآن مال بلدي ام غير بلدي ، على كل حال هذه المادة في غير محلها ، لاننا لا نعرف ما هي علاقة هذه الجمعية التي تستثمر ميدان سباق الخيل في بيروت ، ما هي العلاقة القانونية ، انا لست ضد هذا الشيء انا مع هذا الشيء ولكن بعد توضيحه ، هذه المادة لا توضح ، هذه المادة تعطي تفويضا تشريعا فقط

ليس الا، هل هذا هو المقصود، دعونا نعرف، بناء على اية قواعد، على اية شروط هذا مال عام.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، هناك قانون صادر في ٥ آذار ١٩٣٢، حول تنظيم سباق الخيل والمراهات على السباق، وهذا تعدل عدة مرات هذه الفقرة البسيطة الآتية في هذه المادة، لا تشير الى القانون أي انها تبذل القانون بمرسوم من ثم ماذا تعدل بهذا القانون، القصة هكذا، توزيع الارباح بموجب مرسوم ولكن هناك قانون، لم تتطرق له المادة، دعونا بالفعل نعود الى القانون، لنعرف ماذا تعدل.

الرئيس: الكلمة للزميل طلال المرعبي.

طلال المرعبي: هل تستفيد غير بلدية بيروت من هذا الموضوع؟

رئيس الحكومة: بلدية بيروت اليوم متضررة من هذا الموضوع.

طلال المرعبي: هل تعطى من هذه العائدات غير بلديات؟

رئيس الحكومة: بلدية بيروت فقط وهذه ضمن اراضي بلدية بيروت.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: لا زلت اريد الكلام في المبدأ العام حول مدى حاجة او انطباق هذه المادة على نص اسمه، مشروع موازنة ال ١٩٩٨، يا دولة الرئيس انا مع ان تقول بأن هذا الرسم اريد تعديله، انا مع ان تحدد لي ماذا تريد فعله، انا مع ان تقول لي كيف ستوزع ولكن انا ضد ان «تحدد بمرسوم» عملية توزيع النسب، انا مجلس نواب علي ان اشارك في هذا القرار.

الرئيس: الكلمة للزميل ميشال فرعون.

ميشال فرعون: دولة الرئيس، سباق الخيل هو مرفق حيوي، يرعى قطاعا واسعا تعيش منه مئات العائلات في لبنان، من فرسان خيالة من مضامرين من مربين للخيل في عكار والبقاع، يشتري احصنة ب ٢ او ٣ مليون دولار من البقاع وعكار، سباق الخيل بحاجة لاموال ليعاد تعميره، اذا لم يعد تصغيره لن نستطيع اجتذاب اصحاب الخيول من البلاد العربية، اليوم سباق الخيل يخسر حوالي ٢٠ او ٣٠ مليون ليرة كل اسبوع، اذا لم تخفض الرسوم البلدية والمالية سيقفل بعد بضعة اشهر.

الرئيس: الموافقة على الغاء المادة برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، دولتك مؤتمن قبل التصويت، على الدستور قبل التصويت، من صلب واجباتك

ان تمنع التصويت على شيء يمس الدستور، هذا مخالف للدستور.

الرئيس: لماذا مخالف للدستور هناك قانون الآن انت تشرع بقانون اين المشكل.

حسين الحسيني: أي قانون؟

الرئيس: قانون الموازنة.

حسين الحسيني: نحن نعطي امتيازاً، لا نعرف ما هي شروطه.

الرئيس: الكلمة للزميل خليل الهراوي.

خليل الهراوي: انا لا اعرف لماذا مخالف للدستور، نحن نعطي صلاحيات الآن موضوعه حالياً باطار وزيرين، نستطيع وضعها بمرسوم يتخذ بمجلس الوزراء، نعطي صلاحيات لتجديد نسب الضريبة التي تأخذها بلدية بيروت من سباق الخيل.

حسين الحسيني: انا لست ضد سباق الخيل، هذه ارض ثمنها ما فتح ورزق.

الرئيس: انهم لا يأخذونها يا سيدي، هم يقولون كيف سيوزعون العائدات.

حسين الحسيني: بموجب هذا المرسوم هناك امتياز ضمني، تهريب العملية، هذه عملية تهريب، عدنا الى قصة المرفأ، المرفأ وسباق الخيل، لا زلنا نهرب قوانين ونفعل هكذا.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: هناك مراسيم تحدد الآن كيفية التوزيع وبلدية بيروت كانت مرتبطة مع جمعية تحسين نسل الجواد العربي بعقد كان انتهى الآن، والآن بحكم الاستمرارية اذا اوقفنا المسألة نكون اوقفنا الخيل وخربنا الدنيا بالسباق، هناك ٨٦٪ من الحاصل يذهب جوائز وال ١٤٪ توزع بين الجمعية التي تدير وقسم بسيط منها يأخذه بلدية بيروت، الدولة تأخذ رسم الدخول على الاوراق، هذا الذي تحصل عليه الدولة، انا لا اعلم حقيقة ما هي الاسباب التي جعلت الحكومة تدخل هذا النص في مادة في الموازنة، انا لا امانع ادخالها، ولكن لماذا، اين المشكل يعني؟

رئيس الحكومة: انت شرحتها الآن، ٨٦٪ تذهب جوائز والباقي بين الحكومة وبين الجمعية، في هذا اجحاف بحق بلدية بيروت، وحتى تستطيع اعادة التنظيم، انت بحاجة لقانون، انا نأخذ صلاحية لنقوم بعملية اعادة التقسيم.

محمد يوسف بيضون: ولكن انا، صحيح بانني لا اعترض، ولكن اردد ما قاله زميلي الدكتور علي الخليل، فعلى الاقل يجب ان نشير الى قانون قائم والى أي مادة نعدل، كي لا يصير في المستقبل تعارض في النصوص هذه هي كل القصة فقط.

الرئيس: تعلق للغد، لرؤية النص.

تتلى المادة الخامسة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة والعشرون - يستوفى، ولمرة واحدة، رسم مقداره خمسون ألف ليرة لبنانية، عن كل عملية استبدال لسند الملكية القديم بسند ملكية جديد غير قابل للتمزق أو للأهتراء بفعل التقادم.

ابراهيم السيد: دولة الرئيس، هل نستطيع معرفة كلفة هذا الموضوع الحقيقية.

الرئيس: كلفة ماذا؟

ابراهيم السيد: كلفة هذا السند، لماذا ٥٠ وليس ٦٠ او ٧٠ مثلاً او ٤٠.

الرئيس: كم هي كلفته يا معالي الوزير؟

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، انا اتمنى على كل نائب من حضرات النواب انه في أي يوم من الايام خلال الاسبوع القادم او الذي يليه، يذهب الى الدوائر العقارية في كل محافظة من المحافظات وليرى بعينه، ما هو الجهد الذي يبذل من اجل عملية التجديد عملية الكلفة هذه، طبعي عليك ان تأخذ بعين الاعتبار كل الاكلاف التي تتعرض لها وبالتالي ممكن ان تكلف حوالي ٣٥ او ٤٠ ألف ليرة لهذه الورقة، لان ثمن الورقة وكتابتها والاشراف عليها...

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والعشرون.

تلى المادة السادسة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة والعشرون - ألغي نص المادة ٣٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٧ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ (أصول تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها) والنصوص المعدلة له وكذلك النصوص المرتبطة به والمتعلقة بالحالات المبنية فيه.

يضع وزير المالية، عند الاقتضاء وبقرار منه، اجراءات تنظيمية من شأنها حفظ حقوق الخزينة وتسهيل تحصيلها عند قيام اصحاب العلاقة بانجاز بعض المعاملات او الحصول على بعض المنافع والخدمات من الدوائر والمصالح المختصة.

الرئيس: اشرحها يا معالي الوزير.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، هاتان المادتان ٢٦ و ٢٧، الاولى متعلقة بالمالية والثانية متعلقة بالبلدية، وهو ما عرف عنه ببراءة الذمة المالية وبراءة الذمة البلدية، وهذه عملت في الفترة التي لم يكن بإمكان الجهات المعنية في المالية وفي البلدية ان تعرف المبالغ المترتبة على اصحاب العقار، عندما يريدون

القيام بأي عملية بالعقار، ان كان بيعا او رهنا او فك تأمين طبيعي مع الايام اصبحت براءة الذمة اهم عقدة من العقد التي تعترض اصحاب العلاقة وبالتالي تشكل هما كبيرا، فما فعلناه هنا، اننا سرنا على الناس وحاولنا ان نحافظ على حق الخزينة عندما تحصل أي عملية تتطلب الحفاظ على حق الخزينة لو افترضنا احد الاشخاص يريد بيع ارض لآخر، وليس قادرين على معرفة الاشياء المترتبة عليها فيستطيع احدهم ان يقول بأنه يتعهد بالحقوق المترتبة على العقار وبالتالي تسير العملية، دون الانتظار اشهر واشهر والتعرض للكثير من الاشياء التي تعلمونها اذا هاتان العمليتان متلازمتان، براءة الذمة المالية وبراءة الذمة العقارية، ولا تتصوروا اذا اقررنا هذه كم نكون نسهل على المواطنين ونيسر عليهم.

الرئيس: الكلمة للزميل عبد الرحمن عبد الرحمن.

عبد الرحمن عبد الرحمن: دولة الرئيس، المادة ٣٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١٤٧ بخصوص تحصيل الضرائب والرسوم المماثلة لها، تنص على فرض براءة الذمة المالية عند اجراء المعاملات المختلفة، للمكلفين بالضرائب والرسوم، طبعا انا لست مقتنعا بالرد او بالتوضيح الذي شرحه معالي الوزير، طالما ان النص القانوني يلبي الحاجة فلماذا اذا الغاؤم، انا ضد الغائه وخاصة انه يتمشى ويأتلف مع قرار لديوان المحاسبة بتقرير، عام ١٩٩٥، مفاده ان تخفيض الغرامات لا يدخل في اختصاص مجلس الوزراء او الوزير من ناحية اخرى، نحب ان نسأل معالي الوزير، اعطاء الوزير صلاحية تخفيض غرامة الضرائب المباشرة لغاية ٩٠٪، هل تطبق عليها مبدأ سنوية الموازنة.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: المادتان ٢٦ و ٢٧ والآ نصل للمادة ٢٨، كلها مواد متناقضة مع سياسة الحكومة الهادفة الى مزيد من التحصيل وبالتالي الغاء براءة الذمة من جهة، وكأنها تحول دون امكانية الحكومة من التحصيل، اصف الى ذلك الفقرة الثانية من المادة ٢٦ تمنح ايضا وزير المالية صلاحية استثنائية، بأن يقول فلان الفلاني، انت تجلب براءة ذمة، وفلان الفلاني لا تجلب براءة ذمة، انا هكذا فهمتها، الا اذا كان هناك تفسير آخر، أي ان يضع وزير المالية عند الاقتضاء وبقرار منه، اجراءات تنظيمية من شأنها حفظ حقوق الخزينة، ممكن ان يستنسب لحفظ حقوق الخزينة ان يأتي شخص محدد ويطلب منه براءة ذمة مالية مثلا، انا لا افهم، الحكومة تسعى الى تأمين قروض، الى مداخيل، تأتي وتعفي المواطن من براءة ذمة، في الوقت الذي ممكن ان تغذي الخزينة، طبعا عندما تأتي الى المادة ٢٧ و ٢٨ نقول نفس المنطق.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، في الواقع براءة الذمة هي مصدر مشاكل للمواطن ولوزارة المالية، وهناك عراقيل كثيرة، بصراحة هناك سمسرات، وتأخذ وقتا طويلا وفيها تعقيدات انا لا امانع بالاقتراح الوارد

من قبل الحكومة، الا لجهة ناحية واحدة، اعني معالي الوزير بقرار يحل محل قانون، انا مع المادتين كما وردتا، وهما ٢٦ وال ٢٧، لكن بالنسبة الى ان يضع وزير المالية عند الاقتضاء وقرار منه، اجراءات تنظيمية من شأنها حفظ حقوق الخزينة في سبيل تحصيلها، هذه التسهيلات والاجراءات هذه، يجب ان نكون مشاركين في وضعها.

الرئيس: الكلمة للرئيس السيد حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، بصرف النظر عن مضمون المادة، في اصول التشريع، ان القوانين تنظم الدولة، واعلم انا انه بالشرق هناك مرض، وهذا المرض نحن لسنا بريئين منه على الاطلاق، واحدا عندما يصبح في السلطة، يصبح يفصل القوانين على قياسه، وعندما يخرج من السلطة يصبح يحتج ويتظلم من نفس القوانين، من قراءة النص، نلغي نصا تشريعا اعني المرسوم الاشتراعي، الغي نص المادة ٣٣ من المرسوم الاشتراعي، بماذا نستبدله، نحن نلغي نصا قانونيا، نستبدله بماذا؟ ألغينا القانون الذي يحدد هذه الاصول واعطينا تفويضا للوزير بان يعمل قوانين على ذوقه، نحن لسنا ضد هذه الاجراءات، نحن لسنا ضد ان يعمل الوزير مشروع قانون، نحن حاضرون لاقارره، للمساعدة فيه، لوصل الليل بالنهار، في هذه المواد الثلاث، نلغي قوانين لنفوض السلطات للوزراء، او بعض الادارات وفي بعض المواد نفوض للمدراء العامين، انا نلغي قوانين، نلغي الدولة، هذا امر غير معقول وبالتالي مناقض بشكل صارخ لمفهوم الدولة ولمفهوم الدستور.

الرئيس: اجلبوا لنا قوانين، اجلبوا لنا نصوصا بها.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، اريد ان اقول شيئا، نحن نتكلم على التلفزيون الآن، لا تتصور، المواطنين، كم يتأذون من موضوع براءة الذمة، وما هي المشاكل التي يتعرضون لها، موضوع براءة الذمة، مررنا بها في مراحل عديدة، كانت براءة الذمة منذ زمن تعطي لثلاثة اشهر، وتصوروا ان الفرد كل ثلاثة اشهر يذهب ليحصل على براءة، فجعلناها لسنة، ألغينا بعض الامور بنصوص قانونية فبقي هذا الموضوع، نريد ان نحاول تأمين المصلحتين في آن معا، المصلحة الاولى مصلحة المواطنين والتيسير عليهم والمصلحة الثانية ان نحافظ على حقوق الخزينة، هذه عملية جباية حقوق الخزينة، انا لا اعمل قانونا، هذا اجراء تنظيمي، والاجراء التنظيمي يمر على مجلس الشورى، ويوافق عليه مجلس الشورى.

الرئيس: هناك حل، نلغيها نحن، نلغي براءات الذمة، وترسل الحكومة نص قانون معجل في هذا الموضوع.

رئيس الحكومة: ماشي الحال.

الرئيس: اذا، الغاء براءات الذمة على ان تتعهد الحكومة بارسال مشاريع قوانين بهذا الموضوع، الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق.

الكلمة للزميل انور الخليل.

انور الخليل: للتوضيح فقط، الفقرة الاولى من المادة ٢٦ تمت الموافقة عليها، والفقرة الثانية تخضع لارسال مشروع قانون خاص بها.

الرئيس: تماما. تتلى المادة السابعة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة والعشرون - ألغى نص المادة ١٣٣ من القانون رقم ٨٨/٦٠ تاريخ ١٢/٨/١٩٨٨ (الرسوم والعلوات البلدية) والنصوص المعدلة له وكذلك النصوص المرتبطة به المتعلقة بالحالات المبينة فيه.

يضع وزير المالية والشؤون البلدية والقروية، عند الاقتضاء وبقرار مشترك منهما، اجراءات تنظيمية من شأنها حفظ حقوق الخزينة وتسهيل تحصيلها عند قيام اصحاب العلاقة بانجاز بعض المعاملات او الحصول على بعض المنافع والخدمات من الدوائر والمصالح المختصة.

الرئيس: هذه المادة تخضع لما خضعت له المادة السادسة والعشرون.

تتلى المادة الثامنة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة والعشرون: يلغى نص الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٩ تاريخ ٩/٩/١٩٨٣ (قانون التنظيم المدني) والنصوص المعدلة له وكذلك النصوص المرتبطة به.

الرئيس: قبل مناقشة هذه المادة، هل اتفقت على المادة ٢٤ يا دولة الرئيس الحسيني.

تمدد نسب وكيفية توزيع عائدات سبق الخيل الواردة في القانون الصادر في ٥ اذار ١٩٣٢ تنظيم سباق الخيل والمراهنات وتعديلاته بموجب مرسوم بناء للاقتراح يقدم من قبل وزير الشؤون البلدية والقروية.

حسين الحسيني: كلا، لم نتفق عليه ابدا.

الرئيس: حسنا، ادرسوه.

حسين الحسيني: المواد ٢٦، ٢٧ و ٢٨ مثل بعضها.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب، في المادة ٢٨.

زاهر الخطيب: ال ٢٨، «يلغى نص الفقرة الاخيرة من المادة ١٥» المادة ١٥ كانت تمنع امين السجل العقاري من

اجراء أي معاملة اذا لم تكن مرفقة بافادة تخطيط وارتفاق . عندما نأتي ونلغي هذه المادة ١٥ يمكن لاي مواطن عنده قطعة ارض ان يذهب للبناء عليه فيفاجأ بأن تخطيطا اصابها، هذا الامر يؤدي الى خراب بيوت الناس . المادة ١٥ كانت تلزم امين السجل بطلب شهادة ارتفاق او تخطيط، وهذه لا يجوز الغاؤها . انا اقترح الغاء المادة ٢٨ لانه ينبغي ان يلزم امين السجل العقاري بطلب افادة تخطيط وارتفاق الا فان الفوضى تعم .

الرئيس : اشرحها يا معالي الوزير .

وزير الشؤون المالية : دولة الرئيس ، هذه المادة هي كالمادتين ٢٦ و ٢٧ وتتعلق بالتسهيل على المواطنين . وهذه الافادة في الغالبية الساحقة منها وسيلة للارتفاق ونحن نحاول الغاءها . ولكن من يريد ان يحصل عليها بإمكانه ذلك ، هذه نتركها عملية اختيارية وليست الزامية .

الرئيس : الكلمة لمعالي الوزير نقولا فتوش .

نقولا فتوش : دولة الرئيس ، اولا هذه المادة تتناول شهادة التخطيط والارتفاق . فعندما يقيم أي عمل عقاري يجب ابراز شهادة ارتفاق وتخطيط حتى لا تترتب حقوق للغير ، لان احكام قانون البناء وقانون التنظيم المدني تتعلقان بالنظام العام وهي ليست كالقوانين العادية فقط وانما هي قوانين تتعلق بالنظام العام .

الدولة تستطيع ان تلغى غرامة تتعلق بها ، اما شهادة التخطيط والارتفاق فتتعلق بحقوق الغير ولا يجوز لنا التعرض لحقوق الغير .

لذا مخالفة الغاء هذه المادة قد يوقع الكثير من الناس في مشاكل قانونية ويرتب اعباء حتى على الدولة .

الرئيس : هذه المادة يجب الغاؤها . «ما بتمشي» .

وزير الشؤون المالية : هذه المعلومات موجودة على الافادة العقارية ونحن نعذب الناس مرتين .

الرئيس : الموافقة على الغاء المادة الثامنة والعشرين برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس : صدق .

ارفع الجلسة الى غد الساعة العاشرة والنصف لمتابعة المناقشة على ان نبدأ بالمادة التاسعة والعشرين .

ورفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والاربعين .

الرئيس : تتابع الجلسة .

المادة ٢٨ ، البارحة تقرر الغاؤها بشكل سريع ولكن تبين فيما بعد ان هناك مراجعات بشأنها على

انها تهم الناس وابقاؤها فيه مصلحة لهم. فلا بد من الغاء الالغاء اولا، رغم موافقة الحكومة على الغائها.

الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، ابراء الذمة التي غيناها هذا خطأ، انا بتقديري اذا لم نكن قد رتبنا اوضاعنا بعد، من الممكن القول مثلا: «تعلق احكام... لمدة سنة، سنة ونصف... او سنتين» ريثما يصار الى ترتيب اوضاع براءة الذمة بما يضمن عملية تسهيل المعاملة لكن من حيث المبدأ لا يجوز الغاء وسيلة للحصول لصالح الخزينة، لا براءة الذمة ولا افادة التخطيط والاتفاق. لذا اتمنى ان تجري كتسوية فيقال «تعلق احكام المواد» لكن الغاءها... .

الرئيس: لا اريد العودة الى القانون كله اذا كنتم لا تريدون الغاء المادة فأكمل القانون لا مانع لدي. الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، ما زلنا نتكلم عن تأمين موارد للخزينة وعن التقشف وقد ملأنا القاعة كلاما عن ذلك.

هذه المادة لا مكان لها هنا، بمضمونها الدستوري. الوسيلة الوحيدة لتحسين اسلوب البلديات موجودة في هذه المادة.

الرئيس: اذا انتهينا من المادة ٢٨ فقد جرى التصويت عليها ولكنني اردت استشارتكم بشأنها. المادة التاسعة والعشرون: تعدل الرسوم التصوص وفقا للاسس والقيم والمعدلات المبينة في الجدول رقم ٩ الملحق بهذا القانون. هذه المادة معلقة لانها ترتبط بالجدول المتبقية تتلى المادة الثلاثون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثلاثون - تعدل الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٦ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ لتصبح كالآتي:

تبت بطلبات الخضوع لطريقة التكاليف المقطوع شرط مراعاة المستوى الحقيقي لحصيلة الضريبة لجنة مشتركة يشكلها وزير المالية من:

- رئيس مصلحة الواردات، رئيسا
- رئيس مصلحة التجهيز السياحي، عضوا
- رئيس دائرة الضرائب غير المباشرة، عضوا
- رئيس المالية في كل محافظة، عضوا مقررا.

في حال اجتماع اللجنة لبت طلبات الخضوع لطريقة التكليف المقطوع للاماكن الواقعة في محافظة بيروت
يحل محل رئيس دائرة الضرائب غير المباشرة في العضوية موظف في مديرية المالية العامة من الفئة الثالثة على
الأقل. ويكون رئيس دائرة الضرائب المباشرة في هذه الحالة عضوا مقررًا.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثلاثون.

تلى المادة الحادية والثلاثون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الحادية والثلاثون - تخفيض الغرامة المفروضة على رسوم السير والرسوم البلدية بنسبة تسعين بالمائة على ان
تسدّد الغرامة المخفضة مع الرسم المتوجب في مهلة أقصاها ٣١/١٢/١٩٩٨.

تحدد دقائق تطبيق هذه المادة بقرار يصدر عن وزير المالية ووزير الداخلية بما يتعلق برسوم السير وبقرار
يصدر عن وزير المالية ووزير الشؤون البلدية والقروية بما يتعلق بالرسوم البلدية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، وكأننا نقول هنا للناس لا تسددوا الا لنهاية سنة ١٩٩٨. اعتقد يجب ان نقول:
«عن الاعوام السابقة» وبدلاً من «٣١/١٢/١٩٩٨» نضع ٣٠/٦/١٩٩٨.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، ما تفضل به السيد رئيس الحكومة صحيح في النص كما ورد هنا فان الرسم
المتوجب خلال العام ٩٨ لا يدفعه احد، فيبقى الى آخر السنة ويدفع مع الغرامات الموجودة
سابقاً، لذلك اقترح تعديلاً هو الآتي: «تخفيض الغرامة المفروضة على رسوم السير والرسوم
البلدية الحاصلة لغاية نهاية سنة ١٩٩٧ بنسبة ٩٠٪ على ان تسدد الغرامة المخفضة في مهلة اقصاها
٣٠/٦/١٩٩٨» ونحذف عبارة «مع الرسم المتوجب» كما يبقى دفع الرسم المتوجب مستقلاً
يدفعه كل فرد.

الرئيس: الكلمة للزميل شاكراً ابو سليمان.

شاكراً ابو سليمان: دولة الرئيس، هناك ما هو اوسع من هذه المادة لانها محصورة برسوم الميكانيك وبالرسوم
البلدية، ماذا عن الرسوم والضرائب المالية المتأخرة؟

نريد ان نعرف من الحكومة ما هو مصيرها لانها غير مذكورة في هذه المادة يجب ان نزيدها كي

تشمل كامل الضرائب والرسوم المالية مع الرسوم البلدية والميكانيك، نقترح زيادتها هي ايضا مع اعفائها من ٩٠٪.

الرئيس: الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، اما ان نلغي الغرامة ونطلب من الناس الدفع متى شاءوا واما ان نعمل على غرامة محترمة.

نحن اقررنا قانونا وطبقناه واخذنا بالاعتراض واصدرنا كل القرارات اللازمة، وابتداء من سنة ١٩٩٧ يدفع الناس الغرامة كما يجب، من الصعب ان تأتي الآن ونلغيها.

شاكر ابو سليمان: لا نريد الغاءها، لكن ماذا عن الامور المتأخرة، هل النص الوارد في موازنة سنة ١٩٩٧ والمتعلق بالغرامات ينتهي بنهاية سنة ١٩٩٧ ام انه سيبقى مستمرا؟

السؤال: هل ينتهي مفعول الموازنة بنهاية السنة وعندما تأتي موازنة السنة الجديدة. اريد ان اسمع رأي وزير الشؤون المالية بهذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة للسيد وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، النص ساري المفعول والامور حارية ومستمرة لاعطاء الاعفاءات هذه فقط منذ السنة الماضية وقد اوجدت نظاما لهذا الامر وBAREME يطبق على كل المواطنين دون استثناء، لا فرق بين هذا وذاك.

شاكر ابو سليمان: دولة الرئيس، نرجو ان يسجل في المحضر ان الاعفاء من الغرامات المالية والبلدية المنصوص عنه في موازنة ١٩٩٧ ما زال بالنسبة ذاتها ساري المفعول.

الرئيس: يسجل هذا الامر.

من يوافق على اقتراح التعديل الذي تقدم به الزميل محمد يوسف بيضون برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق الاقتراح.

الموافقة على المادة.

الرئيس: صدقت المادة الحادية والثلاثون معدلة.

تتلى المادة الثانية والثلاثون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية والثلاثون - تضاف الى المادة ٤٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ وتعديلاته (قانون رسم الطابع المالي) الفقرة (٥) الآتية:

٥ - يمكن للمصارف اصدار كشوفات الحسابات الشهرية بطريقة اعداد وتغليف اوتوماتيكية بعد وضع رقم متسلسل لكل كشف حساب ويجاز لها تأدية رسم الطابع المالي المقطوع المتوجب على هذه الكشوفات نقدا» (بدلا» من لصق الطابع).

- تسدد المصارف قيمة رسم الطابع المالي المقطوع خلال مهلة اسبوع من تاريخ تنظيم هذه الكشوفات.

- تحدد دقائق تطبيق هذه المادة بقرار يصدر عن وزير المالية.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، نحن طبعاً لسنا ضد عمليات التسهيل اطلاقاً، لكن كيف سيتم ضبط عملية كهذه؟ من الممكن ان تعطى البنوك كشوفات عديدة لا قواعد لها تضبطها في عملية التسديد. رغم ان عملية الطابع مزعجة قليلاً، لكنها من الممكن ان تضبط بطريقة افضل.

اليوم يمكنك ان تجد كشوفات للناس دون طوابع فتفرض الجزاء عليها بينما في حينها لا يعود بإمكانك التدقيق بما هي الكشوفات المأخوذ عليها او غير المأخوذ عليها، وما هي ضوابطها؟

وزير الشؤون المالية: هذا الموضوع طبيعي لتسهيل الامور على المصارف وعلى المواطنين، وللتسريع ايضاً.

تصدر آلاف الكشوفات كل شهر، وبالتالي فعملية لصق الطابع يتم بطريقة تقنية حديثة هناك آلات وسم وهذه كلها منمرة يغلقونها، يأتون بالبلغ ويدفعونه في المالية عن طريق آلة الوسم، حيث تستوعب اذا افترضنا لغاية ٢٠ مليون ليرة. يضعون لها ورقة خاصة تقفل وترصرص، وبالتالي تشرع الآلة بالطباعة الى ان تستنزف كامل المبلغ، بعد ذلك تملأ مرة اخرى.

هذه الطريقة لتسهيل العملية، وهي آلية اعتمدناها سابقاً مع شركات الخليوي وتعتبر فعالة كعملية وسم على الفاتورة، نستعملها الآن بالنسبة للمصارف بهذا الشأن والعملية اختيارية وليست اجبارية، في استعمال اما الطابع واما الوسم.

الرئيس: الموافقة على المادة الثانية والثلاثين برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية والثلاثون.

تلى المادة الثالثة والثلاثون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة والثلاثون - تستوفي وزارة العمل والمديرية العامة للأمن العام الرسوم المنصوص عنها قانوناً «بدلاً» لاجازة العمل والاقامة السنوية من الاجانب عن الفترات السابقة لتاريخ طلبهم تسوية أوضاعهم. اما في

حال عدم امكانية الاجنبي اثبات تاريخ دخوله فيستوفى منه رسم يعادل رسوم سنتين لكل من اجازة العمل وجواز الإقامة.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، لدي ٣ ملاحظات على المادة ٣٣، كما يقولون كمن «يفتح ابوابا مسكرة» العمال عمال بالنهاية وواضعهم لا يحسدون عليها، هذه المادة وخاصة انها منقوصة اذا لم يتمكن العامل من دفع الرسم كي يسوي وضعه. اين الفقرة المتممة التي تحدد ماذا يفعل؟ هذا صحيح . . ماذا.

الرئيس: زاهر الخطيب: لو قلنا مثلاً مطلوب من رب العمل ان يصرح او يعلن، هذه المادة تقتصر على التقيد بالدفع والشخص في الاساس يأتي لانه لا يستطيع العيش. ينبغي تنظيم اوضاع العمالة الاجنبية، ان الالوان ان ننظم الوضع، لكن ليس بهذا «الشلف» هذه شلفة في الموازنة.

الرئيس: ماذا تقترح؟ زاهر الخطيب: اقترح الغاء المادة على ان يندرج القانون قانونيا لينظم عملية العمالة الاجنبية. الرئيس: من يوافق على اقتراح الزميل زاهر الخطيب بالغاء المادة الثالثة والثلاثين. الموافقة برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح. من يوافق على المادة الثالثة والثلاثون كما وردت. الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والثلاثون.

تلى المادة الرابعة والثلاثون.

تلّيت المادة الآتي نصها.

المادة الرابعة والثلاثون: تعدل المادة ٣ من القانون رقم ٨٧/٤٩ تاريخ ١١/٢١/١٩٨٧ (تعديل بعض احكام قانون المحاسبة العمومية، الاجازة للادارات العامة ذات الموازنات الملحقه والمؤسسات العامة والبلديات فتح حسابات جارية مستقلة بهم في مصرف لبنان) بحيث تصبح كما يأتي:

المادة ٣ الجديدة -

١ - خلافا لاي نص عام او خاص ولا سيما احكام قانون المحاسبة العمومية المنفذ بالمرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠ وتعديلاته واحكام قانون النقد والتسليف المنفذ بالمرسوم رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١/٨/١٩٦٣ وتعديلاته يمكن للادارات العامة ذات الموازنات الملحقه والمؤسسات العامة والبلديات وسائر الاشخاص المعنويين والهيئات والمؤسسات والمراكز الصحية الاجتماعية ومراكز الخدمات الشاملة، فتح حسابات جارية مستقلة بهم في مصرف لبنان، ولا يجوز لهم فتح حسابات خاصة بهم في المصارف الخاصة.

٢ - على الادارات والمؤسسات والبلديات والاشخاص المعنويين والمراكز الصحية الاجتماعية ومراكز الخدمات الشاملة، اقفال الحسابات المفتوحة باسمهم في المصارف الخاصة في مهلة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القانون، وتحويل ارصدها الى حسابات تفتح في مصرف لبنان وفقا لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة.

الرئيس: ما معنى هذا؟

هذه المادة تلغي حوالي مئة قانون، الكلمة لدولة الرئيس سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس، لمصرف لبنان فروع في مراكز المحافظات، ولكن البلديات منتشرة في كل لبنان، ماذا تفعل البلديات النائية عن مراكز المحافظات اين تضع الاموال؟

الرئيس: حتى ان مصرف لبنان لا يوجد في كل المناطق كيف تأتي بالناس من الشريط الحدودي الى صور او النبطية.

سليم الحص: هذه ستعقد كثيرا عمليات البلديات والمؤسسات.

الرئيس: الكلمة للزميل حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، بالاضافة الى ذلك خاصة المراكز الاجتماعية الموزعة على كل الاراضي اللبنانية اين فروع مصرف لبنان القريبة للمراكز الاجتماعية؟ ليس فقط في الشريط الحدودي، في كل مكان. أمر آخر هذا الموضوع يحتاج الى قواعد نحن نقوم بتعديل قانون النقد والتسليف وقانون الادارات العامة بنص عابر لا محل له في هذا القانون في الواقع. لذلك اطلب اسقاط هذا النص من المشروع.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، اقترح ان يكون ذلك ضمن اطار حسابات الخزينة كي يبقى خاضعا لرقابة المالية لانها حسابات خزينة في المصرف يوضع عليها «خ خ» هذا معروف كي تبقى خاضعة لرقابة وزارة المالية ولا نفلت الامور.

الرئيس: ما علاقة هذا الموضوع بالموازنة وما هو تأثيره لماذا لا نضعه في قانون موازنة عامة لماذا لا تأتي بقانون خاص لا افهم.

الكلمة للزميل محمد فنيش .

محمد فنيش : دولة الرئيس ، لا يجوز ان يكون لدينا وزارات وادارات تفتح حسابات بمصارف خاصة ، دون ان تكون هذه الحسابات خاضعة للرقابة في نفس الوقت لا يمكن ان نخلق مادة نعقد فيها على بعض السلطات المحلية ونلزمها باجراءات مالية تعجز عن انجازها .

لذلك اقترح ان نشطب البلديات نبقى هذا النص محصورا فقط بالوزارات والمؤسسات العامة .
كلا ، كلا . الرئيس :

انا ارى ان تأتوا بمشروع قانون مستقل بهذا الامر .

الكلمة للزميل حسن علوية .

حسن علوية : دولة الرئيس ، بالنسبة الى هذا النص بالاضافة لتعقيده بالنسبة للبلديات ، هناك ايضا المراكز الصحية والخدمات الشاملة وسأعطي مثالا على ذلك : مؤسسات الخدمات الشاملة العاملون فيها ليسوا تابعين للقطاع العام ولا لوزارة عمل الشؤون الاجتماعية لا سيما وان المسؤولين فيها والعاملين ليسوا اجراء ولا بالفاتورة هناك جمعيات اهلية تهتم بشؤونهم وهذه المادة ستقضي على هذه المراكز لذلك اطلب شطب هذه المادة .

الرئيس : الكلمة للزميل صلاح الحركة .

صلاح الحركة : دولة الرئيس ، في الحقيقة البارحة ، خلال مناقشة احدي المواد عن تدوير الاعتمادات قلت : لو لم تكن هناك حاجة لهذه الاعتمادات لما وجدت وبالنسبة للمادة ٣٤ : هذه المادة تشمل مؤسسات وهيئات كثيرة بلديات واشخاص معلويون ، ومؤسسات صحية واجتماعية وغيرها وبالفعل لو لم تكن هناك حاجة لفتح هذه الحسابات خارج مصرف لبنان لما اجاز لها القانون فتح هذه الحسابات .

اذا انا متأكد من انه كانت هناك حاجة وعلى مدى عشرات السنين لوجود حسابات كهذه في المصارف الخاصة هذا من ناحية ومن ناحية اخرى نود ان نعلم من الحكومة ما هي المبررات التي تحتم ادخال هكذا موضوع في صلب الموازنة وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميلة نائلة معوض .

نائلة معوض : دولة الرئيس ، اريد ان اتأكد ان كان ذلك يشمل الجمعيات الاهلية هذا لا يجوز .

قبل كل شيء المراكز الصحية في المناطق النائية كثيرة يجب ان يخصصوا موظفا من اجل هذا الموضوع ، كذلك هناك الجمعيات الخاصة التي عندها CONTRACT مع الدولة .

وافقت الحكومة على الغاء المادة . الرئيس :

الموافقة على الغاء المادة الرابعة والثلاثين برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس: صدق.

تتلى المادة الخامسة والثلاثون.

تلّت المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة والثلاثون - تلغى المادة ٩٣ من القانون ٨٨/٦٠ تاريخ ١٢/٨/١٩٩٨ (الرسوم البلدية) وتستبدل بالنص الآتي:

المادة ٩٣ الجديدة - يفرض على أقساط عقود التأمين، باستثناء عقود التأمين على الحياة وعقود إعادة التأمين، رسم يستوفي لحساب جميع البلديات بنسبة (٦٪) ستة بالمائة من كامل قيمة أقساط العقد وملاحقه.

تتولى شركات الضمان استيفاء هذا الرسم وتؤدي حاصله في نهاية كل ستة أشهر وفي خلال الخمسة عشر يوما» التي تليها الى خزينة الدولة لحساب الصندوق البلدي المستقل مرفقا» بيان مفصل بقيمة الاقساط، ويفرض على كل من يتأخر في تأدية الرسم نقدا» الى صندوق الخزينة الى ما بعد المهلة المحددة غرامة تعادل عشرة اضعاف الرسم المذكور ايا كانت مدة التأخير.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس، لدي تعديل في الصياغة حسب الصياغة المطلوب ان نفرض رسما بلديا على اقساط عقود التأمين ونستثني عقود التأمين على الحياة واعادة التأمين على الحياة. اساسا هذا النص اتى كي يرتب رسما بلديا على اقساط عقود التأمين واضفتم اليه عقود اعادة التأمين والصياغة الموجودة حاليا لا توصل الى هذه الغاية اذا قرأت النص جيدا. عقود تأمين واعادة تأمين على الحياة.

النص هدفه هو ان يرتب رسما بلديا على اقساط عقود اعادة التأمين بالاضافة الى الرسم البلدي على اقساط عقود التأمين في الصياغة هنا: يفرض على اقساط عقود التأمين باستثناء عقود التأمين على الحياة وعقود اعادة التأمين في النص تعارض هنا عقد اعادة التأمين بالمطلق المقصود منها عقود اعادة التأمين على الحياة.

الرئيس: المقصود «عقود التأمين على الحياة».

محمد فنيش: المقصود عقود اعادة التأمين على الحياة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، النص القديم هو نفسه الموجود نقص منه فقط كلمة «وعقود اعادة التأمين» وضعوا في اللجنة: «وعقود اعادة التأمين» لماذا؟ لانه لو قلت: «على عقود اعادة التأمين» عمليا

سيقومون باجراء العقود في الخارج .

محمد فنيش : نحن متفقون على الموضوع لكنني اعترض على الصياغة، الاستثناء الآتي هنا وكأنه اتى استثناء لعقود اعادة التأمين .

يجب ان يقال : يفرض على اصحاب عقود التأمين وعقود اعادة التأمين باستثناء عقود التأمين على الحياة .

رئيس الحكومة : كلا، نحن نريد ان نستثني عقود اعادة التأمين .

الرئيس : اعطني اقتراح النص الذي تريده .

محمد فنيش : نقول : «يفرض على اقساط عقود التأمين وعقود اعادة التأمين . . .

الرئيس : سجل الاقتراح للتصويت عليه .

الكلمة للزميل زاهر الخطيب .

زاهر الخطيب : دولة الرئيس، لدي ٣ نقاط حول هذه المادة اولا : الغاية من هذه المادة اعفاء واستثناء عقود التأمين على الحياة من دفع ٦٪ للبلديات هذا مفهوم لدينا . لكن اذا كنا باتجاه تعزيز البلديات لماذا استثناء واعفاء عقود اعادة التأمين؟

انها نزعة دائمة للتخفيف عن الشركات الكبرى والضخمة لان عقود اعادة التأمين هي عبارة عن هذه الشركات الـ HOLDING وغيرها لماذا نستثنيها؟ استثنينا عقود التأمين على الحياة، فليبق الرسم الـ ٦٪ على عقود اعادة التأمين .

ثانيا : مرة اخرى، يفرض على كل من يتأخر في تأدية الرسم نقدا الى صندوق الرسم المذكور هذا فهمناه لكن ايا كانت مدة التأخير فيها ظلم يمكننا القول عشرة اضعاف اذا تجاوزت السنة وخمسة اضعاف في الستة اشهر، فهناك فرق بين الذي يتأخر يوما واحدا وآخر يتأخر سنة، لا يجوز ان يتساويا بدفع عشرة اضعاف الرسم .

ثالثا : في حال لم يؤخذ بهذين الاقتراحين، على الاقل اطلب شطب عبارة «وعقود اعادة التأمين» كتسوية .

الرئيس : الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل .

علي الخليل : دولة الرئيس، الموضوع واضح كان الرسم البلدي ٦٪ تعفى منه فقط عقود التأمين على الحياة والنص كما هو وارد حاليا سمى شركات التأمين الوطنية والا اذا تركنا النص كما هو فحتما سيذهب الكثيرون الى الخارج كي يؤمنوا وعندها تموت الشركات الوطنية، هذه هي الغاية من هذا النص، اقترح الابقاء عليه كما ورد .

الرئيس : الكلمة للزميل بطرس حرب .

بطرس حرب: دولة الرئيس، لدي ملاحظتان في الموضوع: اولاً: لنوضح امراً، القصد من النص «على اعادة التأمين» المتعلقة بالتأمين على الحياة او «على سائر عقود اعادة التأمين» توضع كلمة «سائر» كي نعلم ان كل عقود اعادة التأمين معفاة من هذا الرسم.

الامر الآخر: ما اثاره الزميل زاهر الخطيب حول الغرامة، انا ارى ان العشرة اضعاف كما هي واردة اقترح ان تكون تصاعدية، ١٠٪ عن كل شهر تأخير هكذا من الممكن ان تصبح اكثر من عشرة اضعاف والذي يتأخر شهراً لسبب ما لا ندفعه العشرة اضعاف بهذه الحال لتكون ١٠٪ غرامة عن كل شهر تأخير.

الرئيس: الكلمة للزميلة نايلة معوض.

نايلة معوض: دولة الرئيس، بالنسبة لما قاله الزميل علي الخليل لا اعتقد ان هناك شركة تأمين في لبنان الا وكانت مرتبطة ومغطاة من شركة تأمين في خارج لبنان خصوصاً في موضوع الحياة مبدأً الغرامة التصاعدي الذي تكلم عنه الزميل بطرس حرب انا اؤيده.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، ملاحظة الاستاذ زاهر الخطيب بمكانها لكن اقتراح الشيخ بطرس حرب قليل لذلك اقترح غرامة تعادل ضعفي الرسم المذكور عن كل سنة تأخير.

الرئيس: دولة الرئيس، أريد ان اسأل سؤالاً: هذه الغرامات أليست على شركات التأمين هل هي فقيرة؟ الشركات التي لا تدفع في الوقت المناسب يجب ان تغرم.

زاهر الخطيب: واضح نحن مع التبريم ومع العشرة اضعاف اذا سمحت بالنظام، انما يقال خمسة اضعاف لمدة ستة اشهر وثلاثة اضعاف لمدة ثلاثة اشهر لكن ليس عشرة اضعاف عن أي يوم، ايا كان التأخير هذا خطأ دولة الرئيس.

شاكر ابو سليمان: عندي رأي اذا سمحت.

الرئيس: تفضل.

شاكر ابو سليمان: وهذا للحكومة، هنالك الرسم على بوالص التأمين عن الاستشفاء سوف تصبح مع ال ٦٪ ١٧٪ سوف يتحملها الاستشفاء اهم بكثير من التأمين على الحياة انا اقترح ان تستثنى ايضا بوالص الضمان المتعلقة بالاستشفاء.

الرئيس: كل من لديه اقتراح يقدمه لي لاطرحه على التصويت اقتراح الاستاذ زاهر ما هو؟

زاهر الخطيب: عشرة اضعاف عن اكثر من سنة وخمسة اضعاف عن التأخير ستة اشهر وضعفان عن التأخير ثلاثة اشهر.

الرئيس: لم افهم شيئاً قدم لي الصياغة.

زاهر الخطيب: اذا تأخر سنة يدفع عشرة اضعاف واذا تأخر ستة اشهر يدفع خمسة اضعاف واذا تأخر ثلاثة اشهر يدفع ضعفين.

رئيس الحكومة: من خلال المناقشة كل شهر ضعف لغاية عشرة اضعاف.

الرئيس: كل شهر ضعف لغاية عشرة اضعاف ويعتبر كسر الشهر شهرا كاملا.
- اكثرية -

الرئيس: صدق الاقتراح.

الموافقة على المادة معدلة.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والثلاثون.

شاكر ابو سليمان: موافقون دولة الرئيس، اقترحي انا هو باستثناء عقود الاستثناء.

الرئيس: الزميل شاكر ابو سليمان يطرح اقتراحه.

شاكر ابو سليمان: باستثناء عقود التأمين على الحياة وعقود الاستشفاء ما هو رأي الحكومة بهذا الاقتراح؟ عقود ضمان الاستشفاء لانهم سيدفعون ١٧٪ وسيحملها المريض هل يعقل ان يدفعوا ١٧٪؟

رئيس الحكومة: يا استاذ شاكر دعنا ندرسها ونرسلها بمشروع قانون وندرسها معا.

شاكر ابو سليمان: «على راسي» لسنا مختلفين.

رئيس الحكومة: ندرسها، نعد بدرسها.

شاكر ابو سليمان: دولة الرئيس، امام المجلس الكريم قضايا الاستشفاء انسانية اكثر من الضمان على الحياة سوف تصبح البوليصة عليها اضافة الى ال ٦٪ الى ال ١٧٪.

بطرس حرب: معه حق.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش.

محمد فنيش: لا توجد زيادة رسم على عقود التأمين، ال ٦٪ التي كانوا يدفعونها لا تسمى زيادة كانوا يدفعونها اساسا كرسم بلدي ونستثني منه الآن فقط عقود اعادة التأمين.

الرئيس: الكلمة للدكتور اسماعيل سكرية.

اسماعيل سكرية: فليبق من دون الاستشفاء وانا لست مع اقتراحه لانه كما حصل وقد تحمست الناس للمدرسة الرسمية بعد غلاء الاقساط الخاصة، وربما يتحمسون اكثر باتجاه الضمان وباتجاه تفعيل المستشفيات الحكومية وشكرا.

الرئيس: تتلى المادة السادسة والثلاثون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة والثلاثون - يلغى نص الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٦٧ من القانون رقم ٦٠ / ٨٨ (الرسوم البلدية) ويستعاض عنه بالنص الآتي:

١ - تفرض رسوم خاصة على الدخول الى الاماكن الاثرية والسياحية.

٢ - تحدد الرسوم والاعفاءات منها بقرار مشترك يصدر عن مديرية المالية العام ومدير عام السياحة ورئيس البلدية المختصة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير السياحة.

وزير السياحة: ورد من الحكومة عدة بنود تتعلق بالسياحة. انا لم اعط في موازنتي ما يتعلق باعلان المهرجانات وكان الاتفاق قد تم، دولة الرئيس على انه يحق لنا ان نعطي SPONSORING لشركات خاصة لكي نقيم المهرجانات ورد القانون من الحكومة في المادة ٣٢، فطار هذا النص في لجنة المال والموازنة، وانا ليس لدي موازنة تتعلق باقامة المهرجانات.

الرئيس: هل عندك اعتماد مخصص للانارة.

وزير السياحة: بالانارة عندي فقط ٢٠٠ مليون لانارة كل الاماكن الاثرية وهذا غير معقول.

الرئيس: بالنسبة للانارة فلنضع حوالي مليار ونصف من الاحتياط اضافة الى المبلغ المخصص لك للانارة.

وزير السياحة: ما يهمني هو انارة الامكنة الاثرية. من اين وكيف هذا امر آخر.

الرئيس: يسجل ذلك في المحضر.

وزير السياحة: المادة ٤٦ وردت من مجلس الوزراء وتنص على ما يلي: «استثناء من الاحكام المتعلقة برسم الخروج يستوفى عن المجموعة السياحية مهما بلغ عدد افرادها رسم خروج يساوي قيمة الرسم...»

المادة ٣٢ التي وردت في موازنة وزارة السياحة نصت على ما يلي: «يجاز لوزارة السياحة الترخيص للجمعيات التي لها علاقة بالآثار والتراث والمهرجانات، استعمال المراكز السياحية والمراكز الاثرية لاقامة مهرجانات سياحية وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء».

هذه المادة شطب في لجنة الادارة والمال وليس هناك من اعتمادات مخصصة لاقامة المهرجانات في وزارة السياحة.

اذا اردنا اقامة مهرجانات بعلبك وصور وجبيل لا توجد اموال في الموازنة، ذكر انه يحق لوزارة السياحة ان تستعين بـ SPONSORING لاقامة هذه المهرجانات وبعرض النص على مجلس النواب الكريم، قامت لجنة المال والموازنة بشطب هذا النص من الموازنة.

الرئيس: ماذا شطبت وماذا ابقيت؟

وزير السياحة: شطبت المادة من قانون الموازنة.

الرئيس: ألم تضع بديلا عنها؟

وزير السياحة: ابدأ.

الرئيس: هذا لا يجوز اطرحها لنا ما هي؟

وزير السياحة: دعوني اكمل تفكيري الموضوعي. المادة ٤٦ نصت على ما يلي حرفيا: «استثناء من الاحكام المتعلقة برسم الخروج يستوفى عن المجموعة السياحية مهما بلغ عدد افرادها رسم خروج يساوي قيمة الرسم المفروض على خمسة اشخاص.

هذا النص ايضا الغته لجنة المال والموازنة ودون ان يصار الى ايجاد نص بديل في مشروع الموازنة المقترحة. وزارة السياحة في قانون انشائها لها حق الرسم وحق الضيافة، عندما انشئت وزارة الثقافة والتعليم العالي انشئت مصلحة استثمار لاستثمار الاماكن السياحية التي اوكلت الى وزارة السياحة انا عندما يكون عندي مصلحة استثمار مبدأ CELUI QUI PEUT LE PLUS PEUT LE اعطي الرسم هنا جاء مشروع الموازنة من الحكومة ينص ويحدد رسم الدخول وزير السياحة ووزير المالية واذا بنا نفاجا في المادة ٣٦ وهذا امر اتمنى التوقف عنده، لعمق التشريع الذي حصل من يعمل الرسم «تحدد الرسوم والاعفاءات بقرار مشترك يصدر عن مدير المالية العام ومدير عام السياحة ورئيس البلدية المختصة»

هل يعقل ان يكون مدير عام هو المسؤول تجاه الوزير والمادة ٦٦ من الدستور؟

الوزير هو المسؤول مباشرة امامكم؟

الرئيس: ماذا تقترح؟ اعطني اقتراحا محددا.

وزير السياحة: انا اريد ان اقول امرا، السياحة في العام ١٩٩٦ ادخلت ٧١٥ مليون دولار وفي العام ١٩٩٧ دخل الى لبنان من الايرادات السياحية في حدود المليار دولار. هذه احصاءات المنظمة العالمية للسياحة واعتبر اهم...

الرئيس: اعطني اقتراحك.

وزير السياحة: انا اقول: «تحدد الرسوم بقرار يصدر عن وزير السياحة ووزير المالية والاعفاءات بقرار من وزير السياحة»، لماذا؟ لانني انا لي حق الضيافة اذا اتاني وفد وارادت استضافته، لا استطع ان اذهب بالقرار الى وزير المالية، هذا امر طبيعي وسهل وهكذا موجود ولا علاقة للمدير العام ولا لوزير المالية بالاعفاءات، هذا من ضمن صلاحياتي انا كوزير سياحة، اذا الاقتراح هو: «تحدد الرسوم

بقرار مشترك يصدر عن وزير المالية ووزير السياحة، اما الاعفاء فيصدر عن وزير السياحة منفردا» .

الرئيس : الكلمة للزميل خليل الهراوي .

خليل الهراوي : دولة الرئيس، عند دراسة هذه المادة في اللجنة المالية في الحقيقة وردت المادة في مشروع الحكومة وكانت تنص على صلاحية وزير السياحة وايضا وزير المالية .

من خلال النقاش في اللجنة المالية عرضنا ان نضيف مسؤولية رئيس البلدية وعندما عرضنا اضافة مسؤولية رئيس البلدية قال وزير الدولة للشؤون المالية لا يجوز ان يكون مستوى وزير مع مستوى رئيس بلدية .

فلذلك احتراماً لمسؤولية الوزير قيل لنجمع بين رئيس البلدية والمدير، من هذا المنطلق قلنا نحن ليس الوزير انما المدير اذا رايتم الآن ان يكون وزير مع رئيس بلدية فلا مانع لدينا، نحن بالاساس اردنا ان ندخل في هذه المسؤولية، رئيس البلدية فقط هذا هو المقصود .

الرئيس : الكلمة للزميل زاهر الخطيب .

زاهر الخطيب : دولة الرئيس، لا الوزير ولا المدير، الاثنان غلط، يلغى نص الفقرتين (١) و(٢) من المادة (٦٧)، والمادة (٦٧) من قانون الرسوم البلدية اعطت صلاحية فرض الرسوم وتعديل الرسوم للمجلس البلدي، للسلطة التقريرية .

نقرأ المادة التي تحاولون الغاءها، المجالس البلدية نريد ان نعززها ولا نريد ان نلغيها لصالح مدراء ووزراء، واذا كنا نحن على ابواب انتخابات بلدية فيجب ان نعزز مواقع المجالس البلدية، هي تتصرف لا مدير ولا وزير .

وزير السياحة : هذا رسم مالي، لا علاقة للبلدية به .

زاهر الخطيب : اقرأ نص المادة يا معالي الوزير .

دولة الرئيس، التعاطي مع البلديات سابقا كان قائما بشكل خاطيء جدا، اليوم على ابواب انتخابات بلدية لا يجوز ان نتعاطى مع المجالس البلدية بازدراء، مجالس البلدية لها عشرات المليارات بذمة الخزينة، في المقابل عندما تطلب سلفة خزينة يطلبون منها فوائد بنسبة ١٧٪ انا لا افهم كيف تكون بلدية دائنة للدولة بعشرة مليارات، تطلب احسانا سلفة خزينة فيقولون لها: قبل ان ندفع لك مليارا هناك ١٧٪ فائدة، ان روحية احتقار المجالس البلدية والتعاطي معها طوال هذه السنوات لا يجوز ان تستمر من المفترض ان يكون هذا الامر من صلاحية المجالس البلدية، تحدد الرسوم والاعفاءات منها بقرار من المجلس البلدي .

الرئيس : الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني .

حسين الحسيني: دولة الرئيس، اننا نخلط بين امرين، اننا نخلط بين صلاحية وزير السياحة باعفاء الضيوف الذين يستنسبهم، وهو يستضيف وهذا الامر لا علاقة له لا بقانون البلديات وبقانون الرسوم البلدية ولا بأي شيء. هذا الامر له علاقة بصلاحيات وزارة السياحة، هذا على حدة، نحن نخلط القوانين ببعضها ونستنبط قانونا ما انزل الله به من سلطان، لا رئيس البلدية ولا مدير عام السياحة ولا مدير عام المال الذي يفرض ذلك، هناك مجلس بلدي، المجلس البلدي في نطاقه البلدي هو الذي يفرض الرسوم حسب قانون الرسوم البلدية الصادرة في العام ١٩٩٨ لذلك فهذا النص كله من اوله لآخره لا محل له.

بالنسبة لهذا الرسم وغيره من الرسوم الواردة في القانون ٨٨/٦٠ يكفي ان نتذكر انه في العام ١٩٩٨ وكم كان سعر صرف الليرة، وعلى اساس سعر صرف الليرة سنة ١٩٨٨ نظمت معدلات الرسوم البلدية.

الآن نطل في ايار المقبل على انتخابات بلدية، ما هذا الجهد الانتخابي الذي نريد ان يكلف الشعب اللبناني فيه بأن يقدمه لكي ينتخب مجالس بلدية، بماذا نكافئ هذا الجهد الانتخابي باعدام موارد البلديات المنصوص عليها في القانون، بالعكس مطلوب منا ان نضع هذا القانون برمته، قانون ٨٨ برمته حتى نعدل معدلاته حتى نواجه ونكون على استعداد لتأمين موارد مالية للبلديات. انا اقترح شطب المادة جملة وتفصيلا من قانون الموازنة.

الرئيس: شطب المادة؟

حسين الحسيني: جملة وتفصيلا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، كما ورد المشروع من الحكومة لا يحدد عن أي رسم بلدي، ينص على انه تفرض رسوم خاصة الآن اذا اردنا ان نقول يفرض رسم بلدي، عندئذ ما قاله دولة الرئيس محق.

نقول يفرض رسم بلدي بموجب قانون البلديات، المجلس البلدي يحق له ان يحدد الرسم اما اذا كان سيبقى نص الفقرة الاولى «تفرض رسوم خاصة» كما هو فانا اقول ان الحق مع الوزير فتوش، نحن عندما نفوض أي جهة بفرض رسوم والاعفاء منها، يجب ان نفوض السلطة التنفيذية التي نستطيع ان نحاسبها. نحن نستطيع ان نحاسب وزيرا ولكننا لا نستطيع ان نحاسب مديرا عاما ولا رئيس بلدية. امامنا واحد من اثنين: اما الاكتفاء بالشق الاول ونقول: «رسم بلدي» او اذا اردنا ان نترك الشق الاول كما هو فيجب ان نفوض الوزير عوضا عن المدير العام. الكلمة للزميل ابراهيم بيان.

الرئيس:

دولة الرئيس، اريد ان الفت نظر معالي الوزير الى بعض الامور الخاصة بهذه الرسوم.

ابراهيم بيان:

اولا: ضرورة التمييز بالنسبة للرسوم بالنسبة لطلاب المدارس وبالنسبة لاهل المدينة مهما كان

اسم المدينة، لا اتكلم عن بعلبك بشكل اساسي، وبالنسبة لقضية المواطنين اللبنانيين بشكل عام والاجانب. هذه التسعيرات يجب ان تدرس بشكل أي يجب ان يكون هناك تمييز بين الناس. الموضوع الثاني دولة الرئيس، موجه ايضا باتجاه معالي الوزير ويتعلق بما حصل في العام الماضي بالنسبة لمهرجانات بعلبك يا دولة الرئيس، استخفوا بسكان المدينة حتى ال Guichet لبيع التذاكر وضعت خارج بعلبك وكل شيء كان خارج بعلبك.

الرئيس: لنبق في موضوع المادة.

ابراهيم بيان: لا مشكلة بالنسبة لنص المادة من رأيي ان تبقى كما هي مع الابقاء على دور رئيس البلدية.

الرئيس: الكلمة للزميل انور الخليل.

انور الخليل: دولة الرئيس، في هذا الموضوع اعيد النص، ورد من الحكومة بشكله الحقيقي الذي يتناسب مع ما تفضل به معالي الوزير وبالنتيجة هو النص الذي اتى من الحكومة.

١ - «تفرض رسوم خاصة - بعد الالغاء - على الدخول الى الاماكن الاثرية والسياحية،

٢ - تحدد الرسوم والاعفاءات منها بقرار مشترك يصدر عن وزراء المالية السياحة والشؤون البلدية والقروية».

هكذا ورد النص من الحكومة فأذكر بذلك لانه بالفعل هناك اشكالية بالموضوع الذي اثاره معالي الوزير فيما يتعلق بالسلطة النهائية في أي وزارة كانت واشير الى ما تفضل به الدكتور علي الخليل بأنه وردت هنا «رسوم خاصة» ليست رسوم بلدية فقط «رسوم خاصة» بمعنى انها اضافة الى ما يمكن ان يفرض من رسوم بلدية وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم السيد.

ابراهيم السيد: دولة الرئيس، اولاً: الرسم على الدخول الى الاماكن الاثرية في القانون الاساسي هي رسوم يضعها المجلس البلدي الانتقال بالقانون من صلاحية مطلقة للمجلس البلدي الى لا صلاحية هذا كلام غير صحيح ابداً.

لذلك حتى نعطي للسلطة المحلية او للادارة المحلية صلاحيات معينة حتى تستطيع ان تتحرك فيها، نحن مبدئياً مع ابقاء صلاحية الرسم البلدي للمجلس البلدي واذا لا نحن مع المجلس البلدي ومع وزير المالية ومع وزير السياحة.

الرئيس: الكلمة للرئيس سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس، انا مع اناطة امر تحديد الرسوم والاعفاءات للوزراء المختصين ووزراء السياحة والمالية والشؤون القروية والبلدية ولكن كون البلدية معنية مباشرة بهذه الرسوم انا اقترح ان يضاف في آخر العبارة «وبعد استطلاع رأي رئيس البلدية المختصة».

الرئيس: استطلاع ماذا؟

سليم الحص: استطلاع رأي يتوقفون عند رأيه.

الرئيس: قدم الاقتراح.

سليم الحص: بعد استطلاع رأي مجلس البلدية المختصة.

الرئيس: الكلمة للدكتور انطوان حداد.

انطوان حداد: دولة الرئيس، انا اتعجب، هذه الاماكن الاثرية والسياحية هي ثروة وطنية وليست محلية. يجب

ان تستوفي ضرائبها البلديات لهذا السبب فالبلديات لها رسم لان هناك خدمة لهذه الاماكن من قبلهما، من هذا الرسم العام الذي يجب ان يكون لوزارة السياحة وما تفضل به الزميل انور الخليل هو صحيح للصياغة لانه تكون هناك لجنة تتألف من وزير السياحة ووزير المالية ووزير البلديات لتحديد هذا الرسم وتوزيعه.

الرئيس: الكلمة للزميل بهاء الدين عيتاني.

بهاء الدين عيتاني: دولة الرئيس، الاستاذ ابراهيم بيان تحدث عن طلاب الجامعات والمدارس، انا اقترح اعفاء طلاب المدارس والجامعات من هذه الرسوم.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، في الحقيقة اخذ الموضوع وقتا كبيرا في اللجنة المالية، لانه في العام ١٩٩٨ لم تكن

وزارة البلديات موجودة، هذا اولاً، الآن اصبح هناك وزارة للبلديات وضروري ان تكون الوزارة داخلة في الموضوع وضروري كما قال الزملاء ان يكون للبلدية ليس رأياً فقط بل رسمها الخاص يجب ان نضع نصاً يشير الى ما قاله دولة الرئيس سليم الحص أي بعد استطلاع المجلس البلدي ونؤكد في النص ايضا ان هناك مرسوما للبلديات وبوجود وزارة البلديات فان وزارة السياحة هي مكلفة بصيانة المواقع لذا يجب ان يكون لها رأي.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش.

محمد فنيش: هذا تعديل للقانون رقم ٨٨/٦٠ له علاقة بالرسوم البلدية نحن نعدل رسوما بلدية من

صلاحيات المجالس البلدية دون ان يكون للبلديات أي دور هذا شأن له علاقة بثلاثة امور:

- شأن له علاقة بالسياحة وتنشيطها وتشجيعها امر طبيعي.

- شأن مالي لان هناك عائدات تعود لخزينة الدولة.

- وشأن بلدي يتعلق برسوم للبلديات.

- ينبغي ان نجد صيغة نوفق فيها بين دور هذه السلطات.

الرئيس: تفضل معالي الوزير بالصيغة الحكومية.

وزير السياحة: دولة الرئيس، بالصيغة الحكومية اجل، انما هناك اسباب موجبة، المادة (٦٧) تنص على ما يلي: «يمكن للبلدية ان تفرض رسوما خاصة» لا يوجد نص الزامي عندما نفسر قواعد قانونية لا يوجد «يجب» او «الزام» انما «يمكن».

آخر نص يتضمن «يعود نصف حاصل الرسوم الى البلدية ويعود النصف الآخر الى خزينة الدولة» اعني في نص المادة (٦٧) ابقينا على الفقرة الاخيرة بأن تبقى مناصفة نحن عندما نأخذ عشرة الاف ليرة على دخول مدينة بعلمك خمسة الاف لبلدية بعلمك وخمسة تعود للخزينة، وهذا من ضمن الانماء المتوازن، وكل المناطق السياحية، هذا القانون صادر في العام ١٩٩٨ في العام ١٩٩٤ صدر قانون مصلحة الاستثمار للاماكن السياحية للسياحة.

فأنا عندما اريد ان استثمر الاماكن السياحية تقول لي ان لا احدد رسما. فاذا اردنا ان نتكلم عن التسلسل المنطقي للقانون. القانون اللاحق يؤخذ به قبل القانون السابق. كيف ساستثمر؟ الجواب هو عن طريق التمويل، وبالتالي على وزارة الثقافة ان تعمل وتقوم بالصيانة.

الرئيس: يا معالي الوزير ماذا تقترح؟

وزير السياحة: اقترح ان يحدد الرسم كما تفضل الرئيس الحص بقرار من وزير السياحة، ووزير المالية ووزير الشؤون البلدية والقروية، او وزير المالية والسياحة بعد استطلاع رأي البلدية المختصة.

رئيس الحكومة: لحظة دولة الرئيس، هذا هو النص المقترح.

الرئيس: اعطني نسخة عنه.

رئيس الحكومة: نفس النص الذي ورد بمشروع الحكومة، وهو ينص على ما يلي: «يلغى نص الفقرتين (١) و(٢) من المادة ٦٧ من القانون رقم ٨٨/٦٠ (الرسوم البلدية) والاستعاضة عنه بالنص التالي:»

١ - تفرض رسوم خاصة على الدخول الى الاماكن الاثرية والسياحية.

٢ - تحدد الرسوم والاعفاءات بقرار مشترك يصدر عن وزراء المالية والسياحة، والشؤون البلدية والقروية بعد استطلاع رأي المجلس البلدي.

الرئيس: اريد اقتراحات محددة اذا سمحتم.

الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، لا مانع لدي ان يتم استعمال الرسوم التي تقترحونها، فالبلدية لها شخصية اعتبارية مستقلة اداريا وماليا وهي التي تأخذ القرارات، وزير الشؤون المالية ليس له سلطة رئاسية على البلدية، وبالتالي احلال وزير البلديات محل البلدية امر يضرب استقلالية البلدية، ويضرب صفتها كادارة عامة.

القانون رقم ٨٨/٦٠ ينبغي ان لا يمس في هذه المادة. اليوم تريدون اعطاء وزير السياحة امكانية فرض رسوم خاصة على الاماكن السياحية، اعطوه ولكن ضمن ضوابط. هذه اول مرة تحصل، افهم ان تمنحوه صلاحية الاعفاء، اما ان تمنحوه صلاحية ان يقوم هو بتحديد الرسم فهذه اول مرة يحصل فيها مثل هذا الامر، اقتراحي المحدد هو شطب هذه المادة لانها تنطبق على أي شيء من اصول التشريع، اما وان شيئا مهما بالامكان استخدامه فلماذا لا يتم اعداد قانون له وبالتالي يؤتى به الى المجلس النيابي؟

الرئيس: الكلمة لرئيس اللجنة المالية خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، بالاساس هذا الرسم هو رسم بلدي، ثم بعد ذلك كما تفضل وزير السياحة وقال: فان الاماكن الاثرية اصبحت تابعة له ولكن في الاساس هو رسم بلدي.

لذلك اصر ان يبقى هذا الرسم في المجلس البلدي وخاضعا لرقابة وزير السياحة والمالية.

الرئيس: ما هو اقتراحك؟

خليل الهراوي: الاقتراح هو: رسم يحدد المجلس البلدي ويخضع لرقابة وزير السياحة والمالية.

الرئيس: الكلمة للزميل عبدالله قصير.

عبدالله قصير: هذا الاقتراح من الممكن ان يحل المشكلة، أي ان يكون الرسم مقترحا من قبل المجلس البلدي ويوافق عليه وزير المالية ووزير السياحة.

اعتقد ان هذا الامر يعطي المجلس البلدي دورا اساسيا.

الرئيس: الرئاسة تقترح ما يأتي:

المادة (٣٦) تقول: الثلاثة الاسطر الاولى تبقى كما هي، ثانيا: تحدد الرسوم والاعفاءات منها

بقرار يصدر عن المجلس البلدي، وخاضع لموافقة وزير السياحة والمالية.

الموافقة على هذا الاقتراح برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق.

الموافقة على المادة السادسة والثلاثين معدلة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة والثلاثون.

الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: في موضوع السياحة يوجد مادتان في مشروع قانون الحكومة المتعلق بالموازنة لم تردا في النص، اذ ان اللجنة المالية حذفتهما وقد تطرق اليهما وزير السياحة. «يجاز لوزارة السياحة الترخيص

للجمعيات التي لها علاقة بالآثار والتراث والمهرجانات باستعمال المراكز السياحية او المراكز
الاثرية لاقامة مهرجانات سياحية وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء. هذا النص تم شطبه، هل
من الممكن طرح هذا الامر على المجلس؟

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس السيد حسين الحسيني.

حسين الحسيني: ١ - لقد ورد في مشروع قانون الموازنة، لجنة المال والموازنة حذفته. الآن نقوم بقراءته أي بمعنى
آخر نحن لم ندرسه.

٢ - الآن السؤال هو: ما علاقة هذا الامر بقانون الموازنة من قريب او بعيد؟ ما اتصاله بقانون
الموازنة؟

الرئيس: يجب ان يترك المجال هنا حتى تستطيع الجمعيات ان تقوم بمهرجانات سياحية وبالتالي يمكنها ان
تدر مالا.

حسين الحسيني: نضع لها قانونا يمكنها من ان تعمل ما تريده.

الرئيس: حسنا، نتركها الآن.

تتلى المادة السابعة والثلاثون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة والثلاثون - تلغى الفقرة الاولى من المادة ٩٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩
(قانون ضريبة الدخل وتعديلاته) ويستعاض عنها بالنص الآتي: يوضع تحت تصرف اللجنة المذكورة
بصفة أمين سر مراقب الضرائب (رتبة أولى) من الدائرة المختصة يمكنه ان ينوب عن المقرر عند الاقتضاء ولكن لا
يجوز له او للمقرر الاشتراك في التصويت.

الرئيس: الموافقة على المادة السابعة والثلاثون برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة والثلاثون.

تتلى المادة الثامنة والثلاثون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة والثلاثون - عدّل نص المادة ٧٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٨ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ (تنظيم
الملكية المشتركة في العقارات المبنية) بحيث يصبح كما يأتي:

اذا كان طلب القيد يتناول بناء «مسجلا» على الصحيفة العينية حسب الأصول او يتناول في آن واحد قيد
الانشاءات أقساما» وفقا» لأحكام هذا المرسوم الاشتراعي، فان الرسم المترتب هو (١٪) واحد بالمائة.

الرئيس: الكلمة للزميل علي الخليل.

علي الخليل: كان الرسم في النص الاساسي ٢ بالالف، حاليا رفعت الحكومة هذا الرسم الى ١٠ بالالف أي ١ بالمئة وهذا لا يجوز أي انها عمدت الى رفع الرسم خمسة اضعاف. الحقيقة ان هذه الزيادة كبيرة جدا لذلك اقترح ان يتم رفع الزيادة من ٢ بالالف الى ٥ بالالف مثلاً، اما لحدود ١٠ بالالف فهذا غير معقول.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: نفس الفكرة خصوصاً وانه قد تبين مؤخرًا ان الهوية المغطاة تكلف ثلاثة الاف ليرة، البارحة حددنا سند الملكية بـ ٥٠٠٠٠ ليرة وهذا يعني انها لن تكون اهم من الهوية المغطاة. فزيادة الرسوم بهذا الشكل الاعتباري يجب الحد منه، لان الناس تعيش حالة ضائقة شديدة فرفع الرسم من ٢ بالالف الى ١ بالمئة يعتبر فارقا كبيرا لذلك اتبنى اقتراح الزميل علي الخليل.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، اتحدث عن موضوع له علاقة بأمرين.

الانشاء والافراز.

عمليا الانشاء والافراز فعندما يقوم شخص ما بتقديم طلب لاجل الانشاء والافراز فيأخذون منه ١٪ وهذا لم يتغير. اما اذا كان منجزا مسألة الانشاء ثم اتى لعمل الافراز فالكلفة التي تتكبدها الدولة والاجراءات هي التي تعادل ١٪. ولذلك لم تتغير، الكلفة التي يدفعها المواطن عندما يقوم بعمل انشاء وافراز في الوقت نفسه وهي لا زالت ١٪.

نحن نعدل بالنسبة للشخص الذي انجز الانشاء منذ زمن، والآن يرغب في عمل الافراز، فالجهد التي تتكلفه الدولة في الحقيقة يعادل ١٪.

اما وان نقول له الآن عليك بأن تدفع ٢ بالالف فالاكلاف التي تتكلفها الدولة تبلغ اكثر بكثير من موضوع ٢ بالالف.

الرئيس: بطرح اقتراح الزميل علي الخليل معطوفا على الاستاذ زاهر الخطيب على التصويت برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

الموافقة على المادة كما وردت برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والثلاثون.

تتلى المادة التاسعة والثلاثون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة والثلاثون - تضاف بعد الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القرار رقم S١٤٤/ تاريخ ١٠/٦/١٩٢٥ العائد للاملاك العمومية الفقرة الآتية:

اما في حال اعطاء اجازة اشغال مؤقتة لمدة تزيد عن السنة الواحدة ولا تتعدى الخمسين فيجب ان تعطى هذه الاجازة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

لا تسري احكام هذه المادة على مخالفات اشغال الاملاك البحرية التي لا تخضع لاية تسوية حتى صدور القانون الخاص بها.

الرئيس: الكلمة للزميل اكرم شهيب.

اكرم شهيب: دولة الرئيس، هذه المادة المقترحة في الموازنة تشكل لنا كوزارة بيئة وكنشطين بيئين خروجاً عن منطق وجود وزارة البيئة. أي اشغال لشاطئ بعد الذي حل خلال السنوات الماضية من ردم وتأجير وتشيد وبناء مرافئ تمثل كارثة بيئية، وكارثة بحق التنوع للحياة البحرية في لبنان.

من موقعنا السياسي وموقعنا البيئي نرفض هذه المادة من حيث المبدأ وندعو الزملاء للتضامن من اجل حماية ما تبقى من الشاطئ وما تبقى من الجبال لان أي تأجير او اشغال سيكون على حساب المواطن لحساب فئة قليلة من المجتمع اللبناني او غير اللبناني، الاشغال للشاطئ يعني ازدياد مشاريع الردم، والردم يعني الصحور والمقالع، والمقالع تعني المزيد من التصحر في جبالنا. الاشغال للشاطئ يعني شفت الرمال وشفط الرمال يعني القضاء على الحياة او ما تبقى من الحياة البحرية في لبنان.

الاملاك البحرية المشغولة الآن وعملية المشاريع التي طرحت من قبل كثير من الزملاء وجبهة النضال الوطني في موضوع فرض رسوم عليها تخلق مصدراً مالياً للتعويض عن موضوع المشروع او المركز المقترح خاصة ان موضوعاً مهماً كموضوع المهجرين قد غيب عن موضوع الموازنة. وفي رأينا ان فرض غرامة على الاملاك البحرية المشغولة شرعاً او غير شرعي تخلق مصدراً مالياً يساعد في العودة، يساعد في انهاء ملف المهجرين، وفي نفس الوقت نتخلص من هذه المادة التي تشكل ضرراً كبيراً على الموضوع البيئي والموضوع الاجتماعي في البلد.

دولة الرئيس، ارى ان هناك ضرورة ملحة لادارة متكاملة ورشيدة للساحل اللبناني للتخلص من المشاكل الموجودة من مكبات النفايات، والردميات، وشفط للرمول، وتلويث للشاطئ والاهم من ذلك منع اقامة مشاريع غير مدروسة الاثر البيئي لان ملكية الشاطئ تعود للشعب اللبناني وليست للمستثمرين ايا كانوا.

لذلك اقترح شطب هذه المادة من المشروع. وشكرا.

الرئيس:

حتى لا يتوسع النقاش يا دولة الرئيس اود ان اقول لك بأن هذه المادة غير واقعية وغير دستورية. رئيس الحكومة: دولة الرئيس، اود ان اوضح هذا الامر، فالنقاش المتعلق بهذه المادة هو عبارة عن نقاش عام وموجود في الصحف والاعلام... فهذه المادة اتت نتيجة اوضاع وجدت اثناء الحرب وغيره وقد ترتب على ذلك حصول خطأ اثناء عمل قانون مخالفات البناء، والخطأ برز دون انتباه اذ وضعت مادة في قانون مخالفات البناء تقول بأنه سيصدر قانون خاص من اجل تسوية المخالفات العشر.

الا ان هذا القانون لم يصدر، وزادت المخالفات. لذلك اقترح ان نلغي هذه المادة وان نلغي ايضا المادة التي تقول بأنه سيصدر قانون من اجل التسوية.

لانا اذا لم نفعل مثل هذا الامر فلا يمكننا اخذ اموال من الناس، والمخالفات قائمة وتزيد لانه لا يوجد أي شيء يمنعها، فالتسوية لا يلزمها قانون من اجل تنفيذها، فنحن قادرون ان نستوفي منهم، ونوقف هذا الامر.

في الفقرة التي صدرت وفي المادة التي وضعت في قانون مخالفات البناء والذي ليس له علاقة بهذا الامر. تجمدت الامور والناس مستفيدة من الاوضاع القائمة ولا يدخل أي شيء الى خزانة الدولة، وهذا ورد في مشروع قانون الموازنة في المادة (٤١) التي تنص على ما يلي:

«تلغى الفقرة (ج) من المادة (٣) من القانون ٣٢٤ تاريخ ٢٤ آذار ١٩٩٤ المتعلقة بتسوية مخالفات البناء». وتلغى هذه المادة كلها عندما نضع تلك المادة.

الرئيس:

هنا اود ان اشير الى ان قانون الاملاك البحرية احيل الى اللجان المشتركة. والحقيقة اود اليعاز بالاسراع بدراسته لانني اريد انجازه.

الكلمة للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، يوجد في قرانا مثل يقول: «ضربتني على الراس بيعموا» في الامس مليارا دولار والآن هذه المسألة «منطلع خالصين»، لم يبق عند الدولة الا الذهب والاملاك العامة.

الذهب على ما يبدو على الطريق حتى نغرقه بالديون، واما الاملاك العامة فقد بدأنا الآن بتصفية التركة. يا جماعة هذا البلد ما زال طيبا، ولا يزال وضعه بكل امكاناته، لا يزال عنده اصل فلماذا نقطع هذا الامل.

بالامس ومنذ ايام مركز ابحاث وتحليل السياسات الاقتصادية، البعد الاجتماعي لاعادة الاعمار.

انا لم آت بشيء من الصين، ماذا يقولون، في مقدمة الكتاب فقرات معينة تقول: وعلى الرغم

من التحسن الواضح في تأمين المعطيات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية منذ عودة الهدوء والاستقرار فان الارقام المتوافرة ما تزال جزئية جدا ومحرفة بعدة عوامل ذات طابع تقني، مالي، اداري او سياسي حتى...

يقولون: «من جراء ذلك فان جمع الارقام ما يزال يثير مشاكل على جانب من التعقيد، والمعلومات المتوافرة عن مجمل نشاطات البلاد الاقتصادية والاجتماعية هي جزئية جدا وغير دقيقة، وكثيرا ما تكون غير موجودة».

يقولون: «وكان لا بد من انتظار نهاية عام ١٩٩٢ حتى نشهد عودة النمو خصوصا بفعل التأثير النفسي الايجابي الذي احدثه تعيين حكومة جديدة أي حكومة الرئيس الحريري، وإنما ايضا بفعل التدابير الاقتصادية والادارية التي اتخذها الفريق الجديد».

يقولون: «غير ان هذا التحسن ما يزال هشاً جداً، والتساؤلات تتجدد بقوة حتى انه لوحظ شيء من الركود الظرفي في غضون الاشهر الاخيرة، اكدته مؤشرات عدة لكن الضائقة الاجتماعية بوجه خاص هي التي تجعل الآفاق مزمنة».

الرئيس: ما علاقة هذا الكلام بهذا الموضوع؟

حسين الحسيني: نحن نتصرف بالاملاك العامة، لا يوجد ارقام لدينا...

الرئيس: انت تقول بأنك تود الغاءها.

حسين الحسيني: لحظة اذا سمحت، نحن في موازنة ١٩٩٠ اصدرنا نصا الغينا فيه جميع الوقوعات التي حصلت خلال الاحداث على هذه الاملاك وغيرها من الاملاك، لم يبق لدينا ذخيرة الا هذه الاملاك.

احذر تحذيرا شديدا من التعاطي مع الاملاك العمومية والذهب بمثل هذا التعاطي. هذه ليس لها محل على الاطلاق. وإذا كان لدى رئيس الحكومة نظرة حول هذا الموضوع فليتنفضل ويعد قانونا ويأتي به للمجلس لدراسته، اما في المادة فاننا نقفز من السنة الى ٥٠ سنة، والاملاك البحرية وغير البحرية، هذا امر غير صحيح.

الرئيس: الموافقة على الغاء المادة التاسعة والثلاثين برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس، الاقتراح الذي قلته هو: «تلغى الفقرة (ج) من المادة (٣) من القانون رقم ٣٢٤ تاريخ ٢٤ آذار ١٩٩٤ المتعلق بتسوية مخالفات البناء».

هذه المادة التي وضعت بقانون مخالفات البناء منعنا من انهاء امور الناس المخالفين بالشواطيء. يا دولة الرئيس، انا لا اقول بأنني اريد انشاء مخالفات. هناك اناس مخالفون ويستفيدون من هذا

الوضع، وهذه المسألة مضت عليها سنوات عديدة.

هذا الامر اذا لم يتم تسويته فمعنى ذلك ان الامور سائرة على نفس المنوال، فاذا اردتم ابقاءها هكذا فالوضع سيستمر على حاله من الفوضى.

الرئيس: هذا الامر في اقل من شهر ونصف سنضع له حدا حيث ان اللجان المشتركة تكون قد درست هذا الموضوع. وانا اتعهد بأنه في دورة آذار تكون انتهت الدراسة.

وادي عقل: أي قانون دولة الرئيس، لان هناك قانونين.

الرئيس: قانون الاملاك البحرية بما فيه مجموعة الاقتراحات، سيتم دمجها جميعا باقتراح واحد ويعرض على المجلس.

فقبل انتهاء دورة آذار - ان شاء الله - سنكون منتهين من وضع المشروع.

نجاح واكيم: بالنظام يا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل نجاح واكيم بالنظام.

نجاح واكيم: بالنظام. انا يا دولة الرئيس كنت قد طلبت الكلام وسجل سمي ولكن حتى الآن لم يتسن لي الكلام، لا اعرف كيف يتم التعاطي بهذا الموضوع.

الرئيس: ساشرح لك لمرة واحدة كيف يتم اعطاء الكلام.

عندما يقرأ الاقتراح (ارجو ان يكون الزملاء على بينة)، زميلنا الكريم امين السر هو الذي يسجل الاسماء، فيقدم لي ورقة، وهذه الورقة بالنسبة للاقتراح الذي مضى اعني المادة ٣٩ يا نجاح مكتوب فيها اكرم شهيب، هادي سعيد، نسيب لحود، كميل زيادة، نجاح واكيم، زاهر الخطيب، الرئيس الحسيني، بطرس حرب، وشاكر ابو سليمان.

الرئاسة تسير على تقليد بأن رؤساء المجالس النيابية السابقين ورؤساء الحكومات السابقين، ورئيس الحكومة الحالي يعطون الافضلية في الكلام عندما يرفع أي منهم يده.

لذلك اعطيت الكلام حسب الاصول. فبدأت بأكرم شهيب ثم وجدت اسم الرئيس الحسيني فقلت الرئيس الحسيني، اعطيت الرئيس الحريري فلما وافق على الغاء المادة قلت بأنه لم يعد من ضرورة لباقي الكلام. فاذا كان هناك انتقاص من حقتك فالرئاسة ليس عندها مانع عندما تخطيء ان تقول اعتذر، لكن في هذا الموضوع لم تخطيء.

نجاح واكيم: عفوا. لكني اود ان اتكلم بالنظام.

الرئيس: تفضل.

نجاح واكيم: انا اتصور ان الحكومة اغرقت مشروع قانون الموازنة واغرقت مجلس النواب بسبيل من المواد التي تعتبر خارج موضوع الموازنة، فمن هنا معظم المواد التي وردت او التي سترد ليس لها علاقة

مباشرة بتنفيذ الموازنة وبالتالي اقترح على الرئاسة الكريمة عند تلاوة كل مادة ان يكون الكلام متعلقا بمدى مطابقتها دستوريا لقانون الموازنة.

اذا اقر المجلس بأن هذه مطابقة وهي تدخل في صلب قانون الموازنة عندها يستأنف المجلس البحث فيها لانه اصبح من واجبا الآن ان نغرق المجلس الدستوري بسيل من المواد المخالفة للدستور، ومخالفة للمبدأ الاساسي الذي تقوم عليه الموازنة. طلبت الكلام يا دولة الرئيس لاوفر على المجلس الكريم جدلا في مواد سيتم الطعن بها دستوريا.

اذا اتمنى على الرئاسة الكريمة ان تعرض كل مادة على المجلس اولا حتى يقرر ما اذا كانت تدخل في صلب قانون الموازنة حقيقة ام لا واذا قرر المجلس انه لا يعود المجلس يبحث فيها وشكرا. الملاحظة في محلها انما اريد ان اقول لك امرا هو اننا الغينا اربع مواد وتبين انهما ليست من صلب الموازنة نحن نرعى هذا الامر، هناك امور ربما يختلف رأيك عن رأي غيرك هذا يعود للمجلس الدستوري في النهاية. تنلى المادة الاربعون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الاربعون - تعدّل الفقرة الأخيرة من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٨٨/٦٠ تاريخ ١٢/٨/١٩٨٨ وتعديلاته على النحو الآتي: على أن لا يقل مقدار الرسم السنوي المفروض في كل تكليف عن /٢٥,٠٠٠/ ل٠ خمسة وعشرين ألف ليرة لبنانية في الاماكن المستعملة للسكن وعن /٥٠,٠٠٠/ ل٠ خمسين ألف ليرة لبنانية في الاماكن المستعملة لغير السكن.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الاربعون.

تنلى المادة الحادية والاربعون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الحادية والاربعون - تلغى الفقرة الاولى المضافة لنص المادة ٥٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ بموجب المرسوم رقم ٩٣١٢ تاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٤ بحيث تصبح كما يأتي:

لا تطبق أحكام هذه المادة على الاتفاقيات والعقود التي تجريها الدولة والبلديات والمؤسسات العامة مع الحكومات الأجنبية.

(والباقي دون تعديل).

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: انا عندي تعديل بسيط في الفقرة الثانية من المادة، «لا تطبق احكام هذه المادة على الاتفاقيات والعقود التي تجريها الدولة والبلديات والمؤسسات العامة مع المؤسسات الدولية والحكومات الاجنبية والمؤسسات التابعة لها».

الرئيس: الموافقة برفع الايدي مع التعديل.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الحادية والاربعون معدلة.

تلى المادة الثانية والاربعون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية والاربعون - يمكن زيادة عامل الاستثمار العام في المناطق الخاضعة او التي ستخضع لتصاميم توجيهية وانظمة تفصيلية عامة مصدقة، والتي حصل فيها تجاوز لانظمتها، او تعديل لها، ادى الى زيادة عامل الاستثمار المذكور وفقا لاحكام الآتية:

اولا: يحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، وبناء على اقتراح وزير الاشغال العامة والشؤون البلدية والقروية، وفقا لاصول المتبعة في تصديق التصاميم التوجيهية والانظمة التفصيلية العامة، حدود كل من هذه المناطق، والزيادة المسموح بها في عامل الاستثمار العام، وما يترتب عنها من زيادة في عدد الطوابق والارتفاع الاقصى.

ثانيا: باستثناء الزيادات المنصوص عليها اعلاه، تبقى نافذة جميع احكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٨ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ (قانون البناء) وجميع المراسيم والقرارات المتخذة عملا به.

ثالثا: يتوجب على مالك العقار الذي يستفيد من احكام هذا القانون ان يدفع مبلغا يوازي خمسين بالمائة (٥٠٪) من ثمن الارض الرهنية المتوجب عن هذه الزيادة وفقا للتصميم التوجيهي والنظام التفصيلي المصدق، وتعود العائدات الناتجة عن تطبيق هذا القانون بنسبة ٥٠٪ الى خزانة الدولة و ٥٠٪ الى البلديات المعنية مناطقها بزيادة عامل الاستثمار العام.

رابعا: تدخل في حساب هذه الزيادة دون استيفاء المبالغ المتوجبة عنها:

- الابنية او اجزاء الابنية التي تمت تسويتها وفقا لاحكام قوانين تسوية مخالفات البناء.

- العقارات التي استفادت او تستفيد من احكام القانون رقم ٩٥/٤٠٢ تاريخ ١٢/١/١٩٩٥ (استثناء الفنادق من بعض احكام قانون البناء).

خامسا: لا تستفيد من احكام هذه المادة:

- المناطق الزراعية والسياحية والخرجية .

- المواقع المصنفة تزلج، حماية، طبيعية او اثرية .

- الابنية التاريخية او الاثرية او التراثية .

سادسا: لا تطبق هذه المادة على الابنية المخالفة قبل العمل بهذا القانون .

سابعا: تحدد دقات تطبيق احكام هذه المادة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح كل من وزراء المالية والشؤون البلدية والقروية والاشغال العامة بعد استطلاع رأي المجلس الاعلى للتنظيم المدني .

رئيس الحكومة: فلنؤجلها .

الرئيس: تأتي بقانون مستقل على حدة .

حسين الحسيني: شكرا، عبرت عن رأينا جميعا .

بطرس حرب: اسجل تجاوب الحكومة مع المبدأ بأن تكون القوانين سوية .

الرئيس: تتلى المادة الثالثة والاربعون .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة والاربعون - يسمح للحكومة، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء:

١ - اعادة فصل رسم الاستهلاك الداخلي عن الرسم الجمركي الذي أدمج مع هذا الأخير بموجب قرار المجلس الاعلى للجمارك رقم ٦٣، تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٩٥، المتخذ تنفيذاً للقانون رقم ١٩١، تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٩٣ .

٢ - فرض رسم استهلاك داخلي على بعض السلع بالتلازم مع تخفيض الرسم الجمركي وشرط عدم تجاوز هذا التخفيض وفق ما يقتضيه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والمنضم اليها لبنان، ولما يقتضيه اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الاوروبي، واتفاق الانضمام الى منظمة التجارة الدولية عند ابرامهما .

الرئيس: الموافقة برفع الايدي .

- اكثريّة -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والاربعون .

تتلى المادة الرابعة والاربعون .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الرابعة والاربعون: تودع لدى مصرف الاسكان او المصارف الموكلة منه ضمانات مالية عن استخدام كل عامل اجنبي قيمتها مليون ليرة لبنانية. ويقوم المصرف باعطاء رب العمل شهادة ايداع اسمية معفاة من اية عمولة او رسم.

على رب العمل، او عند الاقتضاء مكتب الاستخدام، ابراز هذه الشهادة الى وزارة العمل مع طلب اعطاء العامل الاجنبي اجازة عمل او طلب تجديد اجازة عمل تحت طائلة رفض الطلب حتما. ولا تمنح الى العامل الاجنبي اجازة اقامة ولا تجدد هذه الاجازة من دون وجود الضمانة المذكورة.

ترد هذه الضمانة الى رب العمل عند ثبوت مغادرة العامل الاجنبي المعني بها الاراضي اللبنانية، بالاستناد الى افادة رسمية من المديرية العامة للامن العام.

على مصرف الاسكان ان يعيد الى اصحاب العلاقة الزيادة في قيمة الضمانة التي وفرها هؤلاء لهذه الغاية استنادا الى ما كان مقررًا من مبالغ كانت متوجبة بموجب نصوص سابقة.

الرئيس: الكلمة للزميل صلاح الحركة.

صلاح الحركة: دولة الرئيس، هذه المادة هي من المواد التي تضع رسوما جديدة وغرامات جديدة وترفع كلفة المعيشة بشكل عام. اعتقد انه في المواد التي سلفت صارت هناك زيادات كبيرة جدا ومبرمة بهذا الخصوص صحيح ان هناك طبقة ميسورة تستخدم هذا النوع من الناس ولكن هناك طبقة وسطى دون وجود من يساعدها في البيت لا تستطيع تأدية وظيفة ثانية فتضطر السيدة ان تقوم بها. انا اعتقد من الافضل الغاء هذه المادة وندع الطبقة الوسطى والتي عندها مدخل ثان تستطيع ان تؤمنه لمعيشة بيتها ان تستطيع ان تستر نفسها فيه. شكرا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، هذا الموضوع ورد في قانون بنك الاسكان عندما انشأنا بنك الاسكان ورد هذا الامر فيه وكان مليون ونصف ليرة على كل عامل اجنبي، وهذا الامر خلق تعقيدات في التنفيذ فقدم اقتراح في مجلس الوزراء وتمت مناقشته وتوافقنا على الآتي، فلذلك انا احببت ان احدث في هذا الموضوع قبل ان نصل الى الجدول رقم ٩، ان يعتمد النص الذي صدر عن الحكومة - هناك نص صدر من الحكومة غير هذا - «وتزاد الرسوم على العمال الاجانب في اللجنة المالية»، اتخذ قرار بتخفيض الرسوم المضافة على الجدول بما فيها العمال الاجانب، فنحن نتمنى - وهذا امر له علاقة ليس فقط بايرادات للدولة، بل له علاقة بالوضع والعمال بصفة عامة، والعمالة اللبنانية بصفة خاصة، عند مناقشة الجدول رقم ٩ ان نبقي على الرسوم المقترحة من الحكومة فيما يتعلق بالرسوم على العمالة الاجنبية بهذه الحالة من الممكن ان نرجع الى النص الذي ورد من الحكومة وهو عمليا يلغي المليون عن العمال الاجانب والتي تحول الى بنك الاسكان وهي ليست رسما

بالحقيقة، تحول كديوتو او ضمان واثناء التنفيذ حصلت تعقيدات.

المادة ٤٥ في اساس الموازنة تقول تلغى المادة (٦) من القانون رقم تعديل احكام مشروع القانون المتعلق بانشاء . . . وتبقى الضمانات المودعة لدى مصرف الاسكان سندا لاحكام هذه المادة سارية المفعول حتى انتهاء . . . بالاستناد الى افادة رسمية من المدير العام للامن العام، هذا يعني عمليا الغاء عملية الضمانة المودعة بينك الاسكان وقد استبدلناها في الجدول رقم ٩ برسوم مباشرة تدخل على الخزينة، هذه الاموال لا تذهب الى الخزينة بل الى بنك الاسكان فبالثاني الغاء هذه المادة والعودة الى مشروع الحكومة والابقاء على الرسوم كما وردت من الحكومة في الجدول رقم ٩. فبدل ان يدفع المواطن مليون ليرة، يدفع العامل رسوما على وجوده هذا امر جيد لانه اولا يدخل الاموال الى الخزينة من ناحية، ومن ناحية ثانية يفتح الباب بشكل اكبر للعمالة اللبنانية في مقابل العمالة الاجنبية.

الكلمة للزميل غسان مطر.

الرئيس:

بعد كلام الزميل صلاح حركة حول ضرورة الغاء هذه المادة، وبعد توضيحات دولة رئيس الحكومة، انا اعتقد انه اصبح واضحا امر ضرورة الغاء هذه المادة.

غسان مطر:

اما موضوع الزيادة على رسم اجازة العمل وعلى رسم الإقامة في الامن العام فان هذا الموضوع ندرسه عندما نبدأ دراسة الرسوم. لماذا نربطها ببعضها؟

هذا الموضوع، موضوع المليون ليرة يتحملها المواطن من الطبقة الوسطى. اكيد ان هناك اشخاصا بإمكانهم دفع المليون ليرة. لكن لماذا لا يحول الى بنك الاسكان الا المليون ليرة من اجازات العمل.

هناك عقود بمليارات الدولارات لماذا لا يذهب جزء منها كتأمين يساعد على تمويل بنك الاسكان؟ نحن لسنا ضد تمويل بنك الاسكان. انما تحميل الطبقة الوسطى من الناس مليون ليرة لكي يستطيع ان يأتي الشخص بعامل او بخادمة للبيت، في الحقيقة نحن نعارضها ونطالب بالغاء هذه المادة.

الكلمة للزميل بطرس حرب.

الرئيس:

بطرس حرب: سيدي هذه المادة موضوع اشكال وجدل. تبين اثناء المناقشة في لجنة المال وكنت احضر هذه الجلسة، ان قانون انشاء مصرف الاسكان نص على وديعة المفروض ان يضعها رب العمل عند استخدامه عاملا اجنيا قيمتها حوالي مليون ونصف او مليون وثمانماية لا اذكر، حصل اشكال في وزارة العمل وفسرت هذا القانون وكأن تطبيقه غير واجب. لذلك حصلت اشكالات ولم يتقيد بهذه المادة سوى ٨٠٠٠ اجنبي ونعرف ان هناك مئات الالوف واستفاد منها بصورة اساسية شركات التعهدات التي كانت تجلب كوريين وهنودا. . . ولم تدفع. القضية عندنا مطروحة من

زاويتين، الزاوية الاولى المهمة ان مصرف الاسكان لن يستمر في الحياة اذا لم يحصل تعزيز لرأسماله وودائعه. واعتقد ان الغاء التوجه بأن تكون هناك ودائع معناه الغاء لهذا المصرف، وهذا ما يضر بالسياسة الاسكانية التي نتمنى ان يتم التوجه باتجاهها لتأمين مساكن للناس عبر مصرف الاسكان.

الامر الثاني، في الوقت ذاته كما قال الاستاذ غسان مطر، نحن نعرف اليوم في كل عائلة ليس الاب وحده هو رب العمل في العائلة يعمل الاب والام لتلبية الحاجة ومعنى ذلك انهم كي يعملوا يضطرون لاستخدام خادم لكي يقوم بعمليات البيت. اذا جئنا وفرضنا عليهم نكون ايضا وكأنا نضع ضربة على رأسهم لذلك فانا اعتبر انه يجب ان يكون هناك استثناء للعامل الاول في خدم البيوت من هذه الوديعة، او ان تلغى نهائيا عمال البيوت، الآن دولة رئيس الحكومة يربطها بالجدول رقم ٩ اذا ربطناها بالجدول رقم ٩، نكون نحن حرمانا مصرف الاسكان من هذه الوديعة، وثانيا اذا درسنا الجدول رقم ٩ فانه لا يستثني خدم البيوت اطلاقا، وبالتالي يلحق الضرر بالعائلات التي تضطر ان يعمل كل افرادها حتى تتمكن من العيش، لذلك فانا مع اعادة النظر بهذا النص ولا ننتظر الجدول رقم ٩.

الرئيس: ما هو اقتراحك؟

بطرس حرب: هو ان نبقى على النص كما هو وارد وان نستثني خدم البيوت. ان نبقى على النص كما ورد وان نستثني الخادم الاول في البيوت.

الرئيس: ان نستثني الخادم الاول في البيوت؟ لماذا لا يلغي النص ويقدمون لنا نصا آخر من جديد؟

بطرس حرب: دولة الرئيس، اخشى ما اخشاه ان تلغي النص وان نعود الى نص انشاء مصرف الاسكان، حيث هناك خلاف بين وزارة العمل...

رئيس الحكومة: معك حق...

دولة الرئيس، لنلغ هذا النص الذي قدمته لجنة المال ونترك النص الموجود في بنك الاسكان واذا اردنا تعديله نعدله بقانون آخر.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثريه -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والاربعون. وتلغى المادة الرابعة والاربعون.

تتلى المادة الخامسة والاربعون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة والاربعون - يخصص اعتماد قدره اثنا عشر مليار ليرة لبنانية لاكمال معرض رشيد كرامي الدولي - طرابلس .

يجاز عقد هذا الاعتماد بكامله قبل توفر اعتمادات الدفع في الموازنة .

يحدد التنسيب وبرنامج الدفع كما يأتي :

الباب الخامس عشر : وزارة الاقتصاد والتجارة .

الفصل ١٠١ : انشاءات وتجهيزات معرض رشيد كرامي الدولي - طرابلس .

اعتمادات الدفع بمليارات الليرات

اعتماد العقد الاجمالي	١٩٩٨	١٩٩٩
١٢	٦	٦

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس الحكومة .

رئيس الحكومة : دولة الرئيس ، اتمنى ، دون ان يؤثر على الوضع ان نقوم بعمل مرة يتمشى مع الكلام الذي حكيناه البارحة ، معرض الرئيس كرامي بحاجة لاكثر من ١٢ مليارا ، بحاجة لعشرين مليارا لنعتمد ٢٠ مليارا على ثلاث سنوات بقانون برنامج سنة ٩٨ و ٩٩ و ٢٠٠٠ ، ٦ ب ٦ ب ٨ فيكون المجموع ٢٠ مليارا .

الرئيس : ماذا؟ لم نفهم .

رئيس الحكومة : دولة الرئيس ، اذكر اننا البارحة جئنا وتحدثنا في موضوع وزارة الاشغال وقلنا ان احد اهم المشاكل التي نعانيتها هي انه عندما يكون عندنا مشروع معين ، نرصد له مبالغ سنوية وبالتالي لا نكون جاهزين كلياً ونتأخر في التنفيذ ، لنمش في موضوع قوانين برنامج . هذا المشروع يحتاج الى حوالي عشرين مليارا ، بدل ان يكون على مدى سنتين ، فلنضع منذ الآن على مدى ثلاث سنوات : ٩٨ و ٩٩ و ٢٠٠٠ المبلغ ٨ مليارات نضعه في العام ٢٠٠٠ ونبقى ضمن الموازنة هذه السنة بهذا الشكل المادة ٤٥ تصبح : «يخصص اعتماد قدره عشرون مليار ليرة . . .» ونضيف بعد ١٩٩٩ ، عام ٢٠٠٠ (٨ مليارات) وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميل محمد فنيش .

محمد فنيش : دولة الرئيس ، انا استغرب زيادة المبلغ هذا المبلغ وضع ، دولة الرئيس وبناء على طلب ادارة المعرض في لجنة المال ، قالت ادارة المعرض ان لديها مبالغ مدورة من السنة الماضية وهي بحاجة لـ ١٢ مليارا بناء لطلبها وضع ١٢ مليارا والآن نقول ان المطلوب ٢٠ انا لا اعرف من يحدد حاجة

المعرض . رئيس اللجنة موجود وهو يقول لكم .

الرئيس :

الكلمة للزميل خليل الهراوي .

خليل الهراوي : دولة الرئيس ، لا شك ان مبلغ ال ١٢ مليارا لم يوضع بشكل عشوائي ، وضع لان مجلس الادارة اتى الى اللجنة المالية وكان نواب طرابلس والشمال عامة موجودين ونوقش هذا الموضوع وهم طلبوا ١٢ مليارا الآن اذا كان رئيس الحكومة او الحكومة عندها نظرة اكبر لمشروع طرابلس لا مانع بالزيادة .

الرئيس :

لا لا الكلمة للزميلة نائلة معوض .

نائلة معوض : الحاج محمد معه حق ، والاستاذ خليل ودولة رئيس الحكومة ايضا جاء اصحاب المعرض وقالوا ما هو الحد الادنى لكي نستطيع ان نقوم بالمعرض ، في تشرين عام ١٩٩٨ ، هناك معرض ل ٥٢ دولة اسلامية ، الحد الادنى للعمل هو ١٦ مليارا ، كانت هنالك مبالغ مدورة ، لكن هم طلبوا للمعرض ككل اكثر بكثير من ٢٠ مليارا هنا معه حق دولة الرئيس ، دولة الرئيس لا ينظر للحد الادنى لهذا المعرض انه ينظر لاشغال المعرض ككل ، وهي اصلا بحاجة لاكثر من ٢٠ مليارا ولكي نستطيع القيام بهذا المعرض الذي سيحصل بتشرين الاول عام ١٩٩٨ ، الحد الادنى اللازم لذلك هو ١٦ مليارا يا حاج محمد لم يقولوا ان هذا المبلغ يكفيهم ، لا .

الرئيس :

هذا الموضوع عرض في لجنة المال والموازنة واعضاء لجنة المعرض طلبوا ثم اتصلوا بي في البيت وقالوا ان هذا المبلغ «يمشي الامور» .

رئيس الحكومة : دولة الرئيس ، في العام القادم سوف نطلب زيادة عمليا عندك مشروع يجري اعداده لا توجد خسارة لا على الخزينة ولا على المجلس النيابي بالعكس انت تقرر موازنة قبل الوقت . . .

الرئيس :

الكلمة للزميل مصباح الاحدب .

مصباح الاحدب : دولة الرئيس ، عندي توضيح ، اريد اذكر بما حصل في لجنة المال والموازنة في اول مرة تم الاجتماع احتجاجا لسبب عدم وجوده مجلس ادارة معرض طرابلس ، وسألنا في ذلك الوقت معالي وزير الاقتصاد بخصوص المبلغ الذي كان مخصصا وكان في حدود ٣ مليون دولار تقريبا . في ذلك الوقت لم نجب بطريقة جدية وطلبنا ان يعقد اجتماع مخصص لمعرض طرابلس في وجود المسؤولين عن المعرض ، ويتم التعاطي منذ زمن الى الآن مع هذا المعرض وكأنه «محطوط على جنب» .

ما نقوله نحن ان هذا هو معرض لبنان ، لسنا نتكلم بحديثاته دولة الرئيس ، ولكن هذا مطلب لا مناطقي ولا مطلب لمدينة طرابلس ، قبل كل شيء هو مطلب لكل الشمال ومن المرافق الاساسية التي يعتمد عليها اقتصاد الشمال .

اليوم كما كانت تقول السيدة نائلة ، هناك مبالغ اكبر بكثير من المبلغ ال minimum الذي طلب

من قبل مجلس ادارة معرض طرابلس حتى «يتقلع» الشغل فيه . نحن اليوم نستغرب عندما نجد اننا نتمسك بما قاله مجلس ادارة معرض طرابلس بانه طلب ١٢ مليارا وعندما نرى ان التعاطي من اول الطريق بأنه لم يدع مجلس ادارة معرض طرابلس الى اجتماع لجنة المال لبحث الموضوع عامة .

الرئيس : الكلمة للزميل بطرس حرب .

بطرس حرب : دولة الرئيس ، شكوى الشمال كمحافظة من حيث الحرمان قديمة ومستمرة لان الحكومة اقربت في اكثر من مناسبة بوضعنا .

دولة الرئيس ، مهما سعيينا رويدا رويدا لنقدم للشمال لنعمل الانماء المتوازن ، هناك صعوبات ومطلوب اكثر ، انا اريد ان اسجل شكرا لرئيس الحكومة ونادرا ما شكرنا هذه المناسبة انما اريد ان اسجل شكرا لانه تقدم بطلب لتأمين اعتماد يكفي لانهاء العمل الاولي للمعرض لاطلاقه ، وفي الوقت ذاته اريد ان اتنى على الزملاء الكرام ان يتفهموا واقع الشمال واهمية هذا المعرض على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي واريد ان اتوجه للحكومة الكريمة هذا المعرض اذا لم تؤمن له سياسة لتشجيعه ولاطلاقه لن ينجح وسيكون مصير هذا المعرض مثل مصير مشاريع اخرى كتبت ولم تسفر عن شيء .

لذلك انا اتنى بهذه المناسبة على الحكومة ان تتخذ التدابير التي تسمح بالفعل لهذا المعرض بأن يصبح المركز الاساسي للمعارض في لبنان وهو مركز دولي ، والا لن يقوم المعرض ولن يتحرك الوضع الاقتصادي في الشمال ، ولا الوضع الاجتماعي ، نحن نشكر الحكومة على طرحها واتمنى على المجلس ان يوافق على زيادة المبلغ وشكرا .

الرئيس : الموافقة برفع الايدي مع التعديل .

- اكثرية -

الرئيس : صدقت المادة معدلة .

محمد فنيش : اريد ان اوضح موقفني من غير المعقول لا ان يقول أي شخص انه مع المعرض وانا تكلمت بطريقة وكأنني ضد المعرض معرض طرابلس هو معرض لبنان ، ليس معرض طرابلس ولا معرض الشمال .

المسألة الثانية ، دولة الرئيس ، انا استغرب ان هذا الحرص على معرض له هذا الدور الانمائي وكلنا موافقون عليه لا يكون اساسا موجودا في مشروع الموازنة ويدرج من قبل لجنة المال وليس من قبل الحكومة حتى لا نكون متهمين .

ثالثا : في النقطة المالية التنظيمية انا اوافق على ادراج مبالغ ادرسها ، لماذا؟ عرفت ان هذا المعرض

سيعمل لستين عنده مشاريع معينة، الآن يجب ان اوافق على زيادة مبالغ لا اعرف لماذا.

الرئيس: الكلمة للرئيس السيد حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، بالنسبة لنا، استحالة مطلقة ان نقف بوجه زيادة اعتماد لمعرض الشهيد رشيد كرامي الدولي لان هذا المعرض بمعناه بمدينته، باسم الذي سمي على اسمه، له مقام خاص كبير على الصعيد الوطني العام، انما المؤسف كما نلاحظ بعد دراسات واخذ ورد انه ١٢ مليارا بعد ممانعة من رئيس الحكومة سنوات وسنوات بتسهيل امر هذا المعرض. رأينا هذا الكرم الخائبي تدفق بدقائق، نحن نرفض وضع مؤسسة من هذا النوع موضع تجاذب سياسي، هذا الامر له علاقة بالانماء المتوازن، انما اريد ان اسجل انه لا الرقم الاساسي مستند الى دراسات صحيحة ولا الرقم الذي اقترحه رئيس الحكومة مستند الى دراسات صحيحة، اريد ان اسجل ان هناك غيابا كاملا لاي خطة، وانا مع زيادة الاعتماد اكثر من عشرين مليارا وشكرا.

الرئيس: تلي المادة السادسة والاربعون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة والاربعون - يضاف الى المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٤ تاريخ ٦٧/٨/٥ وتعديلاته (التمثيل التجاري) الفقرة الجديدة الآتية:

«يستوفى رسم سنوي قدره /٥٠٠,٠٠٠/ ل.ل. خمسمائة الف ليرة لبنانية عن كل عقد تمثيل تجاري مسجل لدى وزارة الاقتصاد والتجارة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة والاربعون.

هناك اقتراح اضافة مادة تتعلق باليانصيب الوطني باعتبار ان اليانصيب الوطني يحصل فيه تلزيم من دون قانون لنعمل له قانونا.

تلي الاقتراح الآتي نصه:

«خلافا لاحكام المادة الثامنة والعشرين من القانون رقم (٤) تاريخ ٩٠/٨/٢٠ المتعلق بتصديق الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ٩٠ يعاد العمل بنوعي اليانصيب اللوتو والفوري المنشأين استنادا لاحكام المادة الثامنة والاربعين من القانون رقم ٨٥/٧ من تاريخ ٨٥/٨/١٠ موازنة عام ١٩٨٥ وتعديل انظمتها وفقا لاصول اقرارها ويجاز لوزارة المالية ان تلزمهما بموجب استدراج عروض كليا او جزئيا من الغير ويسري مفعول اعادة العمل بهما اعتبارا من تاريخ ١٩٩٣/٣/٤ لتلزم النوع الاول «اللوتو» واعتبارا من تاريخ ١٩٩٣/٨/٨ بالنسبة لتلزم النوع

الثاني «الفوري» ولغاية تاريخ البدء بتنفيذ التلزم الجديد لكل منهما.

الرئيس: هذا سببه انه من زمن طرح موضوع اليانصيب الوطني والتيكوتا، ويومذاك لم يحصل تشريع له فتوقف معالي الوزير منذ ذلك التاريخ يلزم من دون أي نص قانوني لذلك قلنا فليكن هناك اقتراح قانون بالنسبة لهذا الموضوع...

بطرس حرب: ليرسل لنا نص قانون.

الرئيس: هذا نص القانون.

بطرس حرب: من ضمن الموازنة؟ لماذا من قلب الموازنة؟

الرئيس: انا اعرف «شو في» تماما.

بطرس حرب: قولوا لنا «شو في» حتى نوافق معكم.

الرئيس: هناك عملية حكومية معينة، قالوا لنا صراحة، ليكن هناك قانون والوزير يتصرف وفقا للقانون.

حسين الحسيني: انا مع القانون، لكن هناك فترة دولة الرئيس في قانون سنة ١٩٩٠ وضعنا حدا لهذه القضية، لانها ناتجة عن مخلفات الحرب، اللوتو وغيره. اليانصيب الوطني له قانون، لكن هذه التيكوتا وغيرها جرت استباحة القوانين فبرزت هذه.

جاءت موازنة ١٩٩٦ فوضعت حدا لهذه الامور واعطت مهلة حتى لا يكون هناك جدل طويل، وفي نهاية المهلة تنتهي من هذه الرواية. مرت المهلة، وزارة المالية تعاطت مع هذا الشأن وكأن الحرب ما زالت مستمرة وربما كان معه حق وزير المالية لاعتباره ان الحرب ما زالت مستمرة. لكننا الآن نحن نضع القانون ونفترض ان وضعه سيضع حدا لهذا الامر ويتم تنظيمه تلك الفترة الطويلة وما جنى خلالها من اموال على حساب الخزينة من المسؤول عنها:

الرئيس: لقد لزمهم.

حسين الحسيني: بدون قوانين.

الرئيس: نعم بدون قوانين.

حسين الحسيني: من المسؤول عن هذه المخالفة اريد ان اسجل ذلك في المحضر.

رئيس الحكومة: ماذا يسجل دولة الرئيس، ماذا يقول؟

الرئيس: انه يسجل رأيه هل ذلك ممنوع؟

رئيس الحكومة: هل يقول ان الحكومة مقصرة ولم ترسل قانونا بهذا الشأن؟

الرئيس: يقول لماذا لم توقف الحكومة هذه القصة؟

بطرس حرب: يقول ما هو اخطر من ذلك الحكومة تخالف وتلزم بدون قانون.

الرئيس: من يوافق على نص القانون؟ الموافقة برفع الايدي.
- اكثرية -

الرئيس: صدق.

لدي اقتراح قانون آخر «يخصص مبلغ ١٥٠ مليار ليرة لبنانية لانماء مناطق بعلبك والهرمل والضنية وعكار والمناطق المشابهة». هذا القانون موجود.

أي اقتراح قانون يصل للرئاسة ستطرحه عندما اقرأ قانونا هذا لا يعني اني اريده. هذا لم يرد الى الرئاسة فليرد لانه غير موقع.

- ورد اقتراح من الزميل عصام فارس، اضافة مادة الى مشروع قانون الموازنة العامة المعروض على مجلس النواب، يضاف النص التالي «لا يجوز للحكومة بأية حال من الاحوال اصدار سندات خزينة او استدانة أي مبلغ من اجل نفقات غير ملحوظة من الموازنة العامة».

بطرس حرب: دولة الرئيس، لقد سبق وبتينا هذا الامر في المادة ٦ وصوت المجلس عليه.
حسين الحسيني: نحن مع هذا الاقتراح.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، نحن مع اقتراح الزميل عصام فارس، اطرحه للتصويت.
الرئيس: وهل اعود الى المادة السادسة.

نعود الى اقتراح قدمه الزميل حسين الحاج حسن يقول: «يخصص مبلغ ١٥٠ مليار ليرة لبنانية لانماء مناطق بعلبك والهرمل والضنية وعكار والمناطق المشابهة وتحدد دقائق تطبيق هذه المادة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء».

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور حسين الحاج حسن.

حسين الحاج حسن: دولة الرئيس، قبل التعليق على الموضوع فهو حق، هناك مرسوم اتخذته الحكومة في تموز ١٩٩٧، هذا المرسوم حددت فيه الحكومة المئة والخمسين مليارا وذلك بفتح اعتماد اضافي، اعطاء سلفة موازنة الى مجلس الانماء والاعمار.

نواب البقاع مع عدد الزملاء قدموا اقتراح قانون وتم التصديق عليه من قبل المجلس النيابي الكريم في شهر آب ١٩٩٧ واصبح هناك مبلغ مخصص قيمته ١٥٠ مليار ليرة لانماء مناطق بعلبك والهرمل والضنية وعكار والمناطق المشابهة، لم تستثن اية منطقة ولكن كي لا نعد كل المناطق اللبنانية قلنا ذلك. خصصت هذه المناطق الاربع لكبر وعظم الحرمان فيها بشكل حاد، ولم يستثن المرسوم من قبل الحكومة اية منطقة من المناطق، وضعت اعتمادات بالتفصيل بالمئة والخمسين مليار لكل المناطق عادت الحكومة فأخذت مرسوما تفصيليا وزعت فيه المئة وخمسين

مليارا ومن ثم عمدت الى الغاء المرسوم نفسه . اليوم يوجد قانون ولكن من يضمن تطبيق هذا القانون؟ اذا كانت موازنة ١٩٩٨ لا تتحمل عجز الموازنة، بمعنى انه ليس هناك اعتماد اضافي .

هل هذا يعني ان مبلغ ال ١٥٠ مليارا المقرر بقانون سيطبق هذه السنة . . السنة المقبلة؟

علما بأننا تلقينا وعودا واضحة وبالاعلام وامام المواطنين بتخصيص مبلغ ١٥٠ مليار ليرة للمناطق المحرومة التي شملت كل لبنان على مدى ٣ سنوات ٩٨ - ٩٩ - ٢٠٠٠ وتحددت المشاريع التي شملت جبيل والبترون وبشري واقليم الخروب وكل المناطق .

اريد جوابا واضحا من الحكومة الكريمة امام المجلس النيابي عن مصير مبلغ المئة وخمسين مليارا وكيفية تقسيمها في سنوات ٩٨ - ٩٩ و ٢٠٠٠ وشمرا .

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة .

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، ليست هذه المرة الاولى التي يطرح فيها موضوع ال ١٥٠ مليار .

صدر مرسوم ثم قانون والقانون موجود وآخر مرة تكلمنا في الموضوع قبل انشغالنا بالموازنة قلنا بأننا سنقسمه في مجلس الوزراء اليس كذلك؟

الرئيس: على اساس ان يجري هذا الامر في اول جلسة لمجلس الوزراء .

رئيس الحكومة: لم تنعقد الجلسة بعد لا جديد في الموضوع هناك قانون موجود وعلينا ان ننفذه .

الرئيس: هل هناك تعهد بتنفيذه؟

رئيس الحكومة: نحن ماضون في المشروع لسنوات ٩٨/٩٩ و ٢٠٠٠ .

الرئيس: هذا موضوع حساس واريد ان اتكلم صراحة امام الجميع علما يصدر قانون ويكون على اساس

LOI PROGRAME لا مانع لدينا لكن اذا لم يكن هناك LOI PROGRAME لا نقول ٩٨/٩٩ و ٢٠٠٠ .

هناك اتفاق على ان يجتمع مجلس الوزراء في جلسته الاولى المقبلة كي يوزع هذه الاعتمادات ويباشر بالتنفيذ وقلنا ان البدء بالتنفيذ في مشروع «ارغش» و «اللبوة» سيكون قبل آخر السنة وقيل لي انهما فعلا قيد التلزم .

لنمش على هذا الاساس والقانون سينفذ فورا ويتم البدء فيه فورا .

الكلمة للزميل ابراهيم السيد،

ابراهيم السيد: دولة الرئيس، هناك التباس حاصل يدفع زملاء لطرح هذا الموضوع تكرارا ومرارا وهو ان

المرسوم صدر اولاً من مجلس الوزراء بعد ذلك اصبح قانونا وفي القانون موجود ان تتم تغطية المبلغ ١٥٠ مليارا من المساعدات المختلفة ومن سندات خزينة داخلية، الذي سبب بالالتباس هو الغاء المرسوم بمجلس الوزراء .

الرئيس: لكنه اصبح قانونا صادرا.

ابراهيم السيد: صدر القانون لكن قانون المئة وخمسين مليارا لا علاقة له بقانون البرنامج. له علاقة بمشاريع تم درسها ووضعت كخطة او برنامج من قبل وزارة الموارد ومن قبل مجلس الانماء والاعمار ومن قبل وزارة الاشغال الآن اذا كان المطلوب ان نعمل على قانون برنامج فاننا مستعدون ان نضع كل سنة ١٥٠ مليارا وليس قانون برنامج للمئة وخمسين مليارا كل سنة ١٥٠ مليارا في جلسة سابقة لمجلس الوزراء التزم دولة رئيس مجلس الوزراء باعطاء المرسوم التفصيلي في اول جلسة لمجلس الوزراء وانت يا دولة الرئيس قلت منذ قليل انك موافق.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، هناك قاعدة فقهية تقول: اشكل المشكلات تفسير البدييات صدر مرسوم بناء على قرار مجلس الوزراء بتخصيص ١٥٠ مليار ليرة خلافا للدستور جاء مجلس النواب وصحح المسألة واصدر قانونا رقمه /٦٦٣/ بذات مندرجات قرار مجلس الوزراء والغي المرسوم الخاص بالمئة وخمسين مليارا.

على اثر ذلك، اجتمع مجلس الوزراء واعلن بعد فترات وعلى لسان رئيس الحكومة بالذات، بأنه ليس فقط ال ١٥٠ مليار هذا برنامج على ثلاث سنوات سننفق فيه ٤٥٠ مليارا. وبالفعل اتبع الكلام بالقول فاستصدر مرسوما جديدا ب ١٩٥ مليارا وهي سلفة ايضا.

وخلافا للدستور وفجأة بعد سؤال تقدم به الرئيس سليم الحص سحب المرسوم والغي وطارت المشاريع. الآن في جلسة استجوابات سئل رئيس الحكومة وقال في اول جلسة مجلس وزراء هل معقول انه من جلسة الاستجوابات. الى الآن لم ينعقد مجلس الوزراء؟

رئيس الحكومة يعاقب هذه المناطق بحجة اننا نعارضه؟ هل هذه معقول ان يعاقبهم بسببنا نحن؟ فليعاقبنا نحن.

لماذا يعاقب المناطق؟

الآن نحن نفسر البدييات هذا قانون فتح اعتماد في موازنة ١٩٩٧ وبالتالي اصبح من الاعتمادات المدورة بفعل القانون الذي يصدره، لا مناص، سواء قال رئيس الحكومة بأنه سينفذه ام لا، لا مناص من تنفيذ هذا القانون. هذا المطلوب اليوم، مطلوب استكمال القانون الخاص بأل ١٩٥ مليارا اجابك رئيس الحكومة انه لزم اليمونة وغيرها.

موضوع العاصي غائب، كذلك المشاريع الاساسية غائبة في حين انها مشاريع لا تخص منطقة واحدة من المناطق بل تخص الاقتصاد الوطني ككل. الانماء المتوازن من اين تأتي به اذا لم نتعاط بشمولية؟

اليوم اذا كان رئيس الوزراء مسؤولا فقط عن بيروت او جزء من بيروت او جزء من ناس بيروت

كيف يكون رئيس وزارة كل لبنان؟

الرئيس:

إذا سمحتم الجلسة غير مخصصة للمناقشة.

هناك استيضاح نتيجة اقتراح المندرجات التي وضعت واضحة ورئيس الحكومة تعهد ان يقوم بتنفيذها.

الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: اريد ان اسأل رئيس الحكومة ووزير المالية، هل ان في مشروع الموازنة الذي تصدق عليه الآن لسنة ١٩٩٨ ملحوظ فيه الاعتماد المدور ام لا؟ هو غير ملحوظ.

محمود ابو حمدان: لا غير ملحوظ.

بطرس حرب: هل هذا معقول؟ هناك قانون مدور، كيف لا يلحظ في قانون ال ١٩٩٨ على انه من الاعتمادات المدورة يجب ان يكون في الموازنة يقال انها موازنة شفافة هذا غير صحيح، هناك مبلغ ١٥٠ مليارا هو جزء من الموازنة القادمة اين هو؟

محمود ابو حمدان: القضية بحاجة الى توضيح غير صحيح ان هناك مبلغ ١٥٠ مليارا في موازنة سنة ١٩٩٧ لان كلام الحكومة دائما يكون نريد اعتمادات.

الرئيس: الكلمة للزميل طلال المرعبي.

طلال المرعبي: دولة الرئيس، مبلغ ال ١٥٠ مليارا غير ملحوظ لا في موازنة ١٩٩٨ ولا في الموازنات السابقة. هذا المبلغ صدر بموجب قانون من المجلس النيابي، الآن يؤكد لنا دولة رئيس الحكومة انه سيقر المشروع في اول جلسة لمجلس الوزراء وسيتم توزيع المبلغ. نحن نطالب، بما ان ال ١٥٠ مليارا هي لمناطق بعلبك والهرمل وعكار والمناطق المشابهة اتمنى على دولة الرئيس ان تعطي مناطق الشمال وعكار حقها في هذا الموضوع.

رئيس الحكومة: هذا صحيح، والنية كذلك.

محمود عواد: وكلمة مناطق مشابهة، يجب ان تسمى هذه المناطق نريد ان نعرف اذا كانت «جبيل» من ضمنها.

الرئيس: جبيل وجرود جبيل.

محمود عواد: شكرا، دولة الرئيس،

الرئيس: هناك اقتراح من الزميل محمود يوسف بيضون:

«تعدل الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة عشرة من القانون ٦٠/٨٨ تاريخ ١٢/٨/٨٨ على النحو الآتي: كل من يخالف احكام هذه المادة يتعرض لغرامة قدرها عشرة الاف ليرة لبنانية عن كل سنة تأخير عن التبليغ».

اشرحها لنا حضرة الزميل.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، مالك العقار الذي يشيد بناء عليه يجب ان يعلم البلدية عن اشغاله او اذا كان هو شاغله ويجب ان يعلم البلدية عن كل تعديل يطرأ (المادة ١٤) على المشغول ويقدم معلومات لو خالف هذا الامر القانون الحالي يوجب عليه دفع ٥٠٠ ليرة بنتيجة ذلك لا يرد على البلدية ولا يعطيها علما وخبرا، مما يؤدي الى ارباك في التكاليف، المطلوب ان تصبح ال ٥٠٠ ليرة عشرة الاف ليرة كي يضطر المالك للذهاب الى البلدية كي يسجل.

الرئيس: الموافقة على هذا الاقتراح برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق الاقتراح.

الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، في قانون الموازنة مادة «استثناء من الاحكام المتعلقة برسم الخروج» يستوفى عن المجموعة السياحية مهما بلغ عدد افرادها رسم خروج يساوي قيمة الرسم المفروض على خمسة اشخاص يحدد دقائق تطبيق هذه المادة بقرار من وزير المالية.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، انا اعارض هذا النص المجموعة السياحية التي تأتي من الخارج تشتري تذاكرها من الخارج وتدفع رسم الخروج من بيروت بعد مجيئها ضمن قيمة التذكرة في الخارج. اذا هم لا يأتون one way ويعودون one way هذه الامور تشكل ارباكات كثيرة فيما يتعلق بتحصيل رسم مغادرة الاراضي اللبنانية.

يوجد مزاريب في هذا الرسم حتى اليوم. عملت حسابي سنة ١٩٩٦ مع قطع لحساب هناك ٨٢٧ الف راكب غادروا لبنان على اساس ٥٠ الفا وليس ٧٥ و ١٠٠ فيكون المبلغ ٤١ مليارا ونصف المحصل فعليا ٣٣،٥ مليارا وهناك فرق ٧ مليار ونصف اقل، هذا بسبب ما يحصل من ال fuites. هذا الاقتراح لا يجوز وخطر جدا.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس اريد ان اشرح هذا النص.

الرئيس: هذا الاقتراح غير موجود.

رئيس الحكومة: اذا كان هناك بند لم تضعه اللجنة المالية في مشروع الموازنة.

الرئيس: لا نمشي فيه الا اذا كان اقتراحا مستقلا.

تستطيع ان تقدمه كاقترح.

لدى الزميل انور الخليل اقتراحان.

يتلى اقتراحا الزميل انور الخليل .

تلي الاقتراحان الآتي نصهما :

الاقتراح الاول : «اجيز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء وضع اجراءات تنظيمية تؤدي الى ايجاد تخمينات موحدة للعقارات المبنية وغير المبنية على مختلف الاراضي اللبنانية تكون اساسا لفرض مختلف الضرائب والرسوم المالية والبلدية على المكلفين تنفيذاً للقوانين التي تتناول هذه العقارات ، هذا ويمكن بالطريقة ذاتها بيان ما يمكن ان تأخذ به لجان الاستملاك في قراراتها من معطيات يوفرها التخمين الموحد» .

الرئيس : ارجو ان يشرح لنا الزميل انور الخليل هذا الاقتراح .

انور الخليل : دولة الرئيس ، هناك الكثير من الضرائب والرسوم المالية تفرض بناء على اساس القيمة التقديرية للاملاك المبنية وغي المبنية ، منها ضريبة الاملاك المبنية ، ضريبة التحسين العقاري ، التسجيل العقاري الخ ، هذه التقديرات بالتخمينات الاساسية كل مصدر من المصادر المسؤولة في الدولة يخمن كما يشاء ليس هناك معايير موحدة لهذه التخمينات التي تصدر .

من المفروض هنا ، وهذا كلام بحثناه سابقا مع وزير المال ، ان توحد هذه المعايير حتى لا يكون هناك مجال للغش او الابتزاز او الضحك على صاحب العقار او الضحك على الدولة ، بايجاز : توحيد المعايير .

الرئيس : هل لدى احدكم ملاحظة على هذا الموضوع ؟

الموافقة على الاقتراح برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس : صدق الاقتراح الاول .

الكلمة للزميل محمد يوسف بيضون .

محمد يوسف بيضون : اولا ان المالية لم تجر تقديرا ولا تقريراً بكل الاراضي اللبنانية .

ثانيا : الارض بالشبر ، لا يمكن ان نعمل مربعات في وزارة المالية على الكومبيوتر ونقول هذا السعر كذا وهذا السعر كذا ونريد ان نصدقه .

الرئيس : هذا الاقتراح يقول ذلك ؟

محمد يوسف بيضون : هذا هو النص دولة الرئيس .

بطرس حرب : فليوضح «بين المالية والبلدية» وينتهي الامر ، اصف هذه العبارة ابو يوسف فيسوي الامر .

الرئيس : تعاد تلاوة النص ،

اعيدت تلاوة النص كالآتي :

اجيز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء وضع اجراءات تنظيمية تؤدي الى ايجاد تخمينات موجودة للعقارات المبنية وغير المبنية على مختلف الاراضي اللبنانية تكون اساسا لفرض مختلف الضرائب والرسوم المالية والبلدية على المكلفين تنفيذاً للقوانين التي تتناول هذه العقارات، ويمكن بالطريقة ذاتها بيان ما يمكن ان تأخذ به لجان الاستملاك في قراراتها من معطيات يوفرها التخمين الموحد.

محمد يوسف بيضون: نقول: «على مختلف الاراضي اللبنانية تساهم في وضعها البلديات المعنية».

الرئيس: من يوافق على الاقتراح الاول مع التعديل؟

الموافقة برفع الايدي مع التعديل.

- اكثرية -

الرئيس: صدق الاقتراح مع التعديل.

يتلى الاقتراح الثاني.

تلي الاقتراح الثاني الآتي نصه:

«خلافًا لاي نص آخر، يجاز لمديرية الواردات في وزارة المالية اصدار ونشر جداول التكاليف الاساسية المتعلقة بضريبة الاملاك المبنية والعائدة للسنوات ايرادات ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ على مرحلتين الاولى على اساس الضريبة المتوجبة على الايرادات الصافية للعقار. والثانية: على اساس الايرادات الصافية التي تعود للمكلف».

الرئيس: لا استطيع دراسة اقتراح من هذا النوع ولا استطيع طرحه، ان اقتراحات من هذا النوع تتعلق بأمور مالية، مكلفين وضرائب وتأخذ من الوقت حوالي عشر ساعات، لا استطيع استيعابه الآن وبالتالي فهو اقتراح مقدم من قبل كتلتي فلا اريده لانني لا استطيع انجازه بشكل ارتجالي.

حسين الحسيني: انه من خارج جدول الاعمال.

انور الخليل: هذا التكاليف لعام ١٩٩٨ سيخلق مشكلة.

وزير المالية: الاقتراح مدروس يا دولة الرئيس.

الرئيس: من الممكن ان يكون صحيحا لا اقول، لا، ولكن كيف استطيع الآن ان ادرس وضع المكلفين وكيف يؤخذ منهم، وكم يؤخذ منهم وكيف نعطي رئيس مصلحة الواردات، فكيف ستكون دراسة من هذا النوع لان هذه الامور تحتوي على نصوص مالية وتشريعية وقانون المحاسبة اتركوها الآن.

انور الخليل: ولكن وزارة المالية لا تقدر على اصدار تكاليفات في العام ١٩٩٨.

الرئيس: احضروه لي بموجب اقتراح كي ندرسه في لجنة الادارة والعدل.

تتلى المادة التاسعة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة والعشرون - تعدل الرسوم والنصوص وفقا للاسس والقيم المبنية في الجدول رقم ٩ الملحق بهذا القانون الخ . . .

الرئيس: الكلمة للزميل نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، ان تعليقي هذا ليس له علاقة مباشرة بالرسوم الميكانيك، بل له علاقة بالمنحى الذي ياخذه النظام الضريبي في لبنان الذي يتجه نحو نظام يتكل بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة على حساب الضرائب المباشرة، طبعاً هناك خلاف بيننا وبين الحكومة حول هذا الامر فهي تدعي انه يوجد في كل العالم منحى نحو الضرائب غير المباشرة، ولكنني اعتقد ان في بلاد اوروبا الفروقات الاجتماعية هي اقل من الفروقات الاجتماعية الموجودة في لبنان والتي تتفاهم بكثرة، لذلك فان وظيفة النظام الضرائبي ليس له علاقة فقط بفعالية الضريبة بل يجب ان يكون له علاقة بعدالة الضريبة، فمن هذا المنطلق اتمنى على الحكومة ان تفتش عن اليرادات الاضافية في الاماكن التي يتحقق فيها ارباح كبيرة واعتقد ان زيادة الضرائب على ارباح الشركات، وعلى الارباح العقارية، وعلى ارباح الاسهم، وعلى الارباح التي تجنى من سندات الخزينة هي اجدى من استمرار زيادة التكاليف على الطبقات الوسطى وعلى الطبقات الفقيرة. وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل علاء الدين ترو.

علاء الدين ترو: دولة الرئيس، حتى لا اكرر الكلام عن موضوع الضرائب الذي تكلم عنه الزميل نسيب لحود، ولكن كيف لنا ان نزيد الضرائب على بعض القطاعات التي نتكلم عنها الآن في الجدول رقم (٩) في حين ان الدولة لم تعط زيادة العشرين بالمئة للموظفين في القطاع العام، والبطالة مستفحلة في البلد، المعامل تقفل ابوابها، والمصانع ايضاً، ركود اقتصادي هائل، فثم نفتش كيف نزيد من قيمة الضرائب في الجدول رقم (٩).

لذلك اقترح وقف العمل بالجدول رقم (٩) واعتماد جدول رقم (٩) الذي كان في موازنة العام ١٩٩٧ حتى يتسنى للحكومة اما اعطاء زيادة العشرين بالمئة او اقرار سلسلة الرتب والرواتب التي على اساس يصار الى زيادة في الضرائب والرسوم وشكراً.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، اني افهم ان هذا الرسم هو ناتج عن خدمات، وافهم ان عدد السيارات في البلد يزداد حيث اصبحت بنسب عالية وكل هذه المقدمات صحيحة، ان لدينا ثروة طرية تستهلك بواسطة هذه السيارات لذلك يجب ان نأخذ رسوماً منها حتى نصون هذه الثروة الطرية. من عام

١٩٧٨ توسعت صلاحيات مصلحة النقل المشترك من بيروت وضواحيها الى كل لبنان، والنقل العام هو الذي يوفر على الناس كل هذه الاعباء.

كي لا يشتروا ويقتنوا السيارات ويدفعوا من دخلهم المحدود ثمن السيارات، ماذا فعلنا بالنقل العام، اما الآن فاننا نضيف على الوسيلة المتاحة التي هي السيارات من دون ان نؤمن البديل، اين البديل في المناطق الاخرى؟ في البقاع، والشمال، والجنوب، وجبل لبنان اين البديل واين اصبح النقل العام؟ حتى الآن ما زلنا نراوح مكاننا ولم نفعل شيئا على الاطلاق، علما بأننا اذا اردنا ان نعرف ما هي كلفة هذه الفئة او ذاك، وقبل ان ندخل بسعر السيارة وبقدمها، انا اعرف من الدراسة الموجودة في وزارة الاشغال العامة وغيرها ان كل شاحنة تستهلك من الثروة الطرقية قدر ما يساوي مرور مليون سيارة سياحية على هذه الطرقات، مع ذلك ليس هناك أي عدالة ضريبية، وليس هناك دراسة حقيقية لهذه القضية، انا لست مع اعفاء السيارات من ضريبة الميكانيك، ولكن بالشكل الذي نفعله نرهق الناس، ونرهق الطبقة الفقيرة، ونزيد من سقوط الطبقة الوسطى حيث لا تتحمل عبء التنقل من مكان العمل الى المنزل والعكس بالعكس.

الشيء الاساسي الذي اود قوله يا دولة الرئيس، ان هكذا سياسة ستؤدي الى نتائج سلبية تماما سواء من جهة زيادة انتاج العمل، او من جهة تسهيل امورهم، هذا الشيء يشغل مسؤوليتنا جميعا، كل الراي العام اليوم يصب انظاره على ما ستؤول اليه هذه الجلسة، هل ستكون الشطور عادلة ام لا؟ انا ضد فرض الضرائب بموجب جدول ملحق، انا مع اصدار قوانين خاصة بهذه الضرائب المستندة الى دراسات صحيحة وتؤدي الى نتائج صحيحة، لذا فالارتجالية والغوغائية والعشوائية يجب ان يوضع لها حد وفورا. وشكرا.

الرئيس:

الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، هناك ثلاث مستندات تشكل الاسباب الموجبة لرفض الجدول رقم (٩) على قاعدة الشيء الذي تفضل به الزملاء وسبقوني عليه، ان الجدول رقم (٩) مع الزيادات المفروضة في ظل بطالة وفي ظل فقر، وامية وانعدام فرص عمل، تراجع تعليمي، وامن صحي واجتماعي فهي ازمة وتكلمنا عنها اكثر من مرة.

المستند الاول: صادر نهار الثلاثاء ٢٧/١/١٩٩٨ أي انه اليوم منشور في جريدة الحياة للدكتور جورج قرم حول الضريبة تحديدا، فبعد ان يشير الى ان مئات الدراسات المفصلة حول كيفية تعديل السياسات الاعمارية. يصل الى نقطة ليقول: انه لاجراء الاصلاحات الضرورية بالصيغة والمنهج اللذين يلائمان الاوضاع اللبنانية.

الرئيس:

لقد قلت ان هذا الجدول موضع نقد ولا احد يقبل به ولكن ما هي الاقتراحات المتوجبة؟

زاهر الخطيب: لقد تقدمنا بالاقتراح مسبقا، هناك ضرورة رفض الجدول رقم (٩) باعتبار انه يتضمن زيادات

دون الاخذ بعين الاعتبار تطور حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا ان الزيادات الواردة وهذه الحثيات على الاقل يجب ان نتحمل مسؤولياتنا تجاهها. لم يواكبها زيادة الـ ٢٠٪ ولا سلسلة الرتب والرواتب ولا تعديل بالحد الأدنى بالاجور، بالتالي كنت سأستعرض جدولاً يؤكد ان الذي يتقاضى معاشاً بنسبة خمسمائة الف ليرة لبنانية وهو اكثر من الحد الأدنى للاجور بالحساب الوارد هنا، اذا دفع مثني الف ليرة لبنانية ضريبة ميكانيك سنوياً وكهرباء مليوناً وثمانمئة الف ليرة سنوياً، وللهاتف مليون ومئتا الف ليرة سنوياً ومئتا الف ليرة للمياه سنوياً، وبدل ايجار قديم مليون ليرة سنوياً وطبابة وادوية ثمانمئة الف ليرة سنوياً ومحروقات للسيارة مليون ومئتا الف ليرة، ورسوم بلدية ستمائة الف ليرة سنوياً المجموع سبعة ملايين ليرة لبنانية. أي ان الذي يتقاضى راتباً يساوي ستة ملايين ليرة لبنانية سنوياً أي ما يعادل خمسمائة الف ليرة شهرياً، والمترب على هذا الموظف سبعة ملايين ليرة سنوياً، هذا عدا عن المأكل والمشرب والملبس واقساط المدارس وغيرها وعادة كيف نشرع؟ نشرع على ضوء الارقام، هذا يعني اننا اعطينا الحد الأدنى مما يترتب على المواطن من اعباء.

ويعني ان الذي يتقاضى راتباً خمسمائة الف ليرة لبنانية شهرياً أي ما يعادل ستة ملايين ليرة لبنانية يدفع سبعة ملايين ليرة لبنانية عدا المأكل والمشرب والمدارس السؤال هنا هل يتحمل هذا المواطن ان نضيف قرشاً واحداً زيادة على الجدول رقم (٩).

اذا اقترح رفض الجدول رقم (٩) اساساً جملة وتفصيلاً. وشكراً.
الكلمة للزميل خليل الهراوي.

الرئيس:

خليل الهراوي: دولة الرئيس، بالنسبة للمبدأ الذي نريد ان تكون الضريبة موضوعة من قبل وزارة المال او من قبل الحكومة على اساسه ذكرنا بهذا المبدأ في تقرير لجنة المال والموازنة وهو رفضنا لاي رسوم مباشرة وضرائب غير مباشرة، ولكن اذا انتقلنا الى الحيز العملي للموضوع كان في لجنة المال والموازنة عدة اقتراحات لهذا الرسم، احدها الموضوع حالياً امامكم والاقتراح الثاني درس في لجنة المال والموازنة وهو يعتمد التقسيم الحالي، والتقسيم الحالي وهو اربع فئات مضروب بالفتتين، من ١٣ سنة الى اربع سنوات يضرب بثلاثة، ومن ٤ سنوات حتى الوضع الحالي يضرب بـ (٢)، لماذا اقترحنا هذا الاقتراح؟

حالياً هذا الرسم يشكل (٤٢) مليار ليرة لبنانية لمصلحة الخزينة.

الرئيس: كيف؟

خليل الهراوي: ما هو الحساب الذي اعتمدناه حتى ضربنا (٢٣ط)؟

الرئيس: من ١٥ سنة وما فوق ماذا؟

خليل الهراوي: التقسيم الحالي قائم على هذا النحو من ١٣ سنة وما فوق الرسم المالي مضروب بـ (٣).

الرئيس: أي ان ال (١١) الفا تصبح (٣٣).

خليل الهراوي: بين ١٢ سنة وخمس سنوات الرسم يبقى على حاله ومضروب بثلاثة أي ان ٢٢ الفا تصبح (٦٦) الفا، بين اربع سنوات وستين يضرب بثلاثة اعني ان ٤٣٢ الفا تصبح ١٢٩٦ الفا، ثم اقل من ستين يضرب ب ٢ .

هذا اقتراح الآن ويتم تعديله فيما بعد.

الرئيس: دعني اوضح للزملاء بالارقام.

١٣ سنة وما فوق يدفع الآن مثلاً ١١ الفا في السنة وهي من حصان الى ١٠ احصنة يصبح بالنسبة للاقتراح ٣٣ الفا. واذا كان اكثر من ١٠ احصنة كل حصان بثلاثة الاف ليرة. اعني اذا سألتني عن ال ٢١ حصانا كان يدفع ٣٦٤٠٠ تصبح ١١٠ الاف. بين الخمس سنوات وال ١٢ سنة مضروب بثلاثة. بين ٤ سنوات والستين ايضا مضروب بثلاثة، يبقى التي هي اقل من ستين، على سبيل المثال. سيارة ٥١ حصانا يدفع صاحبها الآن ٨٦٤ الفا تضرب ب (٢) فتصبح (١٧٥٠،٠٠٠) ليرة.

خليل الهراوي: هذا عبارة عن اقتراح وموضوع للدرس من الممكن ان يعدل فيما بعد، ولكن يجب ان اقول لماذا اقترحنا هكذا؟

حاليا هذا الرسم يجمع للخرينة حسب كلام معالي وزير الشؤون المالية ٤٢ مليارا، ايضا وحسب كلام وزير المالية يقول ان الجباية حاليا بحدود النصف يعني انه يوجد في لبنان حوالي مليون ومئتا الف سيارة وهو يحصل من ستمائة الف سيارة، وبوضع vignette أي ورقة الطابع البريدي التي تلصق على كل معاملة، يصبح انذاك التحصيل اكثر حيث يصبح حوالي ٧٠ مليارا اذا بقينا على الرسوم الحالية واذا ضربنا ٧٠ مليارا ب ٣ تصبح ٢١٠ مليارات، وبما اننا ضربنا آخر نوع باثنين تهبط الى حوالي ١٩٠ مليارا، واقترحنا هذا بالنسبة لتقديرنا وحساباتنا تجمع اذا تمت الجباية ما بين ١٨٠ و ١٩٠ مليارا لذلك تقدمنا بهذا الاقتراح.

رئيس الحكومة: اولا في المبدأ الحكومة ليست مغرمة بفرض الرسوم والضرائب على الشعب، وهي حريصة على شعبيتها وحريصة على وضع الناس حرص المجلس النيابي، لذلك اتمنى بهذا الامر ان لا ندخل مع احد من السادة النواب بموضوع من هو الحريص ومن هو غير الحريص.

اعتقد بأننا جميعنا حريصون على هذا الموضوع ننتقل الى موضوع الجدول، لدينا قاعدتنا بامكاننا ان ننطلق من خلالهما قاعدة المشروع الذي تقدمت به الحكومة نأخذه كأساس «وننزل عنه»، او الجدول الاصلي «ونطلع عنه» اذا اردنا ان نأخذ الجدول الاصلي، وحسب رأيي يجب ان يضرب ب facteur واحد حتى يكون متساويا مع الجميع، ولا يجوز ان يدفع صاحب السيارات الكبيرة والجديدة كالمسيدس، والتي يدفع عنها الآن حوالي ٨٠٠ الفا اذا ضربناها بثلاثة تصبح

٢،٤٠٠،٠٠٠ الف وهذا كثير ثم تقول فليدفعوا ١،٧٠٠،٠٠٠ الذي يملك سيارة مرسيدس بإمكانه ان يدفع مليونين او ثلاثة ملايين بالتالي اذا اعتبرنا هذا الاساس نترك الجدول القديم على حاله ونضربه بثلاثة او اربعة او الذي نتفق عليه .

او نأخذ مشروع الحكومة ونضيف عليه عدد السنوات لان من الاعتراضات التي سمعناها على مشروع الحكومة انه لم يأخذ بعين الاعتبار قدم السيارة، وعندما اجتمعنا في لجنة المال والموازنة قلت انه من الممكن ان نتمسك بمشروع الحكومة ونأخذ بعين الاعتبار عمر السيارة ان السيارات لغاية ١٩٨٠ نخفض الرسم عليها ٥٠٪ حسب اقتراح الحكومة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠، ٢٥٪، من ال ١٩٩٠ وما فوق نتركه كما هو عليه وهناك اقتراح احد السادة النواب في الجلسة بدلا من ١٩٨٠ تكون ١٩٨٥ ومن العام ١٩٨٥ الى العام ١٩٩٥ ومن العام ١٩٩٥ وما فوق فليبق على ما اقترحتة الحكومة وهذا الاقتراح هو ملك لكم فاذا اردتم ان تتبنوه فليس عندي أي مانع واذا اخذنا الجدول الاساسي الذي نمشي على اساسه الآن، اتمنى وتحقيقا للعدالة ان يكون الضرب بـ facteur واحد موحد للجميع .

الرئيس : الكلمة للزميل بطرس حرب .

بطرس حرب : دولة الرئيس، طبعا لتسهيل المناقشة حول هذا المشروع، اريد فقط ان يسجل في المحضر بأن الحكومة في الرسوم السابقة كانت تجبي حوالي النصف، وهذه المعلومات قد سمعتها في اللجنة . وبالنسبة للفينيات كما اذكر نحن لم نوافق على المادة التي تحكي عن هذا الامر والغاء الميكانيك . هل وافقنا على vignette والغاء الميكانيك البارحة؟ معالي الوزير، اود ان افهم شيئا من الحكومة، واعدود الى الشيء الذي قاله الزميل نسيب لحود، ان الضريبة غير المباشرة طبعا يلجأون اليها في العالم، ولكنها ترتبط ولو قليلا بزيادة دخل الناس او المواطن العادي، حيث ان مداخل هذا المواطن العادي اصبحت لا تكفي لحاجاته الاجتماعية ونزيد عليها الضرائب غير المباشرة، وفي الحالة التي عندنا نحن لم نلجأ الى زيادة الرواتب ولا انجزنا سلسلة الرواتب والاجور، حتى ان ال ٢٠٪ التي كانوا موعودين بها لم نعطيهم اياها، بالاضافة الى ذلك فان التعويضات التي كان يقبضها الموظفون فقد اوقفناها ونقول لهم نحن نزيد من قيمة الضرائب غير المباشرة عليهم المهم في الموضوع ان لا نضع ضريبة ويوافق عليها المجلس النيابي (وتطلع الصرخة عند الناس) لانهم غير قادرين على تحملها ليس لان ليس لديهم الرغبة في تحملها، كل المواطنين والنواب مدركون بأننا في مأزق اقتصادي ومالي، والكل لديه رغبة في المساهمة في التخفيف من حدة هذا المأزق اما مشكلتنا فهي التالية اننا نحاول ان نحمل المواطنين اكثر ما يستطيعون حمله، لاننا واقعون في مأزق

المطلوب ان نلجأ الى ضريبة معدلها مقبول لان هؤلاء الناس الذين اضرَبوا منذ يومين امام

المجلس النيابي هم يعرفون ان لدينا مشكلة ويجب ان نزيد الضريبة والرسوم، ويجب ايضا ان نزيد من الدخل القومي كل هذا من اجل ان نوقف عجز الموازنة ولكن في الوقت نفسه ليس استطاعتهم ان يتحملوا عبء هذه الضرائب، وليس بإمكاننا ان نحملهم شيئا لا يستطيعون حمله لهذا فان أي اقتراح للتعديل باتجاه التخفيض لهذا الرسم غير عادل بكل متطلباته، انا ارى انه يخدم الحكومة بأن تؤمن العدالة الاجتماعية، ويخدم هؤلاء الناس بأن لا ندخلهم في شيء لا يستطيعون تحمله لذلك اتبنى الاقتراح الذي تقدم به الزميل خليل الهراوي وبالنسبة للجزء الاخير للسيارات الجديدة اذا ضربت بثلاثة ليس عندي أي مانع حتى نوحده الرسم، أي يصبح عندنا نفس ال facteur وهو ٣ وهذا يحقق العدالة.

الرئيس: كيف نفس ال facteur؟

بطرس حرب: مع الاخذ بعين الاعتبار العمر حتى لا تصيب السيارات القديمة، الجدول القديم آخذ بعين الاعتبار هذا العمر.

الرئيس: حتى لا يكون هناك التباس بالموضوع وسأتكلم على مهل كما وارجو الانتباه نكون نأخذ بالاعتبار القدم والحصان.

من قوة حصان واحد ولغاية عشرة احصنة احد عشر الفا اذا كان عمر السيارة من ١٣ سنة وما فوق يصبح الآن ب ٣٣ الفا، من قوة ١١ حصانا ولغاية ٢٠ حصانا وما زلنا بنفس العمر أي من ١٣ سنة وما فوق كان ١٧،٦٠٠ الف يصبح ب ٥١ الفا، من قوة ٢١ حصانا الى ٣٠ حصانا كان ٣٦٤٠٠ الفا يصبح ب ١٠٩٢٠٠ الف. من قوة ٣١ حصانا الى ٤٠ حصانا كان ٤٦٨٠٠، يصبح ب ١٤٠٤٠٠ الف من ١٦ سنة ولغاية خمس سنوات ايضا من قوة حصان واحد ولغاية عشرة احصنة كان ٢٢٠٠٠ الفا يصبح ب ٦٦٠٠٠ الف اما بالنسبة للسيارات الجديدة، اقل من سنتين أي ٩٦ و ٩٧ من قوة حصان واحد الى عشرة احصنة كان ٨٨٠٠٠ ل.ل. يصبح ب ٢٥٦٠٠٠ ل.ل. من قوة ١١ الى ٢٠ حصانا كان ١٤٠،٠٠٠ ل.ل. يصبح ب ٤٢٠،٠٠٠ ل.ل. من قوة ٢١ حصانا الى ٣٠ حصانا كان ٢٩١٠٠٠ ل.ل. يصبح ب ٩٠٠،٠٠٠ ل.ل. من قوة ٣١ حصانا الى ٤٠ حصانا كان ٤٢٠،٠٠٠ ل.ل. يصبح ب ١٢٠٠،٠٠٠ ل.ل. من قوة ٤١ حصانا الى ٥٠ حصانا كان ٦٩٠،٠٠٠ ل.ل. يصبح ب ٢١٠٠،٠٠٠ ل.ل. وفوق ال ٥١ حصانا ٨٦٤،٠٠٠ ل.ل. يصبح حوالي ٢،٥٠٠،٠٠٠ ل.ل.

بطرس حرب: ما زالت ضاغطة على الفقراء اصحاب السيارات القديمة ولكن اصبحت معقولة نوعا ما.

علاء الدين ترو: دولة الرئيس، لقد تقدمنا باقتراح يرمي الى الغاء الجدول رقم (٩) واعتماد جدول سنة (٩٧) نرجو التصويت عليه ثم نباشر بالمواضيع الاخرى.

الرئيس: معك حق ولكنني اعتقدت ان هذا تم بالتوافق.

إذا طرح الغاء الجدول رقم (٩) وهو اقتراح مقدم من الزميل زاهر الخطيب، ونجاح واكيم ومصطفى سعد الى آخره، الموافقة برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس:

سقط الاقتراح، اكمل التلاوة.

نوع الرسم النص القانوني موضوع التعديل

رسم رخص السوق

القانون ٦٧/٧٦ تاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٧ المعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٢٨ تاريخ ٩/١٦/١٩٨٣ (قانون السير) وتعديلاته في الجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة ١٩٩١ والجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة ١٩٩٣.

قيمة الرسم عن كل امتحان للحصول على رخصة سوق من مختلف الفئات ٧٥,٠٠٠

الكلمة للزميل محمد رعد.

الرئيس:

محمد رعد:

دولة الرئيس، كنا طلبنا الكلام بالنسبة الى النقطة الاولى، وستحدث عن الجدول رقم ٩ ككل. هذا الجدول رقم ٩ ككل. هذا الجدول يعكس السياسة الضريبية التي تعتمدها الحكومة لتمويل مشروعها للنهوض والاعمار في البلد. اننا نختلف مع الحكومة في هذا المشروع وفي تقييم هذا المشروع، ونرى في الجدول رقم ٩ لائحة عقوبات تفرض على المواطنين ذوي الدخل المحدود لسد الثغرات واخراج الحكومة من المأزق الذي اوضعت البلاد فيه نتيجة اعتمادها هذه السياسة الاقتصادية التي سمعتها طموحة في فذلكتها في موازنة ١٩٩٨. البرنامج الذي اعتمدته الحكومة كان التمويل ويفترض المساعدات والهبات الاجنبية ويعتمد على التوظيفات المالية الاجنبية والراسمالية الكبيرة في البلد ولكن لم يحصل هذان الامران، فأحبطت التوقعات وتعثرت مسيرة النهوض بالشكل الذي حدث. اما الآن، فعلى الفقراء دفع الثمن بالاضافة الى المستضعفين وذوي الدخل المحدود. ما يرد في جدول رقم ٩ زيادة غير منطقية وغير معقولة بتحملها ذوو الدخل المحدود، من اجل ان تخلص الحكومة البلد من المأزق الذي ارتكبته، حيث الفقراء ليس لهم علاقة اية علاقة بالمسألة، لا يمكننا ان نوافق على اية زيادة ترد في الجدول رقم ٩، وعلى الحكومة ان تبحث في سياسة ضريبية جديدة تخرجها من المأزق الذي وضعت فيه وواقعت الناس جميعا.

الكلمة للزميل عمار الموسوي.

الرئيس:

عمار الموسوي: دولة الرئيس، نحن من حيث المبدأ ضد أي نوع من انواع الزيادات في الجدول رقم ٩، الآن هذه الزيادات تعني تحصيل المواطن المسؤولية في موضوع لا يتحمل فيه اية ذرة من المسؤولية،

في موضوع رسوم الميكانيك او مجموع الرسوم على السيارات، فسيارة المواطن لماذا تتحمل هذه الرسوم؟ بدءا بالجمرك مرورا بالتسجيل لأول مرة. ووصولاً الى رسم الميكانيك الذي هو رسم سنوي، فوصولاً الى الطابع المالي. لدي دراسة.

دولة الرئيس، تقول بأن ما يجبي من الرسم المالي ما خلا رسم الجمرك، يعادل ٢٧٢ مليار ليرة وبين رسوم التسجيل لأول مرة، وبين رسوم نقل الملكية، لان رسوم التسجيل اول مرة تلحظ ٥٪. هناك رسوم تسجيل لأول مرة، ورسوم نقل الملكية، ورسم الميكانيك، ورسم الاسكان الذي يبلغ ٢٠٠٠ على كل حصان، ورسم الطابع المالي الذي هو على كل معاملة في دائرة الميكانيك، فكم تتحمل سيارة المواطن من رسوم في وقت لا تستطيع الدولة او الحكومة لغاية الآن ان تطرح انها امنت النقل المشترك او النقل العام ميسرا لكل المواطن وعلى سائر الاراضي اللبنانية. ان النقل العام الذي كان من المفترض ان يحل مشكلة انتقال المواطنين، لم يحل الا في منطقة بيروت وضواحيها، اما سائر المناطق، فلا تزال السيارة من الضروريات الملحة، وعندما نرفع نسبة الرسم على الميكانيك او غيره، فيعني ذلك اننا نحرم هذا المواطن من حرية او حركة التنقل باتجاه مصدر رزقه، بحيث نقوم بتعقيد حياته.

بامكاني ان اقدم الدراسة لكم، ٢٧٢ مليارا ما يجبي من المواطنين من رسوم ميكانيك وفق الرسم الحالي، واذا زاد، فسيصل الى ٨٠٠ مليار، هناك رسم التسجيل الذي يبلغ ٥٪ (تسجيل اول مرة) ثم، لدينا رسم الميكانيك، ورسم انتقال ملكية السيارة، حيث هناك ٢٥ الف عملية بيع سيارة سنويا، ان سيارة المواطن، في ظل عدم تأمين النقل المشترك، لا يمكن ان تتحمل كل هذه الكلفة وكل هذه الاعباء، لذلك، على الحكومة ان تبحث عن موارد خارج الجدول رقم ٩ اننا ضد أي نوع من انواع الزيادة على رسوم الميكانيك وضد اية زيادة وردت في الجدول رقم ٩. الكلمة للزميلة نائلة معوض.

الرئيس:

دولة الرئيس، ليس هناك من شك باننا عندما نقوم بدراسة الجدول رقم ٩ فيجب ان نرجع الى سياسة الحكومة الضريبية، ولا نريد ان تنسنا دراسة الارقام المبدأ الاساسي، تكلم بالامس الوزير فؤاد السنيورة عن الاعباء التي تحملها الحكومة للطبقة المتوسطة والفقيرة، من اجل تغطية الموازنة.

وزير الشؤون المالية: ان الضرائب المباشرة وضريبة الدخل تمثل ١٠٪ من مجموع ما تجنيه الخزينة ومن اصل هذا المبلغ الاجمالي لضريبة الدخل ٩٪.

نائلة معوض: ان الجميع يعانون من التعب والارهاق نتيجة الجلسات المتلاحقة، ولكننا لم نتكلم حتى الآن عن السياسة الضرائبية للحكومة. اننا نقوم بدرس الميكانيك، حيث نحاول ان نوفر قدر المستطاع، ولكن الحكومة لم تقم بتحضير اية دراسة للسياسة الضرائبية، ولا تقوم بجباية الضرائب التي

يفترض جبايتها من اماكن معينة، لماذا لا تقوم الشركات الكبيرة بدفع الضرائب، حيث او على سبيل المثال، لماذا نستثنى شركة السوليدير من دفع الرسوم. هناك بعض الذين يجنون ٣٠٪ من سندات الخزينة والذين لا يدفعون الضرائب، بينما يتم فرض الرسوم على الميكانيك، على الذين يمثلون الطبقة الوسطى الفقيرة. لماذا لا تكون هناك ضرائب ورسوم على المضاربات المالية، وعندما تحدث دولة رئيس الحكومة عن السلم الاجتماعي فاننا لم نتطرق الى الموضوع الاساسي المتعلق بالسياسة الضرائبية. ان الرسوم والضرائب المفروضة تطال الفئات الفقيرة، الامر الذي يهدد السلم الاجتماعي. وشكرا.

الرئيس:

رسوم السير السنوية.

- عن كل رخصة سوق لجميع السيارات والمركبات الآلية والدراجات الآلية على اختلاف انواعها ومن مختلف الفئات خصوصي او عمومي وعن كل توسيع في صلاحية رخص السوق ٧٥,٠٠٠.

- عن كل رخصة سوق تعطى بدل ضائع او ممزق او عند تجديدها ١٥,٠٠٠.
الكلمة للزميل جورج قصارجي.

جورج قصارجي: دولة الرئيس، بالرغم انني مع الغاء الجدول رقم ٩ بأكمله، ولكن بما انكم قمتم بوضع الرسوم وتم التصويت عليها، اين اصبح مصير الالف (٢٠٠٠) ليرة عن كل حصان؟ هل انه الغي مع الرسوم الجديدة؟ وبالنسبة ايضا الى مؤسسة الاسكان؟

الرئيس: هذه من ضمنها، وليسجل هذا الامر، لقد اصبحت الصيغة الجديدة للميكانيك ثلاثة اضعاف مقطوعة.

وزير الشؤون المالية: أي انك تلغي الالفين.

الرئيس: نعم، انا ألغي الالفين.

وزير الشؤون المالية: اذا تلغى الالفان.

الرئيس: تلغى الالفان المتعلقة بالاسكان.

جورج قصارجي: لذي اقتراح يتعلق بالمناطق التي لا يوجد فيها نقل مشترك، حيث لا يجب ان تزيد رسوم الميكانيك فيها.

الرئيس: لا يمكننا ان نميز بين منطقة واخرى.

نتابع الجدول:

رسوم التراخيص الخاصة.

الجدول الملحق بالقانون ٥٩/٨٨ وتعديلاته والجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة ١٩٩٣.

- عن كل رخصة سوق دولية ولا تعطى الا لمن يحمل رخصة سوق لبنانية ٧٥,٠٠٠.
- عن استبدال رخصة سوق دولية او اجنبية او عسكرية قابلة للاستبدال برخصة سوق لبنانية ٧٥,٠٠٠.

عن كل ترخيص سنوي يميز استعمال او حتى تجربة ٧٥,٠٠٠.
جواز او وثيقة سفر او تجديده.

المادة ٤ من القانون ٨٨/٤٦ وتعديلاته في الجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة ١٩٩٠ والجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة ١٩٩٣.

- جواز سفر او تجديده لمدة كل سنة او كسرهما ٤٠,٠٠٠.
- لمدة خمس سنوات ٢٠٠,٠٠٠.

بطاقة إقامة

المادة ٤ من القانون ٨٨/٤٦ وتعديلاته في الجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة ١٩٩٣ والجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة ١٩٩٦

لارباب العمل وحاملي اجازات عمل فئة اولى وافراد عائلاتهم لسنة واحدة ١١٥٠٠٠٠
- فئة ثانية وافراد عائلاتهم لسنة واحدة ٨٠٠٠٠٠

- لباقي الفئات عن كل شخص لسنة واحدة ٢٥٠٠٠٠

اجازة عمل الاجانب

المادة ٤ من القانون ٨٨/٤٦ تاريخ ٨٨/٧/١ والمادة الاولى من الفقرة الثانية من القانون ٨٨/٦١ تاريخ ٨٨/٨/١٢ وتعديلاتها في الجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة ١٩٩٣ والجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة ١٩٩٦

اولا: اجازة عمل الفنانين والموسيقيين الاجانب

- عن كل شهر او كسر الشهر للذين يعملون في ملهى من الفئة الاولى ٤٠٠٠٠٠

- عن كل شهر او كسر الشهر للذين يعملون في ملهى من الفئة الثانية ٢٠٠٠٠٠

ثانيا:

- اجازة عمل للاجنبي من الفئة الاولى ١٢٥٠٠٠٠

- اجازة عمل للاجنبي من الفئة الثانية ٦٧٥٠٠٠

- اجازة عمل للاجنبي من الفئة الثالثة ٣٢٥٠٠٠

- اجازة عمل للاجنبي من الفئة الرابعة ٢٠٠٠٠٠

ويتوجب الرسم ذاته عند تجديد الاجازة

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب .

بطرس حرب: دولة الرئيس، لقد رجعنا الى قضية العامل الاجنبي، حين طلب رئيس الحكومة ان تنظم استنادا الى الجدول رقم /٩/ رسم سنوي على العامل الاجنبي للفئة الاولى ١٢٥٠٠٠٠ ل.ل.ل. من الفئة الثانية ٦٧٥ الفا الفئة الثالثة ٣٢٥ الفا والفئة الرابعة ٢٠٠ الف. انني اذكر بالوديعة التي تكلمنا عنها لمصرف الاسكان وقلنا انه يجب بحثها هنا مع الرسوم المذكورة في الجدول رقم /٩/. انني اعتقد دولة الرئيس، اذا جميع العمال الاجانب، حتى دون ان نفرق بين خدم البيوت وبين العمال الذين يعملون في المصانع، نقوم بتسديد ضريبة لاصحاب المداخل المحدودة، لان هناك عائلات حيث الاب والام يعملان طوال الوقت، بحاجة الى خادمة لتعتني بالبيت، انني اقترح على وزير المالية بأن يتقدم بطرح حول هذا الموضوع، حيث يجب استثناء اول خادمة في البيوت من الضريبة واكثر من اول خادمة تظال الغني لا مانع لدى

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة .

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، ان الجميع يسمعون عن العمالة الاجنبية في البلد، ونسمع كلاما ان للبنانيين فرص عمل في كافة المجالات، اننا نحاول من خلال الجدول ان نزيد تكلفة العمالة الاجنبية، التي تؤثر بشكل مباشر على فتح باب العمل امام اللبنانيين، من هنا، اقترح ان نرجع الى مشروع الحكومة في الجدول المقترح، وليس المشروع الذي عدلته لجنة المال والموازنة.

الرئيس: اذا سنجع الى مشروع الحكومة فان النقاش سيطول ان لجنة المال والموازنة ناقشت مع الحكومة هذا المشروع، فلماذا نعود الى مشروع الحكومة .

رئيس الحكومة: لان لجنة المال والموازنة قد وضعت مادة في موضوع الاسكان والغتها، وتم الاتفاق على الغائها اليوم، وهذه الامور مرتبطة ببعضها ولذلك قلت اقترحنا الغاء هذه المادة فتم الغاؤها فعلا، على اساس ان نرجع الى الرسوم الموجودة في مشروع القانون المرسل من الحكومة. من هنا فاني ارجع الى مشروع قانون الموازنة بالرسوم بدءا من بطاقة الإقامة ونزولا.

ان لجنة المال والموازنة قامت بتخفيض الزيادات التي وضعتها الحكومة بنسبة ٥٠٪. انني اقترح ان نرجع في موضوع العمال الاجانب ابتداء من بطاقة الإقامة ونزولا... نرجع لمشروع قانون الحكومة.

الرئيس: الكلمة للزميل خليل الهراوي .

خليل الهراوي: دولة الرئيس،

عندما قمنا برد المادة التي تفرض وديعة في مصرف الاسكان، قمنا بتخفيضها من ١,٥ مليون الى مليون، اعتبرنا ان الذي يستخدم عاملا اجنبيا، يحمل هذا العبء الذي هو الوديعة، وبالتالي

قسمنا زيادة الرسم المقترح على اجازة العمل في مشروع الى النصف . الآن قمنا بالغاء المليون ليرة أي الوديعة التي هي عبء على المستخدم، بعد ان قمنا بالغاء الوديعة، تقول الحكومة ما دتمتم قمتم بالغاء الوديعة، فلنقم برد الرسم كما كان مقترحا .

رسوم الفراغ والانتقال العقارية

الجدول رقم (١) الملحق بالرسوم الاشتراعي رقم ٢٠ تاريخ ١٨/١٢/١٩٣٩ وتعديلاته والجدول رقم ٩ من قانون موازنة ١٩٩٣ .

١ - الرسوم المتوجبة عن تنظيم المحاضر المعدة للقيد في السجل العقاري . بما فيها قيد العقود في السجل اليومي وثمان المطبوعات اللازمة لمحاضر طلب القيد ٧,٥٠٠ .

ابراهيم امين السيد : دولة الرئيس ، بالنسبة لهذا البند، يجب الا نفهم ان النقاش عليه هو موافقة مبدئية على مجمل الجدول .

اريد ان اتحدث عن منطقة البقاع، حيث تعاني المنطقة من مشكلتين : اولا بالنسبة الى الاراضي هناك مشكلة تتعلق بضم وفرز الارض، وهناك مشكلة تتعلق بالانتقال، حيث، على سبيل المثال، اذا كان هناك شخص يملك ارضا وتوفي، وورثه اولاده وهؤلاء تزوجوا واصبح لديهم اولاد، الذين بدورهم قاموا بالزواج واصبح لديهم اولاد هناك خمسة حلقات من هذا النوع . . . هذا يعني ان هناك عددا كبيرا من الناس في هذه المنطقة لا يملكون سند ملكية، وفي النهاية لا يستطيعون ان يستفيدوا من وجود سند ملكية لديهم في كثير من الامور ومنها الاقتراض، والاصلاح الزراعي . . . بدلا من ان نواجه هذه المشكلة، ونجد حلا لها نقوم بزيادة رسوم الانتقال الامر الذي سيدفع بالناس الى عدم تسديد هذه الرسوم الاضافية خاصة انهم يعانون من المشكلة التي تكلمت عنها . ان مجموع الرسوم التي ترفع من اجل عملية حصر ارث، وتوصل الملكية للانسان الاخير، تكون اعلى من قيمة الارض مقارنة مع الرسوم .

الرئيس : ان ما قلته من الرسم صحيح . تستطيع القول ان البقاع لا يكون هدفا للانماء الا في هذا الموضوع . ان البقاع معفي من هذا الموضوع لانه لا يملك ارضا مسجلة . ان البقاع محروم من سندات الملكية، والمساحة، والفراغات .

حسين الحسيني : لا بد دولة الرئيس، هناك بعض القرى في البقاع اراضيها ممسوحة، ولكن المشكلة هي ان الحصص شائعة .

ابراهيم امين السيد : هناك نسبة ١٠٪ او اقل من الاراضي غير الممسوحة ولكن اغلب الاراضي ممسوحة وهناك مشكلتان : مشكلة الحصص الشائعة والضم والفرز بالنسبة لزيادة الرسم، لدي نقطتان تجاه هذه المسألة : النقطة الاولى تتعلق بعدم اكتراث او اهتمام الحكومة بهذه المسألة الموجودة في البقاع وغيره ولم ينظروا الى ضرورة ايجاد حل لها ولكنهم يعملون فقط على زيادة الرسوم والضرائب على المواطنين، هناك مشاكل موجودة في هذه المنطقة سواء كانت الضم والفرز او مشكلة

الحصص الشائعة، ما هو التصور الذي قدمه معالي وزير المالية ليحل مشاكل المواطنين؟ ليس له تصور الآن بفرض الضرائب على المواطنين. اريد ان اسأل عن التصور الذي سيوضع بالنسبة لهذه المشكلة؟

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، منذ ٧ ايام ونحن نسمع هذا الكلام، انت تعلم انه تم وضع اعتمادات في موازنة السنة الماضية، ووقعت بعض العقود ويعمل التنظيم المدني على عملية الضم والفرز وهذا الامر لم يحدث منذ مئات السنين لقد بدأنا الآن بذلك العمل، وانت تسألني عن التصور، انتم تعرفون التصور يا سيد نحن نعمل عليه وانتم تعرفون ذلك. هل انت تتحدث عن الرسم او عن موضوع الضم والفرز؟

ابراهيم امين السيد: انني اتحدث عن الحصص الشائعة، حيث اتمنى عليك ان لا تأتي على موضوع التنظيم المدني، لاننا اذا تطرقنا الى هذا الموضوع فسأتكلم عن امور اخرى.

انني سأتحديث عن السياسة التي اعتمدها التنظيم المدني في عمليات الضم والفرز. لقد مر اكثر من سنة على تاريخ وضع اعتماد في الموازنة لصالح التنظيم المدني لهذه الغاية ولكن، لم يلزم حتى الآن، هناك اعتبارات سياسية من وراء ذلك، وانا لا اريد التحدث بذلك الآن اريد ان اتحدث عن موضوع الحصص الشائعة التي هي مشكلة كبيرة. ما هو تصور الحكومة حول هذا الموضوع؟

الرئيس: أكمل التلاوة: الخ...

قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٨

اقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

المادة الاولى - تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٩٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول ١٩٩٨ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون. الخ...

المادة الرابعة والأربعون - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعيدا في ٥ شباط ١٩٩٨

الامضاء: الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رفيق الحريري

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلى الملخص الآتي نصه:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في ايام الثلاثاء والاربعاء والخميس والجمعة والسبت والاحد والاثنين والثلاثاء في ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ و ٢٧ من شهر كانون الثاني ١٩٩٨ برئاسة السيد الرئيس الاستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: رشيد الخازن وعمر كرامي.

واعذر السادة: عبد اللطيف الزين وخاتشيك بابكيان.

وتمثلت الحكومة بالسادة: السيد رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري والوزراء السادة: بشارة مرهج، أكرم شهيب، الياس حبيقة، باسم السبع، الامير طلال ارسلان، فارس بويز، ميشال المر، جان عبيد، سليمان فرنجية، عمر مسقاوي، فوزي حبيش، اسعد حردان، ايوب حميد، نديم سالم، ياسين جابر، شوقي فاخوري، نقولا فتوش، محسن دلول، محمود أبو حمدان، ميشال اده، فؤاد السنيورة، الياس حنا، علي حراجلي، غازي سيف الدين، شاهي برصوميان، بهيج طبارة وفاروق البرير.

افتتحت الرئاسة الجلسة وطلبت من الحضور الوقوف دقيقة صمت حدادا على النائين السابقين حبيب كيروز وعبد الكريم الزين. تلي مرسوم عقد الدورة الاستثنائية، كما تليت بعض مواد النظام الداخلي المتعلقة بمناقشة ودراسة الموازنة العامة.

وقد القى وزير الدولة للشؤون المالية كلمة حول مشروع الموازنة العامة، كما قدم رئيس لجنة المال والموازنة تقريراً عاماً عن الموازنة العامة شرح فيه اسباب العجز المالي في الموازنة مما سبب قلقاً اقتصادياً ومالياً وإرباكات خطيرة لدى جميع القطاعات، حيث سارعت الحكومة الى التفتيش عن حلول سهلة دون التطرق الى جوهر المشكلة الذي اعتبره ناتجاً عن سوء تقدير وإداء على المستويين المالي والإداري، وقدم في نهاية التقرير جملة من التوصيات متمنياً على الحكومة الاخذ بها.

بعد ذلك، بدأت مداخلات السادة النواب حول مشروع قانون الموازنة العامة على مدى خمسة ايام متتالية، بعدها ردت الحكومة من خلال بعض الوزراء على ما ورد من تساؤلات وانتقادات لاداء الحكومة في المجال المالي والاقتصادي، وبعد الانتهاء من هذه الردود باشر المجلس بالتصويت على قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٦، ثم على مشروع القانون الرامي الى جباية الواردات على اساس القاعدة الاثني عشرية، ثم على تفصيل قسم النفقات الجزء الاول والجزء الثاني وقسم لنفقات الجزء الثاني أ و ب بندا بندا ثم صدق على مشروع القانون بالاكثرية.

امتنع عدد من النواب عن التصويت وعارض عدد آخر.

وتلي هذا الملخص .

الرئيس: صدق المحضر وارفع الجلسة .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر .

رئيس المجلس

نبيه بري

امين السر

كميل زيادة

أيمن شقير

امين عام المجلس النيابي بالوكالة

عدنان ضاهر

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

ناصر قالوش

مدير الجلسات والمحاضر

وجيه عيسى

رئيس دائرة الجلسات

جمال قطيش